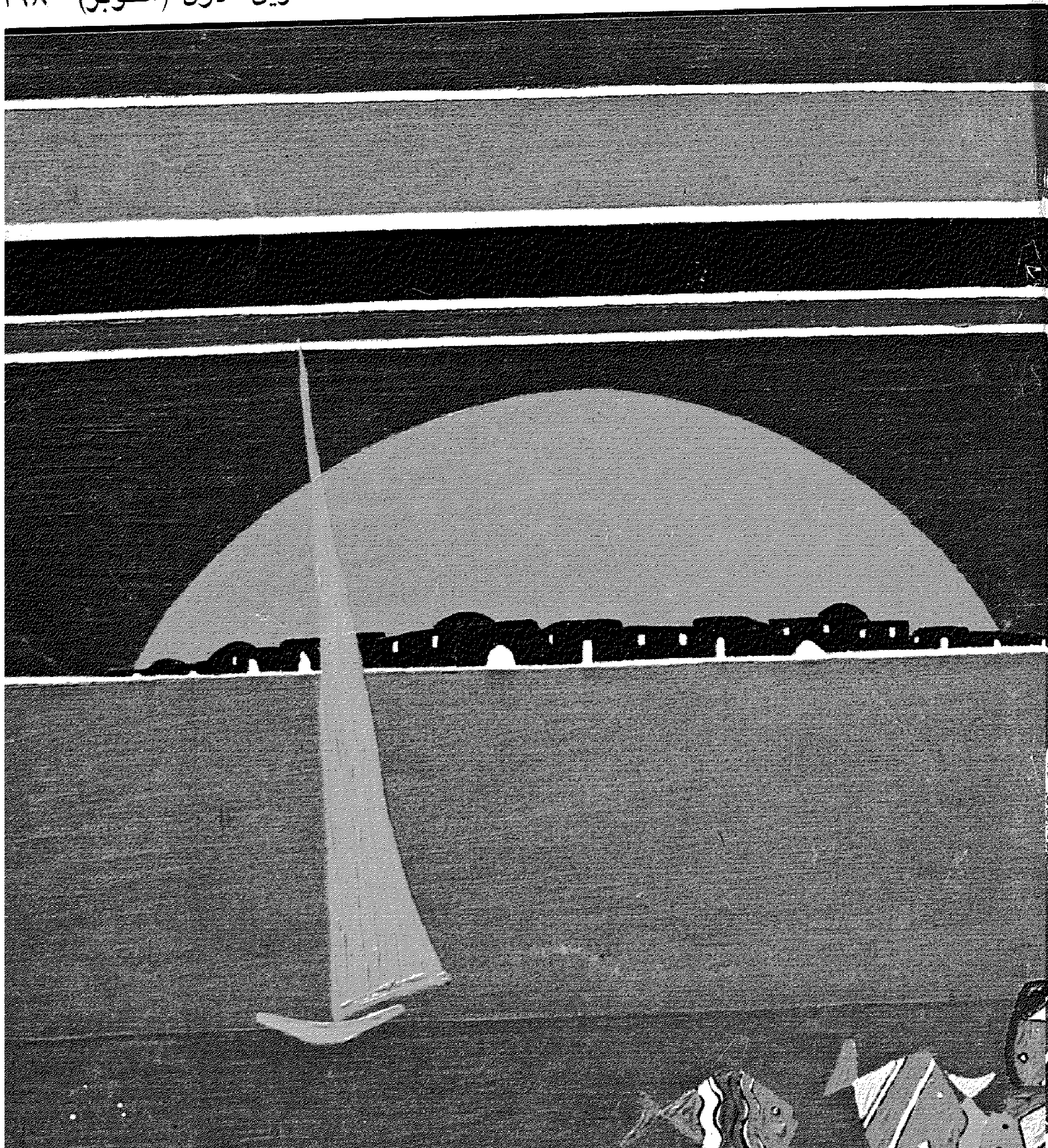
شؤون فلسطينية

١٠٧
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠



شؤون فلسطينية

١٠٧ — تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنانة **جمانة الحسيني**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير. محمود درويش**

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان: بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت ـ لبنان، ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: ٣٥١٢٦٠، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٧٥ ل.ل. في سائر الاقطار العربية، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم.

الاشتراك السنوي (بريد عادي): ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

زياد عبد الفتاح

يا السهل.. لقد كانت حرباً!

كانت عقارب الساعة تقترب من الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل، حين لاحظ المقاتل المكلف بالمراقبة في قلعة شقيف ارنون، اشباحا تتحرك في المدى.

جال مقاتل الدورية ببصره، في كل الاتجاهات، على امتداد الدائرة المحيطة، عبر منظاره الليلي، فتأكدت ملاحظته. في لحظة، قلّب الامر على كافة وجوهه، فراوده الشك. ثبّت منظاره في محيط الدائرة وامتداد الافق من جديد. هل يمكن ان يكون الهجوم بهذا الحجم، وما هو الهدف؟ ثم هل هو في اتجاه كل المواقع،وضد كل المواقع، وعلى مختلف الاتجاهات؟! ان الامر يبدو كذلك، بل ان حجم القوات العسكرية الاسرائيلية المهاجمة لا يترك المجال لاحتمالات اخرى. فهناك الدبابات والآليات والعربات الصغيرة، والحوامات التي تحط على البعد وتقذف من جوفها مئات الجنود المدججين بالسلاح. ان هذا كله لا يمكن ان يكون هجوما محدودا، انه هجوم شامل. وبقيت تنقصه الاجابة على السؤال الذي ظل معلقا في ذاكرته، وهو لماذا لم يسمع اي نداء من اي موقع حول الهجوم! ولم يعقد لسانه العجب سوى لحظات قليلة، وصرخ فجأة، بأعلى صوته مناديا قائد موقع القلعة الذي اعلن، في ثوان قليلة، حالة الاستنفار الكامل وزوّد مقاتل الاشارة بالتعليمات اللازمة، وراح هذا، بدوره، يبث نداء بالانتباه الى كافة المواقع القريبة، ونداء آخر الى القيادة العامة يشرح فيها الوضع ويطلب التعليمات؛ لكن سرعان ما ضاع صوت مقاتل الاشارة، بين اصوات القذائف المرسلة من بطاريات العدو الثقيلة المنصوبة داخل الارض المحتلة، وبين اصوات القذائف المضادة من اسلحة المقاتلين في القوات المشتركة، وبينها اصوات طلقات الرشاشات وانفجارات القنابل اليدوية، وقذائف «الآر.بي.جي» التي انطلقت بهمة في كل المواقع، من قلعة شقيف ارنون حتى بلدة ارنون فكفر تبنيت فحرش الشيخ طاهر، تواجه هجوم العدو بقوة وزخم نادرين.

عندما ارسل قائد الموقع في قلعة شقيف ارنون برقيته الاولى الى غرفة عمليات

القيادة، لم يضمنها اشارة واضحة الى حجم القوة المهاجمة. ربما خشي ان يتهم بالمبالغة فآثر الحديث عن هجوم معاد بالاسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وعن انزال بواسطة الحوامات، لكنه لم يذكر حجم الهجوم. كذلك جميع البرقيات الاخرى التي وردت من المواقع، وحتى من قيادة القوات المشتركة في الجنوب، لم توضح حجم القوات الاسرائيلية المهاجمة. ربما كان انهماك المقاتلين في رد الهجوم، وحماسهم الجارف في التصدي والمواجهة السبب الذي شغلهم عن القيام بتقدير شامل للموقف، ولكثافة القوى المهاجمة. ولان العدو اختار هجومه ليلا، ولان المقاتلين في القوات المشتركة يملكون امكانات محددة فإن الاحاطة الدقيقة بحجم القوات المهاجمة يكون جزافا.

* * *

فجأة، وفيما المعارك تدور رحاها عنيفا ملتهبا، اهتزت اجهزة الاسلكي في كل المواقع لتبث الى المقاتلين في القوات المشتركة، وفي كل المواقع رسالة تحية وتقدير من القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، وقد اشادت الرسالة ببطولة المقاتلين وبسالتهم، وقدرتهم الخارقة على التصدي للقوات الاسرائيلية المهاجمة. كانت الساعة تقترب من الثانية والنصف فجرا، وكان القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية قد وصل لتوه الى دمشق،قادما من المغرب؛ حيث حضر اجتماعات لجنة القدس. وكان قد قلّب، في لحظات، البرقيات الواردة الى القيادة. ارسل الاخ ابو عمار بصره الى البعيد مخترقا جدار غرفة المكتب المغلقة، وقال بلهجة لا تخلو من عنفوان: «انه هجوم واسع وضخم، وان التصدي له واحباطه لهو معجزه يصنعها مقاتلونا في قلعة الشقيف، وارنون وكفر تبنيت وحرش الطاهر. ان هؤلاء الابطال يلقنون ايتان درسا لن ينساه ابدا...»والتقط قبعته من فوق الطاولة وقال: وهو يحادث احد القادة: «هيا ياشباب» مشيرا الى مرافقيه.

في ساعات الصباح الاولى، لم يكن العدو قد اخلى خسائره بعد، ولم يتمكن من سحب كامل قواته. وكي يتمكن من ذلك شدد من قصفه المدفعي الثقيل بشكل مجنون وصل حتى النبطية، ومحيط دائرة اتسع نطاقه كثيرا من حول منطقة المعارك. وفي الوقت نفسه، ارسل طيرانه الحربي يدك قلعة شقيف ارنون بالصواريخ والقذائف الثقيلة. لقد قاوم الرجال داخل القلعة ببسالة، ومن مدافعهم المتوسطة استطاعوا ان يصدّوا هجوم العدو، كما استطاعوا ان يوقفوا تقدمه، لقد اربكوا العدو حقا كما احبطوا مفاجأته التي كان يسعى الى تحقيقها. وسقط في قلعة الشقيف، عدد من الشهداء. لقد قام طيران العدو، الاميركي الصنع، من طراز ف١٦، بما لم تستطعه الجحافل الاسرائيلية خلال الليل. وفي لحظات، استطاعت هذه الطائرات ايقاع افدح خسائر تم تكبدها في الارواح، خلال المعركة كلها.

وفي اسفل القلعة ايضا، في بلدة ارنون، وحرش الطاهر وكفر تبنيت، قاتل الرجال كما لم يقاتلوا في حياتهم. واجهوا العدو بالرشاشات الخفيفة، من خندق الى خندق، واحيانا بالسلاح الابيض. ان التقارير التي كتبها الضباط الذين اشرفوا على حصر نتائج

المعارك، منذ ساعات الصباح الاولى، تشير الى انه ما من مقاتل الا وقاتل بمعظم ذخيرته، ان لم يكن بذخيرته كلها.

لقد قاتل الفلسطينيون واللبنانيون معا، وقاتل الفلسطينيون واللبنانيون كأعظم ما يكون القتال واعطوا اروع العطاء. وسال الدم اللبناني الفلسطيني ليحفر في الثرى اللبناني اخدودا تتطهر به النفوس، في زمن التردي والانهيار.

شهداء من فتح، شهداء من جيش لبنان العربي وشهداء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وشهداء من الحزب الشيوعي اللبناني وشهداء من جبهة النضال الشعبي، وشهداء مدنيون لبنانيون. والذين استشهدوا قاتلوا قتالا ضاريا عنيدا حتى الشهادة، والذين لم يستشهدوا، فلسطنيين ولبنانيين، قاتلوا ببسالة نادرة وردوا العدو على اعقابه دون ان يحقق اهدافه.

ولكن لماذا هاجم العدو بهذا الحجم والكثافة؟ كم كانت قواته وما هي اهدافه؟!

في حديث جرى بين الاخ ياسر عرفات واحد معاونيه، عندما كان عرفات عائدا من الجنوب في ساعات الصباح، بعد ان اشرف بنفسه على سير المعارك. قال عرفات: لم يستطع احد حتى الآن، بسبب كثافة القصف وحجم النيران، احصاء عدد القوات المهاجمة، ولكنني اظنها كبيرة للغاية. ولا اشك في ان كبار القادة العسكريين الاسرائيليين قد اشرفوا على العملية، سواء على صعيد التخطيط ام على صعيد المراقبة والتنفيذ. ولكننا، حتى انجلاء الامر، وعلى ضوء التقارير الاولية، يمكن ان نشير الى حجم القوات المعادية المهاجمة فنقدره بكتيبتين.

وفعلا، جرى التعامل مع الهجوم على هذا الاساس، وصدرت التصريحات الفلسطينية تقدر قوات العدو بكتيبتين مجوقلتين فقط. لكن لم تمض بضع ساعات، حتى كانت كافة التقارير تشير إلى ان ما اشترك في الهجوم هو لواء مجحفل يسانده سلاح المدفعية، وسلاح الطيران، ويعاونه في التمويه سلاح البحرية.

وعندما اعلن الناطق العسكري الصهيوني ان اللواء غولاني هو الذي نفذ الهجوم، صاح ابو عمار قائلا:

– يا الهي، لقد كانت حربا، ولقد استطاع ابطالنا في القوات المشتركة انتزاع النصر. ان اسرائيل تفخر بأن لواء غولاني لم يهزم ابدا وها هم مقاتلونا يهزمونه.

* * *

ودون شك، فإن هدف العدو كان احتلال المواقع التي هاجمها، خصوصا قلعة شقيف ارنون التي كان يبغي المكوث فيها بعض الوقت، ولدفع الفدائيين الى الشمال في محاولة لتنفيذ خطة وضع الفلسطينيين في «الاكورديون» التي يقوم على تنفيذها الاسرائيليون والانعزاليون والتي يحاولون ان يستقطبوا جهات اخرى

وكان هدف الهجوم ايضا تحقيق حلقة في مسلسل الابادة المعلنة ضد الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية، والذي عبر عنه بيغن وعدد كبير من القيادة الاسرائيلية.

كذلك كان هدف الهجوم دفع الجماهير العربية الى حافة اليأس، وتهديد الانظمة، واستثمار التردي والانهيار القائم في المنطقة لتحقيق المزيد من الاهداف الصهيونية في الاستيطان والتهويد واحكام السيطرة. وانه ليس من الصدفة في شيء ان تكون هذه المعركة بعد ساعات من انتهاء اجتماعات لجنة القدس في الرباط للنظر في مواجهة القرار الاسرائيلي بشأن القدس. ان عملية من هذا الحجم تهدف، دون شك، الى اسقاط اي صوت يحاول التصدي لعملية التوحيد الاسرائيلي، وهي رد حتى على مجرد الاجتماع او الاحتجاج.

وهي، اي العملية الاسرائيلية، امعان في التحدي والرد على الامم المتحدة وقراراتها وتوصياتها؛ حيث تمت على مرأى من القوات الدولية التابعة للامم المتحدة، وحيث تخطت القوات الاسرائيلية، بصلف وغطرسة، هذه القوات الدولية.

واخيراً... ومهما تكن اهداف هذه العملية، فإنها، دون شك، لاقت فشلا ذريعاً.

وانه، في اللحظات الاخيرة لكتابة هذه السطور، القى الجنرال ايتان رئيس اركان حرب الجيش الاسرائيلي خطابا في كريات شمونة «قرية الخالصة» امام حشد من طلاب المدارس، قال فيه «ان حربنا مع الفدائيين مستمرة حتى انهيار احد الطرفين»، مشيرا الى قرار حرب الابادة المتخذ في اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والفدائيين.

غير انه بالنسبة للمعركة، معركة ارنون، فإن الجنرال الاسرائيلي، لم يستطع الا ان يعترف: «بوسعي ان الخص المعركة بالقول، انها كانت عملية ضخمة جداً من نوعها، وهي اضخم عملية نفذناها على الاطلاق في ظروف جغرافية صعبة جدا!! ضد كثير من القواعد، وقد تجاوزت النتائج كثيرا ما توقعنا من «المخربين» ولقد خسرنا ثلاثة عسكريين!! وهي خسارة فادحة».

محمود عباس (أبو مازن)

القدس موحدة .. "عاصمة لاسرائيل"

قول قديم. . جديد. . وعمل قديم جديد. . ودوامة لا تنتهي. «القدس العربية» «القدس الشرقية» . . اهي عربية ام عبرية، اهي ضمن الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ام ان «أل التعريف» المفقودة في مشروع كرادون لا تشملها؟ هل اصبح مشكوكا في امرها، في هويتها، في انتمائها، في معالمها وفي تاريخها؟

اهي القدس. . ام اورشليم. . ام يبوس؟ اهي حائط المبكى. . ام قبة الصخرة؟ هل نحن في شك من امرنا. . هل نحن واثقون من حقنا. . من يدري؟..

لقد وحدت اسرائيل، بقرار من حكومتها وكنيستها، القدس منذ عام ١٩٦٨، وطبقت على اهلها قوانينها وانظمتها وشملتهم «بعطفها» السامي تمييزا لهم ولها عن باقي الاراضي المحتلة التي يطيب لها ان تسميها تارة «بالمناطق» وطورا آخر بـ «السامرة ويهودا»، محاولة منها ان تعوّد الالسنة على نطقها والآذان على الاستئناس بها. ومرة بعد مرة، تصبح امرا واقعا؛ وما اكثر ما تعودنا ان نتقبل الامر الواقع. ويبدو ان الزمن كفيل بأن يعودنا ذلك. لان اسرائيل تطلق شعارا ما، وتقرن هذا الشعار بالعمل الدؤوب المستمر. عندما اعلنت ضم القدس شرعت فورا في بناء الاحياء السكنية فيها، وجاءت بالمهاجرين والمهجَّرين ليفوق عدد سكانها اليهود عدد سكانها العرب. . ليصبح فيها ثمانون الفا. . بينما لا يزيد عدد العرب عن سبعين الفا. واليهود في تزايد مستمر والعرب في تناقص مستمر. . والارض تقضم قطعة وراء قطعة، والزحف مستمر، والتهويد متواصل؛ ناهيك عما يحصل في بقايا الضفة والقطاع اللتين نثرت فيهما المستوطنات ضمن خطة امنية واقتصادية وبشرية، جعلت وجود العرب في هذه المناطق امرا يكاد يكون مستحيلا، بعد ان ضيقت عليهم الخناق ومنعت عنهم كل سبل العيش وتحكمت بالماء الذي يشربونه والهواء الذي يتنفسونه.

كل ما نفعله نحن، بيانات شجب واستنكار واعتراض ورفض وينتهي الامر بانتهاء

قراءة هذه البيانات. . منذ وعد بلفور حتى قرار الكنيست الاخير باعتبار القدس الموحدة عاصمة ابدية ثابتة دائمة لاسرائيل ردود فعل بلا فعل. . منفعلين لا فاعلين؛ وما الانفعال الا زبد يذهب جفاء... وما ينفع الناس ليمكثوا في الارض ويثبتوا فيها، ويزيدها واهلها صمودا واصرارا وتشبثا فهو آخر ما نفكر فيه. . اذا فكرنا.

وحتى لا نغمط الناس حقوقهم، ولا نبخسهم اشياءهم، فإن ما قيل في الطائف هو نوع من التفكير، وموقف يبتعد قليلا عن ردات الفعل الكلامية، ليكون اطاراً لتصرف لازم لكنه غير كاف، تصرف لا بد منه، ان صحَّ تنفيذه، فهو نقطة البداية للتفكير الصحيح، ولكنه لا يصح ان يكون خاتمة المطاف. فإذا ما اعتبر كذلك فقد كل قيمة مهما كان مستوى الصرامة والدقة التي سيطبق بموجبها، وحتى لا نسيء فهم ما قيل في الطائف نقول ان اطرافها قرروا، وأيَّدهم من أيَّدهم من العرب، قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل دولة تعترف بقرار اسرائيل بتوحيد القدس باعتبارها عاصمة ابدية لاسرائيل، وكذلك تطبيق نفس الامر على من ينقل سفارته الى القدس. ان كان ما قيل في الطائف هو ما فهمناه، فهذا يعني ان اية دولة ترتكب احدى الحرمتين ستطبق عليها العقوبات حتى لو كانت اميركا هي المرتكبة.. وهنا نفهم قطع العلاقات الاقتصادية، وهي الاكثر اهمية من زميلتها، بمعنى ايقاف تدفق البترول والاموال واستيراد البضائع والخبراء وكل ما تنطبق عليه كلمة اقتصاد. ان صح ما فهمناه فإن اطراف الطائف يستحقون التقدير باعتبارهم بدأوا بداية طيبة، فسنوا سنة تحتذى من كل ذوي الهمم العالية الذين يرغبون في ان يضعوا القطار فوق السكة السالكة. ولكن، ليسمح لنا اطراف الطائف ان نقول بوضوح ان قرارهم هذا لا يحول بين القدس وان تهوّد، ولا يعطي اهلها مصدرا للثبات فيها، ولا يمسح جراح المكلومين والمصدومين والصابرين، وهو لا يسمن هؤلاء ولا يغنيهم من جوع، لان انصياع الدول لقرار الطائف لا يعيد للقدس وجهها العربي والاسلامي،، ولا يزيل الاحياء اليهودية، ولا يعطي اصحاب البيوت المنسوفة ظلا يستظلون به، ولا يقيم اود الجياع من العمال العاطلين عن العمل، ولا يعوض المضربين والمتظاهرين عن اضرابهم وتظاهرهم، ولا يفك اسر المحجوزين والمعتقلين والمسجونين. ان انصياع الدول لقرار الطائف. إن حصل، فهو ضربة سياسية يحسب لها حساب، ولكننا نعرف تماما فلسفة حكام صهيون، ونعرف ما كان يردده السلف والخلف من بن - غوريون وحتى مناحيم بيغن «ليس مهما ما يقوله الاغيار.. المهم ما يفعله اليهود..». اذن فقرار الطائف على المستوى الواقعي والفعلي لا يترجم الى شيء.. ولذلك فهمنا انه لازم ولازم ولازم ولكنه غير كاف. فإذا وقفنا عنده واكتفينا به يكون حالنا كحال قاطع ذنب الافعى والذي يحتاج الى مزيد من الشهامة ليلحق «رأسها الذنبا».

وبعد اعلان الطائف الثنائي المشفوع بتأييدات متفرقة باركته وأبدت استعدادا لتبنيه والعمل بموجبه، جاء اعلان من الطائف آحادي الطرف، اعلان يتحدث عن الجهاد؛ والجهاد في الاسلام، جهاد بالمال وجهاد بالنفس وجهاد النفس. ولن يكون الجهاد بالمال والجهاد بالنفس حقا، ما لم يتحقق جهاد النفس، ومن هنا نرى اعلان الطائف آحادي

الطرف حريًا بالاحتذاء والاقتداء. واعلان الجهاد هو استكمال نظري لمعنى الكفاية، وهو موقف نظري طالما كان ضمن اطار الاعلان للزوم والكفاية، فإن كان الاعلان الاول لازما، فتطبيق الاعلان الثاني كاف. وبه نستكمل شروط الموقف الجهادي في الاسلام، «فقل اعملوا . فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». وحاشا لله ان يكون مثلنا كمثل من خاطبهم الله سبحانه بقوله: «يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون.. كبر مقتا..» حاشا لله ان يكبر المقت عند الله.

وليس الجهاد في اقتلوهم حيث ثقفتموهم فحسب، بل الجهاد حرب والحرب خدعة والخدعه تأتي عن دراية وعلم، وهي تقع في كل موقع ومكان... تقع حيث يكون لدى العدو نقاط ضعف وثغرات ومثالب ينفذ منها المجاهد كتيار الماء يستغل نقطة هشة في سد ينفذ منها. والمجاهد الذي يرغب في تحقيق الهدف لا يختار نقاط القوة ليصدم بها رأسه فيتهشم.

القتال جهاد، وبذل المال، كبذل عثمان، جهاد، وكلمة حق في موقعها جهاد والتمسك بالارض والوطن جهاد، والدفاع عن العرض جهاد.. ومعرفة العدو حق المعرفة طريق الى الجهاد وتطلع الى النصر.

ان اعلان القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل، يعني بكلمة مختصرة تثبيت انسان وتهجير انسان، شخص يأتي ويبقى، وآخر لا بد من ان يرحل... الارض لا تتسع لاثنين «اما.. او». ويبدو ان الحل الوسط مرفوض.. اذن فالمعركة طويلة، ولكنها معركة الصبر المستنير، معركة شد النواجذ على الاصابع، فالمعركة هي معركة الانسان... من يكسب الانسان.. ومن يخسر الانسان.. انساننا متشبث بالارض، وانسانهم قادم الى الارض والتعبير الاكثر دقة ان انسانهم مجرور بسلاسل الى الارض مربوط بها بالاوتاد. ان من يكسب الانسان يكسب الرهان.. كيف نبقي انساننا في الارض ونقطع سلاسل انسانهم ليغادر ويفر من الجحيم الذي اقحم عليه وليس له فيه رغبة. ان «اسرائيل» اليوم اشبه ببركة ماء فيها صنبوران احدهما يصب فيها والآخر يصب منها. ولا نستغرب ان قلنا اننا قادرون على التحكم بكمية المياه التي تصب في هذه البركة او التي تصب منها وخارجها. وبعملية حسابية بسيطة نعرف بالضبط الوقت والساعة التي تخلو فيها البركة من الماء.. ان احسنا الصنع، والامر بيدنا، بما لدى هذه الامة، عربا ومسلمين، من امكانات تكاد تكون مهدورة.

باب الجهاد واسع ومتشعب، يختار منه الانسان ما يناسبه في الزمان والمكان والظروف؛ فاستعمال السيف في غير مكانه كاستعمال القلم في غير مكانه، كوضع السيف موضع الندى.

بيان الطائف الاحادي الطرف، لا يضيره انه آحادي الطرف، ولا ينقص من قيمته ان بقي كذلك. ولكن الذي يحتاجه هو ان يزداد معرفة ودراية في علم «الصنابير»، لان علم «الصنابير» هو علم الرياضيات، فإن اتقنه

واستعمله جاءت النتائج الحتمية، واصبحنا على ارض الواقع، وكان حقا على الله سبحانه نصر المؤمنين. وبذلك يصبح بيانا الطائف لازمين وكافيين، ويصبح واجبا على العرب والمسلمين ان ينتهجوا هذا المنهج يدا واحدة وقلبا واحدا.

روز مصلح

الزراعة في الضفة الغربية
١٩٦٧-١٩٧٩

تعتبر أراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها ٥٦٤٢ الف دونم (١) من أصعب مناطق فلسطين للزراعة ، ومن أكثرها كثافة سكانية ؛ حيث أن نكبة سنة ١٩٤٨ أدت الى لجوء عدد كبير من الفلسطينيين الى الضفة الغربية ، مما زاد من الضغط السكاني على الأراضي الزراعية فيها .

وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة ، حسب إحصاء سنة ١٩٥٣ ، ٢,٤ مليون دونم (٢) ، من مجموع ٣,٢ مليون دونم صالحة للزراعة (٣) . منها ٣٢٢ الف دونم أراض مروية أي ما يعادل ١٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية (٤) .

وقد انخفضت مساحة الأراضي المزروعة ، منذ سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٥٧ ، حوالى ٢٠٠ الف دونم (٥) ، وبخاصة تلك المزروعة حبوباً ، وزادت ، في الوقت نفسه ، المساحات المزروعة محاصيل تسويقية كالخضار والفاكهة (٦) . غير ان الانتاجية الاجمالية لم تسجل زيادة ثابتة بسبب تذبذب انتاج الزيتون الذي يشكل المحصول الأساسي في الضفة الغربية . فعلى سبيل المثال ، شهدت سنة ١٩٥٧ نقصاً في مجموع انتاج المحاصيل عن سنة ١٩٥٢ يزيد عن ٣٠ الف طن (٧) ؛ حيث انخفض انتاج الزيتون من ٤٩ الف طن ، في سنة ١٩٥٢ ، الى ٩ الاف طن في سنة ١٩٥٧ (٨) ؛ وذلك بالرغم من زيادة عدد الأشجار بحوالى مليون شجرة في الفترة المذكورة (٩) .

وبشكل عام ، فقد حصل انخفاض في المساحات المزروعة ، وبخاصة من الأراضي المروية ، حيث وصلت مساحتها ، سنة ١٩٦٦ ، الى ١١٠ آلاف دونم (١٠) مما أدى إلى انخفاض في انتاج كافة المحاصيل باستثناء الخضار والتبغ ، كما أنه لم يتم تنفيذ مشروع واحد للري في الضفة الغربية بهدف تطوير الزراعة المروية ، مما جعل الانتاج البعلي الغالب على قطاع الزراعة .

وقد كان معظم العاملين في الزراعة ، قبيل الاحتلال الاسرائيلي ، من العاملين لحسابهم وكان الطابع الغالب على الزراعة هو « الفلاحة الصغيرة » ؛ كما أن اكثر من نصف فلاحي قرى فلسطين البالغ عددها ٤٥٠ قرية ، كانوا يملكون حيازات صغيرة . فمن ٦٠٧٥٠ حيازة (١١) كانت ١٦٨١٦ حيازة تقل مساحتها عن ١٠ دونمات ، اي ما يعادل نسبة ٢٧٪ منها و٢٥٤٩٧ حيازة

تتراوح مساحتها ما بين ١٠ ـ ٥٠ دونماً (١٢) ، اي ما يعادل نسبه ٤١,٩ ٪ . أما الحيازات الكبيرة (٥٠٠٠ دونم فأكثر) فلم تزد عن ١٥ حيازة في سنة ١٩٥٣ (١٣) وعن ٣٠ حيازة في سنة ١٩٦٥ (١٤) .

وبالرغم من أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة كانت تعادل ٤٠٪ من مجموع العاملين (١٥) ، الا ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي كانت ٢٦.١ ٪ في سنة ١٩٦٦ ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة مساهمة قطاع الخدمات ٦٠,٥ ٪ (١٦) . كما بلغت نسبة مساهمة الضفة الغربية من اجمالي الانتاج المحلي للمملكة ٣٦٪ ، شكلت نسبة الزراعة منه ٨٪ فقط (١٧) .

وقد أدى عدم تشجيع الاستثمارات في قطاع الزراعة ، الى استمرار الاعتماد على العمل اليدوي المكثف ؛ اذ ظلت الطاقة الحيوانية والجسدية البشرية هي المستخدمة . أما المكننة فكان استخدامها محدوداً . فعلى سبيل المثال ، بلغ عدد التراكتورات ٨٧ تراكتوراً في سنة ١٩٥٧ ، فقط (١٨) ، وبعد عشر سنوات لم يزد العدد عن ١٤٧ (١٩) . كما أن استخدام الاسمدة الكيماوية والطرق الحديثة في الري لم يكن مألوفاً . ولم تكن القروض الممنوحة لهذا القطاع بكافية لتطويره ، حيث لم تزد عن ٣٥٥ الف دينار في سنة ١٩٥٨ (٢٠) ، و٤٦١ الف دينار ، في سنة ١٩٦٦ (٢١) .

وبالرغم من ضعف هذا القطاع ، فقد ساهمت الضفة الغربية باكثر من ٨٠٪ من اجمالي انتاج المملكة من الزيتون ، و٦٥٪ من الخضار ، و٦٠٪ من الفواكه و٣٠٪ من الحبوب (٢٢) .

العمالة والاستخدام

بلغ مجموع العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية ، قبل الاحتلال مباشرة ، ١٣٩٣٣٨ عاملاً ، لا تتجاوز نسبة العاملين الدائمين منهم الـ ٦٤,٧ ٪ ، مما يشير الى بطالة مقنعة في هذا القطاع . كما لم تزد نسبة العاملين بأجر عن ٣٥٪ . وقد شكل الذكور ٧٩,٥٪ من مجموع العاملين ، و٩٣٪ من مجموع العاملين بأجر . أما العاملون الدائمون فهم جميعاً من الذكور باستثناء ١٥٧ عاملة من الاناث كما يبين الجدول ١ .

وتأتي منطقة نابلس في المرتبة الاولى من حيث عدد العاملين في الزراعة ؛ اذ تبلغ نسبتهم فيها ٥٦,٥٪ من المجموع العام للعاملين في الضفة الغربية . وتشكل الاناث العاملات نسبة ٦٨٪ من مجموع الاناث العاملات في قطاع الزراعة في الضفة الغربية . كما تشكل نسبة العاملين بأجر فيها ٦٣٪ من مجموع العاملين باجر . وتنخفض بالمقابل نسبة العاملين لأنفسهم وللأسرة من مجموع العاملين في المنطقة ؛ اذ تصل الى ٦١٪ ، وتبلغ نسبة العاملين الدائمين ٦٥٪ من مجموع العاملين . أما نسبة الاناث العاملات فترتفع عنها في المناطق الاخرى اذ تصل الى ٢٥٪ من مجموع العاملين .

وتأتي منطقة القدس في المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين ، وفي هذه المنطقة لم تزد نسبة العاملين بأجر ، وجميعهم من الذكور ، عن ٢٨٪ من المجموع العام ، لذا يشكل العاملون لحسابهم وللأسرة النسبة الكبرى ، اي ٧٢٪؛ بينما تبلغ نسبة هؤلاء في منطقة الخليل ٦٦٪ . أما العاملون الدائمون فترتفع نسبتهم في منطقة القدس ؛ اذ تبلغ ٦٧ ٪ ، وتنخفض في منطقة

الخليل لتصل الى ٦٠٪ . ولا تتجاوز نسبة الاناث في المنطقة الأولى ١٤٪ وفي الثانية ١٦٪ من مجموع العاملين فيهما .

ويبين الجدول ١ أن العاملات من الاناث يعملن بشكل موسمي . فمن مجموع ٢٨٦٣٩ عاملة ، تعمل ١٥٧ عاملة بشكل دائم فقط . كما لا تتعدى نسبة العاملات باجر ١٠,٧٪ من مجموع العاملات ، وهذه النسبة تشكل ٦٪ من مجموع العاملين بأجر فقط .

الجدول ١

العاملون في الزراعة حسب الحالة الاقتصادية وحسب طبيعة العمل [٢٣] :

	العاملون في الزراعة			العاملون الدائمون		العاملون بأجر	
	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	ذكور	مجموع	ذكور
القدس	٣٦٢٧٤	٥١٨٠٨	٣١٠٨٦	٢٤٢٣١	٢٤٢٣١	١٠٠٢٩	١٠٠٢٩
نابلس	٧٨٦٩٠	١٩٤٧٥	٥٩٢١٥	٥١٢٦٠	٥١١١٢	٣٠٥٠٧	٢٧٥٢٠
الخليل	٢٤٤١٤	٣٩٧٦	٢٠٤٣٨	١٤٦٦٦	١٤٦٦٦	٧٦٢٣	٧٥٤٠
مجموع	١٣٩٣٧٨	٢٨٦٣٩	١١٠٧٣٩	٩٠١٥٧	٩٠٠٠٩	٤٨١٥٩	٤٥٠٨٩

وقد انخفض عدد العاملين في الزراعة ، بعد الاحتلال مباشرة ، الى ٢٤٠٠٠ عامل حسب الاحصاء الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ . وقد نتج هذا عن تهجير كثير من العاملين من أراضيهم ، اضافة الى التدهور الذي اصاب اقتصاد الضفة الغربية بسبب الحرب ؛ مما ادى الى انتشار البطالة في كافة القطاعات .

وتشير الاحصاءات الاسرائيلية الى أن عدد العاملين في قطاع الزراعة كان ، قبل الحرب مباشرة ، ٢٧٦٠٠ عامل . غير أن هذا الرقم مضلل : حيث انه استند ، الى تعداد القوة العاملة التي شملها الاحصاء الاسرائيلي بعد الحرب ، والتي سبق لها العمل في هذا القطاع قبل الاحتلال فقط [٢٤] . وبالرغم من أن العدد ارتفع في سنة ١٩٦٨ الى ٤٧٨٠٠ عامل ، منهم ١١٦٠٠ عامل باجر [٢٥] ، الا انه ما لبث ان انخفض الى ٤٢٤٠٠ عامل في سنة ١٩٧٠ ، منهم ٨٦٠٠ عامل بأجر فقط. وظل هذا التدهور ، في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، يرافق قطاع الزراعة. كما يبين الجدولان ٢ و ٣ ، الى أن وصل مجموع العاملين في سنة ١٩٧٧ ، بدون مدينة القدس ، الى ٣٠٦٠٠ عامل . أي اقل من ثلث عدد الذين كانوا يعملون في هذا القطاع ، في بداية سنة ١٩٦٧ : كما ان عدد العاملين بأجر ، منهم ، بلغ ٢٥٠٠ عامل فقط وهذا ما يعادل ٨٪ فقط من عددهم الذي كان سنة ١٩٦٧ . ولذلك فإن حجم الضرر الحقيقي لا يظهر برصد الانخفاض في القوة العاملة في الزراعة ، منذ سنة ١٩٦٩ ، كما تحاول ذلك الاحصاءات الاسرائيلية ، انما يظهر بالعودة الى ارقام ما قبل الاحتلال مباشرة .

ويوضح الجدول ٣ أن معظم النقص ، في هذا القطاع ، حاصل في فئة العاملين باجر ، وذلك بسبب اضطرار هؤلاء للبحث عن موارد اخرى للعيش ، تمكنهم من الاستمرار في مواجهة الارتفاع الدائم لمستوى المعيشة ؛ وبخاصة أن اصحاب المزارع لم يعد بمقدورهم رفع أجور العاملين . كما أن مشاكل التسويق تكره ، في كثير من الاحيان ، اصحاب الحيازات الصغيرة

على هجر اراضيهم والتوجه للعمل في اسرائيل . وقد انخفضت نسبة هؤلاء ، كما يبين الجدول ٣ ، منذ سنة ١٩٦٨ وحتى سنة ١٩٧٦ ، بمقدار ١٩٪ ؛ لكن الانخفاض كان في الواقع اكبر من ذلك بكثير ، اذا ما أخذت ارقام ما قبل الاحتلال بعين الاعتبار .

الجدول رقم ٢

العاملون في القطاع الزراعي من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٧) :[٢٦]

السنوات	مجموع العاملين	العاملون بالزراعة	النسبة
١٩٧٠	٩٩,٨	٤٢,٤	٤٢,٥
١٩٧١	٩١,٢	٣٦,٦	٤٢,٢
١٩٧٢	٩٠,٣	٣٤,٣	٣٨,٠
١٩٧٣	٨٧,٨	٣٠,٠	٣٤,٢
١٩٧٤	٩٥,٠	٣٦,٠	٣٧,٩
١٩٧٥	٩١,٩	٣١,٨	٣٤,٦
١٩٧٦	٩٢,٦	٣١,٣	٣٣,٩
١٩٧٧	٩١,٩	٣٠,٦	٣٣,٤

الجدول رقم ٣

العاملون في الزراعة والمستخدمون وارباب المزارع في الضفة الغربية لسنوات (١٩٦٨ - ١٩٧٦)[٢٧]

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
مجموع (بالألف)	٤٢	٤٦	٤٢,٧	٣٦,٦	٣٤,٣	٣٠,٠	٣٦,٠	٣١,٨	٣١,٤
أصحاب المزارع	٣٦	٣٥	٣٣,٨	٢٩,٩	٢٨,٧	٢٦,١	٢٧,٧	٢٧,٩	٢٨,٩
عاملون باجر	٦	١١	٨,٦	٦,٨	٥,٦	٣,٩	٨,٣	٣,٩	٢,٥
نسبة العاملين باجر من مجموع العاملين بالزراعة	١٤,٢	٢٣,٩	٢٠,٢	١٨,٥	١٦	١٣	٢٣	١٢,٢	٢٣,٧

ويبين الجدول رقم ٤ أن الانخفاض الحاصل في قطاع الزراعة لم يترافق مع زيادة في القوة العاملة ، في القطاعات الاخرى : مما يشير الى حجم الهجرة التي عرفتها الضفة الغربية ، في ظل الاحتلال الاسرائيلي . وبالرغم من ان كافة القطاعات قد تضررت ، الا ان قطاع الزراعة كان اكثرها تعرضاً للضرر ، من حيث النقص في القوة العاملة؛ ففي الوقت الذي انخفض فيه عدد

العاملين في قطاع الصناعة ، بقيت نسبتهم ، من اجمالي القوة العاملة ثابتة تقريباً ، اما قطاع الزراعة فقد عانى النقص في عدد العاملين ، فان نسبتهم من اجمالي القوة العاملة قد تراجعت من ٣٨.٧٪ ، في سنة ١٩٧٠ ، إلى ٣٠.٥٪ في سنة ١٩٧٧ . ويتبين ، من مقارنة الجدولين ٤ و ٥ أن النقص في عدد العاملين في الزراعة لم يقابله ارتفاع في عدد العاملين من الضفة الغربية ، في نفس القطاع في اسرائيل ، بعكس قطاعي الصناعة والبناء ؛ مما يشير الى تحول كثير من العاملين في الزراعة الى قطاعات أخرى اكثر مردوداً .

الجدول ٤

توزع العاملين حسب القطاع الاقتصادي في الضفة الغربية لسنوات (١٩٦٩ - ١٩٧٧)[٢٨]

	زراعة٪	صناعة ٪	بناء ٪	اخرى ٪
١٩٦٩	٤٧,٨	١٥,٢	١٢,٠	٢٨,٩
١٩٧٠	٤٢,٥	١٤,٦	٨,٤	٣٤,٥
١٩٧١	٤٢,١	١٤,٧	٦,١	٣٩,٠
١٩٧٢	٣٨	١٤,٦	٧,٢	٤٠,٢
١٩٧٣	٣٤,٢	١٦,٤	٧,٦	٤١,٨
١٩٧٤	٣٧,٩	١٥,١	٧,٠	٤٠,٠
١٩٧٥	٣٤,٦	١٥,٨	٨,٤	٤١,٢
١٩٧٦	٣٣,٩	١٤,٩	١٠,٠	٤١,٢
١٩٧٧	٣٣,٤	١٥,١	١٠,٤	٤١,١

الجدول ٥

توزع العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل

حسب القطاع الاقتصادي للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٧) [٢٩]

السنوات	مجموع بالالف	٪	زراعة٪	صناعة٪	بناء ٪	اخرى ٪
١٩٧٠	١٤,٧	١٠٠	١٧,٧	١٢,٩	٥٧,٢	١٢,٢
١٩٧١	٢٥,٦	١٠٠	١٢,٩	١٦,٨	٥٧,٠	١٣,٣
١٩٧٢	٣٤,٩	١٠٠	١٢,٣	١٨,٦	٥٦,٨	١٢,٣
١٩٧٣	٣٨,٦	١٠٠	٨,٨	٢٠,٧	٥٦,٧	١٣,٧
١٩٧٤	٤٢,٤	١٠٠	١٠,٦	١٩,٣	٥٦,١	١٤,٠
١٩٧٥	٤٠,٤	١٠٠	١٠,٩	١٨,٦	٥٥,٠	١٥,٥
١٩٧٦	٣٧,١	١٠٠	١٢,٢	٢٠,٩	٤٩,٦	١٧,٣
١٩٧٧	٣٥,٥	١٠٠	١٢,٧	٢٢,٥	٤٤,٢	٢٠,٦

المساحات المزروعة

أدت السياسة الاسرائيلية الى تقليص المساحات المزروعة وذلك لأن السلطات الاسرائيلية استولت على ٢٨٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية[٣٠]؛ منها ٣٦٨ الف دونم أراضي زراعية صودرت بقصد الاستيطان * ؛ وهذه تعادل ٦،٧٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية [٣٢] ؛ ومنها ٩٦ الف دونم في الغور تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية [٣٣] .

وقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ ٢٦١٤ الف دونم ، أي بنقص يزيد عن ٦٠٠ الف دونم عن سنة ١٩٥٣ ؛ مما يدل على اهمال كثير من الأراضي الزراعية . واذا ما استثنيت الأراضي غير المزروعة ، والتي تبلغ مساحتها ٥٦٩٠ الف دونم [٣٤] ، فإن الأراضي المزروعة ، عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، تكون ٢٠٤٥ الف دونم ، انخفضت الى ٢٠٢٠ الف دونم في سنة ١٩٧٤ ، منها ٣٦٢ الف دونم أراضي مستريحة في السنة الأولى ، و٣٨٠ الف دونم في السنة الثانية [٣٥] . وقد بلغت مساحة الأراضي المروية ، في السنة الاولى ، ٥٧ الف دونم ، أما في السنة الثانية فقد ارتفعت الى ٨١ الف دونم كما يبين الجدول ٦ . وفي سنة ١٩٧٦ ، لم تزد مساحة الأراضي المزروعة ، الا أن المساحات المروية بلغت ٨٩ الف دونم ، لكنها لم تصل الى ما كانت عليه في سنوات ما قبل الاحتلال ؛ وذلك لأن معظم الأراضي الزراعية التي تمت مصادرتها هي من الاراضي المروية . ويبين الجدول ٦ نمواً في المساحات المروية ، غير ان الانطلاق من سنتي ١٩٦٧-١٩٦٨ كأساس لدراسة وضع الزراعة في الضفة الغربية ، في ظل الاحتلال ، دون اعتبار ما قبله أمر مضلل . فما يبدو وكأنه تطور يكون ، في الواقع ، تراجعاً ، قياساً بالسنوات السابقة لسنة ١٩٦٧ . ولا تشير الاحصاءات الاسرائيلية ، بعد سنة ١٩٧٢ ، الى مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، وما تأتي على ذكره هو المساحات المستغلة ؛ مما يخفي حجم الاراضي المصادرة ؛ ذلك لأن الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة قد تمت مصادرتها . وبهذه الطريقة ، تمنع السلطات الاسرائيلية اية امكانيات لاستثمار هذه الاراضي في المستقبل .

الجدول ٦

الأراضي المستغلة للزراعة والمروي منها ، في الضفة الغربية ، بالألف دونم[٣٦]

	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
مجموع الاراضي المستغلة	٢٠٤٥،٠	٢٠٤٠،_	٢٠٢٠،_	٢٠٢٠،_
الأراضي المروية	٥٧،_	٨٠،_	٨١،_	٨٩،_
خضروات وبطاطا	٣١،_	٥٤،_	٥٣،_	٦١،_
حمضيات	٢٤،_	٢٣،٥	٢٤،_	٢٥،_
موز وخلافه ...	٢،_	٢،٥	٣،٥	٣،_

---

* وضعت اسرائيل يدها أيضاً على الاملاك الحكومية، وهذه تقدر بنحو مليون دونم. كما صادرت مساحات أخرى بحجة أنها كانت مملوكة قبل سنة ١٩٤٨ من قبل الصندوق اليهودي، إضافة إلى التحايل عن طريق طرف ثالث لشراء بعض الاراضي العربية من اصحابها، وبخاصة من المقيمين في الخارج[٣١].

وفي الأعوام : ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ و١٩٧٦ كانت نسبة الأراضي المروية تعادل وعلى التوالي : ٢,٧٪ ؛ ٣,٣٪؛ ٤٪ و٤,٤ ٪ .

وهذا اقل مما كانت عليه في سنة ١٩٦٦، واقل بكثير مما كانت عليه سنة ١٩٥٣؛ حيث بلغت نسبة الأراضي المروية من مجموع الاراضي المستغلة ، في تلك السنة ٢٣٪، ويشير الجدول رقم ٧ الى تضاعف الاراضي المروية بالخضروات والبطاطا ، لكن دون زيادة في كمية المياه المستهلكة(٣٧)، فبعد أن كانت في سنة ١٩٦٨ تعادل ٣١ الف دونم ، أصبحت في سنة ١٩٧٦ تعادل ٦١ ألف دونم . أما المساحات المزروعة بالحمضيات والموز فقد أرتفعت نحو ألف دونم فقط لكل منهما ، طوال فترة الأحتلال .

المحاصيل الحقلية

حصل انخفاض تدريجي واضح في المساحات الحقلية المزروعة ؛ فانخفضت من ١٠٠٣ الف دونم في سنة ١٩٦٨ ، الى ٨٠٠ الف دونم في نهاية سنة ١٩٧٦ . وقد انخفضت بشكل خاص ، المساحات المزروعة حبوباً وبخاصة القمح ، وهو المحصول الغذائي الرئيسي الذى انخفض من ٤٦٥ الف دونم في سنة ١٩٦٨ الى ٣٣٠ الف دونم في سنة ١٩٧٦، اي ما يعادل ٥٨,٥٪ مما كان يزرع من القمح في العام ١٩٥٧ . وهذا يشير الى استمرار سياسة اضعاف القطاع الزراعي . كما انخفضت المساحات المزروعة بالشعير والكرسنة والعدس والسمسم ، حيث بلغت نسبتها على التوالي . ٨٧٪ ، و٤٣٪ و٧٢٪ و٣٧٪ مما كانت عليه سنة ١٩٥٧ ، كما يبين الجدول ٧ .

الجدول ٧
توزع المساحات المزروعة في الضفة الغربية
لسنوات مختارة ، بالألف دونم (٣٨)

	١٩٥٧	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
المحاصيل الحقلية (مجموع)	١٠٣٦,٧٥	٨٩٠	٨٦٠,٥	٧٩٠	٦٩٣
قمح	٥٦٤	٤٦٥	٤٠٠	٤٠٠	٣٣٠
شعير	٢٢٩	٢٣١	٢٣٠	١٨٥	٢٠٠
كرسنة	٩٢	٤٨	٥٦	٥٠	٤٠
سمسم	٢٧	١٨	٢٥	٢٧	١٠
عدس	٦٢,٧٥	٦١	٦٥	٤٤	٤٥
حمص	١٠,٥	٢٢,٥	٥٠	٣٥	٢٠
تبغ	٤,٥	٤,٥	٦,٥	٥	٤
مزروعات اخرى	٤٧	٣٠,٥	٢٨	٤٤	٤٤
خضار وبطاطا	٢٣٩,٥	٧٠	٨٠	١١٠	١٠٢
بطيخ وشمام	_	٤٣	١٥	٥	٥
مجموع	١٢٧٦,٢٥	١٠٠٣	٩٥٥	٩٠٥	٨٠٠

أما المساحات المزروعة تبغاً ، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ ما بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧١ حيث اصبحت ٦,٥ آلاف دونم في نهاية الفترة المذكورة ، بعد أن كانت ٤,٥ آلاف دونم في بدايتها ؛ غير أنها بدأت بالانخفاض ، منذ سنة ١٩٧٤ ؛ حيث عادت الى وضع مماثل لما كانت عليه قبل الاحتلال .

وبالرغم من النمو الحاصل في المساحات المزروعة بالخضار منذ سنة ١٩٦٨ ، فقد بلغت نسبتها سنة ١٩٧٦ ، ٤٢٪ لما كانت عليه سنة ١٩٥٧ إذ بلغت مساحتها ٢٣٩,٥ الف دونم كما يبين الجدول ٧ . وقد انخفضت المساحات المزروعة بالبندورة، رغم ارتفاع المساحات المزروعة بالخضار ذات العمل الكثيف[٣٩].

أما القثائيات ، فقد شهدت انخفاضاً واضحاً في المساحات المزروعة بالبطيخ والشمام . فبعد أن كانت مساحتها ٤٣ ألف دونم في العام ١٩٦٨ ، انخفضت إلى الثلث في العام ١٩٧٢ ثم إلى الثمن في العام ١٩٧٦ .

وقد حدثت هذه التغيرات لتلائم المتطلبات المستجدة للسوق ، كما أملتها ظروف الاحتلال ؛ حيث شجعت السلطات الاسرائيلية زراعة المواد غير الرئيسية بالقياس لحاجات السكان ، كالتبغ ، مقابل التخلي عن زراعة الحبوب ، كما وجهت المزارعين في الضفة الغربية نحو المحاصيل التي تعتمد على الايدي العاملة والتي يصعب توفرها في اسرائيل . ولذلك ، فقد تخصصت الضفة الغربية ، في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، بزراعة الزيتون والحمضيات والخضار والبطاطا ، على حساب الحبوب والقثائيات .

الاشجار المثمرة :

حصل ارتفاع في المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة ؛ فبعد ان كانت مساحتها في سنة ١٩٦٨/٦٨٠ الف دونم، أصبحت في سنة ١٩٧٦/ ٨٤٠ الف دونم، كما يبين الجدول ٨ . وهذا ناتج عن زيادة المساحات المزروعة باشجار الزيتون اساساً ، والتي شكلت نسبتها ٧٥,٥٪ من مجموع المساحات المزروعة بالاشجار المثمرة في سنة ١٩٦٨ ، ثم اصبحت في سنة ١٩٧٦ تشكل ٨١,٣٪ . وقد حصل ارتفاع في المساحات المزروعة بالعنب واللوز في مقابل انخفاض في المساحات المزروعة بالتين ، التي تراجعت الى اقل من النصف سنة١٩٧٣[٤٠] . أما الحمضيات فقد حافظت على وضعها الذي كان قائماً منذ بداية الاحتلال كما يبين الجدول ٨ .

الجدول ٨

المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة في الضفة الغربية (بالألف دونم) [٤١]

الأشجار المثمرة	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
مجموع	٦٨٠	٧٢٠	٨٠١	٨٤٠
زيتون	٥١٤	٥٤٠	٦٠٠	٦٨٣
عنب	٥٤	٥٦	٦٥	٧٠
لوز	٣٤	٦٠	٦٢	٦٣
حمضيات	٢٤	٢٣	٢٤	٢٥
غيرها	٥٤	٤١	٥٩	٥٠

الانتاج والتسويق

أدت السياسة الزراعية لاسرائيل في الضفة الغربية ، الى انخفاض في انتاج بعض المحاصيل وزيادة في انتاج البعض الآخر . وتتلخص هذه السياسة في ما يلي :

١ ـ التقليل من تصدير المنتوجات الزراعية للضفة الغربية عن طريق الاردن ، من أجل تحقيق مزيد من الارتباط بالسوق الاسرائيلية .

٢ ـ زيادة انتاجية بعض المحاصيل المناسبة للتصدير لاوروبا ، من أجل الحصول على العملة الصعبة .

٣ ـ التقليل من زراعة المحاصيل التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه .

٤ ـ زراعة المحاصيل التي يحتاجها الاستهلاك الاسرائيلي والتي تعتمد على العمل اليدوي المكثف .

٥ ـ عرقلة زراعة المحاصيل التي يمكن ان تنافس المنتوجات الزراعية الاسرائيلية .

٦ ـ عرقلة زراعة المحاصيل الغذائية الاساسية للسكان في الضفة الغربية كالحبوب ، وتشجيع زراعة المحاصيل التسويقية .

ونتيجة لهذه السياسة ، حصل انخفاض كبير في انتاج البطيخ والشمام الذي كان يعتبر من المحاصيل الهامة للضفة الغربية المصدرة للاردن . فبعد ان بلغ الانتاج، كما يبين الجدول ٩ ، سنة ١٩٦٨، ٣٦ طناً، اي ما يعادل ١٦٪ من مجموع الانتاج، تدنَّى سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ الى اربعة اطنان، اي ما يعادل ١٪ فقط من مجموع الانتاج.

وقد لعبت سياسة اثبات المنشأ دوراً في تعطيل تصدير كثير من المنتجات الزراعية ، ودفعت زراعة الضفة الغربية الى مزيد من الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي .

كما أن عملية التصدير للاردن ليست مضمونة الربح دائماً ؛ فقد تطورت الزراعة في الاغوار الاردنية وأصبحت تزاحم مثيلتها في أغوار الضفة الغربية ، اضافة الى عدم حماية صادرات الضفة الغربية الزراعية من قبل السلطات الاردنية ؛ ففي سنة ١٩٧٨ ، استورد الاردن البصل والبطيخ من ايران وتركيا على حساب انتاج الضفة الغربية .

وبذلك اقتصرت الصادرات الزراعية الى الاردن ، بشكل اساسي ، على البندورة والخيار والموز والحمضيات والجوز والبطاطا ، كما يبين الجدول ١١. أما الفواكه التي كانت تعتبر من صادرات الضفة الغربية الاساسية الى الدول العربية ، فقد حظر الاردن بيعها الا في أراضيه ، مما الحق ضرراً بمزارعي العنب في منطقة الخليل بشكل خاص ؛ اذ أن شحنات ضخمة منه كانت مخصصة للسعودية بيعت باسعار « خاسرة » في الأسواق الاردنية [٤٢] . ولم تسمح هذه السلطات بتصدير الفواكه والخضار للاقطار العربية الاخرى الا في نهاية سنة ١٩٧٧ وبداية سنة ١٩٧٨ : حيث بلغت نسبة ما صُدِّر إلى هذه الأقطار حوالى نصف ما صُدِّر للأردن .

ومما يزيد من مشاكل تصدير المنتجات الزراعية للضفة الغربية ، أنه يتم بشكل افرادي ؛ فعلى كل فرد أن يحصل ، وبصعوبات كثيرة ونفقات مرتفعة ، على تصريح يمنحه الحق في تصدير بعض منتجاته ، ولفترات محددة ، مما يكلِّف خسائر جسيمة تؤدي في كثير من الاحيان الى العكوف نهائياً عن الزراعة. كما ان صعوبات التفتيش على الجسر الموصل بين ضفتي الاردن، تؤدي الى اتلاف المنتجات الزراعية المصدرة وبخاصة الخضروات والحمضيات.

نتيجة للتعقيدات السالفة الذكر ، في التصدير للاردن ، لم يبق أمام المزارعين ، في الضفة الغربية من خيار سوى التوجه الى السوق الاسرائيلية . وهذا ما يفسر التغيرّ السريع الذي حدث في بنية القطاع الزراعي ؛ حيث نمت زراعات معينة على حساب زراعات اخرى ، وادخلت زراعات جديدة لم تكن تزرع من قبل ، دون ان يكون لها علاقة باحتياجات الضفة الغربية . وقد قامت وزارة الزراعة الاسرائيلية ، بالتعاون مع الحكم العسكري ، بتشكيل مجالس زراعية لعبت دور الوسيط بين المزارعين في الضفة الغربية وبين سلطات الاحتلال ، وقدمت اغراءات مختلفة بغرض توجيه الزراعة نحو إنتاج المحاصيل المطلوبة للصناعات الاسرائيلية ، أو المناسبة للتصدير . وفي بعض الاحيان ، كانت تقدم القروض ، وتعطي الفلاحين البذور والاسمدة مجاناً، بغية تنفيذ سياستها الزراعية[٤٣]، التي تعطي الاولوية لزراعه ما يمكن تسويقه وتصديره عبر الشركات الاسرائيلية . فعلى سبيل المثال ، ازدادت انتاجية بعض المحاصيل التي يمكن تصديرها الى اوروبا مثل الخيار والبطاطا والحمضيات بنسبة عالية ، بينما لم يحصل ذلك في انتاج الحبوب. ويبين الجدول ٩ أن انتاج الضفة الغربية من الخضار والبطاطا ، قد تضاعف سنة ١٩٧٣ عما كان عليه في سنة ١٩٦٨ ، ووصل في سنة ١٩٧٦ و١٩٧٧ الى ١٤٩,٤ الف طن ، أي ما يعادل ٤٠٪ من الانتاج الزراعي للضفة الغربية . كما تضاعف انتاج الحمضيات سنة ١٩٧٦ ، عما كان عليه سنة ١٩٦٨ ؛ وفي سنة ١٩٧٦ / ١٩٧٧ اصبح يزيد بمرتين ونصف عما كان عليه في بداية الاحتلال؛ اي ما يعادل ٢٠٪ من الانتاج الزراعي للضفة الغربية. كما يشير الجدول ١٠ الى تضاعف انتاج الفواكه . أما المحاصيل الحقلية ، فبالرغم من استخدام طرق فلاحة افضل من السابق ، واستبدال محاصيل باخرى وانتشار استخدام الآلات الزراعية واستعمال الاسمدة والمبيدات الحشرية ؛ فإن مجموع انتاجها لم يزد كثيراً ؛ وذلك عائد الى النقص في الاراضي المخصصة لها ، والمروية منها بخاصة ، والى الاعتماد شبه الكلي على مياه الأمطار التي تتفاوت من سنة الى اخرى .

وقد شجعت السلطات الاسرائيلية زراعة المحاصيل التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف والتي تحتاجها المصانع الاسرائيلية كالتبغ وقصب السكر والقطن والبندورة والزهور والخيار والفلفل والكمون والبابونج والسمسم. كما ادخلت زراعة الفول السوداني والذرة الحلوة والكرفس والكراوية واليانسون والتوابل[٤٤].

ويبين الجدول ١٠ تطور انتاجية المحاصيل الرئيسية في ظل الاحتلال الاسرائيلي ؛ حيث تراجع القمح ، وهو المادة الغذائية الرئيسية للسكان مقابل نمو المحاصيل التسويقية ، كالبطاطا والبندورة والخيار والبصل والحمضيات والقطن . كما تضاعفت انتاجية الفواكه الشجرية كاللوز والدراق والعنب ؛ وهذه محاصيل غذائية غير أساسية للاستهلاك في الضفة الغربية . فبدلاً من ان يساهم قطاع الزراعة في تحقيق بعض الاستقلالية في اقتصاد الضفة الغربية ، تكيف بطريقة

الجدول ٩

الانتاج الزراعي في الضفة الغربية للسنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ بالالف طن [٤٥]

السنة	حبوب	خضار	بطيخ وشمام	زيتون	حمضيات	فواكه أخرى	المجموع
٦٧/ ١٩٦٨	٢٣,٥	٦٠	٣٦	٢٨	٣٠	٤٧,٩	٢٢٥,٤
٦٨/ ١٩٦٩	٢٩,٥	٦٠	٣٦	٢٨	٣٠	٤٧,٩	٢٣١,٤
٦٩/ ١٩٧٠	٤٦,٥	٧٣,٤	١٤	٣٠	٣٨	٤٩,٦	٢٥١,٥
٧٠/ ١٩٧١	٤٦,٣	٨٥,٤	١٤	٣٠	٣٨,٦	٥٠,٥	٢٦٤,٨
٧١/ ١٩٧٢	٥٧,٥	١٠٣,١	٨	٧٠	٤٧,٦	٥٦,٥	٣٤٢,٧
٧٢/ ١٩٧٣	٤٣,٣	٩٣,٤	٣,٣	٢١	٥٨,٦	٥٨,٩	٢٧٨,٥
٧٣/ ١٩٧٤	٦٣,٩	١٣٦,٣	٤,٢	١١٠	٦١,٥	٦٩	٤٤٤,٩
٧٤/ ١٩٧٥	٣٨,٣	١٣٩,٩	٣,٦	١٠	٦٣,٨	٧٨,١	٣٣٣,٧
٧٥/ ١٩٧٦	٣٤,٩	١٤٧,٣	٤,٥	٥٠	٧٤,١	٧٦,٦	٣٨٧,٤
٧٦/ ١٩٧٧	٤١,٨	١٤٩,٤	٨,٩	١٧	٧٦,١	٧٨,٨	٣٧٢,٠

الجدول ١٠

تطور انتاج المحاصيل الرئيسية في الضفة الغربية[٤٦]

(بالالف طن)

	٦٩/١٩٧٠	٧٠/١٩٧١	٧١/١٩٧٢	٧٢/١٩٧٣	٧٣/١٩٧٤	٧٤/١٩٧٥	٧٥/١٩٧٦	١٩٧٧
قمح	٢٢,٠	٣٨,٠	٤٥,٠	٣٦,٠	٥٢,٠	٣٠,٠	٢٧,٦	
شعير	١٣,٦	١٦,١	٢٠,٥	١٥,٥	٢٧,٥	-	-	
بقول	٥,٠	٥,٥	٩,٠	٦,٣	١٠,٦	٧,٢	٧,٠	
تبغ	١,٢	١,٢	١,٥	١,٥	١,٧	٠,٥	٠,٤	
بطاطا	٤,٦	٦,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٣	١١,٢	١٠,٠١
بندورة	٤٠,٠	٣٥,٠	٣٦,٠	٢٦,٠	٤٧,٠	٣٥,٥	٤٦,٢	
خيار	٦,٨	٧,٢	١٢,٠	١٢,٠	١٦,٣	١٥,٢	٢٤,٩	
بصل	٧,٠	٧,٠	٩,٠	١٠,٠	١٣,٦	١١,٠	١١,٥	
حمضيات	٣٥,٢	٣٨,٠	٤٥,٠	٥٨,٠	٦١,٥	٦٣,٨	٧٤,١	٧٦,١
زيتون	١٥,٠	٣٠,٠	٧٠,٠	٢١,٠	١١٠,٠	١٠,٠	٥٠,٠	١٧,٠
عنب	١٨,٥	٢٢,٠	٢٨,٠	٣٠,٠	٤٠,٠	٤٢,٢	٣١,٣	
دراق	٣,٥	٤,٠	٥,٠	٦,٠	٨,٠	١٠,٥	١٧,٠	
موز	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٦	٤,٣	٤,٦	٥,٦	
لوز	٤,٧	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٣,٠	٦,٥	٨,٠	

تزيد من ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي ، وأصبحت الضفة الغربية تلبي حاجة السوق الاسرائيلية من حيث توفير المنتجات التي تصعب زراعتها في اسرائيل بسبب ندرة الايدي العاملة فيها ؛ وفي الوقت نفسه تحقق ذلك باسعار متدنية نتيجة لعدم وجود خيار آخر امام المزارعين . فمثلاً ، استطاعت شركة «غريسكو *»لتسويق الخضار ، بما تملكه من امكانيات ودعم حكومي ، أن تفرض اسعارها على انتاج الضفة الغربية من الخضار . وكذلك فعلت شركة « دوبيك » المعنية بتصدير التبغ ؛ إذ تعهدت بشراء ١٥٠ طناً من انتاج الضفة الغربية سنة ١٩٧٨ ، ثم اخذت تماطل في استلام الكمية المتفق عليها ، بغرض تخفيض سعر التبغ . وتؤدي هذه السياسة بالمزارعين الى التحول عن الزراعة ، ويتضح هذا ، من الانخفاض في انتاج التبغ الذي يظهره الجدول ١٠ ، فبعد ان وصل سنة ١٩٧٤ الى ١٧٠٠ طن تدنى الى ٥٠٠ طن ثم الى ٤٠٠ طن ، في السنتين التاليتين .

وتستهلك سوق الضفة الغربية نسبة قليلة من منتجاتها الزراعية . ففي سنة ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ، ومن مجموع ١٥٠ الف طن من الخضروات والبطاطا ، تم تسويق ٥١ الف طن محلياً ، ومن مجموع ١٦٣ الف طن من الفواكه والبطيخ والشمام ، استوعبت الضفة الغربية ٢٢ ألف طن ، أي ١٤٪ فقط . ولا يتعدى ما يستهلكه قطاع غزة ومدينة القدس ٧٠٠٠ طن منْ منتجات الضفة الغربية[٤٧]: ذلك لان غزة بالأساس منطقة زراعية ، أما القدس فنتيجة للسياسة الاسرائيلية فقد أصبح ارتباطها الاقتصادي بالضفة الغربية محدوداً

الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية

ظلت الاردن، حتى سنة ١٩٧٢، تحتل المرتبة الاولى في لائحة البلدان المستوردة منتجات زراعية من الضفة الغربية ، فقد بلغت قيمة صادرات الضفة للأردن في تلك السنة حوالى ثلاثة اضعاف مجموع صادراتها الزراعية لاسرائيل ، وللدول الاخرى . غير أن القيود التي وضعتها السلطات الأردنية والاسرائيلية على صادرات الضفة الغربية للأردن أدت الى زيادة ما يصدر لاسرائيل ، على حساب ما يصدر للأردن ، كما حصل في السنوات : ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ . وقد تأثرت المنتجات الزراعية ، بشكل خاص ، بهذه العراقيل فانخفضت نسبتها ؛ فبعد أن كانت ، في سنة ١٩٧٢ تشكل ٤٢,٥٪ من مجموع المنتجات المصدرة ، تدنت الى ٣٥,٣ ٪ ثم الى ٢٨,٨٪ في السنتين التاليتين ، وحافظت تقريباً على هذه النسبة حتى سنة ١٩٧٦ ، كما يبين الجدول ١١ .

وتعتبر مناطق نابلس وطولكرم واريحا من أهم المناطق المصدرة للمنتجات الزراعية للاردن ، فاذا ما استثنينا قطاع غزة من الجدول ١٢ ، فان ما يصدر للأردن من البندورة ، من منطقتي نابلس واريحا ، فقط ، يعادل ٨٩٪ من مجموع صادرات الضفة الغربية من هذا المحصول له . كما تنتج طولكرم ونابلس ٨٠٪ من مجموع محصول الخيار المصدر للأردن ومعظم كميات التوم والبطاطا . وتشكل صادرات اريحا للاردن من الموز ٨٤٪ من مجموع صادرات الضفة من هذا المحصول له .

---

* تأسست هذه الشركة في بدء الستينات وتحتكر تسويق وتصدير جميع المنتجات الزراعية باستثناء الحمضيات.

الجدول ١١

الصادرات والواردات والميزان التجاري للمنتجات الزراعية للضفة الغربية للسنوات : ١٩٧٢ - ١٩٧٨ [٤٨] (بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الواردات (مجموع)	٤١٣,٥	٥٤٢,٥	٨٨١,٨	١٤٦٣,٤	١٩٧٠,٦	٢٧٤٣,٨	٤٣٥٠,٢
اسرائيل (مجموع)	٣٤١,١	٤٨٣,٥	٧٩٠,٠	١٢٩٧,٣	١٧٦٦,٩	٢٤٥٩,١	٣٧٥٧,٢
(زراعة)	٥٦,٢	٨٤,٠	١٢٥,٩	٢٠٥,١	٢٩٠,٦	٤٣١,٢	–
الاردن (مجموع)	١٨,٩	١٦.٥	٢١,٣	٣١,٤	٢٩.٩	٤٨,٧	٨٧,٥
(زراعة)	٣,٩	٣.٩	٣,٤	٠.٩	١.٥	٢,٩	٥,٥
دول اخرى (مجموع)	٥٣,٥	٤٢.٥	٧٠,٥	١٢٤,٧	١٧٣,٨	٢٣٥,٠	٥٠٥,٥
(زراعة)	١٢,٦	٨,٢	١٣,٢	٤٩,١	٧١,٢	٧٠,٧	٢٤,١
الصادرات (مجموع)	٢١٦,٤	٢٤٢٦	٤٠٩,٦	٦٩٠,٥	٩٨٦,٤	١٢٥٠,٩	٢٥٦٥,٦
اسرائيل (مجموع)	١٠٧,٣	١٧٤,٧	٢٨٧,٣	٢٤٢,٢	٦١٦,٦	٧٧٧,٤	١٤٥٧,٢
(زراعة)	١٤,٤	٣٥,٦	٥٤,٩	٦٦,٣	١٠٧,٦	١٦٦,٧	–
الاردن (مجموع)	١٠٧,٣	٦٦,٢	١١٩.٥	٢٢٠,٦	٢٤٢,٨	٤٦٢,٧	١٠٨٥,٠
(زراعة)	٤٥,٧	٢٥,٤	١٤,٥	٧٠,٧	٩٨,٣	٢٢٤,٠	٤٤٢,٦
مدن اخرى (مجموع)	١,٨	١,٧	٢,٨	٢٧,٧	٢٧,٠	١٠,٨	٢٣,٤
(زراعة)	–	–	–	١٨,٦	١٨,٨	–	–

أما الواردات في المنتجات الزراعية من الأردن فهي محدودة ، اذا ما قيست بما يُستَوْرد من اسرائيل ، فقد بلغت القيمة المستوردةمن إسرائيل من هذه المنتجات سنة ١٩٧٢ ، ما يزيد على ١٤ ضعفاً ، القيمة المستوردة من الاردن ، وارتفعت سنة ١٩٧٣ الى ٢٢ ضعفاً ، إلى أن وصلت في سنة ١٩٧٥ إلى أكثر من ٢٢٧ ضعفاً . أي أن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في تجارة الضفة الغربية من المنتجات الزراعية على صعيد الصادرات والواردات .

وفي الوقت الذي تحتل فيه الدول الاخرى (غير اسرائيل والاردن) المراتب التالية في واردات الضفة الغربية ، يشير الجدول ١١ الى أنه لم يتم تصدير أي من المنتجات الزراعية لهذه الدول الا في سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦. وواضح ان معظم انتاج الضفة الغربية يصدر عبر الشركات الاسرائيلية ؛ ولذلك فلا يظهر الجدول الكميات الحقيقية المصدرة للدول الأخرى .

يتضح مما سبق حجم ارتباط تجارة الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي ، مما يجعلها باستمرار خاضعة وتابعة له . وبذلك تتحكم سلطات الاحتلال باقتصاد الضفة الغربية وتهيمن عليه ويصبح مستقبله مرهونا بالقرار الاسرائيلي .

الجدول ١٢
المنتجات الزراعية المصدرة للاردن في العام ١٩٧٨ (٤٩)
(بالالف ليرة إسرائيلية)

	بندورة	خيار	توم مجفف	موز	حمضيات	جوز	بطاطا
مجموع	٣١,٩٩٤	٥٨,٥٤٣	٧,٩٧٢	١٥,٢٤٢	٧٧٩,٤٧٤	٨,٨٢٢	٨,٣٥٠
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جنين	٢,٠	٣.٧	٣,٤	٠,١	٤,٦	٤٨,٨	٠,٨
نابلس	٥٨,٦	٣٣,٩	٧٩,٠	–	٩,٢	٥٠,٠	٥٨,٠
طولكرم	٨,٠	٤٤,٣	١٧,٦	–	١٢,٩	٠.٢	٤٠.٦
رام الله	–	–	–	–	–	–	–
اريحا	٢٩,٣	١٦,٩	–	٨٨,٣	٠,٤	–	٠,٦
بيت لحم	–	–	–	٠.٨	٠.١	١٠	–
الخليل	٠,٥	٠,٢	–	٩.٧	٠,٢	–	–
قطاع غزة	١,٦	١,٠	–	١,١	٧٢,٦	–	–

الاستيعاب التكنولوجي

حصل تطور ملحوظ في استخدام المعدات والوسائل الحديثة المختلفة في قطاع الزراعة في الضفة الغربية . ويعود هذا ، أساساً ، الى ارتفاع الطاقة الشرائية لسكان الضفة الغربية

الناتج عن تحويلات العاملين من ابناء الضفة في دول الخليج والاردن ، اضافة الى زيادة مداخيل العمال العرب في اسرائيل ، وهذه تشكل نحو ربع الناتج الاجمالي القومي للضفة الغربية . وقد لعب الانخفاض المستمر لليرة الاسرائيلية دوراً في انفاق الجزء الاكبر من هذه المداخيل في شراء البضائع والسلع الاستهلاكية ، الا ان جزءا منها استثمر في تطوير قطاع الزراعة .

كما أدت هجرة العمال الزراعيين الى نقص في الأيدي العاملة الضرورية للزراعة ، مما جعل ادخال المكننة في الزراعة ضرورياً لحل هذه المشكلة ، وبخاصة أن استخدام الالات أصبح اقل تكلفة من الاعتماد على القوة العاملة .

وقد ساهم اطلاع مزارعي الضفة الغربية على الوسائل والمعدات المستخدمة لزيادة انتاجية قطاع الزراعة في اسرائيل ، بحكم عملهم هناك ، ساهم في نقل هذه المعرفة إلى الضفة الغربية وتطبيقها فيها . ولذلك ، فبالرغم من النقص الذي حصل في المساحات المزروعة ، وبالرغم من المحاولات الاسرائيلية لضرب قطاع الزراعة ، حصلت زيادة ملحوظة في معدل انتاجية الدونم الواحد ، وهذا عائد إلى توافر مستلزمات الانتاج من آلات واسمدة ومواد كيماوية ومبيدات حشرية وتحسين في طرق الري ونوعية البذور واستخدام الغطاء البلاستيكي .

استخدام الآلة : تميز قطاع الزراعة ، قبل الاحتلال ، باعتماده على القوة الجسدية ؛ حيث لم يزد عدد التراكتورات المستخدمة ، حتى سنة ١٩٦٧ ، عن ١٤٧ تراكتوراً . الا أن هذا العدد ارتفع بشكل واضح كما يبين الجدول ١٣ فوصل الى ١١٦٠ تراكتوراً سنة ١٩٧٨ . وقد ادخلت آلات حديثة كالحصّادة ، والمحراث الحديث ، والدرّاسة ، وماكنات الرش ، وآلات التسميد . وقد بلغ عدد المزارعين الذين يقتنون هذه الآلات، سنة ١٩٧٨ ، ١٢٢٩ مزارعاً. ويبين الجدول ١٤ توزع الآلات ومالكيها في الضفة الغربية لسنة ١٩٧٨ ، حيث تضم منطقتا جنين والخليل أكثر من نصف المالكين لهذه الآلات .

الجدول ١٣

تطور استخدام التراكتورات والأسمدة في الضفة الغربية (٥٠)

السنة	التراكتورات	الاسمدة (طن)
١٩٦٨	١٦٠	٤٠٠٠
١٩٧٠	٤٥٥	٦٨٠٠
١٩٧٢	٧٤٠	٨٠٠٠
١٩٧٣	٨٦٦	١١٠٠٠
١٩٧٤	١١٠٠	١٤٥٠٠
١٩٧٥	١١٥٠	١٢٤٠٠
١٩٧٦	١٢٨٠	١٥١٠٠
١٩٧٨	١١٦٠	-

الجدول ١٤
الآليات الزراعية لسنة ١٩٧٨ [٥١]

اسم الآلة	جنين	طولكرم	نابلس	رام الله	الخليل	الاغوار	المجموع
تراكتور عجل	٢٩٩	١٩٥	١١٩	١٥٧	٣٣٢	١٣٥	١١٤٧
تراكتور جنزير	١٠	-	-	-	-	٣	١٣
كمباين	٢٤	٢	٣	-	-	٢	٣١
مكبس بالات	٩	-	١	-	-	٣	١٣
حصادة رابطة	١	٢	-	٥	٦	١	١٥
محراث سكة	٢٠٧	١٠٦	٩٥	١٥١	٢٧٧	١٢٠	٩٥٦
محراث قلاب	٦	-	-	٨	-	٣	١٧
محراث صاج	٧١	٣	١٥	-	-	٧٤	١٦٣
صندوق تسويه	٧	-	-	-	-	٢٤	٣١
مشط قرصي	٤	-	٢٠	٢٤	١٢٦	١٧	١٩١
كلتيفترات مختلفة	٣٠٩	٢٣	٤١	٢٠	١١٩	٥٣	٥٦٥
ثلامة	٩	-	-	-	١	٥١	٦١
سمادة	٤٥	-	-	٦	٣	٥	٥٩
سمادة بالثلم	-	-	-	-	-	-	-
ناشرة زبل عضوي	-	١	-	-	-	١١	١٢
دوتيفتر	١	١٢	-	-	-	١٦	٢٩
طوربيدو	٦	١	-	-	-	٣٣	٤٠
بذارة حبوب	٢٥	-	-	-	١	١	٢٧
ماكنة زراعة بصل	٣	-	-	-	١	-	٤
ماكنة زراعة الحبوب الصغيرة	٣	-	-	-	-	٢	٥
ماكنة فرو بلاستيك	٤	-	-	-	-	٦٦	٧٠
مرش ٤٠٠ لتر فما فوق	١٦	٢٣	-	-	٢٤	٤٥	١٠٨
مرش ٤٠٠ ليتر ويقتني يوم / رش (من السابق)	٧	-	-	-	-	٩	١٦
مرش اقل من ٤٠٠ ليتر	-	٢	١	-	-	١٧	٢٠
سيف حصاد	٣	٧	-	-	-	٥	١٥
دراسة	٨٥	٤٤	٧٢	١١٢	١٨٠	٤	٤٩٧
مرش ظهري والات تعفير	١٢١	٢٨٢	-	٦١	٨٨	٢٦٢	٨١٤
عدد المزارعين الذين يقتنون الاليات	٣٠١	١٨٧	١١٧	١٥٧	٣٣٢	١٣٥	١٢٢٩

استخدام الاسمدة الكيماوية : تطور استخدام الاسمدة الكيماوية بشكل ملحوظ منذ سنة ١٩٦٧ ، فبعد ان بلغت الكميات المستخدمة سنة ١٩٦٨ ، ٤٠٠٠ طن ، أصبحت ، كما يبين الجدول ١٣ ، ١٥١٠٠ طن في نهاية سنة ١٩٧٦ . وقد اقيمت وحدة للخدمات الحقلية تحتوي على ثلاثة مختبرات حديثة تتم بها مئات الفحوص للتربة في كل سنة ، لتحديد أفضل مستوى للتسميد (٥٢) . ويعمل بهذه المختبرات المرشدون من المهندسين وخريجي المدارس الزراعية في الضفة الغربية .

استخدام المبيدات : يقوم جهاز الارشاد الزراعي الذي يتألف من مئات المرشدين الزراعيين من ابناء الضفة الغربية بتجارب مختلفة من اجل ابادة الافات الارضية والاعشاب الضارة والحشرات. فمثلاً ادت مكافحة ذبابة الزيتون اضافة الى التسميد، الى زيادة انتاجية محصول الزيتون.

غير أن اعتماد الزراعة في الضفة الغربية على مياه الأمطار يجعل الافادة من هذه التحسينات محدودة .

تحسين البذور : جرت محاولات مختلفة لتطوير نوعية المحصول الزراعي ، من خلال تحسين نوعية البذور . فعلى سبيل المثال ، ادخلت زراعة اصناف خاصة من البصل بعضها للتصدير والبعض الاخر للبذور ، كما ادخلت زراعة اصناف من الحنطة والشعير تصلح للمناطق القليلة الامطار (٥٣) . وقد تميزت البذور المستخدمة للزراعة في الضفة الغربية بانتاجية عالية كماً ونوعاً وبمقاومة عالية للآفات (٥٤) . ومن الملاحظ ان الجهود تركزت على تحسين بذور الاصناف المعدة للتصدير والتي تستفيد منها بشكل خاص الشركات الاسرائيلية .

استخدام الزراعة المروية والمغطاة : بالرغم من انه لم تحصل زيادة ملحوظة في كميات المياه المستخدمة في الزراعة ، ولا في المساحات المروية ، الا ان المزارعين في الضفة الغربية قد بدأوا باستخدام طرق حديثة للري ، مثل الري بالرشاشات والتنقيط والتلم الطويل ، عوضاً عن الطرق البدائية التي كانت تعتمد على القنوات وتسبب هدراً في كميات كبيرة من المياه . وقد اقيم اكثر من ٧٠ خزاناً، بهدف تحقيق ضغط عال مناسب لمثل هذا النوع من الري يصل الماء اليها عبر قنوات اسمنتية ، ويخرج منها في انابيب الى الأرض حسب حاجة المزروعات (٥٥) . الا أن السياسة المائية الاسرائيلية ، في الضفة الغربية ، أدت الى الغاء دور هذه الخزانات وحرمت المزارعين من استثمارها والاستفادة منها ، كما حصل في مناطق العوجا وبردلى وفروش بيت دجن والفارعة . فبعد أن استثمرت مبالغ ضخمة على شكل موتورات وانابيب قامت السلطات الاسرائيلية بحفر آبار عميقة قريبة من الينابيع والابار الارتوازية التي تستعين منها هذه المناطق مما ادى الى جفاف معظم بساتين الموز والحمضيات هناك (٥٦) .

وقد ادخل المزارعون في الضفة الغربية طرقاً حديثة لإطالة فترة تسويق خضرواتهم ؛ فاستخدموا الغطاء البلاستيكي لتحقيق ذلك . وقد اتسعت الزراعة المغطاة من خمسة دونمات سنة ١٩٦٨ ، الى اكثر من ٧٥٠٠ دونم سنة ١٩٧٦ (٥٧) . وأدخلت انواع جديدة من الخضروات المناسبة للتصدير وذات الإنتاج الوفير كما استخدم الغطاء البلاستيكي في الأراضي

البعلية لتطوير زراعة محاصيل معينة مثل الشمام ، كما ادخلت طرق علمية حديثة لتحسين الموسم الصيفي تُمكِّن المزارعين من الحصول على انتاج أفضل ، وفي وقت مبكر ؛ وذلك بواسطة فلاحة الأرض في الاوقات الملائمة ومن ثمَّ يتم تجهيزها علَى شكل مصاطب وتُعمل فيها اثلام يُوضع فيها السماد ،وتغطى بالبلاستيك قبل موعد الزراعة، فتمنع التغطية تبخر الماء عن سطح الأرض ، كما تساعد على رفع درجة الحرارة داخلها مما يمكن الشتلات من النمو في وقت مبكر (٥٨) .

الزراعة والإنتاج الاجمالي المحلي والقومي

تتّسم مساهمة قطاع الزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية بالتذبذب ، وهي ، مقارنة بمساهمة قطاع الصناعة ، مرتفعة ؛ وذلك التذبذب يعود الى اعتماد هذا القطاع ، اساساً ، على مياه الامطار ، كما مر معنا . ويعتبر الزيتون الذي يشكل نحو ٢٥ ـ ٣٥٪ من مجمل الانتاج الزراعي اكثر المحاصيل تأثراً بالتقلبات الجوية ؛ ولذلك فان انخفاض الانتاج من هذا المحصول او ارتفاعه ينعكس على مجمل مساهمة قطاع الزراعة في الانتاج الاجمالي المحلي . ويبين الجدول ١٥ مدى التذبذب من سنة لاخرى. في الوقت الذي بقيت فيه مساهمة

جدول رقم (١٥)

الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية (بالاسعار الجارية) (٥٩)

القطاع	الزراعة،الغابات،الاسماك	الصناعة	البناء	الخدمات العامة	مجموع
١٩٦٦	٢٦.١	٨.٧	٤.٧	٦٠.٥	١٠٠,٠
١٩٦٨	٣٦,٦	٨,٣	٣,٥	٥١,٦	١٠٠,٠
١٩٦٩	٤٠.٢	٨.٧	٥,٣	٤٥,٨	١٠٠.٠
١٩٧٠	٣٤,٤	٩,٣	٦,١	٥٠.٢	١٠٠,٠
١٩٧١	٣٦,٣	٩,٦	٦,٨	٤٧.٣	١٠٠,٠
١٩٧٢	٣٦.٨	٨,٢	٨.٥	٤٦,٥	١٠٠,٠
١٩٧٣	٣٤,٦	٨.٤	١٠.٤	٤٦.٦	١٠٠,٠
١٩٧٤	٤٤,٥	٨,١	١١.٣	٣٦.١	١٠٠.٠
١٩٧٥	٣٠,٣	٨,٤	١٥,٥	٤٥,٨	١٠٠,٠

قطاع الصناعة، تقريباً ثابتة. ولدى مقارنة معدل مساهمة الزراعة في الانتاج المحلي للسنوات (١٩٦٨ - ١٩٧٢) وللسنوات (١٩٧٣ - ١٩٧٧) نجد تراجعاً من ٣٧,٥٪ الى ٢٥,٩٪. ويبين الجدول انه لم يحصل نمو في قطاع الخدمات، اما القطاع الوحيد الذي ارتفعت مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي فهو قطاع البناء. ويشير هذا إلى استمرار انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في اقتصاد الضفة الغربية.

الجدول رقم (١٦)
نسبة مساهمة الزراعة في الانتاج الاجمالي المحلي والقومي للضفة الغربية بالاسعار الجارية[٦٠]

السنة	النسبة من الانتاج المحلي	النسبة من الانتاج القومي
١٩٦٨	٣٦,٦	٣٤,٩
١٩٦٩	٤٠,٢	٣٦,٩
١٩٧٠	٣٤,٤	٢٦,١
١٩٧١	٣٦,٣	٢٩,٣
١٩٧٢	٣٦,٨	٢٨,٤
١٩٧٣	٣٤,١	٢٦,٠
١٩٧٤	٤٤,٥	٢٥,٢
١٩٧٥	٣٠,٣	٢١,٨
١٩٧٦	٣٤,٢	٢٦,٢
١٩٧٧	٢٧,٨	٢١,٠

ويبين الجدول ١٦ حدوث انخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الانتاج الاجمالي القومي ، فبعد ان كانت تشكل حوالى ٣٥٪ . في بداية الاحتلال ، وصلت الى ٢١٪ في سنة ١٩٧٧ . وتنخفض مساهمة الزراعة في الانتاج القومي عنها في الانتاج المحلي بسبب ارتفاع المدفوعات من الخارج ، وبسبب زيادة دخل العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل والتي تصل الى ربع اجمالي الانتاج القومي . وبذلك تتراجع أهمية قطاع الزراعة بالنسبة لمساهمته في اجمالي الدخل القومي للضفة الغربية فيأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات والتحويلات من الخارج . وهما قطاعان غير ثابتين ؛ وهذا الوضع يزيد من عدم استقلالية اقتصاد الضفة الغربية وارتباطها بالاقتصاد الاسرائيلي .

خاتمة

يتضح مما سبق أن قطاع الزراعة كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً في الضفة الغربية نتيجة للاحتلال الاسرائيلي؛ اذ فقد اكثر من ثلثي العاملين فيه، معظمهم اضطر للهجرة إلى الخارج، وما تبقى تحول للعمل إما في القطاعات الاخرى واما في اسرائيل.

وقد أدت العراقيل الموضوعة أمام تسويق المنتجات الزراعية عن طريق الجسور ، وضيق السوق المحلية ، الى تحول في زراعة الضفة الغربية يتناسب وحاجات الأسواق الاسرائيلية. فنمت ، بخاصة ، الزراعة التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف ، وذلك لأن الزراعة في اسرائيل تختصّ بانتاج المحاصيل التي تعتمد على المكننة والرأسمال الكثيف ؛ وهذا الوضع مشابه للوضع الذي هيمن على صناعة الضفة الغربية ؛ حيث أصبح معظمها يعمل لصالح الشركات والمصانع الاسرائيلية [٦١] . وكما هو الحال في قطاع الصناعة ، فقد نمت الزراعة التي يمكن تصدير محاصيلها كالخضار والبطاطا والحمضيات ، والتي تحتاجها المصانع الاسرائيلية

كالتبغ وقصب السكر والقطن والزهور والخيار والفلفل . كما ادخلت مزروعات جديدة مثل الفول السوداني والذرة الحلوة والكرفس والكراوية واليانسون والتوابل . وبالمقابل ، تراجعت مزروعات اساسية كالحبوب ، وأخرى كانت من اهم ما يصدر للاردن كالبطيخ والشمام .

وبتحول الضفة الغربية الى انتاج محاصيل تسويقية يصدر معظمها للأسواق الاسرائيلية ، أو عبر الشركات الاسرائيلية للخارج ؛ يصبح استهلاك الضفة الغربية من المنتجات الزراعية والرئيسية منها بخاصة ، معتمداً على ما يستورد من اسرائيل أو بواسطتها . وهكذا تصبح الضفة الغربية مرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي ليس بسبب صعوبات التصدير فقط ، وانما نتيجة للأخيار في الاستيراد ايضاً . وفي الوقت الذي تعتمد فيه المنتجات المصدرة من الضفة الغربية لاسرائيل على الغمل اليدوي المكثف ، وتباع باسعار رخيصة ، فإن ما يستورد من اسرائيل والذي يعادل ضعف ما يصدر اليها من الضفة الغربية ، يعتمد على الرأسمال المكثف ويكون عادة مرتفع التكاليف . وبذلك يتحول قطاع الزراعة ، من عامل كان من الممكن أن يساهم في استقلال نسبي لاقتصاد الضفة الغربية ، الى وسيلة أخرى يستخدمها الاحتلال للسيطرة عليه .

وهنا ، تأتي **أهمية فتح الجسور أمام منتجات الضفة الزراعية** ، فإن مثل هذا العمل يعطي فرصة للمزارعين كي يسوِّقوا محاصيلهم ، مما يخفف من تحكم السيطرة الاسرائيلية بمصائرهم ؛ كما أنه يعطي الفرصة لزراعة أنواع أخرى غير تلك التي تفرضها سلطات الاحتلال . وهذه مسألة هامة ، وبخاصة في هذه الفترة التي أدت فيها السياسة الاسرائيلية الجديدة الى ايقاف المساعدات والقروض المعطاة للمزارعين ؛ مما يشكل ضربة جديدة لزراعة الضفة الغربية ، هذه الضربة التي سوف ينتج عنها هجرة جديدة للأرض .

ولذلك ، يعتبر **من الضروري تعزيز صمود المزارعين في أرضهم** ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال **تدعيم الجمعيات التعاونية الزراعية** القائمة حالياً في الضفة الغربية ، **وتشجيع انشاء تعاونيات جديدة** تقوم بتوزيع القروض والمساعدات للمزارعين . كما يمكن ان تقوم هذه الجمعيات بدور فعال في تسويق المنتجات الزراعية للأردن ، خصوصاً اذا ما اعتبرت مرجعاً في اثبات منشأ هذه المنتجات .

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الاحصاءات العامة، «**النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٧**»، عمان، المطبعة الوطنية، العدد الثاني، بيان رقم ١، ص ٦٦.

(٢) **المصدر نفسه**، بيان (ن - ٤)، ص ٦٨.

(٣) جميل هلال، «**الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي** (١٩٤٨ - ١٩٧٤)»، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ١٧.

(٤) **النشرة الاحصائية السنوية**، ١٩٥٨، ص ٩١.

(٥) عنان العامري، «**التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني**، (١٩٠٠ - ١٩٧٠)» (بحث احصائي)، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٤٤.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٥.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٧**، جدول (ن - ٢٣)، ص ٨٧.

(٩) عنان العامري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤.

(١٠) «The Israeli Administration in Judia and Samaria», *The Israeli Economist,* 1968, Vol. xxiv. p. 280.

(١١) «**النشرة الاحصائية ١٩٥٧**»، بيان (ن ٣)، ص ٦٧.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) جميل هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٧.

(١٥) The Ministry Government's Civil Administration, *A Concise Comprehensive Survey, June 1967- June 1978,* The Ministry of Defense, Tel Avive, p. 1.

(١٦) جميل هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ١٤٩.

(١٨) «**النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٧**»، جدول (ن - ٣١) ص ٩٤.

(١٩) Hisham M. Awartani, *West Bank Agriculture A New Outlook.* Research Bulletin No 1., Nablus, 1978, p. 17.

(٢٠) «**النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٨**» جدول ٧٣، ص ١٠٦.

(٢١) جميل هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٣.

(٢٢) وزارة الثقافة والاعلام «**القطاع الزراعي**»، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٦٩، ص ١٢٠.

(٢٣) دائرة الاحصاءات العامة، «**السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧**»، عمان، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، جدول رقم ٥، ص ٤٥، وجدول رقم ٤، ص ٤٤.

(٢٤) *Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1969. (SAL),* No *206*, Table x / 7, p. 637.

(٢٥) *SAI 1970,* No 21, Table x / 10, p. 633.

(٢٦) *SAI 1078,* Table xxvii /22 . p. 788.

(٢٧) موشي ليفي، «**تطور الزراعة في منطقة يهودا والسامرة من سنة (١٩٦٧ - ١٩٧٦)**»، ص ٧.

(٢٨) أرقام *SAI 1978,* Table xxvii 122, p. 788، سنة ١٩٦٩ من. *SAI 1970,* Table x 112, p. 635.

(٢٩) *SAI 1978,* Table xxvii / 22, p. 788.

(٣٠) الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، **بعض مصادر الضفة الغربية. ما تعنيه للاقتصاد الاسرائيلي**، عمان، ١٩٧٩، ص ٦.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٨ و«الأرض»، «الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، دمشق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، ١٩٧٩، ص ٢٨.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٣٤) *SAI 1972,* Table xxvii / 24, p. 665.

(٣٥) قيادة منطقة الضفة الغربية، وزارة الزراعة، «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٦**»، ص ٤.

(٣٦) الأرقام للسنوات ١٩٦٨ و١٩٧٦، مأخوذة من «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٦**»: ما ارقام سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٤ فمأخوذة من «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٢**»، و«**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٤**».

(٣٧) موشي ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٣٨) ارقام سنة ١٩٥٧ من «**النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٧**»، جدول (ن - ١٨)، ص ٨٢، وبيان (ه - ٢٤)، ص ٨٨.

وأرقام سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٤ من «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٤**»، ص ٦، وارقام سنة ١٩٧٢ من «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٢**»، ص٧، ما ارقام سنة ١٩٧٦ فمن: «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٦**»، ص ٦

(٣٩) موشي ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٤٠) **الزراعة بالضفة الغربية**.

(٤١) الارقام لسنتي ١٩٦٨ و١٩٧٦ من «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٦**»، ص ٧: ولسنتي ١٩٧٢ و١٩٧٤ من «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٤**»، ص ٥.

(٤٢) » ر إ . إ » ، ٧ آب ١٩٧٧.

(٤٣) جميل هلال ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٤.

(٤٤) موشي ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٤٥) الارقام للسنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٢) من: *SAI 1974,* Table xxvi / 26, p. 708،

وللسنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٥) فمن *SAI 1975,* Table xxvii / 26, p. 710،

وللسنوات (١٩٧٥ - ١٩٧٧) فمن *SAI 1978,* Table xxvii / 26, p. 793

(٤٦) لارقام للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٧٦ من «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٦**»، ص ١٤ اما الارقام للسنتين ١٩٧١ و١٩٧٢ فمن «**الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٢**»، ص ١١.

(٤٧) Israel Central Bureau of Statistics, *Administered Territories Statistics Quarterly*, Jerusalem, 1978, No 4, Table F / 1, p. 37.

(٤٨) الارقام للسنوات (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) من: *SAI 1975*, Table xxvi / 12, p. 643؛

اما الارقام للسنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) فمن: *SAI 1978*, Table xxvii 11, p. 773،

ولسنة ١٩٧٨ فمن: *Administered Territories...*, *1978*, No 4, table C11, p. 6.

(٤٩) *Administered Territories.../ 1978 No 4, Table c / 7, p. 17.*

(٥٠) **«الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٤»؛ «الزراعة بالضفة الغربية ١٩٧٦»؛ «الجدول رقم ١٤» من** هذه الدراسة.

(٥١) قيادة منطقة يهودا والسامرة، وزارة الزراعة، البحث والارشاد الزراعي، **«احصاء الالات الزراعية لسنة ١٩٧٨، ١٩٧٩»**، نشرة احصائية رقم ٢١٦.

(٥٢) موشي ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(٥٤) Hisham M. Awartani, *West Bank Agriculture: A New Out look*, Al-Najah National University, Nablus, 1978, Research Bulletin No. 1, p. 18.

(٥٥) موشي ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل حول السياسة الاسرائيلية تجاه المياه في الضفة الغربية، راجع روز مصلح، «اسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية»، **شؤون فلسطينية**، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠، العدد ١٠٣، ص ١٦ ـ ٢٧.

(٥٧) ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) نسب سنة ١٩٦٦ من جميل هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨؛ أما السنوات الاخرى فمن الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، **«اقتصاديات المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٨/ ١٩٧٩»**، عمان، ١٩٧٧، جدول رقم ١٢.

(٦٠) *Administered Territories St...*, 1978, No 2. Table 7, p. 71.

(٦١) راجع روز مصلح، «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧/ ١٩٧٩». **«شؤون فلسطينية»**، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠، عدد ٩٩، ص ٣ ـ ٣٢؛ والعدد ١٠٠، ص ٧ ـ ٤٠.

مقابلة

فهد القواسمة يتحدث عن تجربته في رئاسة بلدية الخليل وفي العمل السياسي

استضافت «شؤون فلسطينية» الاخ فهد القواسمة، رئيس بلدية مدينة الخليل المبعد، ليحدث القارىء عن التجربة التي خاضها في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، منذ انتخابه رئيسا للبلدية في عام ١٩٧٦ حتى اقدام سلطات الاحتلال على ابعاده في هذا العام * :

تجربتنا في البلديات بدأت عام ١٩٧٢، حين جرت اول انتخابات بلدية في ظل الاحتلال. كانت الأمة العربية، آنذاك، بما فيها الشعب الفلسطيني، ضد هذه الانتخابات، بدعوى انها تعطي الشرعية للاحتلال لانها تجري تحت مظلته، كما انها تعطي الانطباع باننا ننشد الديمقراطية في ظل المحتل، مما يخالف واقع الاحتلال وحقيقته. وكانت النظرية العربية الفلسطينية تقضي بألا ندخل الانتخابات، وان نعمل على مقاطعتها بقدر المستطاع. والذي حدث، تطبيقا لهذه النظرية، ان كل العناصر الوطنية الشريفة ابتعدت عن البلديات وبقيت عناصر موالية للسلطة او مجردة من الولاء. انا شخصيا كنت من بين من لم يؤمنوا بهذه النظرية، لكن الوقوف ضدها كان، في ذلك الوقت امرا صعبا لان المؤمنين بها شكلوا تيارا قويا. غير ان الفكرة بقيت في نفسي وفي قلبي، حتى جاءت انتخابات عام ١٩٧٦. وحتى ذلك الوقت، كانت النظرية السابقة تتبدل، وظهرت التساؤلات: لماذا نعتمد السلبية في تعاملنا مع السلطة ومع الاحتلال؟ لماذا لا نتخذ اسلوب التصدي والتحدي بدلا من هذه السلبية؟ وبدلا من مجرد الرفض لماذا لا نواجههم بالوقائع وبرغبات الشعب الفلسطيني وآماله وطموحاته؟ لماذا لا نتعامل معهم بالقوة ونقف لنقول لهم كل ما في قلوبنا بلا خشية؟ وكان لا بد من ان نخوض معركة الانتخابات.

* في العدد القادم مقابلتان مع بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول المبعد.

وكانت منطقة الخليلاصعب المناطق وذلك لان رئاسة بلديتها احتلها على مدى اربعين عاما، رجل واحد.

س: **تقصد الشيخ الجعبري؟**

ج: رجل كبير، له ممارسات وتجربة طويلة، وكان قويا، والناس، داخل المدينة يخشونه اكثر مما يخشون الاحتلال نفسه؛ اذ انه قادر على البطش الى درجة القتل اذا اقتضى الامر. كانت الخليل تتألم من هذا الوضع غير قادرة على القيام بشيء، ولا بد من شخص يستطيع المواجهة ويخوض التجربة ويضحي بنفسه. وفي يوم ١٩٧٦/١/٨، نشرت جريدة **الانباء** خبرا عن ١٦ شخصا يرغبون في خوض الانتخابات في مدينة الخليل، وكنت انا وراء نشر الخبر لأني اردت ان اعرف مدى صلابة المواطنين واصحاب الاسماء المنشورة كانوا غير معروفين، ولم تكن لي صلات معهم، وكان النشر عملية اختبار. وقد فوجئت بشيء غريب اذ ان ١٥ شخصا ممن نشرت اسماؤهم اعتذروا في اليوم التالي مباشرة، عن دخول الانتخابات.

س: **ماذا كان السبب برأيك؟**

ج: حين سألتهم كان جوابهم: إن ارجلنا لم تحمل اجسامنا امام هذا الظالم فكان علينا ان نعتذر. اما انا فلم اعتذر بالطبع. وقد نصحني حتى احد اقربائي بأن اعتذر مؤكدا ان هذا الرجل بطاش، وهو قادر على ان يتآمر على اي شخص يحاول المساس بسلطته. لكني تمسكت بحقي ولم اكترث. وقد تأكد لي ان هذه المدينة بحاجة الى انسان يضحي بذاته فيقتحم التجربة، فإما ان ينجح او ان يفقد حياته. واعلنت ترشيحي بعد ثلاثة ايام، وكان هذا اول اعلان نشر في الضفة كلها. ولهذا الاعلان، في حد ذاته، قصة؛ اذ انني ذهبت لجريدة **القدس** اطلب نشره، فطلبوا بطاقة هويتي، ورغم تأكدهم من انني الشخص المعني فقد طلبوا ان اكتب بخط يدي، وان اوقع عليه، واخذوا مني عشرة اضعاف السعر المقرر للاعلان. الشخص الوحيد الذي تشاورت معه كان زوجتي التي قالت: توكل على الله ولا تخشى احدا.

كنت في ذلك الوقت اسكن في رام الله، وانا من اهل الخليل وعائلتي كبيرة فيها. وكنت في رام الله اعمل موظفا في مجال البحث العلمي والارشاد الزراعي في دائرة الزراعة. وكي لا يظن بي التخوف من التواجد في الخليل انتقلت اليها صبيحة اليوم الذي نشر فيه الاعلان، وتجولت في شوارع المدينة متعمدا ان اعلن حضوري. كنت اقرأ في عيون اهل الخليل اشياء كثيرة، فهم يريدون ان يقولوا لي: نحن معك، ولكنهم كانوا متخوفين، حتى انهم كانوا يخشون من طرح السلام علي. كانوا ينظرون الي من بعيد ويبتسمون، ولكن خوفهم من ذلك الطاغية الذي يهدد الخليل كان واضحا. ودام هذا الحال طيلة يومين حتى ان افراد عائلتي لم يكونوا يقتربون مني كثيرا. في اليوم الثالث، اخذ ابناء العائلة يفكرون بطريقة مختلفة: ماذا لو وقع اعتداء علي، لو اعتدي على اي من ابناء العائلة فسنقع في الكارثة رضينا ام لم نرض، ولذا لا بد ان نحميه. وهكذا بدأت العائلة تتجمع حولي. واخذت اعلانات التأييد لي تتوالى في الصحف العربية، وكنت انا الـذي ادفع

اجرتها. وانا اقول لك ان كل الاعلانات كانت من خارج الخليل لانه لم يكن في الخليل من يتجرأ على اعلان التأييد.

وبدأت علامات الغيظ تظهر على الشيخ الجعبري، وبدأ يفقد اعصابه، واخذت اعلانات التأييد له تنشر في الصحف، وكأنما اراد ان يؤكد انه اذا كان من الممكن ان تنشر خمسة اعلانات تؤيدني يوميا فإن لديه الفا. وبهذا، ومن حيث لم يقصد، وضعني الشيخ، انا، واياه على مقعد واحد، وهذا ما قلته لاصدقائي: انا والشيخ نتنافس على الكرسي نفسه. اما عائلتي فقد تجمعت حولي بطريقة محكمة. كنت اسير في شوارع الخليل، وكانوا يسيرون خلفي ليحموني، من اي محاولة اعتداء. وازاء هذا لم يعد من السهل على الشيخ ان يبطس بي. كان لا بد ان اتجه الى الاقربين فاتجهت الى الحي الذي انتمي اليه، وهو ثلث المدينة ويسمى حارة الشيخ، حيث تقطن ١٦ عائلة، واستطعت ان اجمعهم كلهم، وان احصل منهم على موافقتهم على ترشيحي. وهنا اصبحت املك الكثير، الا ان المدينة كانت لا تزال تخشى الانتخابات وتخشى الشيخ. واتجهت للحصول على تأييد بقية المجموعة التي تخوض الانتخابات، واجريت الاتصالات بهم الواحد بعد الآخر وقبل موعد الانتخابات بيوم واحد صرنا عشرة.

س: هل لي ان اسأل كيف اخترتهم؟

ج: اقول لك بأمانة: لم اخترهم بارادتي، ولكن الذي اختارهم هو القدر، لانه لم يكن هناك آخرون قادرون على مشاركتي الرأي حتى اميز واختار. كنت اتمسك بكل من يظهر الاستعداد للسير معي، ولم تكن ثمة خيارات كثيرة، لم يكن هناك عشرات بل افراد معدودون، وكان همي ان اصل الى عشرة. وقد وصلت الى هذا الرقم قبل موعد الانتخابات بيوم واحد فقط، لأن الجميع كانوا، كما ذكرت سابقا، يخشون الانتخابات. كانت المعركة رهيبة احتاجت لكل الحنكة والذكاء حتى لا يستطيعوا ضربي. وقد جربوا مواجهتي بالشيخ علنا امام الجمهور، فدعوا لمؤتمر عام يحضره هو وانا حتى يتم تشكيل قائمة موحدة، بضغط من الجمهور، يكون هو رئيسها. وقد تعمدت ان اتغيب عن الاجتماع وتواريت طيلة يومين لم يعرف احد، حتى زوجتي، اين كنت خلالها. وقد عجزت المخابرات الاسرائيلية التي بحثت عني عن اكتشاف مكان وجودي، وانتهى مؤتمرهم بغير نتائج.

س: هل اعلنت انك ترفض حضور الموتمر؟

ج: لم اعلن، وانما تجنبت حضوره. ثم حاولت سلطات الاحتلال الضغط علي مباشرة، فجاء الحاكم العسكري لمدينة الخليل واسمه «زئيف» ومساعده واسمه «تسفي» واجلساني في مكتب الحاكم مدة اربع ساعات، وهم يجهدون لاقناعي بالتعاون مع الشيخ. ومما قاله الحاكم ان الشيخ مسن وسوف يهرم وتبقى انت الرئيس، فاختر الاعضاء التسعة وابق الشيخ رئيساً. كان جوابي: انا اعرف السجن فهو على بعد خمس غرف، كما اعرف طريق رأس الناقورة ولا احتاج لدليل، والسجن او الابعاد اهون علي من التعاون مع هذا الرجل.

وخضنا معركة الانتخابات، ونجحت قائمتنا كاملة مما عنى سقوط قائمة الشيخ كاملة. والمدهش ان الفرق بين الناجح الاخير من قائمتنا، والخاسر الاول من قائمته بلغ ثلاثة آلاف صوت؛ وهذا يعني انه كان هناك اجماع على القائمة.

س: هذه المشاكل كانت على صعيد مدينة الخليل، فكيف كان موقف سلطات الاحتلال من الانتخابات، من وجهة نظرها؟

ج: بنت سلطات الاحتلال نظريتها على ان العناصر الوطنية لن تدخل الانتخابات، ولم تعد تهتم بالتالي بمن سيكون الرئيس او العضو، ما دام الجميع لن يمثلوا الحركة الوطنية، لا فرق لديها بين هذا او ذاك. وظل هذا هو موقفها الى ان جاءت معركة الحسم بعد ان اغلق باب الترشيح، وتأكد لسلطات الاحتلال ان عناصر وطنية ستشترك في الانتخابات.

ولم يقتصر هذا على الخليل، ففي كل المدن رشحت عناصر وطنية معروفة نفسها. بل ان الوضع في الخليل اختلف بعض الشيء، فالذين ترشحوا لم يكونوا كلهم معروفين بصلتهم، علنا، بالحركة الوطنية. حتى انا، كل ما يعرفونه عني، في ذلك الوقت، انني رجل احب بلدي، واحب عملي، واريد ان اجعل من الخليل مدينة متطورة. وما كنت، حتى بدء الانتخابات، اتحدث في الموضوعات السياسية، واذا سئلت، كنت في العادة اتهرب من الاجابة. على اي حال، شعرت السلطات انها ازاء وضع من نوع جديد. وعقد مجلس الوزراء الاسرائيلي اجتماعا لهذه الغاية، وكان امام امرين: إما ان يلغي الانتخابات او ان تستمر العملية. وقد بحثت حكومتهم هذا الموضوع باستفاضة وبرزت وجهتا نظر: الاولى مع الالغاء والثانية مع الاستمرار. اصحاب وجهة النظر الاولى رأوا ان العناصر الفلسطينية الوطنية هي التي ستفوز وستتعب سلطات الاحتلال. اما الآخرون فقد اعتقدوا انه من الممكن تطويع العناصر الوطنية هذه.

س: هل تعتقد انهم املوا بأن تفوز العناصر الموالية لهم او المتهاونة؟

ج: لا اظن انه كان لديهم مثل هذا الامل. وفي تقديري، انهم انطلقوا من امرين: ان يثبتوا ان الاحتلال الاسرائيلي هو مع الديمقراطية، وهذا امر تستند عليه دعايتهم لدى الرأي العام العالمي؛ وان يعتمدوا على قدراتهم الفعلية على تطويق واخضاع العناصر الوطنية في البلديات. وقد تغلبت، في الحكومة، وجهة النظر الداعية للاستمرار في العملية الانتخابية على اساس ان فيها مكاسب دعائية كبيرة لهم، وعلى امل ان يطوعوا بعض الفائزين من العناصر الوطنية، او يخففوا من نشاطهم المناهض للاحتلال.

س: لكن النتائج جاءت مغايرة لهذا التصور؟

ج: كانت النتائج اكبر واعمق حتى مما تصورنا نحن. لم نكن نتوقع هذا النجاح الكاسح في الضفة الغربية كلها. وفيما يتعلق بالخليل، كانت الضفة كلها مشدودة الى المعركة الانتخابية فيها باعتبارها المعركة الحاسمة: إما ان تنتصر الحركة

الوطنية او تنهزم، القلق هنا كان كبيرا. اما في المناطق الآخرى فكان من المتوقع سلفا نجاح العناصر الوطنية بنسب تتراوح بين خمسين ومئة بالمئة. وحين ظهرت نتائج الانتخابات تبين ان الخليل في المقدمة؛ حيث نجحت قائمتنا بكاملها كما ذكرت.

وفي كل المناطق فازت القوائم الوطنية إما بالاغلبية، واما بالمقاعد كلها.

س: كان هذا بغير شك وضعا جديدا يجابه سلطات الاحتلال، فهل يمكن ان تحدثنا عن موقفها بعد ظهور النتائج؟

ج: اتخذت سلطات الاحتلال موقف المترقب المتريث، فلم يكن بمستطاعها ان تلغي النتائج. ولان السلطات ارادت من العملية الانتخابية ان تخدم اغراضها الدعائية فإنها لم تتدخل في يوم التصويت او في الفرز، وقد دعت عددا كبيرا من الصحفيين ليشهدوا على مسلكها. ورهانهم انصب على تطويع الفائزين بعد فوزهم، بأمل ان يصلوا الى مواقف وطنية مدجنة تخدم، في النهاية، مصالح الاحتلال.

س: هل نفهم من هذا ان هذه هي السياسة التي اتبعوها بعد ظهور اعلان النتائج؟

ج: مئة بالمئة. وقد توجب علينا ان نبدأ فنظهر وجهنا الحقيقي. وقد فعلت ذلك منذ اليوم الاول لتسلمي رئاسة البلدية. ففي ٢٧/٤/١٩٧٦، جرى احتفال الاستلام التقليدي الذي يحضره عادة القائد العسكري العام ويقوم فيه بتسليم الشهادات لرئيس البلدية واعضائها. وفي كلمتي بهذه المناسبة، تحدثت، لاول مرة، في السياسة، وكنت واضحا فوضعت النقاط على الحروف، واعلنت امام القائد العام ايماني بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكان هو وزملاؤه العسكريون الآخرون يسمعون هذا الكلام علنا لاول مرة.

س: كيف كان رد فعلهم؟

ج: كانت مفاجأة رهيبة بالنسبة لهم، ولم يستطع قائدهم العام ان يقول شيئا، ولم يكن بمقدوره ان يفعل شيئا، فظل صامتا. وطرحت موضوعا آخر؛ اذ اعلنت اننا نرفض الاستيطان اليهودي في اي موقع من بلادنا، وقلت: ان الاستيطان يعيق التحرك نحو السلام العادل. اما ضربتي الثالثة لهم فكانت اعلاني اننا نطالب بحقنا في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كان حماس جمهور الخليل بالغا، اما القائد الاسرائيلي فقد انصرف، ولعله كان يفكر بالوسيلة التي تمكنه من تطويعنا في المستقبل.

وصار علينا ان نفكر بحماية انفسنا من الحكم العسكري، فما الذي يحمينا؟ القانون لا يحمينا، ولا قدرتنا على الحديث، ولا قوة عضلات رئيس المجلس البلدي او اعضائه. حمايتنا الوحيدة هي الجماهير، ولا بد من ان نعمل مع هذه الجماهير. وهذا ما بدأناه، آخذين بعين الاعتبار ان الجماهير الفلسطينية، مثلها في هذا مثل الجماهير العربية

الاخرى، لا تثق كثيرا بقياداتها. وتجربتها السابقة اثبتت لها ان القيادات تتحدث كثيرا ولا تفعل الا القليل، ولذا قررنا ان نقيم علاقة مبنية على الصدق والثقة مع الجماهير.

س: تقصد ان هذه كانت اسس سياستكم تجاه المواطنين؟

ج: هذا ما عملناه، اخذنا نتحدث قليلا ونصدق في الحديث. كيف تنفذ الى قلوب المواطنين سياسيا؟ الكل يتحدث في السياسة بطريقة جيدة ويطرح شعارات وطنية، فهل سيلتف المواطنون حولنا اذا فعلنا الامر ذاته؟ كنت اشعر بأنه لا بد من ان نعمل بطريقة مختلفة في مجال تطوير المدينة. ولو امكن ان نصدق في تعاملنا في هذا المجال، فسيدرك المواطنون اننا صادقون وامناء في السياسة ايضا، الشرفاء في العمل شرفاء في الوطنية. وبدأنا بعملية التطوير، وكانت بداية صعبة: كانت البلدية مفلسة، ويسيطر عليها من اصل ٤٠٠ موظف، ١٥٠ موظفا من خصومي، وكلهم من عائلة الشيخ؛ اي ان اكثر من ثلث الموظفين كانوا ضدي. وكنت اعمل من السادسة صباحا حتى الثانية عشرة ليلا، واستطعت ان اخترق جميع الحواجز. وخلال شهور، اخذت المدينة تثق بنا ليس كرد فعل لكرهها للشيخ ولكن كثمرة لدأبنا وعملنا.

س: وماذا عن المشاكل مع سلطات الاحتلال؟

ج: انا بطبعي من الناس الهادئين في التفكير، وقد استخدمت ذكائي ولم اظهر انفعالا سياسيا. وكان البعض يعيبون علي هذا، ويتصورون انني من الوسطيين، فلم اكترث كثيرا لما يقال عني؛ اذ كان هدفي ان اجمع الجماهير حولي. وايهما افضل: ان اقاتل الاحتلال من موقع الضعف ام من موقع القوة؟ كنت جديدا على المدينة، وعلي ان احقق الاتصال بمواطنيها واعمل معهم، ثم اتصدى بعد ذلك لمواجهة الاحتلال بقوة الجماهير وليس بقوتي الفردية. وكنت، في ذلك الوقت، لبقا في السياسة، وشعرت سلطات الاحتلال بانني معني بالتطوير بالدرجة الاولى. وقد جعلنا من مدينة الخليل، خلال عامين، اجمل مدينة في الضفة واكثرها تقدما رغم انها كانت اقل المدن تطورا. وهنا حققت الهدف الاول وصار ارتباطي بالجماهير قويا. صار المواطنون يثقون بصدقي، بالتجربة الملموسة ومن خلال العمل اليومي. وعدنا بتنظيم الشوارع فنظمت وبالمياه والكهرباء والمجاري والمدارس، ونفذنا ما وعدنا به.

س: وفي مجال النشاط السياسي؟

ج: كنت، بالمقارنة مع زملائي الآخرين، اقلهم حديثا في السياسة، وتصور البعض انني لست سياسيا بل مجرد مهندس يحب عمله، الى ان فزت بثقة الاغلبية الكاسحة من المواطنين. حتى ابناء عائلة الجعبري صار ٩٩٪ منهم معي بقلوبهم. وانا لم اكن اتخاذل ازاء اي واجب سياسي. وكنت اطرح الموقف المطلوب بدقة، لكن بحذر وهدوء، وبعقلانية كاملة بغير انفعالات، وكان هذا يرضي سلطات الاحتلال لان غيري كان يتكلم بلهجة حادة، بينما اطرح انا الفكرة نفسها بغير حدة فابدو في نظر السلطات وكانني الوطنية المدجنة. وقد حاولوا كثيرا الالتفاف حولي.

س: كيف؟

ج: بأساليب كثيرة، فمثلا: بعد تسلمي رئاسة البلدية كنت ارسل مشاكل المواطنين الى الحاكم العسكري بشكل رسمي، وقد قال لي يوما: لا تهتم بكل المشاكل. قل لي عن مشكلة اي مواطن يعنيك حتى احلها. وكان بهذا يحاول ان يجعل لي مصالح شخصية متميزة عن مصالح جمهرة المواطنين. وقد فشل هذا الاسلوب لانني لم اقع في الشرك. واخذ الحكم العسكري يخلق لي مشاكل بسيطة مع مواطنين حتى الجأ اليه لحلها، فكنت صبورا ولم الجأ اليه. وصار يدفع اعوانه لخلق مشاكل في المدينة لا يحلها الا هو حتى استعين به. ولكني ظللت صبورا وهادئا اواجه المشاكل بغير اللجوء اليه حتى ولو اقتضى حلها شهورا، وبهذا كنت اريد ان ابعد المواطن عن اللجوء الى السلطة المحتلة بقدر الامكان، وان ابتعد انا ايضا بقدر الامكان حتى لا يضعني الحاكم في موقع المساومة، على طريقة واحدة بواحدة. وانتهجت هذا الاسلوب، خصوصا حين كان الامر يتعلق بمخالفات قانونية يقوم بها احد المواطنين، فقد كنت اعمد ،الى اقناع المواطن بدل استخدام السلطة. لم اقبل ان تصبح السلطة عونا لي على اهلي مهما كانت الاسباب. وبهذا النهج ايضا نجحت في كسب ثقة المواطنين الذين شعروا بانني لا اسعى لفرض القوة على المدينة بمساعدة ارهاب السلطة. وبالاجمال استطعنا ان نحقق الكثير بالتعاون المباشر بين البلدية والمواطنين.

وفي الوقت نفسه، كان لا بد من بداية العمل على المستوى الاكبر وهو المستوى الوطني.

س: متى بدأتم ذلك؟ وكيف قيمتم ضرورات العمل على مستوى الضفة الغربية؟

ج: بعد حوالى ٩ اشهر بدأت اتحرك في الضفة الغربية. قبل ذلك، كنت اتحرك في المناسبات وحدها وظلت حركتي قليلة. ثم اخذت احدد اتجاها لتحركي بحيث لا يظل مرهونا بالمناسبات. وقد بدأت اتبادل الزيارات مع الاخ بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، الذي لم اكن اعرفه معرفة شخصية قبل الانتخابات، ولم يكن بيننا اي نوع من العلاقة. وصرنا نتداول معا وندرس الاوضاع، ووجدنا افكارنا متلاقية. وانضم الينا الاخ كريم خلف رئيس بلدية رام الله. وكان بمقدورنا نحن الثلاثة ان نضع تصورا لعمل مشترك ينمو مع الايام حتى يصبح كبيرا. وادركنا انه لا بد من ان ينضم الينا الآخرون. وهكذا اشترك معنا الاخوة حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم وابراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة. وصرنا نحن الخمسة نجتمع في اوقات متقاربة او متباعدة، حسب الظروف.

س: هل اعطيتم لاجتماعاتكم صفة رسمية؟

ج: كنا نجتمع بشكل غير رسمي، ومعظم اجتماعاتنا كانت تتم في اوقات الغداء اما في بيوتنا او في المطاعم. نجلس ونتحدث في الموضوعات التي تهمنا جميعا، وننتهي الى صياغة مواقف محددة وموحدة بشأنها. مثلا: فيما يتعلق بعمل البلديات مع السلطة اتفقنا على رفض التوقيع على الاتفاقات التي تريدنا ان نوقع عليها.

س: اي نوع من الاتفاقيات؟

ج: كل مشروع نحتاج فيه الى معونة سلطات الاحتلال، كانت هذه تفرض علينا ان نوقع على اتفاقيات بشأنه. وفي هذه الاتفاقيات، يرد النص على ان اللغة العبرية هي اللغة الاساسية، وعلى ان كل خلاف يطرأ يوجب اللجوء الى محكمة القدس بوصفها «عاصمة اسرائيل»، ولهذا، ولاسباب اخرى مماثلة كنا نرفض التوقيع. واول بلدية تنبهت لهذه النصوص كانت بلديتنا ثم نبهنا الآخرين.

س: تقصد ان نوعا من التنسيق قام بينكم على مستوى عمل البلديات، فهل نسقتم على المستوى السياسي ايضا؟

ج: نسقنا، في الوقت نفسه، على المستوى السياسي انما بشكل غير معلن. اتخذنا، مثلاً، قرارا بتنظيم الاضراب من غير ان نعلن اننا اتخذناه، فتصرف كل منا، في بلديته، وكأنه قراره الشخصي. اخذنا ندخل حقل النشاط السياسي شيئاً فشيئاً ويوما بعد يوم. وكنت ادرك ان معركتنا مع الاحتلال طويلة، فكنت ادعو لتجنب الحدة والانفعالات؛ حيث يتوجب ان نعمل بهدوء لاحباط مخططاته بقدر المستطاع، دون ان نقف علنا للتصدي المباشر العنيف. وكان الاحتلال يحاول كسب ولائنا بالاغراءات المتنوعة، وحين ادرك انه فشل في هذا الاسلوب انتقل الى الارهاب غير المعلن. حاولت سلطاته ان تعطل مشاريع البلدية، وخلق الظروف التي تمنعنا من الالتقاء بالمواطنين وحجب التصاريح عنا. وكان هذا ما يفعله الى ان جاءت عملية انور السادات التي لم يكن اي منا يتوقعها، فقد فوجئنا كما فوجىء العالم العربي بالسادات في القدس، وهنا حاول الاحتلال بكل وسائله ان يجرنا اليه. واذكر ان الحاكم العسكري استدعاني حين وصل السادات الى المطار وحاول اقناعي، خلال ثلاث ساعات، بأن اشترك في استقباله.

س: هل طلب منك ان تعلن تأييدا لسياسة السادات؟

ج: لم يقل ذلك بل قال: قابله وقل ما تريد. كان يريد مجرد حضوري اذ ان فيه تكريما للسادات.

س: هل جرت محاولات مماثلة مع رؤساء البلديات الآخرين؟

ج: بلى، لقد جرت مع رؤساء البلديات ومع آخرين. وخلال الزيارة، لم تنقطع ضغوطهم لحملي على مقابلة السادات، استخدموا كل الوسائل، وجاءني القائد العام مكررا ما قاله الحاكم العسكري: قابله وقل ما تريده، قل له: لا نريد الاحتلال، نريد كذا، وكذا... اردوا مجرد اللقاء كنوع من التأييد، وقد رفضت. بعض العناصر قابلته للاسف، متذرعة بأنها ارادت ان تضع امامه مطالب الشعب الفلسطيني كأن هذه المطالب ليست معروفة! الم يكن السادات على علم تام بمطالب م.ت.ف. قبل مجيئه للقدس. كنا نجابه منطق الذين قابلوه ونفضح دوافعهم ومساعيهم للبحث عن مراكز شخصية.

س: ما الذي فعلته سلطة الاحتلال بعد رفضكم؟

ج: كان لنا رأينا المحدد بمبادرة السادات، وهو رأي معروف، وقد اعلناه واوضحنا

منطلقاتنا لرفضها. وقد تداعينا لعقد مؤتمر واسع تم في مجمع النقابات في بيت حنينا اسميناه مؤتمر القدس، وتوسعنا في تكتيل العناصر الوطنية من الشخصيات الرسمية وغير الرسمية من ممثل الاوقاف، والغرف التجارية، والنقابات العمالية، والمهنية، والبلديات، والجمعيات الخيرية، وغيرهم.

وبهذا الاعداد حضر المؤتمر ١١٧ شخصية، وصدر بيانه المعروف، وشكلنا «لجنة المتابعة» لتنظيم المقاومة لسياسة السادات، بعد تأكيدنا الواضح على رفض المبادرة، وعلى اعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى المطالب الوطنية الاخرى المعروفة. هذا البيان وقعه جميع الحاضرين، وهم الذين اختاروا «لجنة المتابعة» المكونة من ١٦ شخصية. وكنا نفكر بالجبهة الوطنية. كانت هناك قبل ١٩٧٦ جبهة وطنية تضم عددا من الفئات والعناصر الفلسطينية. وحتى ذلك الوقت كان معظم اعضائها قد سجن او طرد، وجرى التفكير بانشاء جبهة وطنية جديدة.

س: تقصد اعادة التجربة؟

ج: نعم اعادة التجربة، وللامانة كنت انا ارفض ذلك، وانا الوحيد الذي وقف امامها في تلك المرحلة.

س: لماذا؟

ج: لانني لم اؤمن بالعمل السياسي السري ما دام العلني متاحا.

س: ولو بقيود؟

ج: ولو بقيود، فلماذا نلجأ للعمل السياسي السري بنتائجه الخطيرة. لكن زملائي لم يقبلوا رأيي وحاولوا العمل بعيدا عني ولم اهتم. وبعد ان شكلوا الجبهة الوطنية باسبوع او اسبوعين كانت سلطات الاحتلال قد عرفتهم جميعا. وهنا صدقت نظريتي: ان العمل السياسي السري امر ليس سهلا.

س: هل تجده غير مجد؟

ج: حين شكلنا لجنة الـ ١٦ كان المؤتمر الذي اختارها علنيا، وهي علنية، ثم غيرنا اسمها من لجنة المتابعة الى لجنة التوجيه الوطني، بدأنا بـ ١٦ وتوسعنا.

س: هل تذكر متى تم ذلك؟

ج: اعتقد انه تم في شهر آب او ايلول ١٩٧٨. وقد ضمت اللجنة ستة من رؤساء البلديات، ومعهم ممثلون عن الاوقاف، والغرف التجارية، والطلاب والعمال والنساء، والمهنيين، وآخرون.

س: ما هي نشاطات اللجنة؟

ج: كان الهدف، في البداية، التصدي لمبادرة السادات، وجعلناها تتعاطى مع مشاكل

المجتمع ككل، تم ذلك بالتدريج، وكانت القوة المؤثرة في اللجنة، في الواقع، هي البلديات؛ فهي التي كانت تقرر وهي التي كانت تنفذ. وكانت لنا اجتماعاتنا الدورية.

س: هل كانت الاجتماعات علنية؟

ج: الاجتماعات علنية، ولم نكن نهتم بأن يعرف او لا يعرف ما يدور في الجلسات؛ اذ اننا لم نكن نتطرق لامور امنية. كنا نتناول شؤونا سياسية عامة، ونحن معروفون بمعاداتنا للاحتلال ولا نخشى ان نعلن ذلك. كنا ندرس كيف نصلب الجبهة الداخلية ونتصدى لمخططات كامب ديفيد ولممارسات سلطات الاحتلال ولسياسة الاستيطان، الخ..

س: لا شك في ان سلطات الاحتلال لم تكن راضية عن مثل هذه النشاطات فكيف واجهتها؟

ج: عند بداية تشكيل اللجنة، كانت للسلطات نظرة مزدوجة ازاءها: التخوف والامل بأن تكون البديل.

س: تقصد البديل لقيادة م.ت ف.؟

ج: كانت السلطات تراهن على هذا، وتصور البعض انهم لو افسحوا مجال العمل للجنة فيمكن،في المستقبل، ان تصير هي البديل لـ م.ت.ف. في الداخل. وتمنت ان يقع التنافس والخلاف بينهما، وان تنشق الثورة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. وكنا نحن نلحظ ذلك، لكننا لم نكن نخشاه لاننا نعرف انفسنا جيدا ونترك سلطات الاحتلال تعيش في اوهامها. عملنا بصمت، ولم نهتم بما يقوله الاحتلال. لم يكن الاحتلال يتحدث عن آماله علنا، ونحن لم نكن نرد عليه، حتى لا نعطيه الذرائع للبطش باللجنة. وواصلنا التصدي، وبدأنا نشكل لجان التوجيه الوطني في المدن والقرى حتى نوسع القاعدة الى اقصى مدى ممكن. وادخلنا رئيس بلدية حلحول محمد ملحم ورئيس بلدية غيتا وحيد الحمد الله الى لجنة الـ ١٦؛ وذلك في اواخر ١٩٧٩؛ كما ادخلنا عناصر اخرى كبشير البرغوتي رئيس تحرير **الطليعة**، ومأمون السيد رئيس تحرير **الفجر** وصحافي ثالث من جريدة **الشعب**. صار العدد، في لجنة التوجيه الوطني المركزية ٢٢، ورفعنا مستوى التصدي وبدأت اللجنة تظهر انها صاحبة القرار في الضفة الغربية.

س: هل كانت فعلا كذلك؟

ج: اؤكد لك ان اللجنة كانت، في نهاية المرحلة، قادرة على كل شيء.

س: ماذا تقصد بنهاية المرحلة؟

ج: نهاية ١٩٧٩. كانت اللجنة تقرر وتنفذ ما تقرر.

س:باعتبارها قيادة محلية؟

ج: سميناها: احد اذرع م.ت.ف..

س: تسمية علنية؟

ج: علنية. ومنذ اطلقنا هذه التسمية بدأ الاحتلال يفصح علنا عن رغبته في ان تصبح اللجنة هي القيادة البديلة. وهنا كان لا بد من دحض ادعائه فاعلنا اننا لن نكون، ابدا، البديل لـ م.ت.ف. انما نحن ذراع من اذرعها الضاربة في الداخل. وادرك الاحتلال مدى خطورة هذه اللجنة عليه، واخذ يعمل لتصفيتها.

س: هل تقصد، حسب فهمك، ان الاحتلال تاكد من فشل المراهنة على مسألة القيادة البديلة.

ج: مئة بالمئة. وقد ثبت لديه ان اللجنة لن تكون القيادة البديلة، ولذا قرر ان يتصدى لها، لكن كيف يتصدى. لم يرد ان يتصدى بشراسة؛ اذ كان يعرف مدى شعبيتها فلجأ اى اساليب المداورة: يعرف ان هناك اجتماعا يوم كذا، فيمنعنا من الوصول الى مكان الاجتماع، او يضع جنوده امام المبنى الذي سنجتمع فيه. فأخذنا بدورنا نطور اساليبنا ونتحايل حتى نعقد الاجتماعات، ولم يكن عملنا مع ذلك سريا؛ اذ كنا نعلن قراراتنا بعد الاجتماعات، كنا نحتفظ فقط بسرية موعد ومكان الاجتماع، ثم نعلن عنه بعد عقده. وصعّد العدو خطواته فكانت معركة محاولة طرد بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس. وبقرار الطرد انهى العدو مرحلة محاولة تطويع رؤساء البلديات بالترغيب، وابتدأ مرحلة جديدة، وهي ارهاب الآخرين بالبطش ببعضهم؛ وتنفيذ الارهاب وليس مجرد التلويح به. كان الاحتلال يشعر بأنه ليس بحاجة الى البطش بالجميع في وقت واحد، وبأنه لو بطش بالبعض فستخاف الاطراف الاخرى، وتسكت: نطرد بسام الشكعة، ونقول لفهد القواسمة ستلقى المصير ذاته اذا لم تسكت. وكنا امام امرين: اما ان نتابع مسيرة التصدي، او ان نسكت ونستسلم. وكنا على يقين بأن عملية الطرد ليست موجهة ضد الشكعة بل ضد العناصر الوطنية كلها.

س: ولذلك قررتم التصدي.

ج: من هنا قررنا ان نتصدى، فإما ان نطرد جميعا او ان نبقى جميعا. وحبذا لو ان الدول العربية تنتهج هذا الاسلوب. اجتمعنا في لجنة التوجيه الوطني، في الوقت الذي كانت فيه الدعاية والتهديدات الاسرائيلية ضد بسام الشكعة في اوجها، وقررنا ان تستقيل المجالس البلدية كافة اذا نفذ قرار طرده، والمحنا الى موقفنا هذا في الصحافة على طريقة ان البلديات تفكر بالاستقالة فيما لو طرد؛ وذلك في محاولة منا لحمل سلطات الاحتلال على اعادة النظر في قرارها. لكن الاحتلال توهم اننا متمسكون بكراسينا فأخذ تهديدنا بالاستقالة على انه نوع من التكتيك، ولم يعتقد اننا سننفذه بالفعل. وهكذا اعلن قرار طرد بسام الشكعة واعطيت له فسحة اربعة ايام فقط لكنه استطاع الحصول على امر احترازي من محكمة العدل العليا بعدم طرده. فالقي القبض عليه واودع في السجن بدلا من طرده. فاجتمعنا نحن وقررنا الاستقالة، وقد اتخذت القرار بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة كلها. رئيس بلدية مدينة غزة وحده استمهل لمدة يوم واحد قبل تنفيذ القرار لانه كان على موعد مع وزير الدفاع الاسرائيلي واراد ان يفتح معه موضوع اعتقال بسام

فإذا لم يستجب الوزير لطلب الافراج عنه فإن رئيس البلدية سيستقيل. وكان ثمانية آخرون من رؤساء البلديات، انا منهم، قد ابرقوا يطلبون موعدا عاجلا للغرض ذاته مع الوزير. وقد التقى وفد من رؤساء البلديات، بضمنهم انا، مع الوزير في اليوم التالي، في مكتبه في تل - ابيب وانذرناه بأنه اذا لم يفرج عن الشكعة، خلال ساعات، فإن المجالس البلدية ستعلن استقالتها. وقد لاحظت ان موقف الوزير كان متناقضا، وبدا لي، وكأنه لا يريد تنفيذ قرار الطرد. وقد طلب منا ان نؤجل الاستقالة لبعض الوقت. غير ان بعض الزملاء اعلنوا الاستقالة وتمهلت ١٨ بلدية بانتظار تراجع السلطات. وانهالت الاتصالات من الخارج، وحدثت بلبلة، استقالت عشر بلديات وتمهلت ثماني عشرة؛ وكان لا بد من حسم الموقف. في بلدية الخليل، تمهلنا حتى اليوم التالي لمقابلة الوزير، فلم يصدر عنه شيء. وكان ينبغي ان ننفذ انذارنا بالاستقالة في الوقت الذي كانت فيه البلديات التي لم تستقل تتصل بنا لتقول ان م.ت.ف. لا تريد منا ان نستقيل ونخلي مواقعنا. بالنسبة لي كان الامر صعبا ومررنا بفترة بلبلة، لم تطل على اية حال. وقد اجريت بنفسي اتصالا بـ م.ت.ف. ثم التقينا جميعا واعلنا استقالة جميع البلديات بغير استثناء. وسلمت اوراق الاستقالات الى الحاكم العسكري في كل منطقة. ونشطت المحاولات الاسرائيلية والضغوط لحملنا على سحب الاستقالات غير اننا كنا متضامنين نشد ازر بعضنا بعضا بحيث بقي موقفنا موحدا.

س: والمظاهرات الشعبية كيف كان تأثيرها؟

ج: كان هناك برنامج للنشاط سميناه برنامج الشعب. وكان لكل مدينة حرية اختيار البرنامج الذي يلائم ظروفها. في الخليل كان لنا برنامج رائع، من فقراته نوع من الاضراب كنا نستخدمه لاول مرة، وهو ان تغلق البلدة انشطتها من الساعة ١١ الى ١٢,٣٠. في مرات سابقة تعودنا ان نضرب لمدة يوم بكامله او لايام، اما الاضراب لمدة محدودة من النهار فكان تجربة جديدة ركز الاحتلال جهده لافشالها، وركزنا جهدنا لتنظيمها بحيث تحقق اتم نجاح. وكان شيئا رائعا ان تقف وسط المدينة لتجدها في دقيقة محددة تتوقف عن النشاط. الحوانيت تغلق في لحظة واحدة والسيارات تتوقف عن الحركة، وفي غضون خمس دقائق، تصبح الشوارع خالية تماما بعد ان كانت تعج بالحركة. والشيء ذاته يحدث عند نهاية مدة الاضراب؛ حيث كانت الحركة تعود بكاملها خلال لحظات. هذا التنظيم، وهذا الالتزام الجماعي من المواطنين كافة، اذهل الاحتلال. كانوا دائما يراهنون على قاعدة: فرق تسد، وكانوا، في الماضي، يراهنون على الخليل وتميزها عن غيرها، واذا بالخليل تتكاتف مع نابلس وتحميها. وكانوا يعرفون ان الخليل لو تخاذلت فسيصبح بامكانهم احداث شق في الصف الوطني والنفوذ من خلاله. وللخليل، في العادة، تأثيرها؛ واذ اتخذت موقفها الصلب في قضية الشكعة فقد اعطت الانموذج الذي ارهب المحتلين.

س: هل تعتقد ان اجراءاتكم هي التي حملت العدو على التراجع؟

ج: طبيعي. ان الذي غير قرار الاحتلال ومنعه من طرد الشكعة هو حركة الداخل بالتعاون طبعا مع التحركات التي جرت في الخارج.

س: يبدو ان الاحتلال تعلم من قضية بسام الشكعة، ولذلك عندما طردكم نفذ قراره فورا، الا توافقني؟

ج: مائة بالمائة. وبعد عودة بسام الشكعة، صار قرارهم طرد رئيس بلدية الخليل. والطريقة السريعة في تنفيذ هذا القرار تعني انهم تعلموا شيئين: ان الضربة القاضية يجب ان توجه لبلدية الخليل، وان التنفيذ ينبغي ان يكون فوريا قبل ان تنتبه الجماهير وتتحرك. بعد اعتقال الشكعة والوقفة الحازمة التي وقفتها البلديات وجماهير الضفة الغربية، اضطر الاحتلال لاعادة بسام الشكعة الى موقعه. حركة الجماهير كان لها تأثيرها الكبير. وكذلك استقالة البلديات التي خلقت لهم اشكالا كبيرا: استقلنا، وحاولوا ثنينا عن الاستقالة ففشلوا، وصاروا امام احد امرين، اما قبول الاستقالات واما الافراج عن بسام. ولو قبلوا استقالاتنا فسيواجهون مشاكل عديدة، اذ سيتوجب عليهم، في هذه الحال، ان يضعوا لجانا معينة، او ان يعطوا صلاحيات المجالس البلدية لضباط عسكريين. اللجان المعينة من المحتم فشلها، وهناك تجارب سابقة، اذ لم يسبق ان وجدوا اشخاصا يكفون للتعاون من اجل تعيين لجان محل مجالس منتخبة ولها شعبيتها. وفي العادة، يخشى الناس قبول المنصب بالتعيين اما بدوافع وطنية او خوفا من نقمة الجمهور عليهم. وتعيين ضباط عسكريين يتولون صلاحيات البلديات امر يتنافى مع ادعاءات سلطات الاحتلال حول الديمقراطية والاحتلال المريح. يضاف لذلك ان البلديات مرهقة بالاعباء المالية. وكان في مقدور المجالس البلدية المنتخبة وحدها ان تتدبر الامور. اما تعيين حكام عسكريين لها فسيرتب على الاحتلال اعباء جديدة مالية، فضلا عن مشاكله السياسية. هناك ايضا المشاكل الامنية العديدة التي سيخلقها وجود ضباط الاحتلال مكان المجالس المنتخبة. لهذا كله، ولغيره من الاسباب العديدة، كان لا بد ان ترضخ سلطات الاحتلال وتعيد بسام الشكعة رئيسا لبلدية نابلس. وقد عاد بالفعل. وما جرى له كنا نتوقعه.

س: تحدثت عن نشاطات الضفة الغربية، والمعروف ان قطاع غزة كانت لـه نشاطاته، هل لك ان تحدثنا عن العلاقة بين بلديات الضفة والقطاع؟

ج: علاقاتنا مع غزة كانت تسير ببطء؛ وذلك لسببين: الاول انه لم تجر، في قطاع غزة، انتخابات للبلديات، ومجالسها معينة تعيينا، ونحن نفضل التعامل مع المجالس المنتخبة حتى لا نساعد على ان يصبح التعيين قاعدة. والثاني اننا كنا نختلف، في وجهات النظر، اختلافا كبيرا مع رئيس بلدية غزة المعين، إن في طريقة التفكير ام في اسلوب العمل. كانت لنا علاقاتنا مع الحركة الوطنية في قطاع غزة ولم يكن هناك انسجام بين هذه الحركة والبلديات فيه. وكنا نحن ازاء خيارين، فإما ان نتعاون مع الحركة الوطنيـة، او مع البلديات المعينة؛ حيث تعذر التعاون مع الجانبين معا. لكن الحركة الوطنية نفسها، في غزة، لم تكن مترابطة كما ينبغي، وكما هو الحال في الضفة الغربية. وكنا نحن نحاول المساعدة على رص صفوفها، مع ان النجاحات في هذا المجال جاءت قليلة. كما كنا نحاول ايضا ان نوثق الروابط بيننا وبينهم. ثم جاءت استقالة البلديات والحملة ضد ابعـاد الشكعة، واستقالت بلدية غزة مع البلديات الاخرى. وكان هذا حافزا جديدا لتنشيط الحوار مع غزة. وكنت انا اتساءل: لماذا لا نضم بلدية غزة ورئيسها رشاد الشوا الينـا؟ وبدأت

اتحرك باتجاه غزة والتقي سرا مع رشاد الشوا، وذلك بمعرفة زملائي، وبغير علم السلطة، وبغير اعلان امام الجمهور. كانت لقاءاتنا تتم في الليل، اذهب لغزة ليلا. واخيرا استطعنا ان نربط غزة معنا. وبقيت مشكلة التآلف بين الحركة الوطنية والبلديات في القطاع حتى لا نظل نعمل على جبهتين. حاولنا تجميع الجهتين لكننا لم نتمكن. وانا اسأل الله ان يلتئم شملهم ويتوحدوا لان الوحدة ستقوي عزائمهم كما ستساعد على التحام القطاع مع الضفة.

س: ما هو الدور الذي تلعبه البلديات بين الجماهير؟

ج: البلديات، كما قلت، كانت صادقة والتزمت بمبدأ مفاده ان القيادة يجب الا تنفصل عن الجماهير، بل يجب ان تكون في مقدمتها وغير متسلطة عليها. عليها الا تصدر الاوامر دون مشاركة الجماهير في العمل. حين كنا نعلن الاضراب العام كانت البلديات تضرب، وبلدية الخليل، وفيها اكثر من ٤٠٠ موظف، كانت تغلق ابوابها ايام الاضراب، فتعطي للآخرين الدليل على صدقها. وحين كنا ندعو لمسيرة كان رئيس البلدية واعضاء مجلسها يتقدمون المسيرة، نحن الذين نقرر ونتصدى ونكون في مقدمة المنفذين. كنا نتحمل الكثير من المسؤولية، ولم تكن قرارات الاضراب سرية بل معلنة في بيانات تطبعها البلدية وتوزع علنا في الشوارع بتوقيع رئيس البلدية والمجلس. وكان هذا يعطي قوة اضافية للدعوة الى التصدي. وعلى هذا النحو كنا ايضا ندعو لمؤتمرات ونتحدث امام الجماهير لتعبئتها في الاتجاه المطلوب. لم نكن نفرض القرار فرضا بل نسترشد بارادة الجماهير بحيث يشعر المواطن ان هذا القرار هو قراره،ونحن ننفذه.

س: هل تعتقد ان هناك دورا آخر يمكن ان تلعبه البلديات؟ وهل يمكنها الاستمرار في لعب هذا الدور؟

ج: يعتمد الامر على الاشخاص وعلى قدرتهم على التحمل ومهارتهم في التكتيك والمناورة واستخدام اساليب جديدة في النضال. ولا شك في ان البلديات كانت بمثابة جيش، فهناك مقدمة ومؤخرة، وان كان الجيش كله يسعى لهدف واحد. البلديات هي المقدمة وهي قادرة على العطاء والتحدي. وهذا الدور ما زال بيد البلديات حتى هذه اللحظة، ووجود عناصر قادرة على القيام به امر ضروري. والاحتلال كان يتصور ان التخلص من بعض رؤساء البلديات سيفقدها هذه الميزة. الا ان ردود الفعل على خروجنا والنشاطات التي قمنا بها في اوروبا والولايات المتحدة، افقدته صوابه وبدأ يشعر بأنه اخطأ في قراره، لان ابعادنا اعطانا الفرصة كي نتحدث الى العالم ونفضح مزاعم الاحتلال الاسرائيلي. حتى ان بعضهم مضى لحد القول بأننا - اي الاسرائيليين - اخطأنا حين اعطينا، بهذا الابعاد، دفعة الى الامام، لـ م.ت.ف.

وقد فكروا في اسلوب آخر غير الابعاد، للتخلص من رؤساء البلديات، وهكذا وضعوا القنابل تحت سياراتهم لانهائهم جسديا. لكن الله افشل مخططهم هذا وسلم لنا بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم سليمان. ويشعر الاحتلال ان التخلص من رؤساء

البلديات ليس امرا سهلا. وقد بدأ يشدد ضغوطه المباشرة على المواطنين. وها هو ينفذ سياسة القبضة الحديدية، الارهاب الكامل ومنع رؤساء البلديات من التحدث او الخروج من مدنهم ومنع المواطنين من الوصول اليهم.

س: كان الاحتلال يامل بان تتحول المجالس البلدية الى قيادات بديلة، هل تقصد بكلامك انه تخل نهائيا عن مثل هذه الفكرة؟

ج: الواقع ان الاحتلال لن يتخلى عن افكاره لكنه يضعها بصور مختلفة. كان يتصور انه يستطيع ان يحقق اهدافه بايجاد قيادات بديلة، معتقدا بأن هناك عناصر وطنية تميل الى ان تصبح في مراكز القوة والسلطة. وهو لم يجد مثل هؤلاء الناس في المجالس البلدية. الا انه لن يتخلى عن هذه الرغبة. وهو يعمل الآن لزرع روح اليأس بين الجماهير وخلق واقع جديد لصالحه. فهو مثلا، ممعن في عملية الاستيطان في المناطق المحتلة بالرغم من ان العالم كله يدين هذه العملية ومن النضالات القوية ضدها. وكأن الاحتلال يريد ان يقول: انظروا، رغم كل ثورتكم في الداخل، ونشاطاتكم في الخارج، ورغم الامم المتحدة والقرارات الدولية، فأنا انفذ الاستيطان، فلا فائدة من تصديكم، والافضل لكم ان تتعاملوا معي، وانا اوقف الاستيطان اذا تعاملتم معي. الاحتلال يريد ايهام الناس بهذا، فمثلا ان القدس لن تصبح قدسين الا عن طريق التعامل مباشرة مع الاسرائيليين، وكل قرارات الامم المتحدة والدول الاسلامية والدول العربية لم توقف الاسرائيليين عن تنفيذ قرارهم. اريد ان الاحظ ان القرار بشأن القدس منفذ منذ عام ١٩٦٧، وحين يعاد طرحه عام ١٩٨٠ فالقصد هو جرح كبرياء المواطن العربي وتيئيسه حتى يشعر بالعجز عن فعل اي شيء.

هذه، في رأيي، تجربة اخرى جديدة يحاولها الاحتلال لعله يزرع اليأس، لعل هذا اليأس يخرج قيادة تقطع الامل بالامة العربية وبالعالم وتقول: لامد مشكلتي مباشرة مع المحتلين. هذا هو ما يسعى اليه الاحتلال.

س: فما الذي تراه بشأن المستقبل؟

ج: لا اشك في ان الشعب الفلسطيني سوف ينتصر في النهاية. وكل ما نريد ان نعمله في هذه المرحلة ان نقلل من معاناته وان نقصر من امدها. انتصار الشعب الفلسطيني حتمية تاريخية. تقصير المعاناة يتجسد في العمل لتقريب يوم النصر وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة. ولانجاز ذلك في اقرب وقت لا بد من ان نحقق اشياء كثيرة، ولا بد من مزيد من الاعتماد على النفس وعدم الاتكال على المجتمع الدولي والامة العربية، وان نحاول تجميع الصف وتوحيد الكلمة، هذا اولا. وعلينا الا نركض كثيرا وراء الحلول. فالحلول الصحيحة نحن الذين نضعها، وليس واشنطن ولا الامم المتحدة ولا المبادرات الاوروبية. نضالنا في الداخل وفي الخارج، هو الذي يضعها، وهو الذي يؤكدها بالطريقة التي نريدها نحن. ثم اننا نعمل في ساحة عربية عريضة وعلينا ان نركز على ساحة اضيق. فالوحدة العربية، وان كانت مطلبا جماهريا، تحقيقها ليس سهلا. ولا بد ان نقوي

علاقتنا مع بعض الدول العربية بحيث نخلق منها قاعدة ثورية وننطلق معها في ميادين النضال الحقيقي. ولا بد ان تكون لنا رؤية واضحة للمرحلة القادمة وكيف نواجه الاحتلال، ولا بد من تشديد النضال في الداخل وتشديد النضال الوطني الفلسطيني بوجه عام، لان آثاره لا تنعكس على القضية الفلسطينية وحدها بل على القضية العربية ككل. وكلما اشتد نضالنا في الداخل ازدادت درجة الغليان في العالم العربي واصبحت الانظمة العربية في مواقف محرجة امام جماهيرها. حتى نضغط على هذه الانظمة لكي تتحدث وتعمل لا بد من قاعدة شعبية نبنيها بمزيد من النضال في الداخل. انني اعتقد ان الاحتلال الذي حاول ضرب القيادات الوطنية في الداخل وضرب الثورة في الخارج سوف يستمر في المحاولة لان الداخل والخارج يشكلان جسرا واحداً، اذا ضرب احد اطرافه فسوف ينهار الطرف الآخر. ولا بد من ان نكون يقظين وبالذات في هذه المرحلة، لان المؤمرات اشتدت فيها.

س: ما هو الدور المميز الذي يمكن ان تلعبه القوى الفلسطينية الموجودة في الخارج لخدمة الداخل؟

ج: الداخل والخارج متشابكان، وضعف اي منهما يؤثر على الآخر، ففي اللحظة التي كنا فيها نتصدى للاحتلال، كان موقف الخارج يقدم لنا دعما رائعا وكان الاخ ابو عمار يشرح للعالم كيف يقارع الشعب الفلسطيني الاحتلال بالاجساد وبالحجارة، وكان يبين للعالم مطالب هذا الشعب الذي ينشد حقه ويريد دولة مستقلة، بينما يتمسك الداخل بموقفه حول كون م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني باسره، ولا حل بدون الشعب الفلسطيني وتحقيق مطالبه. وبمقدار ما يدعم موقف الجماهير في الداخل مطالب منظمة التحرير بمقدار ما يدعم نضال الخارج الجماهير في الارض المحتلة. ان صمود الخارج يعطي قوة لا تقدر لصمود الداخل والعكس صحيح. الخارج والداخل جسم واحد.

جـلنار النمس

القضيـة الفلسطينية والمؤتمرات الاسلامية ١٩٦٩ـ١٩٧٩

القمة الاسلامية الاولى بين الفشل والنجاح

بدأت فكرة عقد مؤتمر اسلامي خلال مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء، في أيلول ١٩٦٥. وقد تبنى الملك فيصل، عاهل السعودية هذه الفكرة مدعوماً من شاه ايران، وذلك خلال زيارة رسمية قام بها الملك السعودي لايران في كانون الأول ١٩٦٥؛ إذ دعا البيان الختامي لهذه الزيارة الدول الاسلامية إلى عقد مـؤتمر « لتقوية وحدتهم، ولحماية مصالحهم المشتركة». وقد قام الملك السعودي بزيارة، في هذا الخصوص، خلال عام ١٩٦٦، لكل من الاردن، والسودان، وباكستان، وتركيا، والمغرب، وغينيا، ومالي، وتونس، معلناً، في بداية العام نفسه، «ان هدف المؤتمر هو تقوية الروابط بين الدول الاسلامية وحماية الأماكن المقدسة الاسلامية، ومحاربة العقائد الغربية». وقد جاءت هذه الدعوة في ذروة المجابهة بين مصر والسعودية، وفي وقت كان الخلاف، حول اليمن، حاداً بينهما. وكان الملك فيصل يريد إنشاء تكتل اسلامي، بزعامته، يواجه به عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة، الذي كان يمثل خط التحرير والوحدة العربية. لذا اتخذت هذه الدعوةصيغة مناهضة للخط التقدمي الذي كان يمثله عبد الناصر، وقد عارضها هذا الاخير لانها، كما ذكر «موجهة لضرب الدول العربية التقدمية» وقد ادى الخلاف بين الرئيس المصري والعاهل السعودي إلى طي فكرة عقد المؤتمر إلى ما بعد مصالحتهما التي تمت إثر حرب العام ١٩٦٧ (١).

وبعد ساعات من احراق المسجد الاقصى، في القدس المحتلة في ٣١ آب ١٩٦٩، والذي أثار غضب المسلمين كافة، دعا الملك حسين، ملك الاردن، الملوك والرؤساء العرب «إلى لقاء عاجل يخرجون به مما هم فيه من حيرة وضياع ويرسمون طريقهم الجديدة»(٢). كما دعا الأمين العام للجامعة العربية وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع طارىء، عقد في ٢٥ آب في القاهرة. وبعث الملك فيصل برسالة إلى الملك حسين يقترح فيها بدلاً من القمة العربية، عقد قمة اسلامية «لأن الدعم الاسلامي هو الاساسي في هذه القضية بالذات»، ثم تبنى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، في ٢٦آب، الدعوة إلى القمة الاسلامية مؤكداً أهمية عقد

هذا المؤتمر، وعهد إلى السعودية والمغرب باجراء الاتصالات اللازمة لذلك. وخلال عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وجه الرئيس عبد الناصر رسالة إلى الملك فيصل يؤيد فيها عقد القمة الاسلامية.

وفي ١٨ ايلول اجتمعت، لجنة تحضيرية مؤلفة من وزراء خارجية السعودية والمغرب وماليزيا وايران والصومال والنيجر وباكستان، في الرباط واقرت مكان المؤتمر وزمانه وسمت الدول التي يجب أن تدعى إليه. وقبل الاتفاق على مكان المؤتمر، أراد الملك فيصل أن يعقد في السعودية تعزيزاً لنفوذه كقائد لهذا التكتل الاسلامي؛ «ذلك «لأن الفكرة فكرته ولأن مملكته هي ارض الاسلام وفيها الكعبة وقبر الرسول،» وأراد الملك الحسن الثاني ملك المغرب، أن يعقد المؤتمر في بلاده لأسباب سياسية في الدرجة الأولى. ورأى فيصل في ذكرى الاسراء والمعراج التي توافق الزمان المقترح لعقد المؤتمر (٧ - ٨ تشرين الأول) مناسبة تبرر عقده في مكة. ولكن كان من شأن ذلك أن يحصر تمثيل لبنان بوفد مسلم، لأن المسيحي، كما هو معروف، لا يستطيع دخول مكة، في الوقت الذي كان فيه المؤتمرون حريصين على أن يتمثل لبنان في المؤتمر بوفد مسيحي اسلامي، وهذا ما جعل الرباط مكاناً أفضل لاستضافة المؤتمر(٣).

عقد مؤتمر القمة الاسلامي الأول، في الرباط، بين ٢٢ و٢٥ أيلول ١٩٦٩، «من أجل بحث التطورات في الشرق الاوسط، والخطوات التي يجب اتخاذها لحماية الاماكن الاسلامية المقدسة»(٤). وحضره مندوبو ٢٥ دولة من أصل ٣٦. فقد قاطع المؤتمر فريقان، الأول كان يخشى من الاشتراك فيه، ويتمثل ببعض الدول الافريقية، ذات العلاقة الوثيقة باسرائيل، كسيراليون، وساحل العاج، وغانا، وفولتا العليا، ونيجيريا، وتنزانيا، وغيرها. والثاني كان لا يرى فيه فائدة كسوريا والعراق، فقد اعتذرت الاولى عن الحضور بحجة أن علاقاتها الدبلوماسية مقطوعة مع المغرب، لكن هذا السبب لم يكن كافياً، وبخاصة أن الحسن الثاني كان قد دعا مختار ولدداده، رئيس موريتانيا، إلى الاشتراك في المؤتمر على الرغم من خلافاتهما السياسية. ويعتقد أن السبب الحقيقي وراء عدم اشتراك سوريا يعود إلى شكوكها بدوافع السعودية فضلاً عن أن مقاطعتها لمؤتمر القمة الاسلامي شكلت استطراداً لمقاطعتها لمؤتمر القمة العربي أيضاً.

أما العراق فقد اعتذر عن الحضور بحجة «أنه من العبث حضور مؤتمر كهذا لأن في المؤتمر دولاً لها علاقات دبلوماسية ومصالح مشتركة مع اسرائيل... وارتباطات معروفة بدوائر الاستخبارات الاميركية» . ودعا إلى ضرورة تحديد موقف من الاعتداءات والانتهاكات المستمرة للأعراف الدولية والمقدسات. وظل العراق مصراً على رأيه القائل «ان المؤتمر يخدم الامبريالية العالمية، وينعش الرجعية العربية، ويسيء الى المفاهيم الثورية العربية وإلى القضية الفلسطينية أكثر من خدمة القضية بشكل عام». هذا مع العلم ان اشتراك دول كالسودان وليبيا ومصر في تلك الفترة، يدحض هذه الحجة(٥).

وقد غاب الرئيس عبد الناصر عن المؤتمر لأسباب صحية. ويعتقد أنه غاب لأكثر

من سبب واحد. «فهو لا يريد أن يقوم في المنطقة تحالف اسلامي قد يتحول إلى حلف؛ وذلك أمر خاض، في السابق، حرباً ضده. ثم أنه، لو حضر المؤتمر فسيواجه شاه ايران. ومن الطبيعي أن تكون المواجهة صريحة إلى حد أنها قد تقسم المؤتمر إلى مؤتمرين»[٦]، بالنظر لعمق الخلافات التي كانت قائمة بين مصر وايران في ذلك الوقت، وخصوصاً بسبب استمرار علاقات هذه الاخيرة مع اسرائيل برغم عدوان حزيران.

وقد أحدث الحضور الفلسطيني إرتباكاً، وذلك أن رؤساء وفود الدول العربية كانوا يضغطون لمنح عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حق العضوية الكاملة في المؤتمر، بينما كانت وفود الدول الاسلامية، وفي مقدمتها ايران، تعارض هذا الاقتراح. وقبل ثلاثة أيام من افتتاح المؤتمر، توجه سفير المغرب في بيروت إلى عمان، تلبية لطلب الحسن الثاني، ثم وجه دعوة شخصية من الملك المغربي لقيادة المنظمة كي تقوم بزيارة المغرب، خلال عقد المؤتمر. وحضر الوفد الفلسطيني إلى الرباط برئاسة خالد الحسن، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. بدلاً من عرفات الذي لم يحضر لأنه كان يدرك أن الاشتراك الرسمي لن يتم[٧]. وفي ٢٣ ايلول، ثاني أيام المؤتمر، منحت م. ت. ف. مركز مراقب[٨]. وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الأول، وجه الوفد الفلسطيني نداء طالب فيه تجسيد النقاط التالية:

«أ - تشكيل لجان لدعم قضية فلسطين.
«ب - فتح مكاتب لهذه الغاية في كافة البلدان الاسلامية.
«جـ - شن حملة اعلامية واسعة، لتجنيد الرأي العام.
«د - مقاطعة المنتجات الصهيونية.
«هـ - تسجيل متطوعين من كافة البلدان الاسلامية. وهاجم النداء الصهيونية بشدة، وأدان المعتدين الذين يقومون بهدم المساجد وتحويلها إلى أماكن متعة وخلاعة»[٩].

وطالب الوفد الليبي الدول المشتركة في المؤتمر والتي تقيم علاقات دبلوماسية أو اقتصادية، سرية أو علنية أو مبطنة مع اسرائيل بأن تقطع هذه العلاقات. وكان من شأن التمسك بمطلب كهذا أن يشق المؤتمر ويفشله، فتمت مداخلات، من ضمنها مداخلة للوفد الفلسطيني، الذي رأى أن الظرف لم يكن مهيئاً لتحقيق هذا المطلب، فركز على ضرورة انجاح المؤتمر وحمله على اتخاذ ما يمكن اتخاذه من قرارات مؤيدة للشعب الفلسطيني مع تجنب الموضوعات الحساسة. وقد اعتقد الوفد الفلسطيني انه من المهم ايصال كافة اعضاء المؤتمر الى تفهم عام يكون اساساً لقرارات معقولة لصالح القضية الفلسطينية[١٠].

من جهة اخرى، كان الحسن الثاني حريصاً على أن تصل للمؤتمر برقية تأييد من البابا، لاعتقاده بأن مثل هذه البادرة، من قبل رئيس الكنيسة الكاثوليكية، ستكون بمثابة دعم جديدٍ للقضية. وقد أرسل الحسن الثاني وزير خارجيته، قبل يومين من بدء المؤتمر أعماله إلى الفاتيكان؛ حيث قابل البابا. وعندما وصلت البرقية تبين انها لم تكن، على ما يبدو، كما كان يتوقعها ملك المغرب وقفة تأييد للمؤتمر: إذ كانت تحمل موقفاً

واقتراحات، فقد اقترح البابا فيها أن تسهر الديانات الثلاث، الاسلام والمسيحية واليهودية، على الأماكن المقدسة في القدس. ولهذا السبب، لم تقرأ البرقية في المؤتمر(١١).

أما شاه ايران، الذي كانت علاقته الودية باسرائيل سبباً في إضعاف نفوذ التحالف السعودي – الايراني، أمام الرأي العام العربي، والرأي العام في الدول الاسلامية، فقد انتهج في المؤتمر اسلوب المزايدة اللفظية دون أن يلتزم بأية خطوات عملية تقلل من مساندته لاسرائيل. فقد القى الشاه خطاباً أمام المؤتمر أعلن فيه أن بلاده على استعداد لحمل البندقية إذا لزم الأمر وانها تؤيد القضية الفلسطينية وتطالب بتنفيذ قرارات الامم المتحدة(١٢). ويبدو أن الشاه تكلم على هذا النحو ليدعم موقف الملك فيصل إزاء منافسيه من العرب التقدميين في المؤتمر.

وفي الختام اصدر مؤتمر القمة الاسلامي بياناً جاء فيه: «إن رؤساء الدول والحكومات الاسلامية وممثليهم يعتقدون أن الخطر الذي يهدد المقامات الدينية الاسلامية بمدينة القدس انما هو ناتج عن احتلال القوات الاسرائيلية لهذه المدينة، وان المحافظة على الصبغة المقدسة لهذه الأماكن وضمان حرية الوصول اليها، والتنقل فيها، يستلزم أن يسترجع القدس الشريف وضعه الذي استمر عليه طيلة ١٣٧٠ سنة في التاريخ. وبناء على ذلك، فهم يعلنون أن حكوماتهم وشعوبهم مصممة على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل للقدس وضعها السابق لاحداث حزيران ١٩٦٧. كما انهم يطالبون جميع الحكومات وبصورة خاصة، حكومات فرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا بأن تأخذ بعين الاعتبار تمسك المسلمين القوي بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الأكيد على العمل من أجل تحريرها. وانهم يشعرون بقلق عميق لاستمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي للأراضي العربية منذ شهر حزيران ١٩٦٧... ويهيبون بالحاح بجميع أعضاء الاسرة الدولية، وبخاصة الدول الكبرى، لكي تبذل المزيد من الجهود لتحقيق الانسحاب السريع للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران ١٩٦٧. ونظراً لتأثرهم العميق بمأساة فلسطين فانهم يقدمون مساندتهم التامة للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة ولمواصلة نضاله من أجل تحرير وطنه، ويؤكدون تمسكهم بالحل السلمي شريطة أن يكون قائماً على العدل»(١٣).

وبالرغم من اشتراكها في المؤتمر واصلت القاهرة حملاتها وانتقاداتها، ليس على قراراته التي كانت لم تصدر بعد، وانما على فكرة عقده أساساً، هذا، مع العلم انها كانت من الموافقين على عقده.

وأخذت الصحف المصرية تهاجم المؤتمر باعتباره مؤتمراً عنصرياً دينياً لا يخدم المعركة مع اسرائيل لأنها معركة ضد الاستعمار وضد استغلال الدين(١٤). والواقع أن مصر كانت متخوفة من المؤتمر واتجاهاته. وقد حافظت بتلك الانتقادات على «خط العودة» وعلى موقفها الحذر والمتخوف.

وبالرغم من مجمل الانتقادات التي وجهت للمؤتمر، نجد فيه نواحي إيجابية هي:

أولاً: إن مجرد التمكن من جمع ٢٥ دولة اسلامية، للتباحث في قضية المسجد الاقصى وفلسطين، يعد بحد ذاته، نجاحاً؛ فلم يكن من الهين أن تشارك دول، كتركيا وايران وماليزيا وسواها؛ من الدول المعروفة باتجاهاتها المؤيدة لاسرائيل وبارتباطاتها الوثيقة بها، في مؤتمر قضيته الاولى فلسطين.

ثانياً: رفض اي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل للقدس وضعها السابق لأحداث ٥ حزيران ١٩٦٧.

ثالثاً: ابداء عزم الحكومات المتمثلة في المؤتمر على العمل من اجل تحرير القدس.

رابعاً: المطالبة بتحقيق الانسحاب السريع للقوات الاسرائيلية من كافة الأراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧.

خامساً: المساندة التامة التي أبدتها الحكومات المتمثلة في المؤتمر للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة، ولمواصلة نضاله من أجل تحرير وطنه.

وقد كان للمؤتمر نواح سلبية هي:

أولاً: لم يقرر المؤتمر الدعوة للجهاد المقدس؛ وهذا يتعارض مع بديهية اسلامية؛ إذ من البديهي للمسلم أن يعلن الجهاد عندما تغتصب مقدساته وارضه.

ثانياً: لم يعلن المؤتمر احتضانه للعمل الفدائي، كما انه لم يتعهد بمساعدته معنوياً ومادياً، ولم يقرر كذلك فتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في البلدان المشتركة.

ثالثاً: لم يطلب قطع العلاقات مع اسرائيل لأن بعض الدول المشتركة كتركيا وايران، رفضت هذا المطلب.

رابعاً: اعتبر المؤتمر عدوان ٥ حزيران حرباً لا عدواناً ولم تسجل قراراته ادانة صريحة ضده.

خامساً: لقد دخل شاه ايران ووزير خارجية تركيا الموضوع العربي، لكنهما ظلا حذرين وأبديا ملاحظات تحفظية على البيان الختامي كي لا يمس قرارات الامم المتحدة. وقد فشل العرب في تحويل وجهات نظر تركيا وايران وغيرهما، لصالح القضية الفلسطينية وهي قضية اسلامية.

سادساً: تفادى البيان الختامي للمؤتمر ادانة اسرائيل ادانة واضحة.

سابعاً: لم يطلب المؤتمر تحرير فلسطين باكملها؛ وهذا يعني في ظل وجود دول

معترفة باسرائيل، اعترافاً ضمنياً بحق اسرائيل في الوجود على الأرض العربية المحتلة قبل العام ١٩٦٧.

ثامناً: لم تأت قرارات المؤتمر جذرية في تأييدها للحق العربي وانما كانت معتدلة في ذلك.

تاسعاً: لقد ساوى المؤتمر، ضمناً في المسؤولية، بين دول الغرب الكبرى والاتحاد السوفياتي، بالرغم من موقف هذا الأخير الشاجب للعدوان الاسرائيلي، والمؤيد للحق العربي.

وبالرغم مما تقدم، فاننا، وبعد دراستنا للاوضاع القائمة في تلك الفترة؛ حيث كانت الثورة الفلسطينية في أوج قوتها العسكرية وكان نشاطها السياسي الدولي محدوداً، وفي بداية الطريق؛ نجد أن هذا المؤتمر أتاح لها فرصة المشاركة، في وقت كانت فيه الدول العربية، هي التي تضع القرارات حول القضية الفلسطينية وتتكلم باسم الشعب الفلسطيني في المؤتمرات الدولية. إذن، ففي مثل هذه الظروف، وفي ظل مشاركة الشاه وتركيا، يمكن عَد اي تأييد ولو جاء معتدلاً أو نسبياً، واي مكسب، أو انجاز ولو كان بسيطاً، انتصاراً وخطوة إلى الامام.

مؤتمرات وزراء الخارجية (١٩٧٠ - ١٩٧٣)، من مساندة معنوية كلامية الى مساندة أكثر فعالية ومادية

على ضوء توصية مؤتمر القمة الاسلامي في الرباط، تم انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الاول في جدة، في ٢٣ آذار ١٩٧٠، بحضور مندوبين عن ٢٢ دولة اسلامية اضافة الى ممثل م. ت. ف. الذي اشترك في المؤتمر بصفة مراقب. وقد افتتح الملك فيصل المؤتمر داعياً الى توطيد العلاقات والتعاون والتآخي بين المسلمين. وحضر الجلسة الافتتاحية كل من سفير سوريا وسفير العراق بصفتهما مدعوين مع سفراء الدول الاسلامية، علماً ان سوريا والعراق لم تشتركا في هذا المؤتمر ايضاً(١٥).

وتقدمت الجزائر ومصر وليبيا والسودان، خلال المؤتمر، بمشروع قرار، رفض فيما بعد، يطلب من الدول الاسلامية قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل، مكررين بذلك المطلب الذي سبق أن اثير في مؤتمر القمة. وقد رفضت تركيا، بشكل خاص، الموافقة على أي قرار لا يتطابق مع قرارات الامم المتحدة.

وأنشأ المؤتمر أمانة عامة جعل من جدة مقراً مؤقتاً لها، «حتى تحرير القدس»، ودعا في بيانه الختامي المشتركين في المؤتمر لدعم عرب فلسطين مادياً ومعنوياً، كما طالب بتسهيل انشاء مكاتب لـ م. ت. ف. في أراضيهم. وأدان البيان اسرائيل لتعنتها ورفضها تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وادانها ايضاً لرفضها الانسحاب من

الاراضي العربية المحتلة ورفضها الغاء الاجراءات التي اتخذتها والتي تستهدف ضم مدينة القدس المقدسة وتغيير وضعها. وادان البيان الحركة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية عدوانية وتوسعية معارضة لكل المثل العليا للبشرية، وخطراً دائماً على السلم العالمي. كما اعاد تأكيد كل القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة الأول(١٦).

ومن الجدير بالذكر، أن الدولتين الكبيرتين حاولتا التأثير على نتائج المؤتمر، بحيث أن كلاً منهما أرادت تجييره لصالحها. «فالولايات المتحدة [مثلاً] رأت أن أفضل وسيلة تستطيع أن تلجأ اليها، آملة تمييع قرارات المؤتمر وامتصاص حماسة المتحمسين من اعضائه ضد العدوان الاسرائيلي، هي ان تقف موقفاً مائعاً من قضية تسليم طائرات الفانتوم لاسرائيل، ولهذا لم تقرر اعطاءها لها، كي لا تتحمس الدول الاسلامية ضدها، وعللت موقفها بالحرص على ميزان القوى حين اعلنت أن قرار الرفض قابل لاعادة النظر بصورة مستمرة، وهكذا لا يمكن التغاضي عن محافظتها على خط الرجعة، بحيث تعود إلى اعلان موافقتها على تسليم الطائرات الحربية لاسرائيل بعد... انهاء مؤتمر جدة الاسلامي»(١٧). واعتبر بعض العرب أن إرجاء صفقة الفانتوم هذه هي تهديد معنوي لهم، في حين اعتبرها البعض الآخر «انتصاراً دبلوماسياً». أما الاتحاد السوفياتي فقد أعلن عن قيامه بارسال صواريخ جديدة،ارض – جو،للجمهورية العربية المتحدة وعن ارسال خبراء سوفيات بهذه الصواريخ يتولون مساعدة المصريين على استعمالها ضد الطائرات الاسرائيلية؛ وقد أراد الاتحاد السوفياتي من هذا العمل أن يظهر أنه لا يزال السند والمصدر الذي يمد العرب بالسلاح، وهكذا ضمن بقاء جميع الجسور منسوفة بين أميركا والعرب(١٨). ومما لا شك فيه أن المؤتمر حقق بعض المكاسب، فقد كان مناسبة لـ م. ت. ف. كي تخلق حواراً مع الدول الاسلامية. كما أن بيانه الختامي دعا إلى مساندة الشعب الفلسطيني سياسياً ومادياً ومعنوياً في كفاحه، وتسهيل إقامة تمثيل لحركة التحرير الفلسطينية في البلاد الاسلامية. وقد ابلغت اندونيسيا، فعلاً، الوفد الفلسطيني السماح بفتح مكتب لـ م. ت. ف. فيها وإن كان هذا المكتب لم يفتح إلى اليوم فذلك لأن اندونيسيا لم تطبق قرارها كما أن المؤتمر أقام يوماً سنوياً للتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني، وقد اختير يوم ذكرى احراق المسجد الاقصى موعداً لذلك اليوم.

ولا تعني هذه المكاسب أن المؤتمر خلا من السلبيات، فالواقع أن هذه كثيرة فيه، وقد تمثلت في بقاء قراراته في حدود العموميات، وفي فشله في اتخاذ قرار بقطع العلاقات مع اسرائيل بالرغم من تزايد الادانة العالمية لعدوانها على البلاد العربية، وفي عجز الدول العربية عن إقناع ايران وتركيا بالذات بمساندة القضية الفلسطينية، وإذا كان البيان الختامي للمؤتمر قد تضمن الدعوة لمثل هذه المساندة فإنه لم يحدد نوعها وكميتها مما أبقاها حبراً على ورق. ثم أن الخلاف العربي حول انشاء الامانة العامة برز وكأنه القضية الاولى التي تهم المسلمين في حين احتلت القضية الفلسطينية المرتبة الثانية من الاهتمام في المؤتمر.

وفي ٢٦ كانون الأول ١٩٧٠، افتتح مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثاني في

كراتشي بالباكستان بحضور مندوبين عن ٢٢ دولة اسلامية، وقد حضرت م. ت.ف. المؤتمر كمراقب، وتغيب عنه كل من العراق، وسوريا، والسودان، واليمن الديمقراطية(١٩).

واستعرض المؤتمر آخر تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط، والاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء في سبيل تنفيذ مقرارات المؤتمرات السابقة. وانطلقت وفود الدول العربية، ووفد م. ت. ف. في حملة نشيطة لحث الدول الاسلامية الاخرى على ضرورة تنسيق جهودها مع الدول العربية لجمع الطاقات كلها كي تكون في خدمة معركة التحرير. وقد تساءل البعض عن أسباب عدم اشتراك الدول الاسلامية في نظام مقاطعة اسرائيل الذي اعتمدته الدول العربية بنجاح منذ عام ١٩٤٩ تقريباً. وانطلاقاً من ذلك قدم الوفد الغيني إلى المؤتمر سؤالاً قال فيه: ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الدول الاسلامية في هذا المؤتمر تجاه القضية الفلسطينية؟ وجاء هذا السؤال الغيني، في معرض مناقشة المؤتمر لدراستين، الاولى قدمها الوفد الاردني إلى المؤتمر، يبين فيها انتهاكات اسرائيل للمقدسات الاسلامية، واستمرار التوسع الاحتلالي للأراضي العربية في مدينة القدس والمنطقة المجاورة لها بالارقام والوقائع والخرائط؛ والثانية قدمها وفد الجمهورية العربية المتحدة عن المراحل التي قطعتها محاولات استئناف المباحثات مع الدكتور غونار يارنغ المبعوث الدولي للشرق الأوسط، والمقترحات الاميركية للتسوية السلمية»(٢٠).

وقد أثارت الدعوة إلى توحيد مواقف الدول الاسلامية من قضية الشرق الاوسط جدلاً تركز حول تباين مواقف الدول العربية من هذه القضية. وكان هذا التباين قد بدا شديد الوضوح، في الجمعية العامة للامم المتحدة، أثناء التصويت على مشروع قرار يقضي بتمديد وقف اطلاق النار حتى الخامس من شباط عام ١٩٧١، على أن تستأنف المحادثات مع د. يارنغ. وقد طلبت الوفود الاسلامية من الدول العربية أن تحدد ما تريده هي أولاً وماذا تريد منها ثانياً. وكان الوفد المصري قد حث الدول الاسلامية على «أن تمارس ضغطاً معاكساً لضغط الصهيونية العالمية، وذلك لحمل البيت الابيض على وقف المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل، أو على الاقل، لحثه على عدم التراجع عن مقترحاته السابقة لحل أزمة الشرق الأوسط سلمياً». وقرر المؤتمر تأييد الموقف المصري من مقترحات وزير الخارجية الاميركي روجرز، والتمسك بمواقفه السابقة سواء تجاه تحرير القدس أو بالنسبة لقرار مجلس الأمن الدولي(٢١). وأكد البيان الختامي للمؤتمر، من جديد، القرارات السابقة للمؤتمرات الاسلامية، كما سجل تأييده لاتفاقي القاهرة وعمان المبرمين بعد حرب ايلول ١٩٧٠ بين م. ت. ف. والاردن. واوصى المؤتمر أن تسود الاخوة والتعاون علاقات الحكومة الاردنية وم. ت. ف. وبتنسيق كافة الجهود في وجه الصهيونية. وطلب منهما احترام الاتفاقات المعقودة بينهما نصاً وروحاً. وأشار البيان إلى دعم المسيحيين لقضية الدفاع عن الأماكن المقدسة والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني(٢٢).

لم يأت المؤتمر بجديد، كما أنه لم يعلن، مرة أخرى، عن الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لتنفيذ القرارت، هذا مع العلم انه كان قد انشأ امانة عامة لهذا الغرض. وهكذا

نرى أن قرارات هذا المؤتمر لم تتخط قرارات المؤتمرات الاسلامية السابقة، بل ظلت على نفس المستوى من التأييد. وقد كان هذا الوضع، في أحد جوانبه، انعكاساً للوضع العربي الذي كان يعيش آثار محنة ايلول، ولم تستطع المنظمة في ظل وضع كهذا أن تفرض ارادتها على المؤتمر.

وفي ٢٩ شباط ١٩٧٢، اجتمع المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة بحضور مندوبين عن ٢٩ بلداً اسلامياً بينهما سوريا والسودان وم. ت. ف. التي حضرت المؤتمر بصفة مراقب. أما العراق واليمن الديمقراطية فقد تغيبا عنه [٢٣]. وكانت سوريا تشترك لأول مرة في المؤتمرات الاسلامية؛ وذلك بعد ان اصبحت، ومنذ اواخر ١٩٧٠، قيادتها بيد الرئيس حافظ الاسد، الذي الغى اسلوب مقاطعة المؤتمرات العربية والاسلامية.

وقد القى الملك فيصل خطاباً افتتاحياً حث فيه الوفود على تحمل مسؤولياتها التاريخية الاسلامية، ومما جاء في الخطاب: «إن اخواننا الفلسطينيين سواء في لبنان أو في خلافه، ما قاموا بأي عمل إلا دفاعا عن حقهم المشروع ودفاعاً عن وطنهم وكرامتهم، ولذلك وجب علينا جميعاً أن نقف بجانب أخوتنا في لبنان واخوتنا في المقاومة الفلسطينية حتى نمكنهم من الصمود لاعدائهم والمكافحة عن حقوقهم وكرامتهم... لأن الكل مشتركون في المسؤولية، ولا شك أن العرب هم في المقدمة بالنسبة لقضية فلسطين... فشريعتنا وعقيدتنا دائماً تحض من يؤمن بالله أن يكافح ويناضل ويرد عدوان كل معتد، ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه» [٢٤].وفي هذا المؤتمر قدم الوفد الفلسطيني مشروعاً، يتضمن:

أولاً: تأكيد القرارات السابقة لمؤتمرات وزراء الخارجية الاسلامية، بشأن دعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني، وبشأن تسوية الخلاف بين الثورة الفلسطينية والنظام الاردني، وتأييد الوساطة المصرية بهذا الخصوص.

ثانياً: انشاء لجنة للعمل على تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات وزراء الخارجية الاسلامية لنصرة ودعم الشعب الفلسطيني، ولتطوير العلاقات بين حكومات وشعوب العالم الاسلامي وبين الثورة الفلسطينية.

ثالثاً: أن يحيي المؤتمر لبنان الذي يقف إلى جانب الثورة الفلسطينية بالرغم من الصعاب والاعتداءات الصهيونية.

رابعاً: التنديد بالانتخابات البلدية التي تعمل سلطات الاحتلال على إجرائها في الضفة الغربية وقطاع غزة لأنها غير شرعية، ودعوة جماهير الارض المحتلة إلى مقاطعتها.

خامساً: فتح باب التطوع في بلدان العالم الاسلامي للمشاركة في الجهاد ضد العدو الصهيوني، وانشاء صندوق للجهاد من أجل فلسطين، تجمع فيه التبرعات الشعبية والحكومية، وتحول إلى صندوق الثورة الفلسطينية، وابداء الرغبة بتخصيص مساعدات

سنوية مالية للثورة الفلسطينية، وإقامة اتصالات بين وزرات خارجية العالم الاسلامي وبين الثورة الفلسطينية، بهدف تبادل المشورة والمعلومات لمواجهة العدو الصهيوني ومخططاته، وانشاء لجان محلية في مختلف بلدان العالم الاسلامي لصالح النضال الفلسطيني وشرح اخطار الصهيونية والاستعمار على الشعوب الاسلامية(٢٥).

وقد اقر المؤتمر اقتراحاً جزائرياً يدعو إلى وضع «قضية فلسطين» كبند منفصل عن قضية الشرق الاوسط في جدول الاعمال، وإلى وضع بند آخر يدعو الى تضامن الدول الاسلامية مع الشعوب الافريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري(٢٦).

وقد حدث في المؤتمر، مشادة كلامية عنيفة بين ممثل م. ت. ف. ومندوب الاردن، سرعان ما أوقفت بغية منع اتساع شقة الخلاف(٢٧).

ومن الجدير بالذكر، انه كان من الصعب ان تعرض قضية فلسطين، بتفرعاتها على المؤتمر، وأن يتبناها هذا بلونها العربي القومي، والسياسي؛ وذلك لانه كان يضم دولاً ترتبط باسرائيل دبلوماسياً، وهي غير مستعدة لتجاوز مقررات الامم المتحدة واتخاذ مواقف تتناقض مع ارتباطاتها هذه. لهذا تقرر أن يحصر البحث في موضوع القدس وحدها بصفتها مدينة مقدسة، تجتمع فيها مقدسات اسلامية ومسيحية ويهودية؛ فوافق المندوبون على الوقوف صفاً واحداً في وجه اسرائيل، ضد ضم القدس وتهويدها(٢٨)؛ ومما ساعد الوفد الفلسطيني في مهمته أن المؤتمر كان قد تلقى مذكرة بشأن تهويد القدس من المؤتمر الاسلامي السابق يؤكد فيها على معارضة ضم المدينة المقدسة أو تهويدها.

وبعد أن تدارس المؤتمر مشكلة الشرق الأوسط، وقضية فلسطين، تم التوصل لوضع قرارات عملية بصدد هاتين القضيتين المترابطتين واللتين تشكلان تهديداً للسلام العالمي. فأعيد تأكيد القرارات التي اتخذت في المؤتمرات السابقة، واتخذ قراران جديدان يدعو الاول منهما الى القيام باجراءات سياسية واقتصادية جذرية ضد اسرائيل، وإلى انشاء صندوق للجهاد، ويدعو الثاني إلى وقف تهويد القدس وارسال برقية تأييد لرؤساء لبنان وسوريا وم. ت. ف. اثر الاعتداءات التي قامت بها اسرائيل على كل من لبنان وسوريا. ولاحظ البيان الختامي بالتقدير دور المسيحيين في الدفاع عن الاماكن المقدسة وعن حقوق الشعب الفلسطيني(٢٩).وبالرغم من ان الحرب الباكستانية – الهندية، التي كانت ناشبة آنذاك، قد شغلت انظار وبال المجتمعين والمراقبين، وبالرغم من أن المؤتمر لم يقرر قطع العلاقات مع اسرائيل ولم يحدد طبيعة الاجراءات الجذرية التي ستتخذ ضدها، فقد كان وبخاصة عبر بيانه الختامي بمثابة تأييد أكبر وأشمل، وتفهم أعمق للقضية الفلسطينية ولطبيعة الكيان الصهيوني حتى إن بعض الاعضاء «طالب المؤتمر باتخاذ اجراءات عملية تتجاوز القرارات السياسية، كفرض عقوبات اقتصادية وسياسية»(٣٠). وقد قام المؤتمر بالخطوة العملية الاولى، منذ البدء بعقد المؤتمرات الاسلامية، إذا انشأ صندوقاً للجهاد، لصالح الثورة الفلسطينية، بعد أن كانت هذه الأخيرة لا تلقى منه سوى المساندة المعنوية.

وفي ٢٤ آذار ١٩٧٣، افتتح المؤتمر الرابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية في بنغازي بحضور مندوبي ٢٨ بلداً، وكانت اليمن الديمقراطية ممثلة فيه، وغابت عنه سوريا، أما ايران والاردن والمغرب فلم تحضره بسبب خلافاتها مع ليبيا. وقد حضره العراق وم. ت. ف. كمراقبين(٣١).

وتقدم مندوب م. ت. ف. بمشروع قرار يؤكد فيه على أن دعم الدول العربية والاسلامية لكفاح الشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه الوطنية المشروعة، واعادة اراضيه المغتصبة هو واجب يمليه التضامن الاسلامي ومبادىء العدالة والسلام. ويطالب بالاعتراف بـ م. ت. ف. كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني. ويدعو المؤتمر إلى أن يتفهم رفض الثورة الفلسطينية للقرار (٢٤٢)، وإلى اتخاذ قرار ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة(٣٢). وقد أكد البيان الختامي للمؤتمر القرارات الاسلامية السابقة بخصوص القضية الفلسطينية واعتبر م. ت. ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. واعلن التزام المؤتمرين بتقديم المساندة المادية والسياسية والمعنوية للشعب الفلسطيني من اجل ان يستعيد ارضه المحتلة، وكي يحبط المحاولات الهادفة إلى تصفية الثورة الفلسطينية. وطالب الدول الاسلامية بأن تفتح مكاتب للمتطوعين من أجل القتال لتحرير الاراضي المقدسة وبان توضح موقفها تجاه الوجود الصهيوني، وجدد النداء الداعي الى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني. كما جدد رفض المؤتمر لكل الاجراءات الاسرائيلية، داخل الارض المحتلة واعتبارها باطلة ولاغية (٣٣).

هذه القرارات، فيما يرى عدد من المراقبين، غيرت اتجاه المؤتمرات الاسلامية التي كانت، حتى ذلك الوقت، واقعة تحت هيمنة القوى الرجعية. وبها اصبحت المنظمة الاسلامية اداة سياسية أميل إلى دعم حركات التحرر في الدول الاسلامية وغيرها، خصوصاً في افريقيا. وقد انعكس هذا التحول في البيان الختامي والقرارات الصادرة عن المؤتمر؛ إذ يعترف مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية، لأول مرة، بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكان هذا أول اعتراف دولي بها. على هذا الاساس؛ ولأول مرة ايضاً يطلب فتح مكاتب للتطوع وينادى بقطع العلاقات مع اسرائيل.

وقد جاء هذا التطور السياسي نتيجة للحملة العربية الواسعة التي قامت بها مصر وسوريا وليبيا والجزائر وغيرها، في ذلك الوقت، بهدف عزل اسرائيل دولياً وتوسيع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير.

مؤتمر القمة الاسلامي الثاني

بدأ مؤتمر القمة الاسلامي الثاني أعماله، في ٢٢ شباط ١٩٧٤، في لاهور. ومما لا شك فيه أن الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة التي حدثت في تشرين الأول ١٩٧٣، والتي استخدم العرب فيها سلاح النفط، وخرجوا منها بانتصار معنوي، قد ساعدتهم على الظهور كقوى اقتصادية سياسية في المنطقة، باستطاعتها فرض بعض المطالب السياسية

في المؤتمرات الدولية. كما أن م. ت. ف. ظهرت في المنطقة بعد حرب ١٩٧٣، كقوة عسكرية وسياسية فعالة لا يمكن التغاضي عنها.

افتتح مؤتمر القمة الاسلامي الثاني، الذي سُبق بمؤتمر تمهيدي لوزراء الخارجية[٣٤] بحضور مندوبي ٣٧ بلداً، ولأول مرة تمثلت الدول العربية كلها في المؤتمر، ولأول مرة ايضاً دُعيت م. ت. ف. لحضور المؤتمر «كعضو كامل الحقوق دون الاشارة إلى ذلك في نص معين، وبذلك وضعت (فلسطين) ضمن الدول المشاركة في المؤتمر. وعلى هذا الاساس، شارك وفدها في أعمال المؤتمر مشاركة فعالة في مختلف اللجان والهيئات»[٣٥]. ففي مؤتمر وزراء الخارجية الذي سبق مؤتمر القمة وفي لجنة كبار المسؤولين التحضيرية لعب الوفد الفلسطيني دوراً هاماً في تعديل تسمية الموضوع الذي ورد في ورقة العمل الباكستانية، فاستبدلت التسمية التالية: «الوضع في الشرق الاوسط واستعادة حقوق المسلمين في القدس» بـ «الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية وتمسك المسلمين القوي بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الاكيد على العمل من أجل تحريرها». وحملت ورقة العمل الباكستانية ما يلي: طلب رئيس م. ت. ف. الاشتراك في مؤتمر القمة، وعلى وزراء الخارجية، طبقاً للقواعد السابقة، البت في هذا الطلب. وقد اعترض الوفد الفلسطيني على النص، إذ أن تمثيل م. ت. ف. في المؤتمرات السابقة كان تلقائياً، بصفتها عضواً في هذه المؤتمرات، ولم يطلب رئيس المنظمة الاشتراك في هذا المؤتمر. وقد جرى تعديل الفقرة المذكورة بحيث أصبحت: «وجهت الدعوة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مؤتمر القمة الاسلامي الثاني»[٣٦].

أما في إطار لجنة الصياغة، فقد حمل الوفد الفلسطيني مشروع قرار يدعو إلى الاعتراف ب م. ت. ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على أرضه، وحقه في الكفاح المسلح من أجل تحريرها كما يدعو الدول الاسلامية إلى قطع علاقاتها بالكيان الصهيوني على جميع المستويات، وإلى ادانة الولايات المتحدة الاميركية لمواقفها العدائية ازاء القضية الفلسطينية ودعمها لاسرائيل. وكان الوفد السوري قد قدم مشروع قرار شاملاً عن الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية. فاعتبر المشروعان اساساً للبحث، مما استدعى، للخروج بمشروع موحد، تشكيل لجنة صياغة مصغرة، اشترك فيها الوفد الفلسطيني.

وفي الكواليس، اتضح أن عدة دول تعترض على بعض فقرات مشروع قرار لجنة الصياغة المصغرة وبخاصة تلك التي تتعلق بقطع العلاقات مع اسرائيل وإيقاف شحن النفط إلى كل من البرتغال وروديسيا وجنوب افريقيا، وادانة الولايات المتحدة الاميركية. وقد جرت عدة محاولات، لكن بدون جدوى لاسقاط هذه الفقرات أو تعديلها. ووصل مشروع القرار إلى مؤتمر وزراء الخارجية كاملاً كما وضعته لجنة الصياغة المصغرة.

وكانت ايران من الدول التي اعترضت على تلك الفقرات، فقد اعلن مندوبها أن

القرار يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، وهذا يتعارض مع الميثاق الاسلامي للمؤتمر، وان «قضية العلاقات بين ايران واسرائيل هي من صميم السياسة الايرانية العليا الخاصة. أما بالنسبة لايقاف شحنات النفط عن بعض الدول العنصرية والاستعمارية، فإن ذلك لا يخضع للسياسة الايرانية بل انه من طبيعة عمل الشركات التي تتسلم النفط الايراني وتتولى توزيعه». واعلن المندوب الايراني ايضاً تحفظ بلاده على تلك الفقرات مهدداً بأن ايران ستضطر لتعليق عضويتها في المؤتمر الاسلامي، ان كان هناك اصرار على ابقاء مشروع القرار كما هو. واعلن المندوب الاندونيسي، بدوره، انه يرفض اي قرار يعرض المؤتمر او وحدة المسلمين الى الاهتزاز. واعترضت بعض الدول العربية وباكستان على ادانة الولايات المتحدة الاميركية، واقترحت حذف كلمة «الولايات المتحدة» لتصبح الفقرة عامة دون اي تحديد. لكن الوفد الفلسطيني، مدعماً من الجزائر وموريتانيا والصومال واليمن الديمقراطية وبعض الدول الاخرى، اصر على إبقاء الادانة واضحة وقوية، واضعاً المؤتمر أمام خيار وحيد وهو قبول النص كما ورد في مشروع القرار. وقد افلحت الباكستان في اقناع كل من ايران وتركيا واندونيسيا باللجوء إلى اسلوب آخر في مجابهة الفقرات المعترض عليها. وهكذا تحفظت ايران وتركيا على الفقرات المذكورة، بعد اقرار القرار وقبوله، في مؤتمر وزراء الخارجية، متضمناً النصوص الاساسية التي وضعها الوفد الفلسطيني(٣٧). وقد تضمن القرار فيما يتعلق بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، تأكيداً لكل القرارات الاسلامية السابقة، فأيد العرب في نضالهم من أجل تحرير اراضيهم كما أيد حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير، وشرعية كفاحه. وادان اسرائيل لانتهاكها قرارات الامم المتحدة، واحتلالها أراضي عربية في حرب ١٩٦٧ وطلب منها الانسحاب من تلك الاراضي. كما ادانها بسبب الاجراءات التي تتخذها في الاراضي المحتلة، وبخاصة تهويد مدينة القدس، واعتبر تلك المدينة عربية مسلمة ورفض اي حل لا يعيد وضعها الى ما كان عليه قبل ٥ حزيران ١٩٦٧. وقرر «مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة». وجاء في القرارات، تأكيداً لمطالب م. ت. ف. ما يلي: يعرب المؤتمر «عن يقينه ان الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والادبي الذي تقدمه بعض الدول، بالأخص الولايات المتحدة الاميركية، لاسرائيل يمكنها من مواصلة تنفيذ سياستها العدوانية وترسيخ احتلالها للأراضي العربية». واكد المؤتمر ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ونضاله المشروع. وطالب بفتح مكاتب للمنظمة في الدول الاعضاء. وطلب من الدول الاسلامية ان تقطع علاقاتها باسرائيل، في كافة المجالات تدعيماً للتضامن الاسلامي(٣٨).

ومن الجدير بالذكر، أن الوفد الاردني ابدى تحفظه على الفقرة المتعلقة بتمثيل م. ت. ف. للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع، إلا أن هذا التحفظ جاء بعد اعلان الموافقة على القرار، فقرة فقرة، من قبل رئيس المؤتمر، وهكذا سقط التحفظ الاردني.

ومن الجدير بالذكر ايضاً، أن الانتصار المعنوي الذي حققه العرب في حرب ١٩٧٣ قد ساعد على أن يكون المؤتمر أكثر ايجابية من السابق، لذا اظهرت قراراته، على حد

تعبير احد المراقبين، «تماسك مواقف الدول الاسلامية شبه الموحد، ازاء القضية الفلسطينية والعربية، لدرجة أنها تعتبر نقلة نوعية هامة، إذا ما قورنت بقرارات مؤتمرات وزراء الخارجية الاربعة السابقة». ويستدرك المراقب قائلاً: «ولكن القيمة العملية لهذه القرارات ستبقى محدودة إذا لم يسع الى تطبيقها»(٣٩).

والواضح حتى هذا التاريخ، أن قرارات المؤتمرات الاسلامية لم تتعد قرارات الامم المتحدة وخصوصاً قرار مجلس الامن الدولي (٢٤٢) الذي اتخذ عام ١٩٦٧ بشأن الانسحاب الاسرائيلي، أي أن المؤتمرات لم تتخذ قراراً بادانة اسرائيل يتعدى حدود إدانة عدوان عام ١٩٦٧، ولم تذكر القرارات المعنية ولو مرة واحدة، إن فلسطين، بكاملها، بلد عربي مسلم.

مؤتمرات وزراء الخارجية بين ١٩٧٤ و١٩٧٩

شهدت منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩، عدة أحداث وتقلبات سياسية؛ ففي هذه الفترة حققت م. ت. ف. جملة انتصارات سياسية دولية، وفيها تبلورت مبادرة السادات التي ادت إلى رضوخ رئيس جمهورية مصر العربية الكامل لاسرائيل؛ هذا الرضوخ الذي تمثل بالاعتراف بالعدو الاسرائيلي وانهاء حالة الحرب معه، وفيها ايضاً حدثت الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية، في الجنوب اللبناني وتصاعد العمل العسكري الفلسطيني داخل الارض المحتلة مما اعطى لـ م. ت. ف. زخماً عسكرياً سياسياً متزايدين، وتوج هذا بسقوط شاه ايران، حليف اميركا واسرائيل، وانتصار الثورة الاسلامية في ايران. وبطبيعة الحال، كان لكل هذا انعكاساته داخل المؤتمرات الاسلامية.

وفي ٢١ حزيران ١٩٧٤، عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الخامس، في كوالالامبور، بحضور مندوبين عن ٣٦ بلداً. وقد حضرت م.ت.ف. المؤتمر، لأول مرة، كعضو كامل وبصفة رسمية لا لبس فيها، وقد تحدث باسم فلسطين في المؤتمر فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف. فاتهم الولايات المتحدة بأنها وراء اسرائيل ذات الطبيعة العدوانية، وأكد معارضة المنظمة للقرار (٢٤٢)، وأشار إلى عدم تنفيذ قرارات المؤتمرات الاسلامية السابقة(٤٠).

وقد كانت قرارات هذا المؤتمر تكراراً لقرارات المؤتمرات الاسلامية السابقة، فلم تأت بأي جديد على صعيد القضية الفلسطينية؛ إذ كانت قضية الفليبين، والتفجير النووي الهندي الشاغل الاكبر للمؤتمر الذي كان عادياً جداً.

وفي ١٢ تموز ١٩٧٥، عقد المؤتمر السادس في جدة بحضور مندوبي ٣٨ بلداً(٤١) ومن الجدير بالذكر، أن هذا المؤتمر جاء بعد اعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة ب م. ت. ف. كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، ومنحها صفة عضو مراقب في المنظمة الدولية، وبعد الانتصارات السياسية الاخرى التي حققتها م. ت. ف.

افتتح الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي المؤتمر الاسلامي، فألقى

بالنيابة عن الملك خالد، كلمة كرر فيها أمنية الملك فيصل بأن «نصلي جميعاً في المسجد الاقصى وقد عادت القدس عربية»، وحث على العمل بالقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الاسلامية السابقة. وكان الملك خالد قد أصر على أن يحضر ياسر عرفات بنفسه، المؤتمر، وارسل إلى دمشق طائرة خاصة كي تنقل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. إلى جدة. وقد عكست مبادرة الملك خالد هذه الوزن السياسي المتحقق لمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتمتعها بالتأييد الاجماعي في كتلة عدم الانحياز، فضلاً عن الدول الاسلامية، كما عدها بعض المراقبين تأييداً لزعامة عرفات(٤٢).

وقد خصصت لجنتان، من اللجان الأربعة التي أنشأها المؤتمر، للقدس وفلسطين. وأثناء المناقشات كان حسن التهامي، الأمين العام للمؤتمر ورئيس الوفد المصري قد أثار عاصفة من النقد وذلك بعد تلاوته تقريراً مطولاً دعا فيه إلى انشاء كتائب كفاح مسلحة من الدول الاسلامية غير العربية، والقيام بزحف سلمي مقدس إلى مدينة القدس. وكما لا يخفى، فالاقتراحان متناقضان. ودافع الخولي عن توجهه المتمشي مع اسلوب التفاهم الدولي، حول اوضاع الشرق الاوسط كلها، مطمئناً بأن هذا التوجه بحث مع الرئيس الاميركي فورد، قبل قمة سالز بورغ التي جمعت بينه وبين الرئيس السوفياتي بريجينيف(٤٣). وهكذا جاء اقتراح التهامي بعيداً عن الاقتراح المطلوب الذي ينص على تجسيد الطاقات من أجل التحرير، وعلى الدعوة إلى الجهاد، وتجنيد إمكانيات الشعب المسلم لانقاذ مقدساته. من الطبيعي ألا يرفض وفد م. ت. ف. الفكرة الاولى من الاقتراح، بالرغم من ادراكه لاستحالة تنفيذها، فرحب فاروق القدومي بأي دعم لنضال الثورة الفلسطينية سواء كان مادياً أم عسكرياً أم بشرياً. لكن معظم الوفود الاخرى رأت ان الفكرة قد تسبب انقسامات، بين الدول الاعضاء، وأن م. ت. ف.، ودول المواجهة، تحتاج إلى السلاح والدعم المادي، أكثر مما تحتاج إلى العنصر البشري. أما بالنسبة لفكرة الزحف السلمي، فقد استبعد فوراً، لعدة اسباب، منها أنها ليست سهلة التنفيذ وقد تستفيد منها اسرائيل دعائياً، إذا سمحت للمسيرة بالوصول إلى القدس، وهكذا سقط اقتراح الامين العام فوراً.

ومن الجدير بالذكر، أن الاجتماع الذي كان مقرراً عقده بين مصر وسوريا والاردن وم. ت. ف. لاجراء مصالحة بين الآخرين، بغية تعزيز التنسيق بين قوى المواجهة، قد تأجل مراراً(٤٤).

ونشط الوفد الفلسطيني في المؤتمر، فتقدم بمذكرتين ومشروع قرار. تتحدث المذكرة الاولى عن محاولة الانروا التخلص من ادائها خدماتها، وتبحث الثانية في وضع القدس تحت الاحتلال الصهيوني وتنتهي إلى حث المؤتمرين على اتخاذ التدابير والاجراءات لمنع تهويد المدينة المقدسة(٤٥). ويحتوي مشروع القرار الخاص بقضية فلسطين اقتراحاً بطرد اسرائيل من الجمعية العامة للامم المتحدة، والاقتراح هذا يلتقي مع اقتراح تقدم به الوفد السوري، للمؤتمر. وأثناء تداول المؤتمرين في الأمر هدد كيسنجر، وزير الخارجية الاميركية، العالم الثالث بقطع الدعم عنه، في حال اتخاذه قراراً بهذا الخصوص، كما

حذر من استعمال الأمم المتحدة كاداة سياسية «بدلاً من أن تكون مكاناً لفض النزاع ولتحسين مستوى الانسانية»(٤٦).

ونحدى المؤتمر تهديدات كيسنجر واتخذ قراراً «يدعو الدول الاعضاء للعمل في المحافل الدولية على طرد اسرائيل من المنظمة الدولية لانتهاكها المتكرر مبادىء وميثاق الامم المتحدة ورفضها تنفيذ قرارات هذه المنظمة» وطالب المؤتمر الدول الاعضاء «التي لا تزال لها علاقات سياسية أو ثقافية أو اقتصادية مع اسرائيل بأن تقطع هذه العلاقات في كافة المجالات، تدعيماً للتضامن الاسلامي». وقرر المساندة الكاملة والفعالة للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاسترجاع حقوقه الوطنية بما فيها حقه في العودة وفي تقرير المصير وفي السيادة على أرضه واقامة سلطته الوطنية المستقلة. واكد المؤتمر أن مسؤولية تمويل وكالة الغوث هي مسؤولية دولية، وأدان كل محاولة للتخلي عنها. وجدد اعترافه بـ م. ت. ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، واعتبر اجراءات اسرائيل في تهويد مدينة القدس باطلة، كما اكد عزيمة المسلمين على تحريرها(٤٧). وقد وافق المؤتمرون وبينهم ايران وتركيا على هذه القرارات بالاجماع ودون أي تحفظ. فاعتبرت الموافقة عل تلك القرارات، من قبل بعض الدول، التي لا تزال على علاقات جيدة مع اسرائيل، تغييراً في خطها السياسي. ففي الماضي، بقيت ايران وتركيا بعيدتان عن النزاع العربي الاسرائيلي. ولكنهما اخذتا في هذه الفترة تظهران ميلاً جزئياً إلى العرب، وذلك بسبب الروابط الاسلامية، واساساً ، بسبب المصالح السياسية والاقتصادية. فلإيران مصالح امنية في الخليج تعتمد على التعاون مع عرب المنطقة. كما ان لها مصالح اقتصادية في تقوية منظمة الدول المصدرة للنفط الاوبيك (OPEC)، إذ أن سبعة من اعضائها عرب؛ لهذه الاسباب كانت إيران تسعى لتحسين علاقاتها مع جيرانها العرب، فصارت تؤيد مواقفهم وقراراتهم في المؤتمرات الدولية(٤٨). أما تركيا فقد انحرف اتجاه خطها السياسي، بحدة، نحو البلاد العربية الغنية، بغية الحصول على المساندة الاقتصادية والسياسية، وذلك منذ ارتفاع اسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣. وهناك سبب آخر لهذا الاتجاه الجديد، فتركيا تسعى، منذ أن غزت قبرص، إلى تأمين الدعم العربي والاسلامي للقبارسة الاتراك. ومما لا يخفى على أحد انها، في موافقتها على القرار الاسلامي بطرد اسرائيل، تحدت، وهي العضو في حلف «الناتو»، الولايات المتحدة(٤٩).

أما الامتحان الفعلي للنوايا الايرانية والتركية، ولبعض الدول الافريقية، فكان في تطبيق القرارات التي توصي بقطع العلاقات مع اسرائيل وبطردها من الامم المتحدة. فلدى تركيا علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل، وهناك اتصال وثيق بين عشرين الف يهودي ما زالوا مقيمين، في تركيا وبين مئتي الف تركي يهودي هاجروا إلى الدولة الصهيونية منذ العام ١٩٤٨. أما ايران فظلت حتى، سقوط عهد الشاه تبيع النفط لاسرائيل وترسله إلى المتوسط، عبر الانابيب الاسرائيلية في خليج العقبة.

وقد اعتبرت دول المعسكر الغربي، وخصوصاً الولايات المتحدة، انه لا يحق للجمعية العامة، حسب ميثاق الامم المتحدة، طرد اي عضو. لكن البلاد الاسلامية رأت انه من الممكن ان تحصل على

اغلبية الاصوات، من قبل العالم الثالث، مما يشكل ضغطاً دولياً لدعم العرب والفلسطينيين منهم خاصة. وهذا ما عبر عنه عبد المحسن ابو ميزر الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية عندما قال: ان هذا القرار هو جواب العالم الاسلامي على تهديدات كيسنجر(٥٠).

ومن الجدير بالذكر، أن القرار دعا الدول الاعضاء «للعمل»، في المحافل الدولية، على طرد اسرائيل من المنظمة الدولية. وقد فسره البعض على أساس أن المطالبة بطرد اسرائيل لن تثار في دورة الجمعية العامة للعام نفسه، واعتقد أن القصد منه توفير الجو الملائم لتعليق عضوية اسرائيل(٥١). على اي حال، فقد فازت فلسطين بنصيب كبير من جهد المؤتمر، وجاءت القرارات، وإن بقيت تفتقر إلى التنفيذ، نصراً كبيراً لها.

وفي ١٢ ايـار ١٩٧٦، عقد، في اسطنبـول، المؤتمـر السابـع لـوزراء خـارجيـة الدول الاسلامية بحضور مندوبين عن ٤١ بلداً(٥٢). وبالرغم من أن المؤتمر لم يتطرق إلى كون تركيا معترفة باسرائيل، وأنها ترتبط معها بتمثيل دبلوماسي ؛ ومن أن«البعض تعامل مع هذه القضية كأمر واقع، إلا أن ظل العلاقات التركية الاسرائيلية كان يخيم على المناقشات ويعكر صفوها باستمرار» وقد أوضح المسؤولون في الخارجية التركية موقفهم قائلين: «نحن مستعدون للحد من علاقاتنا مع اسرائيل، إذا وجدنا ان لنا مصلحة أكبر في التعامل مع العرب، وعليهم أن يثبتوا لنا ذلك». وكان الموقف التركي قد تحدد بوضوح منذ اللحظات الاولى للمؤتمر، إذ قال ديميريل، رئيس الوزراء التركي، في كلمته التي افتتح بها المؤتمر: «أن تركيا نؤيد الفلسطينيين ومنظمة التحرير ممثلة لهم، وتريد من العرب أن يؤيدوا موقفها في قبرص». وكان الكلاج، أمين وزارة الخارجية التركية، قد أعلن هذا الموقف في الجلسة الاولى للجنة التحضيرية. ومما جاء في كلمة ديميريل: «نحن ندرك تماماً انه لا يمكن تحقيق السلم أو العدالة باغفال الظلم والمحن التي يتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني، والجالية التركية المسلمة في قبرص»(٥٣) ومنذ الجلسة الافتتاحية، وافقت الحكومة التركية على فتح مكتب لـ م. ت. ف. في انقرة، إرضاء منها للعرب. وقد اتخذت السلطات الايرانية، الخطوة نفسها في ١٥ أيار من العام نفسه(٥٤). ولكن تركيا لم تقطع علاقاتها مع اسرائيل.

وقد اتخذ المؤتمر الذي تركز نشاطه على قضيتي فلسطين وقبرص، عدة قرارات يتعلق أحدها بمشكلة الشرق الاوسط عموماً ويتناول الثاني القضية الفلسطينية خصوصاً، وقد اكد هذا القرار، القرارات السابقة بما فيها حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة في فلسطين. واتخذ المؤتمر قراراً آخر ادان فيه الصهيونية كعقيدة استعمارية توسعية عنصرية امبريالية تشكل خطراً مباشراً يهدد السلم والامن الدوليين، وادان اسرائيل لسجنها واعتقالها ونفيها المواطنين العرب المناضلين في الاراضي المحتلة ولسوء معاملتها اياهم، وطالب باطلاق سراح المعتقلين فوراً. واتخذ المؤتمر قراراً، بشأن المسجد الاقصى والحرم الابراهيمي، اعتبر فيه أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل بخصوصهما باطلة ولاغية. كما اتخذ قراراً، بشأن دعم صمود ونضال الشعب العربي في الاراضي المحتلة، منذ عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وأكد

تضامنه معه من أجل التحرير واستعادة حقوقه، وقرر تخصيص جزء من رصيد صندوق التضامن الاسلامي لدعم الشعب العربي في الاراضي المحتلة، منذ عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، حتى يتم التحرير(٥٥). وقد نال هذا القرار الاجماع رغم ذكر الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨ كما لم يتردد المندوبون بالكلام عن تلك الاراضي(٥٦) وقد كان هذا اول قرار اسلامي حولها؛ ومما لا شك أنه يمثل انتصاراً سياسياً مهماً للقضية الفلسطينية.

أما المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الاسلامية، الذي عقد في طرابلس، في ١٦ ايار ١٩٧٧، بحضور مندوبي ٣٨ بلداً، والذي تغيبت عنه كل من مصر والسودان وايران لخلافها السياسي مع ليبيا، فقد اعاد تأكيد القرارات السابقة، وطالب دول العالم بوقف دعمها لاسرائيل مهدداً، الدول التي تستمر في هذا الدعم، باتخاذ مواقف منها واعرب المؤتمر عن اسفه الشديد لاستعمال الولايات المتحدة حق النقض، في مجلس الامن في ٢٩ حزيران ١٩٧٦، لاسقاط مشروع قرار بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني. واكد المؤتمر حق م. ت. ف. في رفض التسويات الاستسلامية الاميركية والمشاريع التصفوية، وحقها في الاشتراك بصورة منفصلة، وعلى قدم المساواة، في الجهود السلمية الدولية. واقترح بأن تقوم جميع البلدان الاسلامية باصدار طابع بريدي خاص لمصلحة فلسطين(٥٧).

اما المؤتمر التاسع لوزراء الدول الاسلامية الذي عقد في داكار، في ٢٤ نيسان ١٩٧٨، بحضور كل الاعضاء، اي ٤٢ بلداً(٥٨)، فقد انعقد مسبوقاً بحدثين بارزين لكل منهما دلالته المختلفة، بل والمتناقضة. أول هذين الحدثين زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس المحتلة، التي تمت في تشرين الثاني ١٩٧٧؛ وثانيهما الحرب الفلسطينية الاسرائيلية التي نشبت في الجنوب اللبناني في آذار ١٩٧٨، والتي ظهرت فيها قوة الثورة الفلسطينية ومقدرتها على التصدي، مما عزز مكانتها في المنطقة كقوة لا يمكن إغفالها بأي شكل من الاشكال، وهكذا انعقد المؤتمر في ظل ادانة عربية شاملة لما سمي بمبادرة السادات. لكن هذا الجو لم يمنع حدوث مناقشة حامية سبقت إقرار مشروع القرار الخاص بفلسطين، بسبب ما تضمنه من ادانة للولايات المتحدة الاميركية، نظراً للمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها لاسرائيل. وهذا ما عارضه مندوبا السعودية والسنغال، فقد طالبا في حال ادينت اميركا، بادانة الاتحاد السوفياتي بحجة موافقته على هجرة كثير من اليهود السوفيات إلى اسرائيل، مما يعني امدادها بالعنصر البشري. وقد تم التوصل إلى حل وسط باضافة فقرة إلى مشروع القرار تدين اية دولة تمد اسرائيل باي شكل من المساعدات. وقد تمت الموافقة على القرار لكن مصر وتشاد تحفظتا على الفقرة التي تتعلق بادانة الولايات المتحدة.

ومما يجدر ذكره هنا، أن مؤتمر القمة الاسلامي الثاني كان قد أدان الولايات المتحدة بسبب علاقتها الخاصة باسرائيل.

ووجه المؤتمر بصيغة غير رسمة، نداء إلى الولايات المتحدة يطلب فيه منها الاعتراف بـ م. ت. ف.، وما لبث هذا النداء أن تحول، بعد الجلسة الاخيرة والموسعة، إلى قرار(٥٩).

وقد اعاد المؤتمر تأكيد القرارات السابقة، وحيا صمود الثورة الفلسطينية، ومقاومتها للغزو الاسرائيلي في جنوب لبنان. واكد «أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط، وانه لا يمكن تجزئة القضية، ولا اتخاذ حل انفرادي، كما اكد على ضرورة الحفاظ على وحدة القضية، ووحدة الصف، لدى معالجة قضية فلسطين، ومشكلة الشرق الاوسط». واكد ايضاً على «ان أي جهد يبذل لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط، يجب أن يقوم على أساس الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني». وفي قرار آخر مماثل أكد المؤتمر من جديد أن «قضية فلسطين هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وأن أي تجاهل لهذه الحقيقة لا يخدم قضية السلام في العالم، كما أن كل المحاولات التصفوية والاستسلامية التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية، خدمة لمصالحها، في المنطقة، ومحافظة على الوجود الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة، باعتماد الحلول الثنائية، أو القفز عن جوهر القضية، لن تؤدي الى اي حل عادل. ولهذا يدينها المؤتمر، ويرفضها، ويدعو الى مقاومتها بكل الوسائل والاساليب؛ كما يدين كل السياسات والممارسات التي تشكل مساساً بقرارات مؤتمرات الدول الاسلامية او خروجاً عليها...» وأكد حق م. ت ف. برفض جميع التسويات الاستسلامية الاميركية، وكافة المشاريع التصفوية، واكد تأييد الدول الاعضاء للمنظمة، ودعا العالم إلى دعمها في هذا السبيل(٦٠).

وهكذا اتضح موقف المؤتمر الاسلامي، بأغلبية أعضائه، وعبر قراراته، وهو موقف رافض لأي حلول منفردة مع الكيان الصهيوني. وكان هذا الموقف نصراً سياسياً ل م. ت. ف. وللدول العربية التي وقفت ضد المبادرة.

أما المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية فقد انعقد في ظل حدثين شديدي الاهمية، الحدث الأول سلبي بتأثيره على القضية الفلسطينية. فقد أكمل السادات دربه ووقع اتفاقات كمب ديفيد ومعاهدة الصلح المنفردة بين مصر واسرائيل، في ايلول ١٩٧٨ وآذار ١٩٧٩، مخالفاً ومتنكراً، بذلك، لكل القرارات الدولية، بما فيها قرارات المؤتمرات الاسلامية التي كانت تنادي دائماً بأن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتؤكد حق هذا الشعب في تقرير المصير وباقامة دولته المستقلة، وتطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري، غير المشروط من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. والاتفاقات التي وقعها السادات اشارت إلى مستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبهذا اعطى السادات لنفسه حقاً، لم يخوله اياه الفلسطينيون، وقدم سلسلة تنازلات منها قبوله «الحكم الذاتي» للفلسطينين تحت الاحتلال الاسرائيلي، والسلام الدائم مع اسرائيل. وهذا يعني أن السياسة المصرية انتقلت من موقعها العربي في القارة الافريقية والامة الاسلامية، إلى أحضان اميركا واسرائيل مبتعدة عن جذورها الاسلامية، خالقة فجوة في التضامن الاسلامي والعربي. والحدث الثاني ايجابي فقد انتصرت الثورة الاسلامية، بقيادة الامام اية الله الخميني، في ايران في بداية عام ١٩٧٩، وانتقلت ايران، بعدهذا الانتصار، من الموقع المعادي للعرب والمؤيد لاسرائيل إلى موقع الحليف والسند للثورة الفلسطينية.

وقد انعقد المؤتمر العاشر في فاس، في ٨ أيار ١٩٧٩، بحضور مندوبي ٤٠ بلداً، وقد تم استبعاد مصر من المؤتمر[٦١] الذي تمحورت نقاشاته حول الأوضاع التي نجمت عن المعاهدة الاسرائيلية المصرية.

وكان قرار اللجنة التحضيرية لمؤتمر وزراء الخارجية الخاص بتعليق عضوية مصر، قد أثار غضب القاهرة فوصفته بأنه قرار طائش وعملية تخريب.

وفي أول جلسة كاملة له، اتخذ المؤتمر قراراً اجماعيا بتعليق عضوية مصر في منظمة المؤتمر الاسلامي إلى اجل غير مسمى. ولم تشترك في التصويت ، من الدول العربية، كل من سلطنة عمان والسودان وست دول افريقية كانت تنتظر موقف منظمة الوحدة الافريقية. وقد شمل القرار تعليق عضوية مصر، في جميع الهيئات والمؤسسات واللجان المنبثقة عن المنظمة، مع التأكيد على استمرار التعاون مع شعب مصر عدا المتعاونين مع اسرائيل منه. كما انه شجب زيارة السادات للقدس، وتوقيعه اتفاقية كامب دايفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل، باشراف وتوجيه مباشر من الولايات المتحدة الاميركية، وعلى حساب عروبة القدس والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني[٦٢].

وقد قوبل هذا التوجه بالارتياح والتأييد فرأى عبد الحليم خدام، وزير خارجية سوريا، أن المؤتمر الاسلامي كان على مستوى المسؤولية. كما اعتبر فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لـ م. ت. ف. «ان الاسباب التي دعت إلى تعليق عضوية مصر هي من أجل أن تعود الينا مصر وان تكون بجانبنا»[٦٣]. وأعلن محمد بوستة وزير خارجية المغرب ورئيس المؤتمر، عن تصحيح اسم الدورة الحالية فصارت تحت اسم «دورة فلسطين والقدس الشريف»، واعتبار العام الهجري ١٤٠٠ عام القدس والمسجد الاقصى[٦٤]. واقترحت الجماهيرية الليبية إقامة حلف عسكري للدفاع عن الاسلام وقدم وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، اقترحاً بتشكيل لجنة عليا لتحرير القدس، تضم عدداً من وزراء الخارجية، برئاسة الملك الحسن الثاني للعمل على اقناع العالم بضرورة عودة القدس إلى السيادة العربية، واجراء الاتصالات مع كافة الدول والحكومات من أجل تحقيق هذه الغاية. ودعا اقتراح الفيصل، أيضاً، إلى اعتبار أن القدس هي قضية اسلامية جوهرية[٦٥]. وقبل المشروع السعودي، فشكلت اللجنة وعين الملك الحسن رئيسها[٦٦].

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات بشأن القضية الفلسطينية والشرق الأوسط أعاد فيها التأكيد على القرارات السابقة وبخاصة على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، كما انه قرر العمل على وضع استراتيجية تستهدف تحرير فلسطين، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وأكد ضرورة منح ممثلي م. ت. ف. في الدول الاسلامية، «جميع الحقوق والمزايا والحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية». وفيما يتعلق بمساعي الولايات المتحدة جاء في قرارات المؤتمر: «إن محاولات ومساعي الولايات المتحدة الاميركية، لخدمة مصالحها ونفوذها في المنطقة، ولتصفية قضية فلسطين المحتلة،

بتشجيعها الحلول الثنائية والجزئية، وتجاهل جوهر القضية، لن تؤدي الى حل عادل؛ لذا فان المؤتمر يدين هذه المحاولات والمساعي، ويدعو الى مقاومتها،كما يدين جميع هـذه السياسات والممارسات والتنازلات التي تشكل مساساً بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمرات الدول الاسلامية». أما اتفاقيات كامب ديفيد فقد ادانها المؤتمر واعتبرها انتهاكاً للشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة، ورفض جميع نتائجها، بوصفها حلاً ثنائياً تجاهل جوهر قضية الشرق الاوسط المتمثل بقضية فلسطين، ومحاولة لتصفية الحقوق الفلسطينية، ودعا إلى مقاومتها. مؤكداً حق م. ت. ف. برفض واسقاط جميع اشكال التسويات والمشاريع التصفوية والاستسلامية وبخاصة مشروع الادارة الذاتية. واكد المؤتمر ايضاً حق م. ت. ف. في الاشتراك المستقل والمتكافىء في جميع المؤتمرات والمحافل والنشاطات الدولية المعنية بقضية فلسطين، وبالصراع العربي الصهيوني(٦٧).

وكما ذكرنا سابقاً، فيما يتعلق بالقرارات التي كانت تصدر عن المؤتمرات الاسلامية، يمكن اعتبار القرارات هذه، وإن لم تقدم شيئاً عملياً، بمثابة انتصار سياسي ل م. ت. ف.، إذ حظيت بموقف سياسي مساند لمواقفها من الدول الاسلامية الممثلة في المؤتمر الاسلامي.

---

(١) Fiches du Monde Arabe (F.M.A.), «*The Islamic* conferences» (1) 1- Up to 1970, IV- 37, general subjects politics، وكالة انباء الشرق، Beirut.

(٢) فؤاد مطر، «القمة الاسلامية الأولى. لم تنجح ولم تفشل. لماذا طلب الفلسطينيون من ليبيا سحب اقتراحها قطع علاقات الدول الاسلامية باسرائيل؟» «النهار»، بيروت، ٢ / ١٠ / ١٩٦٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) «الحياة»، بيروت، ٢٢ / ٢ / ١٩٧٢.

(٥) «النهار»، مصدر سبق ذكره،محمد علي مكي، «دولتنا وموقفها من الدول المعاصرة»، بيروت، الكويت، دار التوجيه الاسلامي، ١٩٧٩، ص ٤٥ – ٨٥.

(٦) «النهار» مصدر سبق ذكره.

(٧) المصدر نفسه؛ محمد علي مكي، مصدر سبق ذكره ،ص ٤٥ – ٨٥.

(٨) F. M. A. *Op., cit.*

(٩) محمد علي مكي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ – ٨٥.

(١٠) «النهار»، مصدر سبق ذكره.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) محمد علي مكي، مصدر سبق ذكره.

(١٣) محمد محمد الفحام، «المسلمون واسترداد بيت المقدس»، مجمع البحوث الاسلامية، سلسلة البحوث الاسلامية، تموز ١٩٧٠.

(١٤) محمد علي مكي، مصدر سبق ذكره. ص ٤٥ – ٨٥.

(١٥) مطيع النونو، «السقاف يدعو إلى اغلاق ابواب آسيا وأفريقيا في وجه الصهيونية»، «الحياة»، ٢٤ / ٣ / ١٩٧٠

(١٦) حنا غصن، «فلسطين في مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي»، «الاسبوع العربي»، بيروت، ٣٠ / ٣ / ١٩٧٠؛ F.M.A *op. cit.*

(١٧) ابو البشر الكاتب، «صواريخ روسيا وفانتوم اميركا، تمثيلية تخريبية على مؤتمر جدة»، «الحياة»، ٢٣ / ٣ / ١٩٧٠ .

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) F.M.A. *Op., cit.* F.M.A. «*The Islamic Conferences (2)*» IV 38 general sugjects, Politics، وكالة الانباء الشرق، Beirut.

(٢٠) محمد السماك، «ثالث تحرك اسلامي لدعم القضية الفلسطينية»، «الاسبوع العربي»، ٤ / ١ / ١٩٧١.

(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) جهاد الخازن، «قرارات اجماعية تؤيد حق الشعب الفلسطيني ووجوب انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة»، «الحياة» ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٠.
(٢٣) F.M.A. *Op., cit.*
(٢٤) كمال ناصر برهم «القضية الفلسطينية في المؤتمر الاسلامي الاخير» «الرأي العام»، الكويت، ١٩٧٢/٣/١٧.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) «النهار»، ١٢ / ٣ / ١٩٧٢.
(٢٧) «النهار»، ٣ / ٣ / ١٩٧٢.
(٢٨) حنا غصن «القدس البند الاول في مؤتمر وزراء خارجية»، «الاسبوع العربي»، ٦ / ٣ / ١٩٧٢.
(٢٩) «الحياة»، ٥ / ٣ / ١٩٧٢.
(٣٠) «الرأي العام»، مصدر سبق ذكره.
(٣١) *Op., cit.*
(٣٢) *(l,orient le jour* 27 Mars 1973.
(٣٣) العلم، المغرب، ٢٨ / ٣ / ١٩٧٢.
(٣٤) F.M.A. *Op., cit.* F.M.A. *(Islamic Conferences) (3)* general subjects, Politics, IV - 39.
(٣٥) نبيل الرملاوي، «مؤتمر القمة الاسلامي الثاني والقضية الفلسطينية» (تقرير خاص)، «شؤون فلسطينية» بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ٣٢، ص ١٩٤.
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) F.M.A , *The Islamic conferences»* -3- from June 1978 to 1968, general subjects, Politics, IV- 39. «وكالة انباء الشرق» بيروت.
(٤١) F.M.A. *(Op., cit.)*.
(٤٢) «النهار» المقال ١٣ / ٧ / ١٩٧٥.
(٤٣) نشأت التغلبي، «مؤتمر لمفاجآت الخمس»، «الحوادث» بيروت، ٢٥ / ٧ / ١٩٧٥؛ «الاهرام»، القاهرة، ١٩٧٥/٧/١٢، «الحياة»، ١٩٧٥/٧/١٤.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) «النهار»، ١٣ / ٧ / ١٩٧٥
(٤٦) *(NY Times)* 16 July 1957
(٤٧) «الحياة»، ١٦ / ٧ / ١٩٧٥،
(٤٨) *(NY Times)* (17 July 1975)
(٤٩) المصدر نفسه، *(Financial Times)* 17 July 1975.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) نشأت التغلبي، مصدر سبق ذكره.
(٥٢) F.M.A. *(Op. cit.)*
(٥٣) الاهرام، ٢١ / ٥ / ١٩٧٦.
(٥٤) *Le Monde* , 18 Mai 1976
(٥٥) General Assembly, A; 31 / 237, 4 October 1976.
قرار رقم ٧/١٧ سي بشان مشكلة الشرق الاوسط؛
وقرار رقم ٧/١٣ سي بشان قضية فلسطين؛
وقرار رقم ٧/١ سي بشان العنصرية والصهيونية؛
وقرار رقم ٧/١٥ سي بشان دعم وصمود ونضال الشعب العربي في الاراضي المحتلة؛
وقرار رقم ٧/٩ سي بشان المسجد الاقصى الشريف والحرم الابراهيمي.
(٥٦) *(Le Monde, 18 Mai 1976, opcit)*.
(٥٧) «السفير»، ٢٣ / ٥ / ١٩٧٧،
(UN.General Assembly A-31-235 7 *oct* 1977
قرار رقم ٤ / ٨ س بشان فلسطين؛ قرار رقم ٥ / ٨ س بشان مشكلة الشرق الاوسط.
(٥٨) (F.M.A..*(The IslamicConferences)* IV 94 From 1977 to 1979 general Subjects, Politics
«وكالة أنباء الشرق» بيروت، ١٢ / ٦ / ١٩٧٩.
(٥٩) «السفير»، ١٩٧٨/٤/٣٠.
(٦٠) «قرارات اسلامية هامة بشأن قضية فلسطين والقدس» «فلسطين» ، الهيئة العربية العليا، العدد ١٨٨، ١٨ / ٩ / ١٩٧٨
(٦١) «السفير» ١٩ / ٥ / ١٩٧٩.
(٦٢) «السفير» ١٠ / ٥ / ١٩٧٩.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) «السفير» ١١ / ٥ / ١٩٧٩. *(Le Matin (Paris)* 12 Mai 1979).
(٦٦) *(Le Monde)* (7 Juillet 1979, **(Le figaro)** (Paris) 14 Mai 1979).
(٦٧) «البعث» دمشق، ١٢ / ٥ / ١٩٧٩.

فيصل حوراني

الرفض العربي الرسمي لإسرائيل ١٩٤٤-١٩٥٠

يمكن القول، من غير خشية الوقوع في الخطأ، ان زمام المبادرة انتقل الى أيدي الدول العربية، فيما يتعلق بتحديد المواقف العربية في المسألة الفلسطينية، منذ سنوات الحرب العالمية الثانية. وكان من شأن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فيما سبق من سنوات، ان تأخذ بعين الاعتبار الشديد مواقف الدول العربية، او ان ترضخ لها في عدد غير قليل من المرات، الا ان الأمر اختلف اثناء الحرب وبعدها. واصبحت الدول العربية، على نحو ما ، هي صاحبة القرار العربي، تأخذ بعين الاعتبار موقف قيادة الحركة الوطنية، او لا تأخذه، وزمام المبادرة، في الحالتين في يدها.

وكان لهذا الانتقال، بطبيعة الحال، اسبابه؛ وأخصّها الصلة بين الحركات الوطنية في بلدان المشرق العربي، التي انبثقت عن حركة عربية قومية واحدة، وامتداد هذه الصلة عبر السنين برغم تجزيء الحركة الى حركات منفصلة، وحاجة الفلسطينيين الى السند العربي في كل الاوقات أمام حملة الاعداء الكثيرين والمقتدرين، وايمان فرقاء الحركة العربية القومية بأن مصير فلسطين يؤثر بمقدار او بآخر، على مصائرهم ومصائر بلدانهم كافة، وصلة هؤلاء الفرقاء كافة بالدول الغربية وحاجتهم لعونها وتبعيتهم لها، مما جعلهم على تماس مباشر ومشترك بسياستها ازاء فلسطين ايضاً. ويمكن، بعد هذا، ان نشير الى العامل الذي استجد اثناء الحرب وبعدها، وهو بروز وزن الدول العربية المستقلة ونمو مصالحها، بعد ان اصبح الاتجاه الى الاستقلال وتوطيده، في ظل نمو البرجوازيات العربية المحلية، تياراً قوياً، حفزه الانتصار الهائل للقوى الديمقراطية في العالم ضد جبهة الفاشية. هذا العامل كانت له تأثيرات متعددة على المسألة الفلسطينية برمتها، متعددة ومتداخلة ومتعارضة في واقع الأمر. وانصبت التأثيرات كلها في اتجاه نقل زمام المبادرة نهائياً الى ايدي الدول العربية، تحت تأثير تطور قدرتها على مساندة عرب فلسطين من جهة، وحاجتها الى ضبط حركتهم وحركة صراعهم مع الصهيونية والاستعمار البريطاني ثم مع

اميركا، بحيث لا يؤدي هذا الصراع الى احراج الدول العربية في علاقات التعاون القائمة بينها وبين بريطانيا والولايات المتحدة، كلما امكن ذلك من جهة اخرى.

ولا شك في ان غياب قادة الحركة الوطنية الفلسطينية عن البلاد في ظروف الحرب وقوانينها الاستثنائية، اضافة الى تجمعهم في عدد من العواصم العربية، كان من بين الاسباب التي يصح ايرادها لتفسير هذا الانتقال، لكنه لم يكن السبب الجوهري، ولم يكن حتى سبباً جوهرياً؛ فوزن الدول العربية المتزايد وطبيعة مصالحها هما اللذان اوجبا هذا الانتقال.

واقترن بهذا العامل، عامل آخر تفرع عنه، يتصل بالصراعات العربية، العلنية والسرية، التي احتدمت مع تمايز الدول وترسخ مصالح الكيانات المنفصلة والأسر والكتل الحاكمة والطبقات التي تسندها، وحاجات كل منها لكسب تأييد الرأي العام العربي المتعاطف مع مطالب الشعب الفلسطيني، من خلال تقديم العون له حين تبيح القدرات او الاعتبارات السياسية ذلك، ومن خلال التضليل في احيان كثيرة. وهذا العامل، بدوره، وبوجهيه السلبي والايجابي، ادى، من جهة، الى تشدد الدول العربية في التدخل في المسألة الفلسطينية ولعب دور اكبر فيها. وادى، من جهة اخرى، الى تحسين أساليب التحايل، والتضليل، وبالتالي الى المزايدة من أجل ستر الفروق الكثيرة بين الوعود التي تزجى لأوساط الرأي العام، وبين القدرات والنوايا الفعلية.

وقد رأينا، بسبب هذا كله، ان الدول العربية، منذ انتقل اليها زمام المبادرة بكامله، صارت تتبنى، علنا، المطالب ذاتها التي اجمعت عليها غالبية الشعب العربي الفلسطيني والأساليب ذاتها، وتقع في الاخطاء ذاتها ايضاً، وفي التناقضات المتمثلة في التمسك بمطالب الحركة الوطنية الفلسطينية بالرغم من التبدل الكبير في الظروف من جهة، والاصرار على تلبية هذه المطالب من خلال مزيد من التبعية لبريطانيا، ثم للولايات المتحدة الاميركية، التي دفعتها نتائج الحرب الى مركز قيادة العالم الغربي الرأسمالي، من جهة اخرى.

شهدت الفترة التي امتدت بين انشاء «جامعة الدول العربية» في العام ١٩٤٤ واتمام توقيع اتفاقات الهدنة الدائمة مع اسرائيل في العام ١٩٥٠، جملة التطورات الحاسمة التي ادت، في وقت واحد، الى اعلان قيام اسرائيل، وتغييب الدولة العربية الفلسطينية وتشتيت الشعب الفلسطيني وتجزيء فلسطين وتغييب اسمها ذاته عن الخارطة الجغرافية للشرق الاوسط، وعجز الدول العربية، حتى برغم دخولها حرباً رسمية مع اسرائيل، عن منع قيامها او منع الاعتراف بها من غالبية المجتمع الدولي، مع استمرار شعارات الرفض التقليدي ضد الصهيونية واستطراداً ضد اسرائيل، ثم ضد الاعتراف باسرائيل وضد التفاوض معها على تسوية وبالتالي ضد الصلح.

والحق انه من المفيد ان نتوقف بعض الشيء، عند تفصيلات الاحداث الهامة التي تواترت بسرعة شديدة في هذه الفترة، لانها هي التي شهدت صياغة اسس السياسة

العربية المشتركة والسياسات العربية المنفردة، لحقبة امتدت عملياً، على نحو او آخر، الى العام ١٩٦٧، وما زالت تأثيراتها قائمة الى اليوم. والحاجة الى تقصي دلالات هذه التفصيلات الهامة لن تجعلنا نخوض في بحث تاريخي بشأنها، فمثل هذا ابعد ما يكون عن غرض هذه الدراسة. وانما نجد أنفسنا بحاجة، فقط، الى النظر في مدلولات الوقائع المعروفة والمثبتة، التي تسهم في القاء الضوء على مظاهر واسباب الرفض العربي في الحقبة التي امتدت الى اليوم الذي وافقت فيه غالبية الدول العربية، حين اقترب عدد المستقل منها من العشرين، على قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٤٢ الذي اصدره في العام ١٩٦٧ اثر الحرب العربية - الاسرائيلية الثالثة، ودعا فيه الى الاعتراف باسرائيل وبحدود آمنة لها، مقابل كفها عن التوسع على حساب الدول العربية(١).

ويمكن ان نعود اذن الى الفترة التي تم فيها تشكيل جامعة الدول العربية ووضع ميثاقها في العام ١٩٤٤، ووضع ملحق بالميثاق خاص بفلسطين. واذا كانت الجامعة قد ضمت الدول العربية السبع التي حصلت على الاستقلال واستثنت البلاد العربية غير المستقلة، بانتظار ان تستقل حتى تكتسب العضوية، فقد ميزت فلسطين بوضع «ملحق» خاص، جاء فيه: «اذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال [بالنسبة لفلسطين] ظلت محجوبة لاسباب قاهرة فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في مجلس الجامعة. ولذلك ترى الدول العربية الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظراً لظروف فلسطين الخاصة، والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً **يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين** للاشتراك في اعماله»(٢). وباعطاء مجلس الجامعة نفسه حق اختيار مندوب فلسطين ومصادرة هذا الحق من قيادة الحركة الوطنية كرست الدول العربية المستقلة، رسميا، واقع الحال المتمثل في رغبتها في امتلاك زمام المبادرة، وغيبت حتى هذا المظهر البسيط من مظاهر الاستقلال الفلسطيني. ثم مضت الى اكثر من ذلك، فقد قرر مجلس الجامعة، في العام التالي، من جانبه، تشكيل الهيئة العربية العليا، وبعبارة ادق، اعادة تشكيلها، وهي القيادة السياسية العليا للحركة الوطنية الفلسطينية. وتشكل وفد عربي ترأسه جميل مردم رئيس وزراء سوريا، زار فلسطين في تشرين الثاني من ذلك العام، وحصل على تفويض من زعماء الاحزاب المحلية بتسمية اعضاء الهيئة، واختار منها وفداً مثل فلسطين في اجتماعات مجلس الجامعة(٣) وبهذا التفويض استجابت الحركة الوطنية الفلسطينية لرغبة الدول العربية هذه بل استسلمت امامها.

وكرر مجلس الجامعة مجدداً قراره هذا عندما اجتمع في بلودان في حزيران ١٩٤٦، وقرر «تنظيم تمثيل فلسطين بهيئة جديدة ودعوة اهل فلسطين الى التضامن والاتحاد وتوصية الحكومات العربية بمد الهيئة الجديدة بالمساعدات اللازمة واضطلاع هذه الهيئة بمختلف شؤون القضية من دعاية ومقاطعة وتنظيم»(٤) ولكنه لم يبح لها حق ممارسة مسؤوليات القيادة السياسية او العسكرية في البلاد. وجرى ذلك في وقت كانت فيه وفود الدول العربية، وليس من بينها وفد فلسطيني، تستعد للتفاوض مع الحكومة البريطانية

حول مستقبل فلسطين، وفي وقت كان فيه مطلب استقلال فلسطين تحت السيادة العربية مرفوعاً من قبل دول الجامعة، الى جانب شعارات تنادي برفض الوجود او الكيان اليهودي او الانفصال في كيان يهودي مستقل في فلسطين. وهذا يشير الى ان دول الجامعة، كما سيظل حالها لوقت طويل، كانت، وهي تتشدد في رفض مطالب الجانب الصهيوني، تُغيّب الوجود السياسي المستقل والمقتدر للجانب العربي الفلسطيني الذي كان عليه ان يجابه الوجود الصهيوني.

وحين التأم «مؤتمر لندن» في ايلول ١٩٤٦، وضم وفودا على مستوى رفيع من الدول العربية ووفداً بريطانياً رفيع المستوى هو الآخر، رضيت الحكومات العربية بان تتفاوض مع بريطانيا حول مستقبل فلسطين بغياب الهيئة العربية العليا ممثلة الشعب العربي الفلسطيني، ورضخت بهذا الموقف لبريطانيا التي رفضت توجيه الدعوة للهيئة واكتفت بتوجيه دعوات لأفراد منها بصفتهم الشخصية، ولم تضع الدول العربية وجودها كشرط للشروع في المفاوضات، على الرغم من أنها طلبت ذلك في البداية، ثم تخلت عن طلبهاامام اصرار بريطانيا(٥).

واستمر موقف الجامعة العربية، بدولها كافة، على حاله في تجاهل الاستقلال الفلسطيني عملياً، حتى بعد ان سمحت الظروف للصهيونية بالاعلان عن قيام دولتها في فلسطين في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، وبعد ان بدأ العرب الفلسطينيون انفسهم يتنبهون، بصورة أجلى، الى ضرورة اعلان استقلالهم ويطالبون به. بل ان استجابة دول الجامعة العربية لهذا المطلب كشفت عن الحقيقة بأكثر مما فعل تجاهلها لأهميته، فحين قرر مجلس الجامعة العربية، آخر الأمر، تشكيل ادارة عربية فلسطينية سماها «الادارة المدنية المؤقتة في فلسطين» حدد صلاحياتها حصراً بـ «تسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية». ونص قراره ذاته، منعاً لاي التباس، «على ان لا يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر، الشؤون العليا»(٦) التي صارت بيد الدول العربية. ثم ان هذه الادارة المؤقته ذات الصلاحيات غير السياسية، وغير العسكرية بطبيعة الحال، لم تر النور، ولم يقدر لمشروع الجامعة العربية بشأنها ان يتحقق.

ولما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في اوائل ايلول ١٩٤٨، جددت البحث في موضوع انشاء الادارة الفلسطينية، أمام مطالبة الهيئة العربية العليا باعلان دولة عربية في فلسطين، رداً على اعلان قيام الدولة الصهيونية. وكان مجرى الاحداث قد بين سداد واهمية والحاح هذا المطلب، كما أن الضغط كان قد اشتد من اجل وضعه موضع التنفيذ. وكشفت مناقشات الجامعة العربية عن ان الدول العربية، مراعاة منها لموقف ملك الاردن المعارض للاستقلال الفلسطيني، لم تجرؤ على تحقيق هذا المطلب. واكتفت اللجنة السياسية بتقرير سداد الفكرة وقررت، في الوقت ذاته، تأجيل تنفيذها. ويبدو ان ذلك قد استفز الهيئة العربية العليا، التي اعلنت من جانبها، في اواخر ايلول، عن تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة احد اعضائها احمد حلمي باشا. واعلنت ان «فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني دولة مستقلة»(٧)

ودعت – حين كانت الحرب العربية – الاسرائيلية الاولى قد مزقت البلاد وقطعت اوصالها – مئة شخصية لعقد «مجلس وطنى» التأم بالفعل في غزة بحضور تسعين منهم برئاسة رئيس الهيئة العربية العليا محمد امين الحسيني وقد اكد هذا المجلس «استقلال فلسطين كلها... واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الانسانية...»(٨)، الخ.. ووضع دستورا وسمى القدس عاصمة للبلاد، وثبت تعيين حكومة عموم فلسطين. واذا كان من الحق ان هذا كله قد جاء متأخراً بحيث لم تعد له فائدة كبيرة في تبديل واقع الحال، فإن موقف دول الجامعة من الاجراءات التي أعلنها مجلس غزة الوطني كان الموقف السابق نفسه وهو وليد أسباب تتصل بهذه الدول، وقد حالت دون تثبيت دولة عربية فلسطينية في فلسطين. لقد قبلت الجامعة العربية ان يمثل احمد حلمي فلسطين في مجلسها، ولكنها حالت دون أن تتمتع حكومته بأية صلاحيات او مسؤوليات داخل فلسطين، في وقت كانت فيه مناطقها، التي لا تسيطر عليها القوات الصهيونية، موزعة بين جيوش الدول العربية. كما لم تبذل هذه الدول أي مجهود للحصول على اعتراف دولي بفلسطين العربية المستقلة. ووصل الأمر حداً تجاهلت فيه الجامعة العربية توجيه الدعوة الى احمد حلمي لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، عندما انعقد في تشرين الاول عام ١٩٤٩، مراعاة للمملكة الاردنية الهاشمية(٩). وكانت هذه قد شرعت بالفعل في اجراءات ضم ما يليها من أرض فلسطين.

وانتهى الأمر بأن اضمحلت هذه الحكومة تدريجيا. وانحصر وجودها كله في شقة من شقق احدى عمارات القاهرة، جاورتها بعد سنوات قليلة رابطة الطلبة الفلسطينيين، واخذت تتبادل معها اقتراض النقود لتغطية نفقات ايجار الشقة والماء والكهرباء، الى أن مات أحمد حلمي وخلفه عام ١٩٦٤ احمد الشقيري بقرار من مجلس الجامعة نفسه ايضا، ولم تسمه جهة فلسطينية.

وعلى الرغم من ان الخطب والقرارات العربية الرسمية، كما هو معروف ومتداول، لم تتخل عن حدتها في التأكيد على عروبة فلسطين واستقلالها وتقديم المساعدة لشعبها، فإن الدول العربية، اضافة لما فعلته في مجال تقليل الوزن السياسي لفلسطين العربية وتغييب دور قيادتها الوطنية، لم تقدم للحركة الوطنية الا اقل المساعدة، حتى ان رقم معوناتها المالية للهيئة العربية العليا، خلال السنتين الممتدتين بين منتصف حزيران ١٩٤٦ و١٩٤٨، اللتين شهدتا العمل لقيام اسرائيل وقيامها، بلغت بالتحديد ١٤٣,٥ الف جنيه دفعت منها سوريا ١٠٣ آلاف ومصر ٢٠ الفا ولبنان ١٥ الفاً واليمن ٤ آلاف ونصف. ودفع مصدر لم يشأ ان يعلن عن اسمه مبلغ ٤٦ الف جنيه زيادة على ذلك، وتبين، فيما بعد، أنه عبد العزيز بن مسعود ملك العربية السعودية. اما العراق والاردن فلم يدفعا شيئاً(١٠) وعلى النقيض من ذلك، نجح عبد الله ملك المملكة الاردنية الهاشمية في ضم الجزء الذي يليه من فلسطين الى مملكته، وهو الجزء الذي لم تسيطر عليه اسرائيل، وصار منذ ذلك الوقت يعرف باسم الضفة الغربية، بمقابل الضفة الشرقية لنهر الاردن

التي كانت قبل الضم تشكل المملكة الاردنية الهاشمية. كما نجح في إيقاف دول الجامعة عن اتخاذ اية اجراءات ضده على الرغم من تعارض الضم مع قرارات صريحة سبق لمجلس الجامعة ان اصدرها بموافقة اعضائه جميعاً.

هذا الملك كان هو نفسه قد هتف في نيسان ١٩٤٨: «انه لنطق كريم فاه به ملك كريم»، مؤمنا على ما اعلنه في ذلك الوقت فاروق الاول ملك مصر حين اكد ان فلسطين، بعد تحريرها من قبل الجيوش العربية، سوف «تسلم الى اهلها ليحكموها كما يريدون»[١١].

واتضح، فيما بعد، ان عملية الضم كانت جانبا من صفقة عقدها ملك الاردن مع بريطانيا، ومع قادة صهيونيين[١٢]. اما في ذلك الوقت فلم يكن الأمر واضحاً. وكانت المملكة الاردنية، مثلها مثل الدول العربية الاخرى، تشترك في تأييد المطالب العربية في فلسطين وفي الاعلان عن رفض مطالب الصهيونية ورفض الاعتراف باسرائيل. وكانت، مثلها أيضا، تزايد في رفع اكثر الشعارات تشدداً، حتى ان الملك عبد الله رفض مقترحات صاغها الوسيط الدولي، الكونت برنادوت، في تموز العام ١٩٤٨، دعت الى تشكيل دولة واحدة اتحادية في فلسطين تضم دولتين: عربية ويهودية لكل منهما استقلالها الذاتي، وتضم العربية منها جزءا من فلسطين ضمنه مدينة القدس وشرقي الاردن[١٣]. وقال الملك عبد الله وهو يعلن رفض المقترحات: «احسن برنادوت بهذه المقترحات، اذ ساق العرب الى التشدد فيما اعتزموه واضرام الحرب مرة اخرى، لأنها [المقترحات] جاءت اعنف واسوأ من التقسيم الذي قالت به منظمة الامم»[١٤] وانضم الى الدول العربية التي رفضت المشروع، ودعا الى تجديد القتال ضد اسرائيل. وكان هو القائد الاعلى للقوات العربية مجتمعة التي حاربت في فلسطين. وفعل ذلك كله في الوقت ذاته الذي ابتدأ فيه خطواته الفعلية من اجل ضم ما يليه من فلسطين الى مملكته. فقد عارض الاردن بشدة، كما رأينا آنفاً، وجود حكومة عموم فلسطين التي انبثقت عن مؤتمر غزة الوطني، وتحفظ، قبلها، في الجامعة العربية حتى على انشاء الادارة الفلسطينية المؤقتة. وعندما دعت الهيئة العربية للمؤتمر الوطني في غزة نشطت، برعاية السلطات الاردنية، حملة معارضة له في الضفة الغربية، واستقبل الملك عبد الله وفوداً فلسطينية بايعته بالولاية على فلسطين. أما بعد ان توقف القتال في العام ١٩٤٩، فقد سعى الملك رسمياً لتحقيق الضم، وقام في أيلول من ذلك العام بجولة زار خلالها بريطانيا؛ حيث يبدو انه اجرى اللمسات الاخيرة على مشروعه. وتتالت، بعد عودته، اجراءات الضم فصدرت اولى القرارات بالغاء الجمارك وتأشيرات الدخول، تم صدر قرار بمنح الجنسية الاردنية لسكان الضفة الفلسطينيين، ووحدت الادارات في الضفتين، ثم اعلن عن حل مجلس النواب والدعوة لانتخابات جديدة تشمل الضفتين معاً، وتخصيص عشرين مقعداً لكل منها في مجلس النواب، وستة في مجلس الاعيان. وجرت الانتخابات بالفعل في شهر نيسان من عام ١٩٥٠. وفي الرابع والعشرين منه اجتمع المجلسان في جلسة مشتركة وصدر قرارهما باعلان الضم، واعترفت بريطانيا بهذه الخطوة بعد ثلاثة ايام فقط من صدور القرار[١٥].

ولم يعبأ الملك بموقف دول الجامعة العربية الاخرى، التي تبارى اعضاؤها- باستثناء العراق، حيث كان صفيه نوري السعيد قد صار رئيساً لحكومتها -في التعبير عن رفض الضم تحت ضغوط الرأي العام الحريص على إبقاء اسم فلسطين. واكتفى الملك عبد الله بأن ابلغ مجلس الجامعة حين التأم قبل ايام من اجراء الانتخابات، بأن «الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين، وانه حريص على بقاء الاردن عضواً في الجامعة، وانه مستعد للدخول في حرب مع اسرائيل مرة اخرى اذا رأت الجامعة ذلك»(١٦).

وظل النقاش دائرا بين دول الجامعة خلال الشهور التي تلت. وارتفعت أصوات طلبت الغاء عضوية الأردن. ثم انتهى الأمر كله بتسوية عبر عنها قرار صدر عن الجامعة العربية في حزيران ١٩٥١، اظهر استحسان دولها لما اعلنته حكومة الاردن من ان «ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها، على أن يكون تابعا للتسوية السياسية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الاخرى، بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى ان تقبل بشأنه ما تقرره دول الجامعة العربية»(١٧).

واذ اخضع قطاع غزة في الوقت نفسه، للادارة العسكرية المصرية، وواجه في ظلها، ثم في ظل الادارة الخاصة التي عززتها، مصيراً منفصلاً عن مصير الضفة الغربية، فقد تم تغييب الاستقلال الفلسطيني، وتمت تجزئة فلسطين، وغابت، ليس من الواقع فقط، بل من الاذهان ايضاً، المطالبة بالدولة العربية الفلسطينية على مدى ربع قرن لاحق. الى ان احياها مجددا، بعد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٧٤. وعلى هذا النحو بينّ مجرى الاحداث انه في ظل الرفض العربي لاسرائيل، في ظل اعلى الاصوات واكثرها حدة في المطالبة بعروبة فلسطين واستقلالها، تم تقطيع اوصال الوطن الفلسطيني وتشتيت الشعب وتغييب اسم الوطن. وصارت الشعارات الرافضة التي ترفعها الدول العربية ستاراً غطى مصالحهما الحقيقية ومطامعها في الحصول على حصتها من اشلاء الهزيمة.

في الوقت نفسه، ومنذ اخذت الدول العربية زمام المبادرة السياسية في سنوات الحرب، سارت على النهج نفسه الذي سارت عليه الحركة الوطنية الفلسطينية في البداية في المساومة مع بريطانيا. ولم تأخذ هذه الدول بعين الاعتبار ان هذا النهج الذي مورس خلال ثلاثين سنة، قبل ذلك، لم يؤد الى اية نتيجة مرضية. خصوصا ان هذه الدول تمسكت من جانبها، بما تمسكت به الحركة الوطنية الفلسطينية من رفض لأي وجود او كيان سياسي يهودي منفصل او حتى متمايز، في الوقت الذي لم تكن فيه على استعداد لاتخاذ اية خطوة عملية تضغط جدياً على بريطانيا، او على اميركا، او على دول الغرب الرأسمالي الاخرى التي تؤيد جميعها المطالب الصهيونية بهذا المقدار او ذاك. وظلت الدول العربية تطمع بامكانية تحصيل المطالب العربية عن طريق التعاون مع دول الغرب. ولم تقم، شأنها في ذلك شأن الحركة الوطنية الفلسطينية ايضا، بأي مبادرة من جانبها للاتصال بالمعسكر الاخر الذي يتزعمه الاتحاد السوفياتي، ولم تستجب لمبادراته بالرغم

من أنه كان يؤيد المطالبة العربية بفلسطين الموحدة، ويمنحها الاستقلال وبجلاء القوات البريطانية عنها. وعندما حاول المندوب السوفياتي الاتصال بالمندوبين العرب في الامم المتحدة في عام ١٩٤٦، رفض هؤلاء الاستجابة. وكان موقفهم هذا، كما لاحظ بسداد محمد عزه دروزه، «نتيجة للالتزامات العهدية التي تقيد اكثر الدول العربية بالانجليز، وتفادياً للتوتر والجفاء الذي قد يؤدي الى إخفاق الامل الذي كان مندوبو العرب يعلقونه على دورة مؤتمر لندن الثانية»(١٨). وتكرر الموقف ذاته عام ١٩٤٧ بالرغم من ان آمال الدول العربية بشأن مؤتمر لندن كانت قد تبخرت، وان الاتحاد السوفياتي حمل في اجتماع الجمعية العامة حملة شديدة على السياستين البريطانية والامبريالية المؤيدة للصهيونية في فلسطين وأيد، من جانبه، المطالبة العربية باجلاء القوات البريطانية عن فلسطين، وناشد العرب واليهود الموافقة على قيام دولة ثنائية مشتركة بينهما، كما ايد مطلب الدول العربية في اعلان استقلال فلسطين.(١٩)

اما في مؤتمر لندن، أي في سياق مساومة الدول العربية لبريطانيا، فقد تكررت على نحو ما، المواقف التي ميزت تاريخ المساومات السابقة معها. وكانت الدول العربية قد اعلنت، قبل ذلك، تباعاً وقوفها الى جانب الحلفاء في الحرب ضد دول المحور، وتوالت تصريحات مسؤوليها وخطبهم ورسائلهم التي تشيد بالصداقة العربية – البريطانية، وتؤكد على المصالح المشتركة بين الجانبين. وقالوا انهم بذلك سيكسبون تأييد بريطانيا للقضايا العربية واخصها قضية فلسطين، مكررين ما حدث في الحرب العالمية الاولى. وارسلت الحكومات العربية، عشية انتهاء الحرب في كانون الثاني ١٩٤٦، مذكرة موحدة الصياغة الى كل من الحكومتين البريطانية والاميركية أكدت فيها انها ترغب في ان يسود بينها وبينهما أحسن علاقات المودة، وأنها وهي «الحريصة على دوام الصداقة والعلاقات الطيبة بين بريطانيا والدول العربية ترجو الا يتخذ اي قرار في صدد المسألة الفلسطينية من شأنه ان يسيء الى علاقات المودة القائمة او يعكر صفو السلام والامن في فلسطين وغيرها من البلاد العربية»(٢٠). الا ان قرارات كهذه اتخذت برغم ذلك، حين وافقت الحكومتان، كلتاهما، على مقترحات اللجنة الاميركية البريطانية المشتركة. وعقد مجلس الجامعة العربية، اثر ذلك، دورة استثنائية في بلودان، صارت واحدة من اشهر دوراته، حضرها رؤساء حكومات ووزراء خارجية، وقرروا «طلب المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل انهاء الحالة في فلسطين، وعرض القضية على هيئة الامم المتحدة اذا لم تنته المفاوضات الى نتيجة»(٢١).

هذا الطلب الذي استجابت له بريطانيا انتهى بانعقاد مؤتمر لندن. ولم تبد بريطانيا في المؤتمر اي ميل للاستجابة للمطالب العربية بشأن مستقبل فلسطين. وانفض المؤتمر الذي فشل من غير ان يعلن اي من اطرافه هذا الفشل رسمياً، بل اعلن، كتعبير سافر عن عدم قطع الامل ببريطانيا، عن انه سينعقد في دورة ثانية، لم يقدر لها بعد ذلك، ان ترى النور. واكدت بريطانيا انها ستحيل القضية برمتها الى الامم المتحدة. وشاع انها بصدد الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق دولية. فاجتمع مجلس الجامعة، في أوائل العام ١٩٤٧، وقرر رفض اللجنة، والتمسك بالمطالبة باستقلال فلسطين، وبوقف الهجرة اليهودية اليها. وارسل

احتجاجاً لبريطانيا التي أذنت بالهجرة الرسمية وسهلت الهجرة غير المشروعة. وأثير في الاجتماع اقتراح باعلان استقلال فلسطين من الجانب العربي، فتحفظ الاردن. وقالت مذكرة منه صراحة انها لا تعارض «فكرة الدفاع عن قضية فلسطين امام الامم المتحدة طالما اختارت بريطانيا عرض القضية على تلك . المنظمة». وسجلت وهي تعارض اقتراح الاستقلال «انها تحتفظ لنفسها بحرية العمل المستقل في سياستها نحو فلسطين»، ولم تنس ان تنسب ذلك الى حرصها على «صيانة عروبة هذا القطر المقدس والمحافظة على حقوقه المشروعة وتحقيق مطالبه القومية»(٢٢).

واثيرت في الاجتماع ايضاً مسألة تنفيذ القرارات السرية التي سبق لاجتماع بلودان ان اتخذها (وفيها قرارات ذات طبيعة عسكرية، سنعرض لها لاحقاً) وبينها قرّار يتعلق بالامتناع عن تنفيذ اتفاقات منح الامتيازات النفطية للبريطانيين والاميركيين في كل من المملكة العربية السعودية والعراق ووقف منح امتيازات جديدة(٢٣). وتكرر بحث مسألة الامتيازات النفطية هذه في اجتماعات الجامعة في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨. وأثار صالح جبر رئيس وزراء العراق المسألة في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في ايلول ١٩٤٧. واعلن استعداد حكومته لتحمل التضحية الجسيمة وقطع النفط اذا تضامنت المملكة العربية السعودية وقطعت نفطها. ودار الهمس بأن العراق انما يريد الاحراج. ورد المندوب السعودي الشيخ يوسف ياسين بأن حكومته مستعدة للتضامن مع دول الجامعة العربية في تنفيذ اي قرار يتخذه مجلسها. وطالب بأن يصدر القرار عن مجلس الجامعة، وليس عن لجنتها السياسية، والى ان ينعقد المجلس طالب بتشكيل لجنة فنية تدرس الموضوع من جوانبه كلها. فلما التأم المجلس في تشرين الاول ١٩٤٧ اتخذ بهذا الصدد قرارا عاما اعتبرت بموجبه قرارات بلودان (١٩٤٦) سارية المفعول «في حالة تطبيق اي حل من شأنه ان يمس بحق فلسطين في ان تكون دولة عربية مستقلة»(٢٤). غير ان هذه القرارات ظلت حبراً على ورق حتى بعد ان قامت اسرائيل وتشتت الشعب العربي الفلسطيني. وفي شباط من عام ١٩٤٨ اتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية قرارا نص صراحة على «الامتناع عن منح امتيازات جديدة بتمديد انابيب البترول او بتنفيذ الامتيازات التي منحت سابقاً بتمديد الانابيب داخل البلاد العربية لمصلحة شركات اجنبية تنتسب لدول تعمل على تقسيم فلسطين وتنفيذه».(٢٥)

إلا ان هذا القرار ايضا، مثله مثل قرارات وقف ضخ النفط، ووقف منح امتيازات الاستثمار ووقف تنفيذ الامتيازات الممنوحة سابقاً، لم ينفذ في يوم من الأيام. فقد ربطت الحكومة العراقية تنفيذها للقرارات بتنفيذ المملكة العربية السعودية لها، واستطاعت السعودية ان تميع المسألة في كل مرة كانت تثار فيها، وتمكنت آخر الامر من استرضاء المعارضين حين وافقت، بعد جلاء القوات البريطانية عن فلسطين واعلان قيام اسرائيل، على وقف ضخ النفط في الانابيب التي تنقل نفط العراق الى ميناء حيفا الذي صار خاضعاً لسلطة اسرائيل. واعطيت الامتيازات من الحكومات السعودية والعراقية والسورية واللبنانية لشركات الدول الاميركية والبريطانية والاخرى الحليفة لها لتمد خطوط انابيب، تصل حقول النفط في العراق والسعودية بموانىء لبنان وسوريا. ورضيت الدولتان

الاخيرتان بحصتهما من رسوم مرور النفط عبر اراضيهما ولفلفت المسألة كلها، وغاب عن الساحة سلاح النفط العربي، وصار بيد مويدي المطالب الصهيونية واسرائيل، وبيد اسرائيل ذاتها التي ظل بمقدورها ان تحصل، عبر هؤلاء، على حاجاتها من النفط العربي. ومن اطرف ما قيل في معرض تفسير استمرار الامتيازات النفطية التصريح الذي ادلى به عبد العزيز بن سعود ملك العربية السعودية في عام ١٩٤٦ معللاً ذلك بأن اتفاقات الامتيازات، «عقد وعهد وان الدين الاسلامي قد امر بالوفاء بالعهود والعقود وحماية من هم في ذمة سلطان المسلمين» (٣٦). اما الرفض العربي الرسمي لمطالب الصهيونية، ولاسرائيل، بعد قيامها، فانه لم يتوقف ولم تخفت حدته وقد صار لههدف مستجد هو التغطية على النهب الغربي للثروات العربية واهمها النفط.

وهكذا رفضت الحكومات العربية تباعاً اي مشروع ينطوي على امكانية تقسيم فلسطين الى دولتين منفصلتين او دولتين تتمتعان بحكم ذاتي وتشتركان في اتحاد، سواء عرضت هذه المشروعات مصادر بريطانية أم اميركية ام منظمة الامم المتحدة. ورفضت، بطبيعة الحال، الاعتراف باسرائيل بعد اعلان قيامها وأي شكل من اشكال التعامل معها. ووضعت، فيما بعد، استطراداً للمقاطعة الاقتصادية التي سبق ان اعلنها ممثلو عرب فلسطين ضد المؤسسات الصهيونية، نظاماً للمقاطعة الاقتصادية شمل، من الناحية الرسمية، المنتجات الاسرائيلية كافة ومنتجات الشركات التي تتعامل مباشرة مع اسرائيل او التي تعرف الدول العربية ان الرأسمال الاسرائيلي او الصهيوني يملك اسهما فيها، ولكنه لم يشمل الدول التي تقيم علاقات مع اسرائيل(٣٧) سياسية او اقتصادية، وانشئت في العواصم العربية مكاتب للاشراف على المقاطعة والتأكد من تطبيق انظمتها. وشاعت في الادبيات العربية، منذ قيام اسرائيل، عبارات من نوع اسرائيل المزعومة ودولة العصابات، كما شاع ايضا وضع كلمة اسرائيل بين أقواس، كلما فرض السياق إيرادها بغير الاوصاف التي تؤكد عدم الاعتراف العربي بوجودها.

وتمسكت الحكومات العربية تجاه اسرائيل بموقف يشبه موقفها من الصهيونية، اي برفض اي شكل من اشكال التفاوض بقصد الوصول الى تسوية معها. وابرز مجرى الاحداث هذا الرفض اول مرة، في أيلول العام ١٩٤٨، عندما عرض الوسيط الدولي الذي عينته الامم المتحدة أثناء الحرب العربية – الاسرائيلية الاولى، وهو السويدي برنادوت، مشروعاً للتسوية، اقترح فيه انشاء دولة اتحادية عربية – يهودية قائمة على الاتحاد الاقتصادي بين الجانبين، مع تحسينات في الحدود بين طرفيها لصالح العرب، جعلته افضل من مشروع التقسيم الذي اقرته الامم المتحدة. وقد حضر برنادوت بنفسه واحداً من اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية ليعرض مشروعه. إلا ان اللجنة رفضت المشروع،(٣٨) كما رفضت التفاوض مع الجانب اليهودي عبر هذا الوسيط، الذي دفع حياته، بعد قليل، ثمناً لاتهامه من قبل الصهيونية بأنه انحاز الى الجانب العربي، فاغتالوه لأن مشروعه نص ايضا على عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى اعتبار القدس جزءاً من الدولة العربية.

والمرة الثانية التي تأكد فيها الرفض العربي للصلح او التفاوض، جاءت بعد ان شاع انَّ الملك عبد الله اجرى اتصالات تمهيدية لعقد صلح منفرد مع اسرائيل. وصرح هو بنفسه، في صيف ١٩٤٩ «انه مصمم على ايجاد الحالة السلمية المقتضية للحيلولة دون احداث أعمال تسبب تكرر الشكوى والخصام، واتباع الخطة التي تبعث على احترام هذه المملكة المحبة للسلام المدافعة عنه في ان تحيا حياة لا عدوان فيها مع كل من جاورها»(٢٩). وحدث بالفعل انه فاوض سرياً بهدف ابرام «ميثاق عدم اعتداء مع اسرائيل» تحت شعار العمل لتعديل اتفاق الهدنة المعقود معها. وحاول، خلال المفاوضات، أن يحصل منها على مزايا اقليمية مقابل مزايا قدمها لها بالفعل حين دفع الجيش الاردني الى الانسحاب من مناطق كان يسيطر عليها، فلم يستطع ان يحصل على مزايا كهذه(٣٠). كما حاول ان يجعلها تقبل بعودة اصحاب الاملاك الفلسطينيين مؤقتاً الى المناطق التي اجلاهم عنها عدوان اسرائيل لتصفية املاكهم مؤملاً ان يسترضيهم بهذا فيكسبهم الى جانبه، ولم يستطع. وظل مع ذلك راغباً في ابرام التسوية. وحين حاول ان يدفع حكومته التي يرئسها توفيق ابو الهدى لابرامها، تهيب هذا ازاء المسؤولية فاستقال، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة سمير الرفاعي الذي سبق ان اشترك في المفاوضات السرية بنفسه. ولكن ضغوط الرأي العام ورفض الحكومات العربية افشلت المشروع برمته، وتعرض الاردن لهجوم الدول العربية عليه، فوجهت حكومته رسالة الى الجامعة العربية قالت فيها انها «لم تعقد أي معاهدة، او اتفاق، او أي شيء من أجل الصلح او عدم الاعتداء، او اجراء تسوية، او إعادة التعامل الاقتصادي والتجاري، او اي امر جوهري آخر، وان النية كانت متجهة في اواخر شباط [١٩٤٩] الى اجراء تعديلات في اتفاقية الهدنة... وقد صرف النظر عن التفكير فيها»(٣١). الا ان الدول العربية لم تصرف نظرها عن الاهتمام بالمحاولات الاردنية، التي كانت تغذيها بريطانيا والولايات المتحدة ورغبة الملك في ان يستقر في مملكته المتوسعة بعد ضم الضفة الغربية اليها. وانتهت مداولات الحكومات العربية، القلقة من تزايد ضغط الرأي العام الرافض لاسرائيل وللصلح معها، باصدار قرار حاسم اتخذه مجلس الجامعة في نيسان ١٩٥٠ اكد أنه «لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية ان تتفاوض في عقد صلح منفرد، او اي اتفاق سياسي او عسكري او اقتصادي مع اسرائيل، او ان تعقد فعلاً مثل هذا الصلح او الاتفاق معها. وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر مفصولة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة»(٣٢). وحدد قرار الجامعة العربية هذا العقوبات السياسية والاقتصادية في حال المخالفة. وصوت مندوب الاردن بالموافقة على هذا القرار وطويت مسألة المفاوضات والصلح من الجانب العربي، الى ان فتحتها من جديد مقترحات اعلنها رئيس جمهورية تونس الحبيب بورقيبة في العام ١٩٦٤. ثم فتحتها مرة ثالثة نتائج الحرب العربية – الاسرائيلية الثالثة في حزيران ١٩٦٧. وتحددت منذ قيام اسرائيل، لاءات الرفض العربية الثلاث: لا اعتراف، لا مفاوضات، لا صلح، مع اسرائيل.

وإن كان هذا كل ما نجم عن الجانب السياسي والاقتصادي في الموقف العربي ازاء الصهيونية واسرائيل، في فترة العمل لتأسيس وتثبيت إسرائيل، فإن التدخل العربي

العسكري جرى في السياق ذاته، فلم يأت احسن تنظيما او اكثر فعالية، كما انه لم يقد الى نتائج افضل. وقد أشرنا سابقا، الى ان مجلس الجامعة العربية الذي التأم في بلودان في العام ١٩٤٦، اتخذ قرارات ذات طبيعة عسكرية. وعندما اكتسب مشروع تقسيم فلسطين موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة، في تشرين الثاني ١٩٤٧، اذاعت الحكومات العربية بياناً موحد الصياغة في كانون الاول من هذا العام، اعلن ان رؤساء وممثلي هذه الحكومات قرروا «في اجتماعهم في القاهرة ان التقسيم باطل من أساسه وقرروا كذلك، عملاً بارادة شعوبهم، ان يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل، بعون الله، باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب... وقد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها حتى نهايتها الظافرة باذن الله...»[٣٣] واتخذ الاجتماع المشار اليه هنا قراراً بتوزيع عشرة آلاف بندقية، وأوجب تسليمها، على الفور، الى اللجنة العسكرية العربية، التي شكلتها الجامعة لقيادة الكفاح المسلح ضد الصهيونية، وارسال ٣٠٠٠ متطوع من الدول العربية، وتخصيص مليون جنيه للانفاق على العمل المسلح. كما تقرر تعيين اللواء اسماعيل صفوت، العراقي، قائداً عاماً للقوات المؤلفة من المجاهدين الفلسطينيين ومن المتطوعين العرب وايكال ادارة دفة الاعمال الوطنية كافة اليه[٣٤]. والقرار الوحيد الذي نفذ من بين هذه القرارات، هو تعيين اللواء صفوت، بما يعنيه ذلك من اخذ الدول العربية لزمام المبادرة، في القرارات العسكرية ايضاً، ومصادرته من القيادة الوطنية الفلسطينية، بعد أخذها لزمام المبادرة السياسية كما رأينا. اما القرارات الخاصة بالبنادق والاموال والمتطوعين، فما أشد ما وضعت العراقيل في وجه تطبيقها، وما اشد ما عاناه اللواء صفوت وامثاله من العسكريين العرب الوطنيين وهم يسعون لتنفيذها.

وقد خصصت هذه المساعدات في وقت كان الجانب الصهيوني فيه يملك ما لا يقل عن ٦٠ الف مقاتل مسلحين تسليحاً حسناً ومنتظمين في منظمات عسكرية، وفي وقت كان لديه فيه اسلحة اوتوماتيكية جديدة، ومعامل لانتاج الذخيرة، وكوادر جيدة التدريب من الضباط الذين تمرسوا بالعمل العسكري النظامي وشبه النظامي، ومصادر خارجية للأموال والسلاح تعادل مقدرة الحركة الصهيونية العالمية واستعداد الدول الرأسمالية لمساندتها. في حين كان السلاح الذي بيد العرب الفلسطينيين ضئيلا، فضلاً عن عدم صلاحه وعدم توفر الذخيرة له، وغلاء اسعاره وشح مصادره، وعن قلة التدريب والاستعداد والتنظيم[٣٥].

وقررت الجامعة العربية ايضا بعد صدور قرار التقسيم، حشد بعض قوات دولها العسكرية على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية، لتكون على استعداد لملء الفراغ الذي سيحل بعد جلاء القوات البريطانية، وذلك «حتى لا يتعرض عرب فلسطين لفتك اليهود الفوري... وان تسارع الى تدريب وتنظيم وتجهيز الشباب العرب الذين هم في مناطق اكتظاظ اليهود وعلى حدودها... وتنظيم وتجهيز الشباب الذين هم في الخط الثاني... وان تشكل حالاً قيادة عربية عاملة كاملة الاركان...»[٣٦] وقرارات اخرى مماثلة لم تجد طريقها للتطبيق.

اما قرار التدخل العسكري المباشر في فلسطين، فقد اتفقت عليه دول الجامعة في نيسان ١٩٤٨، فقط، بعد أن كانت قوات المنظمات الصهيونية قد بسطت سيطرتها الفعلية، كلياً او بنسبة غالبة، على المناطق التي خصها بها قرار التقسيم، وامتدت الى مناطق اخرى. وبعد أن بلغ ضغط الرأي العام العربي ذروته، تحت تأثير القلق الشديد من امتداد الهيمنة الصهيونية على ارض فلسطين وتزايد انباء المذابح التي ترتكبها القوات الصهيونية فيها، وبعد ان تأكد ان القوات البريطانية ستجلو عن فلسطين بالفعل في شهر ايار التالي.(٣٧). وقال الملك عبد الله، الذي عين بناء على الحاحه، قائدا أعلى للقوات العربية: «قلت لوفد الجامعة العربية حين زارني بعمان في الخريف الماضي: ان جنح القوم، اعني يهود فلسطين، إلى السلم فسنجنح لها، وان دعينا للدفاع عن فلسطين فسنفعل، وهو الواقع اليوم. ولا يزال السلم في يد اليهود ان شاؤوا ونزلوا عن غلوائهم ورضوا بما يمكن ان يكون مرضياً للعرب، وهو الاينازعهم [لا ينازع العرب] في سيادة البلاد منازع، على ان يمنح للآخرين حقوق لا مركزية في المناطق الخاصة بهم»(٣٨). واذاعت الحكومات العربية، عشية دخول قواتها فلسطين في الخامس عشر من ايار نص المذكرة التي وجهتها الى الامم المتحدة بين يدي هذا التدخل وركزت فيها على أن حبل الامن في فلسطين قد اضطرب «وادى العدوان الصهيوني الى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم الى البلاد المجاورة»، وأن هذه الحالة تهدد «بالانتشار في البلاد العربية المجاورة، حيث الشعور ثائر، بسبب الاحداث الواقعة في فلسطين...[و] أن حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في ساحتها بوصفها اعضاء في الجامعة العربية... [و] لذلك، ونظراً لان أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة، وفي منعها من ان تتفاقم وتتحول الى فوضى لا يعلم مداها احد، ورغبة في منع امتداد الاضطراب والفوضى من فلسطين الى البلاد العربية المجاورة، وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه، رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة الى التدخل في فلسطين، لمجرد مساعدة سكانها على اعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون الى بلادهم »(٣٩). وهذه الكلمات التي تضمنها البيان كافية للافصاح عن المبررات التي قدمتها الدول العربية امام الدول الغربية؛ الأمر الذي لم يثر حماس اي من الولايات المتحدة وبريطانيا لوقف التدخل العسكري العربي في فلسطين، ولم يجعلها في حاجة للتدخل مباشرة في منعه، طالما ان المشروع الصهيوني الذي تدعمانه كان قيد الانجاز الفعلي، نتيجة هيمنة القوات الصهيونية، وطالما ان اعلان قيام الدولة اليهودية(٤٠) تم في اليوم ذاته الذي دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين واعترفت بها الدولتان، وان القوات العسكرية العربية الداخلة (١٥ الف جندي) والتي تُمَون جميعها بالسلاح من مصادر غربية، لا تستطيع ان تحول دون تثبيت الدولة اليهودية، ولكنها تستطيع ان تحول دون امتداد روح الثورة العربية العارمة في فلسطين والسخط المحتدم ضد الغرب الى الدول العربية المجاورة.

والحقيقة ان مجريات القتال في الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى هذه بينت على نحو لا يدع مجالاً للشك، ان دخول الجيوش العربية تم لاغراض من هذا النوع،

وكان، في ما عدا ذلك، تظاهرة هدفها استرضاء الرأي العام العربي الذي يغلي بالسخط. فقد بسطت القوات العربية المصرية والسعودية والعراقية والاردنية، التي دخلت فلسطين من ثلاث جهات، سلطتها على المناطق التي لم تكن القوات الصهيونية تملك فيها وجوداً يعتد به، وهي اقل من المناطق المخصصة للعرب في قرار التقسيم. ولم تتمكن القوات العربية من استعادة اي مدينة او بلدة سبق للصهيونيين أن سيطروا عليها فعلا، باستثناء جزء من مدينة القدس وقليل جداً من المواقع على اطراف منطقة السيطرة الصهيونية. ثم لم تلبث الدول العربية ان وافقت خلافا لنصائح عسكرييها على دعوة مجلس الأمن لتطبيق هدنة لمدة اربع اسابيع، حصل فيها الصهاينة على امدادات جديدة من السلاح. وعندما استؤنف القتال تراجعت الجيوش العربية كلها عن مناطق وجودها السابقة، وانسحب الجيش الاردني من مدينتي اللد والرملة العربيتين تنفيذاً لصفقة عرف، فيما بعد، انها ابرمت ثمنا لموافقة بريطانيا واسرائيل على ضم الضفة الغربية الى مملكة شرق الاردن(٤١). وثارت الشكوك بين دول الجامعة العربية، واعتقد المصريون أن انسحاب الجيش الاردني هدفه تعريض الجيش المصري للخطر، والتأثير على موقف مصر في مفاوضاتها مع الانجليز من اجل الجلاء عنها(٤٢).

اما بريطانيا فانها لم تدع مجالاً للالتباس حول موقفها من اصدقائها العرب، فأعلنت انها ستوقف مدهم بالسلاح اذا تجاوزوا منطقة التقسيم العربية.

وانتهت الحرب العربية الاسرائيلية الاولى بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات حول هدنات دائمة بين اسرائيل وكل من مصر والاردن وسوريا ولبنان حددت حدود وقف اطلاق النار فيما بينها. وقدر لهذه الحدود، مع تعديلات طفيفة تمكنت اسرائيل من تحقيقها لصالحها في ظروف مؤاتية في مقبل السنوات، ان تظل حدودا ثابتة حتى العام ١٩٦٧. اما العراق فلم يوقع اتفاقية للهدنة، ونظرا لانه لا يرتبط بحدود مع اسرائيل فان الحاجة لم تكن ملحة لها. وصارت اسرائيل عضواً في الامم المتحدة تعترف بها غالبية دولها وحين فشلت الدول العربية في حمل الولايات المتحدة وبريطانيا، حتى على تأييد تسوية تقوم على اساس التقسيم، كما سنرى، احتفظت بشعارات رفضها الثلاث: لا اعتراف ولا صلح ولا مفاوضات، بينما اخذت اسرائيل تتقوى بالمعونات الهائلة التي اغدقتها عليها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ثم المانيا الغربية وبقية دول التحالف الغربي. وصار بمقدورها ان تشكل اداة الضغط الاولى المقتدرة ضد الدول العربية، والمطرقة التي تهدد بالاعتداء عليها، واخذت تمارس هذا الاعتداء كلما اوجبت مطامعها التوسعية ومصالح الغرب ذلك. اما الدولة العربية الفلسطينية فقد غابت في ظل هذا كله، وحصل الشعب الفلسطيني، بدلاً من ذلك، على ما هو معروف من تجزئة وطنه وتشتت جموعه وبؤسها، ومن غياب شبه كامل لحركته الوطنية امتد لعدة سنوات لاحقة.

وقعت مصر مع اسرائيل، باشراف الامم المتحدة، اتفاقاً للهدنة في شباط ١٩٤٩.

وحذا حذوها في ذلك كل من الاردن ولبنان وسوريا التي وقعت الاتفاقات المماثلة في تموز من العام نفسه(٤٣). اما العراق فلم يشترك في مفاوضات الهدنة، واكتفت السعودية بأن اعلنت انها ستقبل بالقرارات التي تجمع عليها دول الجامعة العربية، فيما يتعلق بالحالة في فلسطين، واعتذرت عن الاشتراك في هذه المفاوضات لأن قواتها لا تتصل مع القوات الاسرائيلية في جبهة مستقلة. وأعلنت اسرائيل، انها بعد ابرام الاتفاقات، ستتمكن من دخول الامم المتحدة. غير أن معارضة قوية انتصبت في وجهها واستندت الى حقيقة ان اسرائيل رفضت تطبيق قرار للامم المتحدة نص على عودة اللاجئين العرب او التعويض عليهم، كما انها نفذت قرار التقسيم على نحو يجعل التنفيذ بمثابة المخالفة للقرار؛ إذ انها احتلت اراضي تتجاوز ما حدده لها. ووجدت اسرائيل ومؤيدوها انفسهم بحاجة الى مبادرة تعفي اسرائيل من هذا الحرج. وقامت لجنة التوفيق، التي عينتها الجمعية العامة في اواخر العام ١٩٤٨ وضمت ممثلي اميركا وبريطانيا وفرنسا وتركيا، بمبادرة من جانبها، انتهت بانعقاد مؤتمر «لوزان» الذي حضره مندوبون اسرائيليون وعرب يمثلون مصر وسوريا ولبنان والاردن، كما حضره مراقب عراقي. وجرت في المؤتمر مفاوضات غير مباشرة، عرضت اسرائيل خلالها برنامجاً للتسوية يقوم على أساس احترام الحدود المقررة في التقسيم مع تعديلات طفيفة تقتضيها الاعتبارات الفنية، وتدويل القدس، وتطبيق قرار الامم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين العرب. وقبل مندوبو الدول العربية هذا العرض ووقع على ضوئه ما عرف باسم ميثاق لوزان(٤٤). وأبلغت الامم المتحدة بذلك فورا، فقبلت جمعيتها العامة عضوية اسرائيل في اليوم ذاته، بعد ان حصلت هذه ضمنا، على موافقة العرب على قرار التقسيم، الذي سبق ان عارضوه، من خلال موافقتهم على اعتباره اساساً للبحث في التسوية. ثم دخلت مفاوضات مؤتمر لوزان، في دورتيها الأولى والثانية، في المتاهات التي قادت المؤتمر اليها المناورات الاسرائيلية والاميركية والبريطانية. وتراجعت اسرائيل عن عرضها بعد ان فقد اغراضه؛ اذ قُبلت في الامم المتحدة، وطالبت، في إطار التعديلات الطفيفة، بأن يضم اليها قطاع غزة وتكون حدودها الجنوبية هي الحدود بين فلسطين ومصر وان تصل حدودها الى نهر الليطاني داخل لبنان، وتمسك العرب بالالتزام بحدود التقسيم وبتدويل منطقة القدس ورفعوا ذلك كمطلب بعد ان رفضوه سابقاً. وعارض هذا الطلب العربي، فضلاً عن اسرائيل، الاردن الذي كان قد شرع في اجراءات ضم الضفة الغربية كما رأينا، وصارت المشكلة، ايضا، عربية – عربية. وفشلت الدورة الاولى لمؤتمر لوزان، وادى فشلها، فيما ادى اليه، الى غليان الرأي العام العربي وارتفاع حدة عدائه للغرب واشتداد حملات المعارضة الداخلية والاستعدادات للاطاحة بالانظمة القائمة صديقة الغرب. ثم عاد مؤتمر لوزان الى الانعقاد في ١٨ تموز ١٩٤٩، وقدم المندوب الاميركي فيه مشروعاً دعا الى اقرار التقسيم مع «التعديلات الطفيفة» لصالح اسرائيل، واعادة اصحاب الاملاك من بين اللاجئين ومنحهم حقوقاً متساوية مع المواطنين اليهود في المنطقة اليهودية، وتوطين الاخرين في المنطقة العربية والى تدويل القدس. فقبل العرب المشروع، عدا الاردن، واستبشروا خيراً، وانطلقت حملة واسعة لتبيض صفحة اميركا، وادلت بريطانيا بدلوها، بما يجعلها منسجمة مع مطامع الاردن، واقترحت العودة لصيغة برنادوت، التي جعلت القسم العربي من فلسطين ينضم الى شرق

الاردن في وحدة اتحادية. ودعا المشروع الاميركي الى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وشاعت الانباء عن ضغوط تمارسهاالولايات المتحدة على اسرائيل لحملها على القبول بهذا المشروع. ثم تبين ان ذلك كله كان حبراً على ورق، فقد رفضت اسرائيل الاقتراحين الاميركي والبريطاني وانفض مؤتمر لوزان من غير نتيجة، وحصلت اسرائيل، آنذاك بالذات، على أكبر قرض حكومي اميركي رسمي مقداره ١٠٠ مليون دولار، زيادة على المساعدات العسكرية والمساعدات غير الحكومية. وأعيدت القضية الى الامم المتحدة، عبر مناقشة الجمعية العامة لتقرير لجنة التوفيق صاحبة المبادرة. واغرق التقرير الامم المتحدة في التفصيلات وامتدت المداولات. وقدم المندوبون العرب مذكرة مشتركة الى وزير الخارجية الاميركي حين التقوه في اوائل تشرين الثاني ١٩٤٩، جاء فيها: «ان الدول العربية تدرك ضرورة حل قضية فلسطين وخصوصاً في هذا الجو المتلبد بالسحب الذي يتطلب تعاون جميع الشعوب المحبة للسلام تعاوناً فعالاً. وانها قد استجابت لنداء الولايات المتحدة بهذه الروح فتعاونت مع لجنة التوفيق ووقعت ميثاق لوزان في ١٢ أيار ١٩٤٩، الذي أقر الشروط الاقليمية بقرار التقسيم بعد ادخال تعديلات عليه، طبقاً لسياسة الولايات المتحدة التي نادى بها مندوبها في هيئة الامم في باريس. وكان من حقها [اي الدول العربية] ان تعتقد بعد ان وقع بجانب توقيعها مندوب اميركا، ان يحترم هذا الميثاق، ولكن هذا لم يحدث، لعدم توافر روح الاخلاص وحسن النية في اليهود الذين وقعوا بدورهم عليه... وان الدول العربية مع توكيدها رغبتها في التعاون من أجل اقرار السلام في الشرق الاوسط وبذل كل جهد لبلوغ هذا الهدف ترى من حقها ان تعارض اجراء اي حل لمشكلة فلسطين لا يضمن الحق والعدل لأهلها، وان تصر على تنفيذ الميثاق [ميثاق لوزان] الذي وضع لتسوية المشكلة، التي تشل عدم تسويتها حركتهم وجهودهم. وانها، وقد اكدت في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة في شهر تشرين الاول ١٩٤٩ عزمها على الدفاع عن السلام ومقاومة كل خطر يهدده مهما كان مصدر الخطر، تأمل الا تبخل الولايات المتحدة عليها بالمساعدة في حل هذه المشكلة، التي تحتل المكانة الأولى بين مشاكلها حتى تتأكد من ضم جهودها الى جهود الولايات المتحدة لتحقيق اهداف لا تقل اهمية وخطورة عن هذه المشكلة، وتثق بأنها لن تتردد في توكيد كون الميثاق، الذي وقع في لوزان، سينفذ بنصه، وأن الولايات المتحدة ستدخل بصفة مباشرة وتتخذ اجراءات حاسمة لبلوغ هذا الهدف»(٤٥). وبهذه المذكرة أفصحت الحكومات العربية عن طبيعة موقفها ازاء القضية الفلسطينية برمتها. وهي طبيعة لا تكشفها البيانات والخطب المغرقة في الحماس، التي كانت، في الوقت نفسه، تخاطب الرأي العام في بلدانها. ذلك ان الحكومات التي رفضت مشروع التقسيم، ثم رفضت مشروع برنادوت المعدل له، حين كان لا يزال بمقدورها ان تحارب من اجل الحصول عليه. رضيت هنا بالمشروع الاميركي الاسوأ من الاثنين. وتمثل رفضها، كما تجلى في مؤتمر لوزان، في التعفُّف عن عقد صلح مع اسرائيل او عن الدخول في مفاوضات مباشرة معها فقط. وهذه الحكومات التي عادت لتطالب بتطبيق قرار التقسيم فعلت ذلك بعد ان كانت اسرائيل قد قامت وحولت قوات المنظمات الصهيونية المسلحة الى جيش تفوق امكاناته امكانات الجيوش العربية المعنية، وحصلت على اوسع المساعدات من الدول الغربية، وظفرت بالاعتراف بها

من قبل الشرعية الدولية، ومدت حدودها، في ظل ذلك، كله الى ابعد بكثير مما اباحة لها قرار التقسيم، وقدمت الترضية المناسبة للاردن وضمنت عدم مساهمته في اي عمل يضر بمصالحها، ومساهمته في عرقلة اي مشروع عربي. واتجهت، بل استمرت في الاتجاه، لنشدان معونة الولايات المتحدة بعد ان كانت هذه قد فعلت كل ما من شأنه ان يثبت وجود اسرائيل ويحقق لها تفوقاً يبطل أي محاولة عربية للتأثير على مركزها، وليس على وجودها وحده. ولم تجرؤ الدول العربية وحتى بعد فشل مؤتمر لوزان الذي اسهم فيه الاميركيون بمناوراتهم، على ادانة اميركا، بل نسبت الفشل «لعدم توافر روح الاخلاص وحسن النية في اليهود»، كما جاء في البيان. ولم يكن من شأن مواقف عربية، هذه طبيعتها، ان تصير فعالة في مواجهة اسرائيل، او في الحد من مقدرتها على التوسع، الذي مارسته في السنوات اللاحقة كلها، او حتى في التصدي الناجح لاعتداءاتها المتلاحقة على جاراتها الدول العربية على مدى السنوات التالية كلها، خصوصاً أن الحكومات التي كانت تفتح بلادها للاستثمارات الغربية وتفيض على دول الغرب ثروات هذه البلاد، لم تستخدم سلاح النفط او أي سلاح اقتصادي آخر للضغط من اجل تحقيق مطالبها المعلنة، حتى حين انتهت هذه المطالب بالدعوة الى تحقيق قرار التقسيم، الذي كان تحقيقه قبل عشر سنوات فقط من قيام اسرائيل، حلما من احلام جمهرة الصهيونيين.

وقد اخذت ارقام الاستثمارات الغربية في البلاد العربية تنمو ومصالحها تتسع وتتوطد، وتكونت، على اشلاء المطالب القومية العربية، امبراطورية النفط الاميركية البريطانية، التي لم تبح لأصدق اصدقاء اسرائيل واكثر حماتها مقدرة ان ينهبوا الثروة العربية الرئيسية فحسب، بل ادت زيادة على ذلك الى تعزيز مركز هولاء الدولي وتحسين مقدرتهم على توسيع نفوذهم في كل مكان، بما في ذلك، بالطبع، البلاد العربية ذاتها؛ وعلى جعل الحلفاء الغربيين يستهينون ابشع استهانة بالمطالب العربية، فلا يقيمون لها اي اعتبار. حتى ان دولهم الكبرى الثلاث: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بادرت الى اسباغ حمايتها العلنية على اسرائيل ضمن الحدود التي رسمتها خطوط الهدنة ذاتها، وفعلت ذلك في الوقت الذي كانت فيه مشاريع لجنة التوفيق، التي تضم هذه الدول الثلاث انفسها ما تزال تناقش في الامم المتحدة . وهكذا اصدرت الدول الغربية الكبرى هذه، في أيار ١٩٥٠، بيانها الشهير الذي عرف باسم البيان الثلاثي، وجاء فيه انها «تعارض معارضة صارمة اي استخدام للقوة او اي تهديد بالالتجاء الى القوة بين اي من دول الشرق الاوسط. وأنها اذا تبينت ان اي دولة منها، تستعد لانتهاك حرمة الحدود او خطوط الهدنة، لن تتردد – تنفيذاً لالتزاماتها بصفتها أعضاء في هيئة الامم المتحدة – ان تتدخل باسم هيئة الامم وخارج نطاقها»[٤٦] وادى موقف دول الغرب هذا بالاضافة الى ميوعة الرفض العربي الى تغييب قضية فلسطين، في العام التالي، حتى عن مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة. وانحصر اهتمام الامم المتحدة بها بالمناقشة التي دأبت على اجرائها، بين الاعوام ١٩٥٢ و ١٩٧٤، لتقرير «المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» حول الخدمات التي تقدمها وكالته للاجئين. وصارت هذه المناقشة تجري حصراً في إحدى لجان الامم المتحدة ولا تصل الى جمعيتها العامة او

مجلس أمنها. وهذا البيان الثلاثي إضافة الى انه اسبغ الحماية الغربية الرسمية على حدود اسرائيل كما حققها عدوانها في الاعوام ١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٠، واظهر الاستعداد للتدخل ضد اي تعديل لها «باسم هيئة الامم او خارجها»، فإنه اسدل الستار على اي محاولات يمكن ان تقوم بها الحكومات العربية، سواء لالغاء وجود اسرائيل او لتعديل حدودها لصالح العرب؛ وذلك لأن هذه الحكومات الخاضعة والتابعة ما كنت تتصور ان في مقدورها ان تتحدى اجماع الدول الغربية. ولذا جاء ردها على البيان الثلاثي مشفوعاً بالدفاع عنه ازاء هياج الراي العام العربي ضده. ولم يتضمن ما يشير الى سخطها من الدول الغربية التي أصدرته. وقد تضمن هذا الرد بياناً اصدرته الدول العربية مجتمعة، بعد انعقاد مجلس جامعتها في حزيران ١٩٥٠. واستهل البيان العربي[٤٧] بالتأكيد على انه ليس هناك من هو احرص من الدول العربية «على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الاوسط. فهي بطبيعتها في طليعة الدول المحبة للسلام. وقد اثبتت الحوادث المتوالية مبلغ احترامها لميثاق هيئة الامم المتحدة». واوضح انه «اذا كانت الدول العربية قد اهتمت وتهتم دائماً باستكمال تسليحها فانما يرجع ذلك الى شعورها العميق بمسؤوليها عن حفظ الامن الداخلي في بلادها»، الذي بات مهددا ازاء تزايد المعارضة الداخلية ضد السياسات الموالية للغرب والمتخاذلة أمام اسرائيل،كما يرجع الى حاجاتها في «الدفاع الشرعي عن حياضها والقيام بواجب حفظ الامن الدولي في هذه المنطقة»، مشيرة بذلك الى الدور الذي تعرضه على الغرب في اطار الاستعدادات الدولية لمواجهة القوة المتنامية للمنظومة الاشتراكية، وفي ابان احتدام «الحرب الباردة» بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ومساندة الولايات المتحدة لتطويق المعسكر الاشتراكي بسلسلة من الاحلاف المعادية له.

واوضح الرد العربي على البيان الثلاثي، ايضاً، ان دول الغرب لم تكن بحاجة لاصدار بيانها هذا، ما دامت الدول العربية نفسها «سبق ان كررت، وقبل تفكير الدول الثلاث في اصدار تصريحها، الاعراب عن نيات العرب السلمية وتكذيب ما دأبت اسرائيل على اشاعته من ان الدول العربية تطلب السلاح لاغراض عدوانية. وهي لا تجد بأسا من ان تعرب من جديد عن نياتها السلمية، وتؤكد ان السلاح الذي طلبته او تطلبه من الدول الثلاث او من غيرها انما يستعمل عادة للاغراض الدفاعية» وحدها. ومن «البديهي»، على حد تعبير البيان العربي، «ان مستوى القوات المسلحة التي تحتفظ بها كل دولة لاغراض الدفاع والقيام بنصيبها في حفظ الامن الدولي، هو أمر يرجع تقديره الى هذه الدولة نفسها، ويخضع لعوامل كثيرة، اهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترامي حدودها وتنوعها» وليس الى رغبة الدول العربية في الهجوم على اسرائيل او تعديل حدودها. وقد سجل البيان، باهتمام، التأكيدات التي تلقتها الدول العربية «بأن الدول الثلاث لم تقصد من تصريحها محاربة اسرائيل او الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل او المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، او المحافظة على الوضع الراهن، بل قصدت اظهار معارضتها الالتجاء الى القوة او الاعتداء على خطوط الهدنة». مما يشي بحقيقة أن الدول العربية، التي تدافع بهذه العبارات عن مواقف

الدول الغربية الثلاث، احتفظت لنفسها بامكانية الاستمرار في تضليل الرأي العام العربي جاهدة الا يتحول سخطه نحو دول الغرب كي لا يحرجها في علاقاتها معها. واعلن البيان العربي وجهة نظر مصدرية حول افضل حل لما اتخذ، منذ ذلك الوقت اسم «قضية الشرق الاوسط»، مغيباً بهذا التعبير تعبير «قضية فلسطين». ووجهة النظر هذه حول الشرق الاوسط، تدعو الى «حل قضاياه على اساس الحق والعدالة واعادة حالة الوفاق والتجانس التي كانت سائدة فيه، والمبادرة الى تنفيذ قرار هيئة الامم المتحـدة الخاص بعـودة اللاجئين من فلسطين الى ديارهم وتعويضهم عن املاكهم واموالهم». وبذلك ابرز البيان العربي مطلب عودة اللاجئين، وحده، مغيبا المطالب الوطنية الاخرى للشعب العـربي الفلسطيني، فيما يشي ايضاً، بضيق الدول العربية مصدرة البيان من آثار وجودهم وما يشكله من تحريض اجتماعي وسياسي داخل بلدانهم ذاتها.

ويتطوع بيان الدول العربية، من جانبه، لتبديد الشكوك التى اثارها صدور البيان الثلاثي الاميركي الانكليزي، الفرنسي في اوساط الرأي العام العربي والاوساط الدولية المؤيدة للعرب فقال: «ان العمل وحده هو الكفيل بتبديد هذه الشكوك» ثم وصل البيان العربي الى بيت القصيد فأكد على ان الدول العربية التي بينت كل ما من شأنه ان يؤكد حرصها على عدم «الاعتداء» على اسرائيل «لا يمكن أن تقر أي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها». محاولة بذلك ان تجعل الالتزام الغربي الثلاثي بعدم الاعتداء على الحدود التي صاغتها اتفاقات الهدنة التزاماً ذا وجهين ليشمل اسرائيل والدول العربية ايضا. ثم بين مجرى الاحداث اللاحقة ان اساس الركون العربي الى ذلك، من خلال مزيد من التبعية للغرب، كان هزيلا، وان دول البيان الثلاثي لم تتدخل لحماية حدود الدول العربية حين اخذت تتعرض للاعتداءات الاسرائيلية، وأنها تدخلت مجتمعة، او منفردة، في كل مرة ظهر فيها تهديد ما لحدود اسرائيل. اما في عام ١٩٥٦ فقد اشتركت بريطانيا وفرنسا، الموقعتان على البيان الثلاثي، في الاعتداء على مصر صراحة.

ولا شك في ان صدور البيان الثلاثي، عام ١٩٥٠، جاء تتويجاً ملائماً تماماً للمواقف الغربية ازاء الصهيونية واسرائيل ومشروعهما في فلسطين، ومثل، بما لموقعيه من نفوذ وقوة هائلة وتأثير على الحكومات العربية أنفسها، اللبنة الأخيـرة في الجـهود التي استهدفت اقامة اسرائيل وتثبيت وجودها بقوتها الخاصة وبالحماية الغربية الشاملة لها. بينما مثل الرد العـربي على هـذا الموقف ونتـائجه التسليم العملي ازاء نجـاح المشروع الصهيوني في زرع اسرائيل داخل فلسطين والانصياع لرغبة دول التحالف الغربي في عدم التصدي لوجودها او المساس بحدودها التي صاغتها اتفاقات الهدنة، متجاوزة الحدود التي رسمها اي مشروع لتقسيم فلسطين منذ عرضت مقترحات لجنة بيل لتقسيم فلسطين في عام ١٩٣٧ الى مقترحات برنادوت في العام ١٩٤٩.

وعلى ضوء ذلك، مما اثبت مجرى الاحداث خلال السنوات الثلاثين التالية صحته، صار الرفض العربي لاسرائيل، وللاعتراف بوجودها او التفاوض معها عـلى تسويـة، رفضاً لا يكاد يزيد عن كونه لفظياً، مع الاقرار بأن الحكومات العربية التي كانت قائمة

عند اعلان قيام اسرائيل والتي توالت بعده، لم تكن غير متأثرة بالتناقض القومي بين مطامع الحركة الصهيونية وسياساتها وبين المصالح القومية العربية. واذا كانت الحكومات العربية قد سلمت عملياً بوجود اسرائيل، من خلال الصمت عن هذا الوجود والقعود عن العمل الجدي لالغائه، فإن تأثير هذا التناقض انعكس في حرص الحكومات العربية على التمسك باستقلال بلدانها هي امام التهديدات الاسرائيلية المتلاحقة، بصرف النظر عن نجاحها في ذلك او فشلها. وصار للرفض العربي المعبر عنه باللاءات الثلاث: لا اعتراف ولا صلح ولا مفاوضات. وظيفة هامة اخرى تتصل بالاوضاع الداخلية لكل بلد عربي، واكتسبت هذه الوظيفة اهمية متزايدة بمضي الوقت؛ اذ انه مع تنامي المعارضات الداخلية في كل بلد عربي لسياسات الانظمة والطبقات الحاكمة، صارت المزايدة بشأن فلسطين من قبل هذه الانظمة والطبقات وسيلة لصرف الاهتمام عن الاوضاع الداخلية، ولتضليل الرأي العام وللتغطية على اجراءات القمع التي تلجأ اليها الحكومات كلما اشتدت انشطة المعارضة. وبمقدار ما كانت هذه الانشطة تشتد. ومن اجل الغرض ذاته، ظلت تنطلق الدعوات «العرمرمية» للحرب ولتحرير فلسطين وحتى لاعادة اليهود الى البحر الذي جاءوا منه، وذلك لتغطية علاقات التبعية المتنامية للدول الغربية والمزايا التي تمنحها الحكومات العربية لها لتسهل نهبها للثروات الوطنية وتعزيز نفوذها في الدول العربية.

واعطى شعار الدفاع عن استقلال البلاد العربية، الذي برز منذ تثبيت وجود اسرائيل، واقتران وجودها بالتغييب الكامل لاسم فلسطين ولمطالب شعبها ولحريته الوطنية المستقلة ولأي مظهر من مظاهر الاستقلال الفلسطيني، اعطى للصراع العربي – الاسرائيلي منحى آخر جديداً اظهره وكأنه نزاع على الحدود بين دول الشرق الاوسط المتعادية والمتنابذة . فغابت قضية فلسطين واستولت نزاعات الحدود، سواء بين الدول العربية واسرائيل او بين الدول العربية فيما بينها، على مركز الاهتمام. وبدا وكأن النوعين من النزاع من طبيعة واحدة. بل ان السنوات التي شهدت تثبيت وجود الدولة الصهيونية شهدت في الوقت نفسه احد اشكال التمحور والتنابذ والعداء بين دول الجامعة العربية، وساهمت النزاعات الاقليمية ومشاريع الوحدة، التي طرحها الاردن او العراق وعبرت عن مطامعهما في الهيمنة على سوريا بالذات، في دفع حدة هذا التنابذ الى الذروة وفي تقسيم الدول العربية الى محاور متعادية على اساس مواقفها من هذه المشاريع ومن خلفياتها. واحتلت هذه النزاعات مركز الصدارة من الاهتمام، وادت الى تخفيف او حتى في بعض الاحيان، الى طي الاهتمام بالموضوع الاصلي وهو الصراع العربي الاسرائيلي. وأسهمت بدورها في دفع الشعارات المتشددة في رفض اسرئيل الى الذورة، وجعلت كل طرف عربي يوجه الاتهامات للطرف الآخر بأن مسلكه يخدم اسرائيل.

في جوهر هذا كله، يكمن شيء ليس من الصعب البرهنة على صحته بالرغم من ان الوثائق المتاحة، والعلنية منها على وجه الخصوص لا تسعف في تقديم البراهين. هذا الشيء يتمثل في ان وجود اسرائيل صارت له وظيفة ذات اهمية بالغة في خدمة هيمنة الحكومات والقوى العربية الرجعية على السلطة في بلدانها. ولا شك في ان

الامر جرى على نحو معقد، او مركب اذا شئنا ان نختار التعبير الادق. وقد انطوى الرفض العربي المعلن لوجود اسرائيل على قدر من التعبير عن التناقض القومي بين الجانبين، بيما انطوى العجز او القعود العربي عن مجابهة هذا الوجود على اقرار ضمني بأنه صار، منذ تعزز وبمقدار ما كان يتعزز، يسدي خدمة لجوهر سياسة الحكومات العربية القائم على مكافحة تطور قوي التطوير والتقدم في بلدانها وعلى التمسك بالتبعية لدول الغرب. ذلك ان وجود اسرائيل صار يخدم حقيقة/هذين الاتجاهين الرئيسيين في سياسات الحكومات العربية الرجعية ويمكن من تعزيز النفوذ الغربي في الشرق الاوسط، الذي لم يكن مقبولاً منها فحسب، بل مطلوباً ايضا. وكأنما صار وجود اسرائيل امراً مرغوبا فيه وان لم يجر الافصاح صراحة عن هذه الرغبة لأسباب تتصل بمواقف اغلبية الرأي العام الذي يرفض هذا الوجود ويحس بمخاطره على المصالح الحقيقية للبلدان العربية فضلاً عن خطره الماحق على وجود ومصالح الشعب الفلسطيني.

ولعل هذا الوضع هو الذي يفسر نوعاً يثير الدهشة من الاسهام العربي في تعزيز قوة اسرائيل، ، مارسته، عن وعي تام، بعض الحكومات العربية المعنية، ومارسه بعضها، بوعي اقل، زيادة على انه يفسر التسليم العملي بوجودها. والقعود عن مجابهتها وهو الاسهام الذي مثله موقف الحكومات العربية من هجرة المواطنين اليهود منها الى اسرائيل. هذا الاسهام تتجلى اهميته البالغة عندما نعرف ان الهجرة التي كانت، قبل العام ١٩٤٨، المطلب الأول الذي ادى تحقيقه لقيام اسرائيل صارت، بعد هذا العام، مطلبا اولا لتعزيز وجودها وتقويتها ومساعدتها، بل دفعها، لممارسة السياسة التوسعية. وبينما ظلت الدول العربية تستنكر لفظياً عمليات الهجرة اليهودية الى اسرائيل، فعلت من جانبها كل ما من شأنه ان يسهل هجرة مئات الالوف من يهود بلدانها. وتبين، فيما بعد، ان عدداً من هذه الدول فعلت هذا متعمدة ونتيجة اتفاقات ابرمتها مع القيادة الصهيونية. بل قامت ايضا بتشديد الارهاب ضد يهود بلدانها لغرض وحيد هو ارغام الذين لا يرغبون في الهجرة على أن يغادروا البلاد ويتوجهوا الى اسرائيل، كما كان شأن العراق مثلا في عهد حكومة نوري السعيد. كما اتضح ان الدول الاخرى، غير العراق التي هاجر يهودها الى اسرائيل مارست السياسة ذاتها التي مارسها بلد كالعراق من غير ان تتوفر الادلة على ان ذلك كان متعمداً او انه تم نتيجة اتفاقات مبرمة. والحال، كما انتهت اليه هذه السياسات، ان الدول العربية أمدت اسرائيل في السنوات الثلاث الاولى لقيامها بـ ٣٠٠ الف مهاجر، اي بما يقترب من نصف عدد سكانها عند اعلان قيامها، وفي السنوات التالية بحوالي نصف مليون آخرين بحيث يمكن القول ان يهود الدول العربية هم وذريتهم ما يقارب المليوني شخص من سكان اسرائيل اليهود، او ما تزيد نسبته حالياً عن ٦٠ بالمائة منهم وان معظم هؤلاء تم تهجيرهم بالاكراه الى اسرائيل وضد رغباتهم الخاصة في احوال كثيرة (٤٨).

وفي ظل هذا الوضع المركب، بمراحله المتناقضة والمتداخلة، صار اسهل ما يمكن ان تفعله الحكومات العربية، من وجهة نظرها، هو ما فعلته في الواقع: اي تشديد شعارات الرفض اللفظي، والامعان في القعود عن المجابهة بينما كانت اسرائيل

تتقوى وتتوسع، وتضليل الرأي العام بالبيانات والخطب التي يناقض محتواها السلوك الفعلي للحكومات، والاستفادة من رفض الرأي العام الحقيقي لاسرائيل لتسهيل عملية التضليل هذه. وقد ترافق هذا مع صب اجراءات القمع الشديد ضد القوات الثورية التي تمتعت بوعي متقدم فكشفت النقاب عن نفاق شعارات الرفض اللفظي، وحاولت ان توجه سخط الرأي العام ضد التواطؤ الصهيوني الامبريالي العربي – الرجعي، كما فعل على سبيل المثال الشيوعيون في فلسطين ومصر والاردن وسوريا وغيرها. وكما فعل معهم وبعد ذلك على نحو ما ، البعثيون في سوريا والعراق والاردن، والناصريون التقدميون في هذه البلدان وغيرها.

---

(١) انظر نص القرار في د. جورج طعمة (مراجعة وتحقيق)، «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤»، بيروت وابو ظبي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، الطبعة الثانية، ١٩٧٥، ص ١٩٧.

(٢) محمد عزة دروزة ، «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، صيدا، المكتبة العصرية، بدون تاريخ، الجزء الثاني، ص ٢٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٦) المصدر نفسه ،١٩١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٨) المصدر نفسه،ص ٢١٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(١٢) لمزيد من التفاصيل راجع ما رواه عبد الله التل في كتابه «كارثة فلسطين»، القاهرة، دار القلم، ١٩٥٩، ص ٣٤٤ وما بعدها ص ٤٣٧ وما بعدها.

(١٣) راجع نص مشروع برنادوت في «ملف وثائق فلسطين»، القاهرة، وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٩، الجزء الاول، ص ٨٦٣ وما بعدها.

(١٤) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٧و٣٠٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٢٠) ملف وثائق فلسطين، مصدر سبق ذكره،الجزء الاول، ص ٧٨٨.

(٢١) دروزة، مصدر سبق ذكره،ص ٥٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٩ و٦٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢٧) انظر نص قواعد المقاطعة العربية في ملف وثائق فلسطين، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول ص، ٨٦٣.

(٢٨) انظر نص مذكرة الدول العربية برفض مشروع برنادوت في المصدر نفسه، ص ٩٥٩ وما بعدها.

(٢٩) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨ و ٢٩٩.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر : عبد الله التل مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤ وما بعدها وص ٤٣٧ وما بعدها.

(٣١) دروزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠١و ٣٠٢.

(٣٢) انظر نص القرار في : «قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة الاولى حتى الدورة الخمسين»، القاهرة، جامعة الدول العربية الامانة العامة، ١٩٧٠، ص ٣.

(٣٣) دروزة ، مصدر سبق ذكره ، الملاحق، الملحق رقم ٦، ٢٩،و٣٠.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤ – ١٢٥.
(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٢.
(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.
(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠ وما بعدها.
(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣.
(٣٩) راجع نص المذكرة في ملف وثائق فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٩٣٥.
(٤٠) انظر نص اعلان قيام اسرائيل في **المصدر نفسه**: ، ص ٩٣١.
(٤١) لمزيد من التفاصيل حول انسحاب الجيش الاردني من اللد والرملة راجع عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥ وما بعدها.
(٤٢) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٧.
(٤٣) انظر نصوص اتفاقيات الهدنة . بين مصر واسرائيل في ملف وثائق فلسطين، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠٣، وبين لبنان واسرائيل في **المصدر نفسه**، ص ١٠٢٣ وبين الاردن واسرائيل في **المصدر نفسه**، ص ١٠٣٩ وبين سوريا واسرائيل في **المصدر نفسه**، ص ١٠٥٩.
(٤٤) انظر نص بروتوكول لوزان في **المصدر نفسه**، ص ١٠٥١.
(٤٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٩.
(٤٦) انظر نص البيان الثلاثي في ملف وثائق فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٠٧٥.
(٤٧) راجع نص بيان الدول العربية، وقرار مجلس جامعة الدول العربية بشأنه في **المصدر نفسه**، ص ١٠٨١ وما بعدها.
(٤٨) لمزيد من التفاصيل راجع: محمود عباس «ابو مازن»، «**الصهيونية بداية ونهاية** بلا ناشر وبلا تاريخ للنشر، طبعة مزيدة ومنقحة بلا اشارة لرقمها، وانظر، خصوصاً، الفصل الخامس، ص ٧٠ وما بعدها.

عبد الحفيظ محارب

العلاقات بين المنظمات العسكرية الصهيونية خلال الفترة الاولى من الحرب العالمية الثانية

خلافات اتسل وظهور ليحي

شهدت * المرحلة الاولى من الحرب العالمية الثانية نمطاً جديداً من العلاقات بين المنظمتين الصهيونيتين المسلحتين، الهجناه واتسل، يختلف عن النمط السابق من حيث موقع ادارة الصراع بينهما في مجال المنافسة على بسط النفوذ داخل اليشوف اليهودي. فبينما كانت اتسل، في السابق، تصارع الهجناه من موقع التصدي لسلطات الانتداب والسياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية، في إطار نظرية نظرية الضغط الخاصة بجبوتنسكي، كانت الهجناه تواجهها، من موقع التحالف والتعاون مع سلطات الانتداب والاستعانة بها. اما في هذه المرحلة فقد اصبح الوضع، مع اندلاع الحرب، مختلفاً؛ اذ اخذ الصراع يدور بين الطرفين، في دائرة تنافسهما حول توثيق العلاقة مع السلطات الاستعمارية في فلسطين. واحرزت اتسل، في هذه الفترة، قصب السبق في مجال «التعاون» مع البريطانيين، الامر الذي ابقى على هوة الخلافات بين المنظمتين ووسعها في بعض الاحيان، وبخاصة ان مفهوم «التعاون» مع السلطات البريطانية، سواء كان «تعاون» الهجناه ام اتسل، هو اقرب في حقيقته وجوهره، الى العمالة منه الى التحالف بين طرفين.

كما شهدت هذه الفترة ايضا ولادة تنظيم جديد يحمل اسم «ليحي»، تمرد على واقع تنافس المنظمتين على «التعاون» مع السلطات الاستعمارية، ودعا الى «التعاون» مع دول المحور النازية، مبرراً توجهه المغاير بالفوائد والمكاسب الجمة، العائدة على المشروع الصهيوني، تماماً كما بررت كل من المنظمتين السابقتين موضوع «التعاون» مع البريطانيين.

وليس من المستغرب في شيء ان نجد، في هذه الفترة، التنظيمات الصهيونية المسلحة الثلاثة، يصارع كل منها الآخر، ويتآمر عليه، حتى عن طريق نافذة «التعاون».

---

* فصل من كتاب سيصدر للمؤلف عن مركز الابحاث.

توتّر العلاقات بين سلطات الانتداب والهجناه

كانت العلاقات بين الهجناه والسلطات البريطانية في فلسطين قد ارتقت الى افضل حالة لها خلال سني الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)؛ وذلك بفضل تماثل المصالح بين الطرفين، في تلك الفترة، بشكل حاد. وبانتهاء الثورة، وتبني السلطات البريطانية سياسة جديدة عبرت عن نفسها في وثيقة الكتاب الابيض، مستهدفة كسب الرأي العام العربي، او على الاقل تقليل فرص احتمال تجدد الثورة الفلسطينية، مع تلبد سماء اوروبا بغيوم الحرب العالمية، بدأت العلاقات بين قادة الوكالة اليهودية وبريطانيا تفتر وتفقد بعض حرارتها السابقة المكتسبة. وباندلاع الحرب العالمية الثانية، اخذت هذه العلاقات تسير من سيء الى اسوأ حتى تشكيل حكومة الحرب البريطانية في عام ١٩٤٠، برئاسة ونستون تشيرشل الذي اوقف حالة التدهور دون ان يتمكن بفعل المتغيرات المحلية والدولية، من اعادة العلاقة الى سابق عهدها. وتعرف هذه الفترة في الادب السياسي الصهيوني بفترة «الانحطاط» بالنسبة للهجناه. واذا كان هذا التعريف يدل على شيء، فانه يدل اولاً واخيراً، على مدى الارتباط الوثيق بين نمو قوة اليشوف اليهودي والاستعمار البريطاني بحكم العلاقة الجدلية القائمة بينهما.

ومن ابرز مؤشرات التدهور في العلاقات، قضية التجنيد في الجيش البريطاني، واعتقال سلطات الانتداب لعدد من افراد الهجناه والاستيلاء على بعض مخازن الاسلحة التابعة لها، والخلاف حول قانون الاراضي، والتصدي للهجرة اليهودية «غير الشرعية».

١- **مسألة التجنيد**: مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت المسألة الاساسية المستحوذة على فكر قادة الحركة الصهيونية، ليس موقف الحركة من هذا الفريق أو ذاك، كما كان الامر عند اندلاع الحرب العالمية الاولى، بل كيف يمكن استغلال واقع اندلاع الحرب، لتشكيل جيش عبري، او فرقة يهودية تعمل في صفوف القوات البريطانية لتكون بمثابة جيش قائم معترف به عند انتهاء الحرب، معد لدخول وخوض الحرب الحقيقية مع السكان الاصليين في فلسطين. ولم تغب، في هذه الفترة، عن بال قادة الحركة الصهيونية الكتائب العبرية التي انشئت خلال الحرب العالمية الاولى وما اسدته، على الرغم من انجازاتها الضحلة، من مكاسب ساسية للمشروع الصهيوني، فضلاً عن اكسابها الشباب اليهودي خبرات عسكرية.

من خلال هذه الرؤية، نشط المسؤولون عن الوكالة اليهودية، عشية اندلاع الحرب، في عقد اجتماعات مع المسؤولين العسكريين في لندن؛ حيث اجتمع موشيه شاريت برئيس فرع العمليات، في لندن، عارضاً عليه تجنيد ٤٠ الف يهودي من فلسطين. واقامة وحدات للمتطوعين اليهود من مناطق مختلفة في العالم[١]. ولم يكن بوسع الضابط البريطاني البت في هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، كان عدد من قادة الهجناه يجرون اتصالات مع الجنرال باركر في فلسطين طارحين عليه فكرة اقامة فيلق يهودي في فلسطين، ولم يقبل باركر الخطة، خشية ان تؤدي الى حدوث انتفاضات وثورات ضد السياسة البريطانية،

داخل فلسطين وخارجها في العالم العربي؛ الامر الذي من شأنه ان يفتح جبهات جديدة امام البريطانيين هم في غنى عنها، ويتضح ذلك من قوله لمقترحي الخطة، ان ذلك من شأنه فتح جبهة داخل فلسطين، واخرى خارجها الى جانب الجبهة مع المانيا؟ «سادتي، ثلاث حروب في آن واحد. حرب واحدة تكفي. امس جاء اليَّ النشاشيبي ليعرض عليَّ خدمة العرب في الجيش البريطاني. ماذا كنتم ستقولون لو جندنا عشر كتائب عربية؟».(٢)

ازاء تحفظ البريطانيين، وعدم اعطائهم اجابة ملزمة لوايزمان الذي بذل، هو الآخر، جهودا كبيرة لاقناعهم باقامة جيش عبري، قامت اجهزة «اليشوف المنظم» في ايلول ١٩٣٩ بمبادرة من جانبها، بتنظيم احصاء جماهيري(٣)، جرى فيه تسجيل ١٣٦ الف رجل وامرأة، ممن يستطيعون حمل السلاح، بهدف اظهار قوة اليشوف اليهودي لـ«اغراء» بريطانيا. ولم يتأت عن هذا العمل اية نتائج تذكر، اذ لقي فشلا ذريعا، لعدم استجابة البريطانيين للتظاهرة اليهودية بشان خوض المعركة الى جانب بريطانيا.

مع تزايد المطالبة الصهيونية بفتح ابواب التطوع امام اليهود في الجيش البريطاني، طرح المسؤولون البريطانيون على الوكالة اليهودية ثلاثة عروض بخصوص المساهمة في الجهود العسكرية البريطانية: انشاء كتائب عسكرية فلسطينية مختلطة تضم يهودا وعربا، واقامة وحدات حفر مختلطة ترسل الى الجبهة لحفر الخنادق، وفتح الباب امام تجنيد اصحاب المهن كاحتياطيين في الجيش البريطاني، وجاءت ردود قادة الوكالة اليهودية سلبية تجاه العرضين الاولين(٤). وفي نهاية الامر، جرى تشكيل وحدة الحفر على يد البريطانيين دون مساهمة الوكالة، وتحت ظلال رفضها، وانضم اليها مئات من اليهود العاطلين عن العمل؛ مما يعيد الى الاذهان صورة تجند المتسكعين اليهود في مصر، في كتيبة البغال الصهيونية في الحرب العالمية الاولى، كما انضم اليها عدد ملحوظ من التصحيحيين الخارجين عن سلطة «اليشوف المنظم»، وكذلك نفر بسيط من الهجناه كان جزاؤه الطرد من صفوف منظمته لتمرده على موقف قادة «اليشوف المنظم» من عملية التطوع(٥). ومع ذلك، فقد اخذت عملية التجنيد تشق طريقها ببطء في الوسط اليهودي، وتستقطب اعداداً اكبر مع مرور الزمن.

ومن الجدير بالذكر ان اليشوف اليهودي لم يتمكن، في تلك الفترة، من التوصل الى اجماع حول موضوع التجنيد في الجيش البريطاني؛ ذلك ان التجنيد يمنح المشروع الصهيوني مكاسب سياسية في الوقت الذي يؤثر فيه، بشكل او بآخر، على نمو الهجناه وتوسع صفوفها داخلياً. وقد دارت نقاشات مطولة وعميقة بين مختلف الكتل والتيارات حول موضوع اساسي: الى اي مدى يمكن فتح ابواب التجنيد امام يهود فلسطين دون ان يؤثر الامر على نمو الهجناه؟ ومن الطبيعي ان تقدم التيارات والتكتلات السياسية، سواء بسبب التباين في منطلقاتها السياسية والايديولوجية ام بسبب التباين في الاجتهادات الشخصية، إجابات مختلفة، تتلاءم كل واحدة منها مع مدى ترجيح هذه الكتلة، او تلك، بهذا المقدار او ذاك، لاحد الاعتبارين، اضافة الى خضوع الاجابة الواحدة، للتبدل او التعديل، بين الحين والآخر، بفعل ضغوطات سير المعارك. ومن هنا،

فقد تحكمت في مسار عملية التجنيد، اعتبارات صهيونية متعددة، والى حد ما، متباينة. ومع ذلك، فقد اتسم مسار العملية بالتوسع، من عام الى عام، ففي اواخر عام ١٩٤١ وصل عدد المجندين اليهود في فلسطين الى قرابة ١١ الف[٦] مجند. وارتفع العدد، خلال سني الحرب ليصل في نهاية ١٩٤٥، الى حوالى ٢٦ الف مجند[٧] يتوزعون على اسلحة الجيش المختلفة.

خلال مسار عملية التجنيد هذه التي لاءمت السياسة البريطانية اكثر مما اشبعت رغبات قادة الحركة الصهيونية، عمل قادة الوكالة اليهودية كل ما في وسعهم لتحقيق فكرة قيام الجيش العبري، او على الاقل، قيام فرقة يهودية تعمل في فلسطين، وفرقة ثانية تتشكل من يهود العالم تعمل في صفوف القوات البريطانية. ومن الملاحظ، ان البريطانيين لم يعارضوا فكرة اقامة الفرقة العبرية الاولى، فقد وافقوا عليها اثناء المباحثات السرية، وانما عارضوا تحديد الوكالة لمكان عملها (فلسطين)، واقترحوا، بدلاً من ذلك ان تحتل الفرقة، في حال قيامها، مكانها في جبهة القتال في اوروبا[٨].

رمت الوكالة اليهودية من اقامة الفرقة واقتصار نشاطها على فلسطين الى الحصول على انجازين اساسيين:

١ – اعتراف بريطانيا بشرعية القوة العسكرية اليهودية، وبالتالي اعترافها بما تسعى اليه هذه القوة من اهداف سياسية.

٢ – تنمية الطاقات والقدرات العسكرية والقتالية داخل اليشوف اليهودي في فلسطين، وعدم اهدارها في معارك جانبية.

بقي الحوار حول اقامة الفرقة قائما بين الطرفين لمدة طويلة، ولم يستجب البريطانيون للمطلب الصهيوني، خشية من ان تحمل الموافقة، بين طياتها، ليس عبئاً عسكرياً على بريطانيا فحسب، وانما ايضا، لسبب آخر اهم، يتمثل في تمهيد الطريق امام احتمال تجدد الثورة الفلسطينية مما يستدعي من بريطانيا جهداً عسكرياً كبيراً لحماية مصالحها في فلسطين وحماية ما كان قد تحقق من المشروع الصهيوني. ومن هنا، نبعت معارضتها لاقامة الفرقة واقتصار عملها على فلسطين. وقد تبددت هذه المعارضة مع تغير الظروف. ففي اواخر ايلول ١٩٤٤، وعندما اصبح الاعلان عن هزيمة دول المحور مسألة وقت، استجابت بريطانيا للمطلب الصهيوني، واقامت «الفرقة اليهودية» مع علم يهودي[٩]، لتساهم في الاعمال القتالية في الجبهة الاوروبية. وواجهت الفرقة، منذ تأسيسها، مشكلة النقص في عدد المتطوعين اليهود؛ وذلك لأنّ الجيش البريطاني كان يستوعب، خلال الفترة السابقة، اعدادا كبيرة من الشباب اليهودي. ولم يكن امام المسؤولين عن الفرقة، التي ارادوا لها ان تُبْنى على «الطهارة اليهودية»، مناص من استكمال بنائها على يد عناصر «غير يهودية»، من البريطانيين وبقيادة بريطانية[١٠] بيد ان الاهم من ذلك هو ان هذه الفرقة لم تساهم في الاعمال القتالية ضد القوات الفاشية والنازية[١١].

من الملاحظ ان المتطوعين اليهود لم يساهموا، كما حدث خلال الحرب العالمية الاولى، في اعمال قتالية تذكر، فقد بلغت خسائرهم الاجمالية قرابة مئتي قتيل، سقط معظمهم في الجبهات الخلفية، بينما وقع في الاسر الالماني حوالى ١٦٠٠ مجند يهودي اسر معظمهم في اليونان اثر انسحاب قوات الحلفاء من هناك[١٢]. وبذلك عاد المتطوعون اليهود الى فلسطين سالمين ومزودين بخبرات عسكرية، افادت الهجناه بشكل كبير في امتحانها الاكبر عام ١٩٤٨. وقد مَسّ بن - غوريون، في حديث له، امتعاض جنود الوحدات اليهودية من عدم مساهمتهم في اعمال قتالية تذكر بقوله: «...ليس من المعقول الّا تعتبر الكتيبة ان واقع قيامها هو بمثابة سلاح سياسي... في حربنا»[١٣]. وليس من شك في ان حماس المجندين اليهود والمسؤولين عنهم، في النضال لاستبدال اسم فلسطين من شارة الكتائب الفلسطينية التي خدموا فيها باسم «ارض اسرائيل»، يفوق حماسهم لخوض المعارك الفعلية. وحتى بعد تشكيل «الفرقة اليهودية»، او كما تطلق عليها كتب التاريخ الصهيونية اسم «الفرقة اليهودية المقاتلة»، كان همّ جنودها والمسؤولين عنها في «اليشوف اليهودي»، عقب حذف اسم فلسطين وتثبيت اسم «ارض اسرائيل» في الشارة، السماح لجنود الفرقة برفع العلم العبري دونما اي اهتمام بالاسهام الفعال في دق المسمار الاخير في نعش الفاشية والنازية؛ اذ لم تشترك الفرقة «المقاتلة»، ولو في معركة واحدة، وبقيت سالمة، لتعود الى فلسطين، وقد تحقق ما يرمي اليه قادة الحركة الصهيونية من «اكتساب الخبرة العسكرية» دون خسائر تذكر. وليس من شك في ان التكتلات الحزبية الصهيونية كانت ستعفي نفسها من عناء النقاش الطويل، حول موضوعة التعارض بين الخدمة في الجيش البريطاني وبين نمو الهجناه، لو كانت تعرف سلفاً ضآلة الخسائر بين صفوف المتطوعين.

وتجدر الاشارة هنا الى ان المتطوعين اليهود، وخصوصاً اولئك المفرزين من الهجناه او اتسل، قد برزوا في مجال واحد فقط هو العمل الاستخباري، وقد قدموا خدمات ملحوظة في هذا الميدان للقوات البريطانية.

الى جانب ما حققته قيادة الحركة الصهيونية من انجازات سياسية وعسكرية (خبرة المجندين) من التطوع في الجيش البريطاني، احرزت ايضا انجازاً كبيراً، خلال فترة الحرب، في ميدان تنمية وبلورة قوة الهجناه. ففي اعقاب توسع رقعة الاعمال القتالية وامتدادها الى منطقة الشرق الاوسط، حيث اصبح الخطر النازي يحدق بفلسطين، كثّفت القيادة الصهيونية من نشاطها لإقامة وحدات عسكرية شبيهة بوحدات «كتائب الميدان» اليهودية التي كانت قد اقيمت، خلال سني الثورة الفلسطينية، وعملت الى جانب القوات البريطانية للقضاء عليها، وبعد الحصول على الموافقة البريطانية، قررت قيادة الهجناه، عند منتصف عام ١٩٤١، اقامة «الكتائب الساحقة» او ما يعرف بالـ «بلماح»[١٤]. وتلخصت مهامها الاولى في مساعدة القوات البريطانية بتنفيذ عمليات معينة ضد قوات دول المحور في سوريا. وفي هذا الاطار، توجهت مجموعة تتشكل من ٢٣ عنصراً، في زورق، في مهمة لنسف معامل تكرير البترول في طرابلس وغرقت في مياه البحر المتوسط بالقرب من المدينة دون ان يعثر على اثر لعناصرها[١٥]. ولم تقم قوات البلماح بعمليات عسكرية

تذكر، باستثناء عمليات استطلاعية وتجسّسية في سوريا اثناء خضوعها لحكومة فيشي، تمهيداً لدخول قوات الحلفاء. وقد اصيب موشيه ديان في احدى هذه العمليات باصابة اودت باحدى عينيه(١٦).

٢ - **اعتقالات ومصادرة اسلحة** : عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية بشهر واحد فقط، اهتزت العلاقة بين السلطات البريطانية والوكالة اليهودية؛ وذلك اثر قيام سلطات الامن البريطانية بالقبض على ٤٣ عنصراً من منظمة الهجناه اثناء اعدادهم في دورة ضباط في مستوطنةيفنيئيل الواقعة في منطقة مكتظة بالسكان العرب. وكان، من بين المعتقلين، عدد من كبار قادة الهجناه مثل موشيه كرمل وموشيه ديان. وقد اقتيد هؤلاء الى معتقل عكا، حيث اخضعوا للتحقيق وتعرضوا للتهديد والضرب من قبل الضباط البريطانيين، وكأن فترة الاعوام الثلاثة السابقة التي قام فيها البريطانيون بمهام تدريب وتزويد الهجناه بالاسلحة لم تكن. ولم يشفع لمجموعة عناصر الدورة الادعاء الذي تردّد على السنتهم بانهم لبوا نداء الواجب والتحقوا بالتجنيد العبري بهدف «مساعدة الجيش البريطاني»، وصدر الحكم، بحقهم، بالسجن مددا مختلفة(١٧).

وقد رد قادة «اليشوف المنظم» على ذلك بالدعوة للاضراب واحتجاب الصحف اليهودية عن الصدور. ومن الملفت للنظر، ان كافة الصحف استجابت للدعوة باستثناء الصحيفة الناطقة باسم الحركة التصحيحية(١٨). ولا يدل ذلك على طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين اتسل والهجناه فحسب، وانما يدل ايضاً على طبيعة العلاقات الجديدة التي نشأت بين اتسل والسلطات البريطانية.

رافقت اعمال الاعتقال هذه نغمة بريطانية جديدة تدعو الى حل منظمة الهجناه «غير الشرعية»، واستيعاب عناصرها في سلاح الحراسة «الشرعي». ويبدو ان اسباب هذا التوجه تعود، اساسا، الى تخوف البريطانيين، في تلك الفترة، من احتمال تجدد الثورة الفلسطينية نتيجة تعاظم قوة الهجناه، في وقت غير مريح بالنسبة لهم، وهذا ما يفسر لنا توصية سلطات الانتداب، في فلسطين، للمسؤولين في بريطانيا، بحل المنظمة. وقد دعت التوصية، في حال عدم استجابة الوكالة اليهودية لذلك، الى تخفيض عدد سلاح الحراسة والاستغناء عن خدمات اليهود الذين التحقوا في الجيش البريطاني(١٩). ولعل في ذلك ما يشير الى مدى ما وصلت اليه النظرة البريطانية تجاه الوزن العسكري للمتطوعين اليهود العاملين في الجيش البريطاني، وادراكهم العامل السياسي الكامن وراء عملية التطوع.

في اجواء قضية اعتقال الـ٤٣ عنصراً، جرت عملية اعتقال اخرى ناجمة، اساساً عن محاولة البريطانيين فرض النظام في فلسطين وتطبيق ذلك على الوسط اليهودي ايضاً، لتحسين صورتهم امام العرب. فقد حدث ان نشب نزاع بين مجموعة من السكان العرب في غور ابو شوشة، في وادي بيسان، وبين عدد من افراد «سلاح الحراسة» اليهودي، حول الارض والماء، ما لبث ان تطور الى اشتباك، اصيب خلاله احد اليهود بجراح، مما حمل زملاؤه على اطلاق النار على المواطنين العرب من غير المشتركين في النزاع. «وبطريقة

الخطأ»، وفق اجماع المصادر الصهيونية، «اصابوا ثلاثة من المارة العرب، لقي احدهم وهو مختار القرية، مصرعه»(٢٠). ووجدت السلطات البريطانية نفسها مضطرة لالقاء القبض على عناصر المفرزة، واصدار الحكم بحقهم بالسجن مدداً مختلفة خففتها فيما بعد.

وفي الوقت نفسه، شهدت المحاكم ايضا قضية اخرى تخص اتسل، شبيهة الى حد ما بقضية دورة ضباط الهجناه، فقد القت سلطات الامن البريطانية القبض على ٣٨ عنصراً ينتمون لاتسل، اثناء اجتيازهم دورة تدريبية بالقرب من مستوطنة «مشمار هيردن»، وصادرت اسلحتهم. وقد صدرت بحقهم احكام بالسجن لمدد مختلفة، على الرغم من الانقلاب في موقف اتسل تجاه بريطانيا. ومن الجدير بالذكر، ان جهاز المخابرات البريطاني تمكن من التدخل لتخفيف الاحكام الصادرة بحقهم واطلاق سراحهم بسرعة لان في بقائهم وراء القضبان «خسارة مصدر استخباري هام ذي قيمة لا يمكن التنازل عنه»(٢١) وفق ما جاء على لسان المسؤول عن جهاز الاستخبارات البريطانية في فلسطين.

وفي غضون ذلك، كانت سلطات الامن البريطانية قد نجحت، مطلع ١٩٤٠، في العثور على ثلاثة مستودعات للاسلحة في مستوطنة «بن شيمش» تخص الهجناه، والقت القبض على ١٥ عنصراً من عناصرها، واصدرت بحقهم احكاماً بالسجن مدداً مختلفة، ثم ما لبثت ان افرجت عنهم بعد عام(٢٢). ومن الملفت للنظر ان الهجناه لحقت باتسل في هذه الفترة، في مجال اعدام اشخاص يهود بتهمة تقديم معلومات الى المخابرات البريطانية عن المنظمة، تتعلق معظمها بمستودعات الاسلحة. وقامت بتنفيذ حكم الاعدام بحق خمسة «مخبرين» يهود(٢٣).

٣ - **قانون الاراضي**: مما زاد الطين بلة، ووسع من رقعة الخلاف، بين الوكالة اليهودية والسلطات البريطانية، اقدام البريطانيين، في ٢٨ شباط ١٩٤٠، على اصدار قانون بخصوص استملاك الاراضي في فلسطين، الامر الذي اعاد اليشوف اليهودي الى الاجواء التي اعقبت صدور الكتاب الابيض قبل حوالى نصف عام. وجاء رد الوكالة اليهودية على شكل سلسلة اضرابات وتظاهرات صاخبة عمت التجمعات اليهودية في فلسطين، مرافقة بحملة اعلامية ضد الكتاب الابيض والسياسة البريطانية مركزة على ان «التمييز العنصري» الذي يلاقيه اليهود على ايدي البريطانيين يفوق التمييز العنصري في الانظمة النازية، ومشفعة ذلك بمذكرات احتجاج، من بينها مذكرة ارسلها بن - غوريون الى المندوب السامي ركز فيها على ان الانظمة النازية لا يوجد فيها «تمييز قومي وعنصري كهذا»(٢٤).

كان لمنظمة الهجناه دور بارز في التصدي للقانون الخاص بانتقال الاراضي. وقد اتخذ هذا الدور شكلين اساسيين: تنظيم التظاهرات والاضرابات؛ وادارة حملة اعلامية ضد القانون من خلال محطة اذاعية تحمل اسم «صوت اسرائيل» كانت الهجناه قد اقامتها قبل فترة قصيرة. وشكل نشاط المنظمة، في هذه الفترة، نقطة خلاف بين قيادات التكتلات المسؤولة

عنها. ففي الوقت الذي تخوفت فيه عناصر قيادية من الوسطين «المدني» والهستدروتي من تبعات ارتفاع وتيرة النضال ضد سياسة الكتاب الابيض، ودعت الى تخفيفها متسائلة: «كيف يمكن لنا الان، الحاق الضرر ببريطانيا في الوقت الذي تقوم فيه بخوض حربنا»[٢٥]، دعا فريق يتزعمه بن - غوريون الى تصعيد النضال لالغاء الكتاب الابيض، وفق مقولته الشهيرة «سنقاتل الى جانب بريطانيا ضد هتلر، وكأن الكتاب الابيض غير قائم، وسنناضل ضد الكتاب الابيض وكأن الحرب غير قائمة». ولم يتمكن بن - غوريون وفريقه من فرض وجهة نظره على الرغم من تهديده بالاستقالة، وقد استقال بالفعل، الا انه عاد وتراجع عن استقالته تحت ضغط التيارات المختلفة[٢٦]، وتراجع ايضا عن اصراره لتحقيق مقولته، ادراكا منه لمدى العراقيل الكامنة امام تحقيقها.

ومن الجدير بالذكر، ان منظمة اتسل لم تشارك او تساهم في التظاهرات والاضرابات التي عمت التجمعات اليهودية بمبادرة من قيادة «اليشوف المنظم» بحجة ان «ظروف هذه الايام»، وفق ادعاء قيادة اتسل «...ترغم المنظمة على اعادة السيف الى غمده»[٢٧]. والحقيقة ان المنظمة كانت، في ذلك الحين، منغمسة في شيء آخر مغاير تماماً، يتمثل في ارساء وتنمية علاقة متينة بينها وبين اجهزة المخابرات البريطانية، في محاولة منها للعب الدور الذي لعبته الهجناه مع البريطانيين خلال سني الثورة الفلسطينية.

٤ - **تشديد المراقبة على الهجرة «غير الشرعية»**: مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، اخذت السلطات البريطانية تشدد من رقابتها على الهجرة اليهودية «غير الشرعية»، ليس تمشياً مع سياسة الكتاب الابيض فحسب، وانما ايضا، كاجراء احترازي ضد امكانية اندساس عملاء لالمانيا النازية بين صفوف المهاجرين اليهود القادمين الى فلسطين بصورة «غير شرعية»[٢٨]. بيد ان ذلك لم يحل دون استمرار التيارين الصهيونيين في ممارسة نشاط جلب اليهود الى فلسطين بصورة «غير شرعية»، والتنافس، فيما بينهما، حول هذا الموضوع. وفي مواجهتها لهذا النشاط، انتهجت سلطات الانتداب اسلوبين، يتمثل الاول منهما بالسماح للمهاجرين «غير الشرعيين» بالبقاء في فلسطين على ان يجري احتساب العدد من الحصة المسموح بها وفق الكتاب الابيض؛ ويقضي الثاني بابعاد المهاجرين ونفيهم الى عدد من المستعمرات البريطانية. ومن الواضح، بالنسبة للمشروع الصهيوني، ان الاسلوب الاول لا ينطوي على الخطورة نفسها التي ينطوي عليها الاسلوب الثاني. ومع تعاظم موجة الهجرة «غير الشرعية» بشكل كبير، خلال ١٩٤٠، لجأت سلطات الانتداب البريطاني الى الاسلوب الثاني، واوقفت، في شهر تشرين الثاني ١٩٤٠، ثلاث سفن تحمل على متنها ٣٦٤٢ مهاجرا، ونقلت حوالى نصفهم الى سفينة ركاب تحمل اسم «باتريا» تمهيداً لابعادهم الى احدى الجزر البريطانية الى الشرق من جنوب افريقيا؛ الامر الذي اثار استياء كبيراً لدى الهجناه والوكالة اليهودية، وذهبت محاولاتها لابقاء المهاجرين ادراج الرياح، فقررت قيادتها منع السفينة من الابحار

ولو كلف الامر اغراقها. وبالفعل اعدت قيادة الهجناه، على الفور، خطة تستهدف تعطيل السفينة ومنعها من الابحار، وكلف مئير مريدور احد كبار ضباط الهجناه بتنفيذ المهمة، فقام بغرس مواد متفجرة موقوتة في السفينة بمساعدة نفر بسيط من داخلها. وحدث الانفجار في الوقت المحدد له، ونجم عنه بعد مدة بسيطة، غرق السفينة بـ ٢٦٧ مهاجراً(٢٩)، وامكن نقل بقية المهاجرين الى الشاطىء. ومن الجدير بالذكر، ان المصادر الصهيونية تجمع على ان مخططي العملية لم يستهدفوا اغراق السفينة وانما تعطيلها فقط. غير ان الامر المحير، اذا كان المخططون حريصين بالفعل على عدم تعرض المهاجرين للاذى، هو عدم قيامهم بتحذير الركاب قبيل الانفجار، مع ان هذا الامر سهل لوجود اناس بداخلها تعاونوا مع الهجناه بوضع اللغم، ولو جرى ذلك، ولو على سبيل الاحتياط، لما حدثت «المأساة». فقد تصور الركاب ان الانفجار ناجم عن غارة جوية على الميناء، واخذوا، نتيجة هذا التصور الخاطىء، يهرعون نحو الغرف الداخلية للسفينة، ليفاجأوا بالماء يتدفق عليهم من الثقوب التي احدثها الانفجار ويزهق ارواح الكثيرين منهم (٣٠).

ووسط الحديث عن «كارثة» باتريا اضطرت سلطات الانتداب الى ابقاء الناجين من المهاجرين في فلسطين، الا انها ابعدت القسم الآخر من المهاجرين الموجودين في حيفا الى احدى المستعمرات البريطانية بواسطة سفينة تحمل اسم «اطلنطيك» ليعودوا بعد سنوات الى فلسطين. ويبدو ان هذا الواقع كان اقسى على نفس جولب، قائد الهجناه غير المتوّج، من «كارثة» باتريا، ذلك ان «يوم اطلنطيك» كما كتب في مذكراته «كان بالنسبة لي يوماً اسود اكثر بكثير من يوم باتريا. لقد كانت حقاً نقطة مضيئة واحدة، تتمثل في تصرف المهاجرين [همعفيلم] ولكنه يوم اسود، لان اليشوف لم يشارك المهاجرين في نضالهم»(٣١).

ومن الجدير بالذكر ان «كارثة» باتريا شكلت، الى جانب كونها مؤشراً على توتر العلاقة بين الهجناه والسلطات البريطانية، سلاحاً بأيدي المنظمات المنافسة للهجناه، وخصوصاً عندما كانت تقوم هذه بشن حملة على المنافسين لها، ضد ما كانت تسميه بالارهاب الداخلي الموجه ضد اليهود، فكان هؤلاء يلقون بوجهها كنية «قتلة اليهود»؛ هذا على الرغم من ان اتسل كانت تخطط هي الاخرى لنسف سفينة باتريا، بيد ان الهجناه سبقتها الى التنفيذ(٣٢).

وسط حالة توتر العلاقات بين الهجناه والسلطات البريطانية، التي تلاشت وخفت حدتها مع تسلم تشيرشل مقاليد الحكم في بريطانيا، عانت الهجناه ايضاً من احتدام الخلافات بين التيارات المكوّنة لها، مما ادى الى استقالة «يوحنان رطنر»، رئيس القيادة القطرية للمنظمة من منصبه، وتعيين «يعقوب رايزر» في تشرين الثاني ١٩٣٩ خلفاً له دون ان يتحلى هذا الاخير بمزايا عسكرية، وانما لكونه اكثر استعدادا لتنفيذ تعليمات قادة الوكالة اليهودية(٣٣)، بحكم كونه احد كبار موظفي الوكالة؛ الامر الذي اجّج لهيب الصراع بين الجناحين الرئيسيين المسيرين للمنظمة، واوصله الى حد خطير، شبيه، الى حد ما، بوضع «المنظمة ب» عشية انقسامها، مما كاد يؤدي الى انقسام الهجناه على نفسها. وقد تمحور الصراع، حول موضوع اعادة بناء الهجناه وفق ما طرحه رئيس القيادة

القطرية الجديد، بين الهستدروت كممثلة للجناح العمالي، وبين الكتلة «المدنية» التي تضم الاحزاب اليمينية والدينية وتهيمن على «فدية اليشوف» وعلى رئاسة «اللجنة القومية». والحقيقة ان الخلاف حول هذه المسألة كان مجرد شكل من اشكال الصراع الخفي الذي كان قائماً بين التيارين لبسط مزيد من النفوذ على المنظمة التي خرجت من دائرة خطر الانقسام، بعد مداولات ونقاشات بلغت ذروتها باستقالة «روكيح» رئيس «فدية اليشوف» من منصبه(٣٤)، ثم ما لبثت ان خفت حدتها بعد ان توصل الطرفان الى اتفاق مسكن لخلافاتهما. وبذلك تمكنت الهجناه من الافلات من خطر الانقسام، في الوقت الذي كانت فيه اتسل تسير بقوة نحو الانشقاق.

انشقاق اتسل

في حزيران ١٩٤٠، اي بعد مضي قرابة عشرة اشهر على اندلاع الحرب العالمية الثانية، حدث انشقاق خطير في اتسل، تمخض عن ولادة منظمة جديدة، حملت في بداية تكوينها اسم «اتسل في اسرائيل» ثم ما لبث الاسم ان تغير الى «ليحي» (اختصار الكلمات العبرية الثلاث «لوحمي حيروت يسرائيل» اي المقاتلون من اجل حرية اسرائيل).

هنالك عوامل رئيسية وثانوية متداخلة تقف وراء الانشقاق، ومن ابرزها عاملان رئيسيان يتمثلان في العلاقة مع كل من بريطانيا والحركة التصحيحية.

١ - **العلاقة مع بريطانيا**: كان لوقف رزيئيل نشاط اتسل ضد الادارة البريطانية في فلسطين عند اندلاع الحرب، ووقوفه الى جانب بريطانيا، اثرهما العميق على قيادة المنظمة، فقد عارضت مجموعة القيادة، بزعامة «ابراهام شتيرن»، هذا التوجه بقوة لسببين: الاول يعود الى عدم حصول رزيئيل على اية مكاسب سياسية مقابل «تنازلاته»؛ والثاني، وهو الاهم، يتعلق بفهمه المغاير لطبيعة العدو وتحديده له؛ ففي الوقت الذي اعتبر فيه رزيئيل ان العدو الاساسي، في تلك الفترة يتمثل في المانيا، مما يستدعي الوقوف الى جانب بريطانيا، رأت مجموعة القيادة غير ذلك؛ اذ اجمعت على ضرورة عدم الوقوف الى جانب بريطانيا وشجب سياسة الهفلجاه تجاهها. بينما اعتبرها فريق من مجموعة القيادة، بزعامة شتيرن، بمثابة العدو الرئيسي محدثًا، بذلك، انقلاباً في تحديد العدو، حيث لم يعد العرب، مع مرور الوقت، العدو رقم واحد للحركة الصهيونية وفق ما ترعرعت عليه اتسل، بل «السلطة البريطانية كسلطة غريبة في البلاد»(٣٥)واصبح العرب، وفق التقويم الجديد، مجرد «مشاغبين». ومن هنا، لم يجد شتيرن وفريقه، بعد ان اعتبروا الحرب بمثابة فرصة للنضال ضد البريطانيين، ما يعيب النضال من خلال التحالف مع دول المحور، ضدما اعتبروه العدو الرئيسي. ورأى انصار هذا الفريق، في موقف رزيئيل المفوت لهذه الفرصة، «خيانة»، كما عبر عن ذلك الدكتور يسرائيل الداد، من انصار شتيرن، بطرحه الخلاف بين الفريقين على الوجه التالي: «هدنة مع السلطة البريطانية بدون شروط، او محاربة السلطة البريطانية في كل ظرف»، ليصل الى ان يعتبر «الهدنة» مع البريطانيين، او انتهاج سياسة الهفلجاه تجاههم، كما فعل رزيئيل، بمثابة «خيانة»(٣٦).

ويبدو ان عملية تحديد العدو، والتحالف مع اعداء بريطانيا كانتا، في ذلك الحين، تمران في طور التبلور؛ إذ لم يشدد اصحاب هذا الفريق على مسألة التحديد بقدر ما شددوا على مسألة «المقابل» الذي حققه «رزيئيل» بوقفه النشاط ضد السلطة البريطانية، ويستشم ذلك من قول احد عناصر القيادة: «على ما اذكر، لم يكن هنالك اختلاف في الرأي بيننا حول البحث في وقف العمليات... وانما تمحُور انتقادنا حول اعلان ذلك دون الدخول في مفاوضات حول شروط هذا التوقف»(٣٧). اضافة الى ذلك ان قضية «التعاون» بين الاستخبارات البريطانية وبين «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل، التي تعتبر من الاسباب المساعدة على تأجيج الخلافات بين الفريقين، لم تواجه، في بداية الامر، بحزم من جانب فريق شتيرن، سواء عاد ذلك لعدم معرفة هذا الفريق بمدى ما قطعه «التعاون» من شوط بعيد، او لرغبة كامنة في نفوس العديد من اعضائه في التخلص من السجن، وبخاصة ان فريق رزيئيل كان يدعي ان علاقاته مع المخابرات البريطانية تستهدف اطلاق سراح قيادة المنظمة من المعتقلات . وهكذا، فقد اكتفى فريق شتيرن بالمطالبة بوقف الاتصالات مع اجهزة المخابرات البريطانية بحجة ان «هذا الامر ينطوي على خطورة، ومن شأنه ان يورطنا»(٣٨). ويبدو ان هذا الفريق لم يكن محيطاً بحجم «تورط» المنظمة في هذا المجال، ففي تلك الفترة استمرت اتسل والهجناه في جمع معلومات عن بعضهما البعض، بما في ذلك سرقة الوثائق وتحديد امكنة مستودعات الاسلحة، ومن بين الوثائق التي وصلت الى الاستخبارات البريطانية، عن طريق «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل برئاسة يسرائيل بريتسكر، وثائق سرية تخص الهجناه وبعض الاحزاب العمالية والوكالة اليهودية بعد ان تمكنت مخابرات المنظمة من الحصول عليها من منزل احد قادة الهجناه في حيفا(٣٩). وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت بعض اخبار «التعاون» تتسرب الى اسماع مجموعة القيادة، عن طريق انصارها في الخارج، ومن بينها اخبار تعاون اتسل مع البريطانيين مقابل الافراج عن مجموعة ال ٣٨؛ الامر الذي وسع الهوة بين مجموعة القيادة السجينة وبين القائد الطليق، ورسخ الاعتقاد، لدى مجموعة القيادة وأوساط اخرى، ان قائد اتسل دافيد رزيئيل «كان مستعداً، مقابل اطلاق سراحه، للتعاون بشكل كامل مع ال «سي-اي-دي»»(٤٠).

٢ - **العلاقة مع الحركة التصحيحية:** لم تكن قيادة منظمة اتسل موحدة الرأي تجاه العلاقة مع الحركة التصحيحية، فعلى الرغم من ان القيادة كانت تجمع على ضرورة الحصول على مزيد من الاستقلالية عن الحركة التصحيحية، الا انها كانت تختلف حول النقطة التي يتوجب الوصول اليها، او عدم تجاوزها، في الصراع من اجل «الاستقلالية». وقد انقسمت الى فريقين، الاول تزعمه «رزيئيل» الذي دعا للحصول على اكبر قدر من الاستقلالية ضمن اطار الحركة التصحيحية، والتف حوله اعضاء وانصار الحركة التصحيحية، بينما دعا الفريق الثاني: بزعامة شتيرن الذي لم يسبق له ان كان عضواً في الحركة التصحيحية، او بيطار، للخروج من دائرة الارتباط بالحركة، بدعوى ان «المنظمة هي جيش، والجيش لا يمكن ان يكون تابعاً لحزب ما»(٤١). ومن هنا عمل انصار هذا الفريق على تجاوز تعليمات جبوتنسكي اكثر من مرة، وعلى تحدي زعامته، كما فعل شتيرن في بولونيا اثناء زيارته لها،

باجرائه اتصالات سياسية مع المسؤولين هناك دون استشارة جبوتنسكي، علاوة على محاولته غزو حركة بيطار في بولونيا عن طريق اقامة خلايا سرّية في داخلها تابعة لاتسل. ورأى اصحاب هذا الفريق في «اتفاق باريس» بين جبوتنسكي و «رزيئيل»، على الرغم من اخضاعه حركة بيطار في فلسطين لاتسل بتعيين قائدها في الوقت نفسه قائداً لحركة بيطار، وضع حد للتوجه الاستقلالي لاتسل؛ الامر الذي احدث شقاً في العلاقة بين «رزيئيل» وشتيرن الذي اعتقد ان «رزيئيل استسلم ووقع على اتفاق انهى بالفعل حلم الاستقلال وكل ما يتعلق بذلك»(٤٢). ومما زاد من خطورة مساعي فريق «شتيرن» الرامية الى استقلال المنظمة، مصاحبتها لعملية تبلور مواقف مغايرة للموقف العام للحركة التصحيحية حول جملة من القضايا السياسية والفكرية.

ومن بين العوامل المساعدة على تفاقم الصراع بين الفريقين، ابتعاد «رزيئيل»، عقب الافراج عنه، عن مجموعة «الحد الاقصى» التي يتزعمها «اوري تسفي جرينبيرج»، والتي كانت مقربة من اتسل اثناء فترة اعتقال «رزيئيل»(٤٣)، وتقربه، اكثر فأكثر من زعامة الحزب التصحيحي.

وهناك من يضيف الى العوامل المساعدة عامل الصراع الشخصي بين «رزيئيل» وشتيرن، حول قيادة المنظمة؛ ومع ان هذا العامل قائم، بيد ان هناك من يبالغ في حجمه، وخصوصاً بين اوساط الحركة التصحيحية، وكذلك «رزيئيل» بالذات الذي ادعى اكثر من مرة بأن اسباب الصراع تعود الى العامل الشخصي اكثر من اي شيء آخر، في الوقت الذي يبالغ فيه الفريق الاخر في نفي العوامل الشخصية. واذا استثنينا الرغبة الشخصية في زعامة المنظمة، فاننا نرى ان الصراع كان يدور بين شخصين متجانسين في السن ومن مواليد بولونيا، احدهما رزيئيل من منبت ديني، اثبت جدارة في معالجته للقضايا العملية دون السياسية، والآخر شتيرن، لم يبرز في المجال العملي وانما برز في المجال النظري، وكان الى جانب كونه كاتباً ومحللاً سياسياً، يتعاطى كتابة الشعر، وقد اختارت المنظمة قصيدته «جنود مجهولون» كنشيد قومي لها.

نتيجة لتضافر العوامل الآنفة الذكر اصبحت المنظمة تقف على عتبة الانشقاق وقد ساعد تطور مجريات الاحداث في دفعها عبر هذه العتبة.

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت قيادة اتسل واعداد كبيرة من اعضائها وانصار الحركة التصحيحية داخل المعتقلات. وقد تأتى اطلاق سراح هؤلاء على دفعات، وخلال فترة استغرقت تسعة شهور، بفضل الخط السياسي الجديد الذي انتهجته الحركة التصحيحية بزعامة جبوتنسكي، وكذلك منشور اتسل، بخصوص الموقف من الحرب، الذي صدر بمبادرة من «رزيئيل»، وايضاً بسبب رسالة هذا الاخير الى السلطات البريطانية والتي عرض فيها توظيف خدمات عناصر منظمته في اطار الجيش البريطاني، من منطلق صداقة اتسل للامبراطورية البريطانية، مؤكداً، في عرضه، على ان «التعاون» مع اتسل اجدى بكثير لبريطانيا من التعاون مع الهجناه؛ ذلك ان الشباب التصحيحي «تربّى على

الروح العسكرية والاستعداد لاية تضحية، خلافاً للتربية الاشتراكية الشيوعية السلامية التي ترعرع في احضانها شباب الاحزاب الاخرى الذين يفتقرون الى الاستعداد للحرب، ولم يعدوا نفسياً لحمل السلاح»(٤٤)؛ الامر الذي مكنه من الخروج من السجن في الدفعة الاولى، مع موافقته على التواجد اسبوعياً في مقر الاستخبارات والاجتماع بالمسؤولين عنها. وتأتي الافراج ايضاً بفضل تدخل «بنحاس روتنبيرج»، «رئيس اللجنة القومية»، لدى البريطانيين وازالته الشكوك التي كانت تجيش في صدورهم بخصوص تعاون اتسل مع المانيا النازية، خاصة وان اشاعات كانت قد راجت، في ذلك الحين، بأن اتسل تتخذ مقراً لاذاعتها السرية من بلدة ويلهلما الالمانية التي اعتبر سكانها الالمان بمثابة طابور خامس(٤٥).

مع الافراج عن «رزيئيل»، اخذت الخلافات تدب بينه وبين مجموعة القيادة التي وجهت اليه، عن طريق الرسائل، تهماً كثيرة، من بينها التحالف مع البريطانيين دون مقابل سياسي، وشككت بنواياه بالتفرد في قيادة المنظمة. ولم يتمكن رزيئيل، عند اجتماعه بمجموعة القيادة المعتقلة، من رد التهم، ووجد نفسه شبه معزول؛ إذ لم يقف الى جانبه عناصر ذوو وزن في المنظمة باستثناء يسرائيل بريتسكر المسؤول عن «خدمات قسم المعلومات» وقادة الحزب التصحيحي؛ مما حدا به الى تقديم استقالته(٤٦). غير انه ما لبث ان تراجع عنها بفعل ضغوطات قيادة الحزب التصحيحي التي تخوفت كثيراً على مصير المنظمة في حال غياب قائد مثل «رزيئيل» عنها، يتجاوب في منطلقاته واهوائه مع مبادىء الحركة التصحيحية.

لم ينعم قائد المنظمة، عقب عودته عن استقالته، بالاستقرار والهدوء، فقد استمرت مجموعة القيادة بالتهجم عليه، مما دفعه، في ربيع عام ١٩٤٠، بعد ان عيل صبره، الى تقديم استقالته مرة ثانية(٤٧)، وتسليم مقاليد الامور لصغار الضباط وللدكتور اولتمان زعيم الحزب التصحيحي، وعاد واجلّ سريان مفعول استقالته حتى خروج مجموعة القيادة من السجن.

وفي ١٦ حزيران ١٩٤٠، تم الافراج عن مجموعة القيادة من سجن المزرعة، وغداة اليوم التالي انعقدت، في تل - ابيب، جلسة عاصفة صاخبة لقادة المنظمة، لم يتمكن فيها «رزيئيل» من تبرير نشاطه، واعترف بفشله كقائد(٤٨)، واستقال من منصبه. ولم تفوت مجموعة القيادة الفرصة، فانتخبت ابراهام شتيرن رئيساً للقيادة، وعينت «حانوخ قلعي» قائداً لمنطقة القدس، و«اهارون حايخمان» قائداً لمنطقة تل - ابيب، «وحاييم لوفينسكي» عضو قيادة(٤٩).

وبعد مضي حوالى اسبوع، اشفعت اجراءاتها التنظيمية ببيان سياسي يحمل الرّقم «١١٢» عممته على اعضاء المنظمة. ويعتبر هذا البيان الخطير بمثابة انقلاب على زعامة جبوتنسكي والحركة التصحيحية، فضلا عن كونه يشكل توجهاً جديداً حاداً في مسار المنظمة، وقد جاء فيه(٥٠):

«١ - تعيش اتسل وتقاتل بالسلاح لانشاء ملكوت اسرائيل في حدودها التاريخية...وعلى عناصرها التهرب بكل الوسائل من اي تجنيد اجنبي.

«٢ - تقيم اتسل تحالفات مع الاسرائيليين والاغيار، ولكنها لا ترهن حريتها. ولا يمكن لها في اي حال من الاحوال ان تصبح اداة بيد حليفها مقابل المساعدة التي يقدمها الاجانب، كما وانها لا تتحالف مع انهزاميي الهجناه. ان دفاعنا هو الهجوم وحربنا في مناطق العدو.

«٣ - تخضع اتسل لقادتها الذين يوجهونها للقتال».

ومما يسترعي الانتباه ان كثيراً من المصادر الصهيونية ولا سيما مصادر اتسل، ترى في «البيان ١١٢» مؤشراً واضحاً على ان انشقاق اتسل اصبح حقيقة قائمة. والحقيقة ان البيان الصادر عن القيادة الجديدة لم يحدث انشقاقاً في المنظمة بقدر ما احدث انشقاقاً بينها وبين الحركة التصحيحية اولاً؛ ذلك انه، قبل كل شيء، بمثابة انقلاب جذري على الخط السياسي للحركة التصحيحية وزعيمها جبوتنسكي وتمرد على زعامته. وجاء الانشقاق في اتسل كنتيجة طبيعية للتناقض الحاد الذي كان قائماً بين القيادة الجديدة لاتسل والحركة التصحيحية. ففي اعقاب استقالة «رزيئيل»، تحركت قيادة الحزب التصحيحي وسارعت لاعادته الى منصبه، وفي الوقت نفسه، بعثت برسائل الى جبوتنسكي الموجود، في ذلك الحين، في الولايات المتحدة طالبة منه وضع ثقله ضد القيادة الجديدة خشية ان تقدم هذه، بشكل علني على اعلان الاستقلال التام عن الحركة التصحيحية. وعاد رزيئيل وتراجع عن استقالته،(٥١) ومن الطبيعي ان يجد هذه المرة الطريق الى القيادة مغلقاً امامه، فشق طريقاً آخر نحو انصاره من رؤساء الفروع في محاولة منه لاستعادة منصبه عن طريقهم. وهنا اصبح الانشقاق حقيقة قائمة بالفعل، حيث شرع البعض يلتف حول فريق «رزيئيل»، بينما راح البعض الآخر يتمحور حول فريق «شتيرن».

وفي غضون ذلك، جرت محاولات كثيرة لرأب الصدع بين الفريقين المتخاصمين قام بها عدد من قادة الحركة التصحيحية وكبار الضباط في المنظمة، من بينها محاولة قام بها موشيه حسون سكرتير القيادة، المقرب من الطرفين، وقد اقترح خلالها على القائدين ان يستقيلا حفاظاً على وحدة المنظمة(٥٢). بيد ان محاولته والمحاولات الاخرى باءت جميعها بالفشل، خصوصاً وان كلا الطرفين تمسك بوجهة نظره تجاه موضوعة التحالف، ففي حين اصر رزيئيل على التحالف مع بريطانيا، اعتقد شتيرن ان «الالمان والايطاليين سينتصرون في الحرب، ولذا فلا جدوى من التعاون مع الانجليز، ومن الممكن الاستمرار في اعمال ضدهم».(٥٣).

وسط اجواء الانشقاق، بعث جبوتنسكي برسالتين الى كل من «رزيئيل» و«شتيرن» طلب من الاول العودة عن استقالته، وعينه من جديد في مناصبه السابقة مع منحه

صلاحيات «تعيين واقالة مساعدين وذوي مناصب في اي فرع في دائرتك» وابلغ الثاني بأنه اعاد تعيين«رزيئيل»«....وآمرك رسمياً بالانصياع لهذا الامر»(٥٤).

لم تسفر توجيهات «القائد الاعلى» لاتسل عن اعادة اللحمة الى المنظمة او الجمع بين القائدين المتنافسين، بل سرّعت وتيرة التمحور والاستقطاب حول الفريقين ودفعتهما نحو الانشقاق النهائي. فقد رفض «شتيرن» الذي كان قد نجح، حتى ذلك الحين، باستقطاب معظم القيادات واكثرية العناصر الى جانبه، امر جبوتنسكي، بينما تسلح «رزيئيل» بالامر واستغله مع فريقه حيث نشط الى جانب اوساط حركة بيطار والحركة التصحيحية في تعميم نسخ الرسالتين بين صفوف اتسل في محاولة لكسب مزيد من الانصار، رافعاً سلاح «الشرعية»؛ الامر الذي مكنه من احراز مكاسب بسيطة بين صفوف المنظمة جعلته يقف على قدمين ثابتتين في نضاله ضد انصار «شتيرن» الذين قاموا، ازاء وضع «الشرعية» ثقلها الى جانب الفريق الآخر، بحملة اعلامية ركزوا خلالها على ما يعتقدونه من جوانب سلبية في مواقف الحركة التصحيحية، وعلى تعاون «رزيئيل» مع السلطة البريطانية، معتبرين ان الانشقاق، رغم كل شيء، يؤدي الى «التعزيز والتأصيل الفكري»(٥٥).

عقب مضي اسبوعين على رسالتي «القائد الاعلى»، واثناء بلوغ الصراع ذروته، اصيب جبوتنسكي بنوبة قلبية، في الثالث من اب ١٩٤٠، اثناء قيامه بجولة داخل معسكر لشبيبة بيطار بالقرب من نيويورك، اودت بحياته. ونزل الخبر على انصاره نزول الصاعقة، واثار الانفعال لدى الكثيرين، حتى بين صفوف خصومه(٥٦). وكان اثر موته المفاجىء على صراع الفريقين شبيهاً الى حد كبير بأثر رسالتيه، فقد تأجج الصراع، واصبح من غير الممكن اعادة اللحمة بين الطرفين، بسبب البلورة الحادة التي حدثت داخل صفوف فريق «رزيئيل» والناجمة عن سخط وحزن الكثيرين من اعضاء اتسل الموالين للحركة التصحيحية على موت جبوتنسكي. وقد استغل هؤلاء الموت، استغلالهم للرسالتين، مشيعين ان موقف مجموعة القيادة هو الذي تسبب في اصابة «القائد الاعلى» بنوبة قلبية(٥٧)، في الوقت الذي كشفت فيه مجموعة القيادة في حملتها المضادة، النقاب عن بعض الاسرار الخاصة بالتنظيم مثل قيام فريق «رزيئيل» بتسليم وثائق تخص مؤسسات يهودية الى المخابرات البريطانية(٥٨).

خلال الفترة التي جرى الانشقاق فيها، والتي استغرقت بضعة اشهر، انقسمت جميع الفروع على نفسها، باستثناء فرع بيتح تكفا(٥٩)، بقيادة يعقوب مريدور، الذي وقف الى جانب طرف واحد فقط هو الحركة التصحيحية.

ومن الملاحظ ان فريق شتيرن استقطب، في بداية الامر، اكثرية ضباط الفروع، وتنافس مع فريق «رزيئيل» حول استقطاب الاعضاء. ومن الملفت للنظر ان كفتي الميزان لم تهدآ خلال هذه الفترة، فقد كان الميزان يهتز يومياً تقريباً نتيجة عملية الانضمام لهذا الفريق او ذاك، او الانسحاب منهما. بيد ان الاخطر من ذلك واقع الصراع المرير بين

الفريقين حول اقتسام الاسلحة؛ ذلك ان الانشقاق الجديد غير المتفق عليه يختلف عن انشقاق «المنظمة ب» الذي كان قد اتفق عليه سلفاً؛ مما ساعد في تأجج حدة الصراع حول الاسلحة، وفي عدم تمكنهما من التوصل الى اتفاق حولها؛ فضلا عن الرغبة القوية، لدى فريق «شتيرن» في الحصول عليها جميعها، اعتقاداً منه بأنه صاحب المنظمة الوحيدة، التي تقاتل البريطانيين، وبالتالي فانه احق من الفريق الاخر بالاحتفاظ بها، وكذلك الرغبة القوية لدى فريق «رزيئيل» في منع حصول الفريق الاخر عليها، لانها، الى جانب تعزيز خصمه في حال امتلاكه لها، تؤدي الى اضعافه في حال افتقاده لها. ولهذا السبب كان الصراع بينهما «يدور حول كل مسدس»[٦٠]، وقد حدثت خلاله اشتباكات واصطدامات شديدة بين الطرفين، وصلت الى حد الاختطاف، فقد قامت اتسل (رزيئيل) بخطف احد مسؤولي الفريق الآخر لقيامه بنقل مستودع الاسلحة من القدس الى القسطل، واحتفظت به لمدة طويلة «مكبل اليدين والقدمين»[٦١]، والقت به في قناة في منطقة عربية، وتأتى عن ذلك ردود فعل من الطرف الآخر.

رافقت عملية الصراع على مستودعات الاسلحة التي احرز فيها فريق شتيرن قصب السبق، حملة من القدح والذم والتشهير تبادل فيها الفريقان كيل التهم والنعوت، فقد اطلق فريق «رزيئيل» عـلى الفريق الاخر كنية «المنشقين» وهي نفس التهمة التي كانت تلصقها الهجناه باتسل وليحي يعد قيامهما. اما فريق «شتيرن» فقد اطلق على الفريق الآخر، كنية «باحنيكيم»[٦٢] نسبة الى الاسم الثـاني لـ«رزيئيل»، عـلاوة على اتهـامه بـ«الخيانة» و«الاستسلام»، وهما التهمتان اللتان تلقيهما اتسل عادة في وجه الهجناه. ومن الملفت للنظر ان اسلوب التشهير وتوجيه التهم جزافاً استحوذ، في هذه الفترة، على الفريقين لدرجة غدت معها الاختلافات الايديولوجية والسياسية ضئيلة. ولم يتورع اي فريق من استخدام اية وسيلة ضغط، بغض النظر عن الجانب الخلقي، ضد الفريق الاخر، وكمثال على ذلك، لجوء فريق «رزيئيل» الى سلب حق العمل، بواسطة «هستدروت العمال القومية» التابعة للحزب التصحيحي، من اولئك الذين يناصرون فريق «شتيرن» وطردهم[٦٣]. ومن الجدير بالذكر، ان من بين اسباب اقامة «هستدروت العمال القومية» واقع الضغوطات التي كانت تفرضها «الهستدروت العامة للعمال العبريين» التابعة للحركة العمالية، بتوجيه من الهجناه ضد انصار اتسل بغرض تضييق الخناق عليهم.

نتيجة لاستمرار النزاع بين الطرفين وجدت منظمة اتسل نفسها، بشقيها، عند نهاية ١٩٤٠، قـد فقدت اكثرية عناصرها؛ اذ خرج منها حوالى ١٥٠٠ عنصر من مجموع ٢٥٠٠، وقد تطوع معظم المنسحبين في الجيش البريطاني وانضم عدد آخر منهم الى الهجناه، وفضل البعض الخروج نهائياً من التنظيمات العسكرية، وتقاسمت كل من اتسل وليحي العدد الباقي، واحرزت الاولى قصب السبق في هذا المجال بفضل قوة «الشرعية» وكذلك بسبب المطاردات التي عانت منها ليحي على يد البريطانيين بدعم من استخبارات اتسل، حيث امتلكت حوالي ٨٠٠ عنصر، بينما كان لدى فريق شيترن حـوالى ٢٠٠ عنصر[٦٤].

ويبدو للوهلة الاولى ان الانشقاق في اتسل جاء لمصلحة الهجناه المنافسة لها باعتبار انه ينطوي على اضعافها وادخالها في طور التفسخ الذي من شأنه ان ينهيها او يدفعها للوحدة مع الهجناه لتبقى، في ساحة اليشوف اليهودي، منظمة عسكرية واحدة. ويمكن القول ان الهجناه استفادت على المدى القصير، من واقع الانشقاق؛ بيد ان مردوده عليها، على المدى البعيد، لم ينطو على شيء لصالحها؛ اذ اصبح عليها مواجهة منظمتين تتنافسان فيمابينهما على التطرف لاثبات ذاتهما في اليشوف اليهودي، الامر الذي جعل الهجناه تقف في وجه منظمتين بدلاً من الوقوف في وجه منظمة واحدة.

حادثة هرتسليا

في غمرة الصراع بين جناحي اتسل، وقع، في هرتسليا، اشتباك بين عناصر من اتسل (رزيئيل) وبين منظمة الهجناه، يوضح طبيعة العلاقة التي كانت قائمة، بين المنظمتين، في تلك الفترة. تعود اصول الحادث الى وقت مبكر، وبالتحديد الى الوقت الذي اصدرت فيه قيادة اتسل، في اوائل عام ١٩٣٩، تعليمات(٦٥) لاعضائها للعمل على اكتشاف امكنة مستودعات الاسلحة التابعة للهجناه، بغرض الاستيلاء عليها عندما يتطلب الامر ذلك، سواء كرد فعل على احتمال قيام الهجناه بالاستيلاء على مستودعات لاتسل او كمبادرة من جانبها. وفي صيف العام نفسه، ابان ذروة نشاط اتسل ضد سياسة الكتاب الابيض، استولى فرعها في هرتسليا على مستودعين للهجناه ونقلهما الى مستودعات تابعة له خارج البلدة. ولم يصل الامر لعلم الهجناه، وفق ما تؤكد مصادر اتسل(٦٦)، الا بعد مضي اشهر عديدة؛ حيث اخذت ظنونها تحوم حول المنظمة المنافسة، وبدأت بسلسلة من اعمال التفتيش في مستودعات اتسل الموجودة في المنطقة. ومن الجدير بالذكر، ان مؤرخي الهجناه يسردون رواية تختلف، من حيث وقت حدوث السرقة، دون تفنيد ما ورد في مصادر اتسل او حتى الاشارة عليها؛ مع العلم ان رواية اتسل صدرت عام ١٩٦٧، اي قبل صدور رواية الهجناه، في عام ١٩٧٢. فقد اكد مؤرخو الهجناه على ان السرقة حدثت في ربيع ١٩٤٠(٦٧)، في اعقاب اكتشاف البريطانيين مستودعات للاسلحة في مستوطنة بن شمين، الامر الذي استدعى تغيير اماكن مستودعاتها بأماكن اخرى، واضافوا ان عيون اتسل كانت تلاحق عملية نقل المستودعات تمهيداً للاستيلاء عليها، وقامت بعد ذلك بالاستيلاء على ثلاثة منها تحتوي على ٣٠ بندقية ومدفعين رشاشين وقنابل وذخائر، هذا وقد ذكر باحث اسرائيلي آخر(٦٨)، مستنداً إلى رواية اتسل، داعماً لها من حيث وقت حدوث السطو، ان مستودعاً واحداً تعرض للسطو.

عقب اكتشاف الهجناه مخازنها خاوية، وجهت اصبع الاتهام ضد من نعتتهم بـ«المجرمين» وكانت تعني عناصر اتسل. وقد شنت صحيفة «بمحنيه» الناطقة باسم الهجناه هجوماً عنيفاً على رجال اتسل قائلة: «هذه المرة افسد المجرمون الطعام، وتعدوا الحدود، وتعرضوا لبؤبؤة عين اليشوف — المنظمة وممتلكاتها»(٦٩). وطالبت قيادة الهجناه قيادة اتسل «رزيئيل» باعادة الاسلحة المسروقة، بيد ان هذه انكرت علمها بها، وقبلت، تحت وطأة التهديد، وكذلك لعلمها ان الاسلحة اصبحت بيد فريق شتيرن ، بتفتيش

معسكر هرتسليا. وعندما اتضح للهجناه ان اسلحتها غير موجودة في المعسكر، وجهت مسار بحثها نحو مستوطنة «كفارسابا»، وهناك القت عناصرها القبض على اشخاص ينتمون الى اتسل وبيطار «وبعد الضرب والتعذيب اخرجوا من افواههم تفاصيل حول مستودعات المنظمة»(٧٠) واعترفوا بسرقة المستودعات . فتوجهت قيادة الهجناه الى اتسل، مسلحة هذه المرة بالتهديد والوعيد الى جانب الاعتراف؛ الامر الذي دفع «رزيئيل» الى التعهد باعادة الاسلحة، خلال اسبوعين، شريطة ان توقف الهجناه نشاطها ضد رجاله، بيد ان هذه استمرت في نشاطها وعثرت على مستودعاتللاسلحة تخص اتسل وايضاً على «قوائم باسماء رجال اليسار في منطقة السهل الساحلي. وخطة لاعمال ارهابية وتخريبية ضد الهجناه، وتعليمات تتعلق بالمتابعة والتجسس داخل اليشوف»(٧١). وفي الوقت نفسه كانت اتسل تعزز من تواجدها العسكري في هرتلسيا باستقدام العشرات من عناصرها اليها، تحسباً واستعداداً لمعركة قد تنشب، على اثر قيام الهجناه بالتعاون مع اهالي المستوطنة بقطع المياه عن المعسكر وتضييق الخناق على من فيه. وبعد انتهاء فترة المهلة دون استعادة الاسلحة، قامت اعداد كبيرة من الهجناه ومن سكان المستوطنة، في ١٨ آب بـ«زيارة المعسكر». ويصف شاهد عيان، من الهجناه، الهجوم بقوله: «مع الفجر اعلنت حالة الاستنفار في المستوطنة، وتوجّه حوالى مئتي رجل يتسلحون بالهراوات والمدي نحو معسكر سرية بيطار... وخرج رجال السرية لمقاومة اعمال التفتيش بالقوة، ونشب عراك عنيف اسفر عن وقوع عدد كبير من الجرحى، خصوصاً بين صفوف اتسل، ومصرع احد افرادها»(٧٢). بينما يصف شاهد عيان آخر، من اتسل، الهجوم الذي قامت به «فئات» من عناصر الهجناه بقوله: «...في الرابعة صباحاً... شاهدت، من زوايا مختلفة، مجموعات من الناس تتكاثر، فأدركت ان اليوم المصيري قد حان. وفي الساعة الخامسة فجراً، اقتربت احدى المجموعات من المدخل الرئيسي، وقام الحراس بمنع عناصرها من الدخول. وفجأة انهال سيل من الحجارة باتجاه المبنى القريب والحراس المرابطين على امتداد الاسيجة. بدأ الهجوم، وحاول مئات من الاشخاص المزودين بالعصي... اجتياح حزام الامن الاول باتجاه اول مبنى حيث السكرتارية. ودخل الحراس في اشتباك محاولين منع التوغل، وسقط اثناء الاشتباك والتصدي عدد من المدافعين يتخبطون بدمائهم من جراء ضربات عصي المهاجمين الذين كانوا يهشمون الرؤوس بلا رحمة. وتعاظم سيل المهاجمين، وتمكنت احدى مجموعاتهم من اقتحام المبنى، فمزقت الصور، واتلفت الملفات وحطمت الجدران. حدث كل ذلك وسط حالة من الغضب والوحشية. توقف التقدم نحو القسم الداخلي من الساحة، واشهرت المجموعة المدافعة عن الخط الثاني المسدسات... وسمع عدد من الطلقات النارية تخترق الهواء، دون ان يتجرأ احد على التقدم. وفي غضون ذلك، سقط قسم من مدافعي الخط الاول، ليواجهوا الركل والدوس والضرب المتواصل المميت»(٧٣) .

من الطبيعي الا تعثر الهجناه، اثناء هجومها التفتيشي، الذي يعتبر الى حد كبير بمثابة تنفيس لغيظها المتراكم تجاه اتسل، على اثر للاسلحة المسروقة، لانها كانت بيد جماعة شتيرن التي عممت على افرادها امراً بعدم التدخل في الموضوع برمته(٧٤)، وانما

عثرت على شيء آخر يدل على طبيعة العلاقة بين اتسل والمخابرات البريطانية، حدده، بتهكم، يوسف افيدور احد قادة الهجناه بقوله: «في هذه العمليات المضادة عثرنا على المعلومات الاستخبارية الهامة، اي على معلومات عن رجال الهستدرت، اعتقد قادة اتسل انهم، بتسليمها للبريطانيين، يساهمون في الجهد الحربي ضد هتلر»(٧٥).

نتيجة لحادثة هرتسليا ارتفعت وتيرة العداء والخصومة بين المنظمتين، مصاحبة بأجواء توتر، اخذت تفصح عن نفسها في اعمال حرق سيارات، حيث درجت اتسل، بين الفينة والاخرى، على حرق سيارات تخص اعضاء وقيادات الهجناه(٧٦)، الامر الذي ادخل الروع بين صفوف القيادة التي اخذت تتحسب من رد فعل اعنف، فاتخذت احتياطات امنية شديدة، وعززت من الحراسة على مستودعات اسلحتها، وحذرت الشخصيات البارزة من محاولة اغتيال (٧٧) قد تقوم بها اتسل انتقاماً لما حدث في هرتسليا.

بيد ان انتقام اتسل لم يتعد، في اشده، دائرة حرق السيارات، فقد كانت في تلك الفترة تعاني وتئن من تمزقات داخلية بين صفوفها كادت ان تضع حداً نهائياً لحياتها.

اتسل تقف على عتبة الهاوية

عقب الانشقاق، لم تنج اتسل التصحيحية «رزيئيل» من المشاكل والنزاعات الداخلية على الرغم من انها اصبحت، بحكم عملية الفرز، اكثر تجانساً مع نفسها. فقد بقي موضوعا العلاقة مع كل من البريطانيين والحركة التصحيحية يضعان ثقلهما على المنظمة ويؤثران على مسار تطورها. فبعد مدة بسيطة من الانشقاق، وجد «رزيئيل» نفسه على خلاف شديد مع عضوين في قيادته هما «هايخمان» و «لوفينسكي»(٧٨)، وكانا قد انضما اليه عقب انسحابهما من فريق شتيرن بسبب خلافاتهما معه حول توجهه نحو دول المحور، ثم اختلفا مع «رزيئيل» بسبب توجهه نحو البريطانيين، وتفاقم خلافهما معه عندما وافق على تجنيد عدد من عناصر حركة بيطار للعمل في صفوف القوات البريطانية، بناء على رغبة وضغط من الحركة التصحيحية. ونتيجة لهذا الخلاف شُلّ نشاط القيادة وسط صراعات داخلية بين صفوفها تمخضت، اواخر ١٩٤٠، عن اعلان «رزيئيل» استقالته من مناصبه والتحاقه بالجامعة العبرية.

في الوقت الذي لم تتمكن فيه القيادة من الاتفاق على خلف له ودخلت في نقاشات عقيمة منهكة حول الجهة المخولة بتعيين قائد للمنظمة بعد موت جبوتنسكي، اجمعت على شيء آخر مستغرب هو منح اعضاء المنظمة «اجازة حتى اشعار آخر»(٧٩). وبذلك اصبحت المنظمة مشلولة منهارة وعلى عتبة الانهيار التام، ولم يبق امامها سوى الاعلان عن حل نفسها. بيد ان فترة «الاجازة» التي ربما كان القصد منها تطهير المنظمة من العناصر الموالية لجماعة «شتيرن» لم تدم طويلاً. فقد عاد رزيئيل، بعد فترة قصيرة، و«استقال» من الجامعة ليقود اتسل ثانية، مزوداً هذه المرة، اسوة بالكثيرين من الاعضاء القياديين في المنظمة بـ «هوية مخابرات» منحتها له الاستخبارات البريطانية(٨٠). وشهدت هذه الفترة ارتفاعاً في وتيرة «تعاون» اتسل، وخصوصاً جهاز استخباراتها «قسم خدمات المعلومات» برئاسة يسرائيل بريتسكر، مع الاستخبارات البريطانية، وسط شكوك الهجناه،

و«ليحي» التي واجهت موجة من الاعتقالات بين صفوفها، بأن «التعاون» موجه ضدهما. بيد ان الاخطر من ذلك كان موت «رزيئيل» نتيجة لهذا «التعاون» وتحت مظلته.

ففي اواسط شهر حزيران ١٩٤١ بلورت الاستخبارات البريطانية في الشرق الاوسط خطة تستهدف نسف مصافي البترول في كل من طرابلس وبغداد، وعرضت على الهجناه القيام بالمهمة الاولى وعلى اتسل تنفيذ المهمة الثانية دون ان يكون لقيادة احدى المنظمتين المتنافستين علم بمهمة المنظمة الاخرى. وقد حرصت القيادة البريطانية على اتمام العمليتين في آن واحد. وفي ١٨ ايار ١٩٤٠ انطلقت مجموعة الهجناه (٢٣ عنصراً) في زورق باتجاه معامل تكرير البترول في طرابلس، ولقيت المهمة فشلاً ذريعاً ليس لان المصافي لم تتعرض لسوء فقط، بل ايضاً لان جميع عناصر الزورق الذين لم يعثر لهم على اثر، اعتبروا من المفقودين، ويعتقد انهم غرقوا بالقرب من شاطىء طرابلس.

وفي الوقت نفسه كانت خطة ارسال مجموعة اتسل الى العراق، في عهد ثورة رشيد عالي الكيلاني، قد دخلت حيز التنفيذ، فقد استجابت قيادة اتسل للعرض البريطاني، واضافت عليه من عندها مهام اخرى(٨١) مثل العمل لخطف مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني الذي كان في ذلك الحين يقيم في العراق، والنشاط بين اوساط اليهود هناك. وتشكلت المجموعة من اربعة اشخاص برئاسة قائد اتسل دافيد رزيئيل والى جانبه ايضاً يعقوب مريدور. وليس من شك في ان عاملين اساسيين كانا وراء اشتراك قائد المنظمة بنفسه في هذه العملية غير المأمونة: الاول هو عامل اليأس الذي الم به، والناجم عن الانشقاق وانحلال ما تبقى من منظمته؛ والثاني هو عامل الرغبة في تقديم شيء بواسطته هو بالذات كقائد، على امل نيل المقابل في المستقبل. اما مسألة اختطاف المفتي فلم تكن من بين الدوافع الاساسية لاشتراكه، بل جاء طرحها لتخفيف وقع «التعاون» وتلطيف المهمة. اما الشخصان الآخران، فقد اختيرا من بين صفوف ابناء الطوائف الشرقية، بعد تدريبهما على اداء الصلاة في المسجد الاقصى للظهور بمظهر العرب المسلمين(٨٢). ووصل افراد المجموعة الى مطار الحبانية للبدء بتنفيذ المهمة. وقبل ان يقوم هؤلاء بأي عمل يذكر، لقي «رزيئيل» مصرعه من جراء قصف الطائرات الالمانية لمطار الحبانية، في الوقت الذي حاول فيه العنصران المتنكران بالزي العربي التوجه الى بغداد بغرض جمع المعلومات. «وفي الطريق اشتبه العرب بانهما عميلان بريطانيان واشبعوهما ضرباً، وعادا متعبين منهكين الى الحبانية»(٨٣)، ليعود بهما يعقوب مريدور، بعد ايام معدودة الى فلسطين، وسط خيبة امل مريرة، ليس بسبب الفشل الذريع الذي لقيته المهمة فحسب، وانما، لسبب اهم من ذلك وهو فقدان قائد المنظمة في رمال الحبانية، في العشرين من حزيران ١٩٤١. ومن الجدير بالذكر، ان قبر «رزيئيل» بقي قائماً في العراق حتى عام ١٩٥٥ حين تم نقل رفاته الى قبرص ابان حكم البريطانيين للجزيرة ليدفن مؤقتاً، ولينقل ثانية في عام ١٩٦١ الى القدس بعد ان تم الاتفاق على ذلك بين خلف جبوتنسكي وبين بن - غوريون.

وهكذا لقي دافيد رزيئيل مصرعه على يد الالمان وهو يقوم بخدمة الاستعمار

البريطاني، دون ان يعلم ان زميله «شتيرن»، الذي لم «يشمت» بموته، سيلاقي بعد مدة بسيطة نفس المصير، ولكن على يد البريطانيين وهو يحاول خدمة النازية الالمانية.

عقب موت رزيئيل وتسلم يعقوب مريدور قيادة اتسل، فتح الموضوع القديم الذي لازم المنظمة منذ ولادتها، موضوع العلاقة بينها وبين الحركة التصحيحية، بشكل قوي هذه المرة، وخاض الطرفان المختلفان حوله صراعاً احرزت فيه الحركة التصحيحية، في بداية الامر، قصب السبق باخضاعها اتسل اليها؛ ومع مرور الوقت نجحت اتسل في الخروج من طوق التبعية نهائياً، واحرزت استقلالها التام عن الحركة التصحيحية.

كان موضوع الازمة المالية من بين العوامل المساعدة لهيمنة الحركة التصحيحية على المنظمة، فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية واجهت اتسل ازمة مالية ناجمة بالاساس عن اغلاق مصادر الدخل من الجاليات في البلدان الاوروبية، وكذلك عن وقف الارباح التي تجنيها المنظمة من الهجرة «غير الشرعية»[٨٤]. كما انها لم تكن تمتلك صندوقاً لجمع الاموال داخل «اليشوف» كالهجناه التي تمتلك «فدية اليشوف». وفي محاولة منها للتغلب على ازمتها المالية انتهجت اسلوبين: يتمثل الاول بالسطو المسلح، وجباية الاموال من ابناء الشرائح الاجتماعية المتوسطة والعليا تحت وطأة التهديد بالسلاح. ومن اشهر عمليات السطو، محاولة فاشلة جرت في آب ١٩٤٠ استهدفت «بنك يافت» في ضاحية مرحافيا، ومحاولة فاشلة اخرى جرت في شباط ١٩٤١ استهدفت ثرياً يهودياً في حيفا[٨٥]. الا ان المنظمة ركزت نشاطها، بسبب اخفاقها في هذا النوع من اعمال السطو المسلح وما تبعه من اعتقال عدد من اعضائها والقائهم في غياهب السجون، على الاسلوب الثاني، اي جمع الاموال من التجار والاثرياء اليهود تحت وطأة التهديد بالسلاح. وافرزت لهذا الغرض فرقاً من بين صفوفها انيطت بها مهام جمع الاموال من اليشوف، الذي وجد نفسه مطالباً بدفع اموال ليس الى جهة واحدة كما كان الامر في السابق؛ الامر الذي حدا بالكثيرين الى التهرب من دفع التبرعات او الامتناع عنه، وادى في المقابل الى قيام المنظمتين بجمع «التبرعات» تحت وطأة التهديد.

ومن الجدير بالذكر، ان الهجناه لم تتورع، في السابق، عن استخدام التهديد ضد الممتنعين[٨٦]، الا ان تهديد اتسل كان يفوق تهديدات الهجناه من حيث الشدة والعنف ووقعه على النفس، فقد لجأت المنظمة الى وضع متفجرات والغام بالقرب من منازل الممتنعين. وازاء الاستمرار في انتهاج هذا الاسلوب ورواجه، وجدت التجمعات اليهودية المتضررة نفسها مضطرة للجوء الى سلطات الانتداب لتحميها وتخلصها من «مبتزي الاموال»، وبالفعل هب رؤساء البلديات وكذلك زعماء المستوطنات وعقدوا مؤتمرا، نددوا فيه بتعاظم موجة اعمال الابتزاز وفرض الخوة وطالبوا السلطة البريطانية بشن «حرب لاهوادة فيها ضد مبتزي الاموال والمهددين»[٨٧]. وردت اتسل التي اخذ افرادها يتعرضون لملاحقة الشرطة، في بيان ضد اعضاء المؤتمر، اتهمتهم فيه بـ «التنكر لمصالح الشعب والصهيونية، ويهدفون فقط الى جمع الاموال، وعندما تحين ساعة الخطر يتركون البلاد» فضلاً عن اتهامهم بـ «المخبرين»[٨٨].

لم يتأت عن ملاحقة البريطانيين لمبتزي الاموال وشجب الاوساط اليهودية لهم، وقف اتسل لنشاطها في هذا المجال؛ وذلك لان اعضاءها كانوا يعيشون في فراغ قاتل ولأن المنظمة كانت ترغب، ولو عن طريق القوة، في فرض وجودها العلني داخل اليشوف، عن طريق جمع الاموال، كما كانت تفعل الهجناه؛ الامر الذي ادى الى توتير العلاقة، المتوترة اصلاً بينها وبين الحركة التصحيحية. فعلى اثر مصرع رزيئيل الذي كان بمثابة الضابط للعلاقة بين الطرفين بحكم زعامته لكل من منظمتي اتسل وبيطار، اعترى العلاقة بعض التوتر؛ حيث اخذ قادة اتسل الجدد يتجهون نحو مزيد من الاستقلالية عن الحركة التصحيحية، بينما كانت الاخيرة تبذل جهودها لجر المنظمة نحو مزيد من التبعية. وفي اواخر ١٩٤١، وصلت الخلافات بين الفريقين الى ذروتها لدرجة بدت المنظمة وكأنها تقف على عتبة انشقاق آخر، حين اخذ الطرفان يتبادلان التهم المشفوعة بأعمال التهديد والارهاب، كوضع متفجرة بواسطة المسؤول عن فرع القدس في اتسل بالقرب من مكتب احد قادة الحركة التصحيحية(٨٩). وقد تغلب الطرفان على الانشقاق المحتمل باقامة «لجنة تنسيق» مشكلة من اربعة اشخاص، يمثل كل طرف عضوان ، وظيفتها تنسيق العلاقة بينهما. وبذلك وجد حل للمشكلة التي كانت بمثابة سبب مباشر لتأزيم العلاقات، فقد تم، برضى الطرفين، تأسيس مشروع مالي ثابت يحمل اسم «ضريبة جبهة اسرائيل» شبيهة بصندوق «فدية اليشوف»، لوضع حد لاعمال الخوة والسرقة التي رافقت عملية جمع الاموال على يد اتسل. وقد تعهد المسؤولون عن الصندوق باقتصار حملة التبرعات وجمع الاموال على اعضاء الحركة التصحيحية واتسل وانصارهما. ومع ذلك فقد حاول المسؤولون مراراً فرض التبرعات على غير المؤيدين عن طريق القوة(٩٠).

مع اقامة صندوق «ضريبة جبهة اسرائيل» برئاسة «يعقوب حلبيتس»، المقرب من الاستخبارات البريطانية، والذي كاد في فترة لاحقة ان ينجح في تسليم قيادة اتسل الى يد المخابرات البريطانية، اصبحت المنظمة في اطار التبعية المطلقة للحركة التصحيحية، مما اثر بشكل كبير على مكانتها في نظر الكثيرين من اعضائها، وجعل الانسحابات من صفوفها تتوالى.

انهمكت قيادة المنظمة، في هذه الفترة، باعادة تنظيم نفسها، على الصعيد الاعلامي، واصدرت صحيفة، الى جانب صحيفتها الداخلية، تنطق باسمها، تحمل اسم «حيروت»(٩١) لايصال برامجها واهدافها الى الجمهور.

واثناء ذلك (نيسان١٩٤٢)،وصل إلى فلسطين مناحيم بيغن،كمجند في الجيش البولوني بعد ان كان قد شغل،منصب رئيس حركة بيطار في بولونيا.واستبشر بمجيئة عدد من قادة اتسل على امل اخراج المنظمة من حالة التدهور، كما استبشرت به قيادة الحركة التصحيحية على امل ايجاد حل ثابت لعلاقتها باتسل. وتحت مظلة هذا «الاستبشار»، عقدت قيادة الحركة التصحيحية واتسل اجتماعاً(٩٢)، في الثامن من ايار ١٩٤٢، تدارست فيه موضوع «الجندي» المجاز، وقررت تعيينه قائداً للمنظمة. بيد ان «الجندي» اشترط، لقبول التعيين، اطلاق سراحه من الخدمة العسكرية في الجيش

البولوني، ثم بعد انتهاء اجازته، اوقف نشاطه في المنظمة، وعاد الى صفوف الجيش بانتظار اوامر تسريحه. وليس من شك في ان واقع اشتراط بيغن، بقبول القيادة، اطلاق سراحه من الخدمة، واصراره على ذلك، قد شكلا تربة خصبة للاشاعات التي بثتها اوساط الهجناه، في فترة لاحقة، والقائلة ان بيغن عميل بولوني. ومن الجدير بالذكر، ان قيادة الحركة التصحيحية واتسل وجدت، لدى قيادة القوات البولونية المرابطة في فلسطين، اذنا صاغية اكثر مما وجدت، عند بيغن. فقد جرت اتصالات ولقاءات بين قيادة المنظمة وعدد من كبار الضباط البولونيين تمخضت عنها موافقة البولونيين على اعداد دورات عسكرية لعناصر اتسل. وبالفعل شرع كبار الضباط، ومن بينهم جنرال سبق له ان شغل منصب وزير الدفاع، باقامة دورات خاصة للمنظمة من بينها دورات استخبارية(٩٣)، تعيد الى الاذهان الدورات السابقة التي تمت في الاراضي البولونية عام ١٩٣٨.

اثناء ذلك، انهمكت قيادة المنظمة بأعداد خطة لخلق «كتيبة عبرية» تعمل في صفوف القوات البريطانية، معتقدة ان الظروف اصبحت مهيأة للحصول على الموافقة البريطانية، بفضل «التعاون الوثيق» بينها وبين الاستخبارات البريطانية، الا ان السلطات البريطانية رفضت الخطة على الرغم من وضع الحركة التصحيحية ثقلها الى جانبها. وكنتيجة لذلك، اقدمت المنظمة، عام ١٩٤٢، على اتخاذ خطوة حاسمة، تمثلت في، «وقف التعاون مع الاستخبارات العسكرية والمباحث»، وكذلك في «ابعاد جميع القادة المرتبطين بهما» و«الاستعداد للقيام بعمليات ضد البريطانيين»(٩٤). وقد استدعت هذه الخطوة اعادة بناء المنظمة من جديد، وبخاصة لانها كانت قد كشفت نفسها للمخابرات البريطانية وعرتها، اثناء فترة «التعاون»، فضلا عن تحول عدد من مسؤوليها وعناصرها الى مجرد عملاء للمخابرات المذكورة. فأقدمت على وقف نشاطها لمدة شهر، وعلى تمويه عملية انشقاقية وهمية، انسحب خلالها العديد من العناصر من المنظمة بشكل علني تظاهري، للانضمام بسرية الى وحدات وفق التقسيمات الجديدة التي املتها عملية اعادة البناء. ومن الجدير بالذكر ان عملية الانشقاق «الوهمية» اثارت استخفافاً بين صفوف عدد من المطلعين عليها، وخيبة امل بين صفوف من لا علم لهم بحقيقتها(٩٥). ولا شك بأنها جاءت نتيجة تبعات «التعاون» غير المشروط بـ «المقابل».

بيد ان الاخطر من ذلك، كان ظهور خلافات شديدة بين الحركة التصحيحية والمنظمة حول ضرورة «الاستعداد» لمواجهة البريطانيين، طرحت، من جديد، موضوع العلاقة بين الطرفين، واسفرت، في نهاية الامر، في ربيع ١٩٤٣، عن حل «لجنة الاشراف» وانهاء الاتفاقات بينهما، وخروج المنظمة، بشكل نهائي، من دائرة التبعية للحركة التصحيحية(٩٦).

مع حصول قيادة اتسل على استقلالية المنظمة، اصبحت تقف امام ضرورة تطبيق ما يتطلبه «الاستعداد» لمواجهة البريطانيين الذي طال امده وسط النقاشات مع الحركة التصحيحية، الا انها وجدت نفسها عاجزة عن تحقيقه. وفي غضون ذلك، شهدت القيادة صراعات خطيرة بين صفوفها اسفرت عن حل القيادة برئاسة يعقوب مريدور لنفسها في ايار ١٩٤٣، وبقيت المنظمة اثر ذلك لفترة بسيطة كجسد بلا رأس، في وقت كانت ترتفع

فيه اصوات تطالب بحلها نهائياً(٩٧)، الى ان عاد الرأس اليها على شكل قيادة جديدة برئاسة مريدور نفسه.

وسط هذه الاجواء، عاد «المجند» في الجيش البولوني الى فلسطين، حاملاً معه هذه المرة مذكرة «تسريح» من الخدمة، لينخرط في خدمة اخرى، ليس كجندي، وانما كقائد لاتسل.

---

(١) باوار يهودا، «**الدبلوماسية والسرية في السياسة الصهيونية**»، (دبلوماتيا أومحتيرت بمدينيوت هتسيونيت)، مرحافيا، اصدار: الكيبوتس القطري، الطبعة الثانية ١٩٦٩، ص ٧٢.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٧٢.

(٣) ليف عامي شلومو، «**في النضال والثورة**» (بمأفاك اوفميرد) تل - ابيب، اصدار وزارة الدفاع، بدون تاريخ، ص ٧٩ - ص ١٣١.

(٤) باوار يهودا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.

(٧) بن - تسيون دينور وآخرون (تحرير)، «**كتاب تاريخ الهجناه**» (سيفرتولدت هجناه)، تل - ابيب، اصدار معرخوت، المجلد الخامس، ص ١١٢.

(٨) باوار يهودا، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٧٧٧.

(٩) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٧٧٧.

(١٠) **المصدر نفسه**، المجلد الخامس، ص ٧٧٨.

(١١) ميلشتاين اوري، «**بالدم والنار يهودا**» (بدام فاش يهودا)، تل - ابيب، اصدار لفين افشتاين، الطبعة الثانية ١٩٧٤، ص ٨٥.

(١٢) شاؤول افيجور وآخرون (تحرير)، «**موجز تاريخ الهجناه**» (كيشور تولدوت مهجناه)، تل - ابيب، اصدار: وزارة الدفاع، ١٩٧٨، ص ٣٦٩.

(١٣) بن - تسيون، دنيور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٧٧٦.

(١٤) **المصدر نفسه**، المجلد الخامس، ص ٢٧٤ - ٢٧٧.

(١٥) نيف دافيد، «**تاريخ المنظمة العسكرية القومية اتسل**» (معرخوت هارجون هتسفائي هليئومي)، تل - ابيب، اصدار كلاوزنر ١٩٦٥، الجزء الثالث، ص ٨٢ - ٨٣.

(١٦) افيعيزر جولان، «**حرب الاستقلال**» (ملحيمت هعشماؤوت)، تل - ابيب، اصدار: وزارة الدفاع، ١٩٧١، ص ١٠.

(١٧) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ١١٢.

(١٨) «**المصدر نفسه**»، المجلد الخامس، ص١١٢.

(١٩) **المصدر نفسه**، المجلد الخامس، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٢٠) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ١٢٣.

(٢١) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٧١.

(٢٢) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ٢٩ - ٣٠.

(٢٣) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦.

(٢٤) باوار يهودا، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.

(٢٥) تساؤول افيجور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٩.

(٢٧) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٣٤.

(٢٨) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٧.

(٣٠) شاؤول، افيجور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠١.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٣٠١.

(٣٢) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجز الثالث، ص ٦٨.

(٣٣) ميلشتاين اوري ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٣٤) باورا يهودا، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ – ٨٦.

(٣٥) بناي يعقوب ، «جنود مجهولون» (حياليم المونيم)، تل – ابيب، اصدار مجموعة اصدقاء، ص ٨٥.

(٣٦) الداد يسرائيل، «العشر الاول» (معسير ريشون)، تل – ابيب، اصدار: منير قدامي ليحي، الطبعة الثانية ١٩٦٣، ص ٩١ – ٩٢.

(٣٧) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٣٨.

(٣٨) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٤٧.

(٣٩) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٤١.

(٤٠) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٤٢.

(٤١) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٣٥.

(٤٢) يلين مورنتان ، «المحاربون من اجل حرية اسرائيل» (لوحامي حيروت يسرائيل) تل – ابيب، اصدار: شكمونا ١٩٧٤، ص ٦٣ – ٦٤.

(٤٣) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٣٨.

(٤٤) بن – تسيون دينور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ٤٧٠ – ٤٧١.

(٤٥) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٢٠ – ٢١.

(٤٦) بن – تسيون واخرون مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ٤٧٤.

(٤٧) المصدر نفسه ، المجلد الخامس ، ص ٤٧٥.

(٤٨) المصدر نفسه ، المجلد الخامس ، ص ٤٧٥.

(٤٩) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٤٣.

(٥٠) «المحاربون من اجل حرية اسرائيل – كتابات» (لوحامي حيروت يسرائيل – كتافيم)، تل – ابيب، اصدار: اللجنة لنشر كتابات ليحي ١٩٥٩، المجلد الثاني، ص ١٧ – ١٨.

(٥١) ليف عامي شلومو ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(٥٢) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٤٦.

(٥٣) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٤٦.

(٥٤) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٤٤.

(٥٥) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٤٥.

(٥٦) ليف عامي شلومو، مصدر سبق ذكره، ١٤٥.

(٥٧) يلين مور نتان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ – ٧٠.

(٥٨) بن – تسيون، دينور وآخرون، مصدر سبق ذكره، الجزء الخامس، ص ٤٧٦.

(٥٩) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٥٠.

(٦٠) بناي يعقوب، الجزء الثالث، ص ٦٩.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٦٢) الداد يسرائيل ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٦٣)سيتون ، دافيد ، «في العلن والخفاء» (باأور اوفاسيتر)، القدس، اصدار: بمعرخاه،، ١٩٧٨، ص ٩٣.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٩٦؛ ليف عامي شلومو، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

(٦٥) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٥٥.

(٦٦) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ٥٥.

(٦٧) بن – تسيون دينور وآخرون، مصدر سبق ذكره المجلد الخامس، ص ٤٧٢.

(٦٨) ليف عامي شلومو ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٦٩) بن –تسيون دينور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ٥٦.

(٧٠) نيف دافيد ، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٥٦.

(٧١) بن – تسيون دينور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ٤٧٣.

(٧٢) المصدر نفسه ، المجلد الخامس ، ص ٤٧٤.

(٧٣) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٥٦ – ٥٧.

(٧٤) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٧٤.

(٧٥) افيدار يوسف ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٦٧.

(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ١٦٦.

(٧٧) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٧٤.

(٧٨) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦.

(٧٩) باوار يهودا ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٤.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.

(٨١) نيف دافيد، . **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ٧٤.

(٨٢) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٨٢.

(٨٣) **المصدر نفسه** ، المجلد الخامس، ص ٤٨٢.

(٨٤) **المصدر نفسه** ، المجلد الخامس ، ص ٤٨٣.

(٨٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ٢٥٤.

(٨٦) **المصدر نفسه**، الجزء الثالث، ص ٢٥٤.

(٨٧) **المصدر نفسه** ، الجزء الثالث ، ص ٢٥٤، نقلاً عن «هآرتس»، ١٩٤١/٨/١١.

(٨٨) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٨٣.

(٨٩) نيف دافيد، . **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ٢٥٥.

(٩٠) **المصدر نفسه**، الجزء الثالث، ص ٢٥٦.

(٩١) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٠.

(٩٢) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٨٤.

(٩٣) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.

(٩٤) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٨٦.

(٩٥) ليف عامي شلومو ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣.

(٩٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨٩.

(٩٧) **المصدر نفسه**، ص ١٩٠.

فاروق وادي

سقوط زمن الوهم

دراسة في أدب غسان كنفاني الروائي

مدخل

لا تتحقق كونية الفن إلا من خلال خصوصيته. وبقدر التصاق غسان كنفاني بخصوصية التجربة الفلسطينية والتزامه في التعبير عنها، فانه استطاع الانطلاق منها بتلقائية إلى رحابة العالم، ليحقق في ذلك اللقاء والتطابق بين الهم الفلسطيني بتفاصيله والهموم الانسانية بعموميتها؛ حيث يمتلك الجزء قوة التعبير عن كلية أشمل.

«ان فلسطين تمثل العالم برمته في قصصي...»[1]. لقد أراد غسان كنفاني، بهذا القول، أن يحرق المسافة بين الخصوصية والكونية، لكن الاحتراق الفعلي لم يتحقق إلا من خلال التقاط جوهر وتفاصيل رحلة الانسان الفلسطيني وتجربته في شروطها التاريخية المتباينة؛ ففي هذه الحالة وحدها تصبح تجربة الانسان الفلسطيني تجربة فلسطينية وإنسانية في آن واحد. فالكاتب لم يختزل العالم ليحصره في حدود قضيته، بل انه، على العكس من ذلك، يمسك بقضيته وإنسانها ليلامس بها التجربة الانسانية الشاملة.

«ففي وسع الناقد [الادبي] الآن أن يلاحظ بأن قصصي لا تتناول [الفرد] الفلسطيني فحسب؛ بل تتناول حالة إنسانية لانسان يقاسي من المشاكل اياها. ولكن ربما كانت تلك المشاكل اكثر تبلوراً في حياة الفلسطيني»[2].

قد تكون تلك المشاكل، بالفعل، أكثر تبلوراً في حياة الانسان الفلسطيني، وقد لا تكون. لكن الذي يجعلها كذلك، في رؤية الفنان، هو الالتزام بتلك الخصوصية بالانخراط في التجربة حتى العظم والاقتراب من إنسانها ومعانقة همومه حتى الالتحام، بحيث يصبح هذا الانسان بؤرة الرؤيا لهموم ومشاكل الانسانية جمعاء.

«كنت أكتب عن فلسطين كقضية قائمة بحد ذاتها، وعن الاطفال الفلسطينيين، وعن

الانسان الفلسطيني، عن آمال الفلسطينيين بحد ذاتها كأشياء منفصلة عن عالمنا هذا مستقلة وقائمة بذاتها كوقائع فلسطينية محضة. ثم تبين لي أني أصبحت أرى في فلسطين رمزاً انسانياً متكاملاً. فأنا عندما أكتب عن عائلة فلسطينية، فإنما أكتب في الواقع عن تجربة انسانية. ولا توجد تجربة في العالم غير متمثلة في المأساة الفلسطينية»(٣).

ذلك، يلخص تطور الوعي السياسي لدى غسان كنفاني، والذي نلمس انعكاساته المباشرة في نتاجاته الاخيرة كوعي يفصح عن ذاته بلا مراوغة، باحثاً عن أيسر السبل للتواصل مع جمهور عريض، بما يقتضيه ذلك من تنازلات على صعيد البناء الفني، وتراجع عن النقطة التي وصل إليها الكاتب في روايتيه الاولى والثانية تقنياً وتجريبياً.

لقد شهدت السنوات الاخيرة من حياة الكاتب تحولاً جذرياً في معتقداته وقناعاته السياسية والايديولوجية، وانتقالاً من الفكر القومي إلى الاممي. لكن غسان كنفاني، روائياً لم يكن مشروطاً بفكر القوميين العرب (الحركة التي كان ينتمي إليها) وهو يخلق فنه الروائي؛ إذ أنه تجاوز بهذا الفن المرتكزات الايديولوجية التي كانت تحركه في ممارساته السياسية، واعتنق، بوعي أو بدون وعي، نقيضها الفكري قبل سنوات من تعبيره السياسي عن اعتناق الفكر الجديد.

فقد استبق غسان كنفاني، ككاتب روائي، ذاته، كمناضل سياسي، إلى المواقع الفكرية والسياسية الاكثر تقدماً. وهو لم يكتشف هذا التجاوز إلا في مرحلة متأخرة، وبالتحديد، كما يعبر، بعد أن شاهد فيلماً سينمائياً مأخوذاً عن إحدى رواياته..

«.. وقد شاهدت الفيلم بمنظور جديد، إذ اكتشفت فجأة بأن الحوار بين الابطال وخط تفكيرهم وطبقتهم [الاجتماعية] وطموحاتهم وجذورهم في ذلك الحين كانت تعبر عن مفاهيم متقدمة عن أفكاري السياسية. [إذن] باستطاعتي القول بأن شخصيتي كروائي كانت متطورة أكثر من شخصيتي كسياسي، وليس العكس»(٤).

في السياسة، كان غسان يطمح إلى مجابهة الواقع. اما الرواية فقد كانت لديه أكثر من مجرد المجابهة. فمن خلالها عبّر عن الواقع، وتسرب منه إلى الماضي ليوقظه ويحييه، ثم جابه الحاضر..

فالروائي، كما يرى غسان، كل هذه المعالم مجتمعة... يعبر عن الواقع... ويهرب إلى الماضي... ويجابه الحاضر(٥).



أربع روايات، هي التي نشرها غسان كنفاني قبل موته، ترسم بكثافتها الشديدة رحلة الفلسطيني من الفرار إلى المواجهة:

١ - «رجال في الشمس»[٦]

رواية تتوسم خطى رجال فلسطينيين في رحلة الفرار الجهنمية، من صقيع المنفى إلى لظى الصحراء الممتدة بين البصرة والكويت، ينقلهم، في الرحلة، فلسطيني آخر، عاجز، فقد رجولته في حرب فلسطين، مهربين في سيارة صهريج ماء فارغ، نحو بديلهم المكاني الوهمي عن الارض طمعاً في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والنفسي المفقود. لكن البديل، في النهاية، لم يكن إلا الموت، والموت اختناقاً في الصهريج، وبسواعد أعجز من أن تدق جدران خزان الماء الذي يحتويهم هاربين، يخنقهم هاربين... لتجد جثثهم نهايتها وقبرها في ركام مزبلة صحراوية، لا تسمع النداء الذي أصبحت تردده الصحراء... لماذا لم تدقوا جدران الخزان؟

٢ - «ما تبقى لكم»[٧]

رحلة فرار اخرى للفلسطيني، عبر الصحراء، تنتهي بإرهاصات المجابهة. ففي الصحراء الفلسطينية المحتلة يهرب حامد خجلاً من عاره، بعد أن حملت اخته من رجل حقير وخائن ثم تزوجها بلا ثمن. انه يقطع صحراء يستولي عليها الاعداء قاصداً الضفة الغربية بحثاً عن امه، ملاذه الوهمي، والتي كان غيابها سبباً في كارثة عاره.

لكن الصحراء التي كانت هناك، في الرواية الاولى، موتاً وقبراً، تصبح هنا أرضاً للمجابهة. فالبطل الهارب يلتقي عدوه فوق رمال الصحراء، يصطدمان وجهاً لوجه، خنجراً وبندقية. وفي لحظة متوحدة، رغم البعد المكاني، ينغرس خنجر الأخت في جسد زوجها، ويلتمع نصل خنجر حامد في وجه عدوه.

٣ - «أم سعد»[٨]

في اللوحات التسع التي ترسمها هذه «الرواية» لا حدث ينمو، وإنما مواقف وأحداث تفصيلية تنمي الشخصية التي أرادها الكاتب محوراً للرواية. فكل لوحة من هذه اللوحات تحتفظ باستقلالها النسبي، لكنها تعود لتجد خيوطها ممتدة بسابقتها ولاحقتها لتشكل في مجموعها مبنى العمل الروائي، ويحكم ترابطها من خلال الشخصية المحورية، التي تتحرك في داخلها.

أم سعد هي تلك الشخصية المحورية، كيان إنساني ينبض ببساطة وعنفوان الحس الشعبي المرهف، بوصلة تتحرك بتلقائية لتشير، ببساطتها، إلى منحى حركة الأحداث؛ وهي، في الوقت نفسه، الوعي الفلسطيني الجديد في أرقى وابسط تجلياته.

أما نقطة البدء في اللوحة الاولى، فإنها «الدالية» التي تزرعها أم سعد، لنراها في اللوحة الاخيرة وقد برعمت، لتغلق مع براعمها دائرة مسار الرواية.

٤ - «عائد إلى حيفا»[٩]

تغيب الشخصية المحورية هنا لتستند الرواية على الحدث، لكن الاحداث تعود لتترك

مكانها لهيمنة الحوارية الذهنية المباشرة. الحدث محدد زمنياً ويتـواصل مـع أحداث تاريخية ترتبط فيه؛ ومحوره زيارة يقوم بها فلسطيني مع زوجته إلى بيتهم في حيفا الذي غادروه قبل عشرين عاماً، بعد أن أتاح لهم الاحتلال الجديد عام ١٩٦٧ فرصة زيارته، باحثين عن طفلهم الذي خلفوه وراءهم في ذلك البيت عند سقوط المدينة قبل تلك السنوات الطويلة، ليفاجآ بأن الطفل الذي خلفوه قد أصبح ضابطاً في الجيش الاسرائيلي ومدافعاً عن الصهيونية والاحتلال. لكنهم يجدون عزاءهم في ابنهم الآخر، الذي يطمح إلى الالتحاق بحركة المقاومة.

والروايات التي نشرت بعد استشهاد غسان كنفاني، تظل أجزاء مبتورة من عالم روائي لم يكتمل، لكنها تبقى أجزاء من هذا التراث، تلتقي مع سابقاتها المكتملة وتطمح في تجاوزها، لكن النظرة التقييمية اليها تظل أيضاً مبتورة. فالدائرة هنا لم تكتمل، والعين التي تنظر إليها تظل محتفظة باعترافها بالعجز عن إكمال الدائرة إلا من خلال الارتداد نحو التراث المكتمل او ممارسة الاسقاط الذاتي الذي يجتهد في اغلاق الدائرة. والروايات غير المكتملة التي نشرت لغسان كنفاني بعد استشهاده ثلاث:

١ - «**العاشق**»[١٠]

وفيها يرتد الكاتب إلى التاريخ الفلسطيني في سنوات الاحتلال البريطاني، ليرصد ملامح البطل الفلسطيني الملحمي في التاريخ القريب؛ إنسان يتنكر لاسمه، ثم يعود ليتنكر لاسمه الجديد، في انتقاله من مكان إلى مكان، مختفياً عن عيون السلطات، ومتوسلاً الجياد رفاقاً له في لحظة هربه ولحظة المجابهة. لكنه يسقط أخيراً بين يدي عدوه، وعند سقوطه تنتصب الذاكرة لتعيد تشكيل تاريخه في عنصري تكوينه... مجابهة واختفاء... واختفاء ومجابهة.

رواية لم تكتمل، تشي صفحاتها المنقولة بتجربة فنية فذة عاجل الموت صاحبها قبل اكتمالها.

٢ - «**الاعمى والاطرش**»[١١]

في هذه الرواية محاولة لتحقيق التزاوج بين الفني والذهني. وهي ترصد علاقة نشأت صدفة بين أعمى وأطرش في لحظة اكتشاف الخط الفاصل بين الوعي الزائف والوعي، عندما يكتشفان أن ضريح الولي وأدعيتهما إليه لن تخلصهما من عاهتيهما. يهتز الغيبي والمتوارث فيهما فجاة؛ إذ يكتشفان أن الولي ليس أكثر من مجرد نبت فطري عاجز، فيقرران هدم الضريح، لكنهما يظلان عاجزين عن الفعل رغم إحساسهما بالتغير، فسقوط الوعي الزائف لا يحقق القدرة على الفعل، بل يستلزم، في البدء، البحث عن وعي بديل. وإذ يظهر، في عالم الاعمى والاطرش، الانسان الفلسطيني المقاتل، المزود بالوعي، والفاعل، فانهما ينعطفان نحوه متلمسين وعيه في زمن سقوط الوهم.

٣ - «**برقوق نيسان**»[١٢]

في حدث قصير يجد ارتداداته في الهوامش المتوازية، وفي زمن قصير يجد عمقه في

زمن الهوامش، تبدأ الرواية وتنتهي. فالرجل العجوز الذي يحمل زهور البرقوق لصديقته المناضلة ورفيقة ابنه. الشهيد، يجد نفسه واقعاً في شرك نصبه جنود الاحتلال؛ إذ يقتحمون بيت الصبية في غيابها، ليصبح كل قادم إليه مداناً. حتى حامل زهر البرقوق هو مدان. وكل انسان يبقى عرضة للإدانة.

لكن الاحتلال أيضاً يحيي البذور الخبيئة في الاعماق لدى مناضلين قدماء كادوا أن ينسوا تاريخهم، لكن الشرك أعادهم إلى الجوهر... وفي الشرك تصبح أحاديثهم إلى الاعداء رسالات نضالية بين بعضهم البعض.

هذه الروايات السبع، المكتملة، وأخرى عاجل الموت كاتبها قبل إكمالها هي التي اعتمدتها لجنة تخليد الشهيد غسان كنفاني ونشرتها كآثار كاملة لاعمال الكاتب الروائية(١٣)، وهي التي تعنينا في هذه الدراسة، لكننا نستبق ذلك بمجموعة من الاشارات قد تكون ضرورية لدراسات اخرى:

أ – صنفت لجنة تخليد الشهيد عمل غسان كنفاني «عن الرجال والبنادق» كمجموعة قصص قصيرة، بينما الكاتب قدم عمله كعدد من «اللوحات» التي ترسم افقاً أشرق فيه الرجال والبنادق(١٤) إن توحدها الموضوعي والامتداد الزمني لاحداثها ونمو الشخصيات في داخلها، ساهم في تكوين رأي مغاير نظر إليها كعمل روائي، أو كعمل روائي لم يكتمل، في حالة التعامل مع قسمه الاول(١٥).

ب – ثمة إشكال تصنيفي آخر بشأن «أم سعد». ففي حين وضعتها لجنة تخليد الشهيد ضمن النتاج الروائي للكاتب، فإن اجتهاداً آخر يرفض انتماءها، مع «عن الرجال والبنادق»، الى أحد الشكلين: القصص القصيرة أو الرواية(١٦). أما الكاتب فقد قدمها على أنها «قصص فلسطينية».

جـ – في العام ١٩٦٦، نشر غسان كنفاني رواية بعنوان «من قتل ليلى الحايك؟» مسلسلة في مجلة «الحوادث» اللبنانية (١٧)، ولم تنشر بعد ذلك في كتاب، كما استبعدتها لجنة تخليد الشهيد من النشر ضمن أعماله الروائية.

تستند الرواية على الحبكة البوليسية، وتزدحم بكل عناصر الاثارة البدائية الساذجة، بدءاً بعنوانها ومروراً بأحداثها وشخصياتها، وانتهاء بالشكل الصحفي الذي قدمت فيه (المانشيتات الفرعية، والصور المرافقة، والاخراج التمثيلي).

إن هذه الرواية، السقطة، تشكل نبتاً وحشياً شاذاً فوق الارض التي انبتت غسان كنفاني روائياً. وهي لا تعنينا في هذه الدراسة، إلا أن مجرد الاشارة إليها هنا قد تعني بعض الدارسين الاكاديميين، أو الذين تعنيهم جوانب أخرى من حياة الكاتب.

لكن ما بقي من غسان حقاً هو تلك الاشياء التي دفع حياته ثمناً لتكريسها، الارض

الفلسطينية، والبطل الفلسطيني... الزمان والمكان الفلسطينيين. ثم تلك المغامرة الفنية الصعبة التي قفز بها عمراً في مسار تطور الرواية الفلسطينية، متكئاً على الواقع الفلسطيني والرمز معاً، ناسجاً رحلة الفلسطيني من المنفى إلى الثورة.



الارض والانسان الفلسطيني

من الارض تبدأ رحلة غسان كنفاني الروائية، وفيها كانت تطمح أن تنتهي؛ فهي تتوازى مع رحلة الانسان الفلسطيني، من الارض إلى المنفى الذي ظلت فيه الارض محمولة في الذاكرة، ينأى عنها فيقترب منها.

أبو قيس «رجال في الشمس» ينأى عن الارض، لكنه إذ يمنح صدره لتراب الأرض البعيدة، فإن قلبه يخفق بدبيب الارض الاولى، المفقودة. «أراح ابو قيس صدره فوق التراب الندي، فبدأت الارض تخفق من تحته: ضربات قلب متعب تطوف في ذرات الرمل مرتجة ثم تعبر إلى خلاياه» (ص ٣٧). وليست الارض قريبة من القلب، لكنها متوحدة فيه تخفق مع خفقاته، وتستمد رائحتها من تلك الالفة الحارة التي يستنشقها الرجل في المرأة المعشوقة غب اغتسالها بماء بارد.

هذا الاقتراب من الارض المفقودة، يتسامى بها عن المسافات، ليحرقها بالذاكرة والحلم. فنسيج رحلة الانسان الفلسطيني يبقى متمحوراً حول الارض. كل الافعال، الاحلام، الهواجس، الطموحات، يظل محورها الارض. وحتى الموت فإنه لا يكتسب معناه بعيداً عن الارض ، فيصبح مجانياً ورخيصاً حينما يكون خاتمة الرجال في رحلتهم الطامحة إلى إيجاد بديلهم الوهمي للارض. ومن هذا النسيج الواقعي، يستمد غسان كنفاني خيوطه لينسج كلماته في تمحورها حول الارض.

وكما اشتم ابو قيس رائحة المرأة في الارض، فإن حامد «ما تبقى لكم» أحسها هو الآخر امرأة، عذراء، ترتعش تحت جسده.. «فغرس أصابعه في لحم الارض وذاق حرارتها تسيل إلى جسده، وبدا له انها تنفست في وجهه فلفح لهاثها المستثار وجنتيه، وشد اليها فمه وانفه، فاشتد الوجيب الغامض...» (ص ١٦٩).

لكن فعل الارض، الذي غاب عن الرجال الذين قتلتهم أراضي الغربة، يتبدى لحامد الهارب من الارض اليها، والغارق في جوفها الصحراوي ليبقى فيها، ومن قلبها يدرك فعالية فعلها الخفي.. «أرض خصبة مزروعة بالوهم والمجهول تتكسر كل انصال الفولاذ في العالم إذا مرت فوق صدرك الاصفر العاري، صدرك الأجرد الممتد إلى أبدي وإلى آبادهم، والسابح بجلال في بحر من العتمة، كل انصال الفولاذ في العالم ليس بمقدورها أن تحصد من فوقك عرقاً واحداً. ولكنها تتكسر، واحداً وراء الاخر، حتى ليتحول هو ذاته إلى عرق مجهول مشرش يستقي منك انتصابه وخطواته» (ص ١٧٩، ١٨٠).

أرض صحراء الغربة التي استلقت فوق نفاياتها ثلاث جثث فلسطينية في الرواية الاولى، هي غير أرض الصحراء الفلسطينينة التي تمد حامد بفعل الانتصاب. فهي ارض فلسطينية، وفوق ذرات ترابها نشهد بذور مواجهة اولى لم تكتمل، فكانت إشارة الارهاص بانعطاف حركة التاريخ الفلسطيني نحو بدايات المواجهة الحقيقية التي شهدت الانسان الفلسطيني ثائراً يرفع سلاحه، والذي نجد صورته الموازية، على المستوى الروائي، في حامد يرفع خنجره في وجه عدوه، في لحظة المواجهة التي لم تشهد انغراس السكين في جسد العدو، لان انغراس السكين كان آنذاك، لو حصل، مجرد كذبة وتضليل رومانسي واستباق لحركة التاريخ. لكنه في النهاية التي انتهى اليها جاء استشرافاً وارهاصاً بتلك الحركة التي شهدها التاريخ الفلسطيني من اجل الارض. فغسان كنفاني لم يستبق حركة التاريخ، بيد انه لم يخنه، إذ استشرف حركة بوصلة مساره.

تطور هذا المسار، هو الذي قفز بحركة التاريخ خطوات تحولية إلى الأعلى، وهو الذي جعل من «ام سعد» كياناً حقيقياً نابضاً يرتقي إلى درجة المواجهة الواقعية بنمطِها الشعبي الفعوي. فمن اين تجيء ام سعد؟ انها «تصعد من قلب الارض وكأنها تصعد سلماً لا نهاية له» (ص ٤٥)، مدركة تلك العلاقة بين النبتة وأرضها، ومجسدة علاقة الانسان الفلسطيني بأرضه.

هكذا تنتصب أم سعد أمامنا، نبتة فلسطينية تضرب جذورها في عمق الارض، كما الدالية التي تزرعها «تأخذ ماءها من رطوبة التراب ورطوبة الهواء، ثم تعطي دون حساب» (ص ٢٤٩).

وإن احتلت الارض المساحة الاوسع في ذاكرة الانسان الفلسطيني الذي عرفها، فإنها للجيل الذي ولد ونما بعيداً عنها تبقى شيئاً آخر أكثر من مجرد ذاكرة. فإذا كانت الارض بالنسبة لسعيد س. في رواية «عائد إلى حيفا»، مكاناً يعشش في خلايا الذاكرة بكل أشيائه الصغيرة وتفاصيله ويتنكر لصاحبه إذ يطل عليه بعد هزيمة، فانها لجيل ابنه خالد، الجيل الذي لم ير الارض من قبل لكنه حمل السلاح ليقاتل من أجلها، تعني شيئاً أكثر من مجرد ذاكرة. «كنت اتساءل فقط. افتش عن فلسطين الحقيقية. فلسطين التي هي أكثر من ذاكرة، أكثر من ريشة طاووس، أكثر من ولد، أكثر من خرابيش قلم رصاص على جدار السلم. وكنت أقول لنفسي: ما هي فلسطين بالنسبة لخالد؟ انه لا يعرف المزهرية، ولا الصورة، ولا السلم ولا الحليصة ولا خلدون، ومع ذلك فهي بالنسبة له جديرة بأن يحمل المرء السلاح ويموت في سبيلها» (٤١١ – ٤١٢).

وتصل العلاقة بين الانسان والارض في «العاشق» إلى حد الاندماج والتوحد. ينتفي عبد الكريم، العاشق، عن اسمه، ينكر ذاته القديمة ليتقمص اسماً وشخصاً آخر في كل مرة، لكن هذا الانكار يظل في سبيل الارض التي لا ينكرها. يهرب من رقعة إلى رقعة، لكنه يظل فوق الأرض التي يعشق، والمتوحد فيها حتى العظم والنخاع، متنقلاً فيها، منها، واليها، تحتويه بتواطئها الحنون معه وتحدب عليه. كل الاشياء لديه تبدو قابلة

للانفصال عنها، اسمه وماضيه .وشخصه. الا الأرض القادرة على منحه تجسدد الفعل الدائم، يظل الانفصال عنها غير ممكن.

تواطؤ الأرض مع العاشق الفلسطيني، يدركه عدوه الذي يطارده، الكابتن بلاك، الضابط الانجليزي، ويعبر عنه بكلمات هي اقرب إلى الشهادة؛ إذ يقرر بعد احدى محاولاته القبض على عبد الكريم «كنت أقول لنفسي، وأنا عائد مع الخيبة والمرارة والتعب، إن الأرض ذاتها هي المتواطئة والشريكة، وانك كي تقبض على عبد الكريم عليك أولاً أن تلقي القبض على الارض...» (ص ٤٤٧،٤٤٦).

وتغيب الأرض في «الأعمى والأطرش»، لأن كلا الشخصين، أعمى وأطرش، يسقطان في معضلة البحث عن الحلول الفردية لمشاكلهما الذاتية، فيتوسلان الغيب وإرث سنوات الوهم الطويلة، قبل ان يكتشفا أن توسلهما يتكيء على جدار الوهم. لقد جاءا من أرض واحدة، من بقعة صغيرة محددة على الارض والخرائط، فاكتشفا معاً أن الغيب هو وهم.. «اثنان من طيرة حيفا، يلتقيان بالصدفة حول حبة فقع!» (ص٥٠١). لكن الارض، رغم غيابها، تظل حاضرة في الوعي، بل ان الأعمى يستمد من مثالها وعيه وحدسه.. «وعرفت، كما تعرف الارض أن عشبة ما ستنمو هنا، انني سأذهب» (ص ٤٧٨).

والأرض التي يتقمصها الانسان الفلسطيني، تطل في «برقوق نيسان» وقد تقمصته هي بدورها، فعندما يكتسي بدنها بزهر برقوق الربيع، تصبح مثل جسد رجل شاسع ثقبه الرصاص. انها لا تحتوى الشهيد في أعماقها فحسب، ولكن شكلها الخارجي يتجلى على هيئته.

هكذا تتبدى الأرض في عيني الرجل العجوز، والد الشهيد قاسم الذي ظل «منشغلاً بتلك الصورة الغريبة التي اقتحمته كأنها قذفت على رأسه بحجر: بدن الارض مثل بدن رجل مثقب بالرصاص، يتضرج بزهر البرقوق، ويكاد المرء يسمع نزيز الدم يتدفق من تحته، ولا ريب أن قاسم بدا كذلك بعد هنيهات من سقوطه..» (٥٨٥).

الأرض هي ذروة العلاقات الحميمة للفلسطيني مع الاشياء. انها نقطة الدائرة التي انزلق عنها الفلسطيني في الانحناءة الهابطة في رحلة الغربة، وهي النقطة ذاتها التي يطمح للوصول إليها بارتقائه للانحناءات الصاعدة عبر الممارسة النضالية.

أن يشهد انغلاق الدائرة بوصول الفلسطيني إلى أرضه، كان هم غسان كنفاني في ممارسته السياسية وحلمه وطموحه. وأن يعبر عن رحلة الانسان الفلسطيني، عبر تفصيلات مسارها في محيط الدائرة من النقطة ذاتها: الأرض واليها، كان همه في ممارسته الفنية، رغم أن الفارق بين الممارستين هو مجرد فاصلة صغيرة وهمية لدى غسان كنفاني، روائياً ومناضلاً.

زمان الفلسطيني.. ومكانه

فرضت تجربة الاقتلاع والنفي القسري للفلسطيني عن أرضه، نوعاً من الخصوصية في علاقته مع الزمان والمكان..

فمهما تعددت الامكنة في المنافي، فإن الحلم يظل يشد الفلسطيني إلى مكانه»، ومهما تراكم عليه الزمن، فإنه يظل يشد أوتار الذاكرة نحو الزمن المفقود، وهو يطمح في استعادتهما معاً: المكان المفقود والزمن المفقود.

ظل المكان المفقود، طويلاً، حلماً بعيد التحقق. وكلما كان الزمن يمضي برتابته، فانه كان ينأى بالفلسطيني بعيداً عن المكان، ويبعد الحلم عن احتمالات التحقق...

لكن التحول في حركة التاريخ الذي صنعه الانسان الفلسطيني بممارسته النضالية، كسر رتابة الزمن، فأصبح الحلم قابلاً للتحقق، إذ أصبح الزمن الفلسطيني يتجه في حركته نحو المكان الفلسطيني المفقود.

وما بين «رجال في الشمس» و «أم سعد»، تكمن شهادة غسان كنفاني. ففي حين غرق الرجال الثلاثة في الرواية الاولى في اوهام المكان البديل لان حلمهم، في زمن الوهم، كان بعيداً عن التحقق. فإن أم سعد، التي تعيش في تفاصيل الزمن الحاضر، المتغير، وتساهم في صنعه، نراها وهي تقترب أكثر من «المكان» ومن تحقيق الحلم.

في «رجال في الشمس» لا يقدم المكان دلالته من ذاته كمكان فحسب، وإنما يكتسب من الزمان دلالات اخرى.

فالصحراء، بامتدادها وفراغها وعريها، بصفرتها الباهتة الموحية، هي مسرح الحدث في زمن الفرار والاستنكاف. ولان المكان يشهد على ذاته في مثل ذلك الزمان، فإن الصحراء تحمل دلالات الموت والضياع، وفي جبروتها تكمن القسوة، ويكمن الموت للرجال الموغلين في جوفها نحو المكان البديل لكي يصنعوا فيه زمناً بديلاً.

هناك، وفي ذلك الزمن، كانت الصحراء جسراً من جسور الوهم ... «إن هذه الكيلومترات المئة والخمسين اشبهها بيني وبين نفسي بالصراط المستقيم الذي وعد الله خلقه أن يسيروا عليه قبل أن يجرى توزيعهم بين الجنة والنار» (ص ١٠٥). لكن الرجال الثلاثة، عبروا ذلك الجسر نحو الموت المحتم.

ومع أن للصحاري ذات السمات التكوينية المكانية، إلا أن الصحراء، في زمن آخر، تظل قادرة على أن تحمل دلالات اخرى مغايرة...

فالصحراء التي كانت قبراً وجحيماً في الرواية الاولى، تتحول في «ما تبقى لكم» إلى كيان متنفس. فبدلاً من وحشيتها الاولى، نرى أن الكاتب هنا يؤنسنها، فيضع فيها عقلاً ومشاعر، ويكسبها لحماً ونبضاً وعواطف دافئة...

- «رآها الآن لأول مرة **مخلوقاً يتنفس** على امتداد البصر، غامضاً ومريعاً وأليفاً في وقت واحد...» (ص ١٦١).

- «وقد أحس بها **جسداً هائلاً يتنفس** بصوت مسموع» (ص ١٦١).

- «**تنفس جسد الصحراء**، فأحس بدنه يعلو ويهبط فوق صدرها» (ص ١٦٢).

ولم تتوقف عملية انسنة الصحراء عند احساس الانسان بانسانيتها، لكنها تتعدى ذلك لكي تصبح كياناً انسانياً يحس بذاته... ويستشعر خطوات الزمن الجديد وهو يطرق بدنها...

- «وكنت مبسوطة أمامه، مستسلمة لشبابه بلا تردد ولخطواته وهي تدق في لحمي» (ص ١٧٣).

والصوت الأخير هو صوت الصحراء، فهو واحد من الأصوات الثلاثة التي تتدفق بمشاعرها على امتداد الرواية. وهي واحدة من أبطالها الخمسة، تمثل المكان، مثلما تمثل فيها الساعة الزمان الذي يدق دقاته القاسية، شخصية اخرى، إضافة إلى الشخصيات الانسانية الثلاث: حامد ومريم وزكريا.

إن الصحراء، التي تبدت في الرواية الاولى، مكاناً معادياً قاد الرجال إلى موتهم المحتم تحت لهيب شعاع الشمس، تحولت في الرواية الثانية إلى كيان متعاطف تتم فوق رمالها بذور المواجهة الاولى. ففوق رمالها، التقى «حامد» وجهاً لوجه مع جندي اسرائيلي، وفوقها رفع خنجره في وجه عدوه، ليحقق أول خطوة على طريق الفعل الحقيقي، ويحول الصحراء إلى مكان يشهد موت الأعداء بعد أن ظل زمناً طويلاً يشهد موت الفلسطيني.

هكذا تنقلب الدلالة المكانية للصحراء في الروايتين، فهي في الاولى أرض للموت، وفي الثانية أرض للمواجهة. والزمن وحده هو الشاهد على هذا التحول.

لكن المكان يبقى عاجزاً عن ان يعطي من نفسه قوة الزمان، فالصحراء تعلن عجزها عن ذلك «ولكن شيئاً واحداً لا استطيع اعطاؤه: الوقت» (ص ١٧٧).

وفي اللحظة التي يجلس فيها «حامد» في مواجهة عدوه، يُخضع مسألة الزمان والمكان إلى حسابات الربح والخسارة. فإن كان قد خسر الزمان في الماضي، فإن المكان لصالحه في تلك اللحظة، فالوقت «لا يمكن أن يكون ضدنا نحن الاثنين معاً، بصورة متساوية، فقد يكونون أقرب إليك مما أتصور ولكنك أقرب إلي مما يتصورون. والقصة كما ترى، قصة مسافة ليس غير، وربما زمن ايضاً. حسناً، ولكنني لا اكترث بالزمن كما ترى، والمسافة لصالحي فأنت اقرب إلى نصل سلاحي مما انا إلى فوهات بنادقهم» (ص ٢٠٩).

لقد خسر «حامد» زمنه الذي استبق لحظة ارتفاع السكين في وجه عدوه، فما كان الزمن يعنيه. فقد عاش طويلاً مع رتابة دقات ساعة الحائط التي تشبه النعش الصغير، بمعنى أنه عاش زمن الموت (الساعة / النعش)، وهو ذات الزمن الذي ظل يدق طويلاً في رأس «مريم»، فيبعث فيها إحساساً مريراً بتسرب العمر... وتحاول أن تلحقه، فتلقي بجسدها في أحضان «زكريا» الخائن، والنتن. وها هو صوت «مريم» يعلن أن «... مرور

الزمن لم يكن يعني لديه (لحامد) شيئاً فيما كان بالنسبة لي موتاً يعلن عن نفسه كل يوم مرتين على الأقل» (ص ١٨٧).

وفي أعماق الصحراء، هناك، يلقي حامد بالزمن القديم، حين يخلع ساعته عن معصمه ويطرحها على الرمال ثم يمضي موغلاً في جوف المكان بلا ساعة «وأمامي انبسطت المسافة السوداء عالماً من الخطوات غير مربوط بعقربين صغيرين. **لقد انطوى زمنها الصغير المتوتر الأحمق**...» (ص ١٩١).

لقد أحس باللذة التي يستشعرها المرء وهو يقشر طبقة الدم المتخثر فوق الجرح القديم «فتسقط معه ذكرى الجرح ذاته» (ص ١٩١). ومع ارتفاع السكين في وجه العدو، تكون المواجهة الاولى، وهنا يبدأ الزمن الجديد.

وإذا كانت «ما تبقى لكم» هي رواية المكان والزمان في تشابكهما واختلاطهما، فإن (أم سعد) هي رواية الزمن الجديد في أبسط تجليات تحوله. «مثل دقات **الساعة** جاءت. هذه المرأة تجيء دائماً، تصعد من قلب **الأرض** وكأنها ترتقي سلماً لا نهاية له...» (ص ٢٤٥).

إنها (الساعة / الزمن الجديد)، تنبت من (الارض / المكان البعيد)... لتخطو خطواتها الصاعدة.

ببساطتها، تدرك «أم سعد» معنى الزمن الجديد، وهي تعيشه بلحظاته المتغيرة، محتفلة به، وقادرة على أن تعطيه من دمها وعرقها. ومثلما تعرف علاقة النبتة بالأرض (المكان) فإنها تدرك أن النبتة لا تنمو إلا مع الزمان.

في اللوحة الاولى، تأتي «أم سعد» بعرق دالية فتيبس وهي تقول: «قطعته من دالية صادفتني في الطريق، سأزرعه لك على الباب، وفي أعوام قليلة تأكل عنباً» (ص ٢٤٩).

وفي اللوحة الأخيرة، نرى «أم سعد» وهي تنكب فوق التراب حيث غرست «منذ زمن بدا لي في تلك اللحظة سحيق البعد تلك العودة البنيّة التي حملتها الي ذات صباح» (ص ٣٣٦). وكانت تنظر إلى الرأس الأخضر الذي بدأ يشق التراب وهي تقول: إن الدالية قد برعمت.

وفي رواية «عائد إلى حيفا»، يحاول سعيد س. وزوجته استعادة علاقتهما بالمكان المفقود، فيصلان إلى مدينتهما حيفا التي احتلت منذ عشرين عاماً قادمين من رام الله التي احتلت قبل عدة اسابيع...

وبمجرد وصول «سعيد س.» إلى حيفا يسمع صوت البحر مثلما كان يسمعه في الماضي، فتنهال عليه الذاكرة.. «لم تعد إليه الذاكرة شيئاً فشيئاً، بل انهالت في داخل رأسه، كما يتساقط جدار من الحجارة ويتراكم بعضه فوق بعض» (ص ٣٤١) .

العودة إلى المكان، هي التي تفجر الزمان في ذاكرة سعيد.س. وفوق ذلك المكان يعيد صياغة فتات لحظات الزمن الهارب.

تلك الصياغة تأتي بصورة عقلانية تتنافى مع معاني انهيال الذاكرة التي اشير إليها في البداية، فالتحديدات الزمنية الصارمة (مثل: «صباح الاربعاء، ٢١ نيسان، عام ١٩٤٨) (ص ٣٤٦)، وغيرها ، تفسد تلقائية الذاكرة. وحتى الانعطاف من الآني إلى الماضي، لا يتم بصورة عفوية وإنما بمقدمات تشير إليه، مثل...«وفجأة» جاء الماضي، حاداً مثل سكين: كان...» أو «وعندها جاء الماضي بكل ضجيجه. ولأول مرة منذ عشرين سنة تذكر ما حدث بالتفصيل، وكأنه يعيشه مرة اخرى» (ص ٣٤٦).

إن تلقائية الانتقال من الحاضر إلى الماضي التي برزت في الروايتين الاولى والثانية مفقودة هنا، فكأنها بالشكل العقلاني الصارم التي حلت به، تشير إلى عقلانية الكاتب التي بدأت تحكمه في المرحلة التي كتب فيها هذه الرواية.

النظرة العقلانية ذاتها، تظل تحكمه في التعامل أيضاً مع المكان، المدينة التي عاد اليها بعد هزيمة فأنكرته، والبيت الذي عاد إليه بلا انتصار فانكره. ليكتشف بأن الوطن هو، بالنسبة لجيل ابنه «خالد» ليس مجرد ذاكرة ولا هو مجموعة الأشياء الصغيرة والاماكن المتعددة، بل هو شيء أكبر من ذلك، شيء جدير بالشهادة.

- «لقد أخطأنا حين اعتبرنا أن الوطن هو الماضي فقط، أما خالد فالوطن عنده هو المستقبل» (ص ٤١٢).

- «... التاريخ ليس كذلك، ونحن حين جئنا هنا كنا نعاكسه، وكذلك، اعترف لك، حين تركنا حيفا، إلا أن ذلك كله شيء مؤقت» (ص ٤١٣).

تلك نماذج اخرى من النظرة العقلانية لرؤية شكل من أشكال علاقات الزمان والمكان، تتقدم الينا، مرة اخرى، بصورة ذهنية مفرطة.

وفي رواية «العاشق»، محاولة لم تكتمل لاعادة فوضى العلاقة مع الزمان والمكان، فالزمن لا ينمو بمساره فحسب، بل أيضاً في ارتداداته التلقائية في وعي شخوص الرواية. أما المكان الروائي فهو متحرك مع حركة الشخصية المحورية.

فالزمن الروائي هنا، هو زمن الفلسطيني على أرضه، زمن مواجهة الاستعمار البريطاني. والمكان هو فلسطين قبل أن تتحول إلى ذكرى.

ومع أن الرواية لا تحدد زمانها، إلا أننا نلمسه ونحسه. وهي لا تتعامل مع المكان كذكرى، وإنما كواقع ملموس لا يسقط في الماضي... مع انه يتحدث عن لحظة ماضية.

وثمة، في هذه الرواية، تفصيل يشير إلى علاقة الانسان بالزمن في لحظة مشخصة،

وهو ما يمكن أن نسميه «نسبية الاحساس بالزمن». فعندما يفاجأ «قاسم» المطارد بعدوه «الكابتن بلاك» أمامه، يتحول لديه الاحساس بالزمن فجأة، وتتضخم اللحظة في داخله وتمتد، فيعبر عن هذا الاحساس الداخلي «إن الزمن خديعة. اصطلاح واحتيال وإلا لما كانت تلك اللحظة الواحدة أطول من أية لحظة غيرها ولما كان بوسع ذلك الزحام من الاوهام والحقائق والمشاعر، برعبها وتوقها وتحفزها وأملها ويأسها في آن واحد، أن تتسع له لحظة واحدة كانت في الوقت ذاته، للآخرين، مثل اللحظة التي سبقتها والتي ستلحق بها» (ص ٤٤٢).

ويغيب التحديد الزمني في «الأعمى والأطرش» لكن الايماءات تمنح الزمن الروائي ومكانه بعض الملامح، فالمكان لم يتحدد، ولكنه ليس مكان الفلسطيني... إنه مكان ما من المنفى. أما الزمان، فإن اشارات مثل: اكياس الطحين، وكالة الغوث... تعطي ايحاء به. لكن الزمن في الرواية لا يتوقف عند تلك الحقبة، ولكنه يمتد ليشهد بدايات الزمن الفلسطيني الجديد.. زمن انطلاقة السجين الفلسطيني من سجنه وتحوله الى ثائر. انه زمن تحقق الاحلام التي ما كان لها ان تتحقق إلا بمرور الزمن.. «انها الولادة. ان الحقائق الصغيرة لم تكن في البدء الا الاحلام الكبيرة، والمسألة مسألة وقت ليس غير» (ص ٤٧٣).

وفي «برقوق نيسان»، محاولة اخرى، تتحدث عن زمن الاحتلال فوق الأرض المحتلة. ولا يرتد الزمن هنا عن سياق الحدث وضمنه، بل من خلال الهوامش الموازية التي تمنح للحاضر عمقه في جذور الماضي. فلا يكتفي الكاتب بتقديم شخصياته وأحداثه كما هي واقعة الآن، ولكنه يغني الأحداث والشخصيات بالماضي والتفاصيل.



البطل المقاوم... غائباً وحاضراً

تتحرك شخصيات غسان كنفاني الروائية في فضاء تاريخي متغير، هو التاريخ الفلسطيني، في هبوطه وصعوده، وفي رتابته وانعطافاته.

وطوال هذا التاريخ، ظل البطل الفلسطيني المقاوم حاضراً. وحتى في الزمن الذي كان يشهد غياب البطل عن أرض الواقع، ظلت فيه نماذج البطل المقاوم حاضرة في وعي وذاكرة الناس.

ففي «رجال في الشمس»، لم يكن التاريخ قادراً على أن يقدم بطله المقاوم، فظلت البطولة غائبة حتى النهاية. لكن صورة البطل لم تكن تغيب عن الذاكرة..

البطل الغائب، الحاضر في الذاكرة، في هذه الرواية، هو الاستاذ «سليم» (الذي يطل علينا من ذاكرة «أبو قيس»)، ذلك العجوز الأشيب، المدرس القديم في القرية، الذي لم يكن يعرف كيف يصلي لكنه كان يجيد اطلاق الرصاص، فسقط برصاص العدو وهو يدافع عن القرية قبل سقوطها عام ١٩٤٨ «ولكنك على أي حال بقيت هناك... بقيت هناك! وفرت على نفسك الذل والمسكنة وانقذت شيخوختك من العار... يا رحمة الله عليك يا

استاذ سليم... ترى لو عشت، لو أغرقك الفقر كما أغرقني... أكنت تفعل ما أفعل الآن؟ أكنت تقبل أن تحمل سنيك كلها على كتفيك وتهرب عبر الصحراء إلى الكويت كي تجد لقمة خبز؟» (ص ٤٣).

إن حضور البطل الغائب في الذاكرة، هو استحضار للحظة مشرقة من لحظات الماضي، لا تقف كمجرد نقيض للحاضر، ولا تتوقف عند ادانته، وانما تتجاوز ذلك إلى تقديم بديل له... بديل لا يأتي من العدم، وإنما من جذور تجد امتداداتها في تاريخ ووعي وذاكرة الشعب.

وفي زمن روائي آخر، يطلع بطل آخر، لكنه يظل ايضاً غائباً عن الواقع وحاضراً في الذاكرة. ففي «ما تبقى لكم»، البطل الغائب هو «سالم» الذي يطل علينا من ذاكـرة «حامد» الهارب في الصحراء، الفاقد البطولة، والباحث عن الام الغائبة.

«سالم» هو نموذج للبطولة في زمن آخر، بطل الحرب الثانية عام ١٩٥٦ أثناء احتلال غزة للمرة الاولى في ذلك العام، وهو شهيد تلك المرحلة...

لقد قتلوا «سالم» لأنه كان بطلاً مقاوماً، أما «حامد» فلماذا يقتلونه! هكذا تقول «مريم» وهي تحاول طمأنة أخيها على حياته، فيظل هذا القولِ يقرصه بشدة «... وأغلب الظن أنها كانت تريد ان تطمئنني ولم تعرف ابداً انها حمّلتني ذلاً جديداً، لماذا يقتلونك انت؟ تافه آخر لا بأس من ان يكمل حياته تافهاً ويموت تافهاً، يموت رخيصاً ها هنا...» (ص ٢٠١ - ٢٠٢).

لكن البطل الغائب، يبدو عاملاً محركاً نحو الفعل، فادانة الذات على استنكافها هي الخطوة الاولى للحركة الجديدة.

إن هذا النموذج البطولي الغائب، الكامن في وعي وذاكرة الشخصيـة الروائيـة الحاضرة (حامد)، لا ينفي بطولة تلك الشخصية، وانما يفصح عن طاقاتها الكامنة التي تنتظر لحظة تفجيرها.

وإن ظلت البطولة كامنة حتى الموت في الرواية الاولى، فانتهى «ابو قيس» ورفاقه إلى الموت قبل أن نشهد تفجر طاقات البطولة في داخلهم. فهي في الرواية الثانية تشهد البدايات الاولى لتفجرها في داخل الشخصيات الروائية المتحركة، عندما يرتفع الخنجر في يدٍ ليواجه عدو، ويغمد خنجر آخر في جسد عدو آخر.

إنها بدايات الفعل، ترهص بها الرواية، وتستشرف تاريخاً آخر قادماً.. تظل فيه البطولة حاضرة على أرض الواقع.

ومع «أم سعد»، وفي زمنها، تتجلى البطولة حاضرة بكثافة، لتتحقق الارهاصات التي أشارت إليها الرواية السابقة. وهنا، يستمد البطل المقاوم زخم طاقته من جسد الواقع

المتغير، من الشرط التاريخي الجديد الذي أعلن صعود الانسان الفلسطيني ثـائراً. وفي هذا الشرط تجد طاقات البطولة الكامنة مناخاً ملائماً للتفجر.

و«أم سعد»، كيان فردي، ولكنه يحمل في داخله عمومية جماعية تعبر عن الحالة الشعبية العامة في الزمن الفلسطيني الجديد.

انها امرأة في الاربعين، لا تحمل السلاح لتقاتل، وانما تنتدب قطعة من كبدها، ابنها سعد، للقتال. لكنها لا تتوقف عند هذه النقطة، بل تنطلق متحركة لتقاتل واقعاً تعيشه، فتتصدى للمختار المتواطىء مع الماضي، وترفع القطع المعدنية الحادة التي القت بها الطائرات الاسرائيلية في طريق مطـار بيروت، وتـواجه بطش الطبيعـة التي تفتك بالضعفاء. إنها تتحسس قضايا وهموم شعبها، وتحتفل بانعطافة التاريخ لصالح حركته، وتجاهد بطاقتها لتعزيز متغيراته نحو القطب الموجب.

انها دائمة الانتصاب، مثل الصارية، حاملة وعيها وحسها الشعبي البسيط، تُعلِّم وتتعلم. فالكاتب يعلن. «كنت انتظرها لأتعلم شيئاً» (ص ٢٤٥)، «علمتني طويلاً كيف يجترح المنفي مفرداته وكيف ينزلها في حياته كما تنزل شفرة المحراث في الأرض» (ص ٢٧٨).

حضور «ام سعد» هو حضور (البطل / الشعب)، وهنا لا يطل البطل المقاوم الغائب «فضل» من ذاكرتها كحالة رومانسية مفقودة، وإنما كحالة ذهنية تقدم من خلالها تلك المرأة درساً تعلمته ببساطة، حينما أشارت أن «عبد المولى» (القيادة العشائرية المتواطئة مع سلطات الاحتلال) هو الذي قتل «فضل»، وهي لا تريد لمثل ذلك التاريخ أن يكرر نفسه.

أما البطل المقاوم الحاضر، فيمثل «سعد» نموذجه القائم، الفدائي الذي انطلق من جديد حاملاً سلاحه، والذي تجاوز اللحظة التي وقف فيها «حامد» «ما تبقى لكم» رافعاً خنجره بنصله الحاد المتوهج في وجه عدوه. فكأنما «سعد» جاء لكي يغرس النصل في جسد العدو.

يؤكد غسان كنفاني ذلك بقوله، انه كتب رواية «ما تبقى لكم» قبل انطلاقه المقاومة الفلسطينية «...وكان من الخطأ، فنياً على الأقل، أن يفعل «حامد» أكثر مما فعل. كان توقعاً، وقد جعل «سعد»، بعد ذلك بثلاثة أعوام، هذا التوقع واقعاً»(١٨).

في زمن الحدث الروائي، تستبق «عائد إلى حيفا» الرواية السابقة، فزمنها هو اليوم الأخير من شهر حزيران ١٩٦٧؛ حيث ما زال الاحساس بالجرح الجديد حاراً، والبطولة تبدو غائبة. لكنه الغياب الذي يعني الموت ولا يعني الانتفاء.

.. نحن هنا أمام انعطافة تاريخية جديدة في حياة الفلسطيني، شهدت ، فيما بعد، زيادة فعالية المقاومة الفلسطينية. انه الزمن الفاصل بين ارتفاع السكين الذي حققه

«حامد» «ما تبقى لكم» وبين ارتفاع مستوى الفعل الذي حققه «سعد» ورفاقه «ام سعد». انه زمن «خالد»، ابن سعيد س الذي يطمح في الانضمام إلى المقاومة.

البطل الغائب في هذه الرواية هو «بدر اللبدة» الذي كان أول من حمل السلاح في منطقة العجمي عام ١٩٤٧، والذي استشهد بعد ذلك بعدة شهور، فظلت صورته معلقة على حائط بيته بعد رحيل أهله عنه. وعلاقة شقيقه «فارس اللبدة» بصورة الشهيد، تبدو في البداية علاقة رومانسية... استعادة وهمية للبطولة الغائبة. فقد جاء هو الآخر إلى يافا من رام الله بعد احتلالها ليستعيد صورة أخيه، لكنه لم يأخذها، لانه اكتشف فيها فعلاً أكثر من علاقته الرومانسية بها. اكتشف انها جسر يربط بين الماضي والحاضر، وبين الفلسطيني الذي ظل على أرضه والآخر الذي في منفاه. عاد فارس إلى رام الله بدون الصورة، وهو «يحمل السلاح الآن» (ص ٣٩٣). فها هو البطل الغائب، يربط أيضاً جسراً بين الماضي والمستقبل.

اما سعيد س. الذي ما كان في يوم من الايام بطلاً، فانه يشهد اللحظة التي تُفَجِّر فيه البطولة. لا يحمل السلاح، ولكنه يأمل في ان يكون ابنه «خالد» قد حقق قراره، فينتهي الى القول: «ارجو ان يكون خالد قد ذهب... اثناء غيابنا» (ص ٤١٤).

ولعل بطل رواية «العاشق»، هو طموح غسان كنفاني في رسم ملامح البطل الملحمي في التاريخ الفلسطيني. وربما، لو قيض لهذه الرواية أن تنتهي، لاستطاعت أن ترسم بطلاً متميزاً، لا يكتسب تميزه من تفرده، وانما من قدرته على أن يتمثل بطولة امة.

ورغم عدم الاكتمال، إلا اننا نستطيع أن نميز بعض ملامح هذا البطل التاريخي الذي، رغم وجوده غائباً في الماضي، لا يطل علينا من ذاكرة فردية، وانما هو نسيج الذاكرة الجماعية للشعب التي تكسبه حضوراً يطغى على غيابه بين صفحات الماضي.

انه نموذج (البطل / الجماعة)، فهو لا ينعم بفرديته لحظة، حتى في أشد الأشياء فردية وخصوصية، اسمه. فلا ندري ما اسمه، لأننا عرفناه بأسماء والقاب كثيرة دون أن ندري أيا منها هو الاصل (قاسم، عبد الكريم، السجين ٣٦٢، العاشق، حسنين) فهو التعبير عن هؤلاء كلهم، وعن غيرهم، لأنه يمتص في داخله بطولة شعب بأسره ويعبر عن كوامنه.

يجيء حضور هذا البطل، منذ البداية، موسوماً بالغموض والسرية، ومترافقاً مع الدهشة والتساؤل:

«في البدء لم يعرف أحد في الغبسية كيف جاء قاسم اليها وسكن فيها، دخلها ذات يوم كما تدخلها الريح القادمة من الجبل وصار لتوه شيئاً من أشيائها الصغيرة ولكنه ابداً لم يستطع أن يكون من ناسها...» (ص ٤٢١).

رجل غريب خاص، يثير الغرابة لدى الآخرين. يبتعد عن الناس لكنه لا يغترب عنهم، لأنه في وحدته أشد التصاقاً اليهم، وهو في ابتعاده عنهم يدفع ضريبة التصاقه الأكثر بقضيتهم التي يدافع عنها.

مثل أبطال الملاحم، يظل متميزاً، مدهشاً، وغريباً.. «انه نوع من الرجال ينبت فجأة أمامك فاذا بك غير قادر على نسيانه، وبدل أن يتجه مثل كل الناس إلى الأشياء، تتجه اليه الأشياء من تلقائها» (ص ٤٣٠ - ٤٣١).

وكأنه اسطورة؛ إذ يمشي على النار بأقدام هادئة وثابتة، فيثير الناس بمشيته الثابتة تلك فوق الجمر المشتعل مثلما تثيرهم اكوام القماش المتسخ الملفوفة حول قدميه. انه أمر لا يحدث إلا مع عاشق. هكذا يقولون. لكنه لم يكن إلا عاشقاً من نوع غريب.. ليس عشقاً لامرأة، وانما لقضية. هكذا نكتشف نحن.

إن الخيال الشعبي يبني هالة من مادة الاساطير حول هذه الشخصية، ولكن الاسطورة لا تصنع إلا بطل الوهم. أما «العاشق» الذي يضعه الكاتب أمامنا، فهو البطل الذي انجبه الواقع وجعل منه بطلاً حقيقياً يختزل في نفسه بطولة شعب. فهو ليس محصلة الاساطير التي نسجت من حوله، وانما هو البطل الذي تكوّن من محصلة تجاربه؛ فالانسان «لا يمكن ان يكون إلا محصلة تجاربه» (ص ٤٣٦)، فهو في النهاية النقيض الثوري للبطل الاسطوري.

وتغيب البطولة عن الواقع والذاكرة في الأجزاء الاولى من رواية «الأعمى والأطرش»؛ إذ يكون الوهم هو البطل الوحيد الذي يسيطر على شخصيتي الرواية الأساسيتين، الأعمى «عامر» والأطرش «ابو قيس»، اللذين يبحثان عن مخلص لهما من عاهتيهما، فلا يجدانه إلا في الوهم، باحدى رموزه المادية على الأرض... قبور الأولياء.

وعندما يكتشفان أن ضريح الولي الذي يتوسلان منه الخلاص ليس الا مجرد وهم، يقرران هدمه للتخلص منه. لكن مجرد وعي الوهم لا يحقق البطولة، لأن الوعي لديهما لم يتمكن من الالتحام بالفعل والممارسة، وغياب الوهم، وحده، لا يجترح المعجزات... فلا بد من بديل عن الوهم. «تصبح الامور عسيرة حين يموت الأولياء، تنهار جسور الوهم وتتعفن الوعود ويتعين عليك أن تحمل قدرك» (ص ٥٢٣). فما الذي يفعله موت الولي سوى تحقيق انتصار صغير يفقد نضارته مع الأيام!

ولا يتحقق ظهور البطل المقاوم، نقيض تلك البطولة الوهمية التي تظل تدور في أحلام أصحابها، إلا باطلالة والد الصبي «حمدان» الرجل الذي حمل السلاح منذ سنوات طويلة، فذاق أهوال السجون لسنوات طوال، ثم خرج منها متغيراً وشاهداً على الزمن الذي تغير.

وهنا، لا يكتفي غسان كنفاني بتقديم «الفدائي» كنموذج مناقض للوهم يحمل السلاح، وإنما يغدق باسقاطه الايديولوجية ليعطي من خلالها مفهومه السياسي للبطل الجديد. فالبطل الذي يحمل السلاح المجرد ليس هو البطل المطلق، فهذا، وحسب تعبير بطلـ «ـه»، «من جماعة الطق طق» المهووسين بالندقية وحدها، وبمظهرية البطولة، ولا يعرفون شيئاً في السياسة. ويقدم نمطاً على ذلك «مصطفى»، الذي لبس الملابس المرقطة ومشى متباهياً بسلاحه، وظل من اشد المدافعين عن أوهام الولي.

أما البطل المقاوم لديه، فهو والد حمدان، الذي علّمه السجين كيف يزاوج بين الوعي والممارسة، وبين السياسة والبندقية.

وها هنا، مرة اخرى، يتدخل وعي الكاتب فجأً في وضوحه، ليجهز على كل ما تبقى من بساطة وتلقائية، ليتقدم بمقولة سياسية في قالبها المحدد، ويقحم الشخصيات لا ككيانات انسانية تنبض بالمشاعر، وانما كمرادفات ذهنية لافكار ومعاني سياسية تخدم رؤية الكاتب السياسية، بينما هي، في الوقت ذاته، تجهز على رؤياه الفنية. فالبطولة هنا نمطية، خادمة طيعة للفكرة المقحمة، وليست نابعة تلقائياً من كيان الشخصية.

ويعود الكاتب في «برقوق نيسان» إلى البطل المقاوم، وإلى البطولة التي تنبت فجأة، وتلقائياً، في لحظة محددة، عند أشد الناس ضعفاً. وهنا، يقف وعي الكاتب نفسه في الهوامش الموازية لسياق الحدث، فلا يخل به باقتحاماته الفكرية المباشرة.

فعلى صغرها، تزخر الرواية بنماذج البطولة، فثمة احتلال يرزح فوق الأرض، وثمة شعب يواجه الاحتلال. وفي هكذا ظروف تتفجر البطولة الكامنة في اعماق الشعب، ببساطة ودونما ادعاءات ايديولوجية.

وإذا كان «قاسم» هو النموذج وشهيد المرحلة الجديدة، فان «سعاد» و «طلال» هما من نماذج اخرى ما زالت على الأرض تواصل الطريق. فقد أزف زمن البطل الحاضر ابداً.

وفي هذا الزمن، تنبعث البطولة في أعماق الرجل الهرم «ابو القاسم»، لأن اللحظة تستنطق البطولة الكامنة فيه وتفجرها بطاقة من دم الشباب. وفي هذه الظروف أيضاً، يتوفر المناخ الذي يلغي شروط الاستنكاف، فالبطولة الكامنة في أعماق «زياد حسين»، الشيوعي القديم الذي غادر الحزب في زمن اشتدت عليه المصاعب، تعود الآن لتجد في اللحظة تفجيراتها من جديد... فتتفجر بطاقة من دم الماضي لتشارك الآخرين زمن المواجهة الحارة الذي يعيشونه.

فلم يعد منذ الآن مجالاً للبطل الغائب، لأن الزمن أصبح زمن البطل الحاضر أبداً.



المغامرة وتعدد الأشكال

تشكل كل رواية أضافها غسان كنفاني، اكتملت أو لم تكتمل، في حد ذاتها، مغامرة متفردة ومستجدة في شكلها ومضمونها المتجادلين.

ورغم بعض التشابه التقني الذي يجمع بين رواية واخرى، إلا أن ذلك لا يعني تكرار ذات الشكل، فكل رواية تضيف عناصر جديدة تميزها عن سابقتها رغم التقائهما في نقاط كثيرة. وسوف نلحظ ذلك بوضوح بين «رجال في الشمس» و «ما تبقى لكم»، كما سنلحظه بين «ام سعد» و«عائد إلى حيفا».

إذن، فليست هناك تقنية موحدة، ولا شكل موحد يجمع بين أعمال غسان كنفاني الروائية. فان ارتاح الكاتب إلى شكل فهو لا يكرره إلا ليطوره، ولا يطوره إلا ليقفز إلى شكل آخر جديد قد يتجاوز سابقه أو يرتد عنه، لكنه يظل يحتفظ بجدته، وبقدرته على الاستجابة للمضمون الذي يطرحه الكاتب.

وهكذا، لم يتوقف غسان كنفاني عن المغامرة والتجريب للوصول إلى الأشكال التي تخدم مضامينه، دون أن يصل إلى شكل يستقر عليه. ولعل عظمة ما قدمه، في هذا المجال، تكمن في تلك المغامرة التي كان يخوضها دائماً بلا رهبة، فاعطت ذلك التعدد والتنوع.

في «رجال في الشمس»، يتكىء غسان كنفاني على معطيات الرواية السيكولوجية الغربية ويستفيد من انجازاتها، ليرسم حالة انسانية، سياسية واجتماعية واقتصادية، في زمن فلسطيني محدد.

تقوم الرواية على تعدد الأصوات، صوت الراوي، وأصوات أبطاله التي لا نسمعها إلا من الداخل.

فلكل شخصية من شخصيات الرواية لحظتها الراهنة التي يعبر عنها صوت الكاتب. ومن تلك اللحظة تمسك الشخصية الروائية بتفصيل يرتد بالذاكرة إلى الوراء لتوغل في الماضي، أو لتستدعي من الذاكرة لحظة اخرى مشابهة. وعملية الانتقال من الآني إلى الماضي تتم بتلقائية، بلا اشارة أو فواصل، لتوحي بالتداعي الذي يهدف إليه الكاتب، حيث يرتقي مستوى التعبير الفني وشكله الى مستوى عملية التداعي النفسي في حد ذاتها.

في الحوار الذي يدور بين «اسعد» والمهرب العراقي، نجد نموذجاً لتلك الحالة:

« – ستصل! ستصل

« – كيف؟

« – انني اقسم لك بشرفي أنك ستصل إلى الكويت!

« – أقسم لك بشرفي انني سألتقيك وراء الا تشفور! ما عليك إلا أن تدور حول تلك المنطقة الملعونة وستجدني بانتظارك» (ص ٥٨).

فالصوت الأخير لم يكن صوت أحد الرجلين، ولا هو جزء من الحوار بينهما، وانما هو صوت انبثق فجأة في وعي «أسعد» استدعته اللحظة الآنية المشابهة لتجربة ماضية مر بها وسمع فيها ذلك الصوت من رجل آخر.

بمثل تلك التلقائية، يقفز الماضي الى الحاضر فجأة أو يرتد الحاضر إلى الماضي. وفي مثل هذا الانتقال الفجائي، ترتد الشخصية إلى تاريخها الشخصي وتوغل فيه، ونوغل أكثر في التعرف عليها من خلال تدفق الذاكرة لديها. وهكذا ترتسم أمامنا

ثلاث شخصيات (أبو قيس، أسعد، مروان).. تتقدم كل منها الينا منفردة في الفصول الثلاثة الاولى للرواية.

يبدأ كل فصل من هذه الفصول الثلاثة من النقطة التي ينتهي اليها سابقه. فحيث ينتهي فصل «ابو قيس»، عند مغادرته مكتب الرجل السمين، المهرّب يبدأ فصل «اسعد» في نفس المكان.وكذلك، يبدأ فصل «مروان» من حيث انتهى فصل «أسعد».

لكن هذه الفصول التي بنيت على الشخصية المنفردة، تقود إلى الفصل الرابع «الصفقة»، الذي يجمع بين هذه الشخصيات جميعاً. وتطل فيه شخصية اخرى جديدة هي «ابو الخيزران».

« – لقد اجتمعت العصابة كلها الآن، أليس كذلك؟» (ص ٨٩).

وفي فصل «الطريق» الذي يسلكه الرجال الأربعة، تبدأ معاناة جديدة، وتأخذ الشخصية الجديدة، «أبوالخيزران» في التشكل أمامنا بملامحها الراهنة وابعادها، بنفس الطريقة التي تشكلت فيها الشخصيات الاخرى...

وبينما السيارة تمضي في فصل «الشمس والظل» فوق الأرض الملتهبة من حرارة الشمس، كانت الأصوات الأربعة ماضية في همومها، تتدفق بها بصمت. وكما انتفت الفواصل بين الماضي والحاضر في الصوت الواحد، فانها تنتفي بين هموم الصوت والصوت الآخر، إلا من هدير محرك السيارة المترافق معها واقعيا، لكنه، في الشكل الفني الذي جاء فيه (تكراره بصياغات مختلفة بين صوت وآخر – ص ١٣٠ – ١٣١) وضع ليقوم بدور الفاصلة، فساهم في اضعاف الايحاء بتوحد الاصوات كلها، بهمومها، في هم كبير واحد وجماعي تختلط فيه الألوان وتمتزج.

هذا الطريق، يقود الرجال الى فصلهم الأخير «القبر»، ذروة رحلتهم الواهمة. اما ذروة العمل الفني فكانت تلك الصرخة. «لماذا لم تدقوا جدران الخزان؟ لماذا لم تقرعوا جدران الخزان؟ لماذا؟ لماذا... لماذا» (ص ١٥٢).

وإن انتمت رواية «ما تبقى لكم» إلى ذات الاتجاه، إلا أنها تظل تحتفظ بتميزها، حيث تميل الى تقنية أكثر تركيباً وتعقيداً. فهي الاخرى تستفيد من الانجازات المتقدمة للرواية السيكولوجية (رواية تيار الوعي) وتوظف تلك الانجازات وتستثمرها بطريقة خلاقة، وبخاصة رواية وليم فوكنر «الصخب والعنف».

ولا ينفي غسان كنفاني تأثره برواية فوكنر[١٩]، ليس في اسلوبها وتقنيتها فحسب، وانما في بعض تفاصيلها (هموم الأخ لفقدان شرف الأخت، الساعة...).

ذلك لا ينقص من قيمة المغامرة التي خاضها الكاتب، ولا يقلل من أهمية الرواية وقدرتها على التعبير بشكل متقدم عن قضية نعيشها.

تقوم الرواية على ثلاثة أصوات (حامد، مريم، الصحراء)، وتتم بدفقة واحدة على

امتدادها، فلا يفصل بينها التقسيم التقليدي إلى فصول، فكأنها فصل واحد لاهث، تتقاطع فيه الأصوات وتندغم، ثم تعود لتتقاطع لتندغم من جديد.

ولا يحد من اندفاعة الدفقة وتشابك الأصوات واندغامها سوى فاصل شكلي تقني يعتمد على تغيير سمك الحرف (بين اسود وأبيض) ليعطي ايذاناً بالانتقال من صوت إلى آخر.

وفي التوضيح الذي يستبق الرواية، نلمس اشكالية الكاتب في هذا النوع من الكتابة، والتي وجد لها حلاً يستفيد من التجارب السابقة دون أن يكون مقتنعاً به ذاتياً، ولكنه لم يجد بديلاً له. يقول غسان كنفاني في توضيحه: «إن تغيير حجم الحرف ذاك يعرقل جزءاً هاماً من عملية الانتقال التي كان لا بد أن تحدث دون وعي ودون إشارة، وستبدو كأنها ترتيب مقصود لعالم غير مرتب في الحقيقة، ولكن تجارب سابقة من هذا النوع أثبتت أن مثل هذا العمل هو شيء لا مفر منه» (ص ١٥٩).

لا تتم التقاطعات هنا بين لحظة الوعي الآنية والماضي في ذات الشخصية فحسب، بل يقطع اندفاعة صوت الشخصية تدخل صوت آخر لشخصية اخرى عند نقطة محددة.

تداعيات الأصوات تلك، هي التي تشكل مبنى الرواية، وتقاطعها وتداخلها يعطي دفقتها الواحدة، في اختلاطها المكاني والزماني.

هكذا يتقاطع صوت «الصحراء» مع صوت «مريم»:

«**قال انه يطلب حبي لأنه ليس باستطاعته ان يكرهني**. ليس باستطاعتك ان تكرهني يا زكريا، ليس باستطاعتك ان تفعل ذلك» (ص ١٧٢).

فالصوت الأول، بالحرف الأسود، هو صوت «الصحراء» تتحدث عن «حامد» الذي تحتويه بفضاء مكانها. والصوت الثاني، بالأبيض، هو صوت «مريم» تتحدث إلى «زكريا» دون ان يقف معها في ذات المكان، والصوتان المتقاطعان (مريم والصحراء) يفصل بينهما المكان، لكن تداعيات اللغة «**ليس باستطاعته ان يكرهني**. ليس باستطاعتك ان تكرهني» تمهد لانعطافه السياق، وتصبح مدخلاً للصوت الآخر ونقطة تتقاطع عندها الأصوات.

مثل ذلك، نجده في تقاطع صوت «مريم» مع صوت حامد البعيد وكلمة «تبقّى» هي التي تمنح مثل هذا التداعي، وتكون نقطة التقاطع بين الصوتين.

«**...وتركني وانزلق فوق السلم ثم صفق الباب.. ما تبقى. ما تبقى لكم جميعاً**. فما الذي تبقى لنا وبيننا أيها الشبح الصامت الغاضب» (ص ٢١٨).

فالصوت الأول، بالأسود، هو صوت «مريم» تحكي عن «حامد» البعيد. والصوت الثاني، بالابيض، هو صوت «حامد» في «منولوغ» داخلي يخاطب الجندي الاسرائيلي الجالس أمامه.

وهكذا ايضاً يتقاطع صوت «الصحراء» مع صوت «حامد» القريب، ونقطة التقاطع هي صوت خطوات الأقدام.

«**أصوات خطوات ثقيلة تنسحب فوق الرمل الناعم وراء الهضبة تماماً.** لقد أخذت حواسي جميعاً تعمل دفعة واحدة. ومضيت اقيس أصوات الخطوات البعيدة» (ص ٢٠٤).

هذا التقاطع، يجد ذروته في النهاية، لحظة المواجهة التي تتم في آن واحد، رغم البعد المكاني؛ حيث يزداد التشابك والتوتر وفوضى الأصوات، فتسحب المواجهة توترها على الشكل، ويعبر الشكل المتوتر باخلاص عن توتر لحظة المواجهة وفوضاها.

في رواية «ام سعد» يتوسل غسان كنفاني شكلاً فنياً متقشفاً، أكثر بساطة، وأقل عناية بالمغامرة والتجريب، ليصل بيسر إلى أعرض قطاع يستطيع الوصول إليه. ففي لوحاتها التسع المنفصلة، لاحدث محورياً ينمو، وانما أحداث تتراكم وتتمحور حول الشخصية الروائية المحورية «ام سعد» لتغذيها وتنميها، فهي رواية الشخصية بالدرجة الاولى، وبناؤها يقترب أكثر من الشكل التسجيلي.

وإن حقق هذا التبسيط غاياته التعليمية والتحريضية، فقد كان ذلك على حساب الانجاز الفني الذي حقّقه الكاتب في روايتيه الاولى والثانية، رغم انهما حققتا بدورهما الغايات التعليمية والتحريضية بدرجة ارتفاع مستواهما الفني وليس بدرجة ارتفاع النبرة التعليمية والتحريضية فيهما.

فالكاتب، في الرواية، لا يمثل شخصية محايدة، وان بدا كذلك في الوهلة الاولى، ولكنه جزء منها، يعلم المرأة ويتعلم منها، ويُسقط على لسانها رؤياه السياسية الايديولوجية

- «ذلك الناطور يتعقبني من قرنة إلى قرنة، يريدون ضربنا ببعضنا، نحن المشحّرين، كي يربحوا ليرتين» (ص ٣١٩).

- «حجاب؟ انني اعلقه منذ كان عمري عشر سنين، ظلننا فقراء، وظللنا نهترىء بالشغل، وتشردنا، وعشنا هنا عشرين سنة. حجاب؟ هناك اناس ينتفعون بالضحك على لحى الناس» (ص ٣٣٦).

ولا شك أن غسان كنفاني، بهذا الشكل المغرق في تقشفه، كان يخوض مغامرة اخرى، فلم يقتحمها إلا بعد أن خلف وراءه تركة كبيرة. وهو يقول في هذا الصدد: «طرحت جانباً ما كنت اعتقد انه انجاز فني ثمين حققته في «ما تبقى لكم» وحاولت أن اجعل من «ام سعد» كتاباً تقرأه الجماهير، ويكون صلة بين ما نتعلمه منها، وما يجب أن نعلمه لها»[٢٠].

وينطبق هذا القول، وان بدرجة أقل، على رواية «عائد إلى حيفا»؛ فهي تنتمي إلى نتاج ذات المرحلة التي شهدت صعوداً سياسياً، فاستجابت لمتطلبات السياسة من تعليم

وتحريض. انها رواية الحوار السياسي بالدرجة الاولى، وشخصياتها لا تنبض بقدر ما تمثل موقفاً سياسياً يعبر عنه مباشرة من خلال الحوار.

فالشخصيتان الأساسيتان في الرواية «سعيد.س» وابنه «خلدون» الذي أصبح «دوف»، هما قطبا الصراع، وكل منهما يمثل حالة فكرية وسياسية، يطمح الكاتب من خلالهما وعبر حوارهما للوصول إلى إجابات حول تساؤلات مطروحة: ما هي الابوة؟ ما هو الوطن؟ ما هي القضية؟

ولا يمثل «دوف» كياناً انسانياً، بقدر ما يتمثل كحالة ايديولوجية زائفة، وكـ «وعي» تشكل في هكذا مجتمع. يقول«سعيد.س» لزوجته « – أي لحم ودم تتحدثين عنهما؟ وأنت تقولين انه خيار عادل! لقد علموه عشرين سنة كيف يكون، يوماً يوماً، وساعة ساعة، مع الأكل والشرب والفراش...» (ص ٣٨٤).

مثل تلك الشخصيات، تلك الحالات الفكرية الصارمة، تجد عالمها في بنيان روائي صارم في عقلانية، وشديد الترتيب. فالأحداث تتسلسل بانتظام، فان تفجر اللاوعي بلحظات الماضي، تقفز عقلانية الرواية لتقمع تلقائيته بأن تشير بوضوح إلى حالة الانتقال تلك. أما الحوار الذهني فيبقى هو عصب الرواية الذي يريد الكاتب أن يصل من خلاله إلى ما يريد. وما يريد أن يوصلنا اليه، يضعه أمامنا بكل وضوح ومباشرة، حيث يتوصل «سعيد.س». إلى تقرير تلك الحقيقة التي يطمح الكاتب إلى ايصالها: «والآن أنا أكثر من يعرف أن الانسان هو قضية، وليس لحماً ودماً يتوارثه جيل وراء جيل مثلما يتبادل البائع والزبون معلبات اللحم المقدد»(ص ٤١٠)

وهكذا يخوض غسان كنفاني مغامرة اخرى متقشفة، تتقارب من الرواية السابقة لكنها لا تراوح إلى جانبها. بيد أنها تظل في النهاية عملاً يرتد، على المستوى الفني، عن انجازاته في روايتيه الاولى والثانية.

وتشكل «العاشق» بداية لم تكتمل لطموح غسان كنفاني الملحمي. ففيها يعود الكاتب إلى مواصلة المغامرة الصعبة، ويقتحم تجربة روائية أكثر تركيباً، وأقل عناية بالاطروحة السياسية أو الايديولوجية المباشرة.

هنا، نجد تطويراً اسلوبياً جديداً يستفيد من الأشكال السابقة التي اعتمدها الكاتب في روايتيه الاولى والثانية ويتجاوزها.

ورغم محورية الشخصية في هذه الرواية، إلا أن أصواتها متعددة. وتتناوب الشخصيات عملية القص مع الراوية نفسه ومع بعضها البعض، وتتداخل. وهنا يتخلى غسان كنفاني عن الفاصل الشكلي التقني، بتغيير سمك الحرف الذي اعتمده في رواية «ما تبقى لكم» لتمييز الانتقال من صوت إلى آخر، لكي يدع عملية الانتقال تجري بسلاسة وتلقائية أكثر، مع انها سوف تبدو للقارىء أكثر صعوبة وتحتاج منه إلى يقظة أكثر.

منذ الصفحة الثانية للرواية (ص ٤٢٢)، نلمس هذا التعدد والتداخل في الأصوات، فمن صوت الراوية (الكاتب) ندخل إلى صوت «الشيخ سلمان» الذي يتسلم عملية القص بضمير الأنا، ومنه ننتقل إلى صوت «قاسم» الذي يحكي بضمير الأنا أيضاً عن ذات اللحظة التي يتحدث عنها «الشيخ سلمان».. ثم نرجع مرة أخرى إلى صوت الأخير ليتابع حكايته.. وهكذا. أما الفاصل بين الصوت والآخر فلا يتعدى النقطة أو، في الغالب، الانتقال إلى فقرة جديدة.

ولا تلتقي شخصيات الرواية في زمان ومكان محددين، فمعظمها تطل كشخصية راوية ثم لا تعود لتطل من جديد، ذلك لأن قدر الشخصية المحورية كان الهروب من مكان إلى آخر، فحيث يتنقل «العاشق» في زمانه ومكانه، تبرز شخصيات جديدة لتشكل صوتاً جديداً في الرواية، وكعلاقة مع الشخصية المحورية التي تثير حولها دائماً زوبعة من الدهشة والتساؤل.

وفي القسم السادس من الرواية، تبرز تعددية الأصوات بأكثر ما تكون. حيث تساهم في صياغته مجموعة من الأصوات بعضها نتعرف إليه للمرة الاولى، فهناك صوت «العاشق» الذي أصبح اسمه «حسنين»، وصوت «الحاج عباس»، ثم صوت «الرئيس»، وصوت «زينب». ومجموعة هذه الأصوات المتناوبة والمتداخلة هي التي تفصح عن علاقات الشخصيات الروائية بعضها ببعض، وعلى الأخص عن علاقتها بالعاشق وعلاقته بها. ومن خلالها يتنامى البناء الروائي.

يكاد هذا الشكل يقترب أكثر ما يكون من عملية «المونتاج» السينمائي، ويتجلى في القسم الرابع من الرواية.

تلعب عملية «المونتاج» في هذا القسم دوراً بالغاً لرسم مشهد محاولة القاء القبض على «العاشق». ولا يرتسم المشهد بصورة وصفية خارجية بصوت الكاتب، وانما من خلال التدفق الداخلي للشخصيتين داخل الموقف («العاشق» و«الضابط الانجليزي»). وهنا يلعب التقطيع والوصل المتوتر بين صوت وصوت / لقطة ولقطة الدور البارز في تشكيل المشهد الدرامي في أقصى حالات توتره.

يتم القطع والوصل هنا بين صوتين متوازيين، يتناوبان تقديم لقطات متوازية ومتنامية، حيث تضيف كل لقطة عناصر تفصيلية الى اللقطة السابقة التي صدرت عن الصوت الآخر. وهكذا نشهد تطوراً متوازياً للحدث ينمو من طرفين ويتصاعد. وبهروب «العاشق» نكون قد وصلنا الى تشكيل المشهد الذي قادتنا اليه مجموعة تلك اللقطات المتقاطعة والمتواصلة.

وتشكل «الأعمى والأطرش» محاولة كتابية جديدة لم يطرقها الكاتب من قبل، فهي رواية ذهنية تجهد في شقها الأول لاعطاء معادل ذهني لواقع نعيشه، وفي شقها الثاني تتضح معالم الواقع، لكن ذهنية الكاتب تُسقط عليه.

ويستجيب الشكل لتلك الازدواجية، فتتحرك الشخصية / الفكرة في عالم من الافكار وتعبر عنها بشكل يتناقض مع بساطتها ويتجاوز امكانياتها الذهنية الفعلية، مما يخل بها كشخصية انسانية بسيطة ويهدر إمكانيات نموها على هذا المستوى، إذ تضيع ملامحها الانسانية تحت وطأة ذلك العبء الكبير من الحمولة الفكرية التي ارهقها بها الكاتب. فهل تستطيع شخصية الأعمى، العامل في الفرن أن تحتمل مثل كل هذه الأفكار دون أن تفقد نفسها كشخصية انسانية بسيطة!... «الحقائق الصغيرة لم تكن في البدء إلا الاحلام الكبيرة».. «المعجزة ليست اكثر من الجنين الغريب الذي ينمو في رحم اليأس» (ص ٤٧٣). ومثلها شخصية الأطرش، العامل في وكالة الغوث «الحقائق الكبيرة، كما يبدو، لا يحتاج مجيئها الى مناسبات» (٤٧٩)... «ليس اجن منك الا انا، نبحث في كوم الطين عن كنز مسروق، ورأس عبد العاطي يضحك علينا» (ص ٤٨٩).

تعتمد الرواية، في بداياتها، على توازي الصوتين ثم التقائهما. ففي القسم الأول من الرواية، يبرز صوت «الأعمى» وحيداً، وفي القسم الثاني يبرز صوت «الأطرش» وحيداً. لكن الصوتين المتوازيين يشهدان انحناءات تقربهما من بعضهما، فهمومهما مشتركة، وطريق بحثهما عن الخلاص مشتركة، ونقطة التقائهما عند ضريح الولي هي التي تشهد انهماجهما. ففي القسم الثالث من الرواية، يتوحد الصوتان في صوت واحد تلتحم فيه هموم ومعاناة الأعمى والأطرش معاً «انني أمد اليك يدي، أيها الشيخ التقي الميت، من قاع هذا الصمت (وقاع تلك القمة) التي لا يسبر غورها (...) مد لي يدك يا عبد العاطي، يا عاطي، وانتشلني من هذا الصمت (والظلام) (...) أصيح بين الجدران التي لا ترى في عالمي المعتم (الأصم) (...) أطلب الفكاك من أسر الصمت (والظلام)، اسألك يا ملك الصمت (والظلام)..» (ص ٤٨٥).

ويبدأ الشق الآخر من الرواية مع مطلع القسم الثالث عشر فيها. وهنا تتحول الرواية من الذهنية إلى الواقعية، ويميل شكلها واسلوبها إلى البساطة والوضوح، رغم انه يخلق تناقضاً وازدواجية في بنية العمل الفني.

ولا يدع الكاتب واقعية الرواية تأخذ مسارها، بل يجهضها بالاسقاطات الذهنية، السياسية والايديولوجية. ليجعل من الشخصية الجديدة التي برزت في هذا الواقع (والد حمدان، الفدائى المسيس) نقيضاً فكرياً للأوهام الايديولوجية التي يمثلها الولي «قال ان الأولياء مثل الافاعي التي في قصة الزير، اذا قطعت لها رأساً طلعت مكانه سبعة رؤوس (...) المهم اذا هدمت قبر الولي فعليك ان تقلعه من شروشه، وان لا تسمح لولي آخر بأن يأتي من وراء ظهرك...» (ص ٥٦٩، ٥٧٠). وهذه الشخصية، في الوقت نفسه، نقيض لشخصية اخرى تمثل حالة فكرية تكرس الوهم، فشخصية «مصطفى» هي ذلك النمط من الوهم الايديولوجي.. ولكن بملابس مرقطة.

وإن اعتمدت «برقوق نيسان» على الحدث المحدد زمانياً ومكانياً في رقعة صغيرة، فان شكلها الجديد الذي يلجأ اليه غسان كنفاني، للمرة الاولى، يكمن في تعميق الحدث الآني بالتشعبات من خلال الهوامش الموازية له.

فتداركاً للاخلال بكثافة اللحظة التي يرصدها الكاتب والاخلال باللغة الشاعرية التي تميزها، فانه يلجأ إلى تسجيل التاريخ الشخصي لابطاله بعيداً عن السياق، في الهوامش التي تقوم بهذه المهمة، وبلغة تتميز غالباً بالتقريرية.

هكذا نتعرف على شخصيات الرواية بعمق تاريخها الشخصي، «ابو القاسم» و«قاسم» و«طلال» و«سعاد» و «زياد» والجندي الاسرائيلي «ابراهام». ولا يشكل تاريخ الشخصية مجرد تاريخ فردي يعمق معرفتنا بالشخصية فحسب، بل بالتاريخ العام، الفلسطيني خاصة، في مراحل معينة. وهنا لا يسقط الكاتب وعيه على ابطاله في داخل السياق، وانما يقدمه كوعي مستقل، اذا افترضنا أن للهوامش استقلاليتها النسبية، من حيث كونها تتحدث بوعي الكاتب نفسه وهو يحكي عن أبطاله من مسافة تبتعد عن لحظة الحدث وزمانه وسياقه. وان انقذ هذا الشكل الحدث الأساسي من الوقوع في المباشرة والاسقاط السياسي، فان الهوامش لم تنقذ الرواية من ذلك، فشكلت تحايلاً فنياً يخدم السياسة «.. وساقتها هذه الدراسة إلى القاء نظرة دراسية على الحزب الشيوعي، وعلى بنية حركة القوميين العرب التي شعرت آنذاك أنها آخذة بالتمزق تحت وطأة صراع سياسي حاد في صفوفها لم يكن من الممكن الحفاظ مع حدته على الوحدة التنظيمية للحركة لو لم تكن مشدودة إلى قانون صارم للعلاقات الداخلية، ولم يكن من الممكن معرفة ماذا كان سيحث لسعاد ولحماسها السياسي لو لم يصعد حزب البعث في تلك الآونة إلى مرتبة السلطة، وقد كان لسعاد آراء غامضة، ولكنها بالغة التأثير، بالتغير الذي يطرأ على الأحزاب السياسية عموماً، وذات البرامج الفضفاضة والغامضة خصوصاً، حين تهيمن على دفة السلطة..» (هامش ص ٥٨٦)

لكن لغة الهوامش تبتعد عن التقريرية السردية والسياسية، إذ تقوم بمهمات فنية أكثر عفوية، كالاستدراك.. «في الواقع انه يشعر الآن انه أكبر سناً مما هو حقاً..» (هامش ص٥٨٥). أو اضافة تفصيل صغير لسياق الحدث الأساسي.. «دخلت البيت، وانتزعت الزهرة الحمراء من شعرها وهي تقول له: البرقوق ورد الفقراء يا أبا القاسم..» (هامش ص ٥٨٩)

هذه الهوامش، التأريخية والاستدراكية والتفصيلية، هي التي تمنح العمل بعده الروائي، ودونها يظل هذا العمل قصة قصيرة، جميلة.. وشاعرية.



الرمز.. في المبنى والتفاصيل

في بحثه عن المبنى الرمزي في أعمال غسان كنفاني الروائية، توقف الدكتور احسان عباس عند رواية «رجال في الشمس» في محاولة لقراءة جديدة تتلمس البعد الرمزي فيها، فانتهى من قراءته إلى التأكيد على أن «سطوع الواقع في قصة غسان هذه، وجبروت ذلك الواقع كما كان مستمراً في حياة الفلسطينين جميعاً، كان يضائل من قيمة الرمز، وان

كانت القراءة الرمزية نفسها تمنح ذلك الواقع عمقاً آخر، وتجعل ما فيه من بشاعة قضية مفلسفة معللة»[٢١].

إن هذه الرواية، تظل تحمل في داخلها ذلك التزاوج الفذ بين الواقع والرمز معاً دون ان يؤثر تغييب احدهما على الرواية عند قراءتها من جانب واحد. فهي ترصد واقعاً معاشاً باحداثه وشخصياته وزمانه واشيائه، وتظل، في الوقت نفسه، قابلة لمنح دلالات رمزية لتلك الأحداث والشخصيات.

في ذلك تتجلى عبقرية الرواية، من امكانية قراءتها من زاوية واحدة، زاوية الواقعية أو زاوية الرمز، أو من الزاويتين في اندماجهما وتشابكهما معاً. رغم أن غسان كان يطمح إلى ايصال الجانب الرمزي في الرواية، فيؤكد انها إذا «...كانت قد عجزت عن نقل هذه الناحية (أي البعد الرمزي) فاني أعد نفسي مخفقاً»[٢٢].

مثل هذا الاقرار من قبل الكاتب نفسه، يبيح للدارس والناقد البحث عن المعنى الرمزي للرواية ودلالات الأحداث والشخصيات والأشياء فيها، والذي يصل أحياناً إلى حدود الاسقاط الذاتي والمغالاة في القراءة الرمزية للرواية.

وفي سياق هذا البحث الذي يغالي في النزعة الرمزية، يكون الهاجس الوحيد هو ايجاد معادل واقعي للرمز، أو البحث عن معادل رمزي للأحداث والشخصيات الواقعية في الرواية. فتصبح كل الشخصيات والتفاصيل رموزاً لا تكتفي بنقل الواقع أو تقديم ايحاءات رمزية عنه، وانما تغرق في ايجاد المعادل الذي يتطابق هندسياً معه.

ويحاول فضل النقيب أن ينفي رمزية الرواية بتأكيده أن سرها لم يكن في أن فيها رمزية «تلخص القضية كلها، وأن سائق السيارة الذي كان مهتماً بالمغامرة الجنسية، وهو عاجز جنسياً، يرمز للجيوش العربية التي كانت متهمة بشهوة الحرب وافتراس اسرائيل وهي عاجزة حربياً. هذه رمزية مبتذلة لا تعجب أحداً. الحقائق التي يعرفها كل الناس لا تثير اهتمامهم عندما تطل عليهم من جديد بقناع الرمزية...»[٢٣].

لكن مثل هذا النفي الذي أعطى، في البداية، معادلاً رمزياً لتلك الشخصية، «أبو الخيزران»، لكي ينزعه عنها في النهاية، كان مرتبكاً ومربكاً، إذ أوقع ناقداً مثل الدكتور احسان عباس في فهم يغالط القصد، حيث تمسك بفهم أن فضل النقيب«...يرى في «أبو الخيزران» رمزاً للجيوش العربية»[٢٤]. دون أن يستوعب أن النقيب خلق المعادل الرمزي لا لشيء سوى لكي ينفيه.

ولا يختلف الدكتور احسان عباس في مسألة رؤية «ابو الخيزران» كرمز، لكنه يختلف في معناه، إذ يراه «رمزاً للقيادة الفلسطينية في بعض الظروف التي مرت بها القضية» [٢٥].

وتجمع الدكتورة رضوى عاشور بين كلتا الرؤيتين، التي صاغها ونفاها فضل النقيب، والتي اعتقدها احسان عباس، لتقرر بأن أبا الخيزران هو «... رمز لقيادة

الشعب الفلسطيني التي قصّرت أثناء النكبة وبعدها مباشرة في الاضطلاع بدورها. وقد تكون الاشارة هنا أيضاً للقيادات العربية، الملوك والرؤساء العرب ابان فترة ١٩٤٨»[٢٦]. لكنها تعود لتؤكد بأن ثراء تلك الشخصية يستعصي على اختزالها إلى مجرد اشارة سياسية محددة في معناها. فيتأكد حضور تلك الشخصية بواقعيتها التي هي أغنى من كل رمز يمكن اسقاطه عليها أو اقحامه من خلالها.

وتتسع دائرة الاجتهاد لتتسع معها دائرة رؤية الرمز في تفاصيل الرواية: الصهريج، الشمس، الصحراء، الجرذان، الموت. وكلها أشياء قابلة في حد ذاتها لتشكيل عناصر رمزية تنسجم في مبنى رمزي عام اذا ما نظر الى الرواية من هذه الزاوية.

وفي محاولته آنفة الذكر، يعتقد الدكتور احسان عباس بأن محاولات غسان كنفاني في المبنى الرمزي لم تتكرر في أعماله اللاحقة باستثناء رواية «ما تبقى لكم»[٢٧].

ولعل البناء الفني لهذه الرواية، باختلاطه وتشابكه، يعطي للباحث عن الدلالات الرمزية مجالاً أوسع في عملية البحث، ويساهم بدفعه إلى ذلك حالة التغريب التي لجأ اليها الكاتب حين جعل من الصحراء والساعة شخصيات مؤنسنة ناطقة أو فاعلة، بحيث تتعدى دلالتهما مجرد الاشارة إلى الزمان والمكان الروائيين.

فالصحراء ليست مجرد مكان للحدث الروائي فحسب، ولكنها بنبضها واحاسيسها وتعاطفها ونطقها، تكتسب بعداً رمزياً يتخطى مجرد الدلالة المكانية لأية صحراء اخرى. ورؤيتها كذلك، لا تفترض البحث عن معادل موضوعي احادي المعنى يوضع مقابلاً لها، لأن ذلك سوف يقضي على الكثير من الايحاءات الرمزية الثرية التي تنطق بها هذه الصحراء وتمثلها، والتي لا يمكن اختزالها في كلمة أو كلمات تختصر امتدادها وثراءها.

ولا تمثل الساعة شخصية ناطقة في الرواية، لكنها تظل فاعلة وثرية في دلالاتها الرمزية، تستعصي على الاختزال أو الاكتفاء بمعادل واحد لها. كالزمن، أو المستقبل، أو الموت، أو الانبعاث، أو الجدب.. الخ، لأنها تحمل كل هذه الدلالات وما هو أكثر منها. لكن سحر فعلها يكمن في كونها تظل قادرة على أن تمنح من دلالاتها الكثير لأعماق الشخصيات الانسانية في الرواية.

وتغيب الام كشخصية حاضرة وانسانية لتمثل رمزاً أكثر وضوحاً ومحدودية... انها وهم الخلاص، الذي يتكرر بايقاع رتيب خلال رحلة البحث عن الخلاص «لو كانت امي هنا... لو كانت امي هنا» (ص ١٦٩).. «لو كانت أمي هنا لكان لجأ اليها، للجأت اليها أنا» (ص ١٧١).

وتتواجد التفاصيل الرمزية في كل الأعمال الروائية اللاحقة للكاتب، حتى في أشدها واقعية. ففي «ام سعد» تحمل الدالية دلالة رمزية ايحائية عن الواقع الذي ترسم

افقه الرواية.. انها البراعم الخضراء التي انبثقت من العرق اليابس حين ضربت جذوره في عمق الأرض فاستمد نماءه منها.

فالدالية هي رمز النماء والامتداد الأخضر الذي يتماهى مع نماء الواقع الفلسطيني الجديد والطاقة الفلسطينية التي انبثقت من جفاف التاريخ فانطلقت قوة متفتحة قادرة على العطاء وضاربة جذورها في رحم الارض لتستمد منها قوتها.

انها الخيط الرمزي الذي يشد الأطراف الواقعية للرواية، والذي بدونه يفقد العمل عنصراً من أهم عناصره.

ونمو الدالية يتم بصورة لا مرئية، لا نحسها ولانشعر بها ونحن نتابع تنامي الواقع على امتداد الرواية. انها تنمو في ظل قانون التراكم الكمي، الذي تبدو كل اضافة فيه خفية، حتى نشهد التحول الكيفي في تفجر البراعم في الكلمات الأخيرة للرواية. وهكذا، تقدم الدالية دلالتها الرمزية بمحاذاة نموها مع نمو الواقع بتراكماته التي ادت إلى بروز تلك الكيفية التحولية الجديدة في الفعل الثوري الفلسطيني. وأما امتداد الدالية الذي لم تشهد عليه الرواية، فانه بغيابه يترك الاحتمالات مفتوحة أمام التاريخ. ولكن التفاؤل الذي يفيض في الرواية يدع مكاناً للحلم، فالدالية ستمتد، ومن مثالها سينمو الفعل على صعيد الواقع... ويمتد.

ونستطيع أن نلمس تفصيلاً رمزياً في رواية «عائد إلى حيفا»، وإن بدا أقل دلالة لاغترابه عن مسار الحدث الروائي الأساسي، وسقوطه في الفصل المفتعل الماثل للحدث دون أن يتداخل فيه، حيث تتفرع الرواية، دون مبرر فني، نحو حكاية «فارس اللبدة» الذي عاد الى بيته في فلسطين المحتلة ليحصل على «صورة» اخيه الشهيد التي تركها على جدار بيته حين غادره منذ عشرين عاماً. وما يهمنا هو رمزية «الصورة ودلالاتها. ما تعنيه لفارس اللبدة، وما تعنيه للعربي الذي سكن بيت اللبدة وظل مقيماً على الأرض الفلسطينية بعد احتلالها. وهنا يزدوج الرمز في الدلالة، فالصورة بالنسبة للأول هي مجرد شيء من اشيائه القديمة التي يعتز بها لأنها ترسم وجه أخيه الغائب المناضل والشهيد. لكنها بالنسبة للآخر تحمل دلالات اعمق من مجرد كونها صورة لانسان يعتز بانتمائه إليه من خلال صلة الدم. انها الجسر الذي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبين النازح والمقيم. «... وحين شهدت الصورة، وجدت فيها سلوى. وجدت فيها رفيقاً يخاطبني ويتحادث إلي ويذكرني بامور اعتز بها واعتبرها اروع ما في حياتنا. قررت عندها استئجار البيت. ففي ذلك الوقت، تماما كما هو الامر الآن، يبدو لي ان يكون الانسان مع رفيق له حمل السلاح ومات في سبيل الوطن شيئاً ثميناً لا يمكن الاستغناء عنه» (ص ٣٩١ - ٣٩٢)... «... الصورة لا تحل مشكلتكم، ولكنها بالنسبة لنا جسركم الينا وجسرنا اليكم» (ص ٣٩٣).

ويتراجع المبنى الرمزي في رواية «العاشق» لحساب تصاعد الواقعية في طموحها الملحمي، دون أن ينفي ذلك امكانية الالتفات إلى تفصيل رمزي شديد الايحاء يكاد في حضوره أن يندغم مع حضور الشخصية المحورية في الرواية.

فالحصان هو مرادف رمزي لشخصية البطل، «العاشق»، الواقعية، يغني الشخصية الواقعية برمزيته. فمثلما يتنقل العاشق من اسم إلى آخر، فانه يتنقل من حصان إلى آخر يطلق عليه اسماً جديداً (سمرا، ريح، الهيجا)... ويظل هو يشبه الحصان.. «وبدا لي لوهلة، وهو محني فوق الوهج أمام صفحة السماء الشهباء، يشبه الحصان الفتي» (ص ٤٢٣).

تتغير الأسماء، وتتغير الجياد، لكن الحصان يظل حاضراً يرافق الشخصية في مصيرها المحكوم بالجموح والانطلاق، فيصبغ هذا الرمز في دلالته، على الشخصية، دلالات جديدة تعمقها وتثريها.

يرتبط «العاشق» بالفرس «سمرا» بعلاقة حميمة تقترب من درجة التوحد، فهو «يحادث سمرا وينام إلى جوارها فوق هسيس التبن» (ص ٤٢٩، ٤٣٠). فتصبح الفرس كياناً متعاطفاً مع الصديق، تحزن وتنوح لمصائبه. وفي هروبه وتقمصه لاسم آخر، يتوسل الجياد مرة اخرى فتكون جديرة بحفظ السر «وسميت نفسي – قاسم – وكانت – ريح – أول من عرف، ومضينا طوال الليل نسير ونقف ونغفو قليلاً ونتحادث ونغني بصوت خفيض، ونبحث عما يتعين علينا أن نفعل...» (ص ٤٤٩).

ويبرز التلاقي بين الواقع والرمز في توحد العاشق والحصان في قدرهما المشترك ومصيرهما الواحد «ان اقدار الخيل مثل اقدار الرجال، افي ذلك ايما شك؟ ومثل اقدار الرجال تتلاقى اقدار الخيل، ولولا ذلك لما لاقيت الهيجا، ولما كان بوسعي ان اكمل فراري من الطيرة» (ص ٤٦٠).

أما رواية «الأعمى والأطرش» فانها جاءت لتحمل الرمز والواقع معاً، ولكن بانفصال تام. إذ تبدأ من الرمز وتستمر فيه لتعود في شقها الثاني إلى الواقع مستجيبة لمتطلباته المباشرة.

فالأعمى والأطرش، الباحثان عن الخلاص في أحد رموز الوهم، يكتشفان أن هذا الرمز لا يجترح المعجزات. لكن وعي الوهم لا يكون وحده قادراً على تحطيم الرمز. وقرار تحطيمه لا يكفي وحده لتحقيق الفعل. وإذ يغيب الفعل، يظل العاجزان عاجزين «ماذا أستطيع أنا وعبد العاطي أن نفعل في وجه العالم؟ هل بقي لدينا، بعد، متسع من الوقت لنفعل شيئاً؟» (ص ٥٢٩).

ولا يتحقق الفعل الحقيقي، بداية طريق الخلاص، من خلال هذين العاجزين، ثم انه لا يتحقق على المستوى الرمزي. فقد جاء خارجاً عنه، ونبت من أرض الواقع، في الشق الثاني من الرواية الذي انفصل تماماً عن الرمز الذي تميز في البداية... وارتد إلى واقع حار تهيمن فيه الهموم السياسية.

إن مسار الرواية الذي انتقل فجأة من البنيان الذهني الرمزي إلى البنيان الواقعي الذي يخدم وجهة النظر السياسية المباشرة، يسمح بالارتداد مرة اخرى إلى الشق الأول

لاعادة قراءته من جديد قراءة سياسية تتجاوز القراءة الاولى التي رأت في الولي رمزاً للايديولوجية الغيبية المضللة.

وفي هذه القراءة، يمكن رؤية الولي كرمز سياسي يمثل القيادة القومية العربية التي تعلق فيها الفلسطيني طويلاً بأوهام الخلاص الوطني، فاكتشف، في النهاية، ان مثل هذا الخلاص هو محض وهم. ولم يتحقق تراجع هذا الوهم الا بظهور الانسان الفلسطيني الجديد.

وينسحب التفصيل الرمزي في «برقوق نيسان» مع امتداد مسار الحدث الواقعي، ينبثق من داخله ليمنحه غنى متزايداً ويكتسب من ارتباطه بالواقع مزيداً من الدلالات.

فزهر البرقوق يتجاوز قيمته الجمالية العادية، أو مجرد كونه هدية صغيرة يحملها العجوز «أبو القاسم» إلى رفيقة ابنه الشهيد. فهذه الهدية، رغم صغرها، تظل رمزاً زاخراً بالدلالة، فهي ورد الفقراء، واللهب المتوهج في لحظة المواجهة، انها دماء الأرض ودماء الشهداء، ورمز الانتماء إلى الأرض «وقد شعر بالتعب وهو يستل الزهور الغضة، وبدت له أشد تمسكاً بالأرض مما خيل إليه...» (ص ٥٨٦، ٥٨٧).

انها الرمز السري رغم علانيته، الذي يؤدي مهمة الربط بين المناضلين بعضهم ببعض، وهي الاشارة الاولى لبدء العلاقة الحميمة التي تنشأ بينهم «فقد تذكر انه حين رأى سعاد لأول مرة في أريحا لفت نظره قرص أحمر من زهر البرقوق يتوقد وسط شعرها الفاحم السواد، وأن ذلك بعث فيه السعادة لأن طلال قال له ان سيدة تحمل وردة حمراء ستزوره في أريحا، وتحدثه عن قاسم» (ص ٥٨٧).

وفي دائرة الحصار، حيث يقع العجوز في الكمين الذي نصبه جنود الاحتلال، فانه يظل متشبثاً بهذا الرمز، ويصبح زهر البرقوق مجالاً غامضاً للاتهام تحوم حوله الأسئلة. لكن زهر البرقوق يحتفظ في تلك اللحظة، بسرية معناه الرمزي، مثلما يجدر به أن يكون في لحظة كهذه، ومثلما يجدر بكل الناس والأشياء أن يحافظوا على السر. «انها باقة زهر يا سيدي، وهي لا تعنى شيئاً خطيراً على الاطلاق» (ص ٥٩٧).

ولكن زهر البرقوق، في تلك اللحظة، يعني الكثير. انه الرمز الكبير للعلاقة الحميمة، الخارجة من رحم الأرض، والتي يلتف حولها الجميع متوحدين... في زمن المواجهة.



يكتب غسان كنفاني:

«إن الدنيا عجيبة، وكذلك الأقدار. إن يداً وحشية قد خلطت الأشياء في السماء خلطاً رهيباً فجعلت نهايات الامور بداياتها والبدايات نهايات..»(٢٨)

وكان قدر غسان أن يشهد زمن الوهم، وأن يفضح الوهم. وكان قدره أن يكون

شاهداً على زمن سقوط الوهم، وان يرصد لحظات سقوطه بعد ان كان قد بشر بانبعاث «العروس»، البندقية الفلسطينية المقاتلة[29]، فيصبح بعد ذلك شاهداً على زمن الأحلام لا زمن الأوهام.

لكن العمر لم يمهله لحظة اخرى ليعيش زمن تحقق الحلم الذي قدم حياته ثمناً من أجل تحقيقه، والذي ما زال الرجال الذين يترسمون خطى غسان يقدمون دمهم ضريبة من أجل أن يتحقق ذلك الحلم.

وفي ممارسته الابداعية، الروائية بشكل خاص، اختزل غسان زمنين: زمن الأوهام وزمن الحقائق. وكان الشاهد في أوج العطاء عندما تحول الى شهيد. انه العاشق الجديد وشهيد المرحلة الجديدة التي ترفض أن يختنق ابطالها بين جدران الخزان.

نهاية زمن الوهم، كانت بداية زمنه الروائي. ونتاجه الروائي كان بدايات شهدت نهايتها باستشهاد كاتبها قبل أن تكتمل. لكنها رغم الموت وعدم الاكتمال، تبقى شهادة عن سقوط زمن الوهم.. وترهص بالأحلام القادمة.

---

(١) عن حديث أجراه كاتب سويسري مع غسان كنفاني قبل استشهاده باسابيع ونشرته **«شؤون فلسطينية»** بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ٣٥، تموز ١٩٧٤؛ ثم اعيد نشره في كتاب **«غسان كنفاني انساناً واديباً ومناضلاً»**، بيروت، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينين، تموز ١٩٧٤.

(٢) **المصدر نفسه.**

(٣) **المصدر نفسه.**

(٤) **المصدر نفسه.**

(٥) في ندوة ادبية عقدت في دار الفن والادب، بيروت، ١٥ أيار ١٩٧٢، حول الرواية والواقع، وعما إذا كان الادب تعبيراً عن الواقع أم هروباً منه إلى الماضي أو مجابهة الحاضر، اشار غسان كنفاني إلى أن الروائي هو كل هذه المعالم مجتمعة. راجع فاضل عباس هادي «قضية فلسطين والرواية العربية المعاصرة»، مجلة **«شؤون فلسطينية»**، العدد ١١، تموز ١٩٧٢.

(٦) صدرت عن دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣.

(٧) صدرت عن دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.

(٨) صدرت عن دار العودة، بيروت، ١٩٦٩.

(٩) صدرت عن دار العودة، بيروت، ١٩٦٩.

(١٠) نشرت في **«شؤون فلسطينية»**، العدد ١٦، كانون الأول ١٩٧٢.

(١١) نشرت في **«شؤون فلسطينية»**، العدد ١٦، كانون الأول ١٩٧٢.

(١٢) نشرت في **«شؤون فلسطينية»**، العدد ١٣، أيلول ١٩٧٢

(١٣) نشرت هذه الروايات السبع في المجلد الأول من **«الآثار الكاملة»** للكاتب، لجنة تخليد غسان كنفاني ودار الطليعة، بيروت، تشرين الثاني ١٩٧٢. (وهي الطبعة التي نعتمدها لاشاراتنا في هذه الدراسة).

(١٤) غسان كنفاني، **«الآثار الكاملة»**، المجلد الثاني (القصص القصيرة)، بيروت، لجنة تخليد غسان كنفاني ودار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٣، ص ٦١١.

(١٥) د. رضوى عاشور، **«الطريق إلى الخيمة الاخرى»**، بيروت، دار الآداب، حزيران ١٩٧٧، ص ١٠٢ - ١٠٤.

(١٦) فاروق عبد القادر، «المنفى والفداء في الأدب الفلسطيني»، **«دراسات عربية»**، بيروت، العدد ١٠، آب ١٩٧٨.

(١٧) **«الحوادث»** اللبنانية، الاعداد: ٥٠٢ (٢٤ حزيران ١٩٦٦)، ٥٠٣ (١ تموز ١٩٦٦)، ٥٠٤ (٨ تموز ١٩٦٦)، ٥٠٥ (١٥ تموز ١٩٦٦)، ٥٠٦ (٢٢ تموز ١٩٦٦)، ٥٠٧ (٢٩ تموز ١٩٦٦)، ٥٠٨ (٥ آب ١٩٦٦)، ٥٠٩ (١٢ آب ١٩٦٦)، ٥١٠ (١٩ آب ١٩٦٦).

(١٨) عن مقابلة أجراها معه ماجد السامرائي ونشرها في كتابه، **«شخصيات ومواقف»**، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٧٨، ص ٧١

(١٩) في آخر لقاء اذاعي مع غسان كنفاني نشرته مجلة **«الهدف»** البيروتية، ١٥ أيلول ١٩٧٢، العدد ١٢٩، قال الكاتب: «بالنسبة لفوكنر أنا معجب جداً بروايته «الصخب والعنف»، وكثير من النقاد يقولون إن روايتي «ما تبقى لكم» هي امتداد لهذا الاعجاب بـ «الصخب والعنف»، وأنا أعتقد أن هذا صحيح.. أنا متأثر جداً فوكنر ولكن «ما تبقى لكم» ليست تأثراً ميكانيكياً بفوكنر بل هي محاولة للاستفادة من الادوات الجمالية والانجازات الفنية التي حققهافوكنر لتطوير الادب العربي» راجع د. رضوى عاشور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢ - ٨٦.

(٢٠) ماجد السامرائي، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٣

(٢١) د. احسان عباس، المبنى الرمزي في قصص غسان، (مقدمة الجزء الأول من الآثار الكاملة لغسان كنفاني) **مصدر سبق ذكره** ص٢٢.

(٢٢) **المصدر نفسه** ص ١٦.

(٢٣) فضل النقيب، «عالم غسان كنفاني» **«شؤون فلسطينية»**، العدد ١٣، ايلول ١٩٧٢.

(٢٤) د. احسان عباس، **مصدر سبق ذكره**، هامش ص ١٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٧

(٢٦) د. رضوى عاشور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩ - ٧٠.

(٢٧) د. احسان عباس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٢٨) في رسالة لغادة السمان، مجلة **«الهدف»** البيروتية، العدد ٤٤٥، ٧ تموز ١٩٧٩.

(٢٩) اشارة إلى قصته القصيرة «العروس» التي كان يعتز بها بشكل خاص، من مجموعته القصصية **«عالم ليس لنا»** الآثار الكاملة، المجلد الثاني، **مصدر سبق ذكره** ص ٥٨٩ - ٦٠٦.

تقارير

محادثات سياسية ومهنية ناجحة لوفد اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في برلين وبراغ

عاد يوم الاحد ١٩٨٠/٩/٧، وفد الامانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، برئاسة الاخ يحي يخلف وعضوية الاخوة غانم زريقات، بسام ابوشريف، جميل هلال، وزياد عبد الفتاح، من براغ وبرلين، بعد ان اجرى محادثات سياسية ومهنية ناجحة في البلدين

في المانيا الديمقراطية التقى الوفد اتحادي الكتاب والصحفيين، واجرى مع كل منهما مباحثات تناولت آفاق التعاون بين الاتحادين في المستقبل، والتنسيق بينهما في المؤتمرات الدولية. ووقع اتحاد الكتاب والصحفيين اتفاقية للتعاون مع اتحاد الصحفيين في المانيا الديمقراطية مدتها خمس سنوات، يبدأ العمل بها اعتبارا من تاريخ توقيعها ١٩٨٠/٩/١. ونصت الاتفاقية على ان يسهم الاتحادان بكل الوسائل، في تعميق الوعي لدى شعبي البلدين ودعم نضالهما المشترك من اجل السلام العادل والامن والتقدم الاجتماعي وادان الاتحادان العدوان الصهيوني المستمر، واكد اتحاد الصحفيين الالمان الديمقراطيين دعمه الكامل لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتضمنت الاتفاقية، التي وقعها الرفيقان هاري زيبوك رئيس الاتحاد الالماني الديمقراطي، ويحي يخلف امين عام الاتحاد الفلسطيني، سبعة بنود تتضمن، بالاضافة الى التنسيق في المؤتمرات وتبادل الزيارات، استعداد الاتحاد الالماني لتقديم كافة اشكال الدعم في ميادين تأهيل الصحفيين الفلسطينيين وتدريبهم في كلية التضامن في المانيا الديمقراطية، بما في ذلك اقامة دورات تخصص للفلسطينيين في برلين الشرقية وبيروت يشرف عليها اتحاد الصحفيين في المانيا الديمقراطية، وتزويد اتحاد الصحفيين الفلسطينيين بالمواد الفنية التي تخدم هذا الغرض.

وعلى هامش الزيارة، دعا الاخ الدكتور عصام كامل، مدير مكتب م.ت.ف. في برلين، الى حفل استقبال شارك فيه اتحادا الكتاب والصحفيين في المانيا الديمقراطية وممثلو لجنة التضامن وبعض الرسميين من وزارة الخارجية، وتحول الحفل الى تظاهرة دعم لنضال الشعب الفلسطيني

وتكللت الزيارة باللقاء الطويل، الذي دام ساعة ونصف الساعة، مع الرفيق هيرمان عضو المكتب السياسي، الذي قدم تحليلا متكاملا للوضع الدولي اكد من خلاله حتمية انتصار النضال الفلسطيني مؤكدا وقوف المانيا الديمقراطية بحزم في القسم من الجبهة المشتركة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، وتقديمها الدعم والتضامن الكاملين لنضال الشعب الفلسطيني.

وتعرض الرفيق هيرمان الى الصراع الايديولوجي اليومي الذي تخوضه المانيا الديمقراطية في مواجهة وسائل الاعلام الغربية، وختم حديثه بعبارة: «اطمئنوا ايها الرفاق ليس عندنا تبن يحرقونه». وابدى الاخ يحي يخلف، باسم الوفد الفلسطيني، ارتياحه للتأييد والدعم الكبيرين اللذين تقدمهما المانيا الديمقراطية لنضالنا، مؤكدا «ان رجاحة موازين القوى نحو المعسكر الاشتراكي يقربنا من الانتصار».

وفي براغ اجرى الوفد محادثات ناجحة مع اتحاد الصحفيين التشيكوسلوفاكيين، ووقع اتفاقية تضمنت ثلاثة عشر بندا للتعاون، لمدة سنتين، اعرب الاتحاد ان خلالها عن دعمهما الكامل لنشاط منظمة الصحفيين العالمية «I,O,J» ومساعيها لتطوير الصحافة التقدمية في العالم. كما تضمنت الاتفاقية، بالاضافة الى تبادل الخبرة والمعلومات، استعداد اتحاد الصحفيين التشيكوسلوفاك لارسال مدرسين، على نفقته، لتدريب وتأهيل الصحفيين الفلسطينيين، وكذلك تقديم منح العلاج والدراسة بحدود الامكانات المتوفرة.

وعلى الجانب السياسي، استُقبل الوفد الفلسطيني من قبل الرفيق كمبني عضو المكتب السياسي ومهندس السياسية الاقتصادية في تشيكوسلوفاكيا، حيث قدم عرضا متكاملا للوضع السياسي والاقتصادي في بلاده وفي الدول الاشتراكية، اكد من خلاله رجاحة ميزان القوى لصالح الدول الاشتراكية في سباقها مع الرأسمالية، مؤكدا ان هذا الرجحان يخدم قضايا النضال العادل للشعوب في سبيل الحرية والتقدم

وبعد ان ادان سياسة كامب ديفيد، اكد ان علاقات الصداقة بين تشيكوسلوفاكيا و م.ت.ف.، تعود الى سنوات عدة، وان الطرفين ارسيا تقاليد مميزة، وان الاتفاقية الجديدة التي وقعها اتحاد الصحفيين في البلدين هي خطوة جديدة لتعميق وتطوير اساليب دعم تشيكوسلوفاكيا لكفاح الشعب الفلسطيني العادل.

وختم حديثه بالقول: «ان نضالكم يلعب دورا استثنائيا، وواجبنا المقدس ان ندعم هذا النضال حتى يحصل الشعب الفلسطيني على ما هو حق له».

وقد شكر الوفد الفلسطيني للرفيق كمبني التحليل الرصين، واكد الامين العام استمرار الشعب الفلسطيني في لعب هذا الدور الاستثنائي، مؤكدا ان «الممارسة علمت الشعب الفلسطيني ان يفرز معسكر الاصدقاء من معسكر الاعداء، وان لا مجال للعودة للوراء».

وفي الايام الثلاثة الاخيرة، اجرى الوفد الفلسطيني مباحثات هامة جدا مع المنظمة العالمية للصحفيين، التي تعلق اهمية بالغة على الدور الخاص الذي يمكن ان يلعبه اتحاد الصحفيين الفلسطينيين. وتميزت هذه المباحثات بالصراحة والود، استعرض الجانبان خلالها نشاط المنظمة في السنوات المنصرمة، وآفاق التعاون في المستقبل. ووقع الجانبان اتفاقية مدتها ثلاث سنوات، اكدا فيها حرصهما على النضال الدؤوب ضد كافة اشكال الامبريالية والكولونيالية والصهيونية والفاشية. ونصت بنود الاتفاقية الستة عشر على كافة اشكال الدعم، ليس للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين فحسب بل ولكل المؤسسات الاعلامية الفلسطينية. كما نصت، على التبادل المسبق للمعلومات المتعلقة بكافة المؤتمرات الدولية التي تنظمها المنظمة العالمية، والحرص على ان يؤدي اتحاد الصحفيين الفلسطينيين دوره الكامل في المشاركة فيها.

واكدت بنود الاتفاقية على فتح كافة المعاهد التي تشرف عليها المنظمة العالمية لتدريب الصحفيين الفلسطينيين وتأهيلهم. وقد شارك من سكرتاريا المنظمة العالمية الرفاق كوبكا، تريكفورن واورليان نستور، في حين شارك عن الجانب الفلسطيني الاخوة يحي يخلف الامين العام، وغانم زريقات امين السر، وبسام ابو شريف مسؤول العلاقات الخارجية، وجميل هلال مسؤول العلاقات المهنية، وزياد عبد الفتاح مسؤول العلاقات الداخلية.

ولا بد في نهاية هذا التقرير العاجل من تسجيل الملاحظات التالية:

١ - عقد الوفد الفلسطيني عدة مؤتمرات صحفية في برلين وبراغ وبراتسلافيا.
٢ - حظي الوفد بحفاوة بالغة، وتعتبر نتائج الزيارة انجازا هاما وكبيرا.
٣ - من المفهوم ان الامانة العامة للاتحاد الفلسطيني سوف تواصل نشاطها مع الاتحادات التقدمية والصديقة من اجل بناء علاقات متينة وواضحة معها

غانم زريقات

مبدأ رابين في ضواحي بيروت

يمكن القول، في ضوء التطورات العسكرية والسياسية التي بدأت بقيام مجزرة ٧ تموز الكتائبية ولم تنته بالتوقف المؤقت لمعارك الحدث ومنطقة بعبدا ضد مواقع الجيش اللبناني ورئاسة الجمهورية، ان ما ينفذ حاليا، في لبنان هو المشروع الذي طرحه اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بشأن السياسة الاسرائيلية (والاميركية؟) في لبنان. وهذا المشروع، الذي سمي آنذاك «مبدأ رابين»، اعلن في ١٣ تشرين الاول ١٩٧٨ وكانت معارك عسكرية قد احتدمت في الاشرفية بالمنطقة الشرقية من العاصمة اللبنانية.

وقد حدد رابين، في هذا المشروع، ثلاثة اتجاهات عمل امام «الجبهة اللبنانية» التي كان يرئسها السيدان كميل شمعون وبيار الجميل

الاتجاه الاول، يقضي «بتطوير القوة العسكرية للمسيحيين وتأمين القدرة الكافية لهم اذا كانوا يستطيعون ويريدون مساعدة انفسهم' ومن اجل ذلك فإن اسرائيل قامت وتقوم بالكثير، وآمل ان يسود الشعور بالقلق، الموجود لدينا، المسيحيين ايضا».

اما الاتجاه الثاني، فهو الامل بأن ينجح «المسيحيون» مثلما «نجح الاستيطان اليهودي عشية حرب الاستقلال سنة ١٩٤٨ (قرار انشاء الكيان الصهيوني) في اقامة قيادة سياسية واحدة وقيادة عسكرية واحدة، وحتى الآن لم يتوصلوا الى ذلك».

ويضيف رابين: «اضافة الى تقوية المسيحيين سياسيا وعسكريا، على اسرائيل ان تبادر بسلسلة من النشاطات السياسية التي بدأت تعطي نتائجها، سواء في ما يتعلق بالتدخل الاميركي - الفرنسي ودول اوروبية اخرى، ام في تدخل بعض القوى في العالم العربي، وبخاصة مصر؛ فهذه القوى بدأت تهتم بما يجري في لبنان وبأهمية العمل بشكل حثيث لمنع السوريين من تنفيذ مآربهم، اي شل المسيحيين سياسيا وعسكريا بحيث يفقدون القدرة على تأمين دور ومكانة لهم في النظام الذي يتم بناؤه حاليا في لبنان».

اما بخصوص الاتجاه الثالث - يقول رابين - فإن «ما ينبغي على اسرائيل ان تعمله هو القيام بعمليات ايجابية تبرهن للسوريين خطورة التوجه الاسرائيلي اذا كان هدف سوريا انهاء قدرة المسيحيين على الصمود».

ويستخلص رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، ان هذه الاتجاهات الثلاثة (بناء «قوة مسيحية»

المبادرة الى تحركات سياسية اسرائيلية - مصرية - انعزالية، ضربات صهيونية «ايحائية») يجب ان تسير معا «وان تهدف الى التوصل الى حل سياسي للنزاع في لبنان... والا فحل عسكري».

ولدى الاطلاع على الخيط الذي يربط بين سلسلة التطورات السياسية والعسكرية الاخيرة ولا سيما تلك التي تحدث في الجنوب وفي الشمال وبينهما: ضواحي بيروت، فإنه يتضح بأن «مبدأ رابين» آخذ في التحقق، او في محاولة التحقق، ضمن سياق متكامل يقال ان الذي يشرف عليه هو السفير الاميركي في بيروت بالتنسيق مع قادة ومسؤولي حلف شمالي الاطلسي.

وقبل الدخول في تحليل خلفيات هذه التطورات نشير الى ظاهرة بالغة الاهمية تتعلق بالانقلاب العسكري الذي حصل مؤخرا في تركيا. فقد لاحظ بعض الدبلوماسيين وجود علاقة وثيقة بين الانقلاب الذي قضى على آخر الحريات الديمقراطية وكرس نفوذ حلف الاطلسي في الاراضي التركية التي يعتبرها بريجنسكي «قوس الازمات»، وبين التحرك الاميركي في المنطقة العربية في ضوء احداث ايران وفلسطين المحتلة والجنوب اللبناني. ويستفاد من المعلومات المتوافرة حتى الآن، ان التحضير للانقلاب في تركيا قد تم منذ فترة طويلة، في الدوائر الاميركية والاطلسية، خصوصا بعدما تبين ان محادثات كمب ديفيد من جهة، ومحاولات واشنطن لغزو ايران وسحق الثورة من جهة ثانية، والتحرك الصهيوني - المصري ضد لبنان وسوريا والمقاومة الفلسطينية، من جهة ثالثة، كلها منيت بفشل كامل او جزئي، وكلها تشكل، للادارة الاميركية وللرئيس كارتر الباحث عن سبيل للعودة الى البيت الابيض، نكسات متلاحقة ومن النوع الذي يؤثر على مجرى الانتخابات الرئاسية. والذي نود التركيز عليه في هذا المجال، هو ان اكثر من مؤتمر قد عقد في المدة الاخيرة للسفراء الاميركيين في الشرق الاوسط، كان ابرزها المؤتمر الذي عقد في القاهرة ولعب فيه السفير الاميركي في بيروت، جون غونتر دين، دورا مهما وحساسا. وقد بحثت في هذه اللقاءات، مسائل متعددة، تبدأ بتخريب الوضع الداخلي في لبنان وضرب وتفتيت المناطق غير الخاضعة للسيطرة الكتائبية، وبكيفية تأمين دعم اسرائيلي قوي للخطط الانعزالية الداخلية، كما تطرق البحث الى التسهيلات العسكرية التي يمكن ان تقدمها مصر وعُمان والصومال لاستخدامها في اي هجوم عسكري تقوم به الولايات المتحدة بواسطة «قوات التدخل السريع»، ضد ايران او الخليج العربي او غير ذلك.

ويقال ان فشل التدخلات ضد ايران والتطورات التي حصلت في لبنان والارض الفلسطينية، فضلا عن فشل التخريب الداخلي في سوريا، واخيرا قيام الخطوة الوحدوية بين سوريا والجماهيرية مع مؤشرات تدل على انها خطوة جدية وموجهة ضد الأمبريالية الاميركية والمواقع الصهيونية والرجعية في المنطقة.. هذه التطورات هي التي رجحت او اكدت الميل الى الاسراع بتوجيه ضربة قوية وسريعة في تركيا ويقال ايضا ان هذه التطورات هي التي ستدفع الاميركيين الى تعزيز دورهم والدور الاسرائيلي في لبنان، وهي التي تجعلهم يعيدون الحيوية الى الافكار التي سبق لقادة اسرائيليين ان طرحوها وكانت تبدو بالغة التطرف في نظر بعض القادة الاميركيين في عام ١٩٧٨ وما بعده. ومنها، الافكار التي اوردناها اعلاه والتي يمكن تسميتها «مبدأ رابين»

توحيد القوات وتبدل النظرة الى الجيش

وبشأن تعزيز وتوحيد القوات «المسيحية»، فهذا الشعار، الذي طرح من جانب تل - ابيب في العام ١٩٧٨ او قبله بقليل، كانت تعترض تنفيذه صعوبات جمة. ومنها ان القوى السياسية المعنية، اي القوى التي كانت داخلة في «الجبهة اللبنانية»، او متعاونة معها، لم تكن على درجة من الاتفاق ومن التنسيق تسمح لها بايجاد قيادة موحدة. ولم تكن الكتائب قد طرحت بصورة مكشوفة ووفقا لمشروع متكامل، فكرة اقامة دويلة مسيحية كما عادت وفعلت عند قيامها بمجزرة ٧ تموز ١٩٨٠، ولم يكن شعار توسيع رقعة السيطرة الفاشية وبحيث تشمل منطقة القصر الجمهوري بالذات، قد طرح بالعنف والصراحة اللذين طرح بهما في مطلع ايلول ١٩٨٠. ولم تكن قد توضحت، بعد، العلاقة بين ميليشيات «الجبهة اللبنانية»، وبين الجيش اللبناني الرسمي. والمعروف ان النظرية الكتائبية (المعلنة على الاقل) بشأن المؤسسات كانت تقوم

«تقليديا» على مقومات من ابرزها «الدفاع عن النظام»، وصيانة «رئاسة الجمهورية» كمقام وكمنصب ومهما يكن الرئيس، واعتبار الجيش اللبناني ذا «رسالة مقدسة». وقد ركزت الكتائب، اكثر فأكثر على هذه النظرية في دعايتها اليومية، وشجعها على ذلك كون النظام الاقتصادي - السياسي - الاجتماعي قد اعطى الكتائب (وما تمثل) حصة الاسد على اكثر من صعيد، وكون رئاسة الجمهورية قد خدمت الكتائب، فكرا وممارسة، في كل شيء والى درجة قيل فيها ان رئيس الجمهورية الحالي فضل الكتائب على مجموع القوى اللبنانية، وانه ضحى بالاجماع السياسي والنيابي والشعبي المعادي للفاشية الكتائبية بعد ٧ تموز الماضي واصر على ان يعمل بكافة الطرق لفك العزلة عن بشير الجميل ومشروعه السياسي والعسكري. اما المؤسسة الثالثة، وهي الجيش، فإنها هي ايضا قدمت للكتائب من الخدمات ما يعرف وما لا يعرف، وان القانون الجديد المتعلق باعادة تنظيم الجيش على اسس وطنية ومتوازنة قد جرى تجميده بناء لضغط كتائبي. اذن، على الرغم من كل هذه التسهيلات والخدمات الرسمية لحزب الكتائب، والتي اضيفت اليها التسهيلات والخدمات الدبلوماسية، فإن مخطط بشير الجميل وصل الى حد التهديد بالاطاحة بالمقدسات الثلاثة: النظام الطائفي، رئاسة الجمهورية، الجيش. واذا كان بشير الجميل قد اعلن منذ سنة ١٩٧٦، بأن «صيغة» الحكم التي وضعها ميثاق ١٩٤٣ بين زعماء البلاد والطوائف قد سقطت ودفنت الى غير رجعة، اذ انها لم تعد تتوافق مع الطموح الى فرض المشروع الصهيوني - الفاشي المباشر على لبنان، فإن «الاقنيمين» المقدسين الآخرين، وهما رئاسة الجمهورية والجيش، قد سقطت قدسيتهما من ذهن الكتائب وبدأ الاستعداد العملي، بل التنفيذ العملي، لاسقاطهما على الصعيد الميداني.

وما حدث ويحدث في منطقة بعبدا بالذات، وفي ختام السنة الرابعة من ولاية الرئيس سركيس، انما يشكل تتويجا لذلك كله. وهو يشكل نقطة التقاطع «المركزية» بين ما يجري في اطراف البلاد، ولا سيما العدوان الاسرائيلي المتصاعد في الجنوب واعمال التخريب الرجعية والمشبوهة في الشمال.

النكسة والحكم

وفي هذه الاجواء، فمن الطبيعي ان تدرك القوى السياسية كلها ان هنـاك تبدلا في الاسلوب الذي انتهجته الكتائب طيلة الفترة الماضية بالنسبة الى العلاقة مع القوى الممثلة للسلطة الشرعية ولا سيما الجيش منها. فلقد تبين من توجيهات القيادة العسكرية الكتائبية ومن النشاط السياسي والاعلامي الذي تقوم به، كما تبين من الممارسة على ارض الواقع، ان الكتائب لم تعد تعتبر نفسها حليفا او رديفا لاجهزة القمع الرسمية اذا قامت هذه الاجهزة «بمهمتها» في قمع الحركة الشعبية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وهذا الاعتبار قد سقط منذ بداية السبعينات، اي منذ ان بدأت الكتائب تدرك بأن دورها هي، يجب ان يكون الدور الطليعي حتى في مهمة الدفاع عن النظام السياسي بالمعنى الذي تفهمه. اما الجيش فالكتائب اخذت تنظر اليه على أن دوره هو الرديف والمساعد، وبمقدار ما تطور المشروع الانعزالي وصولاً الى طرح شعار «تحرير كل لبنان» فإن النظرة الى الوضع الامني والى المؤسسات العسكرية قد تطورت ايضا. وهذا الامر احدث خلافات معينة مع الرئيس سركيس الذي تبين له ان كل جندي يتم ارساله الى منطقة السيطرة الكتائبية في بيروت الشرقية والمتن الشمالي وكسروان وجبيل، سيكون، عمليا، خاضعا للسيادة الكتائبية او مرتهنا بها غير ان ما لم يكن في حسبان رئيس الجمهورية هو ان تسعى الكتائب الى مطاردة السلطة الشرعية وجيشها في المنطقة التي كانت اوساط الحكم تعتبرها المنطقة «النموذجية» لعمل الجيش والمنطلق الذي سيبدأ منه الجيش بتنفيذ اية خطة انتشار عسكري في سائر المناطق (والمعروف ان رئيس الجمهورية حرص، خلال الشهرين الماضيين، على اعتبار «الخطة الامنية» امرا اكثر اهمية واشد الحاحا من مسألة تأليف حكومة جديدة، وذلك وفقا للفكرة القائلة ان اية حكومة ستأتي يجب ان تكون ملتزمة مسبقا بتنفيذ خطة امنية يكون الجيش هو ابرز المشاركين فيها، حتى لو اصرت القوى الوطنية والتقدميـة والهيئات الاسلامية على الاعتراض على تركيبة الجيش ونهجه وسياسته...) . وقد جاءت معارك الكتائب ضد الجيش وضد منطقة الحدث - بعبدا القريبة من رئاسة الجمهورية، لتشكل نكسة ضخمة للحكم، في سياسته العامة، وفي مسألة الخطة الامنية بالذات. وقد استنتجت القوى الوطنية اللبنانية ان هذه المعارك، التي

اوقفتها السلطة في منتصف الطريق، بعقدها اتفاقا لوقف اطلاق النار مع الميليشيا الكتائبية، انما هي تأكيد جديد على صحة الموقف الوطني الذي يقول ان الاولوية هي للخط السياسي للحكم، وليس للنهج «الامني»، وان المطلوب هو في الدرجة الاولى حسم الموقف الرسمي من الدويلة الكتائبية في الداخل ومن العدوان الصهيوني ومسألة تحرير الشريط الجنوبي. كما طالبت القوى الوطنية، وخصوصا بعد احداث منطقة الحدث، بأن يحسم رئيس الجمهورية امر الفراغ الحكومي الذي تستفيد منه القوى التقسيمية والفاشية فتتولى تصعيد هجومها على الشرعية وعلى وحدة البلاد.

ولقد استفادت الكتائب، بالفعل، من النهج الرسمي في التعامل مع خطها السياسي ومع تدابيرها التقسيمية، كما استفادت من اتفاق «وقف اطلاق النار» ومن «الترتيبات» المشتركة، ولم تقتصر هذه الاستفادة على الكسب السياسي و «الميداني» وتشديد محاصرة الحكم، وانما وصلت الى حد الاسراع في بلورة فكرة توحيد «القوات اللبنانية» وفقا لهيكلية جديدة واسس جديدة. وهي العملية التي بدأت، بصورة ملموسة، بعد مجزرة السابع من تموز والقضاء على الوجود العسكري المستقل للرئيس الاسبق كميل شمعون.

واذا كان كميل شمعون قد اضطر، بعد احداث ٧ تموز، لان ينصاع للأمر الواقع ويرضى بأن ينضم بعض من قواته الى قوات بشير الجميل «الموحدة»، فإنه بعد احداث منطقة الحدث (التي انفجرت عندما استنجد شمعون بالجيش لرد العدوان الكتائبي على مراكزه الحزبية، هذا العدوان الذي سانده محازبون لشمعون ممن اعلنوا انضمامهم للميليشيا الكتائبية) بعد هذه الاحداث اصبح «مضطراً» للوقوف مع الكتائب وضد الجيش بالذات.. واخذ يساير، ان لم يؤيد علناً، الفكرة الكتائبية القائلة ان الجيش اللبناني انما هو «جيش احتلال» في الحدث وفي بعبدا بالذات؟.

الدولة و«توحيد المسيحيين»

ويبدو ان اجتماعات مكثفة حصلت، بعد مشاكل الحدث وقبلها ببعض الوقت، بين كميل شمعون وقادة الكتائب ولا سيما بشير الجميل منهم، وقد شارك موفدون من السلطة مشاركة فعالة في عقد هذه الاجتماعات بعيدا عن الاضواء، وكان الهدف منها البحث عن صيغة «لتوحيد الجهود» وعدم اضاعة الوقت في «الصراعات الجانبية بين المسيحيين». وقد طرحت عدة افكار حول هيكلية جديدة تعيد النشاط الى «الجبهة اللبنانية» وتعطي كل واحد دوره. والهيكلية تتناول القيادة السياسية والهيئات السياسية للجبهة، ويجري وضعها وتنفيذها جنبا الى جنب مع تدابير توحيد القوات العسكرية. وقد لوحظ من البداية ان جهود الكتائب واوساط الحكم انما تهدف الى تحقيق ثلاثة اغراض دفعة واحدة

الاول فك العزلة عن الكتائب ولا سيما في الوسط الماروني وفي «الشارع المسيحي» بصورة عامة، بعد ان كان قد نشأ شبه اجماع على ادانة النهج الفاشي ولا سيما بعد الحملة العسكرية على «الاحرار».

والثاني هو توحيد «الجبهة الداخلية» في ظل قيادة فعلية هي ميليشيا الكتائب وقيادة سياسية او هيئة سياسية عليا سيكون لكميل شمعون دور بارز فيها (وقد «ينتخب»، من جديد، رئيسا «للجبهة اللبنانية» ولكن، بالطبع، من غير صلاحيات مهمة).

اما الهدف الثالث فهو الحفاظ على لحمة الجيش. فقد تبين ان القيادة الكتائبية واجهزة اعلامها، وخصوصا اذاعة المجلس الحربي الكتائبي «صوت لبنان الحر»، شنت حربا نفسية متواصلة على الجيش واعلنت بأنه سينقسم وبأن العديد من الضباط رفضوا ويرفضون «اطلاق النار على المسيحيين». وقد جرى استصدار العديد من البيانات التي حملت، من الوجهة الشكلية، اسم «اهالي الحدث» او مهجري الدامور» وما الى ذلك، وكلها تطالب باخراج الجيش من المنطقة بصورة نهائية... وقد ذكرت بعض المعلومات ان هناك بالفعل خلافات حول ما اذا كان بالامكان، وما اذا كان من المصلحة، مواجهة المشروع الكتائبي او رد الهجمات الكتائبية. وهذه من الاسباب التي جعلت المراجع العليا في الحكم وفي قيادة الجيش تتولى تقريب وجهات النظر بين بشير الجميل وكميل شمعون.

ومع المعرفة المسبقة بأن هذه الجهود من شأنها ان تعطي المشروع الكتائبي دفعا جديدا مما يشكل المزيد من الخطر على مواقع السلطة بالذات، الا ان اوساط السلطة تستمر في مساعيها رغم كل هذه المحاذير ويستمر بالتالي، العمل لتوحيد مقاتلي الكتائب والاحرار. وهناك من يعتبر ان الهدف من عملية التوحيد هذه، والتي تجري بصورة قسرية وترافقها دعاية محمومة ضد الفلسطينيين والخطر الفلسطيني، انما هو الوصول في وقت قريب الى اعلان خطوة تقسيمية «كاملة»: وبحيث يستلم بشير الجميل مقاليد الامور بصورة مكرسة رسميا ويضع السلطة ورئيس الجمهورية بالذات امام الأمر الواقع. وهناك من يعتقد، في المقابل، ان الهدف من التوحيد هو الاستعداد لاعمال تفجيرية جديدة ليس في الجنوب وحده وانما في الداخل ايضا وفي كل حال فإن اجهزة الاعلام الكتائبية ابان معارك الحدث بالذات وجهت انذارات و «نصائح» الى قوات الجيش الرسمي مفادها ان على هذا الاخير ان يترك كل «المنطقة المسيحية» وان يأخذ مواقعه على خطوط التماس مع العدو الحقيقي، وخصوصا في بيروت وضواحيها. فهل تكون الرغبة في اعادة تفجير الجبهات التقليدية في العاصمة، جنبا الى جنب مع ما يحكى عن امكانية احتلال صهيوني لقسم من الجنوب، هي التي تدفع «اخصام الامس القريب» الى الانخراط مجددا في قوة عسكرية واحدة بقيادة بشير الجميل؟ وما هو دور اسرائيل في هذه العملية وهل انها ميالة الى اعطاء دور معين لكميل شمعون في قيادة العمل الهادف «لتحرير لبنان» او على الاقل، لتكريس الدويلة الكتائبية واخضاع مواقع السلطة الشرعية واضعاف المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية او ضربهما؟

المنطقة والاحتمالات

الاسئلة كثيرة، والاحتمالات تبدو متعددة. غير ان بعض المطلعين يقولون ان كميل شمعون قد شعر، منذ معارك الاشرفية وطريق بيروت – طرابلس في ٧ تموز الماضي، ان اعتماد اسرائيل الاساسي انما هو على حزب الكتائب، وان هذا هو السبب الذي جعل نداءاته واتصالاته تبقى من غير مجيب. وبعد مناقشات طويلة ومشاحنات بعضها من النوع الدامي عاد شمعون وفضل الانحناء امام العاصفة الكتائبية، ربما انتظارا لظروف افضل او لتبدلات معينة في لبنان او في الشرق الاوسط، او انتظارا لما يمكن ان يحصل قبيل انتخابات الرئاسة الاميركية او بعدها. وقد يكون في التطورات المحتملة في ضوء المبادرات الاوروبية القادمة، بصيص نور لاعادة خلط الاوراق في المنطقة وفي لبنان.

الا ان هذا السياق من التطورات، والذي يصب كله في اتجاه تعزيز امكانيات «الهجمة» الكتائبية على جبهات رئاسة الجمهورية والجيش وكميل شمعون، يجب الا يعني ان الامر قد استتب للقيادة الكتائبية، لا على صعيد المناطق الخاضعة لنفوذها ولا على صعيد القوى والشخصيات المارونية. واذا كانت الكتائب تراهن على انها استطاعت وسوف تستطيع، بقوة السلاح وبفضل التدابير الاخيرة من اقتصادية وادارية و «انمائية» ومالية ومواصلاتية وصحية، ان «تضبط الامور» في مناطق سيطرتها وان تضمن للمواطنين الامن الذي لم يكن متوفرا بوجود التنظيمات العسكرية المتعددة و «الدكاكين»، فإن هذه المراهنة لا تبدو كثيرة الدقة. فلا احد يستطيع، في عالمنا هذا، ولو كان مستوعبا جميع دروس الفاشية والهتلرية والصهيونية، ان «يقطع» منطقة معينة عن العالم كله وان يحولها الى سجن «آمن» او الى معسكر هادىء». سواء كان ذلك باسم المتاجرة بدين او طائفة، او كان تحت ستار انقاذ القوم من خطر خارجي او من عدوان «دولي». والانفجارات التي تحصل بصورة مستمرة في المنطقة الشرقية وسائر مناطق السيطرة الفاشية، هي مثال على ذلك. اما المثال الاقوى، والاكثر تأثيرا على المدى البعيد، فيتمثل في الهجرة المتزايدة من مناطق «الغيتو» ومن اوساط الشباب المسيحي ممن لا يستطيع ان يعيش في كابوس من القمع والقهر والغرائز العنصرية والقبلية.

كما ان القوى المفترض فيها ان تساند المشروع الكتائبي باستمرار وتمده بالامكانيات والدعم، ومعظمها قوى خارجية، ليست كلها «طليقة الايدي» وليست دائما مضطرة لوضع مصالح الاقلية الفاشية اللبنانية فوق مصالحها بالذات. فلا الولايات المتحدة الاميركية، التي يعطيها «مبدأ رابين» دورا مهما في

التنفيذ، من خلال السادات وغيره، طليقة اليدين على طول الخط، وهذا يتوقف، في كل حال، على نتائج الانتخابات الاميركية وعلى الوضع العربي ومصير القواعد الاميركية في المنطقة؛ ولا اسرائيل نفسها طليقة اليدين، فلديها مشاكلها الداخلية والخارجية كما ان اية عمليات عسكرية صهيونية في الجنوب ستكون فادحة الثمن لجيوش الغزو وعملائهم. وهذا ما اثبتته معارك الشقيف - ارنون الاخيرة حيث سقط العديد من القتلى في صفوف القوات الغازية مع انها كانت تفوق، عددا وعدة، القوى المدافعة عن القلعة. وقد اضطرت القيادة الصهيونية الى تعديل الكثير من حساباتها في ضوء هذا الصمود البطولي

نبيل هادي

شهريات

المقاومة الفلسطينية عسكرياً

معركة شقيف - ارنون بسالة القوات المشتركة احبطت اهداف العدوان

تميزت الفترة الماضية، الممتدة من العاشر من آب وحتى العاشر من ايلول، بأحداث هامة وخطيرة اجرت بعض التحولات في مسار المؤامرة ضد الثورة الفلسطينية في لبنان، على صعيد حسابات العملاء المحليين؛ وذلك بعد فشل العملية الاسرائيلية التي استهدفت قلعة الشقيف وارنون وكفرتبنيت، والتي كان الغرض منها نصب رأس جسر ارضي للتقدم واحراز مكاسب سياسية وعسكرية. هذا، وقد ترافق تصعيد العمل العسكري الفلسطيني داخل الارض المحتلة كما ونوعاً، كما اعترف العدو بذلك، مع انتصارات القوات المشتركة على قوات العدو في الجنوب. وتم في هذه الفترة ايضاً تفويت الفرصة على العدو وعملائه الذين كانوا يهدفون جميعاً الى خلق شقاق وتباعد بين الثورة الفلسطينية وجماهيرها الفلسطينية واللبنانية في الجنوب اللبناني.

معركة الشقيف

تعد معركة الشقيف من ابرز احداث هذا الشهر؛ ففي قلعة الشقيف وارنون قاتل الفدائيون الفلسطينيون، في الثامن والتاسع عشر من آب المنصرم، في ظروف بالغة التعقيد وغير متكافئة ضد قوات العدو الصهيوني من لواءي غولاني والمظليين «٣٧»، واوقعوا خسائر فادحة في صفوفها ظهرت من خلال الارقام التي اعلنت والصور التي نشرت و «حوادث الطرق» التي تضاعفت فيها اعداد القتلى والجرحى خلال اسبوع معارك الشقيف وارنون، فقط.

سير المعركة: كان لواء غولاني الصهيوني مع وحدات من المظليين قد اجرت مناورات في المرتفعات السورية المحتلة قبل الهجوم على ارنون والشقيف بحوالى اسبوعين، وقد شارك في هذه المناورات قوات من سلاح المشاة المحمولة «المظليين» «غولاني»؛ ومن سلاح المدفعية، وسلاح الدبابات؛ وسلاح الجو (ر.إ.إ.، ١/٨/١٩٨٠).

وبعد احتلال لسبع هضاب التي استهدفتها المناورات، اجرت القوات المشاركة في المناورات انسحابا تم سيرا على الاقدام لمسافة ٣٥ كلم.

وكان قائد اللواء غولاني قد صرح لصحيفة «معاريف» (١ - ١٠/٨/١٩٨٠) بعد المناورة، «ان بين الزهراني والليطاني ارضا يسيطر عليها الفدائيون سيطرة كاملة، وعلينا مهاجمتها دون هوادة فإما ان نمارس سياسة المبادرة واما ان نعيش في ظل التهديد بوقوع هجمات مفاجئة».

اما الجنرال مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي فقد قال، قبل الهجوم على ارنون بثلاثة ايام «ان الهجمات المباشرة على الفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان افضل بكثير من القصف المدفعي والجوي لانها تضاعف خسائرهم» («ي. ب» ؛ «أ.ب»؛ «أ ف»، ١٥/٨/١٩٧٥).

وفي مقابلة لتسيبوري مع تلفزيون اسرائيل قال:

يجب ان نبقي الفدائيين، طوال الوقت، في وضع يفكرون فيه بكيفية الدفاع عن انفسهم، بدلا من ان يفكروا بمهاجمتنا. وكلما كانت المبادرة في ايدينا زاد الهدوء، انني افضل الضربات المباشرة التي لها اهمية كبرى.

وقد كانت المناورات والتصريحات التي سبقت الهجوم جزءا من سير المعركة، كما ان العدو كان يهدف من ورائها الى امرين هما.

● تحقيق عنصر المفاجأة.

● القيام بعمليات تمويهية، وتحرك في اكثر من مكان من الجنوب والشاطىء.

وقد اشرف مناحيم بيغن، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، شخصيا على سير المعارك؛ وذلك لاهميتها، واهمية الاهداف المراد مهاجمتها، ولدقة الوقت؛ وكان يرافقه في ذلك مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، ورفائيل ايتان، رئيس اركان القوات الصهيونية، وافيغدور بن غال قائد المنطقة الشمالية.

بدأت قوات العدو زحفها عند الساعة التاسعة من مساء ١٨/٨/١٩٨٠؛ وفي هذا الوقت كانت توجد زوارق حربية قرب شاطىء صور والراشيدية والشواكير. وعند الساعة العاشرة، قصفت المدفعية الاسرائيلية بلدة ومنطقة يحمر بقصد التمويه، وتشتيت انتباه القوات المشتركة في هذه المناطق. كما قامت طائرات مروحية، في نفس الوقت، باكثر من طلعة فوق هذه المواقع وبخاصة الشواكير وصور والراشيدية ويحمر.

اسقط العدو قواته المظلية في الثانية عشرة والنصف حول منطقة ارنون، وكفرتبنيت، والقلعة، وباشرت طائراته المروحية بقصف القوات المشتركة في هذه المواقع بالصواريخ لتسهيل عمليات الانزال التي قدرت بسريتي مشاة، وحاولت التقدم باتجاه الرادار. ولدى الانزال، اصطدمت القوة بكمين للقوات المشتركة. ثم تابعت قوة اخرى زحفها باتجاه القلعة، وتمكنت القوات المشتركة في القلعة من صدها، عند الساعة الواحدة والربع صباحا، وافشال خطة الهجوم. وقد منعت قوات العدو من الوصول الى القلعة، كما ساندت القلعة جميع المواقع التي تمت مهاجمتها، وحتى الساعة الخامسة الا خمس دقائق؛ حيث بدأ الطيران الصهيوني الحربي هجومه على القلعة ويقنابل ٣٦٠٠ باوند لفك الحصار عن قواته التي حوصرت في اكثر من موقع وهي منسحبة باتجاه الخردلي.

محور كفرتبنيت

بدأت القوات المشتركة، في هذا المحور، استعدادها على ضوء تقديرها للموقف المترتب عن حشودات وتحركات قوات العدو؛ وذلك منذ ان بدأ العدو في اجراء المناورات لقواته في الجولان آخذة بعين الاعتبار تصريحات قادة الكيان الصهيوني.

وبدأ العدو هجومه على محور كفرتبنيت بإنزال قواته في موقعين:

١ - من جهة قصر غندور (رياض الصلح سابقا)، والذي يشرف على جسر الخردلي ويواجه حرش النبي طاهر، وفي هذا الموقع، فوجئت، قوات العدو بكمين للقوات المشتركة اشتبك معها بمختلف الاسلحة ووجها لوجه.

٢ - جسر الخردلي؛ حيث تمركزت قوة مشاة قصفت بمدفعيتها بلدة كفرتبنيت لتسهيل عملية الانزال في حرش النبي طاهر. ثم بدأت هذه القوات في التقدم باتجاه الحرش، ثم كفرتبنيت البلدة. لكن المواجهة الفلسطينية واللبنانية من القوات المشتركة، كانت ضارية، وبخاصة في حرش النبي طاهر؛ حيث جرت،بعد نفاذ الذخائر،اشتباكات بالسلاح الابيض، كما تبين فيما بعد، من آثار الدماء وسير المعارك، وقد قدر حجم القوات المعادية التي هاجمت كفرتبنيت وحرش النبي طاهر بـ كتيبتين؛ نفذت الاولى منهما العملية، وشكلت الثانية خط دفاع وحماية امتد من الخردلي حتى البلدة، وشمل قرب القلعة والحرش بقصد قطع طرق الامداد على القوات المشتركة. ورغم كثافة قوات العدو، وتفوقها بنسبة ٢٠ الى ١، فإن قوات الاسناد والامداد للقوات المشتركة وصلت في الوقت المناسب والى المكان المحدد للمشاركة، في افشال الهجوم الاسرائيلي، بل حاصرت معظم القوة الاسرائيلية التي هاجمت محاور كفرتبنيت والحرش وبدأت في تمشيط المنطقة. ولم تفلت هذه القوة من الحصار الا بعد

تدخل طيران العدو الذي قصف المنطقة قصفا لم تشهده المعارك السابقة؛ اذ بلغت طلعاته ٣٢ طلعة خلال ساعتين، فقصف القلعة ومعظم قواعد ومراكز القوات المشتركة والقرى اللبنانية المحيطة بالطيران.

وتبين فيما بعد، من خلال اعترافات العدو، ان وحدات المشاة استخدمت النظارات الليلية المزودة بالاشعة ما تحت الحمراء' والتي تتيح للجندي الصهيوني ان يتصرف وكأن القتال يجري نهارا.

اما في الرادار جنوبي القلعة، فقد اشتبكت مجموعة من القوات المشتركة بالسلاح الابيض مع القوة المعادية المهاجمة التي بلغ عدد افرادها اكثر من مائة جندي موزعين على ثلاثة مجموعات' ورغم ذلك، لم يتمكنوا من اكمال تقدمهم عبر الخندق الواصل بين الرادار والقلعة. وتبين ان قوة اخرى معادية قد تم انزالها غربي القلعة، وبدأت بالتقدم باتجاهها، الا ان القوة المتمركزة في القلعة اعاقت تقدم هذه القوة وكذلك القوات المعادية المتقدمة من جهة الرادار؛ اذ طلب قائد موقع القلعة قصف مداخلها اضافة الى المنطقة المحيطة، حتى يمكن لقوته مساندة مواقع اخرى طلبت الاسناد. وجرى ذلك، فقد سقطت اول قذيفة من القوات المشتركة على بعد ٣ امتار من سور القلعة وبدأت قوات العدو بالتقهقر، عندها قال قائد موقع القلعة انه يستطيع مساندة المواقع الاخرى. ولم يصب احد في موقع القلعة طيلة ساعات القتال الا بعد مجيء الطيران الاسرائيلي، حيث سقط خمسة شهداء، تعذر سحب جثثهم لبعض الوقت بسبب ركام القصف الذي ارتفع كثيرا، مما شكل صعوبة في وصول اية آليات لاستخدامها في رفع الانقاض، وكذلك بسبب استمرار العدو في قصف الموقع.

اهداف العدو من وراء عملية ارنون والشقيف

اجمع المراقبون والمحللون السياسيون، المحليون والاجانب، على ان عملية القوات الصهيونية ضد ارنون – الشقيف ومحور كفرتبنيت ومواقع القوات المشتركة في تلك المنطقة كانت تهدف الى:

● شل القدرة الفلسطينية العسكرية، ومحاولة الحاق هزيمة عسكرية بالقوات الفلسطينية تمهيدا لتنفيذ مآرب ثالوث كمب ديفيد.

● نقل معركة المواجهة بين الثوار الفلسطينيين والعدو الصهيوني من داخل ارضنا الفلسطينية المحتلة الى خارج الارض المحتلة، والى جنوب لبنان بالتحديد

● الاقتراب من خطوط التماس مع القوات السورية' اذ ان العدو الصهيوني مقبل على ضم الجولان نهائيا وبالتالي يريد احراز مواقع دفاعية متقدمة لحماية مواقعه الخلفية.

● خلق حقائق سياسية وجغرافية جديدة في المنطقة، في محاولة، لاخراج ثالوث كمب ديفيد من عزلته وبالتحديد اخراج اسرائيل من عزلتها التي تفاقمت بعد قرار ضم القدس، والقرارات الدولية المتلاحقة التي تدين الكيان الصهيوني وطبيعته العدوانية.

● التحرش بالقوات السورية، في محاولة لجرها الى معركة تفرض فيها اسرائيل المكان والزمان، لتوجيه ضربة عسكرية وقائية ضد القوة العسكرية السورية المتنامية.

● تعميق الشرخ في الصف الوطني الفلسطيني واللبناني وتأليب المواطنين اللبنانيين والجنوبيين بوجه خاص، ضد القوات المشتركة من خلال استمرار عمليات القوات الاسرائيلية ضد المواقع الوطنية.

نتائج معركة الشقيف

حتى اليوم (١٥/٩/١٩٨٠)، توالي الوفود الصحفية العالمية والملحقين العسكريين في السفارات الاجنبية في لبنان، زياراتها لمناطق سير المعارك لدراسة المعركة من كل جوانبها وابعادها العسكرية والسياسية والجغرافية، ومعرفة موازين القوى في المنطقة، وسر الهزيمة الصهيونية.

ولانفشي سرا ان قلنا ان اسرائيل تكبدت خسائر فادحة في الارواح والمعدات و «السمعة». فقد هزمت اسرائيل، رغم تفوقها العددي، في ارض المعركة والمواجهة (٢٠ جنديا صهيونيا مقابل مقاتل فلسطيني واحد، ولبناني وطني واحد)،

ورغم الاسناد المدفعي والصاروخي المذهل الذي لم تشهد ارض الجنوب مثيلا له الا خلال حرب الـ ٨ ايام؛ ورغم اسناد الطيران المروحي الذي يشارك لاول مرة بقصف جوي من صواريخ جو – ارض يدوم حتى بزوغ الصباح، بالاضافة لمشاركة الطائرات الحربية الصهيونية من انواع «كفير» وف ١٥، وف ١٦، في قصف الشقيف ومواقع القوات المشتركة.

هذا، وقد اعترفت القيادة الاسرائيلية بمقتل ثلاثة جنود (ضابطان وصف ضابط) وباصابة اثني عشر جنديا بجراح. وهناك صورة ذات دلالة وزعت عبر وكالة الـ «اسيوشيتدبرس» الامريكية لمناحيم بيغن مع جنرالاته وضباط اركانه في مستوطنة المطلة على الحدود اللبنانية الفلسطينية يبدو فيها الفشل ظاهرا على وجهه ووجوه اركانه وقادة حربه ومما يكتسب دلالة في هذا المجال، ذلك التقرير الذي اعده قائد شرطة العدو، والذي جاء فيه ان حوادث الطرق وعدد القتلى والجرحى من جرائها، تضاعف خلال الاسبوع الذي اعقب معركة ارنون والشقيف؛ مما اعتبره المراقبون خسائر صهيونية، في هذه المعركة، عزيت الى حوادث الطرق في محاولةلرفع معنويات المستوطنين الصهاينة وعدم الاعتراف بحجم الخسائر البشرية.

وعقب انتهاء معركة الشقيف وارنون، قال مكتب اعلام الامم المتحدة في بيروت، ان قوات اسرائيل دخلت منطقة الشريط الحدودي في القطاعين الاوسط والشرقي. وان القوات الاسرائيلية وقوات الامر الواقع (ميليشيات سعد حداد) منعت القوات الدولية من التجول في الشريط الحدودي.

اذن القوات الاسرائيلية تريد الانتقام واعادة الكرة لاحتلال المواقع التي فشلت، في المرات السابقة، باحتلالها، ورد الاعتبار الى لواء غولاني الذي لم يذق طعم الهزيمة منذ تكوينه عام ١٩٤٨، الا على ايدي القوات المشتركة.

سير المعركة كما رواها الناطق باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، وكما نقلته («وفا» فجر يوم ١٩/٨/١٩٨٠)

اولا منذ الساعة التاسعة الا خمس دقائق مساء تشاهد زوارق حربية عدة معادية مقابل منطقة الراشيدية – الشواكير – رأس العين.

ثانيا: عند الساعة العاشرة والنصف، قام العدو الصهيوني الانعزالي بقصف مدفعي على منطقة يحمر ولا يزال القصف مستمرا حتى الآن

ثالثا: عند الساعة ١١,٥٥، يقوم طيران العدو المروحي بطلعات استكشافية فوق منطقة الراشيدية – الشواكير ويحمر

رابعا عند الساعة ١٢,٣٠ قام العدو الصهيوني بعملية انزال حول منطقة ارنون، وكفرتبنيت، والقلعة، وتقوم قواتنا في منطقة القلعة بالتعامل مع القوات الصهيونية المغيرة.

خامسا عند الساعة ١٢,٣٠ قام العدو الصهيوني بعملية انزال حول منطقة ارنون، وكفرتبنيت، والقلعة، وتقوم قواتنا بالتعامل مع قوات العدو، ما زالت قواتنا في منطقة القلعة تتعامل مع القوات الصهيونية المغيرة.

سادسا: ما زالت قواتنا في منطقة القلعة تتعامل مع القوات الصهيونية المغيرة التي تستخدم طائرات الهيلوكبتر بهدف انجاح عملية الانزال في الساعة الثانية عشرة وخمس وخمسين دقيقة.

سابعا عند الساعة الواحدة والربع افشلت قواتنا خطة العدو بالوصول الى اهدافه، وتقوم القوات المشتركة بالتصدي للقوات المعادية وتتعامل معها بكافة الاسلحة.

ثامنا. عند الساعة ١,٣٠، لا تزال قواتنا في القلعة، وحرش النبي طاهر تقوم بالتعامل مع العدو الغازي

تاسعا تقوم القوات المشتركة بتعزيز قواتنا الملتحمة مع العدو في بلدة كفرتبنيت.

عاشرا الساعة الثانية الا خمس دقائق؛ الوضع في القلعة ما زال جيدا، تقوم القوات المشتركة بدعم قواتنا في مواجهة تحركات القوات المعادية ومحاولة الاقتراب من بلدة ارنون

حادي عشر عند الساعة الثانية والربع، بدأ العدو بقصف مدفعي على القلعة، ولا تزال الاشتباكات مستمرة في حرش النبي طاهر.

ثاني عشر: تقوم مدفعية العدو الثقيلة، بعيدة المدى بقصف القلعة بشكل عشوائي كثيف بعد ان فشلت قواته في الوصول اليها عدة مرات.

ثالث عشر: افشل ثوارنا عملية الهجوم الاسرائيلية عند الساعة الثالثة والنصف على القلعة وارنون وكفرتبنيت وتقوم قواتنا بملاحقة فلول العدو في حرش النبي طاهر، وتساعد قواتنا في ارنون قواتنا في حرش النبي طاهر وحول كفرتبنيت.

رابع عشر: تمكن ثوارنا من افشال الهجوم ومحاصرة قوة للعدو وهي متسحبة باتجاه جسر الخردلي في حرش مجاور للجسر.

خامس عشر: قامت اربع طائرات حربية اسرائيلية، صباح اليوم ١٩٨٠/٨/١٩ الساعة السادسة، بقصف قلعة الشقيف بالقنابل الثقيلة والصواريخ ونتج عن القصف الوحشي استشهاد اربعة من ثوارنا الابطال واصابة خمسة بجراح. ويهدف العدو من قصف القلعة الى وقف مقاومة ثوارنا بعد صمودهم الاسطوري في وجه محاولة الانزال والاحتلال الفاشلة التي قام بها على القلعة وبلدة ارنون وكفرتبنيت وحرش النبي طاهر والمنطقة المحيطة. وكذلك العمل على اخلاء خسائر قواته التي عجز عن اخلائها حتى الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم ١٩٨٠/٨/١٩.

سادس عشر: بلغ عدد شهداء القوات المشتركة احد عشر شهيدا واثني عشر جريحا، في حين ان خسائر العدو بلغت اكثر من ثلاثين بين قتيل وجريح.

ومما يجدر تسجيله عن سير المعركة الوقائع التالية:

● روى المراسلون الصحفيون العرب والاجانب ان جزءا من المعارك جرى بالسلاح الابيض وبخاصة في موقعي الرادار جنوبي القلعة، وحرش النبي طاهر.

● لم تتبق ذخائر او اعتدة لدى جميع الشهداء الذين سقطوا من القوات المشتركة؛ مما يدل على مدى الصمود الذي استمر حتى الرمق الاخير.

● النجدات الفلسطينية وصلت بسرعة مما اذهل العدو واربك قواته.

● اشرف الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، على المعركة شخصياً، وذلك فور عودته من الرباط، حيث عقد مؤتمر لجنة القدس، وكان مركز قيادته على بعد مئات من الامتار من ارض المعركة مما رفع الروح المعنوية لدى المقاتلين الفلسطينيين والقوات المشتركة.

الرواية الاسرائيلية لعملية الشقيف: نقلا عن (و.إ.إ.»؛ «أ.ب»؛ «ي.ب»؛ «و.أ.ف.»). قال الجنرال يهوشوا ساجي، رئيس الاستخبارات الحربية الاسرائيلية، «ان العملية الاسرائيلية التي تمت ضد قواعد الفدائيين في لبنان، تعد واحدة من اكبر العمليات التي تمت خلال السنوات الثلاث الماضية، سواء من حيث الاهداف التي هوجمت ام من حيث عدد العناصر العسكرية التي اشتركت فيها».

واضاف ساجي يقول في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء العملية في المطلة. «ان جميع الاهداف التي تقع في منطقة ارنون ومزرعة علي الطاهر ويحمر وجبل طهارة قد هوجمت». وقال ساجي. ان هذه المواقع الواقعة في اصبع الجليل قد دأبت على فتح نيران اسلحتها على الجيب المسيحي في مرجعيون وان ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ فدائي متمركزون فيها. واشار الى ان هدف اسرائيل من العملية وقائي وهو خلخلة تنظيم الفدائيين، ومنعهم من شن عمليات جديدة ضد اسرائيل، وذكر ان هذه العمليات زاد عددها ثلاثة اضعاف خلال الشهرين الماضيين (٦٠ عملية).

واعترف ساجي بشراسة القتال وصمود مقاتلي القوات المشتركة وقال: ان الفدائيين « في حالة طوارىء منذ ٣ اسابيع، وقد استغرقت المعارك مدة ساعتين، وحدث خلالها اكثر من التحام مباشر من اجل احتلال مبان وحصون للفدائيين وان ثلاثة جنود قد قتلوا وجرح ١٢ احدهم في حالة الخطر.

الموقف الاميركي: ومن اهم ردود الفعل على العدوان الصهيوني الموقف الاميركي؛ فقد

قال ناطق بلسان وزارة الخارجية، وهو يرد على سؤال صحفي حول عدوان اسرائيل، إن الادارة الاميركية تعرب عن قلقها لما حدث؛ وذكر الناطق ان القوات الاسرائيلية قد عادت الى قواعدها في اسرائيل.

رد القوات المشتركة («وفا»، ٢٠ / ٨ / ١٩٨٠):
يوم الـ ٢٠ من آب، قصف العدو مدينة النبطية وقصفت طائراته مخيمها، وشوكين وقلعة الشقيف وتلة ارنون؛ وقد دام القصف من الساعة الثانية عشرة وخمس واربعين دقيقة حتى الساعة الخامسة عشرة وخمس عشرة دقيقة بشكل كثيف ومتواصل، ووصلت عدد الطلعات الى ٢٨ طلعة طيران وقصف.

وردا على ذلك، قامت وحدة الصواريخ الثقيلة في القوات المشتركة، عند الساعة الثامنة صباح الـ ١٩٨٠/٨/٢٠، بقصف صاروخي مركز على الاهداف العسكرية والحيوية في مستوطنة كريات شمونة ردا على الهجوم الصهيوني على النبطية وارنون وكفرتبنيت وقلعة ارنون، وقد اصابت الصواريخ اهدافها واوقعت عددا من الاصابات المباشرة في المستوطنة.

الموقف داخل الارض المحتلة
يقول «ضابط المتفجرات» في الشرطة الاسرائيلية يوسف وايزمن ان النشاط الفدائي داخل الارض المحتلة، يزداد كلما حاول الجيش الصهيوني ضرب قواعد الفدائيين في لبنان. ويعترف بأن واضعي العبوات هم من سكان الداخل. (ر.إ.إ؛ «اذاعة الجيش الاسرائيلي»). وهذا الاعتراف مخالف لما اعتاد ان يردده الناطقون العسكريون الاسرائيليون دائما، من ان واضعي العبوات هم من الفدائيين القادمين من جنوب لبنان. ويضيف وايزمن قائلا: كما ان هناك تطورا في وضع العبوات وتصنيعها وتمويهها بصورة جيدة: وهكذا تزداد صعوبة كشفها باستمرار؛ وعندما لا تكتشف تقع الكوارث. ويرجو وايزمن المستوطنين الصهاينة الابلاغ عن اي جسم مشبوه، وعدم التردد في الابلاغ.

وهذه الزيادة التي يتحدث عنها وايزمن تتمثل في سلسلة من العمليات هي:

- وقع إنفجاران، ليلة ١٩٨٠/٨/٢٩، في مدينة تل ابيب، ودُمِّر منزلان.
- جرح يوم ١٩٨٠/٨/٣١، ١٤ شخصا، في مدينة بروحام، اثر انفجار قنبلة في مقهى يقع في وسط المدينة التجاري.
- جرح في حادثة طرق وقعت بالقرب من «عراد»، في اعقاب انقلاب باص تابع لشركة ايجد صباح ٨٠/٩/٢، ٤٢ شخصا، وذكر راديو اسرائيل ان سبب انقلاب الباص يعود الى «سكب زيت - على الطريق مما ادى الى انحراف الباص وقلبه».
- تم احراق احد المتاجروسط تل - ابيب،يوم ١٩٨٠/٨/٣١، والخسائر تقدر بالملايين من الدولارات.
- تم ابطال مفعول عبوتين ناسفتين في ديمونه والقدس يوم ٨٠/٨/١٢ («ر.إ.إ.») .
- القيت قنبلة مولوتوف على باص صهيوني قرب القدس وتم اعتقال ١٢ مواطنا («المصدر نفسه»، ٩٨٠/٨/١٣)
- احراق الطابق الخامس في جامعة تل - ابيب كلية الطب، وتقدر الخسائر بملايين الليرات: ومن الاجهزة التي احترقت اجهزة علمية دقيقة («المصدر نفسه»، ٩٨٠/٨/١٤).
- تم اكتشاف عبوة في مفترق طرق بيت ليد، حيث يوجد موقف عسكري للجنود والضباط الصهاينة، وقد انفجرت العبوة لدى تفكيكها، واصيب نتيجة لذلك العديد من الصهاينة («وفا»، «المصدر نفسه»)
- حريق في بناية سكنية بناتانيا، في شارع ميرتسوغ («المصدر نفسه»: ٩٨٠/٨/١٥).
- هاجمت جماهير مخيم الحلزون الواقع قرب مدينة رام الله سيارتين عسكريتين كبيرتين بالحجارة وحطمتهما («المصدر نفسه»؛ «وفا»،«و.أ.ف»، «رويتر»).
- ذكر مراسل إذاعة اسرائيل، في تقرير له من الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، ان سكان مستعمرات الجليل الاعلى ينهمكون الآن،

باصلاح الاضرار التي تقدر بمئات الملايين من الليرات، والتي الحقت بالمستعمرات من جراء اطلاق الفدائيين الصواريخ باتجاهها. وهذه الاضرار تتمثل بتحطم زجاج المباني، وقطع اسلاك الهاتف واعطاب العديد من السيارات و الى مد الاضرار بالمزروعات («و.إ.إ.»، «أ.ب»).

● بعد عملية الشقيف وارنون «قتل ٢١ شخصا، وجرح ٢١٨ آخرين خلال حوادث الطرق التي وقعت خلال هذا الاسبوع، وبين الجرحى ٩٣ جراحهم خطرة («المصدر نفسه»).

● قتل اربعة مستوطنين، واصيب شخص آخر في حادثة طرق جنوبي بئر السبع نتيجة اصطدام شاحنة عسكرية بسيارة اجرة («المصدر نفسه»).

● جرت عمليتان فدائيتان في محطة وقود، الاولى في نفي ايلان، والثانية في محطة نقل جنود، عند الخروج من مدينة القدس. وقد اصيب ١٣ شخصا في الانفجار الاول وتوفي احدهم متأثرا بجراحه («المصدر نفسه»، ٢٥/٨/١٩٨٠).

● تم اكتشاف عبوة اخرى في هرتسليا وتم تعطيلها كما زعم الناطق الصهيوني («المصدر نفسه».٢٥/٨/١٩٨٠).

● تم اكتشاف عبوة ناسفة وابطال مفعولها وتفجيرها في سوق الكرمل تل - ابيب («المصدر نفسه»،٢٥/٨/١٩٨٠).

● نسف العدو منزل المواطن الفلسطيني حسن علي نمير من مدينة نابلس، بدعوى ان له علاقة بحركة فتح، وانه مسؤول عن وضع عبوات في سوق الكرمل تل - ابيب، مما ادى الى قتل واصابة العشرات من الصهاينة («المصدر نفسه»، ٢٦/٨/١٩٨٠).

● تم تفجير سيارة في مستوطنة كريات غات في حي غليكسون تعود لضابط مخابرات صهيوني («المصدر نفسه»؛ ٢٨/٨/١٩٨٠؛ «وفا»).

● انفجرت قنبلة في المحطة المركزية في شارع «يسود همعلاه» بتل - ابيب اسفرت عن خسائر مادية، وتكتم العدو عن خسائره البشرية («المصدر نفسه»،«وفا»٣١/٨/١٩٨٠).

● عبوة ناسفة موقوته داخل شارع رزئيل بمدينة ناتانيا، اعترف العدو باصابة اثنين من مستوطنيه فيها («المصدر نفسه»، ٤/٩/١٩٨٠، «وفا»).

الموقف في الجنوب اللبناني

قبل قيام القوات الاسرائيلية بعمليتها الفاشلة لاحتلال الشقيف قامت بعملية انزال فاشلة شمالي مدينة صيدا، وكانت على جانب كبير من الخطورة والاهمية؛ بحيث لا تقل اهمية وخطورة عن عملية الشقيف. ففي الساعة السابعة من يوم ١٥/٨/١٩٨٠، سجلت مراقبات الثورة الفلسطينية نشاطا بحريا اسرائيليا امتد من منطقة صور وحتى الزهراني، وبناء على هذه التحركات صدرت الاوامر الى القوات والكمائن المنتشرة على الشاطىء بالحيطة والحذر. وعند الساعة الثامنة واربعين دقيقة، سجلت تحركات قبالة صيدا - المدينة الصناعية، وقبالة الجيه. وعند الساعة التاسعة والاربعين دقيقة، قامت الزوارق الاسرائيلية بعملية انزال كوماندوس على الشاطىء المقابل للمدينة الصناعية في صيدا، وانتشرت خلف السد المائي المسلح بالاسمنت وفور نزول القوة الاسرائيلية، اشتبك الكمين الارضي مع القوة الصهيونية واستشهد البطلان هراج بابكيان اوهاني وموفق خالد حسن وهما يلتحمان في قتال مع القوة الاسرائيلية. وسارعت قوات اسناد الى ارض المعركة وساهمت في افشال العملية وانزلت بالقوات المعتدية خسائر فادحة. وخلف العدو في ارض المعركة اسلحة وذخائر وآثار دماء («وفا»، ١٥/٨/١٩٨٠).

وقالت وكالتا «أ.ب» و «الصحافة الفرنسية»، نقلا عن مصادر اسرائيلية في تل ابيب، ان الجنرال رفائيل ايتان . رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، كان يشرف بنفسه على الهجوم الاسرائيلي قاصدا منه وضع رأس جسر ارضي للانتشار شمالا وجنوبا، وعزل المنطقة لتحدث عملية ارنون الشقيف - النبطية مع عمليات اخرى، في مناطق اخرى، وبالتناغم مع ميليشيات الانعزاليين في شرقي بيروت لمشاغلة المناطق الوطنية وتنفيذ خطة الاوكارديون التي تحدث عنها الاخ ياسر عرفات.

وقـد منح يـاسر عـرفات اوسمـة للمقـاتلـين الفلسطينيـين ومقاتـلي القوات المشتـركة الـذين صدوا الهجوم شمال صيدا.

كما تخلل الفترة، ما بعـد عملية الشقيف الفاشلة، عمليات قصف مدفعي وصاروخي لمدن صيـدا والنبطية وصـور والمخيمات الفلسطينيـة المحيطة، وكذلك للقرى اللبنانية وصدت القوات المشتركة اكثر من محاولة اسرائيلية للانزال على طول الساحل الممتد من بيروت حتى صور.

ويوم ٢٩/٨/١٩٨٠، حاولت زوارق العدو الصهيوني الانزال في القاسمية والراشيدية. وقد تصدت القوات المشتـركة للـزوارق الصهيـونيـة واجبرتها على العودة والانكفاء الى عرض البحر، رغم الغطاء الجوي لهذه الزوارق والقصف البري الممهد لعملية الانزال («السفير»، ٣٠/٨/١٩٨٠)

عبد الحميد سالم ابو الفتوح

إدانة اسرائيل في مجلس الامن
وجولة لينوفيتش في المنطقة

يبدو ان الرئيس السادات لا يملك في مواجهة التشدد الاسرائيلي ازاء محادثات الحكم الذاتي التي تجري حسب اتفاقيات كامب ديفيد، الا اتباع مناورة وحيدة اصبح الاسرائيليون يدركون ابعادها، ومسارها، والى اين تنتهي. فبعد كل تصرف اسرائيلي يزعج السادات، يلجأ هذا الاخير الى مناورة وقف المحادثات الجارية بين الوفدين الاسرائيلي والمصري، وإظهار التشدد، ثم لا تلبث الادارة الاميركية ان تتدخل، ويتراجع السادات ويعلن، من جديد، عن استئناف المحادثات اظهارا لحسن نواياه، واستجابة لرغبة الادارة الاميركية في استمرار مسيرة السلام، وبخاصة في الظروف الحالية، التي تسبق معركة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

اسلوب تبادل المذكرات

وهكذا، لم يجد السادات، فيما يتعلق بالقدس ردا على قرار الكنيست الاسرائيلي، اسلوبا افضل من لعبته المعروفة، فبادر الى الاعلان عن وقف المحادثات المتعلقة بمفاوضات الحكم الذاتي. ومن اجل تفادي أزمة حادة في مسار السلام، لجأ الى استخدام اسلوب الرسائل المتبادلة مع مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي. فقد ارسل السادات خلال شهر آب (اغسطس) الماضي، ثلاث رسائل، وتلقى ردودا عليها من بيغن، وما لبث السادات نفسه ان اعلن وقف هذا الاسلوب لعدم فائدته، ودعا الى العودة للحوار عبر الاساليب الهادئة.

والواقع، ان اي تقدم لم يطرأ نتيجة للرسائل، على الموقف، بل على العكس، فقد اكد الطرفان على مواقفهما المعروفة بالنسبة لكل القضايا موضوع الخلاف.

فقد تضمنت رسائل الرئيس المصري، اعلان استيائه من التصرفات الاسرائيلية فيما يتعلق ببناء المستوطنات، وقانون القدس، والابتعاد عن روح اتفاقات كامب ديفيد. وطالب، اساسا، بعقد قمة ثلاثية بعد الانتخابات الاميركية. ولم تخل ردود مناحيم بيغن من اتهام مصر بأنها اوقفت محادثات الحكم الذاتي في كل المرات التي حصل فيها ذلك. ولم يرفض بيغن مباشرة طلب السادات عقد قمة ثلاثية، لكنه حدد موقفه بأن اي قرار «بشأن خطوة كهذه، يجب ان يتخذ بالتشاور بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة، وليس بصورة إفرادية» («ر. إ. إ.»، العدد ٢١٣٣، ١٨ و١٩ / ٨ / ٩٨٠، ص ١٢٠).

ولو تفحصنا مقاطع من احدى رسائل بيغن للسادات، والتي تسربت نصوصها كاملة الى الصحافة الاسرائيلية، لتبين لنا الى اي حد وصل حوار الطرشان بين الطرفين عبر اسلوب المذكرات المتبادلة. ففي رسالته المؤرخة بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٠، رد بيغن على رسالة السادات

الثالثة، متناولا كل فقرة على حدة. فبالنسبة للمستوطنات، كذب بيغن ما ذكر عن التزامه بوقف بناء المستوطنات الجديدة، بموجب اتفاقات كامب ديفيد. وذكر السادات بالمذكرة التي ارسلها الى كارتر بهذا الشأن في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، والتي جاء فيها «اتشرف بأن اعلمك انه خلال فترة المفاوضات المتفق عليها [ثلاثة اشهر] للتوقيع على اتفاق السلام، لن تقام مستوطنات جديدة من قبل حكومة اسرائيل» («هارتس»، ١٩٨٠/٨/٢٠). وبالنسبة للقدس، اكد بيغن موقفه المعروف، والقائل ان القدس عاصمة اسرائيل، وهي مدينة موحدة لا يمكن تقسيمها. وحول اقتراح السادات قيام سلطتين للاشراف على القدس، رد بيغن بكل صراحة ووضوح، انه لا يؤيد الفكرة: «انني لا افهم خطة تقضي بأن تكون مدينة واحدة تحت سلطتين، او ان تكون سلطتان على مدينة واحدة» (المصدر نفسه).

واعاد بيغن إلى الاذهان قضية العبارات المختلفة لتفسير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ [كل الاراضي، والاراضي، واراض]. مشددا على ان الامر بالنسبة للاسرائيليين، ليس قضية عبارات مجردة. واكد رفض اسرائيل القبول بالعبارتين الاولى والثانية، وذلك منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وتمسكها بعبارة «آراض». ومما قاله بيغن: وعلى هذا الاساس، «لسنا ملزمين بأي صورة بتنفيذ ما يدعى انسحاباً كاملاً» (المصدر نفسه). واخيراً، رد بيغن على النقطة الاخيرة التي اثارها السادات والمؤلفة من قسمين:

أ – عدم استئناف مفاوضات الحكم الذاتي حتى ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، وارجاء انعقادها الى موعد غير محدد بعد الانتخابات الاميركية.

ب – بعد هذا الموعد يجري عقد لقاء قمة ثلاثي يضم السادات وبيغن وكارتر.

طالب بيغن في رده على هذا الاقتراح، استئناف محادثات الحكم الذاتي دون اي تأخير. وبالنسبة لاجتماع القمة الثلاثي، قال بيغن: «لقد فهمت انكم لم تستشيروا الرئيس كارتر، واسمح لي بالقول، انه كان هناك مجال لاستشارته واستشارتي بالطرق الدبلوماسية، وربما نستطيع بهدوء، الآن على الاقل، تقييم الموضوع، والتاريخ، والمكان، اذا ما وافق الاطراف الثلاثة على المبدأ نفسه. ويجب الا يمنع هذا الامر، تحت كل الظروف، استئناف محادثات الحكم الذاتي بلا توقف». (المصدر نفسه).

وفي القاهرة، وصفت رسائل بيغن بأنها لا تحمل اسسا ايجابية تمكن من استئناف المفاوضات. وبناء عليه، قرر السادات وقف اسلوب تبادل الرسائل. والحقيقة ان الرد الاسرائيلي كان ينبع دائما من اعتبار ان السادات يريد، بهذا الاسلوب، المحافظة على جمود الموقف. فالرئيس السادات، يطالب بعقد قمة ثلاثية مع انه «يمكن التكهن بأن الرئيس الاميركي لا يستطيع التفرغ، في معركة الانتخابات المرشحة، الآن، للدخول في اعلى مسار لها، كي يعتزل مع رئيس الحكومة الاسرائيلية ومع الرئيس المصري بغية تحريك الموقف. والواضح، انه لا يمكن توقع اي تقدم حتى تشرين الثاني (نوفمبر). والسؤال هو، بماذا سيملأ السادات الفراغ الذي سينتج بعد توقف حرب الرسائل» («معاريف»، ١٩٨٠/٨/٢٠، الافتتاحية). وحقيقة الامر، ان كل التعليقات الاسرائيلية حول موضوع الرسائل، التقت على تأكيد ان السادات يهدف الى كسب الوقت الى ما بعد الانتخابات الاميركية «وربما حتى بعد الانتخابات في اسرائيل. هذا دون خلق انطباع، انه يقوض اتفاقيات كامب ديفيد» (ارئيل غيناي، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٠/٨/١٥). ويضيف ارئيل، ان السادات يمهد الارض للعودة الى الصف العربي، وهذا واضح من خلال ربط رسائله بالتحركات التي يقوم بها على الصعيد العالمي. فقد ارسل بطرس غالي، وزير الدولة، الى رومانيا لتسليم رسالة الى الرئيس الروماني، وتوجه الى اوروبا، عبر حسني مبارك نائب الرئيس الذي قام بجولة واسعة فيها. وكذلك توجه الى دول العالم الثالث واميركا، حيث ارسل كمال حسن علي، وزير الخارجية، للقاء رؤساء وفود تلك الدول في مركز الامم المتحدة في نيويورك. ومن الطبيعي ان توجه السادات «لتأجيل محادثات الحكم الذاتي، تصطدم برغبة اسرائيل في استئنافها قبل الانتخابات الاميركية

لاستخدام ضغط صوت الناخب اليهودي» (المصدر نفسه).

دعوة نافون لزيارة مصر

في هذه الاثناء، سلم السفير المصري في اسرائيل، يوم ١٤/٨/١٩٨٠، اسحاق نافون الرئيس الاسرائيلي دعوة رسمية لزيارة القاهرة. واخبر نافون السفير انه، وفق القانون الاسرائيلي، يحتاج سفره كي ينفذ إلى موافقة الحكومة؛ لذلك فسوف يتشاور مع الحكومة لترتيب موضوع الزيارة.

وعرض الموضوع للنقاش في جلسة الحكومة، وجرى نقاش مطول بين الوزراء، فأعرب عدد منهم عن معارضة مبدأ الزيارة، بينما تحفظ آخرون على برنامجها. فقد عارض هوروفيتس، وزير المالية، قيام رئيس الدولة بالقاء خطاب امام مجلس الشعب المصري، لان السادات التزم امام بيغن، بأن يقوم هذا الاخير بالقاء خطاب امام المجلس «مقابل خطاب السادات الذي القاه امام الكنيست في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وان تجاهل ذلك من خلال دعوة الرئيس نافون لالقاء الخطاب هو اهانة لاسرائيل» (**«عل همشمار»**، ١٨/٨/١٩٨٠). اما نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري، فقد عارض مبدأ الزيارة من اساسها لانها «سوف تستغل من قبل المعراخ في معركة الانتخابات». واضاف تسيبوري، ان السادات «ينظر الى اسرائيل كدولة من الدرجة الرابعة، وان كل نواياه تتركز على المساس ببيغن» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، وضمن مسيرة الشكوك المتبادلة بين كل من الطرفين المصري والاسرائيلي، اعتبرت كل التعليقات الرسمية وغير الرسمية في اسرائيل، ان السادات يريد استغلال زيارة نافون لاسباب خاصة به. فكتبت صحيفة «هآرتس»، ١٨/٨/١٩٨٠، افتتاحيتها، تقول، ان الرئيس المصري يعتزم «غرس اسفين بين المعسكرين المتعارضين داخل الجمهور الاسرائيلي. وهو يريد ان يستخدم رئيس الدولة كأداة في لعبته السياسية ضد رئيس الحكومة».

وبين أ.شفايتسر، معلق صحفي التناقض البارز في دعوة نافون لزيارة مصر. فهي خطوة تظاهرية، تتم في الوقت الذي يعمل فيه السادات على وقف محادثات الحكم الذاتي، وفي الوقت الذي وصل فيه ممثله بطرس غالي الى «اتفاق شامل ومفصل مع الرئيس الروماني نيقولا تشاوتشيسكو في موضوع تنسيق خطوات السلام» (**المصدر نفسه**). وشبه المعلق سياسة السادات هذه بسياسة العصا والجزرة، فمصر تسعى لتحقيق هذه السياسة، عبر اظهار التمسك بسياسات السلام، والاستعداد للاعلان عن الصداقة مع اسرائيل ممثلة بالسيد نافون. لكن إن استمرت حكومة اسرائيل في ادارة المسائل بالروح السلبية التي تميزها فلا مناص من انهاء الشراكة مع اسرائيل، والمقصود بالاساس، اتفاقي كامب ديفيد وواشنطن (**المصدر نفسه**).

ورغم التحفظات، التي ابداها بعض الوزراء، على سفر رئيس الدولة، والتوقيت غير المناسب بالنسبة للاسرائيليين، فقد اقترح بيغن مبدأ السفر بالصيغة التالية «قررت الحكومة اعتمادا على البند ١٨ من القانون الاساسي لرئيس الدولة، ان يتم سفر الرئيس الى مصر بعلم الحكومة» (**«عل همشمار»**، ١٨/٨/١٩٨٠). وارسل الرئيس نافون، في وقت لاحق، رسالة الى الرئيس المصري يوم ١/٩/١٩٨٠ ابلغه فيها قبوله للدعوة. وتسلم السادات الرسالة عبر السفير الاسرائيلي في القاهرة. ولم يتطرق نافون في رسالته الى موعد الزيارة وبرنامجها، ومما جاء فيها: «ان الزيارة سترسخ مسار السلام، وسيحمل السلام نفسه الازدهار وسعادة الشعبين الاسرائيلي والمصري» («ر.إ.إ.»، العدد ٢١٤٦، ٢و٣/٩/١٩٨٠، ص ٩). ولم يطلب نافون، في رسالته، السماح له بالقاء خطاب امام مجلس الشعب المصري. وعلم مراسل اذاعة اسرائيل، انه رغم عدم تحديد موعد الزيارة، فالاغلب ان تتم في النصف الثاني من شهر تشرين الاول(اكتوبر) من العام الحالي.

ادانة اسرائيل في مجلس الامن

بعد عدة مداولات في مجلس الامن لتقرير ما هي الخطوات التي يجب على المجتمع الدولي اتخاذها ردا على اعلان قانون القدس الذي

اصدرته الحكومة الاسرائيلية، وصادق عليه البرلمان الاسرائيلي، جرى التخلي عن مشروع قرار اعدته مجموعة الدول العربية والاسلامية لصالح مشروع قرار تقدمت به الدول الاوروبية مع ضمان عدم استخدام الفيتو ضده من قبل الولايات المتحدة. وقد وافق مجلس الامن، يوم ١٩٨٠/٨/٢٠، على مشروع القرار الاوروبي بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة الاميركية عن التصويت. وعبر مجلس الامن في قراره عن قلقه ازاء قانون القدس الذي يضر بطابع المدينة، ويؤثر على السلام والامن في الشرق الاوسط. وجاء فيه كذلك، ان كل «الخطوات التي اقرتها اسرائيل في القدس، والتي تهدف الى تغيير طابع المدينة، وبخاصة قانون القدس باطلة وملغاة ويجب وقفها فورا» («معاريف»، ١٩٨٠/٨/٢١). ودعى القرار جميع الدول التي تحتفظ بممثليات دبلوماسية في القدس الى اخراجها منها.

رد الفعل الاسرائيلي والموقف من اميركا:

وجاء رد الفعل الاسرائيلي الاول على قرار مجلس الامن من قبل يهودا بلوم الممثل الاسرائيلي في الامم المتحدة، فاتهم الامم المتحدة بأنها مجندة في المعركة ضد اسرائيل، وان مجلس الامن عقد هذه السنة ٦٠ جلسة كانت ٣٤ منها متعلقة باسرائيل. واعلن بلوم «ان القدس كانت وستبقى دائما عاصمة الشعب اليهودي» (**المصدر نفسه**). واضاف المندوب الاسرائيلي، ان العرب هم الذين يلحقون الاذى بقدسية القدس، وان مجلس الامن يؤيدهم في ذلك.

وعقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة يوم ١٩٨٠/٨/٢٤، لبحث قرار مجلس الامن، واصدرت بيانا، قام بيغن بالقائه امام الصحافيين وجاء فيه، ان حكومة اسرائيل ترفض وتشجب القرار الذي اتخذه مجلس الامن في العشرين من آب (اغسطس) بشأن القدس. وفي اشارة مباشرة للهجوم على السياسة الاميركية، قال البيان، لقد صدر ذلك القرار عندما امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض(الفيتو). ويشكل هذا العمل «استسلاماً امام ابتزاز الدول النفطية. واننا نأسف لقرار الدول بنقل سفاراتها من القدس الى تل – ابيب. كما نأسف لموقف الولايات المتحدة، الذي يدعو للاستغراب اذا ما قارناه بخطاب وزير الخارجية الاميركي» («و.إ.إ»، العدد ٢١٢٨، ٢٤و١٩٨٠/٨/٢٥، ص ١١و١٢). وتابع البيان هجومه على الولايات المتحدة قائلا، ان الموقف الاميركي كما هو معلوم، سمح باتخاذ قرار دفع بعدد من السفارات الى مغادرة القدس، على الرغم من الوعود الصريحة التي اعلنتها الولايات المتحدة عن نقل السفارة الاميركيةمن تل – ابيب الى القدس. واضاف البيان «ان شعب اسرائيل الذي تمتد جذوره الى الماضي البعيد ليس بحاجة لاعتراف مجلس الامن، ولا لموافقة* جميع اعضائه على ان تكون القدس عاصمة لدولة اليهود. وستظل القدس على ما كانت عليه عبر اكثر من ثلاثة الاف سنة، عاصمة لاسرائيل، ومدينة واحدة لا تقبل التقسيم، ومركز حياة الشعب اليهودي» (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر موثوقة، انه خلال اجتماع مجلس الوزراء، هاجم بيغن موقف الولايات المتحدة بشدة، وقال للوزراء، انه اخبر السفير الاميركي لويس اثناء لقائهما يوم ١٩٨٠/٨/٢١، ان امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض هو «رضوخ للعرب، يشابه رضوخ اوروبا للنازيين» (**المصدر نفسه**).

والواقع، ان الغضب الاساسي الذي عبرت عنه المواقف الاسرائيلية كان رد فعل على موقف الولايات المتحدة. فقد بذلت الدبلوماسية الاسرائيلية محاولات عدة مع مسؤولي الخارجية الاميركية لاستخدام حق النقض في مجلس الامن ضد اي قرار يفرض عقوبات على اسرائيل. واقصى ما فعلته الادارة الاميركية لتفادي اغضاب اسرائيل كان الخطاب الذي القاه ادمون ماسكي وزير الخارجية الاميركية في مجلس الامن. فقد وصف ماسكي قرار مجلس الامن بأنه غير ملزم، ويفتقد لقوة التطبيق، ويشكل محاولة رخيصة لفرض السياسات. وهذا ما دعا وزير الخارجية الاسرائيلي الى القول امام السفير الاميركي في اسرائيل ان المفروض ان تلتزم الادارة الاميركية بأقوالها المعلنة على لسان وزير خارجيتها، وان اقوال ماسكي «تكشف عن مبررات تشير بشكل اساسي الى ضرورة التصويت ضد القرار، وليس الامتناع عن التصويت والسماح

بـاتخـاذه» («المصـدر نفسـه»، العـدد ٢١٣٦، ٢١و٢٢/٨/١٩٨٠، ص ١٠).

الاميركيون يردون على الاتهـامات: واستمـرت الحملة الاسرائيلية على موقف الادارة الاميركية، ودخلت الحكومتان في اتهامات متبادلة لا حد لها. والسؤال المطروح هو،كيف يفسر الاسـرائيليون موقف الولايات المتحدة من قرار مجلس الامن؟ لقد تركـزت معظم التعليقات الاسـرائيلية غـير الرسمية على تأكيد ضعف الولايات المتحدة عشية الانتخابات الرئاسية، رغم كل الادعـاءات التي تحاول فيها الادارة الاميـركية تغطيـة موقفهـا. وأشارت التعليقات الى ضعف الولايات المتحدة، الذي «ظهر في قضايا ايران وافغانستان، والذي ظهـر ايضـا اثنـاء ترددهـا في صـد الهجوم السوفييتي — العربي ضـد الانجاز الاميـركي الكبير في الشرق الاوسط (اتفاقيتي كامب ديفيد). فدول اوربا تشعر بهذا التردد الاميركي، لذلك فإن السيـاسيين الاوروبيـين يتحدثـون عن تغييرات مـرتقبة ستتم بعـد انتخابـات تشـرين الثـاني (نـوفمبـر)» (مـوشـي زاك، «مـعـاريـف»، ٢٢/٨/١٩٨٠).

ويضيف المعلق الصحفي زاك ان عمق المشكلة لا يتمثـل في قضية ادانـة اسرائيـل، وانما في «المحاولة التي جرت على الساحة الدولية لتقويض السياسات الاميركية في الشرق الاوسط. وان الرد الاميركي على الهجوم المركز على سياستها، يدعو حتى المصريين الى الدعوة لضرورة تغيير اتفاقيات كامب ديفيد» (المصدر نفسه). وعلى ضوء هذه الحقيقة، يجب النظر الى رسالة السادات الاخيرة الى بيغن، فالسادات «لا يقترح عقد مؤتمر قمة يعقد فورا لنقاش المسائل التي تحتاج الى حلول عاجلة. فاقتراحه عمليا، اقتـراح مراجعـة لتلك الاتفاقيات» (المصدر نفسه).

ومن جهة اخرى، سارع الرئيس الاميركي الى تهدئة خواطر اليهود الاميركيين. وجرى ترتيب لقاء مـع زعمـائهم؛ حيث ابـدى قسم من هـؤلاء ملاحظات تفيد «اذا كان كارتر مستعدا للمخاطرة باغضاب اصدقاء اسـرائيل قبـل ٨٠ يومـا من الانتخـابات، حيث ان الصـوت اليهودي يعتبـر حاسما في حملته الانتخابية، فليس من الصعب التكهن كيف سيتصرف بعد ذلك، عندما لا يكون محتاجا لهذا الصوت» («يـديعوت احـرنوت»، ٢٤/٨/١٩٨٠). واستخـدم كارتـر في اقناعـه زعماء اليهود الامريكيين، تأكيدات كان قد تلقاها من مسؤولين اسرائيليين، بينهم يوسف بورغ وزير الداخلية، تضمن تجميد طرح قانون القدس. وعلى اسـاس تلك التـأكيدات استطـاع كارتـر اقناع السادات باستئناف محادثات الحكم الذاتي. ولكن عندما اقر قانون القدس بالاغلبية، وبتأييد حكومي فعّال «شعر كارتر ومستشاروه انهم خدعوا من قبل اسرائيل، وبدوا مرتبكين امام مصر» («المصدر نفسـه»، ٢٧/٨/١٩٨٠). ورغـم نفـي بـورغ لادعاءات كارتر التي نقلت على لسانه، فقد اكد كارتر للزعماء اليهود، ان امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الامن حول القدس «ليس معناه ضعف التأييد الاميركي لاسرائيل. فهـذا التـأييد مستمـر الى الابد» (المصـدر نفسـه). وتحدث كارتر عن الموقف الجديد للولايات المتحدة بشأن مفاوضات الحكم الذاتي، واكد على ضرورة المحافظة على نفس الخط مع دول اوروبا الغربية، واضاف انه خشي ان يغضب الفيتو الاميركي «كلا من الرئيس السادات ودول اوروبا الغربية، والدول العربية المعتدلة. وهو امر قد يضع نهاية لكل الخطوات التي بدأت مع اتفـاقيات كـامب ديفيد» (المصدر نفسه).

وبعد لقائهم مع كارتـر اكدت المصـادر، ان الزعماء اليهود خرجوا من اللقاء مقتنعين بالنوايا الصـادقـة للـرئيس. وقـال احـدهـم، وهو بول تسوكرمـان من دوترويت، وكـان رئيسا للجباية اليهودية سابقا «ان نوايا كارتر جيـدة تجاه اسرائيـل، وانوي العمـل من اجله بكامـل استطاعتي» (المصدر نفسه).

ومن جهته استغل شمعـون بيرس، زعيم المعـارضة العمـاليـة، الخـلافـات القـائمـة بين الحكـومتين الاميـركية والاسـرائيليـة ليـوظفهـا لصـالحه، فقـد اقتـرح امـام احـدى الصحف الباريسية الرئيس كارتر، وقال عنه «انه يعاني من بعض المشكـلات في صـراع الشـرق الاوسط كـإسـرائيـلي، وخـاصـة حيـال موضوع اقامة دولة فلسطينية» (م.إ.ف، العدد

٢١٤١، ٢٧و٢٨/٨/١٩٨٠، ص ٨). واكد بيرس للصحيفة، انه سمع اشياء واضحة بهذا الخصوص، من كارتر نفسه في لقائهما الاخير في واشنطن. وبرأيه، ان الولايات المتحدة «بعيدة عن الرضوخ لضغوط دول العرب النفطية التي تؤثر عبرها على العالم» (المصدر نفسه). وكان بيرس بذلك، يرد على الاتهامات التي كررتها حكومة بيغن كثيرا ضد الادارة الاميركية، بأنها خضعت في موقفها بمجلس الامن لابتزاز الدول النفطية.

اثر القرار على الخلاف الحزبي الداخلي: في حقيقة الامر، استطاع بيغن ان يضع المعارضة، ممثلة بزعامة حزب العمل في وضع صعب عندما قرر عرض قانون القدس على الكنيست للتصويت عليه، فقد اضطرت المعارضة الى التصويت الى جانب القانون، رغم معرفة كثير من نوابها بالاخطار التي ستنتج بعد اقرار مثل هذا القانون، اضافة الى تحفظهم على توقيت عرضه. وفي اعقاب ادانة مجلس الامن للقانون وبدء عدد من الدول سحب سفاراتها من القدس تنفيذا لقرار المجلس، جرى نقاش حاد بين بيغن ورئيس المعارضة شمعون بيرس في جلسة كانت تعقدها لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، خصصت اساسا للاستماع الى تقرير بيغن عن عملية الجيش الاسرائيلي الفاشلة في جنوب لبنان. لكن سرعان ما تحول النقاش الى الوضع الذي نتج عن اقرار قانون القدس. فقد اعتبر بيرس ان تصرف الحكومة قاد الى فشل سياسي، وان القانون لم يكن ضروريا. واوضح بيرس ان حزبه «لا يعارض مضمون القانون، وانما توقيت اتخاذه. وانه حاول اقناع الحكومة بعدم تأييدها لطرح القانون على التصويت في الكنيست، لكن رئيس الحكومة الغى اللقاء معه للبحث بهذا الموضوع في اللحظة الاخيرة» (**«يديعوت احرنوت»**، ٢٤/٨/١٩٨٠). ورد بيغن على اقوال بيرس فقال: ان المعارضة «زرعت الحيرة لدى الشعب» واضاف، انه عندما قطعت الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل اثناء حكم المعراخ، فإن الليكور لم يستثمر ذلك سياسيا.

وكشف المعلق الصحفي تيدي بروس حقيقة موقف كل من الائتلاف الحاكم بزعامة بيغن، والمعارضة، ازاء طرح قانون القدس. فالتعليلات التي ينادي بها رؤساء حزب العمل في تأييدهم لقانون القدس «تنبع اساسا من الدوافع القومية العامة، ومن اعتبارات المصلحة الانتخابية كذلك» («دافار»، ٢٠/٨/١٩٨٠). وهم يقولون، ان القانون لا يزيد ولا ينقص من وضع العاصمة، لكن لو صوتنا ضده «لأذاقنا بيغن وطاقمه، طعم الموت واعتبرونا كخونة. ولادعوا اننا مستعدون لتسليم القدس الى سلطة غريبة. ومقابل ذلك، ان تأييد القانون يمكن ان يعطي فوائد ان لم تكن فعالة، فهي غير ضارة» (المصدر نفسه). واضاف الكاتب موضحا ورطة حزب العمل في تصويته لصالح القانون قائلاً، «لو ان الحزب صوت ضد القانون لاستطاع الحديث الان، لكن بعد ان صوت نوابه مع القانون فإنهم لا يستطيعون رفع اصواتهم ضد هتحياه والليكود، الذين باعوا القدس مقابل حركة مسرحية» (المصدر نفسه).

اما بالنسبة لموقف الليكود، فقد اعتبر الكاتب، ان قانون القدس هو احد الالغام التي يزرعها بيغن في وجه الحكومة التي ستأتي بعد سنة، وهو واحد من الالغام الكثيرة التي زرعها منذ مجيئه الى السلطة.

واعترف معلق آخر بحقيقة موقف جميع الاسرائيليين على اختلاف تياراتهم من مسألة القدس، وانها كانت بشكل او بآخر عاصمة لاسرائيل رغم عدم وجود اعتراف بذلك وتساءل، هل ان وجود حكومة الليكود هو السبب في الازمة القائمة حول قانون القدس؟ وهل ان حكومة عمالية تنقذ الوضع؟ واجاب على تساؤله قائلا، انه لا اساس لهذا الكلام «فالقدس ليست لليكود، ومعارضة العالم ليست ناتجة لوجودها تحت سلطة حكومة بيغن، وانما لوجودها بأيدي اليهود. فتوحيد القدس، وتطبيق القانون الاسرائيلي على جزئها الشرقي، كان من عمل حكومة الاتحاد الوطني التي قامت في العام ١٩٦٧. وكان ذلك بالحقيقة تعبيرا وتجسيدا لارادة كل اليهود، في ذلك الوقت، وفي كل الاوقات. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك شك، داخل اي انسان في الدولة، بأن هذا العمل تتويج لحقيقة عودة صهيون وان الامر التزام بحقيقة الفكرة الصهيونية» (شموئيل شفايتسر، **«معاريف»**، ٢٢/٨/١٩٨٠).

زيارة السفير لينوفيتش لمصر واسرائيل

مع زيارة المبعوث الاميركي سول لينوفيتش لكل من مصر واسرائيل، لمحاولة تقريب وجهات النظر، من اجل استئناف محادثات الحكم الذاتي، يطرح سؤال، هل تلتقي مصلحة اطراف كامب ديفيد الثلاثة في استئناف المحادثات الآن ام لا؟ الواقع، ان اراء الاسرائيليين تجمع على القول، ان السادات يطالب بتجميد الوضع حتى ما بعد الانتخابات الاميركية؛ حيث يعقد مؤتمر قمة ثلاثي يجمعه مع بيغن وكارتر. اما الادارة الاميركية، فإنها «لا تقبل تقدير السادات، بأن لا معنى لاستمرار محادثات الحكم الذاتي في الظروف الحالية» («المصدر نفسه»، ١٧/٨/١٩٨٠). والادارة المذكورة لا ترفض عقد لقاء على مستوى القمة، لكن، في هذه الاثناء، لا يجب الانتظار، وانما العمل لتحقيق تقدم. وهو الشيء الذي يطمح اليه كارتر من اجل تعزيز موقفه في الانتخابات القادمة في الولايات المتحدة.

وبالنسبة للموقف الاسرائيلي، هناك اعتبارات عديدة تجعل الاسرائيليين يفضلون الاستمرار بالمحادثات، اهمها ان الجمود يوفر المناخ الملائم لبروز مبادرة اوروبية تعتمد على بيان قمة البندقية. اضافة الى ضرورة الاستفادة من الفترة التي تسبق الانتخابات الاميركية؛ حيث يكون للصوت اليهودي ضغط مؤثر على مواقف الرئيس الاميركي. لذلك يضع الاسرائيليون شرط موافقتهم على عقد لقاء القمة المقترح، استئناف مباحثات الحكم الذاتي فورا.

وعلى ارضية هذه المواقف المتباينة لاطراف كامب ديفيد، وخاصة الخلافات التي نتجت في اعقاب قانون القدس، وقرار مجلس الامن، جاءت زيارة المبعوث الاميركي الخاص لمحادثات الحكم الذاتي الى كل من مصر واسرائيل في محاولة لاستئناف المحادثات المتوقفة منذ اكثر من شهر.

الموقف الاسرائيلي من الزيارة: عشية زيارة المبعوث الاميركي، عقدت اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشؤون مفاوضات الحكم الذاتي اجتماعا، استعدادا لاستقبال لينوفيتش. واشير بارتياح في الجلسة التي حضرها بيغن، الى «حقيقة ان اسرائيل والولايات المتحدة تقفان، هذه المرة، في جانب واحد، وتتطلعان معا الى استئناف محادثات الحكم الذاتي فورا» («ر.إ.إ»، العدد ٢١٤١، ٢٧و٢٨/٨/١٩٨٠، ص ٣). وحسب تقدير اللجنة، فإن مفتاح استئناف المحادثات هو في ايدي مصر «وسوف يقال ذلك للسفير الاميركي». وبعد المداولات، سرب المجتمعون رأيا يقول «ان احتمالات نجاح زيارة لينوفيتش ليست كثيرة» (المصدر نفسه).

ولدى وصول لينوفيتش، والبدء بزيارته، ظهرت حقيقة وهي انه لا يهدف الى القيام بجولات مكوكية بين القاهرة وتل - ابيب، وانما يريد تقريب وجهات النظر، وكسر الجمود القائم. وقد رددت اسرائيل امامه القول، ان السادات اوقف المحادثات اربع مرات، وان المفتاح بيد مصر. وقالت مصادر مطلعة في اسرائيل، ان المبعوث الاميركي يحاول اقناع الطرفين «بأن الوقت ليس في صالح اسرائيل او مصر او الولايات المتحدة. فالدول العربية تضغط وتهدد. والمبادرة الاوروبية تتربص في الزاوية، ويد الولايات المتحدة اقصر من ان تستطيع تأجيل تلك المبادرة، الا اذا استؤنفت المحادثات» («المصدر نفسه»، العدد ١٤٥ ، ١و٢/٩/١٩٨٠، ص ٩).

ورغم ان اللجنة الوزارية، ابلغت لينوفيتش في اجتماعها الثاني معه، يوم ٢/٩/١٩٨٠، ان اسرائيل لن توافق على دفع ثمن استئناف المحادثات من جانب واحد، الا ان اوساط اسرائيلية مطلعة كشفت عن نجاح لينوفيتش في التوصل الى «حل وسط تقوم اسرائيل بموجبه بمبادرات حسن نية كقاعدة لاقناع السادات» («المصدر نفسه»، العدد ٢١٤٦، ٢و٣/٩/١٩٨٠، ص ٧). فاسرائيل، التي لم تكن راغبة في دفع ثمن استئناف المفاوضات استجابت لطلب السفير، الذي حاول الحصول على اي تنازل يرضي السادات. ومع ذلك، «ليس هناك خطوات ذات قيمة كالتي كان يفضلها لينوفيتش» (المصدر نفسه)، وكانت الاوساط الاميركية قد رددت، ان اسرائيل ستفرج عن بعض المعتقلين الفلسطينيين كبادرة حسن نية تجاه السادات.

وحسب تقدير الاوساط الاسرائيلية، فإن

لينوفيتش اقتنع بأن ما حققه من شأنه «اغراء الرئيس السادات. وقد بدا المبعوث الاميركي متفائلا. وسيسافر الى مصر ليعرض على الرئيس السادات، اضافة الى اعلان النوايا، وثيقة توضح ابعاد الاتفاق على استئناف المحادثات، وابعاد العكس» («المصدر نفسه»، ص ٨).

نجاح جولة لينوفيتش. خلال اجتماع استمر ٤٥ دقيقة، بين لينوفيتش والرئيس السادات يوم ١٩٨٠/٩/٣، استطاع السفير الاميركي اقناع السادات باستئناف المفاوضات المجمدة. وتلا بعد القاء بياناً مشتركا اسرائيليا مصريا قال ان السادات وبيغن كلفاه بتلاوته امام الصحافيين. وجاء في البيان الذي شرح تفاصيل الاتفاق، ان الطرفين «اتفقا على انهما سيظلان ملتزمين باتفاقي كامب ديفيد، وانهما مقتنعان بانهما قدما كل شيء ممكن من اجل السلام الشامل في الشرق الاوسط» («السفير»، ١٩٨٠/٩/٤). واضاف السفير الاميركي، ان الطرفين قررا استئناف عملية السلام من اجل انجاحها دون النظر الى الصعاب الطارئة التي قد تقف في طريق السلام.

وكشفت مصادر اميركية، ان قبول مصر استئناف المفاوضات جاء بعد ان تقدمت اسرائيل بثلاثة تنازلات نقلها لينوفيتش الى السادات وهي:

«١ - اطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، دون تحديد الرقم.

«٢ - تأجيل نقل مكاتب رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن الى القدس الشرقية. والوعد بالغاء هذه الخطوة كليا اذا ما تم التوصل الى اتفاق كامل خلال المفاوضات.

«٣ - التوقف عن اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة» (المصدر نفسه).

ومن جهة اخرى، نفى وزير الداخلية الاسرائيلي ورئيس الطاقم الوزاري لمفاوضات الحكم الذاتي الانباء التي تحدثت عن وجود مثل تلك التأكيدات، واضاف قائلا، مع انني رئيس الطاقم الاسرائيلي للمفاوضات «لا استطيع القول، حتى الآن، ان رئيس الحكومة قد قدم اية تعهدات. واستطيع القول انه في كل مفاوضات، اما ان تتحرك وفق بنود محددة، اووفق اجواء معينة. واعتقد ان زيارة السفير لينوفيتش قد ساعدت في خلق جو من التفاهم نجح في نقله الى مصر» («ر.إ.إ»، العدد ٢١٤٧، ٣و١٩٨٠/٩/٤، ص ٦).

ولدى عودته الى واشنطن، اوضح لينوفيتش في مؤتمر صحفي برنامج استئناف المفاوضات حول الحكم الذاتي الذي وافقت عليه القاهرة وتل - ابيب، وهو كما يلي:

«١ - تبدأ الاسبوع المقبل في واشنطن اتصالات ثنائية بين الولايات المتحدة واسرائيل والولايات المتحدة ومصر على مستوى الخبراء.

«٢ - تتم لقاءات ثنائية بين الخبراء الاميركيين والاسرائيليين.

«٣ - تستأنف المفاوضات، بشكل رسمي، على مستوى رؤساء الوفود حوالي منتصف تشرين الاول (اكتوبر)» («السفير»، ١٩٨٠/٩/٧). واعرب لينوفيتش عن اعتقاده بأنه من الضروري احراز تقدم حقيقي على وجه السرعة، كي تتاح الفرصة لنجاح القمة الثلاثية. واعترف بأنه ينبغي التغلب على العراقيل الخطيرة، قبيل عقد مثل تلك القمة.

خطة شارون لانهاء محادثات الحكم الذاتي. في اطار جولة المحادثات التي اجراها سول لينوفيتش مع الطاقم الاسرائيلي لمحادثات الحكم الذاتي، كشف النقاب، ان ارييل شارون وزير الزراعة عرض مشروعا للاسراع بالوصول الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي. ويقضي العرض، بتوقيع اتفاق اطار بين اسرائيل ومصر بشأن المبادىء السبعة الجوهرية التي كانت مصدر خلاف. وبعد ذلك، «تواصل الاطقم الوزارية التعاون لانجاز تفاصيل الاتفاق عندما تنضم الى المفاوضات اوساط كالاردن والفلسطينيين» («ر.إ.إ»، العدد ٢١٥٠، ٧و١٩٨٠/٩/٨، ص ٤). واقترح شارون، امكانية بحث مسألة تخفيض متبادل للقوات على امتداد نهر الاردن، اذا انضم الاردن الى طاولة المفاوضات. وبالنسبة للامن الداخلي اقترح تخلي اسرائيل عن مسؤولية الامن الداخلي لهيئات الادارة الذاتية، اذا نجحت في منع العمليات [الفدائية] داخل [المناطق المحتلة].

وبالنسبة لمسألتي الارض والمياه، عرض تقسيم الاراضي الاميرية والمياه بين اسرائيل والادارة الذاتية. وان توضع تحت تصرف السكان اراض اميرية لاسكان اللاجئين. وان توضع اراض اخرى كإحتياطي تحت تصرف الطرفين. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية التي نقلت تفاصيل الخطة، ان الحلول التي عرضها الوزير «يمكن ان تشكل المدخل المحتمل للخروج من حالة الجمود التي اصابت المفاوضات» (المصدر نفسه). واضافت الاذاعة، ان المشروع طرح بعد ان نال موافقة كل من بيغن وبورغ عليه. واكد شارون، في اللقاء المذكور، ان مشروع الادارة الذاتية الذي تتبناه الحكومة هو الحل الوحيد الممكن لمشكلة الاراضي المحتلة. ففي السنوات الثلاث الاخيرة، نفذت عمليات في «مجال الاستيطان، وتوزيع انتشار الجيش الاسرائيلي، كان الهدف منها منع تنفيذ الحل الاقليمي الوسط الذي يتبناه المعراخ» (المصدر نفسه). وبناء على ذلك اقترح وزير الزراعة تنشيط حركة المفاوضات. اذ لو حصل تبديل في السلطة الاسرائيلية «لواجهت تلك السلطة معارضة قوية تسقط مشروعه السياسي لحل مشكلة المناطق المحتلة، وهذا الامر لا تعانيه الحكومة الحالية في المجال السياسي» (المصدر نفسه، ص ٥).

شمير يزور القاهرة

بعد اقل من اسبوع على انتهاء زيارة سول لينوفيتش لمصر واسرائيل، وجهت وزارة الخارجية المصرية دعوة الى اسحاق شمير، وزير الخارجية الاسرائيلي، لزيارة القاهرة. وقد علقت اوساط مطلعة في الحكومة الاسرائيلية على هذه الدعوة، بأن مصر «معنية بتحسين اجواء العلاقات مع اسرائيل، مع انها تحاول تأجيل استئناف مفاوضات الحكم الذاتي الى ما بعد لقاء القمة، الذي سيعقد على حد اعتقاد رئيس الحكومة الاسرائيلي في شهر كانون الاول (ديسمبر) من هذه السنة» («المصدر نفسه»، العدد ٢١٥٠، ٧و٨/٩/١٩٨٠، ص ٦).

وترددت تقديرات في جلسة الحكومة الاسرائيلية التي ناقشت موضوع الزيارة يوم ٧/٩/١٩٨٠، ان رئيس الحكومة ووزير الداخلية يعتقدان ان هناك «هوة بين الرئيس المصري ومساعديه. ويحاول هؤلاء المساعدون، وبخاصة العاملين منهم في وزارة الخارجية، التهرب من تنفيذ التزامات اعلنها الرئيس السادات» (المصدر نفسه). والمعروف ان اسرائيل تحتج لدى سلطات القاهرة على عرقلتها خطوات تطبيع العلاقات المتفق عليها بين البلدين في اطار اتفاقيات كامب ديفيد. وتضيف الاوساط الاسرائيلية انها لا تريد افضلية في علاقاتها مع مصر، بل انها «تطلب علاقات عادية ومتينة» وسيتطرق وزير الخارجية شمير في مباحثاته مع المصريين الى ظاهرة «منع قيام العلاقات التجارية بين شركات اسرائيلية وبين تجار محليين بواسطة السلطات المصرية. وسيشير شمير الى الحالات التي جرى فيها استجواب اجهزة الامن المصرية لمواطنين مصريين لانهم طلبوا زيارة اسرائيل» («المصدر نفسه»، العدد ٢١٥١، ٨و٩/٩/١٩٨٠، ص ٣). كما سيؤكد شمير كذلك، على مطالب اسرائيل بتطبيق اتفاقيات التعاون التربوية، التي وقعت بين الدولتين في الجوهر.

تجدر الاشارة هنا، الى ان شمير، سيكون الوزير الاسرائيلي الاول الذي سيلتقي الرئيس السادات، وغيره من الزعماء المصريين بعد فترة طويلة انعدمت فيها اللقاءات بين زعماء الدولتين، حيث اقتصرت الاتصالات في الفترة الاخيرة، على تبادل الرسائل بين السادات وبيغن، او عبر سفراء الدولتين فقط.

وفي لقاءاته مع كل من الرئيس المصري وبطرس غالي، حصل شمير على توضيحات تفيد انه يوجد تغيير في الموقف المصري من تطبيع العلاقات، وهذا التغيير «جاء وفق توجيهات صريحة من الرئيس السادات» («المصدر نفسه»، العدد ٢١٥٣، ١٤و١٥/٩/١٩٨٠، ص ٣). وقد عزز الرئيس المصري هذا الاتجاه اثناء اجتماعه مع شمير، فقد كان السادات «متفائلا للغاية اثناء الحديث، واعرب عن ثقته الكاملة بامكانية استئناف مسار السلام وتحقيقه» (المصدر نفسه). وقال مراسل اذاعة اسرائيل السياسي، نقلا عن مصادر حكومية اسرائيلية، ان السادات تحدث بثقة عن امكانية حل المشكلات العالقة. وقال «لا بد من الصبر للتغلب على الصعوبات التي تعترض المحادثات» (المصدر نفسه). اما

شمير نفسه، الذي قدم تقريرا الى حكومته، لدى عودته من الزيارة، فقد اشار الى ضرورة «الانتظار لرؤية كيفية ترجمة النوايا المصرية الى اعمال؛ حيث سيكون ممكنا بعدها رؤية مدى التغيير في موقف القاهرة» (المصدر نفسه).

ومن جهة اخرى، حدد الرئيس المصري في مؤتمر صحفي عقده بعد لقائه مع شمير، خطوات العمل في المرحلة المقبلة لدفع مسيرة السلام فقال، ان وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي سوف يسافر يوم ١٢/٩/١٩٨٠ الى نيويورك لحضور اجتماعات الامم المتحدة «وسوف يذهب شمير ايضا... وسوف يلتقي الوزيران هناك، كما سيلتقيان مع زميلهما الاميركي» («السفير»، ١١/٩/١٩٨٠). واشار السادات الى ان شمير وغالي هما اللذان سيحددان استئناف محادثات الحكم الذاتي وقال، انني بحثت «الكثير مع شمير عن تطبيع العلاقات... وعن الماضي والمستقبل. وانني اعبر عن عرفاني بالجميل لشمير الذي قبل الدعوة لزيارتنا» (المصدر نفسه)

وفي البيان المشترك الذي صدر في القاهرة، لم يتطرق إلى محادثات الحكم الذاتي، ولكنه اكد الاتفاق على دعم عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل.

محمد عبد الرحمن

الصوت اليهودي ٨٠

عاد موسم «الصوت اليهودي» يملأ جوانب الساحة الانتخابية الاميركية، ويتردد في الوقت نفسه، في جنبات وزارات الخارجية «المعنية» في الشرق الاوسط، وفي مقدمتها الخارجية المصرية والاسرائيلية.

فمع اقتراب انتخابات الرئاسة الاميركية، واشتداد حدة المنافسة بين المرشحين الثلاثة: جيمي كارتر الرئيس الحالي (الديمقراطي)، ورونالد ريغان (الجمهوري)، وجون اندرسون (المستقل)، بدت ظاهرة جديدة مغايرة لما جرت عليه العادة في موسم الانتخابات الرئاسية الاميركية: تلك هي ظاهرة الاعتراف الصريح، بلا مواربة من جميع الاطراف - اميركية وشرق اوسطية على السواء - بالدور الذي يؤديه «الصوت اليهودي» في انتخابات الرئاسة الاميركية. بل الواقع ان اجهزة الاعلام الغربية، بوجه عام، عالجت هذا الامر هذه المرة بصراحة يمكن الزعم بأنها لم تمارسها من قبل بهذه الصورة بالنسبة لهذه المسألة.

اكثر من هذا ان مسألة الصوت اليهودي «عولجت هذه المرة، على نحو نقدي من جانب كثير من المعلقين والمحللين، فيما ذهب كافة المرشحين في الاتجاه التقليدي: اتجاه معاملة الصوت اليهودي في الانتخابات الرئاسية الاميركية على ان بينه وبين اسرائيل وحدة مصالح واهداف؛ اي التعامل مع الصوت اليهودي الاميركي على انه معني بأمن اسرائيل اكثر مما يمكن ان يكون معنيا بأي مسألة «اميركية» خالصة داخلية او خارجية. وبالتالي فإن المرشحين الرئيسيين الثلاثة لرئاسة الولايات المتحدة الاميركية، للسنوات الاربع القادمة، تسابقوا صراحة الى الوعد باعطاء اسرائيل وأمن اسرائيل ورفاهية اسرائيل الاولوية على كل ما عداها من اهداف للسياسة الخارجية الاميركية.

والواقع انه في هذه المرة بالذات - اكثر مما كان في انتخابات الرئاسة الاميركية السابقة - برزت «مسألة الشرق الاوسط» كمسألة من مسائل الحملة الانتخابية الاميركية؛ ويبدو السبب في هذا في ادق العوامل الرئيسية:

اولا - شعور المرشحين بأن المسافات الصوتية بينهم متقاربة؛ بمعنى ان اقلية ما هي التي ستكون العامل المرجح في نجاح هذا المرشح او ذاك؛ الامر الذي جعل للأقلية اليهودية بالذات قيمة فائقة مضافة الى نفوذها المالي والاعلامي المعروف. فثمة شعور لدى اللجان التي تدير الحملة الانتخابية للمرشحين الثلاثة الابرز بأن «الصوت اليهودي» اكثر من غيره هو الذي سيكون مرجحا، باعتبار ان اصوات الاقليات الاخرى - مثل اصوات السود - اكثر قابلية للتفتت من اصوات اليهود، على الرغم من ان اصوات السود اكبر عدديا من اصواتهم.

ثانيا – ان احد المرشحين الرئيسيين الثلاثة، وهو بالتحديد الرئيس الحالي جيمي كارتر، يخوض حملته الانتخابية معتبرا ان اتفاقيات «كامب ديفيد» ونتيجتها الرئيسية المتمثلة في «معاهدة السلام» بين نظام الحكم المصري واسرائيل، هي انجازه الاهم والابرز الذي ميزه على آخر ثلاثة رؤساء على الاقل حكموا الولايات المتحدة قبله. ومن ثم فإن مسألة الشرق الاوسط تحتل المساحة الاكبر في برنامجه الدعائي والانتخابي وتفرض نفسها – بالتالي – على برنامج كل من منافسيه الجمهوري والمستقل في اطار المزايدة من اجل كسب «الصوت اليهودي».

ثالثا – ان ثمة تسليما واضحا لدى كافة القوى السياسية المعنية بقضية الشرق الاوسط – داخل الولايات المتحدة وفي عواصم المنطقة – بأنه ليس في مقدور الادارة الاميركية القيام بأي تحرك ضاغط على اسرائيل في اي شأن من شؤون هذه القضية ايا كان، طوال الفترة التي تسبق انتخابات الرئاسة الاميركية؛ الامر الذي يعني ان اسرائيل تتمتع، خلال هذه الفترة، بحرية حركة لا نظير لها في الفترات الاخرى العادية، وهذا بدوره يجعل الموقف في الشرق الاوسط محل قلق وترقب خلال هذه الفترة. فالادارة الاميركية (المرشح الديمقراطي) مع شعورها بالعجز عن الضغط على اسرائيل تخشى ان تندفع هذه الاخيرة الى تصرف متطرف للغاية يهدم اركان الاستراتيجية التي تبنتها هذه الادارة خلال السنوات الماضية من حكمها: استراتيجية «كامب ديفيد». في حين تقف الاطراف الانتخابية الاخرى (ريغان واندرسون اساسا) في مواقع الضغط الشديد على الادارة الديمقراطية في المزايدة على تأييد اسرائيل وانتقاد «كامب ديفيد» باعتباره سياسة ضارة بأمن اسرائيل؛ اذ انه لم يؤد الى النتائج التي علقت عليه.

رابعا – ان مسألة الشرق الاوسط اصبحت تعني، في حيز كبير منها بالنسبة للناخبين الاميركيين، قضية تتعلق كثيراً بالطاقة، وبالتحديد بمسألة توفر التدفق النفطي من الشرق الاوسط الى الولايات المتحدة والى حليفاتها في الغرب. فثمة ادراك متزايد، لا شك فيه، لدى الرأي العام الاميركي بوجود ربط – على الاقل لدى مجموعة من الحكام العرب، ومنهم حكام «نشيطون» – بين امكان استمرار حصول الولايات المتحدة والغرب على النفط والمواقف السياسية النظرية والعملية التي تتخذها هذه البلدان تجاه قضية الشرق الاوسط.

ولا يعني هذا العامل ان الرأي العام الاميركي يشعر بضرورة ارضاء العرب اصحاب النفط تحاشيا لحظر نفطي – مثلا – انما يعني، حتى الآن وفي النسبة الاكبر، ان الرأي العام الاميركي والغربي معني بخلق الاوضاع الملائمة لاستمرار الحصول على النفط من الشرق الاوسط، ويهتم قسم كبير منه بأن يكون لاسرائيل دور كبير في خلق هذه الاوضاع او بالاحرى الحفاظ عليها؛ الامر الذي يفسر لهم وجود ردود فعل معارضة لدى قطاعات عريضة من الرأي العام الاميركي لبرامج التوسع في اقامة القواعد العسكرية – الاميركية في الشرق الاوسط وبرامج تكثيف الحضور العسكري الاميركي في المنطقة. وكانت مثل هذه البرامج تثير، في فترة الستينات والنصف الاول من السبعينات، معارضات حادة داخل الولايات المتحدة.

فإذا قلنا ان قسما كبيرا من الرأي العام الاميركي يريد تجنب التعرض لحظر نفطي او عقوبات من اي نوع من جانب الدول النفطية، فإن هذا لا يعني ان الرأي العام الاميركي يعارض تأمين التدفق النفطي بالقوة العسكرية، وبينها قوة اسرائيل «المجربة من قبل في المنطقة».

خامسا – ان فترة انتخابات الرئاسة الاميركية توافقت مع فترة نشاط اوروبي غربي اعاد الى الاجواء احاديث «المبادرة الاوروبية» التي تتراوح منذ سنتين بين ان تأتي او لا تأتي، بين ان تكون في اطار «كامب ديفيد» ومكملة له – او حتى منقذه له، او ان تكون اوروبية خالصة تتجاوز «كامب ديفيد» (اي تتجاوز واشنطن) وتتجه للعب دورها تحت مظلة قرب اوروبا الغربية من الشرق الاوسط ومن المصالح العربية.

ومن الواضح ان حالة «الشلل الانتخابي» الاميركي تجاه اسرائيل حرصا على «الصوت

اليهودي، شكلت فرصة لاعادة احياء مشروع المبادرة الاوروبية، وتحول هذا بدوره الى جزء من مخاوف المرشحين الاميركيين وانتقاداتهم المتبادلة حول احتمال فقدان الولايات المتحدة المبادرة في شأن هذه القضية. فإزاء شعور اوروبي غربي بأن هناك فجوة سببتها انتخابات الرئاسة الاميركية في دائرة الاهتمام بايجاد حل – يصون المصالح الغربية – في الشرق الاوسط، هناك شعور اميركي بضرورة التأكيد على ان الولايات المتحدة هي وحدها التي تملك نتائج هذا الحل التي تتمثل في علاقاتها مع طرفي الصراع وفي اعتماد احد الطرفين (اسرائيل) اعتماداً شبه كلي على الولايات المتحدة، اقتصاديا وتسليحياً ودبلوماسيا كذلك، علما ان هذه العوامل كلها تسير باتجاه تفسير تأثيرات انتخابات الرئاسة الاميركية على تناول مسألة الشرق الاوسط. ولكن تطورات الاسابيع الاخيرة كشفت عن محاولة من جانب اطراف «كامب ديفيد» الشرق اوسطية (القاهرة وتل ابيب) للتأثير في نتيجة انتخابات الرئاسة الاميركية، وبتعبير ادق، كشفت عن استخدام الادارة الاميركية الحالية، التي تمثل مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة، لاستخدام شريكيها في «كامب ديفيد» استخداما مباشرا لدعم فرصتها الانتخابية.

ففي بداية الاسبوع الاول من شهر ايلول (سبتمبر) المنقضي، حدث نجاح فجائي لفكرة احياء محادثات الحكم الذاتي؛ اذ اعلن سول لينوفيتش، المبعوث الخاص للرئيس الاميركي كارتر، في ١٩٨٠/٩/٣ في القاهرة، ان مصر واسرائيل وافقتا على ضرورة استئناف مفاوضات الحكم الذاتي في موعد يتحدد بين الاطراف الثلاثة: مصر واسرائيل والولايات المتحدة، وقال انه ستجري مشاورات بين الدول الثلاث للاتفاق على موعد ومكان لقاء قمة ثلاثي يتم التحضير له ويضم السادات وكارتر وبيغن.

في اليوم نفسه، اعلن كارتر في مدينة «اندبندس» بولاية ميسوري – وضمن حملته الانتخابية – ان القمة الثلاثية قد تعقد هذا العام. وفهم المراقبون انه يعني انها ستعقد في اعقاب انتخابات الرئاسة التي يحل موعدها في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) القادم. واضاف كارتر ان عملية السلام لا تزال قائمة.

وقد اثارت هذه التصريحات المفاجئة سلسلة من التساؤلات لانها جاءت بعد رفض «قاطع» للسادات لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي مع اسرائيل بسبب موقفها من القدس واعلانها «عاصمة موحدة ابدية» لها. كما جاءت بعد رفض مماثل من جانب بيغن لفكرة حضور مؤتمر قمة ثلاثي مع السادات وكارتر. وقد ذكرت وكالات الانباء ان «غموضا اكتنف ما قد يكون هناك من اسباب حدت بالرئيس المصري السادات الى الموافقة على استئناف المحادثات مع اسرائيل»، بعد ان كان قد اعلن، قبل شهر تقريبا، ان مصر لن تستأنف المحادثات الا اذا عدلت اسرائيل عن قرارها بخصوص ضم القدس الشرقية واعلان القدس بأكملها عاصمة موحدة لها.

ولكن في اعقاب قرار استئناف المفاوضات مباشرة كتبت صحيفة «واشنطن بوست»، الواسعة الاطلاع، تحليلا اخباريا(٩/٥) قالت فيه: «ان نجاح الرئيس كارتر الظاهري في احياء مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني المجمدة قد يكون اقل اهمية بالمقاييس الدبلوماسية منه بمقاييس السياسات الداخلية الاميركية كجزء من محاولته كسب الانتخابات».

واضافت الصحيفة ان هذه هي الدلالة المباشرة لاعلان الاتفاق على استئناف المفاوضات بين مصر واسرائيل، وان ما يدل على تأكيد اهميتها لحملة كارتر الانتخابية اسراعه الى ابلاغ اجتماع لزعماء عماليين في البيت الابيض «التزام الرئيس المصري انور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيغن التزاما عميقا بعملية كامب ديفيد للسلام».

غير ان الصحيفة لم توضح ما اذا كان مبعوث كارتر الخاص للشرق الاوسط لينوفيتش، قد اقنع السادات وبيغن، بطريقة مباشرة، بأن يمدا يد المساعدة الانتخابية للرئيس كارتر لكنها قالت ان توقيت موافقتهما على استئناف المفاوضات وعلى عقد قمة ثلاثية بعد انتخابات الرئاسة الاميركية «ما كان يمكن ان يتم في وقت افضل من هذا بالنسبة لكارتر».

وتوقعت الصحيفة ان يظهر كارتر في وضع افضل في مواجهة منافسه الجمهوري رونالد ريغان، الذي القى خطابا انتخابيا مؤيدا لاسرائيل بقوة في اليوم السابق مباشرة (٩/٤) امام المؤتمر العالمي السنوي لمنظمة «بناي بريت» الصهيونية، اتهم فيه كارتر بانتهاج سياسة متعرجة ازاء اسرائيل واهمال تأييدها، وبأنه يحاول جر منظمة التحرير الفلسطينية الى عملية السلام. ووصف ريغان منظمة التحرير بأنها «عصابة من البلطجية»، واوصى بحل ما اسماه بقضية اللاجئين عن طريق مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاردن.

كما هاجم ريغان سياسة كارتر في بيع الاسلحة لدول عربية، قائلا ان كارتر لم يقر بعد بأن «اسرائيل» هي احد الاصول الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

وقال ريغان ان القدس هي فعلا عاصمة اسرائيل ولا يمكن تجزئتها، وان حكومة كارتر اخطأت حينما لم تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الامن الذي ادان تصويت الكنيست بشأن القدس في آب (اغسطس) الماضي.

وانتقد ريغان سياسة «كامب ديفيد» ووصف اتفاقاته بأنها وثائق مليئة بالغموض وهو ما اوصل المفاوضات المصرية – الاسرائيلية الى مأزق خطير. واضاف أنه لا ينبغي ان نطلب من اسرائيل ان تسحب قواتها من الاراضي المحتلة الا اذا اثبت جيرانها رغبتهم في التفاوض.

وبطبيعة الحال، فقد حصل ريغان بعد هذا الخطاب على اكبر عاصفة تصفيق قوبل بها خلال حملته الانتخابية على حد تعبير صحيفة «لوس انجيلوس تايمز»، خاصة عندما تحدى كارتر ان يعلن السبب في انه لم يصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها تنظيم «ارهابي».

وبالفعل فإن كارتر اتبع اعلان ادارته عن قرب استئناف مفاوضات الحكم الذاتي بالقاء خطاب في المؤتمر الدولي السنوي لمنظمة «بناي بريت» الصهيونية في واشنطن (٩/٥) اعلن فيه انه سيواصل دعمه القوي لامن اسرائيل، اذا فاز في انتخابات الرئاسة. وقال انه لا يزال يعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة وانه لن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولن يتفاوض معها ما لم تعترف بحق اسرائيل في الوجود.

وفيما يتعلق بالقدس، اكد كارتر انه يعرف «اهمية القدس في التاريخ اليهودي» وانه سيكفل «ان لا يتحدد مستقبلها الا بموافقة اسرائيل الكاملة».

وذكر كارتر مستمعيه اليهود بأنه اعطى اسرائيل من المساعدات العسكرية والاقتصادية اكثر مما فعل اي رئيس آخر في تاريخ الولايات المتحدة، وانه قدم اليها نصف مجموع ما حصلت عليه من مساعدات اميركية خلال ٣٢ عاما من عمرها. وشدد على ابراز دوره بوصفه «ابا عملية كامب ديفيد». وكرر تأكيده بأن قمة «كامب ديفيد» لا تزال افضل اساس للسعي الى السلام في الشرق الاوسط، وانه ينبغي ان لا يحدث تغيير في البيت الابيض. واضاف: «لا يمكنني ان اؤكد لكم اننا سنتفق وانما نحن مع كل موقف تتخذه الحكومة الاسرائيلية، ولكن مهما كانت الخلافات التي ستنشأ فإنها لن تؤثر أبدا على التزامنا بضمان أمن اسرائيل... ولن يحدث ما يسمى باعادة تقويم الدعم لاسرائيل».

ولم تنفرد «واشنطن بوست» بتحليلها لقرار استئناف المفاوضات بأنه جزء من دعم حملة كارتر الانتخابية من اجل الصوت اليهودي، بل اتجهت صحيفة «التايمز» البريطانية الاتجاه نفسه في مقال افتتاحي لها (٩/٦) بعنوان «الذهاب صوب الصوت اليهودي»، وقالت «ان احتمال استئناف المفاوضات بين مصر واسرائيل حول الحكم الذاتي الفلسطيني يقصد به بوضوح ان يكون دعما لفرص اعادة انتخاب الرئيس كارتر في تشرين الثاني (نوفمبر)، فإن اتفاقية كامب ديفيد للسلام تبقى انجاز ادارة كارتر الرئيسي في السياسة الخارجية وينبغي رؤيتها على انها تحقق تقدما...».

واستطردت «التايمز» قائلة انه «من سوء الطالع ان محادثات السلام الشرق اوسطية قد اصبحت تسيطر عليها في هذه المرحلة الدقيقة،

لا مصالح اولئك المعنيين مباشرة، بل الاعتبارات الانتخابية في الولايات المتحدة. ومن الواضح ان مبعوث كارتر الخاص السيد لينوفيتش قد مارس ضغطا هائلا على كلا الجانبين خلال تنقله المكوكي الاخير بين القاهرة وتل - ابيب. ولكن النتيجة مصممة اساسا للتأثير على الناخبين هناك في الوطن، في اميركا، وخاصة الملايين الستة او نحو ذلك من اليهود. ان الصوت اليهودي في الولايات المتحدة - وخاصة في نيويورك المهمة - ليس عاملا جديدا في السياسات الاميركية، ولا هو بالضرورة عامل شرير. وما يسمى بالصوت العرقي لا يكون ابدا بعيدا عن اذهان المرشحين في الانتخابات... والناخبون اليهود يبدون براعة خاصة، من جانب لانهم نشيطون للغاية - خاصة في الحزب الديمقراطي - ومن جانب بسبب التبرعات للحملات الانتخابية التي تأتي من مصادر يهودية...».

وخلصت «التايمز» في هذه الافتتاحية المهمة، الى القول ان الدليل حتى الآن يشير الى ان حوالى ثلاثين بالمائة من كل المقترعين اليهود يفكرون في مساندة السيد كارتر، وهو رقم يبدو ضئيلا بالمقارنة الى نسبة الخمس والسبعين بالمائة التي صوتت لصالحه في المرة السابقة. فإذا فشل السيد كارتر في كسب ما فقده يصبح السؤال: كم من اصوات اليهود المفقودة سيذهب الى السيد ريغان، وكم للسيد اندرسون، الذي قام في تموز (يوليو) الماضي بزيارة حماسية لاقت اعلاما واسعا. ان المنافسة على هذه الاصوات حامية. والقلق الذي يساور الاخرين في العالم هو ان لا تتسبب في قول اشياء او الدخول في التزامات من جانب المرشحين من شأنها ان تدمر فاعلية الولايات المتحدة كسمسار للسلام في الشرق الاوسط.

ولخصت صحيفة «نيويورك تايمز» التفسير نفسه في عبارات مباشرة؛ اذ قالت في مقال افتتاحي (٩/٩)· «اذا كنت تتساءل الان عما يجري بين ثلاثي كامب ديفيد، فالاجابة هي: ليس بالكثير. ذلك ان جيمي كارتر في حاجة الى تذكير الناخبين - خاصة الناخبين اليهود الذين يشكون في ثبات تأييده لاسرائيل - بدوره في صنع السلام بين مصر واسرائيل، وتوجيه المبالغ الضخمة من المعونة الاميركية اليهما. اما مناحيم بيغن وانور السادات فمن الواضح انهما يرغبان في الوقوف الى جانب رئيس ساعدهما على احتلال مكان في التاريخ، وهو رئيس قد يبقى في منصبه - على اية حال - لاربع سنوات اخرى».

ولعل السؤال الرئيسي الذي يمكن ان ينشأ عن هذه التفاعلات الشرق اوسطية في انتخابات الرئاسة الاميركية هو. هل مصير «كامب ديفيد» مؤكد النجاح اذا اعيد انتخاب كارتر، وهل هو مهدد بالانهيار التام اذا اخفق كارتر ونجح اي من ريغان او اندرسون؟

والواقع انه ليس من اجابة محددة لمثل هذا السؤال سوى انتظار النتائج واستقراء تجربة الماضي. ومن استقراء تجربة الماضي يمكن ان نؤكد ان رئيسا جديدا للولايات المتحدة - ايا كان انتماؤه الحزبي - لن يحول دفة السياسة الاميركية بأية زاوية حادة عما سارت فيه في عهد الادارة التي سبقته. واذا كان هذا ينطبق على كل السياسات الاميركية الخارجية والداخلية، فإنه ينطبق بشكل خاص على السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، باعتبار ان اسرائيل تشكل احد الثوابت الاساسية في الاستراتيجية الاميركية لهذه المنطقة. ولا يمكن الزعم بأن «كامب ديفيد» غير من هذا الوضع، كما لا يمكن القول بأن انهيار كامب ديفيد يمكن ان يغيره.

واستقراء الحملة الانتخابية الاميركية الحالية نفسها انما يوصل الى النتيجة نفسها التي لخصتها صحيفة «نيويورك تايمز» (٩/٩) في قولها.

«الحقيقة ان المرشحين الثلاثة للرئاسة الاميركية ملتزمون باتفاقات كامب ديفيد والسعي وراء السبل الكفيلة بمد نطاقها على الضفة الغربية. كما انهم تعهدوا جميعا بعدم اشراك الفلسطينيين في عملية السلام الا اذا وافقوا على السلام مع اسرائيل. وهم جميعا يعلمون ان اعطاء مكان الصدارة في جدول الاعمال لوضعية القدس امر من شأنه ان يدمر المفاوضات. وربما كانوا جميعا متيقنن - كذلك - من انه لن يحدث شيء ذو شأن؛ ليس فقط بعد انتهاء

الانتخابات الاميركية، ولكن ايضا الى ان يجري الاسرائيليون انتخاباتهم في العام القادم».

وربما كانت مجلة «الايكونوميست» البريطانية اقل قطعية في معلوماتها عن «تعهدات» المرشحين الثلاثة، اذ قالت (٦/٩)

«اذا اعيد انتخاب الرئيس كارتر فإنه قد يعود سريعا بدرجة كافية الى مسائل الشرق الاوسط. اما اذا انتخب المحافظ ريغان فإن النتيجة – في افضل الاحوال – ستكون فترة جمود لعدة اشهر...».

ونستطيع ان نضيف ان شيئا لن يختلف اذا سقط كارتر وريغان على السواء، ونجح اندرسون.

لقد بقي من الآن شهر واحد على موعد انتخابات الرئاسة الاميركية، والصورة الحالية لمواقع المرشحين الثلاثة تؤكد ان كلاً منهم يولي اهتماما اكبر بأصوات الاقليات المرجحة، لان احدا منهم لا يأمل في ان يحقق «اكتساحا» يفوز فيه بفارق كبير في الاصوات. لذا فإن ثلاثتهم مهتمون ليس فقط بالحصول على اصوات اليهود، بل بعدم تفتيت هذه الاصوات بينهم. فكل منهم يريدها كلها.

على ان المسألة ليست مسألة الفترة الحرجة الباقية من الحملة الانتخابية، انما في صميم البرنامج الانتخابي لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري ما يؤكد ان لا مجال لاختلاف مهم بين الموقفين من اسرائيل والقضية الفلسطينية ومسألة القدس ولا من «عملية السلام» التي بدأها كارتر «الديمقراطي».

فبرنامج الحزب الديمقراطي ينص على ان الالتزام بأمن اسرائيل هو اساس كافة الجهود التي قامت بها ادارة الرئيس كارتر لاقرار السلام في الشرق الاوسط، وانه يتعين دعم امن اسرائيل بمدها باستمرار بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، مع الامتناع عن تزويد «اعداء اسرائيل المحتملين» بأسلحة هجومية متطورة يمكن ان تهدد امنها.

كما ينص البرنامج الديمقراطي على عدم الاعتراف او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية الا اذا اعلنت اعترافها بحق اسرائيل في الوجود وقبولها بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والالتزام بوقف كافة اعمال الارهاب والعنف ضد اسرائيل

اما فيما يتعلق بقضية القدس، فإن برنامج الحزب الديمقراطي ينص على ان تظل القدس موحدة كما ينص على الاعتراف بالوضع القائم فيها كعاصمة لاسرائيل والدعوة الى نقل سفارة الولايات المتحدة من تل – ابيب الى القدس تمشيا مع هذا الاعتراف.

ونظرة الى الفقرات المقابلة من البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري تكشف عن الخطوط الاساسية نفسها. فهو ينص على ان سيادة اسرائيل وامنها ووحدتها تشكل التزاما ادبيا يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. كما ينص على ان الحزب سيعمل – في حال الفوز في الانتخابات – على تشجيع «عملية السلام» بين مصر واسرائيل ويسعى لتوسيع نطاقها لتشمل الدول العربية الاخرى التي تريد العيش في سلام مع اسرائيل

وينص البرنامج الجمهوري على رفض اية دعوة لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في محاولات التسوية النهائية· باعتبار ان ذلك لا يتفق، في المدى البعيد، لا مع المصالح الاسرائيلية ولا مع مصالح العرب الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بوضع القدس فإن برنامج الحزب الجمهوري يؤكد ايمان الحزب بأن القدس يجب ان تبقى مدينة موحدة مفتوحة دائماً ودون عائق امام جميع الاديان للوصول الى الاماكن المقدسة.

ولا غنى عن القول – مجددا – ان البرنامجين يعارضان بطريقة قاطعة فكرة الدولة الفلسطينية.

فهل من جدوى وراء اي ترقب وانتظار لنتيجة انتخابات ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)؟ وهل سبق ان اختلف الديمقراطيون عن الجمهوريين منذ الاربعينات في موقفهم من فلسطين؟

سمير كرم

محاور الحملة الاعلامية الصهيونية ابان انعقاد المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في كوبنهاغن

الحملة الاعلامية المضادة التي شنتها اجهزة الاعلام الصهيونية في الدانمارك، ابان انعقاد المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في العاصمة كوبنهاغن (١٤ - ٣٠تموز)، ارتكزت على محورين اساسيين:

اولهما بات تقليديا: ان الوفد الفلسطيني الى المؤتمر يضم ارهابيات مسؤولات عن عمليات دموية.

ثانيهما: ان مؤتمر المرأة يجب ان يناقش المسائل الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، وان يبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون اقحام اعماله في السياسة. وبشكل ما فإن ادخال السياسة الى المؤتمر ربط حصرا بمناقشة القرارات المتعلقة مباشرة بالشعب الفلسطيني.

محاور الحملة هذه تبلورت في اجهزة الاعلام الدانماركي، خلال الاسبوع الذي سبق افتتاح المؤتمر. وكانت عضوية ليلى خالد في الوفد الفلسطيني، وحصولها على تأشيرة لدخول الدانمارك مرتكز الحملة على الصعيد الاول؛ الى جانب «نبش» بعض القصص القديمة او اعادة تركيب قصص جديدة حول عمليات «ارهابية» محتملة او مخطط لها في الدول الاسكندنافية.

وقد تولت المنظمات الصهيونية في الدانمارك مهمة القيام بحملة واسعة لدفع الرأي العام الدانماركي على اتخاذ مواقف عدائية من المؤتمر ككل، في حال موافقته على مشاريع القرارات الفلسطينية. ولقد تضمنت الحملة نشر عدد كبير من المقالات في الصحف، وجمع التواقيع على بيان مضاد للاقتراحات المعروضة على المؤتمر. وتم تتويج هذه الحملة بمظاهرة كبيرة نسبيا، اشتركت فيها المنظمات الصهيونية والاحزاب اليمينية الدانماركية، وقفت على ابواب قاعة المؤتمر تحت شعار «حق اسرائيل في الوجود».

وكان للحملة الصهيونية التي سبقت انعقاد المؤتمر آثار واضحة، اذ ان وزيرة الثقافة الدانماركية (رئيسة المؤتمر) ظهرت في اكثر من مناسبة على شاشة التلفزيون، لتعلن انها ستبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون تسييس المؤتمر، وان الدانمارك، مع سائر الدول الغربية، لا يمكن ابدا ان توافق على ادانة الصهيونية.

تبريرات عدم تسييس المؤتمر، او بشكل ادق عدم مناقشة القرارات الفلسطينية، كانت تتفاوت بذكائها. والنسخة الاكثر فجاجة كانت تقول ان اوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية وواجبات تطويرها لا علاقة لها مباشرة بالمسائل السياسية؛ والنسخة الاكثر ذكاءا كانت تقول ان مؤتمر المرأة ليس المكان الملائم لمناقشة قضية الشرق الاوسط

المعقدة، وان الجمعية العامة للامم المتحدة تقوم بالفعل، في الفترة ذاتها، بمناقشة هذه القضية، فلماذا التكرار؟

تجاهل الشعار الاساسي للمؤتمر

هذه التبريرات تتجاهل عمدا ان القرارات الفلسطينية في المؤتمر لم تكن تتجاوز اطار شعاره العام: **«المساواة والتنمية والسلم»**، وان كان بتفسير اكثر عمومية من التفسير الضيق الافق الذي قدمته الوفود الغربية، فضلا عن انها تتجاهل ان تلك القرارات تتعلق مباشرة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفلسطينية كما جاء في التقرير الخاص الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا.

النتيجة الاساسية للتوجه الصهيوني – الغربي هذا تبدت في ان القضية الفلسطينية طغت بالفعل على المؤتمر بكامله. اما قضايا حركات التحرر العالمية الاخرى والشعوب التي تعاني من تعسف الانظمة الفاشية، فكانت دائما في الظل مقارنة بالقضية الفلسطينية، الى جانب دفع بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المباشرة لنساء العالم الثالث الى خلفية الصورة. من جهة اخرى، فإن وفودا عديدة شعرت بثقل الضغوطات الاقتصادية التي مارستها الدول الغربية في مقابل الموضوع الفلسطيني كل هذا كان بهدف خلق فجوة – نفسية على الاقل – في صفوف مجموعة العالم الثالث، وتصوير القضية الفلسطينية بأنها عبء وان الدول العربية تحصد مكاسبها، في حين تدفع بقية دول العالم الثالث ثمنها. الوفد الفلسطيني لم يكن بطبيعة الحال مسؤولا عن الاستياء الذي ساد. ولا شك في انه نجح، الى درجة ما، في احباط الخطة الغربية هذه مع عدد من الدول الافريقية، وذلك حين عمل على ربط النضال ضد الصهيونية مباشرة بنضال حركات التحرر ضد نظام جنوب افريقيا العنصري.

والقرارات الفلسطينية كانت متعددة، الا ان الضجة الاعلامية تركزت على قرارين. اولهما ينص على ان يتم انفاق المعونات التي تقدمها مؤسسات هيئة الامم المتحدة الى المرأة الفلسطينية عبر (عدِّلت لاحقا الى بالتشاور مع) منظمة التحرير الفلسطينية؛ ثانيهما مشروع القرار التالي نصه:

«بدون سلام واستقرار لا يمكن ان يكون هناك تنمية. السلم اذن شرط ضروري مبدئي للتنمية. السلام ايضا لا يمكن ان يكون دائما دون تنمية وبدون القضاء على عدم المساواة والتمييز على كل المستويات. ان المساواة في المساهمة بتطوير العلاقات الصديقة والتعاون بين الدول ستساهم في تعزيز السلام وفي تطوير النساء انفسهن وفي المساواة بالحقوق على كل المستويات وفي كل مجالات الحياة، بالاضافة الى مساهمتها في النضال للقضاء على الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية والتمييز العنصري والابارثيد والهيمنة والاحتلال الاجنبي والسيطرة والاضطهاد. بالاضافة الى الاحترام التام لكرامة الشعوب وحقها بتقرير المصير والاستقلال بدون تدخل اجنبي او تدخل، ولتعزيز الضمانات للحريات الاساسية وحقوق الانسان».

ولم تر الوفود الغربية في المؤتمر سوى كلمة «الصهيونية» الواردة في القرار اعلاه. حتى ان اربعة منها (وفود اسرائيل واميركا واستراليا وكندا) استخدمت هذه الكلمة حجة لعدم موافقتها على برنامج العمل بكامله، وهو البرنامج الذي عملت مختلف منظمات الامم المتحدة على صياغته خلال السنوات المنصرمة، والذي عمل المؤتمر على مناقشته خلال ١٧ يوما. اما بقية الدول الغربية فحجبت اصواتها، في حين منحته ٩٤ دولة موافقتها.

الاعلام الدانماركي، ايضا، لم يكن اقوى نظرا. فصبيحة اليوم التالي لانتهاء المؤتمر كان عنوان كبرى صحف الدانمارك: **«مؤتمر الامم المتحدة يقول اليهود عنصريون»**، وتابعت الحملة مسارها مرتكزة على ان المؤتمر ساوى بين الصهيونية والعنصرية. وبغض النظر عن صحة هذه المساواة او عدمها، فإن احدا – عدا صحيفة الحزب الشيوعي – لم يكلف نفسه عناء قراءة نص القرار المتخذ.

هزيمة الوفود الغربية

ان الهزيمة التي حاقت بالوفود الغربية في المؤتمر كانت جلية. وقد عبر عنها الوفد الاميركي في مؤتمره الصحافي، عقب جلسة التصويت، بقوله: «لقد خسرنا معركة ولم نخسر الحرب بعد». وقالت وزيرة الثقافة الدانماركية، في مؤتمر صحافي في آخر ايام المؤتمر، انها تعلمت ان السياسة لا يمكن عزلها عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في دول العالم الثالث. على ان هذا لم يمنعها من محاولة تمرير اقتراح اسرائيلي يقول بالتصويت على كلمة «صهيونية» فقط، عوضا عن التصويت على الفقرة بكاملها، وذلك دون الاخذ برأي المؤتمر، حتى انه لم يحل دونها ودون التعبير عن امتعاضها واسفها العميق للنتيجة التي توصل اليها المؤتمر.

الخطوط العامة للحملة الاعلامية على المؤتمر، عقب انتهائه، تتبدى في المقابلة التي نشرتها صحيفة «بولتيكن» اليومية، والتي اجراها رئيس تحريرها (الاسرائيلي - الصهيوني) مع منسق الوفد الاسرائيلي. والجدير بالملاحظة، قبل تقديم الترجمة الحرفية للمقابلة، ان الوفد الاسرائيلي دأب، خلال انعقاد المؤتمر، على اظهار امتعاضه المستمر من الوفود الغربية لعدم اتخاذها مواقف اكثر عدوانية مما فعلت. ومن ناحية ثانية، فإن الوفد الاسرائيلي، الذي كان مدعوما من عدد كبير من الصهيونيين الذين جاؤوا من الدانمارك والولايات المتحدة غالبا باسم «منظمات غير حكومية»، عمل طوال المؤتمر على اثارة مواضيع ما سمي باضطهاد المرأة اليهودية في الدول العربية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي، واجراء موازنة بين اللاجئين الفلسطينيين ويهود الدول العربية في اسرائيل. ولقد شهدت قاعات المؤتمر البديل مماحكات وزعيق وتشنجات صهيونية تتناقض بشكل صارخ مع صورة اليهودي «الديمقراطي - المتحضر - العقلاني» التي عمل الاعلام الصهيوني على بنائها حجرا فحجرا خلال السنوات الطويلة الماضية. على ان هذا لا يعني ان كامل الحملة الصهيونية كان على ذات الدرجة من الغباء. والبيان الذي اصدرته جمعية الموسويين في الدانمارك (جمعية دينية للطائفة اليهودية) والذي نشر على نطاق واسع شمل غالبية الصحف اليومية، هذا البيان يفي بالغرض هنا. يقول البيان - الاعلان:

«من اجل حق اسرائيل بالحياة

● سيتخذ مؤتمر الامم المتحدة قرارا حول اقتراح ينص على ان تذهب كل المساعدات المقدمة للمرأة الفلسطينية الى م.ت.ف.

● لقد ادعى، ممثلو م.ت.ف. في المؤتمر مرارا، ان هدفهم هو سحق الدولة العبرية - اسرائيل.

● ان كبرى منظمات م.ت.ف.، «فتح»، اتخذت قرارا في مؤتمرها الاخير في دمشق، ينص على اصرارها على متابعة وتعزيز قتالها لسحق اسرائيل.

● اننا نؤيد الاهداف العامة لمؤتمر الامم المتحدة للمرأة، والتي ترمي الى تعزيز تحرر المرأة والتنمية في انحاء العالم.

● نحن نعتقد بأن المرأة الفلسطينية، حالها كحال المرأة الاسرائيلية، يجب ان تحصل على دعم لطموحها لتحقيق شروط افضل لعائلتها ولها نفسها.

● الا اننا نحتج، على اية حال، على ان تذهب الاموال المخصصة من الامم المتحدة لتمويل مشاريع لمساعدة المرأة الفلسطينية الى م.ت.ف. كما يقول الاقتراح المقدم الى المؤتمر.

● نحن نخشى ان لا تنفق هذه الاموال او تستخدم لصالح المرأة الفلسطينية، بل لتمويل صراع م.ت.ف. المستمر مع الدولة اليهودية.

● نحن نعتقد انه لا يجب الاعتراف بـ م.ت.ف. سياسيا، ولا دعمها اقتصاديا، قبل ان توقف هذه المنظمة قتالها ضد اسرائيل، وقبل ان تعترف بحق الدولة اليهودية في الوجود بسلام».

وفيما يلي ما كتبه هربرت بوندك في صحيفة «بولتيكن» الدانمركية:

صحيفة بولتيكن الدانماركية اليومية
٣١ تموز ١٩٨٠
اسرائيل هي الخاسر الاكبر في مؤتمر المرأة
بقلم: هربرت بوندك

اسرائيل كانت الخاسر الاكبر في مؤتمر الامم المتحدة للمرأة الذي اختتم اعماله صباح اليوم في «بيلا سنتر» عقب ١٧ يوما من المناقشات الرسمية ويضع سنوات من الاعداد.

افاديا صوفر هو الرجل الذي نسق النشاطات الدبلوماسية للوفد الاسرائيلي في المؤتمر. وقد عمل صوفر مع قضايا الامم المتحدة نحو عشرة اعوام ، سبعة منها قضاها كسفير في الوفد الاسرائيلي في مركز الامم المتحدة في نيويورك، وهو يشغل حاليا مركز رئيس مكتب الامم المتحدة في وزارة الخارجية في القدس.

لقد كان بامكان صوفر اختيار واحد او اكثر من الاعمال الاقل ارهاقا. فقد ولد في بغداد/العراق منذ ٤٥ عاما، وحضر الى اسرائيل كلاجيء في العام ١٩٥٠، وهو حائز على ثلاث درجات علمية في الاقتصاد السياسي والدراسات الشرقية والعلوم الهندسية. كما حصل على شهادة دكتوراه من الولايات المتحدة.

له عينان زرقاوان، مثل العديد من اقرانه يهود العراق، تبدوان متعبتين قليلا بعد ١٧ يوما من الجهد المستمر لتوضيح قضية اسرائيل لمئات الوفود؛ الوفود التي تهز رأسها موافقة على تفسيراته، الا انها تذهب فيما بعد وتعطي، اصواتها تأييدا للسياسة العربية المعادية لاسرائيل.

عقب انتهاء مؤتمر المرأة سيذهب الى باريس ليتابع هناك صراعه غير المجدي في مؤتمر آخر للامم المتحدة - اليونسكو.

التجربة الاسوأ

صوفر عرف شيئا عن كل شيء خلال تجربته في الامم المتحدة، فاسرائيل غالبا ما تمثل اقلية لا يزيد عددها عن دولة واحدة عندما يتقابل ممثلو ١٥١ دولة في العالم. على ان صوفر قال ان مؤتمر الامم المتحدة للمرأة كان واحدا من اسوأ تجاربه:

- «من وجهة نظر دولتي، سارت الامور في كوبنهاغن بشكل اكثر سوءا مما كانت عليه في المكسيك قبل خمسة اعوام.

- «ما هو الفرق؟

- «ان مفهوم الصهيونية تساوى الآن مع العنصرية وبقية شرور العالم.

«هذه المعادلة منصوص عليها الآن في برنامج العمل الذي وافق عليه مؤتمر كوبنهاغن. في المكسيك كنا قد نجحنا في تجنب هذا.

- «ولكن، اي فرق يعكسه هذا على اسرائيل نفسها؟

- «الصهيونية هي ايديولوجية حركة الاستقلال الوطني لليهود. ان ادانتها تعني ادانة ارضية الدولة اليهودية. ولهذا الامر دلالة نفسية كبيرة في كل مرة يتكرر فيها. اذا ما نجحت الدول العربية في البداية في نشر الانطباع بأننا عنصريون، اي اعداء الشعوب، عديمو الانسانية، لن يصعب اتخاذ الخطوة اللاحقة، لانه من العدل تماما معاقبة العنصريين وتصفيتهم .

التراجع الغربي

- «لماذا سارت الامور على هذا الشكل السيىء في كوبنهاغن؟

- «لان العالم الغربي في تراجع والعالم العربي في الهجوم. الغرب تنقصه قيادة، تنقصه الاهداف؛ انه مثقل بعقد الذنب وشعور بالعجز. العرب يعرفون ماذا يريدون. انني اقشعر عندما اتذكر بؤس استخدام العالم الغربي للفرص التي وجدت في نهاية المؤتمر لفرض تسوية ما

- «من كان على رأس الحملة ضد الغرب؟

- «الهند، لقد لعبت لعبة الاتحاد السوفياتي. العراق ومنظمة التحرير قادا المعسكر العربي. لقد خططوا استراتيجيتهم قبل مدة من المؤتمر،

ونفذوها بشكل دقيق على امتداد ايامه، ولقد توجت بالنجاح.

– «ماذا كان بامكان الغرب ان يفعل؟ انهم في النهاية عاجزون عن جمع عدد من الاصوات كاف لمعادلة كفة مجموعة الـ ٧٧ التي تضم دول العالم الثالث.

– «كلما كان سلوك الغرب ضعيفا حصل على اصوات اقل. عدة دول افريقية واميركية لاتينية كانت منزعجة من العرب في بداية المؤتمر. هذه الدول شعرت بأنه يساء استخدامها لتأييد سياسة لا تأثير لهم عليها، ولقد كانت تبحث عن تسوية حتى تؤيدها.

«هذه الدول لم تكن منزعجة فقط، لكنها ايضا كانت تخشى حدوث رد فعل ممكن من الولايات المتحدة. الولايات المتحدة هي التي تدفع في النهاية الجزء الاكبر من ميزانية التنمية التي تحدث مؤتمر المرأة عنها كثيرا.

«ولكن الولايات المتحدة لم تتصرف كقائد. ممثلو الدول التسع (السوق الاوروبية) احنوا رؤوسهم. وهكذا «أكل» العرب والاتحاد السوفياتي المؤتمر. الطرفان لم تكن لهما اهداف متطابقة، لكنهما اتفقوا على اقتسام الغنيمة .

ظهور متواضع

– «لماذا يسعى العرب للسيطرة على مؤتمر المرأة ودفعه لتناول اسرائيل اكثر من تناول مشاكل النساء؟

– «لقد باتت حربهم ضدنا جزءا من ايديولوجيتهم. وهذا هو الحال في كل المؤتمرات الدولية.

– «الولايات المتحدة والدول الغربية طلبت من اسرائيل، في بداية المؤتمر، ان تحتفظ بظهور متواضع، هل استفادت اسرائيل من ذلك؟

– «ابدا. لم ننسحب من القاعة اثناء تكلم الوفود العربية. عقدنا مؤتمرين صحافيين فقط اولهما عقب عشرة ايام من بداية المؤتمر. لقد التزمنا بالنصيحة، ومع ذلك «دحل» ممثلو الدول العربية كل مشاريع التسوية الغربية. امس رغبت في الحديث امام «لجنة الكل» للدفاع عن اسرائيل اثر هجمات كالمطر. الاميركيون وعدوا باعطائي وقتاً للكلام اذا ما انتظرت لنهاية الجلسة. هذا ما فعلته. ولكنني لم احصل على حق الكلام، فلقد اغلق الرئيس الاجتماع فجأة.

– «ماذا تقول الوفود الغربية حول مثل هذه المعاملة؟

– «جاؤوا في اليوم التالي وقالوا: لقد كان من حسن الحظ انك لم تتحدث في الامس، لان العرب عندها كانوا قد طالبوا بالتصويت، وهو ما سيقضي على كل مشاريع التسوية الجميلة التي لم تتحقق في النهاية. الضحية يجب ان تصمت، لان ضجتها يمكن ان تزعج ذوي الاحاسيس المرهفة.

عنصر مزعج

– «ولكن، الا يبالغ العرب في اللعب بأوراقهم؟

– «لا اعتقد ذلك. بل على العكس، ان الدول الغربية باتت، اكثر فأكثر، تعتبر اسرائيل عنصرا مزعجا في السياسة الدولية. معظم الوفود، بغض النظر عن دولها، كانت ترغب بالخروج ببرنامج عمل من مؤتمر كوبنهاغن، بالتالي على اسرائيل ان تتنازل. الناس يقولون. لا تأخذ امر الادانة على محمل الجد، ما دام المؤتمر لن ينفرط عقده. هذا ما يرددونه، وهذا ما يريدون مني الموافقة عليه.

– «هل تعتقد ان النتائج كانت ستختلف فيما لو لم تتبع الحكومة الاسرائيلية، تحت قيادة بيغن، سياسة ادت الى كل هذا النقد على الصعيد الدولي؟

– «عدوانية العرب ليس لها علاقة بسياسة اسرائيل. انهم يقاتلوننا لاننا هناك، ولقد هددونا بالفناء حتى قبل ان نحصل على دولتنا، ولقد قاتلونا حتى قبل ان نهزم الاراضي الجديدة في عام ١٩٦٧، وسوف يتابعون صراعهم ضدنا بغض النظر عن المكان الذي ستكون عليه حدودنا».

هكذا اختتم خاسر مؤتمر المرأة حديثه.

نعمان كنفاني

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث
الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤ - ١٩٧٤
دراسات للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية
تأليف
فيصل حوراني

٢٥٠ صفحة — الثمن ١٣ ل.ل.

صدر حديثا
عن مركز الابحاث
القضية الفلسطينية في إيديولوجية
البورجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر الطائفي
تأليف
مهدي عامل

٢٥٤ صفحة — الثمن ١٣ ل.ل.

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث
تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية
١٩١٨ - ١٩٤٨
تأليف
عبد القادر ياسين

٢٩٦ صفحة — الثمن ١٥ ل.ل.

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث

المجلد الحادي والعشرون من «اليوميات الفلسطينية»، الذي يسجل الاحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني، بين ١٩٧٥/١/١ و١٩٧٥/٦/٣٠.

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الابحاث في م.ت.ف.، وترسل الى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي: ٥٠٠ ليرة لبنانية، عدا اجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك الى: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت - لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الابحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

Palestine Affairs

No. 107, October, 1980.

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

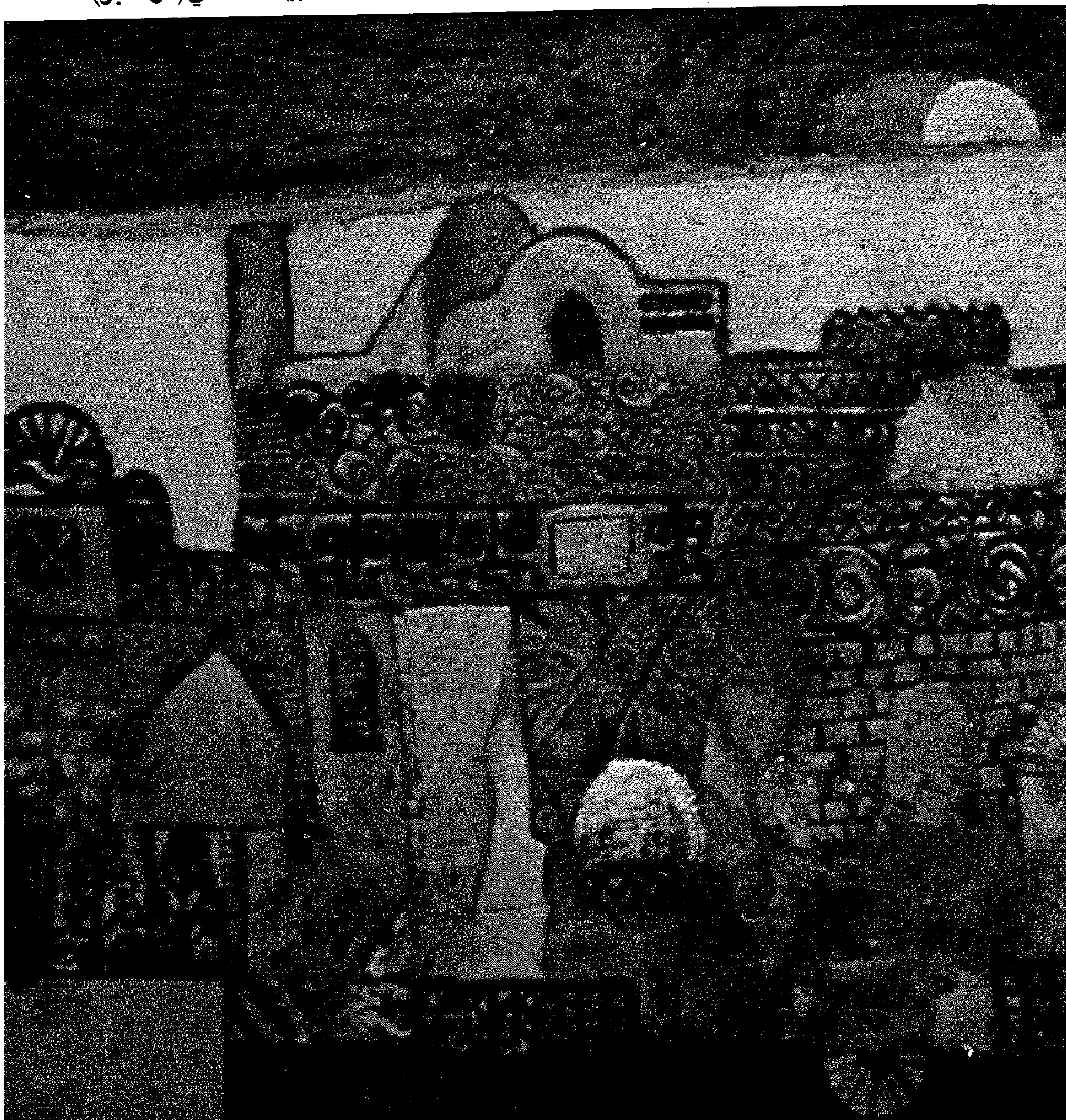
Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العربية
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية
٧٥٠ درهماً في ج.ع.ل
٧٥٠ درهماً في المغرب

شؤون فلسطينية

١٠٨

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠



شؤون فلسطينية

١٠٨ — تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **نبيل عناني**.

المدير العام: **صبري جريس** * **رئيس التحرير** **محمود درويش**

سكرتير التحرير: **فيصل حوراني**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت لبنان، ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع ٢٥١٢٦٠، برقياً مرابحاث، بيروت
الاشتراك السنوي (بريد جوي) ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٧٥ ل.ل. في سائر الأقطار العربية، ١٠٠ ل.ل في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم
الاشتراك السنوي (بريد عادي) ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

الدكتور محمد الحلاج
جامعة بير زيت

إسرائيل ومسألة التمثيل الفلسطيني

أهمية مسألة التمثيل الفلسطيني (*)

تعتمد نتيجة أي صراع سياسي على عوامل ومؤثرات عديدة من اهمها مسألة تحديد الأطراف المعنية. وهذه المسألة من الاهمية بحيث انها تكاد تتحكم فيما تؤدي وتؤول اليه المناورات والمبارزات السياسية من نتائج وحلول. ويمكن القول ان نتيجة الصراع السياسي تتكون معالمها، بل وتتقرر في كثير من الحالات، عند تحديد الفئات او الدول التي يعترف لها بأنها اطراف فيه. وينطبق هذا القول على الصراعات السياسية القومية منها والدولية.

يرجع هذا الأثر الهام لمسألة تحديد اطراف الصراع لسببين رئيسيين هما:

اولا: انها بتحديد تركيبة المعسكرين المتنازعين تحدد توزيع القوى بينهما، وهذا، بحد ذاته، يؤثر على طبيعة الحلول التي يمكن أن يتمخض عنها الجدل السياسي نظرا للعلاقة العضوية بين الدبلوماسية والقوة.

ثانيا: ان تحديد اطراف الصراع يؤثر على تحديد وتعريف القضايا المتنازع عليها وبالتالي يؤدي إلى تعزيز او زعزعة المواقف السياسية لكل من المعسكرين المتنازعين.

لذلك كثيرا ما تظهر النزاعات السياسية وكأنها خلافات حول الشكل والأمور الاجرائية بينما هي في الحقيقة صراع حول جوهر المسألة المتنازع عليها. وهذا يفسر السبب الذي من أجله كثيرا ما تتم تسوية قضايا سياسية يستعصي حلها إلى أن يتم الاتفاق على مسألة الاطراف التي يحق لها المشاركة في الحوار.

(*) اتوجه بالشكر لجمعية الدراسات العربية (القدس) وجميع العاملين فيها لتمكيني من استعمال ارشيف الجمعية الصحفي خصوصا الترجمات من الصحف العبرية.

ويمكننا أن نورد العديد من الامثلة على ذلك، لكننا نكتفي هنا بالاستشهاد بمسألتي فيتنام وروديسيا. ففي الحالة الاولى، استعصت المشكلة الى ان تم الاتفاق على اعتبار الفييتكنغ طرفا مميزا ومستقلا من اطراف الصراع(*). وعندها سارت المفاوضات بسرعة وتم التوصل إلى حل للمشكلة وتوقفت الحرب الفيتنامية. وسبب ذلك أنه عندما أقرت الولايات المتحدة بأن الفييتكنغ طرف من اطراف الصراع اقرت تلقائيا بأن الصراع ليس في الحقيقة بين دولتين فيتناميتين وحلفائهما بل بين الشعب الفيتنامي وقوة امبريالية اجنبية تستعمل عملاء محليين. وعندما أقرت الولايات المتحدة بهذه الحقيقة لم يعد لها مفر من الاعتراف بأن الحرب الفيتنامية حرب أهلية عليها الانسحاب منها والكف عن التدخل فيها.

وفي حالة المسألة الروديسية، تعثرت المفاوضات سنوات عديدة وظلت الحرب تشتد وتتصاعد إلى ان تم الاتفاق على اعتبار الجبهة الوطنية بزعامة روبرت موغابي طرفا في النزاع، وعندها سارت المفاوضات بسرعة مذهلة وتم التوصل الى اتفاق انتهت بموجبه المشكلة الروديسية. وذلك لأن الاقرار بأن الجبهة الوطنية هي طرف في الصراع كان في الحقيقة اقراراً بأن المشكلة الروديسية ناجمة عن حرمان الاكثرية السوداء من حقها في استلام السلطة في البلاد، وبالتالي فإن تسويتها تتطلب اقامة حكومة تمثل تلك الاكثرية.

يتضح من هذه الامثلة ان الصيغ الدبلوماسية هي قوالب المواقف السياسية التي تصب فيها فتحدد اشكالها المستقبلية. ولهذا السبب فإن الصيغ الدبلوماسية التي يطرحها اطراف الصراع السياسي وحلفاؤهم تنم عن المواقف والنوايا السياسية لكل منهم. ومواقف الدول المختلفة حول مسألة اطراف الصراع هي اهم الدلائل الدبلوماسية المبكرة على مواقفها السياسية تجاه القضية المطروحة. ولا يشذ الصراع العربي الاسرائيلي عن هذه القاعدة. فعندما عُرِّف، في الخمسينات والستينات، بأنه صراع بين دولة اسرائيل وبين عدد من الدول العربية المجاورة، ظهر وكأنه ناجم عن عدم اعتراف الدول العربية بالدولة اليهودية. لذلك تبلور الرأي الدولي حول الموقف القائل إن الصراع العربي الاسرائيلي ينتهي عندما تعترف الدول العربية باسرائيل وتقبل بتحويل اتفاقيات الهدنة المؤقتة الى معاهدات صلح دائمة. لكن ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة في اواسط الستينات، وتنامي قوتها واثرها على احداث المنطقة بعد هزيمة الانظمة العربية سنة ١٩٦٧، أدّى، بالضرورة، الى ازدياد الوعي بالوجود الفلسطيني، وفي النهاية الى الاعتراف الدولي المتزايد بأن للشعب الفلسطيني حركة وطنية تمثله ولها الحق في ان

(*) أصرت الولايات المتحدة في بادىء الامر على ان تجري المفاوضات حول طاولة مستطيلة الشكل يجلس وفد امريكي - فيتنامي جنوبي موحد الى احد جانبيها ويجلس وفد موحد من فيتنام الشمالية والفييتكنغ مقابله. وفي النهاية تراجعت الولايات المتحدة ووافقت على التفاوض حول طاولة ذات اربعة اضلاع متساوية، يجلس ممثلو الفييتكنغ الى احد اضلاعها وحدهم لتأكيد استقلاليتهم كطرف في النزاع وكوفد للمؤتمر.

تعتبر طرفا من اطراف الصراع في الشرق الأوسط. وكانت النتيجة الحتمية لهذا التحول ظهور وعي جديد بأن مأساة الشعب الفلسطيني، التي تتلخص في حرمانه من حقه في تقرير مصيره والعيش بموجب ارادته على ارضه هي محور الجدل وسبب الصراع في المنطقة.

من هنا نرى ان تحديد اطراف الصراع العربي الاسرائيلي بطريقة تستثني الفلسطينيين ادت الى تعريف للمشكلة لصالح اسرائيل، من حيث انها اظهرت ان العرب هم المسؤولون عن استمرار الصراع، وانهم بالتالي هم المطالبون، باسم السلام، بتغيير موقفهم والاعتراف باسرائيل. اما بعد ان اعيد تحديد اطراف الصراع بحيث شملت الشعب الفلسطيني، اعيد تعريف المشكلة بحيث اصبحت اسرائيل هي المسؤولة عن استمراره والمطالَبَة، باسم السلام، بتعديل موقفها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

هكذا تتضح اهمية مسألة التمثيل الفلسطيني، ومن هذا المنطلق يجب ان يتحدد الموقف العربي ازاءها. فالاصرار على الصفة القومية للشعب الفلسطيني، وعلى انّ لذلك الشعب حركته وقيادته ومطالبه وحقوقه الوطنية، وان حركته الوطنية تنفرد في حق تمثيله والتعبير عن تطلعاته، كلها التزامات قومية، لانها قضايا ترتبط ارتباطا عضويا بجوهر القضية الفلسطينية وبالحلول التي قد تتمخض عنها ايُّ محاولات لايجاد تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي. **ان الصيغة التي تطرح لتمثيل الشعب الفلسطيني هي في الحقيقة انعكاس للحل المبيت للقضية الفلسطينية.** ولهذا فإن لمسألة التمثيل الفلسطيني اهمية محورية في اطار الحلول السياسية للصراع، ولا يجوز اعتبارها مناورة اجرائية ذات اهمية ثانوية، او ان تطرح على مستوى الشعارات لمجرد ارضاء العواطف او لكسب الشعبية الرخيصة.

الاجماع الاسرائيلي

تهيمن على النظام السياسي الاسرائيلي كتلتان حزبيتان تحتكران السلطة والقرار السياسي، وهما كتلة التكتل (الليكود) وكتلة التجمع (المعراخ). وتتناوب هاتان الكتلتان الحكم والمعارضة الرئيسية في الدولة. اما التشكيلات الحزبية الاخرى فهي صغيرة وهامشية وتكاد لا تؤثر على القرار السياسي إلا بقبول الاحتواء في احد الائتلافين الرئيسيين والعمل من خلاله. لذلك سيكون تركيز هذا البحث في موقف اسرائيل من مسألة التمثيل الفلسطيني على كتلتي الليكود والمعراخ.

يتفق هذان التجمعان الحزبيان على القضايا الأساسية التي تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني. واهم هذه القضايا حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال، الذي يرفضانه ولا يقبلان الجدل حوله. وتتبين هذه الحقيقة من خلال التعرف على نوعية الخلاف بينهما، والذي هو، اصلا، خلاف حول كيفية ضمان استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من ذلك الحق. وبما ان الضفة الغربية، نظرا لموقعها الجغرافي وواقعها الديمغرافي، هي محور

اهتمام الرأي الدولي المؤيد لفكرة الاستقلال الفلسطيني، فان الجدل بين الحزبين الاسرائيليين الرئيسيين حول كيفية استبعاد هذا الحل للقضية الفلسطينية يدور ايضاً حول موضوع السيادة على الضفة الغربية.

ان الاتفاق الاسرائيلي حول ضرورة الحيلولة دون الاستقلال الفلسطيني، والاختلاف حول انجع السبل لضمان ذلك يعني ان هناك اتفاقا سياسيا واختلافا دبلوماسيا بين الليكود والمعراخ. ويهدف هذا البحث الى تقصي طبيعة الاختلاف الدبلوماسي والتعرف، من خلاله، على الاجماع السياسي الاسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية.

الليكود: اللاتمثيل الفلسطيني

يمكن ان نرمز لدبلوماسية الليكود تجاه القضية الفلسطينية باسم «اللاتمثيل الفلسطيني». ونقصد بهذا ان رفض كتلة الليكود، وحكومة بيغن التي تمثلها، لمبدأ الاستقلال الفلسطيني هو رفض مباشر وصريح ومبدئي، وانها تسعى الى تحقيقه من خلال رفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني له حركة قومية يمكن التعامل معها بخصوص مصير الشعب الذي تمثله. وهذا الموقف، هو في الحقيقة امتداد للموقف الاسرائيلي الذي ساد في الخمسينات والستينات، والمتمثل بمقولة غولدا مئير المعروفة حول عدم وجود شعب فلسطيني.

تظهر هذه الاستراتيجية الدبلوماسية لحزب الليكود في الطرحين الرئيسيين لتصورات الحزب لمستقبل القضية الفلسطينية منذ استلم الحكم وهما. خطة الحكم الذاتي الاداري التي طرحها بيغن في كانون الأول عام ١٩٧٧(١)، واتفاقات كامب ديفيد مع مصر والولايات المتحدة عام ١٩٧٨(٢). ففي كلتا الحالتين رفضت اسرائيل مبدأ قومية الشعب الفلسطيني، ومسخت هويته الى مستوى اقلية سكانية ضمن سيادة قومية اخرى. ولهذا أشارت كلتا الخطتين الى ثلث الشعب الفلسطيني المتواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، والذي لا يعتبره احد، ولا يعتبر نفسه شعباً مميزا له حقوق قومية بمعزل عن باقي الشعب الفلسطيني.

والمرادف السياسي لهذه الصيغة الدبلوماسية هو ان حقوق الشعب الفلسطيني السياسية لا تتجاوز حقوق القوة الضاغطة التي قد تتمتع بها أي اقلية سكانية في اي دولة. ولهذا السبب اختيرت عبارة الحكم الذاتي عند الحديث عن حقوق الفلسطينيين، وقُصد بها ان تكون اقل من الاستقلال وبديلا عنه، ولم يُقصد بها، اطلاقاً، ان تكون بداية له كما يُدَّعى احيانا. وتظهر هذه الحقيقة مرات لا حصر لها عند استعراض المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي. ففي دراسة نشرها البريغادير المتقاعد ارييه شاليف، قال الكاتب ان الحكم الذاتي يعني «تبعية لحكم الدولة المركزي»، واستشهد على ذلك بالموسوعة العبرية التي تعرّف الحكم الذاتي بأنه «علاقة معينة لهيئة سياسية او

اجتماعية بقوة سياسية او اجتماعية أعم وأشمل»؛ وبذلك فهو «ليس استقلالا سياسياً»[٣]. ورأت صحيفة جيروزاليم بوست ان الحكم الذاتي حسب تصورات بيغن، «سيستمر الى الأبد » ولا يشكل مرحلة انتقالية الى سلطة مستقلة، وفسرت، على هذا الأساس، غرام بيغن بحركة غوش ايمونيم التي تساعده في تحقيق هذه الغاية بالاستيطان اليهودي الواسع في الاراضي المحتلة[٤]. وفي مقال حلل فيه مفهوم حكومة الليكود للحكم الذاتي، كتب داني روبنشتاين في جريدة دافار: إن بيغن لن يقبل بحكم ذاتي لا يضمن ضم الاراضي المحتلة الى اسرائيل في نهاية الامر[٥]. اما وزير العدل الاسرائيلي، شموئيل تامير، فقال انه اطمأن، بعد محادثات اجراها مع مسؤولين اميركيين، إلى «ان الادارة الذاتية حاجز فعال ومفيد لمنع قيام دولة فلسطينية»[٦]. اما بيغن نفسه، فذهب أبعد منهم جميعاً في توضيح وتحديد مفهوم حزبه للحكم الذاتي فقد قال. «إن فكرة الادارة الذاتية هي فكرة صهيونية تهدف الى الغاء الحدود داخل ارض اسرائيل، ولمنع وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة اجنبية»[٧].

والمتتبع لموقف اسرائيل في مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر، يرى ان حكومة الليكود ملتزمة بهذا المفهوم للحكم الذاتي، فقد اشترطت قيودا على مجلس الحكم الذاتي المقترح وعلى صلاحياته دعت احد الكتاب الاسرائيليين الى الاستنتاج بأنه لن يكون للمجلس سلطة على الارض التي يعيش عليها الفلسطينيون، ولا على المياه التي تجري من تحتها وتساءل: «أي حكم ذاتي هذا؟». ثم لفت النظر إلى ان بيغن كان قد هدد بأنه سوف يلغي الحكم الذاتي اذا طالب بالاستقلال بعد قيامه، وبأنه سيعتقل اعضاءه ويزج بهم في السجون[٨].

فالموقف الاسرائيلي الذي يعبر عنه الائتلاف الحزبي الحاكم يقول: لا وجود لشعب فلسطيني، وبالتالي ليس هناك من يمثله، وعلى اسرائيل أن تتعامل مع اقلية سكانية لها مصالح معينة يمكنها الحصول عليها من خلال العمل كقوة ضاغطة ضمن السيادة الاسرائيلية.

كذلك يجب التوضيح ان موقف الليكود القائل بعدم وجود الشعب الفلسطيني، وبالتالي، الملتزم بدبلوماسية اللاتمثيل الفلسطيني، هو موقف مبدئي وليس مجرد عملية ضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لحملها على تغيير موقفها من اسرائيل او اسلوبها في التعامل معها. ولهذا السبب فان حكومة الليكود لا تطلب تغييرا سلوكيا او تعديلا ايديولوجيا من منظمة التحرير. ففي مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية قال بيغن: ان اسرائيل لا تريد ان تعترف منظمة التحرير بها[٩]. وكرر موشي دايان الفكرة نفسها، وبوضوح اكثر، عندما قال: ان اسرائيل يجب ألا تتفاوض مع منظمة التحرير «حتى ولو لم تكن منظمة ارهابية، لأن المنظمة لا تعرض حلا لمشكلة اللاجئين سوى فرض دولة فلسطينية على اسرائيل»[١٠]. ومع انه يمكن الاشارة الى تصريحات لمسؤولين في كتلة الليكود تظهر ان اعتراض الحزب على الحركة الوطنية الفلسطينية يعود إلى كونها تلتزم

بسياسة معادية لاسرائيل، وبنمط سلوكي يتناقض مع مصالحها(*)، مما يخلق انطباعاً باستعداد اسرائيل للاعتراف بها والتعامل معها إن هي عدلت سياستها واصلحت سلوكها، الا ان مثل هذه التصريحات ما هي إلا لتبرير موقف اسرائيل المبدئي الرافض لفكرة القومية الفلسطينية وما قد ينبثق عن هذا المبدأ من احتمالات سياسية. ففي اوائل شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٩، وبّخ بيغن وزير داخليته ورئيس وفده لمفاوضات الحكم الذاتي مع مصر، يوسف بورغ، لانه صرح، أثناء زيارته الى لندن، بأن اسرائيل مستعدة لان تعيد النظر في موقفها من منظمة التحرير اذا قامت هذه بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. ودافع بورغ عن هفوته بالاعتراف بأنه لم يقصد ما قاله وانه لم يدل بذلك التصريح الا لأغراض الدعاية، وبهدف «تحسين صورة اسرائيل في الخارج»، وانه اضطر للإدلاء بمثل هذا التصريح بعد أن «تأكد، خلال وجوده في لندن، من ان منظمة التحرير الفلسطينية قد احتلت لنفسها مركزاً في العالم»(١٢). وتبرهن هذه الحادثة على ان رفض الليكود للوجود القومي الفلسطيني رفض مبدئي ثابت وليس مناورة سياسية تهدف الى تحسين وضع اسرائيل التفاوضي مع الطرف الفلسطيني.

كذلك فان رفض كتلة الليكود لفكرة التمثيل الفلسطيني لا يقتصر على رفضها التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية فحسب. ولو كان الامر كذلك، لامكن القول ان الليكود لا يرفض بالضرورة قومية الشعب الفلسطيني، ولكنه لا يعترف بالمنظمة ممثلا شرعيا له. لكن الحزب يرفض الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني طرف في الصراع، وبالتالي فهو يرفض التفاوض مع اي فئة من الفلسطينيين، وذلك لانه لا يقبل فكرة المساومة على أرض فلسطين او على أي جزء منها. ولا يدل قبول حكومة الليكود لاتفاقيات كامب ديفيد التي تنص على اشتراك ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في مفاوضات حول المصير النهائي لتلك المناطق، على قبول حقيقي للمساومة حولها. والدليل على ذلك ان اسرائيل رفضت بعناد كاد يحرمها من فرصة التوصل الى اتفاقية الصلح المنفرد مع مصر، فكرة الربط بين معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ومفاوضات الحكم الذاتي للضفة والقطاع. كذلك يتبين عدم جدية التزام حكومة بيغن بالاستعداد للتفاوض حول مصير الضفة والقطاع مع أي طرف فلسطيني من عدم بذلها لأي جهد لايجاد فلسطينيين من سكان المنطقتين لتشجيعهم على الاشتراك في مفاوضات الحكم الذاتي. والحقيقة ان اسرائيل هي الشريك الوحيد في اتفاقيات كامب ديفيد الذي لم يحاول ذلك. فقد قامت الولايات المتحدة بجهود مكثفة من خلال ممثليها المتجولين، مثل: اذرتون وسوندرز، وممثليها في القدس، لاقناع فلسطينيين من الضفة والقطاع بالاشتراك في مفاوضات الحكم الذاتي(١٣). كما قام ممثلون مصريون بمحاولات مشابهة(١٤). لكن دايان وجد نفسه معرضاً لحملة انتقاد شديدة عندما حاول اجراء مثل هذه الاتصالات مع شخصيات من

(*) قال بيغن لمجموعة من رجال الدين المسيحيين، اثناء زيارة قاموا بها لاسرائيل، ان «الدولة الفلسطينية ستصبح القاعدة الرئيسية للاتحاد السوفياتي في المنطقة، وان ساعتين فقط تفصلان اوديسا عن بيت لحم»(١١).

الضفة والقطاع في خريف عام ١٩٧٩، وكان لا يزال وزيراً للخارجية في حكومة الليكود(١٥). وللتأكيد على الموقف الرافض للمساومة على مصير الضفة والقطاع وبالتالي عدم الاعتراف بضرورة اعتبار الفلسطينيين طرفا في النزاع اختار بيغن خلفاً لدايان في وزارة الخارجية اسحق شمير الذي وصفته صحيفة اسرائيلية بأنه «واحد من الاعضاء الاكثر تحمساً في حركة ارض اسرائيل الكاملة» وانه «يعارض اتفاقات كامب ديفيد»(١٦).

بذلك يتبين ان قبول اسرائيل لاتفاقيات كامب ديفيد لا يعني تحولا في موقفها الرافض لقومية الشعب الفلسطيني بل هو تأكيد عليه وترسيخ له. ولا يجوز اعتبار تلك الاتفاقيات دلالة على ليونة اسرائيل تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية بل لغم في دربها ومحاولة لتوريطها في تصفية القضية الفلسطينية كقضية قومية. كذلك لا يجوز اعتبار فكرة الحكم الذاتي ملاطفة للشعور القومي الفلسطيني او مداعبة للرأي العام العالمي المؤيد له والمتعاطف معه، حيث ان الاسلوب الذي اقرته الحكومة الاسرائيلية لمكافحة التعاطف المتزايد مع الشعب الفلسطيني هو مجابهته بتكثيف حملتها الاعلامية في الخارج والقيام «بجهد هائل في كل عاصمة لوقف هذه المسيرة»(١٧) وليس مهادنته بتعديل سياستها. ويمكن القول ان الحكم الذاتي، كما تفهمه حكومة الليكود، ما هو إلا المرحلة الثانية من مراحل نضوج الاحتلال والاحتواء الاسرائيلي لباقي الارض الفلسطينية الذي يقصد له ان يتطور من احتلال سافر الى احتلال مستتر ومن ثم الى ضم الاراضي المحتلة وفرض السيادة الاسرائيلية عليها. أي أن الحكم الذاتي، كما قال بيغن نفسه في تصريح اوردناه سابقا، هو فكرة صهيونية تهدف الى نقل حدود اسرائيل الى نهر الأردن تحت ستار من الشرعية بحصول موافقة عربية عليها.

المعراخ: التمثيل اللافلسطيني

كثيرون من الاسرائيليين يرفضون مقولة اللاوجود الفلسطيني وحتى يخجلون من سخافتها. ان الرفض الدولي الواسع لهذه المقولة يعرض الاسرائيليين للنقد والاحراج وحتى للسخرية، إضافة الى ان كثيرين من الاسرائيليين يدركون انها تجرهم الى نفق سياسي مسدود. لذلك نشأ ونما في اسرائيل تيار يتركز في كتلة المعراخ يقر بوجود الشعب الفلسطيني ولا يراوغ في الاعتراف بصفته القومية. وكثيرون منهم لا يتهربون من العواقب المنطقية لهذا الموقف، فيعترفون بحق الشعب الفلسطيني في ان يكون له كيان سياسي. لكنهم، هنا يصطدمون بالعلاقة التاريخية بين الشعب الفلسطيني وفلسطين، وبمسألة الكثافة السكانية الفلسطينية القائمة فعلا في اجزاء كبيرة من البلاد التي يرغبون في احتكارها. من هذا المنطلق نشط هؤلاء في البحث عن صيغة توفق بين ضرورة الاعتراف بقومية الشعب الفلسطيني وضرورة اجهاض الاطار السياسي الملائم لهذا الواقع. أي انهم ارادوا الفلسطينيين كـ «الشيطان»، جسماً بلا ظل، وشعباً بلا وطن.

وكانت الصيغة التي توصلوا اليها، نتيجةً لبحثهم هذا، هي صيغة الوطن البديل، فدعوا الى اقامة ما يسمونه دولة اردنية – فلسطينية في الضفة الشرقية وربما في بعض

اجزاء الضفة الغربية. ففي مؤتمره الحزبي الثامن، مثلا، دعا حزب العمال الاسرائيليين الموحد (المابام)، وهو عضو رئيسي في ائتلاف المعراخ، الى «حل سياسي بواسطة الاردن» وقرر «انه لا مكان بين البحر والنهر لدولة ثالثة فلسطينية، وان هذه الارض تتسع لاسرائيل من جهة، ولدولة اردنية - فلسطينية من جهة اخرى تضم غالبية الضفة الغربية وقطاع غزة»(١٨) لكن دعاة هذه الصيغة، وتمثلهم كتلة المعراخ، يدركون رفض الشعب الفلسطيني للوطن البديل، وبالتالي فهم يدركون عقم محاولة التوصل الى اتفاق مع الطرف الفلسطيني حول هذه الصيغة. وهذا فرض عليهم ما يمكن تسميته بـالتمثيل اللافلسطيني كأسلوب دبلوماسي وحيد يلائم موقفهم السياسي. اي انهم يقبلون التفاوض حول مصير الضفة والقطاع والشعب الفلسطيني، لكنهم لا يقبلون التفاوض حولها مع اي طرف فلسطيني. وتوصلوا الى ان الطريقة الوحيدة للتفاوض حول مصير الفلسطينيين دون التورط في الجدل المرفوض منهم مبدئياً حول حقهم في الاستقلال هو التفاوض مع الاردن، لان الوطن البديل لن يقبله سوى ممثل بديل(١٩).

اود ان الفت النظر هنا الى نقطة أساسية، وهي ان استعداد كتلة المعراخ للتفاوض مع الأردن حول مصير الضفة الغربية وسكانها لا يعني اعترافها بشرعية السيادة الاردنية على الضفة. لكنه ينبع من التزامها بضرورة احباط اي تفكير جدي بالاستقلال الفلسطيني، وبقيام دولة فلسطينية مستقلة في أي جزء من فلسطين. صحيح انه يمكن العثور على تصريحات نادرة لبعض المسؤولين في كتلة التجمع توحي، اذا أُخذت على انفراد، بوجود قناعة بشرعية الوجود الأردني غربي نهر الاردن. ففي أيار ١٩٨٠، نقلت صحيفة اسرائيلية عن رئيس الكتلة، شمعون بيرس، قوله: إن المفاوضات يجب ان تقوم على قاعدة الشرعية، وان الشرعية للأردن، حيث انه لم يتنازل عن الضفة الغربية ولم يتنازل أهلها عن جنسيتهم الأردنية(٢٠). لكن دراسة موقف الحزب بطريقة تأخذ بعين الاعتبار تصوره الشامل المتكامل لمصير الضفة الغربية والشعب الفلسطيني، ولا تستند الى عبارة معزولة فقط، تؤدي الى الاستنتاج بأن الحديث عن الشرعية الأردنية لا يراد به سوى الحفر تحت القدم الفلسطينية وتقويض فكرة اعتبار الشعب الفلسطيني طرفا مميزا من أطراف الصراع له حق التمثيل المستقل في أي مفاوضات سياسية تجري حول أرضه ومصيره.

والحقيقة، إن دراسة موقف كتلة التجمع تؤدي الى اكتشاف دافعين اساسيين لتفضيلها التفاوض مع الأردن هما:

اولا: يعتبر الحزب هذه الصيغة صيغة موفقة وذكية لتجنب الرفض والسخرية اللذين تؤدي اليهما مقولة اللاوجود واللاتمثيل الفلسطيني، دون الحاجة الى مواجهة ممثلين فلسطينيين يحملون مطالب فلسطينية قومية.

ثانياً: يرى الحزب امكانية أفضل للحصول على تنازلات من مفاوضين أردنيين، حتى ولو كان بينهم فلسطينيون كجزء من وفد أردني، من حالة التفاوض مع ممثلين فلسطينيين ملتزمين بحركة وطنية فلسطينية.

اما بالنسبة للنقطة الأولى، فان الرأي الذي يمثله حزب المعراخ يرى خطورة قصوى في الاصرار على عدم الاعتراف بالوجود الفلسطيني وعلى عدم التفاوض حول مصير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وهناك شعور بأن مثل هذا التصلب قد يؤدي إلى قناعة الرأي العام العالمي بأن البديل الوحيد المعقول للتخلص من مشكلة الشرق الأوسط هو العمل على اقامة دولة فلسطينية. وبالتالي فهناك تيار إسرائيلي يتهم حكومة الليكود بأنها تعمل بلا وعي على خلق دولة فلسطينية مستقلة. ففي مقال لصحيفة عل همشمار نرى هذا الاتهام بشكل صريح: اذ كتبت الصحيفة أن حزب الليكود «سيقودنا في نهاية الأمر الى دولة فلسطينية»(٢١). وفي عدد لاحق، كتبت الصحيفة ان «الحكومة الاسرائيلية على استعداد لتعريض اسرائيل للخطر مقابل الحفاظ على نظرية ارض اسرائيل الكاملة»، واستنتجت من ذلك أنه «آن الاوان لانقاذ الدولة والشعب من ايدي هذه الحكومة»(٢٢). وبعد ايام قليلة، عادت الصحيفة الى الموضوع نفسه واتهمت الليكود بأنه يعاني من عقدة ايديولوجية ستؤدي باسرائيل الى التهلكة، وقالت إن عدم قدرة الليكود على التخلص من هذه العقدة الايديولوجية حول ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل ستؤدي الى مبادرة اوروبية قد تدعو الى التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولة مستقلة بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية حتى دون تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. وطالبت الصحيفة بأنه «اذا لم يكن بالامكان تغيير هذه الايديولوجية فيجب تغيير الحكومة»(٢٣). قد يقال ان صحيفة عل همشمار تنطق بلسان حزب شريك في ائتلاف المعارضة وربما كان ما تقوله جزءاً من الحملة الانتخابية التي بدأت الأحزاب الاسرائيلية تستعد لها، وانها لن تكون اكثر ليونة من الليكود اذا استلم حزبها الحكم. وقد يكون في هذا قدر من الصحة، لكنه لا شك في ان احزاب كتلة المعراخ ترى في التفاوض مع الأردن مصلحة اسرائيلية عليا، لا لأنها تقر للأردن بحق استعادة سلطته السابقة على الضفة الغربية، ولكن لأنها ترى في ذلك اسلوبا لاجهاض التيار الدولي المتزايد للاعتراف بمنظمة التحرير وبضرورة اشراكها في عملية السلام كممثل للشعب الفلسطيني. أي ان المعراخ تريد ان تستعمل الأردن اداة لاسرائيل في محاربة النفوذ المتزايد والشرعية الدولية المتنامية للمنظمة. ففي حديث اذاعه راديو اسرائيل، مساء يوم ١٩٧٩/١١/٢٥، قال اهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، انه كان بالامكان في الماضي أن تسد اسرائيل الطريق على منظمة التحرير بالتوصل الى اتفاق مع اي من الشخصيات المحلية المستعدة للتفاوض مع اسرائيل. لكن نفوذ المنظمة تنامى بحيث اصبحت الآن «تتمتع باعتراف عدد كبير من الدول يزيد عن عدد الدول التي تقيم علاقات سياسية مع اسرائيل». لذلك لم تعد هناك وسيلة لتجنب التفاوض مع المنظمة إلا بالتفاوض مع الاردن(٢٤).

والحقيقة ان استعداء طرف عربي على آخر هو جزء ثابت واساسي من استراتيجية المعركة الصهيونية ضد الأمة العربية. وتظهر هذه الحقيقة بجلاء في تفكير الرأي الاسرائيلي المتمثل في كتلة المعراخ. وقد تبين من الجدل الذي دار في اسرائيل، قبيل الموعد المقرر لاجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية (نيسان ١٩٨٠)، ان استخدام

الاردن او من يلقبون برجالات الاردن في الارض المحتلة لمحاربة واضعاف نفوذ منظمة التحرير هو اسلوب اساسي في التعامل مع الشعب الفلسطيني. فعندما اقترب موعد الانتخابات البلدية بدأت تظهر، في وسائل الاعلام الاسرائيلية، دعوة لتأجيلها خوفا من اعطاء المنظمة فرصة اخرى لاظهار، وربما تقوية، نفوذها في المجالس البلدية والقروية. ومع أن سلطات الحكم العسكري أعلنت انها قررت تأجيل الانتخابات «لأنه من المفروض ان تنتهي مفاوضات الحكم الاداري الذاتي في شهر ايار المقبل ولا معنى من اجراء انتخابات للبلديات والمجلس الاداري للحكم الذاتي في نفس الفترة»(٢٥)، إلا ان السبب الحقيقي لذلك التأجيل هو الذي اعطته جريدة عل همشمار عندما كتبت: «إن السلطات الاسرائيلية لا تريد ان تكون هذه الانتخابات فرصة ممتازة يظهر فيها سكان الضفة الغربية بشكل قاطع معارضتهم لمشروع الادارة الذاتية امام العالم أجمع. وتتخوف السلطات الاسرائيلية من ان رؤساء البلديات – المعتدلين – سيستبدلون بمؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة وان جميع رؤساء البلديات يعلنون اليوم ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»(٢٦).

وفي تحليل مفصل لتأثير اجراء الانتخابات البلدية على المصالح الاسرائيلية، دعا امنون كوهين، استاذ تاريخ الشرق الاوسط الحديث في الجامعة العبرية ومستشار الحاكم العسكري للشؤون العربية سابقا، الى تأجيل الانتخابات خوفاً من ان تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من «احتلال البلديات من الداخل»(٢٧). واستعرض، في تحليله، امكانية استعمال الحزب الشيوعي لمنافسة مؤيدي المنظمة لكنه خلص الى القول «انه من الصعب رؤية فرصة حقيقية لاضعاف منظمة التحرير عن طريق المنافسة من الحزب الشيوعي». كذلك رفض الفرضية الاسرائيلية القائلة إن «تغذية زعامة مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية سيوجد وزناً مضاداً (دعائيا او حتى سياسيا) لزعامة منظمة التحرير في بيروت ودمشق»، وتوصل في النهاية الى الاستنتاج «ان البديل السياسي الهام والوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة يتمثل في الأوساط المؤيدة للأردن». ودعا الى تأجيل الانتخابات إلى ان يتمكن هؤلاء من تنظيم انفسهم واستعادة ثقتهم. وحذر من العواقب الخطيرة لاجراء الانتخابات قبل ذلك، وقال ان ذلك «سيزيد من حدة وضعنا من الناحية الاعلامية؛ وذلك لان هذه الانتخابات ستؤدي الى اعادة تركيز الاهتمام والانتقاد نحونا في مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ومدى الصدق في تجاهلنا لها».

لا يتورع الزعماء الاسرائيليون عن الحديث صراحة حول امنيتهم بنجاح هذه المكيدة، بل ويذهبون ابعد من ذلك ويحاولون زرع وتغذية الريبة المتبادلة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففي حديث الى ممثلي صندوق الجباية اليهودية، قال رئيس كتلة المعراخ، شمعون بيرس، ان الشريك المفاوض حول مستقبل الضفة الغربية يجب ان يكون الاردن لانه «يعرف حتى اكثر من اسرائيل كيف يتعامل مع منظمة التحرير »(٢٨). وبعد محاولته هذه لاثارة مخاوف المنظمة من الاردن، استكمل دورة الفساد باثارة مخاوف الأردن من المنظمة بقوله ان المعراخ مازال مصرا على الخيار الأردني في المفاوضات «لأن تخوف الأردن

من منظمة التحرير ما زال يتصاعد اكثر من التخوف الاسرائيلي»[٢٩]. وكرر بيرس هذا الادعاء في مناسبات متعددة، وبأشكال متنوعه، قائلا، في احداها «ان قيام «دولة عرفاتية» يعرض الاردن قبل غيره للخطر»[٣٠]. لا بد من الاستنتاج اذن ان كتلة المعراخ ترى في التفاوض مع الاردن حول مستقبل الضفة الغربية الوسيلة الوحيدة للتملص من المواجهة السياسية مع منظمة التحرير ومحاولة لعرقلة وحسر التأييد الدولي المتزايد لها.
اما بالنسبة للدافع الثاني الذي من اجله تفضل المعراخ التفاوض مع الاردن فهو الاعتقاد الشائع بين زعمائها بأن الحصول على تنازلات منه أسهل من الحصول على تنازلات من ممثلين فلسطينيين. ولا يعود هذا الاعتقاد بالضرورة الى شعور بأن الاردن غير ملتزم بحقوق الفلسطينيين ومستعد للتفريط بها، بل إلى الاعتقاد بأن ظروفه واوضاعه تسهل عليه قبول التنازلات التي تتطلبها اسرائيل. ففي معرض تفسيره لتأييده لفكرة الدولة الاردنية – الفلسطينية التي يطرحها حزب المعراخ قال موردخاي غور، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، ان الدولة الفلسطينية، بطبيعة الحال، لن تقبل ان تكون كلها منزوعة السلاح، ونظرا لصغر حجمها لن يعني شيئاً ان تكون بعض اراضيها فقط منزوعة السلاح، حيث انه يكفي ان تضع صواريخ مضادة للطائرات في منحدرات الخان الأحمر لتمنع اي طائرة اسرائيلية من الاقلاع بسلام من أي مطار في اسرائيل. واستطرد يقول ان الوضع يختلف ضمن اطار دولة أردنية – فلسطينية حيث ان دولة كتلك تمتد على مساحة واسعة تجعل «من السهل عليها ان توافق على تنازلات اقليمية طفيفة توفر لاسرائيل الامن اللازم لها»[٣١]. وردد شمعون بيرس هذه الفكرة بقوله ان الاتفاق حول مناطق منزوعة من السلاح ضروري لإعادة اي منطقة للحكم العربي، وانه «في الامكان التوصل الى اتفاق كهذا مع الأردن ولكن ليس مع عرفات. والمشكلة ليست مشكلة عدد الدول بل عدد الجيوش... وأي يهودي يقبل أن يرابط جيش فلسطيني على بعد مئات من الأمتار من نوافذ الكنيست؟»[٣٢].

مع ان بعض زعماء كتلة المعراخ عبروا عن تشككهم في صحة الفرضية القائلة ان من مصلحة اسرائيل التفاوض مع الاردن لأنه اكثر استعدادا لتقديم تنازلات لاسرائيل الا ان الفكرة تبقى تراودهم. فبعد ان انتقد ابا ايبن حزبه (حزب العمل، الشريك الرئيسي في كتلة المعراخ) لتمسكه بهذه الفرضية، وبعد ان دعا الى التفاوض مع «كل عنصر فلسطيني يريد السلام» وحتى بعد ان قبل امكانية قيام دولة فلسطينية تقبل قيوداً تضمن أمن اسرائيل، عاد ودعا الى «تجمع» الدول الثلاث (الاردنية والفلسطينية والاسرائيلية) دون ان يحدد طبيعة التجمع المقترح[٣٣]. لكن زئيف هيرش، استاذ العلوم السياسية في جامعة تل – ابيب الذي امتدح فكرة آبا ايبن ، زاد من وضوح الفكرة بقوله، إنها جيدة لان اشتراك الاردن في الصيغة المقترحة «سيؤدي الى اعتدال الفلسطينيين والتسهيل عليهم في عمل التنازلات المطلوبة لاسرائيل، ومن بينها الموافقة على وجود اسرائيلي مستمر في غور الأردن وتعديلات معينة عل الحدود»[٣٤]. ويدل هذا على قوة جاذبية هذه الفرضية وصعوبة تخلي زعماء المعراخ عنها.

من العوامل التي تشجع على الاعتقاد بأن الاردن، أو غيره من الدول العربية التي

قد تقبل التفاوض حول مصير الضفة الغربية، ستكون مستعدة لتقديم تنازلات سهلة لاسرائيل هو الاعتقاد بأن لتلك الدول مصلحة في تمزيق الضفة الغربية حتى لا يعود شبح الدولة الفلسطينية ليعتلي المسرح السياسي في المستقبل. ففي مقال كتبه حاييم هرتسوغ، مندوب اسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة، قال انه «من الواضح ان هناك اجماعا في الشرق الأوسط من جانب جميع ما يسمى بدول المجابهة المجاورة لاسرائيل ضد خلق دولة فلسطينية مستقلة»(٣٥). ويزخر الخيال الصهيوني بالأفكار حول كيفية اغراء الأردن بالتفاوض حول مصير الضفة الغربية وتقديم التنازلات التي تريدها اسرائيل هناك. ومن هذه الاساليب استعمال قطاع غزة طعماً للأردن، على «أمل ان ضم القطاع الى مملكة الاردن الواسعة يمكنها من قبول تعديل الحدود في يهودا والسامرة وفي غور الأردن على نمط مشروع آلون»(٣٦).

وأخيراً لا بد من الاشارة الى أن كتلة التجمع ترفض الاعتراف بالفلسطينيين طرفا مستقلا من اطراف الصراع وترفض امكانية التفاوض معهم لنفس السبب الذي من أجله ترفض ذلك كتلة الليكود. وذلك لأنها ترفض مبدأ الاستقلال الفلسطيني. وهي، مثلها مثل كتلة الليكود، لا تريد من منظمة التحرير أن تصلح نفسها لتصبح اهلا للتفاوض حول مستقبل الشعب الفلسطيني ومصير أرضه، وذلك لان الحزب يرفض فكرة الاستقلال الفلسطيني وليس فقط على اساس المطالبين بها. ففي اجتماع لزعماء حزب العمل في تل - ابيب هاجم هؤلاء الزعماء كل من يؤيد فكرة الدولة الفلسطينية وطالبوا «بطرد كل مسؤول في حزب العمل يؤيد اقامة دولة فلسطينية»(٣٧). وقال شمعون بيرس، رئيس كتلة التجمع: إن على اسرائيل ان تفضل الأردن على منظمة التحرير كشريك في المفاوضات حول مصير الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ حتى ولو اعترفت المنظمة باسرائيل وبقرار ٢٤٢ وامتنعت عن «الارهاب»(٣٨). وعندما حاول دايان البحث عن شخصيات محلية، من الضفة والقطاع، ليشتركوا في مفاوضات الحكم الذاتي تعرض للنقد من قبل حزب المعارضة ومن الحزب الحاكم، مما دعا اوري افنيري الى القول: إن تصرف زعماء حزب العمل «يُشير الى أن صعود المعراخ الى السلطة قد يعرض مسيرة السلام للخطر اكثر من حكومة الليكود»(٣٩).

يتضح مما سبق ان صيغة التمثيل اللافلسطيني التي تقترن بكتلة التجمع ما هي إلا مصيدة مزدوجة يقصد بها ان يكون الاردن والفلسطينيون، معاً، ضحاياها. فمن خلالها تسعى كتلة التجمع الى احباط امكانية الاستقلال الفلسطيني واستغلال الاردن لتحقيق تلك الغاية دون الاعتراف لها بحق استرجاع سيادتها السابقة على الضفة الغربية. **وفي ضوء ذلك يجدر بالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهما تتلمسان طريقهما نحو المستقبل، ان تظلا دوما على حذر من منزلق الظن بأن استقلالية التمثيل والقرار الفلسطيني هما مسألتان شكليتان يمكن الاستعاضة عنهما او التلاعب بهما على أمل احراز المزيد من التعاطف الدولي أو الكسب الاعلامي.**

الهوامش السياسية

لا يخلو المسرح السياسي الاسرائيلي تماما من تنظيمات تقبل بمنح الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية بما فيها حقه في الاستقلال. الا أن هذه الفئات اصوات خافته ضائعة وسط الضجيج الصهيوني المنبعث عن الكتلتين الرئيسيتين، ولا يكاد يسمع صوتها أو يلمس اثرها على الصعيد الرسمي او الشعبي في اسرائيل. ويتمركز هذا الرأي الاسرائيلي المحدود في الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) وكتلة شيلي.

أما حزب راكاح فيدعو الى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات حول مستقبل الضفة والقطاع، ويعتقد «ان احلال السلام في الشرق الأوسط يتطلب اشراك جميع الاطراف المعنية في النزاع في عملية السلام بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد والمعترف به للشعب العربي – الفلسطيني؛ وذلك لأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط»(٤٠). وأثناء زيارة الى اسرائيل قام بها وفد من الحزب الشيوعي الايطالي، دعا الحزبان الشيوعيان الايطالي والاسرائيلي الى حل للقضية الفلسطينية يقوم على أسس من بينها انسحاب اسرائيل من كافة المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، والاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة الى جانب دولة اسرائيل(٤١).

والكتلة الحزبية الثانية الممثلة في الكنيست والتي اتخذت موقفا معلنا مؤيدا للاستقلال الفلسطيني هي كتلة شيلي، التي تقدمت الى الكنيست بتاريخ ٦/٣/١٩٨٠ بمشروع قرار يدعو الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره «بما في ذلك حقه في دولة مستقلة، الى جانب اسرائيل، في الضفة الغربية وقطاع غزة»(٤٢).

أما الفئات السياسية الصغيرة الاخرى فهي غالبا ما تدور في فلك الكتلتين الرئيسيتين بالنسبة لمواقفها من القضية الفلسطينية. ومع ان بعضها يقترب ظاهريا من قبول مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الا انها كثيرا ما تحفظ لنفسها خط الرجعة بتحفظات تصل احياناً الى حد العودة عن موقفها الأصلي وتفرغه من أي مضمون حقيقي. وتمثل «حركة السلام الآن» هذا النمط الزئبقي كما يتضح من وثيقة المبادىء التي اعلنتها في اوائل عام ١٩٨٠، والتي طالبت الحكومة الاسرائيلية فيها «بالاعتراف بحق الوجود القومي للشعب الفلسطيني بشرط الا يتناقض هذا الحق مع المصالح الأمنية الاسرائيلية»(٤٣) لكن الناطق باسم الحركة طالب الفلسطينيين «بالتنازل عن حق العودة مقابل تنازل اليهود عن حقوقهم التاريخية في أرض اسرائيل كاملة»(٤٤). ثم تجاوز الناطق باسم الحركة هذا الحد باتجاه الغاء موقفه الاساسي بقوله: «ان حركته لا تريد ان تتعهد بتأييد حل يرمي الى قيام دولة فلسطينية وانها تبقي الخيار الاردني مفتوحاً»(٤٥) وأضاف ان «حركة السلام» الآن لا تنادي بالعودة الى حدود عام ١٩٦٧. اي انه خطا خطوة الى الأمام ثم ثلاث خطوات، على الأقل، الى الوراء ولا يجوز اعتبار هذا الموقف مؤيدا لقومية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره كما تدعي الحركة.

وهناك تيار آخر يبدو وكأنه يقبل بقومية الشعب الفلسطيني وما يتبع ذلك من صيغ دبلوماسية ومواقف سياسية دون ان يكون فعلا كذلك. وهذا التيار هو الذي يدعو الى قبول اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار السياسي حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. ولأن هذا التيار يدعو الى ذلك يبدو وكأنه يمثل اقراراً حقيقيا بقومية الشعب الفلسطيني. الا ان هذا الموقف كثيرا ما تقترن به ايضا شروط وتحفظات تلغيه وتفرغه من امكاناته السياسية. ومن أهم هذه الشروط قبول المنظمة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، واعترافها بدولة اسرائيل، والكف عن الكفاح المسلح، واستعدادها لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وتوطين اللاجئين خارج فلسطين(٤٦). والتناقض في مثل هذا الموقف اساسي وواضح. فمنظمة التحرير تفقد صفتها كحركة وطنية للشعب الفلسطيني بمجرد قبولها بهذه الشروط، حيث ان قبولها بقرار ٢٤٢ الذي ينزع الصفة القومية عن الشعب الفلسطيني يجردها تلقائيا من حق تمثيل ذلك الشعب، ويمسخها الى قوة ضاغطة تساهم في الدفاع عن مصلحة اللاجئين المادية في مفاوضات التعويض عن ممتلكاتهم الشخصية في احسن الاحوال. لذلك لا يجوز اعتبار مثل هذا الموقف موقفا منسجما مع الحقوق القومية للشعب الفلسطيني.

واخيرا، تجدر الاشارة الى ان الاسرائيليين، بشكل عام، لا يقلون تصلباً عن زعاماتهم واحزابهم بالنسبة لمسألة قومية الشعب الفلسطيني وما يتفرع عنها من مسائل دبلوماسية وسياسية. ففي استطلاع للرأي العام الاسرائيلي جرى في خريف عام ١٩٧٩، لم يوافق سوى ٢٢ بالمائة على فكرة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اذا اعترفت منظمة التحرير باسرائيل، بينما عارض الفكرة ٧١,٨ بالمائة منهم حتى ولو اعترفت المنظمة باسرائيل(٤٧).

خلاصة:

منذ ان نشأت الحركة الصهيونية كحركة سياسية منظمة في أواخر القرن الماضي، ساد فيها تيار يقول إن حق اليهود في فلسطين مستمد من الله والتاريخ وإن اعتراف الدول والأمم بهذا الحق لا يزيده شيئا من الشرعية. صحيح ان الحركة الصهيونية، منذ قامت وحتى يومنا هذا، تبذل كل ما في وسعها للحصول على تأييد الشعوب والدول، لكنها ترى انها بحاجة لذلك التأييد ليمدها قوة وليس ليكسبها حقا او شرعية. فالحق والشرعية امران مفروغ منهما حسب ادعائها.

هكذا فسرت الحركة الصهيونية وعد بلفور، وبهذه الروح قبلت قرار تقسيم فلسطين. فهي لم تقبل يوما الفكرة القائلة ان الدولة اليهودية مدينة لأي منهما بحق الوجود. كلاهما ساعد في امداد الحركة الصهيونية بمقومات العمل من اجل تحقيق غايتها، لكن الغاية نفسها مستمدة من روح الله.

إن كتلة الليكود والاحزاب المنتمية اليها هي أحرص وريث على هذه العقيدة الصهيونية، وتترجمها اليوم على صعيد الواقع بالاصرار على ان لها حق السيادة الأبدية

على الأرض المحتلة كلها حتى لو لم يعترف لها بذلك انسان. وهي تتبع الفتوى اليهودية المتعصبة القائلة ان سحب السيادة اليهودية عن أي بقعة يتم «تحريرها» من «أرض اسرائيل» كفر، وان منع الاستيطان اليهودي في اي بقعة من «ارض اسرائيل» ايضا كفر. لذلك فالليكود على استعداد للتفاوض والتحاور اللانهائي مع اي طرف يقبل التباحث معها حول كيفية الإبقاء على السيادة الاسرائيلية على الأرض المحتلة، وليس لديها اي استعداد للتفاوض لحظة واحدة حول كيفية سحبها. ويظهر من تحليلنا لموقف الليكود من مسألة التمثيل الفلسطيني انها ترفض رفضا مطلقا ومبدئيا فكرة التفاوض مع الفلسطينيين لا لسبب الا لانهم أصحاب الارض ولا يعقل ان يكون لهم مطلب سوى انحسار السيادة والسيطرة الاسرائيلية عن الارض.

اما كتلة المعراخ، فهي ايضا تدين بالصهيونية، ولكونها كذلك لا يمكن ان تعترف بأن للعرب اي حق في ارض فلسطين، لان في ذلك خروج عن مذهب الصهيونية. لكنها تختلف عن الليكود بأنها مارست الحكم لمدة اطول بكثير وتعلمت ضرورة مواجهة الحقائق اكثر منها. كذلك فان اتصالاتها وعلاقاتها الدولية أقوى وأوسع نتيجة للقناع العمالي الذي ترتديه، والذي ربطها بالاشتراكية الاوروبية منذ سنين عديدة، على خلاف حركة الليكود التي لم تهذبها الحياة وعاشت منذ ولدت تجربة تتسم بالتقوقع على الذات والتآمر في الظلام.

ربما كان هذا الاختلاف في التجارب الحياتية للكتلتين هو الذي علم المعراخ حكمة الانحناء لتجنب الانكسار. لذلك فهي لا تغلق باب المساومة على الضفة والقطاع. وهي لا تفعل ذلك قناعة بحق الغريم المطالب، ولذلك ترفض التعامل مع صاحب الحق علما منها بأن صاحب الحق لا يساوم. لكنها تفعل ذلك من منطلق ضرورة الانحناء أمام العاصفة، ولو الى حين مرورها.

---

(١) النص الكامل في «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٧/١٢/١٩.

(٢) U.S Government, International communication Angency, *A Framework for peace in the Middle East: Documents relating to the camp David Accords.* U.S. Policy Statement Series, 1978).

(٣) الترجمة في جريدة (الانباء»، ٣٠/ ١٩٨٠/٥.

(٤) «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٩/١٢/١٢.

(٥) ترجمة «الفجر»، ١٩٨٠/٢/٢٠

(٦) «الشعب»، ١٩٨٠/١/٢١

(٧) «الفجر»، ١٩٨٠/١/٢٨.

(٨) «جيروزاليم بوست»، ١٩٨٠/٣/٢٣.

(٩) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٣/١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ١٩٧٩/١٠/٣٠.

(١١) المصدر نفسه ، ١٩٧٨/٢/٢

(١٢) «القدس»، ١٩٧٩/١١/٦.

(١٣) «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٩/١٢/٢٣ و١٩٨٠/١/٤، «الفجر»، ٣٠ و١٩٨٠/١/٣١.

(١٤) «الفجر»، ١٩٧٩/١٢/٤، نقلاً عن «يديعوت احرونوت»؛ «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٩/١٢/١٣

(١٥) أبا ايبن، «ضجة حول لا شيء» «معاريف»، ١٩٧٩/٩/١٦؛ كذلك انظر مقال ناتان يلين - مور في «هآرتس»، ترجمة «الفجر»،

١٦/٩/١٩٧٩، «جيـروزاليـم بـوسـت»، ٣١/٨/١٩٧٩.

(١٦) «هـآرتس»، التـرجمـة في «الفجـر»، ١١/٣/١٩٨٠.

(١٧) «جيروزاليم بوست»، ١٣/٣/١٩٨٠.

(١٨) «الشعب»، ١٧/١/١٩٨٠.

(١٩) انظر تصريح شمعون بيـرس في جريـدة «هآرتس»، ٢٤/١٠/١٩٧٩.

(٢٠) «الأنباء»، ٢٨/٣/١٩٨٠.

(٢١) المصدر نفسه، ٢١/١/١٩٨٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ١٧/٣/١٩٨٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ٢٢/٣/١٩٨٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ٢٦/١١/١٩٧٩.

(٢٥) «الأنباء»، ٢٣/١/١٩٨٠

(٢٦) ترجمة «الفجر»، ٢٤/١/١٩٨٠.

(٢٧) امنـون كوهـين، «الانتخابـات البلديـة في الضفـة»، ترجمـة «القـدس»، ١٨/١٠/١٩٧٩. (جميع الاشارات اللاحقة لمقالة كوهين من المصدر نفسه).

(٢٨) «جيروزاليم بوست»، ١٩/١٠/١٩٧٩.

(٢٩) «هآرتس»، ٢٤/١٠/١٩٧٩

(٣٠) «الانباء»، ٢٨/٣/١٩٨٠.

(٣١) «دافار»، ٧/٣/١٩٨٠.

(٣٢) «الانباء»، ٢٨/٣/١٩٨٠

(٣٣) «الفجر»، ١٦/١٢/١٩٧٩

(٣٤) «دافار»، ترجمة «القدس»، ١٠/١٢/١٩٧٩

(٣٥) «جيروزاليم بوست»، ١٢/١٠/١٩٧٩.

(٣٦) «يديعوت أحرونوت»، ١٦/١١/١٩٧٩.

(٣٧) «الفجر»، ٢٢/١٢/١٩٧٩

(٣٨) «جيروزاليم بوست»، ١٩/١٠/١٩٧٩.

(٣٩) «الفجر»، ١٠/٩/١٩٧٩.

(٤٠) «الاتحاد»، ١٨/٧/١٩٨٠.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) النص الكـامـل لمشـروع القـرار في «جيروزاليم بوست»، ٢٠/٣/١٩٨٠.

(٤٣) «الفجر»، ٢٧/٢/١٩٨٠.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) «القدس»، ٢٧/٢/١٩٨٠.

(٤٦) انظر مثلاً الشروط التي وضعها اهـارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - ابيب، «القدس»، ٢٤/١١/١٩٧٨

(٤٧) «جيروزاليم بوست»، ١٦/١١/١٩٧٨

مقابلة

بسّام الشكعة ومحمّد ملحم يتحدّثان عن المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي

في عدد الشهر الماضي، تشرين الاول ١٩٨٠، نشرت «شؤون فلسطينية» نص المقابلة التي اجرتها مع السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل المبعد، وفي هذا العدد تنشر نص مقابلتين جديدتين مع كل من السيد بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول المبعد.

فيما يلي المقابلة الاولى التي اجراها عباس شبلاق في لندن مع السيد بسام الشكعة الذي يعالج هناك

س – برز رأيان في الساحة الفلسطينية حول مسألة اشتراك القوى الوطنية في الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع المحتلين عام ١٩٧٦: رأي يستند الى اعتبارات قانونية ترى عدم شرعية الانتخابات في ظل الاحتلال، وبالتالي المطالبة بمقاطعتها، ورأي يستند الى اعتبارات سياسية، ويرى ان مصلحة شعبنا الوطنية تقتضي عدم ترك المجال مفتوحاً امام سلطات الاحتلال لاستغلال الانتخابات في خلق قيادة بديلة تنفذ من خلالها هذه السلطات مآربها بما يتعارض مع الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. كيف تقيّمون الآن حصيلة هذه التجربة؟

ج – في البداية كان ثمة اجماع حاسم من قبل الحركة الوطنية والجماهير، بمقاطعة الانتخابات التي قررت سلطات الاحتلال اجراءها في عام ١٩٧٢، والتي اجريت، كما هو معلوم، بضغط قوي من سلطات الحكم العسكري. كان هناك رفض شعبي كامل لاجراء الانتخابات، انطلاقا من عدم شرعيتها؛ اذ ليس من حق اسرائيل – بموجب القوانين والشرائع الدولية – ان تغير شيئا من الاوضاع القانونية السائدة في المناطق التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧. واستطاعت سلطات الاحتلال – بالتهديد والوعيد للمجالس البلدية القديمة – ان تدفعها للاشتراك في الانتخابات، حيث دعا الحاكم العسكري هذه المجالس للاجتماع به، وهدد كل من يتخلف عن المشاركة في الانتخابات، بالمغادرة

الطوعية للبلاد، وإلا فإنه سيطرد طردا على يد السلطات. ولجأت السلطات الاسرائيلية الى ختم البطاقات الشخصية للمقترعين من السكان بعلامة خاصة، تفيد اشتراكهم بعملية الاقتراع، وبث في الوقت نفسه، شائعة مفادها ان كل من يتخلف عن الانتخاب وتخلو بطاقته من العلامة الخاصة، فإن مصالحه ستتهدد، وسيكون عرضة للمراقبة ولاجراءات انتقامية مختلفة.

وقد تمكنت السلطات الاسرائيلية – عن طريق هذه الاساليب القسرية والتعسفية – من فرض الانتخابات عنوة، واقدم الناس على الاقتراع دونما قناعة بها. ولكن الجماهير لم تعدم اساليب السخرية والهزء من تلك الانتخابات، وكانت نسبة الاوراق البيضاء في الصناديق عالية.

هذه الاجراءات لم تفتّ من عضد الجماهير التي استطاعت، طيلة السنوات الاربع المقررة للمجالس البلدية السابقة، استنباط الاساليب النضالية المناسبة لممارسة حقها في رفض مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية، وفي محاربة اجراءات الاحتلال القمعية. وانضوت المجالس البلدية نفسها – في كثير من المناسبات النضالية – في حركة الجماهير العريضة الجارفة.

استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٦، عندما وقع الصدام المباشر بين الجماهير وسلطات الاحتلال، بسبب بناء المستوطنات الذي بلغ ذروته عندما سعت السلطات الى مصادرة اراض واسعة في قرية سبسطية، واقامة مستوطنة جديدة عليها.

ردت الجماهير على ذلك بانتفاضة شاملة، واجهها الحكم العسكري بقساوة فظيعة، واقتحم الجيش الاسرائيلي العديد من المدارس، واعتدى على التلاميذ بالضرب الشديد، فأصيب العديد منهم باصابات بالغة. ولم يحتمل المجلس البلدي لمدينة نابلس هذه الاجراءات الهمجية، فقدم استقالته، وتبعه باقي المجالس البلدية الاخرى. وبادرت سلطات الاحتلال، على الفور، الى اتخاذ ترتيبات لاجراء انتخابات بلدية جديدة؛ وهنا طرح السؤال على الصعيد الشعبي أولاً: هل نقاطع الانتخابات هذه المرة ايضا؟ أم نسير باتجاه المشاركة فيها والعمل على مسايرة حركة الجماهير في رفضها للادارة الذاتية من خلال السيطرة على المجالس البلدية؟.

كان الرأي الغالب بين الجماهير والعناصر والهيئات الوطنية، هو خوض الانتخابات وتحويل دوائر البلدية من اداة لتمرير الحكم الذاتي ومشاريع الادارة المدنية، الى مواقع نحمي بها قضيتنا ونحمي بها وحدة شعبنا الوطنية، ونحول دون امكانية استغلال هذه الدوائر على ما يعود بالضرر على قضيتنا الوطنية.

لقد طرحت مسألة الاشتراك في الانتخابات على الجماهير، وجمع الموقف الواحد، في النهاية، المعارضين والمؤيدين لمبدأ الدخول في الانتخابات: فكان الاجماع على الاشتراك. وتجسدت الوحدة الوطنية أولاً في اختيار المرشحين وتشكيل قوائم الكتل الوطنية: وثانيا في

الاقبال الواسع على الانتخابات من قبل الجماهير لدعم هذه القوائم ونجاحها في النهاية في جميع المدن.

لقد جاء تشكيل هذه القوائم محصلة لتفاعل جميع القوى والتيارات السياسية المعارضة للاحتلال، وجاء ليعكس الائتلاف العريض لفئات الشعب المختلفة التي ساهمت واغنت النقاش حول هذه المسألة.

ولعل أهم الدروس التي يمكن ان اذكرها نتيجة خوض هذه التجربة، ان اسرائيل فشلت في تحويل المجالس البلدية الى اطر وادوات لتنفيذ خططها في الادارة المدنية وتكريس الاحتلال. وكانت وحدة الموقف بين المجالس البلدية والتفاف الجماهير حولها سبباً كافياً في بقاء هذه المجالس في مركز الخدمات، والقيام بالعديد من هذه الخدمات للسكان في مواقع مسؤولياتها في مدنها وقراها.

لقد استطاعت المشاركة في الانتخابات ان تحفظ للمجالس البلدية دورها في اطار منسجم مع اهداف الجماهير، وان تمكن هذه المجالس من الصمود في وجه المؤامرات التي تحاك في المناطق المحتلة لتصفية القضية الوطنية للشعب الفلسطيني.

وساهم اشتراك القوى الوطنية لشعبنا تحت الاحتلال في الانتخابات البلدية، في اغناء نضال شعبنا السياسي، اذا ما اخذنا في الاعتبار وحدة الموقف بين جميع الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية في داخل الاراضي المحتلة ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية. وكان ذلك عاملاً حاسماً في تعبئة القوى الشعبية في الانتخابات، وانجاح الكتل الوطنية وانتصار ارادة شعبنا الوطنية.

س - خلال فترة السنوات الاربع التي مضت على استلام المجالس البلدية في المناطق المحتلة لمهامها، ما هي طبيعة المشاكل التي كنتم تواجهونها، سواء على صعيد حل المشاكل اليومية للجماهير او على صعيد العلاقة مع سلطات الاحتلال؟.

ج - لا بد من الاشارة في البدء الى ان كل المشاكل التي كنا، وما زلنا، نواجهها، هي مشاكل نابعة بالاساس من التناقض بين الاحتلال واهدافه ومحاولاته لاستخدام البلديات لتمرير مخططاته في الاراضي المحتلة، وبين التزام هذه البلديات بمسؤولياتها تجاه مدنها ومواطنيها وتجاه قضيتنا الاساسية بشكل عام. وكان هذا التناقض يتخذ مظاهر عديدة. فعلى سبيل المثال، كان الحاكم العسكري باستمرار يطلب من المجالس البلدية والمحلية القيام ببعض المهام الامنية لكبح سخط الجماهير ونقمتها المشروعة ازاء ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية، وكثيرا ما كان يطلب من رؤساء البلديات المساعدة في تهدئة السكان. وطبيعي ان يرفض رؤساء البلديات القيام بهذا الدور، وان يحرصوا على الانسجام مع اماني واهداف الجماهير التي تمارس حقها الطبيعي في التعبير عن طموحها وتطلعها الوطني.

لقد اصبح هذا الموقف سببا لجلب نقمة سلطات الحكم العسكري على رؤساء

المجالس البلدية واعضائها والتعامل معهم بصورة عدائية. وقد اتخذ هذا العداء اشكالا عديدة، كاتباع اساليب انتقامية، سواء تجاه المجالس نفسها او تجاه اعضائها. فعلى سبيل المثال، لجأت سلطات الاحتلال، في كثير من المناسبات، الى معاقبة بعض اعضاء المجالس البلدية اقتصاديا، عن طريق وضع العراقيل في وجه منحهم رخص الاستيراد والتصدير بالنسبة لبعض المشروعات العائدة لهم، او عن طريق اثقال كاهلهم بضرائب جمركية باهظة وغير ذلك، مما دفع بعضهم الى التخلي عن مثل هذه المصالح وتصفيتها. واخيرا باع احد اعضاء المجلس البلدي في نابلس، مثلاً، مشروعا له لقطع الحجارة، تحاشيا للوقوع ضحية لمثل هذه الاجراءات.

اما الشكل الآخر لهذا الموقف العدائي فهو العمل على وضع العراقيل امام المشاريع الخاصة لهذه المجالس، سواء بمنع وصول المعونات المالية والتبرعات من الخارج، او بايقاف صرف بعض القروض او الاموال المستحقة على سلطات الاحتلال، او بالمضايقات الاخرى عن طريق الاتصال بموظفي المجالس البلدية مباشرة لا عن طريق رؤسائهم، لخلق الارباك في عمل الدوائر البلدية. كل ذلك يأتي في نطاق محاربة الارادة الوطنية لشعبنا، وفي اطار خطة الاحتلال للسيطرة على مصادر الطاقة والمياه في الاراضي المحتلة.

لقد حاولنا في بلدية نابلس - مثلا - ولمدة عامين كاملين، الحصول على اذن سلطات الاحتلال بالسماح لنا بتطوير مشروعين للكهرباء والمياه لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان وهذان المشروعان هما المشروعان المركزيان الوحيدان اللذان تمتلكهما مؤسساتنا الوطنية في المدينة. لكننا لم نحصل على الموافقة الا بعد جهد جهيد؛ اذ ما زالت المدينة تعاني من التأخير في تلبية حاجاتها المتزايدة من مشاريع الخدمات والصناعات. وعندما اصدرت سلطات الاحتلال ترخيصها لنا اخيرا بحفر بئر لمياه الشرب للمدينة ولبعض القرى المحيطة، فوجئنا بأن المكان الذي سمحوا لنا ببناء البئر فيه لم يكن في الموقع الذي طلبناه اصلا في منطقة دير مشرف، حيث تتوفر شبكات المياه والكهرباء التابعة للمدينة، بل في موقع آخر يبعد ١٥ كيلومترا الى الشرق منها. ان ذلك سيزيد من كلفة استغلال المياه في الموقع الجديد بسبب الحاجة الى تمديد شبكة جديدة من المواسير لنقل المياه، وهذا سيزيد كلفة المتر المكعب الواحد من المياه الى حدود تزيد عن ٤٠ ليرة اسرائيلية، وهي كلفة عالية جدا في اي مقياس.

لقد ابوا السماح لنا باستغلال المياه في دير مشرف لسبب واضح يتعلق بخططهم للسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية، والاحتفاظ بها لمشاريعهم ولمستوطناتهم وحاجتهم اليها ضمن اراضي ١٩٤٨.

لقد نجحت سلطات الاحتلال، مع الاسف، منذ بداية الاحتلال في ١٩٦٧، في تحقيق سيطرة شبه كاملة على كثير من المدن في الضفة الغربية، بربطها بشبكة توزيع الكهرباء والمياه القطرية الاسرائيلية، وفي تحطيم المشروعات الخاصة بهذه المدن.

هناك جانب آخر لا بد من الاشارة اليه، فخلال الثلاثة عشر عاما من الاحتلال طرأ تطور سكاني في جميع مدن الضفة الغربية، مما اضطر السكان الى البناء خارج الحدود البلدية الحالية بسبب ضيق المساحة الموجودة او بسبب غلاء الاراضي. هذا ما حدث في مدينة نابلس مثلا؛ حيث شعرنا بالحاجة الى توسيع حدود المدينة وقدمنا عدة مشاريع بغرض الحصول على ترخيص بذلك، ولكن سلطات الاحتلال لم تسمح لنا بهذا، بل، على العكس من ذلك، صادرت، في كثير من المدن، اراضي من داخل حدود تنظيمها، كما حصل في مدينتي الخليل والبيرة، حيث اقامت سلطات الاحتلال مستوطنات على هذه الاراضي، في اطار سياسة شاملة للاحتلال لتطويق الكثافات السكانية العربية بكثافات سكانية يهودية عن طريق اقامة سلسلة من المستوطنات العسكرية والمدنية حول المدن. انهم لا يسمحون لنا بالتوسع في السكن، ويصادرون ارضنا في الوقت نفسه.

ويهمني ان اشير ايضا الى التغييرات التشريعية التي احدثتها اسرائيل في المناطق المحتلة لاحكام قبضتها عليها. فالبلديات تجد نفسها الآن محكومة بسلسلة من القوانين والتشريعات والتصرفات الشاذة كما اسلفت. وعلى سبيل المثال، اصدرت سلطات الحكم العسكري تشريعا امنيا اسمته «٤١٨» يعطي «لجنة التنظيم العليا» التابعة لها صلاحية الغاء اية رخصة صادرة عن البلدية، كما يحق للجنة اعطاء رخص مباشرة دون الرجوع الى البلدية. وهذا التشريع يعطي اللجنة ايضا حق منع البلدية من اقامة اي بناء للمصلحة العامة، مثل كنيسة او مدرسة او جامع او مكتبة او قاعة محاضرات، الا بعد الحصول على موافقة «لجنة التنظيم العليا».

ان هذا التشريع يعطي سلطات الاحتلال - عمليا - صلاحية السيطرة على نشاطات البلديات وغل يدها.

س - ماذا عن لجنة التوجيه الوطني؟.

ج - تشكلت اللجنة لاهداف يعرفها الجميع. وقد جاء تشكيلها في سياق العمل الدؤوب الذي تقوم به القوى الوطنية من اجل استنباط الاساليب المناسبة للعمل الجبهوي، وتطويرها ضمن اطار قادر على جمع القوى والتيارات السياسية الوطنية بمختلف عقائدها. وقد جمعت اللجنة في اطارها جميع الاتجاهات بما فيها الاتجاهات الدينية المسيسة.

س - ولكن بعض المجموعات الدينية المتزمتة قامت، قبل اشهر بالهجوم على مقر «جمعية الهلال الاحمر» في غزة، وقد هللت السلطات الاسرائيلية والصحافة المعادية في الغرب لهذا الحدث، واعتبرته دليل انقسام داخل الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال.

ج - كما في اي تيار سياسي، كانت تبرز في داخل التيار الديني اتجاهات تعمد - اما بحسن نية او سوء تقدير - الى تغليب الاختلاف في وجهات النظر حول مسائل فرعية، على تناقضنا الرئيسي مع الاحتلال. واحيانا كان يتم افتعال الخلاف بتأثير مباشر او غير مباشر من سلطات الاحتلال. وما حدث في غزة، مثلاً، يدخل في اطار هذا الواقع

الاخير. انه لا يمكننا استبعاد دور الاحتلال في تشجيع التناقض في الجسم الوطني، كمحاولة تغليب الخلاف بين التيار الديني والتيارات الفكرية الاخرى، سواء كانت تيارات تقدمية ديمقراطية او غيرها، على التناقض الاهم بين الشعب والاحتلال.

لقد سبق ان برز التيار الديني في مدينة نابلس مثلا، واتخذ موقفا عدائيا من مسائل معينة، ولكن امكن للهيئات الوطنية وللمجلس البلدي تطويق اية محاولة لتغليب الخلاف حول قضايا ثانوية على الخطر الداهم والاهم وهو الاحتلال. لقد طرحنا الخلاف على الجماهير، واجرينا حواراً مفتوحاً حول المسائل التي تناولها. فقد اعترض البعض على اقامة مسرح في المدينة وافتعلوا ضجة كبيرة حول الموضوع، واستطلعنا رأي السكان: هل المسرح يعني الملهى والمرقص ام انه وسيلة ثقافية تعبيرية وحضارية؟ كانت النتيجة اننا استطعنا استيعاب الخلاف واختفت تحفظات البعض، السابقة على انشاء المسرح قبل ان تغلقه سلطات الاحتلال من جديد و «تفتح قضية» ضد اللجنة الثقافية في المجلس البلدي.

هنا لا بد من ان اشير الى ان الصلات اليومية هي اهم عامل في ضبط هذا الموضوع، ومن شأن التفاعل المستمر مع القضايا اليومية، ان يخلق التفاهم ووحدة الموقف ازاء القضايا الاساسية، وان يضع حدودا لصراع العقائد والافكار في اطار مستلزمات العمل الوطني عموما؛ ذلك ان الصراع الرئيسي يجب ان يظل صراعا مع الاحتلال وان يظل الاهتمام الرئيسي اهتماماً بقضايا الشعب المصيرية التي تنسحب على الجميع سواء كانوا مسلمين او مسيحيين ومن طبقة او اخرى.

علينا، ازاء كثرة تياراتنا الايديولوجية والعقائدية واختلاف انتماءاتنا الحزبية والتنظيمية، ألا نضيع في التفاصيل ونفقد القدرة - بالتالي - على رؤية الهدف الرئيسي المركزي.

س - إن كان صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال يعتمد، في الاساس، على تهيئة القاعدة المادية لهذا الصمود بتوفير سبل العيش واقامة المشروعات الاقتصادية التي تحول دون اضطرار السكان للهجرة، ونجاح اسرائيل في تفريغ هذه المناطق، فكيف تقيِّمون الدور الذي يؤديه الدعم المالي العربي في هذا المضمار؟

ج - هناك ارتباط عضوي بين النضال الفلسطيني ونضال شعوبنا العربية على امتداد الوطن الكبير. ولكن الملاحظ ان الدعم المالي لا يقرر بناء على الحاجات الحقيقية للصمود في داخل الاراضي المحتلة، كما انه لا يقدر بناء على مطالب الداخل، وانما يقرر، في اعتقادي، استنادا الى مدى استعداد الدول العربية على العطاء وتقديم المساعدة. ورغم ان امتنا العربية قادرة على تقديم الكثير، فإن ما يقدم ما زال من الناحية الكمية دون الحاجات الاساسية لاهلنا تحت الاحتلال.

ثمة ملاحظة ثانية تتعلق بالناحية النوعية، اي طريقة صرف هذه الأموال. ففي

رأيي، لم يؤخذ في الاعتبار، حتى الآن، تبني خطة معينة لتحديد الاولويات وسبل الصرف وفق الاحتياجات الحقيقية للصمود.

ان لدينا فهما واضحا لاحتياجاتنا في الداخل، ولنوعية المشاريع التي نحتاجها، وما هي مقتضيات ومتطلبات الصمود لشعبنا، ونحن نتطلع الى اقامة صيغة معينة تقوم على التفاعل اليومي بين الآراء لتحديد اوجه صرف هذه الاموال، بحيث يؤخذ رأي جماهيرنا في الارض المحتلة، في الاعتبار في هذا المجال. وعلى اساس ان يجري صرف هذه الاموال، ليس بناء على العرض والطلب، بل بناء على الاولويات. نحن نتطلع الى مزيد من العمق والتخطيط هنا كما نتطلع الى مزيد من التفاعل بين شعبنا والهيئات العربية ذات العلاقة، لضمان توزيع هذه الاموال بصورة اكثر فائدة وفاعلية واكثر تنظيماً. ونتطلع ايضاً نحو زيادة كمية هذا الدعم. وما ينطبق على الامور المالية هنا ينطبق ايضاً على اساليب الدعم الاخرى، السياسي منها والمعنوي وذلك لارتباط نضالنا عضويا بالواقع العربي المحيط. ولا بد من توفير القنوات التي تكفل هذا الدعم على نحو يجري فيه تعميق هذا الارتباط وتطويره لكي يرقى الى مستوى الوحدة الكاملة المطلوبة لمواجهة التحديات.

ان الاقسام الفنية في البلديات والجامعات والهيئات النقابية، بالاضافة الى «لجنة التوجيه الوطني» يمكنها ان تلعب دورا فعالا على صعيد اعداد خطط التنمية المطلوبة في هذه المناطق، خصوصاً اذا ما اخذنا في الاعتبار ان مثل هذا العمل ليس فني الطابع فقط، بل هو عمل سياسي يخضع لمقتضيات المصلحة الوطنية واعتباراتها الاكثر شمولية. ان مسألة التنمية في المناطق المحتلة مسألة حساسة يجب عدم عزلها عن ابعادها السياسية وعما تتطلبه من وحدة في الموقف الوطني تمكنها من التصدي الفعلي للمؤامرة الجارية على ارض فلسطين.

س – كيف ترون العلاقة بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية في اطار المنظمة الأم، منظمة التحرير الفلسطينية، سواء كانت تحت الاحتلال او في اماكن الشتات. وهل لكم من كلمة تقدمونها مع اقتراب موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني؟.

ج – هناك مسؤولية يومية على شعبنا وعلى منظمتنا في محاولة التغلب باستمرار على ظروف الشتات واختلاف التواجد الجغرافي لشعبنا. ان احدى الامور التي يراهن عليها الاحتلال هي استغلال الفواصل الجغرافية والمصلحية لشعبنا، لتأخذ طابع التناقضات في الجسم الوطني الفلسطيني. هناك بالداخل مثلا محاولات لتغذية فروق بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ الاحتلال لم ينجح في ذلك بالطبع، ولم ينجح نظام السادات واطراف كامب ديفيد بزرع اسفين للخلاف بين الضفة والقطاع.

هناك ايضاً محاولات لزرع الخلاف بين سكان المناطق المحتلة وبين الفلسطينيين في الخارج، وهذا الموضوع محسوم بالنسبة لنا. فنحن جزء من منظمة التحرير الفلسطينية؛ الاطار والممثل الوحيد لنا. ولكن يبقى هناك باستمرار تحد امام وحدتنا الوطنية. كيف

يمكن ان نتغلب فعلا على الفواصل الجغرافية وآثارها واختلاف المصالح، سواء كانت طبقية او ذات طابـع جغرافي؟ كيف نستطيـع ان نتغلب عليها لنعبىء جميـع القوى الفلسطينية والجهود والطاقات والعقول الفلسطينية في اتجاه وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة عمله وقوته؟ ان هذا بمثابة تحد دائم لنا. وفي اعتقادي ان مثل هذا التحدي سيظل ماثلا امام شعبنا وقيادتنا. وهذا يفرض ان تكون هنا الصيغ المناسبة لتحقيق وحدة الموقف. ونحن هنا لا ننطلق من الفراغ، بل ان لدينا صيغاً واطراً ديمقراطية قائمة استطاعت – حتى الآن – ان تحقق مستوى جيداً من وحدة الموقف، وان تحقق مكاسب هائلة لشعبنا.

ان قضية الوحدة الوطنية هي القضية المطروحة امام شعبنا بشكل دائم وعميق، مع كل ما يتفرع عن هذه القضية من وحدة في العمل او التخطيط وتوحيد المواقف بجميع ابعاد هذه الشعارات. واذا كان لي ان اتوجه بشيء الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده القادمة، فإني اشير الى حاجة النضال الفلسطيني الآن، وبشكل جدي، الى الرقي باشكال الوحدة الوطنية القائمة سواء بين مختلف التنظيمات او بين التوزيعات السكانية لشعبنا في اماكن وجوده المختلفة.

لقد لمست، خلال تنقلي في اوروبا اخيرا، مدى الحيّز والاهتمام الذي تشغله قضيتنا على الساحة الدولية نتيجة النضال الدؤوب لشعبنا بقيادة منظمتـه. وكانت القـرارات الاخيرة لمجلس الامن بشأن القدس مؤشرا على ذلك ايضا. ان هذا مدعاة للتفاؤل بالطبع، ولكنه يلقي علينا، في الوقت نفسه مسؤولية مضاعفة، ويدعونا الى قبول مزيد من التحديات وخوض جولات جديدة من الصراع لصالح قضيتنا عـلى الصعيد العـالمي. نحن هنا لا نفرض رأياً على احد لان مطالبنا بالاساس هي مطالب انسانية، منسجمة مع المفاهيم الحضارية لعصرنا، ومنسجمة مع المبادىء والاعراف الدولية، ومنطلقة من حق شعبنا الطبيعي في ممارسته نضاله المشروع ضد الامبريالية الاميركية وعميلتها الصهيونية.

وفيما يلي نص المقابلة الثانية التي اجرتها «شؤون فلسطينية» مـع السيد محمد ملحم رئيس بلدية حلحول المبعد، اثناء وجوده في بيروت، في شهر آب ١٩٨٠:

س – بودنا ان نسمع عن تجربتكم كرئيس بلديـة مع سلطـات الاحتلال، ونقترح ان تكون البداية عن الارضية التي جرت فوقها الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦.

ج – منذ عام ١٩٦٧، كنت اعمل مدرسا في المدرسة الثانوية في الخليل. وقد حل الذهول بعد حرب ١٩٦٧، بسبب ما آلت اليه الاوضاع في ارضنا المحتلة. لكن الذهول لم يدم طويلا؛ اذ توجب على شعبنا ان يستفيق منذ الساعات الاولى، وكانت المقاومة ضد الاحتلال، سواء على الصعد العمالية او الفلاحية، او الطلابية او من قبل المثقفين، بينما كان الاحتلال يسعى لكي يبدو، في اوائل ايامه، وكأنه ليس احتـلالا، او كأنـه يؤمن وضعـا اكثر

ديموقراطية من الوضع الذي سبقه. واخذ المحتلون يسعون لفرض مقارنة بين اوضاع الناس قبل العام ١٩٦٧، وبعده. غير ان مقارنة كهذه لم تضلل الناس، فسلطات الاحتلال، فضلا عن احتلالها للارض ومطامعها فيها، اخذت تمارس القمع بأشد اشكاله قسوة. وتكشف عن الوجه الحقيقي للاحتلال الذي، بالرغم من المظاهر الخادعة، يعني شيئا واحدا: جعل الحياة مستحيلة على المواطن في وطنه والعمل لافراغ الارض من سكانها.

بالنسبة لتجربتي الشخصية، كان عملي في المدرسة يتيح لي الاحتكاك بقطاع كبير من ابناء شعبنا، وخصوصا من الشباب في المدارس الثانوية. كان الشباب شعلة تتأجج بالوطنية، وكل مدرس كان يشعر بأن عليه، اضافة لواجباته التعليمية، واجبا وهو توعية هؤلاء الشباب، الذين هم عدة المستقبل، لقضيتهم. ولم يكن الامر سهلا: فقطاع المدرسين بالذات كان يتعرض للتصفيات اكثر من غيره. امضيت عمري في التدريس. بدأت منذ عام ١٩٤٧، وانقطعت فترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ التي عملت خلالها في السعودية. وفي عام ١٩٥٥، عدت لأدرس مادة اللغة الانجليزية في المدرسة الثانوية في الخليل، وبقيت فيها حتى دخولي البلدية عام ١٩٧٦. ان تجربتي تتيح لي ان اقول عن الشباب انهم رصيد اثمن من اي رصيد آخر. وكان الاحتلال يدرك ان المدارس هي معاهد لتخريج الكوادر والطاقات التي تتحدى الاحتلال اكثر من غيرها، فصار همه ان يضغط على المدرسين حتى يحسبوا كلامهم. لم يكن هم الاحتلال ان يتعلم ابناؤنا، بل كان المهم عنده الا يتعرض المدرسون، في الصفوف، لاي كلمة تمس الاحتلال.

س. كيف واجهتم هذه الممارسات؟

ج: كان موقفنا مع طلابنا، ومع توعيتهم على خطورة المرحلة، وعلى ما يرمي أليه الاحتلال. كثير من المدرسين أخذوا الى المعتقلات، وأُنهيت خدمات آخرين، وتعرض الجميع للمضايقات باشكال متعددة، فضلا عن الضغوط التي انصبت مباشرة ضد الطلاب من اعتقالات وحرمان من دخول الامتحانات النهائية. وكان التضييق على الطلاب ينال اسرهم بطبيعة الحال. واستطيع ان اقول، بكل اعتزاز، ان المدرسين اثبتوا انهم مدرسو كوادر، خرَّجوا شباباً يتحدون الاحتلال. وفي الوقت الحاضر تشتد وطأة ممارسات الاحتلال ضد التعليم: اذ يعاني المدرسون وضعا اقتصاديا قاسيا ورواتبهم لا تكفيهم. وكل هذا ينعكس على وضعية التعليم ومستواه. يريد المحتلون ان يخفضوا مستوى التعليم حتى يخف الاقبال عليه ويبقى الشعب جاهلا ومضطرا لان يعمل عندهم في المهن الدنيا.

س: هذه، بالمناسبة، هي السياسة نفسها التي طبقت تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧؟.

ج: وبعد عام ١٩٦٧، اشتدت ممارساتهم هناك، ايضا، فصار تحديها اشد واعنف بدوره.

س: خلال عملك كمدرس حدثت اول انتخابات للبلديات سنة ١٩٧٢ فكيف كان موقفك تجاهها؟.

ج: في ذلك العام، كان هناك تردد، وظهرت دعوة كبيرة لمقاطعة الانتخابات، الا ان بعض العناصر الوطنية كان لها رأي آخر وكان هؤلاء قلة، دخلوا الانتخابات وفاز عدد منهم، اما في بقية البلديات فقد بقي الوضع على حاله السابق. كل من دخل الانتخابات عام ١٩٧٢ دخل على عاتقه الشخصي، ولم يكن ضمن كتلة وبرنامج وطنيين عامَّين.

س: تغير الوضع في عام ١٩٧٦، كما نعلم جميعا، واشترك الوطنيـون في الانتخابات بكثافة. فهل تحدثنا عن اسباب هذا التغير، برأيك؟.

ج: كانت تسع سنوات قد مضت على بداية الاحتلال، وادرك الناس انه لم يأت لينسحب بل هو يخطط ليبقى، وكان التحدي قد اشتد، وكل مواطن صار يناضل بطريقة او باخرى، وتعزز الشعور بضرورة تطوير البلديات حتى تصبح على مستوى التحدي العام للاحتلال، وبرزت الحاجة في البلديات لوجوه جديدة ودماء جديدة تكون على مستـوى المسؤولية. ثم ان الانتخابات تجري وفق القانون الاردني السابق الذي لم يتبدل، وهذا يعني ان خوضها لا يعد قبولا بقوانين الاحتلال.

س: بكلمات اخرى كانت المشاركـة في الانتخابـات تعني تحمل المسـؤولية والتصدي للاحتلال؟.

ج: نعم، ولهذا صارت المشاركة مطلبا جماهيريا عاما، لان الناس اقتنعوا بأن المجالس البلدية لا ينبغي ان تترك. وكما هو معروف، فإن لدى الشعب الفلسطيني الكثير من الطاقات والكوادر المؤهلة، وبالرغم من النزوح الذي فرضته مقتضيات طلب العيش، ومن الابعاد الذي فرضه الاحتلال، ومن وجود اعداد كبيرة في المعتقلات، فقد بقي الكثير من هذه الطاقات والكوادر وكان على هؤلاء ان يتقدموا لتحمل المسؤولية.

وفي بلد مثل حلحول، كانت الامور تسير تقليديا من قبل المخاتير والوجهاء، وبعض هؤلاء كان أميًّا، ومنهم من كان لا يعي الامور السياسية، ومنهم ايضا من لا يستطيع ان يكون على مستوى التحدي المطلوب.

وهكذا فإن الوضع المتردي للبلديات شكل عاملا آخر حملنا على خوض الانتخابات. وكان من بيننا، نحن الذين نريد ترشيح انفسنا، عدد كبير من الموظفين، والموظف، طبقا للقانون الاردني، لا يحق له الترشُّح الا بعد استقالته من وظيفته. الا اننا اقمنا قضية مشتركة لدى القضاء وكسبناها. وكان فتح المجال امام الموظفين للترشُّح مكسبا اذا اخذنا بعين الاعتبار وجود الاعداد الكبيرة من المؤهلين لحمل المسؤولية في المعتقلات او خارج الوطن.

س: ماذا فعلتم في حلحول؟.

ج: كنا ازاء تجربة جديدة. المرشحون التقليديون، كما جرت العادة في السابق، يقومون بحملة دعائية تكلف مبالغ كبيرة، ويدعون الى الولائم... الخ.وانا اقول بكل امانة، كنت اجلس في بيتي، او ازور بعض الناس لاطرح برنامجنا، غير انني لم انفق قرشا لشراء الاصوات. قدمنا انفسنا كمتبنين لمطالب الجماهير، وهذه حملتنا الى البلدية.

سلطـات الاحتلال لم تقف مكتوفة الايدي امام هذا الوضع. كانت ترى التأييد الواسع للمرشحين الوطنيين، فتسعى لدفع كتل اخرى تواجههم وهي مستعدة للـدفع لشراء الضمائر مهما كان الثمن. في حلحول قاموا بالمحاولة هذه. وكما تعلم ففي البلد عشائر وحمايل لها تأثيرها التقليدي في الانتخابات. وما كان بمقدورنا ان نتجاهل هذا، كما لم يكن بمقدورنا ان نخضع للاعتبارات العشائرية. وقد رشح اربعة وعشرون شخصا انفسهم بينما المطلوب ٩. والمرشحون كانوا من مختلف عشائر وحمايل البلـد. نحن انتهجنا، في دعايتنا، خطا يجنبنا الاستفزازات المحلية التي لا لزوم لها، لم نقدم انفسنا كمرشحين عن عشيرة او حمولة بعينها، قلنا: المرشحون كافة من ابناء حلحول، وعلى المواطن ان يختار، من بينهم، اكثرهم قدرة على الفهم والبذل. وادرك المواطن اننا لا ندعو لعصبية عشائرية بل لخدمة البلد وقضية الوطن. ولم يقع اي شجار عائلي بل جرت الانتخابات بهدوء وسادت الرغبة لدى المواطنين في ان يختاروا لمجلسهم البلدي اكفأ تسعة من بين الـ ٢٤مرشحاً. وفازت قائمتنا الوطنية. لم نكن، نحن الناجحين، الاقوى عشائريا او الاكثر وجاهة او الأغنى، والذين انتخبونا لم يشربوا عنـدنا فنجـان قهوة! واثبتت الجماهير انها على مستوى المسؤولية.

س: كيف تصرفت سلطات الاحتلال بعد ظهور النتائج؟

ج: عندما تجري انتخابات ينجح البعض ويفشل آخرون، ويتولد عن هذا حساسيات ومشاكل. هذه الحساسيات والمشاكل هي التي حاول الاحتلال ان يستغلها. وكان على مجلسنا المنتخب ان يبدأ فورا بالعمل لتعزيـز الوحـدة الجماهيـرية في البلـد بإزالـة الحساسيات والتعامل مع كل انسان ايا كانت خلفيته او انتماؤه وعشيرته؛ اذ بغير وحدة البلد لا يمكن للتحدي ان يكون فعالا. واستطعنا، في فترة زمنية قصيرة، ان نوحد الجميع. وفي المدن الاخرى جرى الامر ذاته. وهكذا تجاوزنا في حلحول وغيرها انعكاسات مرحلة الانتخابات على المرحلة التالية، ولم نترك للاحتلال فرصة استغلالها. وقد سعى الاحتلال ليجد فجوات اخرى. وكأي مجتمع تظهر بين اطرافه خلافات، حتى بين الاخ واخيه او الجار وجاره. ومن شأن الاحتلال ان يغذي الخلافات، ويعمل على استغلالها لصالحه على قاعدة: فرق تسد، بينما كان من شأننا ان نقطع عليه الطريق متسلحـين بوعي المواطنين لاساليبه.

وتوجب علينا ان نخوض معركتنا الاولى لتطوير البلديات وتعزيز قدرتها على خدمة مدنها وبلدانها. ورثنا نقصا مريعا في هذا المجال، فلم تكن سلطات الاحتلال على استعداد

للمساهمة في تحقيق التطوير او تقديم الخدمات اللازمة من اجل التقدم. كانت حالة الخدمات في المياه، والطرق، والكهرباء، والتعليم... الخ متردية، كما كان هم السلطات ان تخنقها حتى نزداد تخلفا، وتصبح الحياة مستحيلة. وعندما جاءت المجالس البلدية المنتخبة عام ١٩٧٦، كانت مداخيل البلديات تنحصر في الضرائب المحلية التي تكفي بالكاد لتغطية قسم من رواتب الموظفين في البلدية. وهكذا انطلقنا من امكانيات محدودة للغاية لكي ننمي. وكان لا بد من الاعتماد اساسا على المواطنين من اجل تطوير الخدمات عبر العمل التطوعي، فإذا اردنا، مثلاً، ان نقيم ملعبا او نشق شارعا جديدا كنا ندعو الناس للمشاركة.

س: هل جاءت المشاركة وفق المطلوب؟.

ج: مشاركة الناس كانت مرضية، وقد فاقت تصوراتنا المسبقة. واعطي مثلاً: من أجل شق شارع جديد كنا نحتاج جرافة، وحجارة، وموافقة الفلاحين الذين سيأخذ الشارع امتارا من أرضهم؛ ادراك الناس للمسؤولية، مع ثقتهم الكاملة بالمجلس البلدي، كانت تذلل لنا الصعوبات فتمكّنا من جمع التبرعات. وفي حالات معينة، زادت التبرعات عن الحاجة فأودع الفائض في صندوق البلدية. يجمع الناس التبرعات، ويقومون بالعمل متطوعين، رجالا ونساء. مع ذلك، وكما هو مفهوم، فإن العمل التطوعي لا يمكن ان يغطي المشاريع المطلوبة كافة، وخصوصا الكبيرة منها، يستطيع المواطن ان يتطوع للعمل ثلاثة ايام او اربعة في الشهر او ان يتبرع بمبلغ معين، ولكن المشاريع الكبيرة كتحسين خدمات التعليم، او الكهرباء او المياه فقد كانت بحاجة لما هو اكثر من هذا.

س: هذا يعني انكم سعيتم للحصول على تبرعات من مصادر اخرى؟

ج: لم يكن امامنا خيار الا ان ننطلق للبحث عن مصادر تمويل، فاتجهنا الى العالم العربي، وكانت قصة توأمة مدن الارض المحتلة مع مدن البلاد العربية. كما لجأنا الى العاملين في المهاجر. فمن حلحول، مثلا، وجهنا رسائل الى ابنائها المهاجرين نستحثهم على المساهمة في تطوير بلدهم. ووردت تبرعات كثيرة للمدارس، ولمشاريع الكهرباء، ولسد حاجات اسر معوزة. لهذه المشاركة مدلولها في ربط المهاجر ببلده فضلا عن مردودها المادي. وتوجهنا ايضا الى عدد من المؤسسات الانسانية في أوروبا واميركا التي كانت على استعداد للمساعدة في تمويل عدد من المشاريع. الاحتلال تنبه لهذا كله، واخذ يشترط علينا ان نخضع كل ما نتلقاه من الخارج للرقابة العسكرية، والا تقبل البلدية اي مبلغ ما لم تحصل على موافقة مسبقة من الحكم العسكري.

س: هل كنتم تحصلون على الموافقات؟.

ج: في اغلب الاحيان كان الحكم العسكري يضع العراقيل، واذكر، على سبيل المثال، ان احد المجالس البلدية احضر من البنك العربي في عمان مبلغا لبناء مدرسة في

القرية فارغمه الحكم العسكري على اعادته. وفي نابلس، قرر مجلسها البلدي بناء مدرسة يمولها ابناء نابلس المهاجرون فلم يوافق الحكم العسكري، لا على مصدر التمويل ولا على المشروع ذاته، ونزل جنود الاحتلال لاعتقال العمال الذين كانوا يعملون في المشروع. وفي حلحول، وضعنا مخططا لبناء سوق للخضار والفواكه، وحصلنا على التمويل من جمعية اجنبية خيرية ومن خلال توأمتنا مع بلدية الكويت، الحكم العسكري لم يوافق على مصادر التمويل ثم رفض المشروع ذاته حتى ولو وفرنا مصادر تمويل اخرى. والهدف، في هذه الحالات كلها، وفي العديد من مثيلاتها، واضح؛ وهو عرقلة مشاريع البلديات، ومنع تطوير المناطق المحتلة، لان تطوير الوضع وتحقيق الانتعاش يثبت الناس في وطنهم، وهذا ما لا يريده الاحتلال.

س: بكلمات موجزة، هذا يعني انكم كنتم مضطرين للعمل للتطوير من خلال مواجهة دائمة مع العراقيل التي كانت تضعها سلطات الاحتلال.

ج: هذا صحيح تماما.

س: بعد انتخابكم، اتجهتم للعمل في المجال السياسي من خلال البلديات، ثم تطور عملكم متجاوزا بلدياتكم الى الصعيد الوطني كله. فهل تحدثنا عن هذا؟

ج: على خط متواز مع عملنا من اجل التطوير مضينا في التصدي لاجراءات الاحتلال الاخرى. واوضحنا اننا مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن اجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وتحصيل حقوقه الوطنية الاخرى، واننا ضد الاحتلال وضد الحكم الذاتي. لقد خضنا الانتخابات على هذه الاسس وبقينا امناء للشعارات التي انتخبنا من اجلها.

س: نهجكم السياسي تبلور بعد الانتخابات بشكل اوضح؟

ج: بشكل اوضح واكثر علنية، فالثقة التي منحنا اياها الرأي العام في الارض المحتلة لفتت انظار اوساط الرأي العام العالمي، وبدأت اجهزة الاعلام في الخارج تنشر مواقفنا وتصريحاتنا. كان التحدي امامنا واضحا واخذ يشتد. وبعد ان حققنا الوحدة الوطنية في كل بلد اتجهنا للتنسيق فيما بيننا، واخذ رؤساء البلديات يلتقون وينسقون المواقف المشتركة، واذا تعرضت مدينة لاجراء من اجراءات الاحتلال القمعية ساندتها البلديات في المدن الاخرى. وهكذا بعد توحيد المواقف انطلقنا لتوحيد الجهود بين المجالس البلدية والقروية في مجالات التصدي للاحتلال.

س: يقال انكم حققتم مستوى اعلى من التنسيق والعمل السياسي المشترك بعد مبادرة السادات بالذات، وانه في ظل التحدي الذي فرضته هذه المبادرة تشكلت لجنة التوجيه الوطني.

ج: الواقع ان الوحدة النضالية بين المجالس البلدية ظلت قوية في كل الظروف حتى امكن ان يلتف حولها المواطنون كافة. ولا شك في انها تعززت وتطورت في ظل مواجهة مبادرة السادات وزيارته للقدس. ولا بد انكم تذكرون انه عندما اتى السادات ليصلي في المسجد الاقصى في عيد الاضحى قام رؤساء البلديات بالتجمع للصلاة في مسجد جمال عبد الناصر في البيرة بكل ما يرمز له هذا العمل وما يعبر عنه من وحدة الموقف الوطني واستعداده للتصدي. ثم انعقدت المؤتمرات واللقاءات الوطنية، بمبادرة من المجالس البلدية، على النحو المعروف، وصدرت البيانات العلنية التي عكست الموقف الوطني الصلب لجماهير الارض المحتلة واكدت تمسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية ورفضها للاحتلال. وقامت المظاهرات ضد مبادرة السادات في كل مكان. وبالاجمال تجلت وحدة جماهير الارض المحتلة ضد سياسة كامب ديفيد والحلول الاستسلامية كما برز على نحو لا يقبل الشك التفافها الكامل حول م.ت.ف. وازاء هذا الوضع صعد الاحتلال اجراءاته القمعية. فالمظاهرات تواجه برصاص عسكر الاحتلال، والسجون تكتظ بالمناضلين، والضغوط تشتد على كافة المؤسسات الوطنية وفي مقدمتها البلديات.

وكان مؤتمر بيت حنينا في القدس تتويجا لسلسلة اللقاءات الوطنية، ولمتابعة تنفيذ القرارات التي اعلنها. وتشكلت لجنة متابعة، ثم تطورت وتوسعت وحملت اسم لجنة التوجيه الوطني، ومهمتها تعبئة الجماهير وتنظيم تصديها للاحتلال وسياساته. ولم تكن هذه لجنة سرية بل اخذت تمارس نشاطها علنا وتصدر البيانات وتحدد المواقف وتعلنها.

سلطات الاحتلال لم تقف مكتوفة الايدي طبعا ازاء هذا النشاط . وفيما يخص البلديات، صدرت اوامر الحكم العسكري لرؤساء واعضاء المجالس البلدية تلزمهم بالبقاء في مدنهم، وتمنعهم من الانتقال الى مدن اخرى. وحين كنا نتحدى الاوامر كانوا يضعون الحواجز لمنعنا من الوصول؛ وذلك حتى يفككوا الرابطة التي توثقت بين المؤسسات الوطنية. وقد وجد الاحتلال برغم كل اجراءاته، ان الانشطة المشتركة والمنسقة استمرت، وظلت لجنة التوجيه الوطني تمارس عملها. فخطا الاحتلال خطوة اخرى وقرر منع اجتماعات لجنة التوجيه الوطني بالقوة، وحين وصلنا الى مكان احد الاجتماعات وجدنا الشرطة تطوقه، وابلغونا انه لن يسمح لنا بالالتقاء، ولكي نجتمع مرة اخرى علينا ان نحصل على اذن مسبق من الحاكم العسكري. وبالرغم من ذلك، لم نعدم الوسائل التي مكّنتنا من التنسيق. وتوسع نشاط لجنة التوجيه الوطني المركزية، وانشأت فروعا لها في كل مكان وصارت تتصل بالجماهير، وتنسق المواقف وتنفذ قرارات اللجنة المركزية. وكانت الخطوة التالية للاحتلال في مواجهة هذا التوسع ضرب اللجنة. وهكذا انتهى الامر بابعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول، وما تلاه من محاولات اغتيال لرؤساء بلديات نابلس، ورام الله، والبيرة، وجميعهم اعضاء في لجنة التوجيه الوطني. الابعاد والتصفيات الجسدية: هذا الاسلوب في التعامل صار وسيلتهم لتفكيك اللجنة غير ان هذه الوسيلة، كما لاحظتم، لم تجد؛ فاللجنة ما زالت موجودة تقوم بواجباتها الوطنية. وآخر مثل [قبل اجراء هذه المقابلة] قرار اللجنة المعلن بالقيام باضراب عام في الاراضي المحتلة تضامنا مع اضراب المناضلين المعتقلين في سجن نفحة. لا يستطيع الاحتلال مهما فعل ان يقضي على

اللجنة، وحتى لو انه ابعد او صفى اعضاءها جسديا اواعتقلهم، فأنا على يقين من ان شعبنا في الوطن المحتل سيفرز عناصر جديدة، لان التنظيم الهرمي للجنة التوجيه الوطني يسمح بأن يحل صف من اعضائها محل صف آخر وفي اي ظرف.

س: نعلم ان الاحتلال راهن، في فترة ما، على ان تكون قيادات الداخل بديلا لـ م.ت.ف. على امل ان يشق وحدة الشعب الفلسطيني، هل توافق على ان الاحتلال قد يئس من امكانية تحقيق هذا الغرض؟

ج: الكتل الوطنية لم تكن لتنجح في الانتخابات لو لم يكن شعارها ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وما كان لها ان تستمر في عملها وتحظى بثقة الجماهير لو لم تتمسك بهذا الشعار وتدافع عنه في كل يوم، وفي كل ساعة. ولجنة التوجيه الوطني، منذ شكلت، وهي تعلن الموقف ذاته، وتؤكد بأنها ذراع من اذرع م.ت.ف. في الداخل. لقد حاول الاحتلال، بالطبع، من خلال الاعلام الموالي له ان يعطي الانطباع حول امكانية البديل في المستقبل. بل انهم حاولوا ان يخوضوا معنا في هذه المسألة، الا اننا كنا نبين بوضوح لا يترك مجالا للشك بأننا لا نعتبر انفسنا ممثلين للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد.

كانوا يريدون ان يحدثوا شرخا بين الداخل والخارج، ويقولون لنا: لا تحلموا بأن يكون هناك حوار مع م.ت.ف. ولا تتوهموا بأنها ستصل الى شيء. ويقولون ايضا: انتم المنتخبون، ونحن على استعداد لان نتحاور معكم وحدكم. وكنا، في كل مرة، نرفض ونزداد تمسكا بالمنظمة. اما الذين روجوا لحكاية البديل فقد فعلوا ذلك خدمة للاحتلال كي يوقعوا الخلاف بين الفلسطينيين في الداخل والخارج. وبكل اسف شارك بعض الوجهاء في الارض المحتلة، ممن ليسوا على ولاء لشعبهم، في الايهام بأن رؤساء البلديات، ولجنة التوجيه الوطني، يشكلون خطورة على التمثيل الفلسطيني. وبهذا كان هؤلاء يخدمون اغراض الاحتلال.

س. الى اي مدى، في تقديرك، وصل الاحتلال في تطبيق اهدافه في المناطق المحتلة، وما هي، برأيك ، الطرق المفيدة لمواجهة هذه الاهداف؟

ج: الاحتلال يريد الارض ولا يريد شعبها، وقد ابتلع الاستيطان، حتى الآن، ثلث مساحة الضفة الغربية. وهو يحاول عزل المدن بأسيجة من المستوطنات، كما يحاول تفكيك المؤسسات الوطنية وعزلها عن بعضها. وممارساته الاقتصادية والسياسية والنفسية تستهدف جميعها جعل الحياة مستحيلة على المواطن في وطنه، والامثلة على هذا عديدة تشمل العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين والتجار .. كل قطاعات الشعب. نسبة قليلة من الناس لا تحتمل هذا الوضع، ومن هؤلاء من خرج على امل ان يعود، ومنهم من خرج ولم يعد. اما الاغلبية فهي تتحدى، وقد اختارت النضال من اجل حرية الشعب وحرية الوطن. من اجل الخلاص من الاحتلال. وانساننا في الارض المحتلة يصعد نضاله كما نرى. وما يجري في الخارج، عربيا ودوليا، يؤثر على هذا النضال.

س: نلاحظ ان العمل الوطني في الداخل لا يتأثر كثيرا بتعدد التنظيمات الفلسطينية في الخارج، فهل هذا صحيح؟

ج: ازاء ممارسات الاحتلال، وبسبب نشاط لجنة التوجيه الوطني امكن تنحية الخلافات والتناقضات التي تظهر في الخارج. الوضع في الداخل لا يحتمل الخلافات، وقد فشل الاحتلال، برغم محاولاته العديدة، في تغذية العصبيات الحزبية والتنظيمية، وهو يحاول ان يستخدم عناصر تعطي لنفسها صفات دينية مع انها، في رأيي، لا تستحقها، كما حاولوا ان يوهموا بأن لجنة التوجيه الوطني تخضع لتأثير الشيوعيين او ان للتنظيم الفلاني هيمنة عليها حتى يخلقوا عنعنات تنظيمية وتقع الخلافات بدل ان تتوجه الجهود الوطنية لمقاومة الاحتلال. وفي غزة وقع الاعتداء على الهلال الاحمر في هذا السياق. وغزة، كما تعلم، مستهدفة بالحكم الذاتي اكثر من غيرها الا ان لجنة التوجيه الوطني، وخصوصا الشخصيات الدينية فيها، توجهت الى غزة وقضت على المحاولة في مهدها. لم تتم المحاولة في غزة وحدها، بل جرت محاولات مماثلة في القدس ونابلس وحلحول والخليل ورام الله وبيرزيت. في رام الله وفي القدس، حاول البعض ان يؤلبوا ضد محلات بيع الخمور او غيرها، وسعوا لان يثيروا خلافا ذا طابع اسلامي - مسيحي، الا ان محاولاتهم جميعا باءت بالفشل الذريع. وشعبنا الذي يتصدى للاحتلال بكفاءة عالية افشل هذه المحاولات.

س: هل ترى ان هناك شيئا معينا تستطيع القوى الفلسطينية العاملة خارج الوطن المحتل فعله وتقديمه من اجل الداخل، زيادة على ما تفعله؟

ج: الفلسطينيون في الداخل والخارج شعب واحد، وقضيته كبيرة. والاحتلال فشل، حتى هذه اللحظة، في شق وحدتهم وخلق موقفين. وعلى الفلسطينيين في الخارج كثير من الواجبات وقيامهم بها يسند الداخل. وعلى الصعيد النضالي فإن التنظيمات في الخارج حين تأخذ موقفا منسقا وتضع برنامجا موحدا ضد الاحتلال تعطي قوة لشعبها في الداخل. وكافة مؤسسات م.ت.ف. تعلم ان شعبها في الداخل بحركته الوطنية ومؤسساته وافراده، يخوض نضالا يوميا لاثبات وحدة الشعب في الداخل والخارج ولتأكيد حقيقة ان م.ت.ف. هي ممثله الشرعي الوحيد. وعلى هذا فإن توحيد العمل الفلسطيني في الخارج هو امر ضروري جدا لاسناد وتطوير نضال الداخل.

والفلسطينيون، اينما وجدوا، عليهم واجبات كثيرة، وقبل كل شيء عليهم الا يقطعوا صلتهم بأهاليهم وبلدهم المحتل، وعلى القادرين منهم على زيارة اهلهم ان يفعلوا ذلك بغير توان رغم كل الصعوبات التي قد يلاقونها. واريد هنا ان اتوجه بالنداء للمواطن الفلسطيني في الخارج، الذي يعيش ظروفاً افضل من ظروف شقيقه في الداخل، فعلى هذا المواطن تقع مسؤولية كبيرة في مساعدة المؤسسات الوطنية في الداخل كي تنهض باعبائها فتقدم الخدمات للناس، وتواصل العمل لتعزيز وحدتهم.

عز الدين المناصرة

الـــدروز الفـــلسطينيـــون

مـــن سيـاســة فـرّق تسـد البريطـانيــة
الى سيـاســة حلف الـدم الصهيـونيــة

اعتمدت الإمبريالية سياسة تغذية «الطائفية» في محاولتها لتفتيت العالم العربي إلى دول متناحرة، بل وحلمت، منذ القرن الماضي، بتحويل أقطار الوطن العربي إلى دويلات طائفية، وخططت وعملت لذلك طويلاً. وما مظاهر الطائفية ونموها هذه الأيام إلا ثمرة لعمل طويل. وقد بدأت الامبريالية والاستعمار التقليدي، مستغلين الجهل والأميّة اللذين كانا وما زالا يسودان الوطن العربي، بخلق بؤر ثقافية ذات طابع طائفي تحت حجة «التنوير والاستفادة من حضارة الغرب»، ذلك إن «الطائفية» حصان سهل الركوب، بما تعتمد عليه من «استشارة الغرائز البدائية»، و«العاطفية التاريخية». وقد حاول الفرنسيون، على سبيل المثال، في سوريا، أن يخلقوا دويلات طائفية. لكن ثورة جبل العرب بقيادة سلطان الأطرش أحبطت هذه المحاولة.

بعد مقتل علي بن أبي طالب سنة ٦٦١ ميلادية، وبعد الصراع السياسي حول السلطة إبان الدولة الأموية والعباسية، بدأ الصراع الثقافي حول تفسير القرآن والحديث الشريف، ومن ثم ظهرت آراء متعددة ما لبثت أن تفرعت وأصبحت مدارس فقهيـة، وأصبح لكل مدرسة أتباع وأشياع. والدروز ظهروا، فيما بعد، كأشياع لفكرة «التوحيد»، ولهذا فاسمهم «الموحدون». والدَّروز، بفتح الدال، ينسبون إلى أحد دعاة المذهب التوحيدي محمد بن اسماعيل الطهراني المعروف باسم نشتكين الدُّرزي، لكن نشتكين هذا والذي أعطى إسمه لأتباعه، سرعان ما حاول استغلال الدعوة لصالحه؛ الأمر الذي أدى إلى تكفيره وتنحيته عن المذهب وفيما بعد إلى قتله لكن اسمه ظلّ لاصقاً بأتباعه السابقين.

انتشر المذهب الفاطمي في مصر خصوصاً في زمن الحاكم بأمر الله، وقد آثر دعاة هذا المذهب أن يلجأوا للسريّة في بثّ معتقداتهم. وامتدّ المذهب الى بعض القبائل العربية في سوريا. يقول الشيخ قاسم فرو، أحد شيوخ الدروز في فلسطين حالياً: «إن الأصل في تعريف الدروز يرتبط حقيقة بكلمة «الموحدين». والدروز الموحدون طائفة من عرب اليمن

والعراق وجدوا فيها منذ فجر التاريخ ولبثوا قائمين على الدهر بمن انضم اليهم من عرب الحجاز الذين قدموا الى بلاد الشام واستوطنوها. وهم متحدرون من المناذرة اللخميين وقحطان وعدنان وربيعه ووائل وثعلبة ومرَّة وهلال وطي وشيبان وزائدة. من هذه القبائل العربية تحدر الدروز وامراؤهم التنوخيون والمعنيون حكام لبنان. وهم يدينون بالاسلام ويتخذون الفاطمية مذهبا»[1]

ويرى امين طليع ان الدروز «فاطميون افترقوا عن الاسماعيلية». أما عبد الله النجار فيرى ان «الاسلام من حيث انحصاره في القرآن وعدم خروجه عنه هو مدار مذهب التوحيد الذي يفسر آياته على طريقته الخاصة». اما شكيب ارسلان فيقول: «الدروز فرقة من الفرق الاسلامية الفاطمية، والشيعة الاسماعيلية الفاطمية اصلها من الشيعة السبعية القائلين بالائمة السبعة، وهؤلاء من جملة المسلمين».

شيخ الاسلام، امام الجامع الازهر محمود شلتوت، أعلن، في تصريح له في آب ١٩٥٩: «لقد ارسلنا من الازهر بعض العلماء كي يتعرفوا اكثر على المذهب الدرزي، وجاءت التقارير الاولى تبشر بالخير، فالدروز موحدون مسلمون مؤمنون»[2].

ويقدس الدروز النبي شعيب الذي ورد في القرآن الكريم، ومكان قبر هذا النبي مقدس عند الدروز، وهم يزورونه في الخامس والعشرين من شهر نيسان من كل سنة، في مكانه في «حطّين» قرب طبريا. وقد كان لسرّية المذهب التوحيدي اثر سلبي، حيث ان هذه السرّية خلقت مشاكل وثغرات استغلها المغرضون لتشويهها، بل وللتشكيك فيها، وخلقت اساطير وقصص واوهام شعبية، قام بتغذيتها المستعمرون لخلق «تناحر مصطنع» بين الدروز والسنة والشيعة. وقد اهتمت الحركة الصهيونية، قبل العام ١٩٤٨، بالدروز تحت المظلة البريطانية؛ حيث بدأت سياسة «فرق تسد» تستعمل الخلاف الاجتهادي الاسلامي بين الدروز والسنة، وتوظفه لاهدافها. وبرزت دراسات صهيونية حول الدروز ضمن التخطيط لعزلهم، فقام الباحثون بدراسات تؤكد على «الخصوصية الدرزية» وعلى القومية الدرزية»، الخ...

اسحاق بن - تسفي ،رئيس «دولة اسرائيل» الثاني، كتب دراسة مطوّلة بعنوان: «القرى الدرزية في اسرائيل»، يشدد، فيها، على الكراهية التي يكنها المسلم الدرزي للسني.. والمسيحي للدرزي والعكس. ولا ينسى بن - تسفي ان يبرز، في دراسته، العلاقات الطيبة وحسن الجوار التي تقوم بين الدروز واليهود.. ويخرج من ثم بنظرية لا تستند الا على رغبته الخاصة وهي: ان الدروز ليسوا عربا، فهم، كما يرى، خليط من الفرس والاكراد وبعض القبائل العربية.. والدروز، في نظره، اقرب الى اليهود من سواهم؛ وذلك، كما يدعي، يعود الى ان الدروز كاليهود لا فاصل عندهم بين القومية والدين.. «وهم كاليهود موزعون بين شعوب غريبة بدون وحدة جغرافية تجمعهم.. او دولة تضمهم»[3].

وتكرر المصادر الصهيونية اسطورة زواج النبي موسى من ابنة النبي شعيب. وعلى

اساس هذه الاسطورة خُلِقَ المصطلح السياسي الصهيوني «حلف الدم» بين الـدروز واليهود.

ومن هنا ندرك ان الدعاية الصهيونية، ارتكزت على اساطير دينية خلقتها بنفسها وصدقتها وتريد اقناع الدروز المسلمون العرب بها بقوة الســلاح: حيث ان الحركـة الصهيونية عملت على المحاور التالية:

اولا: الدروز ليسوا عربا.

ثانيا: الدروز ليسوا مسلمين.

ثالثا: الدروز اقرب الى اليهود تاريخيا.

رابعا: هناك خصوصية للدين الدرزي.

خامسا: هناك قومية درزية.

والنقطة الخامسة بالتحديد هي الهدف؛ حيث ان «دولة اسرائيل» التي تعتمـد «تحويل الدين الى قومية»، وهذا يحدث للمرة الاولى في التاريخ، تريد في الوقت نفسه دمج المذهب التوحيدي الدرزي بقومية مزعومة ليحدث التماثل بين كلمة «اسرائيل» و «الدروز»، خلافا للتاريخ والجغرافيا، ذلك ان تبرير «القومية اليهودية» يسهل مفهوم «دولة اسرائيل». وهذا يعني بالتالي: ضد الاندماج اليهودي في البلدان التي يعيشون فيها، وضد اندماج الدروز المسلمين في الوسط العربي في الجليل، وبالتالي خلق الخصوصية الدرزية.

اعتقد ان اسرائيل عندما لم تستطع خلق «دولة درزية» موالية لها على غرار ما حدث قبل سنوات عندما خلقت «دولة سعد حداد المسيحيةالاسرائيلية»، لجأت الى «حلف الدم» بين السيد والعبد، ومن هنا ارادت اسرائيـل الحفاظ عـلى «علاقـة خاصـة» مع الـدروز الفلسطينيين في محاولة منها لفصلهم عن عروبتهم الى ان يتهيأ لها الظرف المناسب.

لقد ندد ماركس بشدة بالبرجوازي اليهودي لأنه يعارض «القومية الواقعية بقوميته الخيالية»، ورفض ماركس وجود مسألة يهودية ابدية وتجريدية صرفة، وقال: «اليهودية بقيت ليس رغم التاريخ، بل بالتاريخ»، ويرى ماركس الحل في «الانعتاق الاجتمـاعي لليهودي انما هو انعتاق المجتمع من اليهودية». اما لينين فقد نفى الطابع الابدي لـ اللاسامية واكد ان الحل هو في ان يذوب اليهود في سكان البلد الذي يقيمون فيه، وعليه، يقول لينين: «علينا ان نساند كل من يساهم في وضع حد للخصوصية اليهودية»[٤].

ان خلق«الخصوصية الدرزية» هو نفسه وهم خلق الخصوصية اليهودية، إنه وهم من بنات افكار الحركة الصهيونية، اي خلق فكرة «التماثل» لتبرير وجود دولة اسرائيل.

في عام ١٩٤٩ بلغ عدد سكان القرى الدرزية الفلسطينية ٢٦٩٩٤ نسمة، تتوزعهم قرى: دالية الكرمل، عسفيا، شفا عمرو، المغار، يركا، بيت جن، جولس، حرفيش، البقيعة، أبو سنان، كسرى، الرامة، يانوح، كفر سميع، جت، كفر ياسيف، عين الاسد، سلجور. وفي معركة شفا عمرو، وكفار عطا، استشهد ٢٠٠ درزي فلسطيني وهم يحاربون ضد الصهيونية عام ١٩٤٨ ضمن الفيلق الدرزي في جيش الانقاذ.

في عام ١٩٥٣، قام احد الدروز المتعاونين مع الحكم العسكري الاسرائيلي بترجمة مقتطفات من كتاب «اسحق بن –تسفي» للعربية، وقامت اسرائيل بتوزيع آلاف النسخ من هذا الكتاب على البيوت العربية الدرزية. وفي دراسته اعلن بن – تسفي «ان الدروز امة ذات طابع خاص ومصير خاص يفرقان بينها وبين سائر الامم. والأمة الدرزية [حسب تعبيره] من ناحية معينة تشبه الامة اليهودية في بعض خطواتها السياسية. فعندها ايضا نجد الدين والقومية متحدين معاً حتى يصعب التفريق بينهما كما تشبه هذه الأمة بتفرقها شعبنا اليهودي في شتاته».

يعلق جبرا نقولا، في مجلة الجديد ١٩٥٥، على قول «بن – تسفي» التالي: «إن اصل الدروز مزيج من اصل فارسي، ودم كردي، مع قبائل عربية قديمة من الخليج الفارسي» فيقول:

«اذن فما معنى كل هذا اللف والدوران حول اصلهم وهل هذا يميز الدروز عمن حولهم من الاهلين العرب؟ اليس كل هؤلاء العرب الذين يقطنون البلاد العربية من الخليج العربي حتى سواحل الاطلنطي ومن جبال طورس حتى بحر العرب هم كذلك مزيج من قبائل عربية وشعوب اخرى تعربت تاريخيا؟ ولكن متى كان الاصل العنصري هو الذي يقرر القومية؟» ويضيف جبرا نقولا: «اذا اخذنا بنظرية الاصل العنصري هذه، لا نجد في العالم اليوم امة واحدة، فليس في العالم اليوم امة ترجع الى اصل عنصري خالص».

في عام ١٩٥٦، سنت اسرائيل قانون التجنيد الاجباري للشباب الدروز، انطلاقا من سياسة حلف الدم ونظرية الخصوصية، ولكن الدروز العرب رفضوا هذا القانون وناضلوا ضده، ففي العام نفسه قدمت عريضة الى اسحق بن–تسفي رئيس الدولة تحمل تواقيع ١٦٠٠ مواطن درزي فلسطيني يرفضون فيها سياسة التجنيد، وقاد حملة التواقيع الشيخ فرهود قاسم فرهود وهو شيخ وطني من مواليد ١٩١١ من مواليد قرية الرامة، درس في مدرسة القرية الابتدائية وانهى الصف السادس عام ١٩٢٤ وعمل كحجار في مقالع الصخور(٥).

في تموز ١٩٦٠ القت الشرطة القبض على الشاعر سميح القاسم الذي رفض الانصياع لقانون التجنيد قائلا: «انني كعربي أؤمن بعروبتي.. ارفض حمل البندقية، وان تجنيدي بالقوة سيحيلني الى مجرم.. وستكونون مسؤولين عن كل النتائج»(٦).

وبدأت حملة مركزة تركز على خصوصية الدروز وتبث افكار التفرقة بينهم وبين السنة والمسيحيين الفلسطينيين، وكان قائد الحملة هذه، الصهيوني «نسيم رجوان» رئيس تحرير جريدة اليوم الذي ركز، في حملته، على قومية الدروز وخصوصيتهم وتشابههم مع اليهود. وقد رد عليه، يومها، فوزي الاسمر وراشد حسين وسلمان شحاده وغيرهم من الكتاب الفلسطينيين. وفي عام ١٩٦٠، ايضا، كتب الصحفي عاموس فريدمان دراسة في صحيفة «هاعولام هزية» تحت عنوان «محاولة كشف اسرار عقيدة الدروز»، وهذه العملية، يقول نبيه القاسم: «نبهت كل فرد درزي الى المخاطر التي تنتظره، فقامت التظاهرات في

كل القرى .. واحتلت قوات الشرطة قرية حطين في يوم الزيارة التقليدية السنوية لمقام النبي شعيب تفاديا لصدام متوقع في نيسان»[٧].

كذلك قام الطلاب الدروز في الجامعة العبرية بارسال كتاب مفتوح لوزير الداخلية، هذا نصه:

الموضوع: بند القومية في بطاقات الهوية لابناء الطائفة الدرزية: «نلفت نظركم الى التصرف الغريب الذي قامت به وزارتكم في الآونة الاخيرة، اذ اخذت تغير تسجيل قومية ابناء الطائفة الدرزية من عربية الى قومية مختلفة جديدة هي القومية الدرزية. ونحن نرى في هذا التصرف حلقة جديدة في حلقات محاولة فصل الطائفة الدرزية عن الطوائف العربية الاخرى. انها لحقيقة ثابتة ان الدرزية هي مذهب ديني، وان قومية الدروز هي القومية العربية. اننا نحتج بشدة على هذا التصرف غير الشرعي الذي اتخذتموه تشويها للواقع والتاريخ، ونعتبر ذلك تعديا على حقوقنا وامتهانا لكرامتنا. نتوجه اليكم مطالبين بايقاف والغاء هذا التصرف»[٨].

والشيخ قاسم فرو من عسفيا يكتب: «إننا اذا انكرنا اننا عرب فإننا ننكر تاريخ ثوراتنا التاريخية.. ان من يريد ان يبدل قوميته العربية بقومية لم توجد يوما، الا وهي «القومية الدرزية» مقابل عضوية الكنيست او راتب او وظيفة، فإن هذا لا يغير من التاريخ والحقائق التاريخية شيئا»[٩].

وسارع عضو الكنيست توفيق طوبي لاثارة القضية في الكنيست فأعلن امام اعضاء الكنيست في ١٩٦٢/١٢/٢٨: «ان هناك من يريد ان يفرق المواطنين العرب الى طوائف لضرب وحدتهم وضرب نضالهم، ولذلك تسعى السلطة، عن طريق وزارة الداخلية وتشجيع وزارة الدفاع ورئيس الحكومة، الى اظهار المواطنين الدروز كقومية خاصة وتجريدهم من عروبتهم. ان هذا السعي الذي ظهر بالضغط على المواطنين الدروز لتغيير قوميتهم في الهوية من «عربي» الى «درزي» يذكرنا بمساعي المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين في سوريا ولبنان، وفي هذه البلاد، لتقسيم الشعب العربي الى طوائف وقوميات، هذه المساعي هي انتهاج سياسة فرق تسد وتستهدف المحافظة على هيمنة وسلطة العناصر الرجعية بين المواطنين الدروز. ولكن المواطنين الدروز في اسرائيل يرون انفسهم وبحق جزء لا يتجزأ من الشعب العربي وسيناضلون متحدين، من اجل حقوقهم...».

ويعترف نبيه القاسم بأن السلطة استطاعت ان تنجح، في هذه الفترة، بتنفيذ خطتها التي مهد لها نسيم رجوان رئيس تحرير «اليوم»، والتي تقضي بنقل الصراع، من صراع بين الشباب الدرزي الوطني ورجال السلطة، الى صراع بين الدروز انفسهم. ولم يستيقظ الواعون الا والسلطة تعلن عن اقامة محاكم دينية درزية خاصة.. وعن منع الدروز من الاحتفال بعيد رمضان بحجة انه للمسلمين السنة فقط.. ثم بايعازهم للبعض باخراج كراسة تعلن عن «زواج موسى من ابنة شعيب».

في عام ١٩٦٤، فتك مرض الحصبة بالعشرات من اطفال كسرى وكفرسميع وينوح نتيجة اهمال الرعاية الصحية بل وانعدامها. وفي نفس العام سارع امنون لين، ليدعو الى وضع برنامج تعليم خاص للمدارس الدرزية، والى المطالبة ببناء مدرسة ثانوية درزية. واخذت اجهزة الاعلام الاسرائيلية تروج لهذه المطالب. فيكتب الشيخ صلاح سلمان شوفانيه سكرتير منظمة الجنود المسرحين في شفاعمرو موجها كلامه لمستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة:

«ان طائفتنا الدرزية عاشت اجيالا في هذا الوطن وهي تحافظ على كرامتها وحقوقها، فالدروز يا سعادة المستشار عرب، وانكم لتعرفون ذلك حق المعرفة وانكم في ابعادكم الطائفة الدرزية عن الشعب العربي تخلقون سلاحا للتفرقة بين ابناء الشعب العربي الواحد. اننا نستنكر ما تقوله الاذاعة والصحف، ونحس بالخجل عندما تخرجنا من عداد الشعب العربي. مصالحنا وعاداتنا وتقاليدنا واحدة، لا تفترق ابدا عن مصالح سائر ابناء الشعب العربي».

ولكن امنون لين، عضو كنيست ومدير الدائرة العربية لعمال حيفا سابقا، يتابع خطته ويقول: «يجب ان نغرس في افئدة الشباب الدروز فكرة درزية اسرائيلية ووضع سياسة واضحة تجاه الشباب الدروز توضح لهم لماذا عليهم ان يساعدوا الدولة...»(١٠).

خصوصية الاضطهاد للدروز. هذا هو العنوان الاصح لممارسات السلطة الاسرائيلية، فاسرائيل تضطهد نصف مليون عربي يعيشون في ارضهم الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨، ولكن «الخصوصية القومية» الوهمية التي حاولت اسرائيل خلقها للدروز تحولت الى خصوصية في الاضطهاد، خصوصا بعد ان بدأت اسرائيل بنهب اراضي «الخيط» التابعة لقرية بيت جن بالقوة.

في العام ١٩٦٧، صدر في اسرائيل كتاب «اصل الموحدين الدروز» للكاتب اللبناني امين طليع «وكان له الاثر الكبير على كثير من الشباب المشتت الآراء والافكار. ولاقى الكتاب التعليقات والتحليلات في عدد من الصحف العربية والعبرية.. حتى ان بعض الدمى حاولوا الحيلولة دون توزيعه في السوق.

وقد استمر الباحثون الاسرائيليون والحكم العسكري بترويج الشائعات حول المذهب الدرزي بين الجماهير البسيطة؛ حيث خلقت الاوهام والاساطير حول العقيدة الدرزية وحول الدروز، وفي هذا الاطار يروي نبيه القاسم هذه الحكاية النادرة فيقول:

«ليس من السهل تغيير الصورة المشوهة للدرزي بالسرعة المرجوة.. خاصة ونحن.. اقصد عرب ١٩٤٨، لا نزال نتندر ونستعيد تلك الاعتقادات التي نشرها الاسرائيليون بين ابناء شعبنا العربي في المثلث والتي تقول ان للدرزي ذيلا... وانه يعبد العجل ويأكل لحم الانسان... وليطيل الله بعمر استاذي (عزمي يونس) الذي كان حظه ان ينام ليلته الاولى في الرامة، في بيت مدير المدرسة الدرزي... فقد قضى ليلته ساهرا يترقب ساعة الذبح

خاصة وان والدته الكريمة حذرته، وهي تودعه، بأنه ذاهب من عرعرة المثلث الى جبال الجليل حيث يسكن الدروز آكلو لحم الانسان. حدث هذا عام ١٩٦٠ وحتى الآن لا نزال نتندر على استاذنا الكريم الذي لا يزال بيننا في الرامة حيا يرزق».

نشرت جريدة «معاريف» بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٧ ومثلها فعلت الجيروزاليم بوست «ان شرطيين من حرس الحدود من ابناء الطائفة الدرزية قاما بقتل عاملين عربيين من رام الله». ولم يكتف محرر «معاريف» بنشر الخبر بل قال: «لا يكفي تقديم المتهمين للمحاكمة، وانما يجب علينا ان نتساءل ونبحث كيف كان بامكان المتهمين القيام بمثل هذا العمل المخزي».

بعد نضال خاضه الشباب الدروز الواعي حول هذه الحادثة تبين ان المجرمين ليسوا من الدروز بل هم يهود، والقتلة هما: «عيلوز البرت وهو برتبة شاويش والثاني هو الشرطي الياهو الياس»[١١].

وصدف ان قتل خلال اسبوع واحد، شابان درزيان من قرية يركا، الاول اسمه علي شوقي قتل في صدام مع دورية فدائية بالقرب من نهر الاردن يوم ٢٥/٣/٦٨، والثاني اسمه حامد جابر ابو طريف قتل في شوارع الخليل يوم ٣١/٣/٦٨. وقد ضخمت الصحف الاسرائيلية الحادثين.. وعملت الصحافة على ابراز الكراهية «المتأصلة» التي يكنها ساكن الضفة الغربية للدرزي ليس لكونه جنديا يحمل البندقية، وانما لكونه درزيا فقط.. وبالغت الصحف في تصوير ما حدث في الخليل من توتر واظهرت وكأن النيران ستندلع بين لحظة واخرى وان الرغبة في الانتقام والثأر، تدفع الشباب الدروز الى تحدي القوانين والقيام بعملية مدمرة. وطبعا لم تنس هذه الصحف ان تبرز موقف المسؤولين المعارض لهذا التصرف المشين من قبل الدروز، وبدأت هآرتس تنسج القصص الوهمية «بأن عشرات الشباب الدروز قاموا بالاعتداء والهجوم على سكان الخليل... وان قوات الامن عملت على تهدئتهم واعتقالهم وتهدئة مشاعرهم المتأججة بصدق على مقتل الشرطي الدرزي»[١٢]؛ الامر الذي جعل حركة التحرير الفلسطيني فتح تصدر بيانا تستنكر فيه هذه الحوادث والاشاعات وتعلن ان «اهالي الخليل هم اخوة للدروز لانهم كلهم من شعب واحد هو الشعب العربي. ان اخواننا العرب الدروز هم ابناء الشعب الفلسطيني»[١٣].

وبعد ذلك حدث ان قتل ثلاثة حراس من قرية بيت جن يوم ١٤/٩/١٩٦٨، وسارعت «الاتحاد» صحيفة الحزب الشيوعي الى التعليق قائلة: «بعد ايام من مقتل الثلاثة شاعت في القرى المجاورة لبيت جن في نحف، كفرياسيف، دير حنا، اخبار كاذبة تقول ان الدروز من بيت جن، قتلوا بالسكاكين ثلاثة من تجار غزة، ثأرا للحراس الدروز الثلاثة... هذه الاشاعة كاذبة وسافلة، ونحن نحذر جميع المواطنين العرب من المسلمين والمسيحيين والدروز من السقوط ضحايا لمثل هذه الأكاذيب[١٤].

والبروفسور جبوتنسكي يطلب في محاضرة له القاها في حيفا تحت عنوان «الاستعمار العربي» بأن تعمل اسرائيل على تمزيق وتعرية الاستعمار العربي. فالعرب،

كما يقول، «ليسوا الا طوائف متباعدة متنافرة. ولهذا، فعلى اسرائيل استغلال كل ذلك بأن تضرب بيد قوية، وان تقوم بأعمال تخريبية لاثارة روح التمرد بين العلويين والدروز في سوريا»(١٥).

في انتخابات ١٩٦٩، صوّت اكثر من الف درزي للحزب الشيوعي الاسرائيلي؛ ففي عسفيا نال ١٥٠ صوتا، وفي يركا، موطن الشيخ جبر معدي، ١٩٧ صوتا، وفي بيت جن ١٨٤ صوتا، وفي المغار ٢٢٤ صوتا، وفي دالية الكرمل ٧٦ صوتا. وصرحت «يديعوت احرونوت» قائلة: «حتى انت يا بروتس»*(١٦). اما عملاء الحكومة من الدروز، مثل زيدان عطشي عضو الكنيست والموظف في وزارة الخارجية الاسرائيلية في الولايات المتحدة، فيطرحون فكرة العتب على الحكومة ويرون انها، ان لم تقدم خدمات للدروز، فإن التيار «المتطرف» سينمو؛ وهم يقصدون بالتيار المتطرف الحزب الشيوعي الذي سيزداد نفوذه بين الدروز، فيكتب زيدان عطشي كتابا مفتوحا موجها الى غولده مئير رئيسة الحكومة آنذاك قائلا: «هل ستبقى الطائفة الدرزية وشبابها المثقفون، ممثلين في دوائر عربية حكومية وهستدروتية وحزبية؟ هل ترضى اسرائيل ان تبقى الطائفة الدرزية وشبابها بمعزل عن النشاطات السياسية الحكومية والحزبية...»، وينهي زيدان كلمته محذرا «هذه بعض حقائق عن طائفتي وشبابها ابسطها امامك، كمواطن وكجندي اسرائيلي، وانا اشعر بأن الشباب الدروز تكاد الدعايات المتطرفة ان تبلعهم وبذلك تكون السياسة الخاطئة قد جنت على عنصر اسرائيلي ايجابي مخلص هادىء وأمين»(١٧).

وهكذا يتضح نهجان درزيان في التعامل مع نظرية الخصوصية الدرزية، وهي نظرية صهيونية، نهج وطني يقوده الشيخ فرهود قاسم فرهود والحزب الشيوعي الاسرائيلي، ونهج مؤيد لسياسة اسرائيل ونظرية الخصوصية، ويقوده جبر معدي او تلامذته زيدان عطشي وامل نصر الدين وغيرهم من الزعماء التقليديين الذين يطمحون الى عضوية الكنيست والى الوجاهة العائلية. واسرائيل تدعم النهج الثاني بكل قوتها، منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وقد لوّح النهج التقليدي العشائري للسلطات بـ مقولة «الخطر الشيوعي الزاحف» ظانين ان ذلك سيحث الحكومة على تقديم العطايا للدروز ولكن هيهات!! ففي ١٣/٣/١٩٧٠، اعلن عيزر وايزمن وكان وزيرا للمواصلات، عن حل يقترحه لمشكلة الاقليات في اسرائيل ومفاده: «ارسال المسلمين، يعني السنة، الى الاردن، وارسال الدروز الى جبل الدروز في سوريا». فثارت ثائرة الجماهير العربية الدرزية في فلسطين، وعقدت الندوات الجماهيرية لاستنكار التصريحات وارسلت العرائض، مما اضطر مناحيم بيغن ويوسف سبير الى نفي التصريحات، وفي ١٧/٣/١٩٧٠، صدر تكذيب للتصريحات من وايزمن نفسه.

---

* أما مجلة الغد فتذكر في عددها الثالث، شباط ١٩٧٠، أن عدد الدروز الذين اقترعوا للحزب الشيوعي في مختلف القرى الدرزية بلغ حوالي ألفي صوت.

وثارت الجماهير الدرزية الفلسطينية على اثر اعتقال الشيخ كمال كنج من مجدل شمس من الهضبة السورية المحتلة بتهمة التعامل مع سوريا عام ١٩٧١، وارسلت برقيات الاحتجاج والعرائض، واقيمت الندوات. وفي عام ١٩٧٢، اضطرت مجلة «الدروز» لصاحبها كمال القاسم، وهي مجلة يمولها مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، الى الاعتراف باحتلال اراضي درزية*. وحاولت الصحافة الاسرائيلية التهوين من وضع الدروز المتفاقم فكتبت «معاريف» ان اكثرية الدروز تؤيد التجنيد الاجباري.. وان الشيخ فرهود فرهود لا يمثل الا اقلية. وحاول الكاتب مناحيم راهط، ان يوحي بأن اعضاء الحزب الشيوعي من الدروز هم الذين يقفون وراء الشيخ فرهود وبياناته.

وقد رد الشيخ فرهود على هذا التحريض، فيما بعد، فقال. «لقد فشلت السلطة في محاولتها استعمال اسلوب الترهيب والتخويف فلجأت الى محاولة ضرب لجنة المبادرة الدرزية من الداخل. وقد تجلى هذا الاسلوب في نشر دعاية عني، مثلا، انني شيوعي. والحقيقة اننا نفخر بنضال الشيوعيين المثابر وبمواقفهم ولكني، شخصيا، لست حزبيا ولجنة المبادرة الدرزية، كما هو معروف، شريك اساسي في الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام. ونحن لا ننفي وجود شيوعيين في لجنة المبادرة الدرزية فهذا حقهم فهم دروز. ولكن لا طابع حزبي للجنة المبادرة الدرزية والدعاية القائلة بأن اللجنة هي شيوعية تهدف في الاساس الى ضرب وحدتنا وتفسيخ هذه الوحدة، وفي هذه الحالة يسهل على السلطة تمرير مؤامراتها علينا فأشد ما تخافه هذه السلطات هو وحدة المظلومين والمناضلين»(١٨).

كذلك قام المناضل الوطني سلمان شحاده باصدار منشور ندد فيه بقانون التجنيد الاجباري وبتدخل السلطات بشؤون الدروز الداخلية. واستمر نضال الطائفة العربية الاسلامية الدرزية ضد نظرية الخصوصية وضد حلف الدم وضد التجنيد ومصادرة الاراضي. وكان عام ١٩٧٢ عاما فاصلاً في نوعية النضال وتطوره.. ومرة اخرى، في بيت الشيخ فرهود قاسم فرهود يجتمع عدد من الشباب الدروز الوطنيين بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٢ ليشكلوا لجنة باسم «لجنة المبادرة الدرزية». وكان الشيخ فرهود قد اصدر بيانا واضحا ضد التجنيد الاجباري وضد مصادرة الارض والمس بالمقدسات الدينية عند الدروز، مثل منع الدروز من الاحتفال بعيد الفطر وضد «تحويل الزيارة الدينية السنوية الى حطين؛ حيث قبر النبي شعيب، الى اعياد للدعاية السياسية المعادية لشعبنا العربي». وهكذا بدأت مرحلة جديدة منظمة للنضال الدرزي بقيادة لجنة المبادرة الدرزية، الممثل الشرعي الوحيد لجماهير الطائفة الدرزية الفلسطينية.

يقول الشاب علي خرباوي من يركا: «انا أؤيد الشيخ فرهود في كل ما ذكره في رسالته. ان توقيع المئات من اهالي يركا على عرائض مؤيدة لما جاء فيها، هو تعبير عن النقمة التي يكنها الاهالي على الاوضاع التي شرحها الشيخ فرهود في رسالته».

---

* ويصف الشاعر الفلسطيني سميح القاسم كمال القاسم هذا، بأنه من أذكى زلم السلطة، ويرى أنه لا يقل خطراً عن أي متزعم تقليدي من خدام السلطة.

والشاب جمال جمال يقول «نحن، كأقلية في البلاد، يجب الا يسري علينا قانون التجنيد الالزامي **فكيف اقابل اخي العربي في الطرف الآخر بالسلاح؟؟** ليس لنا مطالب خاصة فمشاكلنا هي مشاكل كل العرب في اسرائيل ومطالبنا مطالبهم»(١٩).

ولا بد ان نشير الى انه توجد، اضافة الى مجلة «الدروز» لصاحبها كمال القاسم مجلة اخرى اسمها الهدى يسيّرها فائز عزام وسلمان ذيب فلاح؛ وهي مجلة تمثل التيار التقليدي وتنطق باسم اعضاء الكنيست من الدروز وكلهم من دعاة «القومية الدرزية». وقد لعبت «الدروز» و «الهدى» دورا تخريبيا في وسط الجماهير الدرزية الفلسطينية. وتعمل المجلتان من اجل اقناع الدروز بأنهم ليسوا عربا، وهما تصدران بتمويل من الحكومة وتتبعان اسلوبا ليبراليا في التعامل مع الآراء، فهما تستكتبان بعض الدروز الوطنيين الليبراليين احيانا للتغطية، اما الموقف، في المجلتين، من الدروز الشيوعيين فهو موقف السلطات الاسرائيلية نفسه من الشيوعيين. وفي مقابل هؤلاء برز مثقفون وطنيون وشيوعيون دروز ولعل: فرهود فرهود الشيخ الوطني وسلمان شحاده وسميح القاسم وسلمان ناطور وجهاد سعد ونايف سليم وحاتم حلبي ومحمد نفاع والشيخ صلاح شوفانيه.. وغيرهم هم قادة التيار الوطني الذي اصبح الاكثر جماهيرية بعد ان تبين للجماهير الدرزية خداع الحكم العسكري الاسرائيلي. ففي ١٩٧٣/٥/٣١، قامت الشرطة بمحاصرة بيت المواطن سلمان حسن غانم من قرية بيت جن وقامت البلدوزرات بهدمه. وقد فجر هذا الحادث مشاعر الدروز، واصدرت لجنة المبادرة الدرزية بيانا قالت فيه: «ان بربرية الهجوم ووحشيته تثبتان للمرة الالف، صحة رأينا ووجهة نظر لجنة المبادرة الدرزية التي اعلناها مرارا، وهي ان سياسة السلطات لا تفرق بين الدرزي والسني والمسيحي وانما هي سياسة فرق تسد» وطالبت لجنة المبادرة الدرزية بـ:

«١ – التعويض الكامل لسلمان غانم.

«٢ – التعويض الكامل لاصحاب البيوت التي هدمت في كل القرى العربية، واعادة بنائها على حساب السلطات.

«٣ – بتوسيع مسطح العمار في قرانا كي لا تتكر المأساة.

«٤ – بإعطاء رخص العمار لطالبيها باسرع وقت ممكن».

وفي عام ١٩٧٤، وعلى اثر عملية «كريات شمونة» التي قامت مجموعة فدائية فلسطينية بتنفيذها. قام العشرات من سكان كريات شمونة اليهود بالاعتداء على المواطنين الدروز السوريين من سكان الهضبة واهانوا الشيوخ والنساء. كذلك قام اليهود بالهجوم على الجنود الدروز الذين تواجدوا في البلدة وضربوهم وصرخوا في وجوههم: «عرب قذرون». وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان مواطنين دروزا ومسلمين سنة ومسيحيين تعرضوا للضرب والاهانة في ايلات وطبريا وحيفا.. وغيرها. ووزعت لجنة المبادرة الدرزية بيانا جاء فيه:

«لقد اسقطت احداث كريات شمونة وما تبعها اقنعة التزييف عن الاخوة اليهودية – الدرزية المزعومة التي تلوح بها السلطات في كل مناسبة، لقد تنبأت لجنة المبادرة الدرزية،

منذ البداية، بفشل اخوة الفرس والفارس والسيد والعبد، اخوة الاستعلاء العنصري التي تحاول السلطات فرضها في كل المجالات، في كريات شمونة اعتدى العنصريون على شيوخ بالعمائم التي تدحرجت، وعلى نساء بالنقابات التي تمزقت، واعتدي ايضا على جنود الدروز في الخدمة الالزامية وحين يفرض الموت على شبابنا على الحدود تصفنا ابواق السلطة بالابطال وحماة الوطن، اما في شوارع كريات شمونة فنحن «عرب قذرون» كما وصفنا العنصريون». وتساءلت لجنة المبادرة قائلة: اين «رباط الدم» الذي يتشدقون به في اذاعاتهم وصحفهم الصفراء وكتبهم المأجورة؟ ما معنى تقييد حرية التنقل والاقامات الجبرية على مناضلينا؟ ما معنى الحكم بالسجن على اكثر من خمسين شابا درزيا لرفضهم الخدمة العسكرية الاجبارية؟

وقد قال رئيس بلدية كريات شمونة لمراسل «يديعوت احرونوت»:«نحن الذين طلبنا من الشرطة منع الدروز من دخول كريات شمونة، فكما لا يخفى على احد اثبت الماضي القريب ان هناك من الدروز من يتعاون مع المنظمات التخريبية...»[٢٠].

في احتفالات ٢٥/٤/١٩٧٤ بذكرى النبي شعيب، توجه الآلاف إلى قرية حطين، وكان اسحق رابين ضيف الاحتفال، ولم يمنع هذا، الشباب الوطني من رفع المطالب التالية.

١ - الاعتراف من قبل الرئاسة الروحية والسلطات المسؤولة بأن عيد الفطر المبارك هو عيد رسمي للطائفة الدرزية.

٢ - الاعتراف العلني بأن الدروز عرب، وانّ محاولة فصلهم عن شعبهم العربي هي مؤامرة قذرة.

٣ - استنكار كل المحاولات والاعمال التي اهانت الافراد الدروز في كريات شمونة وغيرها.

٤ - المطالبة بالغاء التجنيد الاجباري.

٥ - السماح لاحد اعضاء لجنة المبادرة الدرزية(الشيخ فرهود فرهود) بالتكلم في الاجتماع العام... او بقراءة بيان اللجنة الذي اصدرته حول كريات شمونة.

ولكن شيخ العقل أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية،لم يوافق على كل المطالب. فقد مُنع الشيخ فرهود من قراءة البيان الذي رفضوا السماح بتلاوته. ولكن ما كاد الاحتفال يبدأ حتى رفع الشباب الدروز الوطنيون الشيخ فرهود، إمام دروز الرامة، وحملوه إلى المنصة، رغم محاولة الشرطة منعهم. ووقف الشيخ الوطني مطالبا بالغاء التجنيد والاعتراف بعيد الفطر كعيد رسمي للدروز وباقي مطالب الشبيبة الوطنية. وقد نجح الشباب الوطنيون في تظاهرتهم؛ حيث قام بعضهم بكسر ماسورة المجاري، الامر الذي جعل المياه القذرة تنساب نحو منصة الضيوف وعلى رأسهم اسحق رابين وتتدفق بين الحضور وتنشر الرائحة الكريهة. وقاموا بالتشويش على خطب جبر معدي وكمال منصور ورابين. وفي اليوم نفسه قامت الشرطة باعتقال عدد من اعضاء لجنة المبادرة، كما يروي نبيه القاسم في كتابه، وقد تحولت محاكمتهم الى معركة سياسية؛ حيث سميت محاكمات طبريا، وقام

ثلاثة عشر محاميا فلسطينيا بالدفاع عنهم واصدر سميح القاسم بيانا نشرته الاتحاد يوم ٢١/١/١٩٧٥ تحت عنوان: «من اجل حملة عالمية لانقاذ دروز اسرائيل ضعوا حدا لعملية الابادة الروحية، اوقفوا محاكمات طبريا». وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة تقصي قضايا الدروز، وقدمت هذه اللجنة مقترحات مطابقة لآراء ومقترحات امنون لين بدعوتها لضرورة التجنيد الاجباري وضرورة فصل شؤون الدروز عن الدوائر العربية ووضع برنامج تعليمي خاص بالدروز. وكانت الخطوة الثانية هي ما سمي بـ (متحف درزي) في جامعة حيفا يحتوي على بعض المستندات والمعروضات المتعلقة بتاريخ الدروز وعاداتهم وتقاليدهم، ويشرف على هذا المتحف الدكتور جبرائيل بن دور مدير معهد الدراسات الشرق اوسطية في جامعة حيفا، والسيد نيسان متري مدير المركز العربي اليهودي، والسيد فائز عزام، محرر مجلة «الهدى» الدرزية والذي عين مديرا لهذا المتحف. واقامة المتحف تهدف، كما هو معروف، الى خلق تراث مزيف شبيه بدراسات حول حلف الدم، ويأتي ضمن الخط العام لنظريات «الخصوصية الدرزية» و «القومية الدرزية» و «التراث الدرزي»؛ وجميعها نظريات صهيونية لا تتعدى كونها «خصوصية الاضطهاد والقمع» ليس الا.

ولكن السلطات عادت، ايضا، في ٣٠ ايار ١٩٧٥، واتخذت قرارات مثل التجنيد الاجباري وخلق ما سُمي بالقومية الدرزية وتجريد الدروز من عيد الفطر، وتزويج موسى من ابنة شعيب التي لم تخلق. يقول الدكتور اميل توما: وها نحن اليوم في الثلاثين من ايار نشهد عملية قطع آخر خيط أبقوه لنا مع ابناء شعبنا وامتنا... بإقامة دائرة درزية مستقلة عن الدوائر العربية.

وفي ١٨/١٠/١٩٧٥ عقد مؤتمر الناصرة، فوقف الشيخ فرهود يعدد مطالب الطائفة الاسلامية الدرزية قائلا:

«لقد قطع المزيفون شوطا بعيداً في غيهم وانتهكوا حرمة التاريخ باختلاقهم شعارات ومصطلحات مثل «الشعب الدرزي» ، «الدروز والعرب»، «الدروز والمسلمون» وحتى «الدولة الدرزية». لقد أرادونا في مجال الواجبات اخوة، ولكن في حقل الضرر والاذى فاننا عرب كغيرنا. وليس هناك برهان ولا دليل اقوى من هذا على النظرة الأساسية التي تنظر بها سلطات التزييف إلينا، فاليوم تمتد يد المصادرة الغاشمة لتسلب قرانا اراضي عزيزة هي رمز وجودنا. ففي قرية البقيعة صودر ٨٥٠٠ دونم من مجموع ١٤ الف دونم يتبع ما تبقى منها إلى ما يسمى بحديقة «ميرون»، وفي دالية الكرمل صودر ١٢ ألف دونم من ٣٣ ألف دونم، وصودر ٧٠٪ من أراضي يا نوح و ١٥٠٠ دونم من مجموع ١٦٥٠٠ دونم من أراضي حرفيش. وقد صودر نصف أراضي كفر سميع وكسرى. وصودرت سابقاً معظم أراضي الخيط البالغة مساحتها ١٣ ألف دونم».

وفي ٢٧/١٠/١٩٧٥، دخلت بلدوزرات الحكم العسكري الاسرائيلي إلى أرض قرية «كسرى» الدرزية وبدأت تعمل في أرض الأخوين سعيد وأسعد سليمان عبد الله في موقع البلحوسية» المحاذية لأرض يانوح المصادرة، فاجتمع أهل كسرى، في اليوم نفسه وأقسموا الايمان القاطعة، واتفقوا على ما يلي:

١ - ان يعتبروا أي عدوان على أية قطعة أرض، عدوانا على البلد كلها، وأن يتصدوا له ويمنعوه بالقوة مهما كانت النتائج.

٢ - أن يتوحدوا ويشتركوا جميعاً في الدفاع عن الأرض وبكل الوسائل.

٣ - إذا قتل أحد في أثناء الدفاع عن الارض يعتبر شهيدا ومرحوماً ثم يدفن في تلك الارض ليحميها بعد موته.

٤ - كل من يتخلف عن الاشتراك في الدفاع عن الأرض يعتبر «ملعوناً» ويحرم التعامل معه في المستقبل. ويعتبر كل ما يدخل بيته حراما.

وفي اليوم الثاني ٢٨/١٠/١٩٧٥ هبت كسرى عن بكرة أبيها شيوخاً وشباباً ونساء وأطفالاً، كما يقول نبيه القاسم في كتابه وهرعوا جميعاً مسلحين بكل ما تيسر، بالمناكيش والفواريع والعصي والحجارة وغيرها إلى حيث البلدوزرات، وأخرجوها من الأرض بالقوة. وعاد الأهالي إلى القرية وعقدوا اجتماعاً آخر اتخذوا فيه احتياطات أخرى وقرارات اضافية منها:

١ - الاتصال بمحامين مخلصين للدفاع عنهم قانونيا.

٢ - وضع حراسة ورقابة فعلية على الأرض ليلا ونهارا.

٣ - الكتابة في الصحف لفضح مخططات التهويد.

٤ - طلب المساعدة واستنفار القرى الدرزية الأخرى إذا لزم الأمر.

٥ - مطالبة قائد فرقة الأقليات بالكف عن طلب شباب «كسرى» للجيش والاحتياط؛ وذلك لحاجتهم الماسة الان لحراسة ارضهم من الصهيونية، حسب تعبير الشاب سلمان حسين نصر الدين، الذي ذهب هو وجاره سعيد غانم في تلك الليلة، على ضوء اللوكس، لحراسة أرضهما في موقع الرقراقة القريبة من البلحوسية.

وكان أهل كسرى قد طردوا، قبل ذلك، البلدوزر من أرض سلمان رشراش (الغربية) التي كان قد حضَّرها بلدوزر الجيش كبؤرة للنفايات، وأهل كسرى يتندرون الان على المهندسين والمدراء والسواقين الاسرائيليين الذين هربوا من الأرض أمام وحدة الأهالي واصرارهم، وعلى تمزيق الخرائط والأوراق وتخويف البوليس بدلا من الخوف منه. فعندما سأل الضابط الطفل ملحم، وعمره ١١ سنة، بقصد تخويفه: لماذا تحمل هذه البلطة يا ولد؟ اجابه على الفور. لاضربك بها إذا لم تخرج من أرضنا. أما الشاب سعيد عبد الله فقال: «اليد التي ستمتد على أرضي ثانية ستنكسر وإذا مت فالموت أشرف وأفضل من التسليم للظالمين واللصوص عينك عينك»(٢١).

* * *

هكذا ناضل المسلمون الدروز الفلسطينيون ضد «خصوصية الاضطهاد »، ضد «التجنيد الاجباري»، ضد «نهب الأراضي»، ضد «سياسة التفرقة»، ضد «الأساطير

الاسـرائيلية»، ضـد «القوميـة الدرزيـة»، ضـد «المصطلحات الاسرائيلية»: «الـوطن الدرزي» – «الشعب الدرزي» – «التراث الدرزي».. وغيرها. وقد استخدم الدروز في نضالهم عدة أساليب فمارسوا أسلوب النضال الجماهيري: التظاهر، الاحتجاج، وأسلوب الدفاع السلبي مثل التسجيل مسلمـاً سنياً، ومحـاولات الانتحار، وأسلـوب الدفـاع الايجابي مثل الفرار من الجندية ودخول السجن، وأسلوب الهجوم المسلح مثلما فعلت قرية كسرى، ولا يهمنا هنا نوع السلاح الذي استخدم وما إذا كان سكينا أو فأساً أو حجراً.. او بندقية، وقد حدثت حوادث اغتيال لعملاء السلطة باطلاق الرصاص عليهم ولكن هذا الشكل ظلّ ضعيفاً، وعلى الأرجح انه سيتطور أكثر وبخاصة بعد ان كشفت اسرائيل القناع عن وجهها حول حقيقة معاملتها للدروز. ولوحظ في السنوات الأخيرة، تزايد عدد الرافضين للخدمة الاجبارية وتزايد عدد الفارين والسجناء، سجناء الضمير. كذلك لـوحظ، في السنوات الأخيرة، انحسار دور الزعامة التقليدية الدرزية الموالية لاسرائيل بين جماهير الدروز، ولوحظ النمو المتصاعد لدور الجماهير الوطني وخصوصا بقيادة لجنة المبادرة الدرزية. كما اننا نلاحظ انه، منذ العام ١٩٦٩، ازداد النشاط الوطني بين عرب ١٩٤٨ ومنهم الدروز بشكل واضح. وهذا مرتبط أساسا بعاملين:

الأول منهما يتعلق بنمو حركة المقاومة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وبنمو الثورة الفلسطينية في المنفى ونمو الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية.

والثاني مرتبط بازدياد نمو وتائر النضال الوطني، بين عرب ١٩٤٨، بقيادة الحزب الشيوعي راكح، بعد ان تخلص هذا الحزب، عام ١٩٦٥، من جنـاح موشي سنيه الصهيوني؛ وازدياد نفوذ هذا الحزب بين العرب جعله أشبه بالممثل الشرعي للعرب. إضافة الى ما ذكرنا يمكن القول: إن التطور الذي حدث بالنسبة للثورة الفلسطينية، وطريقة تعاملها مع الاتجاهات الوطنية بين عرب الجليل سارع في نمو النضال الوطني فضلاً عن أن نمو الفاشية الاسرائيلية، وازدياد الاضطهاد للعرب ومنهم الدروز، جعل العربي في اسرائيل يدافع عن المتراس الأخير له. ولعل حادثة «يوم الأرض» تعتبر نموذجاً للفاشية الاسرائيلية ونموذجاً للتصدي العربي الذي أصبحت هذه المسألة بالنسبة له مسألة حياة او موت.

يسأل هادي زاهر الشيخ قاسم فرو، في مقابلة صحفية: ما هي الامتيازات التي تمنحها السلطات للدروز ولا تمنحها لباقي العرب؟

ويجيب الشيخ الدرزي الجليل قائلا: «أنظر إلى قرانا تعرف الجواب، انه لا يوجد أي وضع خاص لنا نحن الدروز، اللهم إلا «المقبرة العسكرية» الموجودة في قريتنا والتي تضم في ثراها عدداً كبيراً من الشبان الذي جُندّوا وسقطوا نتيجة للصفقة التجارية التي عقدت بين حكام اسرائيل والزعامة التقليدية». وحاتم اسماعيل حلبي من دالية الكرمل، وعضو سكرتارية لجنة المبادرة الدرزية يقول: «ليس صحيحا القول ان الدروز طالبوا بأن

يجندوا، فهذا خطأ من أساسه. وجميعنا شهود عيان على المعارضة الجبارة من أبناء الطائفة الدرزية التي واجهتها السلطة في حينه، ففي عام ١٩٥٦، حين أقرت السلطة نظام التجنيد الإجباري، وقّع ٤٠ شخصا مع التجنيد ووقع ١٦٠٠ شخصا ضد التجنيد »(٢٢).

وفي تموز ١٩٧٨، قدّم النائب توفيق طوبي باسم كتلة الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام، اقتراحا عاديا لجدول أعمال الكنيست لبحث موضوع تجنيد الشباب العرب الدروز، لأول مرّة. وجاء في اقتراح طوبي:

«إن حملة اصطياد الشبان العرب الدروز، وحملات الارهاب البوليسية التي شنتها قوات الجيش والبوليس على ابناء الطائفة الدرزية يثبت ان هناك ضرورة ملحة للاخذ بالاعتبار رفض الشبان الدروز خدمة سياسة الاحتلال والتمييز لأسباب تتعلق بالضمير. ولذلك فاننا نطالب بادراج هذا الموضوع على جدول اعمال الكنيست لالغاء التجنيد الاجباري المفروض على أبناء الطائفة الدرزية وتحويله إلى خدمة اختيارية»(٢٣).

وقالت جريدة الاتحاد: «باجراء حساب بسيط تكون حصة الالفي نسمة (عدد سكان البقيعة) هي ٣٠ سنة سجن فعلي؛ وعليه فان حصة الـ ٣٥ الف مواطن عربي درزي تكون أكثر من ٥٠٠ سنة سجن فعلي». واستنتجت الاتحاد هذا بعد ان سجن ٤٠ شابا من البقيعة ٣١ سنة سجناً فعلياً. وهؤلاء الشبان هم: عماد زين الدين، يوسف خير، صالح زرقا، علي زرقا، جمال خير، صالح حميد، شفيق زرقا، أنور عباس، جمال مداح، عبد الله عامر، سليم ابو جنب، محمود سعيدة، محمد سعيدة، فواز سليم، يوسف سليم، فؤاد سليم، كمال رمضان، محمد عامر، فضول أسد، سلمان عباس، غالب خير، سميح خير، سميح حيساوي، سلمان زرقا، حسين مهنا، أحمد العلي، حمزة الدين، أمين مهنا، محمد مهنا، محمد عباس. علي سويد، هاني خير، كمال سويد، سليمان سويد، نعيم خير، كمال خير، كمال حسن.(٢٤)

وهنا لا بد من الاشارة الى قضية مهمة فقد كتبت صحيفة الاتحاد ما يلي: «اعلن الشباب الدروزإسلامهم أي غيروا الهوية إلى مسلم من درزي»، والحقيقة ان هذا خطأ وقعت فيه «الاتحاد »، مثلما وقع فيه كتاب «واقع الدروز في اسرائيل» الذي كتب بنيّة حسنة. فالتفريق بين «درزي» و«مسلم» يشبه تماماً التفريق بين «درزي وعربي». والأصح أن نقول: من «مسلم درزي إلى مسلم سني»، وهو المقصود. وينبغي أن نقول: «العرب الدروز» و«المسلمون الدروز». والكتاب السابق الذكر يقول مثلاً: «هبّ المسلمون والمسيحيون والدروز في وجه السلطة»؛ وهذا خطأ غير مقصود كما اعتقد. فالمذهب الدرزي احد المذاهب الاسلامية.

وفي تموز أيضاً، أصدرت لجنة المبادرة بياناً تستنكر فيه الهجمة البوليسية على القرى العربية الدرزية المسلمة، وقال البيان: «لقد أعلنت السلطة شهر أيار كشهر للدروز، وكان حافلاً بالمحاضرات والندوات التي تتحدث عن «تحالف الدم» ولم يكد أيار ينتهي حتى أصبح شهر «حزيران» شهر مطاردة الدروز واعتقالهم وإرهابهم. واليوم يتساءل

أبناء الطائفة الدرزية: إلى متى سنظل نعاني من هذه السياسة وهذا الظلم؟ وطبعاً لم يفلت من هذه الهجمة «الايجابيون» ومن لف لفهم [أي الزعامة التقليدية التابعة للسلطات] وهم يتساءلون كذلك: هل هذه هي المكافأة»(٢٥).

ويعلق حنا ابراهيم في مقالة له بعنوان: «خواطر في شهر الدروز»: «في نهاية الشهر قدم يروحام ميشل، سكرتير الهستدروت العام، هديته للطائفة الدرزية بشكل مجلس عمال درزي لقرى الجولان والجليل وبذلك يتابع الحملة الصهيونية القديمة لفصم الدروز عن القومية العربية وجعلهم «قومية» منفصلة لها تراثها ومدارسها ومناهجها ومحاكمها الشرعية الخاصة. فالجماهير الدرزية ترفض ان تلعب دور «القوزاق» في عهد القيصرية»(٢٦).

ويكتب الشاعر نايف سليم تحت عنوان «تراث درزي وتهذيب حقاً أم وقاحة صهيونية تفرض علينا تحت أسماء مستعارة؟». ويقول: «بعد قراءة سريعة لبعض كراريس ما يسمونه بـ «التراث الدرزي» المفروض حاليا للتعليم في مدارس قرانا العربية الدرزية وجدت ما يلي: «في كراس «عيد الأضحى» صفحة ٣ جاء: «قد يُسأل المعلم: هل هو درس دين أم درس تراث؟ والجواب إن هذا الدرس هو درس التربية الدينية وإن موضوع التراث هو الموضوع الوحيد الذي يستطيع ان يقوم بهذه المهمة». ولكن في كراس «عيد النبي شعيب» صفحة ١٩ جاء هذا العنوان الاستفزازي الذي ينزل بالتربية الدينية والتراث إلى الحضيض الغرامي، والعنوان هو: «دبكة نسائية». وقد جاء فيه: «وأمسكت كل راقصة بخاصرة الاخرى ورحن يتمايلن بانتظام، اما الشيوخ فراقبوا الدبكة من بعيد». وفي صفحة ١٢ من نفس الكراس جاء هذا التعبير: كان سيدنا موسى ينظر نصيحة شعيب» هكذا! «موسى سيدنا»، اما «شعيب» ف حاف بدون سيدنا. أو يقول الكراس: «يترو كاهن مدين هو شعيب وهو حمي موسى وهو رعوئيل ابو صفورة، وان ليترو سبعة اسماء» ويعود ويخترع النظرية الشاذة التالية: «انه لا خلاف بين رأي التوراة ورأي الدروز في هذا الموضوع». والمؤلف يعرف ان الخلاف جوهري جدا. كذلك يصف الكراس: «النبي شعيب طول قدمه نصف ذراع» او «استشاط النبي الشيخ غضبا». اما عن الحاكم بأمر الله الفاطمي فيقول كراس «الأمانة». «لقد حارب الحاكم بأمره الغش، وأصدر القوانين لمراقبة الموازين. وأما في **دولتنا اليوم**، فمن المهمات الرئيسية التي تقوم بها وزارة التجارة والصناعة مراقبة العيارات، وفي الماضي استعملت عيارات من الحجارة، **والقانون في اسرائيل** يعاقب من يخالف الأسعار...»».

وفي كراس «النبي رسلان» جاء: إن «سبلان هو زبولون بن يعقوب». ثم في نفس الكراس: «واستحدثت بمبادرة الهستدروت عادة جميلة، وهي تنظيم مسيرة للنبي سبلان تشترك فيها **فرق الشبيبة. والكشاف الدرزي والفرقة الدرزية في جيش الدفاع الاسرائيلي وفرق يهودية**». وأما عن مصادرة أوقاف هذا النبي مع أغلب أرض حرفيش قريته المجاورة وارض بقية القرى فلم يذكروا شيئا. وفي صفحة ٤ كتبوا: «إن من **اهداف**

تدريس **التراث إبراز استقلال الطائفة**» و«ان يتعلم الطالب ان مقام النبي شعيب كان مبنياً ومشهورا قبل معركة حطين وقبل **صلاح الدين**»[٢٧].

هذه بعض الامثلة مما يسمونه «التراث الدرزي» والذي يهدف، كما سبق وقلنا، إلى خلق الخصوصية الدرزية الموهومة.

في تموز من عام ١٩٧٨، نقرأ خبر اعتقال أربعة شبان من «المسلمين الشركس الفلسطينيين» من قرية «كفركما» الفلسطينية وقد صرح هؤلاء الشباب في مكتب التجنيد عن عدم استعدادهم لحمل السلاح لمحاربة أخوتهم عبر الحدود وقد حملوا شهادات «تديّن» من إمام القرية ولكنهم اعتقلوا. والشباب الشركس الاربعة هم: محمد شمسي وشوقي ليفاي وعبد الحليم شوكن وأحمد شمسي».[٢٨]

وبالقوة، وبقدرة قادر يصبح «الشركس الفلسطينيون» الذين يسكنون فلسطين منذ القرن الماضي، يصبحون في عرف سلطات الاحتلال «اسرائيليين» شاءوا أم ابوا. في حين رفض اليهود الاندماج في بلدانهم الأصلية في أوروبا. مع أنهم يحملون مواطنيتها حتى العام ١٩٤٨، ويصبح «مبرراً» لليهودي الالماني والفرنسي الذي قدم لفلسطين عام ١٩٤٨ أن ينسى جنسيته الأصلية التي كان يحملها؛ أما «الشركس الفلسطينيون» الذين يقيمون في فلسطين منذ القرن الماضي فلا يحق لهم، وفق العقل الصهيوني، أن يظلوا فلسطينيين لأنهم لا يريدون التنازل عن كونهم فلسطينيين. وهذا المنطلق الصهيوني يهدف ايضا إلى خلق التماثل بين اليهودي والصهيوني وبالتالي يصبح الشركسي الفلسطيني بالقوة «شركسياً اسرائيلياً».

لقد عملت الحركة الصهيونية على خلق فكرة التماثل عند الدروز والشركس لتبرر وجودها الصهيوني ولتحول الدين إلى «قومية». وبينما ترفض الصهيونية فكرة «الاندماج» لليهود في أوطانهم الأصلية في أوروبا، تريد من الشركس والدروز أن يندمجوا بالقوة في «الدولة الاسرائيلية» وفكرها الصهيوني.

في ٩ أيلول ١٩٧٨ انعقد المؤتمر الأول للجنة المبادرة الدرزية التي كانت قد تأسست عام ١٩٧٢ في «شفا عمرو»، وقد كان هذا المؤتمر علامة هامة في نضال الطائفة الاسلامية الدرزية الفلسطينية العربية في فلسطين، يرحب الشيخ صلاح شوفانيه بضيوف المؤتمر ويعطي الكلمة لرئيس المؤتمر الأديب الفلسطيني المناضل محمد نفاع، فيقول محمد نفاع في كلمة الافتتاح:

«نفتتح أيها الاخوة هذا المؤتمر المبارك، المؤتمر الأول للجنة المبادرة الدرزية ومؤيديها، رافعين راية العصيان والرفض في وجه سياسة التفرقة والبطش والضياع.. متحّدين ومتحدّين. وإذا كان الآباء في الماضي قد رفضوا الرّديف زمن الحكم الاحتلالي التركي لمحاربة شعب اليمن، فمن الطبيعي ايضا ان يرفض الأبناء اليوم ان يكونوا اداة قمع وعدوان ضد الشعوب العربية وضد شعبنا العربي الفلسطيني بالذات». ويرى محمد نفاع ان الممثل الحقيقي للدروز ليس الزعامة المنتفعة من اسرائيل بل من يقارع سياسة

الظلم، وينهي كلمته قائلا: «نعم، نحن الذين لنا ان نفخر بسلطان الأطرش والشهيد ابي الوليد [كمال جنبلاط] علمين من اعلام الاصالة والتضحية». ويلقي الشيخ فرهود فرهود القائد الوطني للدروز الفلسطينيين كلمته صارخا: «أهو قليل، أيها الاخوة، محاولة تجريدنا من عروبتنا؟ ومع كل هذا أليس التمييز العنصري واحتقار كل من ليس بيهودي .أليس هذا واضحا للعيان؟». واستعرض جهاد سعد عضو سكرتارية لجنة المبادرة الدرزية من شفا عمرو انجازات لجنة المبادرة، وعدد هذه النضالات كما يلي:

١ – في عام ١٩٥٦، وقع ١٦٠٠ شخص على عريضة ضد سن قانون التجنيد الاجباري وتظاهر المئات.

٢ – في عام ١٩٥٩، وقعت المعركة المباشرة مع السلطة ضد سن قانون التجنيد.

٣ – في عام ١٩٦٤، وبمبادرة من بعض الشبان الذي أطلقوا على أنفسهم «الدروز الاحرار » صدر بيان وُزِّع في مقام النبي شعيب عليه السلام، أثناء زيارة ليفي اشكول للمقام. وكان مضمون البيان ما ننادي به اليوم.

٤ – في عام ١٩٧١، أصدر الشيخ فرهود فرهود بيانه الذي كان بمثابة النداء الاول للجنة المبادرة الدرزية.

٥ – في عام ١٩٧٢، تشكلت لجنة المبادرة الدرزية.

٦ – الهبّة الشعبية في مقام النبي شعيب عليه السلام عام ١٩٧٤ حيث اشتبكت الايادي وتحدت سواعد الشبان، بوحدة رائعة، السلطة وزلمها، مفشلين مؤامرتهم الرامية الى تحويل الأماكن المقدسة لمهرجانات سياسية تخدم مطامع السلطة وحكامها وأحزابها فقط.

٧ – توسيع صفوف لجنة المبادرة الدرزية وتقويتها وجعلها ملجأ لجميع ابناء الطائفة الذين تظلمهم السلطة وسياستها، ولجميع التقدميين والوطنيين من ابناء الطائفة. وباشرت بافتتاح فروع لها في عسفيا، دالية الكرمل.

٨ – المشاركة الفعّالة، والتاريخية والمسؤولة، والوطنية الموحدّة في التحضيرات ليوم الارض الخالد في تموز ١٩٧٦ والعمل على إنجاحه.

٩ – عقد الندوات والمحاضرات التثقيفية، وتوزيع البيانات الهامة في القرى التي افتتحت فيها فروع وقبل زيارة النبي شعيب عليه السلام.

١٠ – التوقيع على العرائض ضد التجنيد الاجباري: وذلك في جميع القرى الدرزية والحصول على قرابة ٧آلاف توقيع.

١١ – القيام بأعمال تطوعية في الأماكن المقدسة، وفي الناصرة الصامدة.

١٢ – عقد الاجتماعات والمسيرات الاجتماعية، عند اغتيال الزعيم الوطني الشهيد كمال جنبلاط وارسال التعزية من على صفحات جريدة «الاتحاد ».

١٣ – المشاركة الفعّالة والرسمية للقوى التقدمية والوطنية العربية واليهودية في إقامة جبهة ديمقراطية موحدّة للسلام والمساواة ودعمها.

١٤ – إنشاء لجان شعبية.

١٥ – إصدار نشرة «صوت المبادرة» التي وزعت بشكل واسع في القرى الدرزية وفي الجامعات.

١٦ – التضامن مع الشبان العرب الدروز في نضالهم العادل لالغاء التجنيد الاجباري كما حدث في «شفا عمرو» تحضيرا لمؤتمر كوبا للشباب الديمقراطي.

١٧ – ايصال كلمة الدروز الى الكنيست، قدمها باسمنا ممثلنا في الجبهة الديمقراطية السيد توفيق طوبي طالبا الغاء التجنيد الاجباري.

١٨ – اصدار نشرة ثانية وهي «نداء المبادرة» دعونا فيها الأهالي الى ان يُعيّدوا عيد الفطر، وطالبنا بالغاء التجنيد الاجباري.

١٩ – افتتاح فرع للمبادرة في جامعة القدس في آب ١٩٧٨.

٢٠ – عقد مؤتمر صحفي في ١٩٧٨/٨/٢٩ في بيت سوكولوف في تل – أبيب؛ حيث اشترك فيه ممثلون عنا لاسماع مطالبنا وشكوانا للرأي العام المحلي والعالمي.(٢٩)

وقد وصلت للمؤتمر الاول للجنة المبادرة الدرزية تحيات من: «مؤتمر منطقة المثلث السابع للحزب الشيوعي الاسرائيلي» و«من المؤتمر الشعبي لعرب المفجر» » و«من مجلس مجد الكروم» ومن «شباب النهضة السورية المحتلة» و«من رابطة الطلاب الجامعيين ابناء عكا» و«من الشيخ احمد القضماني مجدل شمس – هضبة الجولان السورية المحتلة». واضافة للتحيات والبرقيات القى الطالب فريد غانم كلمة الطلاب العرب الدروز في جامعة القدس وطالب فيها بدعم لجنة المبادرة وأكد على ضرورة تطوير عملها النضالي. والقى الشاعر نايف سليم من البقيعة وعضو سكرتارية لجنة المبادرة الدرزية كلمة ضمنها اقتراحات لتطوير العمل النضالي ونادى بضرورة فضح «التدريز » السلطوي ومكافحة كل تنظيمات «فرق تسّد » من منظمة «الدروز الصهاينة» الى العسكرة في المدارس الى حلف اليمين في الزيارة للجنود الى «العرب والدروز» في اجهزة الاعلام الى اختراع «القومية الجديدة» في الهوية، إلى تزعيم عملاء السلطة.. الخ. وألقى حاتم حلبي كلمة «دالية الكرمل». كما القى الشيخ قاسم فرو عضو لجنة المبادرة في «عسفيا» كلمة اخرى شددّ فيها على ضرورة النضال. والقى شفيق زاهر من عسفيا عضو سكرتارية اللجنة كلمة عدد فيها بعض منجزات اللجنة فقال:

«إن لجنة المبادرة فرع عسفيا قامت في السنتين الأخيرتين بالانجازات التاليه:

١ – إقامة فروع جديدة وجمع تواقيع ضد التجنيد وفضح عملاء السلطة.

«٢ – اتصلت اللجنة بعصبة حقوق الانسان وعرضت مشاكل الدروز.

«٣ – أجبرنا الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين على الاعتراف باللجنة، حيث أنهم التزموا الصمت طيلة هذه السنين، وعقدنا مؤتمراً صحافياً في تل – أبيب لفضح سياسة الاضطهاد.

«٤ – طالبنا بتسجيل «عربي» بدلا من «درزي» في الهوية. وهذا بفضل الأخوين كمال وكميل كيوف من عسفيا اللذين بادرا الى تحمل المسؤولية امام المحاكم وفي السجون.

«٥ – شاركنا في ١٩٧٨/٧/٢٥ في المهرجان العالمي الحادي عشر للشباب الديمقراطي الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا. والقينا كلمة في جلسة حضرها مندوبون عن ١٢٥ دولة» .

بعد انتهاء الكلمات والمداخلات قام سميح القاسم باجمال النقاش والرد على الاسئلة المطروحة، وانتهى المؤتمر باتخاذ قرارات وبتوجيه نداء الى الجماهير العربية الدرزية.

وقد اتخذ المؤتمر الأول للجنة المبادرة الدرزية عام ١٩٧٨ القرارات التالية:

«١ – تقوية لجنة المبادرة وتشديد الكفاح من اجل تحقيق أهدافها وهي.

«أ – إلغاء التجنيد الاجباري.

«ب – الكف عن مصادرة الاراضي واعادة ما صودر منها.

«جـ – الكف عن التدخل في شؤون ديننا وعروبتنا.

«د – المساواة التامة بين المواطنين بدون تمييز قومي وطبقي.

«٢ – تقوية التعاون بين لجنة المبادرة الدرزية.. والقوى التقدمية اليهودية والعربية المستعدة للتعاون مع اللجنة من اجل تحقيق اهدافها.

«٣ – الاشتراك الفعّال في كل المعارك الشعبية والرسمية واستغلال كل المنابر الممكنة من اجل رفع صوت جماهيرنا المظلومة.

«٤ – إصدار بيان من هذا المؤتمر لتأييد مرشحي لجنة المبادرة والجبهة الديمقراطية التي تشكل لجنتنا شريكا فيها لانتخابات المجالس المقبلة في قرانا»(٣٠).

كما وجه المؤتمر القطري الأول للجنة المبادرة الدرزية الذي عقد في شفا عمرو بتاريخ ١٩٧٨/٩/٩ نداء الى الجماهير، جاء فيه: «امام الدعاية لسنا عربا وامام

السياسة العنصرية نحن «عرب مئة بالمئة». لقد صادرت اسرائيل حوالي ٧٠٪ من الأراضي العربية الدرزية. لقد عادت بنا سلطات اسرائيل إلى أيام «السفر برلك» إلى ايام «القرارية» التي تسمعون عنها من الآباء والاجداد. عادت إلى قرانا الغزوات العسكرية والكبسات البوليسية التي تنتهك حرمات البيوت وتروع النساء والأطفال»(٣١).

وجاء في النداء ايضا: «وكالعادة. فقد تساءل بعضهم عما إذا كانت وراء لجنة المبادرة الدرزية «سياسة شيوعية معادية للدولة» وقلنا لهم جميعا وبمنتهى الوضوح: ان لجنتنا حركة شعبية غير حزبية ولكنها لا تمنع اعضاءها من ان ينتموا الى اي حزب يشاءون ما داموا ملتزمين بخطها ويعملون على تنفيذ برامجها المعلنة، وإذا كان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي يؤيد مطالبنا فنحن لا نرد على المعروف بالمنكر ونحن نشكر كل من يؤيدنا. ونتصدى لكل من يعادينا».

وكانت لجنة المبادرة قد عقدت مؤتمرا صحافيا قبل انعقاد مؤتمر المبادرة الأول بعشرة أيام في بيت سوكولوفا في تل - أبيب لشرح أهدافها. وقد شارك فيه فرهود فرهود وسميح القاسم وجهاد سعد. ووزع في المؤتمر الذى انعقد في ١٩٧٨/٨/٢٩ بيان صحفي، ومما جاء فيه: «نحن نعاني من نهب مستمر لأراضينا بحيث صودر حتى الآن أكثر من ٧٠٪ منها، فمثلا قرية حرفيش كانت تملك سنة ١٩٤٨، ١٦٥٠٠ دونم، وقد صودر منها حتى الآن ١١٥٠٠ دونم وبقي ٥٠٠٠ دونم فقط وأغلبها معرض لمصادرات جديدة. بينما عدد سكان حرفيش يتضاعف كل عشر سنوات تقريبا. مما يهدد بعدم بقاء أرض لاقامة البيوت او حتى المقابر في المستقبل، وقرية يركا مثلا كانت تملك ٥٠ الف دونم ارضا، وقد صودر منها حتى الآن اكثر من ٤٤ الف دونم وبقي أقل من ١٠ الآف دونم. وشفا عمرو كانت تملك ٣٣ الف دونم صودر منها ١٨ الف دونم. وقرية كسرى التي دفع سكانها ملايين الليرات حتى اصلحوا أرضهم، فهي مطالبة بالتنازل عن ١٠٨٠٠ دونم من أصل ١١٢٠٠ دونم كل ما تملكه من أرض. ونحن نعاني من تمييز صارخ في جميع المعاملات مع الدوائرالحكومية. فهناك نقص في المدارس ورخص العمار والمياه للري والمشاريع الصناعية في معظم قرانا. وهناك تمييز ضد مجالسنا المحلية من حيث حصة الفرد من الميزانية. ومن حيث الهبات، فميزانية قرية «بيت جن» الدرزية مثلا لعام ١٩٧٨ هي ٢,٨٠٠,٠٠٠ مليون ليرة بينما ميزانية «معلوت» اليهودية هي ٣٢ مليون ليرة بالرغم من ان عدد سكان القريتين متساو.

وفي مجال التعليم الجامعي مثلاً، تبين في تقرير لليونسكو ان ادنى نسبة طلاب جامعيين في العالم هي في البرازيل - ١٢ طالباً جامعياً لكل الف نسمة.

ويتبين من القائمة التالية أن نسبة الطلاب الجامعيين في قرانا الدرزية هي أدنى من البرازيل بكثير.

القرية	السكان	الطلاب الجامعيون	الخريجون	النسبة للألف من السكان
ساجور	١٥٠٠ نسمة	٧	٨	١٠
يانوح	١٦٠٠ نسمة	١٠	١	٧
بيت جن	٥٠٠٠ نسمة	١٦	١	٥
عين الاسد	٤٠٠ نسمة	١	١	٥
يركا	٦٠٠٠ نسمة	٨	١٠	٣
كسرى	١٢٠٠ نسمة	صفر	١	١٠٠٠/٠,٨

وفي المؤتمر الصحفي، ردّ سميح القاسم على احد الصحفيين الذي سأل عما إذا كان سميح القاسم نفسه قد خدم في الجيش، فقال:

«لي الفخر بأني كنت أول رافض للجندية، وكل ما في الأمر انني كنت اسيرا لدى الجيش الاسرائيلي طيلة عامين ونصف، بعد ان اقتادوني مكبلاً بالأغلال ورشاش عوزي مصوب إلى ظهري». وسُئل القاسم بشكل استفزازي: من يتكلم باسم الطائفة الدرزية في اسرائيل: الشيوعيون أم منظمة التحرير؟ فرد القاسم:

«نحن نرى في كل من يدافع عن الطائفة الدرزية ممثلا لها، ونرى ذلك في «الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام»، فالناطقون الحقيقيون باسم الجماهير العربية عامة هم أنفسهم الناطقون الحقيقيون باسم الطائفة الدرزية، ولما كان من غير المعقول ان يتبنى الليكود مطالب الدروز فقد برز الشيوعيون وحلفاؤهم».

وجاء دور مراسل إذاعة اسرائيل بالعربية ليسأل: هناك ٣ مقاعد للدروز في الكنيست، في حين ان اصوات ذوي حق الاقتراع من الدروز مجتمعين لا تساوي ولا تكفي لهذا العدد فكيف تقولون ان الدروز مظلومين؟ فرد حاتم حلبي قائلاً: هؤلاء الثلاثة ليسوا ممثلين للطائفة الدرزية ولم يصلوا للكنيست بأصوات الطائفة بل بأصوات اليهود. كما انه لا يوجد ممثل للطائفة في الكنيست فليس لدى الطائفة «قائمة درزية» وعقب المراسل سائلا: :إذن هناك مساواة بين اليهود والدروز وانتم تقولون عكس ذلك؟ ويجيء الرد: «اليهود الذين أوصلوا هؤلاء الثلاثة الى الكنيست صوتوا لبرنامج سياسي التف هؤلاء تحت جناحه ولم يصوتوا لهم لأنهم دروز»(٣٢).

وفي آب ١٩٧٨، ايضا اصدرت لجنة المبادرة نشرة بعنوان «نداء المبادرة»، وقد نشرت نص خطاب توفيق طوبي امام الكنيست تحت عنوان «لن تكون الطائفة العربية الدرزية سنداً لسياسة الاضطهاد القومي» ومما جاء فيه:

«إن أكثر من ٦٠٪ من الشبان الدروز يرفضون اوامر الخدمة وبعدها تبدأ معركة بين السلطات وهؤلاء الشبان الرافضين. واننا نلاحظ ظاهرة جديدة وهي ان العشرات من ابناء الطائفة الدرزية يعلنون «إسلامهم» ليتخلصوا من التجنيد. اننا نعرف ان الكثيرين من الشبان الدروز الذين جندوا رغما عنهم حاولوا الانتحار، وفي شهر نيسان الماضي حاول الشاب سميح قنطار من عسفيا ان ينتحر، كذلك كامل زاهر من عسفيا وحسين شاهين من شفا عمرو وعايش شروف من عسفيا ومحفوظ فاضل ورشيد بشير من المغار. كذلك حاول الشاب صالح ملا الانتحار في السجن. وفي السجون العسكرية يقبع العشرات من أبناء الطائفة الدرزية لرفضهم الخدمة. ونعرف أن ٦٥٠ شاباً درزياً تلاحقهم الشرطة بسبب رفضهم وتهربهم من الخدمة الاجبارية. اننا لا نفهم كيف يمكن أن تسري اوامر الاقامة الجبرية حسب قانون الطوارىء. ونحن نعرف كيف عاملت السلطات الشيخ المتدين مفيد أبو يمن. أنه أب لثمانية أطفال فقد اعتقلته الشرطة وضربته واجبرته على خلع ثيابه ووضعوا «لفّتَهُ» في كيس واحد مع نعليه واعتقل ١٨ يوما وعومل معاملة فظة ومهينة».(٣٣)

جاء في هآرتس ١٩٧٨/٨/١١ على لسان شخصية حكومية بارزة ما يلي: الاستيلاء على ارض الدولة في الجليل من جانب القرويين امر خطير إلى حد انه يمنع التخطيط في المستقبل: الأمر الذي يحتاج الى اتخاذ إجراءات سريعة وشديدة، ويظهر أنه لا مفر من جلب «الدورية الخضراء» أو إقامة جسم كهذا من أجل مكافحة الظواهر السلبية في الجليل وفرض النظام».

وقد وضعت أمام هذه الشخصية الرسمية الحكومية صور التقطت من الجو توضح مدى أخذ الفلاحين ابناء الاقليات،وتبين من خلال جولة موظفين كبار ان الفلاحين اعدوا «أرض مراعي» من اجل الاستيلاء عليها، لا فرق في هذا بين بدو أو فلاحين، مسلمين، دروز، ومسيحيين على السواء. وهذا يجري في قطع نائية في الأودية التي لا يستطيع الوصول اليها سوى رعاة الماعز. وتواصل«هآرتس» قولها: «وتبين ان عددا من القرى العربية التي أقيمت مؤخرا دون إذن ودون تخطيط تتسع على مساحات واسعة وفي كل اتجاه وهم يبنون في كروم واسعة ونائية وبالتدريج يطوقون أراضي الدولة بالبناء بهدف واضح وهو إقرار حقائق»(٣٤).

* * *

يشير عام ١٩٧٩ الى ازدياد عدد الرافضين للخدمة الاجبارية. ففي شباط تم اعتقال فريد غانم من المغار ونهاد حمدان عطا الله ورايق عطا الله ودريد خطار وهزاع امون ونهاد مهنا عطا الله والشاعر الشاب مفيد قويقس ويحيى عطا الله وصالح عطا الله واسعد حمود من قرية يركا. كما تم اعتقال مازن سويد وياسر خير ورامي خير من البقيعة وتم اعتقال سليم قائدبيه وعادل قائدبيه ومنير حامد ونزيه عليان من شفا عمرو(٣٥).

وتصدر لجنة المبادرة الدرزية بيانا في ١٩٧٩/٤/١٦، حول اعتقال الشاب المتدين

نـديم أمين دعقـة جاء فيـه: «بتاريـخ ٧٩/٢/٢٨، اعتقلت سلطات الجيش، وبشكـل استفزازي الشاب أمين دعقة ابن شفا عمرو الذي يبلغ من العمر ٢١ سنة، متزوج وامرأته حامل. في تاريخ ١٩٧٥/٢/١٣ استلم شهادة متدين تعفيه من الخدمة الالزامية ولكنهم لم يعترفوا بها حتى اضطر لاحضار شهادة تأجيل يوم ١٩٧٨/٧/٧ لمدة سنة.

وفي التاريخ المذكور اي ٧٩/٢/٢٨ اعتقل وفي حوزته جميع هذه الشهادات. ولقد علمنا حتى الآن بأن العائلة توجهت إلى الرئاسة الروحيه واحضرت شهادة اخرى بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١، وذلك لاطلاق سراحه، ولكن بدلا من الاهتمام واحترام الشهادات، اهتموا بنقله الى سجن الصرفند العسكري. وهناك بدأوا، كما علمنا من أهله، باستعمال اساليب وحشية وغير انسانية لارغامه على التجنيد.. ومن هذه الاساليب اقناع احد المساجين المتعاملين مع سلطات الجيش ليشهد بأن الشاب نديم يتعاطى الحشيش.. والغريب انهم لم يقدموه للمحكمة العسكرية، خوفا من فضحه لهم. لقد سبق ولقي مثل هذه المعاملة الشيخ هايل أبو غوش من قرية المغار والشيخ مفيد ابو يمن من الرامة»[٣٦].

وبعد ان فشلت السلطة الاسرائيلية في تحويل مقام النبي شعيب منبرا سياسيا لها لجأت، عن طريق الهستدروت، الى إقامة هذه المهرجانات السياسية في مقام النبي سبلان. «ففي ١٢ أيار ١٩٧٩ جرت في قرية حرفيش المسيرة السلطوية التي تنظمها الهستدروت للسنة الرابعة وتطلق عليها اسم «المسيرة اليهودية الدرزية الى سبلان». وقـد بدأت المسيرة في مستوطنة سعسع وانتهت في مقام النبي سبلان؛ حيث عقد رجال السلطة مهرجانا سياسيا على غرار المهرجانات التي كانت تعقد في مقام النبي شعيب، والتي ألغيت بضغوط من لجنة المبادرة الدرزية»[٣٧].

وفي أيار أيضا، تباحث رؤساء المجالس المحلية في القرى العربية الدرزية: المغار والدالية وعسفيا وبيت جن والبقيعة وجولس، وحرفيش، ويركا وأبو سنان، في اجتماع عقدوه في عكا بالخطوات الواجب اتخاذها لرفع الحيف والظلم اللاحقين بالقرى العربية الدرزية.

وتعاني هذه القرى العربية الدرزية وعددها ١٦ قرية، كغيرها من القرى العربية في البلاد عامة، من سياسة الخنق المالي وهدم البيوت ومصادرة الاراضي وعدم إقرار خرائط هيكليـة وتقليص مسطحاتهـا. وقد أثار المجتمعون مماطلة السلطـات في الـرد عـلى مظالمهم[٣٨].

وتنشر «الاتحاد» اسماء معتقلين جدد رفضوا الخدمة الاجبارية وهم علي قشقوش، ٢١ عاما، شفا عمرو؛ فواز ابو شاح، ٢٠ عاما، شفا عمرو؛ كميل فلاح، ١٨ عاما، كفر سميع[٣٩].

ويشرح حاتم حلبي، في «الاتحاد »، الدور التخريبي الذي تقوم به مجلة «الهدى» الممولة من السلطات لتشويه سمعة الطائفة الدرزية[٤٠]. وفي آب ١٩٧٩، قدم النائب توفيق طوبي اقتراحات للكنيست منها:

«إلغاء قسم المعارف للدروز ونقل شؤون التعليم في الوسط العربي بما فيها القرى الدرزية مباشرة الى مكاتب وزارة المعارف والثقافة»(٤١).

وفي أيلول ١٩٧٩ تنشر «الاتحاد » في زاوية «مع رافضي الخدمة الاجبارية» اسماء بعض من يرفضون الخدمة الاجبارية وهم سليم قشقوش ومهنا زيد، ونزيه مهنا رعد من شفا عمرو، وشكيب بشير ونكد بشير من قرية المغار. وجميعهم يـرفضونهـا لأسباب «ضميرية ومبدئية»(٤٢). كذلك تم افتتاح فرع للجنة المبادرة الدرزية في بئر السبع بدعوة من جبهة الطلاب العرب في جامعة بئر السبع وتكلم في الاجتماع جهاد سعد وسلمان ناطور، وتقرر في الندوة ارسال تحية لدروز الهضبة السورية المحتلة تضامنا معهم ضد الاحتلال ورفض الهوية الاسرائيلية والمطالبة بالغاء الاقامات الجبريـة المفروضـة على الشخصيات الوطنية في هضبة الجولان. كما استنكر المجتمعون ما يسمى بـ «التراث الدرزي»، وشجبوا قرارات الجامعة العبرية التي قضت بطرد الطلاب عزمي بشارة وناظم بـدر وشحده بن بـرّي وثابت أبـو راس، وقرروا ارسـال تحية للـدروز القابعـين في السجون(٤٣).

وأصدرت لجنة المبادرة بيانا للرأي العام ردت فيه على ما تتبجـح به السلطـة وأعوانها «بأنها حلت مشكلة الأراضي في القرى العربية الدرزية في اعقاب الزيارة التي قام بها مدير أراضي اسرائيل يعقوب عنكين بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢»(٤٤).

• ونشرت «الاتحاد » مقالا تناولت فيه الاعتقالات البوليسية التي قامت بها السلطات ضد الدروز رافضي الخدمة، ونشرت اسماء المعتقلين: سليم قائدبيه وشقيقه، عادل ومفيد شوفانيه، وموفق ابو عبيد وهايل كمال ابو حمود وسعيد سليمان دعقة ورفيق شاهين ومجيد شاهين، وجمال خنيفس. واعادت السلطات اعتقال الشاعر الشاب مفيد قويقس وحمزه زاهر(٤٥). وكانت لجنة المبادرة الدرزية قد أصدرت بيانا قالت فيه:

«قام جهاز الشين بيت، مؤخرا بتوزيع منشور مشبوه وقعه باسم «حلقة العمل الدرزية» مليء بالتهجم الشخصي الحاقد والبذيء على لجنة المبادرة الدرزية وما تقوم به من أعمال ونضالات ناجحة، والتأييد الجماهيري الواسع الذي تحظى به، أصبح يزعج جدّاً أجهـزة الظـلام والقهـر القـومي واليـومي.. فـالصـراخ عـلى قـدر الـوجـع دائما» وكرر البيان مطالبته بالغاء التجنيد والكف عن مصادرة الاراضي.. الخ(٤٦).

واستنكرت لجنة المبادرة الدرزية محاولة الاستيلاء على اراضي جت الجليلية «حيث قام ٤٠ شخصا يهوديا باقتحام الأرض التي يمتلكها ويفتلحها مزيد عباس. مستغلةً غيابه عن القرية»(٤٧). وحذرت الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام، في بيان لها، الأهالي قائلة: «اننا ندعو الأهالي واصحاب الأرض المهددة بالمصادرة ان يحافظوا على ارضهم، اننا نحذر من ان ما حدث لأهالي معليا، سخنين، كسرى، البقيعة، وعرب النقب، سيحدث غدا لأهالى دالية الكرمل وعسفيا، ولذلك ندعو اصحاب الارض لأن يقيموا لجنة للدفاع عن اراضيهم، كما ندعوا المجلسين المحليين لأن يتجندوا من اجل هذه المهمة الشجاعة.

المطلب ايس تأجيل دفع الضريبة بل الغاء الضريبة. ان من يفقد ارضه اليوم، يفقد بيته غدا، ونحن نرفض ان نكون لاجئين في وطننا». وقال بيان الجبهة: «لذا سندعوكم لحضور الاجتماع الشعبي لبحث هذه القضية الخطيرة يوم الأربعاء ١٩٧٩/٨/٢٩ في قاعة نادي كمال جنبلاط في عسفيا» ووقع على البيان فرعا الجبهة في الدالية وعسفيا[٤٨].

وجاء في بيان آخر للجبهة ايضا قولها: «لم تعد تخدعنا الأقاويل بأن «القرية الدرزية تختلف عن بقية القرى العربية لان ابناءها يخدمون في الجيش، فنحن في نظر السلطات كبقية العرب ولا مكان لنا في الدولة الصهيونية حتى وان أجبرنا على تقديم ١٨٠ ضحية»[٤٩].

ويكتب سلمان ناطور: «عسفيا ودالية الكرمل قريتان عربيتان تتربعان على مرتفعات الكرمل الخضراء.. وعلى هذه المرتفعات يعيش حوالي ١٥ الف نسمة.. اكثرهم يعملون في مصانع حيفا والميناء وفي اعمال الحفريات... وفي القريتين طبقة صغيرة جدا من التجار ومتعهدي العمل وعدد من المثقفين البرجوازيين، وهذه الطبقة هي التي تتحكم في شؤون الأهالي العمال الكادحين.. ضمن إطار تقليدي راسخ: العائلية. عندما تدخل عسفيا تطل عليك مقبرة ضحايا التجنيد الاجباري المفروض قسراً على ابناء الطائفة الدرزية العربية. وعندما تدخل دالية الكرمل يطل عليك نادي الحلقة الصهيونيـة الدرزيـة (!)، مقبرة «الأحياء» الذين سقطوا ضحايا الخداع والمراوغة والضحك على الذقون. عدد سكان عسفيا ٥٢٠٠. المساحة المخصصة للبناء ١٢١٥ دونماً... من اراضي القـرية اقتطعت السلطة ٩٠٠ دونم»[٥٠].

وورد في كراس «تقرير خاص من عسفيا»: «عدد أفراد الشرطة والجيش الدائم ١٤٥، عدد مشوهي الحرب ٤٠، عدد الجنود القتلى ١٣»[٥١].

وهذا مواطن من عسفيا يقول للصحفي: «أكتب. أكتب: اسمي أسعد سعيد يوسف. ولدت عام ١٩٥٠ في عسفيا. جندت عام ١٩٦٧ وبعد عامين، اصبت، في أثناء خدمتي الاجبارية، بكسر في رجلي اليسرى بسبب انفجار لغم. سرحت عام ١٩٧١. خلال الخدمة سجنت أكثر من ستة اشهر واضطررت لاعادة هذه المدة في الخدمـة. رغم إصابتي اضطررت للعمل في الاشغال السوداء.. فعملت في ميناء ايلات ولكنهم أقالوني عندما عرفوا انني مشوه. وهذا ما حدث لي عندما اشتغلت سجَّاناً. بعدها تنقلت في اماكن عمل متعددة وطردت للسبب نفسه. وانا عاطل عن العمل الآن. متزوج ولي ولدان: مروان وصفاء. مشوه عاطل عن العمل وبيتي مهدد بالهدم وارضي مهددة بالنهب وضريبة الدخل تطالبني بدفع ١٢٠ الف ليرة.. اين الديمقراطية؟ اين العدالة؟ قل لي يا أستاذ.. هل توجد عدالة؟؟»[٥٢].

* * *

ويبدأ عام ١٩٨٠، وتبدأ المتاعب مرة اخرى. لجنة المبادرة تصدر بيانا تقول فيه: «بعد أيام، أي في ١٩٨٠/١/٢٢ ستجري انتخابات اللجنة المحلية للقرية، وبالرغم من ان

مصلحة الاهالي والشعور العام تقضي بفصـل الساجـور» عن المجلس الاقليمي ميروم هجاليل وإقامة مجلس خاص بالقرية، إلا ان السلطات تضرب عرض الحائط بهذه المطالب. تجري معركة الانتخابات وأرض القرية وحتى الجدار مهدد بالمصادرة»(٥٣) وقد مُنع الشيخ فرهود فرهود، القائد الوطني للدروز الفلسطينيين، من زيارة قرية «مجدل شمس» الدرزية السورية المحتلة لأداء مهامه الدينية. ورد الشيخ فرهود على قرار نائب وزير الحربية بمنعه فقال:

«جاء في رد الوزير ان منع التصريح عني هو للمحافظة على «أمن اسرائيل» فأنا حسب قولهم، احرّض الشباب الدروز على عدم الخدمة في الجيش. فيا للعجب. هل يوجد في تلك المناطق التي يمنعونني من دخولها (الضفة والقطاع وهضبة الجولان) تجنيد اجباري حتى احرّض على ذلك»(٥٤).

وفي بيان للجنة المبادرة ردت فيه على ادعاءات السلطة حول المساواة الكاذبة مع اليهود، قال البيان: ان قرية ساجور، مثلها مثل جميع قرانا العربية، تعاني من التمييز في كافة المجالات وتتعرض أراضيها للنهب والمصادرة. وأكد أهالي ساجور رفضهم القاطع لمحاولات السلطات وأعوانها مصادرة أراضي «النقار » البالغ مساحتها ٦٦٠ دونما وهي من اراضي وقف الطائفة العربية الدرزية»(٥٥).

وقام وفد كبير من مشايخ الطائفة العربية الدرزية يضم حوالي ٣٠٠ شيخ على رأسهم الشيخ امين طريف، الرئيس الروحي للطائفة، بالاجتماع مع وزير الأديان وممثلي الكتل النيابية في الكنيست: حيث احتجوا أمامهم على محاولات الحكومة سن قانون يقضي بزيادة عدد أعضاء لجنة تعيين القضاة للمحاكم الدرزية الاسلامية من ثمانية اعضاء الى تسعة. وأكد الوفد لكل من اجتمع به أن مبدأ سن القانون يعتبر تدخلا فظا في شؤون الطائفة الدينية والداخلية، وأثنى المشايخ على مواقف نواب الكتلة الديمقراطية للسلام والمساواة: توفيق طوبي وتوفيق زياد وحنا مويس، وشارلي بيطون. وقد رد طوبي وزياد بأن الكتلة تقف بحزم الى جانب قضايا الطائفة العربية الدرزية في كفاحها من أجل حقوقها الدينية ومن أجل المساواة والغاء قوانين التجنيد الاجباري(٥٦).

وأوردت «الاتحاد» أسماء رافضين جدد للخدمة الاجبارية وهم: «سليمان (نسيب) أبو رعد وسلمان جبر شوفانيه وأمير كمال شاهين من شفا عمرو، وسهيل عساقلة ونبيل عرايدي وحسن صالح عرايدة وسلامة عساقلة من المغار ». وحكمت محكمة عسكرية بالسجن على سليم قائدبيه لمدة ١١ شهرا لرفضه الخدمة الاجبارية(٥٧). وفعلت الأمر نفسه مع وجيه نصار من عسفيا وسلمان سرحان من شفا عمرو وأيوب عطا الله من يركا ونور الدين ستاوي من المغار وسلطان قزامل من بيت جن(٥٨).

«وداهمت قوة مشتركة من الشرطة المدنية والعسكرية يوم الخميس ١٩٨٠/١/١٧ بيت الشيخ حسين سليمان ابو رعد، البالغ من العمر ٥٧ عاما في شفا عمرو، وذلك بحجة

البحث عن نجله صلاح رافض الخدمة الاجبارية. وقد انتهكت هذه القوة من الشرطة حرمة البيوت وتصرفت بصورة فظة»[٥٩].

«وفي ١٨ شباط ١٩٨٠ عقدت لجنة المبادرة اجتماعا احتجاجيا ضد تصرفات السلطات والشرطة المدنية والعسكرية. وقد أحضر الشاب سليمان أبو رعد قميصه الملطخ بالدم منذ اعتقاله والاعتداء عليه بالضرب المبرح في يوم ٧٩/١٢/٢٦، وشرح موقفه المبدئي الرافض للخدمة الاجبارية النابع من كونه عربيا يعيش في قرية عربية ويتكلم العربية»[٦٠].

ومن الجدير بالذكر، ان العديد من الشباب العربي الدرزي قاموا باستعمال أساليب عديدة للتخلص من الخدمة المفروضة عليهم فرضا «إذ حاول بعضهم اطلاق الرصاص على أعضاء جسمه، كما حاول البعض الآخر استعمال المواد السامة مثل الشاب صالح ملا من يركا. وحاول آخرون تناول عقاقير خاصة لكي يخففوا من صلاحيتهم للخدمة مثل بروفيل ٢١ الذي يحسب بموجبه الانسان مخبولا»[٦١].

وأصدرت كتلة عسفيا الديمقراطية في أوائل آذار ١٩٨٠ بيانا هاجمت فيه المجلس المحلي الذي يسيطر عليه زعماء موالون للحكم العسكري الاسرائيلي، وبعد ان ذكر البيان ان ميزانية عسفيا تبلغ ٩ ملايين ليرة هاجم زيادة الضرائب (ضرائب المباني) من ٤,٥ ليرة للمترالواحد إلى ١٥ ليرة أي بزيادة ٣٠٠ بالمائة خلال سنة واحدة[٦٢].

في آذار ١٩٨٠، توافد ممثلو الجماهير العربية في المثلث والكرمل والجليل إلى مؤتمر الدفاع عن الأرض والمأوى والحق في قرية المغار الجليلية بدعوة من مجلس المغار المحلي ولجنة المبادرة الدرزية. واتخذ المؤتمر، بالاجماع، وبحضور وفود من ١٦ قرية عربية درزية ووفدين عن لجنة الدفاع عن الأراضي ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية قرارات ترفض سياسة تهويد الجليل، وتستنكر بشدة تدخل السلطات الحكومية في شؤون أبناء الطائفة العربية الدرزية الدينية ومحاولات تشويه انتمائها القومي العربي الأصيل، وذلك بتدريس ما يسمى زوراً وبهتانا «التراث الدرزي». وأيّد المؤتمر مطالب وفد مشايخ الطائفة، برئاسة الشيخ أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية، ودعا المؤتمر إلى تشديد المطالب بالغاء قانون التجنيد الاجباري وبوقف الغزوات العسكرية والبوليسية على القرى العربية الدرزية لاعتقال رافضي الخدمة الاجبارية[٦٣].

وتشير «الاتحاد» إلى اعتقال الشاب سلطان قزامل من بيت جن ومسعود سلمان ثابت وسعيد سليمان ثابت من يركا لرفضهم الخدمة الاجبارية[٦٤].

ويوجه الشيخ أحمد علي القضماني من مجدل شمس – هضبة الجولان المحتلة، رسالة الى الرأي العام يطلب فيها رفع الاقامة الجبرية المفروضة عليه منذ اكثر من سنة ونصف السنة، في محاولة لارهابه وكسر معنوياته واسكاته إزاء ممارسات الاحتلال التعسفية والهمجية الرامية إلى إرغام أهالي الهضبة السورية على قبول الهويات الاسرائيلية[٦٥].

وأشارت الاتحاد، في نيسان، الى اعتقال أنيس عباس من «أبو سنان» لرفضه الخدمة،

وأعفي الشاعر الشاب سهيل قبلان من بيت جن من الخدمة الاجبارية بعد رفضه الانصياع لها ثماني سنوات، كذلك أعفي مالك سرحان كرباج بعد ان حكم بالسجن عليه ست مرات(٦٦).

وأرسلت لجنة المبادرة برقية الى وزير الحربية تستنكر فيها استدعاء سلمان ناطور للخدمة العسكرية التي يرفضها لأسباب ضميرية ومبدئية. ويذكر ان الكاتب الفلسطيني المعروف سلمان ناطور كان قد وجه رسالة الى وزير الحربية مليئة بالسخرية المريرة، مما اضطره إلى اعفائه(٦٧).

* * *

وبعد، فهذه صورة تقريبية لنضال الطائفة الاسلامية العربية الدرزية في فلسطين المحتلة. وهي تؤكد الصورة المعاكسة للمفهوم الطائفي التقليدي، بل إن صورة نضال «الدروز الفلسطينيين» قلبت مفهوم الطائفة إلى ضده وحولته الى مفهوم نضالي؛ وذلك حين حاربت استغلال الدين لأغراض مشبوهة، إذ وقف الدروز الفلسطينيون في وجه كل محاولات الدمج في الكيان الصهيوني، واستعملوا كافة أشكال النضال لدعم موقفهم هذا.

ولكن لابد من ان نشير إلى ان اسرائيل، في رؤيتها الاستراتيجية، لا تهدف إلى فصل الدروز عن عروبتهم فحسب وانما تهدف الى خلق «دولة درزية» موالية لها على نمط «دولة سعد حداد». لكي تصبح «الدولة الدرزية المزعومة» نموذجاً طائفيا في المنطقة العربية، وبهذا تأمل اسرائيل في حدوث «التماثل» في المناطق العربية بحيث يساعد كل ذلك على تبرير أساس دولة اسرائيل القائم على مزج الصهيونية باليهودية وتحويل اليهودية (الدين) الى «قومية» وهمية. إضافة إلى ان اسرائيل تريد، بذلك، تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، وضرب إمكانات نمو الحركة الشعبية الوطنية وصعودها في منطقة عرب فلسطين ١٩٤٨. وهذه الأفكار الاسرائيلية التي نشاهدها، تبلورها اسرائيل وتعمل على تنفيذها بمساندة من الولايات المتحدة الاميركية، وهي، أي هذه الأفكار. احد مظاهر نمو الطائفية في العالم العربي التي يسعى اعداء الامة العربية إلى غرسها، ومن ثم قطف ثمارها، في أرضنا العربية.

---

(١) الشيخ قاسم فرو، «**الدروز... من هم. وما قيل فيهم في القرن العشرين**» ص١٢٧: نقلا عن حنا ابراهيم، جريدة «**الاتحاد**»، حيفا ١٩٧٨/٦/٢.

(٢) نبيه القاسم، «**واقع الدروز في اسرائيل**»، **القدس**، مطبعة دار الايتام الاسلامية الصناعية، الطبعة الأولى، آذار ١٩٧٦.

معظم الاشارات التاريخية مستقاة من هذا الكتاب، ما عدا المشار اليه

(٣) **المصدر نفسه**

(٤) ماركس، «**المسألة اليهودية**»، بيروت، دار الحقيقة، ص٢٠٢ – ٢٠٣٠ مجموعة من الكتاب السوفيات، «**الصهيونية نظرية وممارسة**»، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ص٨٠ لينين،

«**نصوص حول المسألة اليهودية**»، بيروت، دار الطليعة، ص٣٨.

(٥) الشيخ فرهود، «مقابلة معه»، «**الاتحاد**»، آذار ١٩٨٠

(٦) سميح القاسم، جريدة «**المرصاد**»، ١٩٦٠/٧/١٤. نقلا عن نبيه القاسم، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) **المصدر نفسه**، ١٩٦٢/٨/١٠.

(٨) **المصدر نفسه**، ١٩٦٢/١٠/١٢.

(٩) «**الاتحاد**»، ١٩٦٤/٣/١٧، نقلا عن نبيه القاسم **مصدر سبق ذكره**.

(١٠) «**هارتس**»، ١٩٦٦/١١/١٤، نقلا عن **المصدر نفسه**.

(١١) «**الاتحاد**»، ١٩٦٨/١/٢٦، نقلا عن **المصدر نفسه**.

(١٢) «**هارتس**»، ١٩٦٨/٤/١١، نقلا عن **المصدر نفسه**

(١٣) «**الحياة**» البيروتية، ١٩٦٨/٤/١٤، نقلا عن **المصدر نفسه**.

(١٤) «**الاتحاد**»، ١٩٦٨/١٠/١٥، نقلا عن **المصدر نفسه**.

(١٥) «**معاريف**»، ١٩٦٩/٢/١٣، نقلا عن **المصدر نفسه**.

(١٦) «**يديعوت احرونوت**»، ١٩٦٩/١١/٢، **نقلا المصدر نفسه**.

(١٧) «**الأنباء**»، القدس، ١٩٧٠/٢/١٣، نقلا عن **المصدر نفسه**

(١٨) «**الاتحاد**»، ١٩٨٠/٣/١١.

(١٩) مجلة «**الغد**» حيفا، شباط ١٩٧٢، نقلا عن نبيه القاسم، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) «**يديعوت احرونوت**»، ١٩٧٤/٤/٢١، نقلا عن **المصدر نفسه**

(٢١) نبيه القاسم، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٢) «**مؤتمر المبادرة**»، شفا عمرو، (نشرة واحدة) ، منشورات لجنة المبادرة الدرزية، ١٩٧٨.

(٢٣) «**الاتحاد**»، ١٩٧٨/٧/١٨.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/٧/١٤.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/٧/٤.

(٢٦) حنا إبراهيم، «خواطر في شهر الدروز» ، **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/٦/٢.

(٢٧) نايف سليم، **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/٢/١٧.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ١٩٧٨/٧/١٨.

(٢٩) «مؤتمر المبادرة»، **مصدر سبق ذكره** (قدّم التقرير جهاد سعد).

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) **المصدر نفسه**، «**الاتحاد**»، ١٩٧٨/٩/١

(٣٣) «**نداء المبادرة**»، (نشرة أصدرتها لجنة المبادرة الدرزية)، آب ١٩٧٨.

(٣٤) «**هارتس**»، ١٩٧٨/٨/١١، نقلا عن نشرة «**نداء المبادرة**» آب ١٩٧٨.

(٣٥) «**الاتحاد**»، ١٩٧٩/٢/٢٣

(٣٦) بيان أصدرته لجنة المبادرة الدرزية بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦ مرفقا بصورة عن الشهادات الصادرة عن رئيس واعضاء الرئاسة الروحية للطائفة الدرزية في اسرائيل بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٣ وتحمل هوية المعتقل رقم ٥٥١٦٠٩٦، وشهادة اخرى صادرة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١. وثالثة في ١٩٧٨/٧/٧، ورابعة في ٧٩/٣/٢١ طلب تأجيل، وخامسة في ١٩٧٩/٢/٢٦ طلب تأجيل، وجميع الشهادات موقعة من الشيخ امين طريف الرئيس الروحي للطائفة الدرزية واحمد يوسف خير وكمال مهنا صور عن الوثائق موجودة بحوزتي، وهي مرفقة بالبيان الذي وزع في اسرائيل.

(٣٧) جهاد سعد، «**الاتحاد**» ١٩٧٩/٥/١٨

(٣٨) **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٦/١.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٦/١٥.

(٤٠) حاتم حلبي «مجلة الهدى واللقمطة الكلامية»، **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٦/٢٢

(٤١) «قرارات لجنة المعارف حول التعليم في الوسط الدرزي... واقتراحات أمل نصر الدين وتوفيق طوبي»، **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٨/٣

(٤٢) جهاد سعد، **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٩/٧.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٩/١٨.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٩/٢١

(٤٥) **المصدر نفسه**، ١٩٧٩/٩/٣١.

(٤٦) «**وأما الزبد فيذهب جفاء**»، (منشور اصدرته لجنة المبادرة الدرزية في تموز ١٩٧٩).

(٤٧) «**الاتحاد**»، ١٩٧٩/١١/٢.

(٤٨) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تحت عنوان «**الأرنونه وسيلة لمصادرة الارض ،فاحذروا**»، هذا البيان بدون

تاريخ ولكن تقديرنا أنه صدر في ٢٧ او في ٢٨ آب ١٩٧٩

(٤٩) سلمان ناطور، **«فاذا أعد زعماء القرية لمواجهة نظر الهدم الداهم»**، تقرير خاص من عسفيا، « **الاتحاد**»، ١٩٧٩/١/٣٠. منشور في كراس مستقل (اعتمدت على الكراس المستقل)

(٥٠) **المصدر نفسه**

(٥١) **المصدر نفسه**، نقلا عن كتاب مصور عن عسفيا اصدره عملاء السلطة، ص٣٧

(٥٢) **المصدر نفسه**

(٥٣) **من أجل المساواة التامة في الحقوق**»، (بيان اصدرته لجنة المبادرة الدرزية في اواسط كانون ثاني ١٩٨٠)

(٥٤) «الشيخ فرهود يرد على نائب وزير الحربية»، «**الاتحاد**»، ١٩٨٠/١/١٨

(٥٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١/٢٥

(٥٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٢/٢٦

(٥٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١/١٥

(٥٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٢/١

(٥٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١/٢٩.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٢/٢٢.

(٦١) «**بيان إلى الرأي العام**»، (منشور اصدرته لجنة المبادرة الدرزية في ١٩٨٠/٢/١٨).

(٦٢) «**نداء الى مواطني عسفيا الكرام**»، (منشور اصدرته كتلة عسفيا الديمقراطية في أوائل آذار ١٩٨٠)

(٦٣) «مؤتمر المغار الوطني يجسد وحدة الجماهير العربية ويرفض سلخ الطائفة الدرزية عن عروبتها الاصيلة»، **الاتحاد** ١٩٨٠/٣/٤.

(٦٤) «مع رافضي الخدمة الاجبارية» **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٣/٤

(٦٥) «نداء من الشيخ احمد علي القضماني» **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٤/٨

(٦٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٤/١٥

(٦٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٤/٢٥، ونص رسالة سلمان ناطور لوزير الحربية نشرت في العدد نفسه

الدكتور ماهر الشريف

عصبة التحرر الوطني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٤٣ - ١٩٤٨

في خريف العام ١٩٤٣، تأسست في مدينة حيفا «عصبة التحرر الوطني» كطليعة سياسية للطبقة العاملة العربية في فلسطين. وقد جاء تأسيس العصبة وطرحها الديمقراطي للقضية الفلسطينية، في ظل الانتصارات التي كان يحققها الاتحاد السوفياتي في طليعة نضال الشعوب ضد الفاشية، كانعكاس مباشر لجملة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع العربي في فلسطين*.

كانت تجربة عصبة التحرر الوطني في فلسطين، وعلى الرغم من قصرها، تجربة غنية مليئة بالعبر والدروس، أكدت أن حزب الطبقة العاملة، وفي ظل توافر الظروف الموضوعية المؤاتية، بإمكانه أن يلعب دورا طليعيا في النضال الوطني الذي يخوضه الشعب، وأن يكون المبادر الى طرح الحلول لقضاياه المصيرية.

فقد استوعبت العصبة طبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي في نضال الطبقة العاملة التي تتصدى لحل مهام الثورة الوطنية التحررية، واستطاعت ان تجسد التلاحم العضوي بين الكفاح الوطني المثابر وبين الكفاح الطبقي الواعي، وان تظهر الارتباط، الذي لا ينفصم، بين التحرر من الاستعمار وتلبية المصالح المادية للعمال والفلاحين، فاستحثت بذلك جماهير عريضة من الكادحين، لم يسبق لها المشاركة في العمل الوطني، ودفعتها للانخراط في خضم المعركة التي كانت تخوضها الحركة الوطنية العربية الفلسطينية.

(*) تشكل هذه المادة فصلا من فصول الكتاب الذي يعده المؤلف، بالتعاون مع مركز الابحاث، تحت عنوان «الماركسية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٨ - ١٩٤٨». وقد اعتمد المؤلف في انجاز هذه المادة، وبشكل أساسي، على عدد من مقالات جريدة «الاتحاد» المتوفرة لديه، وعلى كتاب «يوميات شعب» للدكتور اميل توما، وعلى عدد من وثائق العصبة الموجودة في ارشيف الحزب الشيوعي الاردني.

وبفضل نشاط العصبة، تحولت الطبقة العاملة العربية في فلسطين، ولأول مرة في تاريخها، الى رأس رمح للنضال الوطني التحرري ضد الامبريالية والصهيونية، واصبحت الطبقات الكادحة العربية هي نفسها محور النضال الوطني وهدفه الرئيسي.

١ - ملاحظات عامة حول ديالكتيك العلاقة بين القومي والطبقي

١ - إن انقسام الامة الى طبقات اجتماعية متعددة لا يتنافى مع حقيقة وجودها على اعتبار ان مقومات الامة، مثل اللغة المشتركة والارض المشتركة والحياة الاقتصادية الواحدة والخصوصية النفسية والثقافية، هي مقومات مشتركة لجميع الطبقات الاجتماعية التي تكون الامة. ووجود طبقات متعارضة داخل الامة الواحدة لا يتنافى اذن مع حقيقة وجود هذه الامة كتجمع بشري ثابت له مقوماته الخصوصية. وتفترض وحدة الحياة الاقتصادية قيام علاقة تربط بين الطبقات التي تكون الامة. وتنشأ هذه العلاقة بفعل تقسيم العمل وتطور التبادل وقيام السوق الوطنية.

٢ - إن وجود الامة الموضوعي، يفترض وجود وعي وطني، أي يفترض وجود «شيء ما» مشترك يوحد الامة بجميع طبقاتها الاجتماعية ويتجلى في وعي الامة لذاتها، ورغبتها في العيش فوق ارض محددة، وارتباطها باللغة الام وبالثقافة الوطنية، وبشعور الاعتزاز القومي. وهكذا، فالوعي الوطني هو مجموع المشاعر والمثل والطموحات والمصالح والاهداف التي تخص الامة، وتخص، بدرجة او باخرى، جميع الطبقات الاجتماعية التي تكون الامة.

٣ - إن وجود الوعي الوطني لا يؤدي الى تمييع الطبيعة الطبقية للمواقف التي تقفها كل طبقة تجاه القضايا التي تهم الامة. فالوعي الوطني هو مركب من مركبات الوعي الاجتماعي، اي من مركبات الوعي الطبقي، الايديولوجي والمتناقض. ويكمن الوعي الوطني في الوجود الموضوعي للامة، وفي الوقت ذاته، في وجود بنية طبقية محددة داخل الامة، أي في وجود طبقات اجتماعية ترتبط فيما بينها بعلاقات اجتماعية محددة.

٤ - لا تعارض الماركسية الامة بالطبقة ولا الوعي الوطني بالوعي الطبقي: فالطبقات الاجتماعية، التي تتحدد بوصفها مكونات لأمة معينة، لا تتحدد بمعزل، عن موقعها الاجتماعي في بنيان هذه الامة، ولا بصورة مستقلة عنه. وانقسام المجتمع الى طبقات، لا يتأثر اذن من تجمع هذه الطبقات في إطار امة واحدة، على اعتبار ان كل طبقة من هذه الطبقات تعالج القضايا التي تهم الامة من خلال منظورها الطبقي.

٥ - لا يشكل الوعي الوطني إيديولوجيا خاصة؛ فالايديولوجيا طبقيـة وليست قومية. ومن هنا، يدخل الوعي الوطني في ايديولوجية كل طبقة من الطبقات ويتحول الى مركب من مركبات هذه الايديولوجيا الطبقية.

٦ - تستند ايديولوجية البرجوازية، تجاه المسألة القومية، الى النزعة القومية الشوفينية والتفرد القومي. وبمعارضة هذه الايديولوجية، تناضل البروليتاريا من أجل ازدهار المثل القومية النبيلة والتقدمية للأمة، وفي الوقت ذاته، من أجل إشاعة روح التضامن

الاممي مع الكادحين المنتمين الى أمم اخرى. والى جانب هذين الموقفين الايديولوجيين المتعارضين، تجاه المسألة القومية، وتحت تأثيرهما، يجري التعبير عن آراء ومواقف مختلف الفئات الاجتماعية والمنظمات السياسية تجاه القضايا التي تهم الامة.

٧ - الحركة الوطنية هي، في الاساس، ظاهرة طبقية. فالحركة الوطنية هي حركة الطبقات الاجتماعية التي تتضرر مصالحها من وجود الاستعمار الاجنبي، وتتشكل على قاعدة التناقضات الاقتصادية التي تضع هذه الطبقات في مواجهة السيطرة الاستعمارية.

ان اشتراك طبقات اجتماعية متعددة في الحركة الوطنية لا يعني أن مصالح هذه الطبقات واهدافها واحدة. فكل طبقة تساهم في الحركة الوطنية بأسلوبها الخاص، وتحمل معها مطامحها الخاصة المرتبطة بطبيعة التناقض الذي تخضع له من جراء السيطرة الاستعمارية، وبالموقع الاجتماعي الذي تحتله داخل المجتمع.

٨ - يختلف دور كل طبقة، داخل الحركة الوطنية، عن دور الطبقات الاخرى. وتهيمن عادة طبقة معينة على الحركة الوطنية: حيث تلعب دورا رئيسيا في تحديد برنامج وتوجهات هذه الحركة، وتسعى الى تسيير الحركة وفقا لمصالحها الطبقية المحددة.

٩ - تُخضع البروليتاريا حل المسألة القومية لمصالحها الطبقية. ولكن، وبالاختلاف عن المصالح الطبقية الضيقة للبرجوازية، فإن مصالح البروليتاريا الطبقية هي مصالح جميع الكادحين، اي مصالح الغالبية العظمى من الأمة. ومن هنا، فان البروليتاريا هي الممثل الحقيقي لمصالح الأمة.

٢ - ظروف تأسيس عصبة التحرر الوطني في فلسطين

أدى فشل ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وتشديد سلطات الانتداب البريطاني لاعمال القمع والارهاب، ومصادرتها لابسط الحريات الديمقراطية، وبخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، إلى جزر في الحركة الوطنية العربية في فلسطين. فالقيادة القومية التقليدية السائدة في قمة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من تنظيم تراجع هذه الحركة بعد الانتكاسة التي تعرضت لها الثورة، وبسبب من طبيعتها الطبقيةفإن أوساطا من تلك القيادة قد ربطت نفسها بدول المحور الفاشي(المانيا وايطاليا)، وبدأت تنسق معها نشاطها انطلاقا من التصور الخاطىء «عدوُ عدوي صديقي»، في حين هادنت اوساط اخرى منها الامبريالية البريطانية[١].

وهكذا، كانت الحركة الوطنية العربية الفلسطينية تعاني، عشية اندلاع الحرب، من التبعثر والضياع، وتعيش في حالة ركود شديد منعتهامن التفاعل مع الحرب حين نشوبها.

غير أن حالة الركود في الحركة الوطنية العربية الفلسطينية لم تدم طويلا. فاعتداء المانيا النازية على الاتحاد السوفياتي، في حزيران ١٩٤١، ودخول الاتحاد السوفياتي في المعركة العالمية ضد الفاشية، احدثا تحولا جذريا في طبيعة الحرب العالمية الثانية، كما احدث صمود شعوب الاتحاد السوفياتي في وجه العدوان النازي، ومن ثم الهزيمة الساحقة التي الحقها الجيش السوفياتي بالجيش الالماني في ستالينغراد، في ربيع العام ١٩٤٣، انعطافا هائلاً في مصير الحرب، وفي مصير البشرية جمعاء.

ولم تكن فلسطين والبلدان العربية الاخرى بعيدة عن تأثير تلك الاحداث التاريخية الكبرى. فالجماهير الشعبية العربية، وبخاصة بين صفوف الطبقة العاملة وجموع المثقفين الديمقراطيين، كانت تفرق بين أهداف الدول الامبريالية واهداف الاتحاد السوفياتي من وراء مجابهة المانيا النازية. وقد ترك صمود الاتحاد السوفياتي، وبطولات شعوبه وتضحياتها الكبيرة، خلال المعارك، أثراً كبيراً على الجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية والتقدمية(٢).

وجنباً الى جنب مع التطورات التي طرأت على الوضع الدولي، كانت تجري في فلسطين تطورات اجتماعية واقتصادية هامة، أدت الى حدوث تغييرات جذرية على بنية المجتمع العربي الفلسطيني. فقد أدت الحرب الى تحويل فلسطين الى محتشد للجيوش البريطانية والى قاعدة لتموينها في المنطقة، مما دفع ببريطانيا الى إقامة العديد من المعسكرات والمشاغل والورش، كما ان اختلال طرق المواصلات البحرية وانقطاعها اضطر السلطات البريطانية الى السماح بقيام العديد من الصناعات المحلية، مما أدّى الى جذب آلاف الفلاحين العرب إلى المدن للعمل في المعسكرات والمشاغل والمصانع الجديدة، وإلى تزايد محسوس في حجم الطبقة العاملة العربية، والى اختفاء ظاهرة البطالة بين صفوف العمال العرب. ويتبين من الاحصاءات الرسمية، ان عدد العمال العرب في الصناعة قد ارتفع بين ١٩٣٩ و ١٩٤٢، من ٣٧,٢٠٠ الى ٥٢,٠٠٠، وفي البناء من ٢٥,٠٠٠ الى ٦١,٥٠٠، وفي دائرة الحرب من ١,٧٠٠ الى ٢٤,٦٠٠(٣).

وقد نشأ عن ذلك كله تصاعد في نضالات الطبقة العاملة العربية الاقتصادية والسياسية، كما نمت أيضا القوى الديمقراطية، واخذ النضال في سبيل الحريات الديمقراطية يتسع شيئا فشيئا، مما اضطر سلطات الانتداب البريطاني الى تخفيف قبضتها القمعية والى اطلاق بعض الحريات الديمقراطية. وفي تلك الفترة، بدأت تصل الى البلاد أدبيات الاحزاب الشيوعية العربية والاوروبية، وأخذت بعض المكتبات توزعها بصورة علنية. كما نشطت حركة النوادي وحركات المثقفين الديمقراطيين.

ينظر عدد من الباحثين، الذين تصدوا لدراسة تاريخ عصبة التحرر الوطني في فلسطين، الى العملية التاريخية التي أدت الى نشوء العصبة من وجهة نظر وحيدة الجانب؛ وذلك حين يؤكدون بأن العصبة قد ظهرت كحزب شيوعي عربي مستقل على أثر الانقسام القومي الذي وقع، في ربيع العام ١٩٤٣، في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي أدّى الى خروج الاعضاء العرب من صفوف الحزب، وبقائه مقتصرا على الشيوعيين اليهود.

إننا نعتقد، من جهتنا، بأنه من الضروري النظر الى العملية التاريخية التي أدت الى نشوء العصبة من جميع جوانبها، والانطلاق من شمولية هذه العملية التي جرت في ظل ظروف تاريخية معقدة. ومن هنا، فإننا نفترض بأن الانقسام القومي الذي وقع في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني قد ساعد على نشوء العصبة، إلا أنه لم يلعب الدور الرئيسي في قيامها. وحسب اعتقادنا، فإن عصبة التحرر الوطني في فلسطين لم تنشأ، في

البدء، كحزب شيوعي عربي، وإنما ظهرت كتنظيم وطني تحرري يساري واسع وقف الشيوعيون العرب على رأسه.

إننا بذلك نكون قد وضعنا عملية نشوء العصبة في إطارها التاريخي المحدد وبالارتباط مع جملة التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على بنية المجتمع العربي في فلسطين خلال سنوات الحرب الاخيرة. فالعملية التاريخية التي أدت الى نشوء العصبة لم ترتبط بعامل ذاتي تمثل بخروج الشيوعيين العرب من صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، ورغبتهم بالعمل بصورة مستقلة عن رفاقهم اليهود فحسب، وإنما ارتبطت، ايضا، بجملة من العوامل الموضوعية التي كانت تختمر وتنضج داخل المجتمع العربي الفلسطيني، والتي أدت، في نهاية المطاف، الى ظهور عصبة التحرر الوطني كمنظمة جماهيرية واسعة، أعطت للنشاط الشيوعي، بين صفوف الجماهير العربية، زخما لم يشهده تاريخ فلسطين، منذ قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، بتبني سياسة التعريب في العام ١٩٢٤.

ان انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين واتساع صفوفها، وتنامي الاتجاهات التقدمية بين صفوف المثقفين الديمقراطيين العرب، وانتصارات الاتحاد السوفياتي وصمود شعوبه في وجه العدوان النازي، وتزايد انتشار افكار الاشتراكية العلمية، وتشكل العديد من الحلقات الماركسية، إن ذلك كله قد ساعد على تشكل تيار وطني تقدمي واسع بين صفوف جماهير العمال والمثقفين العرب في فلسطين. وقد كان هذا التيار الوطني التقدمي العريض يسعى الى ايجاد الاشكال التنظيمية الملائمة لتأطير نضالاته وبلورة مواقفه، حين وقع الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني. فقام الشيوعيون العرب، الذين خرجوا عن صفوف الحزب، بتحمل مسؤولية تأطير وتنظيم هذا التيار، ونتيجة لذلك نشأت عصبة التحرر الوطني في فلسطين.

من الطبيعي الاّ يدخل، في إطار هذا البحث، تحليل أسباب الانقسام القومي الذي وقع في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي ترك، حسب اعتقادنا، وكما أظهرت التطورات اللاحقة في فلسطين، تأثيراً سلبياً على مجرى الاحداث، وألحق ضرراً جسيماً بمصالح العمال والكادحين العرب واليهود. إن ما يهمنا هنا، تحديداً، هو تحليل حيثيات العملية التاريخية التي أدت إلى بروز تيار وطني تقدمي واسع داخل المجتمع العربي الفلسطيني، نشأت على قاعدته عصبة التحرر الوطني.

بقيت الحركة العمالية العربية الفلسطينية، التي كانت قد تلقت ضربة قاسية خلال احداث ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، في حالة ركود حتى نهاية العام ١٩٤١. واعتبارا من عام ١٩٤٢، شهدت فلسطين انبعاثا للحركة العمالية العربية، ونهوضا جديدا للحركة النقابية في البلاد. فاستأنفت جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا نشاطها، وقامت بتأسيس فروع جديدة لها في مدن وقرى فلسطين الرئيسية. وقد لعب الشيوعيون العرب، اعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني، دورا رئيسيا في إحياء نشاط المنظمات النقابية التابعة للجمعية. والى جانب جمعية العمال العربية الفلسطينية، ظهرت، في مدينة حيفا جمعية نقابية جديدة، ضمت بين صفوفها، أساسا، عمال شركات النفط وعددا من المثقفين

التقدميين العرب، ودعيت باسم «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»(٤).

وقد ارتبط انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين بظاهرة تنامي الاتجاهات التقدمية والديمقراطية بين صفوف الطلبة والمثقفين العرب، الذين شكلوا، فيما بعد، القاعدة التي قامت على اساسها «رابطة المثقفين العرب في فلسطين».

ويعود تاريخ النشاط التنظيمي بين صفوف الطلبة والمثقفين العرب في فلسطين، الى صيف العام ١٩٣٧، حين قرر عدد من طلبة مدرسة «المطران جوبات» الثانوية في القدس، في شهر آب ١٩٣٧، تأسيس اتحاد للطلاب العرب لتأطير نشاط الطلبة الهادف الى محاربة الامية بين صفوف الكادحين العرب، والعمل على إحياء القرية العربية. وكان طلاب مدرسة «المطران جوبات»، ومن ابرزهم، «توفيق طوبي»، على احتكاك بعدد من الاساتذة التقدميين، أمثال الاديب اللبناني المعروف «رئيف خوري»، الذي كان يجمع طلابه في غرفته بالمدرسة مع عدد من اصدقائه المقربين، ومنهم عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني «عبد الله البندك»، الذي ساهم ايضا في اطلاع الطلبة على نضالات الحركة الثورية التقدمية في فلسطين والعالم، وساعدهم على اقامة «اتحاد الطلاب العرب»(٥). وقد سعى الاتحاد، ومنذ قيامه، الى ربط نضالات الطلبة العرب في فلسطين بنضالات الحركة الطلابية الديمقراطية العالمية. ففي شهر نيسان ١٩٣٨، كلفت قيادة الاتحاد «اميل توما»، وكان يدرس أنذاك في بريطانيا، بتمثيل الاتحاد في مؤتمر الطلاب العالمي الذي انعقد في مدينة باريس.

وفي شهر تموز ١٩٣٨، قررت قيادة الاتحاد تبني اسم «رابطة الطلاب العرب»، واصدار مجلة ثقافية شهرية دعيت باسم «الغد». وقد اقامت الرابطة، في عام ١٩٣٩، فرعا جديدا لها في مدينة حيفا، وقررت، في ايلول ١٩٤١، تغيير اسمها الى «رابطة المثقفين العرب في فلسطين»، بعد أن سمحت للمثقفين الشباب العرب بالانضمام الى صفوفها، كما قررت تشكيل لجنة مركزية لقيادة نشاطها، كان على رأسها «عبد الله البندك»، و «توفيق طوبي»، و «اميل توما».

في تلك الفترة، بدأت تظهر في مدن فلسطين الرئيسية مجموعة من النوادي الاجتماعية والسياسية. فقد قام عدد من المثقفين الملتفين حول «رابطة المثقفين العرب»، ومن ابرزهم «عبد الله البندك»، بتشكيل عصبة مكافحة الفاشية في فلسطين، وساهم عضوا قيادة الرابطة «توفيق طوبي» و «اميل توما»، بالتعاون مع عامل سكك الحديد وأحد كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني القدامى «بولس فرح»، بتشكيل ناد في حيفا دعي باسم «شعاع الامل» ليكون بمثابة صلة الوصل بين اعضاء الرابطة وبين العمال العرب العاملين في شركات النفط وفي مصانع تكرير البترول في المدينة. كما قام عدد من الشيوعيين في حيفا، ومن ابرزهم «إميل حبيبي» و «سعيد قبلان» بتشكيل «نادي الشعب».

وكان نادي «شعاع الامل» من أبرز هذه النوادي وأنشطها، فعن طريقه تمكن اعضاء «رابطة المثقفين العرب» من تنظيم عدد كبير من عمال شركات النفط العرب في نقابات خاصة بهم، وساعدوهم على صياغة مطالبهم. وعلى أثر توسع التنظيم النقابي بين

صفوف العمال العرب في مدينة حيفا، قرر نادي «شعاع الامل»، في شهر تشرين الثاني ١٩٤٢، حل نفسه واقامة «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»، الذي تحول، وبسرعة كبيرة، الى محور للحركة النقابية العربية التقدمية في البلاد[٦].

والى جانب ظاهرة تشكل العديد من النوادي السياسية والاجتماعية التقدمية، بدأت تظهر في المدن الرئيسية في فلسطين مجموعة من الخلايا والحلقات الماركسية. ففي مدينة الناصرة مثلا، قام «فؤاد نصار»، بعد عودته من العراق وايران إثر فشل ثورة رشيد علي الكيلاني، بتشكيل حلقة ماركسية ضمت «سليم خليف»، و «خليل خوري» و «خليل ذيب»، و «شفيق بشارة»، و «بشارة طنوس» و «فوزي بيرقدار» و «منعم جرجورة». وكان اعضاء هذه الحلقة يجتمعون بصورة دورية ويطلعون على النشرات الماركسية الى أن اصبحت حلقتهم جزءا من عصبة التحرر الوطني في فلسطين[٧].

عندما حدث الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، في ربيع العام ١٩٤٣، كان قد تبلور، اذن، داخل المجتمع العربي في فلسطين تيار وطني تقدمي عريض جمع المثقفين والعمال، ونتج عن مجموعة من المبادرات، التي وإن اختلف القائمون بها الا انها كانت تصب عمليا في مصب واحد. وقد سهل خروج الشيوعيين العرب من صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني عملية بلورة مواقف هذا التيار وتجميع القوى المساهمة فيه. وهكذا، ومن خلال الشيوعيين العرب، وقادة «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب» في حيفا، وأعضاء الحلقات والخلايا الماركسية، وقادة «رابطة المثقفين العرب»، تشكلت في حيفا، في بدايات خريف العام ١٩٤٣، عصبة التحرر الوطني في فلسطين كتنظيم وطني تقدمي عريض وقف الشيوعيون العرب على رأسه.

وفي شهر شباط ١٩٤٤، اصدرت عصبة التحرر الوطني في فلسطين اول بيان رسمي لها ضمنته ميثاقها الوطني واسماء لجنتها المركزية، وباشرت باصدار نشرات اسبوعية مطبوعة على ورق باللون الاصفر تتضمن مقالات وتعليقات تبين موقف العصبة من الاحداث السياسية الجارية في فلسطين وفي العالم.

وإثر قيام عصبة التحرر الوطني، صار «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب» في حيفا مركزا للاتجاهات اليسارية داخل الحركة النقابية العربية في فلسطين، وخصوصا بعد ان نجح، في ايار ١٩٤٤، في إصدار صحيفة «الاتحاد» كلسان حال جميع العمال العرب في البلاد.

وفي شهر آب ١٩٤٥، استطاع «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»، بالتعاون مع المنظمات النقابية اليسارية التي انسحبت من جمعية العمال العربية الفلسطينية في يافا والقدس وغزة والناصرة والمجدل وغيرها، تشكيل «مؤتمر العمال العرب في فلسطين»، الذي تحول الى أكبر وأهم منظمة نقابية عربية في فلسطين؛ حيث ضم، بين صفوفه، اكثر من عشرين الف عامل، واستطاع ان يحصل على اعتراف اتحاد النقابات العالمي به كممثل للحركة النقابية العربية في فلسطين[٨].

٣ - العصبة وديالكتيك العلاقة بين الوطني والطبقي في النضال المعادي للامبريالية وللصهيونية

اعتبرت عصبة التحرر الوطني نفسها، ومنذ قيامها، جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، تُمَثِّل، في إطار هذه الحركة، الطليعة السياسية للطبقة العاملة العربية في فلسطين.

وقد أدركت العصبة أن توجه الطبقة العاملة في حل المسألة القومية هو التوجه الوحيد القادر على ايجاد الحل السليم لهذه المسألة، وأيقنت أنَّ النجاح في تحديد العلاقة بين الوطني والطبقي في النضال هو النقطة المركزية التي ينطلق منها حزب الطبقة العاملة في تصديه لحل معضلات الثورة الوطنية التحررية.

ومن هنا، فقد أعارت العصبة هذه القضية اهتماما رئيسيا، وسعت الى تجسيم النضال الاجتماعي للعمال والفلاحين، وقرنته بالنضال الوطني من اجل استقلال فلسطين وتحررها.

وقد انطلقت العصبة من حقيقة مفادها أن الحركة الوطنية هي، في الاساس، حركة طبقية في جوهرها، يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية، على اعتبار «ان التحرر الوطني هو هدف الشعب بأسره، [وهو] وسيلة الامة بأسرها الى حياة حرة سعيدة». ومن هنا، فإن جميع طبقات الشعب «من عمال وفلاحين ومثقفين وتجار وصناعيين وطنيين»، وفي شتى مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، «تشعر شعورا وطنيا واحدا، وإن النضال في سبيل التحرر الوطني يجمعها في صعيد واحد وهنا مكمن القوة الشعبية ومعنى الاتحاد في سبيل التحرر الوطني»(٩).

كانت عصبة التحرر الوطني تنظر اذن الى الحركة الوطنية العربية في فلسطين على اعتبار انها «ليست احتكار طبقة معينة من طبقات المجتمع العربي، وليست ممثلة لمصلحة طبقة معينة بالذات»، بل هي «حركة الشعب بأكمله طبقات وأفراد، حركة شاملة جامعة تنظم تحت لوائها جميع العناصر الراغبة في السير مع قافلة الحرية في هذا الوطن العربي العزيز»(١٠).

وبما أن الحركة الوطنية هي حركة الطبقات الوطنية في المجتمع، فمن البديهي بل من الحتمي، أن تشترك الطبقة العاملة العربية في هذه الحركة، وان «تمد سواعدها الجبارة مصافحة ايدي الوطنيين الاحرار في كافة طبقات الشعب للسير معهم، جنبا الى جنب، لاستكمال نجاح القضية الوطنية وتحقيق اهدافها»(١١).

وقد اكدت العصبة أن اشتراك الطبقة العاملة في النضال الوطني التحرري ومساهمتها في الحركة الوطنية يعني أن اهتمامات الحركة العمالية ستتعدى الدفاع عن مصالح العمال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لتشمل ايضا مجال النشاط السياسي. وقد تصدت العصبة للدعوات التي كانت تنطلق، في الوسط العربي، لعزل العمال عن السياسة، واكدت ان الطبقة العاملة قد تأكدت، وعبر تجاربها، بأن حصولها على مطالبها الاقتصادية والاجتماعية «يتعلق في اغلب الاحيان بشكل النظام الاقتصادي والسياسي

القائم، وان تحقيق مطالبها لا يتأتّى الا بعد الخوض في معركة السياسة». وقد اظهرت العصبة بأن العمال العرب في فلسطين لا يمتلكون «هوى خاصا في السياسة، ولكنهم باتوا يرون أن مشاكلهم الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بوضعية اقتصادية معينة تعيق تقدمهم ورقيهم. وليس ثمة ما يخشاه العمال العرب من تدخلهم في السياسة ما دامت تفرض نفسها فرضا عليهم»، وأشارت الى أن الاوان قد آن للاهتمام بشؤون الطبقة العاملة العربية «ليس عن طريق عزل العمال العرب عن الخوض في بحث الاسباب السياسية لتأخرهم الاقتصادي، بل القيام بتركيز الجهود للدفاع عن مصالحهم كطبقة وعن حقوق امتهم كشعب»(١٢).

وكانت العصبة ترى ان اشتراك الطبقة العاملة في الحركة الوطنية لا يعني ابدا تخليها عن مصالحها الطبقية: فالطبقة العاملة تساهم في الحركة الوطنية على ضـوء مصالحها، وهي لا ترضى بأن «تكون في ذيل الحركة الوطنية بل في الصفوف الامامية، لها ممثلوها المجربون القادرون على عرض مطالبها وتوضيح اغراضها، مشتركة في وضع برنامج وطني يتضمن بعض اهداف الطبقة العاملة الحاضرة». ومن هنا، تصر الطبقة العاملة على ضرورة ألّا يكون برنامج الحركة الوطنية على حساب مصالحها الطبقية، فهي تريده أن يشتمل «على اصلاحات اجتماعية تساعد العمال على الرقي والتقدم في مضمار الحياة الاجتماعية، مثل مطلب التأمين الاجتماعي للعمال عند العجز عن العمل والبطالة، وحق الاتفاق الجماعي بين اصحاب العمل والعمال، ومساندة الحركة النقابية العربية، وهذه المطالب هي مطالب وطنية نبيلة جدا حري بالحركة الوطنية ان تتبناها»(١٣).

وقد طالبت العصبة الحركة الوطنية العربية بأن تقـدم دعمها الكـامل للحـركة النقابية، واعربت عن قناعتها بأن انتظام العمال العرب في النقابات لا يتعارض ابدا مع اشتراكهم في النضال الوطني التحرري، ولا مع مساهمتهم في الحركة الوطنية، على اعتبار أن «التنظيم النقابي هو جزء من التنظيم الوطني العام»، والعامل العربي يعتبر النضال من أجل حقه في الحياة الانسانية «نضالا طبيعيا وجزءا من النضال العام في سبيل الحرية والاستقلال»(١٤).

وقد تصدت العصبة للمضاربين بالشعارات الوطنية، جريا وراء مصالحهم الطبقية الضيقة، واستنكرت محاولة بعض الزعماء «تحت ستار الوطنية والدفاع عن اقتصادنا الوطني، ان يمنعوا عن العمال والموظفين ممارسة حق مقدس من حقوقهم، حق التنظيم في جمعيات ونقابات تسهر على مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتسوي الخلافات بينهم».

وقد أكدت العصبة أن العمال العرب في فلسطين يعون أهمية تطـوير وتـدعيم الاقتصاد العربي والعمل على ازدهاره، خصوصا في ظل المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل الاقتصاد الصهيوني المتطور، ولكنهم «يفهمون، أيضا، أن لهم نصيبا من هذا الاقتصاد في حالة ازدهاره ونموه، كما هو واقع الآن، ويفهمون، ايضا، انه ليس من الوطنية، ومصلحة الوطنية، في شيء أن تبلغ ارباح مؤسسات وشركات اقتصادية عشرات

الألوف من الجنيهات ثم تبخل على عمالها وموظفيها بزيادة زهيدة على أجورهم تعينهم على سد حاجاتهم أمام مستوى المعيشة المتصاعد»[١٥].

وأشارت العصبة الى موقف العمال العرب إزاء أصحاب العمل العرب والاجانب، وأكدت أن العمال العرب يقفون من أصحاب العمل العرب موقفا يختلف تمام الاختلاف عن موقفهم إزاء اصحاب العمل الاجانب' «ذلك لعلمهم أن المشاريع الصناعية الاجنبية في فلسطين هي مشاريع احتكارية تقف حجر عثرة في سبيل حرية بلادهم، وبالتالي سعادتهم، وسعادة عائلاتهم». وعلى هذا الاساس، فقد تنازل العمال العرب «في كثير من المناسبات (...) عن كثير من حقوقهم التي يختلفون عليها مع صاحب العمل العربي، بينما [اصروا] على نيلها كاملة من صاحب العمل الاجنبي».

غير أن تنازل العمال العرب عن بعض حقوقهم إزاء اصحاب العمل العرب، لا يعني أبداً «ان يحاول أصحاب العمل العربي ان يسلبوهم حقوقهم لهذا السبب، وإنما عليهم أن يساعدوا العامل في حمل رسالته المشرفة بأن يتنازلوا له عن حقوقه ما امكن، حتى يتمكن الفريقان من المساهمة في النضال الوطني مساهمة فعالة»[١٦].

لقد ابرزت عصبة التحرر الوطني، ومنذ قيامها، أهمية الدور الذي تلعبه طبقة الفلاحين في المجتمع العربي الفلسطيني، وأكدت أن بناء النهضة القومية العربية في فلسطين يتوقف «على هذه الطبقة التي تؤلف الاكثرية من شعبنا(...). وهي عدة الوطن الاساسية في حركتنا التحريرية»[١٧].

وقد أشارت العصبة الى ضرورة دعم مطالب الفلاح العربي الذي «يطالب بتحسين وسائل زراعته ومده بالتركتورات والسماد الصناعي وتحسين وسائل الري والمواصلات وتخفيف الضرائب عن كاهله ومده بالقروض الزراعية لمدد طويلة وبفوائد زهيدة، وحمايته من المرابين الجشعين، وفتح المدارس وتوسيعها في قراه وإنشاء مراكز للمعالجة الطبية وتأمين معالجة مجانية سريعة له ولعائلته»، وأكدت أنها ستناضل في سبيل «تحقيق طلبات الفلاح لانها طلبات وطنية عادلة تسير بالامة نحو ما تنشده من حريات».

وقد دعت العصبة الفلاح العربي في فلسطين الى المساهمة بنشاط في الحركة الوطنية التحررية والنضال «في صفوفها الامامية، ساعيا في موكب الحرية نحو الاستقلال والتحرر، [فالتحرر] الوطني هو الطريق العملي الذي يسير به نحو تحقيق مطالبه العادلة، وان الاستقلال نعمة تسبغ على جميع طبقات الشعب، فيستفيد منها الفلاح أول من يستفيد»[١٨].

وقد اعارت عصبة التحرر الوطني اهتماما كبيرا لقضية الدفاع عن الاراضي العربية ووقف انتقالها الى ايدي الصهيونيين، واعلنت تأييدها لكل «مشروع يؤدي الى الاحتفاظ بالاراضي الزراعية في ايدي فلاحينا »، مثل «مشروع صندوق الأمة» الذي اقترحته بعض الاوساط الوطنية، ومشروع «دونم فلسطين» الذي اقترحه «السيد الترزي».

وفي الوقت نفسه، أكدت العصبة أن قضية الاراضي في فلسطين ترتبط ارتباطا مباشرا «بقضية البلاد السياسية، ولا يمكن حلها، الحل العملي، ما لم يتمكن العرب من الوصول الى استقلالهم السياسي، ومقاومة اي تدخل يمكنه الانتقاص من سيادتهم وحريتهم في تقرير مصائرهم». وقد انتقدت العصبة، في هذا السياق، أفكار بعض الوطنيين العرب، الذين يعتقدون «ان قضية البلاد السياسية هى قضية عامة يحتاج حلها الى وقت طويل؛ ولذلك فمن حق الوطن عليهم أن يبادروا الى» انقاذ ما يمكن انقاذه «من اراض»، وأكدت أن القضية السياسية، قضية استقلال فلسطين، هي «قضية الساعة، والظروف تصبح كل يوم اكثر ملائمة لتوحيد جميع القوى في سبيل حرية تقرير المصير»، كما اشارت الى أن مشاريع انقاذ الاراضي العربية «لا تكون بجمع المال لشراء الاراضي العربية المعروضة للبيع، وإنما بإصلاح حال الفلاح وتحسين أدوات انتاجه ومساعدته مساعدة اقتصادية واجتماعية حتى لا يحتاج آخر الامر الى عرض ارضه في الاسواق»(١٩).

وقد دعت العصبة الحركة الوطنية العربية الى أن تجعل من حركة انقاذ الاراضي العربية «حركة فلاحين جماهيرية قوية بواسطة إشراك [الفلاحين] في إدارتها»، كما دعت الفلاحين الى الانضمام لصفوف العصبة «ليؤلفوا معها جبهة واحدة ضمن وحدة الشعب العربي في فلسطين للنضال في سبيل سعادة شعبنا»(٢٠).

٤ - عصبة التحرر الوطني وشعار الوحدة الوطنية

أدركت العصبة، ومنذ وقت مبكر، الضرورة الملحة لتجميع كل طاقات الشعب في جبهة وطنية واحدة، وأشارت إلى أن «الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني هو أمر عملي واقعي لا يمكن ان يتجاهله إنسان، وفوق ذلك، ان الاتحاد الوطني هو الصورة الطبيعية للحركة الوطنية»، كما أكدت أن «الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني، اتحاد جميع القوى الوطنية الشعبية واشتراكها في الحركة الوطنية» هو شعار العصبة التي «تسير مع قافلة الحرية نحو الحرية، معتمدة على شعبنا الأبي وعلى القوى الكامنة فيه، ساعية الى جعل الاتحاد الوطني حقيقة راهنة»(٢١).

وقد رأت العصبة أن تحقيق وحدة الحركة العمالية العربية في فلسطين هو حجر الزاوية في قيام جبهة وطنية متحدة تمثل جميع طبقات الشعب، على اعتبار ان الطبقة العاملة هي «الطليعة الوطنية»، وواجبها ان تمارس «قيادتها التقدمية»، إن هي أرادت «الابقاء على جوهر الحركة الوطنية التقدمية والسير بها في مراقي التطور والنهوض»(٢٢).

وقد أكدت العصبة أن الطبقة العاملة العربية في فلسطين لن تتمكن من لعب دورها الطليعي داخل الحركة الوطنية الا بعد تحقيق وحدة منظماتها النقابية: وذلك عن طريق توحيد الاهداف ومركزة العمل. وعندما صدر العدد الاول من جريدة «الاتحاد» في ١٤ ايار ١٩٤٤، كلسان حال اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في حيفا، اكدت افتتاحيته على أهمية تحقيق وحدة الحركة العمالية في البلاد، وأشارت الى أن «الاتحاد» ستكون «جريدة العمال العرب في فلسطين عامة، وجريدة منظماتهم العمالية الوطنية،

تستمد قوتها منهم وتفسح صفحاتها لآرائهم وأخبارهم وآمالهم، وستكون سجلا منظما لقضاياهم القومية ولنضالهم الموحد ولمطالبهم النبيلة الشريفة»، كما دعت الافتتاحية الى إقامة مجلس عمالي عربي أعلى يمثل جميع المنظمات العمالية العربية في فلسطين، ويكون الممثل الرسمي للحركة العمالية العربية والمعبر الصادق عن أمانيها وآمالها، والمنفذ القوي لقراراتها ومشاريعها(٢٣).

سعت عصبة التحرر الوطني، ومنذ قيامها، الى تحطيم الجمود الذي كان مسيطرا بين صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، ودعت الى قيام هيئة وطنية، تستند على أسس ديمقراطية، وتتجمع حولها جميع القوى الوطنية، وتضع برنامجا نضاليا يوحد طبقات الشعب الوطنية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية. ولقيت دعوة العصبة هذه تجاوبا لدى العديد من الشخصيات الوطنية المعروفة مثل «رشيد الحاج ابراهيم» أحد زعماء حيفا، و «عبد اللطيف صلاح» رئيس حزب الكتلة الوطنية، و «عمر البيطار» رئيس بلدية يافا، الذين اعربوا، على صفحات جريدة «الاتحاد» عن تعاطفهم مع سياسة العصبة الهادفة الى تعزيز وحدة الصف الوطني العربي(٢٤).

وقد أكدت العصبة على أهمية اشتراك ممثلي العمال والفلاحين في إقامة الاتحاد الوطني، واشارت الى ان الركود الذي أصاب الحركة الوطنية العربية في فلسطين يعود الى عدم رجوع الزعماء القوميين التقليديين الى الجماهير الشعبية وتجاهل دورها في المعركة ضد الامبريالية وضد الصهيونية.

غير أن القيادات القومية التقليدية، التي عادت الى ميدان العمل السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واصلت نهجها القديم، وعارضت المساعي التي بذلتها العصبة من اجل دفع جماهير العمال والفلاحين للانخراط بنشاط في العمل الوطني، وأصرت على عزل ممثلي القوى الوطنية التقدمية ومنعهم من المساهمة الفعالة في قيادة النضال الوطني. ففي شهر تشرين الثاني ١٩٤٥، عارض ممثلو الاحزاب القومية الفلسطينية التقليدية، بالتواطؤ مع الجامعة العربية، اشتراك ممثلي عصبة التحرر الوطني ومؤتمر العمال العرب ورابطة المثقفين العرب، في اللجنة العربية العليا التي تشكلت على أثر الزيارة التي قام بها الى فلسطين «جميل مردم بك» مندوب الجامعة العربية.

وقد تصدت العصبة للمحاولة التي جرت لعزل ممثلي الطبقات الكادحة عن قيادة العمل الوطني، وأشارت الى أن تكوين اللجنة العربية العليا «لم يراع فيه البناء على اساس شعبي ديمقراطي، بل كان على اساس تشكيلي توفيقي، جاء عن طريق الجامعة العربية»(٢٥).

كما أكدت العصبة أنه لن يكون بإمكان احد «تجاهل قوة تنظيم الحركة العمالية العربية وتأثيرها في النضال الوطني، فقد وقفت الطبقة [العاملة] في طليعة الصفوف في أحلك الاوقات»، ولم يعد باستطاعة أي منظمة ولا أي حزب تجاهل «وجود طبقة العمال ومدى تأثيرها في النضال لاجل الاستقلال والحرية. وحركتنا الوطنية اليوم هي حركة

تحريرية استقلالية، وابعاد عناصر العمال والعناصر الشعبية عنها يعني ابعاد بلادنا عن هدفها الرئيسي: الحرية والاستقلال».

وأشارت العصبة، من جهة اخرى، الى أن ابعاد ممثلي الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عن المساهمة في قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، سيلحق اضرارا بالغة بنضال هذه الحركة على الصعيد الدولي، باعتبار أن عدم ابراز نضال العمال في سبيل استقلال فلسطين ودورهم في الحركة الوطنية سيؤدي الى خسارة «تأييد جميع العناصر الشعبية في الخارج، و [اعطاء] الاستعمار والصهيونية سلاحا حادا يهاجمون به [الحركة الوطنية الفلسطينية] بالادعاء انها تقتصر فقط على الافندية واصحاب المصالح الرأسمالية»(٢٦).

ولكن، وعلى الرغم من تحفظاتها العديدة على تركيبة اللجنة العربية العليا وأسلوب تشكيلها، ولتبيان حرصها على وحدة الصف الوطني، أعلنت العصبة بأنها لا ترى «أي حرج في تأييد [اللجنة العربية العليا] اذا كان برنامجها ديمقراطيا، يستهدف العمل على تحرير هذه البلاد وتخليصها من الاستعمار والصهيونية»، وذلك انطلاقا من حقيقة ان العصبة «لا تسير وراء اشخاص او هيئات، وإنما تسير وراء برامج»(٢٧).

غير أن تزايد تدخل قيادة الجامعة العربية، المتهادنة مع الامبريالية البريطانية، في شؤون فلسطين الداخلية، عبر الوصاية التي فرضتها على اللجنة العربية العليا، دفع عصبة التحرر الوطني الى التنبيه من مخاطر التنازل عن قيادة النضال الوطني في فلسطين الى ممثلي الجامعة العربية والتغاضي عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير نهجه الوطني بنفسه.

وقد أكدت العصبة، اعتبارا من شهر آذار ١٩٤٦، على أن اللجنة العربية العليا قد باتت عاجزة عن تحمل مسؤولية قيادة النضال الوطني، ودعت الى اقامة هيئة وطنية جديدة باشتراك ممثلي القوى الوطنية والتقدمية: وذلك عن طريق تشكيل لجنة تحضيرية تضع دستورا ديمقراطيا وتجري بموجبه انتخابات شعبية لتأليف جبهة وطنية موحدة.

وقد توجهت العصبة، في الوقت ذاته، الى جماهير الطبقة العاملة العربية في فلسطين، ودعتها الى العمل على تعزيز الوحدة بين صفوف منظماتها النقابية من خلال السعي الى تحقيق وحدة مؤتمر العمال العرب وجمعية العمال العربية الفلسطينية، وذلك باعتبار أن تحقيق وحدة الطبقة العاملة العربية هو الشرط الذي لا بد منه لانعاش الديمقراطية بين صفوف الشعب، وانتخاب لجنة عربية عليا تمثل الشعب اصدق تمثيل(٢٨).

ولمجابهة النشاط المتزايد لعصبة التحرر الوطني ولمؤتمر العمال العرب، وتجاه تنامي الاتجاه الداعي الى اقامة هيئة وطنية جديدة على اسس شعبية وديمقراطية، لجأت القيادات القومية العربية التقليدية الى استخدام أساليبها القديمة في محاربة القوى الوطنية التقدمية.

ففي الاجتماع العام الذي دعا اليه الحزب العربي الفلسطيني في الثاني من حزيران ١٩٤٦ في مدينة القدس، هاجم «جمال الحسيني» ممثلي العصبة ومؤتمر العمال العرب، وادعى بأنه يرفض دخول مندوب عن مؤتمر العمال العرب في اللجنة العربية العليا، لان المؤتمر – حسب ادعائه – يريد التعاون مع «بن – غوريون»، ومع الصهيونية، ولان عصبة التحرر الوطني تنادي باتحاد العرب واليهود، مما يتناف مع الميثاق الوطني.

وقد أكدت اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب، في بيان أصدرته ردا على تصريحات «جمال الحسيني»، على ان سياسة المؤتمر ونشاطه وما صدر عنه ينفي أقوال «جمال الحسيني»، وان مؤتمر العمال العرب، كحركة «عمالية صحيحة»، يعرف تماما ان نضال الحركة الوطنية العربية ضد الاستعمار وكفاحها من اجل استقلال فلسطين «هو العمل التحرري الصحيح الذي لا يمكن، بحال من الاحوال، أن ينطبق على سياسة «بن – غوريون» الاعتدائية». وقد طالبت اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب، في بيانها، «جمال الحسيني» بأن «يكون اكثر تبصرا(...)، فآلاف العمال المنضمين الى المؤتمر وقيادتهم لمن اشد الناس وطنية واكثرهم نضالا في سبيل حرية فلسطين واستقلالها، وأشدهم عداء للاستعمار والصهيونية...»[٢٩].

وقد تصدى «فؤاد نصار»، احد قادة عصبة التحرر الوطني ومؤتمر العمال العرب، لتفنيد ادعاءات «جمال الحسيني»، فأعرب، في مقال مطول له صدر في «الاتحاد»، عن أسفه «لما صرح به السيد جمال»، ودعاه، «بصفته زعيما وطنيا، ان يتريث قبل الحكم على مسائل هامة وأن لا يورط نفسه في امور يجهل حقيقتها، لان هذه الاغلاط وهذه المواقف لا يستفيد منها غير اعدائنا، وهي من عوامل الهدم في بنيان الحركة الوطنية». وقد أكد «فؤاد نصار» أن مؤتمر العمال العرب يناضل من أجل عزل الجماهير اليهودية في فلسطين عن الحركة الصهيونية ويدعو الى ضرورة توجيه النضال ضد الاستعمار البريطاني واعتبار الصهيونية حليفة له، كما اشار الى اهمية التفاهم مع الجماهير اليهودية في فلسطين «لا على اساس فتح ابواب فلسطين لهجرة يهودية، ولا على اساس اعطائهم أراضينا، ولا على [اساس] إقامة دولة يهودية»، وإنما على اساس دعوة «الشعب اليهودي [في فلسطين] لتأييد نضالنا في سبيل حرية فلسطين واستقلالها»[٣٠].

واثر فشل جميع المحاولات التي بذلتها لتحقيق وحدة الصف الوطني العربي على اسس شعبية وديمقراطية، بادرت عصبة التحرر الوطني، في الثاني من حزيران ١٩٤٦، بالتعاون مع احزاب الاستقلال والاصلاح والدفاع والكتلة الوطنية ومؤتمر الشباب ومؤتمر العمال العرب إلى إقامة «الجبهة العربية العليا» في فلسطين.

وقد أكدت العصبة على أن قيام هذه الهيئة الوطنية الجديدة لا يمثل انشقاقا داخل الحركة الوطنية العربية الفلسطينية على اعتبار أن «الجبهة العربية العليا» قد نظمت قوى لم تستقطبها وتنظمها «اللجنة العربية العليا». وقد اشارت «الاتحاد»، في افتتاحية عددها الصادر في ٩ حزيران ١٩٤٦، الى أن «الجبهة العربية العليا» قد بدأت عملها بقرارين

تاريخيين' حيث «أقرت دستورا ديمقراطيا وسارت على أساليب شعبية، وطالبت برفع قضية فلسطين الى مجلس الامن ورفضت سياسة المساومة والتفاوض مع الاستعمار»(٣١).

وإزاء هذا التطور الايجابي في مسيرة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، تحركت الجامعة العربية، بالتواطؤ مع القوى الرجعية المحلية، ونجحت بالضغوط التي مارستها على الاحزاب القومية التقليدية، التي ساهمت مع العصبة في إقامة «الجبهة العربية العليا»، في دفع هذه الاحزاب الى الانسحاب من الجبهة والمشاركة مع الاحزاب والقوى المنتمية الى «اللجنة العربية العليا» في إقامة هيئة جديدة دعيت باسم «الهيئة العربية العليا»، وتم استبعاد ممثلي القوى الوطنية التقدمية من عضويتها.

وللرد على المناورة الجديدة التي قامت بها الجامعة العربية، نظمت عصبة التحرر الوطني حملة واسعة، شملت مدن فلسطين وقراها الرئيسية، للتنديد بالوصاية التي تفرضها الجامعة العربية على الحركة الوطنية العربية في فلسطين. وقد استهدفت هذه الحملة دفع جماهير الشعب، من عمال وفلاحين ومثقفين تقدميين، الى الانخراط بنشاط في النضال الرامي الى تنظيم الحركة الوطنية على أسس ديمقراطية: وذلك من خلال الاصرار على عقد مؤتمر وطني قطري تنبثق عنه قيادة تمثيلية.

وقد بلغت هذه الحملة الشعبية أوجها، حين وقع أكثر من ١٢ الف مواطن عربي فلسطيني على بطاقات اصدرتها عصبة التحرر الوطني ووجهتها الى «الهيئة العربية العليا» تطالبها فيها بعقد مؤتمر وطني قطري تنبثق عنه قيادة وطنية شعبية. وقد نشرت صحيفة «الاتحاد»، في ٣٠ آذار ١٩٤٧، نبأ هذا التحرك الشعبي تحت عنوان: «١٢,٦٠٠ بطاقة من بطاقات عصبة التحرر الوطني تطالب بتنظيم الحركة الوطنية على أسس تمثيلية»، وأشارت الى أن مختلف فئات الشعب وطبقاته الوطنية، من عمال وفلاحين وموظفين وتجار ومحامين واطباء، قد اشتركوا في الحملة التي نظمتها العصبة، وساهموا «في اضخم استفتاء شعبي قام به حزب وطني فلسطيني»(٣٢).

٥ - عصبة التحرر الوطني و «العقدة الفلسطينية»

اعتبرت عصبة التحرر الوطني القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من اجل استقلاله الوطني وتحرره من نير السيطرة الاستعمارية، وفضحت الحركة الصهيونية على حقيقتها كحركة رجعية عنصرية مرتبطة بالامبريالية، كما كشفت تواطؤ الرجعية العربية مع الاستعمار في التآمر على الشعب العربي الفلسطيني. وقد بينت العصبة ان الهدف الرئيسي لنضال الشعب الفلسطيني هو ضمان حقه في تقرير مصيره بنفسه، وأكدت أن السبيل الى ذلك هو تعبئة الجماهير الشعبية في جبهة وطنية عريضة ترتبط بالقوى الثورية والديمقراطية العالمية، باعتبار أن نضال الشعب العربي الفلسطيني «لاجل حريته واستقلاله، كان ولا يزال جزءا مكملا لنضال شعوب العالم في سبيل الحرية الوطنية، وفي سبيل دك صروح العبودية والاستعمار، أسس استغلال الشعوب والتحكم في مصائرها»، وأن قضية فلسطين هي قضية تحرر من الاستعمار مثلها مثل قضايا شعوب

البلدان المستعمرة، و «جزء من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن اوطانها، وتأخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقة وهناء دائم»[٣٣].

وقد أشارت عصبة التحرر الوطني، في المذكرة التي رفعتها بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٤٥ الى «المستر اتلي» رئيس وزراء بريطانيا، إلى أن «العقدة الفلسطينية» قد نجمت عن السياسة العدوانية «التي انتهجتها الحكومة البريطانية مدة حكمها لفلسطين منذ الايام الاولى للاحتلال حتى الآن. فهذه السياسة، تركت للصهيونية المجال، أمامها، رحبا لتنمية قواها الاعتدائية وتوطيد مراكزها الهجومية في فلسطين، وذلك كله يهدد وطننا اليوم بالدم والدموع. وليس من الغريب إذن، أن يرى الشعب العربي من بين ما طوى من صحائف هذا الماضي الاليم، الذي شرح صدره للصهيونية فتعتدي، نقاطا سوداء تنذر بمستقبل مظلم، اذا استمرت هذه السياسة تبني «الوطن القومي» على انقاض ما تبقى للفلاح من شقة ارض وللعامل من يوم عمل وللتاجر من سوق ضيقة ولرجل الصناعة العربي من فتات لا تغني ولا تسمن من جوع»[٣٤].

وقد تصدت العصبة للمحاولات التي قامت بها القوى الامبريالية والصهيونية لاقناع الرأي العالمي بأن قضية فلسطين «هي قضية هجرة يهودية، او ايقاف هذه الهجرة لا اكثر ولا اقل»، وأكدت أن قضية فلسطين ليست، ابدا، قضية من هذا النوع، وإنما هي مثل قضية كل بلد مستعمر، قضية الاستقلال والتحرر من نفوذ اجنبي استعماري، وأشارت الى أن السكان العرب في فلسطين لن يأمنوا شر الهجرة الصهيونية «ما دامت مقدرات هذه الهجرة في غير «أيديهم»، باعتبار ان الهجرة الصهيونية، «بل الصهيونية كلها هي من «مآثر» الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الاصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها»[٣٥].

وأكدت العصبة أن الامبريالية البريطانية تسعى، من خلال إثارة قضية الهجرة اليهودية، الى عزل قضية فلسطين عن «قضية المستعمرات المطروحة على أساس عالمي»، وطالبت باشاعة الديمقراطية واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه «كطريق عملي لحل المشاكل التي تعترض وطننا الآن».

وسعت العصبة الى تحديد المعنى الحقيقي لحق تقرير المصير حتى لا يكون هناك مجال لاستغلاله وافراغه من محتواه، فأعلنت بأن حق تقرير المصير «يظل كلاما مبهما اذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يعترف بأن من حق الشعب ان يصل الى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ اجنبي استعماري، وأن من حقه ان يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده وبمحض اختياره، وأن تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات وطنية شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»[٣٦].

كما أشارت العصبة الى أن إشاعة الديمقراطية السياسية والاقتصادية هو الشرط الذي لا بد منه لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، «فلا يمكن لبلد ان يؤمن حق تقرير مصيره وتنفيذ هذا الحق الا إذا انتشرت الديمقراطية بين صفوفه».

وقد كشفت العصبة، في هذا السياق، القناع عن الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية، وفندت مزاعم الصهاينة بأن حركتهم هي «حركة تحـرر وطني»، وأثبتت أن الحركة الصهيونية هي «من النوع الرجعي الاحتلالي، فهي لا تطالب باستقلال فلسطين ابدا، واذا ما احرجتها يقول زعماؤها لن نطالب بالاستقلال حتى نؤمن الدولة اليهودية، وهذا يعني في لغة الواقع انها لا تطالب بالاستقلال أبداً». كما اظهرت العصبة ان الحركة الصهيونية هي من نوع الحركات «التي تخاف الديمقراطية في نشاطها وفي اهدافها»، وهي لا تريد ان تسود الديمقراطية في فلسطين «إذ أن ذلك يعني انشاء حكم وطني ديمقراطي في فلسطين، وأن ذلك يعني القضاء على حلم الدولة اليهودية؛ فالدولة اليهودية لا يمكن ان تقوم الا بالقضاء على دعامتي كل حركة وطنية تحررية: حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية»(٣٧).

جابهت عصبة التحرر الوطني، في سعيها لايجاد حل «للعقدة الفلسطينية»، مشكلة وجود اكثر من ستمئة الف يهودي، كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وخلالها، من اجتذاب العدد الاكبر منهم الى فلسطين، مستغلة في ذلك الظروف الصعبة التي كان يعانيها السكان اليهود في اوروبا الشرقية والوسطى من جراء السياسة المعادية للسامية التي كانت تنتهجها الدوائر الفاشية.

وعلى الرغم من اتساع النفوذ الصهيوني بين الجماهير اليهودية في فلسطين، فقد حاولت العصبة، ومنذ قيامها، أن ترسم حدودا فاصلة بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين؛ حيث أشارت في ميثاقها الوطني، الذي اقرته في شباط ١٩٤٤، إلى ضرورة التمييز بين الصهيونية وبين السكان اليهود، وأكدت على أن الصهيونية تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم، كما رفضت ادعاءات الصهاينة بأنهم يعبرون عن مصالح جميع اليهود، وأظهرت أن الحركة الصهيونية هي، في الاساس، حركة البرجوازية اليهودية الكبيرة، المتواطئة مع الامبريالية، والساعية الى تسخير جماهير اليهود، داخل فلسطين وخارجها، لخدمة مصالحها الطبقية.

وقد شددت العصبة على أهمية تعميق التناقض بين الجماهير اليهودية وبين الحركة الصهيونية، ودعت الحركة الوطنية العربية في فلسطين الى انتهاج سياسة حكيمة تساعد على اضعاف نفوذ الحركة الصهيونية بين صفوف السكان اليهود في فلسطين، وأكدت على ارتباط مصلحة الجماهير اليهودية في فلسطين بانتصار نضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الامبريالية والصهيونية.

وانتقدت العصبة، في هذا السياق، مواقف القيادة القومية التقليدية التي كانت تعلن دوما أنها «لا يمكن ابدا ان تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وأن تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم، او الوصول الى تفاهم معهم»، وأشارت الى أن مثل هذه المواقف تسهل مهمة الصهيونية التي «تعلن على رؤوس الاشهاد أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شرا، وان الاستقلال الذي تنشده الحركة الوطنية يعني مذبحة اليهود»(٣٨).

وقد حذرت العصبة، ومنذ وقت مبكر، من مخاطر السياسة غير العملية التي تنتهجها القيادة القومية التقليدية العربية تجاه السكان اليهود في فلسطين، والتي قد تقود الى تقسيم فلسطين «والتقسيم هو اخطر حل يجر البلاد الى المصائب والاضطرابات الداخلية، [وهو] يعني تأمين مستقبل الصهيونية وبالتالي تأمين قدم الاستعمار في جميع البلاد العربية»(٣٩)، ودعت الحركة الوطنية العربية، المناضلة من اجل ضمان استقلال فلسطين وتحررها الوطني، الى تأمين حقوق السكان اليهود الديمقراطية في البلاد، والوصول الى تفاهم معهم، وأشارت الى أن مثل هذا التفاهم «لا يعني التفاهم مع الحركة الصهيونية نفسها(...)، ولكنه الاعتراف بأن الحركة الوطنية العربية تريد وتستطيع أن تؤمن حقوق السكان اليهود الديمقراطية دون وجود الاستعمار البريطاني، بل على أساس عدم وجود الاستعمار البريطاني».

- كما أكدت العصبة أن انتهاج سياسة سليمة تجاه السكان اليهود في فلسطين وتأمين حقوقهم الديمقراطية فيها» لا يعني، بأي حال من الاحوال. تنازلنا عن أي حق من حقوقنا الوطنية، أو أي مطلب من مطالبنا العادلة، بل هو تشبث بهذه الحقوق، ونضال عملي في سبيل تحقيق هذه المطالب، وافهام الرأي العام العالمي ان نضالنا في سبيل هذه المطالب هو نضال عادل في مصلحة السكان اليهود انفسهم، ولكنه ليس ابدا في مصلحة الصهيونية أو في مصلحة الاستعمار»(٤٠).

وقد حاولت العصبة أن تثبت، في الممارسة العملية، أن امكانيات التفاهم بين العرب واليهود موجودة، وسعت الى تحقيق وحدة العمال العرب واليهود في النضال ضد عدوهم المشترك المتمثل بالاستعمار البريطاني، واستطاعت، بفضل النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به داخل مؤتمر العمال العرب، تحقيق نجاحات هامة على هذا الصعيد، تجسدت في الاضرابات المطلبية الموحدة التي خاضها آلاف العمال العرب واليهود في دوائر ومؤسسات الحكومة في نيسان ١٩٤٦ وفي المعسكرات البريطانية في أيار ١٩٤٧.

٦ - العصبة والحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية

كانت عصبة التحرر الوطني القوة السياسية العربية الوحيدة التي طالبت، في ظروف الحرب العالمية الثانية، بضمان استقلال وتحرر فلسطين. فحينما حل موعد تنفيذ الكتاب الابيض، في الاول من نيسان ١٩٤٤، أعلنت العصبة أنها تؤيد الخطوات التي اقرها الكتاب الابيض لايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين وتحديد بيع الاراضي، إلا أنها تعتقد «أن الكتاب الابيض لا يمكن ان يكون الحل النهائي لقضيتنا، [باعتبار] أن المرحلة التي وضع فيها (...) غير المرحلة التي نجتازها الآن». وقد أشارت العصبة الى أن المرحلة التي تجتازها فلسطين هي «مرحلة الاستقلال والحرية»، ومرحلة «الاعتراف العالمي بحق الشعوب في تقرير مصيرها»، وأكدت أن الهدف الذي تنشده الحركة الوطنية العربية الفلسطينية هو التحرر الوطني وضمان الاستقلال الكامل(٤١).

وقد طورت العصبة، عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، تصورها للحل الواقعي للمسألة الفلسطينية، حيث أكدت في المذكرة التى رفعتها، في تشرين الاول ١٩٤٥، الى

رئيس الوزارة البريطانية على أن الحل الوحيد «للعقدة الفلسطينية» يكمن في اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ودعت الى اقامة حكم وطني ديمقراطي مستقل يضمن حقوق سكان فلسطين جميعا.

شهدت منطقة الشرق الاوسط، في أعقاب الحرب العالمية، احتداما للصراع بين الامبريالية البريطانية، التي خرجت من الحرب ضعيفة ومنهوكة وبين الامبريالية الاميركية، التي أصبحت أقوى قوة امبريالية في العالم. وقد وجدت الحركة الصهيونية في الامبريالية الاميركية حليفا قويا تستند اليه لتحقيق مخططاتها العدوانية التوسعية وتنفيذ مشروعها الرامي الى اقامة دولة يهودية في فلسطين.

وكان من مظاهر الدعم الذي قدمته الامبريالية الاميركية للحركة الصهيونية، في أعقاب الحرب، الضغوط التي مارستها على الحكومة البريطانية لارغامها على قبول هجرة مئة الف مهاجر يهودي الى فلسطين. غير أن الحكومة البريطانية، التي كانت تنتهج في تلك الفترة، وبسبب ضعفها، سياسة «متوازنة» بين العرب واليهود، رفضت الطلب الاميركي، ودعت، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥، الى تشكيل لجنة تحقيق مشتركة انجلو - اميركية، تستقصي الحقائق في فلسطين، وتقدر امكانات البلاد لاستيعاب اعداد جديدة من المهاجرين اليهود.

وقد عارضت عصبة التحرر الوطني فكرة تشكيل اللجنة الانجلو - اميركية المقترحة، ودعت في بيان، اصدرته قيادتها ونشر في صحيفة «الاتحاد» في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٥، الى تشكيل لجنة دولية تبحث في مشكلة اللاجئين اليهود، بعد أن أكدت أن فلسطين لا يمكنها أن تحل هذه المشكلة الدولية التي يرتبط حلها بتضافر جهود جميع الدول الاوروبية لايجاد حل ديمقراطي لها في إطار الامم المتحدة. وقد طالبت العصبة، في بيانها المذكور، باستقلال فلسطين وإقامة حكومة ديمقراطية فيها، وإشاعة الحريات الديمقراطية، وإيقاف الهجرة اليهودية اليها[٤٢].

وفي الوقت نفسه، بعثت العصبة، بمذكرة الى «اللجنة العربية العليا»، اكدت فيها أن تعاون الاستعمارين الاميركي والبريطاني، وتشكيل لجنة التحقيق المقترحة ليسا في مصلحة الشعب العربي الفلسطيني، ودعت «اللجنة العربية العليا» الى رفض التعاون مع اللجنة المقترحة ومطالبة الوفود العربية في هيئةالأمم، بطرح قضية فلسطين على جدول اعمال الجمعية العمومية للامم المتحدة[٤٣].

لقد قدرت العصبة الأهمية التاريخية للانعطاف الذي حصل في اعقاب الحرب، على مجرى السياسة الدولية، والذي أدى الى تحويل الاتحاد السوفياتي الى «حجر الزاوية» في السياسة العالمية؛ حيث لم يعد من الممكن تسوية أية قضية دولية كبرى من دون مشاركته. وانطلاقا من هنا، رأت العصبة أن إحالة القضية الفلسطينية الى الامم المتحدة، حيث يتمتع الاتحاد السوفياتي بحق النقض، سيعرقل المحاولات التي تبذلها الدوائر الامبريالية لايجاد تسوية للقضية الفلسطينية تكون في مصلحة الصهيونية وعلى حساب

مصلحة الشعب العربي الفلسطيني. وقد أكدت العصبة أن النضال ضد المحافل الاستعمارية في بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية يتطلب تدعيم التحالف بين الحركة الوطنية العربية وبين الاتحاد السوفياتي.

وعشية وصول لجنة التحقيق الانجلو - اميركية الى فلسطين، اصدرت قيادة العصبة، في أوائل آذار ١٩٤٦، بيانا أكدت فيه أن لجنة التحقيق «سوف تتقدم بحلول استعمارية مجحفة نرى في أولها وآخرها مشروع التقسيم الذي نعرف مدلوله وأهدافه». وقد دعت العصبة، في بيانها المذكور، إلى إفشال مؤامرة لجنة التحقيق وإحباط مهمتها، وانتقدت، في الوقت ذاته، موقف اللجنة العربية العليا التي قررت، بعد الضغوط التي مارستها عليها الجامعة العربية، الاتصال بلجنة التحقيق والشهادة أمامها. وقد ناشدت العصبة الشعب العربي الفلسطيني «بارسال البرقيات والعرائض الى اللجنة العربية العليا مطالبا اياها برفض التعاون مع لجنة (التضليل) الأنجلو - أميركية»(٤٤).

اصدرت لجنة التحقيق الانجلو - اميركية، في أواخر نيسان ١٩٤٦، تقريرها الذي أوصى ببقاء الانتداب البريطاني في فلسطين الى حين انتقالها الى الوصاية الدولية، والسماح بدخول مئة الف مهاجر يهودي جديد الى البلاد، والغاء القيود المفروضة على بيع الاراضي العربية.

وقد رفضت القيادات القومية التقليدية والقوى الوطنية التقدمية في فلسطين توصيات لجنة التحقيق، ووزعت عصبة التحرر الوطني إثر صدور تقرير اللجنة المشتركة، بيانا اعربت فيه عن رفضها القاطع للتوصيات التي تضمنها، ودعت الى اخراج القضية الفلسطينية من الطوق الامبريالي الى الميدان الدولي· من خلال عرضها على مجلس الامن، وردت على المشككين بفكرة عرض القضية على الامم المتحدة مؤكدة أن تأييد الاتحاد السوفياتي لسوريا ولبنان في مجلس الامن قد اضطر بريطانيا وفرنسا الى الجلاء عن القطرين العربيين(٤٥).

وقد شرحت العصبة موقفها بإسهاب من جميع القضايا التي تعرض لها تقرير لجنة التحقيق الانجلو - اميركية، فأكدت أن تقرير اللجنة قد دل على عدم امكانية الاستمرار في سياسة التفاهم مع الاستعمار، ودعت القيادات القومية التقليدية في فلسطين الى تغيير سياستها القائمة على التعاون مع الاستعمار مؤكدة أن الموقف المطلوب تجاه الاستعمار «يجب أن يكون موقف الخصومة التي لا هوادة فيها، لانه صاحب سياسة مبيتة لا قيمة للادلة ولا للحقوق عندها»(٤٦).

وبخصوص الموقف من المسألة اليهودية، أشارت العصبة إلى ان المسألة اليهودية خارج فلسطين «تختلف من الاساس عنها في داخل فلسطين، وان الاضطهاد الذي عانوه [أي اليهود] في الخارج يختلف كلية عن مقاومتنا للهجرة في الداخل، باعتبار أن المقاومة العربية للهجرة اليهودية الى فلسطين هي «في الحقيقة حركة تحريرية. فبينما كان اليهود، قبل الاستعمار، نسبة ضئيلة لا خطر لها، فإنها اصبحت اليوم تقارب ٤٠٪، وبينما كان

السكان اليهود، قبل الاستعمار يعتبرون انفسهم مواطنين وقطعة من الكيان الفلسطيني، اصبحوا اليوم ذوي اطماع سائـرة بعون الاستعمـار نحو التحقيق، ولا تـرتضي بغير الاستيلاء على فلسطين وجعلها (يهودية كما ان انكلترا انكليزية)». وقد اكدت العصبة أن الحركة الصهيونية هي «ذنب للاستعمار وشريكة له»، وان المهاجر اليهودي هو «أداة استعمارية ظالمة»، وليس «أدل على ذلك من مقاومة الصهيونية لاستقلال فلسطين»(٤٧).

وقد دعت العصبة، في ظل عدم امكانية وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين بصورة نهائية «لانها بيد الاستعمار»، الى الاتصال بشعوب دول اوروبا الوسطى والشرقية، التي تشكل منابع الهجرة اليهودية، «وإظهار قضيتنا على وجهها التحرري، وإظهار ضـرر الهجرة على اليهود فيها»، واقناع حكومات الدول العربية المجاورة لفلسطين باتخاذ التدابير المناسبة لمنع تسرب اليهود من حدودها «ما دمنا نحن لا نستطيع منعهم».

وبخصوص الموقف من بيع الاراضي العربية الى اليهود، أشارت العصبة الى أن «انتقال الاراضي من يد العرب الى اليهود معناه انتقال دائم غير قابل للتداول»، حيث تتحول الاراضي المباعة الى أراضي «صهيونية صرفة لا يمكن ان تعمل عليهـا الايدي العربية». وقد انتقدت العصبة، في هذا السياق، قيام بعض الملاك العرب الكبار ببيع أراضيهم الى المنظمات الصهيونية، وأكدت أن الجماهير العربية تنظر الى بائع الارض «نظرها الى ما هو افتك من الطابور الخامس»(٤٨).

وبخصوص الاتجاهات التي برزت في السياسة العربية، إثر صدورتقـرير لجنـة التحقيق الانجلو – اميركية، أشارت العصبة إلى أن الشعب العربي في فلسطين قد تطلع الى جامعة الدول العربية «فرآها تؤجل البحث في مشكلة فلسطين ثلاث مرات كأن الامر ليس من الاهمية بمكان، وكأن القضية ليست قضية حياة أو موت بالنسبة الى عرب فلسطين».كما انتقدت العصبة مواقف المماطلة والتسويف التي وقفتها القيادة القومية التقليدية في فلسطين تجاه مسألة عرض القضية على منظمة الامم المتحدة، وأشارت الى ان مواقف القيادة العربية التقليدية كانت تنطلق من حرصها على التحالف مع الاستعمار وخوفها على مصالحها الطبقية: «فهي ترى في الاستعمار حاميا لهذه المصالح من الطبقات الشعبية(...)، وترى في التحالف مع الاستعمار ضامنا لمصالحها الخاصة اكثر مما ترى في شعوبها، وترى ان قضية [مصالحها] اكبر وأجل من القضايا الوطنية»(٤٩).

وبعد ان اشارت العصبة الى المناورة الجديدة التي كانت تقوم بها القيادة القومية التقليدية لتخويف الجماهير الشعبية من «خطر الشيوعية»، أكدت أن «الشعوب التي تسيّر عجلة التاريخ والتي تدرك أن مصلحـة الوطن هي مصلحـة الشعب بجميع طبقـاته، لا مصلحة طبقة واحدة، ترى أن الاستعمار هو عدو هذه المصالح وأن كل من اشترك مع الاستعمار هو شريك له في العداء(...) وأن الشعوب لم تعد تنطلي عليها حيلة «الخطر الشيـوعي» وهي لا تخاف من هـذا (الخطر) أن يسلب (هنـاءها) الحـالي تحت ظل الاستعمار، ولا (راحتها) في كنفه»(٥٠).

لم تتمكن لجنة التحقيق الانجلو - اميركية من حل التناقضات القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، وبين هذه الاخيرة والحركة الصهيونية، خصوصا في ظل الرفض العربي القاطع لتوصيات اللجنة. وهكذا، أقدمت بريطانيا على طرح مبادرة جديدة، ودعت الطرفين العربي واليهودي الى مباحثات مباشرة في لندن بهدف التوصل الى «حل» يخفف من حدة الازمة في فلسطين.

وعندما وافقت الجامعة العربية على التفاوض مع بريطانيا والوكالة اليهودية، وبعثت بممثليها الى الجولة الاولى من «مؤتمر لندن»، في شهر ايلول ١٩٤٦، عقدت عصبة التحرر الوطني سلسلة من الاجتماعات الشعبية في مدن فلسطين الرئيسية، اتخذت خلالها عدة قرارات تدعو الى رفض التعاون مع بريطانيا وتؤكد على ضرورة رفع القضية الفلسطينية الى مجلس الامن.

وبفضل نضال العصبة، والضغوط التي مارستها الجماهير الشعبية على القيادة القومية التقليدية في فلسطين، أعلنت «الهيئة العربية العليا» رفضها الاشتراك في مؤتمر لندن، وأعربت عن عدم رغبتها في الجلوس مع الجانب الصهيوني، ودعت بريطانيا الى الاعتراف باستقلال فلسطين(٥١).

وقد كشفت العصبة حقيقة المشاريع التي قدمتها الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن، والتي استهدفت كلها بقاء فلسطين تحت سيطرة الامبريالية البريطانية. كما انتقدت الموقف المتخاذل الذي وقفه وفد الجامعة العربية في المؤتمر، واستنكرت عدم مطالبته بجلاء القوات البريطانية فورا من فلسطين باعتبار ان استقلال فلسطين لن يتحقق من دون جلاء القوات الاجنبية عن اراضيها.

وبعد أن وافقت «الهيئة العربية العليا» في كانون الثاني ١٩٤٧، إثر الضغوط التي مارستها عليها الجامعة العربية، على الاشتراك في الجولة الثانية من مباحثات لندن، صعدت عصبة التحرر الوطني من هجومها على المواقف المساومة التي تقفها القيادة العربية في فلسطين تجاه الامبريالية البريطانية، ونظمت سلسلة من الاجتماعات الشعبية، دعت خلالها الى انتخاب قيادة شعبية جديدة قادرة على وقف الانزلاق الى مواقف مهادنة الامبريالية. وفي الثاني من شهر شباط ١٩٤٧، نشرت «الاتحاد» البرقية التي وجهتها قيادة العصبة الى الوفد الفلسطيني في مؤتمر لندن تدعوه فيها الى قطع المباحثات والانسحاب من المؤتمر، وتحذره فيها من مغبة الاستمرار في مهادنة الامبريالية البريطانية التي تسعى الى كسب الوقت لاعلان الاحكام العرفية في فلسطين تمهيدا لفرض التقسيم على البلاد(٥٢).

وإثر فشل مباحثات لندن، اقترحت الحكومة البريطانية في الثاني من نيسان ١٩٤٧، على الامين العام للامم المتحدة إدراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال الجمعية العمومية، ودعت الى عقد دورة طارئة لتشكيل لجنة خاصة تقوم بدراسة الوضع في فلسطين وتقدم توصياتها الى الجمعية العمومية في دورة انعقادها القادمة. وكانت

بريطانيا تأمل، من خلال عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة، ان تحصل على تفويض دولي بالابقاء على انتدابها في فلسطين.

وعلى الرغم من تحسبها من قيام الامبريالية البريطانية بمناورة جديدة في الامم المتحدة، اعلنت العصبة تأييدها لعرض القضية على المنظمة الدولية واعتبرته نصرا للقضية الفلسطينية، لانه سيخرجها من الطوق الامبريالي المفروض حولها. وقد انتقدت العصبة القيادات القومية التقليدية لانها لم تبادر بنفسها الى عرض القضية على الامم المتحدة، ولانها بقيت تشكك بامكانات التوصل الى حل عادل للقضية عن طريقها(٥٣).

وعقدت الجمعية العمومية للامم المتحدة، بين ٢٨ نيسان و١٥ ايار، دورتها الطارئة لمناقشة القضية الفلسطينية. وفي تعليقها على النقاش الذي دار داخل الجمعية العمومية، انتقدت عصبة التحرر الوطني مواقف ممثلي الدول العربية الذين توجهوا الى الولايات المتحدة الاميركية «التي تؤيد الشعوب الحرة!!»، ودعوها الى تأييد استقلال فلسطين، وأشارت العصبة الى أن من أسباب إضعاف القضية الفلسطينية في المحافل الدولية انجرار الدول العربية و «الهيئة العربية العليا» وراء أضاليل الاستعمار، وعرض القضية «من وجهتها الخاطئة» وقصر الهم «على تبيان التناقض والاختلاف بين العرب واليهود»، وليس على وضع القضية «على أنها نضال تحريري ديمقراطي ضد الاستعمار والصهيونية، وفي سبيل جلاء الجيوش الاجنبية واقامة حكومة مستقلة تؤمن ايضا حقوق السكان اليهود»(٥٤).

وفي تعليقها على الكلمة التي القاها المندوب السوفياتي «غروميكو» امام الجمعية العمومية، أشارت «الاتحاد» صحيفة العصبة، الى أن المندوب السوفياتي دعا، في كلمته، الى انهاء الانتداب البريطاني وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، وأكد أن بلاده لا ترى «من حل لقضية فلسطين الا الاستقلال والديمقراطية التي تحفظ حقوق جميع السكان الفلسطينيين على اساس العدل والمساواة»، ونبه الحركة الوطنية العربية في فلسطين «الى خطر التقسيم، والى الخطر من السياسة التي لا تقود في أخر الامر إلا إلى التقسيم»، وأشار الى أن الاستمرار في توتير العلاقات بين السكان العرب واليهود سيؤدي لا محالة الى تقسيم البلاد الى دولتين عربية ويهودية(٥٥).

اقرت الدورة الطارئة للجمعية العمومية، في ١٥ ايار ١٩٤٧، تشكيل لجنة خاصة، من ممثلي ١١ دولة، لتحري الحقائق في فلسطين واقتراح توصيات ملائمة لايجاد حل للقضية الفلسطينية. وخلال النقاشات التي دارت لتحديد مهمات لجنة التحقيق الدولية، طالب المندوب السوفياتي بأن يكون من صلاحيات اللجنة «بحث اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة من دون تأخير»، غير أن الجمعية العمومية رفضت، إثر الضغوط التي مارستها عليها الدوائر الامبريالية، تبني الاقتراح السوفياتي(٥٦).

وقد أصدرت عصبة التحرر الوطني، إثر اعلان تشكيل اللجنة الدولية، بيانا حذرت فيه من مناورات الامبريالية التي ستسعى إلى تأجيج الاحتراب بين العرب واليهود لابقاء

سيطرتها على فلسطين، وانتقدت، فيه، القيادة القومية التقليدية التي وقفت، اثناء نقاشات الامم المتحدة، موقفا غامضا من الحل الديمقراطي. وقد أشارت العصبة، في بيانها المذكور، الى ضرورة الاتصال بلجنة التحقيق الدولية والتعاون معها لكشف الحقائق التي تسعى الامبريالية والصهيونية الى حجبها، ودعت الى الرجوع الى الشعب وعقد مؤتمر وطني يتبنى سياسة شعبية ديمقراطية قادرة على إنقاذ فلسطين من خطر التقسيم ومن مكائد الامبريالية والصهيونية(٥٧).

غير أن «الهيئة العربية العليا»، التي كانت قد تعاونت في السابق مع اللجنة الانجلو - اميركية وشاركت في الجولة الثانية من مباحثات لندن، رفضت التعاون مع الأمم المتحدة، وقررت مقاطعة لجنة التحقيق الدولية، كما فرضت هذه المقاطعة على جميع الاحزاب والقوى الوطنية في فلسطين.

وقد استجابت عصبة التحرر الوطني، حفاظا منها على وحدة الصف الوطني العربي، الى قرار المقاطعة، وامتنعت عن مقابلة لجنة التحقيق الدولية التي وصلت الى البلاد في شهر حزيران ١٩٤٧. وفي الوقت ذاته، وجهت قيادة العصبة مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة، اعربت فيها عن معارضتها لمشروع تقسيم فلسطين، وأشارت الى أن تطبيق هذا المشروع سيؤدي الى القضاء على جميع امكانات التفاهم بين العرب واليهود، وأن الدولة اليهودية، في حال قيامها، ستتحول الى قاعدة ثابتة للامبريالية في منطقة الشرق الاوسط. كما اعادت العصبة الى الاذهان، في مذكرتها، الحل الذي كانت قد اقترحته، والذي يقضي بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وسحب الجيوش الاجنبية منها وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة تضمن حقوقا متساوية لجميع سكانها من العرب واليهود(٥٨).

وقبل أن تنتهي لجنة التحقيق الدولية من اعمالها، سعت الامبريالية البريطانية، بالتعاون مع القيادة الصهيونية، إلى تسعير حدة الاحتراب بين العرب واليهود، في محاولة منها لسد الطريق امام الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية.

وقد حذرت العصبة «الهيئة العربية العليا» والاوساط الوطنية العربية في فلسطين من مغبة الانقياد وراء المناورة الامبريالية الجديدة الهادفة الى فرض مشروع التقسيم، بحجة استحالة التعايش بين العرب واليهود، ودعت الجماهير الشعبية الى التصدي للمناورة الامبريالية الجديدة من خلال تأليف لجان شعبية في الاحياء لمنع امتداد الاضطرابات والنزاعات الدموية، التي كانت قد اندلعت، في اوائل شهر آب، بين العرب واليهود في يافا وتل-ابيب، الى بقية المدن الفلسطينية(٥٩).

كما استنكرت العصبة، في تلك الفترة، لجوء بعض القيادات القومية التقليدية العربية الى اسلوب الارهاب الفردي بهدف تصفية معارضيها، حيث جرت، آنذاك، عدة اعتداءات على المتاجر العربية في القدس بحجة خرق «أوامر» المقاطعة، وألقيت القنابل على منازل بعض الزعماء القوميين، كما جرى اغتيال النقابي «سامي طه» سكرتير جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا.

وقد تصدت العصبة لانتشار ظاهرة الارهاب الفردي داخل الحركة الوطنية العربية، وحذرت من مخاطرها، ودعت الى مقاومتها بتشديد النضال ضد الامبريالية. وقد أصدرت «لجنة الثقافة السياسية» التابعة للجنة المركزية للعصبة كراسا مطولا، بقلم «فؤاد نصار»، حول هذا الموضوع، أشير فيه إلى أن المستعمر قد دس على الحركة الوطنية الفلسطينية أسلوب الارهاب الفردي والقتل السياسي ليتمكن «من تفريق صفوف الامة اثناء خوضها معركة النضال الوطني في سبيل الحرية»؛ وذلك بعد أن «اتسعت رقعة النضال الوطني [في فلسطين]، واصبح نضالا تنتظم في صفوفه الجماهير الفقيرة، وكانت وجهته وجهة استقلالية صحيحة ضد المستعمر مباشرة»(٦٠).

وقد أكد «فؤاد نصار»، في الكراس المذكور، على أن القتل السياسي «هو اخطر الاساليب التي تهدد وحدة الحركة الوطنية خصوصا في مجتمع مثل مجتمعنا»، ودعا الى عدم التهاون «في مقاومة هذا الاتجاه الذي لا تزال آثاره بادية للعيان. منتقدا القوى الوطنية التي اخذت تعتمد هذا الاسلوب «كوسيلة لمعالجة بعض القضايا الوطنية مثل بيع الاراضي والسمسرة عليها، وفي مسألة مقاطعة البضائع اليهودية وغير ذلك»، ومشيرا الى ان جميع هذه القضايا «لا يمكن معالجتها معالجة منفردة عن قضية البلاد الرئيسية وهي قضية الحرية والاستقلال، [باعتبار] أن هذه القضايا كلها متفرعة عن وجود الاستعمار في وطننا، وهو أصل الداء والبلاء، وهو الذي قاد البلاد الى ازمات اقتصادية وسياسية»(٦١).

وبعد أن أوضح «فؤاد نصار» أن معارضة عصبة التحرر الوطني لانتهاج اسلوب الارهاب الفردي لا يعني أبدا أنها تقر «أيا كان من الناس على القيام بأي عمل يعتبر خروجا على الامة واهدافها في نضالها التحرري، او يوقع الاضرار بالحركة الوطنية ويعيق سيرها»، أكد أن الحركة الوطنية الصحيحة «كفيلة بأن تضع حدا لاعمال ضعاف النفوس وأن تعزلهم(...): وهي وحدها التي من حقها أن تعاقب كل خارج بالعقاب الذي يردعه عن غيه وامثاله»(٦٢). واختتم «فؤاد نصار» كراسه بتوجيه نداء من عصبة التحرر الوطني الى جماهير الشعب العربي الفلسطيني «بعماله وفلاحيه ومثقفيه وجميع الكسبة والحرفيين والموظفين وكل وطني مخلص لوطنه وشعبه» والى جميع «الهيئات والاحزاب والمنظمات والنوادي والجمعيات الوطنية»، للوقوف صفا واحدا في مجابهة الاتجاه الارهابي «الذي اخذ يذر قرنه من جديد داخل حركتنا الوطنية».

وقد اقترحت العصبة، في ندائها الى جماهير الشعب، برنامجا عمليا واسعا لمقاومة الارهاب الفردي والوقوف في وجهه، تضمن النقاط التالية:

١ – تشديد النضال الوطني ضد الاستعمار، وتوجيه حركتنا الوطنية وجهة تحررية صحيحة بحيث نسد جميع الثغرات التي يحاول المستعمر أن يدخل منها الى صفوفنا.

٢ – النضال في سبيل أن تصبح حركتنا الوطنية حركة شعبية جبارة تنتظم في صفوفها جماهير الشعب الواسعة، وتقوم على اساس الديمقراطية في التنظيم الشعبي.

٣ – واجب الصحافة الوطنية واجب كبير في أن تفضح هذا الاسلوب وان تبين خطره وأن تدعو الى مقاومته.

٤ – واجب الاحزاب والهيئات والمنظمات والنوادي الوطنية تثقيف أعضائها حول مضار العمل الفردي والاسلوب الارهابي[٦٣].

تقدمت لجنة التحقيق الدولية، في ايلول ١٩٤٧، بتوصياتها الى الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها العادية. وقد اوصت اللجنة، باجماع أعضائها، على ضرورة تصفية الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين، إلا أنها لم تتفق على حل موحد للقضية الفلسطينية، حيث اقترحت اكثرية اللجنة تقسيم فلسطين الى دولتين: دولة عربية واخرى يهودية تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أما الاقلية فقد اقترحت إقامة دولة فلسطينية اتحادية مستقلة من ولايتين عربية ويهودية تكون القدس عاصمتها.

وقد رحبت عصبة التحرر الوطني بالتوصية الاجماعية للجنة التي دعت الى انهاء الانتداب البريطاني وضمان استقلال فلسطين، ولكنها اعربت عن تحفظها على توصية الاكثرية الداعية الى تقسيم فلسطين، وأكدت أنه لا يزال من الممكن السعي الى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية[٦٤].

وبقيت العصبة تعارض مشروع التقسيم، وتناضل في سبيل إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني حتى تاريخ صدور قرار هيئة الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧[٦٥].

وحتى بعد أن اقرت الاكثرية في الجمعية العمومية للامم المتحدة قرار التقسيم، الذي اعتمد على تصفية الانتداب البريطاني وإقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أشارت العصبة الى أن الامبريالية البريطانية تسعى، في الحقيقة، الى «انشاء دولة يهودية صرفة، وضم القسم المتبقي من فلسطين الى شرقي الاردن، والقضاء على الوحدة الاقتصادية المقترحة، والحيلولة بصورة نهائية دون تعاون العرب واليهود على بقاء فلسطين موحدة غير مجزأة»[٦٦].

جابهت عصبة التحرر الوطني، بعد صدور قرار الامم المتحدة، مرحلة من احرج مراحل تاريخها. فباستثناء البند المتعلق بانهاء الانتداب البريطاني، لم يقدم قرار الامم المتحدة الحل الافضل للقضية الفلسطينية، كما أنه الحق إجحافا كبيرا بالشعب العربي الفلسطيني وبحقوقه الوطنية الثابتة. ومع ذلك، فقد أدركت العصبة، وكما يقول أميل حبيبي، ان البديل الواقعي عن قرار الامم المتحدة، في ظل الاوضاع المزرية التي اوصلت اليها الامبريالية والصهيونية والقيادات الموالية للاستعمار في العالم العربي «هو كارثة مهولة تحل بالشعب العربي الفلسطيني»، خصوصا وان هذا الشعب كان يجابه آنذاك «مؤامرة منظمة على مختلف الخيوط، امبريالية وصهيونية ورجعية عربية، لاقتلاعه من وطنه ولحرمانه من حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ارضه»[٦٧].

وهكذا، وفي شهر شباط ١٩٤٨، بلورت عصبة التحرر الوطني موقفها من قرار الامم المتحدة؛ حيث وافقت اغلبية المندوبين في الكونغرانس الذي عقد في مدينة الناصرة، على القرار المذكور، وقررت دعوة الجماهير العربية للبقاء فوق أراضيها ومنع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية من تمرير المؤامرة التي كانت تحاك ضد الشعب العربي الفلسطيني... غير أن الامبريالية البريطانية كانت للعصبة بالمرصاد... ففي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، قررت حكومة فلسطين، في محاولة منها لمنع العصبة من ايصال كلمتها الى الجماهير الشعبية، تعطيل مطبعة النصر بيافا والغاء امتياز جريدة الاتحاد. وقد استنكرت العصبة، في بيان اصدرته قيادتها في ٣١ كانون الثاني، الخطوة التي اقدمت عليها سلطات الانتداب بحق جريدة الاتحاد، واعتبرتها «لطخة جديدة سوداء تضاف الى تاريخ الادارة الحكومية في فلسطين»، تدل «على خوف الاستعمار من صوت الحرية الجريء(...)، وفزعه من تحول نقمة الجماهير اليه، هذه النقمة التي ستقتلع جذوره وتقضي عليه».

وقد اكدت العصبة، في بيانها المذكور، أن «صوت الاتحاد لن يخفت لانه ليس صوت فرد او افراد، إنه صوت الحرية المدوي في فلسطين، صوت جماهير الشعب الواعية المناضلة في سبيل حريتها واستقلالها»[٦٨]...

وماذا بعد؟... يقول فؤاد نصار، في مذكراته التقريرية المقتضبة

«وبعد هذا بدأت الحرب. وبنتيجتها تقسمت فلسطين، وكذلك تقسمت ايضا عصبة التحرر الوطني. فأغلبية العصبة بقيت في اسرائيل، وبقي عدد قليل نسبيا من اعضاء العصبة وكوادرها، وكنت احدهم، فيما اصبح يعرف بالضفة الغربية. وابتدأنا، بهذا العدد، في اعادة بناء الحزب من جديد، واحتفظنا باسمه السابق وهو عصبة التحرر الوطني في فلسطين..

لقد وقفنا ضد الضم للاردن، وطالبنا بانشاء الدولة الفلسطينية، ولكننا فشلنا في هذا النضال..

بعد ذلك، وفي أيار ١٩٥١، اخذنا قرارا بتكوين الحزب الشيوعي الاردني، ووضعنا برنامجا للحزب، وابتدأنا نشاطا جديدا..»[٦٩].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، بالامكان الرجوع الى د إميل توما، «**ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية**»، بيروت، دار ابن رشد ودائرة الثقافة والاعلام م ت ف، ١٩٧٨، ص ١٧٢ – ١٨٠

(٢) انظر «نحو الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي الاردني ١٩٤٣ - ١٩٧٣»، صحيفة «**الجماهير**»، العدد ٢، شباط ١٩٧٣.

(٣) إميل توما، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، بالامكان الرجوع الى د.موسى البديري، «**تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين**»، (مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩ – ١٩٤٨)، القدس، دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٢٧ – ٤٠

(٥) توفيق طوبي، «**مقابلة**»، «**الجديد**»، حيفا، العدد ٥، ١٩٧٨، ص ٩ – ١٠ و ص ٤٢ – ٥٠

(٦) **المصدر نفسه**، ص٤٢.

(٧) سلمان ناطور: «مقابلة مع منعم جرجورة»، «الاتحاد»، حيفا، ٢/٣/١٩٧٩، ص٣.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول ظروف تأسيس مؤتمر العمال العرب، بالامكان الرجوع الى: د.موسى البديري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣ – ص ٥٨

(٩) موسى الدجاني: «حركتنا الوطنية حركة جماهير الشعب العربي»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة الثالثة، ٢٣/٣/١٩٤٤، ص ١ – ٥

(١٠) بولس فرح، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، «**الاتحاد**»، ١٨/٦/١٩٤٤، ص ٢

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) بولس فرح، «العمال العرب والسياسة»، **المصدر نفسه**، ٩/٧/١٩٤٤، ص٧.

(١٣) بولس فرح، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، **المصدر نفسه**

(١٤) حسن عيتاني، «علاقة حركة العمال العرب بصناعتنا الوطنية»، **المصدر نفسه**، ١٩/١١/١٩٤٤.

(١٥) بولس فرح، «الاقتصاد الوطني والعامل العربي»، **المصدر نفسه**، ١٠/٩/١٩٤٤.

(١٦) خليل شنير، «موقف حركتنا العمالية من اصحاب العمل»، **المصدر نفسه** ٣٠/١٢/١٩٤٥

(١٧) محمد الشيخ ابراهيم، «قضية فلاحنا»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة السابعة، ٢٢/٣/١٩٤٤، ص ١ – ٢.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص٣.

(١٩) «قضية الاراضي»، **المصدر نفسه**، النشرة الثانية عشرة، الاربعاء في ٢٦ نيسان ١٩٤٤، ص ١ – ٣

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٣

(٢١) موسى الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٥.

(٢٢) «الى الوحدة العمالية»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة التاسعة، الاربعاء في ٥/٤/١٩٤٤، ص١ – ٣

(٢٣) «جريدتنا»، «**الاتحاد**»، العدد الأول، الأحد، في ١٤/٥/١٩٤٤، ص١.

(٢٤) د إميل توما، «**يوميات شعب ٣٠ عاما على الاتحاد**»، حيفا، منشورات عربسك، أواخر ١٩٧٤، ص٨.

(٢٥) فؤاد نصار، «حركتنا العمالية واللجنة العربية العليا»، «**الاتحاد**»، ٢٥/١١/١٩٤٥

(٢٦) **المصدر نفسه**

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) «عصبة التحرر الوطني في حيفا تحتفل بأول أيار»، **المصدر نفسه**، ٥/٥/١٩٤٦.

(٢٩) «بيان اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب»، **المصدر نفسه**، ١٦/٦/١٩٤٦.

(٣٠) فؤاد نصار، «جمال الحسيني يحرف أهداف مؤتمر العمال ولا يتلاقى عوامل الهدم في صرح حركتنا الوطنية»، **المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٤٦

(٣١) «دور الجبهة العربية ـ خطوة فاصلة نحو توحيد الجهود»، **المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٤٦، نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥

(٣٢) **المصدر نفسه**، ٣٠/٣/١٩٤٧، نقلا عن د إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥ – ٣٦.

(٣٣) «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة العاشرة، الاربعاء في ١٢/٤/١٩٤٤، ص ١ – ٣

(٣٤) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، «**العقدة الفلسطينية والطريق الى حلها**»، حيفا، مطبعة حداد، ١٩٤٥، ص ١٣

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص٥.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص٦.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص٨.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص٩.

(٣٩) **المصدر نفسه**

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص١٠.

(٤١) «الكتاب الابيض (بمناسبة حلول موعده)»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة التاسعة، ٥/٤/١٩٤٤، ص٤.

(٤٢) «**الاتحاد**»، ١٦/١١/١٩٤٥، نقلا عن د إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٤٦، نقلا عن **المصدر نفسه**

(٤٤) **المصدر نفسه**، ١٩٤٦/٣/٢.

(٤٥) «بعد التقرير الاسود لا طريق امامنا غير مجلس الامن»، **المصدر نفسه**، ١٩٤٦/٥/١٢، نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩

(٤٦) نشرت مجلة «**الفكر الجديد**» وثيقة العصبة هذه، نقلا عن مجلة «**الغد**» حيفا، العدد ٢١ - ٢٢، ١٩٤٦، غير ان المجلة البيروتية لم تشر الى ارتباط الوثيقة بعصبة التحرر الوطني في فلسطين، بل نشرتها تحت عنوان «موقف العرب الديمقراطيين في فلسطين قبل قيام اسرائيل». نظر «**الفكر الجديد**»، بيروت، السنة الاولى، العدد ١٢ آذار - نيسان ١٩٦٩، ص ٥٢ - ٥٧.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص٥٤.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص٥٥

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص٥٦.

(٥٠) **المصدر نفسه**، نفس الصفحة

(٥١) إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**،ص.٣٦

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٢ - ٤٣

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ - ٤٥.

(٥٥) «**الاتحاد**»، ١٩٤٧/٥/١٨، نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٥٦) «قضية فلسطين في الامم المتحدة»، «**الازمنة الجديدة**» (بالفرنسية)، موسكو، العدد ٢١، ١٩٤٧/٥/٢٣، ص ١٩

(٥٧) «**الاتحاد**»، ١٩٤٧/٥/٢٥

(٥٨) «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، «**طريق فلسطين الى الحرية**»، آب ١٩٤٧، ص ٦٧ - ٧٠، نقلا عن ي بوراث «عصبة التحرر الوطني ١٩٤٣ - ١٩٤٨»، «**دراسات آسيوية وأفريقية**»، بالانكليزية القدس، الجزء الرابع، ١٩٦٨، ص.١ - ٢١.

(٥٩) إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٣

(٦٠) فؤاد نصار، «**الارهاب الفردي والقتل السياسي**»، منشورات لجنة الثقافة السياسية التابعة للجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني (وثيقة من ١٢ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة).

(٦١) **المصدر نفسه**، ص٧.

(٦٢) **المصدر نفسه**

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص١١ - ١٢.

(٦٤) «**الاتحاد**»، ٦ و ١٩٤٧/٩/٧، نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤.

(٦٥) الحزب الشيوعي الاردني، «**حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منهما**»، منشورات الحزب المذكور، آذار ١٩٧١،ص.١٣

(٦٦) «**الاتحاد**»، في ١٩٤٧/١٢/١٤، نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤

(٦٧) إميل حبيبي، «خبرة حزبنا الغنية وباهظة التكاليف ذخيرة لا يمكن الاستغناء عنها»، **المصدر نفسه**، الجمعة في ١٩٧٩/١٢/١٤، ص ٧.

(٦٨) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، «**بيان عصبة التحرر الوطني حول إلغاء امتياز جريدة الاتحاد**»، يافا، مطبعة النصر، ١٩٤٨/١/٣١

(٦٩) إميل حبيبي، «**فؤاد نصار الرجل والقضية**»، القدس، منشورات صلاح الدين، تشرين الاول ١٩٧٧ ص٣٠ - ٣١.

عبد الحفيظ محارب

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

ليحي تقف إلى جانب النازيين وإتسل إلى جانب المخابرات البريطانية

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية اتخذت الهجناه موقفا واضحا الى جانب بريطانيا، وكذلك اتخذ دافيد رزيئيل قائد اتسل، المنظمة العسكرية الصهيونية الأخرى، موقفا مماثلا. ولم يكن موقفه هذا ينسجم مع رؤية وتوجُّهات مجموعة القيادة التي يتزعمها ابراهام شتيرن في اتسل. هذا الخلاف بين فريقي اتسل، إضافة الى عوامل اخرى، أدى الى استفحال الخلافات داخل المنظمة المذكورة مما نجم عنه في النهاية انقسام التنظيم على نفسه.

تبلور فريق شتيرن

عقب البيان الشهير الذي أصدرته مجموعة القيادة بزعامة شتيرن والذي يحمل الرقم «٢١٢»، وبعد الصراع المرير مع الحزب التصحيحي وفريق رزيئيل المدعومين من جبوتنسكي «القائد الاعلى» لاتسل، لم تتمكن مجموعة القيادة من الاستمرار في الادعاء بأنها تمثل القيادة الشرعية للمنظمة: لذا عمدت، في شهر ايلول ١٩٤٠ الى اصدارالبيان «رقم واحد » مختارة اسماً جديداً لها هو. «المنظمة العسكرية في اسرائيل»، (كاختصار: اتسل في اسرائيل)، تمييزا لها عن الاسم السابق: «المنظمة العسكرية القومية في أرض اسرائيل»، ثم ما لبث الاسم أن تغير، بعد حوالي عام ونصف العام، الى «ليحي»: وهو اختصار للكلمات العبرية الثلاث «لو حمي حيروت يسرائيل» (المحاربون من أجل حرية اسرائيل).

أعلنت مجموعة القيادة في بيانها «رقم واحد » عن «ابعاد المسؤولين عن الانهزامية والفشل»، وعن ان المنظمة الجديدة (اتسل في اسرائيل) هي «الممثل الوحيد لليهودية المقاتلة»، وهدفها: «ان تشكل بأسرع وقت ممكن، وبجميع الوسائل، عاملا يكون بمقدوره السيطرة على البلاد بقوة السلاح»[١].

ومن الملاحظ هنا، ان المنظمة الجديدة لم تربط تبرير قيامها ووجودها بالخلافات في

وجهات النظر بينها وبين الحركة التصحيحية فقط، بل ايضا، بعاملين آخرين اعتبرتهما أكثر أهمية، وأضفت عليهما، مع مرور الزمن، أهمية خاصة. وهذان العاملان يتمثلان، في اعتقادها، بكونها المنظمة الوحيدة، على الصعيد التنظيمي، غير الخاضعة لمؤسسة حزبية؛ والوحيدة، على الصعيد الايديولوجي، الداعية الى «الصهيونية المقاتلة» في الوقت الذي تعتنق فيه الهجناه ايديولوجية» الصهيونية العملية» وتسير فيه اتسل وفق ايديولوجية «الصهيونية السياسية». ومن هنا اعتبرت نفسها، ولو نظرياً؛ وذلك لعدم ارتباطها بأي حزب داخلي المنظمة الوحيدة المؤهلة أكثر من غيرها لتمثيل التجمع اليهودي بأسره، والقادرة على زجه في أسلوب نضالي صهيوني جديد مغاير لاسلوبي المنظمتين الآخريين. وعلى الرغم من الأهمية التي أضفتها «ليحي» على هذين العاملين، إلا انهما كانا بمثابة عقب اخيلس بالنسبة لها، ذلك انهما وان كانا يبدوان، نظرياً، وكأن بوسعهما تبرير قيام المنظمة، الا انهما، في الوقت نفسه، كانا يحملان، في ثناياهما، ضعفا لها. ويعود ذلك الى تطور «اليشوف» اليهودي في فلسطين وفهمه لطبيعته وللعلاقة الجدلية التي تربطه بالاستعمار البريطاني. فقد تطورت فيه الحياة الحزبية وترسخت لدرجة لم يعد معها بمقدور المنظمة غير الحزبية، بغض النظر عن منطلقاتها، العثور على تربة خصبة للنمو فيه، علاوة على عدم قدرتها على منافسة المنظمات العسكرية التابعة لأحزاب أو تكتلات سياسية تدعمها بالمال والرجال. يضاف الى ذلك واقع يتمثل بنفور واستياء التجمع اليهودي الاستيطاني من تطبيق فكرة «الصهيونية المقاتلة» الموجهة ضد الاستعمار البريطاني كبديل للصهيونية العملية أو السياسية، ادراكا منه للعلاقة الجدلية القائمة بين وجوده والوجود البريطاني في فلسطين.

انهمكت «ليحي»، عقب صدور بيانها الأول، بالتفكير في صياغة «مبادىء» جديدة تكون بمثابة برنامج سياسي يهتدي بها الأعضاء في نشاطاتهم الجديدة. ويبدو أن مجموعة القيادة وجدت خزينتها شبه خاوية بعد أن ذهبت معظم أموال الخزينة الى فريق رزيئيل، فاضطرت الى تدشين عملياتها بأعمال السطو. وبالفعل قامت بسلسلة من أعمال السرقة «الصغيرة» غير الصارخة، اشفعتها، بعد ذلك، بعملية كبيرة؛ فقد قام أفرادها، عند منتصف أيلول ١٩٤٠، بالسطو على البنك البريطاني الفلسطيني في تل - أبيب، وتمكنوا من سلب مبلغ ٥٠٠٠ جنيه فلسطيني والافلات به بعد أن وضعوا متفجرات صوتية حول البنك أثار انفجارها الهلع والذهول بين صفوف الموظفين الذين تركوا، مع الجمهور، أماكنهم بحثا عن ملجأ يقيهم مما تصوروه قصفا جويا[٢].

أخذت المنظمة، بدعم من المبالغ المسروقة، تنشط في مجال الأهداف «السامية» على حد قولها، المتمثلة في اصدار مجلة داخلية تحمل اسم «بمحتيرت» (في العمل السري)، وفي ترويج «مبادىء البعث» التي أشغلت مجموعة القيادة نفسها بها لمدة، لتكون بمثابة برنامج سياسي للمنظمة. والحقيقة أن هذه «المبادىء» المكونة من ١٨ بندا أقرب الى الشعر المنثور، أو الى الشعارات، منها الى أي برنامج سياسي، ولا غرابة في ذلك: اذ أن كاتبها شتيرن كان شاعراً حالماً قبل أن يكون قائدا سياسيا، فالبند الذي يتطرق الى «الشعب» يعرفه كالتالي: «شعب اسرائيل هو شعب مختار، خالق دين الوحدانية، ومشرّع اخلاقيات

الأنبياء، وحامل حضارات العالم، عظيم في التقاليد والبذل، وفي ارادة الحياة وقوة الاحتمال وطول النفس والثقة بالخلاص».

أما الوطن فيعرف كالتالي «الوطن هو أرض اسرائيل في حدودها المفصلة في التوراة... هي أرض الحياة، يسكنها بأمان الشعب العبري كله».

والشعب والوطن «بالسيف احتل اسرائيل أرض اسرائيل، فيها أصبح شعبا، وفيها يعود للبعث. لذا فان اسرائيل وحده فقط يتمتع بحق امتلاك أرض اسرائيل، هذا الحق مطلق، لم ينتف ولن ينتفي ابدا».

والهدف «١ – انقاذ البلاد، ٢ – قيام الملكوت، ٣ – بعث الأمة».

والتحالف «عقد تحالف مع جميع المعنيين بنضال المنظمة، المستعدين لمساعدتها بشكل مباشر ». ومصير السكان العرب الفلسطينيين «حل قضية الأجانب بواسطة التبادل السكاني»(٣).

ومن الجدير بالذكر أن القيادة كرست الكثير من وقتها لتلقين هذه المبادىء للأعضاء، وشددت على ضرورة الايمان بها. ويبدو أن نقاشات كثيرة دارت حولها بين صفوف الأعضاء: مما اضطر القيادة ذات التوجه النازي الى تغيير تعبير «الملكوت الثالثة» لاثارته في الأذهان مصطلح «الرايخ الثالث» بـ«الملكوت» فقط(٤).

لم يقتصر نشاط ليحي الاعلامي على المجلة الداخلية أو على المحاضرات فقط، بل شمل أيضا الاذاعة وتعزز بها، فقد استولت مجموعة القيادة، أثناء الانشقاق، على جهاز البث السري التابع لاتسل، وأخذت تستغله أسبوعيا لترويج «مبادئها» وطعن خصومها (اتسل والهجناه) والدعوة لتوجيه السلاح ضد «الحكم الأجنبي البريطاني»، وواجهت هذه الحملة، وخصوصا الشق المتعلق بالتصدي للبريطانيين، آذاناً صماء لدى التجمع اليهودي الاستيطاني. ويؤكد هذه الحقيقة «يعقوب بناي»، الذي شغل فيما بعد منصب القائد العسكري للمنظمة، بقوله. «... بالنسبة للجماهير التي لم تتثقف أبداً على الاصطلاح القائل بأن «البريطانيين هم حكم اجنبي» كان ذلك بمثابة لغة جديدة، لم تتعود عليها. ببساطة لم تفهم معنى الكلمات»(٥). ومع ذلك، فقد استمرت الحملة ضد الحكم البريطاني باعتباره «العدو الأساسي»، وضد التطوع الى جانبه حتى ولو صب ضد هتلر. وقد عالج شتيرن، في اذاعة له موجهة الى التجمع اليهودي، ما أسماه بالفرق بين «الجزار والعدو» محاولا تصوير البريطانيين بالعدو رقم واحد للحركة الصهيونية، ويليهم «الجزارون»، وهم كثر، ومن بينهم هتلر، بقوله: «يجب التمييز بين جزار وعدو. لقد واجه اسرائيل في جميع الأجيال، وعلى امتداد فترة نفيه، جزارين بدءا بهامان وانتهاء بهتلر، حاولوا ابادتنا جسديا ونفسيا. وطالما نجلس في المنفى، ستستمر اعمال المطاردة: ذلك ان مصدر جميع المآسي يكمن في جلوسنا بالمنفى، وفي غياب الوطن والرسمية. ولذا فان عدونا هو الأجنبي الذي يحكم بلادنا ويحول دون عودة الشعب اليها. العدو هو البريطاني الذي احتل البلاد

بمساعدتنا ويجلس هنا بإذن منا، وقد خاننا...» وليصل، بعد أن يركز على منع البريطانيين هجرة ملايين اليهود من أوروبا إلى فلسطين وابقائهم تحت رحمة «جزاريهم» الى القول: «ان التجنُّد في الجيش البريطاني، جريمة؛ وذلك لأنه يدعم الحكم الأجنبي. قبل كل شيء علينا محاربة العدو، سالب استقلالنا والحائل دون بعثنا. كيف نقاتل جزارينا في العالم؟ مَنْ مِن شعوب أوروبا ليس جزارا لاسرائيل؟ من من شعوب العالم لم يكن، او لا يعتبر، من بين مطاردينا؟ لذا فان التجنُّد جريمة، ويجب عدم اخراج الشباب من البلاد: أولا، لأننا بحاجة اليهم للحرب ضد الحكم الأجنبي، وثانيا، لأننا بحاجة اليهم للحفاظ على أخوتنا هنا من المشاغبين العرب الذين ينتظرون انتصار هتلر، وكذلك من الجزار نفسه اذا ما غزا البلاد وتحول الى حكم أجنبي قمعي»(٦). ووفق هذا الفهم للعدو والجزار، اباحت منظمة شتيرن لنفسها الاستعانة بالجزار ضد العدو: «إذا كان واجبنا محاربة العدو، فمن المسموح لنا الاستعانة بالجزار الذي شاءت الظروف أن يكون عدوا لعدونا»(٧).

في الوقت الذي شجبت فيه قيادة «اتسل في اسرائيل» هتلر، في حملتها الدعاوية العلنية، في سياق الشجب المطلق «للعدو الرئيسي» البريطاني، كانت تبذل في السر جهودا حثيثة ومحاولات عدة للاتصال مع دول المحور بغرض التوصل معها الى اتفاق قاسمه المشترك المصالح النازية الفاشية الصهيونية في الشرق الأوسط.

وقد جرت ثلاث محاولات من هذا النوع، الأولى مع ايطاليا الفاشية أسفرت عن «اتفاقية القدس» دون علم القيادة بالطرف الحقيقي شريكها في الاتفاقية، والاخريان مع المانيا النازية بالذات. وسنقف هنا، بغرض وضع هذه المحاولات في سياقها التاريخي، على العلاقات الخاصة التي قامت بين الحركة الصهيونية والفاشية الايطالية والتي راهن عليها شتيرن لبناء علاقات خاصة مع المانيا النازية.

«اتفاق القدس» في ظلال العلاقات مع الفاشية الايطالية

تعود أصول العلاقات الصهيونية الفاشية إلى أوائل العشرينات عشية تسلم الحزب الفاشي مقاليد الحكم في ايطاليا، وذلك حين أحست الحركة الصهيونية بقوة الحزب ورجحت احتمال تسلمه السلطة، فكلفت زئيف جبوتنسكي، عضو الادارة الصهيونية في ذلك الحين، بالقيام بمهمة «خاصة» لاجراء مفاوضات مع قادة الحزب الفاشي. وبناء على ذلك، بعث جبوتنسكي، في السادس عشر من تموز ١٩٢٢، برسالة الى بينيتو موسوليني ركزت على تماثل المصالح بين الطرفين، ذلك أن «المصالح الايطالية في الشرق الأوسط تتلاءم وأهداف المشروع الصهيوني في أرض اسرائيل، بينما الحركة القومية العربية هي بمثابة عكاز هش، مآلها التعرض للدول الأوروبية كافة، بما في ذلك التي أيدت نضالها»(٨).

بعد مضي قرابة ثلاثة شهور على الرسالة، استولى الحزب الفاشي على مقاليد الحكم في ايطاليا، ونشطت الحركة الصهيونية في استكمال المهمة «الخاصة» المكلف بها جبوتنسكي، حيث عقدت بعثة يهودية صهيونية اجتماعا مع «الدوتشي» الذي لم يخف

وجهة نظره تجاه الصهيونية كأداة بيد الاستعمار البريطاني المنافس للاستعمار الايطالي في المنطقة، ومع ذلك حرص على عدم اغلاق الباب بوجه الاتصالات مع رجالات الحركة الصهيونية باعرابه عن رغبته في الاجتماع بالدكتور حاييم وايزمن رئيس الهستدروت الصهيوني. وقد جرت بالفعل سلسلة من اللقاءات بين موسوليني ووايزمن انتهت، قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأسفرت في عام ١٩٣٤، عن اتفاق سري تمَّ بين الحركة الصهيونية وايطاليا الفاشية تعهد بموجبه موسوليني بـ«دعم مطامح الصهيونية في البلاد، باستثناء القدس، وتسهيل مرور اللاجئين اليهود عن طريق الموانيء الايطالية». وتعهد وايزمان، في المقابل، بـ«المساعدة في تطوير الصناعة الكيماوية في ايطاليا لتحريرها من الارتباط بالعلماء الألمان والمنتجات الألمانية»[٩]. وعمل الطرفان على انجاز الاتفاق، فقد بذل وايزمن جهودا للنهوض بالصناعة الكيماوية الايطالية، بينما سهلت الحكومة الايطالية مرور عشرات الآلاف من اليهود اللاجئين في أراضيها في طريقهم الى فلسطين، كما سهلت امام الكثير من الطلبة اليهود وبخاصة الوافدين من فلسطين، دخول الجامعات الايطالية. وكانت الحركة العمالية، في ذلك الوقت، قد عقدت اتفاقية الـ «هعفراه» (النقل) مع هتلر. كما وان الحركة التصحيحية اجرت، من جانبها، في عام ١٩٣٥، اتصالات مع الحكم النازي حول مسألة «تصفية يهود المانيا» [١٠] بنقلهم بشكل مبرمج الى فلسطين.

إلى جانب وايزمن، نشط الدكتور ناحوم غولدمان بتوثيق عرى العلاقة بين الحركة الصهيونية والنظام الفاشي في ايطاليا، فقد اجتمع بموسوليني في عام ١٩٣٤ وطرح أمامه قضايا صهيونية تتعلق بيهود النمسا، ووعده «الدوتشي» بالتدخل لصالحهم، وانجز ما أوعد حسب شهادة غولدمان نفسه[١١].

بيد أن الأهم من ذلك كان توطيد الصداقة بين الحركة الصهيونية والحزب الفاشي لدرجة موافقة موسوليني على اقامة مدرسة بحرية في ضاحية «تشيفينا فيكيا» بالقرب من روما، لأعضاء حركة بيطار خرّجت، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٤ و١٩٣٨، حوالي مئتين من أعضاء الحركة من مختلف فروعها في أوروبا وفلسطين برتب مختلفة في القيادة البحرية[١٢].

ويبدو أن العلاقة الصهيونية الفاشية كادت أن تصل، في نموها وتطورها، الى درجة منح النظام الفاشي «وعد بلفور» جديد للحركة الصهيونية، ومن بين المؤشرات على ذلك حديث الصحيفة الناطقة باسم موسوليني عن امكانية قيام دولة يهودية في فلسطين «ليس وطنا قوميا؛ فهذا اصطلاح غامض يفتقر تماما الى أي معنى سياسي، بل دولة حقيقية»[١٣]. بيد ان اشتداد التمحور الاستعماري الأوروبي، ووضع الحركة الصهيونية ثقلها الى جانب أحد المحاور أثرا على العلاقات بين الطرفين، حيث عادت ايطاليا الفاشية في أواخر الثلاثينات وأخذت تردد ما كانت قد اعتادت على ترداده في بداية العشرينات، بأن الحركة الصهيونية أداة بيد الاستعمار البريطاني.

من خلال هذا السياق التاريخي يمكن لنا الاطلالة على موضوع «اتفاق القدس» الذي شكل المحاولة الأولى من قبل فريق شتيرن لاحداث اتصالات مع دول المحور.

قبل أشهر من انشقاق اتسل بشكل نهائي، وفي أثناء الخلافات بين قادتها حول موضوعة التحالفات، قدم موشي روتشتاين، أحد المسؤولين في «المنظمة ب»، خلال فترة قيامها، ومن المقربين الى جهاز «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل اقتراحا الى القيادة يدعوها للاتصال بعملاء المخابرات الايطالية التي يقيم اتصالات معها، للتوصل الى اتفاق بين اتسل والنظام الفاشي في ايطاليا، يعتمد على اقامة نظام فاشي في فلسطين وعلى دعم دخول الايطاليين اليها، مقابل الحصول على السلاح واعلان فلسطين دولة يهودية. ووصل الاقتراح الى أذان مجموعة القيادة وهي في السجن عن طريق رزيئيل الذي لم يبد حماسا له خلافا لمجموعة القيادة. وعقب عملية الانشقاق عاد «الوسيط» ثانية وعرض رغبة الايطاليين على جناحي اتسل، ويبدو ان فريق رزيئيل رفض التباحث معه. ويستشم ذلك من تباهي يعقوب مريدور خليفة رزيئيل، عقب اعتقال البريطانيين له في فترة متأخرة، قوله امامهم أن منظمته «رفضت باشمئزاز اقتراحات جدية للحصول على أسلحة ومبالغ مالية ضخمة من جانب احدى دول المحور»(١٤). ولم يكن الأمر كذلك عند فريق شتيرن الذي استمر في التباحث مع «الوسيط» على الرغم من الشكوك التي أخذت تحوم حوله عقب حصول مخابرات اتسل على وثائق من بين أحد قادة الهجناه في حيفا تشهد على أن «الوسيط» أبلغ الهجناه عن اتصالاته مع اتسل(١٥). وقد أسفرت جهود «الوسيط» عن اتفاق يعرف باسم «اتفاق القدس ١٩٤٠». وسلمت قيادة «اتسل في اسرائيل» الوسيط صيغة لارساله الى السلطات الايطالية.

يرتكز الاتفاق المكون من ٢٢ بندا على محاربة النفوذ البريطاني في فلسطين ومنطقة البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من «المصالح المشتركة» التي تجمع بين الطرفين؛ فقد تعهد الطرف « أ » (الفاشي) بدعم قيام دولة عبرية في فلسطين وشرق الأردن على ان تكون القدس القديمة والأماكن المقدسة خاضعة للكنيسة الايطالية، وتعهد الطرف «ب» (اتسل في اسرائيل) بالتعاون مع ايطاليا في مجالات عدة. ومن الملاحظ، في بعض البنود، رغبة شتيرن وفريقه في احداث اتصالات مع الحلقة الأقوى في دول المحور، المانيا النازية، عن طريق ايطاليا. فالبند «١٨» يدعو الى أن «يبذل الطرف « أ »، من ناحيته، كل الجهود لاقامة علاقات سياسية ودبلوماسية بين الأطراف المرتبطة به باتفاقات تبادلية، وبين الطرف «ب» من أجل الاسراع في عقد اتفاق بينهم، على غرار هذا الاتفاق». كما ويشير البند «١٥» الى استعداد «اتسل في اسرائيل» تقديم المساعدة لألمانيا النازية، فقد تعهد الطرف «ب» بـ «تقديم مساعدة للطرف « أ » في الشكل والوقت اللذين يحددهما الطرفان». ومن الطريف هنا الوقوف على البند «١٦» المتعلق بالعلاقات مع العرب، حيث نص على ما يلي: «يتعهد الطرف « أ » بالحصول على موافقة دول الشرق على اقامة الدولة العبرية، ويتعهد الطرف «ب»، من ناحيته، بتقديم مساعدات للعرب على شكل ارشادات لتطوير الكنوز الطبيعية في العالم العربي»(١٦).

بعد التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى من جانب بعض الأشخاص من فريق شتيرن، أصر «الوسيط» على توقيع شتيرن عليه، قبل التوقيع النهائي للسلطات الايطالية،

الأمر الذي أثار شكوك شتيرن وجماعته، فرفض التوقيع خشية أن تكون المخابرات البريطانية وراء الاتفاق.

ومع مرور الوقت، اتضح ان لا علم لايطاليا بالموضوع لا من قريب أو بعيد، وأنه من صنع المخابرات البريطانية والهجناه ورئيس «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل؛ وذلك بهدف معرفة مدى استعداد الطرف «ب» للتحالف مع دول المحور، والتصرف على ضوء ذلك ضده. وليس من المستغرب أن تكون لعبة «اتفاق القدس ١٩٤٠» من بين الأسباب التي دفعت المخابرات البريطانية الى قتل شتيرن بعد حوالى عام، بدم بارد، وسط اغتباط أوساط يهودية كبيرة، ومن بينها الهجناه للتخلص من «رئيس العصابة» الذي حاول الاستعانة بـ «الجزار » ضد «العدو».

على الرغم من فشل التحالف مع الايطاليين عن طريق «الوسيط» المزعوم، وتبعاته على «اتسل في اسرائيل» أقدم شتيرن وباصرار على القيام بمحاولة جديدة للاتصال بالمانيا النازية بالذات في محاولة لتطبيق البند «١٨» من اتفاق القدس بشكل مباشر؛ فقد أرسل، بعلم مجموعة القيادة، مبعوثا خاصا الى بيروت، يدعى نفتالي لوبينسكي، أحد نشيطي المنظمة ويتقن لغات عدة، للاجتماع بالمسؤولين عن جهاز الاستخبارات الالمانية أبان عهد فيشي. وتمكن في أواخر ١٩٤٠، من الاجتماع بضابط الاستخبارات النازي «اوتوفون هنتج» الموفد الى الشرق الأوسط خصيصاً في مهمة استقصاء الأوضاع السياسية والعسكرية فيه ومن الطبيعي ألا تتم الصفقة بالسرعة التي توخاها المبادرون بها، فقد كان الضابط النازي صريحا أمام موفد شتيرن، ويتضح ذلك من قوله له، بعد أن عرض عليه الموفد التحالف مقابل تعهد المانيا بدعم قيام دولة يهودية في «أرض اسرائيل» انه «على الرغم من وجود أناس معتدلين مثله على استعداد للتفاوض معنا، فان للحكومة الالمانية موقفاً متطرفاً تجاه اليهود، ولا يعتقد انهم سيتباحثون معنا»(١٧). ولكنه أبقى باب المفاوضات مفتوحا بعدم استبعاده امكانية قيام دولة لليهود، ولكن ليس في فلسطين بل في جزيرة مدغشقر، إلا ان شتيرن رفض الفكرة، ودعا مبعوثه للاستمرار في المفاوضات التي تمخضت، في نهاية الأمر، عن ارسال مذكرة الى الحكومة النازية في برلين عن طريق ضابط الاستخبارات النازي في بيروت، تحتل صفحتين، وتحمل عنوان: «الخطوط الأساسية لاقتراح المنظمة العسكرية القومية في فلسطين بخصوص حل القضية اليهودية في أوروبا والمشاركة الفعالة لاتسل في الحرب إلى جانب المانيا»، واقترحت فيها «اتسل في فلسطين» دعم النازيين لـ «حلٍ جذري للمسألة اليهودية عن طريق الهجرة» الى فلسطين لاقامة «دولة اليهود في الحدود التاريخية»، وتعهدت بدعم المانيا في الميادين السياسية والعسكرية والاستخبارية، كما واقترحت «اعداد القوى البشرية اليهودية في اوروبا أعدادا عسكريا، وتنظيمها باشراف اتسل في اطار وحدات عسكرية، والاشتراك في العمليات الحربية بغرض احتلال ارض اسرائيل في حالة خلق جبهة من هذا النوع»، وحرصت المذكرة على تقديم عرض سريع لتطور المنظمة وتاريخها وبنيتها وايديولوجيتها القريبة من الايديولوجية النازية والفاشية، مع الاشارة الى تعرض المنظمة لأعمال قمعية ليس من جانب السلطات البريطانية فحسب، وانما ايضا من جانب «الاشتراكيين اليهود »(١٨). مما يعيد الى

الأذهان مذكرة رزيئيل الى الاستخبارات البريطانية التي دعا فيها بريطانيا الى الاعتماد على عناصر منظمته المتربين على الروح العسكرية، ونبّه الى عدم الاعتماد على عناصر الهجناه بحكم تربيتهم على ما اسماه بالروح السلامية الشيوعية.

لم يكن حظ مذكرة «اتسل في اسرائيل» بافضل من حظ «اتفاق القدس»، فقد وصلت الى عنوانها في برلين، لتحتل مكانا لها في الأرشيف النازي، وذهبت آمال وجهود نفتالي من أجل تلقي الاجابة أدراج الرياح؛ اذ سقطت حكومة فيشي في سوريا بيد قوات الحلفاء في حزيران ١٩٤١، وسقط معها نفتالي في قبضة المخابرات البريطانية التي أودعته السجن(١٩).

لم يؤثر فشل المحاولتين على عزيمة قيادة «اتسل في اسرائيل»، ولم يحل دون مواصلة السعي بكل الوسائل الممكنة للاتصال مع المانيا النازية. فعلى الرغم من انحسار ظلال نفوذ دول المحور عن سوريا ولبنان، وما يستتبع ذلك من صعوبة في اللقاء، أقرت القيادة في أواخر عام ١٩٤١ مهمة جديدة انيطت بنتان يلين مور (اسمه في ذلك الحين نتان فريدمان يلين)، الذي قدر له فيما بعد شغل مركز رئيسي في «ليحي»، ذات شقين: الأول، وهو الأساسي، ويقضي بالتفاهم مع الألمان حول خطة مشتركة توضع وفق روحية المذكرة المرسلة من بيروت الى برلين، والآخر ثانوي ويرتهن تنفيذه بنجاح الشق الأول، يتلخص في احداث اتصالات مع دول البلقان والجاليات اليهودية فيها لتشجيع الهجرة الى فلسطين. وقد توجه نتان يلين مور الى سوريا محاولا تنفيذ مهمته بالتسلل عن طريق الحدود التركية. ومن أجل ذلك انضم الى طاقم شركة المقاولات اليهودية المكلفة بأعمال بناء المعسكرات والمطارات في شمال سوريا لحساب قوات الحلفاء، واتصل هناك بعدد من المهربين لتمكينه من اجتياز الحدود مع تركيا، بيد انه لم يتمكن من تنفيذ مهمته بسبب يقظة المخابرات البريطانية التي ألقت القبض عليه في التاسع من شباط ١٩٤٢ وأودعته السجن(٢٠).

بهذه المحاولة الفاشلة، توقفت جهود فريق شتيرن للوصول الى المانيا النازية، وبقيت، الى جانب كونها نقطة اتهام تعمد المنظمات المنافسة لليحي الى اشهارها في وجهها حينما تشاء، مثار جدل بين المؤرخين الصهاينة. ففي الوقت الذي يركز فيه المؤرخون والدارسون من غير المتعاطفين مع المنظمة على «مأساوية» الاتصالات مع النازيين في تاريخ اسرائيل، الناجمة عن «التصورات الخاطئة» لقائد المنظمة، يركز المتعاطفون في المقابل، على واقع «مأساة» مصرع شتيرن وهو يحاول خدمة المشروع الصهيوني، انطلاقا من فهمه الخاص. ويسرد هؤلاء وقائع تاريخية تشهد على تعاون عدد من قادة الحركة الصهيونية مع أشخاص معروفين بعدائهم لليهود، كاجتماع هرتسل مع الوزير القيصري «بلفيه» المسؤول عن المجازر ضد اليهود في روسيا القيصرية، وتوقيع جبوتنسكي على اتفاق مع «بيتلورا» المعروف بعدائه لليهود أبان الثورة البلشفية في روسيا، وتعاون حاييم وايزمن مع موسوليني في مجال الصناعة الكيماوية في ايطاليا، واتفاق «النقل» بين رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية الدكتور حاييم أرلوزوروف وبين السلطات النازية، ليخلصوا، من ذلك، بأن شتيرن لم يحد، في جهوده الحثيثة لعقد تحالف مع النازيين، عن الطريق

الصهيوني، مركّزين على انه يسعى ويرمي الى خدمة المشروع الصهيوني اسوة بالذين سبقوه[٢١].

عكست محاولات شتيرن السرية لعقد تحالف مع المانيا النازية نفسها على تطور المنظمة وأثرت بشكل كبير على بنيتها، فقد تبلورت وتجسدت بنيتها التحتية المشكلة من الأعضاء الذين يجهلون تلك المحاولات، نتيجة تعرضهم لما تصوروه حملة ظالمة تصورهم بالطابور الخامس يشنها ضدهم، الى جانب المخابرات البريطانية، أعضاء الهجناه وكذلك رفاق الأمس في اتسل. وفي الوقت نفسه، ولأسباب عدة، حدث تفكك بين صفوف القيادة المحيطة بالمحاولات السرية؛ بيد ان الأخطر من ذلك كان تمهيد تلك الجهود الطريق لتعريض المنظمة الى أعمال المطاردة والملاحقة التي وصلت الى حد التصفية على يد المخابرات البريطانية، وقد تم ذلك بدعم علني من جانب الهجناه بواسطة قوات البلماح،ومؤازرة مستترة من جانب أوساط في اتسل.

تفكك القيادة و أعمال السطو

عقب الانشقاق، وبعد ان فرغ فريق شتيرن من تنظيم نفسه، كان من المفترض ان يتوجه نشاطه، على شكل عمليات عسكرية، ضد ما اعتبره العدو الأساسي. إلا انه لم يفعل شيئا يذكر في هذا المجال: فقد انغمس في مجالات التنظير والترويج لـ «مبادىء البعث».إضافة إلى قيامه بسرقات «صغيرة» هنا وهناك، وسط محاولاته السرية للتحالف مع المانيا النازية. وقد حدث هذا دون ان تقوم المنظمة بأي نشاط عسكري ضد البريطانيين؛ الأمر الذي أثر كثيرا على الأفراد وعلى بعض المسؤولين الذين أخذوا يتساءلون عن السبب في تأجيل النضال ضد «الحكم الأجنبي» دون تلقي اجابة شافية، مما حدا بالكثيرين منهم، أفراداً وجماعات، للانسحاب من صفوف المنظمة، وسط خلافات شديدة بين مجموعة القيادة أدت الى خسارتها شخصين اساسيين، هما «حانوخ قلعي» الذي سبق له ان رئس اتسل بضعة شهور أثناء فترة اعتقال رزيئيل، وبنيامين زرغوني. وقد تمحور الخلاف حول موضوعة التحالف ومسألة البدء بنشاط عسكري ضد الحكم البريطاني. وفي الوقت الذي دافع فيه شتيرن عن التوجه النازي لمنظمته، وأكد على ضرورة البدء بنشاط ضد البريطانيين بعد استكمال بناء المنظمة، خالفه الأثنان (تعرف قصتهما في الأدب السياسي الصهيوني بقصة «الاثنين») من منطلقين مختلفين يصبان في نتيجة واحدة، فقد انتقد الأول التوجه نحو المانيا وطالب بحل المنظمة واعادة اللحمة الى اتسل، بينما أيد الثاني مجمل سياسة شتيرن ولكنه أبدى تشككا في امكانية النجاح وطالب، كزميله، بحل المنظمة والعمل للوحدة مع اتسل[٢٢]. وقد استمر «الاثنان» في دعوتهما، وخاضا مع شتيرن نقاشات حامية أشارت الى احتمال حدوث انشقاق بين فريق «مجموعة القيادة» اكثر من إشارتها الى امكانية اعادة اللحمة لإتسل. وبالفعل حدث الانشقاق بين مجموعة القيادة عندما أصر «الاثنان»، في جلسة عاصفة، على موقفهما، وانسحبا، في غمرة احتدام النقاش، منها ومن المنظمة أيضا بعد ان اتهم قلعي شتيرن بقيادة جماعته نحو «كارثة كبرى»، وسائر أعضاء القيادة بالسذاجة· «انكم شباب

سذج»[٢٣]. ويعتبر انسحاب قلعي وزرعوني «الأول رجل فكر والثاني مبرمج موهوب»[٢٤] ضربة شديدة للمنظمة الجديدة في المراحل الأولى من تطورها.

ومن الجدير بالذكر، ان «الاثنين» انضما، إثر انسحابهما، الى اتسل بقيادة مريدور. وربما يبدو للوهلة الأولى ان واقع انضمامهما يحمل، في طياته، دعما لاتسل وتعزيزا لها. لم يكن واقع الأمر كذلك؛ اذ ان مريدور لم ينعم بهذه العودة بسبب الخلافات التي جلباها معهما، وبسبب صراعهما المرير معه، وكان من نتيجة ذلك أن انسحبا من اتسل، وسلما نفسيهما بعد مدة، بارادتهما،عقب ورود اسميهما في قائمة المطلوبين التي نشرتها سلطات الانتداب، الى السلطات البريطانية وبقيا في السجن حتى عام ١٩٤٨[٢٥].

عقب انسحاب «الاثنين»، شكل شتيرن قيادة جديدة أكثر انسجاما من القيادة السابقة، ويبدو أنها وافقت رئيسها على أن الوقت غير مناسب لخوض غمار القتال ضد البريطانيين بسبب الأزمة العميقة التي ألمت بالمنظمة على كافة الأصعدة تنظيميا وسياسيا وماليا. وكانت الأزمة المالية أكثر هذه الأزمات حدة وتشكل قضية أساسية لها، فقد ذاق العديد من هؤلاء طعم الجوع، مما دفع الكثيرين منهم إلى تنظيم أنفسهم في «كيمونات» اتقاء غائلة الجوع[٢٦]، ومن هنا أخذت عمليات السلب والنهب تشغل تفكير القيادة أكثر مما تشغلها العمليات العسكرية ضد السلطات البريطانية، فقامت بسلسلة من هذه العمليات من بينها عملية السطو الشهيرة على «البنك العربي» في القدس التي نالت، على الرغم من فشلها الذريع، «... اهتماما واحتراما بين أوساط السكان في البلاد»، أي السكان اليهود، ومن المرجح أن تكون أسباب الاهتمام والاحترام كامنة في التخطيط الدقيق المغامر للعملية الموجهة ضد بنك «للأغيار»؛ فوفق الخطة كان يتوجب على مجموعة من أفراد المنظمة القيام، عند منتصف الليل، باقتحام منزل مدير البنك (شخص عربي) على أساس ان الاعضاء هم من كبار المسؤولين البريطانيين في فلسطين ويبحثون عن نقد أجنبي من دول المحور موجود في البنك بشكل غير قانوني. ويقوم، بعد ذلك، عدد من الأفراد بالتوجه الى البنك مع المدير لتفتيش البنك الخالي، اساسا، من النقد الاجنبي، بينما يبقى نفر في البيت للاحتفاظ بعائلته. وعندما يقوم المدير بفتح الخزينة لاثبات براءته، تقوم مجموعة اخرى بالقرب من البنك باقتحامه وتفريغ الخزينة والهرب بمحتوياتها. وقد جرى كل شيء حسب ما هو مرسوم بالخطة، بيد ان المجموعة اكتشفت، عند وصولها مع المدير الى البنك، وبعد التفتيش في بعض محتوياته، ان فتح الخزينة يحتاج الى توفر مفتاحين أحدهما مع موظف غارق في نومه، فأمرت المدير بارسال أحد حراس البنك بصحبة عدد من افرادها لجلب المفتاح الثاني. وفي هذه الأثناء، لاحظ احد الحراس العرب الحركة المريبة حول البنك، فاتصل بمركز الأمن، وعلى الفور أحاطت قوات من الشرطة بالمكان، ودخلت في معركة مع رجال المجموعة، وتمكنت من القبض على أحد أفرادها. وبذلك فشلت المنظمة في الحصول على مبلغ ٦٠ الف جنيه فلسطيني، كان يمكن الحصول عليها لولا يقظة احد المواطنين العرب[٢٧].

أشفعت المنظمة محاولتها هذه بعملية سطو اخرى ناجحة، أثارت هذه المرة تقزز

الوسط اليهودي، ليس لكونها موجهة ضد مؤسسة يهودية فقط، وانما لوقوع ضحايا يهود نتيجة لها. ففي كانون الأول ١٩٤١، كمنت مجموعة من المنظمة لموظف يعمل في شركة «همشبير همركزي» بعد خروجه من «بنك العمال» التابع للحركة العمالية حاملا معه لحساب شركته مبلغ ١٠٩٣ جنيها فلسطينيا، وهاجمته وسط الشارع، وخطف افرادها الثلاثة حقيبة النقود منه وفروا هاربين بها. وعقب استغاثة الموظف، طارد المارة الأشخاص الثلاثة الذين اخذوا يطلقون النار لارهاب المطاردين، الى ان قدمت سيارة للشرطة، وتبادلت معهم اطلاق النار، وقد سقط أثناء ذلك ومن رصاص أفراد المجموعة شخصان من الجمهور اليهودي، وتمكنت الشرطة من القاء القبض على عنصرين اودعتهما السجن(٢٨).

كان من نتيجة سلسلة عمليات السطو، ولا سيما تلك المصاحبة بسقوط ضحايا من اليهود، ان تضررت صورة وسمعة «اتسل في اسرائيل» كثيرا في نظر الجمهور اليهودي، الذي يمقت بالأساس توجهها المعادي لبريطانيا، ويتقد غيظا من مجرد الاشاعات حول علاقاتها مع النازيين. وقد استغلت المنظمتان المنافستان لها هذا الواقع، وعملتا، جنبا الى جنب، وبشكل متفاوت، مع السلطات البريطانية لتصفية جماعة شتيرن.

محاولات التصفية ومصرع شتيرن

تعرضت «اتسل في اسرائيل»، منذ ولادتها، لأعمال المطاردة والملاحقة على يد قوات الأمن البريطانية. ومع مرور الوقت، وازدياد عدد معتقليها في السجون، معظمهم وقع نتيجة أعمال السطو، وتعرضهم للتعذيب على يد جهاز المخابرات، اتخذت قيادة المنظمة قرارا بالتعرض لـ «العدو الأساسي» بتوجيه ضربات الى جهاز مخابراته. ولذا أعدت خطة تستهدف «جذب رؤساء المخابرات في تل - أبيب وتصفيتهم عن طريق ايقاعهم في المصيدة»(٢٩) وقد اختارت لتنفيذ ذلك غرفة على سطح بناية في تل - أبيب كمكان لعملية الاصطياد، وموهتها حيث بدت وكأنها مختبر، وغرست في خزانة المختبر لغما كهربائيا. وفي صبيحة ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٢، قامت خلية تابعة للمنظمة بتفجير لغم صغير فوق السطح بالقرب من الغرفة، بغرض جلب قوات الأمن الى المكان، وبالفعل هرعت هذه عند سماعها الانفجار الى مكان الحادث بقيادة الضابط شلومو شيف قائد شرطة تل - أبيب. وعند وصولها، جرى تشغيل اللغم الذي أحدث انفجارا ضخما، وبدل أن يزهق أرواح ضباط من المخابرات البريطانية كانت النتيجة عكس ذلك، حيث اسفر عن مصرع ثلاثة ضباط من أفراد الشرطة اثنان منهم يهوديان: شيف وغولدمان وعن اصابة شرطيين بجراح. وبعد وقوع الانفجار بقليل، قدم الى مكان الحادث الضابطان البريطانيان، وهما المقصودان، ويلكن ومورتون. وكان رجال المنظمة قد نصبوا، وفق الخطة، لغما آخر لاصطيادهما بيد أن المسؤولين لم يتمكنوا من التنفيذ بسبب تجمهر أعداد كبيرة من السكان اليهود بالقرب من اللغم(٣٠).

ومن الجدير بالذكر، ان المنظمة كانت، قبل مدة بسيطة من «عملية المختبر» الفاشلة، قد نفذت حكم الاعدام بأحد رجال الشرطة اليهود، وأصدرت بحقه بيانا، أكد

على اعتبار اعدامه بمثابة «تحذير لجميع أفراد الشرطة السريين، المحترفين منهم او الهواة»(٣١). ومن هنا يمكن ادراك سبب ازدياد النقمة والسخط ضد فريق شتيرن بين صفوف «اليشوف» اليهودي، فبالاضافة الى صفات «اللصوص» و«الطابور الخامس» «والعصابات» أضيفت صفة «قتلة الشرطة اليهود»(٣٢). ولم يشفع للمنظمة في شيء بيانها التوضيحي حول ملابسات حادث «المختبر ». وبذلك فتح الطريق على مصراعيه امام حملة التصفية التي قامت بها سلطات الانتداب ضد شتيرن وجماعته، بدعم ومؤازرة التنظيمات والمؤسسات اليهودية وعلى رأسها الهجناه. وليس من الواضح تماما دور اتسل في هذه الحملة؛ وان كان دور جهاز مخابراتها في ملاحقة ومطاردة منظمة شتيرن، وتسليم قوائم بأسماء اعضائها للمخابرات البريطانية، واضحا. ويبدو ان الانطباع السائد بين صفوف فريق شتيرن، في ذلك الحين، هو عدم تورع اتسل من التعاون مع جهاز المخابرات البريطانية ضدهم، ويستشف ذلك من كتابة عضوين في ليحي حول هذا الموضوع، فقد كتب الأول: «ان رجالنا المعروفين من قبل رفاق الأمس وجدوا أنفسهم محاطين من كل جانب. فقد تعقبهم رفاق الأمس لمعرفة مخابئهم، وأماكن سكناهم، والأماكن التي يتوجهون اليها. ووصلت المعلومات الى المكان الذي ينبغي لها ان تصل اليه، وجرى القاء القبض على رجالنا أفرادا وجماعات، وزجوا في السجون والمعتقلات»(٣٣).

وكتب آخر حول الموضوع نفسه فذكر أن الدفعة الأولى من المعتقلين اقتصرت على أفراد «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل من بين أولئك الذين انضموا الى فريق شتيرن «... وعلى الفور حامت في القلوب ظنون فظيعة بأن تسليمهم للعدو لم يتم بواسطة مجرد يد يهودية بل أكثر من ذلك، إنها أيدي أولئك الذين كانوا قبل فترة قصيرة اخوة مبدأ وسلاح... واتضح ان تعاون اتسل مع السلطات البريطانية لم يكن بوسعه الاقتصار على مجال واحد فقط، فقد وجدت في اتسل عناصر قطعت شوطا بعيدا في تعاونها، الى أن بدأت بتسليم قوائم الطابور الخامس المعروف لهم جيدا»(٣٤).

ومن الجدير بالذكر، ان اتسل كانت قد أبعدت من بين صفوفها، قبل مدة، رئيس جهاز استخبارات بريتسكر، وانكرت ان يكون لها ضلع في حملة الاعتقالات الموجهة ضد فريق شتيرن الذي ظل على قناعة بأن اتسل ما زالت تتعاون مع المخابرات البريطانية، وتنشط ضد «المنشقين» عنها؛ الأمر الذي أجج الحقد والكراهية بين المنظمتين، خاصة وانهما، في تلك الفترة، كانتا تخوضان ضد بعضهما البعض معارك سطو على مخازن الأسلحة، فتسطو الواحدة منهما على المخازن التابعة للأخرى(٣٥).

واذا كان تعاون اتسل مع المخابرات البريطانية ضد جماعة شتيرن مثار جدل، ان لجهة حجمه او لجهة الأطراف المتورطة فيه بسرية تامة، فان تعاون الهجناه لم يكن كذلك، فقد جرى في وضح النهار وتحت جناح الليل، في اطار التصريحات العلنية لقادة الحركة العمالية، الداعية الى تصفية «عصابة شتيرن». وكانت الهجناه قد بدأت، عقب سلسلة محاولات فريق شتيرن الاتصال بدول المحور، بمشاركة جهود المخابرات البريطانية في فلسطين في مطاردة وملاحقة «اتسل في اسرائيل»، ونفذت عمليات ضدها بهدف

«استئصالها من جذورها»[٣٦]، حيث قامت بسلسلة من أعمال الخطف، وتسليم من تقع عليه يد مخابراتها الى قوات الأمن البريطانية بعد اخضاعه لتحقيق قاسٍ ليواجه تحقيقا آخر على يد المخابرات البريطانية، على الرغم من الاتفاق بين الجهازين القائل بعدم اخضاع من يجرى التحقيق معه بواسطة مخابرات الهجناه الى تحقيق آخر[٣٧]. ومما يجدر ذكره ان مهمة مطاردة وملاحقة جماعة شتيرن انيطت بقوات البلماح وبجهاز استخبارات الهجناه المعروف باسم «خدمات المعلومات» (شيروتي يديعوت – وكاختصار «شاي») الذي نافس، في تلك الفترة، جهاز اتسل في مجال التعاون مع البريطانيين: فقد أناطت الهجناه بموشي دايان مهمة تشكيل شبكات عدة غير مترابطة فيما بينها، بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية، بهدف جمع معلومات عما يجري في العالم العربي والدول الأوروبية وتقديمها للاستخبارات البريطانية[٣٨]. ومن بين الأمور التي قدمتها قوات البلماح وال «شاي» الى جانب القاء القبض على عناصر المنظمة وبعض قادتها، المساعدة في اكتشاف مستودع اسلحة ومطبعة والاذاعة السرية التابعة لجماعة شتيرن[٣٩].

وقد استغلت أوساط الهجناه والوكالة اليهودية حادثة «المختبر » لحث السلطات البريطانية، بشكل علني، للقضاء على «عصابة القتل»؛ فغداة الحادث، بعث موشيه شاريت مدير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، برسالة الى أ. ساندرس المسؤول عن جهاز الشرطة في فلسطين، أعرب فيها عن «الاستياء من الجريمة الجديدة التي نفذت في تل – أبيب في وضح النهار، وكلفت شرطة أرض اسرائيل حياة أحد الشجعان من ضباطها، وتسببت بخسائر اخرى». واضاف باسم الوكالة اليهودية ان الوكالة «تؤيد، من صميم قلبها، أية وسيلة ناجحة تتخذ لتعقب آثار العصابة المجرمة، وتحرر البلاد واليشوف من كابوس أعمال الخطف والاغتيالات»[٤٠].

أما الهجناه فقد عبرت عن موقفها بشكل واضح لا يقبل التأويل في المجلة الناطقة باسمها بقولها «والآن، بقيام عصابة القتلة ضد اليشوف، يتوجب علينا أن نكون أول من يتصدى بقوة، لقطع اليد المجرمة»[٤١].

لم يكن الموقف الجماهيري العام لـ «اليشوف» أفضل بالنسبة لفريق شتيرن من موقف الهجناه، فقد طالبت بعثة عن «اللجنة القومية»، وبلدية تل – أبيب والمجالس المحلية اليهودية السلطات البريطانية بـ «تصفية مظاهر الاجرام»[٤٢]. ومن الطبيعي، والحال كذلك، ان يكون الرأي العام لليشوف اليهودي مناوئا ليس للطروحات السياسية لجماعة شتيرن فقط، وانما لوجود المنظمة ايضا، معتبرا اياها مجرد فئة ارهابية تسيء الى «اليشوف». وكان الكثيرون من اليهود العاديين يقومون بابلاغ سلطات الانتداب عن عناصر المنظمة في الوقت الذي كان يمتنع فيه أناس عن تأجير شققهم الى اشخاص يحتمل أن يكونوا تابعين لها، ولا يؤجرونهم إلا بعد التحقق من هويتهم. هذا، فضلا عن الواقع المألوف، عقب نشر صور المطلوبين من المنظمة، والمتمثل في قيام الكثيرين بتوجيه مصابيحهم ليلا، وبشكل فجائي، نحو شخص ما يتحرك في الزوايا المظلمة من الشارع لعله يكون شتيرن زعيم المطلوبين[٤٣].

في هذا الجو العام، تحركت أجهزة الأمن البريطانية، ونشطت لوضع حد لزعامة المنظمة بعد ان زجت بالعديد من أفرادها داخل المعتقلات. وتمكنت بعد مرور مدة بسيطة على عملية «المختبر»، من قتل عدد من افراد القيادة ومن القاء القبض على عدد آخر منهم. فقد فاجأت قوة أمن بريطانية بقيادة مورتون أربعة من المسؤولين بعد ان اقتحمت باب المنزل أثناء اجتماعهم، وأصيب الأربعة بجراح، وما لبث اثنان منهم ان فارقا الحياة داخل المستشفى، أما الآخران اللذان بقيا على قيد الحياة فقدِّما الى المحكمة وصدرت بحقهما أحكام بالسجن المؤبد. وتجمع الروايات الصهيونية على ان القياديين الأربعة لم يقاوموا المقتحمين، بل رفعوا ايديهم وسط ذهولهم الناجم عن وقوف مورتون أمامهم على رأس القوة المهاجمة(٤٤). كما وتؤكد على ان مورتون بادر باطلاق النار عليهم، خلافا لبيان الحكومة القائل بأن أفراد «العصابة» هم المبادرون باطلاق النار. ومن المرجح ان تكون القوة المقتحمة هي البادئة باطلاق النار، وبدم بارد، خاصة وانها لم تكن تخشى نقدا او تجريحا لفعلتها من أية جهة داخل «اليشوف». ولا شك بأنها تشجعت من هتافات جمهور اليهود ضد الأربعة أثناء اقتيادهم في الشارع، فقد صاح الجرحى المقتادون: «اننا جنود الشعب، جنود عبريون...» ورد عليهم الجمهور صارخا: «انكم قتلة الشعب، انكم مجرمون...»(٤٥).

أشفعت قوات الأمن البريطانية عمليتها الناجحة هذه، بنشرها، عقب أيام معدودة، في الصحف العبرية، ومن بينها الصحيفة الناطقة باسم الحركة التصحيحية، قائمة بصور وأسماء ستة أشخاص هم: ابراهام شتيرن، يعقوب بولاني، نحمان شولمان، بنيامين زرعوني، حانوخ قلعي، اهارون تسوكرمان، طالبةً من الجمهور تقديم المساعدة والعون في القاء القبض عليهم مقابل جوائز مالية. وبلغت قيمة الجائزة الأولى المخصصة لرأس شتيرن الف جنيه فلسطيني(٤٦).

حيال هذا الضغط المتزايد، وجدت القيادة نفسها أمام أحد خيارين، التسليم مثلما فعل زرعوني وقلعي، كما مر معنا سابقا، أو الاستمرار في التستر والاختفاء عن أعين المخابرات البريطانية وكذلك عن أعين مخابرات الهجناه وقوات البلماح التي استمرت في المشاركة الفعلية مع قوات الأمن البريطانية في تضييق الحلقة حول ما تبقى من قيادة شتيرن.

على الرغم من هذه المشاركة، وُجد في الهجناه من اقترح على شتيرن بواسطة صهره وهو ضابط في الهجناه، الاختفاء في أحد الكيبوتسات الى أن تنتهي سورة غضب البريطانيين، بيد ان شتيرن رفض هذا العرض لعدم وجود قاسم مشترك بينه وبين مقدميه، وقال: «أنا لست من اولئك الذين يسلمون انفسهم عن طيب خاطر للشرطة او لمنفذي رغباتهم وخدمها من اليسار واليمين»(٤٧) وصنع الشيء نفسه إزاء اقتراح مماثل قدّم من اتسل إذ قال: «قبل كل شيء ندرس علاقاتكم مع الحكم الأجنبي»(٤٨).

وفي صبيحة الثاني عشر من شباط ١٩٤٢، تمكنت قوات الأمن البريطانية بقيادة

مورتون وويلكن من اقتحام المنزل الذي يقيم فيه ابراهام شتيرن، عند امـرأة رئيس استخبارات منظمته الذي وقع سجينا نتيجة العملية التي قام بها مورتون قبل مدة ضد الأربعة القياديين. ومن الملفت للنظر ان مصادر الهجناه تعمد الى ارجاع اكتشاف مخبأ شتيرن الى ملاحظة وردت ضمن رسالة بعث بها السجين الى امرأته يسأل فيها عن أحوال «الضيف»[٤٩]، على الرغم من جهود الهجناه العلنية في مطاردة وملاحقة عناصر ومسؤولي منظمة شتيرن، وتسليمهم الى السلطات البريطانية.

بعد اقتحام المنزل في تل – أبيب، أخذت عناصر الأمن تفتش محتوياته، وامتدت يد ضابط المخابرات ويلكن داخل الخزانة بعد فتحها لتمس وسط الملابس جسد انسان، تبين على الفور أنه الشخص المطلوب رقم واحد. وبعد تكبيل يديه، أخرجت قوات الأمن المرأة من الغرفة، لتنطلق، بعد ذلك، ثلاث رصاصات أودت بحياة شتيرن بحجة أنه حاول الهرب كما جاء في البيان الرسمي، خلافا لما تجمع عليه كثير من المصادر الصهيونية بأن عملية القتل نفذت بدم بارد[٥٠]. ومن المرجح ان تكون نهاية شتيرن قد تمت فعلا بهذا الشكل، بخاصة وان البريطانيين لم يتجاوزوا في عملهم هذا رغبة أوساط كثيرة داخل «اليشوف» اليهودي، وعلى رأسها الهجناه في التخلص من شتيرن وجماعته.

وممّا يلفت النظر البيان الذي أصدرته اتسل التصحيحية بمناسبة مصرع شتيرن، فهذا البيان يوضح لنا طبيعة العلاقة بين المنظمتين في اسوأ أيام إحداهما: فقد أدان الشرطة البريطانية لانتهاكها الإعراف الدولية والانسانية بقتلها أناسا بعد «رفعهم أيديهم اشارةً للاستسلام»، وشجبها لأنها «أطلقت النار من مسافة قصيـرة وبدم بـارد على سجين سلم نفسه دون مقاومة» مشيرا الى شتيرن دون ذكر اسمه. بيد ان الأهم والأخطر من الادانة تأكيد البيان على ان «تصفية جماعة شتيرن» قد تمت، وتعريفه الجمهور اليهودي بالمنظمة بشكل لا يدع مجالا للشك باغتباط المسؤولين عن البيـان بزوالهـا، حيث ورد فيه، في مجال تعريف المنظمة للجمهور اليهودي: «ان جماعة شتيرن – جماعة صغيرة معزولة دون غطاء شعبي، ودون أساس اخلاقي، ودون برنامج سياسي – أثبتت أن ليس بمقدورها الصمود في المعركة. لقد استسلم رجالها على الفور، وبذلك أزيلت عنهم دفعة واحدة وللأبد صفة القوة العبرية المقاتلة»[٥١].

لا يحتاج المرء الى كبير عناء لاكتشاف الاساءة المبطنة الى شتيرن بتصويره أنه واجه الموت رافعا يديه مستسلما دون أية مقاومة، والوقوف على مدى تفاؤل اتسل من تصفية «المنشقين» الذين يفتقرون الى «أساس اخلاقي» على تعبير البيان.

ومما تجدر الاشارة اليه، هنا، انه على الرغم من سلسلة حلقات الفشل التي كانت من نصيب شتيرن على صعيد الممارسة والتطبيق، فان شخصيته بعد موته احتلت حيزا كبيرا في قلوب انصاره، واكتست مع مرور الزمن، بهالة من الاحترام والقدسية في نظر مريديه، تفوق أية هالة لزعيم صهيوني في نظر أنصاره. ولا شك بأن بقاء المنظمة على قيد الحياة – على الرغم من تفاؤل اتسل المتسرع بزوالها – وتعززها يعودان الى جانب

عوامل اخرى، الى الاسطورة التي أحيطت بشخصية قائدها الأول الشهير باسمه الحركي «يئير».

من «اتسل في اسرائيل» الى «ليحي»

واجهت المنظمة، عقب مصرع قائدها، امتحانات عسيرة كادت أن تؤدي بها، إلا انها في نهاية الأمر، وبعد معاناة شديدة تمكنت من البقاء على قيد الحياة والاسهام بنصيبها الى جانب المنظمات الأخرى في تطور «اليشوف» اليهودي في فلسطين.

ولم تتوقف حملة المطاردة والملاحقة بقيادة البريطانيين والهجناه، عقب مصرع شتيرن، ضد بقايا المنظمة، بل أخذت تتعاظم شدة وتزداد ضراوة، حيث نشط جهاز ال «شاي» وقوات من البلماح بتعزيز حملة المطاردة والاعتقالات واخضاع من يلقى القبض عليهم لتحقيق مصاحب بالتعذيب(٥٢) بهدف ارغامهم على كشف اسماء رفاقهم وأماكن مستودعات الأسلحة. وإزاء التعذيب لم يصمد إلا القلائل، فقد انهار معظمهم وادلوا بما يعرفونه(٥٣)؛ الأمر الذي ساعد على تضييق الحلقة حول عنق من تبقى خارج المعتقلات.

ويبدو أن حالة اليأس التي ألمت بالعناصر المتبقية كانت لا تقل، في شدتها وتبعاتها على مصير المنظمة من شدة وتبعات حملة المطاردة، فقد أقدم خلف شتيرن في قيادة المنظمة المدعو يتسحاق تسلنيك، في أوائل نيسان ١٩٤٢، على تسليم نفسه طواعية الى الشرطة وتبعه عدد من المسؤولين(٥٤). وقد تم هذا في الوقت الذي اضطر فيه عدد من العناصر للتطوع في الجيش البريطاني لحماية أنفسهم من مطارديهم(٥٥).

وبذلك، لم يبق من المنظمة سوى شراذم بسيطة لا تستقر في مكان، ووجدت في البيارات والحقول المكان الأكثر أمنا لاتقاء عيون الهجناه المنتشرة داخل «اليشوف» اليهودي، وعيون سلطات الأمن البريطانية.

في هذه الأثناء، بدا وكأن المنظمة لفظت أنفاسها الأخيرة، بيد أنها ما لبثت، بعد مدة، ان انتزعت من دائرة الاختناق والموت وبعثت فيها الحياة من جديد، وتأتّى ذلك بفضل عاملين:

١ - **هجرة مجموعة من عناصر حركة بيطار**: وصلت هذه المجموعة من بولونيا الى فلسطين أثناء فترة انشقاق اتسل، وانضم أفرادها، بشكل سري، الى جانب شتيرن لمعرفتهم به أثناء زيارته لبولونيا عام ١٩٣٨. وكان من الصعب على المخابرات البريطانية، او بالاحرى على «خدمات المعلومات» في عهد يسرائيل بريتسكر كشف هؤلاء؛ الأمر الذي مكنهم ليس من الحفاظ على حريتهم الشخصية فقط، وإنما مكنهم أيضا من بذل المحاولات لاعادة بناء المنظمة(٥٦). وتعزز هؤلاء بوجود الدكتور يسرائيل شيف (الداد) الذي كان قد هاجر الى فلسطين، ولم يجد اطارا في الحركة التصحيحية المنتمي اليها بحكم تأييده لجناح «الحد الأقصى» فيها من جهة، ولتعاونها مع السلطات البريطانية من جهة أخرى، ورأى ان مكانه الصحيح في الاطار المتداعي الذي كان شتيرن قد بناه.

٢ - **هروب يتسحاق شمير من السجن**: في ايلول ١٩٤٢، تمكن اثنان من قيادة «اتسل في اسرائيل» من الفرار من معتقل المزرعة، هما الياهو جلعادي ويتسحاق شمير (رئيس الكنيست ومن ثم وزير الخارجية في عهد الليكود)، وتحول الأخير بسرعة الى أحد أركان المنظمة.

مع ان واقع هرب القائدين يعتبر بمثابة بث روح الحياة بين بقايا المنظمة، الا انه حمل بين طياته عامل ضعف كاد ان يؤدي الى انشقاقها، فقد اندلعت الخلافات بينهما بسرعة وتمحورت شراذم المنظمة حول القطبين اللذين اختلفا حول برنامج العمل؛ ففي حين طالب جلعادي الذي يتمتع بصفات قيادية بتنفيذ سلسلة من أعمال السلب - وكان قد اشتهر وذاع صيته في هذا المجال - مع القيام بعمليات تصفية ضد خصوم المنظمة داخل «اليشوف»، وخص بالذكر قادة اتسل والهجناه، وبعض قادة الأحزاب الصهيونية، طالب شمير باقتصار البرنامج على الجانب الاعلامي والتدريبات(٥٧). ولم يكن بالامكان التوفيق بينهما، فانهمك كل قائد بتحقيق برنامجه مدعوما بفريق ملتف حوله، وبدا أن المنظمة تسير بسرعة نحو الانشقاق النهائي في وقت هي فيه أحوج الى لم شملها. ويبدو أن شمير لم يجد طريقا لاخراج المنظمة من معضلتها الذاتية إلا عن طريق القتل، فبعث برسالة الى المعتقلين وعلى رأسهم نتان يلين مور يبلغهم اعتزامه انتهاج هذا الطريق، وقبل ان تصله الاجابة، وكانت ايجابية إذ وافق يلين مور مع المعتقلين على التصفية(٥٨) تمكن، في ربيع ١٩٤٣، مع ثلاثة عشر عنصرا من فريقه من الاستفراد بمنافسه جلعادي الذي وقع في المصيدة بتلبيته دعوة شمير لزيارة مجموعته وهي تتلقى تدريبات على استخدام الاسلحة فوق رمال بات يام جنوب تل - أبيب، وهناك لقي مصيره المحتوم على يد زملاء الأمس الذين غادروا المكان بسرعة بعد ان دفنوا جثته في الرمال(٥٩).

وبغياب جلعادي، عاد أنصاره الى قيادة شمير الذي زاد من نشاطه في بث روح الحياة في المنظمة. وقبل التطرق الى نشاطه، تجدر بنا الاشارة الى عامل بسيط كان قد اثر، بشكل او بآخر، على نفسية معتقلي المنظمة ومعنوياتهم، وزاد من قيمتهم في نظر أنفسهم، فقد حدث ان اقترحت المخابرات البريطانية على المعتقلين، بعد ان بدا لها ان المنظمة قد صفيت، الخروج من السجن والعيش حياة عادية مع توفير فرص عمل لكل واحد منهم شريطة ألا يرفعوا السلاح ضد البريطانيين. ورأى المعتقلون في الاقتراح ما يفيد بأنهم ما زالوا يشكلون عاملا مهما لدى البريطانيين فردوا عليه بستة شروط كان من الصعب جدا على البريطانيين، في ذلك الوقت، قبولها حتى ولو كان جميع قادة «اليشوف» اليهودي في السجن. ومن بين هذه الشروط العمل على نقل السلطة في فلسطين الى يد «الشعب العبري» فورا، ونقل الاشراف على الهجرة اليهودية «في الحال الى السلطات العبرية». وحرص المعتقلون على «السماح» لبريطانيا مقابل كل ذلك بـ «الاحتفاظ بجيوشها في أرض اسرائيل... حتى نهاية الحرب»(٦٠).

وسط احساس المعتقلين بأهميتهم، أخذوا يفكرون بشكل جدي بالافلات من السجن،

وقد تمكن شمير وزميله جلعادي من الهرب، كما مر معنا، وبدأ الأول يعيد بناء المنظمة. ومن بين الأعمال الهامة التي قام بها تشكيل قيادة جديدة، في صيف ١٩٤٣، للمنظمة التي غدا اسمها الرسمي «ليحي» يقف على قمة هرمها ثلاثة أفراد يشغلون «المركز» أي القيادة، وهم يتسحاق شمير مسؤول الشؤون التنظيمية، ونتان يلين مور (كان معتقلا) مسؤول الادارة المالية، والدكتور يسرائيل الداد مسؤول الاعلام.(٦١) وقد بقيت ليحي تحكم من خلال هذه «الترويكا» الثلاثية حتى حلِّها في عام ١٩٤٨.

اشفعت القيادة الجديدة هذا الانجاز التنظيمي باصدار صحيفة تنطق باسمها تحمل اسم «هحزيت» أي الجبهة(٦٢)، درجت على توزيعها ليس على اعضائها فقط، ولا سيما في المراحل الأولى من الصدور، بل ايضاً على الأوساط المثقفة في «اليشوف» وعلى أوساط الشبيبة وعناصر من اتسل والبلماح التي لم تفاجأ بأن فريق شتيرن ما زال حيا فقط، بل تفاجأت، ايضا، من عمق أدبيات الصحيفة بغضّ النظر عن مضمونها السياسي، التي تنافس وتفوق في كثير من الأحيان أدبيات المنظمتين المنافستين من حيث التعمق في طرح الفكرة. ومن الجدير بالذكر، ان قادة المنظمة الثلاثة الذين يتمتعون بموهبة كتابية درجوا على الاشتراك والمساهمة في جميع اعداد الصحيفة، دون ذكر اسمائهم، مما خلق انطباعا فيما بعد بين صفوف أوساط كثيرة بما في ذلك بعض أوساط الهجناه واتسل، بأن ليحي تمتلك كادرا على جانب كبير من الثقافة، مع ان الأمر لم يكن كذلك.

عقب صدور الصحيفة السرية بمدة بسيطة، وقع حادث(٦٣) عزز من قدرة المنظمة بنفس المقدار الذي أكد فيه على عودة ظهور جماعة شتيرن من جديد في الوسط اليهودي. فقد تمكن في مطلع تشرين الأول ١٩٤٣، عشرون معتقلاً لليحي، على رأسهم نتان يلين مور عضو المركز، من الهرب من معتقل اللطرون، عن طريق نفق حفروه، بلغ طوله حوالي سبعين مترا. وحظيت عملية الهرب هذه بتغطية واسعة في الصحافة العبرية، الأمر الذي أفاد المنظمة التي تسعى، بكل الوسائل، لاحياء ذاتها بعد مقتل زعيمها.

في أواخر عام ١٩٤٣، وجدت المنظمة نفسها قائمة من جديد تمتلك قيادة ثلاثية، وصحيفة تنطق باسمها، ولم يبق أمامها الا دخول مرحلة جديدة.

خلال الفترة السابقة، استخدمت ليحي سلاحها ضد البريطانيين وضد عناصر يهودية؛ ففي أعقاب مصرع شتيرن جرت ثلاث محاولات انتقامية ضـد رجال الأمن البريطانيين، وجهت الأولى في النصف الثاني من نيسان ١٩٤٢، ضد ماك كونل قائد شرطة القدس بوضع متفجرة في سيارته، ونجا الضابط من الانفجار الذي أودى بحياة شرطي عربي(٦٤). وفي اليوم نفسه جرت المحاولة الفاشلة الثانية ضد ساندرس، المفتش الرئيسي لشرطة فلسطين بوضع مواد متفجرةجرى اكتشافها قبل تفجيرها بالقرب من بيته(٦٥). وبعد مضي قرابة عشرة ايام، جرت المحاولة الثالثة ضد الضابط البريطاني مورتون قاتل شتيرن، بنصب لغم لسيارته أسفر عن اصابة السيارة بأضرار دون اصابة الهدف(٦٦).

نتيجة لمحاولات الاغتيال الفاشلة عززت السلطات البريطانية من حملتها التصفوية ضد انصار المنظمة، الأمر الذي دفعها لاصدار تعليمات[٦٧] تنص على ضرورة احتفاظ العنصر بسلاحه (مسدس) طوال اليوم، وعدم تسليم نفسه الى الشرطة في حال الاصطدام معها.

ولا شك بأن عنصر ليحي أصبح، بفعل التعليمات، لا يتميز عن عناصر المنظمتين الأخريين بالحذر والاحساس الدائم بالخطر، فقط، بل اخذ يكتسب أكثر فأكثر مبدأ الاغتيالات الشخصية.

في الوقت الذي واجهت المنظمة فيه فشلاً في محاولاتها الرامية لوضع حد لحياة عدد من رموز السلطة البريطانية، نجحت في مجال تصفية عناصر يهودية، فقد صفت اثنين من عناصرها الأول هو ابراهام فيلنتسك من أوائل المنضمين الى فريق شتيرن ومن اوائل المعتقلين، وقد صفي عقب الافراج عنه في النصف الثاني من شباط ١٩٤٣ بتهمة الخيانة[٦٨]. والثاني هو الياهو جلعادي زميل يتسحاق شمير ومنافسه، وجرت تصفيته، كما مر معنا، بتهمة المغامرة والمسلكية المشينة. كما صفت شخصا ثالثا ليس من عناصرها، هو يسرائيل بريتسكر الذي شغل منصب رئيس مخابرات اتسل لفترة، وصُفي هذا في الثالث من ايلول ١٩٤٣ بتهمة مساعدة البريطانيين في القاء القبض على عناصر المنظمة. وكانت ليحي، قبل اقدامها على تنفيذ الاعدام بحقه قد أبلغت يعقوب مريدور، رئيس اتسل في ذلك الوقت، عن اعتزامها محاكمة بريتسكر بتهمة تسليم أسماء أعضائها للمخابرات البريطانية، واجاب مريدور: «ليس لنا شيء ضده، ولكن اذا كان لليحي شأن في محاكمته فهذا شأنهم»[٦٩]. وقد استنكرت الحركة التصحيحية، خلافا لاتسل التي لم تبد اهتماما بالموضوع، مقتل بريتسكر على شكل مشاركة زعمائها في تشييع جثمانه الى مثواه الأخير والاطراء بمحاسنة، مما يعيد الى الأذهان مشاركة قادة الهجناه والوكالة اليهودية في تشييع جثمان الشرطي فولونسكي الذي صفته اتسل بتهمة التعاون مع المخابرات البريطانية.

محاولات الوحدة

شهدت هذه الفترة محاولتين وحدويتين بين الهجناه واتسل، ومحاولة «تفاهم» بين الهجناه وفريق شتيرن ولم يكتب لأي من هذه المحاولات النجاح. وهذه المحاولات هي:

١ - **اتفاق كتسنلسون لوبوتسكي**: بادرت الحركة التصحيحية، أواخر العام ١٩٤٠، إلى عقد سلسلة من اللقاءات مع الحركة العمالية بهدف توحيد جناحي الحركة الصهيونية وذراعيها العسكريين، الهجناه واتسل، مدفوعة الى ذلك بفعل الصدمة الناجمة عن موت جبوتنسكي المفاجيء، وحالة الجزر التي بدأت تعيشها الحركة، والانشقاق الذي حدث في اتسل: ذراعها العسكري، وما أصابه من وهن، والأزمة التي تفجرت بين الهجناه واتسل في هرتسليا، زد على ذلك واقع الانقلاب في موقف الحركة التصحيحية واتسل تجاه بريطانيا، وما تأتى عنه من «تعاون» معها، والمنافسة الشديدة بين الحركتين الصهيونيتين على نيل رضا السلطات البريطانية، المصاحبة ليس بتقديم الولاء والاعراب عن الاخلاص فقط، بل بمحاولة طعن اخلاص الطرف الآخر كما فعل قادة الحركة التصحيحية،

وبمحاولة الطرف الثاني زرع بذور الشك في الاخلاص «الطارىء». فقد شهدت تلك الفترة حالة مزرية من التنافس، درجت خلالها الحركة التصحيحية على عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع البريطانيين عن طريق «الأبواب الخلفية» في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية لا تزال محتفظة بـ «الأبواب الأمامية»، ورأت في منافسة خصمها لها عملاً «... لا يضيف الى المصلحة اليهودية لا الشرف ولا الفائدة، ان بوسعه جلب الضرر فقط، بالتآمر المتواصل ضد مكانة الممثل المعروف للشعب اليهودي وللشيوف العبري»(٧٠).

نتيجة لتضافر هذه العوامل مدت الحركة التصحيحية يدها للحركة العمالية التي ما لبثت ان استجابت لها. وجرت مفاوضات بين الطرفين في كانون الأول ١٩٤٠، حضرها عن الجانب التصحيحي بنيامين لوبوتسكي وعيري جبوتنسكي، وعن الجانب العمالي برل كتسنلسون والياهو جولب، تمخضت في العشرين من الشهر نفسه، عن اتفاق يحمل اسم «مشروع اتفاق حول خطة العمل الصهيونية لفترة الحرب ومؤتمر السلام» نص على حل الهستدروت الصهيونية الجديدة، وانضمام الحركة التصحيحية الى الهستدروت الصهيونية. وفيما يتعلق بالهجناه واتسل، دعا الاتفاق الى «دمجهما واخضاعهما لسلطة الادارة الصهيونية وفق خطة تشتمل على ضمانات لفترة تجربة كافية». اما بالنسبة للركائز السياسية فقد دعا مشروع الاتفاق الى «ضرورة توجيه الجهود السياسية لشعب اسرائيل لاقامة الدولة العبرية في الحدود التاريخية لأرض اسرائيل». كما ودعا الى ضرورة إقامة «جيش عبري» يعمل الى جانب بريطانيا، وكذلك إلى ضرورة فتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين(٧١).

وفي الوقت نفسه دارت مباحثات بين جولب عن الهجناه ورزيئيل عن اتسل، توصلا فيها الى تصور مشترك، حول البنية المستقبلية للهجناه بعد عودة اتسل اليها، يتم بموجبه تقسيمها الى قسمين رئيسيين: سلاح الحراسة وسلاح الميدان، يضم الأول عناصر من سن ٣٠ – ٥٠، والثاني يضم عناصر من سن ١٨ – ٣٠ ورشحت الحركة التصحيحية رزيئيل لقيادة سلاح الميدان دون أن تتعهد الهجناه بتحقيق ذلك(٧٢).

لم يبق أمام مشروع الاتفاق الوحدوي ليصبح ساري المفعول، بعد التوقيع عليه بالأحرف الأولى، سوى توقيع المسؤولين عن الحركتين؛ بيد انه واجه، كمشاريع الاتفاقيات السابقة، معارضة وقبولا وتحفظات عليه. ولم يكن بالامكان حسم الموضوع الا بعد مجيء بن – غوريون الذي كان في ذلك الحين يقوم بجولة في الولايات المتحدة، وبوصوله، لم يكتف برفض التوقيع على الاتفاق، بل لم يقبل ايضا بمفاوضة خلفة جبوتنسكي(٧٣). وبذلك، ذهبت محاولة المنظمتين العسكريتين أدراج الرياح.

٢ – محاولة «التفاهم» بين يتسحاق سديه وشتيرن: وسط حملة الملاحقة والمطاردة التي قادتها الهجناه الى جانب قوات الأمن البريطانية ضد «اتسل في اسرائيل» جرى اتصال يتيم، في منتصف تشرين الأول ١٩٤١، بين أحد المسؤولين في الهجناه يتسحاق سديه، وبين ابراهام شتيرن بناء على مبادرة قام بها الأخير عن طريق قريب له يشغل منصب قائد في الهجناه، في محاولة منه لتحييد الهجناه في صراعه مع البريطانيين.

فقد طرح شتيرن، حسب شهادة سديه فهم منظمته للنضال الصهيوني المغاير لفهم كل من المنظمتين العسكريتين الأخريين، بقوله ان فريقه «... لا يعارض الصهيونية العملية ولا الصهيونية السياسية، ولكنه لا يؤمن بكليهما بل بالقوة فقط». كما وانكر ايه اتصالات له مع النظام الفاشي الايطالي متهما التصحيحيين بترويج اشاعات كاذبة ضده، ليصل الى المطالبة بعقد اتفاق مع الهجناه يرتكز على أساس عدم التدخل في شؤون الغير «لا تشوِّشوا علينا ونحن لا نشوِّش عليكم»[٧٤]. ولم يفلح شتيرن إن في طلبه أو في مسعاه؛ فقد استمرت الهجناه في حملتها التي اخذت شكل التصفية وليس التشويش، دون ان تواجه في المقابل ردود فعل.

٣ - **جبهة «الشعب المقاتل»**: خلافا لجميع المحاولات الوحدوية السابقة التي اعتمدت أسلوب التفاوض بين قادة المنظمات للوصول الى الوحدة جرت، في الجزء الأخير من عام ١٩٤٣، محاولة وحدوية اعتمدت أسلوب خلق جبهة وحدوية من بين العناصر المؤيدة للفكرة، لتشكيل أرضية لوحدة كافة المنظمات. ووجد هذا الأسلوب مكانا له بين صفوف أوساط ثلاثة ما لبثت ان أخذت تروج له، الى ان تمكنت من اقامة جبهة «الشعب المقاتل» (عام لوحيم). وهذه الأوساط هي:[٧٥].

١ - مجموعة من قادة اتسل، وخصوصا من بين أولئك الذين سبق لهم ان انضموا الى شتيرن ثم عادوا الى اتسل، مثل الياهو لنكين والياهو متسادي. وقد اندفع هذا الوسط بقوة نحو الفكرة لمعاناته المرة من الانشقاق والتشرذم ولواقع اعلان اتسل عن توجهها الجديد ضد بريطانيا

٢ - مجموعة من الحركة التصحيحية بزعامة الدكتور لوبوتسكي الذي سبق له ان بذل جهودا كبيرة، في اواخر ١٩٤١، لابرام اتفاق وحدوي شامل مع الحركة العمالية والهجناه بهدف العودة الى مؤسسات «اليشوف المنظم». وقد وجد هذا الوسط في الفكرة الجديدة ضالته ليحاول العودة من خلالها الى الادارة الصهيونية.

٣ - مجموعة من العسكريين اليهود العاملين في الجيش البريطاني والتابعين للهجناه بزعامة يوسف ايدلبيرغ ويغئال هوروفيتس، مدعومة من قبل عناصر كثيرة من قوات البلماح، سعت الى تصليب الموقف الصهيوني من خلال وحدة المنظمات.

مع تبلور الفكرة وقبولها لدى الأوساط الآنفة الذكر أعلن في مطلع تشرين الثاني ١٩٤٣ عن قيام تنظيم «الشعب المقاتل» الذي يضم، حسب تأكيد المسؤولين عنه، «شبابا عبريين من صفوف اليمين واليسار، ورجال الشبيبة، مخيمات المهاجرين، مكابي بيطار، بني عكيفا، وشبابا عبريين من صفوف الهجناه واتسل، ومن الجيش والحرس وسرايا الدفاع»[٧٦]، برئاسة يوسف ايدلبيرغ احد مسؤولي الهجناه في حيفا. وقد جرت محاولات لضم ليحي الى التنظيم الجديد بغرض اضفاء صفة شمولية التمثيل عليه، بيد ان ليحي لم تستسغ الفكرة وواجهتها بالسخرية وعدم الاكتراث، اعتقادا منها أن اتسل غير جادة في النضال ضد البريطانيين، كما وأن الهجناه لا يمكن لها القيام بذلك[٧٧].

سعى تنظيم الشعب المقاتل الى جمع «اليشوف» اليهودي حول أهداف عامة تجمع عليها الأكثرية الساحقة من عناصر مختلفة التيارات الصهيونية، مثل ضرورة اقامة جيش عبري مستقل يعمل الى جانب دول الحلفاء، والتصدي لسياسة الكتاب الأبيض ليس بالتنديد فقط، بل بتوجيه ضربات الى بعض الرموز البريطانية التي يراها حريصة على تطبيق تلك السياسة، والدعوة لاقامة الدولة العبرية بحيث تشمل فلسطين وشرق الأردن وحوران وسيناء. وأعاد أصحاب التنظيم سبب المطالبة بهذه الخريطة الموسعة الى الرغبة في ضمان كسب بريطانيا كحليف للحركة الصهيونية، اعتقادا منهم بـ «تماثل المصالح» بين بريطانيا الاستعمارية والحركة الصهيونية، معللين ذلك بأن بريطانيا لا تريد التحالف مع دولة صغيرة، وانما مع دولة كبيرة تحتل المساحات الواسعة المشار اليها، لضمان مصالحها في المنطقة بحكم «تماثل المصالح» بين مشروع الدولة الكبيرة والاستعمار البريطاني(٧٨).

استعان التنظيم الجديد بوسائل إعلام اتسل المقروءة والمسموعة لترويج أهدافه بعد أن انضم اليه يعقوب مريدور؛ الأمر الذي لفت اليه أنظار الهجناه، وعجل إقْدَامها على وضع حد لحياته القصيرة التي شهدت انضمامات اليه من بين صفوف الهجناه، ولا سيما من قوات البلماح. ولكن اهتمام الهجناه الجديد بهذه الظاهرة الجديدة في «اليشوف» اليهودي بدأ عندما وصلت الى اسماعها معلومات عن خطة «مغامرة» يعتزم التنظيم القيام بها ضد المندوب السامي البريطاني في فلسطين هرولد ماك مايكل، تقوم بمقتضاها مجموعة بخطفه، واخضاعه من ثم للمحاكمة بتهمة دخول فلسطين بصورة «غير شرعية» واصدار الحكم بنفيه الى قبرص(٧٩). ولم تخرج الخطة الى حيز التنفيذ بسبب تخوف قادة اتسل في القدس -وهم من المتعاطفين مع الحزب التصحيحي المكلفين بتوفير الأسلحة اللازمة من خطورة تبعات الحادث، وكذلك بسبب تغيب عناصر البلماح المكلفين بتنفيذ العملية لتخوفهم من تبعاتها(٨٠).

تأتّى عن هذه الخطة تحركان، احدهما من جانب اتسل تمثل بطرد المنظمة للمسؤول عن منطقة القدس لعدم تنفيذه الأوامر الصادرة اليه، والثاني من جانب الهجناه؛ حيث أخذت تتعقب أفرادها من صفوف البلماح الى المنظمة الجديدة، وتتخذ بحقهم اجراءات تنظيمية، مع اصدار أمر واضح حاسم ينص على التالي. «كل عضو في المنظمة يجري اتصالا أو أية علاقات مع مجموعة عام لوحيم عقب مضي ٧٢ ساعة على هذا القرار يعتبر متهما بالتآمر ضد منظمة الهجناه العبرية وينال عقابا صارماً»(٨١).

ولم تكتف بهذا، وانما اخضعت رئيس المنظمة يوسف ايدلبيرغ للمحاكمة، وسط حملة شعواء شنتها ضد منظمته من خلال التركيز على انها مجرد صيغة لـ «اتسل التي أفلست عقب سنين من الانشقاقات والعزلة، وتحاول الآن انقاذ كيانها عن طريق الظهور باسم مزيف، وخداع الشبيبة العبرية بشعارات كاذبة ضد السلطة دون ان تكون مخولة بذلك من قبل السلطات المخولة، وبدون ارتباط بها أو رقابة من جانبها»(٨٢).

وبذلك لفظت المحاولة الوحدوية التي اتخذت شكلا مغايرا للمحاولات السابقة

أنفاسها الأخيرة بسرعة؛ وذلك بتصدي الهجناه لها، ولم تسفر عن شيء يذكر سوى مضاعفة العراقيل والصعوبات أمام زعامة اتسل بقيادة مريدور.

---

(١) بن - تسيون دينور وآخرون (تحرير)، **«كتاب تاريخ الهجناه»** (سيفرتولدت هجناه)، تل - أبيب، اصدار معرخوت، المجلد الخامس، ص٤٩٤.

(٢) **المصدر نفسه**. بناي يعقوب **«جنود مجهولون»**، (حياليم الومنيم)، تل - أبيب، اصدار مجموعة أصدقاء، ص٧٢

(٣) نيف دافيد، **«تاريخ المنظمة العسكرية القومية اتسل»**، (معروخوت هارجون هتسفائي هليئومي)، تل - أبيب، اصدار وزارة كلاوزنر ١٩٦٥، الجزء الثالث، ص١٦١.

(٤) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩٦

(٥) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢.

(٦) **المصدر نفسه**، ص٧٢.

(٧) يلين مورنتان، **«المحاربون من أجل حرية اسرائيل»**، (لوحامي حيروت يسرائيل)، تل - أبيب، اصدار شكمونا ١٩٧٤، ص٧٣.

(٨) نيف دافيد. **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٧١

(٩) **المصدر نفسه**، الجزء الثالث، ص ١٧٢

(١٠) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٩٧.

(١١) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٢.

(١٢) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الرابع، ص ٩٩٥، نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٢

(١٣) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٣.

(١٤) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٩٧.

(١٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٥.

(١٦) انظر النص الكامل للاتفاق في **المصدر نفسه**، الجزء الثالث، ص ١٧٧.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٩٨ - ٤٩٩، (صورة زنكو غرافية، ص ٤٩٧).

(١٩) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٧.

(٢٠) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٤٩٩، للاستزادة الاطلاع على يلين مورنتان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨.

(٢١) سيتون دافيد، **«في العلن والخفاء»**، (باأور اوفاسيتر)، القدس، اصدار بمعرخاه، ١٩٧٨، ص١٢٧.

(٢٢) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٨٣

(٢٣) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠

(٢٤) **المصدر نفسه**

(٢٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٨٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص١٦٨

(٢٧) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٣ - ٧٧، نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٦٨ - ١٧٠.

(٢٨) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٧٠.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص١٨٤.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص١٨٥، بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٠ - ٨١.

(٣١) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٢

(٣٢) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٥.

(٣٣) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٠.

(٣٤) **المصدر نفسه**

(٣٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٠.

(٣٦) باوار يهودا، **«الدبلوماسية السرية في**

السياسة الصهيونية، (دبلوماتيا اومحتيسرت بمدينيون هتسيونيت)، مرحافيا، اصدار الكيبوتس القطري، الطبعة الثانية ١٩٦٩، ص٢٦٥.

(٣٧) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٣٨) افيدار يوسف، «**في الطريق للجيش الاسرائيلي**»، (باديرخ لتساهل)، تل – ابيب، اصدار معرخوت ١٩٧٠، ص ١٨٢.

(٣٩) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٤٠) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٥.

(٤١) **المصدر نفسه** ص١٨٠.

(٤٢) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٥٠٣.

(٤٣) الداد يسرائيل، «**العشر الأول**» (معسير ريشون)، تل – أبيب، اصدار: منير قدامي ليحي، الطبعة الثانية ١٩٦٣، ص١٦٩.

(٤٤) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٦.

(٤٥) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٤٦) انظر صورة زنكوغرافية للاعلان في نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**،الجزء الثالث، ص١٨٧.

(٤٧) انظر صورة زنكوغرافية لنص رد شتيرن في فينشل يعقوب، «**الدم على الشرفة**»(هدام اشير بساف)، اصدار بئير، الطبعة الثانية ١٩٧٨، ص٢٥٣.

(٤٨) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٧.

(٤٩) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٥٠) يلين مورنتان، **مصدر سبق ذكره**، ص٥ – ٩؛ نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٧

(٥١) انظر صورة زنكوغرافية عن بيان اتسل (غير موجود في تاريخ اتسل الرسمي) في: فينشل يعقوب. **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٢.

(٥٢) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٩٣.

(٥٣) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٥.

(٥٤) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٣. ليف عامي شلومو «**في النضال والثورة**» (بمآفاك اوقميرد)، تل – أبيب، اعداد وزارة الدفاع. (بدون تاريخ)، ص ١٦٧.

(٥٥) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٧.

(٥٦) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠١.

(٥٧) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٥.

(٥٨) يلين مورنتان، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٥

(٥٩) بن – تسون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٧

(٦٠) انظر نص الرد في يلين نتان مور – ص٩٩.

(٦١) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٧. ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩٤.

(٦٢) **المصدر نفسه**، المجلد الخامس، ص٥٠٨.

(٦٣) للتوسع انظر بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٠ – ١٧١.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص١١٣.

(٦٥) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٦.

(٦٦) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٥.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ص٥٠٧.

(٦٨) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٩٦.

(٦٩) **المصدر نفسه**.

(٧٠) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧٩.

(٧١)**المصدر نفسه**، ص٤٧٨. انظر النص الكامل لمشروع الاتفاق في نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٣ – ٦٤.

(٧٢) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٥ – ٦٦.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص٦٦.

(٧٤) بن – تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٠.

(٧٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص٢٥٥ - ٢٥٦.

(٧٦) باوار يهودا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦٧.

(٧٧) لتكين الياهو، «**قصة قائد التلينا**» (سيبورو شل مفاكيد التلينا)، تل - أبيب، اصدار «هدار»، الطبعة الثانية ١٩٦٧، ص٥٧؛ الداد يسرائيل، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٤.

(٧٨) باوار يهودا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦٧.

(٧٩) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩١ - ١٩٢

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص١٩٢.

(٨١) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص٢٧٢.

(٨٢) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٤٩٠.

الدكتور فيصل درّاج

الرّوايـة الفلسطينيّـة بـين الوهـم والواقـع

عراة من وطن ومن علم وسروجهم من ذهب

اميل حبيبي - لكع بن لكع

بدايات

سأحاول هنا ان ادرس، **بشكل تقريبي**، بعض ملامح «الرواية الفلسطينية» كما تستعلن في ست روايات، ومن هذه الملامح سأحاول ان اصل الى حقيقة هذه «الرواية» وأوهامها. والحقيقة نسبية كما الوهم، وفي تلازم الوهم والحقيقة تنمو الظاهرات والاحوال. وعندما نأخذ بهذا القول ونسحبه على ما يجب ان يسميه البعض بـ «الرواية الفلسطينية» نقول: سندرس حدود هذه الرواية، علاقتها بالوضع النظري للرواية وحدود علاقتها مع الواقع الذي تحاول كتابته. فماذا تكتب هذه الرواية؟

كتابة الواقع روائيا تعني انتاجه وفقا لحدود وعي اجتماعي معين. والفلسطيني عندما «يروي» واقعه فإنه لا يرسم واقعا بقدر ما يرسم حدود وعيه التاريخي الذي يتحرك في حقل معين من الصراع والنضال، اي ان الفلسطيني، في **وعيه الروائي**، يشير بشكل متواقت إلى حدود **وعيه العام**. والوعي الروائي هنا لا يفارق الوعي العام، ولا ينعزل عنه بل انه قائم فيه او لنقل ان هذا الوعي يتحدد عندما يعالج موضوعا بأدوات معينة، فالكاتب لا ينتج الواقع روائيا انطلاقا من وعي مستقل متعال اسمه الوعي الروائي بل ينطلق من وعيه العام الذي يتميز عندما يحاول كتابة رواية ويأخذ اسم الوعي الروائي. لهذا فإن الوعي العام ينكشف ويفضح نفسه عندما يتحول الى وعي مكتوب، فالرواية الفلسطينية بالرغم من منطلقاتها الوطنية وشعاراتها السياسية، تعرّي وعي من كتبها، وتشير الى مركبات الايديولوجيا التي انطلق منها. وبسبب ذاك العري وتلك الاشارة نقول ان هذه الرواية هي في **طور التكوين**، نستثني من ذلك بالطبع اسماء قليلة. لكن مثل هذا القول يطرح سؤالا مباشراً: كيف تكون هذه الرواية في طور التكوين وهناك روايات فلسطينية «كثيرة»؟

لا يجد السؤال السابق اجابته في عنصر واحد بل في جملة عناصر لا مكان

لمناقشتها هنا: وضع الثقافة في المقاومة الفلسطينية، دور الجماهير في الصراع الوطني، علاقة الادارة السياسية بتلك الجماهير، دور المثقف في النضال الجماهيري، المسافة بين المثقف المرتبط بالجماهير وبين مثقف الادارة....، الى جملة تلك الاسباب يضاف عنصر هام نلخّصه بالشكل التالي: ان انتاج الممارسة الوطنية اليومية روائيا لا يتم الا بعد حين، فكما ان الممارسة، بشكل عام، تسبق النظرية او لا تجد تنظيرها الا بعد حين، فإن النضال الوطني الفلسطيني لن يجد **الظاهرة الروائية** المرتبطة به الا بعد حين. مع ذلك، فهذا «الحين» ليس مطلقا بل يرتبط بصعود **الحركة الديمقراطية الفلسطينية والتي** «سوف» تنتج في صعودها، وعيا جديدا قادرا على انتاج وعي روائي موائم.

ان المسافة القائمة بين الممارسة وكتابتها بشكل موائم هي التي تجعلنا نقول اننا نقف امام **بدايات** الرواية الفلسطينية. وانطلاقا من دراسة ست روايات سأحاول ان ابرهن على وضع هذه البديات. فما هي هذه الروايات الست؟

بوصلة من اجل عباد الشمس - ليانة بدر:

ان كان النص يفرض منطقه احيانا على القارىء، ويفرض، في الوقت نفسه، شكل المناقشة، فإن رواية ليانة بدر تفرض ذاتها علينا كعمل فني لا «كشهادة ادبيـة» عن الوضع الفلسطيني. وهذا الوضع لا يتغير ولا يحتاج الى الكلمات، فمنذ اصياف عدة. يسائل الفلسطيني ذاته: «لماذا تأكل جنازير الدبابات اوقات عمرنا دائما؟ ولا نؤرخ ايامنا الا بيوم بلفور وزيارة روجرز ومجازر ايلول؟... عن هذا الوضع تكتب ليانة دون ان توغل في الخطابة والشعارات او تسقط في صنمية الصورة ووهم المقولات، فهي ترصد الوضع كحالة انسانية، او تتعامل معه كإنسان ذي طفولة واشواق واحلام، او لنقل انها ترتد الى الحلم ولغة الطفولة في مواجهة عالم دامٍ محاصر بالنزف والهجرة.

في ازمنة الاضطهاد يذهب الانسان في الحلم ويلجأ الى الذاكرة، يستبدل واقعا بآخر ويحل لغة محل اخرى. وصاحبة «البوصلة» تعيش زمانها وتستبدله، وتحل لغتها محل لغة الواقع المحاصر. لذلك فهي تلجأ الى لغة الذاكرة وتداعيها كي تبني، وفق منطقها، ازمنة مضت وامكنة توارت.

تحكي الرواية زمان «جنان»، و «جنان» ذاكرة، تماثل ذاتهـا بشعبها وتمضي، وتستعيد في ذاكرتها علاقات فلسطينية او صور تشير الى نماذج او مصائـر، وتبقى «جنان» في منطق الكتابة فلسطينية الهوية، وشاهدا على مرحلة، وشريكـا في معركـة، وانسانا وامرأة تبحث عن الانعتاق والتحرر.

تكمن السمة الايجابية الاولى لهذه الرواية في قدرتها على التخلص من الاوهام - الشعارات التي وسمت معظم الاعمال «الادبيـة» الفلسطينية وارجعتهـا الى ركام من الاوراق العاجزة عن امتلاك الحقيقة التاريخية وعن رسم الواقع المادي، وارجعتها بالتالي الى استهلاك اعلامي بسيط مغترب عن الانتاج الادبي في دلالته الحقيقية. لهذا فإن ليانة لم ترسم شخصية «عامر - خاطف الطائرات» كبطل «خارق» او كملاك ذي جناحين، بل كتبت عنه في حزنه واحباطه وأشواقه «البعيدة» اي انها تعاملت معه كحالة انسانية. سمة

ايجابية ثانية هي ادراك الكاتبة ان اللغة، او العمل في اللغة، يشكل احد الوسائل الهامة في انتاج العمل الادبي، واحد الوسائل التي تجعل النص المكتوب ادبا، واللغة هنا اداة انتاج واداة توصيل تقارب الفكر وتقرّب القارىء الى النص.

مع ذلك، فإن التجربة الجمعية تقوم في هذه الرواية محمولة على تجربة «الانا»؛ والبدء بـ «الانا» يعبر، احيانا، عن عجز في تملك الحركة الاجتماعية حتى عندما يطمح الى التعبير عنها. امر آخر، اذا كانت جمالية اللغة هي احدى السمات الايجابية، ان لم تكن «الأولى»، في رواية ليانة بدر فإن اللهاث وراء هذه الجمالية قاد الكاتبة، في اكثر من مكان، الى التيه في لغة مجردة تعلن جمالها دون ان تستطيع التعبير عن الموضوع الذي تحكيه، او لنقل ان التوافق بين الموضوع ولغته كان غائبا احيانا. ومن السهل ان نلاحظ ان اللغة تحتل مكانا اساسيا في «بوصلة من اجل عباد الشمس»، وقد صدر ذلك عن الشكل الفني الذي طمحت الكاتبة في استعماله، فهي تلجأ الى زمن الذاكرة وتتركها تنسال دون قيد. واذا كان هذا الشكل من الزمن الروائي يسمح بحركة واسعة في الكتابة فإن ليانة بدر لم تحسن استعماله وبقيت غالبا في حقل زمن الكتابة الخطي، اي انها بدأت من شكل لم تحسن التعامل معه. امر أخير، تبدأ الشخصيات وتغيب في هذه الرواية دون ان تتكشف ملامحها، ودون ان تبقى «رمزا» او ترقى الى مستوى النموذج، وقد يقال هنا ان الكاتبة ارادت ان تنتج لغة وعلاقات فنية، لكن نصها، في اكثر من مكان، لا يشير الى هذا القول، لهذا ظهرت الرواية كنص ضال لم يقبل بالكتابة التقليدية ولم يستطع الوصول الى ما يسمى بـ «الكتابة الجديدة».

بير الشوم - فيصل حوراني:

ان كانت بعض «الروايات الفلسطينية» تنزع الى وصف تجارب الكاتب واوهامه الذاتية، فإن «بير الشوم» تطمح الى رواية التجربة الفلسطينية في مسارها الموضوعي. ومن اجل تحقيق هذا المشروع الروائي يرجع«فيصل»الى الماضي الفلسطيني، ويعيد بناء قرية «بير الشوم» ويكتب في روايته عن عادات القرية واخلاقها ولغتها، ويكتب ايضا عن زمن الصراع والحقائق والاوهام، ويعيدنا الى «قرية» والى تاريخ مضى وما يزال حاضرا. واذا كان«فيصل»قد استطاع ان يستعيد نبض القرية الفلسطينية، فإنه لم يستطع ان يستعيد حركة الصراع ومعناه بشكل موائم، اي انه نجح في تحديد ملامح القرية الفلسطينية، وجانبه النجاح، احيانا، في رسم الحركة الاجتماعية الدائرة. لنر ماذا نعني بذلك.

تحكي رواية «بير الشوم» وضع القرية الفلسطينية بمصداقية كبيرة، فيتلمّس القارىء التفاصيل والدقائق، ويكاد يتعرف على البشر الذين يعمرون المكان بصفاتهم وعاداتهم ونفسيتهم. فعندما يصف الراوي «الناطور» يقول:

«كان يعمل ويعيش في البيارة ليل نهار وقلما شوهد خارجها. لا ولد ولا تلد، كما يقولون، ماتت زوجته منذ سنوات نسي هو عددها، كما نسي عدد سنيّ عمره، عاش لحاله لا يخالط احدا ولا يشجع احدا على مخالطته، الا بالقدر المحدود الذي تفرضه

مهنته، وكان شكله يميزه، طويل وعريض، وله وجه لو رأيتموه لخيل لكم انه لم يعرف الضحك في حياته» ص:٥٠.وعندما يصف «فيصل» وضع الفلاح امام المسؤول «ابن المدينة» يقول: «يتناول الضابط الرسالة فيقرأها، وقد نسي ان يدعو الفلاح للجلوس، ويدرك سواء كانت خبرته كثيرة او قليلة خطورة الامر الذي يتحدث عنه قائد الفصيل، ولكنه يشعر بالعجز عن تلبية طلباته، لاسباب يطول شرحها لو اردنا ان نشرحها. ويشرد ذهنه، فيذكره الفلاح الذي لم يشعر انه نسي، بأن قائد الفصيل يطلب الجواب، ويعرف الضابط ان من واجبه ان يجيب اي شيء، فيتناول ريشة من تلك الريش الكبيرة، التي كانت شائعة في ذلك الوقت، ويغط رأسها بالمحبرة بأناة، ويشرع بالكتابة، منتقيا كلماته،... ، وينتبه الى انه قد عامل الفلاح بجفاف فيسأله عن اسمه، ويسمع اجابته ثم ينساها بعد لحظة » ص: ١٤٤. ان هذه الدقة بالوصف والتقاط التفاصيل تعبر عن معرفة الكاتب الحقيقية بالموضوع الذي يكتب عنه، وتجعله ينتج بالضرورة كتابة تقترب من الحقيقة وتبتعد عن «الشطحات» الذهنية الرائجة في الكتابات الفلسطينية.

وعندما يقترب الكاتب، في كتابته، من حدود الحقيقة فإنه لا يعيد «صورا تاريخية» بل ينتج جملة من العلاقات الفنية لان الفني لا يرى الا في شكل علاقته مع الموضوع الذي يقاربه. وفي حدود هذه «الحقيقة»، اعطى «فيصل» شخصية «الشيخ حسن» واجاد في تحديد ملامحها، وجعل منها النموذج الوطني الذي تسمح القرية الفلسطينية بإنتاجه موضوعيا. فـ «الشيخ حسن» هو نموذج الفلاح البسيط الذي يدافع عن قضيته الوطنية مدفوعا بالايديولوجيا الدينية، اي بشكل الوعي المرتبط بالبيئة الفلاحية. وقد استطاع «فيصل»، من خلال هذه الشخصية، ان يحدد طبيعة القوى الاجتماعية التي لعبت دورا اساسيا في النضال الوطني وتحديد شكل وعيها الاجتماعي ايضا. وارجع هنا فأقول من جديد: ان القيمة الفنية لهذه الشخصية لا تعود الى دلالتها التاريخية بل تعود الى قدرة الكاتب على تحديد ملامحها المعنوية والايديولوجية والاجتماعية، اي قدرته على تملك الموضوع الذي يكتب عنه.

قلت ان «فيصل حوراني» في روايته «بير الشوم»، قد استطاع، وبنجاح كبير، ان يرسم عالم القرية الفلسطينية في شكلها الحقيقي لا الوهمي؛ واستطاع ايضا ان يحدد شكل الوعي الاجتماعي القائم فيها، لكنه لم يستطع ان يرصد الصراع الاجتماعي الوطني في شكله الحقيقي. لِنَر كيف تم ذلك؟

يقول البعض: «البداية الحقيقية هي النهاية»، ومع اننا نقترب من هذا القول فلن نسحبه على نهاية رواية «فيصل حوراني» لسبب بسيط هو ان هذه النهاية لا توائم البداية التي انطلق منها الكاتب، علما بأن هذه النهاية تركت ظلالها على البداية، اضف الى ذلك ان هذه النهاية جاءت زائدة لان غيابها لا يؤثر مطلقا على كلية الرواية. فما هي هذه النهاية؟

بدأ الكاتب روايته برسم حركة **شعب** وانهاها بمصير فرد، اي بدأ من الشعب

وانتهى بالفرد، او بدأ **بالسياسة** وانتهى **بالاخلاق**. والفرد هنا هو «المختار» الذي تخلى عن المصلحة الوطنية من اجل مصالحه الذاتية، ولانه «تخلى» يلقى عقابه ويذهب في «الجنون»، يفقد عقله. مثل هذه النهاية تقول اشياء كثيرة بل تكاد تغير معنى العلاقات في الرواية. فعندما يفقد «المختار» عقله بسبب خيانته يصبح عظة ومثلا لشعبه: من يخن يصب بالجنون وتقع عليه اللعنة. وهذا يعني ان «المختار» رجل سيء اي انه فرد وحالة خاصة ولا يعبر عن **ممارسة طبقية** او عن طبقة. مثل هذا القول يقع في النزعة الوعظية – الاخلاقية؛ فهو:

اولا: يحذر الخونة من الجنون، وثانيا: يضع المختار خارج طبقته.

هل تصاب طبقة بالجنون؟ اي ان «فيصل»، بالرغم من محاولته رسم الشرط الفلسطيني بوضوح وواقعية، وقع في شرك نهاية روايته. اكثر من ذلك ان «اخراج المختار من طبقته» واحلال الاخلاقي محل السياسي (التلويح بالجنون) ينزع الى الغاء الصراع الطبقي في الصراع الوطني وينزع ايضا الى «توحيد الشعب» عن طريق التبشير الاخلاقي اي: «المصالحة الطبقية». لهذا السبب، او الاسباب، اقول ان نهاية الرواية كسرت منطق الرواية وخالفت المنطق التاريخي نفسه. ولهذا السبب او الاسباب – ربما – اغفل «فيصل» التعرض بشكل صريح لطبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين الفلاحين المقاتلين والقيادة السياسية، ومع انه كتب جملا سريعة عن الضرائب والاستغلال اللذين يثقلان كاهل الفلاحين، الا ان هذه الكتابة لم تصل الى ما كان ينبغي الوصول اليه في رواية تعالج موضوعا وطنيا – تاريخيا. وهنا لا اريد من الكاتب ان يقدم دراسة تاريخية – ايديولوجية بل احاوره في المركبات الاساسية التي تقوم عليها روايته. ان هذا الاغفال او الاقتراب السريع من شكل العلاقة القائمة بين «الفلاح والقيادة» جعل الرواية تقترب احيانا من **الرواية الطبيعية** اي تصف العلاقات الاجتماعية بشكل محايد.

الى جانب هذا النقد لـ «نهاية رواية» سأتعرض، بشكل موجز وسريع، الى نقاط اخرى. استعمل«فيصل»شخصية «الراوي» ليحكي صورة الماضي وصورة ما حدث، ومن الناحية النظرية، فإن استعمال الراوي يسبغ بعدا فنيا على السرد التاريخي، لان وجوده ينتج اثر **التبعيد** اي يضع الحدث في زمانه، ويبدو الماضي كماض، ويمنح السرد مصداقية. مع ذلك، وعلى الرغم من الامكانية الفنية التي يعطيها الراوي كوسيط في بناء الحدث وتغيير علاقاته والتدخل فيه، فإن كاتب «بير الشوم» لم يستخدم هذه الامكانات كما يجب، اقول «كما يجب» لان فيصل حاول، في حدود معينة، استعمال وظيفة الراوي: (ص:٢٥،٨٨،٩٥،١١٦،...). نقطة اخيرة ترتبط بـ «رمز البئر» ودلالته في القرية. اعتقد انه كان باستطاعة فيصل استعمال دلالة البئر بشكل اكثر غنى وابعد عمقا. فالبئر، كما يقول **المؤلف**، ليس بئرا بل «حامل معين» يشير الى حدود الوعي في القرية والى اساطيرها واوهامها وعجزها ايضا اي انه مرآة معينة لوعي الذاكرة التي اعطته دلالته. ويمكن ان نقول هنا: ان علاقة الذاكرة الفلاحية بالـ «بئر» هي علاقتها بعجزها الموضوعي؛ وتحررها من وهم او اوهام البئر يوازي تحررها من خوفها واوهامها، مع ذلك فكاتب «بير الشوم»

لم يستخدم رمز البئر ودلالته حتى النهاية إن لم يكن قد اساء الاستعمال حتى في حدوده الضيقة. فعندما يذهب «جواد» – وهو شخصية ذهنية الى حد ما – الى البئر و «يحاول تجاوز خوفه» يقع في ايدي الاعداء. هنا يبدو استعمال الرمز ساذجا من ناحية، ومناقضا لدلالته الحقيقية من ناحية ثانية. يمكن ان نضيف الى النقد السابق نقدا جديدا حول الاسلوب واللغة: مما لا شك فيه ان«فيصل حوراني» غير مأخوذ لا بالاشكال الفنية ولا بـ «اللعبة اللغوية» وهذا حقه، ولكن من حقنا عليه ايضا ان نطالبه باهتمام اكبر باللغة وبالصنعة الادبية.

بالرغم من النقد السابق، فإن رواية «فيصل حوراني» هي احدى افضل الروايات الفلسطينية في السنوات الاخيرة؛ فهي ليست رواية **هامشية** تحكي مصائر فردية بل تحكي عن حركة شعب، كما انها ليست رواية **تجريدية** لانها حاولت، ونجحت في حدود معينة، في اعادة انتاج واقع القرية الفلسطينية. وفي ابتعادها عن الهامشي والذهني تقترب من قلب الصراع الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني.

الفلسطيني الطيب – علي فودة.

في روايته الاولى، يحاول علي فودة ان يرسم صورة «الانسان الفلسطيني» ممثلة في مصائر اربع شخصيات، تختلف في اصولها وبداياتها، وتتماثل، او تكاد، في نهاياتها. شخصيات اربع تغادر حدود طفولتها وتدخل في الزمن الفلسطيني ليعيد صياغتها من جديد. ورغم شكل النهاية التي جاءت، او التي لم تجيء، فإن قدر هذه الشخصيات يتحدد بوسم الصراع والمطاردة. والوسم هنا سهل التحديد، يتجلى في الزمان والمكان والكلمات، بدءا من اطياف جنين وصولا الى جنوب لبنان مرورا بسعير اسمه «ايلول عمان».

يود المشروع الروائي، اذن، ان يكتب الواقع الفلسطيني، لكن كلمة «الواقع» عامة او تدخل في مقولة العام، والرواية، فنيا، لا تقول العام بل تتعامل مع الخاص، اي تتعامل مع وضع خاص، والوضع هنا يتكون في مسار الشخصيات وتقاطعها. اذا كان المسار التاريخي يمتح مصداقيته من حوامله الفنية فإن السؤال هنا يتضاعف ويصبح ثنائي الدلالة: ما هو وضع هذه الشخصيات في الاطار الاجتماعي الفلسطيني العام؟ وما هي حدود تطور هذه الشخصيات فنيا في رواية علي فودة؟ يعثر السؤال الاول على اجابته في وضع الشخصيات التي تتحرك في الرواية؛ وهي شخصيات هامشية (شاعر نقي، وشاب ميسور اخلاقي النزعة، وناقد انتهازي ذو اصل فقير، وعامل...). ان الوضع الاجتماعي لهذه الشخصيات في خصائصها (طموحاتها، تناقضاتها، اوهامها...) يجعلها غير قادرة في مسارها العام على انتاج صورة الوضع الفلسطيني في سماته العامة، لذلك فهي لا تمثل المصير الفلسطيني بل مصائر فلسطينية. اضف الى ذلك ان هذه المصائر لا تأخذ مصداقيتها الموضوعية الا من خلال الشكل الفني الذي حكم حركتها، وهنا نصل الى السؤال الثاني الذي يطرح مسألة الحدود الفنية لتطور الشخصية، او نصل بشكل اكثر دقة الى السؤال التالي: ما هو شكل الوعي الايديولوجي الذي كتبت فيه تلك الشخصيات،

والوعي هنا يحدد اختيار الشخصيات والتي هي هامشية، ويحدد ايضا حدود انتاجها فنيا، اي اننا نصل اخيرا الى الاداة النظرية التي نحاكم بها الرواية والتي تشير الى ما يلي:

لقد رسم «علي فودة» القدر الفلسطيني العام بشخصيات هامشية، اي انه حاول ادخال الكلي في الجزئي مرجعا الشرط الفلسطيني في تعقده وكثافته وبساطته الى اقدار فردية بسيطة. لذلك بقي، نسبيا، يدور في هامش الواقع الفلسطيني دون ان يصل الى حركته الاساسية. اضف الى ذلك ان هذه الاقدار الفردية البسيطة لم تتطور فنيا بشكل كاف، ويعود هذا التطور الناقص الى شكل الوعي عند الكاتب سواء فيما يرتبط بالواقع او فيما يرتبط بالمفهوم الروائي للعالم. فالشخصيات في سماتها العامة شخصيات اخلاقية محكومة بنقاء وطهرانية. ان شخصية صابر مثلا تتقدم كنموذج للمحبة والصفاء، اما شخصية عبد التواب فتختار الانتحار عندما تخون، كما نرى ان «النموذج البرجوازي» لا «يخون طبقته» بسبب من تراكم الممارسة في حقل اجتماعي جديد (ارتباطه بالدولة) بل بسبب اخلاقي. وعندما نحاكم اخلاقية هذه الشخصيات فإننا لا نحاكمها ايديولوجيا بل نقاربها كمقولات جمالية، اذ ان المفهوم الاخلاقي في «المحدود» عكس نفسه على تركيب الشخصيات الفنية وجعلها شخصيات ناقصة وتتطور بقفزات. وهذا يعني ان حدود الوعي الايديولوجي عند الكاتب لم تنعكس سلبا في اختيار «النمط الاجتماعي» بل انعكست سلبا ايضا على تطوير الشخصية الروائية من حيث هي مقولة جمالية. واذا كان «علي فودة» قد ادخل الكلي في الجزئي منذ البداية فإنه عاد وارجع الصراع السياسي الى صراع اخلاقي. ان المسافة بين الموضوع ومعادله الفني جعل بنيان الرواية «مهزوزا» و «ناقصا».

انعكس «الوهم الايديولوجي» في علاقة اخرى، فالكاتب يختار «ابطالا ايجابيين» وينطقهم بلغة عدمية وعابثة لا تتوافق لا مع «ممارساتهم اليومية» ولا مع تطلعاتهم السياسية والوطنية. ان هذا الفراق بين الشخصية الروائية ولغتها يمتد ليترك آثاره على التطور العام للشخصية، ويجعلنا نتساءل عن مدى التوافق بين بداية الشخصية ونهايتها، وهنا يمكن ان نقول ان تطور الشخصيات لا يخضع الى امكاناتها الفعلية بل الى ايديولوجيا الكاتب الاخلاقية التي ترى «نهاية» الشخصية محددة من خارجها لا من داخلها. كما ان الفراق بين الموضوع ولغته يتكشف في استبدال السرد الروائي بالاختزال التاريخي كما لو كان دور الروائي هو رسم التاريخ الفلسطيني لا انتاج معادله الروائي.

إن رواية «علي فودة» «الفلسطيني الطيب» تظل ثغراتها، «شهادة ادبية» تقترب من الواقع الفلسطيني دون ان تقع في تجريد ساذج ودون ان تنسى معاناة الفلسطيني في الحفاظ على وجوده، وان هذا الحفاظ على الوجود وتحقيقه يمر ان بالضرورة في صراع طبقي لا يحسم ايجابا الا بنهوض القوى الديمقراطية الفلسطينية.

عصافير الشمال - علي حسين خلف:

حاول علي حسين خلف في هذه الرواية انتاج صورة روائية للنضال الوطني الفلسطيني في المناطق المحتلة. ومن اجل ذلك «رحل» بقلمه الى الداخل واستقر في قرية

«عباد شمس»، وذهب في الكتابة «محاولا» نقل القرية من مستوى الفكرة المجردة الى مستوى الكيان الحي الذي يتحرك متميزا بحقوله، وينطق محددا بلغته، ويمارس لصيقا بعاداته وتقاليده. وبعد ان حدد المكان «ادخل فيه» الانسان الفلسطيني، ورفع هذا الانسان الى زمانه، اي الى صراعه المتجدد والمستمر مع العدو الاسرائيلي. وفي هذا الزمان والمكان اطلق الكاتب شخصياته، وترك حركة شعبه تحدد سيماءها كصراع يدافع عن الارض والتاريخ والهوية الوطنية. اذا كان هذا هو مشروع الكاتب، فما هي حدود تحققه الروائي؟ وما هو شكل العلاقة بين المُعاش والمتخيل؟ وهل تحتوي اللغة الواقع، ام انها تتكسر حيرة في عجزها امام حركة الواقع وخصوصيته وحقيقته الملازمة له؟

عندما نقرأ الواقع الفلسطيني في سطور «عصافير الشمال»، فإن القراءة لا تستطيع ان تساوي دائما بين الواقع والسطور، لان الكتابة، في تجريدها، لا تنتج الواقع في حركته بل تجرده من حركته وتلقي به صامتا في زوايا اللغة الذهنية، اي ان اللغة لا تنتج الواقع الذي نكتب عنه بل تنتج واقعها الوهمي. لقد بذل«علي حسين خلف»جهدا واضحا في بناء لغته، كما بذل جهدا موازيا في رسم الشخصيات، وتدخل «واعيا» لتحديد سيماء هذه الشخصيات، لكن هذا الجهد المبذول في اللغة والشخصيات لم يوصل «الرواية» الى مستوى التخييل بل الى مستوى التهويم، لذلك فإن القراءة لا تحفظ الشخصيات ولا تتذكرها بعد انتهائها، كما انها لا تعيش الفضاء الروائي او الوسط الفلسطيني الذي سعى الكاتب الى انتاجه. والحقيقة ان رواية علي حسين خلف تطرح مسألة الفرق بين التجريد الفني والذهنية او التهويم. فالتجريد الفني يقوم على انتاج واقع يعرفه او على انتاج المعادل الفني لواقع يعرفه، اما تخيل هذا الواقع وانتاجه «فنيا» فلا يعطي في النهاية الا واقع الفكر. هنا يعاد طرح سؤال العلاقة بين المعرفة والعمل والروائي، وسؤال منطق الواقع المعاش ومنطق الذهن المجرد، فعندما لا يقترب المنطق الاول من الثاني فإن العمل الفني لا يتهافت فحسب، بل يتلاشى الاثر السياسي – الايديولوجي الذي سعى اليه الكاتب منذ البداية.

امر آخر تطرحه رواية «علي» ومعظم الروايات الفلسطينية الاخرى، والسؤال هنا هو عن معنى الرواية ودلالتها ووظيفتها الاجتماعية. لن نناقش هنا هذا الامر بكل تفاصيله، بل سيقتصر نقدنا على نقطة واحدة، هي: الفرق بين اللغة الانشائية واللغة الروائية. فاللغة الاولى لغة خارجية، ستاتيكية، لا تسعى الى تطوير معنى او الاشارة الى تناقض، بل تعيد فكرة تراوح حول ذاتها بمضامين مختلفة، اما اللغة الروائية فهي لغة ديناميكية، وظيفية، ترتبط بوضع وتتطور فيه، او لا تأخذ معناها الا من محايثتها له، لذلك فهي لا ترى خارج الوضع الذي تحكيه. وعندما نقرأ «عصافير الشمال» نجد فيها لغة جميلة، «مصنوعة» لكن هذه اللغة تقوم خارج الفعل الروائي لا في داخله. وقد وصف «علي» واغرب في الوصف حتى وصل الى حدود «التيه في اللغة» او الى حدود اللامعنى: «نظف الطرحة فبدت كرأس غزال بقادم واحد، وهنيّة كغزال تمرح في البراري وتطوف الاحراش بقادمين» ص: ٤٩. او : «رفع ياقة كبوته وغطس رأس جميل وادي كبصيلات الزنبق الاحمر الجبلي النابتة في آباط الاوراق» ص: ٤٩.

هذا على مستوى الشكل، اما على مستوى المعنى فإن الاسئلة تطرح نفسها من جديد. لقد رسم «علي»الشخصيات المتعاونة مع العدو، لكنه ارجع هذا التعاون باستمرار الى امراض خلقية ونفسية، اليس هناك مصالح ذاتية، او انعزال عن الحركة الجماهيرية، او خوف من القمع الاسرائيلي؟ وهل يخون الفلسطيني لانه مشوه نفسيا او ضعيف اخلاقيا فحسب، وهل نسي «الكاتب» ان الموقع الطبقي يدفع البعض الى التعاون والخيانة؟ سؤال اخر: هل يقمع الضابط الاسرائيلي «كاتسمان» الجماهير الفلسطينية لانه معطوب نفسيا، وهل يعود القمع الى العصاب النفسي ام الى الايديولوجيا الصهيونية التي لا تنتج الصهيوني الا قامعا ومدمرا لكل ما هو فلسطيني؟ وهل يحتاج العدو الاسرائيلي الى التآمر والمكائد عندما يريد هدم قرية فلسطينية، الا يوجد التبرير، كل التبرير، في طبيعة دولة اسرائيل وايديولوجيتها الفاشية – التوسعية؟ سؤال آخر، يشترك فيه «علي» مع كثير غيره من «الروائيين» الفلسطينيين. والسؤال هو: ضرورة تقديس الانسان الفلسطيني وتقديمه كجوهر نقي لا يعرف الخيانة. و «علي» عندما يقدم خائنا في روايته فإنه يربط تلك الخيانة باصول الخائن الاولى، «اصله من البانيا»؟ ان هذه الاسئلة تشير الى حدود وعي الكاتب في معالجته للصراع الوطني، وارتباط هذا الصراع مع الصراع الطبقي، كما تشير الى حدود وعيه للايديولوجية الصهيونية وطبيعة دولة اسرائيل.

واخيرا فإن هذه الاخطاء نتجت – كما يبدو – عن هم الكاتب في انتاج عمل روائي له وظيفة وطنية، وفي سبيل هذا الهم غلَّب السياسي على الروائي، والاخلاقي على الايديولوجي، اي ظل «مخلصا» لايديولوجيا العمل السياسي المباشرة.

الخزعندار – عدنان عمامة:

في «الخزعندار» نجد شكلا جديدا يحكي قصة المسار الفلسطيني، والشكل هنا يعتمد مفهوم الساخر، ويرجع الوضع المأساوي الى حالة تثير الضحك، او يستعمل الضحك الظاهري ليلقي الضوء على الحدود الحقيقية لوضع مأساوي معين لا يثير في جوهره الا البكاء. ينطلق عدنان عمامة في عمله من مفهوم التعارض: التعارض بين الوطن والمنفى، بين لغة الوطن ولغة المنفى والشتات، بين «تحقق» الانسان في وطنه وضياعه مع ضياع الوطن. وانطلاقا من هذا المفهوم كان عليه ظاهريا ان يعارض بين المأساوي والساخر ويصف الوضع الفلسطيني بلغة مأساوية، لكن المؤلف عمد الى قلب الامور وسلك طريقا جديدا يصبح الضحك فيه اداة تعبر عن ذروة المأساة. ولتحقيق هذا المشروع لجأ الكاتب «بشكل او بآخر» الى استعمال مفاهيم العمل الساخر، فحاول انتاج شخصية تركيبية تعبر في مسارها الفردي عن مسار الشعب الذي تنتمي اليه، وتحكي في معنى حركتها معنى حركة الزمان الذي تتحرك فيه. والشخصية التركيبية في العمل الساخر تحتج على زمان وتحكي شروط الانسان المضطهد، اي انها تواجه ظلم زمانها بسلاح السخرية، تسخر منه ومن نفسها وتحدد وجودها نفيا. والتحديد بالنفي هي سمة الانسان المضطهد المحاصر، الذي ينفي نفسه كي يستطيع المحافظة عليها وكي يستطيع الوصول في شروط لاحقة الى تحديد ذاته بشكل ايجابي.

في كتابة ساخرة تحكي «الخزعندار» عن مصير «الخزعندار الذي ولد في سمخ»وعن

عالم البؤس في «العمرية»، وعن حياة «ابراهيم بن فراعة» و «حميد الطبراني». تحكي عن خروج الفلسطيني وسباته ومحاولات اليقظة، وعن ذلك الشوق الكابي الى مكان توارى. ومن قراءة السطور نلاحظ طموح الكاتب في اعادة انتاج «متشائل» آخر. ولهذا الطموح سمة ايجابية تتحدد برفض القول المباشر والمضمونية الفجة وبالسعي الى انتاج واقع متخيل او انتاج شكل فني يحكي الواقع من حيث هو شكل، بحيث يكون الشكل هو «المضمون» الحقيقي. ورغم هذه السمة الايجابية فإني استطيع ان اسجل على «الخزعندار» نقدين اساسيين. اولهما هو عدم قدرة الكاتب على التعامل مع الشخصية التي انتجها كشخصية تركيبية بشكل مستمر، اي انه انتج في البداية، ووفقا لمعايير العمل الساخر، شخصية تركيبية(تعبر عن ذاتها وعن غيرها) لكنه بعد ذلك تعامل مع هذه الشخصية كما لو كانت شخصية فردية عادية، لذلك فقد جعل مصير «الخزعندار» كمصير فرد عادي لا يمثل الا ذاته. ان هذا الانتقال من التركيبي - الجماعي الى الفردي - الهامشي كسر في اكثر من مكان بنية العمل الفني، وجعل المفارقات المرتبطة بالشخصية الساخرة مجرد مبالغات بلا معنى، اكثر من ذلك، فقد تحولت شخصيات «الخزعندار»، في اكثر من مكان، الى مجرد شخصيات هامشية ضائعة لا تحكي الا عن قدرها البائس الذي لا يستطيع ان يعبر في هامشيته عن مصير الشعب الفلسطيني. واذا كانت الشخصية الساخرة تحكي في ممارستها خصائص مرحلة وشعب، فإن ارجاع هذه الشخصية الى فرد عادي جعلها تصبح تعبيرا للـ «صعلكة والانحطاط»: «ذهب يفتش عن بعض الليرات وشيء ما يلقيه في دماغه كي يستريح من خواء فيه، ترك الناس يتشاجرون ويدبرون الامور وخرج الى ضاحية المدينة، باع بعض الاغراض واشترى حشيشا وعاد الى العمرية،...، ودخل على فاطمة اكل ودخن ونام». ص ١١٢.ان عدم القدرة على الحفاظ على اتساق الشخصية الساخرة ترك آثاره على بنية العمل المكتوب بأسره. اما النقد الآخر فيتمحور حول «الشخصيات اليهودية. المسكوبية وشبتاي». ان ادخال هذه الشخصيات في العمل المكتوب لا يعود الى ضرورة داخلية املاها العمل نفسه، بل يعود الى نزعة تبشيرية - ايديولوجية جعلت العمل يتراجع. ويتراجع، هنا، تعني ان العمل قد فقد احد العناصر الاساسية التي يقوم عليها كعمل ساخر، لان العمل الساخر يعني تصوير وضع طرفين متنازعين المصالحة بينهما مستحيلة. لذلك قلت ان ادخال شخصية شبتاي جاء عنصرا سلبيا: «ويذكر ابراهيم «شبتاي» الولد الذي لاقاه في «اربد» وعاد الى الناصرة، شبتاي الولد الذي امه يهودية وابوه صياد طبراني، شبتاي الذي قاتل اليهود، وكان ينقل الذخيرة والطعام من الحارة الشرقية الى الحارة الغربية، شبتاي كان ولدا عربيا يحب السدئ والعرق واغاني الصيادين، والشجار في الحانات ويكره امه الى حد الموت، شبتاي الذي قاتل اليهود...» ص.٩١.ان ادخال شخصية في عمل روائي يحكي فترة تاريخية محددة لا يستطيع ان يلعب دورا دلاليا الا اذا كان وجوده له معنى في الصراع الذي يحكي هذه الفترة. و«شبتاي» بهذا المعنى نافل لا معنى له، فهو لا يلقي الضوء على طبيعة المرحلة. ان لم يكن يحجب هذا الضوء. مع ذلك يظل «الخزعندار» محاولة في الكتابة تطمح الى قول الجديد والى انتاج صورة للانسان الفلسطيني بعيدة عن التقديس والطهرانية.

مطر في صباح دافئ - سلوى البنا:

تحاول «سلوى البنا» في «مطر في صباح دافئ» ان تبني عملا روائيا يقوم على رجم التجربة الفلسطينية او على رجم شكل معين من الممارسة السياسية في الساحة الفلسطينية، ولتحقيق هذا المشروع تلجأ الى سلسلة القول والحوار و«الحوار الذاتي» بين مثقفة عصابية وطبيب، وبينهما وبين وسط اجتماعي فلسطيني ميسور، حيث يتحقق الحوار في فضاء الليل والامكنة الانيقة والذاكرة المعطوبة والشخصيات المحبطة وشخصيات اخرى تعيش بـ «الثورة». ويمكن القول ان «سلوى» تبدأ روايتها بصفحات جميلة ذات ايقاع مدهش، لكن هذا الايقاع لا يلبث ان يتوارى سريعا لتحل محله كتابة وعظية بسيطة تجتر ذاتها بلا نهاية. وامام اختلاف البداية عن النهاية يطرح سؤال نفسه: ما هو الفرق بين معرفة الواقع وبين وهم معرفة هذا الواقع؟ ويأتي الجواب ويقول: الوهم لا يعطي شيئا لا في الرواية ولا خارج الرواية. ولكن كيف يتجلى هذا الوهم؟

يتجلى الوهم عندما تماثل الشخصية الهامشية ذاتها بالحركة التاريخية للشعب الذي تنتمي اليه،فـ«جان دارك» شخصية معطوبة محبطة تعيش في دائرة ذاتيتها الكسيرة، ورغم الانكسار والاحباط فإنها تجعل من ذاتها مثيلا وتجسيدا لحركة الشعب الفلسطيني كله، اي انها لا تتعامل مع الواقع بل تتعامل معه من خلال علاقاتها به، وهذه العلاقات، في قصورها ومحدوديتها، لا تسمح بمعرفة الواقع. معنى ذلك انها تنطلق من معادلة مستحيلة تقود في النهاية الى انهيار العمل الروائي بأسره.

تلغي الشخصية الهامشية الشعب والواقع، وتجعل من ذاتها بديلا لهذا الشعب وذلك الواقع، ويستمر الالغاء حتى تتحول الذاتية الواهمة الى نقطة البداية والنهاية، وعندما تنغلق الشخصية على ذاتها فإن حركتها وحركة الواقع معها لن تكونا الا حركة دائرية تعيد ذات القول وذات الفعل، اي تلغي كل امكانية فعلية للحركة الروائية. وبسبب هذه الدائرية تتهافت رواية سلوى البنا. والدائرية هنا لا تتم في اطار القول الروائي بل في حدود الرؤيا السياسية والاخلاقية، وعندها تمتد السطور لمناقشة «السياسات الثورية» و«السياسات الانهزامية»، كما يعلو صوت الاحتجاج الاخلاقي وهو يرصد لون الملابس وشكل «النظارات»و«ديكور المنازل». لهذا نستطيع القول ان الرؤيا الاخلاقية هي التي حكمت «مطر في صباح دافئ» وجعلت هذه الرواية تقع في القول المباشر: «اعذرني وحدهم فقراء الجنوب يحق لهم ان يقولوا بأن قضيتنا قضيتهم. وحدهم الذين عاشوا ذات الفصول. احترقوا مع الارض وبها. حملوا مفاتيح بيوتهم كما حملناها قبل اكثر من ثلاثين عاما، وحملوا معها الامل بالعودة تماما كما رافقنا الأمل. الفرق الوحيد هو الزمن. فقط الزمن» ص:٩٥.

ان رواية سلوى البنا هي نموذج ادب الرفض والاحتجاج. والسؤال الادبي لا يدور حول «الرفض والاحتجاج» او حول «الاوهام الذاتية وكتابتها»، بل يدور حول الشكل الادبي، والشكل الادبي هنا يغيب، وتصبح الرواية شكلا آخر للمقالة السياسية

او الاخلاقية، اي تبتعد العملية الادبية ويبقى ركام الكلمات التي تندب واقعا لا تعرفه، وترثي نقاء لا وجود له الا في ذاكرة الكتابة الهامشية.

ان ادب الرفض لا يستحق اسمه او يساويه الا عندما يتقدم كأدب رافض «للأشكال الادبية» الموجودة، ويحاول ان ينتج جديد الادب القادر على الوصول الى الجماهير والتأثير فيها، والقادر ايضا على وعي طبيعة الصراع الوطني ومعناه التاريخي، اما عندما يتحول الرفض الى **رجم** التجربة الفلسطينية في قول سياسي يدور حول نفسه فإنه يستحق عندئذ اسم **ادب الاحباط** والهزيمة. ان ادب«الرفض الحقيقي» يتمثل في ادب أميل حبيبي الذي في كتابته وممارسته السياسية ينتج جديد السياسة والادب معا.

ملاحظات حول الايديولوجيا الروائية

دراسة المركبات الايديولوجية للرواية الفلسطينية لا تشير فحسب الى فنية هذه الرواية او غيابها بل تومىء ايضا الى حدود الوعي الايديولوجي في تعامله مع الواقع والتاريخ. وهذا يعني ان الرواية الفلسطينية لا تتقدم كمرآة تعكس حدود الوعي الفني في الوعي الفلسطيني العام بل تنطق ايضا بمركبات هذا الوعي وتناقضه. واذا رجعنا الى هذا الوعي الذي هو حزمة من المركبات الايديولوجية نلمس الظواهر التالية:

١ - **ايديولوجيا الرواية والرواية الايديولوجية**: كل عمل فني من حيث هو كذلك ينتج موقفا ايديولوجيا من العالم، والرواية كجنس فني تنتج هذا الاثر ايضا، وهذا الاثر لا يعني ان الرواية إناء نملأه «ايديولوجيا» بل يعني انها بناء فني يقوم على جملة من العلاقات الفنية التي في ترابطها، من البداية حتى النهاية، تقول «شيئا» في النهاية؛ وهذا «الشيء الايديولوجي» يرى ولا يرى، مضمر، او ان صح القول: ان العلاقات الفنية التي تنتج الرواية لا تتحدد في ذاتها الا في سعيها الى الغاء الايديولوجيا ظاهريا، تلغيها عندما تنتجها، او لا تستطيع انتاجها الا اذا الغتها في عملية الكتابة. ان وعي العمل الروائي كعملية لا تنتج الاثر الايديولوجي الا اذا الغته في الكتابة يعبر موضوعيا عن مستوى معين من الوعي في تعامله مع العالم ومع العالم الفني القائم فيه. هذا الوعي المطلوب غير حاضر في معظم الحالات التي درسناها، وهذا الحضور الغائب يشير الى درجة الوعي الفلسطيني العام او الى الشروط التي تتم فيها الحركة الفلسطينية، اذ ان هذا الوعي في محدوديته خلط باستمرار بين الادب والاعلام، بين التبشير والتنوير، بين الثقافة الجماهيرية وثقافة من اجل الجماهير. وفي هذا الخلط ارجع **الاثر الايديولوجي الى الرواية الايديولوجية** التي تعتبر عملية الكتابة الروائية **مناسبة** لطرح الافكار السياسية العامة او المواقف «التنظيمية»، ومعنى ذلك ان الرواية من حيث هي جنس ادبي متميز لم تجد مكانها، احيانا، في حقل الخطابة والدعاوة المباشرة. وبسبب ذلك نجد ركام الاخطاء في بناء الشخصيات، وبناء الرواية وغلبة السرد الوصفي على السرد الروائي، وغلبة اليومي المباشر على التجريد الفني.

٢ - **الذهنية والوهم الايديولوجي**: ترتبط هذه النقطة بسابقتها، فالايديولوجيا

الاعلامية التي تتطور وفق تعليمات ادارية او «اشواق تنظيمية» تصل الى التهويم عندما تعجز عن ادراك الواقع الحقيقي، او عندما تتم بمعزل عن الحركة الجماهيرية التي تصنع التاريخ الفلسطيني، وعندها لا ترسم الرواية الواقع الحقيقي بل الواقع كما يجب ان يكون اي تتسى الحاضر وتضيع في المستقبل او تجاهد لاثبات «الايديولوجيا» دون ان تعبأ لقول الواقع الحقيقي. ينتج عن هذا الوهم الايديولوجي ظاهرتان هما **التبشيرية والنزعة الاخلاقية**. التبشيرية تخلط بين الواقع و «الغائب» وبين الامكانية المجردة والامكانية الفعلية، وتكتب عن ما هو «منشود» كما لو انه تحقق فعلا. مثال ذلك شخصية «شبتاي» في «الخزعندار» التي «تحلم» بـ «تحالف القوى الديمقراطية الفلسطينية واليهودية» من اجل تعايش مشترك، مع ان «هذا التعايش» لا يزال شعارا سياسيا بعيدا كل البعد عن امكانية تحققه. اذا كانت التبشيرية نزوعا مثاليا فإن هذا النزوع يتجلى ايضا في اشكال اخرى: النزعة الاخلاقية في معالجة الصراع و«نسيان» معنى الصراع في ابعاده المادية، وهنا يتجلى القصور الايديولوجي ليس في الامساك بمركبات الصراع بل يمتد بالضرورة ليشمل تركيب الشخصيات الروائية او المبنى العام للرواية: «الفلسطيني الطيب، عصافير الشمال،...»

٣ - **هامشية الراوي والرواية الهامشية**: تقارب هذه النقطة علاقة «الراوي الفلسطيني» بقضية شعبه او بشكل ادق حدود ارتباطه بالجماهير الفلسطينية المناضلة فعلا في سبيل استرجاع الوطن المغتصب. فهذا النضال تكون وتطور وتقدم كحركة شعب، كنضال جمعي، كممارسة جماهيرية. مع ذلك فعندما تأخذ هذه الحركة وتلك الممارسة «شكلها» الروائي، فإن هذا «الشكل» لايلتقطهما في دلالتهما التاريخية بل يرجعهما الى ممارسات اقدار فردية، اي يبدأ الكاتب من الفرد لا من الجماهير. لهذا نجد بعض الروايات التي درسناها تبدأ من «الأنا» من «الذات»، وقد توغل في اوهام الذات العصابية حتى يغيب الشعب وصورته ولا تبقى الا «الأنا» في متاهتها الكبيرة: «مطر في صباح دافء». ان «تهميش» النضال الفلسطيني روائيا يعبر موضوعيا عن الكاتب الهامشي او عن هامش الواقع الذي يمارس فيه هذا الكاتب او ذاك، وعندما يختزل تاريخ شعب الى حياة الذات الهامشية في الرواية فإن هذه الرواية لا تتكشف الا كرواية هامشية بمعنى مزدوج: هامشية بالنسبة الى الواقع وهامشية بالنسبة الى الكتابة الروائية.

٤ - **كتابة الافكار المجردة**: نتساءل كثيرا عن «منبع الفكر»، ونردد جملة شهيرة: «من اين تأتي الافكار؟» والسؤال هنا يصح ايضا عن «الافكار الروائية». فالرواية الهامشية تعبر في معناها عن المسافة التي تحكم الكاتب والمكتوب، وتشي باختلاف الممارسة الجماهيرية عن «الممارسة الثقافية» المهاجرة والمعزولة. وفي العزلة والمهاجرة لا يكتب «الروائي» عن واقع الشعب المناضل، بل يكتب عن واقعـ «ـه»، اي عن الواقع الذي تخيله في عزلته وفرضه بديلا للواقع الموضوعي، وعندها يتراجع الواقع وتبقى الافكار الهائمة على وجهها حتى تتكسر فيمابعد، ليس على مستوى الممارسة السياسية فحسب بل على مستوى المعايير الروائية ايضا.

٥ - **نزعات مريضة**: نميز بين هذه النزعات نزعتين. الاولى: الغاء الحاضر على حساب الماضي، واذا كان هذا النزوع الى الماضي مفهوما على ضوء، او ظلام،الحاضر الباهظ، فإن الحاضر لا ينبغي ان يجعل من الماضي ميثولوجيا او شيئا مقدسا؛ فالمقدس هو الوطن والارض، اما تقديس الماضي فيعني تحويله الى فردوس مفقود والغاء الصراع والتناقض فيه، ورسمه كزمان ديني كامل بذاته ولذاته. ان تقديس الماضي يؤدي منطقيا الى العجز عن فهم الماضي والحاضر. هذا النزوع الديني الى الماضي نجده في «الخزعندار»، وبشكل اقل في «بير الشوم». وقد يتجاوز، احيانا، الماضي الفلسطيني ويسحب نفسه على الانسان الفلسطيني، وهذه هي النزعة الثانية، فيتقدس، ويغدو كيانا معصوما لا يستطيع الخروج عن ارادة الشعب، واذا خرج ذهب في الموت والجنون او رجع الى اصوله الاولى الغريبة عن الشعب الفلسطيني: «عصافير الشمال، الفلسطيني الطيب،...»

واخيرا، فإن رواية «البدايات» تعبر عن حدودها، وتتجاوز هذه الحدود لانها قبل النضال الوطني الفلسطيني كانت بدايات غائبة، ومع هذا النضال، ولدت كجديد، جديد ينمو ويتطور وسيتقدم مع تقدم النضال الوطني الديمقراطي الذي خاضه وسيخوضه الشعب الفلسطيني بالرغم من الصعوبات والحصار.

عَبد الكريم الكرمي (أبو سلمى) حضور يمتد فينا وبنا

على مدى نصف قرن من تاريخ الشعب الفلسطيني كون صوت أبي سلمى ونشاطه السياسي والاجتماعي حضوراً رافق مسيرة هذا الشعب والتزم بها؛ فكان المؤنس في زمن الجفاف والحادي في المسيرات الشاقة، وكان الرائد في أكثر من مجال، وخصوصاً في مجال ربط الشعر الفلسطيني بالقضية الاجتماعية التقدمية بعد أن ربطه كثيرون، وبضمنهم أبو سلمى، بالقضية الوطنية.

والذين اكتسوا بالزغب في ظل هذا الحضور، من تخلف منهم عنه ومن انطلق إلى الأبعد، يعرفون أن للرجل عليهم فضل الريادة ويعترفون بها. وقد كان بالنسبة للأجيال المتعاقبة من مبدعي الثقافة الفلسطينية المعاصرة المصباح الذي يشع النور والدفء معاً، وإن ظل في حياته متواضعاً لا يدل على أحد ولا يتنطح لأي ادعاء ولا يستدرج الدعاية لنفسه عبر الشللية، يتمسك بما لديه ولا ينكر مجهود الآخرين، يعيش عمره ويتم جيله ويفهم المعاصر ويستطيبه، يتعامل مع من في سنه ومع من تفصله عنهم عقود طويلة من السنين بالمستوى ذاته من الالفة والحدب.

وفي غضون ذلك كله، ظل يحمل قضية الوطن ويلوب به هنا وهناك من غير أن يعلن هما سوىٰ همه. وما أقل الذين يعرفون همومه الشخصية، وما أقل الذين من بينهم أطلعوا عليها منه.

وحين انتهى الجميع إلى الإقرار ببعض ما له، ورشحوه للجائزة الدولية التي ظفر بها من اتحاد كتّاب آسيا وأفريقيا، رأيناه أكبر منها؛ فإذا التكريم يحمله على بذل المزيد من الجهد في الحقل الوطني وهو الذي تجاوز السبعين وعانىٰ ما فاض خلالها من مرارات، وإذا به ينخرط في العمل التنظيمي للاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين ويغدو واحداً من نشطاء جمعية الصداقة الفلسطينية – السوفياتية، وذلك بهمّة يحسدُهُ عليها أكثر شباب الساحة الوطنية فتوة.

وها هو يغيب الآن، فما أبأس فقر الكلمات حين ندرك عجزها عن الإلمام بالمشاعر! تعتصرنا المرارة فنقول متأسين: إنه قد آن للوتر الذي ظل مشدوداً طيلة سبعة عقود أن يستريح. ونفتقد أُنسه وهديه فنعود لنقول: ماذا لو زادنا، نحن الذين ألفْنا أن نأخذ منه حتى نسينا أنه قد يكون بحاجة لشيء!.

أيها العزيز، ها نحن ندرك على نحو أعمق كم أحببناك، ولعلك تثق بأن حضورك يمتد فينا وبنا، وتستريح بعد أن طال العناء.

فيصل حوراني

تقارير

هجوم إسرائيلي جديد فاشل

بعد أن تواصلت اعتداءات القوات الاسرائيلية والمليشيات المتعاونة معها على قرى وبلدان جنوب لبنان طيلة الفترة الماضية [راجع في هذا العدد المقاومة الفلسطينية عسكرياً] شنت وحدة من الجيش الاسرائيلي فجر يوم ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠، هجوماً مركزاً على مرتفعات النبي طاهر والجرمق مما أدّى إلى وقوع قتال مواجهة تصدت خلاله القوات المشتركة للقوة الاسرائيلية المهاجمة حتى أرغمتها على التقهقر في ثاني عملية من نوعها خلال شهرين بعد الهجوم الاسرائيلي الذي ارتدّ عن قلعة الشقيف (أرنون) في الثامن عشر والتاسع عشر من آب المنصرم

في الساعة الثانية عشرة، منتصف الليل، ١٦ - ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠، كان السكون يلف منطقة جسر الخردلي والوديان والشعاب فيها حين سمع هدير محركات الطائرات الاسرائيلية الحربية في الجو. وفجأة، اقتربت من مواقع القوات المشتركة أصوات محركات طائرات هليكوبتر عندها تيقّنت القوات المشتركة أن العدو بدأ عملية عسكرية في المنطقة، لكن وجهة الطائرات لم تُعرف إلا في الساعة الثانية عشرة وثلاث دقائق، حين حطّت الطائرات في مرتفعات حرش النبي طاهر ومرتفعات الجرمق القريبة من العيشية والريحان.

وفور سماع أصوات طائرات الهليكوبتر، وحتى لحظة هبوطها كانت القوات المشتركة قد اتخذت مواقع قتالية لها، في مواجهة القوات الصهيونية، علماً بأنها كانت في حالة استنفار قصوى وبشكل دائم، بحكم تواجدها قرب خطوط التماس مع قوات **العدو**وميليشيات سعد حداد.

وقد حاولت القوات الاسرائيلية تحقيق عنصر المفاجأة للقوات المشتركة بالاستفادة من عاملين هما:

الأول الدفع بطائرات الهليكوبتر متخفّية بظل أزيز وهدير الطائرات الحربية، بهدف خلط الأصوات والتمويه على القوات المشتركة، فلا تتمكن من تمييز أصوات طائرات الهليكوبتر.

والثاني امتناعها، لأول مرة، عن استخدام القصف المدفعي للتغطية والتمهيد لمثل هذه العملية من الانزال.

وفي المقابل، كتمت القوات المشتركة الأنفاس حتى أصبحت القوات الاسرائيلية التي تم إنزالها من طائرات الهليكوبتر تحت مرمى نيرانها، وفي بعض الأحيان على بعد لا يتجاوز عشرين متراً. ثم فتحت النيران من مختلف الأسلحة على قوات العدو المهاجمة، مما أربكها وأفقدها عنصر المفاجأة ودفعها باتجاه

العمل بشتى السبل للتخلص من الشرك الذي وقعت فيه. وقد حاولت هذه القوات الانسحاب باتجاه الطائرات المروحية التي جلبتها، إلا أنها فشلت في ذلك لغزارة النيران التي كانت تطلقها القوات المشتركة، حيث كانت تسمع أصوات الدعوة إلى التراجع وطلب الانقاذ بـالقصف المدفعي والصاروخي لتغطية الانسحاب. بينما كانت تتردد أصوات الجرحى بوضوح في أرجاء المنطقة، كما جاء في إحدى البرقيات الواردة من أحد مواقع القوات المشتركة.

وقبل بدء القوات المشتركة بالتصدي، كانت المواقع الأمامية التي اكتشفت عملية الانزال قد نبهت المواقع والدفاعات الخلفية، وكذلك سلاح المدفعية وبناء على الأوامر الموجهة إليها، فتحت نيرانها خلف خطوط العدو وعلى الطرق التي تسلكها قواته كما تولت الرد على مصادر مدفعية التحالف الاسرائيلي – الانعزالي. وفي هذا المجال برز بصورة خاصة دور كتيبة المدفعية «السادسة» التي بذلت مجهوداً كبيراً وتميزت رماياتها بالدقة في إصابة الهدف.

ومن المعروف، دائماً، أنه في حالة وقوع أي هجوم يتم إعلام القيادة بذلك، إلا أن القوات المشتركة، وتطبيقاً للغة الصمت اللاسلكي لاستدراج العدو وإيقاعه في الشرك لم تقم باستخدام أجهزة اللاسلكي لحظة هبوط قوات العدو، وقد ظلت صامتة خلال الساعة الأولى للمعركة، حتى تأكد أن القوات الاسرائيلية شرعت في الانسحاب الفعلي.

بلاغات عن المعركة

أصدر الناطق العسكري باسم القيادة العسكرية للقوات المشتركة تصريحاً هذا نصه

«قامت قوات العدو الصهيوني عند الساعة الثانية عشرة منتصف ليلة ١٦ – ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠، بعملية واسعة عسكرية استهدفت مرتفعات النبي طاهر والجرمق.

«وقد استخدم العدو الصهيوني قوات محمولة بطائرات الهليكوبتر **وقوات مؤللة**، وحاول العدو تحقيق عنصر المفاجأة لمواقع القوات المشتركة، بعدم قيامه بأية رماية باتجاه مواقع القوات المشتركة، إلا أن يقظة القوات المشتركة واكتشافها لقوات العدو على الفور أحبطت هدفه في تحقيق عنصر المفاجأة.

«كما تمكنت من استدراج قوات العدو حتى أصبحت في مرمى نيرانها، واشتبكت معها بضراوة مما أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوفها

«وعندما فشلت قوات العدو في تحقيق عنصر المفاجأة، حاولت الانسحاب، منذ الدقائق الأولى للمعركة، إلا أن التصدي من جميع الجوانب لقوات العدو، أعاق عملية الانسحاب. وأربكها مما أوقع المزيد من الخسائر في صفوفها ولم تتمكن من الانسحاب إلا بعد مرور ثلاث ساعات

«كما دفع العدو بالمزيد من طائرات الهليكوبتر إلى أرض المعركة للاسراع في عملية الانسحاب، وكثف من القصف المدفعي لمواقع القوات المشتركة ومناطق النبطية – الريحان – العيشية – الجرمق – كفرتبنيت، ورغم ذلك كانت تسمع صرخات واستغاثات جنود العدو، إذ بلغت خسائره المنظورة ٢٧ إصابة بين قتيل وجريح.

«خسائرنا لا شيء، ويجري الآن إحصاء الخسائر التي أحدثها القصف المدفعي في المنطقة الذي بدأ عند الساعة الثانية عشرة والنصف وشمل مناطق كثيرة أبرزها مدينة النبطية والقرى المجاورة لها» («وفا»، ١٧/١٠/١٩٨٠).

ولخّص الناطق العسكري باسم القوات المشتركة نتائج العملية بـ:

* فشل العدو في تحقيق أي هدف من أهدافه؛ إذ لم يستطع إحتلال أي موقع للقوات المشتركة، أو حتى الاقتراب منه أو دخوله.

* فشل العدو في إلحاق أي خسائر بشرية، أو مادية بالقوات المشتركة.

* تم إلحاق خسائر فادحة بصفوف قوات العدو لأنها جوبهت بمقاومة شرسة من جانب القوات المشتركة، ومنذ اللحظة الأولى لاكتشاف قوات العدو واستدراجها لتصبح تحت مرمى النيران وفشلها في الانسحاب منذ اللحظة الأولى.

* فشل العدو في إنهاء المعركة بسرعة أمام إصرار القوات المشتركة على إبقاء المعركة مفتوحة؛ إذ استمرت المعركة منذ الساعة الثانية عشرة منتصف الليل وحتى الساعة الخامسة من صباح يوم ١٧/١٠/١٩٨٠ موعد التقاط العدو لآخر خسائره بطائرات الهليكوبتر.

* قام العدو بتغطية أرض المعركة، والمنطقة المحيطة بها، وكعادته؛ بقصف مدفعي كثيف من المدفعية عيار ١٥٥ و١٧٥ ملم ومدفعية الدبابات من مواقع في القليعة والتلال المحيطة بها. (**«وفا»**، ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠).

رواية العدو الصهيوني للعملية

أما الناطق العسكري الاسرائيلي، فقد ذكر، في أول نبأ له عن العملية، ونقلته وكالات الأنباء العالمية، ان وحدات إسرائيلية هاجمت قواعد للفدائيين في شمال غرب الليطاني بلبنان. وان الوحدات الاسرائيلية عادت جميعها إلى قاعدتها سالمة كما ان الهجوم استهدف قريتي الجرمق ونبع شتحا وقد حققت الوحدات الاسرائيلية كل أهدافها. وأصابت مواقع وسيارات ومبان للفدائيين تستخدم كقواعد للانطلاق بعمليات ضد إسرائيل.

ووصف الناطق هذه العملية بأنها تدخل في إطار العمليات الوقائية ضد الفدائيين للحد من عملياتهم ضد إسرائيل (**«وكالة الصحافة الفرنسية»**، **«رويتر»**، **«أ ب.»**، ١٧/١٠/١٩٨٠)

أما الجنرال رفائيل إيتان، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، الذي أشرف بنفسه على العملية الاسرائيلية ضد القوات المشتركة، فقال في تصريح لاذاعة صوت اسرائيل «ان الهجوم الاسرائيلي الذي حدث ضد قواعد الفدائيين شمال غرب الليطاني كان ناجحاً وحقق أهدافه كاملة. وان نجاح العملية يكمن في خطورتها، ومع ذلك فقد عادت قواتنا محمولة بطائرات الهليكوبتر. (**المصدر نفسه**)

وتحدثت الصحف الاسرائيلية المسائية، التي صدرت ظهر ١٧/١٠/١٩٨٠ عن العملية فقالت **يديعوت احرونوت** «ان الوحدة الاسرائيلية التي هاجمت قواعد الفدائيين تتألف من عناصر لواء غولاني الذي يضم صفوة الجيش، وكذلك تضم وحدات من قوات المظليين، وان القتال أخذ، في بعض الأحيان، شكل الالتحام المباشر» (**المصدر نفسه**)

وقالت **«معاريف»** المسائية «ان القواعد التي هوجمت تعود لجبهة التحرير العربية الموالية للعراق. وان الهدفين كانا قريتي الجرمق والشبخة اللتين تبعدان ١١كلم من الحدود الاسرائيلية على سفح جبل العرقوب شمال غرب الليطاني». (**المصدر نفسه**) وأوردت الصحيفة المذكورة، في سياق سردها لتفاصيل العملية تصريحاً لقائد القوة المهاجمة جاء فيه «لقد دافع الخصم عن نفسه بقوة» (**المصدر نفسه**).

وقال راديو العدو، نقلاً عن متحدث باسم القوة الاسرائيلية التي هاجمت مواقع العدو المشتركة «إن القواعد التي هوجمت كانت تستخدم كثيراً لاطلاق الصواريخ ضد الأراضي الاسرائيلية وضد الجيش المسيحي الذي تسيطر عليه ميليشيات سعد حداد».

كما ذكر أن المباني التي تم تدميرها كانت تستخدم كمخابىء ومستودعات للأسلحة والذخائر والمدفعية. كما دمرت القوات الاسرائيلية عدة مركبات كانت موجودة في هذه القواعد، في القريتين، وان تسعة عشر فدائياً قد قتلوا في العملية (**المصدر نفسه**).

درسٌ آخر لا يُنسى

ان نجاح القوات المشتركة في صد هذا الهجوم يؤكد، بين أشياء اخرى عديدة، قوة وسلامة الاستعدادات الجارية لمواجهة الخطر الاسرائيلي في جنوب لبنان، كما يظهر مدى بسالة ويقظة هذه القوات التي تمكنت مرة أخرى من هزيمة لواء غولاني الاسرائيلي الشهير.

وهذا ما جعل الأخ ياسر عرفات القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية يوجه برقية محبة وتقدير للقوات المشتركة فور انتهاء المعركة («وفا»، ١٧/١٠/١٩٨٠).

وفي بيروت، تحدى المحرر السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» القيادة الاسرائيلية أن تشكل لجنة تحقيق جديدة تدعو إليها رئيس الأركان الصهيوني الجنرال رفائيل ايتان وعدداً آخر من الضباط على غرار لجنة التحقيق التي تشكلت في أعقاب فشل عملية الشقيف أرنون في شهر أب المنصرم، للتحقيق مع ايتان وكبار ضباطه في الفشل الذريع الذي تعرضت له العملية الجديدة وأكد المحرر السياسي ان العملية الاسرائيلية كانت فشلاً ذريعاً لقيادة قوات العدو بحيث انها لم تؤد إلى «إبادة» أي فرد من القوات المشتركة، خلافاً لما زعمه ايتان وكبار ضباطه، بل ان المعركة كانت معركة مشرفة لابطال القوات المشتركة الذين لقّنوا الذئاب الصهيونية الجريحة درساً أخر من الدروس الفلسطينية التي لا تنسى، والتي كان درس الشقيف آخرها لاأخيرها.

عبد الحميد أبو الفتوح

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة

دراسة ميدانية بإشراف الدكتور سعد الدين إبراهيم

مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - حزيران (يوليو) ١٩٨٠

عرف العصر الحديث، الذي افتتحته الثورة البورجوازية الأوروبية، دخول المجتمع بكامل طبقاته وفئاته معترك الحياة السياسية اليومية، وإن اختلفت درجة المشاركة من فئة لأخرى، ومن وقت لآخر إلا أن المشاركة العامة كانت سمة أساسية.

واعتبرت الدولة الحديثة، بشكل أو بآخر، تعبيراً عن محصلة الصراعات الاجتماعية ونقطة توازنها إلى درجة صعَّدها البعض نحو أنها «فوق الطبقات». لكن هذا لا ينفي تغليبها النسبي لمصالح فئة ما على حساب الفئات الأخرى، كما لا ينفي رؤيتها، في المحصلة، كأداة قمع في أحد وجوهها. ومنعاً من رجحان الاتجاهات السلبية للدولة، التي تضمرها تركيبتها البنيوية، لجأت كافة الفئات الاجتماعية، بتنوعاتها، إلى الانتظام في تعبيرات مهنية (نقابات) وسياسية (أحزاب). لتساعد تلك الفئات نفسها ككل على التوازن مع القوة المنظمة في الدولة والمعبر عنها في مؤسساتها.

وقد شكل الاستعمار الأوروبي، في أحد وجوهه، عاملاً من عوامل دفع البلدان، التي ظلت بعيدة عن حركة العصر، نحو الدخول فيه. وبغض النظر عن تفاصيل آلية تلك العملية وآلامها، فقد كانت المحصلة أن لم يبق شعب من شعوب العالم، بعد حربين كونيتين، إلا وشملته ريح العصر. كما عبرت تلك الشعوب عن نفسها بأشكال تنظيمية، (الدولة والنقابات والأحزاب) واستخدمتها لمواجهة الاستعمار من جهة، ولبناء ذاتها الوطنية من جهة ثانية. كما سادت العالم ثقافة عامة متنوعة، عبرت عن ذاك التداخل، الذي لا تزال تفاعلاته مستمرة.

والمنطقة العربية واحدة من المناطق، التي دفعها الاستعمار نحو العصر الحديث. وترتب عن ذلك مزيج، ما زال في حالة حركة من غير وضوح لمعالمه. فلا الطبقات الاجتماعية فيه محددة الأبعاد، ولا الدولة تعبر عن مزيجه الاجتماعي، إلا في حدود. وأحزابه السياسية اقتصرت على تنظيم النخبة الاجتماعية المثقفة وعلى نشاطها؛ حيث عبرت عن الطبقات الاجتماعية بالنيابة من غير أن تتأكد ما إذا كانت فعلاً تعبر عن تتابع تطور تلك الطبقات، أم أنها كانت تعبيراً عن يوتوبيا نخبوية محضة. بينما قصرت الفئات الاجتماعية العريضة في المجتمع العربي دورها على قبول ما ينوبها من الحكام والنخب (سلباً أو ايجاباً)، واقتصر تعبيرها عن رأيها على اعتماد (النكتة السياسية) أو تجديد استخدام الأمثال الشعبية في المجالات التي يسمح لها بها التعبير عن رأيها وقادها مثقفوها (في السلطة وخارجها) عبر الشعارات العاطفية، التي عبرت عن تنوع اتجاهات أولئك المثقفين وعن ينابيع ثقافتهم. إنما لم يكلف أحد خاطره (حاكماً أو حزبياً) للاهتمام

ومعرفة آراء تلك الفئات، باستثناء شعب المخابرات، التي تنقل للحكام ما تتداوله العامة، من باب رصدها لقمعها، لا للعمل على أصلاح الخلل، الذي تعاني منه.

انطلاقاً مما تقدم، يمكن القول، إن الجهد، الذي بذله حوالي مائتي باحث عربي موزعين في عشرة أقطار عربية، للتعرف على اتجاهات الرأي العام العربي، عبر دراسة ميدانية شملت عينات من الاقطار العشرة، ومن طبقات اجتماعية متنوعة غطت تنوع تلك الطبقات،لهو جهد جدير بالتقدير. وقد جاء في مقدمة الدراسة أنها «حصاد مجهود علمي دام ثلاث سنوات، وتناولت أهم مسألة تشغل العرب في تاريخهم الحديث ألا وهي قضية الوحدة العربية (ص ١١). وقد أشرف على الدراسة الدكتور سعد الدين إبراهيم وأصدرها مركز دراسات الوحدة العربية.

والدراسة هي الأولى من نوعها في منطقتنا العربية، ومن هنا أهميتها وامتيازها. لذا من الضروري التعامل معها بجدية فيما أصابت به أو أخطأته. فلربما كانت فاتحة نحو دراسات أكثر موضوعية وشمولية للتعرف إلى الرأي العام العربي، الذي يتحدث عنه وباسمه حكامه ومثقفوه. هذا الرأي العام بالقطع، له آراؤه في كل ما يجري حوله، به وله وعليه.

وسنعرض أولاً الموضوعات التي تناولها الباحثون والنتائج التي توصلوا إليها لنناقش من ثَمَّ طريقة عملهم ونتائجهم

(أ) الموضوعات التي تناولها البحث:

الاطار النظري والمنهج (الفصل الأول): بعد مقدمة الكتاب، عرض الباحثون، في الفصل الأول منه، الإطار النظري والمنهج الذي اعتمدوه في بحثهم. ويبررون اتجاههم نحو بحث موضوع القومية العربية بانعدام «دراسة علمية موضوعية لاتجاهات الرأي العام نحو هذه المسألة» (ص ٢٢) والهدف من ذلك البحث اختبار ما اعتبر مسلماً به بالنسبة للقضية القومية فرغم «ما يقال عن أن الوحدة هي مطلب شعبي عربي، فإن الانشغال بموضوعي القومية والوحدة ظل حكراً على المثقفين والسياسيين في الوطن العربي . ان حرص السياسيين والمثقفين على الكلام، وأحياناً العمل. من أجل التضامن أو الوحدة، يأخذ اتجاهات الجماهير كقضية مسلم بها. ولكن هذه القضية، على مدى علمنا، لم تخضع للفحص العلمي التجريبي... ولا بد من المعرفة المقننة لاتجاهات القطاعات العربية الكبرى حيال هذه القضية، التي أخذت إلى الآن كأمر مسلم به» (ص ٢٤ - ٢٥).

ثم يحدد الباحثون عناصر أي اتجاه بثلاثة عناصر مترابطة «عقلاني ووجداني وسلوكي، أي فكر وشعور وعمل» (ص ٢٥). ويرون أن أي «اتجاه نحو قضية معينة لا يمكن النظر إليه في فراغ أو أحادية» (ص ٢٥). لذا بحثوا «إلى جانب دراسة الاتجاه نحو الوحدة.. اتجاهات الأفراد نحو المسائل الأخرى القريبة والمتشابكة. من بين هذه الأخيرة. . الديمقراطية، التنمية، فلسطين، القوى العظمى (اميركا والاتحاد السوفياتي والصين) الأقليات والدين» (ص ٢٥).

كما اهتمت الدراسة باستكشاف «وضع الفرد أو المكانة التي يشغلها في الأبنية التاليـة: البناء الطبقي، البناء الأسري، البناء المهني، البناء الديني، البناء الحزبي أو السياسي. مجموعة «المكانات» التي يشغلها الفرد في هذه الأبنية هي التي تحدد في النهاية واقعه الكلي، بما ينطوي عليه من هموم ومشكلات واهتمامات، ودرجة وعيه، وبالتالي تفسر اتجاهاته حيال المسائل العامة» (ص ٢٦).

لذا نهجت الدراسة إلى استكشاف اتجاهات الرأي العام العربي «بطريقة وصفية لعينات ممثلة لهذا الرأي العام» (ص ٢٦). محاولة التعرف إلى «نسبة المؤيدين لفكرة الوحدة العربية من حيث المبدأ، ونسبة المعارضين لها، ونسبة من هم غير مؤيدين وغير معارضين، والتعرف على درجات التـأييد والمعـارضة» (ص ٢٧).

اضافة إلى وصف الاتجاهات عمد الباحثون إلى «رصد وتفسير التباين في هذه الاتجاهات» (ص ٢٧). ولتحقيق هذه الغاية افترضوا أن هناك تباينات تتحكم فيها شروط وعوامل اضافية أهمها:

«١ - افتراض التباين القطري نحو مسألة الوحدة.

«٢ - افتراض تأثير نسق الأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد في الهياكل الاجتماعية على اتجاهاتهم نحو مسألة الوحدة.

«٣ - افتراض تأثير الاتجاهات الأخرى على الاتجاه نحو مسألة الوحدة» مثل «اتجاهات الأفراد نحو الصراع العربي - الاسرائيلي، والقوى الدولية الكبرى، وقضية التنمية، ونحو بقية شعوب الأمة» منطلقين من أن «لا بد أن يكون لها تأثير على الاتجاه نحو مسألة الوحدة، والعكس صحيح» (ص ٣٠).

أما منهج الدراسة فاعتمد أسلوب «المسح الاجتماعي». وقد سبق العمل الفعلي اعداد «استبيان» حصرت فيه العناصر الرئيسية، التي رأى الباحثون أنها مدار اهتمام الرأي العام، ثم ترجمت تلك العناصر إلى أسئلة، فحوى «الاستبيان»، ٨٢ سؤالاً «منها أربعة عشر سؤالاً مفتوحاً والبقية (٦٨) سؤالاً مغلقاً، ومن هذه الأخيرة احتوى «الاستبيان» على خمسة عشر سؤالاً بسيطاً، لم تتطلب الاجابة عليها سوى (نعم) أو (لا). أما بقية الأسئلة المغلقة (٥٣ سؤالاً) فكانت تنطوي على فئات غير ثنائية (بعضها ثلاثية أو رباعية أو خماسية يختار المبحوث واحدة من بينها» (ص٢٤ - ٢٧).

وتوزعت الأسئلة لتشمل الجوانب التالية

«١ - بيانات أساسية (١٩ سؤالاً).

«٢ - آراء حول بعض المشكلات العامة (١٣ سؤالاً).

«٣ - آراء عامة حول المحيط العربي الكبير (٢٦ سؤالاً).

«٤ - التفاعل الاجتماعي العربي والتصورات النمطية لشعوب الأمة (١٠ أسئلة).

«٥ - الصراع العربي الاسرائيلي (٨ أسئلة).

«٦ - الدول الكبرى وقضايا الوطن العربي (٤ أسئلة) (ص ٣٩).

وأجرى الباحثون الاستقصاء في ثلاث مستويات:

«الأول هو المعتقدات أو القيم وهي محددات عقلية وشعورية عريضة ومتعمقة، وشبه ثابتة لدى الأفراد أو الجماعات...

«الثاني هو الاتجاهات. والاتجاه هو التهيوء للارادة والتفكير والشعور والسلوك نحو مسألة بطريقة معينة.

«الثالث هو الآراء. والرأي هو حالة تفكيرية موقفية مرنة تجاه... مسألة معينة في لحظة زمنية محددة» (ص٤٠ - ٤١).

أما اختيار عينات الدراسة، فقد انطلق نحوه الباحثون من مفهوم أن «الرأي العام. . مفهوم زئبقي يصعب، تعريفه رغم كثرة استخدامه... ومن الصعب تحديده وحصره وقياسه اجرائياً في عالم التجربة والواقع اليوميين» (ص ٤١).

وبسبب أن الوطن العربي لم تجر فيه من قبل دراسات عن الرأي العام، يقول معدو الدراسة «كان لا بد... من اعتماد بعض الفرضيات عن حجم وطبيعة الجمهور المهتم بمسألة الوحدة. أهم هذه

الفرضيات، هي أن المهتمين أساساً هم أولئك الذين أوتوا قدراً متوسطا أو عاليا من التعليم يمكنهم من استيعاب ما تنطوي عليه مسألة التوحيد السياسي... ويحسون بتأثيرها أو امكانية تأثيرها على حياتهم أو على مصير أقطارهم بدرجة أو بأخرى سلباً أوايجابا، لذا قرر الباحثون «أن يكون الجمهور العربي الذي يجري رصد آرائه في هذا الموضوع هو الذي يتكون أساسا من أصحاب التعليم العالي والمتوسط... ولكن رغم الأهمية القصوى لهذا «الجمهور»... فإن مجموعة أفراده... يمثلون نسبة ضئيلة من سكان الوطن العربي لا تتعدى في معظم الأقطار العربية ٣٠٪ من السكان» - والذي خلص إليه الباحثون في افتراضهم هو «أن جماهير الفلاحين والعمال في الأقطار العربية... ما زالت هامشية في تكوين الرأي العام بالمعنى الذي اصطلح عليه العلماء الاجتماعيون» (ص ٤٤ - ٤٥).

واختار الباحثون عيناتهم المبحوثة كعينات احتمالية. كما قسموا المحيط العربي إلى محيطات قطرية «وتقسيم المحيط القطري لكل قطر عربي إلى محيطات قطاعية يشمل كل منها فئة مهنة واحدة. ومن هذا المحيط الفئوي تسحب عينة منتظمة» (ص ٤٦). أما عينتا العمال والفلاحين فلم تسحب كعينات احتمالية، «إنما هي عينات مناسبة مقصودة» (ص ٤٨).

وواجه الباحثون صعوبات، حيث كان المشروع يهدف إلى تغطية الأقطار العربية الواحدة والعشرين. تلك العقبات والصعوبات جعلت - كما يقول الباحثون - «الحصاد النهائي دون الحصاد المستهدف». ويلخصون العقبات إلى.

«١ - العقبات السياسية.. عدم سماح عدة دول عربية بإجراء الدراسة الميدانية. وكشفت التجربة عن بيئة عربية سياسية شديدة العداء للبحث العلمي الميداني، وعميقة التشكيك في أي عمل موضوعي جاد، ما دام لم يصدر هذا العمل عنها نفسها أو عن أحد أجهزتها الموثوق بها.

«٢ - عقبات في توفر الكوادر.

«٣ - صعوبات منهجية... عدم الاتساق في الالتزام بالقواعد العامة لاختيار العينات.

«٤ - توقيت الدراسة الميدانية والتصورات السياسية في الوطن العربي» (ص ٥٥).

ويرى الباحثون أن دراستهم حوت مثالب في المحصلة أهمها:

«١ - مثالب ادارة القياس.

«٢ - مثالب تمثيل العينات للمحيط العربي الكبير... وجاءت معظم العينات من النوع المقصود المناسب» (ص ٥٧).

وفي المحصلة، اقتصر البحث الميداني على عشرة أقطار عربية هي. المغرب، تونس، مصر، السودان، اليمن الشمالي، الكويت، قطر، لبنان، الأردن، فلسطين.

وبعد ان استعرض الباحثون في الفصل الأول مسلمات الفكر القومي العربي؛ وسجلوها كافتراضات اختبارية، وبعد أن عرضوا منهج بحثهم، وطريقة اختيار العينات المبحوثة، ووضع «استبيان» البحث، وبعد ذكر الصعوبات التي واجهت الباحثين والمثالب التي سجلوها على دراستهم، ينتقلون في الفصول اللاحقة إلى قراءة نتائج البحث التي أفادت بها «الأستبيانات». وقد أسهبنا في استعراض الفصل الأول لأنه كرس محصلة خبرة الباحثين المكتبية والميدانية.

١ - **بعض المحددات الرئيسية للوطن العربي** (الفصل الثاني): احتل هذا الموضوع الفصل الثاني من الكتاب. وقدم له الباحثون بالقول: «للوطن العربي محددات موضوعية تمتد عبر المكان من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وتمتد بعمق الزمان من ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي... إلى الأحداث في هذا القرن العشرين» (ص ٧١).

ويعرض الباحثون المصطلحين الشائعين عن الوطن العربي بالقول: «هناك مصطلح الوطن العربي الذي يفضله القوميون العرب لوصف بلادهم الممتدة من المحيط إلى الخليج... أما مصطلح العالم العربي فهو أكثر حياداً وشيوعاً» (ص ٧٢).

وفي حصيلة الاستفسار عن وجود وطن عربي من عدمه، حصل الباحثون على النسب التالية «٧٨،٥٪ يعتقدون بوجود كيان حضاري بشري يسمى بالعالم العربي؛ ٩٪ لا يعتقدون بوجود عالم عربي؛ ١٣٪ غير متأكدين من وجود أو عدم وجود ذلك الكيان» (ص ٧٢).

أما تصورات المبحوثين عن سكان العالم العربي، فقد سجلت نتائج البحث النسب التالية

«٧٨٪ يعتقدون بأن سكان الوطن العربي يشكلون أمة واحدة. منهم ٥٠٪ يعتقدون بالتجانس فيما بين السكان و ٥٠٪ يعتقدون بالتنوع؛ ٨،٥٪ يعتقدون بأن سكان الوطن العربي ما هو إلا أمم وشعوب مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة؛ ١٣،٦٪ ليست مع أي من المفهومين» (ص ٧٤).

وعن الهموم الكبرى للوطن العربي فقد حدد المبحوثون مشكلتين رئيستين

الأولى هي الخلافات والانقسامات العربية. «كان هناك أكثر من ٢٢٠٠ استجابة ٣٨٪ تدور حول ضجر المواطنين العرب من الخلافات بين الحكام والحكومات العربية». وقد سجل الباحثون ملاحظة بعض المبحوثين منها قول أحدهم «ان آفة العرب هي حكامهم وليس شعوبهم» (ص ٧٥)

الثانية هي، الصراع العربي - الاسرائيلي «فقد ورد ذكرها في ٣١٪ من الاستجابات، بل ان الفحص المكتبي لهذه الاستجابات يوضح أنها المشكلة الأولى في الضمير العربي. . ان معظم من ذكروا الخلافات والانقسامات العربية كمشكلة أولى كانوا يربطون بينها وبين التعثر في ادارة الصراع العربي الاسرائيلي. لذلك نجد أن المشكلتين معاً تحظيان بحوالي ٧٠٪ من مجموع الاستجابات» (ص ٧٥).

أما ما تبقى من المشكلات الأخرى التي طرحها الباحثون على المبحوثين «فلم تحظ أية مشكلة أخرى بأكثر من ١٠٪ من هذه الاستجابات... مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ٩،٢٪. . الهيمنة الأجنبية ٨،١٪... التفاوت الطبقي والمعاناة الاقتصادية للكادحين ٦،١٪... غياب الممارسة الديمقراطية ٥،٤٪» (ص ٧٤ - ٧٦).

وقد اختلفت نسبة الاستجابات من قطر لآخر فنسبة من يقرون بوجود وطن عربي كانت في اليمن ٩٠،٩٪، مصر ٨٥٪ السودان ٨٤٪ قطر ٨١،٥٪ الأردن ٧٩٪ الكويت ٧٨٪ تونس ٧٥٪ فلسطين ٧٢٪ المغرب ٧٠٪.

أما نسبة من لا يقرون بوجود أمة عربية فقد جاءت نسبها موزعة حسب الأقطار كما يلي ٢١٪ لبنان، ١٠،٨٪ المغرب ٨،٥٪ مصر والسودان، ٨،٢٪ قطر، ٧،٨٪ تونس، ٦،٩٪ فلسطين، ٦،٧٪ الأردن، ٤،٦٪ الكويت، ٣،٣٪ اليمن». كذلك نلحظ تلك التباينات القطرية حيال تحديد أولوية المشكلات التي يواجهها العالم العربي وقد أورد الباحثون جداول تفصيلية عن تلك النسب (راجع جداول الفصل الثاني موزعة بين ص ٧١ - ١٠٢) كما ضم الفصل الثاني تحديد التباينات الهيكلية بين المبحوثين سواء بالنسبة للأعمار أو المهن، أو مستويات التعليم.

٢ - اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة التوحيد السياسي (الفصل الثالث) في الفصل السابق حدد الباحثون احساس مبحوثيهم بالانتماء القومي ودرجته، وفي الفصل الثالث عمد الباحثون إلى معرفة «إلى أي مدى، يترجم المبحوثون احساسهم بالانتماء وشعورهم القومي إلى آراء واتجاهات حيال مسألة الوحدة العربية. فإذا كانت القومية فكرا وشعوراً واحساساً، فإن التوحيد السياسي هو سلوك وفعل وممارسة» (ص ١٠٥)

وقد بدأ الباحثون استطلاعهم لمعرفة مدى، إلمام المبحوثين بمشروعات التوحيد التي حصلت في العالم العربي. وتبين نتيجة «الاستبيان» أن ١٨٪ لا يعرفون أياً من مشروعات التوحيد، و ٨٠٪ ذكروا بعض تلك المشروعات. ومن ذكروا بعض تلك المشروعات توزعت نسبهم على الشكل التالي «١٥٪ ذكروا مشروعاً واحداً صحيحاً؛ ٥٣٪ ذكروا مشروعين؛ ١٣٪ ذكروا ثلاثة مشروعات؛ ٣٪ ذكروا أربعة مشروعات أو أكثر. وكان القاسم الأعظم بين هذه المشروعات... مشروع الجمهورية العربية المتحدة» (ص ١٠٧).

أما تقييم المبحوثين لمشروعات الوحدة فقد جاءت نتائجها كما يلي «٢٥٪ منهم ذكروا أن تلك المشروعات جلبت من المشكلات أكثر مما حققت من المزايا؛ ٣٣٪ ذكروا أن المثالب والمزايا في تلك المشروعات كانت متساوية؛ ٤٢٪ سجلوا أن مزايا الوحدة تفوق مشكلاتها» (ص ١١٣).

بعد ذلك، انتقل الباحثون إلى التعرف على موقف المبحوثين من مسألة قيام الوحدة العربية وقد «عبر المبحوثون بوضوح... بأن التحديات والمشكلات التي تواجه أقطارهم والتي تواجه الأمة العربية لا يمكن التغلب عليها باستجابات قطرية منفردة» (ص ١١٩ – ١٢٠)؛ فقد أقر ٩٦٪ من المبحوثين بأن أقطارهم تواجه مشكلات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقال ٧٧٪ منهم أن «أقطارهم لا تستطيع مواجهة أو حل هذه المشكلات بمفردها... وفي حاجة إلى مساعدة أقطار عربية أخرى... بينما ذكر ٥١٪ أقطاراً غير عربية يمكن أن تساعدها» (ص ١٢٠).

وقد قال «٨٣٪ من المبحوثين بضرورة التعاون الأوثق مع بعض الأقطار العربية، وذكر ٨٢,٥٪ أن مستوى التعاون الحالي يقصر بكثير عما هو مطلوب». (ص ١٢٢)

أما أشكال التوحيد التي حددها المبحوثون، فقد جاءت نسبها على حسب الترتيب التالي. «٥٧٪ يرون أن الاتحاد الفيدرالي هو الشكل الأنسب والأمثل للتعاون، و ٢١٪ قرروا أنهم مع الوحدة الاندماجية، بينما فضل ١٨٪ المستوى الحالي القائم في اطار الجامعة العربية. وفضل ٤٪ عدم وجود أي تعاون» (ص ١٢٢).

وبالجمع بين مؤيِّدي االتوحيد الفيدرالي والوحدة الاندماجية يصبح المجموع ٧٨٪. وقد جاء الترتيب القطري على الشكل التالي «فلسطين ٩٥,٢ ٪، الأردن ٩٣,٨٪، الكويت ٩٢,٦٪، اليمن ٩١,٩٪، تونس ٩٠,٩٪، قطر ٩٠,٩٪، المغرب ٧٧,٧٪، مصر ٧٢,٦، لبنان ٦٩,٤٪، السودان ٥٧,٨٪» (ص ١٢٣ – ١٢٤). واضافة إلى التباينات بين الأقطار وضح بعض التباين بين المستويات المختلفة المهنية والتعليمية.

وعن الشكل الذي يفضله المبحوثون لقيام الوحدة فقد جاءت النسب كما يلي «٤٤٪ مع التوحيد السياسي التدريجي؛ ٣٨٪ مع بتحفظ؛ ١٨٪ ضد التوحيد السياسي». (ص ١٣٠).

وطرحت على المبحوثين مسألة التدرج الاقليمي في عملية التوحيد السياسي فكانت النتيجة كالتالي. «٣٠٪ يوافقون على التوحيد الاقليمي؛ ٢٨٪ ضد: ٤٢٪ وافقوا بتحفظ». (ص ١٣٣)

وعن شرط التجانس بين الأنظمة كأساس للتوحيد السياسي، وافق «١٥٪ على المقولة بشدة وعارضها ٦٠٪ واتخذ موقفاً وسطاً منها ٢٥٪» (ص ١٣٧).

أما عن علاقة كل من الإسلام والعلمانية بقضية الوحدة العربية. فقد قال «٥٩٪ من المبحوثين أن الدين الإسلامي من أهم عوامل الوحدة بين الشعوب العربية وعارض ذلك ١١٪، بينما وافق عليه باعتدال ٢٩٪». (ص ١٤٠). وعن الوحدة العربية كأساس لوحدة إسلامية «وافق ٣٦٪ وعارض ٣٧٪ واتخذ موقفاً وسطاً بين الموافقة والتحفظ ٢٧٪». (ص ١٤١).

أما عن العلمانية كأساس للتوحيد العربي فقد وافق بشدة «٣٣,٣٪ وعارض ٣٢,٢٪ واتخذ موقفاً وسطاً ٣٥٪». (ص ١٤٤).

وأنهى الباحثون الفصل الثالث بإجراء مقارنة بين أسس التوحيد السياسي. فجاءت نتائجهم كما يلي.

«١ – التوحيد العربي على أساس اسلامي ٢٦,٣٪.

٢ – التوحيد العربي على أساس التدرج الدستوري ٢٢.٧٪.

٣ – التوحيد العربي على أساس علماني لا ديني ١٤.٣٪.

٤ – التوحيد العربي على أساس التدرج الاقليمي ٨.٧٪.

٥ – التوحيد العربي على أساس تجانس الأنظمة الحاكمة ٦,٧٪

٦ – أسس أخرى متناثرة اقترحها المبحوثون ٢١.٣٪» (ص ١٤٥ – ١٤٦).

٣ – اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة – التوقيت. العقبات. المصالح. الوسائل (الفصل الرابع): قدم الباحثون لهذا الفصل بالتذكير بأنهم يعرضون «اتجاهات وآراء مواطنين من قطاعات جماهيرية واسعة وليس لرأي واتجاهات الصفوات الحاكمة. ولا بد أن نتذكر أن القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي نعرض لها هنا تزال في أيدي هذه الصفوات... مع التسليم بصحة القول، بأن أحداً لا يستطيع أن يخدع كل الناس كل الوقت في كل المسائل». (ص ١٥١).

وقد اختار الباحثون لتقدير المدى الذي يفضل فيه المبحوثون قيام عملية التوحيد ثلاث مراحل هي، الفوري أو في مدى لا يتجاوز خمس سنوات، والمتوسط أو في مدى لا يتجاوز العشر سنوات، والبعيد أو في مدى يصل إلى عشرين سنة. وقد جاءت نتائج الاستقصاء كالتالي:

«٤١٪ مع أن تتحقق الوحدة على مراحل زمنية خلال العشر سنوات القادمة.

«٣٦٪يرغبون في توحيد سياسي فوري أو في مدى لا يتجاوز خمس سنوات.

«٢٣٪ يرغبون أن يتم هذا التوحيد على مراحل زمنية طويلة المدى تصل إلى عشرين سنة» (ص١٥٢).

وطرح الباحثون على المبحوثين تبيان عقبات الوحدة. فجاءت النتيجة كالتالي

«١ – القوى الخارجية، قال ٥٨٪ من المبحوثين أنها عقبة ووافق عليها جزئياً ٢٧٪ بينما عارض ذلك ١٥٪.

«٢ – النخبات العربية الحاكمة قال ٥٤٪ أنها عقبة، وقال بذلك جزئياً ٣٣٪ ولم يوافق عليها ١٣٪

«٣ – انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية، قال ٣٤٪ من المبحوثين أنه معرقل لقيام الوحدة ووافق على ذلك جزئيا ٤٢٪ بينما رفضه ٢٥٪.

«٤ – الشعوب العربية كعامل معرقل في طريق قيام الوحدة العربية، وافق عليه ١٠٪ من المبحوثين ووافق جزئياً ٢١٪ ورفض ذلك ٦٩٪». (ص ١٦٥)

أما بالنسبة للقوى الخارجية المعرقلة للوحدة، فقد «استجاب للاجابة من المبحوثين ٦٠٪. وحدد منهم ٦٠٪ الولايات المتحدة كعدو أول، واختلفت النسبة من قطر لآخر فكانت لدى الفلسطينيين ٨٥٪ والكويت ٨٣٪ ولبنان ٨٢٪ والمغرب ٨١٪ واليمن ٧٨٪ ومصر ٣٥٪ والسودان ٤٢٪ وقطر ٥٩٪.

وحدد ٣٦٪ من المستجيبين الاتحاد السوفياتي كعدو أول. وكانت النسبة الكبرى لدى المصريين ٦١٪ والسودانيين ٥٢٪ أما باقي الأقطار الأخرى فلم تتجاوز النسبة ١٧٪.

وحدد اسرائيل كعامل أول معرقل للوحدة ٤,٣٪، بينما ذكر دولاً أخرى ١,٧٪ من المستجيبين». (ص ١٧٣).

أما بالنسبة لفوائد الوحدة ومردودها، فقد قال «٦٩٪ من المبحوثين أن الوحدة ستعود عليهم بالنفع شخصيا. وقال ٤٪ أنها ستعود عليهم بالضرر، بينما قال ٢٧٪ أنها لن تنفعهم أو تضرهم». (ص ٢٠١).

وعن فائدتها للأجيال المقبلة، قال «٨٢٪ أنها ستعود على أبنائهم بالنفع، وقال ٤٪ أنها ستضر أبناءهم، بينما قال ١٥٪ أنها لن تنفعهم ولن تضرهم». (ص ٢٠٣).

وطرح الباحثون على المبحوثين مسألة اختيار وسائل التوحيد. بالعنف العسكري أم بالأسلوب الديمقراطي. «فعارض العنف العسكري ٨٤٪ ووافق عليه كليا أو جزئيا ١٦٪». (ص ٢٠٦). أما بالنسبة للديمقراطية كوسيلة للتوحيد «فقد وافق عليها ٧٨٪ بشدة، ووافق عليها جزئيا ١٧٪». (ص ٢١٠).

وعن مسألة ترك الوحدة للأجيال المقبلة «وافق على ذلك ١١٪ ورفضها ٦١٪ واتخذ موقفا وسطا منها ٢٨٪». (ص ٢١١).

٤ - **من يتحد مع من بين الأقطار العربية** (الفصل الخامس)· في هذا الفصل يعمد الباحثون إلى قياس اتجاهات الرأي العام في كل قطر من الأقطار العربية العشرة، ميدان البحث، ومقدار جاذبية كل قطر نحو الأقطار الأخرى، ومن هي الأقطار التي يفضل المبحوثون أولوية الاتحاد معها.

وقد حصل الباحثون على نتائج عن امكانية اتمام الوحدة بين قطر كل من المبحوثين وأقطار عربية أخرى في المستقبل القريب، وجاءت كالتالي: «قطر ٧٩٪، اليمن ٧٤٪، مصر ٦٦٪، الكويت ٦٣٪، تونس ٥٥٪، السودان ٥٤٪، الأردن ٥٣٪، لبنان ٣٢٪، فلسطين ٣٦٪، المغرب ٤٨٪». (ص ٢١٨).

أما عن مسألة القطر الذي يفضل المبحثون الاتحاد معه، فقد قام الباحثون بإعداد مقياس حساب الجاذبية على أساس نسبة التكرارات التي حصلت عليها بعض الأقطار، ثم على أساس ترتيب الأولويات (٣,٢,١) وتحويل النسب إلى نقاط. فحصل الباحثون على نتائج أسموها تحت عنوان المسافة السياسية بين الأقطار العربية. وجاءت النتائج في الأقطار العشرة كالتالي

«١ - الأردن ينجذب نحو سوريا ٢٩٥ نقطة. العراق ٧٤ نقطة. مصر ٧٢ نقطة السعودية ٦٨ نقطة. لبنان ٣٦ نقطة.

«٢ - فلسطين ينجذب نحو الأردن ٢٢٨ نقطة. سوريا ٢٠٠ نقطة. لبنان ٦٠ نقطة. العراق ٤٨ نقطة. مصر ١٠ نقاط.

«٣ - لبنان ينجذب نحو سوريا ٢٨٥ نقطة الأردن ١٥٠ نقطة. العراق ٧٨ نقطة. فلسطين ٣٦ نقطة. الكويت ١٠ نقاط.

«٤ - الكويت ينجذب نحو السعودية ١٦٩ نقطة. البحرين ٩١ نقطة. الامارات ٦٤ نقطة العراق ٥٤ نقطة. سوريا ٤٨ نقطة. الأردن ٤٧ نقطة.

«٥ - قطر ينجذب نحو السعودية ١٨٦ نقطة. الامارات ١٤٢ نقطة. الكويت ١٢٨ نقطة. البحرين ٦٨ نقطة. مصر ٦٧ نقطة.

«٦ - اليمن الشمالي ينجذب نحو اليمن الجنوبي ٢٠٩ نقاط. السعودية ٧٢ نقطة. مصر ٢٤ نقطة. الكويت ٢٥ نقطة. السودان ٢٣ نقطة.

«٧ - مصر ينجذب نحو السودان ٢٥٠ نقطة. ليبيا ٩١ نقطة. السعودية ٨٦ نقطة. سوريا ٧٧ نقطة. الكويت ٢٢ نقطة.

«٨ – السودان ينجذب نحو مصر ٢٨٩ نقطة. ليبيا ١٢٣ نقطة. السعودية ١٠٤ نقطة. الصومال ١٦ نقطة.

«٩ – تونس تنجذب نحو ليبيا ٢٧٦ نقطة. الجزائر ١٩٤ نقطة. المغرب ٨٩ نقطة. مصر ٢٠ نقطة. السعودية ٥ نقاط.

«١٠ – المغرب ينجذب نحو الجزائر ١٧٧ نقطة. موريتانيا ١٤٩ نقطة. تونس ١٤٤ نقطة. ليبيا ٤٤ نقطة. السعودية ١٩ نقطة». (ص ٢٣٣ – ٢٤١).

ويخلص الباحثون إلى استنتاج مفاده، أن دوافع «اختيار مجموعات قطرية لبلدان معينة تبدو محكومة بثلاثة عوامل رئيسية هي الجوار والحجم أو درجة الثراء». (ص ٢٤١ – ٢٤٢). كما يلاحظون وجود درجة من التمركز الاقليمي حول أقطار محددة. ففي دول المشرق تأتي سوريا في مقدمة تلك الدول. وفي الخليج والجزيرة تأتي السعودية في المرتبة الأولى. وفي وادي النيل مصر. وفي دول المغرب العربي ليبيا.

٥ – **الشعب العربي – التفاعل الاجتماعي والصور القومية** (الفصل السادس) حاول الباحثون في هذا الفصل التعرف إلى المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تثيرها قضية الوحدة. وبعد التعرف إلى علاقات المبحوثين بالعالم والأقطار العربية، انتقل الباحثون إلى سؤال مبحوثيهم عن أفضل الشعوب العربية. فجاءت الاجابات كما يلي:

«١ – الأردن، ٤٤,٣٪ الشعب الأردني، ٢٨,٨٪ الشعب الفلسطيني
«٢ – فلسطين، ٨٠,٢٪ الشعب الفلسطيني ٤,٦٪ الشعب الجزائري
«٣ – لبنان، ٥٣,٣٪ الشعب اللبناني ١٤,١٪ الشعب السوري
«٤ – الكويت، ٥٣,٣٪ الشعب الكويتي ١٦,٢٪ الشعب الفلسطيني
«٥ – قطر، ١٦,٧٪ الشعب السوري ١٦,٧٪ الشعب السعودي ٨,٣٪ الشعب الجزائري
٨,٣٪ الشعب القطري
«٦ – اليمن، ٢٨,٤٪ الشعب المصري ٢٣,٦٪ الشعب اليمني
«٧ – مصر، ٧٩,١٪ الشعب المصري ٧,١٪ الشعب السعودي
«٨ – السودان، ٦٠,٧٪ الشعب السوداني ١٥٪ الشعب المصري
«٩ – تونس، ١٩,٩٪ الشعب التونسي ١٤,٥٪ الشعب الفلسطيني
«١٠ – المغرب، ٢٢,٩٪ الشعب المغربي ٢١,٥٪ الشعب الفلسطيني

ولو رصدنا تكرار الاختيار الثاني لوجدنا أن الشعب الفلسطيني قد حصل على أربع تكرارات». (ص ٢٧١ – ٢٧٢)، ويخلص الباحثون من النتائج السابقة إلى.

« – الظواهر السلبية التي كشف عنها البحث سيادة اتجاه التمركز حول الذات بالنسبة لكل المجموعات القطرية تقريباً». (ص ٢٧٥). ويعللون هذه الظاهرة بـ « – هذا الاتجاه نحو التمركز حول الذات، لو تعمقنا البحث لأدركنا أنه في الواقع محصلة سياسة تعليمية واعلامية وثقافية تتبعها الأقطار العربية في الوقت الراهن». (ص٢٧٥).

٦ – **الاتجاهات ازاء القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي الاسرائيلي** (الفصل السابع) انطلاقا من نتائج الفصل الثاني، حيث وضع المبحوثون القضية الفلسطينية في صدر الهموم والمشكلات الكبرى للوطن العربي، عمد الباحثون إلى استجلاء آراء المبحوثين حول هذا الموضوع وقد حدد الباحثون المتعاملين مع هذه القضية في الوطن العربي بثلاثة مستويات.

«المستوى الأول، رؤية الصراع لدى الصفوة السياسية العربية.

«المستوى الثاني، رؤية الصراع لدى الباحثين العرب.

«المستوى الثالث والأخير، رؤية الصراع لدى الجماهير العربية أو الرأيَ العام العربي». (ص ٢٧٩).

وبعد استعراض المستوى الأول يخلص الباحثون إلى نتيجة مفادها أن «الصفوة السياسية العربية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها في فترات متعددة وحاسمة من مراحل الصراع العربي – الاسرائيلي، عجزت عجزاً واضحاً عن حشد وتعبئة الجماهير العربية للارتفاع لمستوى الصراع بكل جوانبه العسكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية». (ص ٢٨٢).

أما بالنسبة للمستوى الثاني فقد استخلص الباحثون نتيجة تقول «ان الباحثين والعلماء كثيراً ما يسخرون في سبيل القيام بحملات دعائية لصالح النظام السياسي، الذي يعيشون بين ظهرانيه». (ص ٢٨٣).

أما بالنسبة للمستوى الثالث، فقد عمد استطلاع الباحثين إلى التعرف على آرائهم تجاه المشكلة الفلسطينية والحلول التي يرونها الأنسب لحلها فجاءت نتائج الاستقصاء أن «٩٩,١٪ من الفلسطينيين و ٩٥,٤٪ من الأردنيين و ٩٥٪ من اليمنيين و ٩١,٧٪ من الكويتين و ٩٠.٩٪ من القطريين، و ٩٠.١٪ من التونسيين و ٨٤,٨٪ من المصريين و ٨٣,٥٪ من اللبنانيين، و ٨٢٪ من السودانيين، يعتبرونها مشكلتهم الشخصية». (ص ٢٨٨ – ٢٨٩).

أما بالنسبة لما إذا كانت المشكلة الفلسطينية تمس مباشرة أقطار المبحوثين، فقد أجاب بنعم «٩٩.٧٪ من الفلسطينيين و ٩٩,٣٪ من الأردنيين و ٩٧,٤٪ من اللبنانيين و ٩٥,٢٪ من القطريين و ٩٠.٨٪ من المصريين و٩٠,٦٪ من اليمنيين و ٩٠.٥٪ من الكويتيين و ٨٦,٢٪ من المغاربة و ٨٠.١٪ من التونسيين و ٧٣,٤٪ من السودانيين». (ص ٢٩٠)، وعما إذا كان توحيد الصف العربي يلعب دوراً هاماً في حل المشكلة الفلسطينية، تراوحت اجابات المبحوثين في الأقطار العشرة ميدان البحث، بنعم بين «٩٠٪ – ٩٨٪ من المبحوثين». (ص٢٩٤).

وطرح الباحثون على المبحوثين وسائل حل المشكلة الفلسطينية. وقد جاءت الاجابات على تلك الوسائل وفق النسب التالية

« – ٢٥,٥٪ مع الثورة العربية الشاملة والوحدة العربية وحرب تحرير شعبية ضد اسرائيل

« – ١٢,٦٪ مع استخدام القوة العسكرية المنظمة ضد اسرائيل.

« – ٢,٤٪ مع اللجوء إلى الامم المتحدة والرأي العام العالمي.

« – ١٥,٤٪ مع الاقناع والتفاهم والتعاون مع اسرائيل

« – ٣,٤٪ مع ترك الفلسطينيين وحدهم يفعلون ما يرونه» (ص ٣٠٨).

وعن الاستراتيجية العربية التي اختارها المبحوثون لتسوية الصراع جاءت النسب كالتالي:

« – ٢٨٪ ترى استرجاع الأراضي المحتلة وانشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة». (ص ٣١٠).

« – ٢٣٪ ترى التوجه للتسوية السلمية على أساس قرار ٢٤٢ مقابل الاعتراف باسرائيل». (ص ٣١٤).

« – ٢٠٪ ترى الطريق الواجب اتباعها يتمثل في الاستعداد لهزيمة اسرائيل وتصفية الوجود الصهيوني نهائياً». (ص ٣١٤).

أما بالنسبة للتمييز بين اليهود واليهودية وبين اسرائيل والصهيونية، فقد وافق «٦٠٪ من المستجيبين على التمييز بين الاثنين». (ص ٣٢٠)، ويخلص الباحثون إلى استنتاج مفاده أن «المشكلة الفلسطينية، تظل محورية بالنسبة للأفراد وللأقطار العربية على السواء. وبؤرة الاهتمام المكثف هذا هو في حد ذاته معيار من معايير الوحدة العربية». (ص ٣٢٥).

٧ - **الهموم والتحديات** (الفصل التامن): لخص الباحثون، في ختام دراستهم النتائج التي توصلوا إليها من استطلاع الرأي العام حول الفرضيات التي طرحها الباحثون في بدء البحث. ووصلوا إلى أن «ما كشفت عنه هذه الدراسة الميدانية صراحة... وما كشفت عنه ضمنياً... يبدو أن القضايا الآتية ستشغل الساحة العربية في غضون الثمانينات

- ازدياد المخاطر الخارجية والصراع بين القوتين الأعظم للسيطرة على الوطن العربي
- ازدياد تعقيد العلاقة بين الدين والدولة
- الصراع بين اغنياء العرب وفقرائهم.
- تفجر الصراع الطبقي الداخلي في عدة أقطار عربية
- المسألة الديمقراطية والثورة ضد أنظمة الحكم المتسلطة
- المسألة الطائفية وقضية الأقليات عموماً». (ص ٣٢٨ - ٣٢٩)

وفي ختام البحث ثبت الباحثون كملحق استمارة البحث التي جاءت بين الصفحات ٣٤١ - ٣٦٠ من الكتاب.

ب ملاحظات أولية على الدّراسة.

لقد استفضنا في عرض مادة البحث، ودونا النتائج الرقمية التي توصل إليها الباحثون، إلى الحد الذي تسمح به مساحة العرض، بشكل يساعد على معرفة أهم القضايا التي عالجها الكتاب والنتائج التي تم التوصل إليها وكان بالامكان الاكتفاء بالنتائج التقريرية التي أوردها الباحثون في ختام كل فصل، إلا أننا وجدنا في الاستفاضة بالعرض سبيلاً لتقديم الكتاب إلى أوسع عدد من الناس. إذ أن مثل هذا العمل يكتسب أهمية خاصة، فهو الأول من نوعه في وطننا العربي ونتائجه لا تقل أهمية عن كونه احتل مركز الريادة في هذا المجال. ومنعا من الانسياق وراء النتائج الرقمية، التي ثبتها الباحثون في الكتاب كحصيلة لاستمارات الاستطلاع، لا بد من تسجيل ملاحظات أولية على تلك النتائج وطريقة عمل الباحثين، تلافيا لما يمكن أن يبنى على تلك النتائج أولاً، ومحاولة لتوضيح سلبية البحث، كي يؤخذ الأمر بالاعتبار في حالة اجراء بحوث أخرى. وكان بودنا لو نجري قراءة تفصيلية للبحث توازي على الأقل مساحة العرض. إلا أننا نكتفي الآن في سياق تقديم الكتاب بالملاحظات الأولية التالية.

١ - مع تثمين موقف الباحثين وتسجيلهم في الفصل الأول للصعوبات التي واجهوها والمثالب التي حوتها الدراسة لا بد من ذكر أن الباحثين في افتراضهم الأولي قد انطلقوا من مقولة أن المسهمين في صناعة الرأي العام هم المتعلمون في الوطن العربي. وقد سجلوا أن نسبة هؤلاء لا تتجاوز في معظم الأقطار العربية نسبة ٣٠٪ من السكان. وبهذا المعنى فإن الحصيلة التي خلص إليها الباحثون هي الرأي العام المكون من هؤلاء الـ ٣٠٪ وليس من مجموع سكان الوطن العربي. هذا، كما أن افتراضهم السابق الذكر، بحد ذاته، موضوع للمناقشة؛ إذ أن الباحثين سقطوا في فهم ضيق للثقافة الاجتماعية، اعتمده المثقفون العرب في العصر الحديث، علماً بأن ما من شعب إلا وله ثقافة عامة وآراء يطرحها بصيغ مختلفة تتناسب وأدوات تعبيره التي يتقنها.

٢ – مع أن الباحثين حين سجلوا أن العينات التي حددوا بحثها هي «عينات احتمالية»، إلا أنهم، في سياق العمل الميداني، انتهوا إلى استقصاء «عينات مقصودة»، وسواء فرضت ذلك ظروف البحث أو غيره، فالمحصلة، هي أن الآراء المطروحة لا تمثل الرأي العام، حتى في اطار النسبة التي ذكرناها في الملاحظة الأولى. إذ أن اختيار «العينات المقصودة» يعني أن الباحثين استقصوا صواب افتراضاتهم من خطئها ممن أصلاً يقبلونها. وبهذا المعنى يصبح الاعتماد على نتائج البحث غير مجد إلا في حدود أخذ الاعتبارين السابقين (ملاحظة ١، ملاحظة ٢) في نظر الاعتبار.

٣ – جاءت النسبة الكبرى من الأسئلة التي طرحها الباحثون في «الاستبيان» أسئلة مغلقة (٦٨ سؤالاً من أصل ٨٢). والأسئلة المغلقة تقسر المبحوث على اجابات محددة افترض الباحثون أنها الرأي المتداول. وقد وضح من الاستجابات أن الأمر غير ذلك. فقد تبين من نتائج المقارنة التي قدمها الباحثون لأسس التوحيد السياسي، أن «نسبة ٢١,٣٪، اقترحوا افتراضات أخرى لم يحددها الباحثون، بينما كانت أعلى نسبة في الاستجابات لافتراضات الباحثين ٢٦.٣٪» (راجع الفصل الثالث – مقارنة أسس التوحيد السياسي). وبهذا المعنى يمكن القول أيضاً، أن هناك نسبة من القسر في نمط الأسئلة المغلقة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن هذا النمط من استطلاع الآراء غير متداول في الوطن العربي، ولا يجوز للباحث أن يقصر طرح أسئلته على الآراء الشائعة، باعتبارها آراء عامة.

٤ – نلحظ تبايناً واسعاً بين استجابة المبحوثين لمسائل التوحيد والوحدة(النسبة الوسطية، ٧٨٪) وبين ما خلص إليه الباحثون في الفصل السادس عن التمحور «حول الذات الاقليمية». وقد سجلها الباحثون ظاهرة ملفتة للنظر، فكيف يمكن التوفيق بين النتيجتين؟ لكن الباحثين امتنعوا عن مناقشة الأمر وإجراء دراسة مقارنة بين النتيجتين. وتبيان ترجيح المبحوثين لأي منهما (التوحيد والقطرية) ولن نجتهد في هذا المجال، إلا أننا نشير إلى خلل أساسي في الدراسة يجعل أيضاً نتائجها مثار شك، وأقل جدوى

٥ – ان الباحثين، على مدار البحث باستثناء الفصلين الخامس والسادس، سجلوا نتائج الاستقصاء، من غير الاشارة إلى نسبة المستجيبين إلى المبحوثين أو ما إذا كان جميع المبحوثين قد استجابوا. وهذا أمر كان على الدراسة ان تتولاه كي تتضح النسبة في الاطار العام إذ أن حجم الاستجابة يقلل أو يزيد من النسبة العامة ولا نعرف ما إذا كانت النسب التي دونها الباحثون هي نسبة إلى المستجيبين في البحث أم نسبة إلى المبحوثين بشكل عام. ويثير تجاوز الأمر مصداقية البحث، إذا وضع في سياق الملاحظات السابقة (العينات المقصودة والأسئلة المغلقة)

أخيراً، بالرغم من ملاحظاتنا على الدراسة فإنها تبقى هامة كمدخل وفاتحة نحو نمط من البحث يفتقر إليه وطننا العربي، وهو ضروري لصياغة التركيب السياسي (بمعناه الشامل) للنهوض بهذا الوطن من جهة، ووضع الحلول التي تلقى الدعم الجماهيري، فكل وطن بإنسانه وله، وإلا كف عن أن يكون وطناً.

أحمد شاهين

مقاومة الاحتلال في الداخل
والتحركات العسكرية في الجنوب اللبناني

واصل رجال المقاومة في الداخل نشاطهم ضد الاحتلال الاسرائيلي، وفي الوقت نفسه زادت القوات الإسرائيلية وقوات الشريط الحدودي من نشاطهما وتحركاتهما العسكرية في الجنوب اللبناني ضد قواعد الثورة الفلسطينية.

١ - مقاومة الاحتلال في الداخل

قال ضابط المتفجرات القطري في الشرطة الاسرائيلية يوسف وايزمن «إن العمليات الفدائية الأخيرة تمت بواسطة عبوات ناسفة متطورة وأساليب اكثر إحكاماً»، وتوقع ان تتفاقم موجة العمليات الفدائية مع حلول فترة الاعياد المقبلة ورداً على سؤال وُجِّه إليه، أجاب «إن هذه العمليات لن تتوقف طالما أننا نرى الفدائيين يجندون كل ما بوسعهم لمواصلة تنفيذ عملياتهم، حيث يوظفون لذلك كل قواهم على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها او مضايقتنا لهم في اماكن اخرى، هذا عدا عن العمليات العسكرية المباشرة التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي على الحدود وما وراءها» وبرأيه أن «القصد من عملياتهم ونشاطاتهم هو إلحاق الأذى وفرض المتاعب على الحياة عبر ايقاع اكبر عدد من الاصابات في صفوفنا. اما بالنسبة للعبوات الناسفة التي استعملت، في الآونة الأخيرة، اي منذ سنة او سنة ونصف السنة فإنها أكثر تطوراً ومصنعة من قبل اختصاصيين، ومموهة بصورة جيدة حيث تزداد صعوبة كشفها». وأجاب أيضاً على سؤال آخر بقوله. «يجب أن نراقب وندرس من غير استخفاف بالخصم ودون خشيته أو الاضطراب أمامه. فالخصم يدرسنا، ويجب ان نكون يقظين بما فيه الكفاية لاحباط عملياته»، وأجاب على سؤال آخر بقوله «من بين الحالات التي حلت رموزها حتى اليوم خلال السنوات الأخيرة بوسعنا أن نرى بين الفدائيين اشخاصاً محليين وآخرين من زوار الصيف، وسكاناً يدرسون أو يعملون في الخارج، كما يوجد أجانب بينهم أيضاً. والحقيقة ان واضعي العبوات الناسفة موجودون في داخل البلد». ورداً على سؤال آخر قال «على حدّ علمنا يجري تدريبهم في الدول المجاورة. وبعد عملية الليطاني، اكتشفنا وثائق كثيرة تشهد على وجود نشاط تدريبي للفدائيين في لبنان كما ان هنالك أماكن أخرى». واضاف قائلاً. «أما المواد الناسفة فموجودة في داخل البلد، وهي من نوعية جيدة، وهم يستخدمونها بشكل جيد، وهناك جهات محلية في اسرائيل تشرف على منع إدخال هذه المواد الى الداخل. وما يبذل من جهد في هذا المجال هو عمل رائع، فقد تمكنا من مصادرة كميات كبيرة منها ولأسباب عملية وأمنية لا أستطيع تفصيل هذه النقطة، وكل ما أستطيع قوله هو أن خبراء المتفجرات في الشرطة وقوات الامن عموماً تقف على أهبة الاستعداد دائماً لاحباط العمليات الفدائية في الوقت المناسب». ومع ذلك فهو يعترف بأنه «لا أمل البتة في تحقيق

نجاح تام في هذه المعركة الطاحنة الدائرة بيننا وبينهم، الا اذا كان الجمهور يقظاً وواعياً بإبلاغه عن كل ما يشتبه به، ويجب في هذه الحالة الابلاغ عن أي شيء مشبوه مهما صغر شأنه». («و.إ.إ»، ٢ و٣/٩/١٩٨٠).

وفي ٤/٩/١٩٨٠، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن قنبلة انفجرت، قبيل ظهر اليوم، في ناتانيا على شاطىء البحر الابيض المتوسط شمالي تل - أبيب، وأدت الى اصابة شخصين بجروح طفيفة. ولم تعط الاذاعة مزيداً من التفاصيل عن هذا الانفجار، واكتفت بالقول إن القنبلة انفجرت اثناء قيام عمال النظافة بعملهم فأدت الى جرح اثنين منهم (**«السفير»**، ٥/٩/١٩٨٠). وفي دمشق، اعلنت مصادر فلسطينية «أن قطاراً عسكرياً اسرائيلياً محملاً بالجنود خرج، ظهر ٨/٩/١٩٨٠، عن خط سيره بالقرب من عتليت جنوبي مدينة حيفا، نتيجة لتفكيك قامت به مجموعة من الفدائيين في خط السكة الحديدية بين حيف وتل - أبيب». وأعلن الناطق العسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية في تصريحه العسكري رقم ٩٤ - ٨٠ أنه أثناء مرور أحد القطارات العسكرية المحملة بالجنود على الخط المفكك، خرجت عرباته عن الخط، وانقلبت وأدّى الحادث الى قتل عدد من الجنود وتحطيم واتلاف محتويات العربات. وعلى الأثر، قامت فرق الانقاذ والاسعاف باخلاء المصابين في حين اوقف سير القطارات على الخط المذكور حتى المساء (**«فلسطين الثورة»**، ٩/٩/١٩٨٠). وكان الناطق الفلسطيني قد أعلن، قبل ذلك عن ثلاث عمليات فدائية قامت بها مجموعات الداخل أيام الجمعة والسبت والأحد ٥ و٦ و٧/٩/١٩٨٠ في الرملة وتل - أبيب والقدس ففي تل - أبيب، انفجرت، بعد ظهر السبت، عبوات ناسفة وحارقة زرعتها إحدى المجموعات داخل أقسام المعامل التابعة للجيش الاسرائيلي في شارع ايلات، مما أدى الى نشوب حريق في المنطقة اتى على محتويات منجرتين ومعمل للزيوت. اما في القدس، فقد القى أحد الثوار الفلسطينيين في منتصف ليلة الجمعة ٥ و٦/٩/١٩٨٠ قنبلة يدوية على مكتب لمخابرات العدو على طريق توريت، مما أدى الى اصابة عدد من حراس المكتب وتدمير جزء من داخله وفي الرملة، القى أحد الثوار من مجموعات الداخل، فجر يوم الاحد ٧/٩/١٩٨٠، قنبلة يدوية على المقهى الذي يرتاده أفراد من أجهزة الأمن الصهيونية في المدينة، مما أدى الى اصابة عدد غير محدد من أفراد العدو، ووقوع خسائر مادية الحقت بمحتويات المقهى أضرارا بالغة (**المصدر نفسه**).

وفي تل - أبيب، أعلن، في ٩/٩/١٩٨٠، في إسرائيل عن إجراءات أمن مشددة اتخذت للحيلولة دون وقوع «حوادث إرهابية» خلال أيام الاحتفالات الأربعة التي تبدأ يوم الخميس بمناسبة رأس السنة العبرية، واعلنت حالة الطوارىء لمدة شهر في كافة وحدات الامن وحرس السواحل وخبراء المتفجرات، اضافة الى صدور تعليمات خاصة، اعطيت الى شرطة الاحياء ونداءات متكررة وجهت للسكان لتوخي الحيطة واليقظة والحذر (**«فلسطين الثورة»**، ١٠/٩/١٩٨٠)

وبتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠، انفجرت عبوة ناسفة في مستوطنة «بني براك» في إسرائيل قتلت شخصاً، وأصابت عدداً آخر بجراح وألحقت أضراراً مادية جسيمة وقد اعترفت الشرطة الاسرائيلية بالحادث وبدأت تحقيقاً حوله (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٨٠)

وفي القدس المحتلة، أعلن بتاريخ ١٣/٩/١٩٨٠ عن وقوع انفجارين في المدينة وقرب بيت صفافا، وأدى الانفجار الاول الى مقتل شخص وجرح ثلاثة، والثاني الى إصابة خبير المتفجرات الاسرائيلي بجراح خطيرة (**المصدر نفسه**، ١٤/٩/١٩٨٠) وفي القدس المحتلة أيضاً أعلنت الشرطة الاسرائيلية ان عربياً قُتل وجرح شخصان آخران، جراح أحدهما خطيرة، عندما انفجرت قنبلة في القطاع الغربي من المدينة ونبهت الشرطة السكان الى «أن عليهم ان يحذروا الاعمال التخريبية اثناء احتفالات السنة اليهودية الجديدة» (**«النهار»**، ١٤/٩/١٩٨٠)

وقال ناطق عسكري اسرائيلي، في وقت لاحق، ان ثلاثة من اعضاء منظمة فدائية فلسطينية اعتقلوا قبيل شنهم هجوماً في وسط اسرائيل، وانه يتوقع المزيد من الاعتقالات. وأوضح أن

كميات كبيرة من الأسلحة صودرت. وأشار الى ان المعتقلين يسكنون نابلس وجنين، وان زعيم الشبكة اعتقل عشية رأس السنة اليهودية يوم الاربعاء الماضي فيما كان يحاول دخول الضفة من سوريا (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد آخر، أعلن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي أن قوات الامن ألقت القبض على مجموعة الفدائيين التي قتلت ٦ أشخاص من سكان كريات أربع بالقرب من بيت هداسا في الخليل في شهر أيار الماضي وتضم المجموعة، طبقاً لاعلان الناطق الاسرائيلي، اربعة من منظمة فتح، ثلاثة منهم من سكان جبل الخليل والرابع من سكان منطقة جنين. ويقول الناطق ان احد اعضاء المجموعة اعترف بانه قتل ثلاثة من الاسرائيليين في منطقة بيت جبرين. كما اعتقل ٦ اعضاء من «فتح» قدموا مساعدات مباشرة لأفراد المجموعة، حيث زودوهم بالمواد الغذائية والنقود («ر.إ إ»، ١٥ و١٦/٩/١٩٨٠).

وعلى صعيد مقاومة النشاط الفدائي، دشنت، في وسط البلاد، يوم ١٥/٩/١٩٨٠، قاعدة لوحدة مكافحة الإرهاب في الشرطة الاسرائيلية. وكان تشكيل هده الوحدة قد تقرر إثر عملية معلوت التي وقعت منذ سبع سنوات وتم تشكيلها لتأكيد مسؤولية الشرطة عن الامن الداخلي. وقال المفتش العام للشرطة هرتسل شبير، خلال حفل التدشين، «إن هذه الوحدة هي لمكافحة الارهاب» كما قال قائد حرس الحدود اللواء تسفي بار «إن الارهاب الآتي من وراء الحدود هو الهدف المركزي لهذه الوحدة كما أن هدفها الثاني هو مساعدة شرطة اسرائيل في بعض المواضيع المعقدة في مجال الاجرام والمشاركة في مكافحته». (**المصدر نفسه**).

وفي دمشق، أعلن ناطق عسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية في تصريح عسكري رقم ٨٠/٩٧ أن مجموعة من مقاتلي الثورة الفلسطينية هاجمت، ليلة ١٥/٩/١٩٨٠، دورية تابعة لجيش العدو كانت تقوم بأعمال الدورية وسط مخيم جباليا شمالي قطاع غزة. وقد استخدمت المجموعة في هجومها القنابل اليدوية، وأوقعت العديد من الإصابات بين افراد الدورية، وشوهدت سيارات الإسعاف تقوم بإخلائهم الى المستشفيات وعلى الأثر، طوقت قوات الامن والجيش الاسرائيلي المخيم وأغلقت مداخله وبدأت عمليات تمشيط بحثاً عن الفدائيين الذين عادوا الى قواعدهم سالمين (**«فلسطين الثورة»**، ١٧/٩/١٩٨٠). وفي تل - أبيب، ادعت الشرطة الاسرائيلية بتاريخ ٢٢/٩/١٩٨٠، أنها تمكنت، في الأيام القليلة الماضية، من اعتقال أفراد شبكة للفدائيين من حركة فتح في قطاع غزة. وقال بيان الشرطة ان المعتقلين يشتبه في قيامهم بأعمال تخريب أصيب فيها ثلاثة اسرائيليين بجروح (**المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٨٠). وعلى صعيد آخر، ادعت الشرطة أنها تمكنت من حل رموز سبعة من الانفجارات الثمانية التي حصلت هذا العام في يافا، ومن اعتقال ١٢ عربياً وضبط ٣ قطع سلاح هي كلاشينكوف وعوزي ومسدس، و١٦ قنبلة يدوية من صنع الجيش الاسرائيلي. والمعتقلون، كما تصفهم مصادر الشرطة، من أبناء الأقليات، بعضهم من يافا وبعضهم الآخر من أم الفحم، ويوجد أيضاً معتقل من غزة (**المصدر نفسه**) وفي تل - أبيب، أوقف رجال الوحدة المركزية في شرطة القضاء يوم ٢٥/٩/١٩٨٠ جندياً في العشرين من عمره بتهمة بيع قنابل يدوية من انتاج الجيش الاسرائيلي لعصابة من أبناء الاقليات العربية في يافا. وهذه العصابة متهمة بتفجير السيارات التي نسفت خلال العامين الماضيين في مدينة يافا وتفيد المصادر أن الشرطة العسكرية اشتركت، كذلك، في اعتقال الجندي، ويدور التحقيق معه حول شبهات تقول انه ربما باع مواد متفجرة لأفراد العصابة. كما اعتقل إضافة الى الجندي مواطنان من سكان يافا يشتبه بأنهما توسطا من أجل عقد الصفقة، وأعلن انهم سوف يقدمون، يوم الأحد ٢٨/٩/١٩٨٠، للمحكمة من أجل تمديد فترة توقيفهم («ر.إ إ»، ٢٥ - ٢٧/٩/١٩٨٠) وبتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٠، هاجمت مجموعة فدائية سيارة جيب عسكرية شرقي قرية الطيبة الواقعة في قضاء رام الله ولم تقع إصابات، فقد ألقت المجموعة قنبلة، واطلقت بعض العيارات النارية باتجاه الجيب، فرد السائق على النار بالمثل وأسرعت قوات الأمن الى المنطقة، وفرضت نظام منع التجول، وأجرت تحريات واسعة للبحث عن المجموعة (**المصدر نفسه**، ٣٠/٩/١٩٨٠).

٢ - التحركات والنشاطات العسكرية في الجنوب اللبناني

قصفت قوات الشريط الحدودي ليلة ٣ و٤/٩/١٩٨٠ مدينة صيدا ومشارفها (قرية الغازية) لليوم الثالث على التوالي. وأشارت أنباء بيروت الى أن القصف ألحق أضراراً ببعض البيوت وأدى إلى اصابة بعض الاشخاص. ومما يذكر أن القصف جاء بعد تهديد بثته إذاعة حداد ونقلته الصحف اللبنانية بقصف المدينة وجوارها، وذلك حسب الاذاعة، إذا لم تعالج الدولة ايجابياً موضوع المساعدات المستحقة لمتضرري الشريط الحدودي («ر إ.إ»، ٣ و٤/٩/١٩٨٠)

وفي بيروت، ذكرت الصحف المحلية أن القصف حدث بين الساعة الثامنة والنصف والتاسعة والربع، ليلة ٣ و٤/٩/١٩٨٠، وأن تسع قذائف سقطت في مدينة صيدا وألحقت أضراراً في جامع الزعتري وبـ٤ سيارات كانت متوقفة قربه. كذلك سقطت قذائف قرب قصر دبانه، وعلى تقاطع شارعي الشاكرية والأوقاف ، وفي حي الصباغ، وقرب القصر البلدي، وفي حارة صيدا، كما سقطت قذيفتان في البحر وأفادت مصادر أخرى أن عدداً من القذائف سقط، أيضاً، في المية ومية، ومجدل زون، وعين الدلبة المجاورة لصيدا (**«النهار»، ٤/٩/١٩٨٠**). وأفادت أيضاً بأن عدة قذائف سقطت، ليلاً، في صور، والبص، والشواكير، وجل البحر، وفي النبطية والعيشية والجرمق والريحان (**المصدر نفسه**)

وبتاريخ ٧/٩/١٩٨٠، أفاد تقرير أمني صدر في بيروت، أن زوارق اسرائيلية ظهرت، في الثانية عشرة إلا ربعاً، ظهر اليوم السابق، قبالة صيدا، فأطلقت باتجاهها رشقات غزيرة من أسلحة رشاشة متوسطة وثقيلة فاضطرتها الى التراجع (**المصدر نفسه، ٧/٩/١٩٨٠**) وفي الساعة العاشرة والنصف، ليلا، ظهرت قبالة مخيم الرشيدية ورأس العبد جنوبي صور، وقبالة أبو الأسود شمالي المدينة زوارق اسرائيلية مسلحة، فحصل تراشق بالنيران بين هذه الزوارق ومواقع القوات المشتركة، استخدمت فيه المدفعية الثقيلة والصواريخ، وللمرة الاولى منذ مدة استعملت الزوارق الاسرائيلية المدفعية الثقيلة في ردها على مصادر النيران (**المصدر نفسه**). وفي العاشرة قبل ظهر يوم ٨/٩/١٩٨٠، حلقت طائرات اسرائيلية فوق بيروت، واخترقت جدار الصوت مرتين، وكانت تلك هي المرة الثالثة خلال أسبوع التي تحلق فيها الطائرات الاسرائيلية فوق العاصمة بيروت (**المصدر نفسه، ٩/٩/١٩٨٠**)

وفي القاطع الشرقي، تعرضت منطقتا أرنون والمئذنة في قضاء النبطية الى قصف مدفعي عنيف، بدءاً من الساعة الثامنة والنصف صباحاً مصدره مراكز الميليشيات الحدودية في القليعة ومرجعيون، واستمر القصف ٤٥ دقيقة بشكل متواصل وأحدث أضراراً مادية في المزروعات وبعض الأبنية، ولم يبلغ عن سقوط جرحى أو ضحايا («**السفير**»، ١١/٩/١٩٨٠). وفي الفترة ذاتها، كانت الطائرات الحربية الاسرائيلية تواصل تحليقها فوق القطاعين الغربي والاوسط، فتتصدى لها المقاومات الارضية للقوات المشتركة. كما شوهدت زوارق حربية اسرائيلية قبالة وادي الزينة والرميلة وعدلون فجابهتها مقاومات القوات المشتركة (**المصدر نفسه**)

وفي بيروت، صرح ناطق باسم الامم المتحدة بأن مدفعية الميليشيات أطلقت بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠، ١١٥ طلقة مدفعية ومدفع هاون على قلعة ارنون «الشقيف»، وقد ردت القوات المشتركة باطلاق عشرة قذائف. ولم يبلغ عن وقوع أية اصابات، او اضرار نتيجة تبادل القصف المدفعي (**المصدر نفسه**) وفي منطقة صور، حلقت الطائرات الحربية الاسرائيلية النفاثة، واخترقت جدار الصوت فوق مخيمات الرشيدية، والبرج الشمالي، والقاسمية. كما قامت بطلعات استكشافية فوق الساحل من الزهراني حتى القليلة، كما حلقت قبل الظهر عدة مرات فوق العرقوب والريحان وراشيا الوادي وحاصبيا (**المصدر نفسه، ١٢/٩/١٩٨٠**) ومن جهة أخرى، اذاعت اذاعة «صوت الامل»، الناطقة بلسان الميليشيات الحدودية، أن بلدة القليعة تعرضت لقصف مدفعي من قلعة الشقيف. وقد ردت مدفعية الميليشيات بقصف مماثل (**المصدر نفسه**). وفي الساعة التاسعة، ليلاً، اطلقت قوات حداد قنابل مضيئة لمدة نصف ساعة فوق مناطق عمل القوات النرويجية في ابل السقي والخربية (**المصدر نفسه**) وعلى صعيد آخر، اعترف رئيس الأركان العامة الاسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان،

بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٠، «أن الخسائر الاسرائيلية في معركة الشقيف الاخيرة تجاوزت توقعات القيادة». وقال «إن الجيش الاسرائيلي سيستمر في ضرب الفدائيين أينما كانوا في حرب مستمرة حتى انهيار أحد الطرفين». وكان ايتان يلقي خطاباً في طلاب مدرسة، في مستعمرة كريات شمونة. ومما قاله أيضاً «يجب توجيه ضربات الى الفدائيين في كل مكان، ويجب أخذ زمام المبادرة في الحرب ضدهم كي يعيشوا في خوف متواصل. هذه الحرب يجب أن تستمر حتى انهيار أحد الطرفين، واذا تدخلت الطائرات السورية أثناء تأدية الطائرات الاسرائيلية لمهمتها فسنسقطها» (**المصدر نفسه**، ١٦/٩/١٩٨٠).

وفي أعقاب الهدوء النسبي الذي استمر اسبوعاً على جبهة المواجهة في الجنوب اللبناني، تجدد القصف المدفعي والصاروخي الاسرائيلي والانعزالي لمدينة صور وضواحيها، والمناطق المحيطة بها. وقد بدأ القصف المدفعي ليلة ١٦ و١٧/٩/١٩٨٠، واستهدف الاحياء الداخلية لمدينة صور فنجم عنه الحاق اضرار جسيمة بمنازل وبمؤسسات تجارية ومصرفية، واغراق عدد من الزوارق الراسية في الميناء. كما تعرضت بلدة صديقين لقصف مماثل واقتصرت الاضرار على المزروعات («**النهار**»، ١٨/٩/١٩٨٠)

وفي بيروت، صرح ناطق عسكري باسم «القوات المشتركة» بأن القصف الذي استهدف صور أصاب ٨ مدنيين، ودمَّر فرناً ومبنى نقابة صيادي الاسماك و٣ زوارق صيد وذكر الناطق ان القصف استهدف، أيضاً، مخيم الرشيدية ورأس العين والبص وصور (**المصدر نفسه**)

ومن تل - أبيب، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية تصريحاً لناطق باسم الميليشيات الحدودية قال فيه إن مواطناً من بلدة علما الشعب قتل خلال قصف الفدائيين البلدة من مواقعهم في رأس العين. وعلى صعيد القصف المتبادل، لاحظ المراسلون العسكريون انه كان عنيفاً، وأن عدداً من قذائف الكاتيوشا سقط عند الظهر في الجليل الاعلى داخل الاراضي المحتلة وأحدث أضراراً وهذه هي المرة الاولى، منذ شهر، التي تقصف فيها منطقة الجليل بالصواريخ (**المصدر نفسه**).

وعلى الصعيد ذاته، أعلن ناطق باسم القوات الدولية أن الوضع في الجنوب يشهد حاليا تدهورا شديداً نتيجة التبادل الكثيف لإطلاق النيران، وقيام القوات الاسرائيلية بعملية جوية - بحرية مشتركة امتدت على الخط الساحلي من جسر القاسمية الى مخيم الرشيدية. وشاركت في هذه العملية طائرات الهليوكبتر والطائرات النفاثة والزوارق الحربية، إضافة الى قصف مدفعي ثقيل من المواقع الاسرائيلية في الشريط الحدودي. وقد بدأت العملية قبل منتصف ليلة ١٧ و١٨/٩/١٩٨٠، واستمرت الى ما بعد الساعة الواحدة من صباح الخميس ١٨/٩/١٩٨٠ واعلن، صباح الخميس، متحدث عسكري اسرائيلي «أن عدداً من وحدات الجيش الاسرائيلي تدخل ليلة الأربعاء - الخميس ١٧و١٨/٩/١٩٨٠ في مواقع الفدائيين الفلسطينيين من التجمعات السكانية لمدينة صور والرشيدية جنوبي لبنان». وأضاف المتحدث قائلاً «ان هذه العملية تدخل في اطار الاعتداءات الوقائية التي يشنها الجيش الاسرائيلي دورياً للحيلولة دون وقوع غارات على اسرائيل» وأشار الى «ان العملية لم تسفر عن اية ضحايا بين افراد وحدات الجيش الاسرائيلي» اما الناطق بلسان قوات الطوارىء الدولية، فأعطى معلومات مفصلة عن العملية الاسرائيلية وقال «ان طائرة نفاثة القت حوالي ٤٠ قذيفة مضيئة فوق مخيم الرشيدية، واعقب ذلك مباشرة اطلاق نار من مدفعية الزوارق الحربية الاسرائيلية. وقد اطلق النيران زورقان حربيان اسرائيليان كانا على مقربة من الساحل في مواجهة مخيم الرشيدية. كما شوهد زورقان آخران شمالي مدينة صور. وقد اعقب ذلك القاء طائرة نفاثة مقاتلة إسرائيلية مزيداً من القذائف المضيئة على مدينة صور حيث وجهت الزوارق نيرانها باتجاه المدينة وفي هذا الوقت، اشتركت طائرة هليوكبتر في العملية، يعتقد أنها انطلقت من على ظهر أحد الزوارق، وبدأت باطلاق الصواريخ والرشاشات باتجاه مراكز القوات المشتركة التي ردت على النار بالمثل» وقال الناطق الدولي «ان طائرة الهليوكبتر اطلقت عشرة صواريخ جو/أرض وحوالي ٣٠٠ قذيفة يدوية، وخلال ذلك، أطلقت الزوارق ٣٠ قذيفة مضيئة فوق مدينة صور، كما أطلقت ١٢ قذيفة مدفع على المدينة» واستطرد قائلاً «ان القوات المشتركة ردت

بتوجيه نيران رشاشاتها وأسلحتها المضادة باتجاه الزوارق. كما اطلقت باتجاهها أيضاً ٤٠ قذيفة مدفعية هاون. وقد أدى العدوان الاسرائيلي الى مقتل طفل ورجل مدني وجرح ثلاثة أطفال وثلاث نساء و١٤ رجلاً مدنياً» («**فلسطين الثورة**»، ١٩/٩/١٩٨٠).

وفي بيروت، أفادت التقارير الأمنية ان الاضرار قد حُصرت على النحو التالي

في صور أضرار في المسجد، وفي مبنى نقابة الصيادين ومركز الاتحاد الاشتراكي العربي، و٢٦ منزلاً ومحلاً تجارياً.

في البص اضرار في ١٤ منزلاً ومحلاً تجارياً.

في المرفأ أضرار في ٨ محلات تجارية، وفي مركزي الريجي والجمارك

في الرمل أضرار في سبعة منازل ومحلات عدة، كما أدى القصف الى جرح ٣ أشخاص («**السفير**»، ١٩/٩/١٩٨٠).

وأفادت المصادر الرسمية وبلاغات القوات المشتركة وقوات الطوارىء الدولية، والوفود التي زارت المنطقة، أن عمليات القصف هذه، هي الأعنف والأشمل منذ شهور عدة (**المصدر نفسه**). ونتيجة للقصف العنيف والاضرار المادية الجسيمة التي احدثها القصف، شهدت منطقة صور حركة نزوح بلغت نسبتها كما أفادت التقارير ٣٠٪ من نسبة السكان الباقين (**المصدر نفسه**). ومن جهة أخرى، أكد رئيس الحكومة سليم الحص أن العدوان الاسرائيلي الأخير على الجنوب يأتي بعد الموقف الاوروبي الايجابي من لبنان، ليعطي العالم صورة جديدة عن استخفاف اسرائيل بالارادة الدولية (**المصدر نفسه**).

ولاربعة أيام متتالية، ظلت مدينة صور تتعرض لقصف مدفعي بري وبحري مركّز خلّف مزيداً من الدمار، وأدّى الى نزوح مزيدٍ من السكان، وأجبر من تبقّى في المدينة من الاهالي على المبيت في الملاجىء («**النهار**»، ٢٠/٩/١٩٨٠). بدأ القصف، منتصف ليل الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، واستهدف حيَّ الرمل وآثار المدينة، وظهر اليوم نفسه، ظهرت بارجة إسرائيلية قبالة مخيم الرشيدية وصور كانت في طريقها شمالاً، فأطلقت باتجاهها رمايات المدفعية (**المصدر نفسه**).

وصرح ناطق باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة «ان طيران العدو الاسرائيلي حلق، منذ الصباح الباكر، فوق مناطق الجنوب على ارتفاعات مختلفة. وتركز التحليق فوق النبطية، حيث تمكنت الدفاعات الارضية للقوات المشتركة من اصابة طائرة اسرائيلية في الساعة ١٢.١٥ شوهدت تهوي محترقة في اتجاه الارض المحتلة» وأضاف «الساعة الثانية عشرة بدأت مدفعية التحالف الاسرائيلي — الانعزالي قصف منطقتي صديقين وقانا. وعند الاولى والدقيقة ٤٠، شوهدت بارجة تجوب المياه الاقليمية اللبنانية بين صيدا والزهراني. وعند الساعة ٢.٥٥ بدأ العدو قصف رأس العين قصفاً متقطعاً» (**المصدر نفسه**). وأدلى الناطق باسم قوة الأمم المتحدة في لبنان بالآتي «في الساعة ١١.٣٠ من صباح اليوم الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، أطلقت بارجة اسرائيلية ٣ رشقات مدفعية في اتجاه الرشيدية. وفي الساعة ١١.٥٠، اطلقت ٣ قذائف مدفعية من طير حرفا في الشريط الحدودي في اتجاه عيتيت والجبل الكبير في منطقة القوات الفيدجية. وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم نفسه حصل اطلاق قذائف على قلب المدينة [صور] مما أدى الى تحطيم منزلين واصابة منازل اخرى» (**المصدر نفسه**). وكان قصف صور وضواحيها قد استمر يوم الخميس ١٨/٩/١٩٨٠ من الشريط الحدودي. ومساء الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، أطلقت ١١ قذيفة مدفعية ثقيلة على صور واثنتان على الرشيدية و٤ سقطت قرب القليلة. وكانت الطائرات الاسرائيلية النفاثة وطائرة هليوكبتر وبوارج اسرائيلية شوهدت في المنطقة ومساء الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، اطلقت قوات الشريط الحدودي ٦ قذائف مدفعية باتجاه بلدة ياطر، حيث تتمركز القوة الهولندية (**المصدر نفسه**).

وظهر يوم الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، اتسع نطاق الحرب الاسرائيلية ضد الجنوب ليشمل قرى في القطاع الاوسط، تعرضت لمحاولة إغارة من الطائرات المعادية، فيما بقيت أنباء الحشود العسكرية الوحيدة المتداولة في القطاع الشرقي وقراه («**السفير**»، ٢٠/٩/١٩٨٠). وفي دمشق، قالت صحيفة البعث «إن القوات الاسرائيلية ومعها قوات الخائن سعد حداد عاودت اللعبة القذرة بإفراغ الجنوب كلياً من الوجود

الفلسطيني عن طريق تصعيد سياسة الارض المحروقة». وأضافت قائلة «ان اسرائيل تريد من الجنوب الآن أن يصبح الجسر الموصل الى المحطة الاخيرة في كامب ديفيد، وليس من الصعب الكشف عن عنوان هذه المحطة الكبيرة، وهو تصفية القضية الفلسطينية عن طريق فرض التسوية الاستسلامية بالقوة» وتوقعت الصحيفة زيادة شراسة العدو بعد ان لمس، عن قرب، المواقع الفدائية، وصمود القوات الوطنية المشتركة وضراوة مقاومتها واوضحت قائلة «ان هذا ما جعله يتاكد بنفسه من ان اجتياح الجنوب اللبناني ليس نزهة مريحة وان الخسائر التي تنتظره في كل مرة فاقت توقعاته وحساباته»

واشارت البعث الى «ان استمرار العدوان الاسرائيلي على الجنوب وتكثيف العمليات الوحشية ضد لبنان يوضح للعيان ان العدو يهدف لتحقيق **مهمتين**

أولاهما وضع الفلسطينيين أمام خيار واحد فإما الوقوع بين المطرقة والسندان في الجنوب حتى التصفية التامة، وإما القبول بترتيبات كامب ديفيد.

والثانية التهيئة لتوجيه ضربة عسكرية حاسمة ضد سورية تبدو مرجحة هذه الايام بعد الاعلان الوحدوي بين سورية وليبيا» واضافت الصحيفة «ان هذه الخطة لن ترى النور الاّ إذا استطاع العدو تصفية المقاومة الفلسطينية وتحطيم سورية» (نقلاً عن **«فلسطين الثورة»**، ٢٠/٩/١٩٨٠). ولليوم الخامس على التوالي، واصل العدو الاسرائيلي قصفه المركز لمنطقة الجنوب، في حين هاجمت القوات الاسرائيلية، مستخدمة مليشيا سعد حداد كغطاء، بعض القرى الواقعة في نطاق عمل قوات الطوارىء الدولية في الجنوب ونسفت فيها بعض المنازل (**المصدر نفسه**، ٢١/٩/١٩٨٠)

وأعلن ناطق بلسان قوات الطوارىء الدولية انه «اطلقت من منطقة قوات الأمر الواقع خمسون قذيفة مدفعية ما بين الثانية والسابعة صباحاً من يوم ٢٠/٩/١٩٨٠، باتجاه منطقتي صور والرشيدية» (**المصدر نفسه**). وأعلن ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة «أن العدو الاسرائيلي - الانعزالي بدأ عند الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء ٢٠/٩/١٩٨٠ قصفاً مدفعياً على القطاع الأوسط شمل البياضة وقانا ودير عامص، واستمر حتى السابعة الا عشر دقائق».

وأضاف الناطق «أنه عند الساعة السابعة الا خمس دقائق وسع العدو الاسرائيلي - الانعزالي من نطاق قصفه فشمل رأس العين، عين بعال والحوش. وبعد ذلك، لوحظ نشاط الطائرات الاسرائيلية الهليوكبتر فوق مرجعيون. وفي التاسعة والدقيقة الرابعة عشرة، قام زورق معاد باطلاق نيران أسلحته الرشاشة على منطقة المعلية في الوقت نفسه، الذي كانت فيه القوات الاسرائيلية تنير المنطقة وتطلق نيران مدافع دباباتها المتمركزة بالبياضة باتجاه المعلية ورأس العين (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ٢١/٩/١٩٨٠، قامت الطائرات الاسرائيلية المقاتلة بعمليات استكشافية على طول الساحل قرب تل - أبيب، وذلك إثر إبلاغ زائف عن وجود زوارق للفدائيين الفلسطينيين في البحر. وقال متحدث باسم الشرطة الاسرائيلية أن شخصاً مجهولاً اتصل هاتفياً بالسلطات الاسرائيلية وحذرها من ان زورقين من المطاط مجهولي الهوية يحملان فدائيين فلسطينيين مسلحين يقتربان من الساحل الاسرائيلي ولم تجد الطائرات التي أطلقت بعض القنابل المضيئة وحلقت على علو منخفض اي اثر لزوارق الفدائيين (**«السفير»**، ٢٢/٩/١٩٨٠) وفي وقت لاحق، أكدت مصادر الأمم المتحدة في جنوب لبنان، التحركات العسكرية التي تقوم بها القوات الاسرائيلية ومليشيات سعد حداد في مناطق الشريط الحدودي. وقالت هذه المصادر ان اهداف هذه التحركات استكشافية، وقد شملت قرية طير حرفا، حيث دخلت ليل ٢٠/٩/١٩٨٠، المنطقة سبع سيارات لاندروفر ومجنزرة ثم غادرت المنطقة باتجاه منطقة شمع في وقت شهدت فيه قرية مروحين تحركات مماثلة (**«فلسطين الثورة»**، ٢٢/٩/١٩٨٠) وفي غضون ذلك، أبلغ سعد حداد، بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٠، رؤساء البلديات الاسرائيلية في الجليل الذين كانوا في زيارة للشريط الحدودي قوله «علينا ان نبعد الفدائيين الى ما وراء الزهراني حتى لا يستطيعوا الحاق الاذى بالمواطنين لا في منطقتنا ولا في منطقتكم» (**المصدر نفسه**).

دخلت حرب الإبادة الاسرائيلية - الحدودية ضد الجنوب ومنطقة صور تحديداً، أسبوعها الثاني يوم ١٩٨٠/٩/٢٣ عندما فتحت المدفعية الثقيلة نيرانها باتجاه مناطق صور محدثة مزيداً من الدمار دون أن تسجل سقوط إصابات في الأرواح. فقد استيقظ أهالي صور، فجر ١٩٨٠/٩/٢٣، على أصوات خمس قذائف أطلقتها مدفعية المليشيات الحدودية من مواقعها في مروحين، سقطت في منطقتي الحوش والمعمورة، وأحدثت أضراراً مادية في البساتين قرب الطريق العام. وكانت مناطق الاستراحة، الشواكير ورأس العين، قد تعرضت عند العاشرة من مساء اليوم السابق، ٢٢ - ١٩٨٠/٩/٢٣، لقصف من مدفعية الزوارق الاسرائيلية، ولرمايات من الرشاشات الثقيلة. فتصدت كمائن القوات المشتركة البحرية للزوارق واشتبكت معها لمدة ساعتين، كما حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق مناطق الجنوب من صيدا حتى القطاع الشرقي وشملت طلعاتها مدينة بيروت حيث تصدت لها مقاومات القوات المشتركة. وفي القطاع الشرقي، فتحت القوات الاسرائيلية المتمركزة في تلال شبعا، نيران رشاشاتها الثقيلة عند السادسة من صباح ١٩٨٠/٩/٢٣، باتجاه محيط شبعا واستمر اطلاق النار حوالي ربع ساعة (**السفير**، ١٩٨٠/٩/٢٤) وبتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٦، أعلن متحدث باسم قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، أن زورقاً اسرائيلياً قصف مرفأ صور ليل ١٩٨٠/٩/٢٥، ولم يسفر القصف عن وقوع إصابات في الأرواح، وقال ان المدفعية الساحلية للقوات المشتركة أطلقت نيرانها باتجاهه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٩/٢٧) وأدلى ناطق باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بتصريح، مساء ١٩٨٠/٩/٢٦، قال فيه. «ان زوارق اسرائيلية شوهدت التاسعة والربع مساء ١٩٨٠/٩/٢٥، ترافقها طائرات هليوكبتر تجوب المياه الاقليمية اللبنانية مقابل مدينة صور والشواكير ومخيم الرشيدية» (**المصدر نفسه**).

وبعد أسبوع من الهدوء، عاودت القوات الاسرائيلية ومليشيات الشريط الحدودي، بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٩، قصف محلة البص عند مدخل صور، واستهدف القصف المناطق السكنية والبساتين المحيطة. فسقط عدد من الجرحى، واحترقت سيارتان وفي الساعة الثانية والنصف من التاريخ نفسه، حلقت طائرات اسرائيلية فوق المنطقة التي تعرضت للقصف فأطلقت باتجاهها رمايات مضادة. وفي السادسة والربع، تجدد قصف المدينة. («**النهار**»، ١٩٨٠/٩/٣٠). وفي هذه الأثناء، كانت القوات الاسرائيلية تواصل حشودها وتحركاتها العسكرية في مختلف المناطق وأفادت المعلومات الواردة من الشريط الحدودي، ان آليات وفرق مشاة كوماندوس اسرائيلية تمركزت في المنطقة الشرقية من الجنوب وأكدت مصادر القوات الدولية في القطاع الشرقي هذه الحشود. وسجلت المعلومات الواردة من الشريط الحدودي دخول عشر آليات إسرائيلية الى حرج بركات وثكنة مرجعيون، حيث يوجد مركز قيادة القوات الاسرائيلية. كما سجلت دخول بعض القوات الاسرائيلية الى تلال كفرشوبا المحتلة، واعلان حالة الاستنفار القصوى في صفوف المليشيات الحدودية والقوات الاسرائيلية. («**السفير**»، ١٩٨٠/٩/٣٠). وعلى الصعيد ذاته، ذكرت مصادر الأمم المتحدة في بيروت أن العدو الاسرائيلي كثف من تحركاته العسكرية البرية خلال الـ٤٨ ساعة الماضية في منطقة البياضة القريبة من صور في مهمة لم يعرف هدفها وقد أكدت قيادة القوات الدولية في القطاع الاوسط هذه التحركات وأعلنت القوات الايرلندية والهولندية والغانية والفيجية حالة الاستنفار بعد وصول هذه المعلومات تحسباً من أي اعتداء مفاجىء (**المصدر نفسه**).

المقدم الطيار
حسين عويضة

الوضع في الجنوب والموقف الفلسطيني من الحرب العراقية -الايرانية.

الفترة الممتدة بين العاشر من أيلول والعاشر من تشرين الأول (التي يغطيها هذا التقرير) شهدت استمرار التركيز الفلسطيني على الوضع في جنوب لبنان، وذلك استعدادا لمواجهة هجوم إسرائيلي كبير، مرتقب الوقوع. كما شهدت هذه الفترة نشاطا فلسطينيا واسعا رافق اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، وتبلور في مسعى للقيادة الفلسطينية من أجل وقف هذه الحرب.

الوضع في الجنوب اللبناني

بعد ارتداد الهجوم الإسرائيلي أمام بسالة القوات المشتركة في قلعة الشقيف - أرنون في الثامن عشر من آب ١٩٨٠، ظل خطر قيام إسرائيل بهجوم جديد قائما، ممّا حفز القيادة الفلسطينية على رفع مستوى الاستعدادات العسكرية، والتنظيمية، والسياسية لمواجهة الخطر.

وقد واصلت إسرائيل والميليشيات المتعاونة معها في الجنوب إعتداءاتها (راجع في هذا العدد. **المقاومة الفلسطينية عسكريا**) متناغمة، في ذلك، مع نشاطات «القوات اللبنانية» الرامية إلى توسيع رقعة السيطرة الانعزالية الكتائبية. وفي مقابل ذلك، نشطت الثورة الفلسطينية، في مجال تنظيم أوسع الاستعدادات لتحسين ظروف المواجهة وإمكاناتها وأساليبها. وكذلك، عملت في مجال التعاون مع الحركة الوطنية اللبنانية، لتنظيم عمل القوات المشتركة، ولتنقية الأجواء الشعبية من تأثيرات المحاولات الجارية لتعكيرها، أو لتعكير جو العلاقات القائمة بين الثورة الفلسطينية وأيٍّ من أطراف الحركة الوطنية اللبنانية.

وفي ٩ / ٩ / ١٩٨٠، رئس الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، إجتماعا للّجنة العسكرية للتعبئة العامة، وهي اللجنة التي تتولى الإشراف على أعمال التدريب الواسعة، الجارية في إطار تحقيق قرار التعبئة العامة للجماهير الفلسطينية. وفي الاجتماع، شرح عرفات الضرورات الوطنية التي أملت على الثورة الفلسطينية اتخاذ قرار التعبئة، وأعطى توجيهاته بصدد تطبيقها، مشددا على ضرورة أخذ الحيطة والحذر («وفا»، ١٠ / ٩ / ١٩٨٠)

وبعد يومين من هذا الاجتماع، إفتتح عرفات الدورة العسكرية الخاصة بقوات الإحتياط المركزية موضحا، أمام حشد المنتسبين إليها، أنه «عندما يشتد الخطر لا بد من تعبئة كل قوى الشعب لمواجهة العدو، الرجال والنساء والأطفال. وكل فلسطيني قادر على حمل السلاح لا بد من أن يحمل السلاح، ويقاتل دفاعا عن الثورة» (المصدر نفسه). وبهذا القول، يعطي عرفات للخطر الإسرائيلي القائم والمرتقب حجمه الكبير، في

تقديرات القيادة الفلسطينية التي تعده الخطر الرئيسي، وتدعو لتعبئة الجهود كلها لمواجهته، ومنع العدو والمتعاونين معه من تحقيق أهدافهم؛ حيث «تنتظرنا معارك طاحنة كانت بدايتها معركة أرنون – الشقيف» كما تنبأ عرفات (المصدر نفسه).

وزيادة في التأكيد على ضرورة رفع الاستعدادات للمجابهة، تفقّد القائد العام للثورة الفلسطينية، بعد افتتاح الدورة، المعسكرات التي أقيمت لتدريب المُقاتلين والمُقاتِلات، والتقى بقادتها وكوادرها مزوداً إياهم بتوجيهاته (المصدر نفسه).

وفي اليوم التالي، وفي السياق ذاته، عقدت القيادة المشتركة في الجنوب اجتماعاً حضره من أعضاء «اللجنة الأمنية العليا المشتركة» الإخوة هايل عبد الحميد «أبو الهول» ، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، وأحمد اليماني «أبو ماهر»، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأبو الياس، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني، والشيخ مصطفى، عضو قيادة حركة «أمل». وتم، في الاجتماع، تدارس الأوضاع الأمنية، وسبل توفير الأجواء الملائمة لتركيز الجهود الفلسطينية واللبنانية الوطنية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية؛ وذلك في ضوء مسلسل الأحداث التي استهدفت إرباك الجبهة الداخلية وتشتيتها («وفا»، ١٢ / ٩ / ١٩٨٠).

والوضع في الجنوب، كان، أيضاً، بين الموضوعات التي بحثها اجتماع اللجنة التنفيذية لـ(م.ت.ف.) عندما انعقد برئاسة عرفات، في ١٤ / ٩ / ١٩٨٠ في بيروت. كما كان في صلب المحادثات التي جرت بين القيادة الفلسطينية وقادة الحركة الوطنية اللبنانية؛ حيث تناوله الاجتماع الذي عُقد في ١٧ / ٩ / ١٩٨٠، وضم السيد وليد جنبلاط، رئيس المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وصلاح خلف «أبو إياد»، عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» («وفا»، ١٧ / ٩ / ١٩٨٠). والاجتماع الآخر الذي عقده خلف ونمر صالح «أبو صالح»، عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» مع إبراهيم قليلات، رئيس مجلس قيادة حركة الناصريين المستقلين «المرابطون» في اليوم ذاته (المصدر نفسه).

وفي ٢٠ / ٩ / ١٩٨٠، رئس عرفات اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، الذي أولى هذا الموضوع عنايته الكاملة وقرر اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة العربدة الإسرائيلية في الجنوب («وفا»، ٢٠ / ٩ / ١٩٨٠).

ولما كان هذا الموضوع على قدرٍ كبير من الأهمية، جرت مناقشته، أيضاً، خلال الاتصالات التي أجرتها القيادة الفلسطينية مع القادة العرب في هذه الفترة، سواء عبر الرسائل المتبادلة أو أثناء اللقاءات الشخصية؛ وقد نوقش في لقاء عرفات وعدد آخر من القادة الفلسطينيين مع الرئيس العربي السوري حافظ الأسد في دمشق، في ٢١ / ٩ / ١٩٨٠؛ حيث جرى تفحص أسس التنسيق الفلسطيني – السوري في مواجهة الخطر الإسرائيلي. ثم ترأس عرفات وفداً فلسطينياً كبيراً ضم الأمناء العامِّين للمنظمات الفلسطينية، أو نوابهم وزار العاصمة الليبية، والتقى، في ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠، مع العقيد معمر القذافي؛ حيث نوقش الوضع في الجنوب في هذا اللقاء أيضاً.

كما ان موضوع الجنوب، استحوذ، كما سنرى، على جزء كبير من المناقشات التي أجراها عرفات وأعضاء الوفد الفلسطيني، الذين زاروا كلًّا من طهران وبغداد، مع المسؤولين في كل من إيران والعراق بعد اندلاع الحرب بينهما

وكان هذا الموضوع، كذلك، في صلب الاهتمامات التي شغلت الوفد الفلسطيني الذي اشترك في مناقشات الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية فلسطين، والاتصالات التي أجراها الوفد مع وفود الدول الشقيقة والصديقة إلى الدورة.

كل هذا النشاط والاهتمام يعطي صورة عن الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة الفلسطينية، في هذه المرحلة، لمسألة مواجهة الخطر الاسرائيلي، والتي تجعلها تصر على وضعه على رأس قائمة الأخطار التي ينبغي تركيز الجهود الفلسطينية والعربية ضدها.

الموقف من الحرب العراقية -الإيرانية

في النصف الثاني من شهر أيلول، اشتد توتر العلاقات العراقية الايرانية إلى أن بلغ درجة الحرب الشاملة بين البلدين، واخترق الجيش

العراقي الحدود، التي رسمتها الاتفاقية الايرانية العراقية لعام ١٩٧٥، في حملة عسكرية كبيرة اشتركت فيها الأسلحة البرية والجوية والبحرية.

ولأن القيادة الفلسطينية كانت على صلة بتطورات العلاقات العراقية - الايرانية، منذ أخذت هذه العلاقات تتوتر بعد نجاح الثورة الايرانية، ومن خلال السعي المتصل لمنع تدهورها، فإنها لم تفاجأ بهذه الحرب، ولم تضطرب إزاءها، وإزاء التقديرات التي التقت حول احتمال توسعها وامتدادها. بل كانت، على النقيض من هذا، في مقدمة المبادرين للتحرك في مسعى فوري يدفعه الأمل بعمل شيء لوقف الحرب وحمل طرفيها على نبذ الاحتكام للسلاح.

وهكذا، وصل إلى طهران، في ١٦/٩/١٩٨٠، وفد قيادي فلسطيني، ضم اثنين من أعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، هما العميد سعد صايل «أبو الوليد» وهاني الحسن، ومعه رسالة من عرفات إلى الرئيس الايراني الدكتور الحسن بني صدر. وبينما كان الوفد يفتتح حلقة جديدة في سلسلة المساعي الفلسطينية لتلطيف الأجواء بين البلدين الجارين تلقى عرفات رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين تتعلق بالأوضاع الراهنة، في ضوء التصعيد الصهيوني ضد الجنوب اللبناني، وكذلك بالاشتباكات على الحدود الايرانية - العراقية («وفا»، ١٨/٩/١٩٨٠).

أما في طهران، فان الوفد الذي استقبل من قبل الرئيس بني صدر أجرى مناقشات مطوّلة مع الجانب الإيراني وصفها هاني الحسن، في تصريح أدلى به، بأنها شملت تقييماً «لمجمل الأوضاع الدولية، وانعكاساتها على المنطقة، وما نتوقعه من تطورات إيجابية وسلبية». وكان الوفد قد استمع، كما قال الحسن، إلى إيضاحات الرئيس بني صدر «للرؤية السياسية الشاملة لإيران، من مختلف القضايا، وخصوصاً الوضع على الحدود الإيرانية - العراقية». وفي تصريحه، ألمح الحسن إلى الأمر الرئيسي الذي يستند إليه الموقف الفلسطيني في هذه المسألة حين قال: «إن علينا جميعاً أن نتضامن من أجل هزيمة الصهيونيّة والأمبريالية الأميركية» («وفا»، ١٩ / ٩ / ١٩٨٠).

وعندما اتسع نطاق الحرب، وانفجرت على نحو شامل بعد هذا بأيام، وجّه عرفات رسالة عاجلة إلى الرئيس صدام حسين تحمل رغبته في أن يسهم العراق، من جانبه، بوضع حد لهذه الحرب المؤسفة. وفي اليوم نفسه، ألمح صلاح خلف، الذي كان مدعواً للحديث أمام دورة فلسطينية تدريبية، إلى المسعى الفلسطيني لوقف الحرب مبيّناً أن المبعوثين الفلسطينيين إلى طهران ينشطون في هذا الاتجاه. ومرجحاً احتمال أن يواصل عرفات بنفسه هذا المسعى («وفا»، ٢١ / ٩ / ١٩٨٠).

تحرك عرفات: وفي ٢٣/٩/١٩٨٠، صدر عن عرفات نداء علني جاء بصيغة رسالة موجهة إلى الرئيسين الايراني والعراقي كليهما، يدعوهما فيها إلى العمل على «ما يحقن الدماء، ويوقف التدهور، ويحفظ المنطقة من الدماء حتى لا يشمت أعداؤنا بنا، وحتى لا تفرح الصهيونية بما يحدث». وفي هذه الرسالة، تظهر قناعة القيادة الفلسطينية بأن «كل شيء بالنوايا الطيبة الحسنة قابل للحل وكل شيء بالإرادة والإيمان يمكن أن يجد مخرجاً»، نص الرسالة الكامل في («وفا»، ٢٤ / ٩ / ١٩٨٠). وأشفع عرفات نداءه هذا باتصالات هاتفية أجراها مع المسؤولين في البلدين (**المصدر نفسه**).

وبدأ التحرك المرتقب لعرفات في اليوم التالي؛ حيث وصل إلى بغداد، وعقد لقاء مطولاً مع الرئيس حسين. وقالت مصادر فلسطينية ان البحث، في هذا اللقاء، تناول «التطورات الأخيرة في المنطقة وخاصة الوضع العسكري على الحدود الإيرانية - العراقية». وقد حرص عرفات على أن يطلع الجانب العراقي «على الوضع في جنوب لبنان، والتصعيد الصهيوني ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني»، وذلك، كما هو واضح، في محاولة لشد الانتباه إلى مصدر الخطر الرئيسي الذي يتهدد المنطقة العربية المتمثل باسرائيل. وبالرغم من أن اللقاء، كما أصبح مفهوماً، لم يؤد الى اقناع الجانب العراقي بوقف الحرب مما يسهّل إمكانية التفاهم اللاحق مع إيران، فقد حرص الجانب الفلسطيني، إنسجاماً مع مسعاه إلى التهدئة، على وصف جوّه بأنه «جو من الإخوة والتضامن

والتفاهم والإيجابية لما فيه المصلحة القومية العليا، ومصلحة أمتنا العربية والاسلامية». ومع ذلك، أيضا، تم الاتفاق على متابعة الاتصالات وتبادل الآراء حول مختلف تطورات الموقف («وفا»، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٠).

ومن بغداد انتقل عرفات، عبر أراضي الاتحاد السوفياتي، إلى طهران. وهناك، أيضا، عقد سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين الإيرانيين. فالتقى مع الإمام الخميني في لقاء لم ينشر شيء عمّا دار فيه، كما التقى مع الرئيس بني صدر وغيره من القادة الإيرانيين عدة مرات. وفي لقائه مع بني صدر، ركز الجانب الفلسطيني، أيضا، على ضرورة توجه الجميع إلى مقاتلة العدو الصهيوني والامبريالية الأميركية. واثر اللقاء، الذي وصفته المصادر الفلسطينية بأنه تمّ في جو ودي وأخوي، أعلن هاني الحسن: «إننا لم نأت الى هنا لنقوم بوساطة لأن احداً لم يطلب منا ذلك، وإنما أتينا لتبادل وجهات النظر مع الإخوة في الثورة الايرانية حول الأوضاع الخطيرة التي تجري في المنطقة». وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» محدداً أحد دوافع المسعى الفلسطيني: «إن أقلّ ما تقتضيه، منا، العلاقة الأخوية التي تربط بيننا وبين الثورة الايرانية أن نفعل ذلك» («وفا»، ٢٨/٩/١٩٨٠).

وفيما عدا إشارات قليلة صدرت عن متحدثين باسم الوفد الفلسطيني الذي زار كلًّا من بغداد وطهران تتصل بايضاحات للموقف الفلسطيني وحده، فان مصادر الوفد لم تكشف النقاب عن النتائج التي انتهت إليها محادثاتهم في البلدين. أما المصادر الصحفية فقد وصفت مهمة الوفد الفلسطيني بأنها كانت شاقة ومعقدة في كل من طهران وبغداد، ناسبة ذلك إلى تمسك كل واحد من الطرفين بمواقفه («السياسة»، الكويت، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٠).

في غضون ذلك، ألقت افتتاحية كتبتها فلسطين الثورة، اللسان المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مزيداً من الأضواء على دوافع المسعى الفلسطيني لوقف الحرب، فقالت: إن قلوب الفلسطينيين تدمى إزاء هذه الحرب، لأنهم «يعرفون أن جيش العراق هو جيش لتحرير فلسطين، وان الثورة الإيرانية المباركة بقيادة الإمام الجليل الخميني قد أسقطت الجدار الإيراني الذي كان الدعامة الكبرى لوجود إسرائيل». وعلى هذا، طبقا للمجلة الفلسطينية، «تحرك عرفات في أصعب الظروف ليقول في بغداد كلمة فلسطين، وليقول في طهران، أيضا، كلمة فلسطين». وركزت الافتتاحية على ما تراه القيادة الفلسطينية من «أن الحرب يجب أن تشن ضد الصهيونية والامبريالية الأميركية، أما الصراعات الجانبية... فيجب أن تحل عبر المفاوضات وبالطرق السلمية» («فلسطين الثورة»، ٢٩ / ٩ / ١٩٨٠).

وهذا، بالتحديد، ما أوضحه خطاب ألقاه صلاح خلف بعد عشرة أيام من اندلاع الحرب، وذلك عندما تحدث في احتفال أقيم في قلعة الشقيف – أرنون تكريما للأبطال الذين دافعوا عنها، وتكريما أيضا للاديبين معين بسيسو وحسين مروة اللذين فازا بجائزة اللوتس الأدبية الدولية، حيث قال: «إن ما يهمنا هو وقف النزيف». وقد ندد خلف بموقف الولايات المتحدة الأميركية «التي تريد استمرار هذه الحرب حتى تتذرع بالتدخل لمحاصرة المنطقة العربية بمزيد من أساطيلها»، وأوضح «إننا، من موقع المحبة للعراق وإيران، ولسنا من موقع المنحاز لأحد، نطالب البلدين بوقف النار فوراً لأن الذين يشجعون العراق على الاستمرار في هذه الحرب لا يريدون سوى إنهاء العراق وإيران معا» («وفا»، ٢ / ١٠ / ١٩٨٠).

التنسيق مع الجزائر: أما عرفات، فقد عبر، مرة أخرى، أراضي الاتحاد السوفياتي منتقلا من طهران إلى الجزائر؛ حيث التقى، في ٢/١٠/١٩٨٠، الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من أجل تبادل الرأي، وتنسيق المساعي الفلسطينية مع المساعي الجزائرية. وقال عرفات بعد اللقاء: «إننا بحثنا النتائج الخطيرة المترتبة على استمرار القتال بين الجانبين وضرورة أن تساهم الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية والاسلامية بكل جهودها وبما لديها من تأثير على الطرفين لايقاف القتال» («وفا»، ٢/١٠/١٩٨٠). وواصل، بعد ذلك الاتصالات مع الجانب الجزائري بهذا الخصوص.

وفور عودته إلى بيروت، ترأس عرفات اجتماعا عقدته اللجنة التنفيذية للمنظمة واستعرضت فيه معطيات الوضع بعد أن استمعت لتقرير مفصل قدمه رئيسها عن المساعي التي قام بها في كل من بغداد وطهران والجزائر، وعن الاتصالات الأخرى التي أجراها. وناقشت اللجنة، باستفاضة، ملابسات الوضع من جوانبه كافة، وخصوصا المعارك الدائرة على الحدود الإيرانية – العراقية، وتأثيرات التطورات المستجدّة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. وانتهى اجتماع اللجنة التنفيذية إلى التأكيد على ضرورة الاستمرار ببذل المساعي الحميدة لإعادة السلام والوئام بين البلدين الشقيقين («وفا»، ٤ / ١٠ / ١٩٨٠).

الاتصالات العربية والدولية: إثر عودة الوفد الفلسطيني من بغداد وطهران، لم تنقطع الاتصالات معهما بل استمرت عبر المراسلات التي ينقلها الرسل بين رئيس اللجنة التنفيذية والمسؤولين في البلدين، في حين وسّعت القيادة الفلسطينية مسعاها لوقف الحرب وذلك على الصعيدين العربي والدولي

فعلى الصعيد العربي، اتفقت القيادة الفلسطينية مع الجزائر على التنسيق بينهما بصورة مستمرة («السفير»، ٣٠ / ٩ / ١٩٨٠). وتبادل عرفات الرسائل مع عدد من المسؤولين العرب الآخرين. وفي دمشق، التقى عرفات وعدد أخر من القادة الفلسطينيين مع الرئيس حافظ الأسد. وقد تم كل هذا في حركة نشطة ودائبة جرت تحت تأثير الإحساس بأن تقادم الحرب الإيرانية – العراقية كما وصفته مصادر فلسطينية «هو في الوقت ذاته تسارع للاندفاع العسكري الأميركي في الخليج للهيمنة هيمنة مباشرة، وللامساك بناصية الأمور إمساكا مباشرا» («الهدف»، ٤ / ١٠ / ١٩٨٠). ومن التنسيق مع الجزائر، والاتصالات والمراسلات المتبادلة مع دول عربية أخرى، انتقلت القيادة الفلسطينية إلى الصعيد الدولي، فعملت على صياغة اقتراح يقضي بدعوة مكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز للانعقاد من أجل مناقشة الموضوع. وفي سياق الاعداد لهذا الاجتماع، تبادل عرفات عدة رسائل مع كل من الرئيس الكوبي فيديل كاسترو، والرئيس اليوغسلافي ميانوفيتش («وفا»، ٨/ ١٠/ ١٩٨٠). كما استقبل عدداً من سفراء دول عدم الانحياز حاثا الأطراف كافة على بذل مساعيها من أجل وقف الحرب.

دوافع المسعى الفلسطيني: ومما لا شك فيه أن عوامل أساسية تكمن وراء هذا النشاط، وتحرّك المسعى الفلسطيني لمنع تدهور الموقف، وسواء جرى الافصاح عن هذه العوامل، بكثير أو قليل من التبسط، فانه يمكن إيجازها فيما يلي:

١ – تدور هذه الحرب بين بلدين أحدهما عربي والآخر إسلامي ولمنظّمة التحرير الفلسطينية علاقات جيدة معهما، وكلاهما يُنتظر أن يسهم في الصراع الرئيسي الذي ينبغي التركيز عليه؛ وهو الصراع مع الامبريالية والصهيونية وإسرائيل، وفي مقدور كل منهما أن يلعب أدوارا إيجابية في هذا المجال. وحين ينشغل البلدان في حرب بينهما فان هذا يؤثر تأثيراً سلبيا على الدور المطلوب منهما.

٢ – أدت الحرب إلى تدمير جزء كبير من الطاقات العسكرية والاقتصادية للبلدين، وهذا، في الحسابات الختامية، يعد خسارة لحركة التحرر الوطني العربية، وحركة التحرر الوطني الإيرانية، وهو بالتالي إضاعة لطاقات كان ينبغي أن تنصب ضد العدوان الصهيوني.

٣ – إن الخلافات الحدودية بين العراق وإيران لا تقتضي إشعال حرب كهذه من أجل حلها. ومن الممكن، في كل وقت، اللجوء إلى أساليب أخرى سلمية من أجل تسوية الخلافات.

٤ – يعطي انفجار الموقف بين العراق وإيران، الفرصة لاسرائيل كي تدعي بأنها ليست مصدر التوتر في الشرق الأوسط وترفض ما يتهمها به معظم أعضاء المجتمع الدولي بهذا الخصوص. وتستطيع إسرائيل أن تدعم، استطراداً لهذا، إدعاءها القائل بأن قضية فلسطين ليست هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

٥ – تفتح الحرب فرصة كبيرة أمام الولايات المتحدة للتدخل العسكري، وتعطيها، في كل الأحوال؛ سببا لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وفي دول عربية أخرى محققة خططها المعدة والمعلن عنها مسبقا لهذه الغاية، وبهذا يمكن أن تزداد هيمنة الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، كما تزداد إمكاناتها لتوجيه

سياسات بعض دوله.

٦ - تجتذب الحرب الأنظار بكل ما تحمله من مخاطر، فتصرفها عن التركيز على قضية فلسطين، في وقت تحتاج فيه هذه القضية إلى أقصى التركيز عليها. وتعرض لاحتمالات التبديد مكاسب كبيرة حققها الشعب الفلسطيني حتى الآن عبر سنوات البذل والتضحية والجهد المتواصل.

٧ - يضاف لهذا كله، ان منظمة التحرير الفلسطينية التي تربطها بالثورة الإيرانية أوثق الروابط الأخوية، مثلما تجمعها روابط مشتركة عديدة مع العراق، والتي تتحسس المخاطر الكبيرة الناجمة عن الحرب بأبعادها المحلية والعربية والدولية، قد وضعت في زاوية حادّة بين الطرفين اللذين يطالبها كل واحد منهما بأن تنحاز لجانبه.

ولهذا كله، اتخذت القيادة الفلسطينية موقفاً متشدداً في الالتزام بما هو جوهري في الوقت الراهن، وهو العمل لوقف نزيف الدم والطاقات ومحاولة إطفاء الحريق الذي اشتعل. كما امتنعت هذه القيادة، بدقة تامة، عن الادلاء بأي تصريح، أو بيان، يكون من شأنه تأجيج النار المشتعلة.

وإن كانت القيادة الفلسطينية، وخصوصاً قيادة «فتح» واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ، قد التزمت بمنتهى الاتزان والدقة في الافصاح عن الموقف الفلسطيني إزاء هذه الحرب، فقد فعلت ذلك انطلاقاً من القاعدة التي عبر عنها عرفات في الجزائر بقوله: «إنّنا لسنا وسطاء، وكلنا كعرب ومسلمين، نتحرك من أجل السلام والوئام بين الأشقاء» («السفير»، ٢/١٠/١٩٨٠).

وإلى جانب الدقة والاتزان الشديدين في تصريحات وبيانات الهيئات القيادية المشار إليها، صدرت تصريحات أخرى أفصحت عن مواقف تنطلق من ادانة الحرب، وتشارك في الاجماع على ضرورة وقفها، وتتجاوز ذلك إلى إدانة الطرف الذي بدأها، وتتشدد في التركيز على ضرورة حماية الثورة الإيرانية، ورفض أية محاولة لاضعافها أو إسقاطها. من ذلك موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد ركز أمينها العام، نايف حواتمه، في حديثه عن الحرب، على دور الثورة الإيرانية في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية، وذكر بما أنجزته حين نقلت إيران من دور شرطي الخليج إلى دولة غير منحازة، كما ركز على موقفها المناهض لسياسة كامب ديفيد، ومساندتها للثورة الفلسطينية. ووصف حواتمه سياسة إيران بأنها «برغم كل أخطائها، معادية للامبريالية والرجعية والصهيونية، وتخدم الثورة الفلسطينية وقوى التحرر العربية». ثم خلص إلى القول: إن «محاولة الاطاحة بالثورة الإيرانية تصب في خدمة أميركا والرجعيات العربية وإسرائيل». وإلى القول أيضاً، إن «من حق الثورة الإيرانية الاستمرار في الدفاع عن نفسها وحماية حدودها ضد كل أنواع العدوان» (الحديث كاملاً في «الحرية»، ٦ / ١٠ / ١٩٨٠).

وبهذا «النَّفس» تحدثت افتتاحية مجلة الهدف مفصحةً عن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: «في ظل استمرار المعارك فان على الجماهير العربية والإيرانية وكل القوى المحبة للسلام العمل لوقف هذه الحرب، ولكن ضمن إطار يضمن للثورة الإيرانية انتصارها واستمرارها... ويكثّف كل الجهود والقدرات في المنطقة لإنجاز المهام الرئيسية المناطة بحركة التحرير العربية في التصدي لمخطط كامب ديفيد بكل أبعاده وحلفائه» («الهدف»، ٤ / ١٠ / ١٩٨٠). وهذا المعنى أكده نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، أبو علي مصطفى، حين دعا، بدلاً من إثارة هذه الحرب إلى أن يقف الجميع «في وجه سياسة كامب ديفيد وأهله والقواعد الأميركية التي تزرع هنا وهناك في منطقتنا، وفي وجه إسرائيل التي تحتل فلسطين والجولان وسيناء» («الحرية»، ١٣ / ١٠ / ١٩٨٠).

ولو شئنا أن نلخّص ما يلتقي حوله الفرقاء الفلسطينيون كافة، إزاء هذه الحرب، يمكننا أن نستعين بما قاله عضو اللجنة المركزية «فتح» ماجد أبو شرار: «إن هذه المعركة الدائرة بين إيران والعراق، تهدر طاقات بلا حدود كان يفترض أن تتوجه لإدارة الصراع بشكل أرقى ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، من أجل تصفية مصالح الامبريالية في المنطقة» (المصدر نفسه).

ف. ح.

المناطق المحتلة بين القمع والتهويد

تميزت السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة، خلال الشهور الماضية، بارتفاع وتيرة قمعها للأهلين العرب. وقد مسّت هذه السياسة رؤساء البلديات والمجالس المحلية، آخذةً ثلاثة أشكال هي: إبعاد عدد منهم الى خارج الوطن، والتعرض لعدد آخر منهم بهدف وضع حد لحياتهم، وفرض القيود على من تبقى تحت وطأة التهديد والوعيد وحتى الاعتقال. كما أن هذه السياسة مسّت الرموز الوطنية في الهيئات والمؤسسات في المناطق المحتلة حيث أصبح هؤلاء يجدون أنفسهم معرضين، في كل وقت، للاعتقال او للإقامة الجبرية، البيتية منها، والنهارية لمدة طويلة. وكان رؤساء الصحف الوطنية، مأمون السيد رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، وبشير البرغوتي رئيس تحرير صحيفة «الطليعة»، وأكرم هنية رئيس تحرير صحيفة «الشعب» على رأس القائمة الطويلة للخاضعين لأوامر الإقامة الجبرية.

وقد تميزت السياسة الاسرائيلية أيضاً، بالشراسة والوحشية التي ترمي الى القتل سواء في مواجهتها لطلبة المدارس والجامعات المتظاهرين وغير المتظاهرين؛ حيث لقي عدد منهم مصرعه، أو في تفننها في استخدام أساليب التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين؛ حيث لفظ عدد منهم أنفاسه الأخيرة تحت وطأة التعذيب.

وسط ارتفاع وتيرة القمع هذه الرامية الى قهر الشعب الفلسطيني، تمهيداً لتهويد الأرض، واصلت سلطات الاحتلال سياستها التقليدية الثابتة والمتمثلة بازالة معالم أصيلة واقامة معالم طارئة.

النشاط الاستيطاني

أخذت حركة الاستيطان، مؤخرا، أشكالا عدة؛ من بينها مصادرة الأراضي وشق الطرق وسط البساتين العربية وهدم البيوت، واقامة المستوطنات، والاعلان عن خطط استيطانية مستقبلية تستهدف تهويد الضفة الغربية.

١ - أعمال المصادرة والاستيلاء على الأراضي: كانت منطقة رام الله اكثر المناطق العربية تعرضا لأعمال المصادرة. ففي الثالث والعشرين من آب، استولت سلطات الاحتلال على قرابة عشرة آلاف دونم من أراضي قرية رمون («وفا»، ٢٥/٨/١٩٨٠). وكانت سلطات الاحتلال قد وضعت يدها، قبل مدة بسيطة، على أراضٍ واسعة تابعة لقرية دير جرير في منطقة رام الله. وقد تصدّى الأهالي لهذا الاجراء في بيان موجه الى الرأي العام، احتجوا فيه على قرار المصادرة، ورفضوا تلقّي ايه تعويضات أو بدل ايجار عن أراضيهم (المصدر نفسه).

كما أن منطقتي نابلس وبيت لحم قد تعرضتا الى نهب آخر، بحجة شق الطرق للمستوطنات المقامة. ففي منطقة نابلس، قامت الجرّارات بشق طريق على امتداد عشرة كيلومترات الى مستوطنة

الون موريه بعد أن أصدرت سلطات الاحتلال أوامرها بالاستيلاء على ٤٠٠ دونم تخص ١٢ عائلة عربية. وقامت الجرارات باقتلاع الأشجار المثمرة (زيتون وجوز) أمام أعين أصحابها الذين «كانت وجوههم جامدة»، وفق وصف مراسل **معاريف** (١٢/٨/١٩٨٠) الذي أضاف انهم رفضوا تلقي أية تعويضات عن أراضيهم. وفي منطقة بيت لحم، قامت الجرارات بشقّ طريق آخر لتسهيل الأعمال الاستيطانية، وسط أشجار مثمرة في أراضي قرية الخضر الواقعة الى الشمال من بيت لحم تحت حراسة مشددة، وصادرت ٣٢٠ دونما (**«وفا»**، ٣/٩/١٩٨٠).

٢ - **هدم البيوت**. أصبح من المألوف، مؤخرا، الاعلان، في فترات متقاربة، عن إقدام سلطات الاحتلال عن هدم منزل أو منزلين في هذه المنطقة او تلك بحجة الانتماء الى منظمات المقاومة، او مساعدة النشاط الفدائي. وفي أواسط أيلول، قفز عدد البيوت العربية المنسوفة في يوم واحد الى تسعة، أربعة منها تخص فدائيين أربعة من أبطال عملية الخليل، تم القبض عليهم عقب أربعة شهور ونصف الشهر من المطاردة والتستر في كهوف الضفة الغربية، وخمسة تخص من ادعت سلطات الاحتلال بأنهم قدموا لهم يد العون. وجرت عملية النسف، في وقت واحد، في أماكن مختلفة من الضفة. ويصف يوسف تسورئيل مراسل **معاريف** (١٧/٩/١٩٨٠) الذي شهد نسف بيت قائد المجموعة عمر خروب في قرية وادي فوقين، بقوله. «بعد أن انهار البيت، وانسحبت قوات الأمن من القرية، أخذ السكان يخرجون من منازلهم ويسرعون نحو ما كان بيتا. أخذت مجموعة من النسوة بالبكاء عند الأنقاض بينما كان الأطفال يمسكون بتلابيب فساتينهن. وعندما وصل مصورو التلفزيون الأجانب، كفّ النسوة عن البكاء، وبدأن ينشدن وسط الهتاف ضد السلطات الاسرائيلية والحكم العسكري» وأضاف ان مئات من السكان المحتشدين قالوا: «اننا سننشيد البيت من جديد، سنبنيه بأموالنا».

٣ - **المعالم الطارئة**. على صعيد إقامة معالم جديدة، أُقيمت في أواخر ايلول الماضي، مستوطنتان جديدتان في الضفة الغربية. ففي الثامن والعشرين من أيلول، برزت مستوطنة في غور الأردن تحمل اسم «بيت همرفاه»، وفي اليوم التالي، احتفلت سلطات الاحتلال بتدشين مستوطنة أخرى تحمل اسم «سلعيت»، في منطقة نابلس بالقرب من بلدة الطيبة على بعد ٢كم شرقي «الخط الأخضر». وحضر الحفل وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون الذي استغل موقف الأردن من الحرب العراقية - الايرانية مبتكرا، بذلك، ذريعة جديدة للاستيطان، بقوله: «الاستيطان وسيلة لإحباط مشروع الحل الاقليمي الوسط الذي يستهدف تسليم [الضفة الغربية] لدولة سمحت للطائرات العراقية بالهبوط في أراضيها. فهل نترك قلب إسرائيل بأيدي ملك يطيع أوامر بغداد» («ر.إ.إ.»، ٢٩/٩/١٩٨٠).

وبمناسبة مرور مئة عام على ولادة زئيف جبوتنسكي، أحد قادة الحركة الصهيونية، قام عدد من غلاة المستوطنين، بدون اذن من الحكومة، باقامة نقطة استيطانية في منطقة القدس الى الشمال من النبي صموئيل، تحمل اسم «جفعات زئيف»، بيد ان هذه المحاولة فشلت، عندما وافق أفراد المجموعة على اخلاء المكان عقب وعد تلقوه من قبل السلطات الاسرائيلية باقامة مستوطنة «شرعية»، في المنطقة نفسها في وقت لاحق (**المصدر نفسه**، ٢٦/٩/١٩٨٠).

وفيما يتعلق بالخطط الاستيطانية المستقبلية، كُشِف النقاب عن خطة أعدها قسم الاستيطان برئاسة متتياهو دروبلس الذي يعمل بتنسيق مع الحكومة الاسرائيلية، تستهدف اقامة سبعين مستوطنة قروية ومدينية في الفترة الواقعة بين أيلول ١٩٨٠ ونهاية عام ١٩٨٥. ومن المقرر للمستوطنات الجديدة ان تتوزع، وفق الخطة، على جميع أرجاء الضفة الغربية، من جنوب جبل الخليل حتى شمال منطقة نابلس، وفق الترتيب التالي. منطقة يتير: ٧مستوطنات: منطقة غرب جبل الخليل: ٧ مستوطنات، منطقة عتسيون: ٣ مستوطنات، منطقة جفعون: مستوطنتان، منطقة حلميش وموديعين: ٤ مستوطنات، منطقة بيت ال وشيلا: ٥ مستوطنات، منطقة قلقيلية ووسط الضفة: ٥ مستوطنات، منطقة نابلس: ٦ مستوطنات، منطقة شمال غرب نابلس: ٦ مستوطنات، منطقة جنين: ٥ مستوطنات، منطقة أريحا ٣ مستوطنات، منطقة مستوطنة ترشا: ٤

مستوطنات، غور الأردن وشمال البحر الميت: ٨ مستوطنات («دافار»، ١٨/٩/١٩٨٠).

موقف الجمهور الاسرائيلي من مصير المناطق المحتلة:

في الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال بدون كلل أو ملل لتهويد الضفة الغربية، وتحت ظلال قرار الكنيست الخاص باعتبار القدس عاصمة «أبدية» لاسرائيل، وتعالي الأصوات بضم هضبة الجولان السورية رسمياً الى اسرائيل، أظهر استفتاء جرى مؤخرا تناغم موقف الجمهور الاسرائيلي مع الخط العام المعلن للسياسة الاسرائيلية تجاه مصير المناطق المحتلة. فقد أجرى معهد سميث الاسرائيلي مسحا للرأي العام في اسرائيل حول الموقف من المناطق العربية المحتلة، شمل ١٢٠٠ يهودي اسرائيلي يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية، أظهر أن الأكثرية الساحقة ليست على استعداد لتقديم أية «تنازلات» في القدس العربية مقابل تحقيق سلام مع الأردن، بينما أيد ٥٪ احداث تنازلات جزئية في المدينة، ولم يقف الى جانب التخلي عنها مقابل السلام سوى ٢٪. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فأشارت النتيجة الى تمسك ٥٠٪ من الاسرائيليين بها، واستعداد نسبة معينة للتنازل عن مناطق منها، ولم يقف الى جانب السلام المبني على الانسحاب الكامل سوى ١٠٪. أما في قطاع غزة، فقد أظهر الاستفتاء «تسامحا» معينا، اذ تعادلت تقريبا كفة الميزان بين المتمسكين بالاحتلال وبين الداعين للانسحاب مقابل السلام. وفيما يتعلق بهضبة الجولان، فقد بدا موقف الجمهور الاسرائيلي تجاه مصير الهضبة شبيها بالموقف من مصير القدس، اذ وقف الى جانب ابقائها تحت السيطرة الاسرائيلية ٨٥٪ بينما بلغت نسبة الداعين الى الانسحاب منها ٢٪ فقط («معاريف»، ١٠/٩/١٩٨٠).

ومن الجدير بالذكر ان «السلام» الوارد كمقابل للتخلي عن المناطق المحتلة المذكورة أو البعض منها، ليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانما مع الأردن ووفق معاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية. فقد كانت صيغة السؤال كالتالي. مقابل سلام مع الملك حسين والأردن، كما جرى مع السادات ومصر، هل انت على استعداد لاعادة مناطق؟ أي؟، وكانت النتيجة كالتالي:

	لا	فقط جزء	جميع	لا رأي
القدس العربية	٩١	٥	٢	٢
يهودا والسامرة [الضفة الغربية]	٥٠	٣٧	١٠	٣
قطاع غزة	٣٨	٢١	٣٧	٤
هضبة الجولان	٨٥	١٠	٢	٣

وبمقارنة هذا الاستفتاء مع استفتاء أخر جرى عام ١٩٧٧ قبل أشهر معدودة من مبادرة الرئيس السادات، خرج المعهد باستنتاج مفاده ان موقف الجمهور الاسرائيلي أصبح، الآن، أكثر تطرفا تجاه مستقبل المناطق المحتلة، بينما كان، قبل المبادرة، قد ابدى «مرونة أكثر».

اعتقال رئيس بلدية قلقيلية

إثر إبعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي لمدينة الخليل، واثر جريمة الاعتداء على رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، فرضت سلطات الاحتلال قيودا على من تبقى من رؤساء البلديات، ومن بينها الاقامة الجبرية كما فعلت مع رئيس بلدية البيرة ابراهيم الطويل. وتقييد حرية الحركة، وحظر عقد مؤتمرات او القيام بأية نشاطات سياسية، ووضع العراقيل أمام رؤساء البلديات أثناء أعمالهم في الشؤون البلدية المحضة.

ضمن هذا السياق، أقدمت سلطات الاحتلال، في الثاني والعشرين من أيلول الماضي، على اعتقال رئيس بلدية قلقيلية الحاج أمين النصر، بتهمة التحريض على مناهضة الاحتلال مستندة الى كتيِّب أصدره المجلس البلدي تطرق الى دور الاحتلال في إعاقة مسيرة التنمية («ر.إ.إ»، ٢٢/٩/١٩٨٠).

كان لهذا الاجراء صدىً واسعاً في المناطق المحتلة، فقد تضامن أعضاء مجلس المدينة البلدي مع رئيسهم وأعلنوا احتجاجهم، وشارك أهالي قلقيلية في النضال لاطلاق سراح رئيس بلديتهم، وأضربت المدينة في السابع والعشرين من أيلول، ونشطت أيضا الهيئات والمؤسسات الوطنية منذ

الاعتقال وحتى الافراج، بالتعبير عن موقفها ضد مجمل السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، والمتمثلة بالأبعاد، وفرض الاقامة الجبرية، ومحاولات اغتيال الرموز الوطنية. فقد عقد مندوبون عن الهيئات الوطنية اجتماعا في بلدية قلقيلية واصدروا بيانا شجب عملية الاعتقال التي أدانتها، ايضا، كافة المجالس البلدية والمحلية. ومن أبرز برقيات الاحتجاج برقية أرسلتها الهيئات والمؤسسات الوطنية الى د. فالدهايم، السكرتير العام للأمم المتحدة، جاء فيها: «ان الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية تستنكر، بشدة، الاجراءات التعسفية اللاإنسانية التي اتخذت ضد الحاج أمين النصر، رئيس بلدية قلقيلية المعتقل من قبل سلطات الاحتلال، مطالبين ومناشدين بسرعة الافراج عنه كي يعود لمزاولة مهامه في رأسة البلدية». («وفا»، ١٩٨٠/٩/٢٧).

وتحت وطأة التحرك الشعبي في جميع المناطق المحتلة المتعاطف مع رئيس البلدية، عادت سلطات الاحتلال، بعد اسبوع، وأفرجت عن رئيس البلدية.

الشوا و«الانسحاب» من غزة

تظهر، بين الحين والآخر، دعواتٌ، من بينها دعوات إسرائيلية من خارج الأوساط الحاكمة، تقول بضرورة الانسحاب من قطاع غزة أولا كمرحلة اولى في تطبيق مشروع الحكم الذاتي. ومن بين الداعين الى ذلك عضو الكنيست موشي دايان الذي عقد، خلال الشهر الماضي، اجتماعين مع رئيسي بلديتي غزة وبيت لحم. فقد عرض، وفق ادعاء الصحف الاسرائيلية، في اجتماع له مع الشوا الى تطبيق الحكم الذاتي في القطاع. وفي التاسع من أيلول، عاد واجتمع برئيس بلدية بيت لحم الياس فريج وتباحث معه حول خطة يدعو اليها دايان تقضي بالغاء جهاز الحكم العسكري في المناطق المحتلة من جانب واحد، واستخدام المكاتب المدنية في هذه المناطق على يد سكانها. وذكر دايان أنه «من كل لقاء آخر اقيمه مع شخصيات فلسطينية أخرج متشجعا أكثر («هآرتس»، ١٩٨٠/٩/١٠).

وفي غضون ذلك، ادعى الشوا في مقابلتين له مع صحيفتي «هيرالد تريبيون» «والقدس»، أن اسرائيل شرعت بتنفيذ انسحاب هادىء من غزة مؤكداً على ان هدف الانسحاب الاسرائيلي التسبب في فوضى واضطراب في القطاع كي يكون بوسع الجيش الاسرائيلي العودة ثانية بدعم من الرأي العام العالمي لاحلال الهدوء والنظام («يديعوت احرونوت»، ١٩٨٠/٩/١٦).

وقد سارعت أوساط رئيس الحكومة الاسرائيلية وأنكرت أن يكون حدث أي انسحاب، موضحةً انه لا توجد هنالك أية نية لانهاء الحكم العسكري في القطاع («ر.إ.إ.»، ١٩٨٠/٩/١٥).

وعلقت صحيفة «دافار» (١٩٨٠/٩/١٧)، في مقال افتتاحي لها، على فكرة البدء بتطبيق الحكم الذاتي في القطاع كمرحلة أولى، وموقف الشوا منها، داعيةً حكومة اسرائيل إلى تبني الفكرة ومنتقدة موقف الشوا، بقولها: «إن رشاد الشوا يعارض اعادة النفوذ المصري في غزة لأسباب سياسية وشخصية خاصة به. فهو لم ينس الفترة الصعبة التي قضاها في السجن المصري، وفي مقابل ذلك، يمنحه مركزه الكبير في نظام حسين قوة سياسية وحتى مالية كبيرة في غزة...» لتخلص الى القول ان الادعاء القائل بأن القصد من الجلاء هو «ترك المنطقة لنشاط تخريبي كذريعة لعودة السيطرة الاسرائيلية على القطاع بمثابة حماقة». الى جانب مهاجمتها لحكومة بيغن باتهامها إياها بأنها غير جادة في منح الحكم الذاتي للفلسطينيين.

ع. م.

المـوقـف مـن الحـرب العراقية - الايرانية واستئنـاف محـادثـات الحكـم الذاتي

١ - ردود الفـعـل عـلى الحـرب العراقية - الايرانية

استـأثـرت الحـرب العـراقيـة - الايرانية ، باهتمامات واسعة داخل الأوساط الاسـرائيلية، الرسمية منها وغير الرسمية. فالى جانب الاحاديث والتصريحات المسهبة عن موازين القوى، وأهمية المنطقة التي يجري فيها النزاع، من جانب كبار المسؤولين والمعلقين المختصين، تركزت الاهتمامات وردود الفعل أساساً بشأن الدروس والاعتبارات الكثيرة التي يجب على الاسرائيليين استنتاجها من هذه الحرب.

(أ) ضرورة المحافظة على ميزان القوى مع العرب استنتج البعض انه على اسـرائيل أن تبقى يقظة ومتنبهة إلى ضـرورة المحافظـة على التفوق بالقوى على الدول العربية. لأن أي اخلال بهذا التفوق سوف يغري العرب باستئناف الحرب ضدها. فاسرائيل كما هو معروف «ليست طرفاً بالنزاع المسلح بين العراق وايران. لكن التوترات المتجـددة في منطقة الخليـج الفـارسي تخفي داخلها درساً لاسرائيل أيضاً، لأنها تبرز ضرورة المحافظة الدائمة على ميزان القوى بين الـدول المتجاورة. فطوال الفترة التي كانت فيها ايران قوية، وجيشها منضبط، ويتمتع نظامها بتـأييد قوي من الولايات المتحدة، لم تتجرأ العراق على الاضرار بحقوق الملاحة لجارتها، وحـافظت على علاقات السلام معها لكن غـداة طرد الشـاه، وحيث ضعفت السلطة المركزية، وتحطمت الأطر العسكرية، فان أيّاً من العوامل لم يكن بامكانه صد طموحات القيادة العراقية في الخليج الفارسي» (افتتاحية «**معاريف**» ، ١٩٨٠/٩/٢١). والعبرة المستخلصة من ذلك، ان على اسرائيل ان تضع نصب أعينها هذا الدرس جيداً؛ «وإن هي رغبت في تدعيم السلام، عليها الاهتمام بميزان القوى دائمـاً، بينها وبـين جيرانهـا العرب» (**المصـدر نفسه**).

ومن جانبه، أيّد عضو الكنيست موشي أرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، هذا الاتجاه في التفكير الاسرائيلي عندما قال، ان ما يحدث عـلى الحدود الايـرانية - العـراقية، يشكل دليلاً على مدى قلة الاستقرار في منطقة الشـرق الأوسط، ولا سيما في الـدول العـربيـة والاسلامية، كما وأنه يدل على «مدى استخفاف هذه الدول، وسرعتها في انتهاك الاتفاقيات. فبين العراق وايران كان هناك اتفاق منذ العام ١٩٧٥. ويبدو أن هذا الاتفاق قد انتهك من قبل صدام حسين في العراق، وهـذا أمر لا بـد من تعلمه ببساطة، وهضمه جيداً» («ر. إ.إ.»، العدد ٢١٥٩، ٢٢، ١٩٨٠/٩/٢٣، ص٦).

(ب) الادعـاء أنّ اسـرائيـل ليست سبب التوتر في المنطقة. كانت حرب الخليج، مناسبة لتعزيز الادعاءات الاسرائيلية القائلة، ان اسرائيل ليست عامل عدم الاستقرار الوحيد في المنطقة.

وهو ادعاء تستخدمه من أجل الحصول على تأييد الدول الأوروبية المحتاجة الى نفط المنطقة، أو على الأقل لتحييدها. ففي لقائه الأول مع منظمة اليهود الأميركيين، قال إسحاق شمير وزير الخارجية الاسرائيلي، ان الأحداث في الخليج الفارسي تثبت، انه «يوجد في المنطقة عشرات النزاعات، وليس النزاع العربي – الاسرائيلي فقط، كما يدّعي الرأي العام العالمي، الذي يجب عليه أن يتأكد، انه حتى لو وجد حلاً لمشكلتنا ستبقى المشاكل الأخرى قائمة. وان النزاع العراقي – الايراني هو ذو انعكاسات خطيرة أكثر على تزويد النفط للغرب، من النزاع العربي الاسرائيلي، حتى في ذروة هذا النزاع» («يديعوت احرنوت»، ١٢/٩/١٩٨٠).

وفي جلسة للجنة الخارجية والأمن يوم ١٩٨٠/٩/٢٨ خصصت للبحث بالتطورات العسكرية في منطقة الخليج، أكّد عضو الكنيست آبا ايبن ضرورة أن تبقى إسرائيل على الحياد، واستغلال الحرب الايرانية – العراقية لشن حملة إعلامية. وأضاف موضحاً طبيعة تلك الحملة، ان لنا مصلحة في أن نشرح «للجميع انه لو زالت اسرائيل من الوجود، فلن يساعد ذلك على خروج القوات السوفياتية من افغانستان، أو على تحرير الرهائن، أو في وقف حرب العراق ضد ايران، أو في تخفيض سعر النفط دفعة واحدة. لذا يجب أن نشرح كم هو ضروري فصل الموضوع الاسرائيلي عن التعقيدات الدولية» («ر.إ.إ»، العدد ٢١٦٢، ٢٨ و٢٩/٩/١٩٨٠، ص٤). وعاد اسحاق شمير وكرر نفس الادعاء الاسرائيلي هذا، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في خطاب استغرق ثلاثين دقيقة، استعرض فيه تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي وقال: إن الحرب الايرانية – العراقية أوضحت أن «الفكرة القائلة بأن تدفق النفط مرتبط بالنزاع العربي – الاسرائيلي غير صحيحة» («ر.إ.إ» العدد ٢١٦٣، ٢٩ و٣٠/٩/١٩٨٠، ص٨). وأوضح مراسل إذاعة اسرائيل صراحةً، ان المواجهة بين ايران والعراق، سوف تستخدم في تعزيز موقف إسرائيل القائل «إن القضية الفلسطينية لا تشكل لب المشكلات في الشرق الأوسط» (المصدر نفسه).

(ج) الاعتراض على مشاركة الأردن في الحرب:

بالرغم من بعد مسرح العمليات العسكرية نسبياً عن الحدود الاسرائيلية، وبالرغم من ان المسؤولين الاسرائيليين لا يخفون اغتباطهم للحرب بين اعداء اسرائيل، نظراً لأثرها الايجابي عليهم، وبخاصة على المدى القصير، كما أكد ذلك الجنرال دافيد عفري قائد القوات الجوية الاسرائيلية في مقابلة أجرتها معه صحيفة دافار ونقلتها السفير، (٤/١٠/١٩٨٠) بقوله «انه على المدى القصير كان للحرب تأثير إيجابي على أمن اسرائيل، لأنها تقلل من فرصة اندلاع حرب على جبهتها الشرقية». لكن سرعان ما أبدى الاسرائيليون قلقهم من تطورات الحرب، حيث شكلت لجان خاصة لتقييم الوضع ورفع تقاريرها إلى الجهات المسؤولة في الحكومة والجيش. كما أثار المسؤولون الاسرائيليون مسألة مشاركة الأردن في دعم العراق، نظراً لتأثير ذلك على الوضع بالنسبة للجبهة الشرقية، وبالتالي على قضية حل المشكلة الفلسطينية بمشاركة الأردن، خاصة ضمن الخيار الأردني الذي يتبناه حزب العمل الاسرائيلي. والسؤال المطروح هنا هو، ما هي الادعاءات التي يستند إليها الاسرائيليون في تبرير قلقهم المتزايد هذا؟ في الواقع نستطيع أن نرى بالأساس الاعتبار العسكري لهذا الموقف المتمثل في قيام تعاون عسكري بين العراق والأردن، وما يترتب على ذلك سياسياً فيما يتعلق بموقف الأردن من التسوية السلمية.

وقد عبر دافيد عفري عن أثر الحرب عسكرياً على اسرائيل في المدى البعيد وقال، إنها تشكل مشكلة جدية «لأن العراق إذا تقوى عسكرياً [وخصوصاً مع علاقاته المتزايدة مع الأردن] فقد يصبح عاملاً في اندفاعه نحو حرب ضد اسرائيل» (السفير ٤/١٠/١٩٨٠). وأضاف عفري، انه يعتقد أن الحرب قد «تؤدي إلى إدخال أنظمة سلاح جديدة إلى الشرق الأوسط، وهو ما لن يكون بالنهاية في صالح اسرائيل» (المصدر نفسه).

ويرى الجنرال مردخاي غور، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، التصور نفسه للوضع على المدى البعيد؛ وبرأيه ان انعكاسات الحرب في الخليج كبيرة جداً على اسرائيل وبعد أن ذكّر

بمواقف العراق السياسية المتطرفة بشأن القضية الفلسطينية، ورفضه لاتفاقيات كامب ديفيد قال غور، إن «الخبرة في المناورة ، واستخدام القوة العراقية وانتصارها، سيشكل من غير شك، نواة لبلورة هذه التجارب' حيث ستشكل خبرة تستخدم ضد اسرائيل. واتضح لنا ان الأردن يتعاون جزئياً مع العراق، وواقع وجود هذا التعاون يشير إلى إمكانية تجريب قوة العراق على جبهة أخرى، أي ضدنا»(ر.إ.إ، العدد ٢١٦٠، ٢٣ و٢٤/٩/١٩٨٠، ص٥). وأضاف غور، وهو يعبر عن خشية امتلاك الجيش العراقي لخبرة قتالية متزايدة، انهم يكتسبون حالياً «تجربة كبيرة جداً في عمليات قصف العمق، حيث قصفوا أهدافاً كثيرة داخل ايران، منها أهداف مدنية واقتصادية وعسكرية. كما يكتسبون، الآن، الخبرة في قصف المطارات والتنسيق والدمج بين الطائرات والصواريخ وأية قوة عراقية ترسل الى الأردن أو سوريا ينبغي أن تكون محمية بالصواريخ المضادة للطائرات. وهنا يبدو أنهم يبلورون نظرية حربية تدمج بين الدفاع الجوي والقصف الجوي بما في ذلك المعارك الجوية، وهذه تجربة ستساعدهم من غير شك، على بلورة نظرية حربية واضحة لاستخدامها ضدنا» (**المصدر نفسه**)

وينبع الاعتبار الثاني الخاص بالجانب السياسي، من الاعتبار الأول وما يترتب عليه، خاصة إزاء اختلاف الرأي بين الائتلاف الحاكم، والمعارضة العمالية بالنسبة لاحتمال اشتراك الأردن في مسار التسوية. فقد دعا شمعون بيرس، زعيم حزب العمل، إلى انتهاز فرصة الحرب، التي تخفف الأعباء عن اسرائيل، من أجل الوصول إلى سلام مع الأردن «فاما أن تكون هده الحدود حدوداً مع العراق والأردن، وفي ظروف مواجهة، واما أن تكون حدوداً يخيم التفاهم على جانبيها ما بين الأردن واسرائيل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٦٥، ١ و٣/١٠/١٩٨٠، ص١٠ و١١). وبرأي بيرس، ان مصالح الأردن في مكسب كهذا لا تقل عن مصالح اسرائيل. وأضاف معززاً وجهة نظره: «إن حسين، برغم اقترابه من العراقيين، لا يريد أن يسقط قرباناً على مذبحهم. وهو بالرغم من كل عناقاته الوهمية مع عرفات، يدرك تماماً بأن هذا الشخص هو ألدّ أعدائه وأخطرهم» (**المصدر نفسه**، ص١١).

وعلى العكس من موقف بيرس، اعتبر عضو الكنيست زلمان شوفال (الليكود)، ان سياسة التقارب الأردني من العراق، هي صفعة للمنادين بالخيار الأردني «الذي أصبح نكتة سخيفة». وأضاف شوفال، ان التحدث اليوم عن الاحتمال الأردني كبديل «أصبح واضحاً في هذه الأيام كم هو عقيم. وهذا أحد الاستنتاجات الأساسية لزملائي في حزب العمل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٧١، ٩ و١٠/١٠/١٩٨٠، ص١١).

واعتبر عضو الكنيست السابق منير بعيل (شلي) أن تورط الأردن بالنزاع ما هو إلا مناورة وتوجيه من الولايات المتحدة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى «اجتذاب العراق واخراجه من الدائرة السوفياتية، حيث نرى، في الوقت نفسه، ان سوريا المرتبطة بالسوفيات لم تقدم مثل هذه الخدمات للعراق» (**المصدر نفسه**). ويعتقد بعيل، ان الأردن وضع نفسه فجأة أمام واجهة الأحداث لأنه إذا «حصل تدخل من جانب الدولتين الأعظم، وعلى أساس الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة للدولتين، فان التسوية لن تقتصر على احلال السلام بين العراق وايران، بل وبسبب تدخل الأردن في الحرب، وبسبب كون الشرق الأوسط وحدة عالمية واحدة، فان الحل المفروض يمكن أن يطبق هنا أيضاً» (**المصدر نفسه**، ص١١، ١٢).

وفي كل الأحوال، فقد لخص الجنرال مردخاي غور الموقف الاسرائيلي العملي، وربما رغبات الاسرائيليين من الحرب الايرانية – العراقية، عندما قال: «من مصلحتنا أن تنتصر إيران في حال وقوفها مع الولايات المتحدة. وقد قال الرئيس كارتر، أمس، ان امام ايران امكانيتين، إما أن تكون جزءاً من الأمم الحرة، وعندها على الايرانيين التوجه إلى حلفائهم الطبيعيين في الغرب، حيث يصبح ممكناً إنهاء الصراع، عبر التدخل غير المباشر للدول الغربية الكبرى، التي ستهدد بالتدخل. وعندها يمكن التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار. واما أن تعود إيران لتكون ما يجب ان تكون عليه، بسبب قربها من الاتحاد

السوفييتي. وأمل انتهاء الحرب على الشكل الذي يسمح بعودة النفوذ الاميركي والغربي إلى إيران» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٦٠، ص٦).

٢ - الحوار الاستراتيجي بين واشنطن وتل - أبيب

على خلفية التطورات الجارية في المنطقة، منذ نجاح الثورة في إيران، مروراً بأحداث افغانستان، وانتهاء بحرب الخليج، وعزم الولايات المتحدة على وضع خطط استراتيجية جديدة في المنطقة لتأمين مصالح الغرب فيها، كشف النقاب، مؤخراً، وأثر اندلاع القتال بين العراق وإيران، عن المدى الذي وصل إليه ما يسمى بالحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل «للاحتفاظ باسرائيل كحليف متميز دون أن يعرقل ذلك تطوير استراتيجية عسكرية اميركية جديدة في الشرق الأوسط» («**السفير**» ٧/١٠/١٩٨٠).

وفي إطار هذا الحوار، أجرى وزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شمير، يرافقه السفير الاسرائيلي في واشنطن، والملحق العسكري في السفارة، محادثات في البنتاغون مع هارولد براون وزير الدفاع الاميركي. وقالت المصادر الاسرائيلية، انه نوقشت في الاجتماع «النظريات الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والخليج الفارسي والمحيط الهندي» («**دافار**»، ٢١/٩/١٩٨٠). كما نوقشت في الاجتماع «مكانة وقدرة الجيش الاسرائيلي في تقييم الوجود العسكري للولايات المتحدة بالشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**). وكانت أهم الانجازات التي حققها شمير في واشنطن، الاتفاق مع الأميركيين على «رفع مستوى الحوار الاستراتيجي إلى مستويات جديدة» («**معاريف**»، ٢٢/٩/١٩٨٠). وكشفت مصادر مطلعة، أن التنسيق الأميركي - الاسرائيلي ليس جديداً. فقد كان ذلك من انجاز اسحاق رابين، رئيس الحكومة الاسرائيلي السابق: حيث أكد على ذلك «في إطار الاتفاق المرحلي مع مصر في أيلول (سبتمبر) العام ١٩٧٥. إلا أن تلك المشاورات الأساسية لم تجر دائماً على مستويات عليا؛ وبسبب ذلك لم تتمخض عن انجازات ملموسة» (يوسف حاريف، «**معاريف**»، ٢٢/٩/١٩٨٠). وحسب الجدول الزمني المحدد، كان من المفروض عقد اللقاء بين الاسرائيليين والاميركيين في شهر آب (أغسطس) لكن الاميركيين طلبوا تأجيله حتى شهر كانون ثاني (يناير) القادم. ويعتقد المراقبون في اسرائيل، ان موظفي الادارة الأميركية مشغولون أكثر، الآن، بالحوار الاستراتيجي مع مصر، الذي أصبح مؤخراً ظاهرة جديدة وبارزة للجميع.

حرب الخليج زادت من أهمية إسرائيل في الاستراتيجية الاميركية: وجاءت الحرب العراقية - الايرانية لتبرز مرة أخرى، دور اسرائيل في المنطقة ضمن المخططات الاستراتيجية للبنتاغون الأميركي وفي هذا السياق، كشف في اسرائيل، عن اتصالات حذرة قائمة بين أميركا واسرائيل « لأجراء مناورات مشتركة بين اسطولي الدولتين. وليس هذا بالأمر الجديد. فخلال زيارة رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان للولايات المتحدة، في مطلع العام الحالي، طرح هذا الموضوع. وقد درست الولايات المتحدة طلب إجراء المناورات المشتركة، ولكنها، لسبب ما، حذرت من ردود الفعل العربية فأجلت الموضوع» («ر.إ.إ »، العدد ٢١٦٢، ٢٨ و٢٩/٩/١٩٨٠ ص٧). أما لماذا تحذر الولايات المتحدة من طرح هذا الموضوع؟ فذلك لأنها تخشى من حساسيته بالنسبة للدول العربية المعتدلة، لكن أهمية هذا الموضوع ازدادت الآن، «بسبب ما أثارته الحرب العراقية - الايرانية من أسئلة بصدد قوة تواجد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقدرتها على نقل قوات بسرعة عند الحاجة إلى ميدان المعركة» (**المصدر نفسه**، ص٨).

وبدوره، كشف مناحيم بيغن النقاب عن أن الأميركيين سألوه عما إذا كانت اسرائيل معنية بعقد اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة وأضاف، ان هذا السؤال «وأسئلة أخرى، للولايات المتحدة مصلحة في الجواب الايجابي عنها، ويجب أن يأتي بمبادرة منها» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٦٣، ٢٩ و٣٠/٩/١٩٨٠، ص٤). واستطرد بيغن قائلاً، ان الاميركيين وجهوا له، مرتين، سؤالين عما إذا كانت اسرائيل مستعدة لمنح الولايات المتحدة قاعدة في سيناء وأجابهم، ان عليهم الحصول على موافقة الرئيس السادات لهذا

الغرض، بسبب معاهدة السلام «أما إذا كنتم تقترحون علينا هذا الأمر، فالمبادرة يجب أن تأتي من جانبكم، لأننا غير مستعدين، ولا يمكننا، ولا نريد، ولا يحق لنا، ولسنا ملزمين في أن نكون سبباً في عدم تحقيق ذلك» (**المصدر نفسه**). وأوضح بيغن، ان هناك سؤالاً محدداً يطرح الآن هو هل نحن «معنيون بمعاهدة دفاع متبادل بيننا وبين الولايات المتحدة. وقد وجه السؤال لي مباشرة، فأجبتهم، ان بادرتم إلى طرح هذه الفكرة فسأوصي الحكومة بقبولها» (**المصدر نفسه**).

اسرائيل والتحركات العسكرية الاميركية في المنطقة. خلال أقل من اسبوع، زار إسرائيل كل من روبرت كومر، نائب وزير الدفاع الاميركي يوم ٣٠/٩/١٩٨٠، ودافيد جونز، رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأميركية يوم ٤/١٠/١٩٨٠، وجاءت الزيارتان لتشكلا حلقة من سلسلة التنسيق الاستراتيجي القائم بين اسرائيل والولايات المتحدة. وأجرى الضيفان سلسلة لقاءات واجتماعات مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين في اسرائيل. ونقلت الاذاعة الإسرائيلية على لسان الجنرال مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي قوله، انه استعرض مواقف اسرائيل، مشدداً على أهميتها في المنطقة «كما تحدث عن الحرب الدائرة على الحدود الايرانية – العراقية، واستعرض انعكاساتها على علاقات الولايات المتحدة باسرائيل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٦٤، ٣٠ و٩ و١/١٠/١٩٨٠، ص٧). أما عن طبيعة المحادثات التي تناولها الطرفان، فقد علم أنها تأتي في إطار «المحاولات الأميركية، الرامية إلى إعادة تمركز الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج الفارسي، ويستند هذا التمركز في أساسه، على علاقات أخذت تتوطد مع دول عربية تعتبر معتدلة ومتعاطفة مع الغرب» (**المصدر نفسه**). ولم تخف المصادر الاسرائيلية مشاعرها تجاه العلاقات التي «تتوطد بين الولايات المتحدة ومصر والسعودية. فمن ناحية تبارك اسرائيل، الحليفة للولايات المتحدة، الخطوات التي ستؤدي إلى تعاظم قوتها في المنطقة، واستقرار هذه المنطقة. ومع ذلك، يثير تزويد دول كالسعودية ومصر بالاسلحة، والعتاد المتطور قلقاً شديداً في اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص٨).

والواضح، كما ذكرت بعض المصادر، ان كومر وجونز ارادا، إثر جولتيهما في سلطنة عمان والسعودية ومصر والهند وتركيا، «طمأنة القادة الاسرائيليين، على ان التعاون العسكري مع مصر والسعودية لا يتم على حساب إسرائيل» («**السفير**»، ٧ و١٠/١/١٩٨٠). وذُكر، استناداً إلى صحيفة الجيروزاليم بوست الاسرائيلية، ان أيَّ بيان رسمي لم يصدر عن الزيارتين كي لا يضطر الأميركيون إلى «تحديد أي اختيار علناً». وأضافت تقول، استناداً إلى مصدر اسرائيلي رسمي،«يتعين علينا «تفهم التحفظ الاميركي في التحدث بصراحة عن التعاون الاستراتيجي، والتكتيكي بين الولايات المتحدة واسرائيل، في وقت أصبح فيه الدعم الاميركي لدول منطقة الخليج أمراً جوهرياً إلى حد كبير» (**المصدر نفسه**).

٣ – المعاهدة السورية – السوفياتية والموقف الاسرائيلي منها

وقّعت كل من سوريا والاتحاد السوفياتي، يوم ٨/١٠/١٩٨٠، اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين. وقد أثار هذا التوقيع، ردود فعل واسعة داخل الأوساط الاسرائيلية، خاصة وأن الاسرائيليين يتحدثون عن وجود بنود سرية عسكرية في المعاهدة. وقد خصص مجلس الوزراء الاسرائيلي جلسة كاملة، يوم ١٢/١٠/١٩٨٠، لبحث انعكاسات المعاهدة، وأثرها على أزمة الشرق الأوسط نظراً لأنها «تتضمن بنوداً سرية من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الوجود العسكري السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط» («**السفير**»، ١٣/١٠/١٩٨٠). وقد حدد مناحيم بيغن موقف اسرائيل، وكيف تنظر إلى المعاهدة، وقال، امام اجتماع لنشيطي الجباية اليهودية الموحدة، ان سوريا «موقع استراتيجي في المنطقة، وهي جارتنا، وعلينا أن نفتح اعيننا على ما تقوم به... وان اسرائيل تعتبر معاهدة الصداقة والتعاون العسكري تطوراً خطراً جداً»(**ر.إ.إ**؛ العدد ٢١٧١، ٩ و١٠/١٠/١٩٨٠، ص٣). وحول الخطوات التي تعتزم اسرائيل اتباعها في مواجهة المعاهدة قال، ان اسرائيل «ستتشاور في المستقبل

القريب مع واشنطن في هذا الصدد، لأن لهذه المعاهدة انعكاسات لا على اسرائيل وحسب، بل على العالم الحر بكامله » (المصدر نفسه). وكشف بيغن ان سوريا تملك ٣٦٠٠ دبابة سوفياتية، معظمها دبابات حديثة للغاية. إضافة إلى طائرات جديدة من طراز ميغ - ٢٣، وميغ٢٥، وآلاف الخبراء السوفيات.

أما مردخاي تسيبوري، فقد ذهب بعيداً في التهويل من مدى تأثير المعاهدة إذ قال، ان تفاصيل المعاهدة، خصوصاً الاجزاء السرية منها غير واضحة، لنا بالضبط، ولا أعرف متى سيتضح ذلك. ويمكن القول «بالنسبة للعالم الغربي، انه اصبح في الخطوط الخلفية لتركيا قاعدة سوفياتية هائلة، وهذا أمر غير حسن» (المصدر نفسه، ص٤). وأوضح تسيبوري حقيقة رغبة اسرائيل، في المحافظة على الضعف العربي، ورأى أن قوة العرب تهديد لاسرائيل، وقال: «ان أية مساعدة تحصل عليها دولة كسوريا تعتبر عداءها لاسرائيل امراً أساسياً وثابتاً، سيعتبر قوة جديدة لسوريا، ويجعل خطرها أكبر على دولةاسرائيل» (المصدر نفسه).

وفي هذا الاطار، فان مواقف اسحاق شمير وزير الخارجية تختلف، نوعاً ما، عن المواقف التي عرضت سابقاً. وبرأيه، ان علاقات التقارب بين سوريا والاتحاد السوفياتي ليست بنت الأمس أو اليوم «بل هي قائمة منذ فترة. وهذه المعاهدة ستعزز من العلاقات القائمة بينهما» (المصدر نفسه، العدد ٢١٧٢، ١٠ و١١/١٠/١٩٨٠، ص٧). وحول موقف طرفي المعاهدة من الصهيونية، وإدانتهما لها، قال شمير، انه لم يكن بين الدولتين معاهدة في السابق، «لكن معاملة سوريا للصهيونية، ومعاملة روسيا لها كانتا متشابهتين. والاتحاد السوفياتي عامل قوة، يرجح الكفة أحياناً. وزيادة نفوذه في المنطقة يلزمنا باتخاذ اجراءات» (المصدر نفسه، ص٨). وقد أيد الدكتور امنون سيلغ من الجامعة العبرية في القدس، والمختص بالشؤون السوفياتية، رأي وزير الخارجية، في موضوع المعاهدة، فالاتفاق، برأيه، لم يوقع نتيجة المحادثات الحالية في موسكو، وإنما نتيجة «علاقات طويلة استمرت سنوات... إذ أن التعاون بين البلدين، بما في ذلك، التشاور بشأن المواضيع العسكرية كان قائماً، وما المعاهدة إلا تجسيد للوضع السابق» (المصدر نفسه، العدد ٢١٧٠، ٨ و٩/١٠/١٩٨٠، ص٦).

٤ - استئناف محادثات الحكم الذاتي في واشنطن

استؤنفت يوم ١٤/١٠/١٩٨٠ محادثات الحكم الذاتي في واشنطن، بحضور رؤساء الوفود المشاركة في المفاوضات. وأجمعت التوقعات، قبل بدء المحادثات، ان نتائج اللقاءات التي ستعقد، لن تتجاوز الاتفاق على تحديد موعد جديد لاستئناف المحادثات.

وحقيقة الأمر، ان استئناف المحادثات جاء بعد سلسلة من الاستعدادات، بدأت بجولة السفير الأميركي الخاص سول لينوفيتش إلى الشرق الأوسط، في الشهر الماضي، وتبعتها زيارة اسحاق شمير إلى القاهرة. واعتبرت الزيارتان ناجحتان؛ حيث قدم الأول وثيقة أميركية حول الحكم الذاتي، لكل من مصر واسرائيل، بينما قال السادات عن زيارة شمير للقاهرة «ان العلاقات بين البلدين تحسنت كثيراً، وان النتائج ستظهر في القريب العاجل» («هآرتس»، ٤/٩/١٩٨٠). وجرت في نيويورك محادثات مصرية - أميركية، شارك فيها الدكتور بطرس غالي والسفير لينوفيتش، وفي واشنطن بين نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية المصري كمال حسن علي، وادموند ماسكي وزيرالخارجية الاميركي. كما جرت محادثات بين ماسكي وشمير. وتوقعت المصادر الاسرائيلية، مسبقاً، ان «تستمر الاتصالات الثنائية والثلاثية بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة حتى الانتخابات الاميركية، ومؤتمر القمة الثلاثي المتوقع» («دافار»، ١٩/٩/١٩٨٠). وامتدح شمير الموقف الاميركي من الاتصالات الجارية لاستئناف محادثات الحكم الذاتي، وقال، لولا الجهود الأميركية، كان من «المحتمل ان تتدهور مسيرة السلام. وقد ظهر، مؤخراً، بشكل واضح، انه بدون الولايات المتحدة، من غير الممكن وصول المسيرة إلى نهاية ايجابية، حيث ان عوائق عديدة، واعداء كثيرون يقفون في طريق السلام» (المصدر نفسه). واعتبر شمير، أن استئناف محادثات الحكم الذاتي، هو اشارة إيجابية.

من يخدع من؟ ومرة أخرى، ذهبت الوفود المشاركة إلى الولايات المتحدة، وكل منها يحمل تصوره المسبق لكيفية وأسلوب سير المفاوضات، رغم الجهود والوساطات التي بذلتها الادارة الأميركية عبر السفير سول لينوفيتش. فالمصريون يصرّون على موقفهم الداعي إلى استئناف المفاوضات عبر اللجان الفرعية فقط، تمهيداً لاجتماع القمة الثلاثية المقترح. بينما يطالب الاسرائيليون استئناف المحادثات بالوفود الرئيسية وبحضور رؤساء الوفود، كشرط لحضورهم اجتماع القمة. وقد أثار الموقف المصري غضب الاسرائيليين، وأكد مناحيم بيغن، ان اسرائيل مصممة على استئناف محادثات الحكم الذاتي أولاً. وأوضح ان اسرائيل تقدمت بوثيقة رداً على الوثيقة الاميركية التي حملها لينوفيتش، حيث أوضحت فيها اسرائيل مواقفها «بكل ما يتعلق بالمواضيع التي حددتها محادثات الحكم الذاتي ولا يوجد في الوثيقة أي مواقف اسرائيلية جديدة» («**دافار**»، ٢٢/٩/١٩٨٠). وبرزت آراء في اسرائيل تصف التصرفات المصرية، بأنها ناتجة عن احتمالات عديدة فاما أن «الموظفين المصريين واعضاء حكومة السادات، أيضاً، يخربون من وراء ظهر الرئيس المصري» (يوسف حاريف، «**معاريف**»، ٢٢/٩/١٩٨٠)، واما أن الرئيس السادات نفسه، «يلعب لعبة مزدوجة، وعلى عكس ما يقال لاسرائيل فأراؤه مريحة أكثر مما يفعله ويقوله بطرس غالي» (**المصدر نفسه**)

واعتبرت الأوساط الاسرائيلية، ان التصرفات المصرية، تشكل إهانة شخصية للرئيس كارتر الذي أرسل السفير الخاص سول لينوفيتش إلى الشرق الأوسط، بهدف الضغط على مصر لاستئناف المحادثات. ومن خلال هدف «التخفيف على ضائقة الرئيس كارتر، وافق السادات على استئناف المحادثات في واشنطن. ويبدو ان مصر تأمل في أن تكتفي اسرائيل، والولايات المتحدة بلقاء ثلاثي لوزراء الخارجية، الموجودين في الولايات المتحدة بمناسبة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن لا تعقد أي مفاوضات حقيقية بين الأطراف» («**معاريف**»، ٢٢/٩/١٩٨٠). وتعتقد المصادر الاسرائيلية، ان المصريين يماطلون بالمفاوضات حتى موعد إكمال انسحاب اسرائيل من سيناء، في منتصف العام ١٩٨٢، بينما «ترغب اسرائيل في الوصول إلى تحديد تاريخ محدد لانهاء مفاوضات الحكم الذاتي، وايجاد رابطة بينه وبين تنفيذ اتفاق السلام مع مصر. وتحت قوة هذا الضغط فقط، تأمل اسرائيل بدفع القاهرة للوصول إلى حل وسط معها على طابع تسوية الحكم الذاتي» (عوزي بنزيمان، «**هارتس**»، ٢٤/٩/١٩٨٠).

محادثات الحكم الذاتي، والانتخابات الاميركية.
الواقع ان استئناف المفاوضات المتمثل باجتماع اللجنة الرئيسية، يوم ١٤/١٠/١٩٨٠، كان حلاً وسطاً يصب، أساساً، في مصلحة الرئيس كارتر كمرشح للرئاسة المقبلة في الولايات المتحدة. ففي حفل جرى الإعداد الدقيق له داخل الغرفة الزجاجية في البيت الأبيض، وبمناسبة مرور عامين على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، جلس الرئيس الاميركي متوسطاً وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، ووزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شمير. كما حضر اللقاء السفير سول لينوفيتش. ونسب إلى الرئيس كارتر قوله لوزيري خارجية مصر واسرائيل «اجلسا وتوصلا إلى اتفاق، وما ستتفقان عليه سأوقعه، وبعدها سنصادق عليه في قمة ثلاثية» («و.إ.إ»، العدد ٢١٥٦، ١٧ و١٨/٩/١٩٨٠، ص١١). وأمام الأضواء، أدلى الرئيس كارتر بتصريح أمام الصحافيين، وكان يحيط به وزيرا خارجية مصر واسرائيل، وأعلن، ان هناك خلافات في الرأي ينبغي حلها عبر المفاوضات، وان «التقدم الذي تحقق، لم يكن متوقعاً، بل وشكل مصدر ارتياح وتقدير لجميع محبي السلام في العالم، الذين يرغبون في وقف سيل الدماء. ويرغبون في استمرار التقدم حتى الوصول إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**). أما التقدم الذي أعلن كارتر انه تم التوصل إليه، فلم يتعدَّ موافقة الأطراف، على استئناف المحادثات على مستوى اللجان الرئيسية، يوم ١٤/١٠/١٩٨٠ في واشنطن. وقد أكّد بيغن حقيقة هذا التقدم عندما رفض الأقوال التي تزعم، ان اسرائيل قدمت تعهدات مختلفة أدت إلى جلب مصر إلى طاولة المفاوضات، وأضاف، إن اسرائيل «لم تعد أو تتعهد بأي شيء. ولم نلمح إلى بادرات حسن نية

سنقوم بها، ولم نقدم تنازلات في المواقف التي سنعرضها في واشنطن لدى استئناف المحادثات» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٥٨، ٢١ و٢٢/٩/١٩٨٠، ص٥).

وكشف مراسل الإذاعة الاسرائيلية، عن الدوافع الاميركية الكامنة وراء الاجتماعات في واشنطن، فقال. إن الادارة الاميركية تحاول منذ بضعة أشهر، التنقل بين القمم في محاولة «لتجديد مفاوضات الحكم الذاتي بدون إغضاب الطرفين. وإيجاد بديل للمحادثات، إذا لم تقم محادثات حقيقية. ومن هذه التنقلات جولة لينوفيتش في الشرق الأوسط، ودعوة الوزراء إلى واشنطن، وإرسال رسائل، وإجراء مشاورات في عملية مستمرة منذ بداية شهر أيار، لكن هذه المحاولات وقعت، خلال الشهر الحالي، في فخ الانتخابات الأميركية» (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، ان النتيجة الوحيدة لمفاوضات الحكم الذاتي، التي عقدت في بليرهاوس في واشنطن، على مستوى رؤساء الوفود، كانت اتفاق مصر واسرائيل والولايات المتحدة على استئناف المفاوضات في الشرق الأوسط، في يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) القادم. كما اتفقت الأطراف، كذلك، على أن يقوم رؤساء الوفود، بعقد لقاءات عديدة، للاعداد للقمة الثلاثية. وأعلن لينوفيتش، أثر الاجتماع، ان المواقف الجديدة التي أعلنها الطرفان «ستشكل الأساس لمسودة قرار أميركي جديد، حول اتفاق مؤقت بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني وستنقل هذه المسودة إلى الجانبين في الاسبوعين القادمين» (**«النهار»**، ١٦/١٠/١٩٨٠). وأضاف لينوفيتش ، اننا نأمل أن يسفر ذلك عن اتفاق حول عدد من المسائل التي نعالجها الآن. ودلت ملاحظات لينوفيتش ، على ان مصر «تراجعت عن اصرارها السابق، على ان المحادثات يجب أن تركز فقط على التحضير للقمة» (**المصدر نفسه**).

محمد عبد الرحمن

بروفات أوروبية لانتخابات أميركا

ثمة أمور كثيرة في العالم تنتظر نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية، على الرغم من حقيقة أن احتمالات التغيير بين سياسة رئيس ديمقراطي وسياسة رئيس جمهوري للولايات المتحدة ليست احتمالات من النوع الذي يمكن أن يُحدث انقلابات في السياسة العالمية. ولا من النوع الذي من شأنه أن يغيرّ اتجاهات ومواقف الشعوب المختلفة على اختلاف درجات فاعليتها في الساحة الدولية.

مع ذلك، فانه ينبغي أن نلاحظ أن انتخابات الرئاسة الأميركية لهذا العام أكثر تأثرا بمشكلات السياسة الخارجية، أي بالمؤثِّرات العالمية، منها بمشكلات السياسة الداخلية، أي بالمؤثِّرات الأميركية الاقتصادية والاجتماعية أو العنصرية، مثلا. ومع اقتراب يوم الانتخاب نفسه (٤ تشرين الثاني - نوفمبر) يسهل على المراقب أن يلاحظ أن اهتمامات الحملة الانتخابية تستقطب عدداً من المشكلات المتعلقة بالسياسات الخارجية. أي السياسات التي تتبعها، أو ينتظر أن تتبعها مستقبلا، تجاه عددٍ من المسائل المتصلة بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية فيغلب على الخطب الانتخابية للمرشحين الثلاثة الرئيسيين الديمقراطي جيمي كارتر، والجمهوري رونالد ريغان، والمستقل جون أندرسون، التركيز على مشكلات من نوع سباق التسلح الاستراتيجي، الوجود العسكري الأميركي في مناطق معينة من العالم، مواجهة القوة العسكرية السوفياتية في مناطق تواجدها، دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، والتزاماتها تجاه اسرائيل ثم تجاه السلام، دور الولايات المتحدة في أوروبا، المدى المسموح لاستقلالية أوروبية غربية والمدى الممكن احتماله لاستمرار تحمل الولايات المتحدة «أعباء الدفاع عن العالم الغربي . »

وبطبيعة الحال، وبمنطق الأمور، فان اشتعال جبهة الشرق الأوسط بحرب جديدة بطرفين جديدين غير الأطراف التقليدية (العربية - الاسرائيلية) التي كانت في ساحة القتال الشرق أوسطية، دائما، منذ أواخر الأربعينات . قد ركز هذا الاهتمام بأمور السياسة الخارجية في حملة انتخابات الرئاسة الأميركية على هذه المنطقة الساخنة أكثر من غيرها وهي منطقة بطبيعتها الاستراتيجية والاقتصادية تشمل جوانب من صراع الدولتين الأعظم، وجوانب من تنافس الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على مصادر الطاقة من ناحية، وعلى أسواق المنطقة (خاصة للسلاح) من ناحية أخرى. هذا كله، فضلا عن الروابط التقليدية التي تربط أطراف معينة في المنطقة بالولايات المتحدة (اسرائيل) وبأوروبا الغربية (اسرائيل أيضا وعدد من البلدان العربية).

وبالنتيجة، فإنه، خلال فترة الشهر السابقة

مباشرة على الانتخابات، كانت حروب الشرق الأوسط وصراعاته العسكرية وغير العسكرية واحتمالاتها الخطرة في بؤرة الاهتمام لدى المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة، وبالطبع لدى الناخبين الأميركيين الذين يدركون، ولو بشكل عام وحتى غامض بعض الشيء، مدى تأثير تطورات الشرق الأوسط على احوالهم مباشرة.

وفي ظل هذا المناخ.. في ظل سيطرة أزمة الشرق الأوسط بوجهيها - الجديد المشتعل، والقديم الكامن المنطوي دائما على احتمالات التفجر - على أجواء الانتخابات الرئاسية الأميركية جرت «بروفات» عدة لهذه التأثيرات الانتخابية الخارجية خلال الشهر المنقضي. تمثلت هذه «البروفات» الانتخابية في

● الانتخابات النيابية في ألمانيا الغربية.

● الانتخابات النيابية في البرتغال.

● المؤتمرين العامين السنويين لحزبي العمال والمحافظين البريطانيين، وهما أيضا بمثابة «تجمعين» انتخابيين ويحملان مؤشرات انتخابية صريحة مباشرة وغير مباشرة.

● أجواء استعدادات للانتخابات الرئاسية الفرنسية التي ستجري في الربيع القادم، وما رافقها من حملة «يهودية» على حملة «العداء للسامية» وقد ظهرتا فجأة على الساحة الفرنسية بشكل يثير التساؤلات.

وهذه «البروفات» ليست متأثرة بمناخ الانتخابات الأميركية فقط، بل انها جرت في ظل حملة الانتخابات هذه واهتماماتها الرئيسية. أكثر من هذا، إنها جرت متأثرة باحتمالاتها، أي باحتمالات نتائجها. سواء كان هذا التأثر قد جاء في اتجاه المسايرة أو المقاومة. إضافة الى هذا فان من شأن الحصيلة المتراكمة عن هذه «البروفات» ان يكون لها بدورها تأثيرها، وقد يكون تأثيرا قويا أو ضعيفا، على مسار انتخابات الرئاسة الأميركية، خاصة اذا سلمنا بما ذكرناه من أن اطار اهتمامات الناخبين الأميركيين هذه السنة هو اطار عالمي أكثر مما هو محلي، وانه اطار شرق أوسطي أكثر من أي شيء آخر.

إجهاض «ثورة القرنفل»

وليس من المستغرب بعد هذا ان نجد، على سبيل المثال، أن مجلة **«الايكونوميست»** البريطانية في عددها الصادر يوم ١١ تشرين الاول (اكتوبر)، تصف انتخابات البرتغال بأنها «كانت بالأحرى انتخابات أميركية». واذا كانت المجلة البريطانية قد قصدت بهذه العبارة أن الحملة الانتخابية البرتغالية اتخذت طابع الحملات الانتخابية الأميركية فلعبت فيها الفضائح دورا، ولعبت فيها الأموال دورا مماثلا. فإننا نضيف أن الأهم في أميركية انتخابات البرلمان البرتغالي هو أميركية النتائج التي أسفرت عنها. فحسب تعبير مجلة **«نيوزويك»** الأميركية (٢٠ تشرين الأول - أكتوبر) انه عندما أسقط الضباط العسكريون اليساريون أقدم دكتاتورية في أوروبا الغربية في العام ١٩٧٤ اتخذت سياسات البرتغال منعطفا راديكاليا. ولكن بدا أن البرتغاليين قد وضعوا في الأسبوع الماضي نهاية لغزوهم الذي استمر ست سنوات مع حكومات ذات ميول يسارية

والحكم الذي وطّد أركانه في البرتغال بنتيجة الانتخابات الأخيرة هو حكم التحالف الديمقراطي للديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاجتماعيين والملكيين، وهو تحالف يتزعمه رئيس الوزراء اليميني فرانشيسكو ساكارنايرو، يتخذ سياسة علنية صريحة باعادة البلاد «بالكامل» الى المعسكر الغربي. وهذا يعني أول ما يعني بالنسبة لمراقب عربي عودة البرتغال وقواعدها الى خدمة الولايات المتحدة، وخططها العسكرية، وجسورها الجوية التي تنقل الأسلحة من الأراضي الأميركية الى الشرق الأوسط والى منطقة الخليج، وعند الحاجة الى اسرائيل بالذات، كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، حينما كانت البرتغال - ما قبل الثورة - الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التي قبلت أن تكون قواعدها في جزر الأزور محطة للجسر الجوي بالأسلحة والمعدات الأميركية الى اسرائيل

لقد لعبت الدعاية الغربية، الأميركية بوجه خاص، دورها الخاص في البرتغال طوال فترة الحملة الانتخابية مستغلة أحداث أفغانستان ثم أحداث بولندا.. فكانت المشاكل المطروحة أميركية أكثر مما هي مصالح برتغالية. وظهر مدى التزام حكومة ساكارنايرو بما التزمت به في البيان المشترك الذي صدر عن محادثات الرئيس

الأميركي كارتر للشبونـه في حزيـران (يونيـو) الماضي. وقد صـرح في حديث لصحيفـة «**لوس انجيلوس تايمز**» الأميركيـة (١٠/١٠/١٩٨٠) بأن حكومتـه «خلال الأشهـر التسعة السـابقة اتخذت من الخطوات الايجابية ما لم يتخذ أبدا من قبل للمشاركة في تضامن مع الولايات المتحدة حول مسائل مثـل مسألـة الرهـائن في ايران، والغزو السوفياتي لأفغانستان». وقال إن هناك، برأيـه، خطرين رئيسيـين في العالم همـا «الامبـرياليـة السوفيـاتية» والفقر، وحدد أحـد الأهداف الرئيسية لحكومته بأنه تحديث القوات البرتغالية في اطار حلف شمال الأطلسي

هكذا تكون انتخابات البرتغال، في ظل الحملة الانتخـابية الأميـركية، قـد اقتـربت كثيـرا من اجهاض «ثورة القرنفل» والعـودة الى برتغـال مـا قبل ١٩٧٤. ينقصهـا فقط ما فقدتـه من «مستعمراتها» السابقة في افريقيا، الأمـر الذي يجعلها أكثر ذيلية للولايات المتحدة وأكثر التزاما بتنفيذ سياساتها، والعسكرية منها بخاصة

ظاهرة شميث

فـاذا انتقلنا لالقـاء نظرة عـلى الانتخـابـات البرلمانية التي جرت في ألمانيا الغربية فاننا نجد تأثير انتخابات الرئاسة الأميركية، إنما بصـورة اخرى، مختلفة عن تأثيراتها على نتائج انتخابات البـرتغال، وفي بعض الأحيـان عكسية بـالنسبة اليها.

لقد فاز حزب هلموت شميث مستشار المانيا الغربية (الديمقراطي الاشتراكي)، وهناك دلائـل كثيرة على أن الدوائر الأميركية لم تعتبـر ذلك النجاح نجاحاً لها. اذ كانت تتصور أن أحداث بولندا التي كانت نتائجها ابتعاد ادوارد غيريك عن زعامة الحزب الشيوعي البولندي، وهو صديق شخصي لشميث، ستشكـل انتكاسـة للمستشـار الألماني الغربي ولآماله في اقامة شبكة واسعة من التفاهم بين البلدان الاوروبية تكون قادرة عـلى الصمـود في وجه تطورات يمكن أن تنشأ عن تدهور العلاقات بين الدولتين الأعظم. الولأيـات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

كما كانت الدوائر الاميركية تعوّل على تأثير آخر تحدثه الحرب العراقية - الايرانية على مركز شميث، حيث ان هذه الحرب تكشف مدى اعتماد المانيا الغربية على نفط منطقة الخليج، وبالتالي تكشف عـن قصور في قدرة المانيا الغـربية - والسـوق الاوروبية المشتركـة التي تلعب فيها بـون دورا قياديا - عن القيام بدور فعال في محاولات ايجاد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، وكذلك عن لعب دور قيادي على الصعيـد العالمي اجمـالاً. («**نيويورك تايمز**»، ٦/١٠/١٩٨٠) وعـلى وجه الاجمال تكتشف المعالجات الاميركية لفوز حـزب شميث في انتخابات المانيا الغـربية عن مـرارة مرجعها اصرار شميث على السير قدما في سياق «الانـدماج الـدولي» ومحاولاتـه طوال الأشهـر الماضية «إيجاد بديـل عن المحاولات الأميـركية لمعاقبة الاتحاد السوفياتي على تدخله العسكري في أفغـانستان» فضـلا عن استيـاء واشنطن من الشرط الذي كان شميث قد فرضة لقبول اقامة الصواريخ الأميركية في أراضي المانيا، وهو أن تبدأ فورا المحادثات الرامية الى خفض التسلح في أوروبـا وأن توافق دول الأطلسي الأوروبيـة الأخرى على اقامة هذه الصواريخ في أراضيها، فلا تكون المانيا الغربية وحدها في ذلك.

وقد عبرت صحيفة «**انترناشيونـال هيرالد تريبيون**» الأميركية عن تعـاطفها مـع المرشـح اليميني المتطرف فرانتز جوزيف شراوس، رئيس حكومة اقليم بافاريا ومرشح الحزب الديمقراطي المسيحي المعارض في المانيا الغربية، حين أبدت قوله بعد اعلان نتائج الانتخابات - ان شميث يواجه الآن أصعب فترة في حياته السياسية كلها»، وأضافت أن علاقات بون الخارجية، من أوروبا الشرقية الى الشرق الأوسط، قد أصبحت أكثر تعقيدا وأقل قابلية للطرق. فلم يعد لبون قدر من السيطرة على الأحداث في بولندا أو في الخليج أكبر مما لايطاليا أو لبلجيكا مثلاً.

والحقيقة التي تبدو من خلال مثل هذا التقييم هي أن السيـاسـة الأميـركيـة، في ظـل حملـة الانتخابات، حيث تسود المزايدات وتغلب المواقف المتطرفة، بـدت راغبة في نجـاح عناصر تتسم بالتطرف وانتقاد سياسة الانفراج الدولي، عناصر تكون مستعدة للسير خلف الولايـات المتحدة في تأزيم الوضع الدولي، في العلاقات مـع الاتحاد السوفياتي، وفي محـاولة الانتشـار عسكريـا في منـاطق متفجرة، وخـاصـة في الشـرق الأوسط والخليج

وبايجاز، فانه يبدو أن نجاح حزب شميث كان في نظر العديد من الأميركيين، في هذا الوقت الانتخابي الحرج، بمثابة نجاح للاستقلالية الأوروبية في وقت يتبارى فيه المرشحون المتنافسون على الوعد باعادة دور الولايات المتحدة في قيادة «العالم الحر» الى سابق عهده، سواء كان ذلك عن طريق سباق تسلح استراتيجي جديد مع الاتحاد السوفياتي، أو عن طريق نشر القوات الأميركية على نطاق واسع من القواعد العسكرية الجوية والحربية بشكل خاص، او عن طريق دعم دور واشنطن الأطلسي وتوجيه أوروبا الغربية في خط السياسة الخارجية الأميركية وحده. ويبقى ان يتضح اذا كان فوز حزب شميث بما يعنيه من دلالة على رغبة الأوروبيين الغربيين في سياسة وفاق عالمية، وفي علاقات أفضل مع البلدان النفطية الشرق أوسطية، واستقلالية أوروبية اقتصادية وسياسية عن هيمنة الولايات المتحدة . يبقى أن يتضح ان أمكن هذا الفوز سيكون له تأثير، بهذا المعنى، على الناخبين الأميركيين عندما يأتي دورهم

يهود فرنسا

ولعل مثل هذا التأثير، في مثل هذا الاتجاه، يكون واردا كاحتمال أكبر اذا ما تكررت ظاهرة نجاح شميث الألمانية بصورة ما في فرنسا، التي ستجري انتخاباتها الرئاسية في آذار (مارس) ١٩٨١. وان كانت انتخابات الرئاسة الفرنسية ستجري بعد وقت كاف من انتخاب رئيس الولايات المتحدة الجديد، إلا أن أجواء حملة الانتخابات الفرنسية قد بدأت منذ الآن، وان يكن ذلك بصورة غير مباشرة. حيث يبدو أن «الصوت اليهودي» قرر العودة بكل قوة الى الحملة الانتخابية للرئاسة الفرنسية. الأمر الذي يعني بحد ذاته أن تأثرات الأجواء الأميركية موجودة بالفعل، مع استغلال الظروف المحلية الفرنسية

ان الحادث الذي وقع في فرنسا في الشهر الماضي، وأهم منه الحملات الدعائية الهائلة التي أعقبته والتي تتجاوز حجمه كثيرا، هي بمثابة بداية التصويت اليهودي في انتخابات الرئاسة في فرنسا، وقبل ان تبدأ حملتها رسميا.

ففي يوم ٤ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وقع انفجار في معبد يهودي في باريس أدى الى مقتل أربعة أشخاص. وعلى الرغم من ضآلة الحادث بكل المقاييس، الا ان حملة واسعة النطاق أعقبته وأضفت أهمية مبالغاً فيها على الحادث من ناحية، وعلى القوى المتهمة بارتكابه من ناحية أخرى، وهي القوى التي تسمى بالنازية الجديدة، وفي مقدمتها «الحركة القومية الثورية». وهي حركة يمينية متطرفة لا يزيد عدد أعضائها على خمسين، ومعظمهم من الطلاب. لقد صورت القوى الصهيونية في فرنسا هذا الحادث بأنه شرارة أولى تبدأ بعدها عودة العداء للسامية في فرنسا، وفي جميع أنحاء أوروبا الغربية وتحولت الحملة الى ما يشبه مظاهرة اعلامية في العالم الغربي كله. وأصبحت حادثة المعبد اليهودي «قصة الغلاف» لعدد هائل من المجلات السياسية الأوروبية والأميركية. هذا فضلا عن المظاهرات التي نظمتها الدوائر الصهيونية لعشرات الآلاف في فرنسا وبلجيكا وايطاليا وهولندا. وقد سار في مظاهرة واحدة في باريس نحو مائة ألف شخص.

وخلال هذا، انصبت الاتهامات على حكومة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان بأنها أخفقت في اتخاذ موقف حازم ازاء القوى «النازية الجديدة». وعندما قررت الحكومة الفرنسية أن ترسل ممثلا عنها للاشتراك في هذه المظاهرة الضخمة اتهمتها العناصر الصهيونية بأنها «مقيدة للغاية بسياستها الشرق أوسطية الموالية للعرب». وازاء هذا النقد، اضطر الرئيس الفرنسي للظهور على شاشة التلفزيون في اليوم التالي للمظاهرة يعرب عن «انفعالة وغضبه وتضامنه». بيد أن هذا نفسه لم يرض القوى الصهيونية في فرنسا.

وقد شغلت الصحافة الفرنسية والأوروبية عموما بهذه القضية الى حد مثير للدهشة. بحيث غطت على كل ما عداها في اهتمامات تلك الصحف. ووسط التحليلات الكثيرة التي ظهرت، كان من الطبيعي أن يظهر تحليل يقول «ان العداء للسامية آخذ في الصعود لان منظمة التحرير الفلسطينية كقوة يحسب حسابها في الشرق الأوسط وهي نظرة يعتقد زعماء اليهود أنها تضفي شرعية على المشاعر المعادية للصهيونية»

(«نيوزويك»، ٢٠/١٠/١٩٨٠). مع ذلك فلا يبدو، حتى الآن، أن الحملة موجهة ضد منظمة التحرير الفلسطينية فقط، أو تقصر أهدافها على تشويه صورة المنظمة ومحاربة أي شكل من أشكال الاعتراف الرسمي بها أو التعاطف الشعبي معها انما تبدو الحملة ذات أهداف ألصق بالتطورات الأوروبية نفسها بما في ذلك هدف التأثير في الانتخابات القادمة، باعتبار أن ذلك من شأنه ان يحقق التأثير في تكوين أجهزة صنع القرار نفسها من الأساس، وهو هدف أعم وأكثر جذرية من محاولة التأثير في القرار نفسه.

لكن الأمر المؤكد أن الدوائر الصهيونية تلقت بالاهتمام والحماس «المطلوب منها» من جانب اسرائيل قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي الذي صدر عقب حادث الانفجار في المعبد اليهودي، والذي نص على انه «ليس بوسع المرء أن يميز بين معاداة الاسرائيلية ومعاداة الصهيونية ومعاداة السامية، أي معاداة اليهودية». وبالمعنى نفسه، كانت اتهامات مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي للحكومة الفرنسية بأنها «مسؤولة جزئيا عن الجريمة» على أساس أن موقفها المعادي لاسرائيل هو موقف مشجع على العداء لليهود، والاتهامات المماثلة التي أصدرها وزير خارجيته والتي عممها على دول السوق الأوروبية المشتركة.

ان عنصر التحريض الدعائي الواضح هو الذي يغلب على المعالجة «اليهودية» للأمر، بحيث يبدو أن هدف اسرائيل والقوى التي تعمل بتوجيهها في أوروبا الغربية هو بالتحديد تشويه سمعة الحكومات الأوروبية التي ترشح نفسها للقيام بدور في أزمة الشرق الأوسط تعتبره اسرائيل غير متطابق مع «مصالحها»، أو هو، على الأقل، تخويف هذه الحكومات واجبارها على الاقتراب أكثر الى الموقف الاسرائيلي. واذن فنحن بصدد سياسة «يهودية» لا تختلف في أوروبا عنها في الولايات المتحدة، في ظروف انتخابية عامة. واذا كان ثمة فارق أساسي بين المنطقتين فهو اختلاف حجم الصوت اليهودي في أوروبا الغربية (خاصة فرنسا) عنه في الولايات المتحدة. ذلك أن مقدار يهود فرنسا لا يتجاوز ٧٠٠ الف نسمة في مقابل نحو ستة ملايين يهودي في الولايات المتحدة. فضلا عن المواقع المؤثرة التي يحتلها «اليهود»، وبخاصة الموالين صراحة للصهيونية واسرائيل، في الدوائر المالية والاعلامية، ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة. وبالتالي فان الصهيونية ليست بحاجة للجوء في الولايات المتحدة، الى أساليب «تراجيدية» من النوع الذي لجأت اليه في أوروبا الغربية من أجل التأثير على الرأي العام في زمن انتخابي.

لقد زعم قادة المنظمات «اليهودية» في فرنسا، في ظل انفراج الحملة الأخيرة، انهم كانوا قد رفضوا، مؤخرا اقتراحا تقدمت به أوساطهم «بتنظيم الصوت اليهودي بهدف التأثير في سياسة الحكومة [الفرنسية] المؤيدة للعرب». (تعليق من باريس كتبه وليام فانس لصحيفة «انترناشيونال هيرالد ترتيبون»، ٩/١٠/١٩٨٠).

ولا يكن تفسير هذا القول إلا بأنه تذكير بأنه لا يزال بامكان «الزعماء اليهود» في فرنسا «تنظيم الصوت اليهودي» فإنَّ ما رفضوا اللجوء اليه في ظروف سابقة يمكن أن «يضطروا» الى اللجوء اليه في الظروف «الارهابية» الحالية.

يهود بريطانيا

وفي بريطانيا، وبينما عقد على التوالي المؤتمر السنوي لكل من حزبي العمال والمحافظين وسط جو شديد من التوتر سواء بالنسبة لحزب المعارضة (العمال) أو حزب الحكومة (المحافظين)، كان ثمة ادراك بان «ارتفاع حرارة الحملة الانتخابية في أميركا، حيث للصوت اليهودي حسابه، قد ألقى برذازه في صورة مناقشات دارت حول الزي السياسي لليهود في بريطانيا». (مقال كتبه وليام فرانكل في صحيفة «التايمز»، في ١٤/١٠/١٩٨٠) ويكشف هذا المقال عن أن «معهد الشؤون اليهودية» في بريطانيا نشر، في شهر آب (أغسطس) الماضي، تقريرا بحثيا عن مسألة الصوت اليهودي في بريطانيا وهو ما يؤكد أن الظروف الانتخابية السائدة في أوروبا، بما فيها الظروف الحزبية في بريطانيا حيث يبقى على موعد الانتخابات العامة التالية أقل قليلا من ثلاث سنوات، هي موضوع اهتمام واسع وشامل من الهيئات «اليهودية»، في مختلف بلدان أوروبا بصورة لا تنفصل عن حملة انتخابات الرئاسة الأميركية التي نعرف انها تمتد لنحو سنة كاملة.

وكما هو الحال في فرنسا فان مجموع السكان اليهود في بريطانيا لا يمكن أن يقارن بيهود الولايات المتحدة، حيث لا يتجاوز ٤١٠ آلاف نسمة (أي نسبة ٠.٧ في المائة من سكان بريطانيا). ومع ذلك، فانه يوجد، في مجلس العموم البريطاني الحالي، ٣١ نائبا، عشرون منهم ينتمون لحزب العمال واحد عشر ينتمون لحزب المحافظين. فاذا كان عدد أعضاء مجلس العموم اجمالا هو ٦٣٠ عضوا فان هذا يعني أن نسبة اليهود في البرلمان الانكليزي هي ٥٪ وهي كما يتضح أعلى كثيرا من نسبتهم الى تعداد سكان بريطانيا.

ويقول وليام فرانكل ان الأمر البالغ الأهمية بالنسبة لليهود، سياسيا، في بريطانيا هو أن «المسألة التي تعلو فوق كل مسألة أخرى، في الاهتمام اليهودي، هي مسألة أمن اسرائيل، ومن المؤكد أن دور حكومة الولايات المتحدة أكبر من دور حكومة بريطانيا في هذا الصدد» وهو تعبير غير مباشر عن حقيقة تأثير الولايات المتحدة وسياساتها على مواقف يهود بريطانيا.

هكذا نجد أن موضوعة «الصوت اليهودي» تعود لتفرض نفسها من وراء كل المزاعم عن حملة العداء للسامية ان القصد هو مساومة حكومات أوروبا على مواقفها بالنسبة للشرق الأوسط باستخدام السلاح القديم ذاته الذي كثيرا ما أتى بنتائج باهرة تعويضات مالية ضخمة لاسرائيل، وتأييد غير مشروط، وأحيانا تحالف عسكري معها ضد العرب.

وفي الظروف الراهنة، فانه ليس مطلوبا من أوروبا الغربية، على صعيد اهتمامات اسرائيل والصهيونية الأوروبية والأميركية، أن تقدم تعويضات مالية، ولا أن تدخل في حروب مع اسرائيل ضد العرب . انما المطلوب منها أن تلتزم بتأييد اسرائيل ارضاء للصوت اليهودي ؛ والالتزام بتأييد اسرائيل يعني صبغ أية مبادرة تفكر أوروبا في القيام بها بالنسبة للشرق الأوسط بصبغة تأييد صريح لسياسة «كامب ديفيد»، والوقوع تحت تأثير «عقدة الذنب» ازاء «اليهود» بدلا من الوقوع تحت تأثير عقدة «نقص الوقود»، والتي تجعلهم اميل الى أخذ مصالح العرب، ومصالحهم مع العرب، في الاعتبار.

وبايجاز فانه اذا كانت أوروبا الغربية تعد نفسها لدور ما - لمبادرة، في الشرق الأوسط، تتقدم بها بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية . فان الدوائر الصهيونية تعد، مستغلة ظروف وآثار الحملة الانتخابية الاميركية، لتوجيه أوروبا في اتجاه أقل ما يمكن وصفه بأنه اتجاه الاقتراب من موقف التبعية للولايات المتحدة، أي صنع سياسة أوروبية مكملة لسياسة كامب ديفيد الأميركية وليست بديلا عنها ولا نقيضا لها.

ونظرا لأن سياسة أوروبا الغربية في الشرق الأوسط، لا تزال مجرد مشروع فان الصهيونية، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معاً، تجد الفرصة سانحة لتعميق التبعية الأوروبية الغربية للسياسة الأميركية في تعميق السياسة القائمة، والوقوف في وجه أي تطور ملموس نحو سياسة أوروبية مستقلة تبني حساباتها على المصالح المشتركة مع بلدان المنطقة.

س.ك.

صدر حديثاً

عن مركز الأبحاث

المجلَّد الحادي والعشرون من «اليوميَّات الفلسطينية»، الذي يسجل الأحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني، بين ١/١/١٩٧٥ و ٣٠/٦/١٩٧٥.

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الابحاث في م.ت.ف.، وترسل الى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي: ٥٠٠ ليرة لبنانية، عدا أجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك الى. مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب.١٦٩١،بيروت – لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي – فرع رأس بيروت،برقم١٢٣٧.

Palestine Affairs

No.108, November, 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمَن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العربية
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية
٧٥٠ درهماً في ج.ع.ل
٧٥٠ درهماً في المغرب

شؤون فلسطينية

١٠٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠



شؤون فلسطينية

١٠٩ — كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **عبدالمعطي أبو زيد**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: محمود درويش**

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان . بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠، برقياً مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي: (بريد جوي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٧٥ ل.ل في سائر الأقطار العربية، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم.

الاشتراك السنوي (بريد عادي) ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

سميح سمارة

الضفة الغربية وجدل الداخل والخارج

هناك اعتبار عام يقول ان المستقبل الخاص بالأراضي المحتلة يشكّل نقطة تقاطع رئيسية بين العديد من القوى السياسية الفاعلة في العالم، ومن المراقبين والمهتمين بالتدقيق في مصير هذه الأراضي والاتجاه الذي سيأخذه، وذلك لأهمية الموقع الذي تحتله هذه القضية في المعادلة العامة لقضية الشرق الأوسط، ولتقاطع المصالح الخاصة بهذه القوى وتأثرها، بالضرورة، بشكل المستقبل الفلسطيني وماهيته.

في هذا السياق لا بد أن تتقاطع، أيضاً، نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف؛ تتجانس المواقع في لحظة ما، وفجأة تتناقض؛ تستقر الصورة العامة في لحظة، وفجأة تنفجر. وهكذا تتداخل المعطيات: معطيات الواقع الحالي ونواقصه وحجمه في التأثير على المسار العام للأحداث، ومعطيات المستقبل أو ماهية المراحل التي سيقطعها فرقاء الصراع، وحسابات المكاسب والخسائر عند هذا الطرف أو ذاك.

لكن، وفي الغالب، تجري الاستعاضة عن التناقضات في مثل هذا الجدل الغائم، بابراز المسلمات، أو التي تحولت إلى مسلمات بفعل نضالات هائلة، لا نقول أن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي حققها، لكنها المنطقة العربية كلها التي تدرك – وان ببطء – ان إمكانية الفصل بين مستقبل هذا الشعب ومستقبلها باتت مستحيلة فعلاً.

ولعل أبرز هذه المقولات – المسلمات التي لم تعد تثير جدلاً في العديد من الساحات، وتضاءل الجدل حولها على الساحة الدولية، هي مسألة الالتفاف الجماهيري شبه المطلق سواء في فلسطين أو في الشتات الفلسطيني، حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في كل مواقعه وقطاعاته. هذه المقولة تظهر عقبة فعلية في وجه المخططات المعادية، مضمونها الرئيسي هو ان كل محاولة للقفز عن نقطة التقاطع المركزية في المنطقة، الشعب الفلسطيني، لن تجد مصيراً لها غير الانهيار، وهو ما وجدته وتجده محاولة كامب ديفيد.

ولعل المقولة - المسلمة الثانية، التي لا تقل بروزاً عن الأولى، هـو ما أصبـح ملموساً من ارتقاء مستوى مجابهة الشعب الفلسطيني للاحتلال الاسرائيلي بحيث شملت أوسع قطاعات السكان في الضفة الغربية تخصيصاً، فهي لم تعد كما كانت في مرحلة سابقة، مقاومة معزولة ذات حاجة ماسة إلى مصل دائم لتغذيتها، يأتيها عن طريق عملية فدائية. وذلك بالطبع ليس معزولاً عن الأهمية القصوى للعمل الفدائي وطريق الكفاح المسلّح كأرقى أشكال النضال، في استقلالية موجباته الذاتية، وفعالية النتائج التي يحققها عبر عملية الجدل القائمة بينه وبين أشكال النضال الأخرى. لقد أصبح واضحاً أن النضال السياسي في الأراضي المحتلة بات لـه فعل الكـلاشينكوف تمـاماً، بـل أصبح كلاشينكوفاً من نوع آخر، على حد تعبير أحد أبرز قادة العمل الوطني في الداخل. وكمثال على ذلك يأتي اضراب معتقلي سجن نفحه، وحالة التضامن الشاملة التي فجّرها هذا الاضراب، بحيث تحوّل إلى نقطة استقطاب مركزية، في لحظتها الزمنية، لمجموع قطاعات الحركة الجماهيرية، وتتدرج فتندمج مع نقطة استقطاب أخرى، لتتشكل في سياق ذلك كرة الثلج المندفعة إلى الأمام. ومثال آخر، أو نقطة استقطاب أخرى، الانتفاضة الواسعة التي شهدتها مدينة نابلس مؤخراً، لمجرد ان قوات الاحتلال حاولت منع بناء مدرسة في قرية بلاطة ، لا لسبب إلا لإصرار الأهالي على تسميتها مدرسة بسّام الشكعة. ولم تزل قضية من هذا النوع تحفز المواجهة، فتدفع المدلولات السياسية التي تحملها التسمية لتأخذ موقعها في المسار العام، وتكبر كرة الثلج. ولا ننسى بالطبع المحاولة الفاشية لقتل وتصفية قيادة العمل الوطني في الداخل، وما خلقته من وحدة وصرامة في التحدي، تخلق معطيات جديدة في عملية المواجهة الشاملة.

المقولة - المسلمة الثالثة هي القول بأن الضفة الغربية تخصيصاً، أصبحت شبه مغلقة على التأثيرات السياسية السلبية التي يمكن أن تأتيها من خارجها، مهما كان مصدر هذا الخارج. إن حالة التحصن هذه، وإرتقاء حالة الوعي السياسي العام الموجودة، قد منعتا العديد من الرموز المحلية المشروخة الولاء من التأثير في أي مستـوى من مستويات المجابهة اليومية، وأصبح أمراً غير مقبول السماح بأي نشاط لا يصب في إطار وحدة الموقف. ان أي نشاط، مهما كانت إمكاناته المالية أو السياسية، يموت في مهده إذا ما حاول التأثير سلبياً على وحدة الموقف هذه، ويبرز مثل على ذلك، ما حاولته صحيفة «القدس» مؤخراً، باثارتها العداء ضد فريق من «لجنة التوجيه الوطني» - شكل العمل التنظيمي الخاص بالأراضي المحتلة - وما ووجهت به هذه المحاولة من استنكار واسع اضطر أصحابها إلى إقفال بابهم.

ان النقطة الرئيسية في كل ذلك هي القول بأن الوضع الشعبي في الضفة الغربية، بشكل خاص، لا يعاني من الاختناق وليس محشوراً في الزاوية، بل يمكن القول ان العكس هو الصحيح. فالاحتلال يفاجأ باستمرار بفشل وسائله لتطويع هذا الوضع. ان وسائل التعبير السياسي هناك في تقدم، فلا ينطبق على الضفة الغربية ما ينطبق عـلى ساحات عربية أخرى من حالة تخثر تعانيها بعض القوى السياسية، أو حالة تشرذم لدى بعضها الآخر؛ كما ان القوى العاجزة موضوعياً، سواء من حيث ماهيتها أو من حيث

استحالة التمسك باستقلالها الوطني، أو للسببين معاً، لا تمكننا من القول ان أطنابها ضاربة في مناخ الضفة الغربية السياسي، إلى درجة تتمكن فيها من تجيير نتائج الصراع العامة لصالحها.

ثم... إن ما سبق قوله ليس إلا وقائع ملموسة يصعب على المختلفين معها محاججتها أو دحضها. لكن السؤال هو: هل هذه الوقائع وحدها هي التي تشكّل صورة الوضع في الضفة الغربية، وهل تخلو هذه الصورة من نواقص ومن مخاطر ؟ ان الساحة الفلسطينية، عموماً، تتميز عن غيرها من الساحات بخلوّها من الحجر على التساؤلات؛ فكل تساؤل مشروع، ويتطلب البحث عن جواب له، طالما يصب في سياق العمل الوطني العام؛ فتطرح التساؤلات في العادة على شتى المستويات، وتتنوع الاجابات وتتداخل، دون أن يكون مطلوباً منها وضع الاجابات الواضحة والحاسمة على الأسئلة الصعبة تخصيصاً. وقد أصبح واضحاً الآن ان مسؤولية حالة النقاش الصحية هذه — وليس مؤتمر حركة فتح الرابع إلاّ تكثيفاً وبلورة لهذه الحالة — تتركز على وضع المؤشرات، وعلى المساهمة في رسم معالم الطريق الذي يحمل تلك الاجابات الواضحة، وليس من شك في أن بلورة هذه الاجابات ونفض الغبار عنها تبقى مسؤولية القيادة العامة للنضال الوطني الفلسطيني.

وحدة الموقف ووحدة العمل

بشكل عام، يمكن القول أن التساؤلات المطروحة في الساحة الفلسطينية، في هذه اللحظة، تحدد مسألتين رئيسيتين:

الأولى. وتتركز على العلاقة أو جدلها، بين فلسطين الداخل وفلسطين الخارج؛ فلسطين الشتات وفلسطين الاحتلال. العلاقة أو جدلها بين فلسطين ١٩٦٧ وفلسطين ١٩٤٨. العلاقة أو جدلها بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا السياق، تبدو الصورة أحياناً وكأنّ الجدل غير قائم، أو غير قائم بالشكل الذي يجب أن يكون عليه، بين هذه الأبعاد المتعددة للقضية الفلسطينية. وهذا يعني — إذا صحّ — ان الوحدة الوطنية الفلسطينية لم ترتق إلى الشكل الذي يجب أن تكون عليه، وان الجسد الفلسطيني (الجغرافي والديمغرافي) لم يستعد تماسكه والتئامه بعد. بل يمكن القول أيضاً — رغم قساوة الوقائع — ان وحدة الموقف السياسي الفلسطيني القائمة التي توحّد بين جميع هذه الأبعاد، لم تنعكس على وحدة العمل السياسي اليومي والتفصيلي.

ان صعوبات وضعنا الفلسطيني وخطورته في هذه المرحلة تتطلب منّا القول بأن هذه الوحدة — وحدة العمل السياسي — تعاني من عقبات فعلية، إذ لا يجب أن ننسى ان وحدة الموقف لا تعني اتوماتيكياً وحدة العمل؛ فالوحدة الأولى في أمس الحاجة، دائماً، إلى شروط ومعطيات تحيلها إلى واقع عملي. ولعل أهم هذه الشروط هو شرط إيجاد قنوات العمل التي تتيح إحالة المعطيات إلى وقائع. فهل يمكن القول ان هذه القنوات موجودة

وقائمة فعلاً في الساحة الفلسطينية، فتتيح خلق حالة استقطاب قصوى تتمكن من استيعاب الرقي الموجود في الوعي السياسي العام، واستيعاب الاستعداد المبدئي لدى قطاعات واسعة من سكان الضفة الغربية لمواجهة الاحتلال؟

قد تكون الإجابة المباشرة عن مثل هذا التساؤل غير صحيحة، لكننا نرى ان القلق الفلسطيني التقليدي يسمح لنا بالقول بأن معطيات راهنة كثيرة تعيشها الضفة الغربية، تدفعنا إلى القول بأن قنوات العمل السياسي هناك تعيش أزمة فعلية.

ولننظر إلى الأمر بواقعية. فبعد محاولة اغتيال بسّام الشكعة وكريم خلف، وابعاد فهد القواسمة ومحمد ملحم والشيخ رجب التميمي، وبعد التهديدات اليومية لرؤساء البلديات الآخرين بتصفيتهم، أو عدم وضوح ولاء بعضهم الآخر للأهداف الوطنية العامة ووسائل تنفيذها، وفي ظل الشعار الاسرائيلي لفرض الوقائع، فان ذلك يعني ان خسارة معينة لا يستهان بها قد أصابت بنية القيادة السياسية المحلية للحركة الشعبية في الضفة الغربية، وأن قوة الرموز الرئيسية التي تحرّك لجنة التوجيه الوطني ، من حيث كونها الاطار التنظيمي الذي تجتمع به كافة القوى السياسية الفاعلة، قد ضعفت إلى حد ما.

إذا كان ذلك صحيحاً، فهل يعني ان قنوات العمل السياسي في الضفة الغربية تعيش أزمة؟

علينا ان نبادر إلى القول بداية، ان كل هذه الوقائع الصحيحة لا تعني، اطلاقاً، ان الحركة الشعبية في الضفة الغربية في طريقها إلى ان تفقد قيادتها؛ إذ ان الزخم المطرد للحركة الشعبية كفيل دائماً بافراز رموزه القيادية، وهذه ليست مقولة ميتافيزيقية كما تبدو للوهلة الأولى، إذ ان هذا الزخم ذاته هو الذي تكفل سنة ١٩٧٦ بافراز قيادات وطنية من قماشة هذه الحركة، لم يسبق لأغلبها ان احتل مواقع القيادة. ان هذه الرموز مرشحة دائماً للاستشهاد، فلا يمكن أن يعني استشهادها ان الحركة الشعبية قد تجمدت أو انها مرشحة للتراجع. ان جدل الصراع في ذاته مؤهل، وبشكل يومي، لبناء رموز القيادة البديلة. ففجأة، أو كالمفاجأة، تبرز رموز جديدة فتبدو وكأنها سقطت من السماء. ان كل ذلك لا شك فيه لكنه لا يتناقض مع القول بأن خللاً معيناً قائم، في هذه اللحظة، في بنية القيادة الوطنية المحلية في الضفة الغربية، وهو الخلل الناتج عن اشتداد حمأة الصراع، واضطرار العدو للقتال بالأسلحة المكشوفة (الاغتيال، الابعاد) وهو الاضطرار المرشح للتطور بحكم تطور الصراع ذاته.

ثم.. لنحاول قول التالي: إذا كان صحيحاً ان أزمة معينة قد أصابت بنية القيادة الوطنية في الضفة الغربية، وهو صحيح كما تشير الوقائع، فما هو الحل؟ هل يكون باحلال رموز أخرى، وكيف يتحقق ذلك؟ فاذا كانت الحركة الجماهيرية هي التي افرزت الرموز الحالية عندما تمكنت من التعبير عن نفسها في الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، فكيف يكون الحل طالما ان العدو لم يعد متمكناً من استمرار التعاطي باللعبة الديمقراطية، وكيف يكون الحل في وقت تتالى فيه التصريحات من قيادات العدو، التي تؤكد أنه لن يُقبل مرة أخرى على تكرار تجربة ١٩٧٦، في الوقت الذي يعمق فيه درجة قمعه. هل

يكون الحل باعادة النظر في البنية العامة للجنة التوجيه الوطني، بمعنى العمل على إعادة صياغة هذه البنية بحيث تصبح صعبة المنال من أسلحة العدو المكشوفة؟ هل يكون الحل بالاقتراب من صيغة الجبهة الوطنية، كما مورست في ساحات عديدة أخرى، فتعكس ميزان القوى القائم في عموم الساحة الفلسطينية، والتسليم سلفاً من قبل كافة القوى الوطنية بأن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) هي التي تشكل التعبير الأرقى في المرحلة الحالية، مرحلة التحرر الوطني، عن نقاط التقاطع الموضوعية القائمة بين مجموع فئات وشرائح وطبقات الشعب الفلسطيني ومصلحتها الرئيسية في تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال؛ ومن ثم، تقوم هذه الجبهة بخلق بنية تراتبية محددة المعالم وذات أطر ثابتة تصل إلى مستوى المؤسسة، بحيث لا تختل إذا ما جرى تغييب الرموز الوطنية، سواء بالاستشهاد أم بالابعاد أم بأي سبب آخر، كما تتولى تحديد وسائل الاتصال العملية بين القيادة العامة للعمل الوطني الفلسطيني والقيادة المحلية، والمساهمة، كذلك بالربط بين ابعاد القضية الفلسطينية وقطاعاتها المختلفة، جغرافياً وديمغرافياً.

كما أشرت في السابق، فان كل ذلك لا يهدف لأكثر من وضع علامات الاستفهام المستندة إلى الوقائع العملية. وحتى في حال المبالغة، فان ذلك لا يهدف لأكثر من محاولة رسم المؤشرات العامة للوقائع والحلول، فمن السذاجة توقع حلول ناجزة للمسائل العامة، إذ علينا أن نتفق، أولاً، على رسم صورة واقعية لمسار التطور العام، ثم محاولة استشراف الحلول بعد ذلك.

الصمود الوطني

المسألة الثانية، التي تثير قلقاً أو تسبب قلقاً في الساحة الفلسطينية بشأن مستقبل الحركة الجماهيرية في الضفة الغربية، هي التي تتعلق بمعطيات الصمود وإمكانياته في الأراضي المحتلة.

ولفترة سابقة، كانت تنتشر لدى المتسائلين إجابة سريعة على هذا القلق مفادها ان جوهر الصمود هو ذاك المستند إلى حس الانتماء الوطني المتزايد لدى الفرد في المناطق المحتلة، وهو الحس الذي يتعزز بالمواجهة اليومية المباشرة للمحتل، والضرر الشخصي للفرد من هذا الاحتلال.

ان هذا صحيح. لكن الصحيح أيضاً هو ان هذا الجوهر لا يمكن أن يكون كافياً في حالة مثل حالتنا يعتبرها الناظر إليها، للوهلة الأولى، انها صراع طويل المدى لم تظهر مؤشرات انتهائه أو تجميده في الأفق، مما يتطلب منه، بداية، إمكانيات وعناصر صمود تكون من طبيعته. ان حاجة هذا الجوهر؛ هذا الحس الانتمائي العريق والعميق لدى الفلسطيني؛ هذا الانخراط الجماهيري المتزايد في حمأة الصراع؛ هذا الاستيعاب السريع لشروط الصراع ومتطلباته، هي وجود الإمكانيات العملية التي تبلوره وتحيله إلى واقع، وهي وجود الإمكانيات الاقتصادية والمادية التي تجعله واقعاً ملموساً.

وفي هذا السياق علينا أن نعترف بأن الأراضي المحتلة تعاني حالياً من نوعين من

الهجرة: هجرة داخلية باتجاه العمل في المصانع والمستعمرات الاسرائيلية، ثم هجرة خارجية باتجاه الأردن وأقطار الخليج العربي والخارج. فما هي الأسباب التي تقف وراء هذه الهجرة؟

لا يتسع المجال هنا للتحديد العلمي لمثل هذه الأسباب، إذ ان ذلك يتطلب بحثاً ذا طبيعة مختلفة؛ إنما يمكن إجمال الصورة بطرح عدد من التساؤلات:

ما هي علاقة هذه الهجرة بالمخطط الاسرائيلي لإلحاق الصناعة الوطنية في الأراضي المحتلة بالصناعة الاسرائيلية، وقصر دور هذه المناطق على كونها سوقاً للبضاعة الاسرائيلية، وما علاقة هذه الهجرة مع حجم الاستنزاف الذي يعيشه الانتاج الصناعي الوطني بحيث انخفضت نسبته الاجمالية إلى مجموع الانتاج، من ٨٪ سنة ١٩٦٨ إلى ٤,٧٪ سنة ١٩٧٧؟

ما هي علاقة هذه الهجرة بحالة التدهور الشامل الذي يعيشه الانتاج الزراعي في الأراضي المحتلة، بحيث تعرضت مساحة الأراضي الزراعية، خلال سنوات الاحتلال، للتقلص الكبير الملموس الآن؟ وما هي علاقة هذه الهجرة بتدني ريعية الزراعة، واضطرار المزارعين إلى هجرة أراضيهم والعمل في مجالات العمل الاسرائيلية التي باتت تدرّ عليهم ربحاً أوفر نسبياً وبوقت عمل أقل؟ ما هي علاقة هذه الهجرة بالنتيجة المثبتة بأن معظم تجارة المناطق المحتلة أصبحت تتم مع الكيان الصهيوني أو عن طريقه، وهو ما أدى إلى أن تقوم المؤسسات الاسرائيلية باحتكار معظم عمليات التصدير والاستيراد؟

إذن، وفي ظل هذه المعطيات، ما هي النتيجة التي نتوقع، بعد هذا التدهور الصناعي والزراعي والتجاري في الأراضي المحتلة؟

لا أعتقد ان مثل هذه التساؤلات بحاجة إلى إجابات، لأنني لا أعتقد انها بحاجة إلى المحاججة والجدل. لكن الذي يطرح عادة، وفي مثل هذا المناخ، هو السؤال المنطقي التالي: كيف نمنع ذلك؟ وهنا تطرح مسألة المساعدات العربية المقرّة من قبل مؤتمر القمة العربي في بغداد، من أجل صمود المناطق المحتلة.

أيضاً، فان ضيق المجال لا يسمح بالمناقشة التفصيلية لمثل هذه المسألة؛ لكن ما يجدر التساؤل حوله هو حجم هذه المساعدات، ثم كيفية صرفها. فاذا كان المناضل بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس قد صرح في إحدى الجلسات الخاصة بأنه إذا أريد لمدينة نابلس ان تصمد، أي أن تبني صموداً حقيقياً لسكانها، فيجب أن يتم تثبيت الفلاح والعامل وصاحب المعمل في أرضه ومنعه موضوعياً من الهجرة، والمئة مليون دولار المقرة من قبل مؤتمر قمة بغداد لا تكفي لهذا، أو بالكاد ستكون كافية، لبناء صمود نابلس وحدها. إذن كيف يكون الأمر والمساعدة المقرّة قد خصصت لكل الأراضي المحتلة، أي الضفة الغربية وقطاع غزة؟!

أما حول كيفية صرف هذه المساعدة، فان الذي أصبح معروفاً، كما نعتقد، هو ان الصمود الوطني في ظل احتلال ما لا يعني منح هذا الفقير أو عائلة ذاك المعتقل هبة

ببضع عشرات أو مئات من الدنانير، كما لا يعني التعويض على صاحب أرض صودرت أو صاحب بيت هدم. ان هذا، في الواقع، لا يصنع بوحده صموداً، هذه هي الحقيقة. لأن الصمود كما يجب أن يفهم، هو القائم على بناء المؤسسات والمشاريع الصناعية والزراعية القادرة على استيعاب اليد العاملة ومنعها من الهجرة.

هنا يحلو للبعض أن يتساءل: وهل تضمنـون، إذا ما أقيمت هـذه المؤسسات والمشاريع، أن لا يشن العدو حرباً عليها ويقوم بتدميرها تدريجياً أو دفعة واحدة، وبذلك نكون خسرنا كل شيء؟ لنرَ طبيعة هذا التساؤل. هل هي طبيعة من يعمل للصمود فعلاً، أم انها طبيعة العاجزين؟ في كل حال، ان أحداً لا يقول العكس. فالمؤسسات الوطنية تتطلب النضال من أجل حمايتها، فهل بدا يوماً ان الحركة الشعبية في الأراضي المحتلة عاجزة عن حماية مؤسساتها؟ علينا أن ننظر، مثلاً، إلى النضال الذي خاضته وتخوضه الحركة الشعبية لحماية وطنية شركة كهرباء القدس.

وفي العموم، قد لا يكون مستساغاً الاسهاب في مثل هذه المحاججة التي قد تتحول إلى نوع من المناكفة. لذا، فلنختتم بالقول ان قضية الأراضي المحتلة، وقضية فلسطين، ليست هي القضية التي تجد حلّها بالوصفات السحرية، فهي قضية المنطقة العربية؛ قضية المستقبل العربي؛ قضية الصراع التاريخي على من يحكم هذه المنطقة. فهل هناك من يتوقع حلولاً سريعة لمثل هذا الصراع؟ وحتى لا نوصف بالتشاؤم الذي يشكّل جـزءاً من المزاج العربي، فاننا نفضّل – على الأكثر – حالة التشاؤل.!

شفيق الحوت

نحو استراتيجية عربية جديدة

الاستراتيجية، بكلمتين اثنتين، هي: فكر وتنظيم. ولا يستقيم لهذا المصطلح معناه، قبل التسليم بما بين جناحيه هذين، من علاقة عضوية وتفاعل جدلي. بل ان مصداقية وفعالية أية استراتيجية، تقاسان بمدى صميمية هذه العلاقة وحيوية هذا التفاعل وقدرته على الحركة التصاعدية المستمرة.

بعبارة اخرى، يمكننا القول، ان الاستراتيجية هي محاولة الرد على سؤالين: ماذا نريد؟ وكيف يمكننا إنجاز هذا الذي نريد؟

وبين «ماذا» و«كيف» لا بد من التصدي لعدد غير قليل من علامات الاستفهام والرد عليها، من خلال التحليل الشامل والتقييم الموضوعي «للحاضر» الذي نحياه، وتصورنا «للمستقبل» الذي نصبو اليه. و«المستقبل»، في هذه المرحلة من حياة البشرية، لم يعد رجماً في الغيب، ولا احجية متروكة للمنجمين، وانما أصبح علماً قائما بذاته، لا يقل رزانة وأهمية عن علم التاريخ، وله كرسيه المحترم في الجامعات العالمية الرائدة. وبفضل العقول الالكترونية أصبح من اليسير جدا لأي طالب علم أن يستحصل على آلاف الأجوبة لآلاف الأسئلة، حول أوضاع العالم المختلفة سنة ٢٠٠٠ مثلاً، وفي مختلف ميادين الحياة، من اقتصادية الى اجتماعية الى نفسية الى آخره.

من هنا فان استيعاب الماضي وتجاربه عن طريق علم التاريخ، لفهم ما وصلنا اليه في حاضرنا، لا يقل أهمية عن ضرورة استيعاب المستقبل واحتمالاته عن طريق «علم المستقبل»، لفهم متطلبات الاقلاع من هذا الحاضر الى القادم من أجيال.

ولا أريد المزيد من الاسهاب هنا، فكل ما رميت اليه، هو التركيز على البعد العلمي وأهميته البالغة الحساسية والخطورة في تحديد الاستراتيجية، أية استراتيجية. وأي خروج عن المنهجية العلمية، والوقوع في شراك المنهجية الذاتية، أو الرؤية المستقبلية القريبة المدى إنما يوقعنا، شئنا أم أبينا، في مستنقع التجريبية المراوحة الدورانية، في

الوقت الذي يتقدم فيه غيرنا في مسار تصاعدي مطرد نحو الأمام؛ كما رميت الى التركيز بأنه لا يكفي أن نعرف «ماذا» نريد، ولكن علينا كذلك، أن نعرف «كيف» يمكننا تحقيق ذلك، وهو الجزء الذي يحتاج الى خيال خلّاق مقرون بالإلمام التـام لمتطلبات التنفيـذ ومراحلها.

كانت تلك مقدمة عامة لا بد منها. غير أني أشعر أنه لابد من مقدمة أخرى، يتطلبها الحديث عن الاستراتيجية العربية بالذات.

* * *

لا شك في أن العرب، في ماضيهم، كانوا أمة واحدة؛ كما لاشك في أن العرب، في تطلعاتهم المستقبلية، يرنون الى إعادة وحدتهم كأمة. غير أن الواقع الذي لا يمكن انكاره هو أن حاضرهم مجزأ، وأنه بدلاً من الدولة الواحدة، فهناك لهم أكثر من عشرين دولة مستقلة، لكل واحدة منها حق اتخاذ وصياغة قرارها السياسي: القطري والقومي.

وجامعة الدول العربية، الاطار الرسمي الوحدوي الوحيـد، الذي تحـاول الدول العربية، من خلاله، ان تصيغ وتمرر ما يمكن تسميته بـ «الاستـراتيجية العـربية»، لا تملك في ميثاقها، القدرة على إلزام هذه الدول بالتزام ما تقرّه أو ما لا تقرّه. وحتى الآن، كان الإلزام في إطار العمل الوحدوي طوعياً، ينفذه من يشاء ويتخلى عنه من يشاء. ومن كان بين الدول الأعضاء يرى حرجاً في رفض بعض القرارات، باعلان الموقف العلني منها فانه كثيرا ما كان يلجأ الى التنصل مما التزم به، عن طريق الممارسة، أو بالأحرى عن طريق اللاممارسة.

ومن هنا، فان الحديث عن «الاستراتيجية العربية»، يجب أن ينطلق من اقرار هذه الحقيقة لكي تكون في سلم الأولويات كمشكلة لابد من تجاوزها، وذلك من خلال التعامل معها لا القفز من فوقـها. فالحنين الى ماضينا الوحدوي، وتطلعنـا الى وحدة قـادمة، لا يكفيان لوضع استراتيجية مشتركة أو واحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة التجزئة القائمة، بكل ما تحتويه، من تباين في الآراء والاجتهادات حول الراهن من التحديات، والوافد منها على طريق المستقبل.

وليس بالاقرار بهذه الحقيقة الموضوعية ما يُقلق أو يخيف، بل أن تجاهلها هو الذي يُقلق ويخيف. ولقد استطاعت شعوب، من قوميات مختلفة وخلفيات تاريخية متصادمة، أن تلتقي على قواسم مشتركة وأهداف مشتركة مكنتها، من الاتفاق على استـراتيجية مشتركة. ودول أوروبا الغربية، في إطار السوق الأوربية المشتركة، شاهد على ذلك.

فحتى يكون لنا استراتيجية عربية واحدة، ممكنة التحقيق، وملزمة للجميع، لابد أن نطرح أمامنا ما يجمع بيننا من مصالح مشتركة ومن تهديدات مشتركة، لكي نخرج بخطة مشتركة، لتثبيت هذه المصالح وقهر تلك التهديدات. وهذا وارد وممكن رغم تعدد الأنظمة العربية بالنسبة لهويتها الاجتمـاعية، ونـوعية الحكم القـائم فيها. فبـين دول العرب ما هو ملكي، وما هو جمهوري، وما هو حزبي، وما هو غير محدد الهوية بعد. ولا يمكن

لأي باحث عاقل أن يحاول نكران ذلك، وهو يسهم في رسم الاستراتيجية العربية الواحدة دون أن يخدع نفسه قبل أن يخدع غيره، بما يمكن أن يقدمه من اقتراحات.

ومن الطبيعي أن يحاول كل نظام من هذه الأنظمة، أن يمرر تصوره لهذه الاستراتيجية الواحدة، ولكل نظام ما يملكه من أوراق الضغط ووسائل التمرير. وهذا حق مشروع، ولكن الأهم من فرض استراتيجية ما، هو ضمان الالتزام بها، والاخلاص لها من قبل الجميع.

نخلص من هذه المقدمة الثانية لنؤكد على أن الاسهام في رسم الاستراتيجية العربية الواحدة، كي يكون ذا قيمة عملية، لابد له من النزول من أبراج المثالية والتمنيات، الى الواقع المادي القائم، ليعالجه ويحاول تجاوزه. وعلينا أن نتذكر باستمرار، كي لا نخلط بين الأمور، ان ما نطرحه هنا من آراء انما هو برسم الملوك والرؤساء لأقراره في اطار الجامعة العربية، وليس برسم مؤتمر شعبي غير رسمي، يقوده ثوار ومعارضون بينهم ما بينهم من وحدة في الأفكار والتطلعات.

* * *

لعل أسلم مدخل للبحث في «استراتيجية عربية جديدة»، هو عرض ونقد الاستراتيجية العربية الراهنة – هذا إن جازت عليها التسمية –، والتي تشكّل في مضمونها، مجموعة القرارات التي صدرت عن مجلس جامعة الدول العربية في أعلى مستوياته، ابتداء من ١٩٤٧، أي قبل قيام الكيان الصهيوني، حتى ١٩٧٨ ومؤتمر قمة بغداد، أي بعد خروج السادات عن الاجماع العربي، واخراج مصر من حلبة الصراع العربي ضد الصهيونية واسرائيل.

وكل هذه القرارات باتت منشورة ومعروفة ولم تعد سراً على أحد. وتسهيلا للبحث يمكن حصر هذه القرارات، التي يمكن اعتبارها من ركائز الاستراتيجية العربية، في أربع مجموعات:

الأولى: تلك التي سبقت تقسيم فلسطين وقيام الكيان الصهيوني.

والثانية: تلك التي تلت كارثة ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٣.

والثالثة: تلك، التي حاولت التصدي لهزيمة ١٩٦٧، واستمرت حتى «مبادرة» السادات، مرورا بحرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣.

وأخيرا: تلك التي اتُخذت للرد على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيغن سنة ١٩٧٨.

ولنبدأ بها واحدة واحدة.

* * *

■ المجوعة الأولى، ويمكن وصف قراراتها الممتدة، مابين نشأة جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥، حتى قيام الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨، بأنها «استراتيجية النكبة».

وأول ما يلفت نظر الباحث في قرارات هذه الحقبة، ان ميثاق الجامعة العربية نفسه، جاء خلوا من أي موقف قومي سليم وواضح، من قضية فلسطين، وان الدول العربية السبع - آنذاك - التي أقدمت على اعلان تضامنها في هذا الميثاق، لم تستطع مجرد الصمود، أمام الضغوطات البريطانية، للحفاظ على نص صريح يتعلق بفلسطين، كانت اللجنة التحضيرية اقترحت ادراجه بين بنود بروتوكول الاسكندرية. وكان النص يتضمن «**ان فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير الاضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي**»؛ كما تضمن مطالبة بريطانيا بتنفيذ تعهداتها بشأن «**وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين**»؛ واعتبرتها من حقوق العرب الثابتة.

لقد مُسخ هذا القرار، وتحول الى ملحق خاص بفلسطين اكتفى بالأشارة الى أن وجود فلسطين الشرعي والمستقل يعود إلى سنة ١٩١٩، أي منذ ميثاق عصبة الأمم، وأنه «**إذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة**».

وإذا بدا أن الدول العربية قد غسلت يديها من قضية فلسطين، فان الأسوأ من ذلك، هو انها اعتبرت نفسها وصية شرعية على شعب فلسطين، فمنحت نفسها حق اختيار من يمثله في مجلس الجامعة. وهكذا جاء ميثاق جامعة الدول العربية ليكرِّس الظلم القانوني الفادح، بحرمان شعب فلسطين من انتخابه لممثليه، وهو الظلم الذي كانت سلطات الانتداب الاستعمارية أول من فرضه.

ولم يكن صدور ميثاق الجامعة خيبة أمل لشعب فلسطين وحسب، وانما للأمة العربية بأسرها، وذلك لفراغ مضمونه من الموقف القومي من قضية فلسطين؛ ولتكريسه، من ناحية اخرى، التجزئة العربية والاستقلالات القطرية. وكلنا يعلم أن قضيتي فلسطين والوحدة، كانتا ولا تزالان، في طليعة الطموحات العربية النضالية. ولا بد من الاعتراف هنا بأنه لو كانت القيادة الفلسطينية في تلك الأيام على مستوى القضيةالتي تتصدى للدفاع عنها لربما تغير الوضع بعض الشيء، رغم ضعف الدول العربية وقتئذ وتبعيتها لبريطانيا.

وإذا ما أبقينا هذه الحقيقة في أذهاننا، بالنسبة لميثاق الجامعة، يسهل علينا، عندئذ، أن نفهم السبب في استمرارية الاستراتيجية العربية السلبية بالنسبة لقضية فلسطين، حتى وصلت بنا الى نكبة ١٩٤٨، وضياع الوطن، وقيام الدولة اليهودية العنصرية.

تحت شعار **انقاذ فلسطين** اتخذت الجامعة العربية، العديد من القرارات، لايقاف الهجرة اليهودية ومقاطعة المنتجات الصهيونية، وانقاذ الأراضي الفلسطينية، ومن أجل الدعاية للقضية.

ولكن ما من قرار واحد من هذه القرارات وجد سبيله الى النجاح، لأنها في حقيقتها لم تكن قرارات، بقدر ما كانت مجرد اعلان مواقف، مقرونة بالتمنيات على بريطانيا

والولايات المتحدة بالعمل على تنفيذها والالتزام بها. وكان شأن الدول العربية في ذلك شأن المستجير من الرمضاء بالنار. أما ما كان يتوجب على العرب تنفيذه داخليا، كالمساعدات المالية لانقاذ الأراضي او انشاء المكاتب العربية للدعاية، فكان التنافس السلبي في ما بينهم يتكفل بـاجهاضـه وعدم وصـوله الى حيـز التحقيق. أي ان الاستراتيجيـة العربية كانت تكتفي بقول واعلان «ماذا» تريد، أما «كيف» يمكن تحقيق ذلك، فمتروك للتمنيات والدعاء والخطابات والتصريحات الديماغوجية الخداعة.

ويلاحظ الباحث في «الاستراتيجية العربية»، انهـا كانت دائمـا من نوع «ردود الفعل»، ولم تكن ابدا من النوع المبادر.

فعلى الرغم من تدهور الأوضاع في فلسطين، وتفاقم المؤامرة بهدف صهينتها، فان ملوك العرب ورؤساءهم لم يفكروا بالاجتماع والتشاور، لوضع خططهم المضادة للمؤامرة الصهيونية – الامبريالية، إلا في أعقاب حدوث التآمر، أو في أحسن الحالات، قبل حدوثه بوقت جد قصير.

فمؤتمر أنشاص الشهير، لم ينعقد إلا كرد فعل على التوصيات المذهلة التي تقدمت بها لجنة التحقيق الانكلو – اميركية، بين أواخر ١٩٤٥ وأوائل ١٩٤٦.

ومع أن الشعور العربي الرسمي والشعبي، حينئذ، كان سلبيا تجاه هذه اللجنة المدعومة صهيونياً، فان الدول العربية لم تمانع من الالتقاء بها والتشاور معها. وكذلك استقبلتها اللجنة العـربية العليـا بشخص جمال الحسيني رغم رفض بقيـة القيادات الفلسطينية لذلك.

المهم، خرجت اللجنة المذكورة بتوصيات مفجعة، جاء في الأولى منها: «**ان جميع البلدان، ما عدا فلسطين، لا يمكن الاعتماد عليها في اعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا أو أنهم يُرغمون على تركها**». ان استثناء فلسطين هنا واضح، كما ان الاشارة الى «حق» الذين «يرغبون» من اليهود، أو «يرغمون» في المجيء الى فلسطين، أكثر من واضحة.

كما جاء في التوصيات: «**يصدر في الحال اجازة تخول دخول اليهود الى فلسطين**» و«**تمنح هذه الاجازات ان أمكن خلال العام الحالي، وأن تتم هجرة هذا العـدد بأسرع وقت تسمح به الظروف**». وورد ما هو أكثر وأوضح، مما حدد، بالفعل، اين تقف الدولتان الكبيرتان، بريطانيا والولايات المتحدة، من قضية فلسطين.

فماذا كان رد الفعل العربي على ذلك؟ كان مؤتمر قمة انشاص. وماذا قرر ذلك المؤتمر؟ أصدر بيانا جاء فيه:

إن الملوك والرؤساء «**تداولوا في قضية فلسطين من شتى نواحيها، فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب جميعا، وأن فلسطين عربية يحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وانه ليس**

في امكـان هـذه الـدول أن تـوافق بـوجـه من الـوجـوه عـلى أيـة هجـرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحـا للكتاب الأبيض الـذي ارتبط به الشـرف البريطاني. ولهم عظيم الأمل أن لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الـدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى أي تشبث من جانبهما يرمي إلى اقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا منهم على دوام هذه الصداقة وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي الى أضطرابات قد يكون لها اسوأ الأثر في السلم العام».

إن البيان يتحدث عن نفسـه بنفسه، ولا حـاجة الى التعليق بـأنه أقـرب الى الاستجداء منه الى التهديد. ويومها اكتفت «**الدولتان الديمقراطيتان الصديقتان**»، بردود مجاملة تعـرب عن «**تأكيـداتهما**» بـأنهما لن يقـدما عـلى خطوة من دون استشـارة «**الأصدقاء**» العرب!!

ولما كانت ردود الفعل الشعبية أكثر غضبا وعنفا، والمؤامرة مـاضية في طـريق التحضير لانجازها، قررت جامعة الدول العربية الدعوة الى مؤتمر آخر على مستوى رؤساء الوزراء، وهو المؤتمر الشهير باسم المصيف الذي انعقد فيه،.وهو بلودان. وكان ذلك ما بين ٨و١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.

عن هذا المؤتمر صدرت تسعة قرارات. ليس من بينها واحد قادر على تغيير الموقف الانكلو– أميركي لصالح العرب او لتحييده على الأقل. كما صدرت عنه مذكرات وبيانات عديدة، اتسمت بالجفاف تجاه بريطانيا وبممالأة الولايات المتحدة، مع أن الأخيرة كانت قد بدأت باحتلال مكانتها، ووراثة بريطانيا وحلفائها معاً، وكانت الحركة الصهيونية قد بدأت بالنزوح الى واشنطن.

ولعل أهم قرار اتخذه مؤتمر بلودان، هو تشكيل **الهيئة العربية العليا** ووضع حد لقضية التمثيل الفلسطيني داخل الجامعة. أما القرار الثاني فكان دعوة بريطانيا الى التفاوض حول مصير فلسطين.

أما ما قيل عن قرارات سرية، فلم يكن سوى نوع من الاعلان الخبيث ليوهم الشعوب العربية بأن هذه الدول قد قررت خوض الحرب مثلاً، أو قطع البترول أو أي شيء من هذا القبيل؛ مع أن حقيقة هذه القرارات لم تتجاوز التهديد «**بعجز الدول العربية عن منع شعوبها من نصرة عرب فلسطين، والنظر في الغاء ما لبريطانيا وأميركا من امتيازات، والشكوى الى مجلس الأمن والأمم المتحدة، ثم المقاطعـة الأدبية**»!!

ولو نشرت هذه القرارات السرية في حينها، لأصيب العرب بذهول ما بعده من ذهول.

وفي مؤتمر لندن، الذي انعقد في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦، اتضحت لأول مرة، وبشكـل رسمي، نية بـريطانيـا لتـدويـل القضيـة الفلسطينيـة، وذلـك تحت الضغط

الأميركي – الصهيوني، وأعربت عن عجزها في حل مشكلة فلسطين «حلاً عادلاً»(!).

وشاركت الدول العربية في هذا المؤتمر، الذي استمر حتى تشرين أول (اكتوبر)، وأشاد ممثلوها بالصداقة العربية – البريطانية، وهم لا يعلمون بأن بيفن رئيس وزراء بريطانيا كان يجري، في نفس الوقت، محادثات سرية مع أقطاب الحركة الصهيونية؛ الأمر الذي انكشف فيما بعد، وادى الى تعليق المؤتمر من خلال تصريح لبيفن أعلن فيه انحيازه التام للحركة الصهيونية.

واستأنف المؤتمر المذكور اجتماعاته، في دورة ثانية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، وانتهت دون أي نتيجة. وفي ١٤ شباط (فبراير)، أعلن بيفن رسميا، احالة القضية الى الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أهمية وخطورة هذه النقلة في حياة القضية الفلسطينية، ورغم ما كان يمكن أن تتيحه هذه الساحة الدولية من مجالات للتحرك العربي خارج إطار الدائرة الانكلو – أميركية، الا أن الدول العربية جابهت هذه المرحلة بنفس الاستراتيجية المرتجلة، ودون أي ادراك لمدى الخطر الذي بات يهدد المصير العربي في فلسطين. ويكفي أن نشير هنا الى أن قرار التقسيم، الذي هدم الكيان الفلسطيني، قد فاز بصوت واحد، فقط لا غير.

ويمكن تلخيص النضال العربي الرسمي، بعد وصول القضية الى الأمم المتحدة، بسلسلة من الاجتماعات انعقدت على مستوى وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء، وذلك بين صوفر وبيروت وبيت الدين، بين ١٦ و١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧. وكان ذلك بهدف الرد على تقرير لجنة **اونيسكوب** الدولية، والتي أوصت بحلول كلها في صالح الحركة الصهيونية، وعلى حساب فلسطين وشعبها. ويعتبر تقرير لجنة **اونيسكوب**، حجر الزاوية في بناء هيكل قرار التقسيم، الذي اتخذ فيما بعد في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

فماذا صدر عن هذه الاجتماعات، كرد؟

لا شيء سوى التهديد بتنفيذ مقررات مؤتمر بلودان، بما فيها القرارات السرية! ومن المؤلم أن المؤتمرين كانوا ملهيين بسياساتهم المحورية، بل ومنهم، وفي مثل ذاك الوقت الحرج والمصيري، من أثار من جديد، قضية التمثيل الفلسطيني في الجامعة العربية.

ثم عقد مجلس الجامعة دورته العادية السابعة في عالية، من ٧ الى ١٥ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧، في أجواء متوترة بسبب تصريح وزير المستعمرات البريطانية، بأن حكومته توافق على انهاء الانتداب دون تحفظ. ولقد وضع هذا التصريح الدول العربية أمام مسؤولياتها، وجها لوجه. ومع ذلك، فلم يستشعر مجلس الجامعة خطورة الوضع الجديد، وبدلا من المضي في اعلان حكومة عربية فلسطينية لملء الفراغ المتوقع، فان الدول العربية استمرت في التهديد بمقررات بلودان. بل أن هناك دولا عربية رفضت الاشتراك في أعمال المجلس، قبل التأكيد على عدم طرح قضية «اعلان حكومة فلسطينية».

وهكذا استمر الحال إلى أن تم اتخاذ القرار بتقسيم فلسطين، ووقوع الكارثة.

ومرة أخرى نسأل: ماذا كان الرد العربي على هذا القرار؟

عقد رؤساء وممثلو الحكومات العربية، سلسلة من الاجتماعات، في وزارة الخارجية المصرية، وذلك بين ٨ و١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧. وتمخض هذا المسلسل من الاجتماعات عن بيان جاء فيه:

«وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم ان التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملا بإرادة شعوبهم ان يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب. وسيرى العالم استحالة أخذ العرب بالعنف واخضاعهم للقوة أيا كان مصدرها...»

وأضاف البيان:

«وأما وقد تغلبت الشهوات والأغراض في ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب، فانهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها، وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة باذن الله».

وكالعادة، اتفق المجتمعون على مقررات سرية، ليس من بينها، مثلا، قرار بتشكيل قيادة عسكرية واحدة. بل إن الأدهى من ذلك هو ان بعض الدول العربية، أعربت في هذه القرارات السرية، عن موقفها الحقيقي من قضية الاشتراك في الحرب، وإن أقصى ما تستطيعه، هو المساهمة المعنوية والمادية في ارسال المتطوعين.

ولا أظن أن هناك من داع للاستمرار في سرد ما تلا ذلك من قرارات، اذ وقعت الكارثة وقامت اسرائيل، وبدأ الحديث يدور حول من يرث ما تبقى من فلسطين... وبقية القصة معروفة.

وإذا شئنا تلخيص سمات هذه الاستراتيجية، قبل الانتقال الى مرحلة ما بعد الكارثة، يمكننا القول:

أولا: انها كانت باستمرار من نوع ردود الفعل، ولم تكن مبادرة.

ثانيا: انها كانت باستمرار تعالج القضية باسلوب تكتيكي، وعلى مدى مستقبلي محدود.

ثالثا: انها كانت تفتقر الى المصداقية، على الرغم من اعتدال لهجتها وقراراتها.

رابعا: انها كانت تخضع لمناورات التمحور العربي، الذي كان يعكس نفسه باستمرار على النضال الفلسطيني.

خامسا: انها كانت خالية الذهن تماما من فهم حقيقة العدو الصهيوني، فكراً وتنظيماً وتحالفات.

سادسا: انها كانت تركز باستمرار على «ماذا» تريد، ولكن من دون تحديد «كيف»!.

* * *

■ المجموعة الثانية، أي «استراتيجية ما بعد النكبة وقيام الكيـان الصهيوني»، والممتد ما بين ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣، يوم دعا عبد الناصر الى أول مؤتمر للقمة العربية.

ليس هناك ما تجدر الاشارة اليه، حول «الاستراتيجية العربية» الواحدة، في هذه الفترة. إذ أنه نتيجة للنكبة وضياع فلسطين، تحوّل الاهتمام السياسي العربي الرسمي، للدفاع عن الأنظمة العربية المهزومة. وشهدت هذه الفترة، ولا سيمـا في الخمسينات بالذات، سلسلة من الانقلابات، والانتفاضات، والثورات، ضد ما كان قائما من حكومات وأنظمة. وكان التبرير المشترك لكل هذه التحركات، وفي كل الساحات التي شهدتها، هو «التقصير» في موضوع فلسطين.

ولا ريب في أن أهم وأبرز عملية تغيير طرأت على الساحة العربية، في هذه المرحلة، كانت ثورة ٢٣ تموز (يوليو) في مصر، التي أطاحت بأحدى أهم الملكيات العربية، على يد طليعة من الضباط الوطنيين، الذين استوعبوا الكارثة القومية بمعظم أبعادها، ووضعوا أصابعهم على بعض مكامن الضعف والمسؤولية في كل ما حدث.

ومما ميّز ثورة تموز (يوليو) المصرية على غيرها، أنها فوق وعيها لمشاكل مصر الوطنية، استطاعت أن تعي أهمية الواقع العربي ومشكلاته، وما يربط بين جماهير الأمة الواحدة، من صلات هي أعمق وأمتن من الروابط الرسمية المتجسدة في السفارات واطار الجامعة العربية.

ومع بروز شخصية عبد الناصر، كزعيم قومي، فان الاستراتيجية الناصرية حلَّت محل الاستراتيجية العربية التقليدية. ومرَّ على عبد الناصر، حين من الدهر، لم يعر خلاله الجامعة العربية أكثر مما تستحقه من الاهتمام، فاقتصر نشاطها عـلى أمور وقضـايا هامشية، بينما تولى هو، من القاهرة، قيادة الأمة العربية بوحي من سياسته القومية التي طالما شرحها وحدد أبعادها.

وعلى الرغم مما كان للخط الناصري الاستراتيجي من عداوات، إلا أنه بقي الخط المسيطر حتى سنة ١٩٦٧، والهزيمة التي لحقت بمصر عسكريا.

ومع أن محور هذا الحديث، يتناول الاستراتيجية العربية المشتركة أو الواحدة، إلا أنه لابد من الاشارة هنا، وبكل الأمانة، الى ضرورة دراسة استراتيجية عبد الناصر ونقدها، لأنها تبقى في رأيي من أهم ما عرف العرب، وما صاغوا من استراتيجيات.

ولو لم تكن استراتيجية عبد الناصر، ولا سيما في بُعدها المستقبلي، مهددة بالفعل للتحالف الصهيوني – الامبريالي، لما تعرضت ثورة عبد الناصر لكل ما تعرضت اليه من هجمات ومؤامرات حتى وقعت نكسة ١٩٦٧. ومن يطالع حقائق الموقف الأميركي، بالذات، من عبد الناصر، يتأكد حينئذ أن ما من ثورة في العالم الثالث تعرضت لما تعرضت له ثورة تموز (يوليو)؛ وان ما من زعيم ثوري، تعرض لما تعرض له عبد الناصر.

إن الحقيقة التي أدركها العدو، هي أن ثورة تموز (يوليـو) القوميـــة تحمل في أحشائها، الاحتمال الأشد خطورة على المصالح الامبريالية، بما في ذلك اسرائيل، حتى ولو لم تقم الحرب. فتنمية القوة العربية وتوحيد عناصرها، ثم الارتقاء بالأمة كلها، بتطوير امكانياتها الانتاجية، من شأنه ان يخنق اسرائيل ويودي بها الى الزوال.

من هنا كان كل هذا الحقد، وكل هذا التآمر على الثورة الناصرية.

اكتفي بهذه الاشارة عند هذا الحد، لكي لا استطرد في موضوع يستحق بحثاً مستقلا ومسهباً، وأعود للحديث عما نسميه، مجازا، بالاستراتيجية العربية الواحدة، أو المجموعة الثالثةمن القرارات، الممتدة ما بين ١٩٦٣ حتى ما بعد ١٩٦٧.

* * *

■ لقدر رُدت الروح الى الجامعة العربية في سنة ١٩٦٣، وبناء على دعوة من عبد الناصر نفسه، الذي رأى، وقتئذ، أن المطامع الصهيونية بدأت تهدد، من جديد، بقفزة على مياه نهر الأردن. ورأى كذلك، أن التصدي لأسرائيل لا يمكن أن يتم وسط أجواء عربية محمومة ومتوترة، وصلت حدود القتال المباشر، كما كان في اليمن. كما رأى أنه لا بد من اعادة النظر في بناء الكيان الوطني الفلسطيني كخطوة لا بد منها على طريق تحرير فلسطين، خصوصا وان بوادر التململ الثوري الفلسطيني، كانت قد بدأت تلوح في الأفق، من خلال النشاطات السرية لعدد من الفصائل الفلسطينية.

وجاءت دعوة عبد الناصر لهذا المؤتمر، في ٢٣ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٣، وكانت بداية تحول في مسار التحرك الفلسطيني والعربي، بصدد قضية فلسطين.

وبصرف النظر عن الملابسات والتفاصيل، التي أحاطت باقامة منظمة التحرير الفلسطينية، فان مجرد قيام هذه المنظمة بعد مؤتمرها التأسيسي في أيار (مايو) ١٩٦٤، كان بداية لاستراتيجية جديدة، لم يع الكثيرون أهميتها وقت حدوثها.

ومن يقارن، اليوم، أوضاع قضية فلسطين وأوضاع الفلسطينيين بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٨٠، يدرك بكل الوضوح، أهمية الخطوة التي تمت باعلان منظمة التحرير الفلسطينية كعنوان وقائد لشعب فلسطين. وهي الخطوة التي تكرست قانونياً ونهائياً في مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٤، أي بعد عشر سنوات على اتخاذها، عندما أعلن الملوك والرؤساء العرب بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين. لقد جاء هذا الاقرار بهذا الحق الفلسطيني متأخراً أكثر من ربع قرن على النكسة، وأكثر من نصف قرن على حياة النضال الفلسطيني. المهم أنه جاء، ولو متأخراً، ليضع حداً حاسماً ونهائياً لوصاية عربية غير مبررة على شعب فلسطين، ولا يزال هناك من يحاول اعادة فرضها.

القرار الاستراتيجي الثاني، الذي اتخذته القمة العربية هذه، كان تشكيل قيادة موحدة أوكلت اليها مهمات وضع وتنفيذ خطة عسكرية موحدة. واذا لم يقدَّر لهذا القرار أن يستمر وان يعطي ثماره، فمن المؤكد أن الذنب ليس ذنب القرار، ولكنها هزيمة ١٩٦٧ غير المتوقعة، التي أودت بكل شيء، وشككت في كل القرارات وجدواها.

أما القرارات الأخرى، فلم تكن على مستوى هذين القرارين. ويمكن اعتبارها من النوع التقليدي.

وقبل أن نطوي هذه الصفحة، باعتبار حرب ١٩٦٧ كعلامة فاصلة بين مرحلتين، لابد من الاشارة الى أن الهزيمة العسكرية لم تُسقط نهائيا الصفحة السياسية لهذه المرحلة؛ اذ استطاع عبد الناصر، بصمود شعبه وامته وراءه، يومي ٩ و١٠ حزيران (يونيو)، ان يستأنف المسيرة. وكانت الدعوة لمؤتمر الخرطوم الشهير. وهو بالفعل أحد أهم مؤتمرات القمة العربية استراتيجيا.

وقد اتيحت لي فرصة المشاركة في أعمال هذا المؤتمر، وفيما سبقه من مؤتمرات تحضيرية، لأشاهد بأم العين، التباين في المنطلقات والتطلعات بَين الدول العربية. وقد تجرأ عدد منها، بعد الهزيمة التي أصابت مصر، على أن يفصح عن بعض ما كان يضمر، غامزاً من سياسة عبد الناصر، وما يترتب عنها من ضياع بقية فلسطين بالاضافة الى سيناء والجولان.

سيبقى مؤتمر قمة الخرطوم، الذي انعقد ما بين ٢٩ آب (اغسطس) والأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، من أهم المؤتمرات العربية التي عقدت في إطار العمل السياسي الموحد. وذلك بسبب الحدث التاريخي الذي تعرض اليه هذا المؤتمر. ألا وهو هزيمة حزيران (يونيو) التي لا تزال حتى الآن وبعد مرور ثلاث عشرة سنة عليها، تخللتها حرب رابعة هي حرب (أكتوبر) ١٩٧٣، تحاول فرض نتائجها السياسية على الوطن العربي.

وعلى الرغم من الغضب الجماهيري العارم، الذي عم الشارع العربي كله، وتجسد بشكل خاص ومثير، في الشارع السوداني بالذات، الذي كان يستضيف ملوك العرب ورؤساءهم، وعلى الرغم من الشعارات الثورية التي رفعتها هذه الجماهير، فان عبد الناصر الذي استقبل، وهو المهزوم، استقبال القائد المظفر، أظهر في هذا المؤتمر، رغبته الأكيدة في عدم فرض سياسته الاستراتيجية، مفضلا عليها استراتيجية العمل الموحد، ولو على حساب بعض الشعارات والتوصيات القومية المطروحة، ايمانا منه بأنه لابد في هذه المرحلة، من جمع كل العرب، وبمحض ارادتهم، **لإزالة آثار العدوان** ، وهو الشعار الذي رفعه بنفسه، بديلا عن كل ما كان مطروحاً.

ولقد كان المؤتمر بالنسبة لي، درسا مهما في فهم صيغة الحكم العربي، حيث الملوك والرؤساء، وحدهم، أصحاب الكلمة النهائية، وباستطاعتهم شطب كل ما يرونه «غير مناسب»، من توصيات؛ حتى ولو كانت صادرة عن وزرائهم ومبعوثيهم الخاصين. وهذا ما حدث بالفعل، لكل الأوراق التي كانت أمامنا، وعليها ما عليها من توصيات وزراء الخارجية، ومن بعدهم وزراء النفط والمال، اذ لم يؤخذ بشيء منها، وكانت كلها في الأصل مرفوعة ليبت فيها الكبار.

ومع أن خيبة الأمل بدت رهيبة، بالنسبة الينا، نحن الذين عملنا على المستويات السابقة، بعدما ظهر بيان الملوك والرؤساء وقراراتهم التي اتفقوا عليها، الا أن الحقيقة

تبقى واضحة في أن تلك القرارات كانت رغم كل التعديلات، من النوع الاستراتيجي، الكفيل بتجاوز الهزيمة والتمهيد لمعركة الثأر. كان التزاوج بين الثورية والبراغماتية واضحاً، ويمكن اعتباره موفقا. خصوصاً اذا ما أعدنا قراءة ذلك اليوم، وعلى ضوء ما وصلنا اليه الآن.

وفيما يلي النص الكامل لقرارات قمة الخرطوم، رأيت تثبيته هنا كاملا لأهميته، وللتذكير بالمقارنة بواقع الدول العربية اليوم.

أولا: أكد المؤتمر وحدة الصف العربي، ووحدة العمل الجماعي، وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب، كما أكد الملوك والرؤساء وممثلوهم التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي وقع في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، وتطبيقه.

ثانيا: قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود، لأزالة آثار العدوان، على أساس أن الأراضي المحتلة أراضٍ عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ثالثا: اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي، على الصعيد الدولي والدبلوماسي، لأزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران (يونيو)، وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

رابعا: قرر المؤتمر استئناف ضخ النفط، باعتباره طاقة عربية ايجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية، وفي الاسهام في تمكين الدول التي تعرضت للعدوان، وفقدت، نتيجة لذلك، موارد اقتصادية، من الصمود لازالة آثار العدوان. وقد أسهمت، بالفعل، الدول المنتجة للنفط في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان، من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي.

خامسا: أقر المجتمعون، المشروع الذي تقدمت به الكويت، لانشاء صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، طبقا لتوصية مؤتمر وزراء الاقتصاد والنفط والمال الذي انعقد في بغداد.

سادساً: قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة، لدعم الاعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

سابعا: قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية. (انتهى).

إن أية قراءة موضوعية لهذه الاستراتيجية، لابد وأن تلحظ مجموعة من الايجابيات.

منها أولاً: أهمية الحرص على وحدة الموقف العربي، من خلال قومية المعركة ومسؤولية الجميع تجاهها.

ومنها ثانياً: التحديد الواضح لهدف المرحلة، أي «إزالة آثار العدوان» مع الحرص في الوقت ذاته، على عدم التفريط بالمبادىء الأساسية التي تحدد حركة الصراع العربي - الصهيوني.

ومنها ثالثاً: تلك الاشارة الواضحة، الى دور الطاقة العربية في خدمة الأهداف العربية.

ومنها رابعاً. الحرص على بقاء الخيار العسكري قائما، لتحقيق الأهداف المطلوبة، رغم الاشارة الى النضال السياسي والدولي وضرورة تكثيفه.

ومنها خامساً وأخيرا: تلك اللغة التي تشير الى التشدد الاستراتيجي، وفي نفس الوقت، الى المرونة التكتيكية.

ومهما قيل حول «كمية» الالتزام الذي أبدته الدول العربية الموقعة على هذه الاستراتيجية، فمما لاشك فيه أنه كان لهذه الاستراتيجية، مع عناصر سياسية اخرى، في طليعتها بروز النضال الفلسطيني، الفضل في تثبيت الوضع العربي أمام الهزيمة، وتمكينه، فيما بعد، من الانقضاض عليها في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

* * *

■ ونصل الآن الى المجموعة الرابعة من القرارات التي تشكل، ما يمكن تسميته بالاستراتيجية العربية الرافضة لـ «مبادرة» السادات، واتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية التي ترتبت عليهما.

مع أن التاريخ الرزين لايُصدر، في العادة، أحكامه على أي حدث إلا بعد مرور فترة من الزمن، تكون كفيلة بابراز خلفيات ذلك الحدث، والآثار التي ترتبت عليه، الا أنه في امكاننا، من الآن، أن نقول بأن ما يسمى بـ«مبادرة السادات»، وما ترتب عنها (معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية)، يعتبر من أوجع الضربات التي تلقتها الأمة العربية، في تاريخها المعاصر. إذ أن هذه المبادرة، سجلت أول خروج وارتداد عن الاستراتيجية العربية المعروفة والمتبعة، للرد على التحدي الصهيوني منذ قيام الكيان العنصري فوق أرض فلسطين. ومما يهول في أمر هذه الردة، أن الذي بادر اليها هو حاكم مصر بالذات، ومصر ليست أقوى دول العرب وأهمهم وحسب، وانما كانت الى جانب هذا، رائدة النضال القومي والعمود الفقري في ميزان القوى المضاد والمجابه لاسرائيل. وهكذا تسبب خروج السادات عن الاستراتيجية العربية - باخراج مصر، بكل ما تمثله من حجم سياسي وثقل عسكري من دائرة الصراع الدائر - بزعزعة المسيرة العربية في العمق.

وكان السادات قد مهد لهذه الردة، بمجموعة من الردات، السياسية والاقتصادية والتنظيمية، مثل طرد الخبراء السوفيات، واعتماد سياسة الانفتاح، وملاحقة العناصر الناصرية والقومية والتقدمية. وكانت كلها مؤشرات على الطريق الذي انتوى السير فيه. غير أن هذه الردات بقيت دون أية ردود فعل عربية، باعتبارها قضايا داخلية، من المحرج

التدخل فيها (!) وللحق، أن أعدى أعداء السادات، وأكثرهم نقدا لسياسته الداخلية والدولية، لم يتوقعوا أن يجرؤ الرجل على ارتكاب خطيئة من هذا النوع، وعلى هذا النحو، من تحدي الجميع واللامبالاة بأحد.

ولذلك انتاب الذهول معظم دول العرب وحكامهم، بسبب هذه الردة، ومنهم مع ذلك، ورغم ذلك، من بقي ينتظر عودة السادات الى حظيرة التضامن، ولو في أبسط مستوياته. بل هنالك من ينتظر، حتى اليوم، غير مدرك لخطـورة ما قد تم تحقيقه حتى الآن، وما أفرزته تلك المبادرة من أبعاد جديدة، لا يمكن القفز عنها أو تجاوزها، بالسهولة التي يتصورونها.

وإذا ما قارنا موقف السادات من استراتيجية الخرطوم، وهي الاستراتيجية التي أفرزتها هزيمة حزيران، نستطيع أن ندرك مدى الانجراف الذي انجرف فيه السادات، وفي أعقاب حرب أكتوبر وعبور القناة وتحطيم خط بارليف. فوحدة الصف العربي، التي أكد عليها الملوك والرؤساء، لم يبق منها أثر؛ والأنفراد حل محل العمل الجماعي؛ وآثار العدوان لم يُزل منها سوى انسحـاب جزئي من سينـاء، مقابـل الاعتراف والصلـح والتفاوض مع اسرائيل، وعلى حساب ما تبقى من فلسطين في القدس والضفة والقطاع؛ وبدلا من السرعة في تصفية القواعد الأجنبية، كما ورد في قمة الخرطـوم، استدعى السادات الولايات المتحدة لتقيم قواعدها في موانىء مصر ومطاراتها، وشجعها على تدعيم قواعدها في الصومال وعمان وغيرهما.

انها ردة على مستوى ١٨٠ درجة.

فماذا كان الرد العربي على هذه الردة؟ أي ما هي «استراتيجية ما بعد ارتداد السادات واخراج مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني، وتحويلها الى أحد مراكز الثقل للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط»؟

* * *

إن قمة الردود العربية الرسمية على «مبادرة السادات»، تجسدت في قرارات قمة بغداد، فهي وحدها التي صدرت في اطار العمل السياسي الموحد، وبحضور كل الدول العربية، رغم تفاوت التمثيل في ذلك المؤتمر. ولقد تم ذلك بين ٢ و٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، ووسط أجواء ملغومة ومبهمة ومائعة. ولو لم يسبق ذلك المؤتمر، تلك المبادرة السورية – العراقية لتعليق ما بين القطرين، من خلافات، واصدار ميثاق العمل القومي، لتغلبت ربما، روح التردد على روح الاقدام.

ومع ذلك، فان ما صدر عن قمة بغداد، وباعتراف الدولة المضيفة، لم يكن يمثل إلا الحـد الأدنى من الموقف القومي المطلوب. فماذا قررت قمة بغداد، رَداً على ردة السادات، التي ضربت استراتيجية العرب التقليدية في الصميم؟

لقد خص المؤتمر العمل الفلسطيني بتأكيدات لدعمه، وفي مقدمتها تأكيد اعتبار منظمة التحرير ممثلة شرعية وحيدة لشعب فلسطين. ثم أكد المؤتمر، عدم جواز انفراد

أي طرف عربي بأي حل لقضية فلسطين، الا بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذا الغرض. (وتجدر الاشارة هنا الى أن مثل هذا القرار كان قد طرح على قمة الخرطوم من قبل منظمة التحرير ولكن لم يمر، مما أدى الى انسحاب الشقيري من المؤتمر المذكور).

كما أعلن المؤتمر رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد، ولكل الآراء السياسية والاقتصادية والقانونية المترتبة عليه. كما دعا مصر للعودة الى الحظيرة العربية والرجوع عن اتفاقيتي كامب ديفيد، وألمح البيان الختامي، الى إجراءات ستتخذ في حال توقيعها لمعاهدة الصلح مع اسرائيل. ووعد البيان بتصحيح الاختلال الذي أحدثته اتفاقيات كامب ديفيد في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، ثم أعلن عن التزام العرب بالسعي للسلام العادل، على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧. كما قرر اعتماد بعض الأرقام لدعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير.

وعلى هامش المؤتمر، والى جانب المصالحة السورية – العراقية، تمت مصالحة فلسطينية – عراقية، وأخرى فلسطينية – أردنية.

وفي آذار (مارس) ١٩٧٩، أي بعد توقيع السادات لمعاهدة الصلح مع اسرائيل، اجتمع في بغداد، وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، واتخذوا قراراتهم بمقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس.

مرة أخرى، وعند اعادتنا لقراءة القرارات العربية، ذات الوزن الاستراتيجي، نلاحظ كالعادة، أن عنصر المبادرة مفقود، باستمرار، في هذه القرارات، وانها من طبيعة «ردود الفعل». كما يلاحظ ان الرد على «كيف» تنفذ هذه القرارات يبقى، دائماً، معلقاً ومتروكاً للظروف والاجتهادات القطرية. وعلى سبيل المثال، نذكر بما ورد في قمة بغداد، عن السعي لتعويض الاختلال في ميزان القوى الذي أحدثه خروج مصر من دائرة الصراع. كيف سيتم هذا السعي؟ لا أحد يعلم.

كما لابد من الملاحظة المريرة وهي ان الاستراتيجية العربية الواحدة، لم تستطع بعدُ أن تؤمن قضية الالزام بالالتزام بها. وما زالت الدول العربية تسترخي في ظلال ميثاق الجامعة، الذي ترك الالتزام، طوعياً والالزام محرّماً.

* * *

لا شك في أني أغفلت الكثير من التفاصيل، التي كان يمكن ايرادها أثناء هذا العرض، لملامح الاستراتيجية العربية الواحدة، على امتداد أكثر من ثلاثين سنة. ولكن، كان لابد من ذلك لضيق المقام أولاً، ثم لأنه لا قيمة لهذه التفاصيل، ونحن بصدد البحث في المبادىء العامة لهذه الاستراتيجية.

كذلك فاني لم أتعرض لما يمكن تسميته بالاستراتيجيات العربية المحورية، مثل استراتيجية جبهة الصمود والتصدي، واستراتيجية الدول النفطية، وغيرهما، وذلك بهدف التركيز على النقطة الأساسية، وهي كيفية البحث عن استراتيجية عربية مشتركة، تنطلق من اطار العمل السياسي العربي الموحد. أن هذا لا يعني اسقاط

الاستراتيجيات الأخرى، ولكني من المؤمنين بأن أية استراتيجية، فردية أو محورية، لا تعرف كيف تحدد علاقاتها مع الاستراتيجية الواحدة، وتحاول الاستفادة منها، تكون قد وقعت في أول خطأ استراتيجي لها. فالعمل السياسي العربي، حتى في حال الخلافات العربية، هو في حركة تفاعل مستمرة، وعلى الجميع ان يدفع بهذا التفاعل نحو الامام، وأن لا يسقط في المراوحة الدورانية، أو في التقدم الى الوراء!!

والآن، وبعد هذه القراءة الموضوعية لمجمل القرارات العربية الرسمية، التي يمكن وصفها بأنها استراتيجية، ما هي العبر والدروس التي يمكن الاستفادة منها، ونحن بصدد رسم استراتيجية جديدة، تكون قادرة لا على الصمود وحسب. في وجه التحديات الصهيونية - الاستعمارية، وانما تكون قادرة كذلك على المبادرة، لقهر هذه التحديات، ورد المخاطر، وتحقيق الأهداف القومية المشتركة؟

* * *

قلنا في بداية هذا البحث، ان الاستراتيجية، بكلمتين، هي: **فكر وتنظيم**. فالفكر يحدد لنا **ماذا** نريد. والتنظيم يرد على **كيف** يمكننا تحقيق هذا الذي نريده.

وانطلاقا من هذا التعريف، واستناداً على ما أفدنا منه، من العرض النقدي الموجز للاستراتيجية العربية الراهنة، يمكننا أن نسوق عدداً من الملاحظات الفكرية والتنظيمية، التي قد تسهم في عملية تطوير تلك الاستراتيجية وتحديثها.

ونبدأ بالناحية **الفكرية**:

- الملاحظة الأولى:

ضرورة تثبيت الخريطة القومية للأرض العربية، ثم التأكيد على أن هذه الأرض هي وطن عربي واحد، تقع مسؤولية الدفاع عن كل شبر منه، على عاتق جميع الدول العربية، دون أي اعتبار للهوية السياسية أو الاجتماعية لنظام الحكم القائم فوق تلك الأرض. ان تغليب قضية قومية الأرض العربية على أية قضية أخرى، بات مطلبا استراتيجيا، ويجب تحويله الى موقف قومي ثابت. كذلك، فان أية استراتيجية اقليمية بين البلاد العربية داخل اطار الوطن العربي يجب حلها بالتفاوض المباشر، أو عبر المجموعة العربية، وتحريم الصراع المسلح، تحت أية ذريعة أو مبرر.

- الملاحظة الثانية:

بعد تثبيت هذه الخريطة القومية، فان متطلبات الدفاع عنها، تتطلب نقلة نوعية في العلاقات العربية الراهنة، تتجاوز ما هو قائم بينها الآن، بحيث تمس جذور هذه العلاقات، وتعكس أولوية المصير القومي على المصالح القطرية.

أن هذا يعني تطوير العلاقات القائمة، وهي علاقات فوقية، الى علاقات جماهيرية تمس في الصميم مصالح أوسع القواعد الشعبية، وتجمع بينها بجسور من الروابط الثابتة، التي لا يمكن لأي نظام أن يهزها مهما حاول.

وهذا ممكن، حتى في اطار التعدد القائم، ودون المساس باستقلالات الدول العربية. ونظرة واحدة الى وطننا الكبير، ولكن بعين علمية فاحصة، تكشف لنا رحابة الافاق، التي يمكن للعمل القومي الموحد أن يستفيد منها، وفي جميع ميادين الحياة. ولنتصور للحظة، ولو على سبيل الخيال، مشروعا عربياً يربط الدول العربية بوسائل النقل الحديثة، بخطوط للسكك الحديدية أو لشبكة اوتوستراد قومية. فكم من عامل، وكم من مهندس، وكم من فني، وكم من قرية، وكم من مدينة، وكم من قطر سيستفيد؟ ولنتصور، بعد عشر سنوات فقط من انجاز مثل هذا المشروع، العوائد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ستنجم عنه! اننا لا نحتاج أن نكون عرباً ومن أمة واحدة، كي نبادر الى مشروع من هذا النوع. فان أوروبا - ذات القوميات المتعددة، والأنظمة الاجتماعية المتباينة - يجمع بلدانها، من شبكات الطرق، ما لا يمكن تفريقه حتى في إشارات المرور وأصول السير.

وما يمكن قوله عن هذا المشروع، يمكن قوله عن عشرات المشاريع الاقتصادية والاتصالية والثقافية، التي لا يمكن حصر خيرها لدولة دون أخرى، وانما هي لمصلحة الجميع. وعندنا لذلك: المال، والطاقة، واليد العاملة، والقدرة العلمية والتقنية المطلوبة.

ولا بد من الاشارة هنا الى أنه بدون هذا الأفق القومي، لا نكون نفرط بواقعنا الراهن وحسب، وانما نترك مستقبل الوطن والمواطن، وفي كل قطر، من دون أية ضمانة، وعرضة لمزيد من التقلص وربما الاندثار. أي، على الجميع أن يدرك أن هناك ثمة مشاكل عربية لا يمكن التصدي لها بعلاجات قطرية، ولا بد من حلها بجراحات قومية.

ومن الطبيعي أن تندرج تحت هذه الملاحظة، قضية العلاقات العسكرية. فالأمن العربي لا يمكن أن يبقي سوريا أو عراقياً أو خليجياً. ولا بد، حتى يتمكن من الدفاع عن الخريطة القومية، من أن يكون قوميا. وكونه قومـياً لا يعني بالضرورة، وفي هذه المرحلة، أن يكون جيشاً واحداً. ولكن لا بد من مرجع عسكري قومي، يمتلك ما يحتاج اليه من أجهزة ومؤسسات وقوى ضاربة، على مستوى الأمة. وأن يكون لدى هذا المرجع، عند الضرورة، صلاحية تحويل أي قوة عسكرية قطرية الى قوة قومية تلتزم بأوامره.

- الملاحظة الثالثة:

ضرورة تثبيت الخريطة السياسية على المستوى القومي، وذلك من خلال وعينا على واقع الصراع الدائر فوق الخريطة الأرضية، ومن ادراكنا لحقيقة العـدو الصهيوني وطبيعة تحالفاته. ان فرز الأعداء والأصدقاء، بالوضوح والحسم الكاملين، لم يعد يحتمل المزيد من التسويف. وليس الهدف هنا هو مجرد التصنيف، وانما الهدف هو وضع القاعدة الأساسية لمجمل تحركنا السياسي، على المستوى الدولي. فعالم اليـوم، الذي تتنـازعه استراتيجيات محـددة ومعروفة، يفرض على العرب، بما لهم من مكانة ودور، تحديد خطهم السياسي في الاطار العالمي. ولا شك في أن مبادىء الحياد الايجابي مناهضته الامبريالية والايديولوجيات العنصرية، كانت ولا تزال، أسلم المبادىء السياسية المناسبة لدول العالم الثالث.

ومن وحي هذا المنهج السياسي الثابت، يجب أن تصب جميع الممارسات السياسية

العملية، في طواحين الدول والشعوب الملتزمة به، وان تعمل على بث الروح في كتلة عدم الانحياز، وتنشيط دورها، ومضاعفة وزنها. أن وحدة دول العالم الثالث في اطار هذه السياسة الدولية، من شأنها دعم جميع نضالات هذا العالم من أجل الحفاظ على استقلاله السياسي والاقتصادي، وتنمية موارده الطبيعية، بهدف اللحاق بحضارة العصر وصناعته.

كما أن التحالف الاستراتيجي بين العدو الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية يفرض علينا اعادة النظر في علاقاتنا مع الأصدقاء في الكتلة الاشتراكية، بهدف تعديل موازين القوى عسكريا، وتحييد دور الولايات المتحدة أو تحجيمه، بدور مقابل، لا تستطيعه أية دولة، باستثناء الأتحاد السوفياتي.

وهذا يفترض، بالضرورة، موقفا ايجابيا ثابتا من جميع حركات التحرر العالمية، التي تناضل ضد الامبريالية والاستعمار والأنظمة العنصرية والعرقية.

- الملاحظة الرابعة:

ضرورة الاقرار بأن عملية التطور الاجتماعي، داخل القطر، أو على مستوى الأمة، انما هي قضية طبيعية وحتمية، ولا يمكن، ولا يجوز، التصدي لها. ولذلك، وبهدف دفع هذه العملية في مجراها الصحيح والمجدي، فلا بد من الافساح في المجال لقضية الديمقراطية. واذا استوحينا التجربة العربية على امتداد ثلث قرن وأكثر، فإننا نستخلص أن الديمقراطية هي وحدها صمام الأمن، الكفيل بتمرير عملية التطور بمعزل عن أعمال العنف والعنف المضاد. والديمقراطية المقصودة هنا، هي الديمقراطية المسؤولة والنابعة من احترام الأنظمة لحقوق الانسان العربي، ومن احترام هذا الانسان وولائه لقضاياه القطرية والقومية معاً.

إن العمل السياسي اليوم، لم يعد كما كان قبل نصف قرن، حكراً على نخبة من الناس ورثته أو اغتصبته، وانما هو اليوم من حق وواجب أوسع قواعد النخبة ممن تثقفوا وتعلموا، ويسهمون في بناء المجتمع العربي الحديث.

وإذا كانت الديمقراطية وحرية التعبير، هي الضمانة لتمرير عملية التطور الاجتماعي داخل القطر، فانها في نفس الوقت، الضمانة الأسلم لتطوير العلاقات القطرية على مستوى الوطن، ولتسوية أية خلافات من أي نوع كان.

إن حرية الانسان العربي داخل القطر، وحرية القطر في إطار الوطن الواحد، هي قضية ليست ضرورية وحسب، وانما، وبقدر ما تكون مسؤولة ومنضبطة، من شأنها أن تدفع بعملية التطور الديمقراطي، عبر أسلم الطرق وأضمنها لتحقيق أهدافنا القومية، وصولاً الى الوحدة الشاملة، ذلك الحلم القومي الدائم.

كما أن هذه الحرية من شأنها تعبئة الجماهير لتتحمل مسؤولياتها مع الأنظمة، لتحقيق الانجازات المطلوبة. ومن المؤلم أن نعترف بأن جماهيرنا، كانت ولا تزال، بعيدة ومعزولة بسبب الاستراتيجيات الفوقية، غير الواعية لدور الجماهير التاريخي والحاسم في

تقرير المصير. ومن هنا فلقد بات مرفوضا، ومن منطلق مصيري، استمرار هذا القيد على النشاطات الجماهيرية والمؤسسات الشعبية والمهنية، التي تنتظم من خلالها طاقات المجتمع العربي، وتتفاعل علاقات أبنائه في اطر بناءة ومنظمة.

- الملاحظة الخامسة:

من الممكن ايراد هذه الملاحظة ضمن ملاحظاتنا القادمة حول الجناح التنظيمي للاستراتيجية. غير أن ايرادها هنا يتعمد تعزيزها بين المبادىء الثابتة للفكر.

والحقيقة أني حائر في ايجاد التسمية المناسبة لهذه الملاحظة، وذلك لافتقار تجربتنا العامة اليها. انها الحاجة الملحة للعبور من باب العموميات الى التفاصيل، والى ترتيب سلم الأولويات في قضايانا القومية، بضبط عمليات التفاعل فيما بينها، واستثماره لصالح الاستراتيجية العريضة ككل.

ان الاقرار بهذه الحقيقة، وبحاجتنا اليها، يفترض العمل الفوري والجاد، من أجل اقامة المؤسسات والمعاهد والأجهزة الاستراتيجية الرفيعة المستوى. لقد أصبحت حياة الشعوب في هذا العصر مرهونة، الى حد كبير، بقدر ما تعرفه هذه الشعوب عن قدراتها وامكانياتها البشرية والطبيعية، وبما تتكهن به عن حاجياتها المستقبلية، وكيفية الاعداد لهذه التحديات.

وأول مواصفات هذه المعاهد والمؤسسات والأجهزة، المطلوب اقامتها هي أن تتمتع بالامكانيات العلمية الكفيلة باستخراج الحقائق والمعلومات على أكمل ما يجب. وان تكون كذلك غير مسيّسة، بمعنى ان تكتفي بتزويد القيادات السياسية بتقاريرها الموضوعية مع ملاحظاتها الصريحة دون أي تحفظ. كما أن من مواصفاتها الضرورية أن لاتكون ذات تكوين مكتبي وحسب، وانما بتوجه جماهيري يؤمن بأهمية العمل الميداني والمسح الانساني لمشاكل الانسان العربي وقضاياه.

واذا ما تمتعت مثل هذه المؤسسات بالمصداقية المحترمة، فان من شأن ما يصدر عنها أن يشكل البوصلة الهادية لحكوماتنا وشعوبنا في آن واحد، حول مسيراتنا في شتى الحقول.

- الملاحظة السادسة:

لو لم تكن قضية الطاقة قد أصبحت قضية العصر، لتأثيرها المباشر على الاستراتيجية الدولية كلها، وعلى النظام الاقتصادي العالمي بأسره، لكنا اكتفينا بما ورد في الملاحظتين الثانية والثالثة، حول ضرورة التنسيق الاقتصادي، في الاطار القومي وعلى مستوى دول العالم الثالث.

غير أن هذه القضية تستحق وقفة خاصة، لاسيما وان نسبة هائلة من مخزون النفط موجود في الوطن العربي، مما يجعل هذا الوطن عرضة لمغامرات متنوعة، تهدد حدوده واستقلاله.

ولا أظن أنه قد بقي بين المسؤولين العرب، من هو مقتنع بامكانية فصل النفط عن

السياسة. والذين حاولوا الترويج لهذه القناعة بهدف تطمين الغير، وجدوا أن هذا الغير، وقت حاجته، أول من بادر لتسييس النفط، بل وعسكرته وقت اللزوم. والدليل الأكثر جرأة ووضوحا على ذلك هو تلك الجهود المسعورة التي تبذلها الولايات المتحدة لاقامة فرق التدخل السريع لحماية «مصالحها»، والتي بات قسم كبير منها رهن الاشارة للتحرك. ونفس هذا الغير هو الذي بادر، وفي أكثر من مناسبة، الى اللجوء الى اسلحته الاقتصادية لتحقيق الأهداف السياسية. وليس الحصار الاقتصادي حول ايران إلا آخر دليل على ذلـك، وسبقته عشرات الأدلة من حصارات حول الصين وحول كوبا، وغيرهما من دول وشعوب العالم.

إذن، شئنا أم أبينا، لا يمكن تجريد استراتيجيتنا العربية من سلاحها الاقتصادي، والنفط هو طليعة هذا السلاح، وأشده فتكاً وأثراً، على الصديق والعدو في آن واحد.

وبالتالي، فلا بد للعرب من سياسة نفطية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأساسية لقيمة هذه السلعة الاستراتيجية، وعلى جميع المستويات، أي: المحلي والقومي، فالدولي.

إن الاكتفاء بدور «الوارث» لهذه السلعة، دون المشاركة في عمليات انتاجها وتكريرها وتسويقها، والاسهام في الخطة الاستراتيجية الشاملة للاستفادة منها، محليا، وقوميا، ودوليا، لا يجوز أن يستمر. وحتى لو لم تكن هنالك قضية مصيرية اسمها قضية فلسطين، فإن قضية النفط تبقى في غاية الأهمية، لأنها تمس قضايا التنمية ومستقبل المنطقة وعالمنا الثالث بشكل صميمي وجذري، بل وتمس مسار الاقتصاد العالمي برمته.

من هنا، فانه لابد من الاعتراف بأن النفط، وان كان ثروة قطرية، الا أنه بحكم أهميته الاستراتيجية، يتجاوز بآثاره المصيرية حدود القطر الى حدود الوطن. ولابد بالتالي من موقف نفطي قومي، للافادة من خيراته وللحفاظ عليه ولدرء أخطاره.

– الملاحظة السابعة:

وهي أهم الملاحظات، لأنها تتناول القضية المركزية للبلاد العربية، بل وتكاد تكون قضية العالم كله في هذه المرحلة. انها بالتأكيد قضية فلسطين.

ومن كثرة ما قيل حول هذه القضية، لم يعد هناك ما يمكن اضافته، ولكن الحاجة التي تبدو ملحة هي محاولة ترتيب هذا الذي قيل وكتب.

وأول ما تجب الاشارة اليه، بهدف تأكيده، هو الاقرار بأن قضية معقدة مثل قضية فلسطين، بحاجة الى خطة معقدة لحلها. وهذا يعني أنه لابد من وضع أكثر من خطة مرحلية، في اطار الاستراتيجية العامة، وصولاً الى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، بصدد هذه القضية. ومن هنا لابد من اعادة تحديد وتوضيح المبادىء الاستراتيجية العربية الثابتة، ثم الاعلان عن التمسك بها قومياً وأبدياً.

من هذه المبادىء، **أولا**، رفض القبول بأية كيانات عنصرية في الوطن العربي، سواء كانت أجنبية مستوردة، أو مذهبية وطائفية محلية.

ومن هذه المبادىء، **ثانياً**، الاعلان عن تبني الأمة لشعار المجتمعات الديمقراطية دون أي تمييز، بسبب العرق أو الدين أو العقيدة السياسية، وذلك في اطار المحيط العربي الواحد، ذي التراث الواحد والتطلعات الواحدة.

ومن هذه المبادىء، **ثالثاً**، رفض الانصياع لأي اعتراف أو تشريع لاحتلال الأرض بالقوة، والاعتراف بحق تقرير المصير لأي شعب أو تجمع فوق أرضه الشرعية فقط.

ومن هذه المبادىء، **رابعاً**، ان فلسطين جزء من الوطن العربي، وشعبها جزء من الأمة العربية، وبالتالي فان الدفاع عنها ، شعبا وأرضا، هو مسؤولية قومية تقع على عاتق جميع الدول العربية.

ومن هذه المبادىء، **خامساً**، أن الصهيونية بالذات، وقد أدانتها الأسرة الدولية كعقيدة عنصرية، هي عقيدة عدوانية لا يقتصر خطرها على فلسطين والعرب، وانما يتجاوز ذلك الى الأسرة الدوليـة كلها. ولذلك فانه لابد من المضي في مكافحتها باستمرار، تماما كما حوربت من قبلها عقائد مماثلة شهدتها المانيا النازية وروديسيا في جنوب أفريقيا.

ومن هذه المبادىء، **سادساً**، ضرورة التمييز بين الصهيونية كحركـة سياسيـة، واليهودية كدين، وان النضال ضد الأولى لا يعني، ولا بشكل من الأشكال، أي موقـف سلبي من الدين اليهودي أو ممن يدين بهذه الديانة. والتذكير بما كان في المجتمعات العربية، بالذات، من روح التسامح والأخاء بين أبناء جميع الطوائف، حتى في فترات الحكم الاسلامي.

ومن هذه المبادىء، **سابعاً**، ضرورة الربط بين النضال ضد الصهيونية والنضال ضد الأفكار والدول التي تساندها. وتاريخ الحركة الصهيونية واضح في سرد تحالفها وتواطؤها المستمر، مع الأفكار الاستعمارية والدول الاستعمارية.

ومن هذه المبادىء، **ثامناً**، أن شعب فلسطين العربي موجود وخالد، وبالتالي فمن حقه، مثل كل شعوب العالم، أن يتمتع بما يُعرف بالقانون الدولي، بالحقوق المـوروثة والثابتة للشعوب، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته ومؤسساته الوطنية، في اطار السيادة والاستقلال.

ومن الممكن بالتأكيد اضافة مبادىء اخرى لتكتمل شموليتها. ان هـذه المبادىء تشكل الأهداف الثابتة للاستراتيجية العربية النهائية في موضوع فلسطين. بعبارة اخرى، هذه مبادىء المرحلة البعيدة المدى، والتي تستوجب الخطط الطويلة النفس، لتنفيذها على جميع المستويات.

ولكن هذا لا يكفي، في إطار الصراع المسلح والتحركات السياسية الراهنة حول هذه القضية. ولابد من استراتيجية متوسطة المدى تكون قادرة على التعامل مع المرحلة الراهنة، وهي مرحلة في غاية السخونة والخطورة. لابد من استراتيجية تكون قادرة، بعد خروج السادات، واخراج مصر من دائرة الصراع، على تعديل ما اختل من موازين القوى سياسياً وعسكرياً، بما في ذلك اعداد الخطة التفصيلية لاعادة مصر الى مكانها ومكانتها.

كذلك هناك الثورة الفلسطينية، داخل وخارج الأرض المحتلة، التي تتحمل وحدها، مهام الصدام اليومي مع العدو، لمقاومة الاحتلال والتوسع الصهيونيين. ان العلاقة العربية الراهنة بمجملها، مع الثورة الفلسطينية ليست، بأي حال من الأحوال، على المستوى الكفيل بتحقيق النصر. وفي هذا المجال لابد أن للقيادة الفلسطينية – اللبنانية المشتركة ما تقوله تفصيليا وبالصراحة التامة.

ثم هناك الساحة الدولية التي اتسعت فيها رقعة الدعم والتأييد المعنوي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يدور فوق هذه الساحة من تحركات وجهود. لقد بات من الأمور الملحة أن يبادر العرب، من خلال نضالهم السياسي، لرسم سياسة مرحلية واضحة الملامح، قادرة على التعامل على هذا المستوى، لكسب المزيد من الدعم والتأييد وتضييق خناق العزلة حول السياسة الاسرائيلية. ولا أظن أنه من العسير علينا وضع مثل هذه السياسة، من دون أي مساس بمبادئنا الاستراتيجية الثابتة. ولعل لنا في سياسة العدو نفسه ما يرشدنا ويدلنا على ذلك.

أن قراءة القرارات العربية النابعة من الاستراتيجية الراهنة، وعبر ثلاثين سنة، تشير بوضوح مقلق، الى الخلط بين المبادىء الثابتة والبرامج السياسية المرحلية. وقد بات ضروريا، وضع الضوابط لمسلسل التراجعات العربية الذي وصل ذروته في «مبادرة» السادات ومعاهدة الصلح المصرية – الاسرائيلية.

ولا بد هنا من الاشارة أيضا، وبكل التركيز، الى ضرورة وضع خطة شاملة للتعامل مع الانسان الفلسطيني، من خلال هذه الاستراتيجيات، ووضع حد لسياسة اللاسياسة بهذا الصدد، مما يسبب لهذا الانسان عذابات ومعاناة معيشية يومية مستمرة، بالنسبة لسفره واقامته وشروط عمله.. الخ.

عند هذا الحد أكتفي بهذه الملاحظات الفكرية، وانتقل الآن الى مجموعة أخرى تتناول الناحية **التنظيمية**:

– الملاحظة الأولى:

لابد للفكر، حتى يوضع موضع التنفيذ، من أن يكون ملزما، وان تكون له أدواته التنفيذية.

ولذلك فان افتقار الاستراتيجية العربية، السابقة والراهنة، الى المصداقية كان أحد مقاتلها. ومن هنا، يتوجب علينا اعادة النظر في ميثاق الجامعة العربية بشكل يضمن تحديد ما هو ملزم للجميع دون استثناء، ولاسيما في اطار المبادىء العامة. ويضمن كذلك التزام الدول التي تلزم نفسها بأية استراتيجية مشتركة أو واحدة. ان الخروج عن السياسة الواحدة، من قبل هذه الدولة أو تلك، وصل مأساته بخروج مصر، مما أدى بنا الى مفترق خطير، ولا يجوز أن تستمر هذه السوابق، ويتحتم وضع كل ما من شأنه ضمان الالتزام، أدبياً ومادياً.

وقد يتطلب ذلك ايجاد «المرجع القومي» المسؤول عن متابعة بنود اي استرتيجية

متفق عليها، وملاحقة الدول المعنية للوفاء، بالتزاماتها، واحاطة القمة العربية بملاحظاتها، حتى تقوم، هي بدورها، باتخاذ ما يلزم لمتابعة العمل.

– الملاحظة الثانية:

ضرورة احترام الدول لجماهيرها، وللدور المصيري والحاسم الذي تستطيع هذه الجماهير تأديته، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ان استمرار هذا التغييب للحضور الجماهيري، يشكل سلبية قاتلة لأية استراتيجية تعتمد التخطيط الفوقي، وبديهي أننا عندما نتكلم عن الجماهير إنما نعني، الجماهير المنظمة والمنضبطة في أُطر شعبية ومهنية، محددة الصلاحيات والمسؤوليات بكل الوضوح.

– الملاحظة الثالثة:

ضرورة تنمية الاعلام القومي. ولا أقصد مطلقا ذاك النوع من الاعلام، الـذي نسمعه ونقرأه، ونشاهده، والذي يبقى، مهما حاول، اداة قطرية ذات توجه قومي وفق نظرة سياسية محددة. الاعلام القومي المطلوب يمكن تحقيقه من خلال مؤسسة قومية تملك أدواتها الخاصة، وتتعاون مع الأدوات القطرية القائمة، بهدف تعزيز وتنمية الروابط المشتركة بين بلدان وشعوب الوطن الأكبر. ان المواطن العربي يعرف عن سياسات وأنظمة البلدان العربية أكثر بكثير مما يعرفه عن أبسط بديهيات هذا الوطن: خريطته، ثرواته، شواطئه، جباله، شعوبه، تكوينات هذه الشعوب-المجتمعية، عواصمه، ثغوره، أنهاره... الى آخر ذلك مما نجهله للأسف، ونحاول القفز عنه رغم ما نرفعه من شعارات اتحادية ووحدوية. نريد اعلاماً معلوماتياً موضوعياً حتى نفسح في الافاق أمام أذهان الجماهير، لكي تبني أفكارها وتأملاتها على أسس متينة من الحقائق، ومن دون أية أوهام.

– الملاحظة الرابعة:

القيادة العسكرية القومية، التي سبقت الاشارة اليها، هي ضرورة استراتيجية. وعلى الرغم من تعثر المحاولات السابقة، فلقد كانت جميعها مفيدة وايجابية، ولم يكن العيب أية مرة في «القيادة الموحدة»، ولكن العيب كان في قضية الالتزام بها، ومدها بما تحتاج اليه من امكانيات.

أوليس معيباً، حتى الخجل، أن الدول العربية لا تملك حتى الآن جهازاً قومياً للاستخبارات عن عدوها المشترك، يكون قادراً على الاستفادة مما يتوفر لدى عشرات الأجهزة القائمة من معلومات وتقارير؟

لا أظن أن الحديث عن «القيادة الموحدة» وضرورتها، يحتاج الى المزيد من الكلام. قيامها واجب قومي، تتطلبه استراتيجية النضال القومي على المستوى المصيري. بل ان قيام مثل هذه القيادة يكاد يكون المعيار الوحيد، لجدية أي حديث عن استـرايجية مشتركة.

– الملاحظة الخامسة:

إنشاء محكمة عدل عليا عربية، مهمتها الفصل في القضايا التي قد تنشأ بين قطر

وآخر، وتحتاج الى مرجع قانوني قومي مؤهل لقول كلمة الحق، حتى لو لم يكن قادراً على تنفيذ حكمه. ان محكمة من هذا النوع لا تشكل ضمانة أدبية للبلدان العربية وحسب، بل ايضا هي ضمانة بالنسبة للأفراد، في اطار حقوق الانسان. ومن شأن هكذا مرجع أن ينمي الوعي القانوني في الوطن ويحدد، بوضوح، علاقة المجتمع بالفرد، وفق أطر واضحة وشرائع متفق عليها، ترسم للفريقين حدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم. ولا شك أنه من شأن هكذا مرجع أن ينمي الوعي الدستوري على مستوى البلدان والوطن. وبحكم تكوينه، سيدفع بعجلة توحيد هذه الدساتير والقوانين بعد فرز الصالح من الطالح فيها.

– الملاحظة السادسة والأخيرة:

تعميق الوعي على العلاقة المتحركة بين «الأهداف الاستراتيجية» وتكتيكات تحقيقها. أن الملاحظة المرة، التي يستخرجها أي باحث لمسيرتنا القومية، تمس هذا الموضوع في الأساس. ومن يطالع المواقف العربية من أية مبادرة سياسية، لا يستطيع تفادي الاحساس بالمرارة، من هذا التعدد والتباين، علما بأن الجميع متفق على الأهداف النهائية. ومن الأمثلة على ذلك، مما شاع وتكرر، على لسان جيمي كارتر، من أن الدول العربية، أو بعضها، لا يوافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولما لم يصدر عمن يعنيهم الأمر أي تكذيب، يكون كارتر قد حقق ضربتين في آن واحد، الأولى: التشكيك في مصداقية الاستراتيجية العربية ككل، والثانية: كشف ذلك أمام الرأي العام العالمي. ويصعب على المواطن العربي، موضوعياً، أن يصدق كارتر أو يكذبه، وإن كنا اعتدنا أن نكذب كل ما هو صادر من خارجنا ودون تدقيق.

فلو كان ثمة اتفاق تكتيكي على توزيع أدوار، وهذا وارد في بعض المسائل، غير التي أشرت اليها بالطبع كمثال، لأنها هدف استراتيجي لا يجوز العبث به، فيمكننا أن نطمئن الى أن هناك قصدا مستهدفا، وان هناك خطة لتحقيقه. ولكن، دون أن نخدع أنفسنا، نحن نعلم أن السياسة العربية، كانت ولا تزال، تعاني من عاهتين: عاهة المزايدة، وعاهة التفريط. والواحدة منهما أخطر من الثانية. مرة أخرى، يجرنا هذا الحديث الى ملاحظة سبقت اليها الاشارة حول الضرورة الملحة للعبور من باب العموميات، الى مداخل التفصيلات، مع تحديد أولوياتها ووفق برامج زمنية مضبوطة.

* * *

وبعد...

إن هذا الذي كتبناه كله لا يتجاوز في قيمته الحقيقية أن يكون أكثر من «رؤوس أقلام»، لدراسة أعمق وأوسع وأكثرشمولاً، يمكن عندئذ فقط أن تعتبر دراسة تمهيدية تحت عنوان «نحو استراتيجية عربية». وهذه مهمة لا يمكن لفرد أن يقوم بأعبائها. انها مهمة «فريق عمل» لكل فرد فيه، درايته وفهمه وتجربته، في ميدان من ميادين الحياة العامة، ويعمل الكل بوحي من عقلية قيادية ذات توجه قومي حقيقي وأصيل.

نهى تادرس

حرب الخليج والوجه الآخر لـ "مبدأ كارتر"

مقدمـــة (*)

إن الفكر السائد الذي كان يوجِّه سياسة إدارة كارتر الخارجية، منذ استلامها الحكم في ١٩٧٦، كان يعبِّر بشكل واضح عن طموح الامبريالية الأميركية للظهور بـ «وجه جديد»، من خلال بعض الشعارات الجديدة، مثل «سياسة حقوق الانسان»؛ وذلك بهدف استقطاب أكبر عـدد من الدول في فلـك المخططات الأميـركية، التي تطمـح بشكـل أساسي، إلى الهيمنة الاقتصادية على العالم: حتى وإن كان ذلك يتطلب، في التحليـل النهائي، استعراض القوة العسكرية الأميركية عبر العالم.

ومن الجدير بالتذكير، ان فكر زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، كان المحرك الأساسي للسياسة المتبعة طوال فترة حكم تلك الادارة؛ وان هذا الفكر كان يعبِّر، بالتالي، عن طموح يتخطى إمكانيات الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية (كما عبرت عن نفسها في ١٩٧٦). وكان بريجنسكي يهدف، بشكل خاص، إلى شن هجمة على المعسكر الاشتراكي في جميع المجالات، بناءً على تحليله بأن الإدارة السابقة (إدارة نيكسون وفورد)، قد سمحت للإتحاد السوفياتي، من خلال سياسة الانفراج، بالحصول على عدة مكتسبات في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وخاصة في علاقته مع العالم الثالث. وبالتالي ركز بريجنسكي على اتباع سياسة تهتم بالعالم الثالث، بهدف عزله عن المعسكر الاشتراكي؛ وكان ذلك من خلال تطوير «وجه جديد» للإمبريالية(١).

سياسة التعامل مع كل الأطراف

وبسبب تخطي طموح إدارة كارتر لإمكانياتها الفعلية، ظهرت تناقضات صارخة في السياسة الخارجية الأميركية، طوال فترة رئاسة كارتر، فُسِّرت في بعض الأحيان على أنها

* كتبت هذه الدراسة في الأسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر)، لذا لم تتطرق للمعطيات التي أعقبت ذلك التاريخ.

تعكس عدم قدرة تلك الادارة على اتخاذ القرار. ومع أن الأمر كان هكذا في بعض الأحيان، إلا أن التناقضات في المواقف كانت ناتجة، في معظم الأحيان، عن سياسة «عدم اتخاذ موقف» واعية، تعكس الطموح الأميركي للتعامل مع كل الظروف الطارئة، والتأقلم مع «التغيّرات التاريخية»، في محاولة منها لاستخدام هذه التغيرات لخدمة المصالح الأميركية الثابتة. وأدى هذا الطموح، بالتالي، إلى اتباع سياسة «التلاعب» على أكبر عدد من الدول في منطقة معينة، وعلى أكبر عدد من الأطراف في النزاعات المحلية، بهدف جر كل هذه الأطراف إلى عقد الأمل على موقف أميركي يكون لصالحها.

ويعبر هذا الموقف، بحد ذاته، عن إيمان الولايات المتحدة بتفوقها، وبأن الجميع يتصارعون على صداقتها (ومع الاقرار بأن الأمر هو هكذا بالفعل في عدة حالات). وقد عبر بريجنسكي، بشكل واضح، عن هدف الولايات المتحدة بالتأقلم مع التطورات التاريخية، قائلاً: «نحن نعيش في عالم معقد أكثر فأكثر، عالم لا يمكن إخضاعه لشعارات مبسطة مثل النضال من أجل الحرية أو ضد الهتلرية والستالينية. فالظواهر التي نواجهها اليوم أكثر تعقيداً، وتشمل صراعات عنصرية وايديولوجية واجتماعية. ومشكلة إضافية هي ان قوتنا لم تبق حاسمة مثل ما كانت في الماضي. يضاف لهذا أن هذا البلد مرَّ بأزمة فلسفية ثقافية كنتيجة لحرب فيتنام وبسبب واترغيت، ولكنه الآن ينهض من هذه الأزمة، وقد يؤدي ذلك إلى إرادة أكبر كي يثبت بشكل مباشر وواضح ان لدى الولايات المتحدة العضلات والارادة للتأقلم مع التطور التاريخي للحفاظ على مصالحها» وأضاف: «ولعدة سنوات قادمة قد نلجأ إلى صياغة سياسات صعبة التفسير وذلك للتعامل مع الاتجاهات الاجتماعية والتاريخية في الخارج»[٢].

ولكن محاولة إظهار الرغبة بالتعامل مع كل الاتجاهات التاريخية والاجتماعية ومع كل الأطراف، لم تخف في نهاية الأمر، تفضيل الولايات المتحدة لبعض الاتجاهات والأطراف: تلك الأطراف طبعاً، التي لا تساهم فقط في الحفاظ على المصالح الأميركية، بل التي تعمل من أجل تطوير هذه المصالح. هذا في نفس الوقت الذي لم يخف فيه «الوجه الجديد» للولايات المتحدة، ولم يمنع سياسة التصعيد العسكري، وخاصة في منطقة الخليج العربي، كما عبَّر عنها «مبدأ كارتر».

وسياسة التلاعب على كل الأطراف لم تستثن من شرها أية قضية أو أية أزمة في العالم (في منطقتنا خاصة)، إبتداء بالقضية الفلسطينية وانتهاءً بالحرب العراقية – الايرانية. فحتى بالنسبة للقضية الفلسطينية، (حيث من المعروف ان الولايات المتحدة هي الداعم الأساسي لاسرائيل)، حاول كارتر، في أول عهده، التلاعب على كل الأطراف واللعب على الكلمات (الحديث عن وطن قومي للفلسطينيين ومصالح مشروعة للشعب الفلسطيني). ولكن هذه المحاولات لم تحل دون اتباعه سياسة معادية تماما، لحقوق هذا الشعب.

أما بالنسبة للثورة الايرانية، التي تعتبر الهزة الأساسية التي واجهت إدارة كارتر، حيث فقدت من جرَّائها، من هم من أكبر وأهم شركائها في المنطقة: فلم تتردد إدارة كارتر في الادعاء بأنها ستتعامل مع كل التغيرات الحاصلة على الساحة الايرانية. وقد عبر

بريجنسكي عن هذا الموقف في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩، بعد سقوط الشاه، قائلا: «لقد نظرنا إلى الشاه كصديق مقرب. ولكن تعاملنا معه ليس على أساس شخصي، بل لأنه كان يمثل دولة مهمة – إيران». وتابع قائلاً: «إيران ما زالت موجودة ولديها حكومة جديدة ونظام سياسي جديد. لدينا مصالح مشتركة. واحدى هذه المصالح هي الحفاظ على استقلال ايران. ونعتقد إن الايرانيين المتشددين في قوميتهم وديانتهم لهم مصلحة قوية في الحفاظ على استقلالهم. وسنقوم بالقدر الممكن، بجهود للتعامل مع [استقلال إيران]»[٣].

وقد عبَّر كارتر عن هذا الاستعداد عندما سقطت حكومة بختيار، وعينت حكومة مهدي بزرجان، قائلا: لقد تعاملنا مع كل السلطات الحاكمة. مع الشاه أولا، ثم مع بختيار الذي عين حسب القوانين الدستورية، والآن سنتعامل مع مهدي بزرجان رئيس الوزراء المكلف»[٤].

وقد أدت سياسة كارتر – بريجنسكي هذه التي عرفها البعض بأنها تعبير عن «ليونة تكتيكية» في إطار «تصلب في المبادىء الاستراتيجية»، لحملة انتقادات في الأوساط الأميركية، الأكثر رجعية والأكثر ليبرالية في آن واحد. ولكن تلك الانتقادات لم تؤثر بشيء على مجرى هذه السياسة. ويمكننا اعتبار الحرب العراقية – الايرانية، التي اندلعت في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، آخر حقل تجارب لمحاولات كارتر وبريجنسكي، للتأقلم مع كل التطورات، والتعامل مع كل الأطراف، في نفس الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة، بتصعيد تواجدها العسكري في منطقة الخليج. ومن الجدير بالذكر أنه بينما اتهمت إيران، منذ أول الحرب، الولايات المتحدة بأن لها يدا في الهجوم عليها، معتبرة تلك الحرب بأنها حرب الامبريالية الأميركية، فان العراق أيضا، وبعد حوالي شهر من اندلاع الحرب، بدأ يوجِّه اتهامات إلى الولايات المتحدة بعدم الحياد وبمساندة إيران، وخاصة بعد أن تحدث كارتر عن عدوان عراقي، وبعد أن لَمح إلى امكانية إمداد إيران بقطع غيار حربية، وبعدما صرح هو وبعض المسؤولين في ادارته، بأنهم لن يسمحوا بـ «تفتيت» ايران[٥].

إن **هدف هذا البحث** هو دراسة الموقف الأميركي من الحرب العراقية – الايرانية، كما عبَّر عن نفسه حتى اليوم، في محاولة لتوضيح كيف تستغل الولايات المتحدة هذه الحرب للاسراع في تطبيق مشاريعها العسكرية والسياسية في منطقة الخليج. وهذا سيتطلب أيضا الرجوع الى الخلف وإلى جذور هذه المشاريع.

ومن الصعب، في الوقت الحاضر، تقييم نتائج هذه الحرب على مجرى السياسة الأميركية في المنطقة، لأن هذه الحرب لم تنته للأسف الشديد بل دخلت أسبوعها السابع، عند كتابة هذا المقال. ولكن، مع ذلك، فقد أصبح من الممكن، على الأقل، القيام بتقييم أولي لموقف إدارة كارتر منها حتى الآن؛ وان ظل من الصعب، التنبؤ حول التطورات المقبلة على استراتيجية إدارة كارتر في المنطقة، في الشهرين القادمين؛ أي قبل أن يستلم رونالد ريغان الادارة الجديدة. ولكن، لقد أصبح واضحا، كما سنبين فيما يلي، ان الحرب قد سمحت لإدارة كارتر باستكمال شكل وجوهر «مبدأ كارتر»، الذي تعمل من أجله، منذ نجاح الثورة الايرانية.

٢ - الوداع لمبدأ نيكسون

كان واضحا بالنسبة للولايات المتحدة أن سقوط نظام الشاه في ايران لا يعني، فقط، فقدان صديق هام في المنطقة، بل يعني، قبل أي شيء آخر، فقدان القوة المحلية الأولى، التي تقوم بدور الشرطي في منطقة الخليج. وقد عبر تقرير جاكسون، بوضوح، عن الدور الذي كانت ايران، في عهد الشاه، مطالبة بأن تقوم به في المنطقة(٦). وعندما قامت الثورة الايرانية، وُجدت فئات في الادارة الأميركية، مكوَّنة خصوصا من بعض العاملين في وزارة الخارجية، نظرت الى هذه الثورة بوصفها مشكلة إيرانية داخلية. في حين كان زبيغنيو بريجنسكي مهتما، بشكل خاص، بآثار فقدان نظام الشاه من وجهة النظر «الجيو - استراتيجية»؛ أي آثار فقدانه على أمن منطقة الخليج ككل، وبالتالي، آثاره على وضع وموقع الاتحاد السوفياتي في المنطقة(٧).

وظهر صراع داخل الادارة الأميركية، بعد نجاح الثورة الايرانية، حول طبيعة الاستراتيجية الأميركية القادمة في منطقة الخليج. وكان هناك خياران أساسيان أمام الادارة الأميركية: إما الاستمرار في الاعتماد والتركيز على حلفاء محليين أقوياء، على أساس منطق «مبدأ نيكسون»، مما يعني بالتالي مدّ هؤلاء الحلفاء بأسلحة متطورة وبكميات ضخمة؛ وإما اتباع استراتيجية جديدة، تعتمد بشكل أساسي، على القوة العسكرية الأميركية المباشرة (أساطيل، قواعد عسكرية، شبكات رادار، وفرق مشاة البحرية عند الحاجة)، مع دعم ومساعدة أكبر عدد ممكن من الأطراف المحلية، ولكن تحت قيادة و«زعامة» اميركية.

وفي عملية البحث عن بديل لايران في المنطقة رشح بعض الخبراء دولاً محلية أخرى للقيام بدور ايران في المستقبل. ومن أبرز الدول التي رُشحت في أول الأمر: المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر. ولكن، صُرف النظر فيما بعد عن إمكانية لعب أي منهم دور «الشرطي» في المنطقة، وللأسباب الأساسية التالية: جيش السعودية ليس قوياً الى الدرجة المطلوبة، مصر تعاني من مشاكل إقتصادية هامة، وتركيا ما زالت «رجل أوروبا المريض» وتعاني من مشكلة إقتصادية قد تدفعها الى الافلاس(٨).

وكما بيّنّا في دراسة سابقة(٩)، فان نتيجة الصراع داخل الادارة الأميركية جاءت لصالح التيار، الذي يطالب بتدخل عسكري أميركي مباشر. وانعكس ذلك في القرارات التي اتخذتها لجنة مراجعة السياسة الخارجية، التي ضمت مسؤولين على المستوى الوزاري في ادارة كارتر في ٢١ و٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٩، والتي عبرت عن الشكل الأوّلي لمبدأ كارتر. هذه القرارات طالبت بـ:

١ - الاسراع في تجهيز قوات التدخل السريع.

٢ - انشاء قيادة عسكرية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

٣ - الحفاظ على تواجد بحري دائم في منطقة بحر العرب وشمال غرب المحيط الهندي.

٤ – توسيع التسهيلات البحرية والثكنات في منطقة المحيط الهندي.

٥ – القيام بتدريبات ومشاورات عسكرية مشتركة مع بعض جيوش المنطقة.

وبعد اتخاذ هذه القرارات استمرت بشكل متواصل، التجهيزات العسكرية من أجل التدخل؛ وجاءت أزمة الرهائن في ايران، في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، ثم أزمة أفغانستان، في آخر كانون الأول (ديسمبر) من نفس العام، لتدفعا بهذا الاتجاه الى الأمام، ثم جاء خطاب كارتر عن حال الاتحاد، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ليرسخ هذا المنطق الذي عرف بـ «مبدأ كارتر».

٣ – الوجه الآخر لمبدأ كارتر. ومحاولات فاشلة لتطوير أطر أمنية مشتركة في منطقة الخليج

لقد اتضح، في الواقع، ان لمبدأ كارتر هذا وجهين: **الأول**: وجه عسكري عبر عن نفسه من خلال الزيادة في التواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج (وقد تطرقنا إليه بالتفصيل في دراسة سابقة)، **والثاني**: وجه سياسي يرتكز على دعم القوى المحلية في المنطقة، وموافقتها على التعامل مع الولايات المتحدة والمشاركة في إطار أمني مشترك، يجمع بينها وبين الولايات المتحدة.

وبينما واجه الوجه العسكري لمبدأ كارتر بعض العوائق التقنية، التي عملت الولايات المتحدة على إزالتها؛ فقد واجه الوجه السياسي لهذا المبدأ، بدوره، عدة عوائق، نتجت أساسا، عن رفض دول المنطقة التعامل المباشر والعلني مع المخططات الأميركية.

ويبدو ان المخططين في إدارة كارتر اعتبروا هذه الموافقة، عاملاً حاسماً في انجاح المخططات العسكرية، وذلك لأنها قد تعطيها طابعا «شرعياً». ويمكننا ملاحظة أهمية هذا العامل، من خلال تعدد المحاولات والجهود الأميركية، لتأمين الموافقة وتطوير المشاركة، من قبل دول منطقة الخليج، وكان ذلك منذ نجاح الثورة الايرانية.

أ – **محاولة اولى**: عبَّرت زيارة هارولد براون، وزير الدفاع الأميركي، إلى كل من السعودية والأردن واسرائيل ومصر، في شباط (فبراير) ١٩٧٩ (وهي حسب البنتاغون اول زيارة، من هذا النوع، لوزير دفاع أميركي)، عن أول محاولة في هذا الاتجاه؛ حيث كان هدفها التركيز على بناء إطار أمني للتعاون الاقليمي بين هذه الدول، بدلاً من التركيز على تنمية علاقات ثنائية، وذلك لمواجهة أي خطر «خارجي» على المنطقة؛ مما اعتبره براون، أهم من أي خلافات محلية. وقد عبَّر أحد المسؤولين في إدارة كارتر، في ذلك الحين، عن المنطق الذي يسيرٌ تلك السياسة، بقوله: «إن لدى السعوديين المال، ولدى المصريين اليد العاملة، ولدينا نحن التكنولوجيا». «أما كيف ستطور هذه العوامل، وتؤدي إلى إطار أمني فعلي، فهو أمر سيبحثه براون مع السعوديين وآخرين»(١٠). هذا وقد شملت المخططات الأميركية، في ذات الوقت، الاستمرار في المشاورات الثنائية مع تركيا، بشأن القواعد العسكرية الأميركية في ذلك البلد(١١).

وقد فشلت محاولة براون الأولى لاقناع الأطراف المحلية بالموافقة على التعاون

الأمني مع الولايات المتحدة، بسبب رفض الأردن والسعودية، الموافقة على مشاريع السلام الأميركية، وبسبب رفض السعودية إعطاء الولايات المتحدة قواعد عسكرية. وهذا ما أفصح عنه أحد المسؤولين الأميركيين الذين رافقوا براون في زيارته، حين قال: «لقد تحدثنا مع السعوديين عن... بناء قاعدة في المنطقة، ولكنهم رفضوا بسرعة»(١٢). ومن الجدير بالذكر أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، أعلن في الثاني من آذار (مارس) ١٩٧٩: «انني قد فسَّرت لوزير الدفاع الأميركي ومعاونيه ان ليس لنا شأن بالاستراتيجيات الدولية... نحن نعتقد ان الخطر الصهيوني (وليس الخطر السوفياتي) هو التهديد الموجه الى المنطقة واستقرارها»(١٣).

وفي الثامن عشر من نفس الشهر، صرح وزير الخارجية الأميركي السابق سايروس فانس قائلا: «إننا نعتبر وحدة تراب وأمن السعودية امرا أساسيا بالنسبة للولايات المتحدة». بينما أعلن وزير الدفاع براون، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في ١١/٤/١٩٨٠، أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بالدفاع عن السعودية في وجه أي تهديد داخلي أو خارجي(١٤).

أما مصر فقد عبرت، منذ ذلك الحين، عن استعدادها لأخذ مكانة ايران السابقة، كقوة محلية أخرى بالاضافة لاسرائيل؛ كما طلبت الحصول على كمية جديدة من الأسلحة. هذا في نفس الوقت الذي طلبت فيه اسرائيل، أيضا الحصول على كمية أكبر من العتاد العسكري(١٥).

وقد أدت هذه الطلبات إلى بروز صراع داخل الكونغرس، بين مؤيدين ومعارضين. فالمعارضون رأوا ان سياسة بيع الأسلحة بشكل مكثف، كما كان عليه الحال في عهد الشاه، قد فشلت في الدفاع عن المصلحة الأميركية، وانقلبت ضدها. واعتبر هؤلاء ان الخطر الأساسي على المنطقة هو الخطر السوفياتي، الذي يجب مواجهته بقوة عسكرية أميركية مباشرة. أما الفئة المؤيدة لسياسة بيع الأسلحة فرأت ان من الأفضل أن تدعم الولايات المتحدة الأنظمة الصديقة في منطقة الخليج، خاصة بعد سقوط الشاه. وان اعطاء الأسلحة المطلوبة، يعتبر نوعا من الدعم المعنوي لهذه الأنظمة المتخوفة من تخلي الولايات المتحدة عن أصدقائها(١٦). وقررت الادارة الأميركية، في ذلك الحين، الاستمرار في سياسة بيع الأسلحة، ولكن بدون تكرار مأساتها الايرانية، أي بدون اعتبار هذه السياسة كبديل للقوة العسكرية الأميركية المباشرة. وهكذا أظهرت تلك الادارة موقفها الايجابي من طلب اليمن الشمالية بتزويدها بأسلحة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، وكذلك من طلب السودان بتزويده بأسلحة قيمتها ١٤٠ مليون دولار(١٧).

ب - محاولة ثانية: لم تكتف الولايات المتحدة بزيارة براون الى المنطقة، التي فشلت في بلورة «الاطار الأمني» المطلوب، فأرسلت زبيغنيو بريجنسكي نفسه الى المنطقة، في أول شهر آذار (مارس) ١٩٧٩، على رأس وفد يضم وارن كريستوفر نائب وزير الخارجية، والجنرال دافيد جونس رئيس أركان الحرب الموحدة، بالاضافة إلى ابن الرئيس، شيب كارتر. وكان هدف الزيارة هو الضغط، مرة أخرى، على السعودية والأردن، للموافقة على

الاتفاقية المصرية – الاسرائيلية، أو على الأقل، عدم الاعتراض عليها. كما كان هدف بريجنسكي هو اقناع السلطات الأردنية بالانضمام الى المفاوضات الخاصة بمستقبل الضفة والقطاع، واقناع السعودية بعدم قطع مساعدتها لمصر(١٨). وكان وجود الجنرال جونس ضمن الوفد، محاولة أميركية لتأكيد الاهتمام بأمن الولايات المتحدة(١٩).

ولكن زيارة بريجنسكي هذه فشلت هي الأخرى في التوصل إلى أهدافها، حيث رفضت كل من السعودية والأردن، الموافقة على المعاهدة المصرية – الاسرائيلية، على اعتبار أنها إتفاقية «منفصلة»(٢٠).

وحاول بريجنسكي إخفاء فشله في هذه المهمة، مدَّعياً ان الهدف من زيارته كان فقط، توضيح سياسة كارتر لدول المنطقة ومحاولته المتواصلة في البحث عن حل شامل للقضية(٢١). وقد عبر كارتر عن فشل مهمات براون وبريجنسكي، من خلال تقديمه عرضا جديدا لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالانضمام الى الاتفاقية وبأنه سيتعامل معها في حال اعترافها بحق اسرائيل في الوجود(٢٢).

ولكن، بغض النظر عن فشلها في الحصول على موافقة تلك الدول على المعاهدة الثلاثية، فقد استمرت الولايات المتحدة في دعمها لها سياسيا وماديا. وقد أثارت مسألة الدعم المادي لمصر واسرائيل نقاشاً داخل الكونغرس، وانتقد رئيس احدى اللجان الفرعية في الكونغرس هذا الدعم المادي متسائلاً: «لماذا يكلف السلام أكثر من الحروب»(٢٣).

كما جاء في احدى افتتاحيات النيويورك تايمز، ان الدولارات تحدِّد الآن الديبلوماسية في الشرق الأوسط، وعلى الأميركيين أن يحمدوا الفرصة التي سمحت لهم بالمجازفة بالمال بدلاً من المجازفة في الأرواح»(٢٤).

ج – **خلاف سعودي-أميركي**: استمرت الدول العربية الخليجية برفض التعامل المباشر مع الولايات المتحدة، ولكنها لم ترفض التواجد الأميركي العسكري في المحيط الهندي على بعد غير مرئي. وشهدت العلاقة السعودية – الأميركية بعض التوتر، في أيار (مايو) ١٩٧٩، بسبب اعتقاد الولايات المتحدة بأن السعودية لا تعتبر علاقتها معها كعلاقة حيوية مثلما كان عليه الحال سابقا؛ إضافة إلى أن السعودية قد اتبعت سياسة التنويع في مصادر السلاح. وكان واضحا في ذلك الحين ان الولايات المتحدة متخوفة من بوادر التقارب السوفياتي – السعودي(٢٥). ولكن، بعد حوالي عشرة أيام من تسرب أنباء عن الخلاف الأميركي – السعودي، نفى مسؤول من البنتاغون هذه الامكانية قائلا: «إن العلاقة الأمنية [بين البلدين] أفضل مما كانت عليه في أي وقت سابق». وأضاف: «لدينا نحن والسعوديين وجهات نظر مختلفة بالنسبة لبعض المسائل التي قد تحدث في المنطقة ولكن هذا أمر مختلف تماما». وأوضح ان السعوديين يريدون الابقاء على علاقات جيدة مع عدة أطراف قد تكون مختلفة فيما بينها في المنطقة، ولذلك يلجأون إلى «الادعاء بأن هناك خلافا بيننا وبينهم، في تصريحاتهم الرسمية»، ولمح الى أن هذه التصريحات موجهة للرأي العام الداخلي (٢٦).

وكان أحد المحللين الغربيين قد وصف الغموض السائد على السياسة الأميركية في منطقة الخليج، بأنه انعكاس لغموض موقف دول المنطقة نفسها، تجاه التعامل مع الاستراتيجية الأميركية[٢٧].

وبعد هذه المحاولات الفاشلة، للحصول على موافقة علنية من دول الخليج، استمرت الادارة الأميركية بتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة، وبوضع خطط عسكرية لاحتلال منابع النفط في الخليج، بشكل أدى الى التساؤل عن الهدف الحقيقي من هذه الخطط، وضد من كانت موجهة فعلا. وليس من الصعب الافتراض ان أحد الأهداف السياسية من وراء اعلان الخطط العسكرية تلك كان إفهام الدول النفطية في منطقة الخليج بضرورة التعامل مع الاستراتيجية الأميركية، حيث كانت ضرورة الحصول على الموافقة السياسية من تلك الدول، واضحة للمخططين العسكريين في الولايات المتحدة. وقد عبر براون عن هذا الرأي، في مقابلة مع مجلة أميركية، في منتصف تموز (يوليو) ١٩٧٩، قائلا: «إن أي تدخل أميركي عسكري لتأمين السيطرة على النفط سيكون اعتداء، إذا لم توجه دعوة الى مثل هذا التدخل»، وأضاف: «ولذلك فان التعاون السياسي والطريق السياسي يجب أن تعطى لهما أهمية»[٢٨].

د - و.. **محاولة أخرى**: يبدو ان الولايات المتحدة في محاولاتها لتطوير إطار أمني واسع في المنطقة لم تستثن، بشكل مطلق، أي طرف كان. ويبدو ان بدء ظهور العراق، أقوى الدول المحلية ذات الطموح السياسي والاقتصادي والعسكري بالاضافة الى خلافاته مع إيران، قد أثار اهتمام واشنطن به. وتشير بعض المقالات التي قد تبدو ساذجة، الى نمو هذا الاهتمام[٢٩]، الذي يمكن اعتباره ذا حدين: حيث كان يعبر من جهة، من تخوف أميركي من قوة العراق المتصاعدة في المنطقة، وإمكانية احتلاله مكانة ايران كـ«قوة محلية» في المنطقة، ولكن بدون التعامل مع الولايات المتحدة، على خلاف ايران في عهد الشاه، التي كانت تخدم مصالح الولايات المتحدة. كما ان إمكانية بروز أي قوة محلية في منطقة الخليج، كان متناقضا مع الخطة الأميركية التي ركزت على عدم تشجيع نمو مثل تلك القوة، بهدف تولي القوات الأميركية نفسها مهمة الحفاظ على أمن الخليج. ولكن من جهة أخرى أثار الخلاف العراقي - الايراني، الذي برز منذ استلام الخميني الحكم اهتمام الادارة الأميركية؛ حيث رأت ان من الممكن استخدام هذا الخلاف لخدمة مصالحها[٣٠]. ويمكننا الاستنتاج بأن المصلحة الأميركية، في الوقت الحاضر، تتطلب:

١ - عدم بروز أي قوة محلية، خارجة عن سيطرتها الكاملة.

٢ - سقوط نظام الخميني، الذي وجه ضربة قاسية للسياسة الأميركية في المنطقة.

واهتمام الولايات المتحدة بالعراق، بالاضافة الى دول أخرى، أخذ طابعا علنيا. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ دعى كوانت، وهو أحد الخبراء في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ، الولايات المتحدة الى عدم الاعتماد على حلفاء محدودي العدد، وأنه يجب توسيع العلاقات مع أكبر عدد ممكن من دول المنطقة، بما فيها العراق[٣١].

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، أعلن بريجنسكي ان الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع دول الشرق الأوسط لايجاد إطار تعاون امني بالوسائل المختلفة في المنطقة، وانه من الممكن لهذا الاطار ان يضم ليبيا والعراق، وأضاف ان ذلك «لا يتطلب، في معظم الحالات، اتخاذ تدابير رسمية أو عملية على نحو شبيه بالتدابير التي اتخذت في مناطق أخرى» حيث «ان الوضع في الشرق الأوسط دقيق ومعقد أكثر مما كان في أوروبا الغربية والشرق الأقصى، وعلينا أن نكون دقيقين ومتجاوبين مع رغبات دول المنطقة في الاستقلال والهوية المميزة، وأن نكون متجاوبين مع مختلف العقائد في هذه الدول»(٣٢).

واستمرت لهجة بريجنسكي على نفس النمط، ففي مقابلة صحفية، في نيسان (ابريل) حول مشكلة إيران، ذكر بريجنسكي امكانية نشوب صراع مسلح بين العراق وإيران، مما دفع المجلة الى توجيه السؤال التالي: «هل من المحتمل أن تتحدث هذه البلاد [الولايات المتحدة] بلهجة أكثر ودٍ الى العراق، نتيجة التوترات التي أشرت إليها الآن؟» فأجاب: «سأرد بصورة غير مباشرة. لقد كان موقفنا لمدة من الزمن اننا لا نأسف للنهضة العربية ولا نخشاها... لقد بُعث العالم العربي حيا مرة أخرى، بعد عدة قرون من الهجوع. ونحن نرغب في أن تكون لنا علاقات جيدة مع جميع الدول العربية، ولا نرى ان هناك عدم توافق أساسي في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق»(٣٣).

وبدأ الخلاف بين العراق وايران يمتد في أيلول (سبتمبر)، وخاصة بعد اعلان السلطات العراقية قرارها بالغاء اتفاقيةالجزائر (آذار (مارس) ١٩٧٥). وكان واضحا بالنسبة لمعظم المتفرجين على هذه الحرب، من صحفيين ودبلوماسيين ومحللين عسكريين وسياسيين، أنه من الصعب التنبؤ بالتطورات التي قد تلي هذه الحرب، خاصة على صعيد التحالفات المحلية والدولية. وقد عرفها أحد الصحفيين بأنها «حرب المتناقضات» (Paradoxes)(٣٤).

وكان الموقف الأميركي من هذه الحرب غامضا أيضا حتى بالنسبة لحليفها المفضل في المنطقة، اسرائيل. فقد صرح أحد الخبراء الاسرائيليين في المسائل الاستراتيجية لصحيفة فرنسية، في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، قائلا: إن بعض الأحداث التي كنا متوقعين حدوثها قد تحققت، مثل الهجوم العراقي. ولكن يجب انتظار التطورات في الأيام القادمة لتقييم الدور الحقيقي للولايات المتحدة»(٣٥).

هذا في نفس الوقت الذي صرح فيه أحد المعلقين في التلفزيون الاسرائيلي بأن «كميات ضخمة من السلاح الخاص بالبلدين، والذي كان يشكل تهديدا ممكنا على أمتنا، يتحطم الآن»(٣٦).

٤ - الموقف الأميركي الرسمي من الحرب بين العراق وإيران

أ - من «الحياد» التام الى الالتزام بالدفاع عن الدول الصديقة

بدأ الموقف الأميركي باظهار الحياد في أول الحرب، وصرح كارتر في ٢٣ أيلول (سبتمبر) قائلا: اننا نأمل في إمكانية حل النزاع سلميا وعلى وجه السرعة بمساعدة المؤسسات الدولية. كما طالب الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى، بعدم التدخل في النزاع القائم بين العراق وايران، ووعد بأن «تتبع الولايات المتحدة نفسها هذا الخط»،

وتابع «إننا نلتزم أقصى حدود الحياد ونفعل كل ما في وسعنا حتى نستطيع، عبر الأمم المتحدة وغيرها من القنوات الدولية، انهاء المعركة بطريقة سلمية». كما نفى امكانية تدخل القوات الأميركية في النزاع، لأن ذلك قد يؤدي إلى «تفاقم الموقف»، ولأن هذه القوات حسب تصريحه، لا تستهدف سوى الرد على «احتمال تدخل سوفياتي». وصرح الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض أن تواجد القوة العسكرية الأميركية هو «لاظهار الاهتمام الذي توليه واشنطن للمنطقة وللرهائن»(٣٧).

وفي محاولة منها لمنع تأثير الحرب على أزمة الرهائن سلبيا، بعثت الولايات المتحدة عبر طرف ثالث، برسالة الى المسؤولين الايرانيين مفادها ان لا علاقة للولايات المتحدة بالنزاع، كما كان قد صرح به كارتر بأنه «ليست لنا أي علاقة بالنزاع ولن تكون لنا أي علاقة به»(٣٨).

أما بالنسبة لامدادات النفط، فقد صرح كارتر قائلا: «لا سبب لحدوث نقص في إمدادات النفط ولارتفاع الأسعار، نتيجة انقطاع النفط الايراني أو العراقي... أما اذا توقفت إمدادات النفط من أماكن أخرى فعندئذ سيحدث نقص». وكان واضحا، منذ أول الحرب، أن تخوف الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، لم يكن ناتجا من امكانية انقطاع إمدادات النفـط العراقية والايرانية خاصة على المدى القصير، بل من إمكانية انغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية (يمر منه حوالي ٤٪ من كل تجارة النفط الدولية). وقد صرح كارتر منذ أول أيام الحرب، بأن حرية الملاحة في الخليج ذات أهمية كبيرة للمجموعة الدولية و«من المفترض ومن الضروري ألا تتـوقف عمليات شحن النفط في الخليج»(٣٩).

وعلى النقيض من تلك التصريحات الأميركية التي أشارت الى عدم إمكانية تدخل الولايات المتحدة في الحرب، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية في ٣٠ أيلول (سبتمبر)، أنها أرسلت أربعة رادارات طائرة إلى السعودية بهدف «حماية آبار النفط في حال وقوع هجوم جوي محتمل من جانب ايران»(٤٠). جاء ذلك بعد اجتماع طارىء عقده كارتر مع كبار معاونيه لبحث المضاعفات الخطيرة الناشئة عن الحرب. ووصف الناطق الرسمي للوزارة هذه الخطوة بأنها جاءت تلبية لطلب من حكومة الرياض، وأضاف: «إن هذا الانتشار يجري لأغراض دفاعية بحتة ويستهدف الكشف عن أي تحرك للطائرات وذلك لتدعيم وسائل السعودية الدفاعية». وأوضح ان هذه الطائرات ستظل في السعودية، طالما تطلّب النزاع العراقي – الايراني ذلك. كما أرسلت الولايات المتحدة عددا غير محدد من طائرات النقل «سي – ١٤١» لمرافقة الرادارات، وعلى متنها قوة مساندة مؤلفة من ٣٠٠ رجل (وكان رئيس هيئة الأركان الموحدة للقوات الأميركية الجنرال ديفيد جونز قد حدد بنفسه تفاصيل هذه العملية خلال زيارته للسعودية)(٤١).

وصرحت وزارة الخارجية الأميركية بعد ذلك بأن واشنطن ما زالت مستمرة في حيادها، «ولكن هذا الحياد سيقرر في ضوء الاحتياجات الدفاعية لحلفائها». وأضاف أحد المتحدثين باسم وزارة الخارجية: «لا نستطيع أن نظل محايـدين عندمـا يقتضي الأمر

مواجهة الاحتياجات الدفاعية والمشروعة لأصدقائنا»، وأوضح ان الرياض شعرت بقلق، لأن بعض مقاطعاتها يقع بالقرب من شط العرب. وان واشنطن قلقة، هي بدورها، على الاستقرار والأمن في السعودية [٤٢].

وأكد متحدث باسم وزارة الدفاع والطيران السعودي نبأ ارسال الطائرات الأميركية الى بلاده، كما أوضح ان السعودية هي التي طالبت الولايات المتحدة بارسال تلك الطائرات لتقوية شبكات دفاعها الجوي.[٤٣].

ب -«من التوقع بهزيمة إيرانية سريعة الى الاندهاش من المقدرة الايرانية على الاستمرار

يبدو من خلال بعض التقارير الصحفية ان الولايات المتحدة والغرب كانا يتوقعان هزيمة ايرانية سريعة[٤٤]؛ ويمكننا الاستنتاج بأن ردود الفعل الأميركية قد أخذت منعطفا جديدا في اليوم العاشر من الحرب، عندما دعت العراق من جانب واحد إلى وقف إطلاق النار (من ٥ إلى ٨ تشرين الأول (اكتوبر))، في نفس الوقت الذي أبلغت فيه ايران الأمم المتحدة رفضها لقرار مجلس الأمن الداعي الى اللجوء الى التفاوض لحل الخلافات بين طهران وبغداد[٤٥].

فقد عبرت الفايننشال تايمز عن استغراب الدوائر الغربية لاستمرار القتال على أساس «ان الحرب العراقية – الايرانية تبدو وأكثر فأكثر وكأنها سوء حساب من قبل القيادة في بغداد... فكان العراق بحاجة الى حرب قصيرة تسمح بتلبية أهدافه المحدودة وبأساليب محدودة»[٤٦]. وجاء في افتتاحية لجريدة الواشنطن بوست: «ان الاختبار ليس اذن اختباراً لقوة ونفوذ الولايات المتحدة» انما هو اختبار لقوة ونفوذ العراق[٤٧] وذكر مقال في جريدة التايمز اللندنية ان الخبراء العسكريين ينتقدون، بشكل عام، التكتيكات العراقية؛ ويعتبرون أن تقييم الحرب من الأمور الصعبة في هذه المرحلة. ومن رأيهم أن من الصعب القول بوجود حالة تعادل بين الطرفين[٤٨]. وقد ورد في مقال آخر بعد يومين ان التقييمات العسكرية الغربية ترى ان الخطأ الأساسي الذي ارتكبته القوات العراقية ناتج عن عدم تحطيمها للقوات الجوية الايرانية في أول الحرب؛ كما اعتبرت «ان الاعتقاد بأن نظام الخميني سيسقط بسبب صدمة الحرب» كان خطأ سياسيا. كما أوضح المقال «انه بينما لدى العراق الثروة، فيبدو أن الايرانيين على استعداد أكبر لتحمل الصعوبات[٤٩].

أما زبيغنيو بريجنسكي فاستمر على نغمته المفضلة، أي بتحذير السوفيات من عدم التدخل معتبراً «ان أي محاولة لاذكاء النزاع عبر تسرب الأسلحة الى أحد الفرقاء ستكون مدمرة ومعاكسة للاجماع الدولي، وليس من الحكمة أن أوضح كيف سنتحرك إذا ما تدخل الاتحاد السوفياتي في الصراع». هذا مع أن المتحدث باسم وزارة الخارجية كان قد أعلن أنه «ليس لدى الولايات المتحدة معلومات تسمح لها بالافتراض بأن الاتحاد السوفياتي قد تحول عن موقف الحياد الذي سلكه بشأن الحرب الدائرة بين ايران والعراق»[٥٠].

وجاء تحذير بريجنسكي للاتحاد السوفياتي في الوقت الذي أمرت فيه الولايات المتحدة حاملة الطائرات «ميدواي» بالانضمام الى الحاملة «ايزنهاور» الموجودة في مياه الخليج؛ كما وأعطيت تعليمات الى قطع أخرى بالانضمام الى «ميدواي» وهي: حاملة الطائرات «ليهي» والمدمرة «بارسونز». وقد جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه الجنرال جونز يغادر السعودية متوجها الى سلطنة عمان لاجراء محادثات مع المسؤولين فيها(٥١).

واشتدت لهجة كارتر، فقال ان الولايات المتحدة «ستستخدم كل الوسائل الضرورية لابقاء مضيق هرمز مفتوحا. كذلك سنعمل على الحؤول دون تدخل سوفياتي في العراق وإيران»(٥٢) في نفس الوقت الذي أعلن فيه الجنرال جون كيلي، قائد قوات التدخل السريع: «إن هذه القوات قادرة على شن حرب ولكن وسائل انتقالها غير كافية، فمن الممكن نقل الرجال بسرعة الى مناطق القتال، أما عملية نقل المعدات الثقيلة فتتطلب عدة أسابيع»(٥٣).

ج - «استنزاف» المتحاربين، و«تحييد» الآخرين، والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على حماية المنطقة

عبرت الولايات المتحدة عن وجه جديد من موقفها من الحرب، في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) عندما وجهت نصيحة للدول العربية في الخيج وغير الخليج، بعدم مساعدة العراق، بصورة مكشوفة، حتى لا تتعرض «لعمل ايراني انتقامي» و«لمنع تورط أوسع ولوضع حد مبكر للقتال»(٥٤). وجاء ذلك في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة ان أسرابا جديدة من الطائرات المقاتلة ستصل الى مصر للاشتراك في مناورات قوات التدخل السريع، وأنها تناقش مع السادات امكانية استخدام الأراضي المصرية للقيام بعمليات عسكرية(٥٥).

كان واضحا في هذه الفترة من الحرب وبعد ١٣ يوماً، أنها تحولت الى حرب استنزاف (ربما طويلة المدى) لطاقات البلدين وإمكانياتهما(٥٦).

وأوضحت مصادر بريطانية عسكرية، في ٦ تشرين الأول (أكتوبر)، ان العراق كان قد تخلى عن خطة عسكرية تقضي بمهاجمة الجزر الثلاث في مضيق هرمز، في الأيام الأولى من الحرب، وذلك لأن سلطنة عمان سحبت الدعم الذي كانت قد أبدته في وقت سابق للخطة بسبب تحذير البريطانيين لقابوس، من مخاطر رد الفعل الايراني فيما لو سمحت السلطنة للعراقيين بشن هجومهم انطلاقا من أراضيها. وأكدت نفس المصادر ان وساطات دبلوماسية، شبيهة، بُذلت لدى دول عربية أخرى في الخليج، مثل البحرين والامارات(٥٧).

وقد حدد نائب وزير الخارجية وارن كريستوفر، الموقف الأميركي من الحرب بالتفصيل، في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠، في الأربع نقاط التالية:

١ - إن الولايات المتحدة تلتزم الحياد في النزاع بين العراق وإيران، «ولن تتدخل مع أي من الطرفين».

٢ - «أننا نتوقع أن يمارس الاتحاد السوفياتي ضبط النفس».

٣ - إن الحياد في هذا النزاع لا يعني ان الولايات المتحدة لا مبالية، بل ستدافع عن مصالحها الحيوية في المنطقة فيما يتعلق بمسألتين:

(أ) في حالة التعرض لحرية الملاحة في مضيق هرمز والخليج، حيث «سنقوم بما هو مطلوب لمنع مثل هذا التعرض».

(ب) عدم السماح باتساع النزاع بشكل يهدد المنطقة، «وسنستجيب لطلبات المساعدة من الأصدقاء غير المتحاربين في المنطقة، الذين يشعرون انهم مهددون بنتيجة النزاع».

٤ - إن الولايات المتحدة تعتقد ان إنهاء النزاع بسرعة هو أمر ضروري لأن أحداً لا يستفيد من استمراره، «وسنؤيد جهود المؤسسات الدولية الرامية الى إيجاد حل سلمي له»(٥٨).

والجديد في تصريحات كريستوفر هو تصريحه بأن أية محاولة عراقية للاستيلاء على خوزستان ستزيد من شدة المخاطر في الحرب و«إذا قاموا بمحاولة للاحتفاظ بهذه المنطقة فان طبيعة النزاع ستتغير تغيراً أساسيا، وإن الخطر ستزداد حدته بشكل دراماتيكي»(٥٩).

وبعد أن أشارت احدى التحاليل العسكرية الأميركية الى أنه من المحتمل تحوّل حرب الخليج الى نزاع طويل، يستمر لأسابيع عديدة أخرى، مع تحول في طبيعة الحرب نفسها الى حرب عصابات من قبل القوات الايرانية (٦٠)، اضطر بعض المسؤولين في الولايات المتحدة الى التصريح بأن التقدم العراقي البطيء في الحرب ضد ايران، يشير الى أن «أيا من البلدين قد لا يتمكن من تولي دور شرطي الخليج»، كما كان عليه حال الشاه في السابق؛ مما أدى بهم الى الاستنتاج الذي كانوا يأملون التوصل اليه مسبقا، الا وهو «أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على حماية منطقة الخليج من الاتحاد السوفياتي، إما وحدها أو بالتنسيق مع حلفائها»(٦١).

كما استنتج أحد المسؤولين أنه يعتقد ان الاداء العسكري للعراق، قد فشل في تأييد الاعتقاد بأنه يستطيع أن يكون خلفا لايران كأقوى دولة في الخليج، بينما علق مسؤول آخر بقوله. ان «أقوى الضعيفين سيكون الشرطي»، وأنه كلما طال أمد النزاع واستُنزفت قوة الجانبين ضعف احتمال أن يتمكن أي منهما من الادعاء بالسيطرة العسكرية على المنطقة»(٦٢). أما على الصعيد العملي فقد قامت الولايات المتحدة بعرض أجهزة رقابة ومعدات عسكرية أخرى على عدة دول أخرى في الخليج، لمساعدتها في «الدفاع عن النفس»، شريطة ان تلتزم هذه الدول بالحياد(٦٣).

وقد أشارت بعض التحليلات الأميركية، في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الى ان الولايات المتحدة قد حصلت على مكتسبات هامة من هذه الحرب، أهمها إقناع دول المنطقة بضرورة التعامل معها في اطار أمني مشترك وموحد(٦٤).

د - من اللامبالاة الى الاهتمام بمصير إيران

انتقلت الولايات المتحدة من إظهار حيادها الرسمي إلى أظهار معارضتها لاستمرار

القتال، الذي قد يؤدي الى «تفتيت» إيران. وصرح كارتر في اجتماع في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) «إن الولايات المتحدة تبقى متعلقة بالأمن الوطني لايـران وسيادتهـا» و«إن الأعمال الحربية بين العراق وإيران ينبغي أن تتوقف فورا، وعلى البلدين الشروع فورا في مفاوضات لحل خلافهما»، كما أوضح، خلال احدى اللقاءات، انه يعتبر العراق هو «الدولة المعتدية».

وكان واضحا ان مشكلة الرهائن التي لم تُحل تؤثر على تصاريح كارتر. وقد قال في هذا الصدد: «إننا فعلنا كل شيء لاطلاقهم، بما في ذلك إرسال بعثة سرية الى طهران للقاء المسؤولين الايرانيين»(٦٥).

وصرح بريجنسكي في الوقت نفسه، أمام التلفزيون الأميركي، بأن الولايـات المتحدة متمسكة بوحدة تراب الأراضي الايرانية(٦٦)؛ هذا في الوقت الذي أعلن فيه رئيس وزراء ايران السيد محمد علي رجائي عزمه على زيارة الأمم المتحدة في نيويورك. وقد اهتمت الولايات المتحدة بهذه الزيارة لأنها أول زيارة لمسؤول إيراني منذ نجاح الثورة الايرانية. وبعد أن طلبت إيران من الـولايات المتحـدة سحب الرادارات الطـائرة من السعودية، لأنها اعتبرتها من العوائق الأساسية أمام حل لأزمة الرهائن، اعتبر المراقبون إن هذا الطلب كان أول اشارة من المسؤولين الايرانيين لاستعداد ايران للربط بين مسألة الرهائن ومجرى الحرب في الخليج، وقد نفى ماسكي، وزير خارجية الولايات المتحدة، الاتهام الايراني بأن هذه الطائرات تمد العراق بمعلومات حول مجرى الحرب، وكرر ان موقف الولايات المتحدة «محايد» مع أنه قد «يتغير مع تطور الظروف». ولكنه لَمح في الوقت نفسه الى عدم إمكانية تلبية الطلب الايراني بسحب الرادارات من السعودية(٦٧).

ثم عبر ماسكي، في اليوم التالي، عن موقف مختلف وهو أن الولايات المتحدة قلقة من الاحتلال العراقي، الذي يهدد وحدة تراب إيران، وانه مناهض لأي تفتيت لايـران معلناً: «إننا نؤمن بأن وحدة واستقرار إيران هما في مصلحة استقرار المنطقة ككل. وإن وحدة ايران مهددة من الاحتلال العراقي»(٦٨)، هذا في الوقت الذي صرح فيه كارتر بـ «أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون إيران قوية وموحدة»؛ ثم أضاف: «إذا أطلقت إيران سراح الرهائن، سأوقف تجميد الأرصدة الايرانية وبلايين الدولارات، وسأرفع الحظر المفروض على التجارة مع ايران وأعمل من أجل العودة الى العلاقات التجارية مع ايران في المستقبل»(٦٩).

وفي ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠، كرر ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة دونالد ماكهنري، الموقف نفسه قائلا: «إن الولايات المتحدة تعتقد بأن وحدة واستقرار إيران هي في صالح الاستقرار في المنطقة ككل»(٧٠) وكان واضحا في ذلك الحين ان احدى المسائل الحساسة والمتعلقة بأزمة الرهائن، هي مسألة امداد إيران بقطع الغيار الحربية، التي كان الشاه قد دفع ثمنها مسبقا والتي بلغت ٤٠٠ مليون دولار(٧١).

وكان واضحا، أكثر فأكثر، ان وعود كارتر ومحاولاته للتقارب مع ايران قد زادت يوما بعد يوم، مع اقتراب موعد الانتخابات. ففي ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) (٤ أيام فقط

قبل الانتخابات)، صرحت الولايات المتحدة بشكل رسمي وغير رسمي عن استعدادها لإعطاء إيران قطع غيار بما يساوي ٢٢٠ مليون دولار فقط، عندما يطلق سراح الرهائن. وكان آية الله خلخالي قد رفع آمال كارتر بامكانية التوصل الى اطلاق سراح الرهائن بقوله: «إننا نريد إطلاق سراح الرهائن قبل الانتخابات لأن كارتر يستطيع أن يكون أكثر كرما في هذه الفترة»(٧٢).

٥ - تقييم أولي لتأثير بعض نتائج الحرب
في تطوير الاستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج

أ - موافقة بعض الدول الخليجية على المظلة الأمنية الأميركية

اعتبر عدد من الخبراء الغربيين في أمور الشرق الأوسط (من بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، ان الدول العربية، بموافقتها على وجود المظلة الأمنية الأميركية (الرادارات)، قد اعترفت ضمنيا بصحة مبدأ كارتر حول ضرورة قيام الولايات المتحدة بالدفاع عن الخليج، وأن الحرب قد أثبتت للدول الخليجية المنتجة للنفط، ضرورة اللجوء الى الولايات المتحدة لتأمين الحماية، في حال نشوب أي نزاع محلي. وكان بعض المسؤولين الغربيين قد أوضحوا أن الدور الأميركي الموسع في المنطقة، سيسهل عملية التعاون العسكري والسياسي بين دول هذه المنطقة(٧٣).

وجاء في تحليل آخر، ان الحرب القائمة في منطقة الخليج قد دفعت، إلى الأمام، الجهود الأميركية لاقامة «إطار أمني محلي» في المنطقة، لمواجهة أي خطر يهدد الأنظمة الصديقة أو امدادات النفط. وأضاف التحليل، ان الولايات المتحدة ستصرف ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ مليون دولار لتطوير «رأس بناس» على شط البحر الأحمر، كقاعدة لانطلاق العمليات الطارئة في منطقه الشرق الأوسط، وان هذه المصاريف قد أدخلت في النسخة الأولية من ميزانية الدفاع لسنة ١٩٨١ - ١٩٨٢(٧٤). كما اعتبر هذا التحليل ان الشرق الأوسط هو أكبر تحد تاريخي يواجه الولايات المتحدة، منذ انشاء الحلف الأطلسي. وكمؤشر على ذلك القول، فان اجتماعات مجلس الأمن القومي الأميركي المخصصة لمناقشة موضوع الشرق الأوسط لم تقل، منذ أول سنة ١٩٨٠، عن ١٨ اجتماعا(٧٥).

وجاء في مقال في مجلة يو.إس.نيوز إندوورلد ريبورت إن الحرب في الخليج قد دفعت بالولايات المتحدة إلى إعادة تضبيط سياستها في المنطقة؛ وان وضع الولايات المتحدة سيتعرض للتغير، في كل الأحوال، سواء كان العراق منتصراً أم إيران، أو حتى فيما لو وصلت الحرب الى حالة لا غالب ولا مغلوب. ففي كل هذه الأحوال، ستكون الحرب نقطة انطلاق للسياسة الأميركية الخليجية في الثمانينات وان الولايات المتحدة ليس لديها سياسة مترابطة مع نفسها في الشرق الأوسط، في الوقت الحاضر، حسب قول أحد المسؤولين، ذلك «أننا نرد فقط على الأحداث». ولكن المقال أشار إلى أن المؤشرات الايجابية، بالنسبة للولايات المتحدة، بعد هذه الحرب، هي: التغير الطارىء على سياسة المملكة السعودية، وعلى سياسة سلطنة عمان التي قدمت قواعدها الجوية لتزويد الطائرات الأميركية بالوقود، والموقف المصري المطالب بتدخل عسكري أميركي للدفاع عن السعودية، ومقابلة وزير خارجية العراق السيد سعدون حمادي مع ماسكي (التي

اعتبرتها الولايات المتحدة أول مقابلة رسمية ذات مستوى عال بين البلدين منذ سنة ١٩٦٧)(٧٦).

ولكن يبدو ان الولايات المتحدة قد وضعت، مؤخراً، مرة أخرى في موقف حرج، عندما طالبت المملكة العربية السعودية بشراء معدات اضافية (طائرات ف - ١٥)، لتحسين امكانياتها الدفاعية، وكانت الرياض اشترت هذه الطائرات سنة ١٩٧٨، ومن المفروض أن تستلمها في أواخر العام القادم. هذا بالاضافة الى طلبها شراء الرادارات الطائرة التي كانت الولايات المتحدة قد أرسلتها إليها. وبالرغم من ان كارتر كان قد لّمح سابقا الى إمكانَية الموافقة على طلب السعودية بقطع اضافية للطائرات المحاربة، مقابل استخدام الولايات المتحدة لقواعد عسكرية في السعودية، إلا أنه احرج في هذه المرة لأن هذا الطلب جاء في حمأة معركته الانتخابية، وذلك بسبب معارضة اللوبي الصهيوني لبيع السعودية أي أسلحة متطورة من جهة؛ ومن جهة أخرى، بسبب معارضة إيران التي وضعت عملية سحب الرادارات من السعوديين كشرط أساسي لاطلاق سراح الرهائن(٧٧).

ب - موافقة الحلفاء الغربيين على الاستراتيجية الأميركية

اتفقت معظم الأوساط الأميركية على أن احدى النتائج الايجابية للحرب العراقية - الايرانية، هي انها قد دفعت بالحلفاء الغربيين الى الموافقة على المخططات الأميركية، المبنية على أساس ضرورة التدخل الغربي في منطقة الخليج، في حال تهديد إمدادات النفط من هذه المنطقة(٧٨).

فمنذ اندلاع الحرب، بدأت المشاورات المشتركة بين الحلفاء لوضع خطط لمواجهة عدة احتمالات عسكرية في منطقة الخليج، خاصة إمكانية إغلاق مضيق هرمز. وقد دفع اعتماد أوروبا على نفط هذه المنطقة باتجاه موافقتها على الخطط الأميركية. ففي أول أيام الحرب بدأ النقاش بين الحلفاء حول إمكانية انشاء «قوة عمل مشتركة»، في حال اغلاق الخليج. وكان كارتر يضغط عليهم بهذا الاتجاه، مما دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى إصدار بيان عن «الأهمية الرئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي التي تحتلها حرية الملاحة في الخليج والتي من الضروري أن لا تكون مهددة»، (٤٥٪ مما تحتاجه أوروبا من النفط يأتي من الخليج: ٦٠٪ من احتياج فرنسا و٢٠٪ من احتياج اليابان وما بين ١١ و١٣٪ من احتياج الولايات المتحدة)(٧٩).

وكانت الدول المرشحة لتشكيل قوة بحرية مشتركة في الخليج هي: فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة التي لديها أساطيل في البحر الأبيض المتوسط(٨٠).

ثم مع استمرار المشاورات، أصبح واضحا ان الحلفاء الغربيين تخلّوا عن فكرة انشاء قوة مشتركة رسمياً، ولكنهم طوّروا شبكة علاقات معقدة غير رسمية بينهم وبين بعض دول المنطقة. وقد أدت المشاورات المشتركة الى زيادة عدد القطع البحرية الحربية في المحيط الهندي، حتى أصبح عددها ٦٠ قطعة (فرنسية وبريطانية وأميركية واسترالية)، تستخدم اذا أصبح من الضروري حماية امدادات النفط، ولكن بدون تشكيل

قيادة عسكرية موحدة؛ وكما قال أحد الخبراء الأميركيين في مسائل الحلف الأطلسي: «للمرة الأولى نتحدث قليلا ولكن نعرض عضلاتنا»(٨١).

كما صرحت وزارة الدفاع الفرنسية عن وجود مشاورات تقنية بين أساطيل الدول المختلفة، ولكنها أضافت أن المشاورات تتعلق خاصة بمعلومات حول حركة سير البواخر، وتطوير خطط لمواجهة أي أزمة قادمة، وانها تأخذ طابع مشاورات ثنائية (بين فرنسا والولايات المتحدة، مثلا، أو بين بريطانيا والولايات المتحدة)، وان ليس هناك نمط تنسيق دائم على المستوى السياسي، بهدف انشاء قوة طوارىء بحرية، للعمل في هذه المنطقة، على نفس شكل قوات الطوارىء، الخاصة بالحلف الأطلسي(٨٢). أما وجهة النظر الأميركية فكانت تدفع، باستمرار، باتجاه تشكيل قوة طوارىء دولية دائمة، خاصة بهذه المنطقة.

ومهما كان شكل التنسيق بين الحلفاء، فان الولايات المتحدة اعتبرته نصراً لاستراتجيتها. وقد علق أحد الخبراء من ألمانيا الغربية، حول الحرب العراقية – الايرانية، معتبرا انها «حالة كلاسيكية تبين مدى حدود النفوذ الأوروبي في الشرق الأوسط». ورأى أحد العاملين في المؤسسة الملكية (بريطانيا)، «أن الحرب قد تقنع الأوروبيين بضرورة مشاركتهم للولايات المتحدة في عمليات رمزية لاثبات قدرتهم العسكرية(٨٣).

إلا أن الموقف الفرنسي قد تبلور في الأسبوع الخامس من الحرب، لصالح الموقف العراقي (وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية بين البلدين)، مما دفع الولايات المتحدة لاتهام فرنسا والاتحاد السوفياتي باعطائهما أسلحة للجهات المتحاربة(٨٤). وقد صرح أحد المسؤولين الفرنسيين، «ان العراق يبقى أفضل رهان للاستقرار في الشرق الأوسط، ومن الواضح انه سيتمكن من القيام بعملية إعادة البناء بسرعة أكبر من إيران عند انتهاء الحرب»(٨٥). ومن الصعب التنبؤ في الوقت الحاضر حول تأثير الموقف الفرنسي على «وحدة الحلفاء» التي تعمل الولايات المتحدة من أجلها.

خاتمـــة

من الصعب تقييم نتائج الحرب على مجرى السياسة الأميركية بشكل عام في الوقت الحاضر، حيث انها لم تنته بعد، كما ان من الصعب التنبؤ حول مواقف كارتر في الشهرين القادمين، قبل تخليه عن الحكم واستلام الرئيس الجديد رونالد ريغان للادارة الأميركية. ولكن يمكننا طرح بعض التساؤلات المبسطة: هل سيحافظ ريغان على استمرارية «مبدأ كارتر» الذي بدأ يكتمل في الفترة الأخيرة، بغض النظر عن المنطق الطموح والمعقد والمتناقض ظاهريا، الذي سير نشأة هذا المبدأ؟ أو هل سيحاول ريغان القضاء على «مبدأ كارتر» كما حاول كارتر القضاء على «مبدأ نيكسون» والتخلص من «عقدة فيتنام»، منذ استلامه الأدارة في سنة ١٩٧٦؟ وهل سيعود ريغان الى منطق الاعتماد على «شرطي محلي» للقيام بالمهام المطلوبة في منطقة الخليج، أو هل سيستمر على مبدأ «الزعامة» العسكرية المباشرة، على أساس منطق زبيغنيو بريجنسكي. أو ربما سيدفع ريغان هذا المنطق الى حده الأقصى مما سيؤدي إلى إنزال عسكري للقوات الأميركية على شكل الحرب الفيتنامية؟

قد يكون بعض معاوني ريغان، الذين ينتمون بأكثريتهم الى الحزب الجمهوري والذين كان قد انتمى بعضـهم الى إدارة نيكسون، أقرب الى منطق هذا الأخير من قربهم الى منطق كارتر. ولكن الولايات المتحدة في سنة ١٩٨١، بعد هزيمتها الايرانية، مختلفة عن الولايات المتحدة الأميركية في أوائل السبعينات بعد هزيمتها الفيتنامية، فبينما جاء كارتر الى الحكم في فترة كان الأميركيون فيها يعانون من عقدة فيتنام ويرفضون المغامرات العسكرية في الخارج، يأتي ريغان الى الحكم في فترة يسيطر فيها منطق استخدام القوة العسكرية على السياسة الأميركية، وتشهد عودة الجناح الأكثر رجعية في الولايات المتحدة الى الحكم.

وستنتهي قريبا فترة تجارب كارتر وبريجنسكي على المنطقة العربية، فاتحـة المجال أمام إدارة ريغان للقيام بتجاربها ، وبينما يصعب التنبؤ بشكل هذه التجارب، يظل من الممكن القول بأنها ستكون أكثر وضوحا، وإن كانت أكثر عدوانية. فقد بدأ رونالد ريغان عهده بالتعبير عن الدعم المطلق لاسرائيل، وباعتبـاره منظمة التحـرير منظمـة «إرهابية»، وانتقاده لكارتر لأنه اتبع سياسة التخلي عن الأصدقاء. وعبر ريغان خلال معركته الانتخابية عن تفضيله لتايوان على الصين الشعبية، مبيناً استعداده للعودة الى الخلف، معارضا مجرى التاريـخ بدلاً من التـأقلم معه، لصـالح «الـوجه الجـديد» للامبريالية، كما كان الحال في عهد كارتر – بريجنسكي.

---

(١) أنظـر نهى تادرس، «السيـاسة الخـارجيـة الأميـركية بـين التـدخـل العسكـري والهيمنـة الاقتصادية»، **شؤون فلسطينيـة**، العدد ١٠٢، أيار (مايو) ١٩٨٠.

(٢) *U. S News & World Report*, «Brzezinski On Foreign Policy», 16/4/1979, p. 49.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) *Le Figaro*, «Carter tend la main au Vainqueur», 13/2/1979

(٥) Paul Balta, «Bagdad denonce une» alliance objective «entre Washington et Teheran», *Le Monde*, 19/10/1980; «Baghdad Warns against Arming Iran», *International Herald Tribune*, October 1980.

(٦) «Access to Oil-The United States Relationship with Saudi Arabia and Iran», Staff Study, Senate Committee on Energy and Natural Resources, December 1977

(٧) *U. S. News & Report*, «Iran: Carter's Biggest Crisis», 15/1/1979.

(٨) *Time*, «Searching for the Right Response: A Panel of Experts tries to Redefine U. S. Policy in the Crescent of Crisis», 12/3/1979

(٩) أنظر نهى تادرس، «مبدأ كارتر أو سياسة التدخل العسكري الأميركي في منطقة الخليج»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٤، تموز (يوليـو) ١٩٨٠.

(١٠) *International Herld Tribune*, «Brown in to Shore U. S. Image», 7/2/1979.

(١١) *International Herald Tribune*, «U.S. Turk Military Talks Include Cooperation Aid», 13/2/1979.

(١٢) Collins John & Mark Clyde, *Petroleum Imports From the Persian Gulf: Use of U S. Armed Force to Ensure Supplies*, Issue Brief No. IB79046, The Library of Congress, Congressional Research Service, 18/9/1979.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) *The Economist*, «Brown Study», 24/2/1979

(١٦) *International Herald Tribune*, «Risks, Policy Aims Weighed: U S. controversy over Midest Arms Sales Widens», 9/3/1979.

(١٧) Ibid.

(١٨) *International Herald Tribune*, «Saudi

Arabia, Jordan Hostile: U. S. appears to fail in pact support Bid», 19/3/1979.

(١٩) *International Herald Tribune*, «Carter Envoy Trying to win Saudi Support», 17/3/1979.

(٢٠) *«International Herald Tribune,»* 19/3/1979, Op. cit.

(٢١) *International Herald Tribune*, «Brze-zinski is» Reassured «by Midest Mission», 21/3/1979.

(٢٢) *International Herald Tribune*, «Carter Renews Plea to P. L. O. for Support», 24/3/1979.

(٢٣) *International Herald Tribune*. «Vance Defends Treaty aid to Skeptical House Panel», 1/4/1979.

(٢٤) *New York Times*, «Dollar Diplomacy in Mideast», 16/4/1979.

(٢٥) *Times*, «Clear Difference:: Riyadh & the U. S. at Odds», 28/5/1979.

(٢٦) *International Herald Tribune*, «Penta-gon Aide Says Saudi Links Strong 8/6/1979.

(٢٧) **المصدر نفسه.**

(٢٨) *U. S. News & World Report*, «Inter-view With Harold Brown:- U. S. Power and Mideast Oil» 30/7/1979

(٢٩) Claudia Wright, «Iraq: a new power in the Middle East», *Foreign Affairs*, Winter 1979, 80. pp.257-277.

(٣٠) Fred Halliday, «Playing the Iraqi Card» *The Nation*, July 19-26, 1980. pp. 77-79.

(٣١) **السفير**، «الاستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية كوانت ستتحسن علاقاتنا مع العراق وعلينا زيادة عدد حلفائنا»، ١٩/١١/١٩٧٩.

(٣٢) **النهار**، «واشنطن تقترح على دول المنطقة إقامة حلف ضد السوفيات يشمل ليبيا والعراق وآخرين»، ١٩/١/١٩٨٠.

(٣٣) **القبس**، «بريجنسكي نؤيد الاستقرار في الخليج»، ١٨/٤/١٩٨٠.

(٣٤) Paul Balta, «Les Parodoxes du Con-flit», *Le Monde*. 3/10/1980.

(٣٥) *Le Matin*, «Israel s'interroge sur le Jeu Americain», 24/9/1980.

(٣٦) **المصدر نفسه.**

(٣٧) **السفير**، «كارتر قوات التدخل لن تتدخل لأن ذلك سيؤدي لتفاقم الموقف»، ٢٤/٩/١٩٨٠.

(٣٨) **النهار**، «كارتر يؤكد ان لا تدخلا أميركيا ويشدد على حرية الملاحة في الخليج»، ٢٥/٩/١٩٨٠.

(٣٩) **المصدر نفسه.**

(٤٠) **السفير**، «٤ طائرات رادار أميركية في السعودية بناءً لطلب الرياض لحماية ابار النفط وخشية امتداد الحرب إلى بلدان أخرى»، ١/١٠/١٩٨٠.

(٤١) **المصدر نفسه.**

(٤٢) **المصدر نفسه.**

(٤٣) **المصدر نفسه.**

(٤٤) *U. S. News & World Report*, «What Happened to Iran's Vaunted Military Machine», 6/15/1980, p. 26.

(٤٥) **النهار**، «العراق دعا إلى وقف النار من جانب واحد وإيران ترفض قرار مجلس الأمن»، ٢٥/١٠/١٩٨٠.

(٤٦) *The Financial Times*, «A War No One Can Win,», 1/10/1980.

(٤٧) Phillip Geyelin. «Power and Influence of Iraq is Tested», *International Herald Tribune*, 1/10/1980

(٤٨) *The Times*, «Puzzling Readiness to Continue War», 1/10/1980.

(٤٩) «IraqiTacticsseem to Underrate Iran», *International Herald Tribune*, 3/10/1980.

(٥٠) **السفير**، «موسكو وواشنطن تتبادلان التحذير من التدخل في الخليج»، ٢/١٠/١٩٨٠.

(٥١) **النهار**، «المعارك منعت باخرتين سوفياتيتين من إيصال أسلحة إلى العراق أميركا تعزز وجودها في الخليج»، ٣/١٠/١٩٨٠.

(٥٢) **المصدر نفسه.**

(٥٣) **السفير**، «واشنطن قوات التدخل جاهزة للحرب لكن نقل معداتها يستغرق أسابيع»، ٣/١٠/١٩٨٠.

(٥٤) **السفير**، «حرب العراق وإيران واشنطن تنصح العرب بعدم مساعدة العراق»، ٤/١٠/١٩٨٠.

(٥٥) **النهار**، «القاهرة: جونز بحث مع مبارك في زيادة التعاون العسكري ٤/١٠/١٩٨٠.

(٥٦) **السفير**، ٤/١٠/١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٧) **المصدر نفسه.**

(٥٨) **النهار**، «كرستوفر يحذر العراق من الاستيلاء على خوزستان»، ٨/١٠/١٩٨٠

(٥٩) **المصدر نفسه.**

(٦٠) **السفير**، «تحليل عسكري أميركي: إيران ستتحول إلى حرب العصابات وهناك مشاكل وراء عدم ظهور صواريخها»، ٨/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٦١) **السفير**، «واشنطن. التقدم البطيء في الحرب يشير إلى أن أيا من البلدين لا يستطيع تأدية دور شرطي الخليج»، ٩/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٦٢) **المصدر نفسه**.

(٦٣) **المصدر نفسه**

(٦٤) *International Herald Tribune*, «U. S. Umbrella for Gulf Gaining Approval», 15/10/1980.

(٦٥) **النهار**، كارتر نعارض أي تفتيت لايران وندعو فوراً إلى وقف النار»، ١٦/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٦٦) *International Herald Tribune*, «Carter Brzezinski send Conciliatory Signals to Tehran», 17/10/1980.

(٦٧) *International Herald Tribune*, «Muskie Reassures **Iran on** Neutrality of U. S.», 29/10/1980.

(٦٨) *International Herald Tribune*, «Carter, Muskie Stress Need ot a United Iran», 21/10/1980.

(٦٩) **المصدر نفسه**.

(٧٠) *International Herald Tribune*, «U. S. Aide Warns U. N of Breakup of Iran», 25-26/10/1980.

(٧١) «U. S. Hints Arms Aid if Captives are Freed», Ibid.

(٧٢) *International Herald Tribune*, «U. S. has Told it will send Arms when Hostages are Free», 31/10/1980.

(٧٣) *International Herald Tribune*, 15/10/1980, Op. Cit.

(٧٤) *Financial Times*, «How the White House is Winning friends in the gulf», 22/10/1980.

(٧٥) **المصدر نفسه**.

(٧٦) *U. S. News and World Report*, «Mideast Cauldron», 13/10/1980.

(٧٧) *The Guardian*, «Saudi Request for Spy Planes may Embarass the U. S.», 23/10/1980.

(٧٨) أنظر نهى تادرس، «التواجد العسكري الاميركي في البحر الأبيض المتوسط»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠.

(٧٩) *International Herald Tribune*, «West weighing Gulf Naval Force to Prevent Oil Strait Blockade», 26/9/1980.

(٨٠) **المصدر نفسه**.

(٨١) *International Herald Tribune*, «Allies Using Quiet links in Gulf War», 21/10/1980.

(٨٢) *Le Monde*, «Des Consultations Techniques ont eu lieu entre marines alliées pour la securite du trafic petrolier», 22/10/1980.

(٨٣) *Newsweek*, «The Allies Close Ranks», 10/11/1980.

(٨٤) **النهار**، «فرنسا تسلم العراق أسلحة كان أوصى عليها على رغم الحرب»، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٨٥) *Newsweek*, 10/11/1980, Op. Cit.

حنـــــا شاهين

المواجهة الإسرائيلية - العربية الأولى (١٩٤٨) وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني

قرار التقسيم وإمكانات الرفض الفلسطينية

كان قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، الذي نص على تقسيم الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين يهودية وعربية، فاتحة مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين. والجدير بالذكر، أنه بموجب هذا القرار - الذي أيّدته ٣٢ دولة، بينها الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي؛ وعارضته ١٣ دولة، بينها ست دول عربية؛ وامتنعت عن التصويت عليه عشر دول بينها بريطانيا - خصص للدولة اليهودية نحو ٥٥٪ من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، كان من المفروض أن تبلغ نسبة السكان العرب فيها، ٤٥٪ من مجموع سكانها.

قبلت القيادة الصهيونية بقرار التقسيم، معتبرة إياه تتويجاً لجهودها وسعيها نحو إقامة دولة صهيونية في فلسطين، واعترافاً دولياً بحقها في إقامة هذه الدولة. فقرار التقسيم، كان يحمل بين طياته «إمكانية حقيقية وحيدة لاستقلال يهودي. والجمعية العامة لم تستطع أن تقرر خلافاً لذلك. لقد اضطرت للاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل، وإلى احترام تصريح بلفور، الذي كان أساس الانتداب البريطاني في [فلسطين]؛ ثم اضطرت لأن تأخذ بعين الاعتبار النكبة التي حلّت بيهود أوروبا، ومكانة اليهود العالية ومساهمتهم في الحياة الاقتصادية بعد الحرب؛ والتناقض في المصالح بين الدول الكبرى فيما يتعلق باستمرار حكم بريطانيا في [فلسطين] وإدراك الخطر المتوقع للأقلية اليهودية إذا حُكم عليها العيش في دولة عربية في [فلسطين]»[1] لهذه الأمور مجتمعة قررت الوكالة اليهودية قبول مشروع التقسيم، حيث أصدر دافيد بن - غوريون، وهو آنذاك رئيس الوكالة، بيانا باسم إدارتها، ذكر فيه أن «قرار الأمم المتحدة حول إقامة دولة الشعب اليهودي ذات السيادة في جزء من وطنه القديم هو مشروع يتسم بالعدالة التاريخية، ويكفّر، جزئيا على الأقل، عن الظلم الذي لم يسبق له

مثيل، الذي لحق بشعب إسرائيل في جيلنا وفي الأجيال السابقة، منذ أكثر من ١٨٠٠ سنة. انه نصر أخلاقي كبير لفكرة الأمم المتحدة، فكرة التعاون الدولي من أجل تقوية السلام والعدل والمساواة في العالم».

ويضيف بن - غوريون في بيانه: «والشعب اليهودي الذي لم يستسلم في تاريخه، حتى في أحلك الساعات، ولم يفقد مرة ثقته بنفسه وبالضمير الانساني، لن يضيع، في هذه الساعة العظيمة، الفرصة التاريخية التي منحت له والمسؤولية التي ألقيت على كاهله. ودولة اليهود المتجددة، ستأخذ مكانها باحترام في الأمم المتحدة كعنصر سلام وازدهار وتقدم في البلاد المقدسة، في الشرق الأدنى والعالم كله»(٢).

والجدير بالذكر، أن الوكالة اليهودية كانت قد قدّمت إلى لجنة التحقيق الخاصة التي أوفدتها الأمم المتحدة في فلسطين في أيار (مايو) ١٩٤٧، اقتراحاً حول تقسيم فلسطين يضمن الحد الأقصى من مساحتها للدولة اليهودية، مع وجود حد أدنى من السكان العرب فيها. وتضمّن هذا الاقتراح، كذلك، جعل يافا مدينة بحرية للدولة العربية، إنما دون ممر يوصل إليها، ثم وضع القدس تحت إشراف دولي مع السماح لسكان الدولة اليهودية بالوصول اليها من الشرق(٣). ورغم عدم التطابق بين هذا الاقتراح وبين مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة، فقد قبلت الوكالة اليهودية بهذا المشروع، معتبرة إياه بمثابة انتصار لجهودها المتواصلة منذ مؤتمر بلتيمور، الذي عقد في أيار (مايو) ١٩٤٢، من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين.

وقد رفض الفلسطينيون والدول العربية قرار التقسيم بصورة مطلقة، معلنين عدم موافقتهم على تقسيم فلسطين، وعن تمسكهم باقامة دولة عربية مستقلة بعد انتهاء الانتداب وفي الوقت الذي كان اليهود فيه يرقصون ويهلّلون لهذا القرار في شوارع تل - أبيب، كانت المظاهرات والاضرابات هذه تجتاح فلسطين والمدن العربية الكبرى في مصر وسوريا ولبنان وشرقي الأردن. وبينما كان المفتي الحاج أمين الحسيني يدعو العرب إلى نصرة الفلسطينيين ومساعدتهم، كان ممثلو الدول العربية، الذين اجتمعوا في القاهرة يوم ١٩٤٧/١٢/٨، يتخذون القرارات العسكرية والسياسية المناسبة لإفشال قرار التقسيم، واللازمة للعمل على أن تكون فلسطين «عربية مستقلة وموحدة». وفي هذا الاجتماع، تم، أيضاً، تحديد كميات الأسلحة وعدد المتطوعين من الدول العربية الواجب إرسالها إلى فلسطين، وتم كذلك تعيين اللواء اسماعيل صفوت، من العراق، قائداً أعلى للقوات المحاربة المؤلفة من الفلسطينيين والمتطوعين العرب، الذين كانوا يشكلون جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي.

والجدير بالذكر أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون، حتى قبل صدور قرار التقسيم، أن لا أمل لهم لتأسيس كيانهم في فلسطين، أمام الرفض العربي الشامل، سوى استخدام القوة، وعلى هذا الأساس بدأوا يعدّون أنفسهم لتنفيذ قرار التقسيم بالقوة. وساعدهم، في تخطيطهم هذا، الموقف البريطاني المتذبذب الذي برز قبيل الرحيل النهائي عن فلسطين، ثم الثغرات التي بدأت تظهر في الصف العربي رغم مظاهر وحدة الكلمة،

ومراهنتهم على الانعكاسات السلبية التي كان يمكن أن تحدثها هذه الثغرات على قدرة الصمود الفلسطيني فيما بعد. فالملك عبدالله الذي كان يسعى، منذ ظهور فكرة تقسيم فلسطين سنة ١٩٣٧، إلى توسيع منطقة نفوذه وبسطها على أجزاء من فلسطين، إن لم يكن عليها كلها، رأى أن الظروف السياسية التي استجدّت إثر صدور قرار التقسيم، مؤاتية لتنفيذ مشروعه هذا، بمساندة من بريطانيا، باعتباره أحد حلفائها في المنطقة. وعملياً، كان الملك عبدالله يسعى، بعد قبوله لقرار التقسيم وموافقته على قيام الدولة اليهودية، نحو الوصول إلى اتفاق مع اليهود، بشرط أن يتم ضم الجزء المخصص للدولة العربية في القرار، إلى مملكته. وتنفيذاً لمشروعه هذا، بدأ الملك اتصالاته السرية مع الزعماء الصهيونيين حتى قبل صدور قرار التقسيم بنحو أسبوعين؛ حيث التقى مندوبة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية غولده ماريسون (مئير)، في مستعمرة نهرايم في فلسطين، بحضور الياهو ساسون وعزرا دانين، وهما من «المستعربين» العاملين في تلك الدائرة. وفي هذا اللقاء، «أعرب الملك عن رغبته في ضم الجزء المخصص للعرب [من فلسطين] في مشروع التقسيم، وفي إقامة علاقات صداقة وسلام مع الدولة اليهودية. وقد استخف بشدة بمقدرة باقي الدول العربية، ولم يعلق أية أهمية على تهديداتها. مقابل ذلك كان واثقاً من قدرة الجيش الأردني ومن تأييد البريطانيين السياسي له»(٤). وقد كان مشروع الملك عبدالله هذا، أحد العوامل الهامة في فشل المخطط العسكري الذي وضعته الجيوش العربية قبيل تدخلها في فلسطين في حرب ١٩٤٨، وفي إحباط الهدف السياسي لهذا التدخل؛ وذلك بسبب عدم التعاون الذي أظهره الجيش الاردني، أقوى الجيوش العربية وأكثرها تدريباً وتسليحاً في ذلك الحين. ففي بداية شهر أيار (مايو) ١٩٤٨، رفض الملك عبدالله إشراك الجيش الأردني في الخطة الاستراتيجية التي وضعها رؤساء أركان الجيوش العربية في دمشق، بخصوص التدخل في فلسطين، وفضل توجيه جيشه إلى المركز الجبلي المأهول بالعرب، بهدف السيطرة على المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم ومنع الفلسطينيين من تنظيم أنفسهم سياسياً ليسهل ضمهم إلى مملكته فيما بعد.

لقد أثر قرار منع الاستقلال السياسي للفلسطينيين الذي اتخذه وباشر بتنفيذه الملك عبدالله، بتأييد من الحكومة العراقية، التي كانت تسعى إلى إقامة اتحاد سياسي لدول الهلال الخصيب يشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن(*)(٥)، على الموقف العربي من الفلسطينيين في الجامعة العربية، خصوصاً بعد صدور قرار التقسيم. فقد قوي مسار التدخل في شؤون فلسطين، وهو المسار الذي بدأ على أي حال منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية في بلودان في سوريا، وإقراره إنشاء «لجنة دائمة» للاهتمام بمشكلة فلسطين، تتمثل فيها جميع الدول العربية، وتعيينه هيئة عربية عليا لسكان فلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني. وبات واضحاً، خلال تلك

* في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢، قدّم رئيس حكومة العراق، نوري السعيد، مذكرة الى بريطانيا بخصوص تشكيل اتحاد سياسي لدول الهلال الخصيب يخضع للقيادة العراقية اي للتاج.

الفترة، أي بعد صدور قرار التقسيم، أن الفلسطينيين لم يعودوا وحدهم أصحاب القرار فيما يتعلق بمستقبلهم السياسي، وحتى في نضالهم العسكري، وأن ما يجري فعلاً هو مصادرة هذا القرار كلياً لحساب مصالح بعض الدول العربية، خصوصاً القوية منها. وتمثّل هذا الأمر، فيما يتعلق بالوضع في فلسطين، بالقرارات التي كانت تصدر عن الجامعة العربية في اجتماعاتها المتلاحقة. وكان من أهم هذه القرارات تلك التي اتخذت في اجتماعات رؤساء الدول العربية التي عقدت في القاهرة بين ٨ و١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، المذكورة سابقاً، والتي نصت على تشكيل جيش من المتطوعين خاضع لسلطة الجامعة العربية. وتلا هذه القرارات قرارات مجلس الجامعة العربية الذي عقد اجتماعاته في القاهرة ما بين ٧ و١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٨، المتعلقة باعادة تنظيم القيادة العليا للقوات المحاربة في فلسطين، وبإقرار مبدأ تدخل الجيوش العربية في هذه الحرب. وأخيراً قرارات اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية التي اتخذت في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، المتعلقة بدخول الجيوش العربية النظامية لفلسطين حال انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨.

وهنا، لا بد أن نتساءل، عن موقف الفلسطينيين أنفسهم خلال هذه المرحلة. هل كانوا موافقين على جميع هذه القرارات، أم إنهم كانوا منجرين وراء السياسة العربية رغماً عنهم؟.

كانت هنالك تناقضات عديدة بين إدارة الهيئة العربية العليا لفلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني وبين مضمون قرارات الجامعة العربية، خصوصاً وانها لم تخصص الدور الملائم للمقاتلين الفلسطينيين في خطة العمل العسكرية التي أقرها رؤساء الأركان العرب فيما بعد. فالمفتي، كان يسعى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، لذلك رأى أن الدفاع عن فلسطين قضية تخص سكانها. وكان يرغب في إقامة قوة عسكرية كبيرة من الفلسطينيين، بمساعدة الجامعة العربية ودولها، ولم يمانع في انضمام متطوعين إليها من باقي الدول العربية، شريطة أن يقتصر دورهم على مساعدة سكان فلسطين. ورأى أنه من الطبيعي أن يتسلم هو ورفاقه قيادة الحرب، وإدارة السياسة العربية في فلسطين بصفته وإياهم زعماء البلد والممثلين الوحيدين لسكانها. وانطلاقاً من هذا الموقف، تقدمت الهيئة العربية العليا إلى مجلس الجامعة العربية، خلال اجتماعاته التي عقدها في شباط (فبراير) ١٩٤٨، بجملة اقتراحات تنص على تعيين مندوب لعربْ فلسطين في القيادة العامة، للاهتمام بالقضايا السياسية والمدنية للفلسطينيين، وعلى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام بالوضع في فلسطين حال رحيل الجيش البريطاني، أو حتى قبل ذلك، وتسليم مسؤولية إدارة المناطق التي يخليها الجيش إلى لجان قومية محلية. كذلك طلبت الهيئة الحصول على قرض لتمويل نشاط المؤسسات الادارية ودفع تعويضات لمتضرري الحرب. إلا أن ضعف القيادة الفلسطينية، خلال تلك الفترة، حال دون تبدل هذه المقترحات، فقد رفضت جميعها، جملة وتفصيلاً، بحجة أن الوقت لم يحن لتحقيق ذلك؛ الأمر الذي يثبت مدى الصعوبات التي كانت تعترض طريق الفلسطينيين، وهي الصعوبات التي أدت إلى انهيار الجبهة العربية في فلسطين خلال الحرب، أمام هجمات

القوات الصهيونية حتى قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في منتصف آيار (مايو) ١٩٤٨.

وقد ازدادت هذه الصعوبات شدة بسبب الموقف المتحيِّز والمائع الذي اتخذته بريطانيا قُبيل رحيلها عن فلسطين. فانسحاب القوات البريطانية التدريجي، الذي بدأ بعد صدور قرار التقسيم وانتهى كلياً في منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨، لم يكن يعني انتهاء تدخلها كلياً في فلسطين أو تنازلها عن نفوذها هناك. فقد أعدّت بريطانيا نفسها لمواجهة واقع انسحابها هذا بواسطة تقوية المركز الدولي والعربي والداخلي لحاكم شرقي الأردن، الأمير عبدالله، وإعداده لتولي السلطة السياسية المعترف بها على جميع المناطق الفلسطينية. ففي شهر آذار (مارس) ١٩٤٦، منحت بريطانيا استقلالاً رسمياً لشرقي الأردن، وحوَّلت الأمير إلى ملك، وربطت نفسها معه باتفاق «أفضلية بريطانيا»، وفق أنموذج الاتفاقات السابقة التي كانت قد عقدتها مع كل من مصر والعراق· الأمر الذي مكنها من المحافظة على حقوقها في هذا البلد، كما كانت أيام الانتداب. لذلك بعد صدور قرار التقسيم، ووضوح النية العربية في التدخل في الحرب، قررت بريطانيا مساعدة الملك عبدالله في السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين وضمها إليه، كي تسري عليها بنود معاهدة الدفاع القائمة بين الطرفين، أي عودة القواعد البريطانية إلى فلسطين من باب شرقي الأردن، بشروط أسهل وبفاعلية أكبر. ومن هنا، فان الموقف البريطاني كان أيضاً واضحاً في عدم تمكين سكان فلسطين العرب من الحصول على الاستقلال السياسي وفق مضمون قرار التقسيم. وقد استغلت إسرائيل هذا الموقف البريطاني، لتحييد الجانب الأردني أو لكسبه، وبالتالي لاختراق الجبهة العربية الموحدة ضدها، وهذا ما حدث فعلاً خلال الحرب، بواسطة خروج الجيش الأردني عن الخطة الاستراتيجية العربية، كما سبق وذكرنا.

لم يكن الفلسطينيون في وضع يمكنهم من مجابهة مخطط كهذا، سواء من الناحية العسكرية والتنظيمية أو حتى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فقد كانوا منجرِّين وراء السياسة العربية في فلسطين ورهانهم الوحيد على موقف مصر وسوريا، اللتين كانتا تعارضان مشروع الملك عبدالله، وتؤيدان منح الاستقلال السياسي لسكان فلسطين بعد انتهاء الحرب. إن رفض قرار التقسيم من جانب سكان فلسطين، كان يتطلب توفر إمكانات فائقة لديهم لتجسيد هذا الرفض عملياً، أي منع تطبيق القرار كلياً. وبسبب عدم توفر هذه الامكانات، تحولوا إلى ضحية لسياسات ومصالح متناقضة، وجدت تعبيراً لها في أحداث حرب ١٩٤٨ ونتائجها.

مراحل الحرب

في هذا الواقع السياسي، بدأت أحداث حرب ١٩٤٨ تتلاحق شهراً بعد آخر؛ حيث كان الاضراب الذي أعلنه الفلسطينيون عقب صدور قرار التقسيم، ثم الأحداث الدموية التي تخللته الشرارة الاولى في هذه الحرب. وكي يسهل علينا رصد أهم أحداث هذه الحرب نقسِّمها إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى وتبتدىء بصدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وتنتهي، ببدء المعركة الكبيرة على طريق القدس (معركة القسطل) في الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٤٨.

المرحلة الثانية وتستمر من نيسان (ابريل) ١٩٤٨، وحتى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين في منتصف أيار (مايو) من السنة نفسها.

أما المرحلة الثالثة فتبدأ منذ الاعلان عن قيام اسرائيل، ليلة ١٤ - ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وتستمر حتى بداية الهدنة الأولى في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتبدأ منذ الهدنة الأولى وتستمر حتى بداية توقيع اتفاقات الهدنة مع الدول العربية في آذار (مارس) ١٩٤٩

المرحلة الأولى من القتال

يمكن وصف العمليات العسكرية التي جرت خلال المرحلة الأولى من حرب ١٩٤٨، بأنها كانت عمليات حرب عصابات حقيقية تجري بين العرب واليهود. وقد بدأت هذه المرحلة مع هجوم السكان العرب على المركز التجاري اليهودي في القدس بعد يومين من صدور قرار التقسيم، وتحطيم نحو ٤٠ دكاناً فيه وحرقها، وقد أدى هذا الهجوم إلى رحيل اليهود كلياً عن الحي[٦]. إثر هذا الهجوم، بدأت الأحداث تتلاحق سريعاً، وكان أولها ازدياد التوتر خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، على جبهة يافا: حيث اشتدت عمليات إطلاق النار بين مواقع المقاتلين العرب في المدينة، وبين مواقع قوات المنظمات الصهيونية في تل - أبيب، خصوصاً بعد الاعتداء الذي نفّذته مجموعة من منظمة الاتسل (الأرغون) ضد حي أبوكبير في السادس من ذلك الشهر، والهجوم الذي قام به العرب على حي هتكفا في تل - أبيب بعد يومين من اعتداء الاتسل. وفي الثالث عشر من الشهر نفسه، قامت وحدات الاتسل بتنفيذ أربع عمليات إرهابية ضد السكان العرب، كان أولها إلقاء قنبلة قرب باب الخليل في القدس، أدت إلى مقتل عشرة من السكان العرب وجرح عشرات آخرين. كذلك فقد تسلل بعض العناصر من هذه المنظمة إلى يافا، وألقوا قنبلة على أحد المقاهي مما أدى إلى مقتل ستة من العرب وجرح الكثيرين. وفي اليوم نفسه، تسلل بعضهم أيضاً إلى قرية اليهودية، وقاموا بوضع متفجرات قرب عدد من المنازل. ونفذوا هجوماً ضد بلدة الطيرة قرب حيفا أدى إلى مقتل ١٣ عربياً، وفي هجومهم على ياجور قتل أيضا ستة من العرب[٧]. ولم يقتصر تنفيذ الاعتداءات ضد العرب، على منظمتي الاتسل والليمي، وإنما بادرت الهاغناه أيضاً إلى القيام بسلسلة مر الهجمات الانتقامية ضد القرى والمدن العربية، وفق تعليمات صادرة عن قيادتها فقد قررت القيادة الصهيونية، خلال هذه المرحلة، تنفيذ ثلاثة أنواع من العمليات ضد السكان العرب يتمثل النوع الأول بضرب خطوط مواصلاتهم: ويقضي الثاني بالعمل ضد أهداف صغيرة خصوصاً داخل المدن بقصد ضرب المقاتلين العرب وقياداتهم: أما الثالث فكان عبارة عن عمليات انتقامية جماعية واسعة «لتأديب» السكان، خصوصاً أولئك الذين يساندون المقاتلين[٨]. وعلى هذا

الأساس، فقد وقعت بين كانون الثاني (يناير) ونيسان (ابريل) ١٩٤٨، اعتداءات عدة ضد قرى عربية، وضد أهداف في المدن، وضد المواصلات. وقد شملت العمليات ضد المواصلات تفجير الجسور، وخطوط نقل المياه داخل المناطق العربية في فلسطين، على غرار ما حدث في الجليل الأوسط في آذار (مارس) ١٩٤٨، وعلى الحدود القائمة بين الضفة الغربية وشرقي الأردن أو بين فلسطين وسوريا ولبنان، مثل تفجير جسر الشيخ حسن وجسر المطلة في شباط (فبراير) من تلك السنة. إضافة إلى ذلك فقد نصب اليهود، خلال هذه الفترة، مئات الكمائن والحواجز والألغام على الطرق؛ الأمر الذي أعاق المواصلات العربية في جميع أنحاء فلسطين.

أما الاعتداءات ضد القرى والمدن العربية، فكان الهدف منها خلق جو من الرعب بين السكان العرب؛ وذلك من أجل التخفيف من هجماتهم ضد المستعمرات اليهودية. ومن أبرز هذه الاعتداءات التي نفذتها قوات الهاغناة، في تلك الفترة، الهجوم على الرملة في الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، والهجوم على قرية بلد النسيج قرب حيفا ليلة رأس السنة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها، وهو الهجوم الذي أدى إلى مصرع الكثير من النساء والأولاد. وفي الليلة نفسها، نفذت الهاغناه هجوماً فاشلاً ضد قرية سلمه قرب يافا، استطاعت القرية صده رغم الخسائر الكثيرة التي تكبدتها. وقد قامت قوات الهاغناه بمعاودة هذا الهجوم ليلة ١٢ – ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. كذلك نفذت هذه القوات هجمات ضد قرية بير عدس ليلة ٤ – ٥ آذار (مارس) ١٩٤٨، وضد سعسع في الجليل الأعلى ليلة ١٤ – ١٥ شباط (فبراير)، وضد بلدة عين ماهل قرب الناصرة ليلة ٧ – ٨ شباط (فبراير)، وضد قرية كفركنا قرب الناصرة أيضاً ليلة ١٠ – ١١ آذار (مارس).

وأبرز ما لوحظ في هذه الاعتداءات، هو بدء استعمال مدفعية الدفيدكا التي استخدمتها الهاغناه، لأول مرة، في خرب يافا في السابع عشر من آذار (مارس) ١٩٤٨، وهي المدافع التي تميزت بقوة انفجاراتها المدوية. وقد استغلت القوات الصهيونية الأثر النفسي الذي كانت تتركه أصوات الانفجارات على العرب للدخول إلى حي أبوكبير في يافا، في ١٩٤٨/٣/٣١، ونسف بيوته «مما دفع سكانه إلى هجره نهائياً بعد أن تحول إلى أكوام من الدمار»[٩].

ومن الطبيعي أن السكان العرب لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الاعتداءات، وإنما بادروا إلى شن هجمات أكبر ضد المواقع الصهيونية. وقد نجح المقاتلون العرب، خلال هذه المرحلة (المرحلة الأولى من الحرب) في فرض سيطرتهم على الكثير من طرق المواصلات، وفي عزل أجزاء واسعة من مناطق الاستيطان اليهودية. وأهم المناطق التي تم عزلها: الجليل الأعلى والشرقي، الجليل الغربي، منطقة القدس والنقب. فمنذ بداية الحرب، اضطرت القوات الصهيونية إلى تأمين الاتصال بين منطقة الساحل والقدس، بواسطة طرق فرعية مختلفة. كذلك واجهت هذه القوات مشكلة الاتصال مع الأحياء اليهودية في مدينة القدس التي كانت معزولة، ومع المستوطنات اليهودية خارجها، ومنها نفيه يعقوب وعثرون في الشمال، غوش عتسيون في الجنوب، هار طوف في الغرب وشمال

البحر الميت، وبيت هعرفا وسدوم في الشرق. كذلك فان الطريق الرئيسي بين تل – أبيب وحيفا كان مقطوعة من قبل القرى العربية الواقعة على السفوح الغربية لجبل الكرمل، وفي منطقة الشاطىء الممتدة بموازاته.

إضافة إلى قطع المواصلات، نفذ المقاتلون الفلسطينيون خلال هذه المرحلة، عمليات كثيـرة ضـد أهـداف يهـوديـة في فلسطـين، كـان من أبـرزهـا الهجـوم عـلى حي هتكفا في تل – أبيب يوم ١٩٤٧/١٢/٨، وضرب القافلة المتوجهة إلى غوش عتسيون يوم ١٩٤٧/١٢/١١ الذي أدى إلى قتل عشرة من اليهود. وفي القدس، قام المقاتلون العرب بوضع سيارة متفجرات يوم ١٩٤٨/٢/٢ في شارع هسوليل قرب مبنى جريدة «البالستين بوست». وقد أدى تفجيرها إلى تدمير مبنى الجريدة ومكاتب «شرطة المستوطنات العبرية» في قضاء القدس، وإلى إصابة كثيرين من اليهود. كـذلك فجَّـر العرب يـوم ١٩٤٨/٣/١١، سيارة أخرى ملغومة في القدس اليهودية في مبنى الوكالة اليهودية، وقد أدى انفجارها إلى مقتل ١٢ يهودياً، وإلى تهدم المبنى. بعد ذلك بشهر تقريبـاً، قام المقاتلون العرب بمهاجمة قافلة من السيارات اليهودية المتوجهة إلى هداسا، وإلى مباني الجامعة العربية الواقعة على جبل المكبر. وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل نحو ٧٠ شخصـاً من اليهود وبينهم أطباء وعلماء وممرضات ومرضى وعمال وحراس[١٠]، وقد جاء هذا الهجوم رداً على عملية دير ياسين، التي نفذت قبله بأيام. وفي حيفا، كانت أكبر العمليات التي نفّذها العرب، تلك التي أدت إلى مقتل ٣٩ يهودياً في معامل التكرير بالمدينة في ١٩٤٧/١٢/٢٩، كرد على قيام مجموعة من أعضاء الاتسل، في اليوم نفسه، بإلقاء قنبلة على العمال العرب أدت إلى مقتل ستة منهم وإصابة عشرات بجراح.

ومن أبرز العمليات التي نفذها المقاتلون العرب في شمال فلسطين، الهجوم على كيبوتس كفار سولد في ١٩٤٨/١/٩، والهجوم الذي قامت به وحدات من جيش الانقاذ ضد كيبوتس يحيعام الواقع بين ترشيحا ونهاريا، في ١٩٤٨/١/٢٠. وفي تاريخ ٣/٢٨ من السنة نفسها قام المقاتلون العرب بتدمير قافلة متوجهة إلى الكيبوتس، مما أدى إلى مقتل ٤٢ شخصاً من مرافقيها.

تعتبر هذه العمليات جزءاً من الجهد العسكري الذي قام الطرفان بتنفيذه، خلال المرحلة الأولى من حرب ١٩٤٨؛ وقد نفذت جميعها في إطار حرب العصابات، حيث أظهر العرب تفوقاً كبيراً نظراً لخبرتهم السابقة في هذا المجال، ولتوفر جميع الامكانات التي تحتاجها حرب كهذه لديهم، خصوصاً الطاقة البشرية التي كانت متوفرة جيداً بينهم. وقد حاول العرب، خلال هذه المرحلة، منع تنفيذ قرار التقسيم «بواسطة عزل مستوطنات يهودية عن مراكز استيطانية اخرى، بهدف تقويض الخريطة الاستيطانية اليهودية وهدم الدعامة الصهيونية القائمة عملياً على الاحتفاظ بمستوطنات ومناطق. وقد برهن [العرب] على قدرة قتالية فائقة، إلا أنهم لم يحققوا الحسم بسبب عدم توفر خطة عمل موحدة لديهم. لذلك لم يستطع هؤلاء استغلال ضعف اليشوف اليهودي وقدراته القتالية المحدودة للسيطرة على أحياء يهودية في المدن المختلطة في فلسطين، أو حتى احتلال نقطة يهودية واحدة...

وكان هدف [اليهود] العسكري والسياسي، هو منع حدوث وضع يستطيع به العرب فرض أمور واقعة يمكن أن تؤدي إلى إلغاء قرار التقسيم»[١١]. أي أن التقصير، خلال هذه المرحلة، كان من جانب القيادة الفلسطينية، التي لم تحسن تنظيم النشاط العسكري الفلسطيني وتطويره ضمن الامكانات التي كانت متوفرة آنذاك، من أجل تحقيق أهداف واضحة على الصعيدين السياسي والعسكري. وبالتالي، فقد كانت النتيجة ضياع المجهود الذي بذله المقاتلون الفلسطينيون، ومنح فرصة للقوات الصهيونية لتنظيم صفوفها، وتطوير إمكاناتها، وإعداد الخطط العسكرية لتحقيق أهداف واضحة في المراحل المقبلة من الحرب. وبالرغم من هذا التقصير، فقد كانت بعض النتائج السياسية لهذه المرحلة شبه مرضية خصوصاً على الصعيد الدولي. فقد تراجعت الولايات المتحدة في ١٩٤٨/٣/١٩، عن تأييدها لقرار التقسيم تراجعاً ظهر، فيما بعد، إنه مؤقت، بفعل الضغط الصهيوني عليها، واقترحت حكم وصاية في فلسطين، في الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا تنفذ انسحابها التدريجي من البلاد، وفق قرارها السابق بشأن إنهاء انتدابها في فلسطين. أما على الصعيد العربي، فقد باتت مؤكدة خلال هذه المرحلة، نية الجيوش العربية في الدخول إلى فلسطين فوراً بعد انتهاء انسحاب القوات البريطانية.

في ظل هذه الأوضاع، بدأت القيادة الصهيونية تعد نفسها للمرحلة المقبلة من الحرب، واضعة نصب عينيها تنفيذ قرار التقسيم بالقوة، والاعلان عن قيام اسرائيل بعد انتهاء رحيل الجيش البريطاني. وقد اصطدمت خطتها هذه، بالطبع، بقرار دخول الجيوش العربية إلى فلسطين؛ لذلك نشطت في الاعداد والتخطيط لمواجهة هذا الخطر، وكانت أولى استنتاجاتها تتمثل بمحاولة استباق خط المواجهة بواسطة الاعداد له استراتيجياً وإقليميا وحتى ديموغرافياً. أي خوض المواجهة ضد الجيوش العربية، من موقع القوة سواء فيما يتعلق باستراتيجية الحرب، أو بالمناطق الاقليمية التي ستجري عليها، أو بعواملها الديمغرافية.

المرحلة الثانية من القتال

إقرار «الخطة د» وبدء احتلال المناطق الفلسطينية وطرد سكانها العرب

تعتبر «الخطة د» التي صادقت عليها قيادة الهاغناه بتاريخ ١٩٤٨/٣/١٠، أول خطة استراتيجية تقر مبدأ «السيطرة على مناطق الدولة العربية والدفاع عن حدودها» بواسطة اتباع استراتيجية هجومية من أجل احتلال مواقع ومناطق كاملة من المناطق العربية والسيطرة عليها بشكل دائم. وقد انبثقت هذه الخطة من ثلاث خطط سابقة:

١ - «الخطة ب» التي أقرتها قيادة الهاغناه في ١٩٤٣/٨/١٠، وبدأت تنفيذها في بداية ١٩٤٥. وهي الخطة المتعلقة بتنظيم الدفاع اليهودي ضد الهجمات العربية. وفي هذه الخطة، نلمس بداية التخطيط الصهيوني لتنفيذ مشروع إقامة الكيان الصهيوني بالقوة بواسطة «الدفاع عن اليشوف اليهودي في البلد، وعن مشروعه الصهيوني أمام كل هجوم عربي محتمل، ومنع أو إحباط حوادث التعرض لليهود وممتلكاتهم في كل مكان، وتأمين الظروف والمتطلبات والوسائل المطلوبة لليشوف اليهودي من أجل تطوير حياته

الاقتصادية والاستقرار في مشروعه القومي في هذا البلد»[١٢]. وبموجب هذه الخطة قسّمت مناطق العمليات العسكرية للقوات الصهيونية، إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: المناطق المحمية، «وتشمل جميع المستوطنات اليهودية وبعض المواقع والقرى العربية أيضاً بحكم الظروف».

ثانياً: المناطق العربية المتاخمة للمناطق الأولى، «كمناطق حماية تكتيكية».

ثالثاً: مناطق العمق العربي، «كمناطق حماية استراتيجية»[١٣].

٢ - «خطة أيار ١٩٤٦»، المكملة «للخطة ب»، وقد تضمنت أربعة أهداف رئيسية.

«أولاً: حماية المراكز الاقتصادية الاساسية من عمليات التخريب.

ثانياً: حماية السكان من أعمال إرهابية ممكنة.

ثالثاً: بذل اهتمام خاص من أجل تقوية النقاط [الاستيطانية] على الحدود والاحياء المنعزلة.

رابعاً: اتباع وسائل لأخذ زمام المبادرة من يد العرب، وصد حوادث التمرد من جانبهم حتى قبل وقوعها»[١٤].

ويلاحظ أن أهم بنود هذه الخطة هو ذلك الذي يتحدث عن «الوسائل المضادة» التي تهدف إلى «ضرب كل جهة، في بداية تطور العمليات [العسكرية] العربية، ... بهدف ردع الفاعلين، ومنع الجماهير العربية من التعاون معهم أو مدهم بالمساعدة». وفي هذا البند، نلمس استمرار تبلور سياسة العمليات الانتقامية ضد العرب، كما نفذتها القوات الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨، وكما نفذتها اسرائيل بعد قيامها على نطاق واسع. فالحديث، في هذه الخطة، يدور حول تنظيم عمليات انتقامية «غير موجهة دائماً ضد منفذي العمل المعين، وإنما ضد عناصر اخرى فعّالة، أو ضد أولئك الذين يقدمون المساعدة للفاعلين». وهذه العمليات «يجب تنفيذها في العمق العربي بهدف خلق عدم استقرار أمني بين العرب». وكأهداف لها، أشارت الخطة إلى «ضرب القيادة السياسية والمحرضين، ومنفذي العمليات وكل من يأويهم، وضرب الضباط وكبار الموظفين العرب، ثم ضرب المواصلات العربية والمصالح الاقتصادية (كالمياه ومطاحن القمح)؛ وشن هجمات على قرى وأحياء في المدن ومزارع تستخدم كقواعد للقوات المسلحة العربية، وضرب النوادي والمقاهي والمهرجانات والمؤتمرات وما شابه ذلك»[١٥].

٣ - «خطة يهوشواع» التي وضعتها القيادة الصهيونية في شباط ١٩٤٨، كمحاولة أولى لاستباق خطر المواجهة مع الجيوش العربية. وفي هذه الخطة، نلمس بدء نضج الأفكار والمخططات المعادية لدى الصهيونيين، ضد فلسطين ومناطقها. فالخطة تحمل ثلاثة عناوين مرتبطة فيما بينها:

«الأول - يتعلق بوقف غزو الجيوش العربية النظامية من وراء الحدود وتدمير القوات الغازية.

«الثاني – ويقضي بفصل القوات النظامية العربية داخل فلسطين وعزلها.

«الثالث – ينص على «مقاومة أعمال الشغب والاضطرابات التي يقوم بها عرب فلسطين وإحباطها».

وتفصيلاً لهذه العناوين، ورد أن العمليات العسكرية يجب أن تشمل التوغل والهجوم داخل مناطق عربية صرفة في فلسطين، على غرار الهجومين اللذين نفذا ضد قريتي سعسع وعين ماهل في الجليل في النصف الأول من شباط (فبراير) ١٩٤٨[١٦].

إلا إنه سرعان ما تبين للقادة الصهيونيين، بعد مرور وقت قصير، وحتى قبل أن تدخل «خطة يهوشواع» إلى حيِّز التنفيذ، ان هذه الخطة غير كافية من الناحيتين الاستراتيجية والعملياتية لمواجهة الجيوش العربية النظامية. لذلك، باشرت قيادة الأركان العامة في منظمة الهاغناه، بوضع خطة جديدة هي «الخطة د»، اعتبرت مكملة للخطط المذكورة سابقاً، خصوصاً في مجالي مواجهة الجيوش العربية والتصدي لسكان فلسطين.

أي أن «الخطة د» لم تخلق من فراغ، وإنما انبثقت من «الأفكار الاستراتيجية» لدى الزعامة الصهيونية حول «الحاجة» إلى احتلال المناطق الفلسطينية، كما عبَّر عنها بن – غوريون في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، بقوله: «ينبغي تجنيد كامل قدرة اليشوف (الاقتصادية، التقنية، العلمية والعسكرية) من أجل صد هجوم [سكان فلسطين والجيوش العربية]، ومن أجل الحفاظ على المستوطنات، واحتلال البلد كله أو جزئه الأكبر، والاحتفاظ بالمناطق المحتلة حتى التوصل إلى اتفاق سياسي رسمي»[١٧]. وقد استغلت القيادة الصهيونية وضع المستوطنات اليهودية الواقعة خارج المنطقة المخصصة للدولة اليهودية في قرار التقسيم، كذريعة لاقرار المضمون التوسعي في «الخطة د»، في شقيه الاقليمي والسكاني. فالمضمون الاقليمي في هذه الخطة، يثبت عدم رضى القيادة الصيونية عن حدود قرار التقسيم رغم موافقتها عليه. وقد انعكس ذلك جيداً، فيما بعد، أيضاً، في وثيقة الاستقلال التي تركت بها حدود اسرائيل مفتوحة أمام التغييرات الاقليمية. كذلك يثبت المضمون السكاني في «الخطة د» عدم رضى القيادة الصهيونية عن النسبة العالية للسكان العرب، التي كان من المفروض ان تسكن الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم. لذلك كان قرار احتلال الأرض وطرد سكانها، كما ورد بوضوح في بنود «الخطة د»، أمرين لهما الأهمية نفسها، وهو ما تم تنفيذه فعلاً خلال المرحلة الثانية من الحرب، أي منذ معركة القسطل في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٤٨، وحتى دخول الجيوش العربية في منتصف أيار (مايو) من السنة نفسها، كما سبق وذكرنا.

كان الهدف الأول الذي ورد في نص وثيقة «الخطة د» هو «السيطرة على مناطق الدولة العبرية والدفاع عن حدودها، وعن التجمعات الاستيطانية والسكانية خارج حدودها [أي حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم]، أمام عدو نظامي وشبه نظامي وصغير، يعمل من خارج حدود الدولة أو من قواعد داخلها»[١٨]. وكان من أهداف الخطة كذلك «تأمين حرية الحركة، سواء من الناحية العسكرية أم من الناحية الاقتصادية، داخل منطقة الدولة، وفي المراكز اليهودية خارجها – بواسطة الاحتلال والاحتفاظ بمواقع

رئيسية في عدد من طرق المواصلات الرئيسية. [و] منع العدو من استخدام قواعد متقدمة في مناطقه، يسهل عليه الهجوم منها – بواسطة احتلالها والاحتفاظ بها. وفرض ضغط إقتصادي على العدو بهدف إلزامه على وقف العمليات في مناطق معينة في البلد – بواسطة فرض الحصار على بعض مدنه.ثم شل قدرة العدو [العرب] عن القيام بعمليات صغيرة – بواسطة الاحتلال والسيطرة على مراكز معينة تابعة لهم، في المناطق القروية وفي المدن، داخل حدود الدولة [العبرية]. [واخيراً] السيطرة على الخدمات الحكومية وأملاكها، داخل الدولة، وتأمين تشغيل الخدمات العامة الضرورية بشكل ناجع وانطلاقاً من هذه الأهداف، جاء تحديد المهام المنبثقة عن «الخطة د» واضحاً وصريحاً وفق البنود التالية:

أولاً: تعزيز نظام الدفاع الدائم في المناطق ... واقفال طرق التقدم الرئيسية للعرب، من مناطقهم إلى مناطق الدولة [اليهودية]، بواسطة عمليات [عسكرية] وترتيبات ملائمة.

ثانياً: تثبيت نظام الدفاع بواسطة السيطرة على محطات الشرطة، وعلى الخدمات الحكومية، وتأمين طرق المواصلات الفرعية، ثم تنفيذ عمليات ضد القرى العربية الواقعة داخل أو قرب [المناطق اليهودية]، بهدف منع استخدامها كقواعد للقوات المسلحة العربية.وتتمثل هذه العمليات في «تدمير قرى (حرق، تفجير ونسف الخرب) خصوصاً تلك التي ليس في امكان [القوات الصهيونية] السيطرة عليها بشكل دائم. [أو] محاصرة القرية وإجراء تفتيش داخلها. وفي حال إبداء أية مقاومة يجب تدمير القوة المقاومة وطرد السكان خارج حدود الدولة.

ثالثاً: التمركز في المدن الكبيرة بعد السيطرة على الأحياء العربية داخلها.

رابعاً. السيطرة على طرق المواصلات الرئيسية في البلد.

خامساً. فرض الحصار على بعض المدن العربية.

سادساً السيطرة على مواقع متقدمة للقوات العربية.

سابعاً. تنفيذ عمليات هجوم مضادة، داخل وخارج حدود البلد(٢٠).

وقد ورد شرح مفصل لهذه المهام في «وثيقة العمليات الشاملة»(٢١) التي سلّمت إلى قادة ألوية القوات الصهيونية، والتي اتضح منها أنه جرى تركيز النشاطات العملياتية المنبثقة عن «الخطة د»، في ثماني مراحل تتطور وتتبدل المهام في إطار كل منها، بواسطة الإنتقال من العمل الدفاعي البحت إلى العمل الهجومي الذي يخدم أهداف الخطة ويؤدي إلى تحقيقها بصورة تدريجية، وفق التسلسل الآتي:

أولاً: تحسين النظام الدفاعي الدائم بواسطة تحصين المستوطنات والاستيلاء على مواقع إضافية، وتحويل نظام الدفاع القائم إلى نظام اقليمي.

ثانياً: إغلاق الطرق المؤدية إلى المناطق العربية، بواسطة الاستيلاء على نقاط مراقبة مشرفة عليها، ونسف الجسور وإقامة حواجز هندسية.

ثالثا: «تطهير» القرى العربية القريبة نسبياً مَن المستوطنات اليهودية «بهدف منع استخدامها كقواعد للقوات المسلحة [العربية]». وينفذ هذا «التطهير» وفق ثلاث درجات من العنف: الأولى؛تطهير بوليسي يتم بواسطة اقتحام القوة المهاجمة لهذه القرى. الثانية؛ «عمليات تدمير وسيطرة تنفذ بواسطة فرض الحصار على القرية وإجراء تفتيش داخلها. وفي حال إبداء أية مقاومة من جانب سكانها يجب تدمير القوة المقاومة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة. ويتم دمج القرى التي يتم إخلاؤها على هذا النحو في إطار نظام الدفاع الدائم، ويجري تحصينها وفق المتطلبات». أما الدرجة الثالثة فهي «تدمير قرى بأكملها بواسطة الحرق والنسف ووضع الألغام في الخرب. ويجري تنفيذ هذه العمليات في القرى التي لا تستطيع [القوات الصهيونية] السيطرة عليها بشكل دائم».

رابعا:« السيطرة على الخدمات والممتلكات الحكومية في المدن ... وطرد العرب من المناطق المختلطة، وحتى من أحياء معينة، تشكل خطراً على طرق المواصلات اليهودية داخل المدن، أو تستخدم كمواقع هجومية. ويجب محاصرة جميع السكان العرب ... في جزء معين من المدينة، يتم تطويقه من قبل [القوات الصهيونية]». وكانت المدن المستهدفة ضمن هذه العملية: هي صفد وطبريا وحيفا وتل - أبيب والقدس ونيس تسيونا.

خامساً: الاستيلاء على محطات الشرطة والقواعد البريطانية في جميع أنحاء فلسطين من الشمال وحتى الجنوب؛ وذلك لاستخدامها في عمليات الهجوم ضد العرب.

سادساً: الاستيلاء على مواقع كاشفة واحتلال قرى عربية بهدف السيطرة على عقد المواصلات الرئيسية في فلسطين، وأهمها الطريق بين حيفا وتل - أبيب ، والطريق بين القدس وتل - أبيب، ثم الطريق الرئيسي بين تل - أبيب والنقب، وأخيراً طرق المواصلات الرئيسية في شمال فلسطين.

سابعاً: فرض الحصار على المدن العربية بهدف احتلالها. ويتم ذلك بواسطة «قطع طرق المواصلات ومنع الخدمات الحيوية عن هذه المدن [مثل الكهرباء والمياه وغيرها]، بهدف تحطيم معنويات السكان ودفعهم إلى الاستسلام». وكانت المدن العربية المستهدفة في هذه العملية: بيسان، الناصرة، عكا، يافا، الرملة، اللد، بيت لحم، بيت جالا، الخليل وغزة.

ثامنا: احتلال مناطق عربية واقعة خارج حدود الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم. ويبدو أنه تقرر احتلال هذه المناطق فيما بعد، حيث لم يرد بند خاص بهذا الشأن في نص «الخطة د». وأبرز المناطق التي تقرر احتلالها: جبل الطور، ومنطقة مجيدو. كذلك تقرر احتلال سعسع وتدميرها وزرع الألغام فيها بعد ذلك، ثم القيام بعمليات طرد سكان العرب وعمليات تفتيش دائمة في قرى جبل طرعان. وكان من بين أهداف الخطة أيضاً احتلال قريتي البصة والزيب في الجليل الأعلى والاحتفاظ بهما بعد طرد السكان.وفي منطقة الساحل ، تقرر توسيع المواقع الاسرائيلية شرقاً إلى ما وراء خط طولكرم - كفر قاسم. وكذلك احتلال قرى الفالوجة، وجولس وقسطينية والمسمية الواقعة شمال غرب المجدل. وفي منطقة النقب، تقرر احتلال بئر السبع، وفرض الحصار على غزة والتشويش

على طرق المواصلات ومصادر المياه التي تستخدمها القوات العربية المهاجمة من الحدود المصرية.

تنفيذ أهداف «الخطة د»: أوكـل تنفيذ المهام المنبثقة عن«الخطة د»، إلى الألوية العسكرية التابعة لمنظمة الهاغناه، بعدما أعيد تنظيمها في اطارات ثابتة ونظامية قدر الامكان، استعداداً لمواجهة الجيوش العربية النظامية. وقد أقيمت تسعة ألوية،جرى توزيعها جغرافياً كما يلي:

اللواء الأول: «غولاني»، عمل في منطقة سهل الأردن والجليل الأسفل، وبعد ذلك في النقب وايلان.

اللواء الثاني: «كرميلي»، عمل في منطقة حيفا، الخليج، والسهول والجليل الغربي.

اللواء الثالث: «الكسندروني»، عمل في السهل الساحلي وفي السامرة، وبعد ذلك اشترك في معارك اللطرون، وجبل الخليل ومرج ابن عامر.

اللـواء الرابـع: «كريـاني»، عمل في منطقـة تـل – أبيب، واشتـرك في احتـلال الرملة – اللد.

اللواء الخامس: «جفعاتي»، عمل في منطقة الساحل والجنوب.

اللواء السادس: «عشيوني»، عمل في منطقة القدس وجوارها.

اللواء العاشر: البلجاح – «هرئيل»، عمل في منطقة القدس والساحل، وبعد ذلك في النقب.

اللواء الحادي عشر: البلماح – «يفتاح»، عمل في السهول والجليل، وبعد ذلك شارك في معارك الجنوب والنقب.

اللواء الثاني عشر: البلماح – «النقب»، عمل في النقب وشارك في احتلال ايلات.

أما الألوية الثلاثة الاضافية، السابع والثامن (المدرع) والتاسع (عوديـد) فقد اقيمت بعد قيام اسرائيل.

إضافة إلى ألوية المشاة هذه، اقيم أيضاً سلاح المدفعية في آذار (مارس) ١٩٤٨، وكان معظم رجاله من خريجي فرق المدفعية في مختلف الجيوش التي خاضت الحرب العالمية الثانية. كذلك اقيم سلاح الجو الذي ساعد في المعارك بقيامه بجولات استطلاعية، وفي تنفيذ عمليات قصف جوي، وقد بلغ عدد طياريه في البداية ٣٧ طياراً، و١٩ طائرة أما سلاح البحرية، فقد أنشىء كذلك من المجموعات البحرية التابعة للبلماح. واقتصر نشاطه حتى قيام اسرائيل، على نقل القوات والذخيرة، عن طريق البحر، إلى مستوطنات الجليل الغربي.

بدأت الالوية آنفة الذكر، تنفيذ أهداف «الخطة د» بصورة تدريجية: حيث تمكنت، خلال الفترة الممتدة من أوائل نيسان (ابريل) وحتى منتصف أيار (مايو) ١٩٤٨، موعد

دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، من تحقيق الجزء الأكبر منها، بواسطة نقل المجهود العسكري من منطقة إلى اخرى، بما يتلاءم ومراحل انسحاب القوات البريطانية من هذه المناطق. وقد ساعدت قوات الهاغناه، في تنفيذ مهامها هذه، قوات المنظمات العسكرية الصهيونية الأخرى، الأتسل والليمي، التي اتبعت الاسلوب الارهابي في تنفيذ عملياتها المختلفة ضد السكان العرب، داخل المدن والقرى، كما حدث في دير ياسين ويافا وغيرها من الأماكن.

بدأ النشاط العسكري الصهيوني، خلال الفترة الثانية من حرب ١٩٤٨، بخوض معركة القسطل التي جرت على طريق القدس (عملية «نخشون من ٥حتى٦ نيسان (ابريل)؛ حيث حاولت قوات الهاغناه فك الحصار العربي عن القدس، ونقل عدد من الشاحنات التموينية إليها. وقد شارك في هذه المعركة قوات من البلماح ولواءي جفعاتي والكسندروني بقيادة شمعون افيدان، وأدت إلى احتلال القرى الآتية: القسطل وقد استعادها المقاتلون العرب، مرة اخرى، في الثامن من نيسان (ابريل): حيث استشهد في هذه المعركة القائد الفلسطيني عبد القادر الحسيني، حولدة العربية، دير موحزين وقلونيا «التي احتلت وطرد سكانها ودمرت»[٢٢].

إلا أن هذه المعركة لم تنجح في فك الحصار عن القدس، لذلك عاد اليهود لشن هجوم آخر (معركة «هرئيل» من ١٥ حتى ٢١ نيسان (ابريل)) استطاعوا بواسطته احتلال مركز شرطة أبو غوش، وتدمير قرى سريس وبيت سوريك وبدوّ. وبالرغم من ذلك، فشل الهجوم وعاد المقاتلون العرب لفرض الحصار في ٢١ نيسان بعد انسحاب قوات الهاغناه من المواقع التي احتلتها. وفي الهجوم الثالث الذي شنته القوات الصهيونية على طريق القدس (عملية «مكابي» من ٨ حتى ١٨ أيار (مايو)) فشلت أيضاً في فك الحصار عن القدس رغم المواقع الكاشفة التي احتلتها في منطقة باب الواد، وموقع الرادار وقرية بيت محسير، والسيطرة على الجبهة الغربية من سهل ايلون من القباب وحتى معسكرات اللطرون. وبحسب تحليل الخبراء العسكريين في اسرائيل، فقد اثبتت هذه المعارك الثلاثة التي فشلت، بواسطتها، القوات الصهيونية في فك الحصار عن طريق القدس، «الاستنتاج الاستراتيجي التالي: إن الشرط لتأمين المواصلات بين نقاط أليشوف اليهودي في [فلسطين] هو السيطرة الاقليمية المتتابعة على المناطق الواقعة بينها، ومن هنا برزت الضرورة الموضوعية للانتقال إلى اسلوب الحرب النظامية، القائل باحتلال مناطق والاحتفاظ بها، كما تجسَّد في مضمون «الخطة د»[٢٣].

بدأ تنفيذ أسلوب احتلال المواقع والتمركز فيها، في معركة مشمار هعيمك التي دارت، بين ٤ و ١٥ نيسان (ابريل)، بين القوات الصهيونية وقوات جيش الانقاذ بقيادة القاوقجي. وقد تمكنت القوات الصهيونية، خلال هذه المعركة، من السيطرة على المنطقة العربية الواقعة بين هاز ورياع (الجعارة) مشمار هعيمك جنوباً حتى خط عين المنسي - الكفرين شمال مجيدو والتمركز بها. ومع انتظام استخدام هذا الاسلوب بدأت عمليات الاحتلال الفعلية للمناطق العربية، كما نفذتها القوات الصهيونية قبل شهر تقريباً -

إبتداء من منتصف نيسان (ابريل) وحتى منتصف أيار (مايو) – من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

بدأت هذه العمليات، بشكل مخطط ومبرمج، باحتلال طبريا في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، من قبل قوات البلماح. وقد تمكنت هذه القوات من احتلال المدينة بعد أن سيطرت على الحي العربي فيها ونسفت منازله. وحسب ما تشير المصادر الاسرائيلية إليه فإن سكان طبريا العرب طلبوا تدخل القوات البريطانية لحمايتهم: «وفعلاً، منحوا هذه الحماية وإنما من أجل الرحيل عن المدينة. وكانت طبريا أول مدينة عربية يجري ترحيل سكانها عنها»(٢٤).

وتابعت قوات البلماح (لواء يفتاح) بقيادة يغئال آلون، تنفيذ أهداف «الخطة د» في المنطقة الشرقية من الجليل الأعلى، من بحيرة طبريا وإلى الشمـال، بعد أن تسلمت المسؤولية عنها في أواخر نيسان (ابريل). وحتى نهاية شهر أيار(مايو)، استطاعت هذه القوات احتلال معسكر الجيش والشرطة في روش بينا (٢٨ نيسان (ابريل))، واحتلال كل المنطقة العربية الواقعة بين شمالي بحيرة طبريا وروش بينا والسيطرة عليها بعد طرد سكانها العرب (عملية مطاطا – ٤ أيار (مايو)) ، ثم محاصرة صفد واحتلالها كلياً (١ – ١٢ أيار (مايو))، «وتطهير» سهل الحولة من معظم سكانه العرب، واحتلال شرطة النبي يوشع (ليلة ١٦ – ١٧ أيار (مايو))، واحتلال منطقة المالكية (٢٨ – ٢٩ أيار (مايو) بعد أن فشلت في ذلك في ١٥ أيار (مايو)، ثم تنفيذ هجمات كثيرة ضد قواعد ووحدات الجيش السوري واللبناني وراء الحدود)(٢٥).

أما تنفيذ أهداف «الخطة د» في السهول (الأردن، بيسان، ومرج ابن عامر)وفي الجليل الأسفل، فقد ألقي على عاتق لواء «غولاني» الذي استطاع تنفيذ العمليات الآتية: احتلال بلدة سمخ ومحطة الشرطة المحلية (٢٣ – ٢٨ نيسان (ابريل))، احتلال شرطة غيشر (ليلة ٢٧ – ٢٨ نيسان (ابريل)، محاصرة بيسان واحتلالها (١٨ نيسان (ابريل) – ١٣ أيار (مايو)) ؛ السيطرة على منطقة الجليل الأسفل العربية من التابور في الغرب وحتى سهل الأردن شرقاً، من على جانب وادي بيره (٦ – ١٦ ايار (مايو)): وهي العملية التي انتهت باحتلال رمات سيرين وكوكب الهوا (كوخاف هليردن)، واحتلال القرى العربية جنوبي الكرمل في منطقة جبال منسة على غرار: البطيمات (١٣ أيار (مايو))، أم الزينات (١٦ أيار (مايو))، وزعيت في شمال الجلبوع (ليلة ٢٧ – ٢٨ نيسان (ابريل))، والمزار على الجبلوع (ليلة ٢٩ – ٣٠ نيسان (إبريل))، واحتلال مشارف مجيدو – شرطة لجون وتل مجيدو (٣٠ نيسان (إبريل))(٢٦).

وفي منطقة حيفا والجليل الغربي، استطاع لواء «كرميلي» احتلال مدينة حيفا في ٢٣ نيسان (إبريل)، واحتلال بلد الشيخ (٢٣ نيسان (إبريل))، وتنفيذ عملية «بن عامي» بين ١٣ – ١٧ أيار (مايو)، التي أدت إلى احتلال عكا والسميرية والبصة والزيب، وربط الجليل الغربي مع سهل البطوف، وحيفا. وعلى غرار ما حدث في طبريا وصفد وقرى سهل الحولة وغيرها، فقد هجِّر، أيضاً، سكان حيفا وعكا ومعظم القرى الأخرى التي احتلتها

القوات الصهيونية في هذه المنطقة، ومنهم من هجر خارج حدود فلسطين، ومنهم من انتقل إلى مناطق اخرى داخل فلسطين.

أما في أواسط فلسطين، فقد كانت العملية العسكرية الرئيسية التي نفذتها القوات الصهيونية هي عملية «حيمتس» لاحتلال يافا وجوارها. وحسب ما تشير المصادر الاسرائيلية إليه فإن الضغط على جبهة يافا بدأ يقوى منذ شهر آذار (مارس)، وفي ٢٨ نيسان، بدأت القوات الصهيونية تنفيذ عملية حصار عسكرية دامت ثلاثة أيام وانتهت باحتلال معسكر تل ليتيفنكسي والقرى. الخيرية، الساقية، سلمه ويازور، وفرض الحصار الكامل على يافا. وقد استسلمت يافا نهائياً في الثالث عشر من أيار (مايو) بعد رحيل معظم سكانها عنها، وسكان القرى المجاورة لها، بفعل الضغط العسكري الكبير الذي تعرضت له دون أن تتلقى أية مساعدة ملائمة من الخارج[٢٧].

إضافة الى إحتلال يافا، قامت القوات الصهيونية، في منطقة المركز، باحتلال كفار سابا العربية (في ١٣ أيار (مايو))، بعدما فشلت في احتلال كفرقرع (في ٩ أيار (مايو))، والطيرة (في ١٤ أيار (مايو)). كذلك احتلت القرى الواقعة بين رحوفوت والخضيرة (بين ٤ و ١٥ أيار (مايو))، وهي: عاقر، قطرة، بشيت، بيت داراس، البطاني الشرقي، برقة ومغار. واستطاعت القوات الصهيونية، أيضاً، في الفترة الواقعة ما بين ١٧ و ٢٨ أيار (مايو)، قبيل مواجهتها للجيش المصري في جنوب فلسطين، احتلال بعض المواقع التي مكنتها من الاحتفاظ بسيطرة إقليمية متتابعة في المنطقة أبرزها صوافير الشرقية والغربية، ومعسكر جوليس على الطريق المؤدي إلى النقب، البطاني الغربية وقبيبة وزرنوقة: الأمر الذي مكنها من التقدم إلى الطريق الساحلي. وتمكنت هذه القوات، كذلك، من احتلال معسكر الصرفند «الذي شكل حماية للجانب الشرقي في اتجاه الرملة، وضمن الاتصال الاقليمي مع تل - أبيب». وبواسطة عمليات الاحتلال هذه، كونت القوات الصهيونية مجالاً عملياتياً لها متتابعاً في خطة مواجهتها للجيش المصري - من نجفة في الجنوب وحتى منطقة ريشون لتسيون في الشمال[٢٨].

أما الأهداف التي تحققت في إطار «الخطة د» في منطقة النقب، فقد تركزت في إيجاد ممر اقليمي يربط بين المستوطنات اليهودية في الجنوب والشمال. وفي هذا الاطار، احتل لواء النقب في ١٣ أيار (مايو) القرى العربية الآتية. برير وحليقات وكوكبة وسمسم، واستطاع أيضاً السيطرة على مراكز الشرطة الصحراوية في الهزيل والعمارة، ونسف الجسور الواقعة على الطريق غربي بئر السبع وشمالها[٢٩].

وفي القدس، نفذت القوات الصهيونية عمليتين عسكريتين ضمن إطار «الخطة د». حملت الأولى منهما إسم عملية «يفوسي»، وقد حدثت في نهاية نيسان (إبريل)، وكان الهدف منها فرض السيطرة اليهودية على مداخل القدس الشمالية أي احتلال النبي صموئيل، شعفاط والشيخ جراح: والأحياء الجنوبية التي تشمل القطمون وجواره، ثم إيجاد سيطرة إقليمية يهودية متتابعة على المنطقة الممتدة من عطروت في الشمال، طريق الجزء الغربي من القدس، وحتى مكور حاييم - تلبيوت - رامات راحيل في الجنوب.

وقد استطاعت القوات الصهيونية تحقيق جزء من أهداف هذه العملية في الجزء الجنوبي من المدينة، بينما فشلت في احتلال النبي صموئيل، واضطرت إلى إخلاء حي الشيخ جراح بضغط من البريطانيين، بعدما حصلت منهم على وعد بتسليمها الحي بعد انسحابهم منه. وفي العملية الثانية عملية «كلشون»، أواسط أيار (مايو)، استطاعت القوات الصهيونية السيطرة على المواقع التي كانت خاضعة لحماية القوات البريطانية في وسط القدس ابتداء من معسكر اللنبي في الجنوب، طريق منطقة سكة الحديد، أبو طور، منطقة فندق الملك داؤود، وجمعية الشبان المسيحية، بناية جنرالي، وانتهاءاً بساحة الروس حتى السور الغربي للمدينة القديمة. وقد احتلت هذه المناطق في ١٥ أيار (مايو) بعد أن اخلتها القوات البريطانية، التي قامت أيضا بتسليم حي الشيخ جراح إلى القوات الصهيونية، وفق اتفاق سابق بين الطرفين[٣٠].

وإذا ما لخصنا الأهداف التي استطاعت قوات الهاغناه تحقيقها خلال المرحلة الثانية من الحرب، في إطار «الخطة د»، كما أوردناها سابقا، يمكننا القول أنها استطاعت، بحكم انتقالها إلى اسلوب الاحتلال، تحقيق سيطرة اقليمية متتابعة على مناطق هامة في فلسطين تمتد من المطلة في الشمال وحتى رفيفيم في النقب.

والملفت للانتباه هنا، أن القيادة الصهيونية تجاوزت مضمون «الخطة د» المتمثل في السيطرة على مناطق الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم. حيث قامت باحتلال بعض المناطق المخصصة للدولة العربية في هذا القرار، ومن أبرز هذه المناطق المنطقة الساحلية الممتدة من عكا شمالا حتى مستوطنة حنيتا، وتشمل مستوطنتي يحيعام ومتسوقة. كذلك تجاوزت هذه القوات مضمون قرار التقسيم في سيطرتها على معظم أحياء القدس، التي كان من المفروض تدويلها وفق القرار المذكور.

وقد ساعدت، كما سبق وذكرنا، قوات الهاغناه في تحقيق أهدافها هذه، قوات الأتسل والليمي التي نشطت في تنفيذ عمليات إرهابية خاصة ضد السكان العرب: مما ساعد على خلق جو من الذعر بينهم، استغلته قوات الهاغناه في تحقيق أهدافها في الاحتلال والطرد. وكان الاسلوب المتبع من قبل القوات الصهيونية ونسف أكبر عدد ممكن من المنازل بها وقتل العشرات من السكان العرب في كل مكان تحصل به مقاومة، ثم طرد اعداد كبيرة منهم إلى ما وراء الحدود. وهنالك عشرات الوثائق في المراجع الاسرائيلية المتعلقة بأحداث حرب ١٩٤٨، تثبت وقوع المجازر في عشرات القرى والمدن الفلسطينية خلال الحرب وبعدها[٣١].

كانت مجزرة دير ياسين التي نفذتها قوات الاتسل والليمي بتاريخ ١٩٤٨/٤/٩، أي في المراحل الأولى من بدء تنفيذ «الخطة د»، من أبرز العمليات الارهابية التي نُفذت ضد السكان العرب خلال تلك المرحلة. فقد قامت وحدات من هاتين المنظمتين بمهاجمة قرية دير ياسين الواقعة غربي القدس، بعلمٍ من قائد الهاغناه في القدس الذي اشترط، لدى موافقته على العملية، الاحتفاظ بالقرية بعد احتلالها. والجدير بالذكر، ان الهجوم على دير ياسين وقع في الوقت الذي كان فيه المقاتلون الفلسطينيون يخوضون أعنف المعارك

ضد قوات الهاغناه في القسطل وفي القرى المجاورة لها على طريق القدس. وقد ورد في تقرير[٣٢] أعده أحد أعضاء البلماخ المدعو مئير فيلبسكي(*) الذي كان شاهد عيان على هذه المجزرة، ان أهالي القرية اكتشفوا المهاجمين قبل ان يطلق هؤلاء الرصاصة الأولى، غير أن المهاجمين سرعان ما «اقتحموا القرية واصطدموا بمقاومة عنيفة... وخلال فترة قصيرة، سيطروا على معظم احياء القرية باستثناء جزئها الغربي». وحسب اعتراف بعيل، كانت النيران تنصب من هذا الجزء على المهاجمين الذين تمركزوا داخل المنازل، «وقد قتل خلال تبادل اطلاق النار اربعة منهم وجرح العشرات، وساد ارض المعركة وضع من عدم الحسم... وقرر أحد مقاتلي ليمي طلب النجدة». ويذكر بعيل أن قوة من البلماح كانت ترابط قرب معسكر شنلر استجابت لطلب النجدة، وقصفت الجزء الغربي من القرية، «إلا أنها انسحبت بعد ذلك بعد أن استمعت الى نصيحة [بعيل] بعدم التورط».

ويتابع الشاهد تقريره قائلاً: «كان الوقت ظهراً عندما انتهت المعركة وتوقف اطلاق النار. هدأ الجو لكن القرية لم تستسلم، وغادر المهاجمون الأماكن التي كانوا مختبئين فيها، وبدأوا ينفذون عمليات تطهير المنازل، فراحوا يطلقون النار على كل من كانوا يشاهدونه داخلها، بما في ذلك النساء والأطفال، حتى أن القادة لم يحاولوا منع أعمال القتل... في هذه الأثناء، اخرجوا من داخل المنازل خمسة وعشرين رجلاً، نُقلوا في سيارة شحن واقتيدوا في «جولة انتصار»... في حيي محانيه يهودا وزخرون يعكوف. وفي نهاية هذه الجولة، أحضروا الى مقلع للحجارة يقع بين عنعات شاؤول ودير ياسين، وأطلق الرصاص عليهم بدم بارد. كذلك أصعد المهاجمون النساء والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة الى سيارة شحن ونقلوهم الى بوابة مندلباوم... وقد رفض قادة الحركات السرية دفن ٢٥٤ ضحية عربية، كانت مبعثرة في القرية...».

ويلاحظ انه رغم التنديد الذي صدر عن قيادة الهاغناه،بمرتكبي مجزرة دير ياسين، ورغم تملص هذه القيادة من مسؤولية ما حدث، فإن هذه المجزرة لم تكن رادعاً أثناء تلك الحرب، لقوات الهاغناه عن تنفيذ عمليات إرهابية مماثلة ضد عشرات القرى والأحياء العربية، بل كانت، وباعتراف مؤرخين اسرائيليين، أمراً مألوفاً. يقول المؤرخ الاسرائيلي اريبه يتسحاقي ، أحد الباحثين في قسم التاريخ التابع للجيش الاسرائيلي، «إذا أجملنا الحقائق ندرك ان مجزرة دير ياسين كانت الى حد بعيد ذات طابع مألوف لاحتلال قرية عربية في سنة ١٩٤٨. فقد قام جنود الهاغناه والبلماح، خلال الأشهر الأولى من الحرب، بتنفيذ عشرات العمليات من هذا النوع. وكان اسلوب العملية يتمثل بشن غارة على قرية عربية ونسف اكبر عدد من المنازل بها. وقد قتل في هذه العمليات الكثير من الشيوخ والنساء والأطفال في كل مكان حصلت به مقاومة»[٣٣]. وقد اعترف قائد البلماح يغئال آلون[٣٤]، بأنه في منطقة القدس بالذات، تعرضت عشرات القرى الى الاحتلال والتهجير «بعد ابداء مقاومة من جانب سكانها». وتشير الوقائع الاسرائيلية بإسهاب الى المعارك التي خاضها سكان منطقة القدس ضد قوات البلماح، قبل رحيلهم عنها، كما حدث في

* هو اليوم عضو الكنيست مئير بعيل.

القسطل وحولوه العربيـة ودير محيسن وساريس وبية سوريك وبدو وقلونيا[٣٥]. وما حدث في منطقة القدس، حدث أيضاً في باقي المناطق الفلسطينية، في النقب والجليل والمنطقة الوسطى، حيث نفذت عشرات العمليات الارهابية ضد القرى والأحياء العربية عن سابق تصميم وإصرار، وبإسلوب جرى تخطيطه وإعداده من قبل. ولم يكن التنفيذ على هذا الشكل نتيجة حتمية لظروف الحرب، كما برر ذلك بعض القادة الصهيونيين فيما بعد. وقد أدت هذه العمليات، وبخاصة مجزرة دير ياسين، الى خلق جو من الذعر الشديد بين الفلسطينيين، ساعد القوات الصهيونية على الاستمرار في تنفيذ مخطط الاحتلال والطرد، حتى بعد دخول الجيوش العربية الى فلسطين.

المرحلة الثالثة من القتال

إعلان قيام اسرائيل وبدء المواجهة مع الجيوش العربيـة: استغلت القيادة الصهيونية اعلان بريطانيا عن نيتها انهاء انتدابها في فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، لتعلن عن قيام اسرائيل في اجتماع «مجلس الشعب اليهودي» الذي عقد في تل - أبيب، يوم ١٤ ايار (مايو)، اي قبل انتهاء الانتداب بيوم واحد. والحقيقة هي ان القيادة الصهيونية كانت تعد نفسها، منذ وقت طويل، لمثل هذا الحدث، بواسطة تقوية البيشوف اليهودي عسكرياً واقتصاديا واجتماعيا، بهدف «ملء الفراغ في السلطة الذي كان سيحدثه الجلاء البريطاني عن فلسطين... وقد تمّ ملء هذا الفراغ بعد اعـلان البيشوف اليهودي والحركة الصهيونية عن قيام اسرائيل، وانشاء مؤسستي الحكومة الانتقالية - مجلس الشعب وادارة الشعب»[٣٦]. وقد كان اعتراف حكومة الولايات المتحدة، برئاسة الرئيس ترومان، أول اعتراف دولي رسمي تحصل عليه اسرائيل إثر قيامها مباشرة، وقد أعقبه بأيام ثلاثة اعتراف الاتحاد السوفياتي أيضاً.

غير ان قرار قيام اسرائيل لم يمر مرور الكرام، إذ سرعان ما ووجه بـدخول الجيوش العربية الى فلسطين فجر الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨، اي بعد ساعات قليلة من إعلانه، وفق خطة عسكرية شاملة هدفها المعلن تحرير فلسطين من القوات الصهيونية وتسليمها الى أصحابها الشرعيين. وقد شارك في وضع هذه الخطة وتنفيذها ستة دول عربية هي: مصر والعربية السعودية وشرقي الأردن والعراق وسوريا ولبنان، وبموجبها قسمت فلسطين الى مناطق، جُعلت كل منطقة من مسؤولية احد الجيوش العربية كما يلي[٣٧].

١ - المنطقة الشماليـة المحاذيـة للبنان وسوريا جعلت من مسؤوليـة الجيش السوري والجيش اللبناني وجيش الانقاذ، وهي تشمل المنطقة الواقعة بين رأس الناقورة وطبريا والممتدة حتى حدود المنطقة العراقية.

٢ - المنطقة الوسطى، وتبدأ من حدود الجيش السوري في طبريا وسمخ الى منطقة الخليل جنوباً، وجُعلت من مسؤولية الجيش العراقي والأردني.

٣ - المنطقة الجنوبية، وتمتد من منطقة الخليل حتى الساحل غرباً وجعلت من مسؤولية الجيش المصري والسعودي.

٤ – تلتقي جيوش سوريا ولبنان والعراق في حيفا، ويلتقي جيشا مصر والأردن، في تل – أبيب.

معنى هذه الخطة أن أربعة جيوش عربية – السوري واللبناني والعراقي والأردني – كانت ستنفذ في شمال فلسطين، خلال المرحلة الأولى من تقدمها، حركة كماشة؛ حيث يقوم الجيش السوري بالتقدم من جنوب لبنان نحو منطقة صفد – الناصرة، باتجاه العفولة، ويتقدم الجيش اللبناني في محور رأس الناقورة – عكا. وفي المقابل، يبدأ الجيشان العراقي والأردني بشن هجوم رئيسي على الجبهة الواقعة جنوبي بحيرة طبريا بين سمخ وبيسان، بهدف التقدم غرباً في المحاور المؤدية من غور الأردن الى منطقة العفولة – الناصرة، وهناك يتحدان مع الذراع الأخرى الآتية من الشمال، اي مع جيشي سوريا ولبنان. وبعد ذلك تستعد الجيوش الأربعة لتوجيه الضربة الأخيرة بهدف احتلال حيفا. اما الجيش المصري، فقد ألقيت عليه، خلال هذه المرحلة، مهمة التمويه وتحييد اكبر عدد من القوات الصهيونية، وذلك بواسطة تقدمه حتى مستوطنة يغنه وقيامه بشن هجوم واسع على المستوطنات اليهودية جنوبي فلسطين، بهدف جذب وتحييد قوات صهيونية كبيرة للدفاع عن مداخل تل – أبيب. غير ان هذه الخطة سرعان ما اصطدمت بعدة عوامل سلبية – اخطاء وتقصيرات ومصالح متناقضة – أدت الى فشلها في النهاية عسكرياً وسياسياً. وقد كان أول هذه العوامل خروج الأردن، والعراق ايضاً، عن هدف الخطة الأساسي المتمثل بالتحرير الشامل. فالملك عبد الله من ناحيته، اعتبر القدس المنطقة الحيوية في فلسطين، وركزّ مطامعه في السيطرة على المناطق العربية، وعلى عدم تمكين خصمه، مفتي القدس الحاج امين الحسيني، من التصرف بها. وكان الملك الأردني يسلك هذا الطريق بناء لاتفاق سبق أبرم بينه وبين بريطانيا[٣٨] واسرائيل ويقضي بتسليمه المناطق المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم. ومما يذكر هنا، وكنا قد ألمحنا اليه من قبل ان عبد الله كان قد تعهَّد لغولده مائير، أثناء اجتماعه بها ليلة ١١ – ١٩٤٨/٥/١٢، أي قبل دخول الجيوش العربية الى فلسطين بثلاثة ايام فقط، بألاَّ يتجاوز الجيشان الأردني والعراقي حدود المناطق المخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم، وقد وجد هذا التعهد تعبيراً له خلال حرب ١٩٤٨ وبسبب هذا الموقف الذي كان يحظى بتأييد من العراق، دخل العرب تلك الحرب منقسمين، رغم التظاهر بوحدة الكلمة والرغبة في إقامة قيادة عامة مشتركة لادارتها.

وتمثَّل العامل السلبي الثاني في الخطة العسكرية العربية، في عدم تخصيص دور ملائم في المعركة للمقاتلين الفلسطينيين، رغم الكفاءة القتالية الجيدة التي اظهروها في المراحل السابقة من الحرب. وقد منع السلاح عمداً عن الفلسطينيين، حتى ان القوات الأردنية باشرت، بعد دخولها الى فلسطين، بتجريد السكان العرب من السلاح بواسطة شرائه منهم، بحجة ضرورته للجيش الأردني[٣٩]. ويبدو ان وضع الشعب الفلسطيني المتردي إجتماعياً واقتصادياً وحتى عسكريا ، خلال تلك الفترة، والناجم في الأساس عن عجز قيادته عن تنظيم صفوفه وتوفير مقومات الصمود له، على غرار البيشوف اليهودي، كان من العوامل التي شجعت الدول العربية على الاستهانة بمقدرته واستبعاد مقاتليه من

الخطة العسكرية. وقد أدى هذا الوضع المتردي الى انتشار الفوضى بين التجمعات الفلسطينية خصوصاً وانها كانت تعيش في ظل ظروف حرب، ودون وجود جهاز معيّن يوفر لها ابسط مقومات الصمود من المواد الغذائية والأدوية وسائر الخدمات الأخرى.

في مقابل ذلك، نشطت القيادة الصهيونية في اعداد اليشوف اليهودي لمرحلة المواجهة مع الجيوش العربية، بواسطة اعداد الخطط العسكرية ونشر الأوامر والتعليمات التي ادت الى منع الفوضى والمحافظة على النظام العام داخل التجمعات اليهودية. وكان اول هذه الأوامر تجنيد جميع الرجال القادرين على حمل السلاح، خصوصاً اولئك الذين لديهم خبرة عسكرية سابقة. ونتيجة لهذه التعبئة تجاوز حجم القوات الصهيونية، حجم قوات الجيوش العربية مجتمعة. وحسب ما تشير المصادر الاسرائيلية اليه، فقد وصل عدد قوات الهاغناه، يوم بدء المواجهة مع الجيوش العربية، الى ٣٥ الفاً مقابل ٢٥ الفاً بلغه عدد جيوش مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق وجيش الانقاذ(٤٠).

إضافة الى التجنيد العام نشطت، حثيثاً، المساعي الصهيونية لشراء الأسلحة من الخارج: وهي المساعي التي بدأت تتكثف منذ ظهور مشروع التقسيم بأمر من بن - غوريون. وقد انتشرت مجموعات صهيونية خاصة لشراء المعدات العسكرية في انحاء أوروبا واميركا، خصوصاً في تشيكوسلوفاكيا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة(٤١).

وقد كان التخطيط الصهيوني إضافة الى التنظيم من المسائل الهامة التي كان يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار من جانب القيادات العربية، خصوصاً وان هذه القوات استطاعت، حتى قبل بدء المواجهة مع الجيوش العربية، تحقيق مكاسب استراتيجية هامة خلال المرحلة الثانية من الحرب، كما سبق ورأينا. الا أن شيئاً من هذا لم يحدث، بحيث يبدو ان الاستخفاف بفعالية القوات الصهيونية كان من بين الأخطاء الرئيسية التي بدأت تظهر عواقبها منذ المرحلة الأولى للمواجهة، وهي التي أدت في النهاية الى ترجيح كفة الميزان العسكري لصالح القوات الصهيونية.

كذلك، فقد أخطأت القيادات العربية قبيل بدء المواجهة، في تقييم الموقف الدولي بشكل صحيح. فتراجع الولايات المتحدة الأميركية عن تأييدها لقرار التقسيم ومطالبتها بفرض وصاية دولية في فلسطين، ومن ثم تراجعها عن ذلك كله، عشية قيام اسرائيل، واعترافها بها؛ اضافة الى الموقف البريطاني المتآمر الذي كان يعمل سراً على تنفيذ قرار التقسيم في الجزء المخصص للدولة اليهودية فقط، مع تشجيع حلفاء بريطانيا في شرقي الأردن على ضم المناطق المخصصة للدولة العربية، كما سبق وذكرنا، وأخيراً اعتراف الاتحاد السوفياتي باسرائيل بعد قيامها. كل هذا أظهر عدم صحة التقييم العربي للموقف الدولي؛ مما جعل القاعدة السياسية التي اعتمد عليها التدخل العربي في فلسطين غير قوية وموثوقة بالقدر الكافي. وقد ظهرت نتائج هذا الوضع فيما بعد، كما انعكست في مواقف الدول الكبرى خلال الحرب وبعدها، سواء لجهة تبني مواقف اسرائيل والاعتراف، ولو ضمناً، بمكاسبها الاقليمية والديموغرافية، أم لجهة عدم إظهار التأييد

الكامل لمواقف العرب من قضية فلسطين، الأمر الذي أدى في النهاية الى طي هذه القضية من جدول اعمال الأمم المتحدة، كما سنرى لاحقاً.

المرحلة الأولى من المواجهة: المبادرة في يد العرب: في ظل هذه الأخطاء الكبيرة، بدأ دخول الجيوش العربية الى فلسطين في الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨ من أربع جهات رئيسية، فدخل الجيش المصري من الجنوب؛ والأردني والعراقي من الشرق؛ والسوري من الجهة الشمالية الشرقية، واللبناني من الشمال. ومع دخول الجيوش العربية، بدأت المرحلة الثالثة من حرب ١٩٤٨، التي استمرت حتى بداية الهدنة الأولى في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨؛ وهي المرحلة التي تتميز عسكرياً بوضع كان العرب فيه أصحاب المبادرة في الحرب، وكانت القوات الصهيونية فيه تعمل على صد تقدم الجيوش العربية النظامية والمحافظة على المكاسب التي حققتها قبيل بدء المواجهة. وسنكتفي هنا بذكر اهم نتائج المعارك التي دارت خلال هذه المرحلة، بصفتها الأساس الذي بنيت عليه أحداث المراحل المقبلة ونتائجها السياسية والعسكرية.

بدأ تقدم قوات الجيش المصري على حدود فلسطين الجنوبية على محورين:

يمتد الأول من قواعد في العريش ورفح شمالاً على طريق الشاطىء باتجاه تل - ابيب. وقد واجه المصريون، اثناء تقدمهم هذا، المستوطنات اليهودية الواقعة على هذا الطريق والقريبة منه، وهي: نيريم، كفار دروم، ساعد، بئروت يتسحاق، يار مردخاي ونتيسنيم. وخاضوا معارك طاحنة ضد القوات الصهيونية في هذه المواقع، تمكنوا، خلالها، من احتلال مستوطنتي بار - مردخاي ونيتسنيم، ومواصلة التقدم حتى مشارف قرية اسدود العربية.

اما محور التقدم الثاني للقوات المصرية فكان يمتد من عوجا الحفيد على حدود صحراء سيناء، طريق بير عسلوج، الى بئر السبع. ومن هناك استمرت هذه القوات في تقدمها شمالاً الى الخليل وبيت لحم وحتى رامات راحيل في ضواحي القدس الجنوبية. ولم تكن، على طول هذا المحور، أية مستوطنة يهودية من شأنها ان تعرقل عملية التقدم، الى ان وصلت القوات الى كيبوتس رامات راحيل: حيث بدأت بمواجهة القوات الصهيونية هناك. وقد نجح المصريون بواسطة سيطرتهم على مركز شرطة عراق - سويدان في عزل جميع المستوطنات اليهودية في النقب، ولم تتمكن القوات الصهيونية، خلال المرحلة الأولى من المعارك، من احتلال هذا المركز، فيما استمرت القوات المصرية في تنفيذ خطتها الرامية الى احتلال جميع المواقع الأساسية في النقب لتشديد الحصار عليه.

أمّا على الجبهة الأردنية، فقد بدأ تقدم وحدات الجيش الأردني من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية عن طريق جسر اللنبّي، حيث بدأت تمركزها في المناطق الجبلية، وفي منطقة القدس. وبعد أن تمكّن الجيش الأردني من احتلال مستوطنات غوش عتسيون وتدميرها، دخلت قواته مدينة القدس القديمة، حيث تمكنت من احتلال الحي اليهودي قبل بدء الهدنة الأولى. كذلك ادى تمركز قوات الجيش الأردني في منطقة اللطروف الى اعادة قطع طريق القدس، وفرض حصار كامل على القسم اليهودي في المدينة. وقد شنت

القوات الصهيونية، خلال تلك المرحلة، ثلاث هجمات كبيرة ضد الجيش الأردني في منطقة اللطرون، بهدف فك الحصار عن القدس، باءت جميعها بالفشل؛ الأمر الذي دفعها الى شق طريق فرعي عرف بطريق بورما.

وفيما يتعلق بالقوات العراقية فقد بدأت تقدمها جنوب غور الأردن على جسر المجامع، حيث تسلمت من الأردنيين مشروع روتنبرغ للكهرباء في نهرايم. وبينما كانت هذه القوات على وشك احتلال كيبوتس فيشر، تسلمت امراً صادراً عن قيادتها، يدعوها للانسحاب الى منطقة نابلس. ويبدو ان السبب الحقيقي للانسحاب كان وجود منطقة جسر المجامع والعفولة وحيفا، في المناطق المخصصة لليهود في قرار التقسيم. على اي حال، قام الجيش العراقي بتوطيد اقدامه في منطقة مثلث نابلس - طولكرم - جنين، على اساس انها منطقة عربية وفق ذلك القرار، ولم يشتبك مع القوات الصهيونية في اية معركة جدية طوال مدة الحرب في المرحلة الأولى، باستثناء الهجوم المعاكس الذي نفذه فوج عراقي واستعاد بواسطته مدينة جنين التي كان اليهود قد احتلوها في ١٩٤٨/٦/٢[٤٢].

أما الجيش السوري، فقد بدأ تقدمه على طريق غور الأردن من نقطتين تبدأ اولاهما من تل القصر وتتجه ناحية سمخ ومعسكر الكرنتينا الجديد. وتبدأ الثانية منهما من تل الدوير باتجاه مشروع المياه في اليرموك. وخلال المعارك، نجح السوريون في احتلال سمخ ومسادة وشاعار هغولان، وفي مهاجمة مستعمرتي دجانيا أ ودجانيا ب.

اما قوات الجيش اللبناني التي تقدمت على محور المالكية - قدس، فقد خاضت معارك محلية عديدة ضد القوات الصهيونية بهدف الاحتفاظ بهذين الموقعين. إلا ان هذه القوات لم تتمكن من التقدم في عمق الجليل نظراً للضغط الذي تعرضت له على الحدود وفي مواقعها الخلفية، سواء بواسطة نسف الجسور على الليطاني من قبل القوات الصهيونية، او بسبب العمليات التخريبية التي كانت تنفذها هذه القوات في القرى الجنوبية، وعلى طرق المواصلات بينها[٤٣].

باختصار، كان ملخص نتائج المعارك، خلال المرحلة الأولى من المواجهة بين القوات الصهيوينة والجيوش العربية، التي استمرت نحو اربعة اسابيع، حتى بدء الهدنة الأولى، هو تمكن القوات الصهيونية من وقف تقدم هذه الجيوش، ومن ثم البدء باعداد الخطط العسكرية للانتقال الى مرحلة الهجوم فيما بعد.

الهدنة الأولى. بدأت الهدنة الأولى في حرب ١٩٤٨ التي نظمها الوسيط الدولي الكونت برنادوت، في ١٩٤٨/٦/١١ بموافقة اسرائيل والدول العربية. ويلاحظ ان هذه الهدنة كانت في الدرجة الأولى لمصلحة القوات الصهيونية؛ اذ منحتها فرصة للراحة وإعادة تنظيم وحداتها المنهكة، وقد وصفها احد قادة القوات الصهيونية اسحاق سديه، بأنها كانت «بمثابة الظّل من السماء بالنسبة لليهود»[٤٤]. فخلالها، بدأت تتدفق على اسرائيل الأسلحة الكثيرة التي اشترتها من الخارج، وتمّ وضع الأساس لسلاحي الجو والبحرية الاسرائيليين، الذين شاركا مشاركة فعالة في المعارك التي نشبت اثناء المراحل

الأخيرة من الحرب. وخلال هذه الهدنة ايضاً، تمكنت القيادة الاسرائيلية من توحيد القوات الصهيونية جميعها في جيش واحد باستثناء بعض الوحدات المنشقة التي كانت لا تزال تقاتل في القدس على حسابها، وتم استيعاب الكثير من المحاربين نت بين المهاجرين الجدد والمتطوعين، الذين ارسلوا الى الجبهة فور وصولهم الى اسرائيل. وكان شاغل القيادة الاسرائيلية، وضع الخطط العسكرية الملائمة لاستئناف الحرب من جديد.

وقد أدت إعادة التنظيم الشاملة هذه في الجانب الاسرائيلي كما يبدو، الى تبدل ميزان القوى العسكري، سواء فيما يتعلق بالطاقة البشرية المقاتلة او بالأسلحة والمعدات، أو حتى بالتخطيط العملياتي المنظم، لصالح اسرائيل، «وقد مكن هذا التبدل [في ميزان القوى بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية] القوات الاسرائيلية فيما بعد من تنفيذ عمليات مخططة للمرة الأولى وفق سلم افضليات، ادت الى حسم الوضع في بعض الجبهات...»(٤٥).

أما على الصعيد السياسي فقد حضر الوسيط الدولي الكونت برنادوت الى فلسطين بناءاً على القرار رقم ١٨٦ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨، بشأن «تشجيع ايجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع البلاد»(٤٦). واستغل الوسيط ايام الهدنة من أجل ايجاد أساس جديد لتسوية سياسية، فقام بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، بتقديم مشروع وساطة الى الحكومات العربية واسرائيل ملخصة كالآتي: تعتبر فلسطين وشرقي الأردن وحدة اقليمية واحدة، مكونة من دولتين تقام بينهما علاقات اقتصادية، وخدمات مشتركة ومشاريع انمائية وما شابه ذلك. وتعين الحدود بين الدولتين عن طريق المفاوضات بين الأطراف بمساعدة الوسيط وفق الخطوط التالية. يكون النقب كله في المنطقة العربية والجليل كله في المنطقة اليهودية؛ تكون القدس في المنطقة العربية مع منح حكم ذاتي للطائفة اليهودية فيها؛ وتكون حيفا ميناءاً حراً واللد مطاراً حراً؛ اما وضع يافا فيستوجب اعادة النظر(٤٧).

وقد رفضت حكومة اسرائيل المؤقتة مشروع برنادوت في ٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨، في كتاب رسمي موجّه من وزير خارجيتها الى الوسيط الدولي. وبرر الكتاب رفض اسرائيل هذا بكون اقتراحات الوسيط «تجاهلت قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ [قرار التقسيم] الذي يظل التسوية الوحيدة المقبولة دولياً لمسألة حكم فلسطين في المستقبل... وان [الوسيط] لم يأخذ بعين الاعتبار الكلي الحقائق البارزة في الموقف في فلسطين، وهي القيام الفعلي لسيادة اسرائيل داخل الاقليم الذي خصص لها بمقتضى قرار الجمعية، والتعديلات الاقليمية الأخرى التي نتجت عن فشل الهجوم الذي شنه عرب فلسطين وحكومات الدول العربية المجاورة ضد اسرائيل»(٤٨). ويدعو وزير الخارجية الاسرائيلية، في كتابه هذا، ايضاً، الى «تحسين الاحكام الاقليمية الخاصة بالدولة اليهودية، سواء بسبب الأخطار التي كشف عنها العدوان العربي او بسبب النتائج التي احرزتها اسرائيل بردها هذا الهجوم»(٤٩)، اي الاعتراف بشرعية المناطق التي احتلتها خارج حدودها وفق قرار التقسيم. كذلك رفضت اسرائيل فكرة الاتحاد الاقتصادي، ومراقبة الهجرة ووضع مدينة القدس ضمن المنطقة العربية، مذكرة بقرار

نظام تدويل المدينة كما جاء في قرار التقسيم. وبعد مرور شهر على تقديم هذا الكتاب، اي في الخامس من آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، تقدمت الحكومة الاسرائيلية بمشروع خاص الى الوسيط الدولي يدعو الى بدء المفاوضات المباشرة مع العرب حول تحقيق السلام، الأمر الذي رفضه العرب بصورة مطلقة في الرابع عشر من الشهر نفسه.

فشل الهدنة الأولى وبدء المرحلة الرابعة من الحرب

فشل الوسيط الدولي في دفع اسرائيل والعرب نحو القبول باقتراحاته، ولم يتمكّن من تمديد الهدنة لفترة شهر آخر، فتجددت المعارك في فلسطين، في التاسع من تموز (يوليو) ١٩٤٨، واستمرت عشرة ايام متتالية أي حتى التاسع عشر منه: وهو موعد بدء الهدنة الثانية في حرب ١٩٤٨. وقد تمكنت القوات الاسرائيلية، خلال هذه الفترة، من الانتقال الى مرحلة الهجوم، واحتلال المزيد من الأراضي في فلسطين، في الوقت الذي بدأت تظهر فيه بوادر التراجع من جانب الجيوش العربية على جميع الجبهات تقريباً. فمع تجدد المعارك، «تبدلت، تماماً، أهداف الأطراف المتحاربة. فبينما استعد العرب، في جميع الجبهات، للدفاع عن مكتسباتهم الاقليمية [وقد كانت جميعها تقريباً، باستثناء النقب، في المناطق العربية وفق قرار التقسيم] استعد الجيش الاسرائيلي، خلال فترة الهدنة الأولى، لصد الجيوش [العربية] الى خارج الحدود الدولية [لفلسطين]، [ولاحتلال] القدس. وعلى هذا الأساس انتقلت المبادرة من يد العرب الى اسرائيل، التي توزعت قواتها بين قوات محلية للحفاظ عن الخطوط والدفاع عنها، والى ألوية مركزية لتنفيذ عمليات الهجوم...»[٥٠]. وكان الهدف الأساسي في الخطة الاسرائيلية اثناء هذه المرحلة «ابعاد خطر الجيش الأردني عن تل - أبيب وجوارها، وتحقيق حسم سريع وشامل في المنطقة الشمالية بواسطة ضرب جيش الانقاذ الذي نشط في منطقة الناصرة - لوبيا، وابعاد الجيش السوري عن رأس الجسر الذي اقامه في [غور الأردن]»[٥١].

أُعطيت الأفضلية الأولى في الخطة الاسرائيلية، في المعارك التي تلت الهدنة الأولى، لرأس الجسر الذي اقامه الجيش الأردني في منطقة اللطرون - اللد - الرملة، بهدف فك الحصار عن القدس. وقد تمكنت القوات الاسرائيلية من تحقيق جزء اساسي من هذا الهدف في عملية «دان» (معركة اللد) التي دامت ثلاثة ايام متواصلة من ١١ حتى ١٣ تموز (يوليو) ١٩٤٨، واسفرت عن احتلال منطقة اللد التي تشمل مدينتي اللد والرملة ومطار اللد، وعن دفع خط الجبهة مع الجيش الأردني شرقاً، ومن ثم عن توسيع الطريق الفرعي المؤدي الى القدس، وفتح ممرات اخرى بديلة توصل بينها وبين الساحل. وفشلت القوات الاسرائيلية، خلال هذه المعركة، في احتلال اللطرون، الا انها تمكنت، كما ذكرنا، من حل مشكلة الطريق الموصلة الى القدس. الأمر الذي ساعدها على تعزيز قواتها هناك، وعلى نقل مركز الثقل الى جبهة أخرى.

وقد تميزت معركة اللد بالعنف والوحشية اللذين مارستهما القوات الصهيونية ضد سكان المدينة خلال احتلالها لها: مما تسبب في وقوع المئات من بينهم بين شهيد وجريح، خلال المقاومة العنيفة التي ابدوها ضد القوات الاسرائيلية المحتلة، التي سعت الى

طردهم من بيوتهم بالقوة. وقد كشف اسحاق رابين، رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق وأحد قادة البلماح في حرب ١٩٤٨، في كتاب مذكراته «بطاقة خدمة»، حقيقة طرد نحو خمسين الف عربي من سكان اللد والرملة اثناء تلك المعركة، متهماً بن – غوريون بأنه هو الذي اتخذ قرار طرد هؤلاء السكان في اجتماع تم بينهما وحضره يغئال آلون. يقول رابين: «... فقد سأل آلون بن – غوريون، في نهاية الاجتماع: ماذا يفعل بهؤلاء السكان؟... ورفع بن – غوريون يده بحركة تقول: «ابعدوهم». وتشاورت [اي رابين] مع آلون حول هذا الموضوع، ووافقت معه على انه من الضروري إبعاد هؤلاء السكان»(٥٢). ويضيف رابين قائلاً: «لم يترك سكان اللد بيوتهم بإرادتهم، ولم يكن هناك مهرب من استخدام القوة لدفعهم الى السير نحو ٢٠كم كي يصلوا الى خطوط الجيش الأردني... وواضح انه لم يكن بالامكان ابقاء هؤلاء السكان المعادين والمسلمين، لأنهم كانوا يشكلون خطراً على طرق امدادات لواء «يفتاح» الذي تقدم شرقاً»(٥٣). اما بالنسبة لسكان الرملة، فيقول رابين انهم «تعلموا الدرس، ووافقت زعامتهم على الاخلاء طوعاً، بشرط ان يتم الأمر بواسطة السيارات. وقد نقلتهم سيارات الاوتوبيس حتى اللطرون، ومن هناك جرى اخلاؤهم من قبل الجيش الأردني»(٥٤). والجدير بالذكر، انه في كتاب «تاريخ حرب ١٩٤٨» الصادر عن الجيش الاسرائيلي، نجد وصفاً كاملاً للمقاومة التي أبداها سكان اللد في وجه المحتلين، وتبريراً زائفاً لقضية طردهم بعد احتلال مدينتهم. ويتمثل هذا التبرير في القول ان السكان خشيوا من عمليات انتقامية ضدهم بسبب خرقهم لشروط الاستسلام اثناء المعركة(٥٥). ومهما يكن من أمر، فإن معركة اللد، وعملية طرد سكانها، لم تكن حادثة شاذة ارتكبتها القوات الاسرائيلية في حرب ١٩٤٨ ضد سكان فلسطين، بل كانت حادثة «عادية» ومثالاً نموذجياً للأسلوب الذي اتبعته هذه القوات في طرد سكان المدن والقرى الفلسطينية من المناطق التي تمكنت من احتلالها خلال تلك الحرب.

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه معركة اللد، كانت قوات جيش الانقاذ تخوض معركة عنيفة ضد القوات الاسرائيلية في منطقة الجليل الغربي، حول قرية شجرة. وقد استطاعت اسرائيل تجميع قواتها في منطقة الخليل الأسفل، لتنفيذ عملية احتلال شاملة لهذه المنطقة (عملية «دكيل»). وقد بدأت هذه العملية في الثامن من تموز (يوليو) ١٩٤٨ وانتهت في السادس عشر منه واسفرت عن احتلال الناصرة وشفاعمرو وصفورية وقرى كثيرة اخرى، مما اضطر جيش الانقاذ الى الانسحاب الى مركز الجليل الأعلى، الذي أصبح بمثابة جيب تحاصره القوات الاسرائيلية من ثلاث جهات: من الجنوب بعد احتلال منطقة الناصرة؛ ومن الشرق بعد احتلال المنطقة الممتدة من عكا حتى الحدود الشمالية؛ ومن الغرب بعد احتلال صفد. ويلاحظ ان نتائج هذه المعركة حسمت الوضع في الجليل لصالح اسرائيل، خصوصاً وان المناطق التي احتلتها امتدت حتى الحدود الشمالية مع لبنان، في الوقت الذي لم تتمكن فيه القوات السورية واللبنانية من إحراز مزيد من التقدم على خطوطها، التي تواجدت فيها في المرحلة الأولى من المعارك(٥٦).

أما في المنطقة الجنوبية، فلم تنجح عمليات القوات الاسرائيلية في فك الحصار الذي فرضه الجيش المصري على المستوطنات اليهودية في النقب، خصوصاً مستوطنة نجفة

الواقعة غربي المجدل. ففي المعركة التي دارت خلال الفترة الممتدة من ١٦ حتى ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨، استطاعت القوات الاسرائيلية شق الحصار بصورة جزئية عنها، بعد احتلال موقعي حتا وكرتيا، إلا أن القوات المصرية استعادت السيطرة على الطريق المؤدي الى هذين الموقعين، فأحكمت الحصار على النقب، وتمكّنت من عزله تماماً عن المنطقة الوسطى(٥٧).

الهدنة الثانية وتقرير برنادوت الى الأمم المتحدة

بدأت الهدنة الثانية في حرب ١٩٤٨، بتاريخ ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٨، بناء على قرار مجلس الأمن «رقم ٥٤» الصادر في ١٥ تموز (يوليو) من السنة نفسها، الذي فرض على الفرقاء المتحاربين في فلسطين وقف العمل العسكري بشكل كامل، الى حين ايجاد حل سلمي للقضية، مع التهديد بفرض عقوبات على الفريق المخالف. ودعا القرار ايضاً الوسيط الدولي لمواصلة جهوده في فلسطين وفق القرار السابق الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٩ بخصوص تعيينه وتمديد مهماته' وحث الفرقاء على الاستمرار في محادثاتهم معه «بروح التوفيق والتنازل المتبادل لتسوية جميع النقاط المختلف بشأنها سلمياً»(٥٨).

لم تكن الحكومة الاسرائيلية المؤقتة راضية عن جهود الوسيط الدولي وأفكاره، وقد ظهر ذلك واضحاً في ردها على مشروعه الثاني الذي قدمه على شكل تقرير الى السكرتير العام للأمم المتحدة، بعد شهرين من بدء الهدنة الثانية بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٦، والذي تضمن بعض التعديلات الاضافية على الحدود، مقارنة مع توصياته السابقة، التي أعلنها في حزيران من تلك السنة، أي خلال الهدنة الأولى. فقد اقترح برنادوت، في تقريره الجديد، ضم النقب الى المنطقة العربية، بحيث تمر الحدود فوق المجدل والفالوجة اللتين ستكونان في المنطقة العربية؛ ومن هناك تمتد الحدود شمالاً حتى اللد والرملة اللتين ينبغي ضمهما الى المنطقة العربية أيضاً. اما الجليل، فيضم كله الى اسرائيل؛ ويُعلن عن حيفا، خصوصاً منطقة معامل التكرير فيها وعن مطار اللد ميناءين حرين. ويتم تدويل القدس (في توصياته الأولى ايد ضم القدس الى المنطقة العربية) مع منح الحكم الذاتي لكل من السكان العرب واليهود فيها. اما مصير المناطق العربية في فلسطين فتقرره الدول العربية بعد اخذ رأي السكان العرب في هذه المناطق. ومن جهة، اوصى برنادوت بضم هذه المناطق الى شرقي الأردن، «بسبب العلاقات التاريخية بينها وبين فلسطين»، على حد قوله. كذلك أوصى بضمان حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم، اذ كانوا راغبين بذلك، دون اية قيود(٥٩).

أثارت مقترحات برنادوت هذه إستياءاً شديداً لدى الاسرائيليين، فقامت مجموعة من منظمة ليمي باغتياله في القدس غداة تقديمه تقريرة المذكور الى الأمم المتحدة، في السابع عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨.

بالرغم من اغتيال برنادوت، الذي يبدو انه كان يعمل تحت تأثير بريطاني في الأساس، كما يتضح من تبنيه فكرة ضم المناطق العربية الى شرقي الأردن، فان القيادة

الاسرائيلية لم تهدأ أو تغفل عن مضمون مقترحاته، خصوصاً فيما يتعلق بمسألتي عودة اللاجئين وضم النقب الى المناطق العربية. فبالنسبة للمسألة الأولى، اي حق اللاجئين في العودة، فقد حددت الحكومة الاسرائيلية موقفها من هذا الأمر في وقت سابق، وذلك اثناء ردها على الاقتراح الخاص الذي تسملته من الوسيط الدولي بهذا الشأن. ففي الكتاب الموجه من وزير خارجية حكومة اسرائيل المؤقتة الى الوسيط، بتاريخ اول آب (اغسطس) ١٩٤٨، جاء ان اسرائيل لا تستطيع قبول عودة اللاجئين الى المناطق الخاضعة لسلطتها، «لاعتبارات أساسية ماسة بأمنها مباشرة نتيجة للحرب الحالية، ومتصلة باستقرار الأوضاع بعد عقد الصلح مستقبلاً... وإن أي اجراء يتخذ لعودة هؤلاء اللاجئين الى بلادهم لمجرد اعتبارات انسانية من غير مراعاة الاعتبارات العسكرية والاقتصادية، يعتبر خطأ ولا يحقق الغرض المقصود منه، ويؤدي الى زيادة الاضطرابات الحالية سوءاً...»(٦٠).

فمن الناحية العسكرية، تدعي اسرائيل «ان عودة العديد من آلاف العرب المشردين اليها، اثناء الهدنة الثانية، من شأنه ان يؤثر تأثيراً خطيراً على حقوقها ومركزها، ويؤدي الى تخفيف الكثير من العبء الواقع على الدول [العربية] بسبب مشكلة اللاجئين. وفضلاً عن ذلك فهذه العودة تكون عائقاً خطيراً في وجه المجهود الحربي واستعداد اسرائيل للحرب». أما من الناحية السياسية، فتخالف اسرائيل، في كتابها المذكور، رأي الوسيط الدولي الذي يعتبر أن مشكلة اللاجئين اصبحت من الأسباب الرئيسية للنزاع، مدعية ان «السبب الرئيسي... يرجع الى رفض الجامعة العربية الاعتراف باسرائيل اعترافاً قانونياً وواقعياً، وما الهجرة الشاملة للعرب والآلام التي تعرضوا لها الا نتيجة لهذا السبب». كذلك، تطرح اسرائيل «الاعتبار الاقتصادي» في كتابها، مدعية ان «عودة اللاجئين ستثير مشكلة اقتصادية يستعصي حلها. والصعوبات الخاصة حول تهيئة مساكن وايجاد اماكن عمل لهم يعتاشون منها، لا يمكن التغلب عليها تقريباً». اما حل هذه المشكلة في نظرها، فسيتحقق» عندما تكون الدول العربية مستعدة لعقد معاهدة صلح معها... وبعد اعتبار [مشكلة اللاجئين] احد عناصر التسوية العامة، مع مراعاة طلب [اسرائيل] الخاص بتعويضها على الأضرار التي اصابتها نتيجة الحرب»(٦١).

وقد اتخذت اسرائيل هذا الموقف التعسفي الرافض لحق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم، في وقت مبكر جداً لم يكن فيه مصير الحرب او حتى نتائجها النهائية معروفين بعد. وانطلاقاً من هذا الموقف، تجاهلت، فيما بعد، القرارات الدولية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في العودة.

المطالبة بضم النقب الى اسرائيل كانت توصية برنادوت حول وجوب ضم صحراء النقب الى العرب، من اكثر التوصيات التي أثارت قلق اسرائيل. فقد بذل الزعماء الصهيونيون، جهوداً كبيرة، قبيل صدور قرار التقسيم، للتأثير على الدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة، ودفعها للموافقة على ضم منطقة النقب الى الدولة اليهودية في هذا القرار. على أي حال، لم تكن مخالفة مضمون قرار التقسيم هي التي أثارت استياء

زعماء اسرائيل - إذ ان لهم الأسبقية في هذا الشأن، بعد احتلالهم مناطق واسعة في فلسطين تخص العرب وفق هذا القرار - وانما كان السبب في ذلك اصرارهم على ضم النقب الى اسرائيل لكونه منطقة واسعة تصلح لتنفيذ مشاريع اقتصادية واستيطانية كبيرة، وتوفر مجالاً وافياً واسعاً لها. وقد وصلت القيادة الاسرائيلية الى استنتاج مفاده ان توصية برنادوت بخصوص النقب، ارتكزت بمدى كبير، الى الواقع العسكري في هذه المنطقة لكونه منطقة معزولة ومحاصرة من قبل الجيش المصري. ولذلك بدأت تخطط لتغيير هذا الواقع، كمنطلق لإفشال توصية برنادوت وتغييرها لصالح اسرائيل.

وضعت القيادة العسكرية الاسرائيلية خططاً مفصّلة لاقتحام النقب واحتلاله، بعد ان استكملت تنظيم قواتها عدداً وعدة خلال الهدنة الثانية التي دامت حوالي ثلاثة اشهر متتالية. فقد تمكنت اسرائيل، خلال هذه الهدنة، من حشد قوات كبيرة بلغت، وفق المصادر الاسرائيلية، حوالي ٩٩ الف جندي، مقابل سبعين الفاً بلغها عدد الجيوش العربية مجتمعة[٦٢]. ويبدو ان المسألة الوحيدة التي كانت تثير قلق القيادة الاسرائيلية فيما يتعلق بمواجهة الجيش المصري في النقب، هي رد فعل باقي الجيوش العربية في حال تجدد المعارك. إلا ان تصرف قيادات هذه الجيوش، خلال المعارك السابقة، والتناقض القائم فيما بينها بسبب المصالح المتناقضة، شجع القيادة الاسرائيلية على بدء تنفيذ خططها العسكرية في النقب، دون الخوف من اشتعال الجبهات الأخرى. وهذا ما حدث فعلاً، فباستثناء نشاط جيش الانقاذ ضد بعض المستوطنات اليهودية في الجليل الأعلى، فإن باقي الجيوش العربية لم تحرك ساكناً خلال معارك النقب الأخيرة، مما دفع بالجيش الاسرائيلي الى توجيه الجزء الأكبر من قواته الى تلك المعارك.

بدأت اسرائيل تنفيذ خطتها لاحتلال النقب في الخامس عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، متذرعة بتعرض القوات المصرية لاحدى قوافلها المتوجهة الى المنطقة. وكان هدفها في العملية الأولى (عملية يوئاف) عزل القوات المصرية في قطاع مجدل - بيت جبرين، بواسطة دق اسافين في عمق النقب باتجاه شاطىء البحر؛ ثم تدمير القوات المصرية الأخرى في الفالوجة، وفتح محور اساسي الى داخل النقب.

تمكنت القوات الاسرائيلية، في هذه العملية، من قطع طريق الشاطىء في مؤخرة الجيش المصري: الأمر الذي دفع بالقوات المصرية الى الانسحاب من اسدود وحتى مشارف غزة، فسيطر الاسرائيليون على اسدود ونيتسنيم والمجدل وياد - مردخاي. كذلك استطاع هؤلاء اقتحام قطاع مجدل - بيت - جبرين، وعزل القوات المصرية في الفالوجة؛ واخيراً احتلال بئر السبع في العشرين من تشرين الأول (اكتوبر)، بعدما تمكنت القوات الاسرائيلية من شق طريق نحو النقب. بعد هذه المعركة اصبح تمركز الجيش المصري في قطاع غزة - رفح، وعلى طول امتداد الطريق الصحراوي عوجة - بير عسلوج، وفي جيب الفالوجة[٦٣].

انتظرت القيادة الاسرائيلية ثلاثة ايام بعد بدء معارك النقب، كي تطمئن الى عدم تحرك الجيوش العربية، وبدأت معركة اخرى ضد القوات المصرية المتمركزة جنوبي

الطريق الفرعي المؤدي الى القدس وفي جبل الخليل، بهدف توسيع الطريق الفرعي الموصل الى القدس، وإلهاء القوات المصرية هناك وتحييدها كي لا تتدخل في المعارك الدائرة في النقب؛ ثم السيطرة على جبل الخليل مع الحرص على عدم جر الجيش الأردني الى المعركة. وقد تمكنت القوات الاسرائيلية، في هذه العملية، من احتلال المنطقة الواقعة جنوبي خط سكة الحديد المؤدي الى القدس، من بيت شيمشن شرقاً حتى قرية حوسان، وجنوباً حتى بيت - جبرين. وحسب رواية يغئال آلون، قامت القوات الاسرائيلية، خلال هذه العملية، «بمعاقبة» قرى عربية كثيرة اتهمتها بالتعرض لمستوطنات غوش عتسيون اثناء استسلامها، والمشاركة في التصدي للقافلة التي قتل فيها ٣٥ يهودياً كانوا متوجهين الى غوش عتسيون. وتمثل «العقاب»، وفق الطريقة الصهيونية «النموذجية»، بطرد سكان هذه القرى بعد احتلالها، على غرار ما حدث مع سكان قرية بيت نطيف «الذين لم يتوفر لهم الوقت الكافي لنقل حاجاتهم معهم»[٦٤].

بعد توقف المعركة في النقب، بناء على امر صادر عن الأمم المتحدة، بدأت القيادة الاسرائيلية تخطط لاحتلال المنطقة الوسطى من الجليل الأعلى، التي كان جيش الانقاذ مرابطاً فيها. وقد تذرعت اسرائيل بإعلان قيادة هذا الجيش عدم قبولها لاتفاق الهدنة القائم، فجمعت قواتها وبدأت تنفيذ عملية واسعة استغرقت ثلاثة ايام من ٢٩ الى ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨ (عملية حيرام) وكان الهدف منها تدمير قوات جيش الانقاذ في تلك المنطقة واحتلالها، واقامة خط دفاع ثابت على امتداد الحدود الشمالية لفلسطين.

وكانت هذه المعركة من اعنف المعارك التي دارت في الجليل خلال حرب ١٩٤٨، خصوصاً في منطقة الجبش - سعسع، وأسفرت عن احتلال المنطقة كلها وعن انسحاب جيش الانقاذ الى ما وراء الحدود الدولية، وبذلك اصبح الجليل كله في قبضة اسرائيل، اضافة الى احتلال اربع عشرة قرية لبنانية قريبة من الحدود[٦٥] لم تنسحب اسرائيل منها الا بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع لبنان.

بالرغم من هدوء المعركة الأولى في النقب بناء على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، فإن اسرائيل لم توقف مخططها الرامي الى تصفية الجيش المصري في تلك المنطقة واحتلالها كلياً. وقد استغلت اسرائيل مسألتين في سعيها نحو احتلال النقب، أولاهما تتمثل بعدم اذعان الدول العربية، في البداية، لقرار مجلس الأمن رقم ٦٢ الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، والقاضي بإقامة هدنة في جميع انحاء فلسطين[٦٦]. وثانيهما تتمثل بأن الدول الكبرى، بالرغم من اعترافها بحقيقة قيام اسرائيل، فانها لم تكن تعترف بعد بحدودها، على أساس ان تطورات الحرب ألغت او جمدت اعترافها بحدود التقسيم في الماضي. لذلك سعت اسرائيل من وراء استمرار مخططها في النقب، الى تحقيق هدفين سياسيين:

الأول: ابعاد خطر عزل النقب عنها بطريق التسوية السياسية بواسطة احياء خطة برنادوت.

ثانياً: حمل مصر على البدء حالاً بمفاوضات حول اتفاق هدنة مع اسرائيل، على

افتراض انه في اعقابها، بصفتها اكبر الدول العربية واغناها، تسير البلدان الشقيقة الأخرى[٦٧].

وعشية بدء هجوم القوات الاسرائيلية الثاني في النقب (عملية حوريف) بتاريخ ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، أعلنت حكومة اسرائيل للأمم المتحدة انها تعتبر نفسها حرة في العمل ضد القوات المصرية، بسبب رفض مصر البدء بالمفاوضات حول الهدنة، خلافاً لقرار مجلس الأمن[٦٨]. ورغم رفض مجلس الأمن لهذا الاعلان، فقد بدأ الهجوم الاسرائيلي بقيادة يغئال ألون، وبمشاركة خمسة ألوية، بينها ثلاثة ألوية استقدمت من شمال فلسطين، ولواء آخر استقدم من المنطقة الوسطى وحسب ما تعترف به المصادر الاسرائيلية فان «المبادرة الاستراتيجية، وتركيز القوى في الجنوب، قد توافرا بسبب عدم التعاون بين الجيوش العربية»[٦٩].

وقد نُفِّذ الهجوم الاسرائيلي على مرحلتين. المرحلة الأولى كان الهدف منها القضاء على الذراع الشرقي للجيش المصري (في محور بير عسلوج – عوجا الحفير – ابو عجيلة)، من خلال عزل الذراع الغربي (في محور غزة – رفح – العريش)، والهائه بواسطة عمليات تمويهية، ثم تصفية جيب الفالوجة. وخلال هذه المرحلة فشل الاسرائيليون في تصفية الجيب في الفالوجة، بينما نجحوا تقريباً، بصورة كاملة، في تحقيق الأهداف الأخرى. وفي المرحلة الثانية من الهجوم كان هدفهم ضرب الجيش المصري في قطاع الشاطىء بين رفح وبيت حنون، الا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق هذا الهدف، فاكتفوا بمحاصرة القوات المصرية في تلك المنطقة.

وقد أدى تدخل الأمم المتحدة، بواسطة قرار صادر عن مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ يدعو الى وقف اطلاق النار فوراً وانسحاب القوات الاسرائيلية الى مواقعها قبل بدء الهجوم، ومن ثم تدخل بريطانيا السياسي وتهديدها بالتدخل العسكري، بمؤازرة من الولايات المتحدة، الى فشل تحقيق أهداف الهجوم الاسرائيلي كاملة، وإلى انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة سيناء ومشارف رفح. بالرغم من ذلك، فإن اسرائيل، إثر هذا الهجوم، حققت نتيجة سياسية هامة لصالحها، تمثلت في «الزام» مصر على البدء بمفاوضات معها من أجل انهاء الحرب. وقد اسفرت هذه المفاوضات عن تحقيق اتفاق هدنة بين الجانبين وقع في رودوس في ١٩٤٩/٢/٢٤، وبوجبه اخلي جيب الفالوجة، وضم النقب كله الى اسرائيل باستثناء قطاع غزة من رفح وحتى شمال بيت حنون. ومع تحقيق اتفاق الهدنة مع مصر، بدأت المفاوضات بين اسرائيل والدول العربية الأخرى، باستثناء العراق الذي رفض ذلك، لتحقيق اتفاقات مماثلة معها.

اتفاقات الهدنة: اتضح لإسرائيل، خلال مفاوضات الهدنة مع الأردن، التي كانت تجري نظرياً في رودوس، وعملياً في القدس وقصر الملك عبد الله في الشونة، ان الأردنيين يطالبون بضم منطقة النقب الجنوبية(*) التي تنازلت مصر عنها في اتفاق الهدنة مع

---

* والمنطقةالمذكورة تأخذ على شكل مثلث من الصحراء يفصل بين الأردن ومصر، ضلعاه العربة وحدود الانتداب بين النقب وسيناء، ورأسه في ايلات.

اسرائيل لهم. وكان هدف اسرائيل السيطرة على هذه المنطقة التي تعتبر جزءاً من النقب بهدف «دق اسفين بين مصر والأردن». وتمكنوا من تحقيق هذا الهدف بواسطة الهجوم العسكري في هذه المنطقة، الذي بدأ في الخامس من آذار (مارس) ١٩٤٨ وانتهت في العاشر منه؛ حيث تمكنوا، خلاله، من الزحف باتجاه ام الرشداش (ايلات) والوصول اليها واحتلالها دون قتال، بعد انسحاب قوات الجيش الأردني من المنطقة بناء على أوامر صادرة عن قيادتها البريطانية في عمان(٧٠).

بعد هذا الهجوم، وافق الأردن في مفاوضات الهدنة مع اسرائيل، على الاعتراف بسيطرة اسرائيل على منطقة جنوب النقب. وبقيت المشكلة العالقة، في تلك المفاوضات، هي كيف تُسوّي الحدود في منطقة المثلث؛ حيث ترابط القوات العراقية التي اعلنت عن نيتها الانسحاب من مواقعها. وقد طالب الأردن بأن تتسلم قواته تلك المنطقة، إلا ان اسرائيل اشترطت لموافقتها على ذلك، إزاحة خط المواقع العسكرية شرقاً وفتح وادي عارة وطريق الخضيرة – العفولة، وتمكين خط سكة الحديد الى القدس من السير، مقابل انسحابها من بعض المناطق التي احتلتها، خلال الحرب، في المنحدرات الغربية والجنوبية لجبال الخليل. واتفق الجانبان اتفاقاً مبدئياً فقط، حول موضوعات اخرى منها حرية المرور في طريق القدس – بيت لحم، وطريق اللطرون – باب الواد، والى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا على جبل المكبر، والى الأماكن المقدسة. إلا ان اللجنة الخاصة، التي كان من المفروض ان تدوِّن التفاصيل حول هذه الموضوعات، لم تنفذ عملها ابداً. وقد وقع اتفاق الهدنة بين اسرائيل والأردن في ١٩٤٩/٤/٣ في رودوس، وبموجبه دخلت القوات الاسرائيلية الى قرى ام الفحم، عارة، عرعرة، باقة الغربية (في منطقة وادي عارة)، الطيرة، جلجولية، الطيبة، قلنسوة (في جوار طولكرم)، كفر قاسم (قرب بيتح تكفا)، بيت صفافا، تبير، القبو والولجة جنوب خط سكة الحديد في منطقة القدس. اضافة الى ذلك اصبحت اسرائيل تسيطر على طول خط سكة الحديد الممتد من الشاطىء وحتى القدس، مقابل ذلك انسحبت من جوار الضاهرية الواقعة على الطريق بين بئر السبع والخليل.

والجدير بالذكر، انه بعد توقيع اتفاقات الهدنة بين اسرائيل والأردن، استمرت المحادثات بين زعماء اسرائيل وبين الملك عبد الله، خصوصاً في الفترة الواقعة بين تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٤٩ واذار (مارس) ١٩٥٠، من أجل عقد معاهدة سلام كاملة بين الجانبين.

إضافة الى اتفاقي الهدنة اللذين وقعتهما اسرائيل مع كل من مصر والأردن، وقعت اتفاقين آخرين مع لبنان في ١٩٤٩/٢/٢٣، ومع سوريا في ١٩٤٩/٧/٢٠. وبموجب الاتفاق مع لبنان انسحبت اسرائيل من القرى اللبنانية التي احتلتها خلال المعارك الأخيرة في الجليل، وتمَّ تعيين خط الحدود الدولية (خط الانتداب) بين فلسطين ولبنان، كحدود هدنة بين الطرفين.

وكان اتفاق الهدنة مع سوريا آخر اتفاق وقعته اسرائيل مع الدول العربية بعد حرب ١٩٤٨، وقد استغرقت المفاوضات حوله نحو ثلاثة اشهر واصطدمت بصعوبات

فائقة – على حد قول الاسرائيليين – نظراً لحقيقة مؤداها «بأن الجيش السوري كان الوحيد من بين الجيوش العربية [التي دخلت الى فلسطين] الذي احتل ونجح في الاحتفاظ برأس جسر [في غور الأردن] في المنطقة الاسرائيلية حتى الهدنة الثانية. ورغم عدم كبر مساحة هذه المنطقة، الا ان اهميتها العسكرية والاقتصادية كانت كبيرة. ففي بداية المفاوضات، اصر السوريون على حقهم في مواصلة الاحتفاظ بهذه المنطقة دون شروط. بعد ذلك وافقوا على الانسحاب الى خط الأردن وليس حتى الحدود الدولية الواقعة في طرفه الشرقي»(٧١) أخيراً وافقت سوريا على تجريد المنطقة من السلاح بشرط ان يسري ذلك ايضاً على موقعي دردرة شرقي الحولة، وعين غيف شرقي بحيرة طبريا، وهو ما تَمَّ فعلاً.

تجاهل الفلسطينيين في اتفاقات الهدنة

استطاعت اسرائيل تطبيق سياسة التجاهل تجاه الفلسطينيين، في المفاوضات التي اجرتها مع البلدان العربية قبيل توقيع اتفاقات الهدنة. فقد رفضت تماماً، خلال هذه المفاوضات، البحث في قضية اللاجئين وحقهم في العودة، قاصرة موافقتها، في هذا المجال، على تعيين محطات على الحدود لاعادة جمع شمل العائلات. فخلال المفاوضات مع سوريا مثلاً، طالب الوفد السوري بإعادة لاجئي سمخ، وحسب قول وزير الخارجية الاسرائيلي موشي شاريت، أيَّد وفد الأمم المتحدة هذا المطلب، «إلا ان موقف [الوفد الاسرائيلي] تمثل برفض البحث في مسألة اعادة اللاجئين طالما لم يجر التفاوض حول حلف سلام»(٧٢).

ونتيجة لهذا الموقف، خلت اتفاقات الهدنة، من اي ذكر لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفي الممتلكات، واقتصر مضمونها على تعيين حدود وقف اطلاق النار بين اسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان. والجدير بالذكر، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية المؤقتة دافيد بن – غوريون، وصف، في حينه، مضمون هذه الاتفاقات بقوله، انها «لا تحدد شيئاً من الناحية السياسية والاقليمية وليست سوى اتفاقات عسكرية، تحدد الخطوط التي يمكن لجيش كل طرف من الأطراف التحرك ضمنها، ثم حجم القوات التي يمكن ان تتحرك في مناطق معينة ونوعيتها. كذلك فإن هذه الاتفاقات لا تتضمن شيئاً يمسّ حقوق اي طرف من الأطراف ومطالبه ومصالحه، لأن هذه الأمور تتعلق بمفاوضات خاصة، اي المفاوضات حول السلام»(٧٣). رغم ذلك، اعتبر بن – غوريون ان هذه الاتفاقات تشكل خطوة نحو تحقيق السلام والاستقرار مع البلدان العربية المجاورة، ونحو تقوية مركز اسرائيل في جزء من العالم، خصوصاً في العالم الاسلامي. فاعتراف تركيا المبكر باسرائيل، في ذلك الوقت كان، حسب رأي بن – غوريون نتيجة الثغرة الأولى التي احدثتها اتفاقات الهدنة في العالم الاسلامي(٧٤).

على اي حال، فإن ما يعنينا، هنا، من نتائج اتفاقات الهدنة المذكورة، هو ان اسرائيل تمكنت، بواسطتها، من تثبيت سياسة التجاهل تجاه الفلسطينيين، اضافة الى تثبيت الوضع العسكري على الحدود ، اي تثبيت مكاسبها العسكرية الاقليمية التي احرزتها في حرب ١٩٤٨، دون الحاجة الى التنازل عن المكاسب الديموغرافية ، التي

حققتها بواسطة طرد الفلسطينيين من وطنهم. وقد نجحت في ذلك مستغلة سلبيات الوضع العربي التي برزت خلال الحرب وبعدها.

خاتمة

لقد أدت النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني في حرب ١٩٤٨، الى تشريد نحو مليون فلسطيني، وتحولهم الى لاجئين في الدول العربية المجاورة؛ حيث لم يبق في المناطق الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي سوى ١١٧ الفاً فقط، جـزء منهم لاجئون من قرى ومدن مختلفة، انتقلوا، بعد اجلائهم عنها، الى أماكن محتلة اخرى داخل فلسطين.

وقد خلَّف اللاجئون الفلسطينيون وراءهم املاكاً وأراضي شاسعة قدّرت إحدى لجان الأمم المتحدة مساحتها بما يزيد عن اربعة ملايين دونم[٧٥]، عدا النقب، الذي تقدر مساحته بـ ١٢ مليون دونم. وحسب ما جاء في كتاب الحكومة الاسرائيلية السنوي لسنة ١٩٥٨، بلغ عدد القرى والمدن العربية التي هجرها سكانها بشكل كامل او جزئي، حوالي ٣٥٠ قرية ومدينة، من بين ٤٥٠ كانت قائمة في المناطق التي احتلتها اسرائيل في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨[٧٦]. وقد قامت السلطات الاسرائيلية، فيما بعد، بعملية مسح لأراضي هذه القرى حتى تلاشى من فوقها كل أثر، لأن وجودها، حسب ما اعلنه رئيس وزراء اسرائيل في اواخر الستينات ليفي اشكول، «يتعارض مع سياسة التنمية واحياء الخراب التي تسير عليها كل دولة»[٧٧]. وبناء على «سياسة التنمية» هذه، تم هدم جزء كبيـر من القرى والمدن المهجورة بعد تسليم اراضيها للمستوطنين اليهود لاستغلالها. اما القرى والمدن غير المهدمة، فقد استغلت في اسكان المهاجرين اليهود الذين تدفقوا على اسرائيل بعد قيامها.

لقد تمكنت اسرائيل من تحقيق نصرها في حرب ١٩٤٨ وإقامة دولتها على انقاض الشعب الفلسطيني ومناطقه، فضمت اليها مناطق عديدة لم تكن مخصصة لها وفق قرار التقسيم، بحيث اصبحت مساحتها بعد الحرب ٢٠,٦٠٠ كيلو متر مربع مقابل ١٥,٨٥٠ كيلومتر مربع مُنحت لها وفق ذلك القرار: اي حوالي ٨٠٪ من مساحة فلسطين ايام الانتداب.

وفي الوقت الذي بدأ الشعب الفلسطيني فيه، بعد حرب ١٩٤٨، يناضل من اجل العودة الى وطنه نشطت اسرائيل في ترسيخ وجودها على جميع الأصعـدة، عسكريـا واقتصادياً واجتماعياً، ضاربة عرض الحائط بجميع المشاريع والتوصيات الدولية حول قضية فلسطين ارضاً وشعباً.

---

(١) دافيد دايان، **بيطمون للوشالوم** (أمن دون سـلام)، رمـات غـان، مسادة، ١٩٦٨، ص١٨، (بالعبرية).

(٢) يهودا سلوتسكي (رئيس التحرير)، **سيفـر تولدوت ههاغناه** (كتاب تاريخ الهاغنـاه)، تل. أبيب، عام عوفيد، ١٩٧٢، الكتاب الثالث، الجزء

الثاني، ص٩٩٣. (بالعبرية)

(٣) يهودا فالخ، **أطلس كرتا لتولدوت ايرتيس يسرائيل- مريشيث هتيثغوت مغاد كوم همديناه**، (أطلس كرتا لتاريخ أرض اسرائيل - من بداية الاستيطان وحتى قيام الدولة)، القدس، كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٢، ص١٠٧. (بالعبرية).

(٤) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣٦٨

(٥) General Nuri Al-said, Arab Independence and Unity, p 11, 12,

نقلاً عن دكتور شامير و. ف. لورتس، **مكورت لتولدوت همزراح بعيت همدشاه** (مصادر لتاريخ الشرق الأوسط في الفترة المعاصرة)، جامعة تل - أبيب الجزء الثاني، ص٨٣ - ٨٥

(٦) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣٧٢

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٥٤٣.

(٨) **المصدر نفسه**، ص١٣٨٣

(٩) **المصدر نفسه**،ص١٣٨٠

(١٠) **المصدر نفسه**، ص١٣٩٨.

(١١) دايان، **مصدر سبق ذكره**، ص٣١

(١٢) نص «الخطة ب» في يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٩٧

(١٣) **المصدر نفسه**

(١٤) **المصدر نفسه**، ص١٩٣٩، والجزء الثاني، ص١٢٥٣

(١٥) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص١٢٥٤

(١٦) انظر خطة يهوشواع كما جاءت في مقالة مئير بعيل، «مملمماه زعيراه للمماه سديراه» (من الحرب الصغيرة إلى الحرب النظامية)، معرخوت، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص١٧.

(١٧) توجيهات دافيد بن - غوريون الى افرايم بن- ارتسي، أرشيف تاريخ الهاغناه، نقلاً عن مئير بعيل، **مصدر سبق ذكره**، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص١٠

(١٨) نص وثيقة «الخطة ب» في يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٩٥٥، ١٩٥٦.

(١٩) **المصدر نفسه**

(٢٠) **المصدر نفسه**

(٢١) بعيل، **مصدر سبق ذكره**، ص١١، ١٢.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه**

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص١٣، ١٤

(٢٦) **المصدر نفسه**

(٢٧) يهودا سلوتسكي، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**،ص١٥٧٢

(٢٨) بعيل، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤، ١٥

(٢٩) **المصدر نفسه**

(٣٠) **المصدر نفسه**.

(٣١) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص١٣٧٩

(٣٢) نشر التقرير في «**يديعوت احرونوت**» ١٩٧٢/٤/٤.

(٣٣) **المصدر نفسه**

(٣٤) يغئال ألون، **معرخوت هبلماح**، (معارك البلماح)، تل - أبيب هكيبوتس همؤوحاد، ١٩٦٥، ص٢٢١، (بالعبرية).

(٣٥) يهودا سلوتسكي، **مصدر سبق ذكره** الجزء الثاني، ص١٥٦٢ - ١٥٦٤

(٣٦) آلون، **مصدر سبق ذكره**،ص٢٢١

(٣٧) عبد الله التل (مذكرات) **كارثة فلسطين**، القاهرة، دار القلم، ١٩٥٩، الجزء الأول، ص٨٠ـ ٨١

(٣٨) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧، ترجمة عن غلوب باشا، **جندي مع العرب**، ص ٦٢ - ٦٣

(٣٩) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**،ص٢٣٢

(٤٠) يهودا فامخ، **أطلس كرتا لتولدوت ايرتس يسرائيل-شنيم ريشونون** (أطلس كرتا لتاريخ أرض اسرائيل - السنوات الاولى)، القدس، كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص١٣، (بالعبرية)

(٤١) **المصدر نفسه**، ص١٢

(٤٢) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩٠

(٤٣) انظر وصفاً كاملاً لهذه المعارك في كتاب **تولدوت ملميت هكوميميوت** (تاريخ مهب الاستقلال)، تل - أبيب، معرخوت، ١٩٦٨، ص١٦٣ - ٢٢٩، (بالعبرية).

(٤٤) د. دايان، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠

(٤٥) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**،

ص٣٩.
(٤٦) **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، ١٩٤٧ - ١٩٧٢**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ومركز الوثائق والدراسات - أبو ظبي، بيروت ١٩٧٣، ص١٣ - ١٤
(٤٧) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٨.
(٤٨) **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠، الادارة العامة لشؤون فلسطين، الجامعة العربية، القاهرة ١٩٧٤، ص٢٤٣
(٤٩) **المصدر نفسه**.
(٥٠) د. دايان، **مصدر سبق ذكره**، ص. ٤ - ٤١
(٥١) **المصدر نفسه**
(٥٢) **هارتس** ، ٢٥/١٠/١٩٧٩.
(٥٣) **المصدر نفسه**.
(٥٤) **المصدر نفسه**
(٥٥) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٥٨، ٢٥٩.
(٥٦) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠.
(٥٧) **المصدر نفسه**، ص٤٦
(٥٨) قرارات الامم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٢، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٦.
(٥٩) شموئيل اتينجر، **تولدوت يسرائيل بعيت همدشاه**، (تاريخ اليهود في الزمن المعاصر)، تل-ابيب-دافير، ١٩٦٩، المجلد الثالث، ص٢٣٨ (بالعبرية).
(٦٠) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٤٩
(٦١) **المصدر نفسه**
(٦٢) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤.
(٦٣) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٩٥ - ٣١٢.
(٦٤) **المصدر نفسه**.
(٦٥) ي. فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٠.
(٦٦) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، ١٩٤٧ - ١٩٧٢، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٨
(٦٧) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤١
(٦٨) **المصدر نفسه**، ص٣٥٧.
(٦٩) ي فالخ، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢
(٧٠) عبد الله التل، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧٥
(٧١) تاريخ حرب الاستقلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٧٠
(٧٢) من بيان وزير الخارجية الاسرائيلي موشي شاريت حول اتفاق الهدنة مع سوريا، **محاضر الكنسيت**، ٢٠/٧/١٩٤٩، ص١٠٩٧
(٧٣) بيان رئيس الحكومة الاسرائيلية المؤقته دافيد بن - غوريون حول اتفاقات الهدنة، **محاضر الكنيست** ، ٤/٤/١٩٤٩، ص ٢٨٧ - ٢٨٩
(٧٤) **المصدر نفسه**.
(٧٥) United Nation. General Assenbly. progress report of the United Nations Conciliation Commission for Palistine. 23 January. 19/11/1951. A/1958. p.11. And annex part1. chapter 11. pp 15-13. United Nations. General Assembly. Doc. A/Ac. 25/W 84. 28.4/1964.
(٧٦) Isnael Gevernment Yearbook. 5719 (1958). p.235.
(٧٧) رد ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل على استجواب في الكنسيت، **محاضر الكنسيت**، ١٩٦٦/١٩٦٧، (بالعربية)، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام - القاهرة ومؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت، ١٩٧١، ص٢٨٦.

مؤنس الرزاز

وجهات نظر قومية في مسألة «الفلسطنة»

كيف ينظر القوميون العرب الى الثورة الفلسطينية؟ ما هو موقفهم من الكيانية الفلسطينيَّة ومن مشروع الدولة الفلسطينية؟ كيف يربط القومي العروبي بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين؟ كيف يقوِّم بعض القوميِّين العروبيين العلاقة بين الانفصال وانهيار وحدة سورية ومصر وبين تحرير فلسطين؟ وهل يتفق القوميون العروبيون على أن «الفلسطنة» - إن جاز التعبير - هي تعبير عن كيانية «تمثل أعلى مراتب العداء لفكرة الثورة في البلاد العربية» كما قال أحد المفكرين القوميين ممن سنطالع مواقفه وكتاباته في الصفحات المقبلة، أم أنها تعبير عن «قطرية اضطرارية»، وانها «القطرية الوحيدة المبررة» كما قال آخر؟ كيف يميز القومي العربي بين القطرية والكيانيّة؟ بل هل هناك ثمة تطابق بينهما؟ وهل نجحت التيارات التي أقيمت لسد النقص القومي في العمل الفدائي واعطائه بعداً قومياً في «تعريب» المقاومة الفلسطينية؟.

تساؤلات عديدة تثيرها قراءة بعض أدبيات القوميين العروبيين.

وقد اختارت هذه الدراسة مؤلفات لمفكرين قوميين لتلقي ضوءا على النظرة القومية للثورة الفلسطينية دون أن يفوتها الاعتراف بوجود استثناءات كثيرة. ولم يقع الاختيار على هذه المؤلفات لكونها الأهم أو الأكثر تعبيرا عن التيار القومي العربي، وانما اختيرت لأنها تعالج صلب الموضوع الذي تحاول هذه الدراسة اضاءة بعض جوانبه، ولا تخرج، في قليل أو كثير، عن النظرة القومية، بشكل عام، الى المقاومة الفلسطينية. وبالتالي فقد القينا بعض الضوء على أدبيات جبهة التحرير العربية لأنها الجبهة التي رفعت شعار قومية الكفاح المسلح، ولأنها تتطلع لاقامة الاداة «الوحيدة القادرة، بتركيبها العربي القومي، على ان تمحو، في لهيب المعركة والى الأبد، الفروق القطرية والاقليمية»(١).

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين أساسيين في هذا الموضوع، وهما كتاب صادر عن جبهة التحرير العربية بعنوان: «الطريق القومي لتحرير فلسطين»، وكتيِّب آخر عنوانه: «جبهة التحرير العربية أو التجربة القومية في العمل الفدائي».

كما اختارت هذه الدراسة كتاب منح الصلح وعنوانه. «مصر والعروبة»، وكتاب د. منيف الرزاز «فلسطين والوحدة»، وكتاب د. عبد الوهاب الكيالي «البعث والقضية الفلسطينية»، وكتاب معن بشور «في سبيل الوحدة العربية»؛ وجميع هؤلاء هم من مفكري التيار القومي العربي، وقد كتبوا جميعاً في صلب الموضوع الذي تحاول هذه الدراسة القاء بعض الضوء عليه.

الطريق القومي لتحرير فلسطين

في فصل بعنوان: «حول شعار الدولة الديموقراطية»، وتحت شعار جانبي بعنوان «فلسطين توحِّد.. والدولة الفلسطينية تفرق» تنتقد جبهة التحرير العربية شعار الدولة الفلسطينية الديموقراطية من عدة زوايا أهمها تأثير مثل هذه الدولة على الوحَدة العربية. فهذه الدولة، لن تجعل من فلسطين طريقا للوحدة بل ستكون حاجزاً جديداً في وجهها، وعاملاً جديداً من عوامل التجزئة وتشدد الجبهة على مسألتي الوحدة والتجزئة وعلى علاقة كل منهما بالدولة الفلسطينية، فتقول: «اننا لا نريد أن نكرر في فلسطين مأساة الاستقلالات القطرية الشكلية التي حصلت عليها بعض الأقطار العربية كتونس مثلاً: حيث خرج الاستعمار من باب لتعود مصالحه وشركاته واحتكاراته من جميع الأبواب، ولينحرف هذا الاستقلال عن تطوره الطبيعي تجاه الوحدة وينقلب الى انعزالية قطرية مفرطة وممالئة للاستعمار واعداء الأمة العربية»[٢].

وقبل الاسترسال في عرض موقف جبهة التحرير التي جاءت «لتعريب» الثورة الفلسطينية ومنحها بعداً قومياً كما جاء في تعريف هوية الجبهة في الكتاب نفسه، علينا أن نحدد معنى الكيانية الفلسطينية في نظر بعض القوميين. فاذا كان معن بشور، مثلاً، يفهم «الفلسطنة» على أنها «قطرية مبررة». فان منح الصلح يراها ظاهرة خطيرة ومؤامرة على الثورة العربية. فالكيانية عند منح الصلح «تختلف عن الاقليمية بأنها سياسية أكثر مما هي أي شيء آخر لأنها تنطلق وتصب في موضوع الكيان السياسي الخاص بكل قطر»[٣].

كما يرى الصلح أن الكيانية تختلف عن القطرية بأن القطرية تعترف بالخطر الاجنبي ولها طريقها الخاصة في مقاومته بينما لا تعير الكيانية هذا الموضوع أهمية ما. ويراها مختلفة عن الاستقلالية وعن الوطنية القطرية فيقول: «فهي ضرب من الحول الوطني يرى قضيته من زاوية واحدة هي زاوية السجال السلبي مع الاقطار العربية. فالكيانية تتحسس الخطر، وانما الخطر الآتي من العرب، وتنزع الى استخلاص الحقوق وانما الحقوق المهضومة من العرب»[٤] ويعرف الصلح لفظة «كيان» بانها تفيد الانعزال والمحافظة في الوقت نفسه، ثم يشير الى الكيانية في العمل الفلسطيني فيرى أن حركة الكيان الفلسطيني تقوم الى جانب حركة التحرير الفلسطينية، واحياناً تتداخل معها. ويشير الصلح في السياق نفسه الى أن الكيانية الفلسطينية تبدو، في الوقت الحاضر، ظاهرة فلسطينية بقدر ما هي ظاهرة لبنانية أو كويتية أو ليبية... غير أن خطرها في الساحة الفلسطينية أكبر وأدعى الى المحاربة لأنها في جوهرها، وقوف بين شعب فلسطين وعدوه الأساسي في اسرائيل.

فهل كانت الكيانية الفلسطينية، كما يراها الصلح، هي الكيانية نفسها التي نقدتها جبهة التحرير العربية، في كتيب التجربة القومية في العمل الفدائي. نقرأ عن «البادرة الايجابية الأولى» التي قامت بها فتح حين أعلنت، في أوائل اذار ١٩٦٩، عن افتتاح معسكرات للمتطوعين العرب في العمل الفدائي. ونقرأ عن تغيرات وتعديلات تنظيمية واستراتيجية في المنظمات الأخرى بهذا الاتجاه. ولكن الجبهة ترى أن «هذا التيار لم يصبح تياراً اساسياً في حركة المقاومة بل بقيت تلك الحركة بمجملها أسيرة الكيانية الفلسطينية التي كان العمل من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها أبرز تعبير عنها»(٥).

وحين كان د. عبد الوهاب الكيالي قطباً من أقطاب جبهة التحرير القى كلمة في ندوة عقدت في الجامعة الأردنية، حول الدولة الفلسطينية: وذلك عام ١٩٦٩ قال فيها. «من الواضح أن القاسم المشترك بين جميع التيارات التي تنادي بالدولة الفلسطينية الديموقراطية هو المنطق القطري، واهمال العامل القومي العربي والجماهير العربية والثورة العربية في حرب تحرير فلسطين، واغفال دور الوحدة العربية في حماية فلسطين بعد التحرير»(٦).

لقد كان موقف هذا التيار القومي معارضاً لانشاء الدولة الفلسطينية من موقع الاتساق والانسجام مع مقدماته القومية النظرية. فالرفض هناك ينحصر في أن هذه الدولة سوف تكون «مسخاً» في ظل موازين القوى الحالية، ولكنه نابع، في الأساس والجوهر، من الموقف القومي الرافض لجميع الكيانات القطرية، والمطالب بأمّة دولة عربية واحدة من المحيط الى الخليج. ونظرا لاعتبارات كثيرة، فقد أمسى سحب هذا الموقف من الناحية العملية على فلسطين، لعدم وجود دولة فلسطينية فيها أصلاً، أيسر من العمل على هدم كيانات الأمر الواقع العربية القائمة فعلاً. ومن الملفت للنظر ان مصطلحات الكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية والكيانية الفلسطينية والشخصية او الهوية الفلسطينية تختلط وتتداخل احياناً، بحيث يتحدث عنها المتحدثون وكأنها شيء واحد. فكيف يفهم التيار القومي في الساحة الفلسطينية «الفلسطنة»، او ما يعبر عن وعي كياني ذاتي لدى الفلسطينيين؟.

وفي كتاب «الطريق القومي لتحرير فلسطين» فصل خاص بتعريف أسباب اقامة «الجبهة»: يطرح هذا الفصل السؤالين التاليين:

١ – لماذا يجب أن تكون أداة التحرير جبهة؟
٢ – لماذا يجب أن تكون هذه الجبهة عربية؟

وفي معرض اجابته على السؤال الثاني يشير الفصل الى أن القطرية تشل أية حركة تحررية في أي قطر عربي بشكل عام، وانها، على وجه الخصوص، أقدر ما تكون على شل الحركة التي تستهدف تحرير فلسطين. وترى جبهة التحرير العربية أن معركة تحرير فلسطين هي معركة الأمة العربية في الدفاع عن وجودها. ومن هنا، ولدت جبهة التحرير حسب الكتاب «وإذا كانت المعركة عربية أولاً واخيراً.. فهل يعقل بأن تخاض بغير اداة عربية، بغير تنظيم قومي يعبىء المقاتلين العرب في كل أقطار الوطن العربي»(٧).

وبكلمات اخرى ترى جبهة التحرير العربية ان المقاومة الفلسطينية وقعت في فخ القطرية، فطالبت العرب بالمساندة لا بالمشاركة فجاءت ولادة الجبهة «لتسد هذه الثغرة». ويحمل الكتاب على شعار الجبهة العربية المساندة التي تعني اعفاء العرب غير الفلسطينيين من مهمات المشاركة الفعلية في القتال على أرض فلسطين. وينتقد الكتاب التركيز على «الفلسطينية» التي تشهدها حركة المقاومة.

أن أدبيات جبهة التحرير العربية وبخاصة كتاب «الطريق القومي لتحرير فلسطين» الذي سبق ذكره، وكتيِّب «التجربة القومية في العمل الفدائي» يشددان على أن ساحة المقاومة الفلسطينية موزعة بين تيارين هما: التيار القطري الفلسطيني. والتيار الذي يتمثل بالفصائل التي تتبنى الماركسية؛ ولذلك فإن حزب البعث بادر الى انشاء جبهة التحرير العربية التي يصفها كتاب «الطريق القومي لتحرير فلسطين» بأنها التنظيم القومي الذي يعبىء المقاتلين العرب في كل أقطار الوطن العربي. فهل نجح التيار القومي في تجاوز الواقع الموضوعي للوطن المجزأ. الجواب نجده في كتيِّب «التجربة القومية في العمل الفدائي»؛ اذ جاء في الصفحة ٥٠ من هذا الكتيب ما يلي: «رغم قدرة الجبهة على استقطاب مناضلين من كل الأقطار العربية إلا انه لأسباب عديدة كانت التجمعات الأساسية للمقاتلين تتركز في أقطار معينة أبرزها فلسطين، الأردن، العراق، لبنان، سوريا»(٨). وتعود أسباب هذا «التركيز»، حسب الكتيِّب، الى موقف الأنظمة من قضية انتماء أبناء الأقطار التي تحكمها الى العمل الفدائي بشكل عام والى الجبهة بشكل خاص. إلا أن الكتيب اياه لا ينسب الأسباب التي حالت دون توسع الجبهة عربياً الى الأنظمة وحسب، بل أنه يشير الى سبب آخر عظيم الأهمية. فبعد الهجوم على الأنظمة القطرية يبدأ النقد الذاتي فنقرأ الفقرة التالية: «لقد قاد التركيز على الطابع القومي للجبهة وعلى عروبة المعركة الى خطأ مضاد لأخطاء المنظمات الفدائية القطرية، وهو خطأ اهمال الوجود الفلسطيني داخل الجبهة»(٩).

ويتوسع الكتيِّب في شرح العوامل التي حالت بين جبهة التحرير وبين استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية بجرأة «لا تخلو من القسوة» كما وصفها الكتيب نفسه. فالجبهة كما أرادها البعث هي تعبير عن حاجة الكفاح الشعبي المسلَّح الى الأفق القومي الذي تحمله حركة الثورة العربية. ومن هنا اعتبرت الجبهة «النقص القومي في العمل الفدائي نقصاً قاتلاً»(١٠)، وهذا ما يبرر انشاء جبهة قومية؛ فنقص المقاومة الأساسي، حسب رؤية البعث، يكمن في «اغفالها لأهمية «تعريب» نفسها وتنظيماتها واستراتيجيتها منذ البداية». ويقرأ المتابع في هذا الكتيب أنه حين قامت جبهة التحرير العربية في مطلع عام ١٩٦٨ «كانت جميع فصائل حركة المقاومة، بيمينها ويسارها، بالفلسطيني المنشأ او القومي.. تشكو من ذلك النقص»(١١).

الثورة الفلسطينية عبر رؤية بعض القوميين العرب لها

كتب منح الصلح مقالاً بعنوان: «ثورة فلسطين.. شيخوخة مرحلة وولادة مرحلة» قال فيه: «إن بؤس الثورة الفلسطينية وعظمتها في آن واحد كونها ظهرت في فترة سقوط مرحلة كاملة من مراحل حركة التحرر العربي وشيخوختها»(١٢).

وينتقد الصلح النظرة الى الثورة الفلسطينية على إنها الأمل في ولادة مرحلة جديدة من حياة الأمة. فهو يرى أن هذه النظرة تحمّل الثورة الفلسطينية فوق طاقتها وترشحها لاجتراح المعجزة. ويرى كذلك أن العمل الفدائي لن يستطيع أن يقوم مقام حركة التحرر العربي لأسباب أهمها أنه خلق لنفسه نظاماً فلسطينيا يحميه من الأنظمة العربية؛ فأمام خطر اندفاع الأنظمة في تشكيل منظمات تابعة لها، وجد هذا العمل نفسه الى جانب تشكيلات تتمتع بوسائل وامكانات دول. ويرى الصلح أن رد العمل الفدائي على هذه المنظمات دفعه الى أن يتسلم منظمة التحرير سبيلاً للدفاع عن النفس. ويصف الكاتب هذه المواجهة للمشكلة الحقيقية بأنها لم تكن مواجهة سليمة «لأن العمل الفدائي مارس بها عملية هروب الى فوق، إذا صح التعبير»(١٣). ويقول منح الصلح في كتابه «مصر والعروبة» ان الجماهير كانت تصر على أنها تريد المرحلة المقبلة مرحلة يقظة عربية شاملة، مرحلة تشبث بمبادىء حركة التحرر العربي. ويقرر انه «لا ثورة سليمة خارج تراث حركة التحرر العربي. ولا أمل في استمرار حركة التحرر العربي الا بتساندها غير المحدود مع الكفاح المسلح»(١٤).

ويسترسل الصلح قائلاً. إن ثورة خارج التراث الوطني لا تستطيع في النهاية أن تفعل إلا شيئاً واحداً لا ثاني له ألا وهو اقامة كيان فلسطيني يكون بديلاً عن التحرير. وهو يشير إلى ان العمل الفلسطيني، كما هو الآن، امكانيتان لا إمكانية واحدة، حركتان لا حركة واحدة: فهناك حركة الكيان الفلسطيني، وهناك حركة الثورة الفلسطينية. ويرى الصلح أنه من مصلحة الكيانين المتداخلين الا ينفرز منذ اليوم، الواحد منهما عن الآخر. ويجهر الصلح بوجود الكيانية داخل العمل الفلسطيني؛ فهي موجودة كايدولوجية في شكل أفكار ومفاهيم قطرية وسلطوية بحته. ولا يستثني جهة دون اخرى ولا فريقا دون آخر. ويقرر بأن «كل محاولة لاقامة ثورة خارج التراث الوطني العربي هي في النهاية تأسيس غير ارادي للكيان الفلسطيني»(١٥)، ويرى بالتالي أن على قيادات المقاومة والوطنيين العرب، في كل مكان، مهمة وضع الثورة الفلسطينية في الجو الوحيد الملائم لنموها بل لاستمرار وجودها، وهو جو حركة التحرر العربي، ثم يشير الى أن اكتفاء العمل الفدائي باعلان الاستقلالية مع عدم التنسيق مع حركة التحرر العربي قد أفضى عملياً بالمقاومة الى مراعاة كل الأنظمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بالحاح هو: لماذا ترفض، بشكل مطلق، بعض رموز التيار القومي العربي وبعض فصائله قيام كيان فلسطيني أي حتى وإن قام هذا الكيان في ظل موازين قوى تميل لصالح المقاومة الفلسطينية؟ ثم ماذا يعني الحديث المستفيض عن علاقة خاصة بين العمل الفدائي وحركة التحرر العربية؟ اذ أن المبالغة في الحرص على الحركة القومية العربية توقع البعض في فخ الخلط بين الخصوصية الفلسطينية المشروعة والانعزالية الفلسطينية المضادة لحركة التحرر العربي.

ولعل جواب التساؤل الأول يكمن في محاضرة مفكر آخر من مفكري الحركة القومية العربية وهو د. منيف الرزاز الذي ربط بين فلسطين والوحدة. فقد رأى أنه لا يمكن قيام وحدة عربية اذا صفيت وسوِّيت القضية الفلسطينية. فالعامل الأساسي الذي يحرك العرب

نحو الوحدة ليس له علاقة مباشرة بالعامل الاقتصادي او الجغرافي او التراثي مثلا.. فكل هذه العوامل ثانوية جداً فيما لو قيست «بالعامل الفلسطيني». يقول د. الرزاز في كتيبه «الوحدة العربية هل لها من سبيل» ان ثورة التحرير الفلسطينية تصبح هي ذاتها منطلق ثورة الوحدة العربية. لأنها هي الوحيدة المؤهلة لخلق القوة العربية القومية ضد الاستعمار. ويرى الرزاز في هذا الكتيب أن وحدة النضال العربي يمكن أن تتجلى فيها كما لم تتجل في تحرير أي قطر آخر. ويرى أيضا ان «وحدة النضال العربي من أجل تحرير فلسطين هي الفرصة الوحيدة المتبقية أمام العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية، وبقدر ما يضع العرب فيها من جهد، بقدر ما يقتربون من تحقيق الوحدة»[١٦] بل إن المؤلف يذهب ليقول: إن مصير الوحدة مرتبط بالثورة الفلسطينية: ففي سياق حديثه عن دور الثورة الفلسطينية في انجاز الوحدة العربية جاء ما يلي: «.. وإذا قضي على الثورة الفلسطينية بالفشل، لا بد أن نعرف أنه قضي على تحرير فلسطين، أولاً، وقضي على الوحدة العربية ثانيا، كما قضي على كل الأهداف القومية التحررية الكبرى ثالثاً»[١٧].

فكل وحدة اللغة، والأرض والتاريخ، لن تفيدنا، كما يرى المؤلف، اذا لم تخض الجماهير العربية معركة التحرير الفلسطينية، بقوة جماهيرية قومية موحدة.

يتضح من حديث الصلح والرزاز انهما يبالغان في الربط بين الوحدة وتحرير فلسطين، ويخلطان بين مهام حركة التحرر العربية بعامة وبين مهام الثورة الفلسطينية. لا أحد يدعي أن لا علاقة ابدا بين مهام حركة التحرر العربي والثورة الفلسطينية، ولا يزعم أحد ان لا رابط بين الوحدة والنضال العربي في سبيل تحرير فلسطين، لكن هذه الروابط والعلاقات لا تعني التطابق الكامل.

إن المبالغة في التشديد على المسألة القومية أدت، في كثير من الأحيان، الى تجاوز خصوصيات الواقع العربي وبالتالي إلى الوقوع في فخ المثالية الزائفة.

ويعمم د. عبد الوهاب الكيالي منهج هذه الطروحات حين رأى، في كتابه «المقاومة الفلسطينية والنضال العربي»، أن القاسم المشترك، بين جميع التيارات التي تنادي بالدولة الفلسطينية الديموقراطية، هو المنطق القطري واهمال العامل القومي العربي والجماهير العربية والثورة العربية في حرب تحرير فلسطين، واغفال دور الوحدة العربية في حماية فلسطين بعد التحرير. ويرى الكيالي ان السبب في وقوف جبهة التحرير العربية، التي تؤمن ايماناً عميقاً بوحدة النضال والمصير العربيين، موقفاً نقدياً من الشعار يكمن في أن كيانات التجزئة غير قادرة على حماية استقلالها كما أنها غير قادرة على اقامة المجتمعات التقدمية والديموقراطية. ويعتبر د. الكيالي أن أحد اهم أسباب تشجيع الاستعمار لفكرة الاستيطان الصهيوني انه كان يستهدف الحيلولة دون قيام دولة قوية موحدة في المنطقة العربية، وذلك لما تشكله هذه الدولة الموحدة من تهديد للمصالح الاستعمارية الاقتصادية منها والاستراتيجية والسياسية على حد سواء[١٨].

ولعل هذا الطرح لا يجانب الحقيقة تماماً. ولكن ماذا سيكون موقف الفكر القومي العربي من دولة فلسطينية تُبنى بقوة البندقية أو بتغيير موازين القوى العالمية لصالح

المقاومة؟ هل تستمر في رفضها «لكيانات التجزئة» غير القادرة على حماية استقلالها. وهل يرفض الكيان الفلسطيني بشكل مطلق دون أخذ ظروف ولادته بعين الاعتبار بحجة أن حل القضية الفلسطينية يقضي على هدف الوحدة العربية كما قال الرزاز، أو لأن اقامة ثورة خارج التراث الوطني هي في النهاية تأسيس غير ارادي للكيان الفلسطيني كما قال منح الصلح. ان مثل هذه الطروحات قد تعطي انطباعاً بأن الذين ينزعون الى ابراز الشخصية الفلسطينية والى المطالبة بكيان فلسطيني تقدمي هم نتاج الانهيار المأساوي للحركة القومية العربية ولمشروعاتها الوحدوية(*).

ولعل دراسة معن بشور التي نشرت في جريدة السفير اللبنانية في ١٣/١٠/٧٧ تهز من قناعة منح الصلح بكيانية الفلسطينيين. فتحت عنوان «فلسطين.. بين الانفصال والتسوية» يقول معن بشور: «حين يقف ياسر عرفات، في ذكرى الانفصال، قبل أيام، مناشداً العقيد القذافي لتجديد الوحدة بين مصر وليبيا، وحين تتمسك الثورة الفلسطينية بالوحدة العراقية - السورية - الفلسطينية كطريق وحيد لمجابهة المخططات الامبريالية، فان في ذلك ما هو أكثر من الالتزام الوحدوي...»(١٩).

ويتحدث بشور في كتابه: «في سبيل الوحدة العربية» عما يسميه (القطرية الاضطرارية.. والتفشي الاقليمي) فيرى أن الانفصال شكل انعطافاً تاريخياً في مسيرة النضال الفلسطينية. ويشير المؤلف الى المخاض التاريخي الذي شمل كل التجمعات الفلسطينية واتخذ أكثر من شكل واطار بين الانفصال في أيلول ١٩٦١ وانطلاقة العمل الفدائي في كانون الثاني ١٩٦٥. فلقد شعر الفلسطينيون الذين كانوا يناضلون طيلة الخمسينات عبر الأحزاب القومية في سبيل انجاز مهمات النضال القومي العام ضد الاستعمار وعلى طريق الوحدة أن فلسطين تحتاج الى نضال خاص بها جنبا الى جنب مع النضال القومي والتقدمي العام.. وانعكس هذا الشعور على صعيد الواقع في برامج وتنظيمات وجبهات. ويرى بشور ان السبب الأساسي في هذا «المخاض» يكمن في (نكبة) الانفصال. ويذكر بشور أن حزب البعث وحركة القوميين العرب شكلت تنظيمات خاصة للكفاح المسلح في مطلع عام ١٩٦٣. ويقول بشور: «ومع انشغال البعث في مشاكل السلطة وخلافاتها الحادة أثر حركتي شباط وآذار ١٩٦٣ في العراق وسوريا، تعثرت المحاولة الأولى في ميدان الكفاح المسلح. وتعثرت محاولة حركة القوميين العرب أيضا لانشغالهم في مستلزمات المعركة الداخلية في داخل البلاد العربية»(٢٠).

ويرى بشور أن تراجع العمل الوحدوي والقومي بشكل عام، ولد العشرات من التنظيمات الفلسطينية بآفاق سياسية متماثلة، وان هذه التنظيمات انطلقت في معظمها من منطلقين أساسيين:

أولاً: ضرورة انتشال العمل الفلسطيني من متاهات التمزق العربي.

---

* إن كلاً من د. الرزاز والصلح والكيالي يعتبر من المفكرين البارزين في مجال الفكر القومي.

ثانياً: ضرورة القيام بعمل فلسطيني ما يعيد قضية فلسطين الى قلب الحياة العربية والعالمية.

ويعتبر بشور أن مرحلة التوجه الفلسطيني والتركيز الفلسطيني كان بقصد ابراز الشخصية الفلسطينية «التي كادت تضيع بين دوامة العمل الرسمي العربي؛ حيث القي الكيان الوطني لشعب فلسطين، وبين متاهات الانقسام في صفوف التقدميين العـرب. فالمرحلة الفلسطينية الجديدة، كما يسميها بشور، جاءت رداً على تراجع النضال العربي، كما جاءت متأثرة بطابع المرحلة العربية الجديدة التي افتتحها عهد الانفصال، وهي مرحلة القطرية أو مرحلة الانكفاء الى داخل القطر والتركيز على البناء الداخلي من تنمية واصلاحات اجتماعية. وبكلمة اخرى مـرحلة «تـأجيل خـوض غمار المعـارك القوميـة الكبرى»[٢١] ويستنتج المؤلف ان القطرية الفلسطينية اتخذت طابعاً (اضطرارياً) و(دفاعياً) فكانت بذلك (القطرية) الوحيدة المبررة والمقبول بها نسبياً بالمنطق القومي.

نستخلص اذن من عرض وجهات نظر الرموز القومية الذين القينا بعض الضوء على مواقفهم كوسيلة للكشف عن جانب هام من جوانب المنظور القومي والرؤية القـومية للقضية الفلسطينية والمقاومة النقاط التالية:

١ - إن اقامة دولة فلسطينية منفصلة، بغض النظر عن طابعها السياسي، يذهب بأهم عامل من عوامل الوحدة العربية وبخاصة اذا كان قيام مثل هذه الدولة يعني وقف الحرب والمقاومة ضد الكيان الصهيوني.

٢ - إن شعار «تعريب المقاومة» لم ينجح على الأقل كما أراد له انصاره النجاح. ولعل ذلك يعود، من ناحية أولى إلى نتائج هزيمة حزيران المدمّرة التي أصابت حركة القومية العربية، ومن ناحية ثانية إلى أن المقاومة الفلسطينية ذاتها لم تكن انعزالية ومضادة للقومية العربية بقدر ما كانت ملتفته الى ابراز الهوية الفلسطينية. وبالتالي فان الحديث عن انعزالية فلسطينية شبيهة بالانعزالية اللبنانية كما طرح منح الصلح أمر غير وارد أصلاً.

٣ - إن «الخصوصية الفلسطينية» ترى من قبل القوميين العروبيـين من زوايا مختلفة. فيسميها البعض بالكيانية الخطيرة القاتلة لحركة التحرر العربية، ويرى آخرون انها القطرية الوحيدة المبررة. بينما يذهب آخرون إلى اعتبارها ظاهرة من ظواهر حركة القومية العربية كما فعل د. الياس فرح في محاضرة له في بغداد عام ١٩٧٦؛ إذ أنه عدد مظاهر الحركة القومية فاعتبر أنها تتمثل في «حزب البعث» و«عبد الناصر والناصرية» و«المقاومة الفلسطينية».

ويبقى سؤال كبير ينهض أمام كل من يحاول دراسة العلاقة بين التيار القومي والقضية الفلسطينية:

لو سلمنا جدلاً بأن الذين بادروا الى قيام العمل الفدائي قطريـين.. فلماذا لم يسبقهم القوميون إلى ذلك علماً بأنهم، نعني القوميين، طالبوا بالكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين منذ أوائل الخمسينات. والجواب على مثل هذا السؤال الذي طرحـه

القوميون أنفسهم موجود في أدبياتهم التي انتقدت، بجرأة، انشغالهم في قضايا جانبية، وقد جاء هذا على سبيل المثال في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث عام ١٩٦٥.(٢٢).

---

(١) جبهة التحرير العربية، **الطريق القومي لتحرير فلسطين** ، بيروت، دار الطليعة، ص٣٥.

(٢) **المصدر نفسه**، ص١٣٢.

(٣) منح الصلح، **مصر والعروبة** ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٢٥٣

(٤) **المصدر نفسه**، ص٢٥٢.

(٥) جبهة التحرير العربية، **التجربة القومية في العمل الفدائي** ، بيروت، بدون تاريخ ودار نشر، ص١١.

(٦) الدكتور عبد الوهاب الكيالي، **البعث والقضية الفلسطينية** ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، ص٤٨.

(٧) **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤.

(٨) التجربة القومية في العمل الفدائي، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٠.

(٩) **المصدر نفسه**، ص٥١

(١٠) **المصدر نفسه**، ص٩.

(١١) **المصدر نفسه**، ص١٠.

(١٢) منح الصلح، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٣.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٢٤٦.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص٢٤٩.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص٢٥٠.

(١٦) د. منيف الرزاز، **فلسطين والوحدة** ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص١٦٥.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص١٦٥.

(١٨) لمزيد من الاطلاع د. عبد الوهاب الكيالي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) معن بشور، **السفير** ، بيروت، ١٢/١٠/٧٧.

(٢٠) معن بشور، **في سبيل الوحدة العربية** ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٤١.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص٤٢.

(٢٢) **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي** ، المؤتمر القومي الثامن ١٩٦٥، بيروت، دار الطليعة، ص٩٩

حيدر رشيد

مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الإنتداب

العمالة والواقع الديمغرافي والاقتصادي في البدايات الأولى

تعتبر (*) بداية القرن العشرين بمثابة المحور الرئيسي في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، الذي يمكن الاستناد عليه في تتبع البدايات الأولى لنشوء الحركة العمالية الفلسطينية. وهذه الفترة بالذات هي الفترة التي تبلورت فيها مقدمات تنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني لجنوب سوريا (فلسطين) بدفع من الأحداث المتلاحقة، التي تمت على الساحة الفلسطينية بعد ذلك(**)، والتأثيرات التي أحدثتها هذه الأحداث على الواقع الديمغرافي والطبقي لسكان هذه المنطقة، وعلى التطور في حجم القوى العاملة وطبيعتها، وعلى هيكل الاقتصاد الفلسطيني وبنيته وعناصره الرئيسية بشكل عام.

وتشير الخريطة الطبقية لفلسطين في تلك الفترة الى انقسام الشعب العربي الى أربع شرائح رئيسية، تختلف في حجمها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والسياسية والعامة. وهذه الشرائح هي: أ) الاقطاعيون وأسياد الأرض؛ ب) برجوازيّو المدن؛ جـ) البروليتاريا الصناعية؛ د) الفلاحون. وعند استعراض تأثيرات كل شريحة من هذه الشرائح ومدى اتساع قاعدتها في المجتمع الفلسطيني، نلاحظ أن غالبية السكان هم من الفلاحين المعدمين، الذين لا يملكون أي تأثير يذكر على الواقع الاقتصادي والسياسي للبلاد. ففي نهاية العهد العثماني، كان عدد سكان فلسطين يقدّر بنحو ٧٠٠ ألف نسمة، كان ٧٠٪ منهم يعيشون في الريف ويعملون في الزراعة(١). في حين كان الاقطاعيون والأفندية وأسياد الأرض يتمتعون بالتأثير الأساسي على الواقع الاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي كانوا لا يشكلون فيه سوى نسبة ضئيلة من السكان. وقد احتكرت، في ظل النظام العثماني الذي حكم البلاد في تلك الأيام، حفنة من عائلات فلسطين ملكية مساحات واسعة جدا من الأراضي واستغلت الفلاحين المتخلفين. ومن الناحية السياسية، كانت هذه العائلات متحالفة مع الطبقة العثمانية الحاكمة عبر علاقة من المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة(٢).

---

* هذه الدراسة هي فصل من بحث شامل يتم إعداده بعنوان «الحركة العمالية الأردنية ومقدمات وضعها الراهن».

** اتفاقية سايكس – بيكو، الحرب العالمية الأولى، الانتداب والاحتلال الانكليزيين

أما البروليتاريا الصناعية، فلم يكن حجمها كبيرا بحكم الواقع الاقتصادي في تلك الفترة. فالحرف والصناعات كانت موجودة في الريف ومرتبطة بالزراعة وذات طابع تحويلي في الأساس. وقد ساد الطابع الأسري على كثير من الحرف؛ حيث لم يكن أصحابها يشغلون عمالا بقدر ما كانوا يعتمدون على جهود أبناء العائلة بمن فيهم النساء. ورغم أن بذور العلاقات الرأسمالية كانت قد بدأت تظهر في الريف الزراعي، الا أن غياب التمركز الصناعي، والدور الجنيني الذي كانت تمر به الرأسمالية المحلية، كانعكاس لضعف الصناعة بشكل عام، ساعدا على تأخر ظهور الطبقة العاملة الفلسطينية، التي كانت تفتقر الى الوحدات الانتاجية الكبيرة والمشاريع العامة وتوجيه الاستثمار نحو هذه الوحدات والمشاريع حتى تتوسع قاعدتها وتبرز من خلال تمركزها كقوة اجتماعية واضحة. ويمكن القول ان المحاربة المستمرة من قبل الاقطاعيين لتطور الرأسمالية المحلية، ولظهور صناعات وطنية لعبت دورا في تأخير تشكل وظهور الطبقة العاملة الفلسطينية؛ وذلك لأن ظهور هذه الصناعات كان سيفتح أمام الفلاح مجالا لاستخدام قوة عمله، مما يفقد الاقطاعيين امكانية الاستمرار في استغلاله(٣). وقد دفعهم هذا الموقف في حالات عديدة الى محاربة الرأسمالية المحلية والجماهير الكادحة معا، مما ساعد على إضعاف قوة برجوازية المدن وضعف تأثيرها ونفوذها العام، اضافة الى أن واقع سكان المدن، في تلك الفترة، لم يكن يساعد على تقوية دور ونفوذ هذه الطبقة في الحياة العامة والسياسية، حيث كانت غالبية سكان المدن من العرب تعمل في التجارة والصناعات اليدوية والزراعية البسيطة، في حين التحق فريق منهم بالوظائف الحكومية. أما اليهود، فقد عملوا بالتحديد كمهنيين وفنيين مهرة، وأبدعوا في الصياغة والحدادة والخياطة وإصلاح الساعات وتجليد الكتب، واحتكروا الأعمال الصيرفية والمصرفية(٤).

مقابل ذلك كان التوزيع الديمغرافي للسكان في فلسطين يميل بشكل كاسح لمصلحة العرب. فقد أظهر احصاء عام ١٩٢٢ ان عدد السكان العرب كان ٦٦٠٦٤١ نسمة، في حين بلغ عدد السكان اليهود ٨٣٧٩٠ نسمة فقط(٥). وعندما نعلم أن معدل الهجرة اليهودية إلى فلسطين بلغ، بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩١٨، ما يقارب ٣٥٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ يهودي. وان قسما كبيرامنهم عاد في السنين الأولى من الهجرة(٦)، وعندما نعلم أيضا، أن الحرب العالمية الأولى أدت الى خفض عدد سكان فلسطين من ٨٥٠٠٠ يهودي الى ٥٦٠٠٠يهودي(*)(٧)، ندرك عند ذلك بأن هذا التوزيع كان أكثر اتجاها لمصلحة العرب كلما عدنا أكثر الى الخلف.

أما النشاط الاقتصادي لتلك الفترة، فقد تجلى بشكل خاص بسيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد، مع وجود بعض الصناعات الخفيفة المختلفة التي نمت وترعرعت مع الانتداب البريطاني وبعده؛ حيث أخذت اتجاها صاعدا بحكم ظروف الانتداب وبحكم التوجهات العامة للسياسة الصهيونية. ويمكن القول انه الى جانب زراعة البرتقال

---

* يورد الدكتور اميل توما أرقاما تختلف بعض الشيء عن عدد السكان اليهود في فلسطين قبل وأثناء نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث يقول إن عددهم عشية الحرب كان ٨٠٠٠٠ نسمة وانخفض في نهايتها إلى ٦٥٠٠٠ نسمة، راجع **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٣، ص٦٥.

وتسويقه، ظهرت، في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن العشرين، صناعة الصابون المعتمد أساسا على زراعة الزيتون. وبسبب زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي وتصديره الى بعض المناطق المجاورة، وبشكل خاص الى مصر، فان ذلك كان يؤدي الى تشغيل اليد العاملة في الموانىء. والى جانب ذلك كانت هناك بعض الصناعات اليدوية كصناعة النسيج والأدوات المنزلية ودبغ الجلود وطحن الحبوب. وفي حيفا ويافا، كانت هناك ورشتان احداهما لتصنيع بعض أجزاء ماكنات الري والثانية لعصر الزيتون. وعند نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت كل الصناعة الفلسطينية تتكون من عدة مشروعات صغيرة تعمل بواسطة اعداد متوسطة من العمال تتراوح بين ٦ – ١٠ عمال لكل مشروع(٨). أما سكة الحديد التي انشئت سنة ١٩٠٧ فقد شغلت إضافة الى الموانىء البحرية الكثير من العمال.

من ناحية ثانية كانت هناك نشاطات مصرفية ومالية، وان لم يتوفر لدينا مصدر يبين حجم هذا القطاع وعدد الذين كانوا يعملون فيه؛ إذ يمكن استنتاج وجود مثل هذه النشاطات من طبيعة أعمال اليهود الذين كانوا يقطنون المدن في تلك الفترة. كما أن استعراض سيرة حياة مردخاي خالدي، أحد مؤسسي حزب العمال الاشتراكي في فلسطين، يشير الى أنه التحق، بعد وصوله الى فلسطين سنة ١٩٠٨ ببضع سنوات، بأحد البنوك في حيفا للعمل هناك(٩). كما يشير الدكتور عبد الوهاب الكيالي، في كتابه تاريخ فلسطين الحديث، الى أن المنظمة الصهيونية قامت بافتتاح فروع للشركة الانكليزية الفلسطينية التي أصبحت فيما بعد بنك انكلو – فلسطين في مدن فلسطين الرئيسية، وفي بيروت واستانبول(١٠). أما الصناعة الحرفية فقد كانت بدائية تلبي حاجات الاستهلاك المحلي وتعتمد على المواد الزراعية، وتمركزت في الريف الذي شهد بشكل موسمي أشكالا من العمالة الزراعية المأجورة إضافة للصناعات الحرفية المحدودة.

أما حجم الطبقة العاملة العربية، فقد كان أيضا وكانعكاس لنسبة عدد السكان العرب الى اليهود يميل لصالحهم من حيث الحجم النهائي، أما من حيث النسبة فان نسبة العمال اليهود الى السكان اليهود كانت أكبر من مثيلتها لدى العرب بشكل واضح، وان كان حجم الطبقة العاملة بكاملها، من العرب واليهود ضئيلا في تلك الفترة كما ذكر سابقا. ففي سنة ١٩١٢ كان عدد العاملين في فلسطين (في الصناعات الكبرى) ١٦٠٣ عامل منهم ٣٧,٤٪ يعملون في صناعة الصابون و٢٩,١٪ يعملون في صناعة النسيج و١٦,٥٪ يعملون في صناعة الخزف(١١). وذكر بعض المؤرخين أن عدد العمال اليهود في فلسطين بلغ سنة ١٩١٤/ ١٦٠٠ عامل(١٢)، أما عدد العمال العرب فان أول احصاء استطعنا الحصول عليه، يشير الى أن عددهم سنة ١٩١٩ بلغ في مختلف القطاعات ٢٥٠٠٠ عامل، منهم ١٥٠٠٠ عامل في القطاع الزراعي. أما عدد العمال اليهود فيشير الاحصاء نفسه الى أن عددهم في السنة نفسها بلغ ٤٠٠٠ عامل، منهم ٢٥٠٠ عامل يعملون في القطاع الزراعي. وقد توزع العمال اليهود من غير العاملين في القطاع الزراعي على القطاعات المختلفة. فكان عددهم في البناء ٢٠٠ عامل، وفي سكك الحديد ١٠٠ عامل وفي الفبارك ٥٠٠ عامل وفي الأشغال العامة ٤٠٠ عامل، في حين تركز العمال العرب

العاملين في غير القطاع الزراعي في الأشغال العامة بشكل أساسي ٤٠٠٠ عامل. ومن ثم في البناء ٢٨٠٠ عامل، والسكك الحديدية ٢٠٠٠ عامل، والمشاغل ١٠٠٠ عامل(١٣). وقد تميزت أوضاع العاملين في غير القطاع الزراعي عن أوضاع العاملين في هذا القطاع؛ حيث كانوا يحصلون على شروط عمل أفضل بكثير من العاملين في الزراعة وخاصة الزراعة البعلية. ويمكن ملاحظة أن تلك الفترة تميزت بشكل واضح بعدم ظهور وعي عمالي طبقي لدى العمال العرب. وقد ساعد على ذلك تدني نسبة التعليم بينهم وبين السكان العرب اجمالا في تلك الفترة(١٤)، اضافة الى عدم تبلور الصراع القومي ضد الخطر الصهيوني الذي كان موجها، في بدايته، نحو الفلاحين الذين كان يتم ترحيلهم عن الأراضي التي تسيطر عليها المنظمات الصهيونية، والذي اتجه بشكل آخر أيضا نحو قطاع المهنيين والتجار العرب نظرا لما انطوى عليه من خطر المنافسة(١٥). ويمكن ملاحظة ظهور مقاومة الفلاحين لعمليات اجلائهم عن الأراضي التي كان يتم شراؤها مس قبل اليهود منذ سنة ١٨٨٦، وذلك عندما هاجم الفلاحون المطرودون من الخضيرة وبتاح تكفا (ملبس)قريتيهما المغتصبتين اللتين أجلواعنهما رغم ارادتهم(١٦)، ويبدو من المؤكد أن التحرك الثوري لهؤلاء الفلاحين كان بدوافع طبقية أكثر منها قومية بسبب ارتباط مصيرهم وحياتهم بالأراضي التي طردوا منها.

من الناحية السياسية، لم تكن فلسطين، في ذلك الوقت، وحدة جغرافية مستقلة أو كيانا منفردا، بل كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية. تؤلّف مع أقاليم أخرى منطقة سوريا الطبيعية. ولقد جسدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى أهمية كبرى بالنسبة للشعب الفلسطيني فكانت تحمل، في طياتها، البذور الأولى لعملية تقسيم فلسطين وخلق مأساته، وان كانت المؤامرة لتحقيق ذلك قد بدأت من خلال التوجهات الاستيطانية لمؤسسي الحركة الصهيونية في نهايات القرن التاسع عشر. ولقد لعبت الطموحات الواحدة للشعب العربي في سوريا الطبيعية بكاملها، والرغبة المشتركة لسكان هذه المنطقة في التخلص من الاستعمار التركي دورا كبيراً في منع سكان فلسطين (جنوب سوريا)، في ذلك الوقت، من تلمس المخاطر الكبيرة والمتميزة للسياسه الاستيطانية الصهيونية، التي استهدفت منطقتهم بالتحديد، والتي ربطت نجاحاتها بنجاحات الاستعمار البريطاني، الذي ظهر في حينه وكأنه يدافع عن الاتجاه العام للمصالح الحيوية للشعب العربي، والمتمثلة في التخلص من الحكم العثماني، في الوقت الذي كان يمهّد فيه لتثبيت اقدامه بعد طرد الاتراك من المنطقة، ويسخر الحركة الصهيونية لخدمة هذا الهدف على المدى البعيد. ولقد كان لتداخل هذه العوامل المختلفة أثر كبير في تمييع طبيعة المعركة وتغييب الاتجاه المناسب لنضال الشعب العربي الفلسطيني، الذي كان السير فيه سيمنع تحقيق مأساته المتميزة في تاريخ الشعوب قاطبة. اضافة الى طبيعة القوى الأساسية في المجتمع الفلسطيني حينذاك، والتي كانت في موضع قيادة النضال الوطني أو القومي، فهذه القوى لم تكن تستطيع استيعاب المعطيات الحقيقية لطبيعة المعركة وأبعادها، وللاعداء الحقيقيين فيها.

إن استعراض واقع الشعب الفلسطيني بالشكل الذي تم، ومحاولة تحليل هذا الواقع واستقرائه تطرح بعض التساؤلات الهامة، التي تقودنا الاجابة عليها الى تحديد

طبيعة هذه الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية القرن العشرين والاحتلال الانكليزي لفلسطين وفرض الانتداب عليها. هل كان يمكن ضمن الظروف الموضوعية والذاتية التي عاشها الشعب الفلسطيني في تلك الفترة أن تظهر الطبقة العاملة العربية الفلسطينية وتتبلور منظماتها النقابية والسياسية؟. ومن ناحية ثانية، هل كان هذا الواقع، مقارنا بواقع الوجود اليهودي والنشاط الصهيوني في فلسطين في تلك الفترة، يقود بالضرورة الى النتيجة المؤلمة التي وصل لها الشعب الفلسطيني، فيما لو عـزل هذا الـواقع والـوجود عن مخطط الاستعمار الانكليزي وممارساته ودوره بعد الانتداب؟. أو بمعنى آخر هل كان الواقع المجرد لفلسطين وشعبها قبل الانتداب يؤدي لما وصلت اليه قضيته لولا المؤامرة الامبريالية التي تساوقت نشاطاتها مع نشاطات الحركة الصهيونية وتوجهاتها.

إن الظروف والمعطيات التي عاشتها تلك المنطقة تعطينا الاجابة الصحيحة على ذلك. وتؤكد لنا أن نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين لم تكن تحمل، حين التعامل معها بشكل مجرد، دلائل واضحة تؤكد حتمية الوصول الى الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني الآن. كما أن واقع العمالة، لم يكن يحمل مثل هذه الحتمية، ولا أدل على ذلك، اضافة لما ذكر سابقا، من حقيقة كون عدد العمال اليهود في فلسطين سنة ١٩٠٥،كان لا يزيد على ٥٥٠ عاملا فقط(١٧). أما عدد العائلات اليهودية التي كانت تعيش في فلسطين سنة ١٨٩٩ فلم يكن يزيد على ٥٣٢ عائلة فقط(١٨). وتدل هذه الأرقام على أن الخطوط الرئيسية للمأساة الفلسطينية لم تكن قد تبلورت بعد، بل لم يكن لها أي وجود فعلي في تلك الأيام. ويمكن التأكيد على ذلك من حقيقة توجه بعض أصحاب المزارع اليهود والاقطاعيين نحو تشغيل المزارعين العرب وعدم تشغيل المزارعين اليهود في السنين الأولى من القرن العشرين بالتحديد، بسبب كون المزارعين العرب أقل كلفة وأكثر خبرة(١٩)، مما يؤكد عدم ترسخ الأفكار الصهيونية لدى هؤلاء حتى ذلك الوقت، وقد دفع ذلك بعدد كبير من المهاجرين، ابتداء من تلك الفترة وحتى الحرب العالمية الأولى، وصل ما يعادل ٨٠٪ منهم للهجرة الى الخارج، نتيجة للظروف المعيشية التي تعرضوا لها(٢٠).

في مقابل ذلك، برزت حقيقة هامة اخرى، ذكرناها سابقا، وهي أن نشوء الطبقة العاملة العربيةوتشكلها لميكونا واضحين في تلك الفترة، الأمر الذي انعكس على منظماتها السياسية والنقابية. فهذه المنظمات بدأت تظهر وتتبلور مع اشتداد ساعد الطبقة العاملة نفسها بحكم التغيرات الاقتصادية التي تمت في الساحة الفلسطينية نتيجة عوامل سنأتي على ذكرها فيما بعد، وبحكم ظروف المواجهة مع الانتداب البريطاني المستعمر ومع الخطر الصهيوني الذي كان يبرز ويشتد مع مرور الأيام وبشكل خاص بعد الانتداب. وهكذا، جنبا الى جنب، بدأ تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية وبروزها مع بداية تبلور المؤامرة وبداية المواجهة.

ولكن ما هو الحال بالنسبة للحركة العمالية اليهودية؟ وما هي صلتها بالحـركه العمالية العربية وتأثيرها عليها؟.

بداية التجمعات العمالية اليهودية

تعتبر الصلة بين الحركة العمالية العربية في فلسطين والحركة العمالية اليهودية صلة عضوية لا يمكن إنكارها بأي شكل من الأشكال. فلقد أسهمت عمليات الهجرة

الاستيطانية التي تمت في فلسطين في بداية القرن العشرين في تمهيد الأرضية العامة في المنطقة لقيام نشاط عمالي هناك مع اختلاف التوجهات التي اعتمدتها الحركة العمالية اليهودية التي تبلورت باتجاهها العام لتكون أداة طيعة في يد الصهيونية طوال الفترة الممتدة حتى تقسيم فلسطين وبعد ذلك أيضا، في حين أخذت الحركة النقابية العربية في فلسطين، بعد ظهورها، اتجاها ايجابيا وحقيقيا، حين ربطت، حسب المراحل المختلفة التي مرت بها بشكل خاص، وحسب تطور قضية الشعب الفلسطيني بشكل عام، بين النضال النقابي المطلبي والنضال الوطني القومي. ويعود سبب وقوع الحركة العمالية اليهودية فريسة لتوجهات الصهيونية والامبريالية الى عامل هام نجحت الصهيونية في تسخيره والاستفادة منه، وهو الربط المحكم بين الحركة العمالية من جهة، والقومية الشوفينية من جهة أخرى(*)(٢١). وكان لابد لنجاح ذلك من تمييع الصراع الطبقي وعدم الاعتراف به، انطلاقا من تضخيم المهمات القومية التاريخية الملقاة على عاتق اليهود بفئاتهم وطبقاتهم المختلفة والمتعلقة بإقامة الوطن القومي والعودة الى أرض الميعاد. ويفسر لنا ذلك الموقف الانعزالي الذي تمسكت به الحركة العمالية اليهودية منذ بداية نشأتها والمتمثل في رفض تشكيل النقابات اليهودية على أساس طبقي، وبالتالي رفض قبول العمال العرب في المنظمات النقابية اليهودية عند بداية توجه العمال العرب نحو العمل النقابي.

من ناحية ثانية، فان الحركة الصهيونية، بحكم كونها تعتمد بالأساس على الهجرة الى فلسطين والاستيطان فيها، كانت تعتمد أيضا على استيعاب العناصر الشابة القادرة على العمل. ولهذا فان المهاجرين بغالبيتهم كانوا يزيدون في تراكم اليد العاملة اليهودية في فلسطين. ولما كان غالبية هؤلاء من المتأثرين بالأفكار الصهيونية أو المخدوعين بها فان بقاءهم في فلسطين كان يعني، بشكل تلقائي، استعدادهم لتنفيذ هذه الأفكار والالتفاف حولها. ولقد فرز تراكم اليد العاملة اليهودية في فلسطين طوال الفترات اللاحقة تجمعات عمالية طغى على نشاطها الطابع السياسي القومي. وكانت هذه التجمعات العمالية نويات الأحزاب السياسية التي تشكلت في فلسطين بعد ذلك، واستمرت في العمل حتى الآن من خلال السياسة الشوفينية، رغم كونها انطلقت بالأساس من تجمعات عمالية مستوردة.

يقودنا كل ذلك الى التأكيد على أن ظهور المنظمات العمالية اليهودية سبق بفترة طويلة التجمعات العمالية العربية. ولقد توافق ظهور المنظمات العمالية اليهودية في فلسطين في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مع تصاعد حركة الهجرة والاستيطان الصهيوني. وكانت من أوائل الجمعيات العمالية اليهودية التي تشكلت في فلسطين الجمعية العمالية التي قادت تحرك مستوطنة ريشون تسيون سنة ١٨٨٧ ضد إرادة البارون روتشيلد. ويلاحظ هنا بأن تحركها كان مطلبيا وطبقيا. عمال يهود ضد اقطاعيين يهود، وهذا يعزز الإستنتاج السابق من أن جذور الايديولوجية الصهيونية لم

* يقول بن – غوريون، أحد أوائل الزعماء الصهاينة في المنظمات العمالية اليهودية في فلسطين في بداية القرن العشرين، حول مفهوم النقابة بالنسبة للحركة الصهيونية. «لسنا مجرد نقابة عمال فإضافة إلى الوظائف العامة والعادية لنقابة العمال، ملقاة على عاتقنا مهمة وحيدة من نوعها، لأننا نقابة محتلين، محتلي البلاد وبناتها، إننا ننظم هجرة وعملاً اقتصادياً وكولونيالياً. ونحن مسؤولون عن مصير البلاد ومستقبلها،

تكن قد ترسخت حينذاك في فلسطين وحولت مجرى الاتجاه العام للحركة العمالية. وقد عرفت هذه الجمعية باسم منظمة العمال . وفي عام ١٨٩١ ظهرت الى الوجود منظمة عمالية يهودية جديدة تحمل اسم الوطن والعمل . وبعد عدة سنوات أسس العمال الزراعيون اليهود منظمتهم النقابية الأولى(٢٢).

بدأت الحركة العمالية اليهودية بمحاولة ترسيخ قواعدها على أسس سياسية، منطلقة من مبادىء الصهيونية، في بداية سنة ١٩٠٤ مع وصول ما سُمِّيَ بالموجة الثانية من المهاجرين(٢٣). ولكن هذه الموجة، وكما سبق القول، لم تلاق ظروفا مناسبة للبقاء، وهاجرت غالبية المشاركين فيها الى الخارج. الا أنه يمكن الاستنتاج، تبعا لتبلور الاتجاهات الصهيونية لدى العمال اليهود بعد تلك الموجة، انها حملت معها تلك المجموعة الأولى من الصهاينة الحقيقيين الذين تحملوا الصعاب، وواجهوا الظروف المعيشية السيئة، ووضعوا نصب أعينهم تحقيق مبادئهم وأهدافهم، وبالتالي فقد مثلوا النواة الصلبة للحركة العمالية اليهودية ومن ثم للحركة السياسية الصهيونية.

انعكس وصول هذه الموجة وتصميم هذه النواة من المهاجرين، الذين تنتمي غالبيتهم الى منظمتين يهوديتين كانتا تعملان في روسيا باسم شبيبة صهيون و عمال صهيون بشكل سريع على الواقع العمالي في فلسطين؛ فبعد تلك الأيام بسنة واحدة فقط، أي في عام ١٩٠٥، جرت المحاولة الأولى من أجل توحيد جميع العمال اليهود في فلسطين ضمن منظمة عمالية يهودية واحدة. وأدى فشل هذه المحاولة الى تشكيل منظمتين عماليتين مختلفتين، سميت الأولى منظمة بوعالي تسيون الفلسطيني وتميزت باتجاهات اشتراكية وضمت ٦٠ عضوا. أما المنظمة الثانية فسميت منظمة العامل الفتي وضمت ٩٠ عضوا(٢٤)، وكانت الأفكار الصهيونية أكثر تبلورا وبروزا داخل هذه المنظمة وبخاصة في موقفها الداعي إلى طرد العمال العرب من أعمالهم واحلال عمال يهود مكانهم.

لقد تميزت هذه السنة والسنة التي تلتها بالتحديد بعدد من الظواهر الهامة التي لابد من ملاحظتها والتوقف عندها، لدى استعراض تاريخ الحركة العمالية في فلسطين. ولعل أهم هذه الظواهر، على الاطلاق، هي ظاهرة رفض المؤتمر التأسيسي لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني، الذي عقد في تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٠٦ في مدينة حيفا بحضور ١٥٠ عضوا، فكرة إقامة منظمة مشتركة تجمع العمال العرب واليهود معا(٢٥)(*) فماذا يعني ذلك؟.

ان الاستنتاج الأول والأهم الذي يمكن الخروج به من ذلك، هو أن الايديولوجية الصهيونية، بمبادئها الانعزالية، بدأت بترسيخ جذورها بين العمال اليهود في تلك الفترة، بعد أن لاحظنا بعض مظاهر غربتها وغيابها في نهايات القرن التاسع عشر.

أما الاستنتاج الثاني، والمهم أيضا، فهو ذلك الانطباع الذي يتركه هذا الرفض، دون الاستناد الى حقائق أو مصادر ملموسة، بأن اتجاها بين صفوف العمال العرب قد تبلور في ذلك الحين لممارسة العمل المطلبي بشكل خاص داخل التجمعات العمالية، بحكم طرح هذه القضية في المؤتمر التأسيسي لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني والحيز الكبير

---

* وقد ورد في المصدر نفسه أن دافيد بن - غوريون الذي كان قد وصل إلى فلسطين قبل شهر واحد من =

الذي آخذته في النقاش، مما أدى الى انقسام واضح حولها. هذا الأمر يجعلنا نعتقد بأن تلك الفترة بالذات كانت تشهد مقدمات أولية لفترة أخرى بدأ العرب فيها بالانخراط في العمل العمالي، سواء من خلال منظماتهم المستقلة، أو من خـلال المنظمات العمـالية اليهودية.

ويدل الاستنتاج الثالث على أن تلك الفترة بدأت تشهد ظهور تيار نقابي وعمالي يـهودي داخل المنظمات العمالية اليهودية، بدأ يتلمس التوجهات الحقيقية للعمل النقابي واستيعابه على أساس طبقي وليس على أساس قومي شوفيني. ويلاحظ، في هذا المجال، أن هذا التيار حافظ على وجوده منذ تلك الأيام، وبقي يصارع، بأشكال متعددة، في سبيل تثبيت مفاهيمه، وسجل مواقف ايجابية من أجل تأكيد الخط النقابي السليم الذي تبناه. وقد بلور هذا التيار توجهاته النقابية حين طالب، في المؤتمر التأسيسي، بتوسيع النشاطات النقابية وتأكيد الجانب المطلبي والسعي لاقامة نقابات مشتركة عربية ويهودية. الا أن قادة هذا الاتجاه لم ينجحوا في تثبيت خطهم، ووُوْجهوا بحملة شديدة أثناء المناقشات التي تمت، ورفضت اقتراحاتهم بضرورة ضم العمال العرب الى نقابة العمال الزراعيين بالتحديد. ولكن بسالتهم وتمسكهم بمطالبهم حققت لهم مكسبا، وان كان شكليا، داخل المؤتمر، حيث تمت الموافقة على حق كل عضو في التوجه نحو العمال العرب والدعوة بينهم للانتساب للمنظمات النقابية اليهودية. وبطبيعة الحال، فان هذا القرار التوفيقي لم يحقق نتائج ملموسة بحكم الظروف الموضوعية بشكل عام والذاتيـة بالنسبة للعمـال العرب أنفسهم.

وكتأكيد على التوجهات النقابية الصحيحة لقادة هذا التيار، فقد أكد أحد ممثليه في داخل المؤتمر على ضرورة تأييد العمال العرب والحد من تأثير الأفندية عليهم، بدلا من طردهم من أعمالهم واضطهادهم(٢٦).

إن هذا الطرح الطبقي الصحيح لم يكن يتم في الفراغ في ذلك الوقت. وعلى ما يبدو فان ممثلي هذا الاتجاه العمالي كانوا قد توصلوا الى درجة ملموسة من الوعي، استطاعوا، من خلالها، ان يزاوجوا بين النظرية والتطبيق. وقامـوا بتنفيذ ذلـك فعلا من خـلال إسـهامهم في تنظيم أول اضـراب للعمـال العـرب الـزراعيـين في تـاريـخ فلسطـين وإنجاحه(٢٧) – وهم من سكان يهوديا العاملين في مزارع الحمضيات في مستوطنة بتاح تكفا – والذي نُظِّم احتجاجا على تدني أجورهم، ورغم أن هذا الاضراب قد أجهض نتيجة تحالف الادارة العثمانية مع القادة العماليين الصهاينة في حينه، إلا أنه كـان مؤشرا على بداية التعاون بين العمال العرب والتيار المتقدم من العمال اليهود، الذي استمر يناضل من حيث المبدأ بأشكال مختلفة خلال الفترات القادمة.

= انعقاد المؤتمر. انتخب رئيساً له. وقد قاد، في المؤتمر، الاتجاه اليميني الذي كان يدعو لصياغة قاعدة سياسية تؤكد على العامل القومي والضرورات الصهيونية، كما أفشل فكرة القيام بنشاط نقابي داخل الوسط العربي، وفكرة اقامة نقابات مشتركة، كما رفض بصورة قاطعة ما طرح حول انضمام العمال العرب لنقابة العمال الزراعيين.

وان كان هذا التيار قد عبر، في ذلك الحين، عن موقف نقابي وطبقي صحيح من ... تلك، فان الأحداث تشير إلى أن هذا التيار كان قد بدأ في تلمس طريقه السياسي الصحيح أيضا من خلال الربط والمزاوجة بين النضال الداخلي في حينه وبين تراث ونضالات الطبقة العاملة العالمية، حيث سجل، وبالتحديد سنة ١٩٠٦، أول تحرك جماهيري وسياسي من خلال تنظيم مسيرة جماهيرية اشترك فيها بضعة عشرات من العمال، وذلك للاحتفال بعيد العمال العالمي (٢٨).

تبلور الاتجاهات الصهيونية في الحركة العمالية اليهودية وانتقالها الى حيز التنفيذ

تشير التوجهات العامة للأحداث التي تلت انعقاد المؤتمر التأسيسي لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني سنة ١٩٠٦ الى أن هذه الفترة، وحتى الحرب العالمية الأولى، شهدت تبلور الاتجاهات والمبادىء الصهيونية، وبالتالي دخولها مرحلة التطبيق الفعلي من خلال المنظمات العمالية الصهيونية. ولقد كان من أهم العوامل التي أدت الى دخول هذه المبادىء حيز التنفيذ الفعلي أن اليد العاملة اليهودية التي كانت تتدفق الى فلسطين من خلال الهجرة، كانت تجد منافسة حقيقية لها من قبل اليد العاملة العربية الأقل تكلفة والأكثر خبرة، كما ذكرنا سابقا. هذه اليد التي كانت تعمل لدى أصحاب عمل يهود وعرب في الوقت نفسه. ولقد أدت هذه المشكلة إضافة إلى طبيعة التوجهات الصهيونية الى تبلور أحد أهم وأخطر المبادىء الصهيونية التي اعتمدت عليها الصهيونية بعد ذلك في تحقيق سياستها الاستيطانية، وهو مبدأ «احتلال العمل» أو «العمل العبري» (*) فقد وجدت الصهيونية ان تحقيق أهدافها كاملة لا يمكن أن يتم من خلال شراء الأراضي من العرب فقط، بل أيضا من خلال تفريغ هذه الأراضي من العاملين العرب فيها والاستيلاء على العمل بحد ذاته. ويمكن القول ان تشكل الطبقة العاملة اليهودية قد تم بالأساس من خلال تنفيذ هذا المبدأ. واستكمالا لتنفيذ المخطط الصهيوني، فقد كان من الضروري أيضا إحداث تغير في بنية الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الصهيوني داخل هذه البنية، من خلال توطين المهاجرين وتثبيتهم كعمال ومستوطنين في الوقت نفسه، مع التأكيد، دوما وباستمرار، على القضية القومية الأساسية، وهي بناء الوطن القومي وتمييع الصراعات الطبقية والاجتماعية، وتحويل كافة اليهود نحو الصراع القومي باتجاه العدو الواحد. وكان لا بد لذلك من أن يؤدي الى ظهور المزارع التعاونية

= لم نلاحظ خلال مطالعاتنا للمصادر والمراجع المختلفة أي إشارة إلى إضراب عمالي عربي سبق هذا الاضراب.

* رغم ظهور مبدأ «احتلال العمل» و«العمل العبري» في تلك الفترة بشكل أولي، إلا أن استعماله رسميا من قبل المنظمات الصهيونية لم يبدأ إلا بعد سنة ١٩٣٠ من خلال منافسة اليد العاملة العربية لليد العاملة اليهودية. ونتيجة البطالة التي انتشرت قبل ذلك بين العمال اليهود. وحول العمل العبري أو «تهويد العمل» يقول حسني صالح الخفش ان بن - غوريون أعلن سنة ١٩٣٣، كرئيس للهستدروت في ذلك الوقت، عن البدء بتنفيذ تهويد العمل، وذلك خلال خطاب القاه في مدرسة يهودية تسمى تخنكو بمدينة حيفا، وكان ذلك يتم بمنع أي يهودي بالقوة من أن يشغل في أعماله الخاصه أو العامه، الصناعية أو الزراعية، أي عامل عربي خصوصا في المناطق التي أصبحت يهودية.

اليهودية، حيث ظهرت أولاها سنة ١٩٠٨ وسميت باسم يوشافيم (٢٩). وبعد ذلك بعامين، أقامت مجموعة من العمال اليهود أول مستوطنة عمالية «كيبوتس». أما النشاط المبرمج للاستيلاء على الأراضي العربية فقد تبلور سنة ١٩٠٨ من خلال افتتاح «فرع الصندوق القومي اليهودي في فلسطين»(٣٠).

في سنة ١٩١٠ عقد في مدينة يافا المؤتمر الثاني لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني . وتبلورت، في هذا المؤتمر بشكل واضح، الاتجاهات الصهيونيه وانعكست في قراراته(٣١). وفي سنة ١٩١١، تأسست الحركة النقابية الصهيونية، عندما أنشىء اتحادان لعمال الزراعة في وسط البلاد وشمالها، الأمر الذي أدى الى قيام نواة الهستدروت وهو اللجنة الموحدة لعمال فلسطين، وكان ذلك في شباط سنة ١٩١٤(٣٢). وفي السنة نفسها، ونتيجة لزيادة عدد العمال اليهود في فلسطين، ظهرت الى الوجود منظمة عمالية صهيونية ثالثة هي منظمة غير الحزبيين.

خلال هذه الفترة، ومع زيادة عدد المنظمات العمالية اليهودية ومع تأثير الأحداث المتلاحقة وتبلور التوجهات الصهيونية لدى قيادات هذه المنظمات، كان لابد من ظهور اتجاهات معارضة داخلها. وقد أفرز ذلك توجهات طبقية تجاوزت المفاهيم الصهيونية وحاولت التمرد عليها. كما أفرز، بالمقابل، اتجاهات وحدوية سعت لتوحيد النشاط الصهيوني من خلال توحيد المنظمات العمالية اليهودية الموجودة. وجاء عقد المؤتمر الثالث لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني في شباط سنة ١٩٩١ لتنفيذ الخطوة الأولى في هذا المجال، حيث أقر مشروع الوحدة مع المنظمات العمالية الأخرى: «العامل الفتي» و«غير الحزبيين». وبعد ذلك، تمت الدعوة لعقد مؤتمر عام لمندوبي العمال الزراعيين في فلسطين، فعقد في مستوطنة بتاح تكفا بمساهمة ١٩ مندوباً من بوعالي تسيون و١١ مندوبا عن العامل الفتي و٢٨ مندوباً عن غير الحزبيين . وبعد ذلك، عقد مؤتمر عام لممثلي جميع العمال اليهود في فلسطين. ومن الملاحظ، أن هذا المؤتمر قسم المندوبين على أساس القطاعات العمالية التي يمثلونها. وكان التمثيل الرئيسي للعمال الزراعيين ٤٧ مندوبا. ومن ثم العمال الصناعيين ١٥ مندوبا. وقد مثل ١٩ مندوبا وحدات المتطوعين في صفوف الفرقة اليهودية. ومثل جميع هؤلاء المندوبين عمالا بلغ عددهم ١٨٧١ عاملاً. وانبثق عن هذا المؤتمر اتحاد العمل الذي أعلن التقرير الرئيسي للمؤتمر بأنه منظمة تضم جميع العمال والكادحين اليهود في فلسطين، إضافة الى الحرفيين الذين يعيشون من عملهم. وان

أما في المناطق المشتركة بين العرب واليهود والتي يضطر فيها صاحب العمل اليهودي الى تشغيل أيد عربية، فعليه، أن يضع اشارة على السلعة التي ينتجها بشكل يدل على انها من عمل مختلط ويضع عليها سعرا أقل مما يماثلها من السلع المنتجة بأيدٍ عبرية ١٠٠٪.

ولقد لجأ الهستدروت الى القوة من أجل فرض هذا القرار، وذلك بتشكيل فرق عمالية في كل بلد وكل مستعمرة وقرية. وكانت هذه الفرق تجوب الأسواق والمزارع وتقوم بحملات تفتيشية على المصانع اليهودية بحثا عن وجود عمال عرب يعملون فيها، فان وجدوهم يجبروا صاحب العمل على طردهم، ويغرموه غرامة مالية ويشهر به في المجالات اليهودية لكي يحارب في كل مكان حتى لا يعود الى مثل هذه الجريمة برأيهم. حسني صالح الخفش، **مذكرات حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٣، ص١٧.

هذه المنظمة ستتشكل من فروع مهنية مستقلة تجمع اعضاءها بحسب نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة.

من الناحية الثانية وفي العام نفسه أي سنة ١٩١٩ رفضت(٣٣) أقلية داخل منظمة بوعالي تسيون الفلسطيني الانضمام الى اتحاد العمال (٣٤)، وقررت الاستمرار في نشاطها المستقل، وكان ذلك تعبيرا عن بداية تأثير الأفكار السياسية داخل الحركة العمالية اليهودية، وبروز اتجاهات لم تستطع الاستمرار في التورط بالمفاهيم الصهيونية. وقد تحول ممثلو هذا الاتجاه الى نواة التنظيم السياسي الماركسي، الذي أصبح فيما بعد الحزب الشيوعي الفلسطيني.

يلاحظ مما تقدم، أن الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الأولى واحتلال بريطانيا لفلسطين وبين تثبيت الانتداب عليها، كانت تشهد مجموعة من التغييرات الهامة داخل الحركتين العماليتين اليهودية والعربية. ولعل أهم هذه التغييرات كان التمايز الذي تحقق داخل المنظمات العمالية اليهودية بين العمل السياسي، الذي قاد الى تشكيل أحزاب سياسية صهيونية، والعمل النقابي العمالي، الذي قاد الى تشكيل منظمات نقابية صهيونية الهستدروت . ويبدو من المؤكد أن هذا التغير والتمايز لم يكونا استجابة لظروف الطبقة العاملة اليهودية النضالية والمطلبية، كما يجب أن يكون الحال عند تأسيس المنظمات العمالية المتخصصة والقيادية، بل كان استجابة لظروف الحركة الصهيونية السياسية ومحاولة لتكييف الواقع الذاتي الذي تعيشه بالشكل الذي يخدم على أفضل نحو مصالحها ومخططاتها. وكان من الواضح، في حينه، أن هذا التشكيل أو التقسيم الذي حصل داخل الحركة العمالية تم بدواعي الاعتماد على الهستدروت اعتمادا حقيقيا من أجل تنفيذ أحد أهم المبادىء الصهيونية، وهو العمل العبري. وبعكس الشكل الطبيعي لتشكيل الاتحادات النقابية العمالية، فقد تشكل الاتحاد العمالي الهستدروت دون وجود نقابات عمالية بالأساس. وقام هذا الاتحاد بعد تثبيته ومباشرته العمل، بانشاء هذه النقابات، مما يؤكد الشكل غير الطبيعي لقيامه ونشاطه كانعكاس لقرارات سياسية صهيونية.

أما التغير الآخر، والمرتبط عضويا بالتغير الأول، فهو تشكل قوى سياسية يهودية وجهت نشاطها المركز داخل العمال اليهود وبمعزل عن الهستدروت ، ومن خلال منطلقات ومفاهيم تختلف تماما عن المنطلقات والمفاهيم الصهيونية التي قام على أساسها الهستدروت . وقد مثلت هذه القوى استمرارا للتيار النقابي العمالي الذي ظهر داخل المنظمات اليهودية في بداية القرن العشرين رافعا شعارات العمل المشترك بين العرب واليهود، ومدافعا عن الطبيعة الطبقية للمنظمات النقابية والعمالية. وتميز نشاط ممثلي هذا الاتجاه بالاستمرار في هذا الخط والدفاع عنه وممارسته عمليا بعد ذلك تجاه العمال العرب داخل الهستدروت أو خارجه.

أما التغير الثالث والهام فقد تمثل في أن هذه المرحلة شهدت المقدمات الأولى لظهور العمل النقابي بين العمال العرب الفلسطينيين، وذلك من خلال توجههم نحو التكتل والتنظيم حتى من أجل أهداف تعاونية وخيرية. وقد كان هذا التوجه انعكاسا واضحا

للتغير الحاصل في الظروف التي كانوا يعيشونها، وكنتيجة لازدياد الوعي الطبقي بينهم من خلال الاحتكاك مع العمال العرب وخصوصا المصريين الذين كانوا يعملون في فلسطين حينذاك.

لكن الحقيقة المهمة، التي يجب ملاحظتها هي أن هذه التغيرات الهامة الثلاثة، التي لوحظت خلال تلك الفترة، كانت انعكاسا لمجموعة التغيرات والتطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية بكاملها، وعلى واقع العمال العرب واليهود معا. ولقد شكلت هذه التغيرات الهامة، التي تمت عبر مجموعة طويلة من الأحداث والتطورات التاريخية، شبكة من العوامل المتداخلة الضاغطة، سرّعت، بعد ذلك، ولادة الحركة العماليـة العربيـة في فلسطين. هذه الولادة التي لم يكن من الممكن أن تتم إلا من خلال نضوج أكثر في هذه العوامل نفسها، وتغيرات أعمق في الظروف الموضوعية والذاتية، التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني بكامله، من خلال التغيرات الاقتصادية والديمغرافية والطبقية التي تمت بعد ذلك، ومن خلال اشتداد المواجهة مع المؤامـرة الصهيونيـة الاستيطانيـة الامبريـالية واستعمارها

مظاهر التوجهات الطبقية
والتحرك المطلبي لدى السكان العرب

إن كانت الحركة العمالية اليهودية، بتوجهاتها المختلفة، وبحكم طبيعة المهاجرين اليهود ومفاهيمهم والظروف التي عاشوا فيها قبل الهجرة، قد سبقت الحركة العمالية العربية في الظهور، فان ذلك لا يعني أن الحركة العمالية العربية في فلسطين قد خرجت، من الفراغ، ودون مقدمات تذكر، عندما تبلورت وأعلنت عن نفسها على شكل جمعيات ومنظمات عمالية في بداية الثلاثينات. فالحقيقة، أن ظهور هذه الجمعيات والمنظمات مثّل نهاية فترة تاريخية كاملة وبداية فترة جديدة، من حيث التعامل معها كظواهر محددة، ومن حيث كونها انعكاسا لبداية شكل جديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان العرب تحديدا، وبحكم الموقع المتطور الذي بدأ هؤلاء السكان في احتلاله داخل العملية الانتاجية في فلسطين حينذاك.

لقد خضعت سوريا الطبيعية بكاملها لمجموعة من الظروف والمؤثرات المختلفة، ومن ضمنها مجموعة القوانين والتشريعات التي اختطتها السلطة العثمانية، وكان لابد لهذه التشريعات والقوانين من أن تؤثر على الأشكال المتعددة للتجمعات العربيـة المختلفة، الاقتصادية منها والثقافية والحرفية وغير ذلك. وإذا كانت الظروف المختلفة، قبل الانتداب البريطاني، قد فرضت على هذه التجمعات الّا تتمرد على هذه القوانين والتشـريعات السارية المفعول، فان تغير هذه الظروف قد فرض تطورا كان لابد من حدوثه ضمن أحد اتجاهين حتميين: أولهما الالتفاف على هذه القوانين ومحاولة التحايل عليها. وهذا ما حدث بالفعل في بداية الثلاثينات، وثانيهما زيادة ضغط الواقع الموضوعي والاقتصادي المتقدم على هذه القوانين والتشريعات المتخلفة، بشكل يؤدي الى إجبار السلطة الرسمية على تغييرها، لا لتفتح آفاقاً جديدة أمام القوى الاجتماعية الناهضة المتعاملة مع هذه القوانين، بل لتلحق بمستوى التطور الذي قطعته هذه القوى من خلال تأثيرها في الواقع الموضوعي

ذاته. وهذا ما حدث أيضا ولكن في مرحلة متقدمة جدا.

وما تعنينا ملاحظته والتأكيد عليه، هو أن الجماهير العربية بكاملها، من خلال الأشكال الأولية لتمركز الطبقة العاملة العربية وتجمعاتها (بداية اكتشاف هذه الطبقة لذاتها وتحركها البطيء نحو تأكيده قبل الانتداب)، لم تستطع، خلال تلك الفترة، إلا أن تعمل من خلال هذه القوانين والتشريعات وتحت ظلالها، وبالتالي فان تحركها لم يكن من الممكن أن يكون إلا تحركا محدودا. ولكن ذلك لا ينفي بأي شكل من الأشكال، أن تبرز، تحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية وظروف المواجهة مع الاستعمار البريطاني والفكر الصهيوني وممارساته، مظاهر تمرد حقيقي على مثل هذه الظروف، حملت في أحشائها مظاهر تحرك طبقي يؤدي عادة الى ظهور المنظمات السياسية والطبقية، عند توفر الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، التي توفرت فيما بعد، دون اعتبار كبير للتشريعات والقوانين السائدة. لأن نضج الظروف الذاتية والموضوعية، وتوفر العوامل المساعدة يدمر تلقائيا تأثير مثل هذه التشريعات، اما من خلال تجاوزها أو من خلال فرض تغييرها. ولذلك تبقى بعض هذه التحركات ضمن مثل تلك الظروف وطنية اصلاحية في شكلها، طبقية ثورية في مضمونها واتجاهها العام، في عديد من الحالات. وهكذا تماما كانت بعض الأشكال المختلفة للتحركات الجماهيرية العديدة التي حدثت في تلك الفترة بدوافعها المختلفة.

لقد أشرنا آنفا الى ما أورده الدكتور ماهر الشريف في كتابه «الأممية الشيوعية وفلسطين» حول اضراب العمال العرب الزراعيين من قرية يهوديا العاملين في مزارع الحمضيات في مستوطنة بتاح تكفا، والذي نُظِّم احتجاجا على تدني أجورهم بدعم واسهام من ممثلي الجناح الثوري في منظمة بوعالي تسيون الفلسطيني، ويعتبر هذا الاضراب نموذجا أكيدا على وجود أشكال أولية من التحركات المطلبية ذات الطابع الطبقي لدى العرب، الا أنها ليست النموذج الوحيد لذلك. ففي كتابه «تاريخ فلسطين الحديث» يؤكد الدكتور عبد الوهاب الكيالي على بروز الاتجاهات الطبقية بين السكان العرب والفلاحين منهم بشكل خاص. فهو، اضافة لاشارته الى بداية الاصطدامات المسلحة بين الفلاحين العرب والغزاة الصهاينة منذ سنة ١٨٨٦ بسبب اجلائهم عن قراهم المغتصبة من قبل اليهود (تحرك طبقي)، يذكر في موقع آخر أن تقارير وردت في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٠٨ تدل على أن الفلاحين في منطقة حيفا وطبريا يضمرون شعورا من العداء نحو الملاكين العرب أصحاب الأراضي الشاسعة (مصطفى باشا، فؤاد سعد، آل سرسق)، وكذلك الأمر بالنسبة للمستعمرين اليهود[٣٥]. وفي موقع آخر، يشير الى أن إقبال الجاليات اليهودية على شراء الأراضي بدعم من المليونير اليهودي ادمون دي روتشيلد شكل مصدر ربح وفير لبعض كبار الملاكين العرب في فلسطين[٣٦]، كما يشير الى أن بعض القرويين من سكان كفر كنا قضاء طبريا حاولوا الاستيلاء على الأراضي التابعة لليهود كما وقعت عدة اشتباكات بين الفلاحين والمستعمرين اليهود[٣٧]. ويستدل من ذلك على أن الدوافع الرئيسية لهجوم الفلاحين من العرب على اليهود كانت بسبب شرائهم للأراضي وبالتالي تدميرهم المصدر الوحيد لرزق الفلاح العربي الذي كان مرتبطا

بالأرض ارتباطا عضويا في تلك الفترة. وبسبب الدوافع نفسها توجه حقد الفلاحين نحو الملاكين الأثرياء العرب. وعندما نعلم أن أصحاب الأراضي الجدد من اليهود كانوا يطردون الفلاحين العرب من العمل من تلك الأراضي ندرك تماما خطورة ذلك على حياتهم وبالتالي الدوافع الطبقية الحقيقية للاشتباكات بينهم وبين اليهود دفاعا عن المصدر الوحيد لرزقهم.

ان هذه المؤشرات الطبقية البارزة في تحرك الجماهير الفلاحية العربية في فلسطين قبل الانتداب. اضافة لمثل هذه المظاهر بين العمال العرب تترك انطباعا أكيدا بأن محاولات واشكالاً أولية كانت تجري لتأكيد التوجهات الطبقية بين السكان العرب بشكل عام، وعمالهم وفلاحيهم بشكل خاص، ويمكن القول إن كل ذلك كان بمثابة المقدمات الأولية لما تم تحقيقه بعد ذلك في فلسطين.

أما في سوريا الطبيعية والتي كانت فلسطين تشكل الجزء الجنوبي منها، فقد كانت تجري، في ذلك الوقت، تطورات شبيهة تحت ظل الحكم العثماني في المقاطعات المختلفة. ففي مجال التعليق على انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية، التي عرفت بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي التي قادت الحركة الثورية، يقول الدكتور اميل توما في كتابه «تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث» ان انتصار هذه الثورة حرك الجماهير، وبدأ العمال، لأول مرة في السلطنة العثمانية، ينتظمون في نقابات تهدف الى الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية. صحيح أن هذه الحركة النقابية كانت تقتصر على المدن الرئيسية مثل الآستانة وبيروت والقدس. ولم تكن جماهيرية لأن الطبقة العاملة كانت ضعيفة عدديا وتنظيميا. الا أنها .كانت كافية لتترك أثرها على قيادة الثورة وتجعل جمعية الاتحاد والترقي تضع من بين أهدافها تسوية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل. ويقول د. توما ان هذه الثورة لم تحرك العمال فحسب، بل حركت الفلاحين الذين طالما تمردوا في القرن الماضي في مختلف الولايات، احتجاجا على الضرائب والنهب، وكانوا في مطلع القرن العشرين، يتململون، مما حث جمعية الاتحاد والترقي على الاهتمام بهم في برنامجها فوعدت بتحسين أحوالهم، وقد استمر تمردهم واتخذ، فيما بعد، صورة تمرد مسلح في حوران، سوريا(٣٨).

ويؤكد لينين على وجود نضال بروليتاري مبتدىء في الامبراطورية العثمانية، في تلك الفترة في مقالة له بعنوان «الأحداث في البلقان وفي ايران»؛ حيث يورد ان«الدول الرأسمالية تكيل المديح لأعضاء تركيا الفتاة «جمعية الاتحاد والترقي» لكونها لا توقظ استقلال الجماهير فعلا، ولكونها تقف موقفا عدائيا من النضال البروليتاري المبتدىء في امبراطورية العثمانيين»(٣٩).

من ناحية ثانية يشير عبد القادر ياسين في كتابه «كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨» الى أن بعض القوميين العرب أسسوا المنتدى العربي في الآستانة سنة ١٩٠٩ كمنظمة ثقافية علنية. وقد نادى رئيس تلك الجمعية باحياء الجامعة العربية وتأسيس النقابات الزراعية والصناعية(٤٠).

لقد مثلت هذه التحركات اشكالا مختلفة من الارهاصات التي سبقت ولادة الطبقة

العاملة العربية في فلسطين، وقد تمت كافة هذه التحركات من خلال القوانين والتشريعات الاستعمارية التي وضعتها السلطة العثمانية. وحاولت فيها منع هذه الطبقة، من اكتشاف ذاتها والتعبير عن ذلك. وقد كانت تعليمات النقابات التي صدرت سنة ١٣٢٨هـ ـ ١٩٠٨م في القسطنطينية، وعممت بعد ذلك بشهرين على بقية الولايات من أهم القوانين التي صدرت في العهد العثماني وأكثرها علاقة بالعمل النقابي، وان كانت من أكثرها تكبيلا وتقييدا له؛ ففي الوقت الذي ألغت فيه هذه التعليمات وظيفة شيخ الكار ، وسمحت لكل فئة من الفئات «الأصناف» بتأليف نقابة لها مركز معين ومعروف، ورغم أن هذه التعليمات حددت كيفية إجراء الانتخابات وفرز الأصوات وانتخاب رئيس النقابة وأمين سرها، الا أنها حددت واجبات النقابة بمساعدة أصحاب الحاجة والمتضايقين والمرضى من العمال، وتنشيطهم، واصلاح الاختلافات بين العمال أنفسهم، والتكافل والتضامن بين العمال تجـاه الحكومة لاداء المعلومات الكافية عن أحد العمال وربطه بكفالة عند اللزوم، وتبليغ الأفراد بكيفية ترقي صنعتهم وترغيبهم بها. وهكذا نجد أن هذه التعليمات حولت النقابة الى مجرد أداة للقيام في الوقت نفسه، بالأعمال الخيرية والقمعية تجاه العمال. وقد قُيِّد تشكيل النقابات بشروط كبيرة افرغتها من محتواها الحقيقي. كما خلت هذه التعليمات من الاشارة الى الخصومات التي قد تقع بين العمال وأرباب العمل. وهي الخصومات الحقيقية التي تشكل النقابات من أجل حلها. وبذلك فقد اغفلت هذه التعليمات أي مظهر من مظاهر الصراع الطبقي وانحازت انحيازا كاملا الى أرباب العمل ضد العمال(٤١).

إضافة لهذه التعليمات كانت السلطة العثمانية قد أصدرت سنة ١٩٠٩ قانون الجمعيات الذي أباح تأسيس الجمعيات، ولكنه حظر اخلالها بكمال ملكية الدولة وتغيير شكل الحكومة الحاضرة. أو التفرقة السياسية بين العناصر العثمانية المختلفة، كما حظر تأليف الجمعيات السرية. وقد مكن هذا القانون الدولة العثمانية من منع أي جمعية نقابية بالمعنى الحقيقي من ممارسة نشاطها(٤٢).

وبعد ذلك بعشرة أشهر، صدر قانون الاجتماعات العمومية، الذي تعرض بشكل غير مباشرللاجتماعات العمالية والنقابية(٤٣). وفي السنة نفسها صدر قانون تعطيل الأشغال، الذي يعتبر تشـريعاً عمـالياً محضـاً، حيث أشار بشكـل صريـح الى النـزاعـات بـين اصحـاب العمل والعمـال، ولكنـه تجـاوز حق المنظمـة النقـابيـة في تمثيـل العمـال وأعطى هذا الحق لثلاثة من ممثلي العمال ينتخبهم العمال لرفع استدعاء حول قضيتهم الى الجهات المسؤولة. وقد حظر القانون على العمال التظاهر أو إتيان أي عمل يخالف حرية العمل. ومنحهم حقا واحدا فقط وهو أن يتركوا العمل عند عدم الاتفاق مع أصحاب المؤسسة. وقد أكد هذا التشريع على رجعيته ومعاداته لمصالح العمال حين تضمن، بشكل صريح في مادته الثانية نصا يمنع تأليف النقابة في المؤسسات القائمة بخدمة العامة، وحدد غرامة مالية وعقوبة الحبس على كل مؤسسة عمومية الفت بينها نقابة. وبهذا المعنى فان هذا التشريع ألغى أي شكل سابق من أشكال التجمع النقابي(٤٤).

من خلال القوانين والتشريعات المختلفة، دخلت سوريا الطبيعيه بكاملها، بما فيها فلسطين، مرحلة الحرب العالمية الأولى واحتلال فلسطين من قبل الاستعمار الانكليزي. ومن خلال

هذه القوانين والتشريعات ذاتها، استمر الانكليز في تعاملهم مع سكان فلسطين. إلا أن هذا التعامل اختلف ما بين العرب واليهود. ففي الوقت الذي تساهلت فيه بريطانيا مع المنظمات الصهيونية السياسية والعمالية منها، التي تشكلت سابقا وتبلورت بعد ذلك، فرضت حظرا على تشكيل أي منظمة عمالية عربية، بل عملت جاهدة على منع وتأخير انضواء العمال العرب في المنظمات العالمية القائمة. وكان لا بد، نتيجة لذلك، من أن يستمر النهج الثوري السابق للفئة المتقدمة من العمال اليهود لدفع العمال العرب للاسهام في العمل النقابي والعمالي. وفي هذا المجال يذكر الدكتور موسى البديري أن محاولات مستمرة جرت من جانب حزب العمال الاشتراكي، الذي تحول الى الحزب الشيوعي الفلسطيني والذي كان كافة أعضائه من اليهود عند تأسيسه سنة ١٩١٩، من أجل تنظيم العمال العرب في صفوف منظمته النقابية فراكتزيا . وتشير تقارير الشرطة البريطانية، في ذلك الحين، الى أن الحزب أحرز بعض النجاحات الفردية، واستطاع الوصول الى عمال عرب في القدس ويافا وحيفا. لكن الخدمات التي كان يؤديها في تلك المرحلة كانت ذات طابع تربوي أكثر مما هي ذات طابع تنظيمي؛ فقد نشط في طباعة وتوزيع آلاف النشرات والكتيبات داعيا الى التنظيم النقابي مفسرا فوائد وحدة العمال وانتظامهم، ومطالبا بيوم عمل من ثماني ساعات ويوم راحة اسبوعية، وتعويضات مرض والتأمين ضد الحوادث والشيخوخة والحد من عمل النساء والأطفال. وهذه كلها مطالب لم يعتد العامل العربي على سماعها حينذاك(٤٥).

وهكذا، بالضبط، يترسخ لدينا أحد الاستنتاجات السابقة والذي يفيد بأن الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الانتداب البريطاني، حملت معها مظاهر وأسباباً هامة ساعدت في دفع العمال العرب وتوجيههم نحو ممارسة العمل النقابي والانضمام اليه، ليكون ذلك سببا من أهم الأسباب التي أدت الى ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين.

---

(١) دكتور ماهر الشريف، «مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين»، مجلة **صامد الاقتصادي** ، العدد ١٨، تموز ١٩٨٠، ويذكر الدكتور عبد الوهاب الكيالي في كتابه **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٠، ص٤١، هوامش أن عدد السكان كان سنة ١٩١٤ حوالي ٦٨٩ الف نسمة حسب تقديرات سلطات الانتداب.

(٢) د. الكيالي، **المصدر نفسه**، ص٤٤.

(٣) د. ماهر الشريف، **الأممية الشيوعية وفلسطين**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص٢٢٣، عن مقال بقلم ابو زيام نشر سنة ١٩٢٤.

(٤) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٤.

(٥) **المصدر نفسه**، جدول احصائي ٢، ص٤١٣.

(٦) د. ماهر الشريف، «الأممية الشيوعية وفلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٨.

(٧) سميح سماره، **الطبقة والشعب في مواجهة الكولونياليه**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٩، ص٤٨، نقلا عن م. برا سلافسكي، «تاريخ الحركة العمالية في فلسطين»، تل ابيب، ١٩٦٤.

(٨) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٥، نقلا عن بوليكاف، «التاريخ المعاصر لبلدان العالم العربي»، موسكو، دار العلم للنشر، ١٩٦٨.

(٩) سميح سماره، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٧، هامش رقم ٤٣.

(١٠) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٠.

(١١) عنـان العـامـري، **التطـور الـزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠**، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.

(١٢) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٦.

(١٣) د. الشريف، مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين ، **مصدر سبق ذكره**، عن دراسة لجوزيف بيرغر حول الحركة العمالية في فلسطين وضعت سنة ١٩٢٦

(١٤) راجـع هاني حـوراني، «ملاحظـات حـول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطـين في عهـد الانتـداب، **شؤون فلسطينية** ،. عـدد ٥ تشـرين ثاني/١٩٧١، حيث يـورد، نقلا عن كتـاب نبيـل بـدران «التعليم والتحـديـث في المجتمـع العـربي الفلسطيني»، بيـروت، مـركـز الأبحاث ان نسبة الأمية بلغت بين العمال في تلك الأيام ٩٣٪، ولا شك ان هذه النسبة كانت أكثر قبل ذلك أي في بداية القرن العشرين.

(١٥) د الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٩.

(١٦) **المصدر نفسه** ، ص٤٩

(١٧) د. الشريف ، الأممية الشيوعية وفلسطين ، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٢، حاشية رقم ٦٦، نقلا عن لاكور، تاريخ الصهيونية .

(١٨) **المصدر نفسه**، ص٧٨.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص٧٩.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٧٩

(٢١) د. وونف ايرلخ، «الصهيونية الاشتـراكية من بن - غـوريـون حتى حـزب العمـل»، مجلـة «**الجديد**»، عـدد ٢٠١، ١٩٧٦، ص٨٣، هامش ١١.

(٢٢) د. الشريف، الأممية الشيوعيه وفلسطين ، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٨

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص٧٨.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص٨٠.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٨١.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص٨٣.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص٨٣.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص٨١.

(٢٩) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٤.

(٣٠) سميح سماره، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦.

(٣١) د. الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤ - ٨٥

(٣٢) سميح سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦.

(٣٣) د. الشريف، الامية الشيوعية وفلسطين ، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٨ - ٧٩، وذلك بخصوص المؤتمر الثالث لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني ، والمؤتمـر العام لمنـدوبي العمـال الـزراعيـين في فلسطين، والمؤتمر العام لممثلي جميع العمال اليهود في البلاد.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص٩٠.

(٣٥) د. الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث **مصدر سبق ذكره**، ص٥٧

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص٤٨.

(٣٧) **المصدر نفسه**، هـوامش الفصل الثـاني، ص٤٣١، هامش رقم ٢١.

(٣٨) د. اميـل تومـا، **تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث** ، ص١٢٧.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص١٢٨.

(٤٠) عبـد القـادر يـاسـين، كفـاح الشـعب الفلسطيني قبـل العـام ١٩٤٨ ، **مصـدر سبق ذكـره**، ص ٢٠، نقلا عن «القومية العربية ومؤامرات أميركا ضد وحـدة العرب»، محمـد عماره، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨، ص٢٨

(٤١) عبد القادر ياسين، «التشريعات العمالية في فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني»، **صامد الاقتصادي**، العدد ١٦، أيار ١٩٨٠.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) راجع **المصدر نفسه**، حيث يمكن الحصول على معلومات وافية عن كافة التشريعات العمالية في العهدين العثماني والبريطاني.

(٤٥) د. موسى البديري، «مقدمة تاريخية لتطور الحركة العمالية العربية في فلسطين أيام الانتداب البريطاني»، **الجديد** ، عـدد ١٠، تشرين ثـاني ١٩٧٦.

د. عبداللطيف البرغوثي

دور التربية في دفع عجلة التنمية

تمهيد

مانقصده بالتربية، هنا، هو إكساب الطالب معارف، واتجاهات، ومهارات، تصبح، جميعاً، مكوّنات لسلوكه، تؤثر فيه، وتوجهه الوجهة السليمة المبتغاة. والتنمية التي نعني هي التنمية الشاملة. الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وموضوع هذه الورقة ليس محاولة الكشف عن أهمية دور التربية في تحقيق التنمية فحسب، وإنما هو أيضاً، تأكيد حيويَّة ذلك الدور وفعاليّته وضرورته. صحيح أن الإنسان نـزَّاع بطبعه إلى تحصيل المعرفة، لترقية ذاته من ناحية، ولتحقيق التقدم لأسرته ومجتمعه، وجنسه من ناحية أخرى، ولذلك وجدناه يترقى، ويتطور، ويتقدم منذ العصر الحجري القديم حتى الآن. وإذن، فاذا صح اعتبار الماضي والحاضر مؤشرين للدلالة على المستقبل، فانّا نستطيع أن نقول ان ماضي الجنس البشري، وحاضره يشيران إلى أنه سلك خط سير حضاري صاعداً أبداً نحو التقدم والنمو والنجاح، وليس ثمة ما يدعو إلى الشك في أنه لن يستمر كذلك، إلا إذا حدث ما يتهدد وجوده بالفناء وكيانه بالزوال. ولكنَّ تقدم الجنس البشري عبر العصور والقرون الماضية، كان يتم بصورة عفوية، وبطريقة غير مدروسة وغير معتمدة، ولذلك فانه كان بطيئاً دائماً، وباهظ التكاليف أحياناً. والمتأمل في سرعة تقدم الجنس البشري، يستطيع بسهولة أن يلحظ أنه يتضاعف بقفزات مذهلة: فهو في هذا الجزء الذي انقضى من القرن العشرين، أكبر بكثير منه في أي قرن سابق عليه، وهو في السنوات الثلاثين الأخيرة، أكثر بكثير منه في النصف الأول من القرن العشرين ذاته. وإذا توقفنا عند أية خطوة تقدم خطاها الإنسان، وحاولنا أن نتبين أسبابها، فإنا سنجد في رأس القائمة، اكتسابه لمعرفة جديدة بالكشف أو الاختراع؛ فاكتشافه للنار في ماضيه البعيد، أحدث ثورة في تنمية حضارته وتقدمها نقلتها نقلة جبّارة جعلتها، في مرحلة ما بعد النار، تسمو كثيراً على ما كانت عليه قبلها. ونجاحه في تحطيم الذرّة، واستخدام الوقود الذري في نطاق تكنولوجيته المعاصرة، أتاح له فرصة ارتياد الفضاء الخارجي؛ وهذا

بدوره سينقل المجتمع البشري، إلى مرحلة حضارية قادمة، تتضاءل أمامها كل المراحل الحضارية السابقة. إن هذه الاعتبارات، توضح بما لا يدع مجالاً للشك، مدى الترابط الوثيق بين اكتساب المعرفة وتقدم التنمية، ولذلك لا يجوز، في عصرنا هذا، أن نترك مسألة اكتساب المعرفة، أي التربية، للتحصيل الفردي، أو العشوائي غير المدروس. وغير المنظم؛ لأن مثل ذلك الوضع لم يعد صالحاً لتحقيق النماء والتقدّم المطلوبين، وبالسرعة المرجوة.

من أجل هذا، وتحت ضغط الحاجة الملحَّة، والحاجة، كما يقولون، أُم الاختراع، اتجه إنسان القرن العشرين، إلى التخطيط العلمي لمستقبله، ومستقبل مجتمعه، وكان الاتحاد السوفياتي، صاحب قصب السبق في هذا المضمار؛ إذ طلع على العالم، بعد الحرب العالمية الأولى بعقد من الزمان، بأول خطة تنمية خمسية (١٩٢٨ - ١٩٣٣) في تاريخ البشرية[١]. وهكذا ولد التخطيط بمعناه العلمي، في أحضان الثورة الشيوعية الروسية، ولذلك فان بدايته كانت مذهبية، إلا أنه أخذ بعد الحرب العالمية الثانية، يتخطى حدود الدول، فراحت تنتشر أفكاره وأساليبه بين العديد منها، من أجل إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي المنشود، حتى أصبح الآن عالمياً. فعلى سبيل المثال، تبنّى الاتحاد السوفياتي أسلوب التخطيط الإلزامي الذي شمل كل القطاعات، بحيث يفرض على كل قطاع الالتزام بما تحدده الخطة من أهداف، وفقاً لمقتضيات فلسفته الاشتراكية، وتمشياً مع سيطرة الدولة على جميع أدوات الإنتاج. أما الولايات المتحدة الأميركية، فقد اكتفت، في هذا المجال، بدراسات تنبؤية في الاقتصاد والتكنولوجيا، وتركت للمؤسسات، ولرجال الأعمال، حرية التصرف، لأنها تدين بمبدأ الاقتصاد الرأسمالي، الذي يقوم على حرية التنافس الفردي[٢].

أمـا في الوطن العـربي، فقد بـدأ الاهتمام بـالتخطيط العلمي، بفضل منظمـة اليونيسكو، التي دعت إلى مؤتمر لهذه الغاية، عقد في بيروت سنة ١٩٦٠، وشارك فيه وزراء التربية في الدول العربية، وجرت فيه دراسة احتياجات التعليم في الدول العربية: مما أبرز الحاجة الملحّة لانتهاج طريق التخطيط التربوي في ضوء دراسة تلك الاحتياجات. وعلى أثر ذلك، أنشىء في بيروت، عام ١٩٦١، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الوطن العربي على التخطيط التربوي، وظل يعمل حتى عام ١٩٧٢[٣]. وقد كان لهذا المركز فضل كبير فيما يختص بنشر الوعي التخطيطي في مختلف أقطار الوطن العربي، ولست أجافي الحقيقة إذا قلت إن طلائع من دُرِّبوا على التخطيط التربوي في الوطن العربي، وأنا واحد منهم(*). تلقوا تدريبهم في هذا المركز على أيدي نخبة من الخبراء العرب والأجانب.

وفي ختام هذه الكلمة التمهيدية، ينبغي القول انني سأحاول إلقاء نظرة على دور التربية في دفع عجلة التنمية من خلال المنطلقات الأربعة التالية:

---

* تلقيت دورة مكثفة قصيرة في التخطيط التربوي في المركز المذكور سنة ١٩٦٥، عندما كان الدكتور عبد العزيز القوصي رئيساً له.

١ – العلاقة بين التخطيط التربوي والتنمية بالمفهوم الذي سبق أن حددناه.
٢ – التخطيط التربوي من أجل تنمية بلدان الوطن العربي.
٣ – التخطيط التربوي من أجل تنمية الشعب العربي الفلسطيني.
٤ – التوصيـــات.

أولاً: التخطيط والتنمية

إن التخطيط، في جوهره، لا يعدو أن يكون عملية منظمة واعية، ترمي إلى اختيار أحسن الحلول الممكنة، للوصول إلى أهداف معينة محدَّدة: أو بعبارة أخرى، هو عملية ترتيب الأولويَّات، في ضوء الإمكانات البشرية والمادية المتاحة. وهذا لا يعني، ولا يجوز أن يعني، أن التخطيط يمثِّل اتجاهاً راكداً، يرتضي الأوضاع الراهنة، ويحاول إصلاحها، بل هو تحرك ديناميكي، يهدف إلى تغيير الصورة التي يتسم بها المجتمع، وتتشكل بها ملامحه.

وعلى ذلك، فالتخطيط هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق النهوض والتقدم، وعليه ترتكز آمال الشعوب النامية، في سبيل اللحاق بالشعوب المتقدمة، من أجل أن تظل الإنسانية جمعاء إنسانية واحدة، وحتى لا يظل هذا العالم عبارة عن ثلاثة عوالم، تفصل بينها فجوات حضارية آخذة في الاتساع، بحيث تهدد، على المدى البعيد، إمكانية التفاهم والتعاون، بين من هم في طليعة المتقدمين، ومن هم في ساقة المتخلفين(٤). إن من نافلة القول التنويه بأن عالمنا المعاصر، يشهد تغيراً سريعاً في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية، كما يشهد أيضاً تطوراً اجتماعيّاً متزايداً. وبالنظر للنمو المطرد في احتياجات الأفراد والجماعات، فان الدول، على الرغم من اختلاف نظم الحكم فيها، وتباين عاداتها وتقاليدها، ومدى ما وصلت إليه من تقدم، تجد نفسها مضطرة إلى البحث عن وسائل علمية تعينها على موازنة مواردها، ومقارنتها بشتى مطالبها وأمانيها، بقصد الوصول إلى خير السبل التي تضمن تنمية مواردها المادية والبشرية، والتي تساعدها، في الوقت نفسه، على التنبؤ بأثر حاضرها في مستقبلها. والموارد في مفهوم التخطيط، تشمل كلّاً من الموارد البشرية والموارد المادية. ولما كان التطور الاقتصادي، والنمو الاجتماعي وثيقي الصلة؛ بمعنى أن العلاقة بينهما جدلية فيؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به في الوقت ذاته، فقد أصبحت عملية التنسيق، بين ألوان النشاط المختلفة في حياة المجتمع، من الضروريات، كما أصبحت تستلزم حصر كل الموارد، التي تعين المجتمع على تحقيق أهدافه في مخططات تنميته، ومن بينها دون شك التربية، على اعتبار أنها الدعامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٥).

وتنمية الموارد البشرية تعني إذن، النهوض بالتربية من أجل زيادة المعارف، والمهارات، والقدرات، لدى جميع الناس في المجتمع. ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية، بأنها تجميع رأس المال البشري، واستثماره بصورة فعَّالة، في تطوير النظام الاقتصادي من ناحية، وفي إعداد الناس للإسهام في عمليات مجتمعهم وحياته السياسية، من ناحية ثانية، ومساعدتهم اجتماعياً وثقافياً، على أن يحيوا حياة أكثر وسامة واكتمالاً،

وأقل تقيداً بالتقاليد، من ناحية ثالثة. وبعبارة موجزة، يمكن القول إن تنمية الموارد البشرية، هي مفتاح مسايرة العصر، ومواكبة ركب الحضارة العصرية[٦]، ودور التربية في هذا الصدد لا يخفى على أحد.

لهذا فالواقع أن ثروة أية أمة من الأمم، وما لديها من إمكانات النمو، الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، تنبع من قدرتها على تنمية الاستعدادات الفطرية لمواطنيها، واستخدامهم بصورة مثمرة، وهذا بدوره، يجعل تنمية الموارد البشرية، شرطاً من الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي. ومن المؤكد أنه يتعين على جميع البلاد، أن تحاول قياس رصيدها من رأس المال البشري بصورة دورية، لأن عدم قيامها بذلك يعتبر نقصاً خطيراً في قدرتها على التخطيط الذكي، لتنمية مواردها البشرية في المستقبل[٧].

وجوهر استراتيجية تنمية الموارد البشرية، هو تحقيق توازن فعّال في الاختيار بين السياسات المختلفة، وتتوقف طبيعة هذا التوازن على أهداف المجتمع، ومستوى نموه، ونوع القيادات فيه. والإخفاق في تحقيق التوازن المناسب، يؤدي إلى إنتاج فئات غير مطلوبة من القوى البشرية العالية المستوى، وإلى وضع الاستثمارات في غير موضعها الملائم من أنواع التعليم، وإلى الإبقاء على أنواع خاطئة من الحوافز، والعناية بأنواع غير ضرورية من التدريب. والحق أن تحقيق التوازن الكامل في أي مجتمع من المجتمعات أمر بعيد المنال، ولكن بعض المجتمعات تنجح في ذلك أكثر من غيرها. وكلما سارت المجتمعات في طريق التقدم كان لزاماً عليها أن تواصل عملية التكيف نظراً للتغيرات المستمرة التي تطرأ على القوى التي تؤثر في تحقيق التوازن الفعّال[٨]. وتتكون استراتيجية تنمية الموارد البشرية من الأهداف والإجراءات التي تختار لتحقيقها، وهذه الاستراتيجية بدورها ينبغي أن تصبح جزءاً من خطة الدولة العامة للتنمية الشاملة[٩]. وإذا حاولنا أن نحدد أشهر عناصر هذه الاستراتيجية، وجدناها تتمثل فيما يلي:

١ – تحديد أهداف التنمية بوضوح تام وبانسجام مع الأهداف الكبرى للبلاد.
٢ – ترتيب الأولويات مع مراعاة الإمكانات المادية التي لا يمكن تنفيذ الخطة بدونها.
٣ – التنبؤ باحتمالات المستقبل واحتمالات التغير في الظروف والشروط.
٤ – الشمول بحيث يأخذ المخططون بعين الاعتبار الإمكانات المادية والبشرية، والظروف الاجتماعية والسياسية.

٥ – الواقعية؛ أي أن تراعي تقديرات الخطة وحساباتها ظروف واقع البلاد.
٦ – المرونة؛ أي أن تكون الخطة مرنة بدرجة تسمح للقائمين على تنفيذها بقدر من حرية الحركة، يمكنهم من مواجهة التغيرات غير المتوقعة.
٧ – المتابعة والتقويم؛ أي أن تجري متابعة الخطة أثناء مراحل تنفيذها، وتُقَوَّم أثناء التطبيق، من أجل تعديل أية سياسات أو إجراءات يظهر التقويم أن من الضروري تعديلها لإنجاح الخطة[١٠].

ومن الواضح، في ضوء ما تقدم، أن احتياجات تنمية الموارد البشرية يجب أن تكون شاملة، فليس يكفي وضع هدف واحد للتعليم العالي أو الثانوي، بل ولكل التعليم الرسمي، وإنما ينبغي أن ترتبط بالأهداف التعليمية سائر الأهداف الوثيقة الاتصال، بعضها بالبعض الآخر؛ كأهداف التدريب أثناء الخدمة، وتغيير بنية حوافز العمل، واستقدام قوى بشرية خارجية، وتحسين استخدام المهارات، وإيجاد فرص عمل كافية(١١). ومن الممكن تنمية الموارد البشرية ببعض، أو بكل، الطرق التالية:

١ - التربية الرسمية.
٢ - التدريب أثناء الخدمة.
٣ - تعليم الكبار.
٤ - جهود الهيئات السياسية، والاجتماعية، والدينية والثقافية.
٥ - التطوير الذاتي؛ أي سعي الأفراد إلى زيادة معرفتهم، ومهاراتهم، وقدراتهم، بجهودهم الشخصية عن طريق الدراسة بالمراسلة، والاطلاع والتعليم من الاخرين، ومن الإذاعات المرئية والمسموعة.
٦ - زيادة العناية بصحة الطبقة العاملة وتغذيتها، لأن ذلك سيزيد من قدرتها على العمل والانتاج نظراً إلى أن تحسين الصحة والتغذية أمران وثيقا الصلة بالتنمية الاقتصادية؛ فهما سبب فيها، ونتيجة لها في الوقت ذاته(١٢).

وإذا أريد للتنمية أن تكون ناجحة، وأن تؤتي أكلها بنجاعة وفعالية، فلا بد من إقامة، وتنمية، المنظمات والمؤسسات التي تتميز بها المجتمعات المتقدمة، بالإضافة إلى رأس المال المادي. ولا بد لنا أيضاً من أن نلاحظ، في هذا الصدد، أن الموقع الطبيعي للبلد، ونوع تجارته، وعلاقاته السياسية بالبلاد الأخرى، هي جميعاً من العوامل التي تؤثر في تنميته، مع تسليمنا بأن تقدير نمو الموارد البشرية، هو نقطة البداية المنطقية في أي تحليل للنمو، ولمسايرة العصر. وإذا ما حاولنا أن نتبين المشكلات الرئيسية المتصلة بتنمية الموارد البشرية، فانّا سنجدها تنقسم إلى فئتين كبيرتين:

١ - مشكلات خاصة بنقص المستوى العالي من القوى البشرية، ذات المهارات الممتازة الكفاءة.
٢ - مشكلات تتعلق بتعطيل القوى البشرية أو سوء استثمارها.

ومن ثم فان تنمية الموارد البشرية تهتم بتحقيق هدف مزدوج، هو تكوين المعارف والمهارات وتنميتها، وهذا يستتبع بالضرورة تنمية قوى الإنسان العقلية، إضافة إلى توفير العمل. والهدفان يكمل أحدهما الآخر إلى درجة تبرر اعتبارهما هدفاً واحداً مزدوجاً، لا يتم تحقيقه، كما ألمحنا، إلا ببناء المهارات والمعارف اللازمة للنمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، واستثمارها، وتوفير مجالات العمل والتعاون، في سبيل خلق مجتمع يؤمِّن لأبنائه الحياة التي يطمحون إليها(١٣). ومن أجل هذه الغاية، فان التنمية تسعى إلى أن تجعل الفرد والمجتمع قادرين على أن يغيرا أنماط حياتهما، ويعدِّلا في أساليب معاشهما وإنتاجهما وسلوكهما، كي يسيرا إلى الأمام، ويلحقا بغيرهما ممن

سبقوهما في شتى ميادين التحضر. ولهذا السبب، تبرز الحاجة إلى التنمية في كل مستوى فردي أو اجتماعي، محلي أو قومي، وإن كانت الحاجة إليها أشد في المجتمعات المتخلفة والمحلية[١٤].

أشكال التخطيط: أشكال التخطيط وأساليبه كثيرة ومتعددة، والذي يعنينا منها هنا، في المقام الأول، هو التخطيط الثقافي، أي التربوي، وعلاقته بالتخطيط الاقتصادي. وفي بداية الأمر، استحوذ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، على عناية صانعي القرارات والمخططين في مختلف البلدان، مما جعل التخطيط الاقتصادي يطغى على التخطيط التربوي، لأن رجال الاقتصاد أبوا إلا أن يعتبروا التربية مجرد أداة في خدمة التنمية الاقتصادية، وكأن رسالة التربية، في نظرهم، كانت مقصورة على أن تلعب دور مصنع ينتج القوة البشرية المدربة، وفقاً لأوامر خطة التنمية الاقتصادية. هذه النظرة الاقتصادية المتميزة بالبرود العلمي، لقيت قبولاً لدى بعض الأوساط، ولقيت مقاومة لدى أوساط اجتماعية أخرى. ولذلك فان بعض البلاد، أخذ بالتخطيط الشامل، واعتبر التخطيط التربوي جزءاً منه، بينما اهتمت بلاد أخرى بالتخطيط التربوي كعملية قائمة بذاتها، بصرف النظر عن قضية التنمية. والفرق بين الحالتين واضح: ففي الحالة الأولى، يكون التركيز على مطالب التنمية، ومطالب التخطيط الشامل من العمالة الماهرة، وعلى حجم الاستثمارات في التربية، بالقياس إلى الإنتاج والخدمات الأخرى؛ وفي الحالة الثانية، يكون التركيز على التدفّق الطلابي في مراحل التعليم المختلفة، تحت ضغط النمو السكاني وبعض العوامل الاجتماعية الأخرى، وتحسين بنية التعليم دون التفات كافٍ للاعتبارات الاقتصادية[١٥].

وكان من بين من تصدوا للاقتصاديين، ونعوا عليهم لاإنسانية تخطيطهم، فريق من ذوي النزعة المبالغة في تأكيد إنسانية الإنسان؛ فقد نادى هؤلاء، بوجوب رفض فكرة الاقتصاديين في تخطيط التنمية، وبوجوب اتباع أسلوب إنساني بحت في معالجة تنمية الموارد البشرية. وتجاهل هذا الفريق أنه بموقفه ذاك، إنما يقع في غلطة كغلطة الاقتصاديين، فيسهم مثلهم في تشويه المعنى الحقيقي لآمال الإنسان الحديث، والمجتمعات الحديثة[١٦]، وهي آمال ترغب في التنمية أشد ما تكون الرغبة، وتطلبها أشد ما يكون الطلب، ولكنها تريدها تنمية تحفظ على الإنسان إنسانيته، وتعمل على تنمية تلك الإنسانية وتطويرها، ضمن إطار التنمية الشاملة.

وإلى جانب هذا الفريق، كان هنالك فريق آخر ينادي بأن البلدان النامية في العالم الثالث، ينبغي أن تتجه، في تخطيطها، أولاً إلى التخطيط البنائي - الاجتماعي، من أجل أن تحدث تغيرات جوهرية في البناء الاقتصادي - الاجتماعي، وفي العلاقات الاجتماعية السائدة، ثم بعد ذلك تأخذ بالتخطيط الشامل لتحدث تغييرات أساسية في كافة ميادين الحياة[١٧].

أما الوسط الرئيسي الذي تصدّى للنظرة الاقتصادية بطريقة علمية، فهو الوسط التربوي؛ إذ راح رجال التربية يحاورون رجال الاقتصاد ويداورونهم، ويحاولون عن طريق إجراء الأبحاث والدراسات بصورة علمية منتظمة أن يفتحوا أعين الاقتصاديين، على العلاقة الوثيقة بين التربية والتنمية الاقتصادية من ناحية، وعلى أهمية التربية في حدّ

ذاتها من ناحية أخرى. ومع مرور الزمن، وتقدم الأبحاث، اتضح، أكثر فأكثر، دور التخطيط التربوي في نمو الاقتصاد والحياة الاجتماعية، فضلاً عن دوره الأساسي في نمو الثقافة والحضارة عامة، ووجد الاقتصاديون وسائر المعنيين بتطوير المجتمع، أن عملهم بالتالي رهين بما يحققه التخطيط التربوي من تنمية للعنصر البشري، رأس كل تنمية وأساس كل تطوير(١٨).

ونتيجة لهذه الأوضاع والاعتبارات، تقاربت الآراء بين الاقتصاديين والتربويين، وصار المفهوم السائد للتنمية يرتكز على رؤية شاملة لها، وصارت وحدات التخطيط العربية في الوزارات، أو الإدارات، أو السلطات، تتألف من مخططين مختصّين في الاقتصاد، والتربية، والاحصاء، والاجتماع، يعملون معاً بتعاون وتناسق، من أجل وضع خطط شاملة للتنمية في البلد الواحد. وقد صوّر الدكتور عبد الله عبد الدائم هذا المفهوم تصويراً دقيقاً بقوله(١٩).

«إن التنمية إمّا أن تكون عملاً اقتصاديّاً واجتماعيّاً وتربويّاً متكاملاً وإمّا ألّا تكون. والتخطيط تخطيط واحد شامل، له قطبه الاقتصادي وقطبه الاجتماعي وقطبه الثقافي. وهو ينحدر ويفقد أغراضه إذا أهمل أيّ واحد من هذه الأقطاب الثلاثة، ولا سيما إذا أهمل الجانب الثقافي والاجتماعي. والهدف من التنمية بالتالي ليس هدفاً اقتصادياً [بحتاً]، وإنما هو هدف اقتصادي - اجتماعي - ثقافي، محطّ رحاله خلق الحضارة الجديرة بالإنسان».

إن الدكتور عبد الدائم، في مؤلفه القيّم المذكور، يوفي موضوع العلاقة بين التخطيط التربوي والتنمية الاقتصادية حقه، ولابأس من أن أورد، هنا، بعض أفكاره حول هذه القضية. إنه يرى، بحق، أن للتربية قطبي نشاط هما: قطب تكوين الإنسان من أجل قيمه الإنسانية عامة وجعله من هو، ثم قطب تكوينه من أجل مهنته، وعمله، واقتصاد بلده(٢٠). ومن هذا المنطلق، فان من الخطأ القول ان التنمية الاقتصادية علّة التنمية التربوية، وسببها، ومبرر وجودها، أو أن نقول، على العكس، إن التنمية التربوية علّة التنمية الاقتصادية، وسببها، ومبرر وجودها. والصحيح أن بينهما صلة دائرية: بمعنى أن كلّا منهما تفعل في الأخرى(٢١). ومن هنا، فانه لا يمكن الأخذ بمبدأ الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، بين التربية من أجل الاقتصاد وحاجاته، وبين التربية من أجل الفرد. والموقف السليم هو أن يعتبر التخطيط اقتصادياً وتربوياً معاً، لا يستقيم أحد طرفيه دون الآخر، مما يستوجب الأخذ بالموقف المتوازن المعقول بين قطبين هامين من النشاط الإنساني: قطب الاقتصاد والعمل والمهنة، وقطب الثقافة الإنسانية والمعرفة المجردة والتفتح الفردي(٢٢).

وأهمية التربية للتنمية لا تحتاج إلى تأكيد أو توضيح، لأن التربية هي وحدها القادرة على خلق المناخ العام الملائم لحدوث التنمية؛ وذلك لما تتضمنه من تغيرات في حياة المجتمعات، بناء على الأسباب الرئيسية التالية(٢٣):

١ - إن التربية تخلق مهارات وخبرات للفرد ضرورية للتقدم الاجتماعي

والاقتصادي، وهذا يؤكد المعنى الاقتصادي للتربية بالإضافة إلى أثرها الواضح في النهوض بالإنتاج عن طريق التأثير في نوعية المهارات المطلوبة.

٢ - الموارد البشرية هي القوة الرئيسية وراء عملية التنمية، والتربية هي خير ما ينمي هذه الموارد البشرية، وخير ما ينمي الكفاءة الإدارية التي تؤثر بدورها في زيادة الإنتاج.

٣ - إن التربية تساعد على تحقيق التنمية عن طريق غرس العادات والتقاليد المناسبة، التي تحثّ على زيادة سرعة عجلة التنمية.

ثانياً: التخطيط التربوي من أجل تنمية بلدان الوطن العربي

لقد اتّضح مما تقدم، أن ثمة صلة عضوية بين التخطيط التربوي وبين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي؛ وبالتالي فان للتخطيط وجهه الاقتصادي، ووجهه الاجتماعي، ووجهه التربوي؛ أي إن التخطيط الشامل هو، في واقعه، إحاطة بأوضاع البلاد السكانية، والاقتصادية والاجتماعية، والتربوية(٢٤)، وهندسة لمستقبلها جميعاً: بحيث تؤدي، عند إنجاز تنفيذ الخطة، إلى إحداث تغييرات التنمية المنشودة كما هو مخطط لها. ويمكننا القول إن على رأس الدوافع العملية، التي دعت المجتمعات الحديثة إلى الاهتمام بالتخطيط التربوي، تلك الحقيقة التي استبانت للاقتصاديين، ولدارسي الإنتاج الاقتصادي، والمعنيين بتطوير هذا الفرع من الدراسة، وهي أنه لا سبيل إلى الارتفاع بالاقتصاد والإنتاج الاقتصادي ما لم نرفع من شأن العنصر البشري الذي يسير عجلة هذا الاقتصاد، ونعده إعداداً يستجيب لحاجات المجتمع المتزايدة من الفنيين كباراً وصغاراً(٢٥).

ويجدر بنا أن نلاحظ أن التخطيط التربوي هو من مواليد النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد ظهر بعد سنة ١٩٥٦، وجاء متأخراً عن التخطيط الاقتصادي؛ وذلك بعد أن كشفت الدراسات الاقتصادية والأبحاث التربوية الصلة التي ينبغي أن تقوم بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، والتربية من ناحية أخرى لما لها من دور في تكوين رأس المال البشري، وإعداد الطاقة العاملة الخبيرة المدربة، لدفع عملية الإنتاج في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي. وكان لليونيسكو فضل كبير في نشر الخطط التربوية، منذ أن فتحت مكتب التخطيط في كولمبيا بأميركا اللاتينية في شهر حزيران سنة ١٩٥٦. وقد سبقت الإشارة إلى أن الفضل في دخول التخطيط إلى بلدان الوطن العربي، يعود أيضاً لهيئة اليونيسكو التي دعت وزراء التربية العرب إلى مؤتمر بيروت سنة ١٩٦٠، لمناقشة تقرير الأستاذين أحمد طوقان ومارلون كولون حول احتياجات التعليم في الدول العربية، وما تلا ذلك من إقدام اليونيسكو على إنشاء المركز الإقليمي في بيروت لتدريب كبار رجال التربية في البلاد العربية(٢٦).

ومنذ ذلك الحين، بدأت البلدان العربية واحدة تلو الأخرى، تجرب التخطيط وتمارسه، وأخذت إجمالاً بمبدأ التخطيط الشامل، الذي يكون التخطيط التربوي جزءاً لا يتجزّأ منه. ويمكن القول إنها قطعت مرحلة جيدة، غير أن الطريق ما زال طويلاً

أمامها، وما زالت بحاجة إلى معاناة جادّة في هذا الخصوص(٢٧)؛ فمن المآخذ على الدول العربية أنها اكتفت بأن تقوم كل منها، إذا أرادت، بالتخطيط الشامل في إقليمها فقط، ولم تجر أية محاولة جادة لإجراء تخطيط شامل لتنمية الوطن العربي عامة، بل حتى لم تجر أية محاولة جادة للتنسيق والتكامل بين خطط التنمية في بلدان الوطن العربي المختلفة، مما أدى إلى حصر آثار كل خطة من تلك الخطط داخل حدود الإقليم الذي وضعت له، بل وأسوأ من ذلك، أن التفاوت والتناقض في أوضاع البلدان العربية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية كانا وما زالا يؤديان إلى إرباك خطط التنمية فيها.

وهذه ظاهرة لا تحتاج إلى إثبات، ويكفي أن نشير، مثلاً، إلى أن بلداً عربياً قدَّر أن يكون لديه في سنة معينة من خطته عدد معين من الأطباء أو المهندسين أو المعلمين؛ وعمل جاهداً في سبيل تخريجهم لتأمين الخدمات والتنمية المطلوبة لمواطنيه، ولكنه فوجىء بأن أكثرهم قد امتصهم بلد عربي آخر بما قدّمه لهم من عروض مغرية ترتكز على الأموال الكثيرة التي يدرّها عليه بتروله. فماذا يحدث لخطّة البلد الأول وتنميته في مثل هذه الحالة؟ ارتباك شديد، وربما فشل أكيد، كان يمكن تلافيه لو أخذ بمبدأ تكامل التخطيط بين بلدان الوطن العربي.

ومع أنني لا أنوي أن أستطرد إلى هذا الموضوع الأخير، إلا أنني أحس باغراءٍ متناهٍ، وبنزعة شديدة إلى القول إن مثل ذلك التكامل التخطيطي مسألة في غاية الحيوية لمستقبلنا، في فلسطين المحتلة، ولمستقبل الأمة العربية، والوحدة العربية. وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت القضية على هذا الجانب من الخطورة، فانه لا يجوز لنا أن نسكت عليها، بل إنه يجب علينا، ونحن، في ربقة الاحتلال، أن نرفع عقيرتنا مناشدين إخوتنا وأهلنا أن يبادروا بجدية وأمانة، ليس إلى ما بادر إليه الرئيس السادات، بل إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل المتكامل في تنمية بلدان الوطن العربي، ونحن منها، لكي يستفيد كل بلد عربي من الميزات والإمكانات التي يتحلى بها البلد العربي الآخر، كأن تنال البلاد العربية المحدودة الموارد، ما تحتاج إليه من رأس المال المادي من البلاد الغنية به، وتنال البلاد الغنية برأس المال المادي والفقيرة برأس المال البشري، حاجتها من القوى البشرية العاملة المدربة، ونصنع بذلك الجانب الاقتصادي من الوحدة العربية، التي لا خلاص لنا من التخلّف، والضعف دونها.

على كل حال، ليست قضية التخطيط التكاملي غير معروفة لدى الدول العربية؛ فقد داعبتها منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن، فحاولت، مثلاً، إقامة سوق عربية مشتركة، ولكن هذه السوق ما زالت مشروعاً غير جدير بالاسم الذي يحمله. إن اللعنة التي تلاحق الدول العربية هي «لعنة السياسة» التي تمزق فكرها ووحدتها، بل وتحول حتى دون قيام تنسيق فعّال بينها.

والسياسة في الوطن العربي لعنة، لأنها تنعكس على كل شيء فيه، فلا يقتصر نطاق أي خلاف، أو نزاع، أو صراع سياسي، على الأطر السياسية المتنازعة والكرادلة السياسيين المتصارعين، بل ينسحب على كافة العلاقات على مستوى الدولة، وتنجرُّ ذيوله

لتغرق الأفراد المنتمين للدول المتنازعة، وما أكثر ما طرد الطلاب من أبناء إقليم عربي من جامعات إقليم آخر، لوقوع خلاف سياسي بين النظامين الحاكمين في الإقليمين! هذه اللعنة السياسية، هي من أهم الأسباب التي تحول دون قيام تخطيط عربي متكامل، أو تعاون عربي منسّق فعّال، ولذلك فان أية قرارات عربية مشتركة في هذا الاتجاه تظل حبراً على ورق، وتنسى تحت ما يتراكم عليها من غبار في رفوف الجامعة العربية. فعلى سبيل المثال، نذكر توصيات لجنة مؤتمر صنعاء لعام ١٩٧٢؛ فقد اتفقت الدول العربية في ذلك المؤتمر، الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على أن تؤلف لجنة لوضع استراتيجية للتعليم في الوطن العربي. وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف، وزير التعليم والتربية في الجمهورية العربية الليبية آنذاك، وقامت بالمهمة التي كلفت بها، وقدمت تقريراً دسماً يضم بين جلدتيه ٧٢٢ صفحة من القطع الكبير، ويعالج الموضوع معالجة وافية شافية. وقد أرسى هذا التقرير مبدأ التربية للإنسان، والتأكيد على الترابط بين حقوق الإنسان بعضها مع البعض الآخر؛ فحقه في التعليم يرتبط بحقه في العمل، وحقه في حرية التفكير والعقيدة يرتبط بحقه في الأمن، وهكذا.

ونصَّ التقرير على مبدأ قومية التربية العربية، وتكوين المواطن العربي الملتزم، ومبدأ التربية للتنمية الشاملة، مع مراعاة التكامل، وربط التربية بالعمالة، والإصرار على تكوين المواطن المنتج، مع الأخذ بمبدأ الأصالة، ومبدأ التجديد، والإصرار على الأخذ بالتعريب، بكل معانيه وكل جوانبه، ووجوب دراسة الثقافة العربية، واللغة العربية، والعلم الحديث، واللغات الأجنبية، وديموقراطية التربية، والتربية للحياة وبالحياة، وللقوة والتعمير والبناء، والتربية من المهد إلى اللحد. وباختصار، يجعل التقرير الاستراتيجية التي يقترحها ترتكز أساساً على مرتكزين. أحدهما التنمية الشاملة، وثانيهما قومية العمل العربي مع مراعاة التجديد والتحديث. وأخيراً يقترح التقرير أربعة نماذج لاستراتيجية التربية، لملاءمة أقطار الوطن العربي المختلفة، التي تتفاوت في أحوالها التربوية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد خصّص النموذج الرابع من تلك النماذج لفلسطين، وسأتعرض له في الفقرة الخاصة بالتنمية العربية الفلسطينية(٢٨).

وفي أواخر شهر آب ١٩٧٩، تمكنت لجنة خبراء التنمية الحكوميين للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛ وهي لجنة تشارك فيها كل الدول العربية الآسيوية، في اجتماعها الذي عقد في بيروت، من التوصل إلى صيغة معدلة لوثيقة عربية حول استراتيجية التنمية الدولية في الثمانينات، وتتضمن هذه الوثيقة العربية التي ستكون جزءاً من الوثيقة الدولية للأمم المتحدة، الاقتراحات التالية بالنسبة لاستراتيجية التنمية في العقد الثالث للتنمية الدولية (أي في الثمانينات) (٢٩).

١ - اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على نقل نسبة أكبر من المشاريع الإنمائية المقبلة إلى المناطق النامية.

٢ - اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على توفير التكامل الرأسي والتقني بصناعاتها على أساس التكامل الإقليمي، وهذا يعني التوسع في الصناعات الجديدة.

٣ - يرى مندوبو البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، أن تأكيد السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية ينبغي أن يشمل سيادة الدول النامية على المرافق الصناعية الحالية، والمشاريع المقبلة، وذلك بما يخدم مصالح شعوبها، وقضية التقدم الاقتصادي الدولي.

وجاء في بيان اللجنة أيضاً، أن الدول العربية الأعضاء في لجنـة غربي آسيـا الاقتصادية، تؤكد تمسكها بهذه الأسس والمبادىء وترى فيها منطلقات ضرورية لتسريع عملية التنمية الدولية، مع الملاحظة بأن التقدم العملي الذي تمّ إحرازه في تنفيذ هذه المبادىء خلال العقد الماضي لم يكن كافياً، ولذلك فان دول المنطقة تؤكد على أهمية مضاعفة الجهود العالمية لتحسين الحالة الدولية، ونزع السلاح، وتصفية الاستعمار والعنصرية، وأشكال التبادل غير المتكافىء، وانتهاك السياسة الاقتصادية، كي يتيسر تحقيق تقدم أكبر خلال استراتيجية العقد الثالث الإنمائي للتنمية الدولية. وبالنسبة لمنطقة غربي آسيا، فان الدول الأعضاء تعتبر الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دول عربية عديدة، والتجاهل المستمر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، والعدوان المتواصل على جنوب لبنان، والتهديد الإسرائيلي العسكري المستمر لدول المنطقة، ولسلامة شعوبها، ولسيادتها على ثرواتها الطبيعية واقتصادها، خطراً يهدد استقلالها الاقتصادي، وعقبة تعترض تسريع معدلات التنمية في دول المنطقة[٣٠].

هذا كلام جميل، يعبّر عن أفكار قيّمة، ومواقف سليمة، ولكن، فيه، على الرغم من ذلك، شيئاً من الغرابة يتمثّل في إدراك الدول العربية لأهمية التكامل في التنمية الدولية، وفي مناداتها به، وفي عدم إقدامها، في الوقت ذاته، على تحقيق مثل ذلك التكامل فيما بينها هي، وهي التي لا تفتأ تعلن انتماءها لأمة واحدة ووطن واحد! وإذا حاولنا أن نتساءل عن السبب في ذلك، وجدنا أن العلة سياسية، ووجدنا أنه لا يمكننا أن نفصل بين التربية والسياسة في التخطيط التربوي، ولا سيما إذا تذكرنا أن من أهم وظائف التربية في أي مجتمع، ضمان التماسك القومي والمحافظة عليه وتدعيمه، مهما كانت العوامل والأسس التي يقوم عليها هذا التماسك، والتي تختلف باختلاف الفلسفة الاجتماعية والسياسية المعتمدة لدى الدولة[٣١]. ومعنى هذا، أن توفر الاستقرار السياسي هو واحد من أهم شروط التنمية؛ لأنه يتيح الفرصة لاتخاذ القرار السياسي اللازم لتسيير عجلة التنمية، ولأنه يوفر المناخ المناسب لاستقرار المجتمع، واستقرار تنميته[٣٢].

ومنذ البداية، ارتبطت التربية بعمليات التخطيط القومي، باعتبارها سبباً ونتيجة في الوقت ذاته لعمليات التنمية الاقتصادية، ومشروعات الخدمات، وأصبح رسم سياسة التربية أمراً يوضع في المنظور الديناميكي لنشاط المجتمع في مختلف قطاعاته؛ حيث تتحدد سياسة التربية ومقرراتها، من الناحيتين الكمية والكيفية، بمشروعات تكوين رأس المال، وإنتاج السلع الاستهلاكية، وخدمات الصحة، والسكن، وخدمات الثقافة، ومطالب الإدارة، والأجهزة السياسية، إلى غير ذلك من الأنشطة المتطورة في حياة المجتمع[٣٣].

وبناء على هذا الاعتبار، فان التربية هي، في آن واحد، خدمة واستهلاك من جهة،

واستثمار وإنتاج من جهة ثانية. إنها استهلاك لأن الإنسان يقدر الثقافة، ويتوق إليها لذاتها، بصرف النظر عن تطبيقاتها الممكنة، وعن فوائدها الإنتاجية، وهي عامل إنتاج، لأنها تخلق الكفاءات، والمواقف، والشخصيات، والبيئات، التي يستند إليها التكنيك الحديث، والحضارة الحديثة. والتربية بعد ذلك تتيح دخولاً هامة غير مباشرة، لأنها تستهدف تغيير الناس لا الأشياء(٢٤).

واعتبار التربية عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية، مجال هام من مجالات الدراسة، ومن مجالات الاعتبار في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد انفتح الباب لهذه الدراسات، في تقدير قيمة التربية كعامل من عوامل الإنتاج، إلى جانب تقديرها كعامل من عوامل تطوير الحاجات الاستهلاكية(٢٥). وهذه النظرة للتربية، على أنها شكل من أشكال الاستثمار، تثير عدة تساؤلات جديرة بالدراسة، والبحث، والاستقصاء، نذكر منها(٢٦) :

١ - كيف يمكن مقارنة الاستثمار في التربية بأنواع الاستثمار الأخرى؟

٢ - أي أنواع الاستثمار أكثر إسهاماً في النمو الاقتصادي: الاستثمار في رأس المال البشري أم الاستثمار في رأس المال المادي؟

٣ - هل كل أنواع التربية ومراحلها تتساوى من حيث معدل العائد منها؟

٤ - ما مدى إسهام التربية في زيادة الدخل القومي ودخل الفرد؟

٥ - إذا كانت التربية تسهم في زيادة دخل الفرد، فهل يدخل كل من الآباء والطلاب هذا العامل في حسابهم عند قيامهم باختيار نوع التربية، وعند اختيارهم لنوع المهنة؟

٦ - ما علاقة التربية بالنمو الاقتصادي؟

وقد أُجريت دراسات وأبحاث كثيرة للإجابة على مثل هذه الأسئلة وشبيهاتها. ويلاحظ، في كل تلك الدراسات والأبحاث، أنها جاءت متأثرة بتخصصات القائمين بها، كما سبق أن ألمحنا؛ فقد اعتمد رجال الاقتصاد مدخل حساب الكلفة والعائد أداة لهم، في حساب العائد المحتمل من المشروعات الاستثمارية. ومن الواضح الجلي أن استعمال هذا المدخل في الاستثمار التعليمي، يركِّز بشدة على حساب العائد الاقتصادي من التعليم. أما رجال التربية، فقد عارضوا استعمال هذا المدخل، على أساس أنه غير مناسب للعملية التربوية، إذ إن للتربية أهدافاً غير اقتصادية، تحققها في حياة الأفراد والمجتمعات، كالأهداف القومية، والإنسانية العامة، وهي أهداف ليس لها عائد اقتصادي يمكن قياسه، كما إنها من الأهمية بمكان يبرر الإنفاق من أجل تحقيقها(٢٧).

ومهما يكن من أمر، فان قياس عائد التربية ما زال قياساً تقريبياً، وذلك بسبب طبيعة التربية ذاتها، التي هي ظاهرة إنسانية تستعصي على القياس الكمِّي الدقيق، فضلاً

عن أن العائد المادي الذي حاول الاقتصاديون قياسه ليس سوى الأثر المباشر الضئيل للتربية، وأن ثمة آثاراً غير مباشرة أبعد وأعمق تحدثها التربية في البناء الفكري للأفراد والجماعات. يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تحول دون التقدير الموضوعي بسبب عدم التحكم في العوامل المختلفة التي تدخل في تقدير العائد، ومنها على سبيل المثال: هل تعكس الفروق بين الدخول حقاً الفروق في التربية؟ وهل نستطيع أن نعد الفرق بين دخل حامل الشهادة الجامعية مثلاً، والشهادة الثانوية، فرقاً راجعاً إلى عامل واحد هو اختلاف مستوى التربية؟[٣٨]. ولكن على الرغم من كل هذه الصعوبات والتحفظات، فإن الاقتصاديين ظلوا يصرّون على ضرورة حساب العائد من التربية على أساس المبادىء التالية:

١ - إن دخل الفرد يرتبط ارتباطاً عالياً طردياً بمستوى تحصيله.

٢ - إن الدخل يزيد ويبلغ أعلى مستوى له في متوسط العمر ثم يثبت وأحياناً يتناقص حتى بلوغ سن التقاعد.

٣ - إن دخول الأفراد ذوي التعليم العالي مرتفعة جداً بالنسبة إلى دخول من هم أقل تعليماً.

٤ - الدخل يبلغ أعلى مستوى له بالنسبة لذوي التعليم العالي في سن متأخرة، وأحياناً كانت دخولهم تستمر في الارتفاع المطرد حتى سن التقاعد.

وهكذا يمكن حساب الزيادة في الدخل التي تنسب إلى التربية، بمقارنة دخل الفرد المتعلم، بدخل غير المتعلم، في نفس المجال، وفي سن معينة، والفرق بين دخليهما يُعزى لأثر التربية. وذلك الدخل الإضافي في كل سنوات العمر، هو الذي يستعمل عند حساب العائد الاقتصادي من التعليم[٣٩].

وقد كان من نتائج الأخذ والعطاء بين وجهات النظر المتباينة، فيما يتعلق بالتخطيط التربوي من ناحية، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى، ان اتسع إطار التخطيط التربوي حتى صار يشمل فيما يشمل الميادين الخمسة التالية[٤٠]:

١ - تحديد الأهداف بما ينسجم مع أهداف المجتمع وفلسفته.

٢ - تقويم أداء النظام لمهماته، من أجل مراقبة تقدمها من ناحية، وصلاحية إجراءات النظام وأجهزته من ناحية أخرى.

٣ - تطبيق تحليل النظم على النظام التربوي نفسه، من أجل تطويره وتجديده. بما يزيد في نجاعته وفاعليته.

٤ - تجديد أساليب الإدارة وتدابيرها، بحيث تصبح أقدر على خدمة العمل الفني في التربية، الذي هو الأساس في العملية التربوية، وحتى تظل الإدارة خادمة للعمل الفني التربوي، توفر له كل ما يحتاجه، ولا تتحول إلى العكس، فتصبح، كما هو الحال في واقع

معظم البلدان العربية مع الأسف، سيداً للتربية، وقيداً عليها، تحد من قدراتها وتضعف من كفاءاتها(*)(٤١).

٥ – تعزيز البحث والإنماء من أجل المزيد من التطور والتقدم ومـواكبة روح العصر.

ولكن الخطط التربوية التي كان يجري وضعها وتصميمها على أسس المنطلقات السالفة الذكر شُغلت، في كثير من الأحوال، بكَمِّ التعليم وأغفلت جانب الكيف، وبدت، في واقعها، اجتهادية أكثر منها علمية وموضوعية، وذلك بسبب افتقارها إلى الإحصاءات الدقيقة، والأبحاث التربوية اللازمة للتخطيط كذلك شغلت هذه الخطط بتعليم الصغار عن تعليم الكبار، وبالتعليم النظامي عن التعليم خارج المدرسة، وبقضايا التعليم العامة عن قضايا فئات محرومة من السكان، كما إنها افتقرت إلى تحديد الوسائل، وإلى البرمجة السليمة والتخطيط الإجرائي لها، وإلى الأجهزة الإدارية القادرة على متابعتها. ومع محاولة ربط التربية والتعليم بالتنمية والخطط الشاملة، فقد ظل هذا الربط ضعيفـاً، وبقيت الحاجة إلى التكامل بين الاثنين قائمة(٤٢).

ومهما يكن من أمر، فان الوطن العربي قد استفاد الكثير من الخبرة، نتيجة لهذه الممارسات، وترسخت في أذهان قياداته وذوي الشأن فيه، فكرة الإيمان بأهمية التربية، واعتبارها مفتاحاً للتنمية الثقافية والشاملة. وترتب على هذا، أن بادرت البلدان العربية إلى مراجعة نظمها التعليمية، وإلى تطويرها وتحديثها في كافة المجالات الفنية والإدارية، وفيما يختص بمناهجها، وأدواتها، وطلبتها، ومعلميها. ليس ذلك فحسب، بل إنها زادت في الصرف على التربية، واهتمت بتنويع التعليم المهني، والأكاديمي، على الصعيدين المدرسي والعالي. وبالرغم من ذلك كله، فان الهوة ما زالت تبدو واسعة سحيقة، بين البلدان العربية، والبلاد المتقدمة، من حيث حجم الإنفاق على التعليم: ويظهر ذلك جلياً إذا قارنّا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم وقد كان ١٠,٣ دولار في سنة ١٩٦٧، بمثيله في البلاد المتقدمة، وقد كان ١٠٠ دولار في السنة نفسها(٤٣)، فما هي أسباب تخلّف التربية في الوطن العربي رغم كل ما فيه من إمكانات؟

إن هذا سؤال ضخم، قد تتطلب الإجابة عليه. بحثاً مطولاً، تجمع فيه المعلومات والإحصائيات، وتحلل وتعلّل، تمهيداً لتشخيص الداء، ووصف الـدواء. لكن من أجل

---

* يقصد بكفاءة التربية، مدى قدرة النظام التربوي على تحقيق الأهداف المنشودة منه. ولهذه الكفاءة جوانب أربعة تتعلق بالكفاءة الداخلية وهي تشير إلى قدرة النظام وفاعليته بالنسبة لاستيعاب الطلاب وتدفقهم في مراحله المختلفة، والكفاءة الخارجية أي مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجل خدمته، ويتمثل النجاح والفشل في هذا الصدد في من يقدمهم النظام من خريجين، وفي مدى اسهامهم في مجالات النشاط المختلفة، وفي مدى رضاء أصحاب العمل عنهم، والكفاءة الكمية وهي تشير إلى عدد من يخرجهم النظام بنجاح، وترتبط بهذه الكفاءة دراسة حالات التسرب والإعادة والرسوب، والكفاءة النوعية وهي تشير إلى نوعية الخريج، ومقياسها السائد هو الامتحانات. وقد يلجأ إلى مؤشرات أخرى للقياس، من مثل المناهج، والكتب المقررة، ومستوى هيئة التدريس

أغراض هذا البحث، اجتزىء بالإشارة العابرة، إلى الإرهاصات التاريخية، التي تعرض لها الوطن العربي في عصره الحديث: فقد خضعت معظم بلدانه للحكم التركي طيلة قرون أربعة انتهت بالحرب العالمية الأولى، وانحسار السلطة التركية، التي كان من أسوأ آثارها على الوطن العربي سياسة التجهيل المتعمد، التي انتهجها السلاطين الأتراك نحو العرب؛ مما أدّى إلى إشاعة الأمية في أقاليم الوطن العربي، حتى بلغت نسبتها حوالي ١٠٠٪ بين الإناث وأكثر من ٩٠٪ بين الذكور، وآية ذلك ما يرويه أبناؤنا من أن الرسالة كانت ترد الرجل من أهل القرية، فيحملها ويدور بها في عدد من القرى المجاورة، باحثاً عمَّن يقرؤها له، ويكتب له جواباً عليها.

وبالطبع، ما إن رحل الأتراك عن الأرض العربية في أعقاب هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، حتى سارعت دول أوروبا الاستعمارية إلى اقتسام الغنائم فيما بينها، فوضعت أيديها على بلدان الوطن العربي، وأخضعته، بمقدراته المادية والبشرية، لخدمة مصالحها هي. وعانت البلدان العربية ما عانته من تلك السيطرة الأجنبية، ومن جملته عدم تمكنها من تخطيط التربية والتعليم فيها، لمصلحتها الوطنية، ومصلحة أبنائها، لأن المستعمر ما كان ليتيح لها مثل تلك الفرصة، وهو الذي كان يخطط للبقاء فيها إلى أطول أجل ممكن، لكي ينهب خيراتها، ويستغل ثرواتها، وأسواقها، ومواقعها. ولذلك فان البلدان العربية كافحت كفاحاً مريراً، هدرت فيه الموارد البشرية والمادية، في سبيل طرد المستعمرين الدخلاء، وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية. وما إن تمّ لها ذلك، حتى بدأت تكافح في سبيل تثبيت استقلالها واستكماله من ناحية، وإصلاح نظمها التعليمية وتطويرها من ناحية أخرى، تمهيداً للنهوض بأبنائها وبمجتمعاتها، واستعداداً للانطلاق في طريق التنمية، لكي تتمكن من مسايرة ركب الحضارة العالمية الحالية، ومن الإسهام في صنع حضارة المستقبل(٤٤).

لكن الاستعمار لم يستسلم بسهولة، فقد ظلّ يحاول بسط نفوذه على البلدان العربية بصورة أو بأخرى: فهو يحمل بعضها على السير في ركابه بالتخويف، ويحمل البعض الآخر على المحمل ذاته بالإغراء، وهكذا. وأسوأ من التخويف والإغراء، أن الاستعمار الغربي وزعيمته الولايات المتحدة الأميركية، بالتحالف مع الصهيونية العالمية، زرع دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي، في فلسطين، التي هي الجسر الذي يربط شرق الوطن العربي بغربه. وهو لم يكتف بزراعتها، بل ظل يرعاها، ويتعهدها، ويمدّها بالمال والرجال والسلاح، ويحركها كلما دعت الحاجة لضرب البلدان العربية المجاورة، بهدف استنزاف مواردها البشرية والاقتصادية، حتى لا تتمكن من الخروج من دائرة التخلف، وتظل بالتالي في مركز التابع الذي لا بد أن يدور في فلك الإمبريالية الغربية وسيدتها الولايات المتحدة الأميركية. وأحدث مثالٍ على هذا، هو ما حدث في السنتين الماضيتين لنظام الرئيس محمد أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية. ولن أقف كثيراً عند هذا الموضوع الآن، بل أرجىء القول فيه إلى فقرة لاحقة خاصة بالتنمية الفلسطينية.

وليس الاستعمار وإسرائيل، هما العائقين الوحيدين للتنمية العربية، فهنالك عوائق أساسية أخرى، منها:

١ - ضعف الاستقرار الاقتصادي، الذي من مظاهره تقلبات الإنتاج في حجمه ونسبة تزايده، والتقلبات في التجارة الخارجية.

٢ - التبعية الاقتصادية الخارجية، ومن مظاهرها التبعية في التجارة الخارجية، والتبعية النقدية والمصرفية، وتبعية الاستثمار.

٣ - النظم الاقتصادية السيئة في كثير من البلدان العربية، من مثل أنظمة الملكية الفردية، وضعف القطاع العام، وضعف التخطيط.

٤ - اعتماد البلاد العربية على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى؛ لذلك نجد القطاع الزراعي متضخماً في البلاد العربية على حساب قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وهذا التضخم يرجع إلى اشتغال أيدٍ كثيرة جداً في هذا القطاع، دون أن يكون اشتغالها ذا ثمرة إنتاجية واضحة، إذ ان معظم المشتغلين في الزراعة نصف عاطلين لا يعملون إلا جانباً محدوداً من العام، ولا يقدمون من النتاج إلا ما يكفي لمعيشتهم في معظم الأحيان، وهكذا يسود ذلك الطراز من الاقتصاد الذي يدعى اقتصاد الكفاف(٤٥).

٥ - الزيادة السكانية التي تسير بمعدل ٣٪ وتسير للأعمار الصغيرة بمعدلات أكثر من ذلك.

٦ - موقف المجتمع موقفاً محافظاً بالنسبة لتعليم البنات، فبينما نجد أكثر من ٨٥٪ من البنين الذين هم في سن دخول السنة الابتدائية الأولى يقبلون في المدارس، نجد أن النسبة المقبولة للسنة ذاتها من البنات لا تزيد عن ٥٥٪. ويلاحظ لذلك، أن تعليم البنات يتقدّم ببطء شديد، فقد نمت نسبة الإناث المسجلات في التعليم الابتدائي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥ من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ أي بزيادة ١١٪ على مدى خمسة وعشرين عاماً، وهي زيادة قليلة وبطيئة(٤٦).

٧ - عدم مراعاة مبدأ الإلزام الدقيق في التعليم الابتدائي، فنحن نجد أن نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية ممن هم في سن التعليم الابتدائي لا تزيد عن ٥٧٪، ومعنى ذلك أن نسبة كبيرة ما زالت خارج التعليم الابتدائي، وعددهم يقرب من أحد عشر مليون طفل ثلثاهم من البنات(٤٧).

٨ - محو الأمية يتقدم ببطء بالغ، ولا يبدو أنه يحظى بالعناية التي يستحقها، مع أن عدد الأميين بين من هم فوق سن الخامسة عشرة في الوطن العربي سنة ١٩٧٠ كان ٤٩,٩ مليون من الرجال والنساء، وكانت نسبتهم إلى السكان من نفس العمر ٧٣٪. وتدل المؤشرات كلها، على استفحال الأمية بين البدو، وفي الريف، ثم إنها بين النساء أعلى بكثير منها بين الرجال. ومما يزيد هذه الحالة السيئة سوءاً، أن الجهود التي تبذل في الوطن العربي لمحو الأمية جهود ضعيفة، فمجموع ما أنفق في السنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٧) في الدول العربية جميعها، على برامج محو الأمية، يقدّر بخمسين مليون دولار، ومجموع من شملتهم البرامج ثلاثة ملايين رجل وامرأة. والخطر وراء استشراء الأمية في الوطن العربي، يكمن في عدم تعميم التعليم الابتدائي؛ فقد حرّم أو تسرّب منه مثلاً بين ١٩٧٢ و١٩٧٧ عشرة ملايين طفل وطفلة(٤٨).

٠ – التعليم المهني والفني لا يجدان ما يجدر بهما من إقبال.

١٠ – هنالك كثير من الإهدار والتسرب، وقد أجريت دراسات وحسابات على من أكملوا التعليم الابتدائي في سنة ١٩٧٦ ممن دخلوا المدرسة منهم عام ١٩٧٠ فوجد أنهم لم يكونوا يتجاوزون ٣٧٪(٤٩).

١١ – تغلب صيغة التلقين على التعليم بكافة مستوياته، مما لا يساعد على تكوين القيادات والباحثين.

١٢ – التعليم اللامدرسي وتعليم الكبار محدودان للغاية.

١٣ – النمو في الكم، رغم عدم وفائه بحاجات البلاد، هبط بالكيف، وهذا وضع يستدعي إعادة النظر في المناهج، والكتب، وطرق التدريس، والوسائل المعينة، وإعداد وتأهيل المعلمين، ويتطلب اتخاذ موقف حازم إزاء الأصالة والتجديد، أو إزاء القديم، وإزاء التعريب ومفهومه، وإزاء أساليب التقويم، وعلاقتها بتطوير العملية التعليمية(٥٠).

إن عدد سكان الوطن العربي اليوم لا يقلّ عن مئة وخمسين مليون نسمة، نصفهم من الذكور، والنصف الثاني من الإناث، وتبلغ نسبة الأمية بينهم ٦٠٪ بين الذكور و٨٠٪ بين الإناث(٥١). والعالم العربي عالم فتيّ، بمعنى أن معظم أبنائه في جيل الطفولة والشباب، وقليلهم في جيل الكهولة، وأقلهم في جيل الشيخوخة.

ويبلغ متوسط نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة من العمر إلى مجموع السكان في البلاد العربية حوالي ٤٥ – ٤٧٪ بينما لا يتجاوز متوسط تلك النسبة ٢٣,٢٪ في فرنسا و٢٨,١٪ في الولايات المتحدة(٥٢). وهذه النسبة المرتفعة لمن هم دون سن الخامسة عشرة، أي من هم في سن مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، تلقي مسؤولية إعالة ضخمة على عاتق المجتمع العربي، ومسؤولية ضخمة مماثلة على عاتق نظمه التربوية، فاذا أراد الوطن العربي، مثلاً، أن يعمم التعليم الابتدائي قبل سنة ١٩٨٥، فان عليه أن ينتقل من ١٥,٥ مليون كانوا مسجلين عام (١٩٧٧) في التعليم الابتدائي إلى ثلاثين مليوناً سيكونون مسجلين في عام ١٩٨٥، أي إننا سنكون بحاجة إلى ضعف العدد الحالي من الأماكن، والمدرسين، والتجهيزات، والنفقات بمعدل نمو لا يقل عن ٨٪ في السنة، حتى نصل إلى هذا الهدف، ونحتاج إلى أربعين ألف صف زيادة في كل عام، وكذلك إلى ستين ألف مدرّس زيادة في كل عام، أي اننا بحاجة إلى ثلاثين مدرسة جديدة على الأقل، زيادة في كل عام، لكل مليون من السكان في الوطن العربي(٥٣).

هذا الانفجار في التعليم المدرسي، مضاف إليه حاجة التنمية الشاملة إلى الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً، أدى إلى توسع كبير في التعليم العالي؛ فقد تضاعف عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٥، وبلغ عدد الجامعات عام ٧٧/٧٦ ثلاثاً وأربعين جامعة. ومن الواضح أن خريجي الجامعات في مجموعهم، وفي توزيع تخصصاتهم، يمثلون مشكلة في مجال العمالة. ولو قيس عدد الطلبة بالنسبة لعدد السكان بالمعدلات العالمية، لكانت النسبة صغيرة، ولكن قدرة السوق على

استيعاب الخريجين واستخدامهم ما زالت ضعيفة للغاية. ولذلك وجب أن نقف وقفة جادّة أمام هذه الظاهرة، حتى نخرِّج الجامعيين القادرين على توظيف أنفسهم. فالقضية إذن قضية كيف، وقضية تخطيط، يدخل في اعتباره احتياجات العمل، واحتياجات المجتمع.

ومن الموضوعات التي تشغل بال المفكرين، فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، موضوع استقلال الجامعة، وتسييرها لنفسها، وحريتها الفكرية والأكاديمية، وانفرادها بسياسة القبول والبحث، وتوظيف الأساتذة وترقيتهم(٥٤)، لأن تحقيق مثل هذه الأمور للجامعة، من شروط تمكينها من الإبداع، في أداء مهمتها في تخريج الفنيين الأكفّاء، ممن تحتاج إليهم خطة التنمية الشاملة، وتخريج العلماء والأدباء، ممن يحتاج إليهم المجتمع والأمة بأسرها.

هذا واحد من هموم التعليم الجامعي الكثيرة، لكن الهم الأكبر، يتمثل في عجز الجامعات العربية عن أخذ مركز القيادة في إخراج الأمة العربية من دائرة التخلف. إن الجامعات العربية، بواقعها الحالي، ليست أكثر من امتداد للمدارس الثانوية، تلقّن طلبتها ما تلقّنهم، ثم تسوقهم إلى قاعات الامتحانات، حيث يكد الواحد منهم ذاكرته، محاولاً إثبات مقدرته على استعادة ما استذكره من قوانين، أو معادلات، أو معلومات، ليضمن النجاح بتقدير، حتى يتمكن من الحصول على الوظيفة المناسبة عند تخرجه. إن جامعاتنا، في هذه الحالة، أشبه ما تكون بمصانع تنتج سلعاً استهلاكية، تسد الحاجة الآنية، ولكنها لا تعمل شيئاً للمستقبل القريب أو البعيد. إننا، بطبيعة الحال، لا نستطيع أن ندّعي أننا في غنى عن تلك السلع الاستهلاكية، فهي ضرورية لتسيير حياتنا، ولكنا نقول إنها لا تكفي لتحقيق أهدافنا في نقلة حضارية ملموسة، تأخذ بيد الأمة فتخرجها من وضعها المتخلف وترتفع بها إلى مصاف الأمم المتقدمة. إننا نريد من جامعاتنا أن تتخطى كونها مصانع تنتج السلع الاستهلاكية، إلى أن تصبح منتجة للمصانع الكبرى التي تنتج المصانع الاستهلاكية إذا جاز التشبيه. إننا نطمع أن تكون جامعاتنا مراكز ثورة فكرية وعلمية تكنولوجية، حتى تتمكن من كسر حلقة التخلف المفرغة التي تدور فيها شعوبنا. ولقد أحسن الأستاذ بسام الطيبي التعبير عندما تحدث عن الجامعات العربية بقوله:

«إن حالة الجامعات العربية مؤلمة جدّاً؛ فهي تجسيد للتخلف، وتعبير عنه، وليست مراكز لتخريج العلماء والثوار. إن الذين درسوا في الخارج، وعادوا متحمسين للتغيير، وجدوا، هم أنفسهم، مقبرتهم في زوايا جامعاتنا الوطنية»(٥٥).

والأستاذ الطيبي يقول ذلك، وهو يتعرض للجامعات العربية من زاوية واحدة فقط، هي زاوية الكتابة العربية، فهو في واقع الحال لا يهدف إلى دراسة دور الجامعات العربية ورسالتها في التنمية الشاملة، والبحث العلمي، وتحقيق النهضة الحضارية المنشودة، ومع ذلك فان أقواله عن مسؤوليات الجامعات العربية فيما يتعلق بتطوير كتابة عربية جديدة لها مغزاها:

«إن الكتابة العربية الجامعية المعاصرة، لم تلعب إلا دوراً ضئيلاً في الحركة الفكرية الحديثة في العالم العربي، هذا إن كانت هذه الكتابة قد لعبت أي دور. بينما نرى أن

معظم المؤلفات العلمية الكبرى في أوروبا، قد وضعها أساتذة جامعيون، ويكفي أن نستعرض أمهات الكتب في العلوم الإنسانية والطبيعية منذ ابتداء عصر النهضة في أوروبا، لنعلم أن مؤلفيها هم من أساتذة الجامعات. إن الكتب الجامعية العربية هي على عكس ذلك، كتب لا تتعدى كونها كتباً مدرسية لا أثر فيها مطلقاً للإبداع أو البحث العلمي»(٥٦).

إن رسالة الجامعات، كما سبق أن ألمحت، رسالة ضخمة، ومسؤولياتها مسؤوليات جسيمة؛ فهي، ببساطة في التعبير، مسؤولة عن النهوض بالأمة العربية، والسفر بها طويلاً إلى مصاف الأمم المتقدمة. وبهذا القول، لا أحمل الجامعات العربية شيئاً فوق طاقتها، ولا ألقي بالقول جزافاً وعلى عواهنه، فقد سبق أن قامت مؤسسات التعليم العالي العربية القديمة في العصر العباسي – وهي المؤسسات المتواضعة التي لم تكن تسمي نفسها جامعات لأنها كانت عبارة عن حلقات مفتوحة في مساجد أو مكتبات كدار الحكمة أو حتى حوانيت وراقين – أقول إنها قامت بنجاح باهر بمثل هذا الدور الذي نطلبه اليوم في الربع الأخير من القرن العشرين من جامعاتنا العربية التي تعيش في عصر التكنولوجيا. وكيف بدأت تلك المؤسسات القديمة مهمتها؟ لقد بدأتها بالترجمة والتعريب عن الفارسية، واليونانية واللاتينية، والهندية، ثم استوعبت ما نقلت، وبدأت تبني عليه، وتجدد فيه، وتضيف إليه، ثم دخلت مرحلة الخلق والإبداع، فتركت لنا، نحن العرب خاصة، هذا التراث الرائع العظيم، الذي طالما أسأنا إليه بالاكتفاء بالتباهي به، وبالوقوف طويلاً أمام صرحه، لتمجيده، والهتاف باسمه، والتصفيق له.

وما أشبه اليوم بالأمس! أفلا تستطيع الجامعات العربية أن تبدأ بالترجمة والتعريب، تمهيداً للاستيعاب والتجديد والبناء، ثم وصولاً للخلق والإبداع؟ إن هنالك تحركاً عربياً في هذا الاتجاه، يضع هذه المسؤولية على عاتق الجامعات العربية وأساتذتها، ويعقد مؤتمراً عربياً عامّاً للتعريب كل سنة، يناقش فيه دراسات وقضايا خاصة بالتعريب وبمشاكله. وقد أتيحت لي الفرصة فمثلت جامعة بير زيت قبل سنتين في مؤتمر التعريب الذي عقد في بغداد. وأشهد أن العمل جاد، وأن القافلة بدأت تسير، لكنَّ ما يؤخذ على هذه المسيرة بمجموعها، أنها حركة مبدوءة «من فوق» ولابأس في ذلك مرحلياً، شريطة ألا يتكرس مثل هذا الوضع، فيظل حافز المسيرة فوقياً، فتتوقف إذا توقفت السلطة الفوقية، أو تتغير إذا تغيرت. إنني أنادي بوجوب أن تترسخ مسيرة التعريب في قواعد الجامعات العربية: بحيث تصبح الجامعة، بأساتذتها وطلبتها، كخلية النحل، شغلها الشاغل هو التعريب بهذا المعنى الواسع: ترجمة نقل، استيعاب، إضافة، بناء، تجديد وتطوير، خلق وإبداع. ولا يفوتني، بهذه المناسبة، أن أؤكد كل التأكيد، على وجوب العناية بالأبحاث والدراسات الفكرية والعلمية الجادة، التي هي العروة الوثقى بين الجامعة والمجتمع، والتي تبقى الجامعة دونها عبارة عن مدرسة ثانوية كبيرة، أو مركز امتحانات يلقّن الطلبة، ويقيس ذاكراتهم، ويعطيهم الشهادات، أو جوازات الدخول للوظائف. إن جامعاتنا لا يجوز أن تظل على ما هي عليه في هذا الخصوص، وحتى تتغير نحو الأفضل، وحتى تصبح مؤهلة للقيام بالأبحاث التي تترقى بها، وبالمجتمع، وبالأمة، فلا بد أن تغير

من نظرتها لذاتها، ولرسالتها، ولا بد أن تغير من أساليبها في الإدارة والتوظيف، ولعل أكثرنا لا يعلمون كيف يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية البعيدة منها والقريبة. إنها مسألة في غاية البساطة: يحسب المسؤول المعني بالتعيين عدد ساعات التدريس في دائرته، ويقسم ذلك العدد على النصاب المقرر لعضو هيئة التدريس، وهو يتراوح في الجامعات المختلفة بين ٦ – ١٦ ساعة في الأسبوع، فيخرج بعدد يمثل الأعضاء الذين تحتاج إليهم دائرته، ويطرح من ذلك العدد مجموع الموجودين في الدائرة فعلاً، ويكون الباقي ممثلاً للعدد المطلوب توظيفه.

هذه هي قاعدة تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، وأي خروج هامشي عنها يكون نادراً، وقليلاً، وشاذاً، فأين البحث والباحثون في ضوء هذا الواقع؟ إن أية أبحاث علمية تصدر عن أية جامعة عربية ستظل محدودة، وضعيفة، ونابعة من جهد إضافي يتحمله الباحث، وبالتالي فهي تمثل جهداً فردياً متكلفاً، أي هو مما يكلف الفرد نفسه به، ويحملها فوق طاقتها، ومثل هذه الأبحاث لا تكفي للنهوض بالجامعة ولا بالمجتمع، ولا بالأمة، بل ستظل قاصرة على حدود خدمة صاحبها، لأنها تساعده على الوصول إلى ترقية، أو إلى مركز أعلى، وخدمة الجامعة نفسها باكسابها شيئاً من الهيبة الأكاديمية. إن الجامعات العربية مطالبة أن تغير من سياساتها، وأن تضع التعريب والبحث في رأس قائمة أولوياتها، وأن تهيىء للباحثين من أساتذتها كل الظروف اللازمة، بما فيها أدوات البحث من أجهزة، ومختبرات، ومكتبات، ورحلات علمية طويلة أو قصيرة، تتيح للقائمين بها تجديد أنفسهم، والوقوف على أحدث ما جدّ في ميادين اختصاصهم.

إننا مطالبون جميعاً بأن نناشد جامعاتنا، وقادة الفكر في وطننا، أن يعملوا على وضع قائمة أولويات للأبحاث تدرج ضمن خطة مدروسة، تتناول العقدين المتبقيين من هذا القرن، وتحاول الإطلال على القرن الحادي والعشرين، الذي يوشك أن يداهمنا ويداهم أبناءنا دون أن نكون قد أعددناهم إعداداً ملائماً لاستقباله، وكأننا نفترض أن المستقبل سيكون مجرد امتداد للحاضر'

---

(١) محمد منير مرسي، عبد الغني النوري، **تخطيط التعليم واقتصادياته** . القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص٠٣. UNESCO. Prospects. Vol.X. No 1. 1980. P.28.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٧ – ٩.

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الأقطار العربية** . القاهرة، ١٩٧٧، ص٩١

(٤) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص٣ – ٤

(٥) **المصدر نفسه**، ص١٢٩

(٦) فردريك هاربيسون، تشارلز مايرز، ترجمة دكتور إبراهيم حافظ، **التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي استراتيجيات تنمية الموارد البشرية** . القاهرة، نيسان(ابريل)١٩٦٦،ص١٢

(٧) **المصدر نفسه**، ص٣٠ و٤٠

(٨) **المصدر نفسه**، ص٢٨٢

(٩) **المصدر نفسه**، ص٣٢١

(١٠) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص٣٢٤.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص١٢

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٣١ - ٣٢.

(١٤) مرسي والنوري،المصدر نفسه ص١٤١

(١٥) **المصدر نفسه**، ص٢١

(١٦) هاربيسون ومايرز، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٨.

(١٧) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص٩

(١٨) عبد الله عبد الدائم ، **التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية** ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى،١٩٦٦، ص٧

(١٩) **المصدر نفسه**، ص٩ - ١٠

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص٥٤.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص٦٧ - ٦٨

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص٧٠.

(٢٣) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٧

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص٣٧

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٨٠ - ٨١.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص١١ - ١٢، عبد الدائم، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٤٧ و٦٤٩

(٢٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٤.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص١٠٥ - ١٠٧

(٢٩) مجلة **الشراع** ، «وثيقة عربية - دولية عن التنمية توفير التكامل للاقتصاد والسيطرة على الثروات الطبيعية»، القدس، السنة الثانية، العدد١٧، ٣٠ كانون الثاني، ص٩

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص٩

(٣١) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص١٤٤

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص١٥١

(٣٤) عبد الله عبد الدائم، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٧٢

(٣٥) مرسي والنوري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٠

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص٢٠٢

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص٢٠٥.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص٢١٩

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص٢١٠ - ٢١١

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص٢٥

(٤١) **المصدر نفسه**، ص٢٢٢ - ٢٢٥

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص٤٧ - ٥١.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص١٧٥.

(٤٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥.

(٤٥) عبد الدائم، **مصدر سبق ذكره** ص١٢٣ - ١٣٨

(٤٦) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢ و١٣ و٣٣.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص١١.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص٥٠ و٥٦.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص١٢.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص١٢.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص٢٣

(٥٢) عبد الدائم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٨

(٥٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٩ - ٣٠.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص٥٤ - ٥٦

(٥٥) بسّام الطيبي مجلة **مواقف** ، «الكتابة الوصفية والكتابة 'سورية»، العدد الثالث، ١٩٦٩، ص٩٢ فما بعدها

(٥٦) **المصدر نفسه**

تقارير

الدورة ٢١ لمؤتمر اليونسكو

بلغراد ٢٣/٩ـ ٢٨/١٠/١٩٨٠

الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر اليونسكو كانت من أهم الدورات التي عقدتها هذه المنظمة الدولية. وقد شغلت الموضوعات المتصلة بالقضية الفلسطينية حيِّزاً هاماً من المناقشات التي شهدتها. ثم جاءت الزيارة التي قام بها الى المؤتمر، قبيل اختتامه، الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، وكذلك الحفاوة التي استُقبل بها، والكلمة التي ألقاها لتتوِّج الاهتمام العالمي بقضية فلسطين ومطالب شعبها الوطنية. [نص كلمة ياسر عرفات في هذا العدد في باب وثائق]

وقد تميز المؤتمر، في دورته التي امتدت بين ٢٣ أيلول (سبتمبر) و٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، في بلغراد عاصمة يوغسلافيا، بمناقشات حادَّة على العكس من المؤتمرات السابقة، إذ طُرحت في هذا المؤتمر موضوعات حسَّاسة منها: قضية التحضير لمؤتمر إعلامي لدراسة نظام إعلامي جديد، وقضية تطبيق قرارات المؤتمر العشرين وفقاً لاعلان باريس ١٩٧٨. كذلك نوقشت فيه الميزانية العامة لليونسكو التي تميّزت، في هذه الدورة، بأمرين: الأول منهما ان رقم هذه الميزانية بلغ ٦٥٦ مليون دولار، وهو رقم أكبر من أرقام الميزانيات السابقة؛ والثاني: ان مدة هذه الميزانية تمتد إلى ثلاث سنوات بدلا من اثنتين. وذلك كي يتحقق التوافق الزمني مع ميزانيات مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. كذلك تمت مناقشة قضية رفض اسرائيل تطبيق قرارات اليونسكو بشأن المؤسسات التربوية والتعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقضية ضم القدس والممتلكات الثقافية الكائنة فيها. وقد انقسم المؤتمر إلى خمس لجان هي: التربية، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية، الثقافة والاعلام، لجنة البرنامج. وانتخب المؤتمر رئيسا له، السيد مارجان رئيس التحالف الاشتراكي في يوغسلافيا. وبدأ المؤتمر، ومنذ اليوم الأول، بمناقشة السياسة العامة بحضور رئيس مجلس الدولة اليوغسلافي، وألقى المدير العام لليونسكو أحمد مختار امبو كلمة اليونسكو، وطرحت قضية قبول اعتماد أوراق بعض الدول. وقد اعترضت عدة دول على قبول أوراق الوفد الاسرائيلي لدى اليونسكو لكونها موقعة في القدس، ولم يدافع عن الوفد الاسرائيلي سوى الوفد الأميركي تحت حجة إقحام المؤتمر في اعتبارات سياسية. وطرحت المجموعة الافريقية حلا وسطا، وهو أن يصدر بيان يعرب فيه المؤتمر عن عدم اعتراف اليونسكو بضم القدس، وأن قبول أوراق الوفد الاسرائيلي لا يعني الاعتراف بهذا الضم

وقد تم التجديد للمدير العام لليونسكو، حيث أعيد انتخابه لمدة سبع سنوات بالاجماع، وكذلك تم انتخاب الأعضاء المكملين للمجلس التنفيذي لليونسكو بزيادة عدد أعضائه من ٤٥ عضواً إلى ٥١ عضواً، وقد كان هذا لمصلحة دول العالم النامي.

وكانت المجموعة العربية قد رشحت ٣ أشخاص للمجلس التنفيذي، وقد نجح الثلاثة وهم تونس ونالت ١٢٣ صوتا، والجزائر ونالت ١١٧، ودولة الامارات ونالت ١١٢ صوتا

وقد لفت النظر وقوف الوفد المصري ضد المرشحين العرب وتقديمه مرشحا مصريا لمنافستهم.

وقد سقط المرشح المصري، حيث نال ٦٥ صوتا فقط، وبهذا نجح مرشحو المجموعة العربية. ولأول

مرّة، تتحالف المجموعة الافريقية مع المجموعة العربية على إسقاط المرشح الساداتي وعلى عزل مصر السادات. ومن الجدير بالذكر، أن مصر عضو في المجلس التنفيذي منذ سنة ١٩٤٨؛ وهي بذلك تفقد مقعدها لأول مرّة منذ ذلك العام.

وقد تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار حول الأراضي العربية المحتلة بشأن المؤسسات التعليمية، تم التصويت عليه بنجاح، وسيتم التصويت عليه في الختام، وهو مقدم من. الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية، والسودان وسوريا والعراق وعمان ولبنان والجماهيرية الليبية والمغرب وموريتانيا، واليمن الديمقراطية. وفيما يلي نص مشروع القرار:

«إن المؤتمر العام، إذ يؤكد أن الانتفاع بالتعليم الوطني والثقافات الوطنية هو من حقوق الانسان الأساسية التي أقرها كل من ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الوطني لليونسكو، ويذكّر بأن احتلال الأراضي عسكريا من طرف قوات أجنبية يشكل خطرا دائما على السلام وعلى حقوق الانسان، وإذ يذكّر بقرارات المؤتمر العام لليونسكو والمتعلقة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة وخاصة القرارات ١٨م/١ر١٣ و١٩م/١ و١٥ و٢٠م/١ر١٤، وإذ يذكر، أيضا، بقرارات المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع وخاصة القرار رقم ٢ر١ر٥ في دورته الثامنة بعد المئة، وإذ يلاحظ بعد الاطّلاع على تقرير المدير العام في الوثيقة ٢١م/١٨ وملحقاتها، وعلى ضوء مختلف الوقائع المتوافرة ولاسيما الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٦ أن اسرائيل ما تزال

« أ – تنتهك قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي التي تدعو المدير العام الى الاشراف الشامل، على سير العمل في المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة من خلال الوجود الفعلي لليونسكو في هذه الأراضي.

«ب – تفتعل العقبات المختلفة وأشكال المماطلة والتسويف لتحول دون تمكين بعثات اليونسكو المكلفة بمهمة التحقق من تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر العام من ممارسة مهامها بحرية.

«جـ – تغلق بصورة تعسفية المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة، وتتعمد التضييق على حرياتها الأكاديمية وتمارس اضطهاداً وحشيا ضد الطلاب والمدرسين، وتتبع سياسة منهجية متعمدة للاستيعاب الثقافي في جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

«ويلاحظ أن سلطات الاحتلال تستخدم الأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٨٥٤ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٦ لازالة استقلالية الجامعات في الأراضي العربية المحتلة من الناحية التعليمية والادارية وربطها بأجهزة الحاكم العسكري الاسرائيلي، وذلك إمعانا في تحدي قرارات اليونسكو والأمم المتحدة

وبناء عليه فان المؤتمر العام:

«١ – يؤكّد على جميع القرارات السابقة الصادرة عن المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة.

«٢ – يدين بشدة إسرائيل على استمرارها في التمرد على تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي الخاصة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة

«٣ – يطلب الى اسرائيل أن تلغي فورا الأمر العسكري المذكور.

«٤ – يطلب إلى اسرائيل احترام وتنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن اليونسكو بهذا الموضوع.

«٥ – يدعو المدير العام الى إيفاد بعثة باسم اليونسكو تشرف بصفة دائمة على مدى تنفيذ اسرائيل لقرارات اليونسكو الخاصة بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

«٦ – يدعو المدير العام الى موافاة المجلس التنفيذي بتقرير عن تنفيذ هذا القرار في دورته الرابعة

عشرة بعد المائة.

«٧ - يقرر إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر العام ليتخذ الاجراءات المناسبة بشأنه».

وقد نجح مشروع القرار هذا في التصويت الأولي، كما نجح أيضا بأغلبية كبيرة في التصويت النهائي.

وكانت لجنة التربية قد أقرّت توصيتين بالاجماع ولم تتحفظ عليهما سوى اسرائيل فقط

أولاهما تنص على أن تستمر اليونسكو في تبنيها مشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة.

والثانية تقضي بالمساهمة في حل مشكلة العجز المتكرر في ميزانية وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين. وقد أقرت التوصيتان مع الاشارة الى وجوب تنفيذهما

وقد ركزت وفود الدول الاشتراكية والأفريقية، في كلماتها، على القضية الفلسطينية، وكانت هناك حفاوة غير عادية قوبلت بها كلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي ألقاها طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الكلمات العربية، قوبلت كلمة المندوب اللبناني صلاح ستيتيه باعجاب منقطع النظير لقدرتها اللغوية الجمالية على التقاط القضايا الأهم، ووصفت بأنها كلمة «فلسطينية وطنية» ذكيّة، كذلك كانت كلمة الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية. أما كلمات الوفود الأجنبية فقد تميزت من بينها كلمة مندوب الهند بانسانيتها «وفلسطينيتها» أيضا، ولاقت استحساناً خاصا من قبل الوفود العربية والأفريقية والاسلامية. وكان رئيس وزراء بنغلادش قد زار المؤتمر وتحدث مطولًا فيه. كذلك زاره أحمد سيكوتوري، رئيس جمهورية غينيا، الذي ألقى كلمة فلسفية عامة. ولوحظ، في التصويت على مشروع قرار الأراضي العربية المحتلة، أن اسبانيا واليونان صوتتا لصالحه بعكس الدول الأوروبية الأخرى التي اعترضت عليه إضافة للولايات المتحدة. وكندا واستراليا وبعض الدول الاسكندنافية، في حين نجح مشروع القرار في التصويت بدعم من الدول الأفريقية والاشتراكية والاسلامية. ومما تميَّز به المؤتمر، أيضا أن الدول الأوروبية، رغم أنها اعترضت على مشروع القرار، إلا أنها لم تقدم أية مداخلة لصالح اسرائيل، كما فعلت الولايات المتحدة الأميركية. ولكن يظل أن موقف الدول الأوروبية هو موقف التابع للولايات المتحدة الأميركية التي وضعت كل ثقلها، بشكل سافر، لصالح اسرائيل: وقد ساهمت الأوضاع العربية الحالية، الحرب العراقية – الايرانية مثلًا في قوة موقف الولايات المتحدة الأميركية وشراسته وغطرسته.

أما المشروع الثاني الذي أقره المؤتمر فهو مشروع القدس، وقد تقدمت به ١٧ دولة عربية و٢٠ دولة أفريقية وهي «غابون ومدغشقر والسنغال وزامبيا والنيجر وتوغو وغينيا - بيساو والرأس الأخضر وسيشل والمغرب وموريتانيا وليسوتو وبنين وأنغولا وسيراليون وغينيا وتونس وكينيا والجزائر والسودان والامارات العربية المتحدة واليمن الديمقراطية ونيجيريا والسعودية والأردن والبحرين والجمهورية اليمنية وسوريا وبوروندي وغانا وقطر وعمان وموزامبيق وأثيوبيا ولبنان والعراق والكويت». وعنوان مشروع القرار هذا هو «القدس وتطبيق القرار ٢٠م/٤/٤ر٧/١٣».

وقد جاء في مقدمة المشروع «إن المؤتمر العام اذ يذكر بالميثاق التأسيسي لليونسكو، ونظرا للأهمية الاستثنائية للممتلكات الثقافية الكائنة في مدينة القدس، لا بالنسبة للبلدان المعنية وحدها بل وللبشرية جمعاء بسبب الطابع الفريد الذي تتسم به تلك الممتلكات على الصعيد الثقافي والتاريخي والديني.. الخ». وبعد الادلاء ببعض الحيثيات. يستمر مشروع القرار على النحو التالي.

«ونظرا لأن اعتماد اسرائيل «القانون الأساسي» الذي يغير طابع مدينة القدس، ووضعها إنما يزيد من العوائق التي تكدسها اسرائيل لاحباط اضطلاع اليونسكو بمهمتها لحماية التراث المشترك للبشرية

«١ – **يؤكد** من جديد جميع القرارات التي اتخذها المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن القدس.

«٢ – **ويدين** اسرائيل بشدة لمواصلتها رفض تنفيذ هذه القرارات.

«٣ – ويتبنى القرار ٤٧٨ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٢٠ الذي قرر مجلس الأمن بمقتضاه أن

– «**يندد** بمنتهى الحزم باعتماد اسرائيل «القانون الأساسي» بشأن القدس وبرفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد .

– «**ويعتبر** جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل وهي دولة محتلة، والتي غيرت أو تستهدف تغيير طابع مدينة القدس ووضعها ولاسيما «القانون الأساسي» الذي صدر مؤخراً بشأن القدس، باطلة وكأنها لم تكن. ويجب إلغاؤها فورا .

– «**ويقرر** عدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» وسائر التدابير التي تتخذها اسرائيل والتي تستهدف، استناد إلى هذا القانون، تغيير طابع القدس ووضعها .

«٤ – **ويدعو** الدول الأعضاء إلى رفض أي اعتراف بالتعديلات التي تدخلها اسرائيل على طابع القدس ووضعها والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يتضمن أي اعتراف بهذه التعديلات.

«٥ – **ويدعو**المجلس التنفيذي الى دراسة تطور وضع القدس واتخاذ جميع التدابير التي يراها مفيدة، وفقا لما خول من صلاحيات بمقتضى القانون التأسيسي.

«٦ – **ويدعو** المدير العام الى السهر دائما على تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن القدس.

«٧ – **ويدعو** المدير العام الى لفت انتباه لجنة التراث العالمي الى الأهمية المتعلقة باتخاذ اجراءات إدخال مدينة القدس في «قائمة التراث العالمي» وعلى النظر في إدراجها في «قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر».

وحين طرح المشروع للمناقشة والتصويت الأولي لم يعترض عليه سوى اميركا واسرائيل وكندا، بينما امتنعت دولة أوروبية غربية عن التصويت إضافة الى ساحل العاج، في حين صوتت دولتان أوروبيتان غربيتان لصالحه هما. اسبانيا واليونان. وقد دعت الولايات المتحدة الأعضاء للتصويت ضد مشروع القرار، ونجح القرار. واضافة لمشروع قرار القدس، ومشروع قرار الأراضي المحتلة، طرح المؤتمر قضايا كثيرة من ضمنها مناقشة «نظام عالمي جديد للاعلام» وقد طالبت الولايات المتحدة والدول الغربية بضرورة تدفق المعلومات بشكل «حر »، وقد وافق الاتحاد السوفياتي على ضرورة ذلك، مشترطاً أن توضع لجنة مراقبة عالمية لوقف أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وأيدت الدول النامية الرأي السوفياتي حين قال بعض مندوبيها نحن مع التدفق الحر، ولكن ليس لصالح الاحتكارات الاعلامية الكبرى بحيث يتحول ذلك الى عملية «تجسّسية» ضد البلدان النامية.

ونوقشت، في المؤتمر قضايا كثيرة. وقد رأى الجميع أن هذا المؤتمر لم يكن عادياً؛ حيث ساده التوتر، كما لوحظ أن الدول النامية لم تتفق مصالحها دائما وفي جميع النقاط. كما لوحظت الضغوطات الاميركية وانتقالها من الدفاع إلى الهجوم على الدول النامية. أما أوروبا الغربية فقد لعبت دور التابع للولايات المتحدة الأميركية. كما لوحظ الموقف الحازم للاتحاد السوفياتي في دعمه للدول النامية ومساندته للقضية الفلسطينية.

بلغراد –
عز الدين المناصرة

رسالة لوكسمبورغ

الديبلوماسية الفلسطينية الثورية تتحدث باسم العرب في اجتماع لوكسمبورغ

شهدت مدينة لوكسمبورغ الهادئة، القابعة في قلب أوروبا الغربية، نشاطاً غير عادي، يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠: وذلك حين انعقد، في مقر المركز الأوروبي في كير شبيرغ (Kirchberg) – أضخم مبانيها – اجتماع عربي – أوروبي، في إطار الحوار العربي – الأوروبي فقد توافد الى المدينة عشرات الصحفيين، وانتقل اليها السفراء العرب في بروكسل، عاصمة بلجيكا، والمركز الرئيسي للمجموعة الأوروبية، ونشط سفراء الدول الأوروبية التسع لدى لوكسمبورغ في متابعة ما يجري، والتفاعل معه، وحشدَ الأمن رجاله.

كان الاجتماع مصغَّراً، على مستوى رئاستي الجانب العربي والجانب الأوروبي في الحوار وكان اجتماعاً تمهيدياً ومع ذلك، فقد جذب هذا الاهتمام الشديد، وسبقه تحضير مكثف. فما الذي ميزه وأكسبه هذه الأهمية الخاصة؟

يمكننا أن نذكر أربعة أسباب تضافرت معاً

أولها هو أول اجتماع رسمي، يعقد في اطار الحوار العربي – الأوروبي، منذ أن توقف هذا الحوار في ربيع ١٩٧٩. ومعلوم أن الحوار العربي – الأوروبي الذي بدأ رسمياً سنة ١٩٧٥، باجتماعات على مستوى الخبراء، عقدت في القاهرة وروما وأبو ظبي، ثم تابع مساره بنجاح لا بأس به على مستوى السفراء، من خلال اجتماعات اللجنة العامة في لوكسمبورغ سنة ١٩٧٦، وفي تونس وبروكسل سنة ١٩٧٧، وفي دمشق في آخر سنة ١٩٧٨، تعرض، بسبب إبرام اتفاقيات كمب ديفيد وتوقيع المعاهدة المصرية – الاسرائيلية، الى التوقف فترة. وقد عاود الطرفان، العربي والأوروبي، الاتصال بعد عام لتذليل الصعوبات التي اعترضت مسار الحوار، وتوصلا أخيراً، الى عقد هذا الاجتماع الرسمي.

ثانيها: هو أول اجتماع رسمي، يعقد في إطار الحوار العربي – الأوروبي، على المستوى السياسي فقد ترأس الجانبين، وزير مسؤول في كل منهما، ومثَّل الهيئة الأوروبية، المسؤول الأول فيها عن التعاون الاقتصادي، كما مثل الجامعة العربية أمين عام مساعد، مع عدد من كبار العاملين في المؤسستين. وهكذا، جلس في كرسي رئاسة الجانب الأوروبي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في لوكسمبورغ السيد هيلمنجر، وهو وثيق الصلة بالسيد تورن، رئيس المجموعة الأوروبية في هذه السنة. وكان الى يمينه السيد كلود تشيسون المفوض الاقتصادي في الهيئة، فضلا عن ممثلي الرئاستين الأوروبيتين، السابقة واللاحقة، وهما ايطاليا وهولندا. وجلس في كرسي رئاسة الجانب العربي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،

المختص بشؤون الحوار العربي – الأوروبي د أحمد صدقي الدجاني، على اعتبار أن رئاسة المجموعة العربية هي لفلسطين في هذه السنة. وكان الى يمينه السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد للجامعة العربية، والسيد المنصف الماي لرئيس وحدة الحوار في الجامعة، فضلا عن ممثلي الرئاستين العربيتين، السابقة واللاحقة، وهما عُمان وقطر. وقد مثلهما السفير أحمد مكي، والسفير شريد الكعبي. وشارك في الجانب العربي، الدكتور نعيم خضر، مدير مكتب المنظمة في بروكسل. وقد تحدد هذا المستوى السياسي للاجتماع، في أعقاب اعلان دول المجموعة الأوروبية في البندقية، استجابتهم الصريحة للمطلب العربي الذي أكده مؤتمر القمة العاشر، في الحوار السياسي، فضلا عن الحوار الاقتصادي.

ثالثها. هو اجتماع رسمي عربي – أوروبي، تتولى رئاسة الجانب العربي فيه منظمة التحرير الفلسطينية ويعقد في عاصمة أوروبية. ومعلوم ان قضية اعتراف دول المجموعة الأوروبية الرسمي بمنظمة التحرير هي من أهم القضايا المطروحة في الحوار. كما أن مشاركة المنظمة في الحوار، كانت منذ أن بدأ، محور الضغوط الصهيونية والضغوط الأميركية على أوروبا الغربية فيما يخص الحوار ككل.

رابعها يتصل بسابقه، وهو توقيت الاجتماع، بعد أيام من اعلان نجاح رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الأميركية، وتصريحه في أعقاب فوزه، أنه لن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ووصفه لها بأنها منظمة ارهابية. ومعلوم ان ريغان دأب في حملته الانتخابية، على شن حملة شرسة على منظمة التحرير

من هنا جاءت الأهمية الخاصة لهذا الاجتماع، وتطلعت اليه الانظار، لترى كيف تديره الديبلوماسية الثورية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكيف يتصرف الجانب الأوروبي في مواجهتها، وفي ظل الضغوطات التي تمارس عليه.

لقد كان أول سؤال طرح في المؤتمر الصحفي الذي اختتم الاجتماع به أعماله، سؤال طرحه مراسل «الجارديان» اللندنية، عن دلالات هذا الاجتماع الذي يرأس الجانب العربي فيه، منظمة التحرير الفلسطينية، والذي ينعقد في هذا الوقت بالذات. وقد طُلبت الاجابة، من الوزير الأوروبي أولاً، ثم من عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك.

أجاب الرئيس الأوروبي اجابة ديبلوماسية، لها دلالتها، فقال «اننا نحترم أنظمة الجانب العربي التي تحكم عمله ولا نتدخل فيها وقد جاء انعقاد هذا الاجتماع في وقتٍ الرئاسة فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية». واكتفى الرئيس الأوروبي بما قاله في هذا المقام العلني. ولم يقل ما علق به مسؤول أوروبي كبير عند نهاية الاجتماع، وما ردده عدد من الصحفيين في أحاديثهم «ان انعقاد هذا الاجتماع ونجاحه هو رد حاسم على تصريحات الرئيس ريغان بشأن منظمة التحرير الفلسطينية تردده دول المجموعة الأوروبية».

أما رئيس الجانب العربي د. صدقي الدجاني، فقال «حين افتتحت هذا المؤتمر الصحفي ورحبت بكم ونقلتُ تحيات أمتنا العربية الى الشعوب الأوروبية من خلالكم أبرزت صفتي كرئيس للجانب العربي ولم أشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لأني هنا أتحدث باسم العرب مجتمعين. واسمحوا لي أن أترك لكم انتم استخلاص الدلالات وهي عدة: فأنتم أقدر على ذلك ولكني أكتفي بسرد مجموعة حقائق .» وبدأ الرئيس العربي يعرض بايجاز «توجه العرب نحو التعاون مع أوروبا في عالم يسوده التعاون ويحكمه التكامل» ودور منظمة التحرير الفلسطينية في دفع هذا الحوار وبلورته وانضاجه منذ بدأ ثم عرض لدور منظمة التحرير الأصيل، في النضال من أجل تحرير فلسطين، وانتصار السلام العادل، وتوفير الأمن للمنطقتين العربية والأوروبية، والاسهام في العمل على تحقيق أمن العالم كله. وأشار الى المنظمة كعضو أصيل في الجامعة العربية، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي، وفي دول عدم الانحياز، وكعضو مراقب في الأمم المتحدة، ليصل الى القول: «أنكم تتابعون نشاطات المنظمة في كل هذه المحافل وتلاحظون دورها في السعي من أجل السلام العادل والجهد الذي بذلته قيادتها وتبذله في عدد من الأزمات. وهي تقوم بنشاطها هذا كجزء، من عملها النضالي الشامل في مقاومة الاحتلال وفي رعاية شعب فلسطين وبناء مؤسساته الثقافية والتربوية والصحية والاجتماعية. وقيامها اليوم هنا بدورها هو رد على حديث الارهاب الذي تردده

الصهيونية التي تمارس الإرهاب الرسمي وغير الرسمي. انتم تعرفون من حاول قتل رؤساء البلديات ومن أبعدهم ومن يصادر الأراضي ويبني سجن نفحة في الصحراء ومعسكرات الاعتقال أما أولئك الذين يرددون هذا الزعم الصهيوني فان اجتماع اليوم يقول انهم معزولون».

وتتالت الأسئلة في المؤتمر الصحفي، وأجاب عليها هلمنجر وتشيسون والدجاني براحة واسترسال. وكان هلمنجر يستعين بالدجاني في عرض دقائق عملية الحوار العربي – الأوروبي، لأن من المعروف أن منظمة التحرير واكبت الحوار بدقة وتولت فيه، بطلب من الدول العربية، مسؤوليات كبيرة. وقد عمد بعض الصحفيين، الى محاولة احراج الجانب الاوروبي، بالضغط عليه باسئلة،توحي بضرورة الاسراع بالاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان الانطباع الذي خرج به، جميع من شارك وحضر، ان المؤتمر كان ناجحا، وان الجانب العربي قد دلل على تفوقه ودبلوماسيته الثورية. وتجلى ذلك في الاجابة على سؤال وجهه أحد الصحفيين للرئيس العربي، عما اذا كان اجتماع الحوار على مستوى وزراء الخارجية سيتوقف، إن لم تعترف الدول الأوروبية بالمنظمة رسمياً قبل ذلك، فجاء الجواب: «لقد اعتمدت منظمة التحرير والدول العربية في هذا الحوار منهج الأخذ والرد الذي يتطلبه الحوار. ولم تلجأ قط الى فرض شروط مسبقة فيه ومنظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً، اختارت منهج صنع الحقائق والوصول بالطرف الآخر الى القناعة التامة. وهذا ما تفعله، ويقيناً سيصل بنا بعد الاعتراف الواقعي بنا الى استجابة أوروبا للطلب العربي بالاعتراف الرسمي» كما تجلى ذلك في الاجابة عن الأسئلة المتعلقة بالنفط.

كانت نجاحات الجانب العربي في هذا الاجتماع نجاحات عدة، وليس نجاحا واحداً وقد بدأت في الافتتاح، حيث لفت خطاب منظمة التحرير أنظار الصحفيين والمراقبين، وكان محل اهتمام الجانب الأوروبي الكبير. ووصفه أحد أعضاء الجانب الأوروبي بأنه «خطاب يضع النقاط على الحروف وينطلق من فهم عميق لطبيعة الحوار ويتصف بالصراحة الكاملة مع اللباقة في الطرح». وقال آخر عنه للأمين العام المساعد «إنه خطاب إيجابي على الرغم من قوته». وقال بعض الصحفيين الأوروبيين: «وددت ونحن نستمع للخطاب خارج قاعة الاجتماع لو اننا كنا في الداخل وتابعنا وجوه بعض المندوبين الأوروبيين وهم يستمعون لحديث منظمة التحرير الفلسطينية عن جرائم الصهيونية، ونخص بالذكر مندوب هولندا». وقد تضمن الخطاب تحديداً لهدف الاجتماع، وتقويماً لتجربة الحوار السابقة، وشرحا لأبعاد الوضع الراهن في المنطقة العربية، وفي العلاقات العربية – الأوروبية، بعد ابرام اتفاقيات كمب ديفيد، وشرحاً للمطالب العربية، ثم عرضاً موجزاً لما وصل اليه الحوار في جانبه الفني، الاقتصادي والثقافي. وجاء بعد خطاب الرئيس الأوروبي، الذي أعلن بوضوح،مباشرة الحوار السياسي، وخطاب مفوض المجموعة الاقتصادية، الذي تناول الجانب الفني. وكان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قد أجرى حديثاً هاتفيا مستفيضاً في اليوم السابق للاجتماع حول القضايا المطروحة فيه.

كان النجاح الآخر، في غرفة المباحثات. وقد مهدت الرئاسة العربية لهذه المباحثات، بعقد اجتماع للجانب العربي، بحثت فيه دقائق الموضوعات، وذلك استمراراً لاجتماع عقده الجانب العربي في تونس، بمشاركة الأمين العام للجامعة. وقد استمر العمل حتى ساعة متأخرة في اليوم الأول وأوصل الى الاتفاق على غالبية النقاط. وكان أهمها جميعاً، الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية والدول الاوروبية، بعد شهور، والاعلان عن استئناف الحوار العربي – الأوروبي،واستمرت المباحثات حتى ظهر اليوم التالي، فصدر بيان مشترك، تناول الجانبين السياسي والاقتصادي، وحدد الخطوات العملية القادمة. وقد وصف أحد أعضاء الجانب الأوروبي مسلك الجانب العربي في المباحثات بأنه «يتميز بأخلاقية رفيعة وبذكاء يلفت النظر».

واعتبر، الدبلوماسيون ورجال الصحافة، حفل الاستقبال الذي دعا اليه رئيس الجانب العربي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نجاحاً ثالثاً. فقد استجاب للدعوة كبار رجال لوكسمبورغ، وجميع سفراء الدول الأوروبية فيها. وحرص مصور على أن يجمع عدداً منهم مع عضو المنظمة في صورة، وهو يتوسطهم، ومنهم سفير المانيا الغربية وسفير الدانمارك وسفير ايطاليا وسفير هولندا. وكان السفراء

العرب، وأعضاء الوفد، يتحركون بين الضيوف من الدبلوماسيين ورجال الصحافة بفعالية ونشاط.

سبق هذا الحفل المسائي، حفل غداء رسمي، أقامه الوزير الأوروبي على شرف الجانب العربي، بعد أن التقى الجانبان بالسيد تورن، رئيس المجموعة الاوروبية في مقره بوزارة خارجية لوكسمبورغ وقد كان لقاء السيد تورون حاراً، وجرى خلاله حديث سياسي هام، عن الحوار وعن الاوضاع في المنطقة وفي العالم. وتبع هذا اللقاء، لقاء بين الدجاني وتورن، نقل خلاله عضو اللجنة التنفيذية رسالة شفهية من رئيس اللجنة التنفيذية الأخ ياسر عرفات للسيد تورن، رداً على رسالته الأخيرة، وجرى فيه بحث للموقف الراهن.

وجاء نجاح المؤتمر الصحفي تتويجاً لهذه النجاحات. وقد عبر الوزير هيلمنجر عن مشاعره تجاه ما سمعه في المؤتمر الصحفي، بقوله، بالأسلوب الأوروبي. «أرجو أن تكثروا من لقاء صحافتنا وتكرروا مثل هذا اللقاء. ان ذلك يساعد كثيرا في التعريف بصورتكم الصحيحة ويساعد أصدقاءكم في أوروبا». وقال مسؤول أوروبي كبير. «نريد منكم مزيدا من التحرك على المستوى الشعبي من خلال الأحزاب والتنظيمات الشعبية والأفراد، فصورتكم ما زالت مشوهة في بعض أوساطنا، وأنتم تعرفون أسباب ذلك. لقد حققتم نجاحاً خلال السنوات الماضية في النفاذ الى الحكومات الأوروبية وساعدت جهودكم في الحوار على ذلك. وبقي أن تحققوا نجاحاً مماثلا على الصعيد الشعبي»

حين انتهى الغداء، الذي تلا المؤتمر الصحفي، وقام عدد من المسؤولين الأوروبيين لوداع رئيس الجانب العربي، قال له بعضهم. «نحن نعتز بأننا عملنا معاً بنجاح، وقد سعدنا بحضوركم الى هنا. وسنكون سعداء حين نلبي دعوتكم في عاصمة الدولة الفلسطينية التي نتوقع ونرجو أن يمد الله في أعمارنا حتى نراها تقوم».

كان الاجتماع قد مثّل علامة هامة في الحوار العربي – الأوربي، وحقق نجاحاً هاماً، في تقديم منظمة التحرير الفلسطينية على صورتها الحقيقية، الى قطاع واسع في أوروبا، على الصعيدين الرسمي والشعبي، في وقت تعمد الرئاسة الأميركية فيه الى محاولة تجاوز المنظمة

ويثور سؤال، ماذا بعد هذا الاجتماع؟ ويأتي جواب منظمة التحرير الفلسطينية «مطلوب بعد هذا الاجتماع عمل مكثف على صعيد الجامعة العربية للتحضير لاجتماع وزراء الخارجية المرتقب». كما يقول د. الدجاني، الذي ألّف أول كتاب صدر عن الحوار العربي – الأوربي سنة ١٩٧٦، وأعقبه بكتاب آخر عن منظمة التحرير، والحوار بجانبه السياسي، صدر سنة ١٩٧٩. وهو يقول أيضا «لقد قلنا، كعرب، ان هذا الحوار هو عبرة تاريخ مشترك للحضارتين العربية والأوروبية وهو ضرورة مستقبل مشترك لهما. وعلينا الآن أن نتقن عملنا لندخل الحوار مرحلة جديدة هامة تساعد على رسم أفضل لعالمنا».

لوكسمبورغ —
حسان خليل

حانوخ برطوف، دادو، ٤٨ شناه فيعود ٢٠ يوم (دادو، ٤٨ سـنة و ٢٠ يومـاً أخـرى)

«دادو»(*) عنوان الكتاب موضوع هذه المراجعة، هو «اسم الدلال» للجنرال دافيد العازار، رئيس الأركان الاسرائيلي خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، الذي حُمل على الاستقالة من منصبه، في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٧٤، إثر نشر التقرير الأوَّلي للجنة اغرانات للتحقيق في نتائج تلك الحرب، الذي حمَّله، مع آخرين، مسؤولية «التقصير» فيها، والتسبب في الخسائر، المالية والمعنوية، التي لحقت باسرائيل خلالها، والتي أدّت أيضا الى استقالة حكومة اسرائيل، برئاسة غولده مئير، بعد ذلك بفترة قصيرة. وقد توفي العازار بالسكتة القلبية، في نيسان (ابريل) ١٩٧٦، بعد مرور سنتين على استقالته. أما المؤلف برطوف، فهو احد الصحفيين البارزين، العاملين في صحيفة «معاريف» الاسرائيلية اليومية. وهو صديق العازار وأحد مرؤوسيه سابقا، وله عدة كتب. وكان برطوف قد اتفق مع العازار على وضع الكتاب سوية، بعد ان قام الأخير بتجميع المواد الضرورية لذلك، إلا أن وفاته، بشكل مفاجيء، جعلت برطوف يقوم بالعمل لوحده.

والجزء الأول من الكتاب، عبارة عن سيرة العازار، التي لا تختلف، في جوهرها، عن سيره أيٍّ من العسكريين «التقليديين» في اسرائيل' اذ كان قد انضم للجيش في صغره، وقضى فيه معظم سني حياته، منتقلا من منصب إلى آخر، الى أن وجد نفسه قائدا للمنطقة الشمالية' حيث قاد الهجوم على هضبة الجولان خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ثم عُيِّن رئيسا لشعبة الأركان في هيئة الأركان سنة ١٩٧٠، ثمَّ رئيسا للأركان ابتداءً من ١/١/١٩٧٢.

وخلال عمل العازار في منصبيه الأخيرين، أي خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٣، وقعت الحوادث «المثيرة» التي مهدت لحرب تشرين. وفي هذا الصدد يسلط الكتاب الضوء على عدد من النقاط والنواحي المهمة، العملية و«الفكرية»، التي ساهمت، مجتمعة، في دفع اسرائيل نحو الوضع التي وجدت فيه عشية تلك الحرب. ويكاد يكون هنالك شبه إجماع، بين الاسرائيليين على الأقل، على أنَّ حرب تشرين كانت مفاجأة بالنسبة لهم' مما زاد من حجم الخسائر التي لحقت بهم، نتيجة لذلك. والكتاب يؤكد على هذا الرأي، ويوضح عددا من العوامل التي أدت الى تلك المفاجأة.

ولعل أبرز عناصر تلك المفاجأة هو ما اصطلح الاسرائيليون على تسميته باسم «المفهوم» الناجم عن الغرور الذي استبد بهم إثر انتصارهم في حرب ١٩٦٧، وأدى الى نشوء رأي، كان موشي دايان، وزير

* تل - أبيب، مكتبة معاريف، ١٩٧٨، جزءان ٣٢٤و٣٦٧ص.

الدفاع آنذاك (جـ١/ص٣١٣) من أبرز من روجوا له، وعملوا على غرسه في عقول قطاعات واسعة من الاسرائيليين، ومفاده أن العرب لن يتجرأوا، بعد الهزيمة التي لحقت بهم في حزيران، على مهاجمة إسرائيل، ربما للعشر أو العشرين سنة القادمة؛ وان وقعوا في هذا الخطأ، فسيدفعوا الثمن غاليا، نظرا للتفوق الاسرائيلي الساحق عليهم.

ويبدو أن كبار ضباط الجيش الاسرائيلي لم يسلموا أيضا من تأثير ذلك «المفهوم»، وخصوصاً رجال شعبة الاستخبارات العسكرية في الأركان العامة، وفي طليعتهم رئيس الشعبة الجنرال الياهو زعيرا، الذي وصل، حتى تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٧٢،بناءعلى تقييمات وتحليلات خاصة به،وبشعبته، الى نتيجة مفادها أنه ليست هنالك إمكانية لمبادرة العرب في شن حرب على اسرائيل (١/٢٤٢). واتضح ان كافة جنرالات الجيش الاسرائيلي، عدا شموئيل غونين، قائد المنطقة الجنوبية فيما بعد، كانوا يوافقون زعيرا في رأيه هذا (١/٢٤٤) وكان هذا «المفهوم» قد تعمق، أيضا، إثر طرد السادات للخبراء السوفيات من مصر، في صيف ١٩٧٢، مما بعث الشعور بالأمن والاطمئنان لدى الجميع في اسرائيل، وبدا ذلك واضحا من خلال استخفافهم بالمصريين وغيرهم (١/٢٠٣ و٢٣٥ – ٢٣٧). ونتيجة لذلك، راحت القيادة الاسرائيلية تبحث في خطط لتقليص قوة الجيش النظامي، بواسطة تخفيض فترة الخدمة الالزامية، وفي الوقت نفسه أخذت توجه الاهتمام نحو القضايا الداخلية، ومحاربة الفدائيين الفلسطينيين (١/٢٠٣ و٢٢٠ – ٢٢١ و ٢٢٢ – ٢٣١).

أما فيما إذا حدث ونشبت حرب، رغم التحليلات التي تؤكد عكس ذلك، فستخوضها قوات الاحتياط، شريطة ان تكون هناك فترة إنذار كافية لاستدعائها للخدمة. واتفق الجميع على أن مدة يوم أو يومين لن تكون كافية، بل ينبغي أن يكون هنالك إنذار مسبق مدته خمسة أيام أو ستة على الأقل، قبل نشوب الحرب؛ «وتعهدت» الاستخبارات بالقيام بذلك، وأعرب الجميع عن ثقتهم بها وبقدرتها على إنذار الجيش في الوقت الملائم (١/٢١٨ – ٢١٩و ٢٦٢ و ٢٧٨) أما الصواريخ التي حصل العرب عليها ومدى تأثيرها على ميزان القوى، فلم تعرها هذه التقديرات أية أهمية ففي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢، بلغت الاسرائيليين معلومات عن صواريخ جديدة مضادة للدبابات سلمت للسوريين، الا ان الجيش الاسرائيلي لم يستوعب النتائج التي قد تترتب على ذلك أما بالنسبة للصواريخ المضادة للطائرات، فساد الاعتقاد بأن الطيران الاسرائيلي سيدمر قواعدها خلال يوم واحد (١/٢٥٣ و ٢٥٧)، ومن ثم يتفرغ لتأدية مهامه الأخرى وانطلاقا من ذلك، تمّ أيضا، على سبيل التوفير في القوى والمعدات، اغلاق عشر قلاع من بين القلاع الثلاثين في خط بار – ليف، التي كانت ممتدة على طول الشاطىء الشرقي لقناة السويس، وخفّض ايضا عدد الجنود الدائمين في القلاع الباقية، بحيث وجد فيها مع نشوب الحرب ٤٥١ جنديا اسرائيليا فقط (١/٢٠١ و١٨/٢)

إضافة الى ذلك، اعتقد العازار ان الوقت مناسب لاجراء التغييرات الكفيلة بابقاء الجيش الاسرائيلي «فتيا»، وفق مفهومه، بحيث يكون كبار ضباطه في الأربعينات من أعمارهم فقط، ولذلك راح يسرّح «العجزة» المتقدمين في السن، ويعين «الشباب» بدلا منهم. وحتى نشوب الحرب، كان قد تم استبدال نحو ٢٠٪ من ضباط الجيش، من رتبة عقيد وما فوق، بينما كان ١٠٪ آخرون ينتظرون دورهم للتسريح (١/٢٠٩ و ٢١١و ٢٨٨) ولكن، خلال المعارك، وبعد أن اتضح انه لا غنى عن خبرة القدامى، أعيد عدد من هؤلاء الى الخدمة

وفي ربيع ١٩٧٣، اصطدم «المفهوم» الاسرائيلي بأول عقبة، عندما راحت الأنباء تصل عن استعدادات مصرية لشن حرب وشيكة. ومع اغتيال الزعماء الفلسطينيين الثلاثة في بيروت، في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٣، «تأكدت» هذه الأخبار أكثر وانتظمت وتيرتها، من أكثر من مصدر (١/٢٣٨ و٢٤٠)؛ مما شغل وزير الدفاع ورئيس الأركان ورئيس الاستخبارات، ووضعهم في حالة اجتماع دائم، للتشاور وخلال هذه المشاورات، رأى رئيس الاستخبارات ان احتمال نشوب الحرب ضئيل، كما انه لن تكون هنالك حرب على الجبهتين، المصرية والسورية، في الوقت نفسه وفي أي حال، وان ظهر ان هنالك احتمالا لوقوع حرب، فستعرف الاستخبارات بذلك وتنذر الجيش مسبقا (١/٢٤٥ – ٢٤٦). ولكن رئيس الأركان لم يأخذ بهذا

التقييم، وأمر الجيش بالاستعداد للحرب، اعتبارا من منتصف نيسان (ابريل) ١٩٧٣ (١/ ٢٤٥ و٢٨٤ و٢٥٠) وفي ١ و١٤ و٢١ أيار (مايو)، بحثت، في جلسات خاصة، الاستعدادات العملية لخوض الحرب، ووضعت اللمسات النهائية عليها.

غير أنها سرعان ما «فُرجت»... في مكان آخر. فخلال أيار (مايو) ١٩٧٣، عقدت في موسكو القمة الأميركية - السوفياتية، التي لم تسفر عن اتفاق يذكر بين الدولتين العظميين، بشأن أزمة الشرق الأوسط، مما أزال تخوف الاسرائيليين من أية ضغوط قد توجه اليهم. وإزاء هذا الانفراج في الوضع الدولي، بالنسبة لاسرائيل، من جهة، وعدم نشوب الحرب بعد مرور نحو شهر ونصف الشهر على إبقاء الجيش مستنفرا، من جهة أخرى، توصل وزير الدفاع ورئيس الأركان سوية، في أواخر الأسبوع الأول من حزيران (يونيو)، الى قناعة مفادها أنه لن تكون هنالك حرب، وراحا يدرسان اقتراحات تخفيض مدة الخدمة الالزامية، واتفقا على أن يتم التخفيض بواقع ستة أشهر من ٣ سنوات، وعلى أن يُعمل بذلك ابتداء من ١/٤/١٩٧٤ (١/ ٢٧٢). وخلال حزيران، عُقدت اتفاقية سان كلمنتو، التي فسرها الاسرائيليون بأن الدول الكبرى لن تتدخل لصالح أي من الطرفين المتصارعين في الشرق الأوسط (١/ ٢٧٨)، مما أثر على الموقف الاسرائيلي، بحيث اختفى القلق من الحرب، كما ازداد «المفهوم» اياه رسوخا. وفي غمرة الشعور بالاطمئنان هذا، أُعفي شارون. في ١ تموز (يوليو) ١٩٧٣، من منصبه كقائد للمنطقة الجنوبية، وهي أكبر القطاعات العسكرية الاسرائيلية، واستبدل بجنرال آخر، حديث العهد، هو شموئيل غونين (وقد انخرط شارون بعد ذلك في العمل السياسي، فساهم في انشاء تكتل الليكود اليميني في مواجهة المعراخ العمالي)

ولكن هذا الشعور بالاطمئنان راح يختفي، في بداية آب (اغسطس) ١٩٧٣، عندما لاحظ الاسرائيليون استعدادات عسكرية غير مألوفة على الحدود السورية، لا يمكن تفسيرها الا بأنها تمهيد لشن حرب. ففي أوائل آب، وبعد انتهاء مناورات الصيف، عاد الجنود السوريون إلى احتلال مواقعهم في الجولان بسرعة وتم ذلك في وقت مبكر، بالمقارنة مع ما كان يحدث في السنوات السابقة. كذلك تَمّ نصب العديد من بطاريات المدفعية الجديدة، من مختلف العيارات، على طول الجبهة، واستُكمل بناء شبكة جديدة للصواريخ المضادة للطائرات، وُضعت في أماكن قريبة من الجبهة، بحيث يغطي مداها هضبة الجولان المحتلة بأسرها (١/ ٢٨٠). واتخذت السلطات الاسرائيلية، على الفور، الاحتياطات الدفاعية الضرورية، بما في ذلك فرض حظر على تحليق الطيران، العسكري والمدني فوق الجولان (١/ ٢٨١). تحسُّباً من نشوب حرب وطالت فترة الانتظار هذه، فيما كانت الاستعدادات السورية مستمرة، وعقدت الاجتماعات العديدة لتفسير تلك التحركات. ويبدو أن استنفار القوات السورية ووضعها في حالة حرب، وبقاءها على هذا الوضع نحو شهرين متتاليين دون أن ينشب قتال، والحيرة التي طغت على الاسرائيليين في محاولاتهم لتفسير هذا الوضع، واستنتاج ما ينبغي استنتاجه لمواجهته، قد «دوَّخت» القيادة العسكرية الاسرائيلية وخدَّرتها، فأصيبت بـ «عمى الحرب»، وانهمكت في التفاصيل دون الانتباه لاحتمال نشوب حرب شاملة (١/ ٢٨٣)

وتظهر سيطرة «المفهوم»، القائل بان العرب لا يستطيعون القتال، كما أشرنا أعلاه، واضحة على عقلية القيادات الاسرائيلية، التي تفسر أي استعداد عسكري عربي كما يخطر على بالها، وتستبعد دائما امكانية نشوب حرب شاملة. فخلال آب (أغسطس)، والنصف الأول من ١٩٧٣، فسرت الاستعدادات العسكرية السورية على هذا الشكل، تم نسبت اليها مختلف التبريرات وبعد المعركة الجوية الاسرائيلية - السورية في ١٣/٩، التي أسفرت عن فقدان السوريين لعدد من طائراتهم، فسّر الحشد العسكري السوري على أنه تحسّب من وقوع معركة مماثلة (١/ ٢٨٥ - ٢٨٦). وفي ١٧/٩ عقدت جلسة لتقييم الوضع، تقرر، في نهايتها، ان الحرب لن تنشب قبل سنة ١٩٧٥ (١/ ٢٨٧) ولكن الاستعدادات السورية استمرت بعد ذلك، وتضخم الحشد العسكري، فقدمت الاستخبارات «تقديرا استراتيجيا» للوضع، مفاده أن مصر لا تريد الحرب، وسوريا لا تستطيع خوضها لوحدها. وعادت الاستخبارات في مناسبات أخرى وأكدت على تقييمها هذا (١/ ٢٨٩ و٢٩١ و٢٩٢و ٢٩٦)

وابتداءً من أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، راحت تصل ايضا الى اسرائيل أخبار عن استعدادات

وتحركات عسكرية مصرية، شبيهة بتلك التي قام ويقوم بها السوريون في الجولان. وأبدى البعض تخوفهم من أن يكون ذلك اعداداً لشن الحرب لكن الاستخبارات فسرت تلك التحركات بأنها مناورات واسعة، أطلق عليها اسم «تحرير ٤١»، يتم جزء منها حتى بالذخيرة الحية واستمرت الاستخبارات في تمسكها برأيها هذا، رغم ورود المزيد من الأنباء عن الاستعدادات المصرية للحرب، موضحة، للدلالة على صحة استنتاجها، ان عدداً من كبار ضباط الجيش المصري يستعدون لأداء فريضة الحج (١/٢٩٩ - ٣٠٤). وكان الاعلان عن استعداد عدد من الضباط المصريين لإداء فريضة الحج إحدى الخدع التي لجأ إليها السادات، لتضليل الاسرائيليين وايهامهم بأنه لا ينوي شن الحرب عليهم. ولكن، على الرغم من تقييم الاستخبارات هذا، أبدى دايان تخوفه من «علقة» في الجولان على الأقل، على شكل عملية تأديبية يقوم بها السوريون ضد مستوطنة أو اثنتين هناك ولذلك صدرت الأوامر بالاستعداد لمجابهة مثل هذا الوضع، دون الاعلان عن ذلك او التحدث بشأنه كثيرا، حتى لا ينشأ جو من التوتر قد يدفع الأميركيين لممارسة الضغط على اسرائيل، وحتى لا يتوتر الوضع داخل اسرائيل نفسها، مما قد يمس بمركز التجمع العمالي الحاكم في الانتخابات المقبلة (١/٣٠٨ و٣١٦ و٣١٧). واستمرت المعلومات في التدفق، مؤكدة، أكثر فاكثر، على استعدادات عسكرية اضافية، مصرية وسورية، لا يمكن أن يفهم منها الا أنها اعداد لشن حرب مشتركة ضد اسرائيل، خصوصا بعد أن أعلنت حالة الطوارىء القصوى في الجيش المصري. لكن الاستخبارات بقيت عند رأيها، ففسرت الاستعدادات السورية بأنها اجراءات احتياطية تحسبا من هجوم اسرائيلي على سوريا، أما الاستعدادات المصرية المتزايدة فليست إلا مرحلة اضافية من المناورات (١/ ٣١٠ و٣١٢)

غير أن ثقة الاستخبارات الاسرائيلية العالية بنفسها راحت تهتز، ابتداء من ظهر الخميس ٤/١٠، عندما وصلتها الأنباء عن خروج عائلات الخبراء الروس بالجملة من مصر. ولسبب ما، كان هذا النبأ، لوحده وبحد ذاته، كافيا لهز «المفهوم» السائد حتى ذلك الوقت. فتقرر على الأثر القيام بتعبئة جزئية، فألغيت الاجازات واستنفر سلاح الجو. وأصدرت الاستخبارات «تقييما استراتيجيا» جديدا للوضع، لا يخلو أيضا من الثقة بالنفس، جاء فيه أنه «ليس [لدى الاستخبارات] برهان ايجابي على ان [التحركات المصرية والسورية] ليست استعدادات هجومية» (١/٣١٨) إلا أن هذا التقييم لم يحظ باعجاب غولده مئير، رئيسة الحكومة الاسرائيلية، التي دعت حكومتها الى جلسة خاصة لبحث التطورات الأخيرة، تقرر في نهايتها تفويض رئيسة الحكومة ووزير الدفاع بتعبئة أية قوة قد تنشأ ضرورة لها (١/٣١٩). وإثر انتهاء جلسة الحكومة، عقدت رئاسة الأركان أيضا اجتماعا استثنائيا خاصا بها، ظهر يوم الخميس ٤/١٠، توصل المجتمعون، في نهايته، الى نتيجة مفادها انه ليس هنالك حرب (١/٣٢٠). ولكن، وعلى سبيل الحيطة، تقرر المبادرة الى تقديم طلب الى الأميركيين، للحصول على أنواع معينة من الأسلحة والذخائر، وكذلك على ابقاء اذاعة الجيش جاهزة للعمل، في يوم الغفران، لدعوة قوات الاحتياط ان دعت الضرورة لذلك. وفي مساء اليوم التالي، وصل ما وُصف بأنه «خبر مهم»، فقد قال العازار عنه عندما علم به فيما بعد - اذ كانت الاستخبارات قد حجبته عنه حتى لا «تزعجه» - انه لو عرف به في حينه لأمر باستدعاء كافة قوات الاحتياط فورا (١/٣٢٢)

ومع الانتهاء من تسجيل ما وقع من تطورات، حتى مساء الجمعة ٥/١٠، أي حتى عشية نشوب الحرب، ينتهي الجزء الأول من الكتاب، ليكرس الجزء الثاني منه، بأكمله، لعرض وقائع الحرب، من خلال وجهة نظر رئيس الأركان الاسرائيلي، واستنادا الى يوميات رئاسة الأركان. وهذه الوقائع مبوبة زمنيا، وفق اليوم والساعة، وتغطي فترة العشرين يوما، الواقعة بين ٦ و٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، أي منذ نشوب الحرب وحتى وقف اطلاق النار

وقد بدأت الحرب، عمليا، بالنسبة لاسرائيل في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم السبت ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، الذي صادف أيضا يوم عيد الغفران، وهو أقدس الأعياد لدى اليهود، بمكالمة هاتفية من العقيد يهوشواع رفيف، السكرتير العسكري لوزير الدفاع الى العازار، أبلغه فيها أن الخبر الذي طال انتظاره قد وصل أخيرا (من الأميركيين)، وهو غير قابل للتأويل، ومفاده أن الجيشين، المصري والسوري،

سيشنان اليوم، السبت، في الساعة السادسة مساء، هجوما مشتركا على اسرائيل (وحتى هذا الخبر لم يكن دقيقا للغاية، اذ ان الحرب بدأت، كما هو معروف، الساعة ١.٥٥ ظهرا) وعلى الفور، دعا العازار الى اجتماع لهيئة الأركان في الساعة ٥.١٥ صباحا، واتصل بالجنرال بيليد، قائد سلاح الطيران، وأبلغه بضرورة الاستعداد لتوجيه ضربة جوية وقائية ضد مصر وسوريا، يتم تنفيذها ظهر ذلك اليوم ثم اتصل بدايان طالبا دعوة الاحتياط، الا ان الأخير لم يستجب للطلب، مبديا استعداده للموافقة على تجنيد ٢٠ الى ٣٠ ألفاً فقط، من أطقم الدبابات دون غيرهم (الجزء ٢ ص١٣ - ١٥) وفي الثامنة، عقد اجتماع مع غولده مئير، رئيسة الحكومة، تقرر فيه ان لا تكون اسرائيل البادئة بالهجوم، ولذلك أُلغيت فكرة القيام بضربة جوية وقائية. كما صدرت، بعد تردد، التعليمات بدعوة الاحتياط الى الخدمة، وحتى مساء ذلك اليوم، تم تجنيد نحو ١٥٠ الفا (٢٢/٢ و٢٤ و٤١). ويبدو أن الزعماء الاسرائيليين تصرفوا على هذا النحو، تحت تأثير سيطرة «المفهوم» اياه عليهم، واعتقاداً منهم، حتى تلك اللحظة، بأن الحرب قد لا تقع فعلا، وبالتالي فإن تلك الاستعدادات لمواجهتها، ر اتضح انها كانت في غير محلها، قد تثير ذعرا يمكن أن ينعكس سلبا على المعراخ العمالي الحاكم في الانتخابات القريبة اذ انه حتى بعد وصول «النبأ الموثوق»، ابدى رئيس الاستخبارات زعيرا، رأيه في أن السادات قد يغير موقفه في اللحظة الأخيرة، ولن تكون هنالك حرب. اما دايان، فقد تساءل عن موعد تسريح قوات الاحتيـاط التي استدعيت للخـدمة، اذا لم ينشب القتـال (١٠/٢ - ١١ و٣٠).

غير أن هذه الثقة بالنفس سرعان ما اختفت، بعد ان اتضحت النتائج الأولية لليوم الاول من القتال وفي اليوم التاني للحرب، اتضح للقيادة العسكرية الاسرائيلية ان المصريين استطاعوا، أثر الهجوم الأول الذي شنوه، بعد عبورهم القناة، والذي بدأ في الخامسة من صباح اليوم التالي، طرد القوات الاسرائيلية مسافة ٧كم من القناة (وفي بعض الأماكن ١٦ كم) بينما فشلت القوة الاسرائيلية التي كلفت بصدهم، واضطرت الى الانسحاب بعد فقدانها ثلثي دباباتها (٢/٥٥ و٥٦ و٥٩). أما على الجبهة الشمالية، فقد هاجم السوريون بقوات ضخمة، ولم تكن لدى الاسرائيليين الاعداد الكافية من الدبابات للتعامل معها، فاضطروا الى استعمال الطيران بكثافة، وفقدوا نتيجة لذلك ٣٠ طائرة خلال اليوم الأول (٢/٥٠ و٦٠ و٦٨).

وقد وقعت هذه الأنباء كالصاعقة على دايان، الذي بدا متشائما، ويكاد ينهار، حين سمعه أحد الجنرالات يقول «لقد خسرنا المملكة الثالثة» (٢/٦٣ و٦٤)، ثم نصح بعدم محاولة العودة الى ضفة القناة ثانية، لئلا تدمر دبابات أخرى، ينبغي المحافظة عليها للدفاع عن اسرائيل نفسها، فيما اذا وصل المصريون الى حدودها (وقد تقرر فعلا عدم محاولة العودة الى حدود المياه). أما غولده مئير فقد صرحت انه إذا كان ما قاله دايان صحيحا، فانها لا ترى طعما لاستمرار بقائها على قيد الحياة (٢/٦٧) وقد تمكّن هذا التشاؤم من دايان في الأيام القادمة، فراح يطالب بتسليح السكان في اسرائيل بالأسلحة المضادة للدروع، لمقاومة الدبابات العربية، فيما إذا اخترقت خطوط الدفاع، ووصلت الى داخل اسرائيل (٢/١١٤ - ١١٦ و١٢٥). وفي اليوم الرابع من القتال، توقف دايان عن المشاركة فعليا في ادارة المعارك، واكتفى بتقديم «نصائح وزارية» لرئاسة الأركان، التي لم تأخذ بها، عموما. ثم عرض مرتين على مئير تقديم استقالته لكن رئيسة الحكومة رفضت ذلك (٢/١٥٢ و١٨٨ و١٩٢).

ومع «تحييد» دايان لنفسه، انتقلت إدارة الحرب عمليا الى العازار وكان أول قرار «استراتيجي» اتخذه، بعد أن فوجىء بالحرب، ودون أن تكون تحت إمرته قوات كافية لشن حرب شاملة على جبهتين في الوقت نفسه، هو اعطاء الأولويّـة للقتال على الجبهة الشمالية، وترك الجبهة الجنوبية، على الحدود المصرية، تتدبر أمورها بنفسها، حتى تستكمل دعوة قوات الاحتياط، وتكون هنالك قوات كافية للقتال على الجبهتين معا. ولذلك، كان أول أمر عملياتي أصدره العازار، بعد انتقاله الى مقر قيادة الحرب، الواقع تحت الأرض في احدى ضواحي تل - أبيب، بعيدا عن مبنى رئاسة الأركان، هو اعطاء الأفضلية للقوات المتجهة نحو الشمال، الى الجولان. وقبل ان يتضح الوضع على أي من الجبهتين، أمر فرقة الدبابات التابعة للمنطقة الوسطى، والمنتشرة عادة قبالة الجيش الأردني، بالاتجاه نحو الشمال ايضا، لدعم القوات الموجودة هناك.

والسبب في ذلك واضح للغاية: ففي سيناء، المنطقة الصحراوية الواسعة، البعيدة عن المناطق المأهولة في اسرائيل، مجال واسع للكر والفر، والتقدم والتقهقر، وباستطاعة القوات الاسرائيلية ان تخسر معركة أو أكثر، ان فرضت عليها، دون أن يؤثر ذلك فورا على اسرائيل نفسها، نظرا لبعد مسرح المعارك عنها. أما في الجولان، فان الوضع مختلف، وأي اختراق سوري سيعرض للخطر مناطق مأهولة، في الهضبة أو داخل اسرائيل نفسها؛ أو، على حد تعبير العازار نفسه «لدي جبهتان احداهما قريبة من دولة اسرائيل، والثانية بعيدة عنها. في القناة، يمكن أن نحارب بهذا الشكل أو ذاك، فنتراجع عشرة كيلو مترات، ثم نتقدم. وعندما يوجد لديّ بضع مئات من الدبابات هناك، اعتمد على الجماعة بأن تناور وتعود. . مع نصف عدد الدبابات. فهناك نفسنا أطول... أما في الجولان.. فيكفي ان تكسر حلقة واحدة... ويتدفقون منها. فحتى حيفا، لا توجد دبابات ومن حيفا الى تل – أبيب، يسافرون أيضا بسرعة»(٢/١٠٥ – ١٠٦).

كانت هذه الاستراتيجية هي التي عمل الجيش الاسرائيلي بموجبها، خلال الايام الأولى من الحرب، عندما وجَّه معظم جهوده ضد السوريين في الجبهة الشمالية، حيث أوقع الطرفان، بعضهما بالبعض الآخر، خسائر فادحة، فانهك كل منهما الآخر، ووصلا، في اليوم الرابع لنشوب المعارك، ١٠/٩، الى وضع لم تبق معه لدى أي طرف منهما القدرة على مهاجمة الآخر. ولذلك تجمّد الوضع على الجبهة، وانتقل الفريقان الى وضع المعارك الدفاعية، بينما كان الجيشان يقفان، تقريبا، على جانبي خط وقف اطلاق النار ١٩٦٧، دون أن يحرز أيٌّ منهما تقدما يذكر داخل المناطق التي كان الفريق الآخر يسيطر عليها قبل نشوب الحرب (٢/١٢٦). ولكن في اليوم التالي «حدث تمرد» (٢/١٤٩) في احدى وحدات الجيش السوري (وقيل في حينه أن ما حدث عمليا كان خيانة)، مكّن الاسرائيليين من اختراق الخطوط السورية واحتلال منطقة اخرى في الجولان، اضافة الى تلك التي كانت تحت سيطرتهم منذ سنة ١٩٦٧. وحاول الاسرائيليون، في اليوم التالي، توسيع رقعة هذه المنطقة الاضافية المحتلة حديثا، الا أن المقاومة العنيفة التي لاقوها من السوريين من جهة، وضعف قواتهم، بعد ان نقص عدد دباباتهم على الجبهة السورية الى ثلث ما كان عليه، عند بدء القتال من جهة أخرى (٢/١٦١ و١٦٦) حالا دون ذلك. وفي ١٠/١١ اجتمعت الحكومة الاسرائيلية وقررت أن الهدف من الحرب على الجبهة السورية ليس احتلال مناطق اضافية (اذ لم تكن هناك قوة كافية لذلك، على كل حال، كما كان من الضروري التوجه نحو الجبهة المصرية أيضا)، بل تحسين وضع القوات الاسرائيلية في المناطق التي تم احتلالها حتى ذلك الوقت، بهدف تحسين قدرة اسرائيل على الضغط عند بدء المفاوضات السياسية، مع انتهاء القتال (٢/١٧٤).

أما العازار فقد «وسَّع» ، في اليوم التالي، مفهوم هذا القرار، وأبلغ القوات الموجودة في الشمال أن تحاول العمل على احتلال أي رقعة اضافية من الأرض، يمكن للمدفعية الثقيلة ان تقصف منها مدينة دمشق، وذلك بهدف تشديد الضغط على السوريين (٢/١٩٣) وعاد العازار وأكد على تعليماته تلك خلال الأيام الثلاثة القادمة، ١٢ و١٣ و١٠/١٤ (٢/ ١٩٨ – ١٩٩ و٢٠٢ – ٢١٢)، وبذلت القوات الاسرائيلية أكثر من محاولة لتنفيذ ذلك. الا أن القوات العراقية، التي كانت قد وصلت آنذاك الى الجبهة، للقتال الى جانب السوريين، منعت الاسرائيليين من تحقيق هذا الهدف.

أما على الجبهة المصرية، فقد اختلف الوضع فخلال الساعات الأولى من القتال، نجح المصريون في عبور القناة، وسيطروا على كافة استحكامات خط بار – ليف، المتدة على طول خط المياه؛ وذلك باحتلال جزء منها وتطويق الجزء الآخر. وشن الاسرائيليون عليهم، على الأثر، ثلاثة هجومات لصدهم، إلا انها فشلت جميعا، وأسفرت عن دفع القوات الاسرائيلية بعيدا عن القناة. ثم خرج شارون للهجوم الرابع، على رأس أوغداه (فرقة معززة) مدرعة، الا انه تاه في الصحراء لمدة يوم كامل، ثم عاد حيث انطلق (٢/١٤، – ١١٥). وعلى الأثر، انهمك القادة الاسرائيليون المحليون، في الجبهة، بالخلافات فيما بينهم، الى حد ظهر معه وكأن كلاً منهم يعمل على هواه، فيما كانت القيادة العامة منهمكة في متابعة المعارك على الجبهة السورية. ويكاد يخيل للقارىء أن المصريين لو استغلوا هذا الوضع، وواصلوا اندفاعهم، الذي ميز تحرك قواتهم خلال اليومين الأولين من القتال، في الأيام الثلاثة أو الأربعة التالية، لأحرزوا تقدما أكثر من ذلك

الذي أكتفوا به، ولوجدوا أنفسهم في وضع أفضل، مع تجدد المعارك في سيناء، بعد نحو اسبوع من اندلاع الحرب.

وعلى كل حال، وأيا كانت الأسباب التي منعت المصريين من الاستمرار في التقدم، وجعلتهم يفضلون، بدلا عن ذلك، العمل على تحسين مواقعهم في المناطق التي احتلوها خلال هجومهم الأولي، فقد قرر الاسرائيليون، بدورهم، عدم محاولة استعادة تلك المناطق، واللجوء إلى خطط أخرى. وهنا اختلف العسكريون الاسرائيليون فيما بينهم، فمنهم من اقترح تجميع القوى للقيام بهجوم شامل على القوات المصرية التي اجتازت القناة، في محاولة لتدميرها، بينما رأى آخرون التركيز على عملية يعبرون بواسطتها القناة، في الاتجاه المعاكس، الغربي، واحتلال أية منطقة من الأرض هناك، لخلق «توازن» مع القوات المصرية الموجودة شرقي القناة، يجعل اسرائيل في وضع شبيه بوضع مصر، ويسهل عليها الضغط عند بدء المفاوضات بعد انتهاء القتال. وأيدت الأغلبية التركيز على عملية العبور، ولكنها اختلفت بشأن التوقيت. فقد طالب البعض، وعلى رأسهم شارون ببدء محاولات العبور فورا، بينما عارض العازار ذلك، وأمر شارون أكثر من مرة، بالكف عن تلك المحاولات. وبدلا من ذلك، قدم العازار خطة أخرى، أساسها الانتظار حتى تجتاز القوات المصرية المدرّعة، التي كانت لا تزال موجودة غربي القناة، الضفة الغربية الى الشرقية ثم استدراجها الى هجوم على القوات الاسرائيلية، ومحاولة تدميرها وهي في حالة الحركة، بينما تكون الدبابات الاسرائيلية ثابتة في وضع يمنحها أفضلية قتالية وبعد أن يتم ذلك، تبدأ عملية العبور (٢/١٣٠ و٢٠٠).

وكان هذا ما تم تقريبا، بحكم واقع الحال. فالقيادة الاسرائيلية، السياسية والعسكرية، لم تكن على استعداد للمغامرة بعملية عبور القناة، والوضع على الجبهة السورية غير واضح. وعندما زال الخطر تماما، بالنسبة لاسرائيل، على تلك الجبهة، بدأ المصريون يوم ١٠/١٣، أي بعد اسبوع (!) من اندلاع القتال، كانوا خلاله منكمشين على أنفسهم، بقطع القناة بما تبقى لهم من دبابات على الضفة الغربية – وكان الاسرائيليون بانتظارهم (٢/٢٠٠). وفي اليوم التالي، ١٠/١٤، شن المصريون هجوما واسعا بالدبابات على القوات الاسرائيلية في سيناء، إلا أن الاسرائيليين صدوه، وأوقعوا فيهم خسائر فادحة (٢/٢١٣)، ولم يعد المصريون الكرة (٢/ ٢٢١). وفي مساء اليوم نفسه، أقرت الحكومة الاسرائيلية، بأغلبية ١٤ وزيرا، البدء بعملية العبور.

وتختلف الآراء، بصدد المكان الذي وقع الاختيار عليه للعبور الى الضفة الغربية، في الدفرسوار. فهناك من يدعي ان الاسرائيليين كانوا قد اختاروا ذلك المكان، منذ سنة ١٩٧٠، نظرا لخصائصه الطوبوغرافية في الخطط العملياتية التقليدية، التي كانت القوات الاسرائيلية تضعها، من حين إلى آخر، لمواجهة أي هجوم مصري محتمل على سيناء. أما شارون، فزعم أنه هو الذي تعرف على المكان، بعد ان لاحظ «ليونته» عسكريا خلال «هجومات الملامسة» التي قام بها «على عاتقه» خلال اليومين الأولين لاندلاع القتال، بينما يدعي غونين أنه هو الذي اكتشف مكان الثغرة، من الصور الجوية ليوم ١٠/١١، عندما لاحظ «فراغا» بين خط التحام الجيشين الثاني والثالث، في ذلك المكان، وقدر ان هناك منطقة معينة ليست تحت مسؤولية أحد، وبالتالي يمكن التسلل منها بسهولة (٢/٢٣١).

بدأت عملية العبور ليلة ١٥ – ١٠/١٦، بهجوم «هادىء» للمظليين الاسرائيليين، الذين قطعوا القناة بقوارب من المطاط، على الضفة الغربية للقناة، في منطقة الدفرسوار، بهدف احتلال أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وتأمين السيطرة عليها، ومن ثم تحويلها الى رأس جسر تعبر القوات الاسرائيلية إليه من شرقي القناة. وعلى الرغم من ادعاءات الاسرائيليين أن تلك المنطقة كانت «لينة» و«فارغة»، فقد تكبدوا خسائر ملحوظة خلال هذه المرحلة الأولية، اذ اشتبكت معهم القوات المصرية المتواجدة هناك، وتأخر عبور المظليين الى ما بعد منتصف الليل (٢/٢٢٣ و٢٣٥ و٢٣٦). غير انه على الرغم من تصدي المصريين، يبدو انهم قدروا بأن ما يواجهونه هو عملية عسكرية «اعتيادية»، من ضمن عمليات الحرب الشاملة، وليس تمهيدا للعبور. ولم يقدروا الموقف حق قدره الا في صباح ١٠/١٧، أي بعد مرور نحو ٣٦ ساعة على بدء العملية، عندما راحوا يستعدون لمواجهتها (٢/٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٩). والظاهر ان ذلك نجم عن «فراغ» في القيادة

المصرية، صاحبة القرار بالنسبة لتلك المنطقة، اذ أصيب قائد الجيش الثاني، خلال ذلك الوقت بالذات، بنوبة قلبية، واستغرقت اجراءات تعيين بديل له بعض الوقت. وعندما استلم الأخير مهامه، وأمر بتحريك القوات لمجابهة الوضع الجديد، كان الاسرائيليون قد أحرزوا بعض التقدم.

ومنذ صباح ١٨/١٠، حيث بدأ الاسرائيليون بعبور القناة باعداد كبيرة، بينما كان المصريون يعملون على تطويقهم ومنع انتشارهم، انصب اهتمام الفريقين على تلك المعركة، فيما كان الاسرائيليون يتقدمون ببطء، ويتكبدون خسائر مستمرة يوقعها المصريون فيهم.

وفي اليوم نفسه، الذي بدأت فيه معركة العبور، تكثفت ايضا الاتصالات الدولية الهادفة الى احراز وقف لاطلاق النار. ففي ١٨/١٠، زار رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين القاهرة، حيث اجتمع بالسادات وحصل منه على موافقة على وقف اطلاق النار. واستمرت الاتصالات بعد ذلك، بين الدولتين العظميين، الى أن صدر عن مجلس الأمن، القرار ٣٣٨ المعروف، يوم ٢٢/١٠. وأبدى العسكريون الاسرائيليون استياء بالغا من توقيت صدور هذا القرار، اذ كانت القوات الاسرائيلية، حتى ذلك الوقت، في وضع حرج غربي القناة، لا يسمح لها حتى بالدفاع عن نفسها، فيما اذا بقيت ضمن المناطق التي احتلتها حتى ذلك التاريخ، واستؤنف الهجوم عليها فيما بعد. لذلك سارع العازار الى استغلال انتهاك المصريين، وخاصة الجيش الثالث، لوقف اطلاق النار، وأمر القوات الاسرائيلية بمواصلة القتال وتحسين مواقعها. هذا ما حدث فعلا، اذ استمر القتال عمليا حتى يوم ٢٥/١٠، رغم صدور قراري مجلس الأمن رقم ٣٣٩ و ٣٤٠، الداعيين ايضا الى وقف اطلاق النار، وانسحاب القوات الاسرائيلية الى المواقع التي كانت تحتلها يوم ٢٢/١٠. وقد أحرزت القوات الاسرائيلية تقدما ملموسا خلال تلك الأيام الأخيرة، وتمكنت من فرض حصار كامل على الجيش المصري الثالث، في المنطقة الجنوبية من القناة، ولم تقبل بفك هذا الحصار (عدا عن سماحها بارسال المؤن والأدوية لذلك الجيش)، ولا الانسحاب من المناطق التي احتلتها في الأيام الأخيرة، الّا مع التوقيع على الاتفاق الأول لفصل القوات، بين اسرائيل ومصر، في ٢٤/١/١٩٧٤ وكان هذا الاتفاق بمثابة مقدمة لاتفاق فصل القوات الثاني، الذي وقع في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥، والذي قفز منه السادات الى زيارته المعروفة للقدس، ومن ثم الى اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي.

صبري جريس

شهريات

المقاومة الفلسطينية عسكرياً

نشاطات رجال المقاومة في الأرض المحتلة والجهد العسكري الاسرائيلي-الانعزالي في الجنوب اللبناني

حفلت أحداث الشهر الفائت تشرين الأول (اكتوبر) بنشاطات وجهود عسكرية، اسرائيلية - انعزالية متنوعة، تمثلت بهجمات محددة لرجال الكوماندوس الاسرائيلي، وبقصف مدفعي شبه متواصل، ونشاطات جويّة متعددة، من حين لآخر، ضد مواقع قوات الثورة الفلسطينية ومواقع القوات المشتركة، في كل من القطاع الشرقي والقطاع الأوسط والقطاع الغربي. وتركزت هذه الاعتداءات، على المدن والقرى الآمنة، لاجبار المواطنين على إخلاء مساكنهم ومواقع عملهم، تمشياً مع المخطط الاسرائيلي - الانعزالي المعمول به، أصلاً، منذ فترة طويلة من الزمن، والذي يهدف إلى إخلاء الأرض من سكانها، وإشغال القيادات العسكرية الفلسطينية بنشاطات عسكرية متواصلة، لإلهائها وتجميد جهودها وإجهاض استعداداتها لتنفيذ عملياتها في داخل الأرض المحتلة.

١ - الجهد العسكري الاسرائيلي - الانعزالي في جنوب لبنان

سجلت أحداث ١٩٨٠/٩/٢٩ عودة التوتر إلى منطقة الجنوب، بعد تجدد قصف القوات الاسرائيلية - الانعزالية لمدينة صور. فقد تعرضت مدينة صور، يوم الاثنين - الثلاثاء ٢٩ - ١٩٨٠/٩/٣٠، لقصف صاروخي ومدفعي استهدف أحياءها الداخلية، وخصوصاً حارة المسيحيين ومنطقة السرايا والمرفأ، ونجم عن القصف، إلحاق أضرار مادية بالعديد من المنازل والمحلات التجارية، وإصابة عدد من زوارق الصيد الراسية في الميناء (**النهار**، ١٩٨٠/١٠/١) كما أن مدينة النبطية، وجوارها، تعرضا لقصف مدفعي من مواقع الميليشيات الحدودية. وقد تركز القصف على كفر تبنين وأرنون وأحراج بلدة زفتا وعند ظهر ١٩٨٠/٩/٣٠، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق منطقة الجنوب، على علو منخفض، فشملت بتحليقها منطقة حاصبيا، وأجواء صيدا، ومخيمي عين الحلوة والميّة وميّة، حيث دوت صفارات الانذار واطلقت في اتجاهها رمايات مضادة (**المصدر نفسه**).

وفيما بين الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة، والتاسعة إلا ربعاً من ليل ١٩٨٠/١٠/٢، حلّقت الطائرات الاسرائيلية فوق صيدا، وألقت أكثر من ٣٠ قنبلة مضيئة أنارت المنطقة، وردت المقاومات الارضية مباشرة عليها. وعلى الفور، وضعت القوات المشتركة في المنطقة، في حالة استنفار قصوى (**النهار** ، ١٩٨٠/١٠/٣). وفي بيروت، أكد ناطق عسكري باسم القوات المشتركة، المعلومات الواردة عن تحليق الطائرات الاسرائيلية، وقال: «إن زوارق حربية شوهدت قبالة شبريحا ورأس العين، كما شوهدت بارجة حربية قبالة الرشيدية، على بعد ١٢ كيلومتراً في عرض البحر» (**المصدر نفسه**).

وفي ١٩٨٠/١٠/٣، قصفت القوات الحدودية

مدينة صيدا وأحياءها السكنية، بعد دقائق من إنذار وجهته المليشيات عبر إذاعة «صوت الأمل» الناطقة باسمها، فسقطت قذيفة على بناء من طبقتين فألحقت أضراراً بالبناء وجرحت مواطنة. وسقطت القذيفة الثانية في بستان مجاور وفي الثانية والنصف، تكرر القصف، وسقطت قذيفة اخرى في شمال صيدا، في أحد البساتين (**النهار**، ٤/١٠/١٩٨٠)، تلا ذلك هدوء خيَّم على المنطقة، لفترة طويلة، أعقبه قصف مدفعي من المليشيات لمنطقتي النبطية والعيشية. وفي ١٣/١٠/١٩٨٠، قصفت مدفعية المليشيات، منطقة النبطية وجوارها، مما أسفر عن جرح مواطنتين وإصابة ٧ منازل بأضرار. وقد بدأ القصف في السابعة والنصف مساءً، وكان مصدره مواقع القليعة ومرجعيون. وتركّز على الأحياء السكنية في المدينة كما قصفت مدفعية المليشيات، منطقة العيشية، إبتداء من السادسة والنصف، واستمر القصف، بشكل متقطع، مدة ساعة تقريبا، وأوقع أضرارا في عدد من المنازل (**السفير**، ١٤/١٠/١٩٨٠) وفي الواحدة وخمس دقائق من بعد ظهر ١٣/١٠/١٩٨٠، حلّقت الطائرات الحربية الاسرائيلية فوق منطقة النبطية على علو منخفض، واستمر التحليق حوالي ١٠ دقائق، وقد تصدّت المقاومات الأرضية للطائرات المعادية وأجبرتها على الابتعاد عن المنطقة (**المصدر نفسه**) وفي بيروت، ذكرت المصادر الصحفية، أن المليشيات الحدودية قصفت، ليل الأحد - الاثنين ١١ - ١٢/١٠/١٩٨٠، المناطق الواقعة شمال مرجعيون، ابتداءً من جبال الريحان، وصولاً الى مفترق برغز وضواحي سحمر ويحمر في البقاع الغربي. واستمر القصف متقطعاً، حتى الساعات الأولى من فجر الاثنين كذلك، سُمعت أصداء رشقات من رشاشات ثقيلة، على محاور إبل السقي - مرجعيون - الخيام، وأفادت المعلومات الواردة انه لم تقع اصابات في الأرواح، واقتصرت على الأضرار المادية. (**النهار**، ١٤/١٠/١٩٨٠)

أما عن نشاط القوات الاسرائيلية في داخل الشريط الحدودي، فقد ذكرت الأنباء الواردة من المنطقة، أن القوات الاسرائيلية المتمركزة في الشريط، جددت مناوراتها وتدريباتها داخله بالاشتراك مع قوات المليشيات الحدودية، بعد توقف استمر نصف شهر. وسمعت ليل الاثنين - الثلاثاء، ١٢ - ١٣/١٠/١٩٨٠، أصوات انفجارات ورمايات داخل بلدة الخيام. وذكر قادمون من الحدود، أن آليات اشتراكت في المناوره، اضافة الى مدافع الهاون، التي مهّدت لهجمات وهمية على بعض المواقع. وأضاف القادمون، ايضاً، أن القوات الاسرائيلية تواصل ربط الأراضي التي اقتطعتها من العديسة بالأراضي المحتلة، عبر شبكة من الطرق المعبّده، التي شقت في اليومين الأخيرين، كما أن هذه القوات عززت مواقعها في العديسه. (**النهار**، ١٥/١٠/١٩٨٠).

وفي ١٣/١٠/١٩٨٠ واصلت القوات الاسرائيلية قصفها لمواقع القوات المشتركة في منطقتي النبطية والعيشية، لليوم التالي على التوالي فقد تعرضت مواقع القوات المشتركة، لقصف مدفعي متقطع، من مواقع القليعة ومرجعيون، استمر نصف ساعة، ولم يسفر عن وقوع أية إصابات (**السفير**، ١٥/١٠/١٩٨٠) هذا وقد علم أن الطائرات الاسرائيلية، حلّقت صباح الثلاثاء ١٤/١٠/١٩٨٠، فوق منطقة النبطية مرات عدة، ولفترات متقطعة، وقد تصدّت لها المقاومات الأرضية وأجبرتها على ترك المنطقة (**المصدر نفسه**) وفي ١٥/١٠/١٩٨٠، أعلنت قيادة قوة الأمم المتحدة في لبنان، أنها قدمت إحتجاجا إلى منظمة التحرير الفلسطينية على حادث إطلاق النار على طائرة الهليوكبتر، التي كانت تنقل قائد القوات الدولية، الجنرال إيمانويل أرسكين، ظهر الثلاثاء ١٤/١٠/١٩٨٠، فوق منطقة الرشيدية. وقالت القيادة في بيانها «إن النار أطلقت على طائرة الهليوكبتر التابعة لها بينما كانت عائدة من بيروت إلى الناقورة وعلى متنها الجنرال أرسكين» وأضافت «إن النار أطلقت على الطائرة من عناصر مسلحة غير محددة بالقرب من الشاطىء في الساعة (١٢,٤٥) من يوم الثلاثاء ١٤/١٠/١٩٨٠. وقد أصابت شظية باب الطائرة الايطالية فقذفته إلى البحر إلا أنه لم تقع إصابات. على حين واصلت الطائرة تحليقها وحطت سالمة في مطار الناقورة المعد لطائرات الهليوكبتر» (**النهار**، ١٦/١٠/١٩٨٠). وفي بيروت، أعلن قائد القوات الدولية في الجنوب،

الجنرال أرسكين، أن الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور كورت فالدهايم، اتصل برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، طالباً إجراء تحقيق في الحادث. وعلم فيما بعد أن القيادة الدولية باشرت التحقيق بالحادث، مع الأجهزة المعنية، وعقدت مع ضباط القيادة، سلسلة اجتماعات، لتحديد أسباب إطلاق النار ومن جهة اخرى، رفض الجنرال أرسكين اتهام أحد بإطلاق النار على طائرته (**النهار**، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠).

وعلى صعيد آخر، أفادت المعلومات الواردة من الجنوب، أن مدفعية الميليشيات الحدودية قصفت، منتصف ليل الأربعاء – الخميس ١٤ – ١٥/ ١٠/ ١٩٨٠، بلدة كفرتبنيت وضواحي النبطية، لكنه لم يبلغ عن وقوع إصابات (**النهار**، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠). ومن جهة اخرى، تعرضت بلدة مرجعيون في الليلة ذاتها، لقصف مدفعي متقطع، مصدره جبال الريحان، فردت الميليشيات على مصادر النيران، بقذائف المدفعية الثقيلة (**المصدر نفسه**). وفي فجر ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠، قامت قوات الكوماندوس الاسرائيلية بعملية عسكرية في منطقة الجرمق ومزرعة النبي طاهر وضواحي النبطية، استمرت ٣ ساعات وقد واجهت القوات الاسرائيلية في عمليتها مقاومة عنيفة من القوات المشتركة، فدارت معركة ضارية وتجاوز الاسرائيليون منطقة عمليات القوات الدولية، وأنزلوا قوات الكوماندوس، بواسطة طائرات هليوكبتر، في أماكن بعيدة عن المناطق المستهدفة، وسار المهاجمون مسافات طويلة، قبل أن يدركوا أهدافهم، وهي عبارة عن مواقع القوات المشتركة في المنطقة وقد انقسمت القوة الاسرائيلية إلى ثلاثة مجموعات، عملت كل مجموعة على محور، حسب الخطة الموضوعة فقد انطلقت المجموعة الأولى من بلدة بلاط داخل الشريط الحدودي، وسلكت طريقها بين بلدة الدمشقية ومجرى نهر الليطاني. أما المجموعة الثانية، فانطلقت من جسر الخردلي، في إتجاه مزرعة علي الطاهر، المشرفة عسكرياً على منطقة الجرمق. وأما الثالثة، فسلكت طريق مزرعة طمرا، حيث منزل رياض الصلح، وصولاً إلى منطقة شيئحا، وقُدرت القوات الاسرائيلية بثلاث سرايا: واستعملت بالعملية المدفعية الثقيلة المتمركزة داخل قرى الشريط الحدودي، لتغطية تقدم القوات المهاجمة إلا أن القوات المشتركة، المتمركزة في المنطقة، تصدت لها واشتبكت معها بمختلف أنواع الأسلحة، وتمكنت من تعزيز قواتها في أثناء المعركة وقال مصدر عسكري في القوات المشتركة «إن التعزيزات التي أرسلت أحبطت المحاولة الاسرائيلية، وإن المهاجمين اضطروا إلى إحضار قوات إضافية نقلت إلى أرض المعركة بواسطة طائرات الهليوكبتر» وفي أثناء احتدام المعركة، قامت الطائرات الاسرائيلية، بالقاء أعداد كبيرة من القنابل المضيئة، وقد استمر القتال حتى الساعة الرابعة والنصف فجراً. وأفادت المعلومات، الواردة من أرض المعركة، أن عدداً كبيراً من الاسرائيليين قد قتل أو جرح، وإن طائرات الهليوكبتر شوهدت وهي تخلي القتلى والجرحى من أرض المعركة وترك الاسرائيليون بعد إنسحابهم، عدداً كبيراً من الألغام والأدوات المتفجرة والأسلحة وخلال العملية، تعرضت النبطية لقصف مدفعي، حيث سقطت القذائف في أحياء المدينة، وفي الاحراج المحيطة بها، وعلى الطريق العام وفي التاسعة والنصف صباحاً، تجدد القصف المدفعي على الجرمق والمنطقة المجاورة لها، وامتد إلى قلعة الشقيف، واستمر حتى الحادية عشرة ظهراً. وفي الواحدة والربع ظهراً، تجدد قصف النبطية، فسقطت قذائف في داخل المدينة (**النهار**، ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠).

وفي بيروت أعلن الناطق العسكري بإسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، قيام «قوات العدو الصهيوني عند الساعة الثانية عشرة من منتصف ليل الجمعة ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠ بعملية عسكرية واسعة استهدفت مرتفعات النبي طاهر والجرمق وقد استخدم العدو الصهيوني قوات محمولة بطائرات الهليوكبتر وقوات مؤللة. وحاول تحقيق عنصر المفاجاة لمواقع القوات المشتركة بعدم قيامه بأي رماية في إتجاه مواقع القوات المشتركة. إلا أن يقظة القوات المشتركة واكتشافها لقوات العدو على الفور، أحبطت هدفه في تحقيق عنصر المفاجاة. وتمكنت القوات المشتركة من إستدراج قوات العدو حتى أصبحت في مرمى نيرانها واشتبكت معها بضراوة مما أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوفها

وعندما فشلت قوات العدو في تحقيق عنصر المفاجأة، حاولت الانسحاب منذ الدقائق الأولى للمعركة، إلا أن التصدي لها من كل الجوانب أعاق عملية أنسحابها وأربكها مما أوقع المزيد من الخسائر في صفوفها، ولم تتمكن من الانسحاب من أرض المعركة إلا بعد مرور ثلاث ساعات كذلك دفع العدو المزيد من طائرات الهليوكبتر إلى أرض المعركة، للاسراع في عملية الانسحاب، وكثّف من قصفه المدفعي لمواقع القوات المشتركة ومناطق النبطية والريحان والعيشية والجرمق وكفرتبنيت وعلى الرغم من ذلك كانت تسمع صرخات استغاثة من جنود العدو. إذ بلغت خسائره المنظورة ٢٧ إصابة بين قتيل وجريح. أما خسائرنا فهي لا شيء، ويجري إحصاء الخسائر التي أحدثها القصف المدفعي الصهيوني في المنطقة والذي بدأ عند الساعة الثانية عشرة والنصف وشمل مناطق كثيرة أبرزها مدينة النبطية والقرى المجاورة لها» (وفا، ١٨/ ١١/ ١٩٨٠).

وفي اسرائيل أعلن أن الجيش الاسرائيلي، نفّذ عملية في جنوب لبنان، أضاءت له طائرات سلاح الجو منطقة العملية، كما أقلّت طائرات الهليوكبتر الجنود من مناطق عملياتها. وقد نفذت العملية ضد مواقع الفدائيين من مختلف المنظمات، وخاصة جبهة التحرير العربية، التي نفذت عملية مسكاف عام. وتجيء العملية، تجسيداً لسياسة الجيش الاسرائيلي، في حربه ضد الفدائيين، التي تعتمد على ضربهم في قواعدهم في الزمان والمكان اللذين تراهما اسرائيل مناسبين لها (ر إ إ.، ١٦ - ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠) وأفاد مراسل الاذاعة الاسرائيلية بالعبرية «إن العملية التي نفذتها قوات الجيش الاسرائيلي شمال غرب الليطاني هي أكبر عملية تنفذ ضد الفدائيين، بعد الهجوم على منطقة أرنون قبل حوالي الشهرين» وأضاف قائلاً. «وصلت القوة المكونة من لواء غولاني المظلي إلى الأهداف دون أن تكتشف. وبعد العملية، أعيد الجنود بطائرات الهليوكبتر . والجدير بالذكر أن التعاون بين القوات البرية وسلاح الجو قد كثر في العمليات الأخيرة» (المصدر نفسه). وفي تل - أبيب، قال رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان. «إن العملية ناجحة على الرغم من الصعوبات. إن جميع الأهداف في العملية قد تحققت. ووصلت القوة المهاجمة إلى جميع الأهداف المحددة لها ودمرتها، ثم عادت القوة الى قواعدها سالمة واعتبر الجنرال ايتان العملية، معقدة وصعبة من ناحية، وناجحة من ناحية أخرى (المصدر نفسه) وعلى الصعيد ذاته صرح، رئيس الحكومة ووزير الدفاع مناحيم بيغن «أن العملية التي قام بها الجيش الاسرائيلي ضد قواعد الفدائيين في جنوب لبنان ليست الأولى ولن تكون الأخيرة»، وأضاف قائلاً أن «الجيش الاسرائيلي يعمل الآن على إحباط جميع محاولات الفدائيين القيام بأعمال ضد اسرائيل وسيلاحقهم في كل مكان (ر.إ.إ ، ١٧ - ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠).

وفي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر الجمعة ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات الحدودية مدينة صيدا، فسقطت ٣ قذائف في الأسواق التجارية، وسقطت قذيفة رابعة في مقبرة المدينة، وخامسة في بستان حمضيات وأثار القصف ذعراً، فشلّت الحركة في المدينة، وأقفرت شوارعها (النهار، ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠) وعلى صعيد العملية الاسرائيلية الأخيرة، في جوار النبطية والجرمق والنبي طاهر، أفادت تقارير القوات المشتركة، إن المعركة استمرت ٤ ساعات وأدت إلى إصابة ٢٧ اسرائيلياً، في حين كانت خسارة القوات المشتركة ٧ شهداء و١١ جريحاً (السفير، ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠)

وفي ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٠ جدد العدو الصهيوني قصفه لمدينة صور وجوارها ففي الحادية عشرة والنصف قبل ظهر اليوم نفسه، قصفت مدفعية المليشيات المتمركزة في ضهور البياضة، مناطق رأس العين والرشيدية والمعلية وطيبة عرب، بعدد من القذائف، أحدثت أضراراً في البساتين. وفي الثانية عشرة ظهراً، تحول القصف إلى مدينة صور نفسها، فسقطت قذيفتان في البحر قبالة البوابة، و٣ قذائف في منطقة الخراب مما أدى إلى تضرر منازل عدة في تلك المنطقة (النهار، ٢١/ ١٠/ ١٩٨٠). ومن جهة اخرى، تعرضت مدينة النبطية، لقصف مماثل، فسقطت قذائف قبل ظهر يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٠ في أحياء المدينة الداخلية محدثة أضراراً. كما حلّقت، فوق مناطق

الجنوب، الطائرات الاسرائيلية في طلعات استكشافية (المصدر نفسه).

وفي يوم الاربعاء ٢٢/١٠/١٩٨٠، أغارت الطائرات الاسرائيلية، بعد الظهر، على مناطق أعالي الدامور والناعمة وعين درافيل، وقد استهدف القصف أهدافاً تابعة للجبهة الديمقراطية، لكن قذائف وصواريخ عشوائية تساقطت في أحراج المنطقة وأحراج بعورتة - كفر متى وعبية، نتيجة المقاومة الأرضية العنيفة التي جوبهت بها الطائرات الاسرائيلية. وحاولت الطائرات الاغارة على بعض مناطق الجية والسعديات، لكنها اضطرت إلى التحليق عالياً، بعد تعرضها لرمايات مركّزة من مضادات القوات المشتركة. وأدّى القصف، إلى استشهاد مقاتل وإصابة عشرة آخرين بجراح، وهم ينتمون للجبهة الديمقراطية. وقد بدأت الغارة، عند الرابعة بعد الظهر، واستمرت على فترات، حوالي الساعة، كانت خلالها ٤ طائرات من نوع ف - ١٥ وف - ١٦. و(أفاد الخبير الجوي العسكري في القوات المشتركة أنها كانت ف - ٤)، تتناوب على القاء حمولتها من علو مرتفع، بسبب كثافة نيران المقاومات الأرضية. وقد إنقسمت الطائرات المهاجمة إلى مجموعتين، وقامت بعدة هجمات، تركزت على موقع الجبهة الديمقراطية في عين درافيل، ثم على مركز تجميع للآليات في أحراج بعورتة. وفي الرابعة و ٤٥ دقيقة، عاودت الطائرات مهاجمتها للموقع نفسه، لمدة ربع ساعة، لم تتمكن خلالها من تحقيق أهدافها. وفي الخامسة إلّا خمس دقائق، كررت الطائرات إغارتها، للمرة الثالثة، على الموقع نفسه ولمدة عشر دقائق. وحاولت الاقتراب من موقع آخر، هو عبارة عن مستودع للذخيرة في المنطقة، في محاولة لقصفه، لكنها فشلت في ذلك. وقد نجم عن الغارة، إحداث حرائق في الأحراج الواقعة في منطقة وادي ملتقى النهرين. وترافقت طلعات الطائرات النفاثة مع تحليق لطائرات الهليوكبتر الاسرائيلية، وجولات للزوارق الاسرائيلية، على إمتداد الشاطىء، من الدامور حتى صور (السفير،٢٣/١٠/١٩٨٠) وفي بيروت وجّه ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية تحيةً إلى وحدات الدفاع الجوي، التابعة للقوات المشتركة، بكل تشكيلاتها، وقال في رسالته «أنها استطاعت بكثافة نيرانها منع طيران العدو من تحقيق أهدافه الاجرامية في الغارة التي قام بها بعد ظهر يوم ٢٢/١٠/١٩٨٠»، وأكد قائلاً: «إن العملية الاسرائيلية الجوية الفاشلة تأتي في محاولة لإنقاذ الفشل الاسرائيلي الكبير في عملية الجرمق» (المصدر نفسه) وفي بيروت راقب رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، من منزله في الدوحة، الغارة الجوية الاسرائيلية على عين درافيل والناعمة وبعورتة، وأدلى بتعليق قال فيه «هذه عربدة اسرائيلية وقحة، وليس هذا إلّا نموذجاً مما يتعرض له الجنوب اللبناني من جرائم اسرائيل اليومية وأولئك الذين يثابرون على تأييد اسرائيل والتملق لها ومساعدتها في العالم المتحضر، هل عندهم ما يقولونه في ما تقصف به الجنوب بمدافعها وما تقذفه اليوم فوق رؤوسنا من طائراتها» (النهار، ٢٣/١٠/١٩٨٠)

وفي الحادية عشرة، ليل الاربعاء - الخميس ٢٢/٢٣/١٠/١٩٨٠، توغّلت قوة من رجال الكوماندوس الاسرائيلية إلى بلدة عيتا الجبل، الواقعة ضمن منطقة عمليات الكتيبة الايرلندية في القطاع الأوسط، سالكة طريقاً ترابية تصل البلدة ببيت ياحون، وتمكنت القوة، التي قدر عددها بأربعين رجل، من نسف منزل علي أحمد مرتضى الذي يبعد نحو ١٠ أمتار عن حاجز الايرلنديين، بعدما أخرجت أصحابه منه، واقتادت صاحب المنزل وأفراد عائلته الثمانية إلى داخل اسرائيل وعند الفجر أطلق أفراد العائلة وأبقي على علي مرتضى محتجزاً (النهار، ٢٤/١٠/١٩٨٠). وبعد ظهر ٢٤/١٠/١٩٨٠، ظهرت بارجة حربية اسرائيلية، قبالة منطقة الخراب (بحر الصليب)، في صور، وراحت تجوب الشاطىء الممتد من رأس العين جنوباً، حتى منطقة المرفأ شمالاً وكانت الزوارق الاسرائيلية قد ظهرت قبالة شواطىء المعلية ورأس العين والصرفند، ليل ٢٣/١٠/١٩٨٠، فيما كانت الطائرات الحربية تجوب سماء المنطقة، وألقت قنابل مضيئة فوق صور والرشيدية. وعلى صعيد آخر، استمرت التحركات الاسرائيلية المؤللة في منطقة الشريط الحدودي وسط استنفار عام للمليشيات الحدودية

في بيت ياحون وبيت ليف وحولا واستنفار مماثل للقوات الدولية في القطاع الأوسط. تحسبا من عمليات تسلل خلف خطوطها (**السفير**، ٢٥/١٠/١٩٨٠).

وفي ٢٥/١٠/١٩٨٠، تعرضت مدينة صور وأحياؤها لقصف مدفعي مباشر. ففي الثالثة والنصف من بعد الظهر، فتحت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية المليشيات، نيرانها على أحياء الرمل والخراب والمغيرة وبحر الصليب، فتساقطت القذائف بين المنازل، ملحقة أضراراً جسيمة في ٣٢ منزلاً ومتجراً ومؤسسة ومدارس دينية والجامع كما سقطت ٥ قذائف في مخيم الرشيدية، ألحقت أضراراً بعدد من المنازل (**النهار**، ٢٦/١٠/١٩٨٠) وفي يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠، واصلت المليشيات الحدودية اعتداءاتها على مدينة صور، فقصفتها بعد الظهر بالمدفعية، بعد أن كانت قد هددت صباحا بقصفها، إذا لم تنفذ شروطها كما هددت بقصف مناطق صيدا والنبطية، مطالبة بايصال التيار الكهربائي إلى مناطق مرجعيون، كما قصفت، قبل ذلك بيومين، منطقة الجرمق (**السفير**، ٢٧/١٠/١٩٨٠) ومن جهة اخرى، اقتحمت مجموعات عدة، تابعة للقوات المشتركة، ليل السبت - الأحد ٢٥ - ٢٦/١٠/١٩٨٠، حاجز المليتسيات الحدودية وبعض المواقع الأخرى في بلدة بيت ياحون، واشتبكت مع عناصرها لفترة طويلة، قبل أن تعود إلى مواقعها سالمة فقد صدر عن القوات المشتركة، البيان التالي «في تمام الساعة ٢٤ من يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠ هاجمت القوات المشتركة المؤلفة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الحبهة الديمقراطية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، فتح، القوميين السوريين، حزب العمل الاشتراكي العربي، والصاعقة ، مواقع التحالف الصهيوني - الانعزالي في بيت ياحون فقد اقتحمت مجموعات عدة كلا من حاجز بيت ياحون ونقطة اسناده وعمارة تستخدم لاستراحة الضباط، ومهجع للجنود ودشم كان جيش السلطة قد أنشأها سابقا. قامت مجموعات الاقتحام تحت نيران الاسناد الغزيرة بضرب أهدافها المحددة مستخدمة رشاشاتها الخفيفة والقذائف الصاروخية وحاولت المواقع المعادية يائسة فض قواتنا، إلا ان سيطرة المجموعات المهاجمة أسكتت مصادر النيران. وحاول العدو إسناد مواقعه بالنيران من مواقع مجاورة في تلة شلعبون وصف الهوا. كما قام العدو بقصف مدفعي على خطوط انسحاب مجموعاتنا من مرابض مدفعيته في عين إبل وعيناتا ورشاف. فتصدت لها مدفعيتنا الصاروخية وتعاملت معها بكفاءة عالية (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد آخر، نفذت المليشيات، يوم الاثنين ٢٧/١٠/١٩٨٠، تهديداتها بقصف مدينتي صور وصيدا. وباشرت مدفعية المليشيات القصف، فور انتهاء مهلة إنذارها في الساعة التاسعة صباحا. وجددت المليشيات تهديداتها بالاستمرار بقصف المدن والقرى، إلى أن يتم إطلاق المحتجزين من سكان الشريط الحدودي. فقد سقطت، في مدينة صيدا، ثلاث قذائف من عيار ١٢٠ملم، فأصابت ثكنة محمد زغيب وجرحت جنديا وسقطت القذيفة الثانية على منزل، أما الثالثة فسقطت في بستان أدت إلى إلحاق أضرار بالمزروعات (**السفير**، ٢٨/١٠/١٩٨٠).

أما صور، فقد تعرضت للقصف، في التاسعة والثلث من صباح اليوم نفسه، حيث أطلقت المليشيات، من مرابضها في تلال شمع وجسر الحمرا، ٤ قذائف استهدفت الأحياء السكنية عند مدخل المدينة ومنطقة الخراب وبحر الصليب وأدى القصف إلى تدمير سيارة، كما أصيب ١٣ منزلاً ومستشفى الدكتور سعد الله محفوظ ومدرسة النجاح

وفي العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة، امتد القصف إلى منطقة رأس العين وجوار مخيم الرشيدية وبرج الشمالي، حيث سقطت قذائف عدة احدثت حرائق في البساتين والمزروعات (**السفير**، ٢٨/١٠/١٩٨٠)

وفي جنوبي لبنان، قال ناطق باسم القوات الدولية في المنطقة، إن طائرات سلاح الجو الاسرائيلي حلقت أمس الثلاثاء ٢٨/١٠/١٩٨٠، فوق الجيب المسيحي في جنوب لبنان، كما ألقت قنابل مضيئة فوق مدينتي صور والنبطية (و.إ.إ.، ٢٨ - ٢٩/١٠/١٩٨٠)، وأعلن أيضا أن الفدائيين أطلقوا سراح ٧ رهائن، من بين ١٤

رهينة، كانوا قد خطفوهم قبل أسبوع، من بعض قرى الجيب المسيحي، وذلك إثر اختطاف علي مرتضى، أحد أعضاء حزب البعث التابع للعراق، على يد أشخاص مجهولين؛ في حين أدعت زوجة مرتضى، أن جنود الجيش الاسرائيلي قد خطفوه (**المصدر نفسه**).وفي صور، نجحت في ٢٨/١٠/١٩٨٠، المساعي التي بذلها راعي أبرشية الروم الكاثوليك في صور المطران جورج حداد، وقائمقام المدينة السيد غسان حيدر، للافراج عن عدد من المخطوفين من سكان الشريط الحدودي، الذين احتجزتهم عناصر من القوات المشتركة، رداً على خطف عناصر من هذه القوات في الشريط الحدودي. وتسلم المطران حداد، ٧ من المخطوفين، في حضور المسؤول عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجنوب (**النهار**، ٢٩/١٠/١٩٨٠).وفي تصعيدها للوضع العسكري في الجنوب، واصلت اسرئيل والمليشيات، قصفها المدفعي لحاصبيا وبرغز وسوق الخان وكوكبا ومجرى الحاصباني، كما سقطت بعض القذائف بجوار محطة تحويل الكهرباء في النبطية. وكانت الطائرات الاسرائيلية قد أثارت سماء المناطق الجنوبية مساء أمس الثلاثاء ٢٨/١٠/١٩٨٠ (**السفير**، ٢٩/١٠/١٩٨٠).

وفي الثالثة إلّا ربعاً، بعد ظهر ٢٩/١٠/١٩٨٠، قصفت مدفعية المليشيات الحدودية مدينة صيدا بعنف، فتساقطت القذائف عشوائياً في أحيائها، وأصابت أحداها سيارة بيك آب، وأصابت شظايا قذيفة أخرى مواطناً فقتلته، واخرى سقطت على بناية، وسقطت غيرها في البساتين والبحر. وقصفت أيضاً مدينة صور، قرابة الساعة الواحدة ظهراً من اليوم نفسه، وراحت قذائف المدفعية تتساقط في المدينة مستهدفة المرفأ ومحلة الشواكير الغربية من الثكنة ومنطقة جل البحر ومفرق العباسية ووادي طير. وفي حوالي الثالثة، اشتد القصف وراحت القذائف تتساقط بكثافة في رأس العين والمعلية، ملحقة أضراراً جسيمة في المنازل والمتاجر والسيارات. ولم تتوفر معلومات دقيقة عن الاصابات (**النهار**، ٣٠/١٠/١٩٨٠).

ومن جهة اخرى، واصلت المليشيات الحدودية في ٣٠/١٠/١٩٨٠، قصفها لمدينة صيدا، في حين استمرت تهديدات سعد حداد بقصف مدن الجنوب الرئيسية، إذا لم يطلق سراح بقية المخطوفين، ولم يتم إصلاح خطوط الكهرباء. وترافقت تهديدات حداد، مع توسيع اسرائيل رقعة احتلالها لأراضي الوزاني، فقامت بتسييج ٥٠ دونماً إضافية للأراضي التي احتلتها في المنطقة ففي الثانية عشرة والدقيقة ٢٥ سقطت قذيفة من عيار ١٣٠ ملم على شاطىء مدينة صيدا ولم تحدث أضراراً (**السفير**، ٣١/١٠/١٩٨٠).

٢ - نشاطات رجال المقاومة داخل الأرض المحتلة

حكمت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في نابلس، على بدوي من سكان غور الأردن، بالسجن لمدة تسعة أشهر، لأنه حاول نقل مواد متفجرة من الأردن. وقد ألقي القبض عليه وهو يحاول عبور نهر الأردن (ر.إ.إ، ١٦ - ١٧/١٠/١٩٨٠)

وفي القدس، ألقيت زجاجة حارقة على مصنع للرخام يوم ١٧/١٠/١٩٨٠، في شارع هنفيئم، لكنه لم تقع إصابات أو أضرار (ر.إ.إ.، ١٧ - ١٨/١٠/١٩٨٠) وفي مدينة تل - أبيب انفجرت عبوة ناسفة كبيرة في الثامنة إلّا خمس دقائق من يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠، في محطة لنقل الجنود، عند المدخل الغربي للمدينة. وأدى الانفجار إلى إصابة ١٥ جندياً بجراح، نقل سبعة منهم إلى مستشفى هداسا في عين كارم، وسبعة إلى مستشفى شعاري تسيدك، وجندي واحد إلى مستشفى هداسا في جبل السكوبس. وأعلن أن جراح أحد الجنود كانت بليغة حيث أصيب بحروق في جسمه أما باقي الجنود فأصاباتهم طفيفة. وقد هرعت إلى مكان الحادث قوات الشرطة وحرس الحدود، للتحقيق في الحادث (ر.إ.إ.، ٢٦ - ٢٧/١٠/١٩٨٠)، وقد وضعت العبوة الناسفة في داخل حفرة حفرت خصيصاً لهذا الغرض، وكانت قوة الانفجار هائلة، إذ تحطم جدار المحطة المصنوع من الاسمنت، وأصيب معظم الجرحى بشظايا جدار المحطة، وروى أحد الجرحى ما شاهده عن الحادث، بقوله. «كنت على الجانب الآخر من المحطة وفجأة

وقع انفجار قوي رفعني بعض الشيء عن الأرض، وبعد ذلك شاهدت بعض الجنود ملقين على الأرض، أحدهم قطعت يداه وآخر من غير رجل» (المصدر نفسه). وفي دمشق، أعلنت المقاومة الفلسطينية مسؤوليتها عن عمليتي التفجير في القدس وتل - أبيب، التي نفذت يوم ٢٦/١٠/١٩٨٠. وقال ناطق بلسان القيادة العسكرية للمقاومة، في بيان نقلته وكالة وفا الفلسطينية «أن مجموعة الشهيد ابراهيم عبد العزيز بريغيث (أبو صفوت) تمكنت من زرع عبوات ناسفة شديدة الانفجار داخل محطة نقل الجنود الواقعة على مدخل المدينة لجهة تل - أبيب اسفرت عن إصابة ومقتل ١٥ جنديا صهيونيا وتدمير المحطة بالكامل» (السفير، ٢٧/١٠/١٩٨٠).

المقدم الطيَّار
حسين عويضة

المقاومة الفلسطينية سياسياً

نشاط المقاومة السياسي بصدد: الوضع في لبنان والحرب العراقية-الايرانية والمعاهدة السورية-السوفياتية ونتائج الانتخابات الأميركية

يعطي هذا التقرير، في سياقه العام، أربع نقاط يتمحور حولها النشاط السياسي للمقاومة الفلسطينية في الفترة، ما بين العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) والعاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) وقد احتل تفاقم الوضع في الجنوب اللبناني مركز الاهتمام الأول في مجمل النشاطات والتحركات الفلسطينية، عربيا ودوليا وترافق ذلك مع عدة إجراءات أمنية، عسكرية، وتنظيمية وسياسية، اتخذتها القيادة المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وفيما يتعلق بالحرب العراقية - الايرانية، فقد لاقت مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار دول عدم الانحياز، صدى ايجابيا واسعاً، تجاوب معه أيضا الطرفان المتنازعان، بتسمية مندوبيهما الى عضوية اللجنة المقترحة لحركة عدم الانحياز.

١ - الجنوب اللبناني وحرب الاستنزاف

استحوذت تطورات الوضع في الجنوب اللبناني على اهتمام المسؤولين في الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، بعد تصاعد العمليات العدوانية للعدو الصهيوني - الانعزالي ضد القرى والمخيمات الجنوبية وبعد الغارات الصهيونية الفاشلة على ضواحي بيروت في الثاني والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، تركز الاهتمام، بشكل خاص، على الخطوات التنفيذية التي قام بها العدو الصهيوني على الشريط الحدودي لجنوب لبنان، حيث يقوم، منذ فترة، بعمليات قضم للأراضي الحدودية ووضع المشاريع وإقامة المنشآت، للسيطرة على مياه نهر الوزّاني، وذلك ضمن خططه الاحتلالية والتوسعية، التي تستهدف، بالدرجة الأولى، المواقع الاستراتيجية

الهامة والحيوية (لمزيد من التفاصيل انظر **النهار العربي والدولي**، ٢٧/١٠/١٩٨٠؛ (The Finan-cial Times, London, 29/10Oct./1980). وكذلك من أجل الاخلال بموازين القوى في المنطقة لصالح التحالف الصهيوني - الانعزالي، وذلك بفرض سياسة الأمر الواقع (de facto) على أراضي الجنوب الحدودية، في ظل غياب أي دعم عربي فعلي لصمود الجنوب اللبناني وجماهيره الفلسطينية اللبنانية.

وفي مواجهة هذه الخطوات التنفيذية للعدو الصهيوني الانعزالي، تواصلت جهود القيادة المشتركة الفلسطينية - اللبنانية، في مختلف مجالات التحرك والنشاط، محليا وعربيا ودوليا.

فقد ترأس، محلّيا، الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، عدة اجتماعات للقيادة المشتركة تم خلالها اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة الحملة المتصاعدة للعدو. ففي الثاني والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر)، عقدت لجنة التنسيق العليا للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية اجتماعا لها بحثت فيه وسائل تعزيز صمود القوات المشتركة، خصوصا بعد الاعتداءات الأخيرة على الجرمق وحرش النبي طاهر.

وفي الثالث والعشرين منه، رئس القائد العام اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، حيث تناول البحث الغارات الجوية الصهيونية على ضواحي بيروت والتصعيد العسكري المتواصل في الجنوب، وأصدر أوامره باتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف على كافة الأصعدة كما ترأس، في اليوم نفسه، اجتماعا طارئا للقيادة الفلسطينية العليا بحضور المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، لبحث التطورات المتوقعة على ضوء تكثيف العدو لحشوداته العسكرية، واعلانه الحرب المستمرة ضد القوات المشتركة (**فلسطين الثورة**، ٢٧/١٠/١٩٨٠)، كما جاء في تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن، ورئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان (ر.إ.إ.، The Times, London, 23/10/1980).

واستكمالا للاستعدادات، في مواجهة أية تطورات محتملة على أرض الجنوب، واصلت هيئة التعبئة العامة في الثورة الفلسطينية انجاز برنامجها لحشد الطاقات الجماهيرية في سلسلة دورات تدريب عسكرية. ففي الثالث من تشرين الأول (اكتوبر) تمّ تخريج كتيبة المتطوعات الأولى باشراف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرفيق ياسر عبد ربه ممثلا للقائد العام (**فلسطين الثورة**، ١٣/١٠/١٩٨٠) وفي الخامس عشر منه، حضر الأخ صلاح خلف «أبو اياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حفل تخريج كتيبتين تابعتين لقوات التعبئة العامة، وحضر الحفل كذلك عدد من قادة فصائل المقاومة والحركة الوطنية (**المصدر نفسه**، ٢٠/١٠/١٩٨٠) كما تم تخريج دفعة من قادة السرايا، بحضور الأخ خليل الوزير «أبو جهاد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ونائب القائد العام لقوات العاصفة، وعدد آخر من قادة المقاومة وكوادرها (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٠/١٩٨٠). وكانت قوات الكرامة قد أجرت، في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) مناورة عسكرية بالذخيرة الحية، حضرها العميد الركن سعد صايل «أبو الوليد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو القيادة العام لقوات الثورة الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٣/١٠/١٩٨٠). وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، رعى القائد العام حفل تخريج الدورة التثقيفية لكادر المرأة الفلسطينية، وذلك في اطار قرار التعبئة في مجال التثقيف والتوعية، جنبا الى جنب مع التدريب العسكري

وتعزيزا لصمود الشارع الوطني وجماهير الجنوب اللبناني والمخيمات الفلسطينية، صدرت عن اجتماع اللجنة الأمنية العليا في ساحل المتن الجنوبي بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٠، عدة قرارات هامة، هدفت الى منع أية تجاوزات أو مخالفات تسيء الى جماهير المنطقة (**وفا**، ١٢/١٠/١٩٨٠). وإثر الاشتباكات المؤسفة بين حركة الناصريين المستقلين «المرابطون»، والحزب السوري القومي الاجتماعي، ترأس عرفات سلسلة اجتماعات للقيادة الفلسطينية - اللبنانية المشتركة، اتخذت خلالها الاجراءات الفورية

لتطويق الحادث الذي فجر هذه الاشتباكات وحفظ الأمن في المناطق الوطنية. (وفا، ٦ - ٨/١١/١٩٨٠؛ فلسطين الثورة، ١٢/١١/١٩٨٠؛ السفير والنداء، ٦ - ١٢/١١/١٩٨٠).

وعلى الصعيد الدولي تمت عدة اتصالات، أجرتها القيادة الفلسطينية، بشأن تفاقم الوضع في الجنوب، حيث أرسل عرفات رسائل الى كل من ندوة أوروبا والعرب المنعقدة في ايطاليا (نص الرسالة في فلسطين الثورة، ١٣/١٠/١٩٨٠)، واخرى الى مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، الذي انعقد في العاصمة القبرصية (نصها في وفا، ٣٠/١٠/١٩٨٠)؛ بالاضافة الى رسائل تبادلها القائد العام مع عدد من رؤساء الدول في العالم، ورسالة اخرى وجهها الى ملوك ورؤساء الدول العربية، حثهم فيها على دعم الجنوب اللبناني في تصديه للاعتداءات اليومية المتكررة (فلسطين الثورة، ١٣ - ٢٠ - ١٠/٧ و٣/١١/١٩٨٠) وكان تفاقم الوضع في الجنوب قد احتل موقعاً هاماً في المباحثات الفلسطينية، اليوغوسلافية التي أجراها وفد رئسه عرفات الى بلغراد (انظر البيان الختامي المشترك في وفا، ٢٩/١٠/١٩٨٠)؛ وفي خطاب عرفات امام مؤتمر اليونسكو. خلال الزيارة ذاتها، الذي عقد دورته الحادية والعشرين في بلغراد في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي فقد استضاف المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية، واستمع الى كلمة هامة منه (انظر في هذا العدد التقرير الخاص عن مؤتمر اليونسكو، ونص كلمة ياسر عرفات).

٢ - المبادرة الفلسطينية لوقف الاقتتال العراقي-الايراني

انطلاقا من الموقف الثابت لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي يرى ان استمرار الاقتتال، الدائر بين العراق وايران، هو في مصلحة القوى المعادية لنضال الشعوب في المنطقة، واصلت المنظمة مساعيها الحميدة، في اطار حركة عدم الانحياز، لوقف النزف الحاصل في طاقات بلدين عضوين في الحركة، ينبغي أن تتوجه طاقاتهما نحو المعركة الرئيسية ضد الامبريالية الأميركية والصهيونية واسرائيل وأعوان هؤلاء جميعاً. وفي اطار الجهود المبذولة، في هذا الاتجاه، قدمت القيادة الفلسطينية اقتراحاً، يقضي بدعوة مكتب التنسيق الدائم، التابع لدول عدم الانحياز، الى الاجتماع الفوري في الهند أو يوغوسلافيا، من أجل مناقشة الأزمة (المصدر نفسه، ٨/١٠/١٩٨٠). وفي سياق الاعداد لهذا الاجتماع، تبادل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الرسائل مع كل من الرئيس الكوبي فيدل كاسترو، الرئيس الحالي لدورة عدم الانحياز، والرئيس اليوغوسلافي ميانو فيتش، والسيدة أنديرا غاندي رئيسة الحكومة الهندية، ورئيسي كل من العراق والجزائر. كما تبادل الرسائل، أيضا، مع كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي اطار تدعيم مساعيها الحميدة بين الطرفين، أرسلت القيادة الفلسطينية مبعوثين الى كل من السعودية ويوغوسلافيا هما السيدان خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح (الى السعودية)، ومحمد أبو ميزر (أبو حاتم)، مسؤول العلاقات الخارجية في فتح (الى يوغوسلافيا)؛ كما استقبل عرفات عدداً من سفراء دول عدم الانحياز في بيروت، حاثاً الأطراف، كافة، على بذل مساعيها من أجل وقف الحرب وقد أسفرت المشاركة الفلسطينية» في الجهود الدولية المبذولة لهذه الغاية، عن تشكيل لجنة انبثقت عن حركة عدم الانحياز، استنادا الى اقتراح تسعة أعضاء، من ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، هدفها تقصي الحقائق حول الحرب. وبدأت هذه اللجنة اجتماعاتها في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي (وفا، ٢/١١/١٩٨٠).

٣ - أصداء المعاهدة السورية-السوفياتية

لاقى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المشترك، بين سوريا والاتحاد السوفياتي، صدى ايجابيا واسعا لدى مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية فقد رحبت افتتاحيات كافة الصحف، التي تعكس وجهة نظر الفصائل الفلسطينية بهذه المعاهدة، على غرار ما جاء في الهدف، التي قالت ان «توقيع هذه المعاهدة سيعني اعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وسيعني ضمانة معينة للقوى الوطنية في مواجهة التدخل السافر والمباشر للقوات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية في

الوطن العربي» (**الهدف**، ١١/١٠/١٩٨٠). وورد في تصريح للرفيق ياسر عبد ربه، رئيس دائرة الاعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، تأكيد على أن «أربعة ملايين فلسطيني تُمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية يعتبرون توثيق علاقات التحالف بين كل بلد عربي وخاصة سوريا... وبين الاتحاد السوفياتي هو خطوة جبارة نخطوها من أجل تحرير أراضينا المحتلة (**الحرية**، ٢٠/١٠/١٩٨٠)، وفي خطاب له، في عين الحلوة، بمناسبة ذكرى شهداء أرنون، اعتبر صلاح خلف المعاهدة بمثابة «أول الطريق من أجل فك الحصار عن سوريا وعن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية » (**المصدر نفسه**). وفي اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٠، أشارت، اللجنة المركزية لحركة فتح، الى أهمية هذه المعاهدة في الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة (**فلسطين الثورة**، ٢٠/١٠/١٩٨٠). كما ثمّنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع لها برئاسة عرفات المعاهدة، مشيرة الى دور هذه الاتفاقية، في تعزيز الصمود العربي ضد المؤامرات الامبريالية والصهيونية، وفي التصدي لاتفاقيات كامب ديفيد، ورأت فيها دعماً للثورة الفلسطينية والنضال الفلسطيني والعربي (**وفا**، ١٣/١٠/١٩٨٠).

٤ - ردود الفعل على الانتخابات الأميركية

لم تتوقع ردود الفعل الفلسطينية على نتائج الانتخابات الأميركية، أي تغيّر جوهري يحدث في السياسة الأميركية إزاء القضية الفلسطينية. وقد عكست افتتاحيات الصحف، الناطقة بلسان الفصائل الفلسطينية ذلك وجاءت تصريحات قادة المقاومة تحمل التأكيد على أن السياسة الأميركية انما ترتبط بالادارة والمؤسسات القائمة، ولا يغيرها مجيء رئيس وغياب آخر.

وفي هذا الاتجاه، أشار السيد عبد المحسن أبو ميزر، الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الى أن مواقف الادارة الأميركية، في عهد كارتر، اتسمت بالعداء والتآمر الصارخين ضد حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وقال. «... وعلى الرغم من اقتناعنا بأن السياسة الأميركية لا تتغير في جوهرها مع تغيير الرؤساء فاننا نأمل بأن يتعلم الرئيس المنتخب درساً من اخفاق كارتر بسبب عدم اعتباره لحقوق الشعوب» (**السفير**، ٦/١١/١٩٨٠). أما الرفيق ياسر عبد ربه، فقد أشار الى أن كارتر وريغان تنافسا، خلال حملة الانتخابات الأميركية في عدائهما لحقوق الشعب الفلسطيني، وفي تقديم الدعم الاسرائيلي، مؤكداً، أن الامبريالية الأميركية تعني «العدو الرئيسي والأساسي لشعوب المنطقة وللقوى التقدمية في العالم» (**المصدر نفسه**). وكان الرفيق بسام أبو شريف، المتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد أكد على أن ريغان لن يغير شيئا من سياسة الولايات المتحدة الأميركية، المعادية للأمة العربية والشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**) وفي تصريح لوكالة رويتر، قال الأخ ماجد أبو شرار، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول الاعلام الفلسطيني الموحد، ان «تعليقات الرئيس المنتخب قد قضت على أية أوهام في العالم العربي بأن السيد ريغان سيغير سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط...»، وأضاف «وقد سبق ان أكدنا أكثر من مرة أن التغيير لا يتم إلا من خلال خلق حقائق جديدة في منطقة الشرق الأوسط تجبر أميركا على تغيير سياستها» (**النداء**، ٨/١١/١٩٨٠).

سلوى العمد

اسرائيل تأمل في اعطائها دوراً أكبر في المخططات الأميركية في المنطقة في عهد ريغان

ردود الفعل والمكاسب

أثار فوز المرشح الجمهوري رونالد ريغان في الانتخابات الاميركية ارتياحا لدى الدوائر الاسرائيلية، مصدره التصريحات العديدة المؤيدة لاسرائيل التي أعلنها، خلال حملة التنافس بينه وبين الرئيس كارتر، أثناء المعركة الانتخابية، من أجل كسب الأصوات اليهودية في اميركا. والجدير بالذكر، أن ريغان تطّرق، في تصريحاته هذه، إلى وضع مدينة القدس، مؤيداً إعلانها عاصمة موحدة لاسرائيل، كما أنه أعلن «شرعية» المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، واعتبر م.ت.ف. «منظمة ارهابية لا تمثل الفلسطينيين» كذلك تطرق إلى ضرورة تعزيز مكانة اسرائيل في الامم المتحدة، وإلى غيرها من الامور التي تمس اسرائيل بصورة مباشرة. وقد أشادت المصادر الاسرائيلية بهذه التصريحات، خصوصاً تلك التي أكد فيها ريغان على «قيمة اسرائيل الاستراتيجية» في نظام الدفاع الأميركي ضد «التوسع» السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك اعلانه إن حل المشكلة الفلسطينية لا يتحقق بواسطة منح حق تقرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة مستقلة لهم.

وعلى صعيد ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على انتخاب ريغان رئيساً للولايات المتحدة، قام أولاً، رئيس الحكومة بيغن، بإرسال برقية تهنئة للرئيس المنتخب، «معرباً فيها عن تمنياته لتحقيق تعاون أوثق بين اسرائيل والولايات المتحدة من أجل السلام والحرية» («هآرتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وكان بيغن قد علق على فوز ريغان بقوله. «إنه [أي ريغان] أعرب عن صداقته الحميمة لاسرائيل وتفهمه لمشكلاتها الأمنية، ووصفها بأنها ذخر استراتيجي للولايات المتحدة، وتحدث حول وحدة القدس. كما أدلى بأقوال واضحة عن م.ت.ف.. لذلك فإننا نأمل منه كل ما هو خير» («ر.إ.إ.»، العدد ٣١٩٠، ٤ و٥/١١/١٩٨٠، ص٤) أما وزير الخارجية اسحاق شمير، فقد أعرب عن أمله في أن تجد تصريحات ريغان التي أدلى بها، خلال حملته الانتخابية، حول «وحدة القدس وشرعية المستوطنات اليهودية والأساس الارهابي لـ م.ت.ف.» تعبيراً لها في السياسة التي سيتبعها وحكومته، «مع التأكيد على أن مصير وتقدم [اسرائيل] غير متعلقين بهذا الرئيس الأميركي أو ذاك، مهما يكن صديقا لاسرائيل، وإنما بقوتها وقدرتها على إدارة شؤونها» («هارتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وفي النقاش الذي أجرته الحكومة الاسرائيلية حول نتائج الانتخابات الأميركية، عرض شمير قائمة التصريحات التي أدلى بها ريغان في فترة ما قبل الانتخابات، مركزاً على «السياسة الصلبة المتوقعة من ريغان تجاه الاتحاد السوفياتي، ومتوقعاً «أن تكون اسرائيل عاملاً مساعداً ذا أفضلية في هذه السياسة لسبب

أهميتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط» («ر.إ.إ.»، العدد ٢١٩٣، ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، ص٤). وكان الرأي السائد بين الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، خلال هذا النقاش، هو «أنه يجب على اسرائيل أن تبذل جهوداً كبيرة باتجاه الادارة الأميركية الجديدة، وإن تحذر من مشاعر الطمأنينة والأمان السائدة الآن. اضافة إلى ذلك عليها أن تتعرف إلى رجال الرئيس المنتخب واليهود المحيطين به» (**المصدر نفسه**).

أما ردود الفعل لدى المعارضة الاسرائيلية على انتخاب ريغان، فقد تراوحت بين اظهار الارتياح الكامل وبين ابداء الخشية والحذر ازاء ما يتوقع لاسرائيل في عهد الرئيس الجديد. فمثلاً، أبدى معظم زعماء حزب العمل ارتياحهم لفوز ريغان؛ وذلك، كما أعلن شمعون بيريس، بسبب تصريحاته التي أعلن فيها معارضته لـ م.ت.ف. والدولة الفلسطينية؛ وتأييده لايجاد حل للقضية الفلسطينية في اطار اردني - فلسطيني، أي تبني مشروع المعراخ حول الحل الأردني («هآرتس»، ٦/١١/١٩٨٠). وأضاف بيريس يقول. إن فوز ريغان يمكن أن يوفر فرصة لبناء اطارات جديدة في الشرق الأوسط ضد التوغل السوفياتي والتطرف الاسلامي. لذلك يجب على اسرائيل، حسب قوله، أن تسعى منذ الآن لايجاد تفاهم عميق مع الحكم الجديد حول السياسة الاقليمية الواسعة التي سينتهجها في المنطقة، خصوصاً وإن بعض اصدقاء اسرائيل، مثل هنري كيسنجر وهنري جاكسون، سيكونون في طاقمه السياسي (**المصدر نفسه**). كذلك توقع اسحاق رابين، بناءاً على تجربته السابقة كسفير لاسرائيل في الولايات المتحدة في عهد الرئيسين نيكسون وفورد الجمهوريين، إن يكون فوز ريغان لصالح اسرائيل، وذلك بسبب التأييد الذي أظهره لها هذان الرئيسان، والنابع «من المفهوم الشامل لسياسة خارجية اميركية أكثر حزماً تجاه محاولات التوسع السوفياتي في كل مكان في العالم، خصوصاً في الشرق الأوسط، ومن الرغبة في التفاهم مع الاتحاد السوفياتي من موقع قوة. وقد كان [لهذه السياسة] انعكاسات ايجابية تجاه اسرائيل». إلا أن رابين، رغم تفائله هذا بعهد ريغان، لم ينس أن ينصح الاسرائيليين بعدم النظر بجدية إلى الوعود التي أطلقها، خلال حملته الانتخابية، حول توحيد القدس «وشرعية» المستوطنات، وعدم اعتبارها سندات يمكن تسديدها بعد الانتخابات (**المصدر نفسه**). أما النائب يوسي ساريد (المعراخ)، فقد اعتبر أن اسرائيل لم تربح في هذه الانتخابات «وسيجيء يوم تشتاق فيه إلى كارتر، كما اشتاقت الآن إلى كيسنجر، الذي كان الاسرائيليون يتظاهرون ضده في الماضي، وينعتونه «بزوج الغريبة» («دافار»، ٦/١١/١٩٨٠).

إلا أن موجة الارتياح هذه، والتي ابدتها الأوساط الاسرائيلية حول فوز ريغان، قابلها شعور بالقلق وعدم الرضى بسبب نتائج الانتخابات للكونغرس التي أظهرت تفوق الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي. «ففي هذه الانتخابات خسرت اسرائيل عدداً من اصدقائها المخلصين، الذين وقفوا إلى جانبها في مواجهات كثيرة داخل الكونغرس، على غرار الشيوخ ريتشارد ستون ويعقوب يعفتس، ورئيس اللجنة الخارجية فرانك تشيرش وآخرين. ويعتبر الشيخ المحافظ تشارلز بيرسي خليفة تشيرش، محايداً ناقداً في أحسن الأحوال. وبين المحافظين الذين نجحوا، هنالك شيخ حصل على تأييد مالي علني من «ليبيا القذافي»؛ وآخرون يعتبرون من المتحفظين واللامبالين [تجاه اسرائيل]. وبسبب الأهمية الفائقة لمجلس الشيوخ، فإن هذا التغيير ربما يؤثر بصورة سيئة في عدة مجالات، خصوصاً في قضايا المساعدات الخارجية التي سيبرز فيها بالطبع اتجاه التوفير لدى الشيوخ، في اتجاه واحد مع سياسة اليد الأكثر انكماشاً لحكومة ريغان نفسه» (افتتاحية **المصدر نفسه**). لذلك بدأت المصادر الاسرائيلية تتحدث عن المهمة العاجلة التي يستعد لتنفيذها «اللوبي» الاسرائيلي في واشنطن، والمؤسسة اليهودية الأميركية كلها، والمتمثلة في إعادة تقييم الوضع من جديد داخل الكونغرس، من أجل مواجهة التحديات الجديدة داخله «التي لا تبشر بالخير لاسرائيل» (**المصدر نفسه**).

يبقى السؤال، كيف توزّعت الأصوات اليهودية في الانتخابات الأميركية، وهل أيّدً اليهود الأميركيون كارتر أم ريغان؟ فقد اشارت

الاحصائيات إلى أن ريغان حصل على ٣٥٪ من أصوات اليهود بينما حصل كارتر على ٤٧٪ (مقابل ٦٣٪ سنة ١٩٧٦) والمرشح المستقل اندرسون على ١٥٪. أي إنه رغم كل ما قدمه كارتر لاسرائيل من دعم وتأييد سياسي وعسكري واقتصادي، فإن اليهود لم يمنحوه اصواتهم، كما فعلوا على الأقل خلال انتخابه سنة ١٩٧٦. والسبب في ذلك، كما تنقله المصادر الاسرائيلية، يعود إلى «أنه بدأ يساورهم الشك، خلال الأشهر الأخيرة، حول السياسة التي ينتهجها [أي كارتر] تجاه اسرائيل. فعمليات التصويت الأميركية في مجلس الأمن، والدلائل التي تشير بأن الادارة تتبنى نظرة معتدلة تجاه م.ت.ف.، والشعور بأن كارتر ومساعديه يعارضون أن تكون القدس موحدة عاصمة لاسرائيل. كذلك فإن عمليات تزويد كل من السعودية والاردن بالأسلحة، قد اغضبت الكثير من اليهود في الولايات المتحدة، وزادت من خيبتهم بالحكم حتى في القضايا الداخلية.. [والنتيجة] إن التصويت اليهودي كان تعبيراً عن الاحتجاج ضد كارتر أكثر منه تأييدا لريغان» (شلومو شامير، («هآرتس»)، ٦/١١/١٩٨٠). وقد برر اسحاق رابين عدم التأييد اليهودي الكبير لكارتر بأن «الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة، كان بعيداً عن أن تغريه سياسة كارتر تجاه اسرائيل، خصوصا في ضوء حقيقة مفادها، انه الرئيس الأميركي الأول الذي تفوه بعبارة «وطن للفلسطينيين»، الأمر الذي فسّره الجمهور الأميركي على أنه إشارة للسّير باتجاه م.ت.ف » (**المصدر نفسه**).

على أي حال، فقد استغلت اسرائيل فترة الحملة الانتخابية بصورة جيدة لتحقيق مكاسب إضافية في عهد كارتر، الذي لم يتوان عن تقديم أي شيء لها من أجل كسب أصوات اليهود. وكان من أبرز هذه المكاسب توقيع اتفاق لتزويد اسرائيل بالنفط وقت الطوارىء. وقد وقّع هذا الاتفاق في البيت الأبيض، يوم ١٧/١١/١٩٨٠بحضور الرئيس كارتر نفسه الذي أعلن أن الولايات المتحدة ستلتزم بتنفيذ بنوده تجاه «صديقتها حكومة اسرائيل»، وانها تنوي إقامة مشروع صناعي في اسرائيل لاستغلال الزيت الحجري والطاقة الشمسية بتمويل اميركي («هآرتس»: «**معاريف**»، ١٩/١٠/١٩٨٠).

وقد وقع الاتفاق كل من وزير الخارجية الأميركي ادموند ماسكي ووزير الطاقة الاسرائيلي اسحاق موداعي، الذي أعلن إثر عودته من الولايات المتحدة، أن اسرائيل «استطاعت استغلال عشية الانتخابات الأميركية كوسيلة ضغط في المفاوضات حول اتفاق النفط» وعدد موداعي فوائد الاتفاق بقوله إن «التزام الولايات المتحدة لتزويد اسرائيل بالنفط وقت الطوارىء، من شأنه أن يزيل الضغط الذي كان واقعاً على اسرائيل حتى الآن، والذي دفعها أكثر من مرة إلى شراء النفط من السوق الحرة بأسعار مرتفعة. أي أن هذا الاتفاق من شأنه أن يحسن وضع اسرائيل المالي خصوصا وان تنفيذه يبدأ بصورة اوتوماتيكية في حال تجاوز ارتفاع الأسعار في السوق العالمي، السعر النسبي في الولايات المتحدة. كذلك فقد تعهدت الحكومة الأميركية بتزويد اسرائيل بالنفط لمدة أربعة أشهر، دون أن يكون لهذا الأمر علاقة بالاتفاق ذاته، وذلك في حال فقدان اسرائيل مصدر تزويد رئيسي مثل مصر أو المكسيك. ومثل هذا التعهد لم تحصل عليه أبداً في الماضي» («هآرتس»، ٢١/١٠/١٩٨٠). والجدير بالذكر إن اسرائيل ستحصل من مصر، سنة ١٩٨٠، على مليوني طن من النفط، وهي الكمية التي تشكل ربع استهلاكها.

إن الأساس لاتفاق النفط المذكور هو وثيقة التفاهم التي وقعت بين اسرائيل والولايات المتحدة في حزيران ١٩٧٩، بعد أن اتضح أن اسرائيل ستنسحب من منطقة حقول النفط في «أبو رديس» في سيناء. وبموجب الاتفاقية هذه التزمت الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بالنفط وقت الطوارىء، أي في الظروف التي لا تستطيع فيها شراء النفط سواء وفق معاهدة مع البلدان المصدرة أو من السوق الحرة. وقد جاء هذا الاتفاق بمثابة تثبيت للالتزام الأميركي الأصلي، بواسطة توضيح الشروط التي سينفذ بها. وفائدتها أنه يضمن لاسرائيل النفط اللازم لها، (افتتاحية **المصدر نفسه**) بصورة فورية، أي دون اجراء مفاوضات، وفي الوقت الذي تكون فيه مضطرة للحصول عليه. وقد حققت اسرائيل، اثناء الحملة الانتخابية، مكسباً آخر، تمثل في

سماح السلطات الأميركية للصناعة الجوية الاسرائيلية بعرض طائرة «كفير» المجهزة بمحرك اميركي للبيع في المكسيك ودول اميركا اللاتينية، وهو الطلب الذي رفضته الادارة الأميركية في السابق («معاريف»، ٣١/١٠/١٩٨٠).

فوز ريغان ومحادثات الحكم الذاتي

تعتبر محادثات الحكم الذاتي، الآن، قضية معلقة، بانتظار تسلم ريغان مهامه في كانون الثاني (يناير) المقبل. والمعروف أن هذه المحادثات وصلت إلى طريق مسدود بسبب الموقف الاسرائيلي المتصلب، رغم ما أشاعته الادارة الأميركية، خلال الاجتماع الأخير الذي عقد في واشنطن في أواخر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، عن اقتراحات اسرائيلية «بناءة»، بهدف خلق انطباع حول احراز تقدم ما في هذه المحادثات، خدمة لحملة كارتر الانتخابية. وعُلم، فيما بعد، أن اقتراحات اسرائيل «البناءة» هذه، اقتصرت على أن يشارك المجلس الفلسطيني المقترح الادارة الاسرائيلية مهمة الاشراف على الأراضي الأميرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء الأراضي التي تقوم عليها معسكرات الجيش الاسرائيلي أو المستوطنات. وقد نفى وزير الخارجية الاسرائيلي أن تكون اسرائيل قد تقدمت بأية اقتراحات جديدة في محادثات الحكم الذاتي، تشير إلى تراجعها عن مواقفها السابقة. وذكر أن حكومته «ليست غير موافقة فيما يتعلق بعمليات الاستيطان، على منح حق الفيتو لأي جهة غريبة مهما كان نوعها فقط، وإنما لن توافق ابداً على اقامة جهاز مشترك للاستشارة حول هذا الموضوع» (مقابلة مع وزير الخارجية شمير، «معاريف»، ١٧/١٠/١٩٨٠).

والسؤال المطروح الآن، ما هو مستقبل محادثات الحكم الذاتي في عهد الرئيس ريغان؟ يبدو أن الاجابة على هذا السؤال تتعلق إلى حدٍّ بعيد بسياسة الحكم الجديد في اميركا تجاه مشروع الحكم الذاتي ونظرته إليه. وهو الأمر الذي ما زال غير معروف حتى الآن. وتفيد المصادر الاسرائيلية أن ادارة ريغان ستعيد تقييم الوضع وربما تستبعد اتفاق كمب ديفيد، بشأن الحكم الذاتي لحل المشكلة الفلسطينية، مفضلة عودة الأردن إلى المفاوضات من خلال طرح فكرة الحل الاقليمي الوسط («ر.إ.إ.» ، العدد ٢١٩٣، ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، ص٦ - ٧). وتعتمد المصادر الاسرائيلية، في توقعها هذا، على تصريحات ريغان والمقربين منه، خصوصاً كيسنجر الذي ربما أصبح أحد مستشاريه لشؤون السياسة الخارجية. «فكيسنجر لا يعتقد أن مشروع الحكم الذاتي سيتحقق أو يرى النور لأن حكومة بيغن رفضت التوقيع على اتفاق يتضمن تنازلاً عن اراضٍ في الضفة الغربية. ويعتقد كيسنجر أيضاً أن الحكم الذاتي إذا ما طبق سيؤدي حتما إلى اقامة دولة فلسطينية» (المصدر نفسه). والمعلوم أن الحكومة الاسرائيلية الحالية ترفض فكرة الحل الاقليمي من أساسه، لذلك يحتمل أن يكون ترحيبها بانتخاب ريغان سابقاً لأوانه من هذه الناحية على الأقل.

وفيما يتعلق بالموقف المصري، يبدو أن السادات لم يعد يأمل شيئاً من الحكومة الاسرائيلية الحالية، فيما يتعلق بإحراز أي تقدم في محادثات الحكم الذاتي. والسبيل الوحيد أمامه الآن، كما يبدو، خصوصاً بعد فشل كارتر في الانتخابات، هو المراهنة على الحكومة المقبلة في اسرائيل، التي تشير جميع استطلاعات الرأي العام إلى أنها ستكون من العمال. وعلى هذا الأساس، جاءت زيارة الرئيس الاسرائيلي اسحاق نافون إلى مصر في ٢٦/١٠/١٩٨٠، والتي دامت خمسة أيام استقبل خلالها استقبالاً «لم يلق مثيلاً له أي رئيس أو زعيم اسرائيلي في أي بلد في العالم» (يدئيل ماركوس، («هآرتس»)، ٢٩/١٠/١٩٨٠). وقد أثار هذا الاستقبال تساؤلات كثيرة لدى الاسرائيليين حول دوافعه، في الوقت الذي وصلت فيه محادثات الحكم الذاتي إلى طريق مسدود، ورغم أن السادات يدرك أن الرئيس الاسرائيلي لا يملك سلطة فعلية في اسرائيل. وقد استنتج أحد المعلقين أن السادات يراهن على تأثير الرئيس الاسرائيلي على ابناء الطوائف الشرقية في اسرائيل الذين يشكلون نحو ٦٠٪ من السكان، ثم على احتمال توليه [أي نافون] رئاسة الحكومة في المستقبل (المصدر نفسه). كذلك، يهدف السادات - برأي المعلق - من وراء هذا الاستقبال الكبير «إلى إزالة الشك لدى الرأي العام الاسرائيلي [حول

نواياه]، ويمهد الطريق أمام الحكومة المقبلة كي تظهر مرونة أكبر. انه يرغب في أن يفهم الاسرائيليين أنه سلّم بوجود اسرائيل، أما الخلاف الحاصل فهو مع حكومة بيغن ذات الميول الحربية، والنقد الذي يوجهه إنما يقصد به هذه الحكومة فقط» (**المصدر نفسه**).

لقد حرص السادات على اجراء محادثات سياسية مع الرئيس نافون، حول العلاقات بين اسرائيل ومصر، رغم محدودية سلطته كما ذكرنا. وقد أسفرت هذه المحادثات عن نتائج فيما يتعلق بتطبيع العلاقات بين الطرفين، أهمها فتح الطريق البري على الحدود بينهما قرب العريش، أمام حركة السير ونقل البضائع، والسماح لشركة الطيران الاسرائيلية ال - عال بالقيام بأربع رحلات اسبوعية إلى مصر بدلاً من ثلاث، ثم انشاء معارض ثقافية وصناعية وزراعية متبادلة بين البلدين («**هارتس**»، ٣٠/١٠/١٩٨٠)

وبعد زيارة نافون، قام وفد من حرب العمل الاسرائيلي يضم كلاً من شمعون بيريس وأبا ايبن وحاييم بار - ليف بزيارة إلى القاهرة في ٦/١١/١٩٨٠، اجتمعوا خلالها إلى الرئيس المصري ومساعديه. وقد أعلن بيريس، لدى مغادرته اسرائيل إلى القاهرة، أن هدف الزيارة هو تبادل الآراء، والوقوف عن كثب على المواقف المصرية من التطورات في الخليج، وتوثيق العلاقات بين الحزب الوطني الديمقراطي المصري وحزب العمل الاسرائيلي وأوضح أيضاً أنه ورفيقيه يحملون معهم إلى مصر الحل الاردني للقضية الفلسطينية، الذي بات سهلاً الآن في نظره، بفضل انشقاق العالم العربي، وخصوصاً الخلاف القائم بين الأردن وكل من سوريا وم.ت.ف.، بعد وقوف الأردن إلى جانب العراق في الحرب الدائرة في الخليج («و.إ.إ.»، العدد ٢١٩٢، ٦ و٧/١١/١٩٨٠، ص٩).

وبعد الاجتماع الذي عقده اعضاء الوفد مع الرئيس المصري في القاهرة، أعلن هذا الأخير أن بعض القضايا جرى الاتفاق في الرأي حوله، والبعض الآخر لم يتفق بشأنه، حيث بقي الحوار حوله مفتوحا. وإثر انتهاء الاجتماع، صدر بيان مشترك من أهم ما ورد فيه «أن الطرفين متفقان على أنه من المرغوب فيه انضمام مندوبين اردنيين وفلسطينيين إلى مسار السلام في مرحلة ملائمة لضمان سلامته» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٩٣، ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، ص١٢) أما بيريس فقد أعلن من جهته، بعد عودته من القاهرة، أن حزبه متمسك بالخيار الأردني، وان الخلاف في الرأي بينه وبين السادات اقتصر على موضوع القدس وأضاف أنه يوافق على رأي اسرائيل غليلي، الذي كان قد صرح قبل فترة وجيزة، بأن حزب العمل لن يتدخل في طابع الحكم في دولة اردنية - فلسطينية قد تقوم، حتى لو ترأسها ياسر عرفات (**المصدر نفسه**)

لقد جاءت زيارة وفد حزب العمل الاسرائيلي إلى مصر، قبل انعقاد مؤتمر الاشتراكية الدولية في مدريد الذي افتتح في ١٣/١١/١٩٨٠، وشارك فيه الوفد المصري بصفة مراقب للمرة الاولى. وقد نشط الوفد الاسرائيلي إلى المؤتمر، من أجل اقناع الأعضاء بتوقيع وثيقة تدعو إلى حل القضية الفلسطينية عن طريق الاردن، من خلال استبعاد أي دور ل - م. ت.ف.. وعشية افتتاح المؤتمر، عقد رئيس الاشتراكية الدولية فيلي برانت والمستشار النمساوي برونو كرايسكي وبطرس غالي رئيس الوفد المصري وشمعون بيريس وشلومو هيلل من اسرائيل، جلسة مشتركة اقترح خلالها، بيريس التوجه إلى الاردن والفلسطينيين ودعوتهما للمشاركة في المفاوضات مع اسرائيل (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٩٦، ١٢ و١٣/١١/١٩٨٠، ص٥) وقد أيد غالي هذا الاقتراح، كذلك لم يعارضه كرايسكي، وأسفر ذلك عن صدور وثيقة تحمل توقيع كل من برانت وكرايسكي وغالي وبيريس وتدعو إلى اعتماد الخيار الاردني لحل المشكلة الفلسطينية. واعتبر بيريس هذه الوثيقة بمثابة مكسب «وتحوّل باتجاه اسهل، لأن اللغة السائدة هنا هي لغة كمب ديفيد، وقد تطلّب الأمر اجراء نقاش حول ميثاق م.ت.ف. ولا يوجد في الوثيقة أي ذكر لتقرير المصير أو لـ م.ت.ف.، بل ورد بها التوجه إلى الاردن» (**المصدر نفسه** ، العدد ٢١٩٧، ١٣ و١٤/١١/١٩٨٠، ص٩).

حرب الخليج تشل قدرة الجبهة الشرقية

ما زالت ردود الفعل الاسرائيلية، حول الحرب

الدائرة في الخليج، تتواصل. وقد قيل وكتب الكثير، في اسرائيل حول انعكاسات هذه الحرب على الصراع العربي - الاسرائيلي، وعلى أوضاع اسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فمن الناحية السياسية، خف الضغط الدولي على اسرائيل من أجل تغيير سياستها أو تليينها خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وحسب قول وزير الخارجية الاسرائيلي سابقاً، أبا ايبن، فإن الصحافة في اوروبا واميركا لم تعد تذكر اسرائيل أو تتهمها في حديثها حول الشرق الأوسط، بعد اندلاع الحرب في الخليج. ويضيف ايبن قوله إن هذه الحرب أدت إلى زوال «الوهم» القائل إن النزاع العربي - الاسرائيلي هو أساس أزمة الشرق الأوسط، واثبتت أن الخطر القائم في هذه المنطقة ناجم عن قرب المصالح الغربية الحيوية والحساسة إلى مراكز قوة معادية للغرب. ويدعو ايبن إلى استغلال الوضع الجديد بعد اندلاع هذه الحرب، من أجل البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية «يليق بحجمها»، على حد تعبيره. (ابا ايبن، **«معاريف»**، ٢٤/١٠/١٩٨٠). ويلاحظ أن رأي ايبن هذا، يلاقي تأييداً من قبل معظم الكتاب الاسرائيليين، الذين سرَّهم «تحجيم القضية الفلسطينية» في المنظار الدولي، بسبب هذه الحرب؛ الأمر الذي يعتبر في نظرهم، مكسباً اساسياً لاسرائيل. وحسب قول أحدهم ف «الدرس الذي يجب أن تستخلصه اوروبا الغربية من هذه الحرب، هو أن كل من يحاول الضغط على اسرائيل، ويعمل على الزامها بالموافقة على انشاء دولة فلسطينية بقيادة م.ت.ف.، فإنه بعمله هذا، لا يوفر حلاً لمشكلة الطاقة، وذلك بعد أن اتضح الآن، أن مفتاح تدفق الذهب الأسود إلى اوروبا ليس موضوعاً في نابلس أو القدس، بل في تأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز» (يشعياهو بن بدرات، **«يديعوت احرونوت»**، ١/١٠/١٩٨٠).

ونتيجة لهذه الحرب، ازداد استخفاف اسرائيل بالأمم المتحدة، وبقدرتها على وقف المعارك أو على ايجاد حلول للمشاكل الدولية فحسب ادعاء أبا ايبن، تحولت الامم المتحدة من أداة لحل الصراع إلى حلبة لادارته (**«معاريف»**، ٢٤/١٠/١٩٨٠). ويبدو أن عدم قدرة الأمم المتحدة على توفير أو فرض حل للنزاع العراقي - الايراني، سيزيد من رفض اسرائيل المتواصل للقرارات الدولية خصوصاً تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية؛ إذ طالما أن هنالك دولاً ترفض تنفيذ القرارات الدولية، فلماذا تبدو اسرائيل شاذة في هذا المجال

كذلك بدأت اسرائيل تستخف بنظرية التضامن الاسلامي وقدرته على الوقوف في وجهها. وحسب قول أبا ايبن فإن حرب الخليج اثبتت أن هذا التضامن ليس سوى اسطورة، إذ أن «الحديث البلاغي على حدة، والمصالح الذاتية على حدة؛ والهوة بينهما واسعة جداً» ويقتبس ايبن قول أحد المستشرقين المدعو كنتويل سميث، الذي ذكر قبل عشرين سنة «أن وحدة العالم الاسلامي هي وحدة عاطفية. وقد واجهت الجهود الرامية إلى تجسيدها بشكل عملي في المجالات السياسية وغيرها من المجالات الاخرى، عقبات ناجمة عن الواقع الانقسامي في الزمن الحديث، كما في الأجيال الغابرة» (**المصدر نفسه**) وقد كانت اسرائيل تخشى بعد انتصار الثورة الايرانية من قيام جبهة اسلامية واحدة موجهة ضدها تضم في الأساس العراق وايران، إلا أن حرب الخليج اثبتت «أن الرغبة المشتركة لدى كل من الخميني وصدام حسين بالقضاء على اسرائيل لم تكن قوية بما فيه الكفاية، من أجل منع سفك الدماء بين بلديهما» (يشعياهو بن بدرات، **«يديعوت احرونوت»**، ١/١٠/١٩٨٠)

ومن الناحية العسكرية، تتحدث المصادر الاسرائيلية عن الفائدة الكبرى التي عادت على اسرائيل من وراء حرب الخليج، والتي تمثلت باستبعاد العراق، حالياً من الجبهة الشرقية، وبالتالي ازدياد ضعف هذه الجبهة، وضعف احتمال مواجهتها لاسرائيل. وقد تحدث حول هذه المسألة المعلق العسكري المعروف في اسرائيل زئيف شيف، بقوله إن هذه الحرب أدت إلى تغيير المفهوم القائم في الجيش الاسرائيلي حول الجبهة الشرقية والأخطار المتوقعة منها على اسرائيل في السنين المقبلة. وبحسب هذا المفهوم، فإن الجبهة الشرقية تعاظمت جداً حتى باتت تشكل خطراً على اسرائيل، رغم اتفاق السلام مع مصر. فهي تستطيع الانتظام بسرعة، رغم عدم وجود قيادة مشتركة، والعمل ضد اسرائيل حتى دون مساعدة

مصر. وكانت النتيجة التي توصلت إليها القيادة الاسرائيلية، انطلاقاً من هذا المفهوم، هو أنه يجب عدم تقليص الجيش النظامي في اسرائيل رغم اتفاق السلام. إلا أن حرب الخليج أدت إلى تغيير هذا المفهوم، حسب قول شيف. «فالعراق، الطرف الرئيسي في هذه الجبهة، الذي اعتبر دائماً صاحب القوة الاستراتيجية الأساسية، التي بدونها لا تتجرأ سوريا أو الاردن على التورط في حرب ضد اسرائيل، تورط في حرب ستشغله وقتاً طويلاً بعيداً عن حدود اسرائيل... وسيضطر للاحتفاظ بقوات كبيرة في الخليج للحفاظ على مكاسبه العسكرية أو خوفاً من انتقام ايراني أو من عمليات خاطفة. أي أن الاهتمام العراقي سينصب في المستقبل على جبهة الخليج وليس على الجبهة مع اسرائيل» (زئيف شيف («هآرتس»)، ١٩/١٠/١٩٨٠). ويخلص شيف إلى نتيجة عملية من هذا الوضع مفادها أن اسرائيل كسبت فترة زمنية على الجبهة الشرقية، ربما تستمر حتى منتصف سنة ١٩٨٢، وعندما ينتهي الانسحاب الاسرائيلي من سيناء أو حتى بعد ذلك، وإن هذا الأمر يتعلق بمدى كبير بقدرة الجيش العراقي على استعادة قوته، وبمستقبل المفاوضات بين مصر واسرائيل. وهذه النتيجة، حسب قوله، تلزم بتقليص ميزانية الدفاع الاسرائيلية، في ضوء الوضع الاقتصادي الصعب الذي تجتازه اسرائيل (**المصدر نفسه**).

غير أنه يوجد، في اسرائيل، رأي آخر مخالف يتسم بالتشاؤم من نتائج حرب الخليج وانعكاساتها على اسرائيل وحسب ما يقوله اصحاب هذا الرأي وعلى رأسهم قائد سلاح الجو الاسرائيلي العميد دافيد عفري، فإنه مهما تكن نتائج الحرب، يتوقع أن يزداد سباق التسلح بين دول المنطقة، وليس لدى الدول المشاركة في الحرب فقط، إذ أن جميع الحروب السابقة التي وقعت بين اسرائيل والعرب قد أدت إلى مثل هذا الأمر. وحسب قول عفري فإنه «ليس من المستبعد أن تظهر، بعد انتهاء الحرب اسلحة حديثة غير معروفة في المنطقة حتى الآن وهذا التطور ليس في صالح اسرائيل، خصوصاً وإن هنالك خطراً دائماً من أن السلاح الذي يتم الحصول عليه من أجل مواجهة عدو آخر، يمكن أن يوجه ضد اسرائيل في نهاية الأمر» (مقابلة مع قائد سلاح الجو الاسرائيلي دافيد عفري، «دافار»، ٣/١٠/١٩٨٠). وإن حدث شيء من هذا القبيل فإن الحديث حول تقليص ميزانية الدفاع في اسرائيل يصبح حديثاً لا جدوى منه.

أضف إلى ذلك أن بعض الخبراء الاسرائيليين يتخوفون من اشتداد أزمة الطاقة في حال استمرار حرب الخليج. فقد حذر مدير عام وزارة المالية سابقاً ابراهام اغمون، في ندوة عقدت في الجامعة العبرية في القدس حول حرب الخليج، من احتمال حدوث أزمة طاقة ومن ارتفاع الأسعار في سوق النفط بسببها. «فحتى الآن حدث كبح معَّين [في السوق]، إذ أن معظم الدول الغربية جهزت لنفسها احتياطاً يكفيها لمئة يوم وأكثر... إلا أن الشتاء القريب يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار». وحسب قوله فإن اسرائيل ستكون من أكبر المتضررين من هذا الوضع، خصوصاً وإنها تعتمد اعتماداً كلياً على النفط من أجل انتاج الطاقة لديها («**معاريف**»، ٢٤/١٠/١٩٨٠). وربما جاء اتفاق النفط مع الولايات المتحدة، المذكور سابقاً، في مكانه الصحيح بالنسبة لاسرائيل، استعداداً منها لتلافي أخطار حرب الخليج النفطية.

ح. ش.

سياسة إدارة ريغان
بين «محدداتها» و«مقاوماتها»

إذن، فقد دخل البيت الأبيض، حسب تعبير مجلة «تايمز» الأميركية، «أول رئيس محافظ وصل الى البيت الأبيض منذ أكثر من خمسين عاماً». وهذا التعبير يكتسب دلالته الكاملة، اذا وضعناه في سياقه الأصلي. فقد كان أول سؤال وُجِّه الى رونالد ريغان، في أول حديث صحفي معه، فور فوزه في انتخابات الرئاسة هو التالي.

«أنت أول رئيس محافظ وصل الى البيت الأبيض منذ أكثر من خمسين عاما. هل تعتقد أن ذلك يمثل تغييرا أساسيا في سياسة البلاد؟» وأجاب ريغان، بوضوح قاطع. «أعتقد ذلك أعتقد أيضا أنه تغير ارتكز على اكتشاف ان العقاقير التي كانت مستعملة تحت اسم الليبرالية لم تقم بواجبها» (تايم، ١٧/١١/١٩٨٠).

هذه هي، في زعم التعبيرات، النتيجة التي أسفرت عنها انتخابات الرئاسة الأميركية، التي جرت يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. ولهذا، فان السؤال المحوِّم فوق كل الرؤوس في العالم هو عن التحول الذي ينتظر أن يطرأ على السياسة الخارجية الأميركية، مع تولي «المحافظ» رونالد ريغان، رئاسة الولايات المتحدة. بل إن عنوان «التّحول المنتظر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة»، يكاد يتكرر في كل صحف الغرب والشرق، منذ أن أُعلنت نتيجة الانتخابات. والسؤال، على قصره، يحمل في طياته سمات الشك والقلق، حول عديد من الاستراتيجيات الدولية، ومبادىء العلاقات بين الكتل العالمية، ومناطق العالم المختلفة، وفي مقدمتها الانفراج الدولي.

فقد سبقت ريغان، الى البيت الأبيض، سمعته كمحافظ من أنصار سياسة القوة والتفوق للولايات المتحدة، وسبقته، أكثر من هذا، تصريحاته ووعوده الانتخابية، التي اكتسبت طابع التشديد على مفاهيم، عن التفوق الأميركي، ودور الولايات المتحدة الخاص. وكان الاعتقاد قد ساد بأنها انقضت، وانقضى عهدها، منذ خروج الولايات المتحدة من فيتنام.

وبطبيعة الحال، فانه وسط هذا الاهتمام الجارف، بالتغييرات المتوقع حدوثها في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، يحتل الاهتمام بـ «أزمة الشرق الأوسط»، وما ستؤول اليه السياسة الأميركية ازاءها، مكانة خاصة، ليس فقط في عواصم الشرق الأوسط وحده، انما أيضا في الولايات المتحدة نفسها، وفي أوروبا الغربية وفي الاتحاد السوفياتي. كذلك في عدد كبير من بلدان العالم الثالث.

وبالنسبة للشرق الأوسط، بالذات، فلقد سبقت كل مؤشرات سياسة ريغان إزاء المنطقة، تصريحاته النزقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، التي قال فيها انها تنظيم ارهابي ولا تمثل

الفلسطينيين' وهي التصريحات نفسها، التي عادت الى الظهور فيها، الاشارة الى الفلسطينيين بوصفهم «لاجئين».

لكن أغلب التعقيبات الأميركية، والعربية عموما، على هذه المؤشرات لسياسة ريغان الشرق أوسطية، وميلها الواضح نحو التأييد غير المشروط لاسرائيل، تحرص على القول إن ريغان، المرشح للرئاسة شيء وريغان الرئيس شيء آخر. وحسب تعبير فريسك، وهو مراسل لصحيفة «التايمز» البريطانية في الشرق الأوسط (**التايمز**، ١٠/١١/١٩٨٠)، فان «العامل المهم في المستقبل لن يكون عدم تعاطف الرجل [ريغان] أو تعاطفه مع دول الشرق الأوسط، انما هو قدرته على ادراك وقائع المسائل الموضوعة في الميزان أكثر من ادراكه للفرص التي تتيحها». ويعتقد المراسل نفسه أن «سذاجة ريغان الظاهرة قد تصبح في هذا السياق ميزة ايجابية. فانه قد يصل إلى النظر الى المسألة الفلسطينية من الزاوية نفسها التي ينظرون هم أنفسهم اليها منها، زاوية «العدالة الطبيعية»، بدلا من النظر اليها بعين الاعتدال الأكاديمي التي كان ينظر بها أحد صناع السياسة في حكومة كارتر. إنّ [ريغان] لن يكسر صداقته مع اسرائيل، ولكن ربما يكون على اسرائيل أن تقدم تفسيرات أكثر في المستقبل .. وسيمضي بعض الوقت قبل أن يحاول أي شخص أن يُقنع مستر ريغان بأن يغير موقفه نحو منظمة التحرير الفلسطينية. فإن كامب ديفيد يمنع أي تغييرات من هذا القبيل في الوقت الحاضر. وإذا كانت المعاهدة المصرية - الاسرائيلية تبدو هشة أكثر وأكثر، فان السبيل مفتوح للرئيس الجديد للبحث عن صيغة جديدة للسلام تشمل سوريا والأردن وربما يكون على اسرائيل أن تتذكر أنها لم تعد تتعامل مع قناعات مستر كارتر الرقيقة أو رقة مستر سيروس فانس ».

تمنيات أوروبية غربية

ولا تنفصل مشكلة الشرق الأوسط، في السياسة الأميركية، أيا كان اتجاه رئيس البيت الأبيض، «ليبراليا» أو «محافظا»، عن علاقات الولايات المتحدة بحلفائها في أوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا، ولا عن علاقاتها بأعدائها في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وباقي دول المنظومة الاشتراكية.

ان «الوفاق» - على حد تعبير صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية - «على المحك» .. «فهناك ادارة جديدة على وشك استلام زمام الأمور في الولايات المتحدة. وليس هناك من يعرف على وجه التحديد ما يمكن أن تُقدم عليه هذه الادارة [كذلك] استخدام رونالد ريغان - ابان حملته الانتخابية - عدداً من العبارات المتشددة للغاية. ولكن هذه العبارات لم تترجم بعد الى سياسات فعلية أو حتى الى مؤشرات على هذه السياسة. والى أن يحدث ذلك فانه يتعين على روسيا وأوروبا معا الانتظار ترقبا لما ستأتي به الأحداث ان الوفاق مريض ولكن لا مناص من استمرار النقاش» (**فاينانشال تايمز**، ١٤/١١/١٩٨٠).

وحينما يتحدث الأوروبيون عن «الانتظار» فانهم لا يعنون، فقط، انتظار مسائل العلاقات المباشرة بينهم وبين الولايات المتحدة بل انهم يعنون المشكلات الدولية المعلقة، وفي مقدمتها الشرق الأوسط. وهذا بالتحديد ما قاله وزير الخارجية البريطاني لورد كارنغتون ، في حديث أجرته معه صحيفة **انترناشيونال هيرالد تريبيون** ١٤/١١/١٩٨٠، حيث قال ان الحكومة البريطانية تعتقد أن الدول التسع (دول السوق الأوروبية المشتركة) يجب أن تؤجل أية مبادرة بشأن تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وأضاف ان انتخاب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة، وانقسام العالم العربي إثر الحرب الايرانية - العراقية، أضعف الفرص المتاحة لايجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية ويتعين، إذن، على الدول التسع أن تعدل من أولويّاتها، وتهتم الآن، بالتأثير على الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالأسلوب الذي ينبغي اتباعه في الشرق الأوسط.

ويلاحظ في تصريحات لورد كارنغتون أن بريطانيا، التي تقودها حكومة محافظة ورئيسة حكومة محافظة أيضا، أظهرت أقصى قدر من اليمينيّة والمحافظة، أي تجمعها بريغان، وجهات نظر مشتركة كثيرة. ان بريطانيا هذه، تتوقع مع ذلك، «أن تكون هناك بعض الصعوبات، بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين

ان الأميركيين يأخذون على أوروبا [الغربية] عدم مساندتها لهم».

وربما يكون المقصود هنا الدور الذي تنتظره الولايات المتحدة من حلفائها الأوروبيين في المساهمة في خطط ونفقات الدفاع الغربية. ولكن هذا يشمل، أيضا، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ازاء مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية، ومشكلة تأمين استمرار تدفق النفط الى العالم الصناعي الغربي وهذا يعني، بدوره، أنه سواء كانت ادارة ريغان المقبلة ستسير في طريق استراتيجية كامب ديفيد أو ستتخلى عنها - وأيا كان الاتجاه الذي ستسير فيه إذا تم هذا التخلي - فانها ستنتظر من حكومات أوروبا الغربية (وطبعا اليابان واوستراليا وكندا)، ان تكون أكثر امتثالا لقيادة السياسة الأميركية لها في شأن هذه المشكلة، التي لا يمكن فصلها عن احتياجات أوروبا الغربية الى العرب كمنابع للنفط واسواق للسلع الأوروبية

فاذا تساءلنا، عند هذا الحد، عن مدى قدرة أوروبا الغربية على الامتثال لنهج السياسة الأميركية الجديدة، فاننا نجد أنفسنا، مرة أخرى، أمام صعوبة التعرف على موقف أوروبي غربي متجانس، خاصة في ضوء حرص أوروبا الغربية المتناقض على التمتع بـ «المظلة النووية» الأميركية، وعلى انتهاج سياسة انفراج مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. ثم في ضوء مخاوف أوروبا الغربية المستمرة من التعرض لعقوبات عربية نفطية أو أكثر، إذا ما وجد العرب تطابقا سياسيا بين مواقفها ومواقف ادارة ريغان المقبلة. وكل ما هو منتظر منها من تحيز لاسرائيل. ومن هنا، يحرص الأوروبيون على ترديد المعنى القائل إن «خطب ريغان الانتخابية لن تكون، بالضرورة، هي سياسته الفعلية في الشرق الأوسط» وكأنهم يرددون بذلك أمنية لهم، بألا يأتي ريغان، في الحقيقة، كما كان في الانتخابات، أو على الأقل، أن لا يأتي بمثل ما ظهر به حتى الآن من تطرف

أعباء حلف الأطلسي

ويعكف حلفاء الولايات المتحدة، في اطار حلف الأطلسي، على محاولة تحديد الآثار التي يمكن أن يعنيها فوز ريغان برئاسة أميركا على مستقبل الحلف، والأهم من هذا، على العلاقات بين طرفي الأطلسي الطرف الأميركي والطرف الأوروبي وتفيد ردود الفعل الدولية، لدى عدد من كبار الاستراتيجيين الأطلسيين، بأن فوز ريغان سيجبر الحلف على مواجهة حقائق انحرافه بعيدا عن الالتزامات التي قطعها الحلف على نفسه، منذ ١٨ شهرا، بزيادة قوة نيرانه العسكرية واستعداده القتالي. بل ان بعض مسؤولي حلف الأطلسي الأوروبيين، يسلمون بأن «انشقاقا» ما مع واشنطن يبدو حتميا بسبب ازدياد عدد بلدان الأطلسي الأوروبية التي تقول انها لا تستطيع تنفيذ قرار الحلف بزيادة انفاقها على الأسلحة بنسبة ثلاثة بالمائة سنويا حتى العام ١٩٨٥. ولهذا يتوقع هؤلاء الحلفاء أن يأتي الضغط من جانب ادارة ريغان عليهم بضرورة زيادة ميزانياتهم العسكرية. وأن يتحملوا نصيبا أكبر من النفقات العسكرية (خاصة الطلب من ألمانيا الغربية بأن تدفع نصيبا أكبر في نفقات الابقاء على القوات الأميركية المرابطة في أراضيها)

ولأن ألمانيا الغربية ألحت، بالفعل، إلى أنها لا تستطيع أن تتحمل عبء نصيبها الحالي في أسلحة الحلف، ونصيبها في خطط السوق الأوروبية المشتركة الاقتصادية، فان «المسرح ربما يكون معدا لمواجهة بين مستر ريغان والمستشار [الألماني الغربي] هيلموت شميث حينما يلتقيان» (**الغارديان**، ٨/ ١١/ ١٩٨٠)

وثمة توقعات مغايرة، من جانب الدوائر الأوروبية الغربية، مفادها أن حكومات دول السوق الاوروبية المشتركة تخشى من أن تتجه ادارة ريغان نحو سياسة انعزالية، الأمر الذي يعرض أوروبا الغربية لأزمات حادة ومن المنتظر أن يكون شميث، أول زعيم أوروبي غربي يلتقي بالرئيس الأميركي الجديد.

ولم تخف الدوائر الأوروبية الغربية رأيها في اقتراحات ريغان، المتعلقة بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت - ٢)، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والرامية الى اعادة فتح باب المفاوضات، من جديد تماما، حول هذه المعاهدة. فالأوروبيون يعتقدون أن هذه

الخطوة ستدفع العلاقات، بين دول حلف الأطلسي ودول حلف وارسو، الى الانحدار. ووصف دبلوماسيون أوروبيون غربيون هذه الاقتراحات بأنها «خطوات متسرعة وفتوحات غير متبصرة في السياسة الخارجية قد تكون أشد خطرا من تراجع نحو حضن أميركا» (أي أكثر خطرا مما لو اختارت الولايات المتحدة سياسة العزلة).

اسرائيل وجنوب أفريقيا

لكن أوروبا الغربية ليست الحليف الوحيد للولايات المتحدة، وإن تكن الحليف الأهم من حيث القوة العسكرية والاقتصادية، ومن حيث الموقع الاستراتيجي. فثمة حليفان آخران لها لا يرتبطان بحلف رسمي معها، ويتخذان ازاء فوز ريغان بالرئاسة موقفا مختلفا تماما عن الموقف الأوروبي، هما اسرائيل وجنوب أفريقيا.

أما إسرائيل، فكان اغتباطها بفوز ريغان، أوضح ما يكون منذ اللحظة الأولى، وخاصة بين زعماء تحالف «الليكود» الحاكم برئاسة مناحيم بيغن وقد عبر عنهم نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري، في قوله «إذا أنجز مستر ريغان وعوده الانتخابية فان قوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ستقوى وستكون الولايات المتحدة أقل تسليما للضغوط العربية» (لمزيد من التفاصيل عن ردود الفعل الاسرائيلية، انظر في هذا العدد **اسرائيليات**).

أما في جنوب أفريقيا، فقد أعرب رئيس حكومتها العنصرية بوتا، عن أمله في أن فوز ريغان سيبدأ حقبة جديدة من المداولات بين بريتوريا وواشنطن وتقول صحيفة **الغارديان** البريطانية (٦/١١/١٩٨٠)، انه ليس من شك في أن فوز ريغان، قوبل بترحيب شديد، لدى الدوائر الرسمية في جنوب أفريقيا، وصعد من آمال تحقيق تسوية مرضية للنزاع الخاص باقليم ناميبيا بينما حذر الزعيم الأسود، د انتاتو موتلانا، في سويتو، العنصريين البيض من الافراط في البهجة «فان مستر ريغان قد ينجح في الرئاسة فلا يقدم لحكام جنوب أفريقيا راحة ولا تأييدا».

وهكذا نجد أن مثل هذا الاحتمال يُثار حتى من جانب دوائر ليست بطبيعتها «موالية» أو «مؤيدة» للولايات المتحدة.. احتمال ألّا يكون تطرف ريغان وتشدده أكثر من رطانة خطابية، وأنه لابد أن ينتظر العرب ما قد يكون في جعبة ادارة ريغان من «مفاجآت». ومع ذلك، فان مراسلا صحفيا بريطانيا آخر، يقيم في المنطقة منذ سنوات طويلة، — ويردد المقولة ذاتها عن الاختلاف بين حديث الخطب الانتخابية وحديث الواقع الرئاسي — يحذر من أن العرب لم يسبق أن سمعوا خطبا انتخابية، بمثل هذا القدر من التطرف (ضدهم) كالتي سمعوها من ريغان مؤخرا (ديفيد هيرست، **الغارديان**، ٦/١١/١٩٨٠). أكثر من هذا، ينبه هيرست الى أن «العرب الموالين للولايات المتحدة لديهم - أكثر من غيرهم - ما يقلقون بشأنه [نتيجة لفوز ريغان] بينما أولئك الذين يوصفون الآن، بأنهم معادون للأميركيين قد يكون لديهم بعض العزاء».

وإذا كنا بصدد قياس ردود الفعل، فانها تبدو بدورها، بعد انتهاء الانتخابات، أقل تشددا مما كانت عليه قبل الانتخابات ولعل أوضح مثل على ذلك هو رد فعل الصين ازاء انتخاب ريغان فقد كانت بكين قد حذرت بشدة من مغبة ما قد يسفر عنه فوز ريغان. اذا ما أدى ذلك الى تحول نحو سياسة اميركية، تقوم على الاعتراف بوجود «دولتين صينيتين» (الصين الشعبية وتايوان) وكادت تعقيباتها توحي باحتمال لجوء الصين الى قطع العلاقات، التي نشأت أصلا حديثا، مع الولايات المتحدة، اذا ما عدلت سياستها تجاه تايوان إلا أن بكين، بعد فوز ريغان، أظهرت اعتدالا في رد فعلها، اذ أعلنت في بيان حكومي (٥/١١/١٩٨٠) «ان الحكومة الصينية تأمل وتتوقع أن تتمسك الادارة [الأميركية] الجديدة بالمبادىء التي سبق الاتفاق عليها، حتى يمكن للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين أن تستمر في احراز تقدم كبير وان تزداد قوة».

وقد بدا بوضوح، للمعلقين الغربيين، ان القادة الصينيين يبدون أكثر سعادة بتصريحات ريغان المعادية للاتحاد السوفياتي، مما كانوا عليه من تصريحات كارتر «المترددة». بل ان بكين وجدت جانبا آخر «مضيئا» في فوز ريغان، اذ تذكرت ان اقامة علاقات طبيعية بينها وبين واشنطن كانت

مسيرة بدأت في عهد رئيس جمهوري، مثل ريغان، هو ريتشارد نيكسون.

المحدِّدات والمقاومات الواقعية

ولا يكفي القول إن ردود الفعل، ازاء فوز ريغان، تتعدل وتعتدل بالشكل نفسه، الذي يتوقع به كثيرون أن تتعدل وتعتدل سياسة ريغان في الرئاسة، عما كانت عليه في الانتخابات. اذ من المؤكد أنه اذا كان ريغان ليس محكوما، مائة بالمائة، بما قاله في خطبه الانتخابية، فانه محكوم بها بنسبة أعلى من نسبة سلفه كارتر، أو أي سلف آخر طوال الخمسين عاما الماضية، التي شهدت في البيت الأبيض، رؤساء «ليبراليين». بكلمات أخرى، فان التغيير الذي يمثله مجيء ريغان هو تغيير مقصود ويعبر عن مجمل التغييرات في البنى السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة، وفي اتجاهات الرأي العام الأميركي، بشكل يمكن اعتباره التعبير عن «ما بعد مرحلة ما بعد فيتنام». أي التعبير عن تيار التخلص من عقدة فيتنام، وهو التيار الذي بدأت بوادر سيطرته على السياسة الأميركية لا بانتخاب ريغان، بل قبل ذلك في عدد من قرارات ادارة كارتر نفسه، ومنها على سبيل المثال، المحاولة (الفاشلة) للتدخل عسكريا في ايران، لاخراج الرهائن الأميركيين؛ تكوين قوة التدخل السريع، وتركيز قوة أميركية بحرية وجوية في الشرق الأوسط، خاصة في مصر ومنطقة الخليج؛ الامتناع عن رفع معاهدة «سالت — ٢» للحد من الأسلحة الاستراتيجية الى مجلس الشيوخ للتصديق عليها؛ توتير أجواء الانفراج الدولي» باظهار ردود فعل حادة ومبالغ فيها ازاء الدور السوفياتي في أفغانستان، و«الصعوبات» التي فرضت على الاتحاد السوفياتي كنتيجة له.

وهكذا، يمكننا القول، ان بدايات التحول في السياسة الخارجية الأميركية، التي ستنفذها ادارة رونالد ريغان، قد نفذتها قبله ادارة كارتر. وهي نفسها السياسة التي أشاعت جو الحرب الباردة، من جديد، في العلاقات الدولية. وهي أيضا، السياسة التي أظهرت رغبة الولايات المتحدة في لعب دور منفرد في عدد من الأزمات الدولية، وخاصة في الشرق الأوسط، أو على الأقل، ازاحة الاتحاد السوفياتي تماما عن تلك المناطق. وعلينا أن نتذكر، أيضا، أن قرار زيادة الميزانيات العسكرية وميزانيات التسلح، قد سبق صعود ريغان الى الرئاسة.

واذن، فان انتخاب ريغان هو نتيجة تغير حدث فعلا في الولايات المتحدة وسياستها — خاصة الخارجية — وليس السبب المنتظر لاحداث هذا التغير.

لهذا، فان السؤال الذي طرحته الصحافة الأميركية فور فوز ريغان ماذا سيفعل ريغان كرئيس؟ لا يستمد اجابته — قطعا — من خطب ريغان أو وعوده الانتخابية، لكنه الى جانب هذا، يستمدها من تاريخه وتاريخ مواقفه وأفكاره السياسية في الشؤون الداخلية والخارجية، كما يستمدها من التيارات الفاعلة في الحياة السياسية الأميركية، وهي التيارات التي نجحت في أن تملي على كارتر عددا من القرارات، التي لم تكن منتظرة من رئيس «ليبرالي»، والتي تناقضت تماما مع وعوده الانتخابية قبل أربع سنوات، ونجحت أيضا، بعد انتزاع هذه القرارات منه، في إزاحته عن الرئاسة والمجيء — بالمنطق نفسه — بريغان رئيسا للولايات المتحدة في هذا التوقيت بالذات، وسط هذه الأجواء المتشددة والمحمومة بالذات، الأجواء التي وصفتها مجلة **يو اس. نيوز**، الأميركية، بأنها «تحول شامل نحو اليمين».

هل يستطيع ريغان، مثلا، أن يغير اتجاهه بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة في السنوات الأربع القادمة من «السلام من خلال قوة أميركا العسكرية» الى «السلام من خلال التوازن العسكري مع الاتحاد السوفياتي»؟ قد يفرض الواقع الفعلي على ادارة ريغان حقيقة استحالة التفوق استراتيجيا على الاتحاد السوفياتي. ولكن هل سيؤدي هذا الى تخلي ريغان عن هذا المبدأ، أم أنه سيؤدي الى التثبت به فترة أطول انتظاراً، لفسحة زمنية أطول، لسباق التسلح الاستراتيجي؟

بالمثل، هل ينتظر من ريغان — تحت تأثير الواقعية السياسية التي يعلمه إياها المنصب وممارسة السلطة — أن يتحول من موقف اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية، الى موقف الاعتراف بها ممثلا للشعب الفلسطيني؟

لعل الاجابة الأقرب الى الاحتمال هي أن

ينتهي ريغان، -- إذا مُورست عليه كافة الضغوط المتصورة، واذا قُدمت له تنازلات جديدة غير تلك التي قدمت الى كارتر - الى موقف شبيه بموقف كارتر في نهاية رئاسته بل لماذا يتوقع أن يغير ريغان سياساته المعلنة في الانتخابات، وقد ضمن تركيبة مؤيدة له في الكونغرس، الذي اجتاحته أيضا، أمواج التيار اليميني نفسه التي جاءت بريغان الى البيت الأبيض؟ فالحزب الجمهوري يحتل في مجلس الشيوخ الأميركي الآن ٥٤ مقعدا (من مجموع ٩٩ معقدا) لأول مرة منذ سنة ١٩٥٤.

بالاضافة الى هذا، فان اختيار ريغان لأركان ادارته، هو عامل آخر في تحديد امكانية تغير ريغان الرئيس عن ريغان «المرشح» إزاء مشكلات كبرى، مثل الشرق الأوسط أو العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والترشيحات التي تطرح أسماء مثل هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأسبق، والمعروف جيدا في الشرق الأوسط والمعروفة جيداً ولاءاته العقيدية والسياسية) ومثل الجنرال الكسندر هيغ، أكثر العسكريين الأميركيين تطرفا، وجورج شولتز، الذي يلعب، منذ سنوات، أدوارا خفية، في الجانب الأكبر منها، في أمور الشرق الأوسط- وهنري جاكسون، الديمقراطي اليميني المتطرف، المستعد للخدمة في ادارة الجمهوري ريغان لفرط حماسه لشعاراته الخ هذه الترشيحات، بدورها، تشكل محددات - أي أكثر من مؤشرات - لسياسة الادارة الأميركية المقبلة

ان «التحول نحو الاتجاه المحافظ» - وهو الوصف الأكثر شيوعا للتطور المتمثل في انتخاب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة - لن يحكم وحده سياسات الادارة الأميركية. انما يمكن القول إن هذه السياسات ستتحدد، أيضا، بفعل «المقاومات» التي ستقابل أهداف ريغان. «المقاومات» الناتجة عن حدود قدرات أي دولة في العالم - بما في ذلك الدول الكبرى - على تحقيق أهدافها، خاصة في حالة التطرف كذلك «المقاومات» الخارجية، التي تتمثل في حالة الولايات المتحدة في مواقف وسياسات قوى أخرى عديدة، خاصة الاتحاد السوفياتي، القوّة العظمى الأخرى في العالم، وقوى التحرير المعادية للامبريالية في العالم، وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية. واذا كان بعض المعلقين السياسيين في الغرب، وخاصة- في الولايات المتحدة، يعزون هذا التحول الى الاتجاه المحافظ الى تطورات معاكسة وقعت في العالم خلال السنوات الماضية، ومنها ثورة ايران وأحداث أفغانستان، إلا أن أصحاب هذا الرأي أنفسهم يحذرون من الوعد بالكثير خاصة مما لا يمكن الوفاء به أو بمعظمه، إذ لابد أن يولد الاحباط وقد عبر عن هذا المعنى، بوضوح نادر، ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا (المحافظ) السابق، حيث علق على فوز ريغان بقوله ستكون كارثة لو أن مستر ريغان جعل الناس يعتقدون، فعلا، أن هناك سبلا بسيطة لمعالجة مشكلات الارهاب أو أسعار النفط أو الكثير غيرها في عالم معقد

لسنا إذن، بصدد حقيقة بسيطة مفادها أن الولايات المتحدة سيقودها، خلال السنوات الأربع القادمة، «أول رئيس محافظ منذ خمسين عاما». إنما نحن بصدد حقيقة أعقد وأخطر هي أن هذا الرئيس المحافظ، يدخل عالما معقدا بعقلية بسيطة ووعود بسيطة وقد تنجح «البساطة» في اجتذاب أصوات الناخبين. ولكنها لا تكفي لتنفيذ الوعود التي بذلت لهم

س.ك.

نص كلمة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر اليونسكو

(٢٣/ ٩ - ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٠)

السيد الرئيس،
السادة الأعضاء.

إنه لمن دواعي سرور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسروري شخصيا، أن يشارك شعبنا العربي الفلسطيني في أعمال هذه الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، التي تنعقد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية البلد المضياف الصديق، الذي أسهم رئيسه الراحل العظيم جوزيف بروز تيتو ورفاقه الذين تولّوا المسؤولية من بعده في صيانة مبادىء حركة عدم الانحياز وفي تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة باتجاه التمسك بميثاقها الدولي وقراراتها وشرعية حقوق الانسان الصادرة عنها.

ويشرفني من فوق هذا المنبر أن أكرر، باسم شعبنا الفلسطيني وثورته، أسمى آيات الاجلال والتقدير والاكبار للروح الطاهرة للقائد الكبير الراحل جوزيف بروز تيتو، الصديق الذي لا يُنسى لشعبنا ولجميع الشعوب المناضلة ضد الظلم والعدوان، والمناضلة من أجل العدل والسلام وأني واثق بان أفكار تيتو وتجاربه ستبقى مشعلاً هادياً لجميع الأجيال القادمة، في نضالاتها المشروعة من أجل القيم الخالدة للانسان في كل مكان.

ويسرني، يا سيدي، أن أهنئكم على ثقة المؤتمر بشخصكم الكريم، عندما انتخبكم رئيساً له وإني لواثق أن لحكمتكم وحكم درايتكم وما تتحلون به من صفات سياسية ما يكفل نجاح المؤتمر وخروجه بالقرارات المتوخاة منه

وهي مناسبة، كذلك، لتهنئة المدير العام الدكتور أحمد مختار أمبو، بمناسبة اعادة انتخابه الذي جاء بمثابة صدى لسيرته الطيِّبة وجهوده المشكورة في تسيير أمور هذه المنظمة الثقافية، التي تعتبر من أهم المؤسسات الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة، ذات الأثر الفعّال والدور الهام في بناء روح الحضارة والثقافة والتعليم. انكم، ومعكم زملاءكم من العاملين المتخصصين، قد حاولتم مخلصين، طوال السنوات الماضية، التصدي للمشاكل الانسانية في إطار الأهداف النبيلة لهذه المنظمة، في ظل ظروف معقدة ومتغيرة ومتسارعة، وفي ظل غموض لا يزال يلف العلاقة بين الثقافات والحضارات والأمم

السيد الرئيس،
السادة الكرام.

أود في هذه المناسبة أن أذكركم بالجهود والمساعي الخيِّرة التي تبذلها حاليا مجموعة عدم الانحياز، لحقن الدماء ووقف القتال الدائر الآن على الحدود الايرانية - العراقية ولقد تمكن مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز من عقد جلسة في الأمم المتحدة ضمت مندوبا العراق وايران،

واتفق فيها على تشكيل لجنة تقصي الحقائق وبذل المساعي الخيِّرة في هذا الموضوع الهام والخطير، والذي يؤثر على أمن وسلام منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وآسيا والعالم أجمع. ويهمنا أن أبلغكم بان هذا الموضوع، لأهميته، كان ولا زال على رأس جدول مباحثاتنا مع الأخوة والرفاق القادة اليوغسلاف، انطلاقاً من الجهود المشتركة التي نقوم بها من خلال عضويتنا في مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، مستلهمين الدور التاريخي والطليعي لهذه الحركة في صيانة استقلال الشعوب والحفاظ على أمن وسلام البشرية جمعاء. وبهذه المناسبة لابد لي أن أنوّه بالنداء الذي وجهه السيد المدير العام الدكتور أحمد مختار امبو، من موقعه وبحكم مسؤولياته، من أجل وقف ذلك القتال وحقن الدماء.

السيد الرئيس،
السادة الأعضاء.

لقد حقق العالم في نصف قرن من الزمن تقدما ماديا وعلميا وتكنولوجيا، ما كان من الممكن أن يتصوره أي خيال من قبل. وأصبح العالم يمتلك من الامكانيات ما يسمح له بتحقيق قفزة، بل قفزات ثقافية وعلمية، لما فيه خير البشرية كلها. ولكن الشروط اللازمة ليتحقق هذا الحلم تكمن في توجيه هذه الامكانيات الضخمة نحو تحقيق السلام بين الأمم، وهو سلام لا يقوم، ولا يمكن أن يقوم، إلاّ على أساس مبادىء الحرية والعدالة والمساواة، وكل ما يمكن أن يدفع بالشعوب الى التقدم والازدهار. وبعكس ذلك، يصبح سلاماً مفروضاً بالقوة العسكرية البحتة، لمن يملكها، على الشعوب المستضعفة التي لا تملكها.

إن العالم يملك الآن من الوسائط التكنولوجية ما يسمح له بمضاعفة الامكانيات المادية المعيشية عشرات المرات. كما يملك شبكة من الاتصالات العالمية لم يسبق لها مثيل، بحيث لم يعد ركن من أركان العالم معزولاً عن بقية أرجائه. وحيث أصبح في امكان الانسان البسيط أن يشاهد ما يحدث على بعد آلاف الأميال في نفس اللحظة. كما قفز العالم قفزة كيفية في مجال حفظ المعلومات (وهو المجال الذي اقتصر لآلاف من السنين على الرواة وقلّة من الكتب المكتوبة مع ما يتعرضان له من مخاطر الضياع والتلف والاندثار). أما الآن فان في الامكان، كما تعرفون، حفظ التراث ودقائق الحاضر ونقله ونشره وتوزيعه في جميع أنحاء العالم، بامكانيات تكنولوجية حديثة، هي، كما ذكرنا، قفزة كيفية بصون الثقافات والحضارات واغنائها، بل اعطاء نقلة نوعية في المجال الحضاري والتراث الانساني برمّته.

وكنا نود لو أن هذه الانجازات تسير باتجاه ان تصب لصالح البشرية جمعاء، لتقرُّب المجتمع الانساني نحو تحقيق أحلامه، حتى نتمكن من اقامة مجتمع عالمي تسوده الأخوة والمحبة والعدالة والسلام، ولكن ذلك لم يحدث للأسف.

فالعالم من حولنا، برغم وفرة هذه الامكانيات، يموج بالتوترات والصراعات والمشاكل والاضطرابات والحروب واساءة استخدام الامكانيات والتلوث والتفتت وعمليات الابادة التي لا تقتصر على جماعة من البشر، وانما تتعداها إلى أشكال حديثة من الابادة، هي ابادة الثقافات والحضارات والوجود المعنوي. أليس غريباً أن يمتلك عالمنا كل هذه الامكانيات الضخمة، وأن يعاني، في الوقت نفسه، من ازدياد أعداد اللاجئين والأميين والجائعين والمشردين والمرضى والمحرومين من فرص العمل وحتى من أبسط امكانات العيش الانساني؟

السيد الرئيس،
السادة الأعضاء.

منذ قيام الأمم المتحدة، استبشرت البشرية خيراً في أن يقوم هذا الجهاز الدولي بتحقيق التقارب والمساواة بين الأمم، وبتوحيد الجهود من أجل رخاء الانسانية وتقدمها. ومع قيام منظمتكم، التي نفخر بانتمائنا الى عضويتها، زاد تفاؤلنا بأن تمارس هذه المنظمة دور الفعل والاصالة في ترسيخ تراث الانسانية في الأخوة والعدالة والسلام. وبعد أن كانت معارك الاستقلال تدور في ظل شعارين أحدهما أو كليهما معاً، وهما الحرية والعدالة، أضافت السنوات الأخيرة لهذين الشعارين، تحديداً أكثر وضوحا. فالحرية المطلوبة ليست فقط حرية الوطن السياسية: والعدالة المطلوبة ليست فقط العدالة الاجتماعية داخل كل وطن، وانما الحرية تشمل، أيضا، ويجب أن

تشمل، حرية الثقافة، وحرية الفكر وحرية القلم. والعدالة يجب أن تشمل عدم التعدي على حضارات الشعوب، ووجوب المحافظة عليها وصونها، لأن الحضارة في مجملها ليست ملكا لشعب أو أمة أو جماعة، انما هي في مجملها ومجموعها تراث الانسان على هذا الكوكب وهي بالتالي ملك الانسانية.

ان مؤتمركم قد لاحظ، بلا شك، أن المشاكل لا تقتصر على الجوانب السياسية، وان المجاعات لا تتوقف عند حد نقص الموارد الغذائية. فمن المخجل اننا لا نزال نرى في عالم اليوم سيطرة ثقافية واستبداداً عنصرياً ومجاعات تعليمية وعمليات ابادة لا تترك حجراً ولا بشراً. والغريب أنه في الوقت الذي تزداد فيه وسائط توحيد الثقافة، بل وسبل التفاهم قوة وتمركزاً، يواجه العالم موجة من التفتت والصراعات الحادة، التي لا تتفق مع ما كان متوقعا من ثمار هذه التطورات التكنولوجية. ان الأمر لا يمكن أن يكون مصادفة. وليس صحيحاً ما يدَّعيه بعض المفكرين والمدافعين عن الاستعمار وسيطرة العنصريين، من أن الشعوب حديثة الاستقلال تتصارع فيما بينها بعد أن ملكت حريتها السياسية. فليس هذا الصراع من صنع الشعوب. وإنما هو ثمرة التركة الاستعمارية التي استمرت قروناً لتترك آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، بوجه خاص، في حالة فقر مُدقَع، محرومة من كافة سبل الصحة والتعليم وضرورات التنمية. كما أن حالة التفتت والصراع، بالتأكيد، ثمرة فعلٍ شرير تقوم به الدوائر الاستعمارية الفاشية والصهيونية والعنصرية محافظة على امتيازاتها، وتوسيعاً لرقعة استغلالها لضمان استمرارها وسيطرتها على مقدرات الشعوب وتدعيم احتكاراتها. ان هذه القوى تستغل امتلاكها للوسائط المادية لتبذر بذور الشقاق بين الشعوب، معلنة أنها، وهي تعيش على الحرب، ستستمر بالحرب عن طريق وكلاء وعملاء يدفعون ثمن السلاح ويقدمون أرواح ابنائهم، بينما تزخر الخزائن القديمة والحديثة بعرق ودماء هذه الشعوب، حيث تتحول داخل هذه الخزائن والبنوك الى ثروات أسطورية طائلة لا سبيل الى تصورها.

فهل تستطيع أن ننسى هؤلاء البؤساء الذين ماتوا أو قتلوا في مناجم الذهب أو مناجم الألماس وحتى مناجم الفحم؟ هل نستطيع أن ننسى سفن العبيد التي مات فيها، وعبرها، الملايين من أبناء أفريقيا دون ذنب اقترفوه، فكانوا ضحية هجمة استعمارية تحت شعار ما يسمى بـ «تحضير وتمدين أفريقيا» الذي كان هدفه الحقيقي هو استغلالهم للعمل بالسخرة والعبودية في مزارع الأرض التي اكتشفت حديثاً.

وهل نستطيع أن ننسى كم من البلدان قد دُمِّر اقتصادها الوطني وحُدِّدت زراعتها، فقط لتستمر المصانع الأوروبية في عملها، ولتتحول هذه البلاد المنكوبة بهذا النوع من الاستعمار الغريب، إلى مزارع تمدُّ تلك المصانع بالمادة الخام، مما أفسد، تبعا لذلك، موزاين الاقتصاد في هذه البلاد؟ هل نستطيع ان ننسى سيطرة اليانكي وكم أُهلك من شعب الهنود الحمر ظلما وعدوانا، وكم هلك من الأنكا والمايا والأزتك لتزداد تخمة الاستعماريين على حساب هذه الشعوب؟

هل نستطيع أن ننسى كم فظّع الأفيون والمورفين في شرق آسيا، وهل يمكن أن نتساءل عن ماهيَّة نظرية الاستعمار والمستعمرين، والاستيطان والمستوطنين' نظرية تفوق الرجل الأبيض، الذي أفسد كل شيء حتى الجو المحيط بكوكبنا هذا، دون اكتراث لمستقبل ابنائنا جميعاً؟

لقد لاحظ عدد من المؤتمرات الدولية، مؤخراً، أن القوى التي تملك الوسائط التقنية المتحكمة في مجال نقل المعلومات لا تزال تمارس استعمارا من نوع جديد' فهي تبث قيمها، ثم تفرضها فرضا على المشاهدين والسامعين وتتكتم على قيم الشعوب الصغيرة والفقيرة كأنها بلا جذور ولا حضارات ولا ثقافات، تماما كما كان السيد في الماضي البعيد يطبع العبد بطابعه ويُسمِّيه باسمه وإذا كانت البشرية قد نجحت في الغاء الرق على نطاق عالمي فانها لا تزال، حتى الآن، مواجهة بمعركة الغاء الرق الثقافي والجماعي في العالم كله. وأوضح مثال على ذلك، ما يقوم به كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة الأميركية الذين لا يخفون إصرارهم على ما يسمونه بـ «أمركة» العالم وتصدير نمط حياتهم الى الشعوب الفقيرة، سعياً للسيطرة الثقافية عليها وفرض هذه الثقافة ولو بالقوة.

ولا مجال في السياسة أن نحسب القوى بالامكانيات المادية أو بحجم هذا الشعب أو ذاك، وبمقدار ما يملك من أسلحة ووسائل دمار، وهو مقياس مستهجن مدان علناً على الأقل، فان العلاقات الثقافية والحضارية لا تستقيم إلا بالمساواة المطلقة. من هنا كانت تضحيات البشر من أجل حرية العقيدة والفكر والرأي، كأساس لحرية الأوطان، وما الوطن إلا بوتقةُ ثقافةٍ ووعاء حضارة ورموز من الأحياء والأشياء تمتد أصولها الى آلاف السنين، وعبر العديد من التجارب الباهظة الثمن. ومن تكرار القول أن نؤكد على أنه بدون حرية الأوطان السياسية فلا حرية للثقافة ولا فرصة للتعليم ولبناء الحضارة

السيد الرئيس،
السادة أعضاء المؤتمر.

إن أسباب التوتر في عالمنا عديدة. ولكن، لابد من أن نُسلّم أن من بينها، وربما من أهمها، إصرار المستعمر القديم – الحديث على عدم احترام ثقافات الشعوب، بل التعصب لثقافته وهو القوي بسلاحه، التي تُفرَض بكل ما فيها من مآسي والام وعذاب وعنصرية وفاشية واحتكار واستغلال. ولقد سبق لمنظمتكم أن أدانت كافة أشكال العنصرية، القائمة على التعصُّب العرقي أو اللوني أو الثقافي وكان من ضمن ما أدانته، الصهيونية كشكل متطور من أشكال العنصرية، لا يزال يُمارس ضد شعبنا العربي الفلسطيني، ويُضلِّل بعض المؤمنين باليهودية ديناً، ويغلّف أطماع المستعمرين، الطامعين في تراث وطننا العربي، الخائفين من وحدته؛ المعادين لحضارته وتراثه، المصرِّين على تفتيته

إن فلسطين أيها السادة، هي في هذا المجال، مجال مجابهة العنصرية، وهذا يجسد حالة فريدة من نوعها؛ ففلسطين لها أهمية خاصة، نبعت من موقعها كملتقى القارات الثلاث. آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبما حظيت به من تكريم سماوي من الأديان السماوية الثلاث، المسيحية واليهودية والاسلام، وبما قدمته واضافته لتراث البشرية وخبرتها في التفاعل الحضاري والتسامح الديني والتعامل مع البشر، حجيجا وقوافلاً وتجاراً وعابري سبيل. ولفلسطين تاريخ قديم تشهد به، الى جانب المؤرخين والرحالة وكتبهم، الكتب السماوية وما حوت من وصف لها ولشعبها وحضارتها. وهي، في تزاملها مع حقب التاريخ، قديمها وحديثها، أعطت، دائما وأبداً، البرهان على صدق هذه المشاعر الوجدانية الخلّاقة، فما من نبي أو رسول إلا ومرَّ بها أو وُلد فيها. وإذ بنا نجد أن أعداء فلسطين وأعداء شعب فلسطين، يزورون هذه الثوابت السماوية والكتب التاريخية، ويُصرُّون على الادعاء بأن فلسطين كانت قفراً خراباً، بلا شعب، عندما غزاها المستوطنون الصهاينة وشردوا أهلها واستوطنوا أرضهم. بل انهم يزعمون، زوراً، أن الحضارة حضارتهم، والأرض أرضهم، والتراب ترابهم. هل رأيتم، أيها السادة، تزويراً أو سرقة أبشع وأخطر من هذا على الفكر البشري والانساني؟

وبعد الاستيلاء على الأرض كانت محاولة الاستيلاء على التراث، ثم امتد أخطبوط هذا العدوان الى أدقِّ التفاصيل الحضارية ونموذج واحد على ذلك، هو استمرار العدو الصهيوني في الادعاء بأن أزياءنا وفنوننا الشعبية الفلسطينية، والمتوارثة من قرون هي أزياء وفنون من تراثه. إن العقيدة الصهيونية، باختصار، تأبى التعايش مع الحضارات الأخرى.

وليست أهمية فلسطين قاصرة على الجانب التاريخي والحضاري والانساني فقط، وانما في كونها كذلك قلب منطقة لها أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية ثابتة، بحيث يتوقف عليها وعلى ما يدور فيها وبشأنها أمن العالم كله وسلامه وتقدمه ورخائه ومستقبله.

والذي يجعل فلسطين حالة فريدة من نوعها هو أن الأمر لم يقتصر فيها على احتلال الأرض ونهب الثروات، وانما تعداهما الى طرد الشعب من بيته ووطنه ومن المؤسف أن ذلك حدث في لحظة سوداء من تاريخ البشرية وقعت فيها تحت سيطرة الطاغوت الاعلامي الكاذب والمخادع، فوقع شعبنا ضحية في هذا القرن وهذا العصر، لأبشع اعتداء وحشي إرهابي فاشي على أرضه وتراثه وحضارته وإيمانه، بل ان هذا المعتدي الصهيوني، بقيادته العسكرية الفاشية، يهزأ بالأمم المتحدة ومؤسساتها وجميع القرارات الصادرة عنها.

ومن جرائم العدو الصهيوني تدمير خمسمائة وأربعين قرية بالديناميت بعد طرد أهلها، وبلغ الحقد العنصري حداً جعلهم ينظّمون المذابح الجماعية لشعبنا كمذبحة دير ياسين، وقبية ونحالية وغيرها، بهدف تصفية الشعب واجتثاث حضارته ووجوده، الى جانب المذبحة الحالية الجارية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني في جنوب لبنان.

وفي الأعوام الأخيرة تمثّل كل هذا في ما يقوم به المحتل الاسرائيلي من إجراءات، لتغيير وجه القدس، التي هي رمز لفلسطين، رمز للحضارات التي انبثقت منها وعبرها الرسالات السماوية. وفي ذلك لم يقتصر الأمر على طرد السكان، وانما تخطاه الى تدمير مراكز العبادة كالمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، والى ادعاء القيام بأعمال حفر بحثا عن الآثار، بهدف تقويض ما هو قائم منها وهذا أمر لا يحتاج الى إثبات، فقد أدانت منظمتكم هذه الاجراءات جميعا، الا ان المعتدي الاسرائيلي، بما عرف عنه من عجرفة بغيضة، ومعتمدا على دعم وتأييد غير محدود من أميركا وبكل الامكانيات العسكرية والسياسية، ضرب بقرارات الهيئة الدولية عرض الحائط، وما زال مستمرا في اجراءاته. بل انه أعلن مؤخرا قراره بضم القدس الى كيانه، وأصرّ عليه، برغم إدانة المجتمع الدولي كله، باستثناء حكومة الولايات المتحدة الاميركية التي امتنعت عن التصويت، استجداء لبعض الأصوات في سوق الانتخابات الرئاسية، وهددت، وما زالت تهدد بحماية عميلها الصغير لكي يستمر بعبثه، ليس فقط بثقافة وحضارة عريقة، وانما أيضا، بأمن وسلام منطقة الشرق الأوسط والعالم، مستخدما في ذلك أحدث آلات الحرب الأميركية وحتى المحرمة منها دوليا، يقتل بها أطفالنا ونساءنا ويدمر بها مخيماتنا الفلسطينية وقرانا ومدننا اللبنانية، في حرب قال عنها رئيس أركان العصبة العسكرية الاسرائيلية انها ستستمر بين الطرفين حتى ينتهي واحد منهما، لأنه لا يؤمن الا بالقتل والحرب وسفك الدماء.

السيد الرئيس،
السادة الأعضاء.

منذ ثلاثين عاما، وشعبنا يعاني ويناضل من أجل البقاء، فضلا عن حقه في العودة وحقه في تقرير مصيره وحقه في بناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني. وإذا كانت ثلاثون عاما لا تشكل شيئا في حياة الشعوب فيما مضى، الا انها في عالم اليوم، حيث التسارع يضاعف عمق الزمن، ويُقصر المسافات، قد خلقت من وطننا فلسطين ساحةً هي أكثر نقط التوتر والتفجير التهابا في العالم. وما يحدث اليوم في لبنان وجنوبه وداخل فلسطين المحتلة بل وما يحدث على الحدود العراقية – الايرانية، هو من أكبر الشواهد على ما نقول ألم نقل أن منطقتنا هي منطقة الانفجارات التي منها ما حدث ومنها ما هو على الطريق.

العالم يعرف ان هنالك أربعة ملايين فلسطيني بلا وطن، مشردين ومُحتلين، وان ملايين العرب يعانون من دور الدركي الامبريالي العنصري، الذي تقوم به دولة المعتدي الاسرائيلي لفرض التبعية والتخلف على وطننا العربي، الى جانب محاولة الادارة الاميركية السيطرة على الخليج ببتروله وموقعه الاستراتيجي، مستخدمة في هذا شتى الأساليب والوسائل والمؤامرات بما فيها دفعها بثلاثة أساطيل بحرية أميركية وأساطيل حليفة الى منطقة الخليج والمحيط الهندي، بجانب قوة التدخل السريع التي بدأت طلائعها تصل الى المنطقة بشكل يثير القلق ويهدد السلام الدولي.

ولكن شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية قد واجها هذا العدوان الاستعماري والعنصري، باصرار وثبات وما كان من الممكن، أبداً، أن تستسلم حضارتنا وثقافتنا وجماهيرنا، فنهضت تتصدّى بكل الوسائل في سبيل استعادة حقها، وها قد مضى الآن ستة عشر عاما على انطلاق الثورة الفلسطينية التي تناضل لتحرير أرض وطننا فلسطين. وكلكم يعرف ما واجهته هذه الثورة من دسائس ومؤامرات، والتي كانت أخطرها مؤامرة كامب ديفيد وما نتج عنها. وكلكم يعرف مقاومة الشعب العربي الفلسطيني وتمسكه بأرضه والتفافه المطلق حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا له. ليس فقط باعتبارها اطاره السياسي وقيادته التنظيمية والنضالية، وانما ايضا باعتبارها أداته في الحفاظ على كيانه وتراثه، وتطوير ثقافته وتقدم أبنائه

وحماية حضارته بل حماية وجوده ومنع تصفية قضيته وبالتالي تصفيته.

والى جانب ما تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية، من نشاط سياسي دبلوماسي وعسكري، فقد عرفت، منذ البداية، قيمة الثقافة في نضالها في الكشف عن خطر الهجمة العنصرية الصهيونية على حضارة وثقافة منطقتنا العربية. لهذا اهتم شعبنا وهو في خيام اللجوء، أو تحت وطأة الاحتلال بالتمسك بالتراث والقيم وكذلك بالسعي الحثيث للحصول على التربية والثقافة والعلوم.

ولقد بدأ شعبنا ثورته الثقافية والتعليمية قبل أن يبدأ بثورته وكفاحه المسلح بسنوات. ولذا نستطيع أن نقول بفخر أننا فجرنا ثورتين، ثورة علمية حيث تمكن شعبنا، بالرغم من أن الظروف المريرة والصعبة التي يحياها، من أن يحصل على أعلى نسبة تعليمية في المنطقة، وتلاها قيام الثورة الجديدة ضد الصهيونية.

وفي هذا المجال لا يسعني الا ان أشكر هذا المؤتمر على دعمه لاقتراح اقامة الجامعة الفلسطينية المفتوحة، التي ستساهم في ثورتنا الثقافية وتذليل بعض الحواجز التي تقف أمام طلابنا المشتتين في كل مكان. ولا بد لي هنا من أن أشيد بدور اليونسكو في مساعدة شعبنا، سواء في المجلس التنفيذي أو في أي هيئة دولية اتخذت توصية بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فيها. كما أشكر اليونسكو على تقديمها بعض الخبراء للانروا، وكذلك على القرارات التي اتخذت في المؤتمر العام وفي المجلس التنفيذي بشأن القدس والمؤسسات التعليمية والثقافية في أرضنا المحتلة، هذا بالاضافة الى المساعدات المشكورة التي ساهمت بالتعريف بالنواحي الثقافية الحضارية للشعب الفلسطيني.

لقد اتبعت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطريق، فاهتمت منذ بداية تكوينها ببناء المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية وتنظيمها، وحيث استطاع ابناء شعبنا تبوء أماكن بارزة في مجالات العلم والثقافة والابداع والتخصص في أكثر من بلد وفي أكثر من مجال. ولقد أدرك المعتدي الاسرائيلي خطر ذلك الأمر فاتبع، وما يزال، سياسة تجهيل متعمّدة ضد أبناء شعبنا داخل فلسطين المحتلة، فحرمهم حق دراسة تاريخهم، وفرض عليهم أكاذيبه في مناهج التعليم، وأرجع لغتهم العربية الى مرتبة ثانية في مدارسهم، وصعّب أمامهم طريق التعليم العالي وضيَّق عليهم فرص العمل، حتى لا يكون أمامهم الا الهجرة عن الوطن ليبقى شعبنا محروما من قياداته الثقافية والاجتماعية. ثم أعلن مؤخرا أنه سيعاقب بالسجن، بل وبالطرد، كل من يرفع علم فلسطين أو يعلن تمسكه بمنظمة التحرير الفلسطينية أو حتى كل من يغني أو ينشد أناشيد فلسطينية، أي كل من يتمسك بانتمائه الوطني في ظل الاحتلال. بل انه أصدر أغرب قرار عسكري بوضع جامعاتنا الثقافية تحت امرة الحاكم وهيمنته، ولم يخجل هذا العدو العنصري من أن يطبق قراره هذا وان يتحدى المجتمع الدولي الذي أدان قراراته بالطرد والأبعاد. ولكن شعبنا يواجه كل ذلك بقوة وصلابة، صامداً أمام مؤامرات التصفية الجسدية والثقافية والحضارية لذا فشل المحتل الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية، في اخماد شعلة ثورته التي تستمد قوتها ووقودها من أصالة عريقة تمتد آلاف السنين، ومن أمة كبيرة تنتشر من المحيط الى الخليج ومن أصدقاء في العالم كله، يحملون عالياً تراث الانسانية الوضاء في الدفاع عن الحرية والعدالة. تلك هي قوتنا، قوة الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهي قوة ستنتصر باذن الله وليتذكر هؤلاء ان شعبنا عندما اجتاحته جحافل روما وجنودها تحداهم بأعظم ما يتحدى به شعب محتلّه، لقد أخذ شعبنا لهم، ومن أرض فلسطين، أحد تلامذة المعلم الكبير السيد المسيح لا ليحتل روما بل ليحتل قلوب أهل روما. أليست هذه هي الحضارة والمعاني الحضارية متجسدة في هذا المثل الحي الذي لا زال إشعاعه يتعاظم حتى اليوم. وان العظمة والعبرة لمن أراد العبرة والعظمة

السيد الرئيس،

السادة أعضاء المؤتمر.

من موقع فلسطين وتراثها وثقافتها وحضاراتها، ومن موقع تضامننا مع الشعوب

المكافحة من أجل حريتها واستقلالها الوطني وتقدمها وصون ثقافتها الوطنية وتراثها الانساني الحضاري، ندعو العالم كله، وأنتم الذين تحملون مسؤولية الدفاع عن تقدمه وحرية ثقافته وحق سكانه في العيش في سلام، ندعوكم جميعا أن تشددوا نضالكم وجهودكم من أجل إزالة العوائق «المصطنعة» بين البشر، من أجل دفن الافكار العنصرية بكافة أشكالها، من أجل تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية؛ من أجل ضمان حرية الانسان، كل انسان، في أن يكون له وطن وأن يعيش في وطنه الذي يضم ترابه عظام الآباء والأجداد، وتقوم على أرضه شواهد التاريخ والحضارة وتزدهر على ربوعه أخوة لا تعرف التمييز.

إن شعب فلسطين بفضل نضالكم؛ بفضل تضامنكم مع نضاله العادل، سوف يعيد لفلسطين إسمها على الخارطة السياسية كما هي باقية في قلوب حفظة التاريخ. وليبق السلام في فلسطين على أرض السلام. ولن يتسنى هذا إلا باعطاء شعب فلسطين حقوقه التي اعترف له العالم بها، بما فيها حقه في العودة الى دياره وتقرير مصيره بحرية، وممارسة سيادته الوطنية على أرضه باقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني

إن فلسطين تناديكم أن تضاعفوا جهودكم من أجل الحفاظ على طابعها الذي يسعى المحتلون للقضاء عليه، ان تاريخ فلسطين يناديكم، وانتم حفظة التاريخ والثقافة، أن تكشفوا زيف الأضاليل العنصرية، ليس فقط لتصحيح خطأ في كتابة التاريخ، وانما أيضا لتجنيب الأجيال كوارث التعصب العنصري الذي تدعو له دولة تعلن وتصر على أن لا مكان فيها إلا لمن دان بالعقيدة الصهيونية.

السيد الرئيس
أيها السادة

لا يزال العالم بعيدا عن المساواة بين الأمم، وما لم نعمل لهذه المساواة ستبقى الحضارات تصطدم بدلاً من أن تتفاعل؛ سيبقى التعصب يحكم بدلا من التسامح: سيبقى الجهل شائعاً بدلاً من العلم؛ سيبقى الجوع وحشاً يهدد البشرية وستبقى الحرب المدمرة كابوساً على أنفاسنا.

أيها الأخوة:

من تكرار القول أن أؤكد لكم أن ثورتنا الفلسطينية كحركة تحرر وطني ليست بندقية فقط، وانما هي مبضع جراح، وقلم كاتب، وريشة فنان، وقصيدة شاعر، وكتاب تاريخ، ومقالة اجتماعية، وأغنية جميلة، وشعلة حضارية. انها حركة شعب بكل ما يحمل في أعماق كيانه من تراث حضاري وقيم حضارية.

ومن تكرار القول أيضا، أن أؤكد لكم أن انتصارنا سيفتح الباب واسعا أمام التفاعل الانساني الحضاري المثمر الذي كانت فلسطين، دائما وأبدا، هي البوتقة التي تنصهر فيها هذه الحضارات فتتزاوج وتتمازج لتُخرج هذا الابداع الانساني للحضارة وللتاريخ

إن شعبنا، وهو في لجوئه، وهو في نكبته، وهو في محنته، يقاوم ويقاتل ويناضل ضد أعداء الانسانية، أعداء الحياة، أعداء الحضارة، أعداء البشرية. ولذلك فهو مع جميع الشعوب المناضلة، وفي خندق واحد، ضد الاستبداد والظلم والاستعمار، نحن مع الشعوب المناضلة في أسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية؛ نحن مع المناضلين في ناميبيا وجنوب أفريقيا ومع المناضلين ضد الفاشية والعنصرية في اميركا اللاتينية، مع المناضلين من أجل التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في كل مكان في العالم.

سيبقى شعبنا يقاتل ويقاوم، وهو واثق أنه لن يبقى بمفرده لأن جميع أحرار العالم معه؟ جميع شرفاء العالم معه؟ جميع المناضلين من أجل غد مشرق متقدم معه

إنه مع تيار التاريخ، ومن يسير مع تيار التاريخ يسير مع موكب النصر، وشعبنا في هذا التيار، تيار التاريخ والحضارة والانسانية، ولهذا سينتصر، سينتصر بجميع فئاته، سينتصر برموزه وتراثه الأصيل: سينتصر بمسلميه وبمسيحييه وبيهوده، ليرفرف علم دولته الديمقراطية على روابي جبال الزيتون في القدس الحبيبة.

وإنها لثورة حتى النصر

Palestine Affairs

No. 109, December 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العربية
٧٥٠ درهماً في ج.ع.ل
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الاقطار العربية



Bibliotheca Alexandrina
0532052